

﴿الجزء الثالث﴾ من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ
محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان نفع الله
بها اهل الايمان آمين



در سعادت



فهرست اجزاء ثمان من حاشیه رد اختیار علی بدر مختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابدین

صحيفة	صحيفة
٦١ مطلب حلف لا يحلف حث بالتعليق	٢ كتاب العتق
الا في مسائل	٥ مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعراب
٦٢ مطلب في يمين الكافر	٧ مطلب في كتابات الاعتاق
٦٣ مطلب في حكم الحلف بغيره تعالى	١١ مطلب في ملك ذي الرحم المحرم
٦٤ مطلب في معنى الائم	١٥ مطلب في حكم المتولد بين شاة وغيرها
٦٦ مطلب في الفرق بين السهو والنسيان	١٦ مضط اهل الحرب كلهم ارقه
٧٠ مطلب في القرآن	١٨ مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام
٧١ مطلب تعدد الكفارة لتعدد اليمين	الشريفة
٧٨ مطلب حروف القسم	١٨ مضط تصور هاشمي رقيق والداد
٨٠ مضط فيما لو اسقط اللام والنون من	هاشميان
جواب القسم	١٩ ﴿باب عتق البعض﴾
٨٢ مطلب كفارة اليمين	٢٤ مطلب في الفرق بين ان لم يدخل وبين
٨٥ مطلب استعملوا لفظ ينفي بمعنى يجب	ان لم يكن دخل
٨٥ مطلب في تحريم الحلال	٢٧ مطلب ام الولد لاقيمة لها خلافا لهما
٨٧ مطلب حلف لا ياكل معينا فكل بعضه	٣٢ ﴿باب الحلف بالعتق﴾
٨٧ مطلب لا اذوق طعاما ولا شرابا حث	٣٣ مطلب تحقيق مهم في يومئذ
بأحدها بخلاف لا اذوق طعاما	٣٥ ﴿باب العتق على جعل﴾
وشرابا	٤١ ﴿باب التدبير﴾
٨٨ مطلب الجمع المضاف كالنكر بخلاف	٤٣ مطلب في الوصية للعبد
المعرف بال	٤٤ مطلب في شرط واقف الكتب الرهن بها
٨٩ مطلب كل حل عليه حرام	٤٧ مطلب الكمالي بن الهمام من اهل
٨٩ مطلب تعارفوا الحرام يلزمني والطلاق	الترجيح
يلزمني	٤٩ ﴿باب الاستيلاء﴾
٩١ مطلب في احكام النذر	٥١ مطلب في القصة بخوار بيع ام الولد
٩٦ مطلب النذر الغير المعلق لا يختص بزمان	٥١ مطلب في قصة القاضي بخلاف مذهبه
ومكان ودرهم وفقير	٥٤ مطلب خصومة الذمي اشد من خصومة
٩٨ ﴿باب اليمين في الدخول والخروج	المسلم
والسكنى والايان والركوب وغير ذلك﴾	٦٠ ﴿كتاب الايمان﴾

صحيفة	صحيفة
١٢٩ مطلب لاياً كل فاكهة	٩٨ مطلب الايمان مبنية على العرف
١٣٠ مطلب حلف لاياً كل حلوى	٩٩ مبحث مهم في تحقيق قولهم الايمان
١٣٠ مطلب لاياً كل اداما اولاً ياتدم	مبنية على الالفاظ الاعلى الاغراض
١٣١ مطلب عرض عليه اليمين فقال نعم	١٠٥ مطلب حلف لايسكن الدار
١٣٢ مطلب حلف لايتغدى اولاً يتغشى	١٠٦ مطلب ان لم اخرج فكذا فقيد او منع
١٣٢ مطلب قال ان أكلت او شربت او نوى	خنت
معينا لم يصح	١٠٧ مطلب حلف لايسكن فلانا
١٣٥ مطلب نية تخصيص العام تصح ديانة	١١٠ مطلب حلف لا يخرج الى مكة ونحوها
لاقضاء خلافا للخصاف	١١٢ مطلب حلف ليأثنيه ان استطاع
١٣٥ مطلب اذا كان الحالف مظلوما يفتى	١١٢ مطلب لا يخرجني الا باذن
بقول الخصاف	١١٤ مطلب لا يدخل دار فلان يراد به
١٣٦ مطلب النية للحالف لو بطلاق او عتاق	نسبة السكنى
١٣٦ مطلب حلف لا يشرب من دجلة فهو	١١٥ مطلب لا يضع قدمه في دار فلان
على الكرع	١١٥ مطلب في يمين الفور
١٣٧ مطلب تصور البر في المستقبل شرط	١١٧ مطلب ان ضربتني ولم أضربك
انعقاد اليمين وبقاتها	١١٨ مطلب لا يركب دابة فلان
١٣٨ مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز	١١٩ باب اليمين في الاكل والشرب
ولاماء فيه او كان فيه ماء يصب	واللبس والكلام
١٣٩ مطلب في قولهم الديون تقضى بأمثالها	١٢٠ مطلب في الفرق بين الاكل والشرب
١٤٠ مطلب حلف ليصعدن السماء اوليقاتين	والذوق
الحجر ذهباً	١٢٠ مطلب حلف لاياً كل من هذه النخلة
١٤٠ مطلب يجوز تحويل الصفات وتحويل	١٢٠ مطلب اذا تعذرت الحقيقة او وجد
الاجزاء	عرف بخلافها تركت
١٤١ مطلب حلف لا يكلمه	١٢١ مطلب فيما لو وصل غصن شجرة باخرى
١٤٣ مطلب حلف لا يكلمه شهراً فهو من	١٢٢ مطلب لا يكلم هذا الصبي
حين حلفه	١٢٤ مطلب حلف لاياً كل لحماً
١٤٣ مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غدا ولا	١٢٤ مطلب في اعتبار العرف العملى
بعد غد فهي ايمان ثلاثة	كالعرف اللفظي
١٤٤ مطلب انت طالق يوماً كلاً فلانا فهو	١٢٦ مطلب لاياً كل هذا البر
على الجديدين	١٢٧ مطلب لاياً كل خبزاً
١٤٤ مطلب ان كلمته الا ان يقده زيد او حتى	١٢٨ مطلب لاياً كل طعاماً

صحيفة

صحيفة

- ١٤٥ مطلب لا افعل كذا مدام كذا
- ١٤٥ مطلب لا افارقك حتى تقضي حق اليوم
- ١٤٦ مطلب حلف لا يفارقني ففر منه يحنث
- ١٤٦ مطلب حلف لا يكلم عبد فلان او عرسه ثم زالت الاضافة ببيع او طلاق
- ١٤٨ مطلب لا اكلم الحين او حينا
- ١٤٨ مطلب لا اكلم غرة الشهر او رأس الشهر
- ١٤٩ مطلب في المسائل التي توقف فيها الامام
- ١٥٠ مطلب الجمع لا يستعمل لواحد الا في مسائل
- ١٥١ مطلب تحقيق مهم في الفرق بين لا اكلم عبيد فلان وزوجاته او النساء او نساء
- ١٥٢ ﴿باب اليمين في الطلاق والعناق﴾
- ١٥٢ مطلب اول عبد اشتريه حر
- ١٥٤ مطلب ان ولدت فأنث كذا حنث بالميت بخلاف فهو حر
- ١٥٥ مطلب كل عبد بشرني بكذا حر
- ١٥٦ مطلب النية اذا قارنت علة العتق صح التكفير
- ١٥٦ مطلب ان تسريت امة فهي حرة
- ١٥٧ مطلب كل مماوك لي حر
- ١٥٧ مطلب لا اكلم هذا الرجل او هذا وهذا
- ١٥٨ مطلب في استعمال حتى للغاية وللسمية وللعتق
- ١٥٨ مطلب ان لم اخير فلانا حتى يضربك
- ١٥٩ مطلب ان لم يضربك حتى يدخل الليل
- ١٥٩ مطلب ان لم آتاك حتى تغدي
- ١٥٩ مطلب لا يلحق الشرط بعد السكوت سواء كان له او عليه
- ١٥٩ ﴿باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها﴾
- ١٦٢ مطلب حلف لا يزوج
- ١٦٢ مطلب حلف لا يزوج
- ١٦٤ مطلب في العقود التي لا بد من اضافتها الى المؤكل
- ١٦٧ مطلب قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد باختيار لنفسه عتق
- ١٦٩ مطلب اذا دخلت اداة الشرط على كان تبقى على معنى المضى
- ١٧٠ مطلب قالت له تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق المحلقة
- ١٧١ مطلب النكرة تدخل تحت النكرة والمعروفة لا تدخل
- ١٧٢ مطلب قال على المشي الى بيت الله تعالى او الكعبة
- ١٧٢ مطلب ان لم احج العام فأنث حر فشهدا بنحره بالكوفة لم يعتق
- ١٨٢ مطلب شهادة النفي لا تقبل الا في الشروط
- ١٧٣ مطلب حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة
- ١٧٤ مطلب حلف لا يصلي حنث بركعة
- ١٧٥ مطلب حلف لا يؤء احدا
- ١٧٦ مطلب حلف لا يحج
- ١٧٧ مطلب ان لبست من مغزولك فهو هدي
- ١٧٧ مطلب في معنى الهدى

- ١٧٧ مطلب في الفرق بين تعيين المكان في الهدى دون النذر
- ١٧٨ مطلب حلف لا يلبس حليا
- ١٧٨ مطلب حلف لا يجلس على الارض أو لا ينام على هذا الفراش أو هذا السرير
- ١٧٩ ﴿باب الميّن في الضرب والقتل﴾
- ١٨٠ مطلب ترد الحياة الى الميت بقدر ما يحس بالالم
- ١٨٠ في سماع الميت الكلام
- ١٨٢ مطلب الشهر وما فوقه بعيد
- ١٨٢ مطلب ليقضين دينه فقضاء نهرجه أو زيوفا أو ستوقه
- ١٨٣ مطلب المسائل الخمس التي جعلوا الزیوف فيها كالجیاد
- ١٨٣ مطلب لا قضيّن مالک الیوم
- ١٨٥ مطلب لا يقبض دينه درهما دون درهم
- ١٨٥ مطلب حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجلة
- ١٨٥ مطلب ان انفتت هذا المال الاعلى اهلك فكذا فانفق بعضه لا يحنث
- ١٨٥ مطلب حلف لا يشكوه الامن حاكم السياسة ولم يشكه اصلا لم يحنث
- ١٨٦ مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الابد
- ١٨٦ مطلب حلف ليفعله بربرة
- ١٨٦ مطلب حلفه وال ايعامنه بكل داعر
- ١٨٨ مطلب حلف ليهين له فوهب له فلم يقبل بر بخلاف البيع ونحوه
- ١٨٨ مطلب حلف لا يشم ريحانا
- ١٨٨ مطلب حلف لا يتزوج فزوجه فضولي

- ١٨٩ مطلب قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا
- ١٩٠ مطلب حلف لا مال له
- ١٩٠ مطلب الديون تقضى بامثالها
- ١٩٠ مطلب قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف
- ١٩٠ مطلب قال والله لا تقم فقال لا يحنث
- ١٩١ مطلب قال لتفعلن كذا فقال نعم
- ١٩١ مطلب حلف لا يدخل فلان داره
- ١٩١ مطلب في الفرق بين لا يدعه يدخل وبين لا يدخل
- ١٩٣ ﴿كتاب الحدود﴾
- ١٩٣ مطلب التوبة تسقط الحد قبل ثبوته
- ١٩٤ مطلب احكام الزنا
- ١٩٤ مطلب الزنا شرعا لا يختص بما يوجب الحد بل اعم
- ٢٠٣ مطلب في الكلام على السياسة
- ٢٠٥ مطلب شرائط الاحصان
- ٢٠٧ باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجه
- ٢٠٧ مطلب في بيان شبهة المحل
- ٢٠٩ مطلب في بيان شبهة الفعل
- ٢١٠ مطلب الحكم المذكور في باب اولى من المذكور في غير بابيه
- ٢١١ مطلب في بيان شبهة العقد
- ٢١٢ مطلب اذا استحل المحرم على وجه الضن لا يكفر كما لو ظن علم الغيب
- ٢١٣ مطلب في وطء الدابة
- ٢١٤ مطلب فيمن وطئ من زفت اليه
- ٢١٤ مطلب في وطء الدبر
- ٢١٤ مطلب في حكم اللواطه
- ٢١٥ مطلب لا تكون اللواطه في الجنة

- ٢١٨ ﴿باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها﴾
 ٢٢٢ مطلب المواضع التي يحل فيها النظر
 الى عورة الاجنبى
 ٢٢٣ ﴿باب حد الشرب﴾
 ٢٢٤ مطلب في نجاسة العرق ووجوب الحد
 بشره
 ٢٢٨ مطلب في النج والافيون والحشيشة
 ٢٣٠ ﴿باب حد القذف﴾
 ٢٣٦ مطلب في الشرف من الامة
 ٢٣٩ مطلب هل للقاضى العفو عن التعزير
 ٢٤٢ مطلب لا تسمع البيعة مع الاقرار
 الا في سبع
 ٢٤٤ ﴿باب التعزير﴾
 ٢٤٦ مطلب في التعزير بأخذ المال
 ٢٤٧ مطلب يكون التعزير بالقتل
 ٢٥١ مطلب التعزير قديكون بدون معصية
 ٢٥٢ مطلب في الجرح المجرد
 ٢٥٧ مطلب فيما لو شتم رجلا بالفاظ متعددة
 ٢٥٩ مطلب في تعزير المتهم
 ٢٦٣ مطلب فيما اذا ارتحل الى غير مذهبه
 ٢٦٣ مطلب العامى لامذهب له
 ٢٦٥ ﴿كتاب السرقة﴾
 ٢٧٠ مطلب ترجمة عصام بن يوسف
 ٢٧٠ في جواز ضرب السارق حتى يقر
 ٢٧١ مطلب في ضمان الساعى
 ٢٧٧ مطلب في اخذ الدائن من مال مديونه
 من خلاف جنسه
 ٢٧٧ مطلب يعذر بالعمل بمذهب الغير عند
 الضرورة
 ٢٨٥ ﴿باب كيفية القطع واثباته﴾
 ٢٩٣ ﴿باب قطع الطارق﴾
 ٢٩٩ ﴿كتاب الجهاد﴾

- ٣٠٠ مطلب في فضل الجهاد
 ٣٠٠ مطلب المواظبة على فرائض الصلاة
 في اوقاتها افضل من الجهاد
 ٣٠٠ مطلب في تكفير الشهادة مظالم العباد
 ٣٠٠ مطلب فيمن يريد الجهاد مع الغنيمة
 ٣٠١ مطلب في الرباط وفضله
 ٣٠١ مطلب في بيان من يجزى عليهم الاجر
 بعد الموت
 ٣٠٢ مطلب الم رابط لا يستل في القبر كالشهيد
 ٣٠٣ مطلب في الفرق بين فرض العين
 وفرض الكفاية
 ٣٠٤ مطلب طاعة الوالدين فرض عين
 ٣٠٦ مطلب اذا علم انه يقتل يجوز له ان
 يقاتل بشرط ان ينكى فيهم والا فلا
 بخلاف الامر بالمعروف
 ٣٠٨ مطلب في ان الكفار مخاطبون
 ٣٠٩ مطلب لفظ ينبغي يستعمل في التدوب
 وغيره عند المتقدمين
 ٣١٠ مطلب في بيان نسخ المثلة
 ٣١٣ بحث الامان
 ٣١٤ مطلب لو قال على اولادى ففى دخول
 اولاد البنات روايتان
 ٣١٤ مطلب لو قال على اولاد اولادى
 يدخل اولاد البنات
 ٣١٤ مطلب في دخول اولاد البنات في
 الذرية روايتان
 ٣١٥ ﴿باب المغنم وقسمته﴾
 ٢١٥ مطلب بيان معنى الغنيمة والنق
 ٢١٨ مطلب في قسمة الغنيمة
 ٣٢٠ مطلب في ان معلوه المستحق من
 الوقف هل يورث

تحفة

تحفة

٣٢٣ (فصل في كيفية القسمة)

٣٢٣ مطلب مخالفة الامير حرام

٣٢٥ مطلب في الاستعانة بمشرك

٣٢٥ مطلب في قسمة الخمس

٣٢٧ مطلب في ان رسالته صلى الله عليه وسلم

باقية بعد موته

٣٢٨ مطلب في التفيل

٣٢٩ مطلب الاقتباس من القرآن جائز عندنا

٣٢٩ مطلب في قولهم اسم الفاعل حقيقة

في الحال

٣٣٠ مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في

المنادوب

٣٣٢ مطلب مهم في التفيل العام بالكل او

بقدر منه

٣٣٤ مطلب في حكم الغنيمة المأخوذة بلا

قسمة في زماننا

٣٣٥ مطلب في وطي السراري في زماننا

٣٣٥ مطلب فيمن له حق في بيت المال وظفر

بشيء من بيت المال

٣٣٦ ﴿ باب الاستيلاء الكفار ﴾

٣٣٦ مطلب فيما لوباع الحربى ولده

٣٣٦ مطلب يلحق بدار الحرب المفازة

والبحر الملح

٣٣٧ مطلب في ان الاصل في الاشياء الاباحة

٣٣٩ مطلب في قولهم ان اهل الحرب ارقاء

٣٤٠ مطلب اذا شرى المستأمن عبدا ذميا

يجبر على بيعه

٣٤١ ﴿ باب المستأمن ﴾

٣٤٣ (فصل في استئمان الكافر)

٣٤٤ مطلب في احكام المستأمن قبل ان

يصير ذميا

٣٤٥ مطلب ما يؤخذ من التصاري زوار

بيت المقدس لا يجوز

٣٤٥ مطلب مهم فيما يفعله التجار من دفع ما

يسمى سوكرة وتضمن الحربى ما هلك

في المركب

٣٤٨ مطلب مهم الصبي يتبع احد ابويه في

الاسلام وان كان يعقل مانم يبلغ وخلافه

خطأ

٣٤٩ مطلب فيما تصير به دار الاسلام دار

حرب وبالعكس

٣٥٠ ﴿ باب العشر والحراج والجزية ﴾

٣٥٢ مطلب في ان ارض العراق والشام

ومصر غنوة خراجية مملوكة لاهلها

٣٥٣ مطلب في جواز بيع الاراضى المصرية

والشامية

٣٥٣ مطلب اراضى المملكة والحوز لا عشرية

ولاخراجية

٣٥٣ مطلب لاشئ على زراع الاراضى

السلطانية من عشر او خراج سوى

الاجرة

٣٥٤ مطلب لاشئ على الفلاح لو عطلها

ولو تركها لا يجبر عليها

٣٥٤ مطلب القول لذى اليد ان الارض

ملكه وان كانت خراجية

٣٥٤ مطلب ليس للامام ان يخرث شيئا من

يد احد الابحى ثابت معروف

٣٥٥ مطلب فيما وقع من الملك الظاهر ببيرس

من ارادته انتزاع العقارات من ملاكها

لبيت المال







٣٥٦ مطلب في بيع السلطان وشرائه اراضى

بيت المال



٣٥٧. مطالب في وقف الاراضي التي لبيت المال
ومراعاة شروط الواقف
٣٥٧. مطالب اوقاف الملوك والامراء لايراعى
شرطها
٣٥٨. مطالب على ما وقع للسلطان برقوق
من ارادته نقض اوقاف بيت المال
٣٥٩. مطالب في خراج المقاسمة
٣٦٢. مطالب لايجوز خراج الموظف الى
خراج المقاسمة وبالعكس
٣٦٢. مطالب لايلزم جميع خراج المقاسمة
اذا لم تعلق لكثرة المقاطع
٣٦٤. مطالب فيما لو عجز المالك عن زراعة
الارض الخراجية
٣٦٥. مطالب لورحل الفلاح من قرية لايجبر
على العود
٣٦٦. مطالب في احكام الاقطاع من بيت
المال
٣٦٧. مطالب في اجارة الجندي ما اقطعه له
الامام
٣٦٧. مطالب في بطلان التعليق بموت المعاق
٣٦٧. مطالب في صحة تعاقب التقرير في الوظائف
٣٦٨. (فصل في الجزية)
٢٧١. مطالب الزنديق اذا اخذ قبل التوبة
يقتل ولا تؤخذ منه الجزية
٣٧٤. مطالب في احكام الكنائس والبيع
٣٧٤. مطالب لايجوز احداث كنيسة في
القرى ومن افق ما لجواز فهو مخطئ
- ويحجر عليه
٣٧٤. مطالب تهدم الكنائس من جزيرة
العرب ولا يمكنون من سكنها
٣٧٤. مطالب في بيان الامصار ثلاثة وبيان
- احداث الكنائس فيها
٣٧٥. مطالب لو اختلفا معهم في انها صاحبة
او عنوية فان وجد اثر والا تركت
بايديهم
٣٧٥. مطالب اذا هدمت الكنيسة ولو بغير
وجه لايجوز اعادتها
٣٧٥. مطالب ليس المراد من اعادة التهدم انه
جائز ان امرهم به بل المراد تركهم وما
يدينون
٣٧٥. مطالب لم يكن من الصحابة صالح
مع اليهود
٣٧٦. مطالب مهم حادثة الفتوى في اخذ
النصارى كنيسة مهجورة لليهود
٣٧٦. مطالب فيما افق به بعض المتهورين في
زماننا
٣٧٧. مطالب في كيفية اعادة التهدم من
الكنائس
٣٧٧. مطالب في تمييز اهل الذمة في الملابس
٣٨٠. مطالب في سكنى اهل الذمة مع المسلمين
في المصر
٣٨١. مطالب في منعهم عن التعلي في البناء على
المسلمين
٣٨٢. مطالب فيما ينتقض به عهد الذمي وما
لا ينتقض
٣٨٤. مطالب في حكم سب الذمي النبي صلى الله
عليه وسلم
٣٨٧. مطالب في مصارف بيت المال
٣٨٨. مطالب من له استحقاق في بيت المال
يعطى ولده بعده
٣٨٨. مطالب من له وظيفة توجه لولده من بعده
٣٨٨. مطالب تحقيق مهم في توجيه الوظائف

- للأبن ٣٩٠. مطلب فيما اذا مات المؤذن او الامام قبل اخذ وظيفتهما
٣٩١.  باب المرتد  ٣٩٢. مطلب في منكر الاجماع
٣٩٣. مطلب ما يشك في انه ردة لا يحكم بها
٣٩٥. مطلب في ان الكفار خمسة اصناف وما يشترط في اسلامهم
٣٩٧. مبحث في اشتراط التبري مع الايمان بالشهادتين
٣٩٨. مطلب الاسلام يكون بالفعل كالصلاة بجماعة
٣٩٩. مطلب في حكم من شتم دين مسلم
٣٩٩. مطلب توبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس
٤٠٠. مطلب اجمعوا على كفر فرعون
٤٠٠. مطلب في استثناء قوم يونس
٤٠٠. مطلب في احياء أبوى النبی صلی الله عليه وسلم بعد موتهم
٤٠٠. مطلب مهم في حكم ساب الانبياء
٤٠٤. مطلب مهم في حكم ساب الشيخين
٤٠٦. مطلب في حال الشيخ الاكبر سيدي محي الدين بن عربي نفعنا الله تعالى به
٤٠٨. مطلب في الساحر الزنديق
٤٠٩. مطلب في الفرق بين الزنديق والمنافق والدهري والملحد
٤١٠. مطلب في الكاهن والعراف
٤١٠. مطلب في دعوى علم الغيب
٤١١. مطلب في اهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم
٤١١. مطلب حكم الدروز والسيامة والنصيرية والاسماعيلية
٤١٢. مطلب حملة من لا تقبل توبته
٤١٢. مطلب حملة من لا يقتل اذا اراد
٤١٨. مطلب المعصية تبقى بعد الردة
٤١٨. مطلب لو تاب المرتد هل تعود حسنة
٤٢٣. مطلب في ردة الصبي واسلامه
٤٢٤. مطلب هل يجب على الصبي الايمان
٤٢٤. مطلب في معنى درويش درويشان
٤٢٥. مطلب في مستحل الرقص
٤٢٥. مطلب في كرامات الاولياء
٤٢٦.  باب السغة 
٤٢٧. مطلب في اتباع عبد الوهاب الخوارج في زماننا
٤٢٨. مطلب في عدم تكفير الخوارج واهل البدع
٤٢٨. مطلب لاعترة بغير الفقهاء يعني المجتهدين
٤٢٨. مطلب الامام يصير اماما بالمبايعة او بالاستخلاف ممن قبله
٤٢٨. مطلب فيما يستحق به الخليفة الغزل
٤٢٩. مطلب في وجوب طاعة الامم
٤٣٢. مطلب في كراهة بيع ما تقوم المعصية بعينه
٤٣٣.  كتاب الاقيط 
٤٣٤. مطلب في قولهم الغرم بالغنم
٤٣٨.  كتاب اللقطة 
٤٤٦. مطلب فيمن عليه ديون ومضام جهل اربابها

صحيفة

- ٤٤٦ مطلب فيمن مات في سفره فباع رقيقه متاعه
- ٤٤٦ مطلب فيمن وجد خطبا في نهر او وجد جوزا أو كمثرى
- ٤٤٧ مطلب في شيا وقال من أخذه فهو له
- ٤٤٧ مطلب له الاخذ من نثار السكر في العرس
- ٤٤٧ مطلب وحد دراهم في الحدار او استيقظ وفي يده صرة
- ٤٤٧ مطلب أخذ صوف ميتة أو جلدها
- ٤٤٨ مطلب سرق مكعبه ووجد مثله او دونه
- ٤٤٨  كتاب الآبق 
- ٤٥٣  كتاب المفقود 
- ٤٥٥ مطلب قضاء القاضي ثلاثة اقسام
- ٤٥٦ مطلب في الافتاء بمذهب مالك في زوجة المفقود
- ٤٥٩  كتاب الشركة 
- ٤٦٠ مطلب الحق ان الدين يملك
- ٤٦١ مطلب مهم في بيع الحصة الشائعة من البناء او الغراس
- ٤٦٥ مطلب شركة العقد
- ٤٦٥ مطلب اشتراط الربح متفاوتا صحيح بخلاف اشتراط الخسران
- ٤٦٥ مطلب في شركة المفاوضة
- ٤٦٧ مطلب فيايقع كثيرا في الفلاحين مما صورته شركة مفاوضة
- ٤٧٠ مطلب لاتصح الشركة بمال غائب
- ٤٧٠ مطلب في شركة العنان
- ٤٧١ مطلب في توقيت الشركة روايتان
- ٤٧١ مطلب في تحقيق حكم التماثل في الربح

صحيفة

- ٤٧٣ مطلب في دعوى الشريك انه ادى الثمن من ماله
- ٤٧٣ مطلب ادعى الشراء لنفسه
- ٤٧٤ مطلب فيما يبطل الشركة
- ٤٧٤ مطلب اشتركا على ان ما اشتريا من تجارة فهو بيننا
- ٤٧٦ مطلب يملك الاستدانة باذن شريكه
- ٤٧٨ مطلب اقر بمقدار الربح ثم ادعى الخطأ
- ٤٧٨ مطلب في قبول قوله دفعت المال بعد موت الشريك او الموكل
- ٤٧٩ مطلب فيما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمة
- ٤٧٩ مطلب في شركة التقبل
- ٤٨١ مطلب شركة الوجوه
- ٤٨٢ فصل في الشركة الفاسدة
- ٤٨٣ مطلب اجتماعا في دار واحدة واكتسبا ولا يعلم التفاوت فهو بينهما بالسوية
- ٤٨٣ مطلب يرجح اليأس
- ٤٨٧ مطلب اذا قال الشريك استقرضت الفا قال قول له ان المال بيده
- ٤٨٨ مطلب دفع الفا على ان نصفه قرض ونصفه مضاربة او شركة
- ٤٨٩ مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والانفاق في المشترك
- ٤٩١ مطلب في الحائط اذا خرب وطلب احد الشريكين قسمته او تعميره
- ٤٩٣  كتاب الوقف 
- ٤٩٤ مطلب لو وقف على الاغنياء وخدمهم لم يجز
- ٤٩٦ مطلب قد يثبت الوقف بالضرورة
- ٤٩٨ مطلب في وقف المرتد والكافر

- ٤٩٩ مطلب شرائط الواقف معتبرة اذا لم تخالف الشرع
- ٥٠١ مطلب في وقف المريض
- ٥٠٢ مطلب شروط الوقف على قولهما
- ٥٠٤ مطلب في الكلام على اشتراط التأييد
- ٥٠٥ مطلب مهم فرق ابو يوسف بين قوله موقوفة وقوله موقوفة على فلان
- ٥٠٥ مطلب التأييد معنى شرط اتفاقا
- ٥٠٧ مطلب في شرط واقف الكتب ان لاتعار الابرهن
- ٥٠٨ مطلب سكن دارائم ظهر انها وقف يلزمه اجرة ماسكن
- ٥٠٨ مطلب في التهاؤ في ارض الوقف بين المستحقين
- ٥٠٨ مطلب فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين
- ٥٠٩ مطلب في قسمة الواقف مع شريكه
- ٥٠٩ مطلب قاسم وجمع حصة الوقف في ارض واحدة جاز
- ٥٠٩ مطلب لو كان في القسمة فضل دراهم من الواقف صح لامن الشريك
- ٥٠٩ مطلب اذا وقف كل نصف على حدة صارا وقفين
- ٥١٠ في احكام المسجد
- ٥١٣ مطلب فيما لو خرب المسجد وغيره
- ٥١٣ مطلب في نقل انقراض المسجد ونحوه
- ٥١٥ مطلب في وقف المنقول تبعا لامقار
- ٥١٥ مطلب لا يشترط التحديد في وقف العقار
- ٥١٦ مصاب في وقف المشاع المقضى به
- ٥١٦ مطلب مهم اذا حكم الحنفى بماذهب اليه ابو يوسف او محمد لم يكن حاكما بخلاف مذهبه
- ٥١٦ مطلب مهم اشكال في وقف المنقول على النفس
- ٥١٧ مطلب فيما اذا كان في المسئلة قولان مصححان
- ٥١٧ مطلب في وقف المنقول قصدا
- ٥١٧ مطاف في وقف الدراهم والدنانير
- ٥١٨ مطلب في التعامل والعرف
- ٦١٩ مطلب متى ذكر للوقف مصرفا لابد ان يكون فيهم تنصيص على الحاجة
- ٥١٩ مطلب في حكم الوقف على طلبة العلم
- ٥١٩ مطلب في نقل كتب الوقف من محليها
- ٥٢٠ مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارته
- ٥٢٠ مطلب دفع المرصد مقدم على الدفع للمستحقين
- ٥٢٠ مطلب كون التعمير من الغلة ان لم يكن الخراب بصنع احد
- ٥٢٠ مطلب عمارة الوقف على الصفة التي وقفه
- ٥٢٠ مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو اقرب اليها
- ٥٢١ مطلب في قطع الجهات لاجل العمارة
- ٥٢٥ مطلب فيمن لم يدرس لعدم وجود الطلبة
- ٥٢٥ مطلب في استحقاق القاضى والمدرس الوظيفة في يوم البطالة

صحيفة	صحيفة
٥٢٦ مصاب في عمارة من له السكنى	٥٣٤ مصاب الناظر المشروط له التقرير
٥٢٦ مصاب من له السكنى لا يملك الاستغلال	مقدم على القاضي
واختلاف في عكسه	٥٣٥ مصاب للمعزول له الرجوع بمال الفراغ
٥٢٦ مصاب فيما لو أجر من له السكنى	٥٣٥ مصاب في اشتراط الغلة لنفسه
٥٢٧ مصاب لا يملك القاضي التصرف في	٥٣٥ مصاب في الوقف على نفس الواقف
الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله	٥٣٥ مصاب في استبدال الوقف و شروطه
٥٢٧ مصاب من له الاستغلال لا يملك سكنى وبالعكس	٥٣٦ مصاب في اشتراط الادخال و الاخراج
٥٢٧ مصاب وقف الدار عند الاطلاق	٥٣٨ مصاب في شروط الاستبدال
يحمل على الاستغلال لا على السكنى	٥٣٨ مصاب يجوز مخالفة شرط الواقف في مسائل
٥٢٨ مصاب في الوقف اذا خرب ولم يمكن عمارته	٥٣٨ مصاب لا يستبدل العامر الا في اربع
٥٣٠ مصاب في جعل ثمن من المسجد طريقا	٥٣٩ مصاب في وقف البناء بدون ارض
٥٣١ مصاب في اشتراط الواقف الولاية لنفسه	٥٤٠ مصاب مناظرة ابن الشحنة مع شيخه العلامة قسه في وقف البناء
٥٣١ مصاب في ترجمة هلال الراى البصرى	٥٤١ مصاب في وقف الكر دار
٥٣١ مصاب يأنم بتولية الخائن	٥٤١ مصاب في زيادة اجرة الارض المحتلة والكذلك
٥٣٢ مصاب فيما يعزل به الناظر	٥٤١ مصاب في استيفاء العمارة بعد فراغ مدة الاجارة باجر المثل
٥٣٢ مصاب في شروط استولى	٥٤٣ مصاب مهم في وقف الاقطاعات
٥٣٢ مصاب مهم في تولية النسي	٥٤٣ مصاب في اوقف الملوك والامراء
٥٣٣ مصاب فيما شاع في زمان من تفويض نظير الاوقاف للصغير	٥٤٤ مصاب في اطلاق القاضي بيع الوقف للوقف اولوارثه
٥٣٣ مصاب في عزل الناظر	٥٤٥ مصاب بيع الوقف باطل لافاسد
٥٣٤ مصاب لا يصح عزل صاحب وظيفة بلاخضه او عدم اهلية	٥٤٥ مصاب في الوقف اذا انقطع ثبوته
٥٣٤ مصاب في النزول عن الوصائف	٥٤٥ مصاب اوقف في مرض الموت
٥٣٤ مصاب لا بد بعد الفراغ من تقرير القاضي في الوظيفة	
٥٣٤ مصاب لو قرر القاضي رجلا ثم قرر الساعدين آخر فليعتبر الاول	

تخفيفه	تخفيفه
٥٤٦ مطاب في وقف الراهن والمرضى المديون	لواقف وبلا بيان انه وقف وهو يملكه
٥٤٨ مطاب في وقف المرتد	٥٥٨ مطاب في الشهادة على الوقف بالتسامع
٥٤٨ فصل يراعى شرط الوقف في اجارته	٥٥٩ مطاب في حكم الوقف القديم المجهولة شرائطه ومصارفه
٥٤٩ مطاب ارض اليتيم وأرض بيت المال في حكم ارض الوقف	٥٥٩ مطاب احضر صكا فيه خطوط المدول والقصة لا يقضى به
٥٥٠ مطاب في الاجارة الطويلة بمقود	٥٥٩ مطاب لا يعتمد على الخط الا في مسائل
٥٥٠ مطاب في لزوم الاجارة المضافة تصحيحا	٥٥٩ مطاب في البراءات السلطانية والدفاتر الخافية
٥٥٠ مطاب لا يصح ايجار الوقف باقل من اجرة مثل الا عن ضرورة	٥٦٠ مطاب فيمن ينتصب خصما عن غيره
٥٥٠ مطاب في استئجار الدار المرصدة بدون اجرة المثل	٥٦١ مطاب في انتصاب بعض اورثة خصما عن الكل
٥٥١ مطاب ليس للناظر الاقالة	٥٦٢ مطاب بعض المستحقين ينتصب خصما عن الكل
٥٥١ مطاب فيما لو زاد أجر المثل بعد انعقد زيادة فاحشة	٥٦٣ مطاب اشترى بمال الوقف دارا للوقف يجوز بيعها
٥٥٢ مطاب مهم في معنى قولهم المستأجر الاول أولى	٥٦٣ مطاب في الامام والمؤذن اذامات في اثناء السنة
٥٥٣ مطاب الموقوف عليه لا يملك الاجارة	٥٦٣ مطاب اذامات المدرس ونحوه يعطى بقدر ما يشر بخلاف الوقف على الذرية
٥٥٣ مطاب في دعوى الموقوف عليه	٥٦٣ مطاب اذامات من له شئ من الضر والحب يستحق نصيبه
٥٥٣ مطاب اذا كان الوقف على معين قيل يجوز ان يكون هو المتولى	٥٦٣ مطاب فيما اذا قبض المعلوم وغاب قبل تمام السنة
٥٥٤ مطاب في ايجار الموقوف عليه اذا كان معينا	٥٦٣ مطاب في الغيبة التي يستحق بها العزل عن الوظيفة وما لا يستحق
٥٥٤ مطاب اذا آجر المتولى بغبن فاحش كان خيانة	٥٦٤ مطاب مهم في الاستنابة في الوظائف
٥٥٥ مطاب سكن المشتري دار الواقف	٥٦٥ مطاب فيما اذا شرط المعلوم لمباشر
٥٥٥ مطاب المواضع التي تقبل فيها الشهادة حسبة بلا دعوى	
٥٥٧ مطاب في دعوى الوقف بلا بيان	

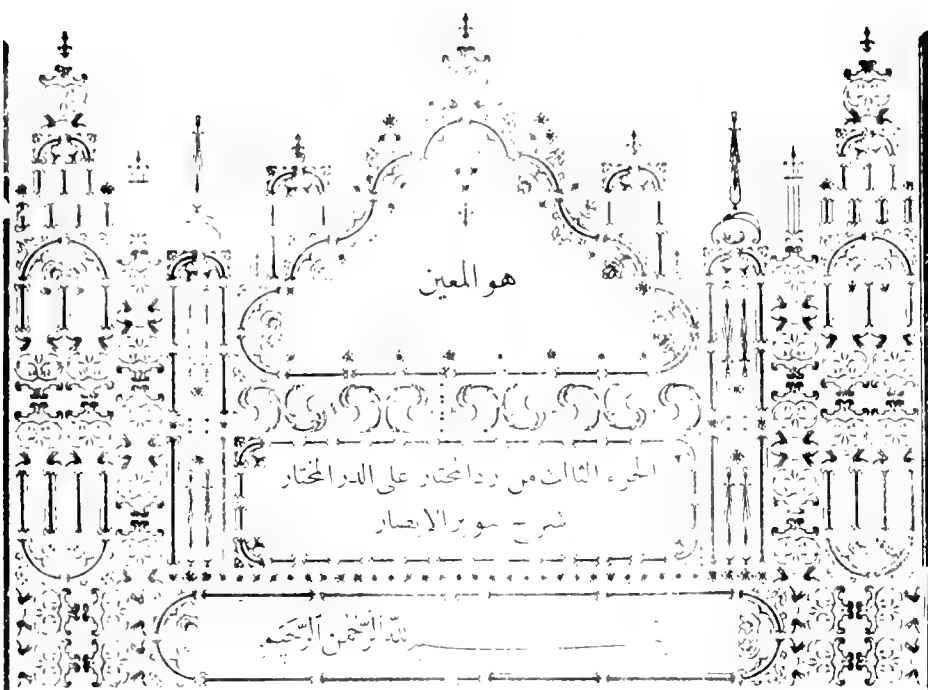
صحيفة

صحيفة

- ٥٦٦ الامامة لا يستحق المستناب
مطلب فيما اذا اجر ولم يذكر جهة توليته
- ٥٦٦ مطلب الافضل في زماننا نصب المتولى بلا اعلام قضى وكذا وصى اليتيم
- ٥٦٦ مصاب الوصى يصير متوليا بلا نص
- ٥٦٧ مطلب نصب متوليا ثم آخر شتركا
- ٥٦٧ مطلب التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لانه فيه التغيير بلا شرط بخلاف باقي الشرائط
- ٥٦٧ مطلب طالب التولية لا يولى
- ٥٦٧ مطلب ولاية القاضى متأخرة عن المشروط له ووصيه
- ٥٦٨ مطلب المراد قضى القضاء في كل موضع ذكروا القاضى في امور الاوقاف
- ٥٦٨ مطلب نائب القاضى لا يملك ابطال الوقف
- ٥٦٨ مطلب لا يجعل الناظر من الاجاب عن الوقاف
- ٥٦٩ مطلب اذا قبل الاجنبى النظر بجانبه فللقاضى نصبه
- ٥٦٩ مطلب للناظر ان يوكل غيره
- ٥٧٠ مطلب في الفرق بين تفويض الناظر النظر في صحته وبين فراغه عنه
- ٥٧٠ مطلب شرط الوقاف النظر لعبدالله ثم لزيد ليس لعبدالله تعالى ان يفوض لرجل آخر
- ٥٧٠ مطلب للواقف عزل الناظر
- ٥٧٠ مطلب فيمن باع دارا ثم ادعى انه وقف كان الوقف من بيت المال
- ٥٧١ مطلب في عزل الواقف لمدرس وامام وعزل الناظر نفسه
- ٥٧٢ مطلب من سعى في نقض ماتم من جهته فسيه مردود عليه الا في تسع مسائل
- ٥٧٢ مطلب باع عقارا ثم ادعى انه وقف
- ٥٧٣ مطلب في الوقف المنقطع الاول والمنقطع الوسط
- ٥٧٤ مطلب وقف يتائم على عتيقه فلان والباقي على عتقائه هل يدخل فلان معهم
- ٥٧٤ مطلب وقف النصف على ابنه زيد والنصف على امرأته على اولاده يدخل زيد فيهم
- ٥٧٥ مطلب استاجر دارا فيها اشجار
- ٥٧٥ مطلب في قولهم شرط الوقف كنص الشارع
- ٥٧٥ مطلب بيان مفهوم المخالفة
- ٥٧٥ مطلب مفهوم التصنيف حجة
- ٥٧٦ مطلب لا يعتبر المفهوم في الوقف
- ٥٧٦ مطلب المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات والعقليات
- ٥٧٦ مطلب الجامكية في الاوقاف
- ٥٧٧ مطلب فيما لومات المدرس او عزل قبل محيى الغلة
- ٥٧٧ مطلب ليس للقاضى ان يقرر وظيفة في الوقف الا بالنظر
- ٥٧٨ مطلب المراد من العشر للمتولى اجر المثل
- ٥٧٨ مطلب في زيادة القاضى في معلوم الامام
- ٥٧٨ مطلب للسلطان مخالفة الشرط اذا كان الوقف من بيت المال

صحيحة	صحيحة
٥٨٩ مطلب لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف	٥٧٩ مطلب يصح تعليق التقرير في الوظائف
٥٨٩ مطلب فيما يأخذه المتولى من العوائد العرفية	٥٨٠ مطلب ليس للقاضي عزل الناظر
٥٩٠ مطلب في تحرير حكم ما يأخذه المتولى من العوائد	٥٨٠ مطلب للقاضي ان يدخل مع الناظر غيره بتجرد الشكاية
٥٩٠ مطلب فيما يسمى خدمة وتصديقا في زماننا	٥٨٠ مطلب في الاستدانة على الوقف
٥٩٠ مطلب في احكام الوقف على فقراء قرابته	٥٨١ مطلب في انفاق الناظر من ماله على العمارة
٥٩١ مطلب اذا قال مادامت عزها فتزوجت وطلقت ينقطع حقها	٥٨١ مطلب في اذن الناظر للمستأجر بالعمارة
٥٩١ مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد البنت	٥٨١ مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر فالريح عليه
٥٩٢ مطلب اثبت واحد انه من الذرية يرجع بما يخصه في الماضي	٥٨٢ مطلب في المصادقة على الاستحقاق
٥٩٢ مطلب من وقف على اولاده هل يشمل الواحد اولا	٥٨٣ مطلب في المصادقة على النظر
٥٩٢ مطلب في اقالة المتولى عقد الاجارة	٥٨٣ مطلب في جعل النظر او الربيع اغيره
٥٩٣ مطلب للمستأجر غرس الشجر	٥٨٤ مطلب لا يكفي صرف الناظر لثبوت الاستحقاق
٥٩٣ مطلب انما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا	٥٨٤ مطلب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر
٥٩٣ مطلب في حكم بناء المستأجر في الوقف بلا اذن	٥٨٤ مطلب مهم في قول الواقف على القرينة الشرعية
٥٩٣ مطلب في حكم بناء المتولى وغيره في ارض الوقف	٥٨٥ مطلب مراعاة غرض الواقفين واجبة والعرف يصلح تخصيصا
٥٩٤ مطلب لو آجر المتولى لابنه او ابيه لم يجز الا بأكثر من اجر المثل	٥٨٧ مطلب فيما لو اشترى دار الوقف وعمر او غرس فيها
٥٩٥ مطلب في الوقف على الصوفية والعميان	٥٨٧ مطلب اذا هدم المشتري او المستأجر دار الوقف ضمن
٥٩٥ مطلب في شرط التولية للارشد فالارشد	٥٨٨ مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته
٥٩٥ مطلب اذا صار غير الارشد ارشد	٥٨٨ مطلب في محاسبة المتولى وتخليفه
٥٩٦ مطلب ليس للمشرف التصرف	٥٨٨ مطلب في قبول قول المتولى في ضياع الغلة وتفريقها
	٥٨٨ مطلب اذا كان الناظر مفسدا لا يقبل قوله بيمينه

صحيفة	صحيفة
٥٩٦ مطلب القيم واستولى والتاخر بمعنى واحد	٦٠٧ مطلب قول المذكركاثير ولم يوجد الا ذكور فقط او اناث فقط
٥٩٧ مطلب لا يجوز الرجوع عن الشروط	٦٠٧ مطلب مهم فيها لو شرط عود نصيب من مات لاعت ولد على طقة
٥٩٧ مطلب في ان لاصل عود الضمير الى اقرب مذكور	٦٠٨ مطلب في النسل والعقب والآل والجنس واهل البيت والقربة والارحام والاسباب
٥٩٨ مطلب اذا كان لفظ محتملان تعين حدهما غرض وقف	٦٠٨ مطلب يعتبر في لفظ القرابة المحرمة والاقرب فالاقرب
٥٩٨ مطلب في ذوق على اولادى واولاد اولادى المذكور	٦٠٩ مطلب في تفسير الصالح
٥٩٨ مطلب اذا تقدم قيد يكون لما قبل تعاضف	٦١٠ مطلب المراد بالاقرب فاقرب
٥٩٩ مطلب الوصف بعد حمل يرجع الى الاخير عندنا	٦١١ مطلب ذكر مسائل استصراعية خارجة عن كتاب الوقف
٥٩٩ مطلب اشترط والاستثناء يرجع الى النكل تفقلا لوصف فله الاخير عندنا	٦١٦ مطلب المواضع التي يكون فيها السكوت كالقول
٦٠٠ مطلب على ان من مات عن ولد من قبيل الشرط	٦١٩ مطلب في المواضع التي لا يحلف فيها المنكر
٦٠٠ مطلب في تحرير الكلام على دخول اولاد البنات	٦٢٤ مطلب القاضى اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
٦٠٢ مطلب مهم في مسألة السكى الواقعة في الاشياء في نقض القسمة والدرجة العملية	٦٢٧ مطلب ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص والحكم به حكم لا دليل
٦٠٤ فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد	٦٢٧ مطلب المراد بما حجبنا اثنتا الثلاثة وبالشايخ من لم يدرك الامام
٦٠٥ مطلب لوقف على ولادى لفظ الجمع هل يدخل كل الطون	٦٢٧ مطلب قضايا القضاة على ثلاثة اقسام
٦٠٦ مطلب وقف على ولاده وسماه	٦٢٩ مطلب في قضاء القاضى بخلاف مذهبه
٦٠٦ مطلب في بين طوع مية بدى انيطبه الاستحقاق	



كتاب العتق

كتاب العتق

(قوله ميزت الاستقاطات الخ) جمع استقطا والميراد به ما وضعه الشرع لاستقاط حق له على آخر وأشار الى وجه مناسبة ذكر الموقعتين الملاق وهو اشتراكهما في ان كلامهما يستقطا الحق وقدمه الملاق لمناسبة التكاثر (قوله اختصارا) لان اعتق اختصر من اسقط حقه عن مملوكه وكذا الباقي (قوله وعن الرق عتق) المناسب اعتق لان العتق قائم بالعبد والاعتاق وهو الاستقاط فعل المولى ائذنه الرق حتى قل في المصباح ويتعدى بالهمزة فيقال اعتقه فهو معتق لانفسه فلا يقال عتقه ولا عتق هو بالانف مبينا للفاعل بل الثلاثي لازم والرباعي متمد ولا يجوز عتد موقوف لان شئ مفعول من افعلت شاذ مسموع لا يقس عليه وهو عتيق فعمل بمعنى مفعول وجمعه عتقاء وامة عتيق ايضا وربما قيل عتيقة وجمعه عتائق اه لكن قل في المصباح وقد يقال العتق بمعنى الاعتاق في الاستعمال الفقهي تحوزا اسم المسبب كقول محمد انت طالق مع عتق مولائك اياك اه (قوله وعنون به الخ) اى جعله عنوانا بضم العين وقد تكسر ما يستدل به على الشئ مصباح ومراده ان العتق صفة قائمة بمن كان رقيقا والاعتاق ابقاء الموق من المولى وليس في الاستلاد ملك القريب اعتاق ان عتق فله عتقون به لان الاعتاق وقد يقال ان الاستلاد ما سراء فعل المولى والحواب ان العتق حصل بموت سيد المسئولة وفي الشراء هو ثمر الملك لا مل منه (قوله عتقة الخرج عن المملوكية) عزامى البحر الى ضياء الجملة ورد به قولهم اهل اللغة توه في السرع القوة سرعية لان اهل اللغة لم يقهوا ذلك وانه في التبر بان مراده منه في المسوط وعله جرى كثير فبعد كون الناقل ثقة لا بلغت الى رده قلت وسمي في المصباح هذا المقام بما شئ اسماء (قوله ومصدره عتق

ميزت الاستقاطات الخ
اختصارا فاستقاط الخ
القصاص عفو وعمى المذمة
ابراء وعن البضع طاف
وعن الرق عتق وعتقون به
لان الاعتاق يعنى الاستلاد
وملك قريب (هو) عتقة
الخرج عن المملوكية من
باب ضرب ومصدره عتق

وعتاق) وكذا عتاقة بفتح الاول فيمن والعنق بالكسر اسم منه مصباح ومثله في القهستاني وما
 نقل عن البحر من ان الاول بالكسر والثاني بفتح لم أجده فيه ففهم **(قوله)** وشرا عابارة عن
 اسقاط الخ) المناسب عن سقوط لان المحدث عنه العنق والاسقاط معنى الاعتاق كما علمت الا ان
 يكون اطاق العنق على الاعتاق تجوزا كما مر والمراد بالوجه مخصوص ما استوفى ركنه وشروطه
 من قول او فعل ملك القريب بشراء ونحوه فان فيه اسقاطا معنى والا كان التعريف قصرا فافهم
 وعرفه في الكسز وغيره بانه اثبات القوة الشرعية للمملوك وهي قدرته على التصرفات الشرعية
 واهليته للولايات والشهادات ورفع تصرف الغير عليه * ثم اعلم انه سيأتى في عتق البعض ان
 الاعتاق تجزأ عنده لا عندها ومبنى الخلاف على ما يوجب العتاق اولا وبالذات فعنده زوال
 الملك ويتبعه زوال الرق لكن بعد زوال الملك عن الكل وعندها زوال الرق ولا يخفى ان كلا
 من التعريفين يأتي على كل من القولين بأن يراد بالاول اسقاط الملك او اسقاط الرق وبالثاني
 اثبات القوة المستتعة لزوال الملك او زوال الرق فافهم **(قوله)** يصير به المملوك من الاحرار
 خرج به التدبير والكتابة قبل موت السيد واداء النجوم فان فيهما اسقاط البيع والهبة والوصية
 لكن لم يصير العبد بهما من الاحرار ط **(قوله)** وركنه اللفظ الدال عليه) سواء كان اقرارا
 بالحرية او ادعاء للنسب او لفظا انشائيا والضمير يرجع الى العتق سواء نشأ عن اعتاق أم لا ليصح
 قوله وملك قريب ط **(قوله)** ودخول حربى الخ) صورته اشترى حربى مستأمن عبدا مسلما
 فادخله دار الحرب عتق عند مولانا الامام رضى الله عنه وقال صاحبا لا يعتق ط وانما عتق اقامة
 لتباين الدارين مقام الاعتاق وهذه احدى مسائل تسع يعتق العبد فيها بلا اعتاق لانه عتق حكمى
 كما سيأتى في الجهاد قبيل باب المستأمن ان شاء الله تعالى **(قوله)** واجب لكفارة) اى كفارة قل
 وظهار وافتار ويمين وهل المراد بالوجوب المصطلح او الافتراض قولان ط **(قوله)** بلانية)
 اى نية قرينة او معصية ط **(قوله)** لانه ليس بعبادة) اى وضعه ويصير عبادة او معصية بالنية كغيره
 من العبادات رحمتى **(قوله)** لحديث عتق الاعضاء) هو ما رواه الستة عن ابى هريرة رضى الله
 تعالى عنه قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرئ مسلم اعتق امرأ مسلما استنقذ الله
 بكل عضومه عضومنه من النار وفى لفظ من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا
 من اعضائه من النار حتى الفرج بالفرج واخرج ابوداود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أيما
 رجل مسلم اعتق رجلا مسلما كان فكاه من النار وأيما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت
 فكاه من النار وروى ابوداود وأيما رجل اعتق امرأتين مسلمتين الا كانتا فكاه من النار يجزى
 مكان عظمين منهما عظما من عضائه وهذا دليل ما فى الهداية من استحباب عتق الرجل الرجل والمرأة
 المرأة لانه ظهر ان عتقه بعتق المرأتين بخلاف عتقه رجلا كذا فى المنتهى **(قوله)** وهل يحصل ذلك) اى
 المندوب المترتب عليه الثواب المذكور مع النية من غير توقف على مادة لعنق والبحث اصحاب النهى ط
(قوله) الظاهر نعم) لان بالتدبير اعتاقا لا وبشراء القريب اعتاقا وصلة وفى الحديث ان يجزى ولد
 والده الا ان يجده رقيقا فيشتريه فيعتقه اى فيتسبب عن شرائه عتقه اذ هو لا يتأخر عنه رحمتى
(قوله) ومكرهه لفلان) صرح فى الفتح بأنه من المباح وكذا فى البحر عن المحيط ثم قل فى البحر
 ففرق بين الاعتاق لآدمى وبين الاعتاق لشیطان وعلى حرمة الاعتاق للشیطان بانه قصد

وعتاق وشرا (عبارة عن
 اسقاط المولى حقه عن
 مملوكه بوجه) مخصوص
 (يصير به المملوك) اى
 بالاسقاط المذكور (من
 الاحرار) وركنه اللفظ
 الدال عليه او ما يقوم مقامه
 كملك قريب ودخول
 حربى اشترى مسلما دار
 الحرب وصفته واجب
 لكفارة ومباح بلانية لانه
 ليس بعبادة حتى صح من
 الكافر ومندوب لوجه
 الله تعالى لحديث عتق
 الاعضاء وهل يحصل ذلك
 بتدبير وشراء قريب
 الظاهر نعم ومكرهه لفلان

تعظيمه اه اى بخلاف قصد تعظيم فلان لانه غير منبى تأمل **(قوله)** وحرام بل كفر للشيطان وكذا للصنم كسبأتى ولعل وجه القول بانه كفر هو ما سيدكره عن الجوهره ان تعظيمهما دليل الكفر الباطن كالسجود للصنم ولو هزلا فيحكم بكفره وهذا كله اذا لم يقصد التقرب والعبادة والافهيو كفر بلا شبهة سواء كان لفلان اول للشيطان وذكر في فتح القدير ان من الاعتاق المحرم اذا غلب على ظنه انه لو اعتقه يذهب الى دار الحرب او يرتد او يخاف منه السرقة وقطع الطريق وينفذ عتقه مع تحريمه خلافا للظاهرية قل وفي عتق العبد الذمى ما لم يخف منه ما ذكرنا أجر لتحصيل الجزية منه للمسلمين * (فرع) * في البحر عن المحيط ويستحب ان يكتب لعتق كتابا ويشهد عليه شهودا توثيقا وصيانة عن التجاحد والتنازع فيه كما في المداينة بخلاف سائر التجارات لانه مما يكثر وقوعها للكتابة فيها تؤدي الى الحرج ولا كذلك العتق **(قوله)** ويصح من حر فلا يصح من عبد ولو مكاتباً لمنعه عن التبرعات او ما ذونا لذلك لعدم الملك ولذا قال في البحر لا حاجة اليه مع ذكر الملك **(قوله)** مكلف) اى عاقل بالغ ومحرره قوله لا من صبي الخ ولم يشترط اسلام لانه يصح من الكافر ولو مرتدة اما اعتاق المرتد فموقوف عنده نافذ عندها ولا قبول العبد لانه غير شرط الا في الاعتاق على مال كسيدكره في باب بحر ولا النطق باللسان لانه يصح بالكتابة المستينة والاشارة المهمة بدائع اى من الاخرس **(قوله)** ولو سكران او مكرها الخ) سبأتى في المتن التصريح بهذين لكن ذكرها تيمما للتعميم فانه اشار الى انه لا يشترط كونه صاحباً او طائفاً او عامداً او مريضاً او عالماً بانه مملوك لان السكران بمحذور غير معذور فهو في حكم الصاحبى في الاحكام والمكره اختار اسير الامرين فكان قاصداً له وان عدم الرضا وما صح مع الهزل لا يؤثر فيه الاكراه لعدم توقفه على الرضا ولذا صح من المخطى ايضا **(قوله)** واشار الى المبيع) فيه اكتفاء والاصل او الى المغصوب **(قوله)** عتق) اى اذا قل المشتري او المالك اعتقه ويكون هذا بمنزلة القبض من المشتري فيلزمه الثمن وبمنزلة القبض من المغصوب منه فلا يلزم الغاصب شئ سائحاً **(قوله)** ومعتوه الخ) تقدم في اول الطلاق بيان معانيها فراجع **(قوله)** ومجنون) اى في حال جنونه حتى لو كان يحسن ويفيق فاعتق في حال افاقته يصح **(قوله)** او قال وانا حربى الخ) كونه حربياً غير قيد بل يشترط كون العبد حربياً فانه لا يعتق الا بالتخلية بخلاف المسلم او الذمى كما يدكره **(قوله)** وقد علم ذلك) اى علم منه وقوع العتق ونحوه وكونه في دار الحرب واما الصبا والنوم فمعلومان قطعاً لكن ينبغي تقييد تصديقه فيهما بما اذا لم يعلم ملكه له بعد صباه وبعد افاقته من آخر نومة تأمل **(قوله)** فالقول له) وهل يحلف اذا طلب العبد تخليفه بخبر ط قلت كل من اذا اقربنى لزمه فانه يحلف رجاء نكوله الا في اثنين وخمسين تأتى قيل البيوع وليست هذه منها **(قوله)** في ملكه) خرج اعتاق غير المملوك ولا يرد عتق الفضولى المحاز كما هو في البحر لان الاحاطة باللاحقة كالوكالة السابقة نهر **(قوله)** اذا ولدته لسته اشهر) اى من وقت العتق لعدم التيقن بوجوده وقته بحر **(قوله)** ولو باضافة اليه ٢) باضافة العتق الى الملك وأشار الى ان الشرط وجود الملك وقت وقوع العتق فان كان منجزاً اشترط وجود الملك وقت التجيز لانه وقت الوقوع وان كان معلقاً بالملك او سببه اشترط تحقق ذلك فينزل الجزاء وقت الملك والحاصل كما في البحر انه اذا علق بالملك او بسببه كالشراء لا يشترط تحقق الملك

وحرام بل كفر للشيطان
(ويصح من حر مكلف)
ولو سكران او مكرها
او مخطئاً او مريضاً ولا يعلم
بانه مملوكه كقول الغاصب
للمالك او البائع للمشتري
اعتق عبدي هذا وأشار
الى المبيع عتق لا من صبي
ومعتوه ومدعوش ومبرسم
ومغنى عليه ومجنون ونائم
كما لا يصح طلاقهم ولو
اسند لحالة ما ذكر او قل
وانا حربى في دار الحرب
وقد علم ذلك فالقول له
(في ملكه) ولو رقبة
كمكاتب وخرج عتق الحمل
اذا ولدته لسته اشهر
فاكثر ولو لاقل صح
(ولو باضافته اليه) كان
ملكك او الى سببه كان
اشتريتك فانت حر

٢ قوله ولو باضافة اليه هكذا
بخطه بغير ضمير والذي في
المتن ولو باضافته بالضمير
وهو الذى يشير اليه تفسيره
بقوله اى باضافة العتق الخ
تأمل اه مصححه

وقت التعليق وان علق بغيرها كدخول الدار اشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول
الجزء ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما **(قوله بخلافه)** محترزا لاضافة الى سبب الملك لان
موت المورث ليس سببا للملك لانه قد يخرج من ملك المورث قبل موته وان بقي فقد يوجد حدمات
من الارث كقتل ورثة نعم اذا قال ان ورثتك فهو مثل ان اشتريتك وهذا اذا كان الخطاب لعبد
المورث اما اذا قال لعبد ان مات مورثي فانت حر فهو مثل ان دخلت الدار فانت حر كالا يخفى
(قوله لان الموت ليس سببا للملك) اى ليس سببا مساويا بل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا فهو نظير
ما قدمه الشارح في اول باب التعليق لوقال كل امرأة اجتمع معها في فراش فهي طالق فتزوج لم
تطلق وكذا كل جارية اطؤها فهي حرة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق اى لان الاجتماع في فراش
لا يلزم كونه عن نكاح كان وطء الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم توجد الاضافة الى سبب الملك
(قوله فانت الاب) اى ولم يترك وارثا غيره او ترك بالاولى ط **(قوله وكأنه)** الخ التوجيه
لصاحب النهر وتوضيحه ان العتق معلق بالموت وحين الموت لم تكن في ملكه فلا تعتق لان الملك
ينتقل اليه عقبه والمعلق بشئ وهو العتق هنا يقع بعد وجود ذلك الشئ وهو الموت فعصار كل
من الملك والعتق حاصل لا عقب الموت في آن واحد وشرط العتق وقوعه على مملوك وهى لم
تصر مملوكة الامع وجود العتق فلم يوجد شرطه قبله فلم يقع وكذا الطلاق معلق على الموت فخفه
ان يوجد عقبه لكن وجد الملك عقب الموت ايضا وانفسخ به النكاح فلا يقع الطلاق لانه وجد
في وقت انفساخ النكاح كافي ان تطلق مع موت او موتك فالعتق والطلاق ثبت الملك مقارنا
لهما ولا بد من سبقه عليهما حتى يقع ولم يوجد فلذا لم تطلق ولم تعتق فله وطؤها بملك اليمن ولو
اعتقها ثم تزوجها ملك عليها ثلاثا لعدم وقوع الطلقتين المعلقين افاده الرحمي **(قوله بالموت)**
متعلق بثبت والباء للسببية ح **(قوله فتأمل)** اشار به الى دقة تعليل المسئلة ح **(قوله بصريحه)**
متعلق بيصح وصريحه كما في الايضاح وغيره ما وضع له وقد استعمل الشرع والعرف
واللغة هذه الالفاظ في ذلك فكانت حقائق شرعية على وفق اللغة فيها وتامه في الفتح **(قوله)**
بلانية) اى بلا توقف على نيته فيقع به نواه او لم ينوشأ وكذا لو نوى غيره في القضاء اما فيما بينه
وبين الله تعالى فلا يقع كالموقال نويت بالمولى الناصر وان نوى الهزل وقع قضاء وديانة كما يقتضيه
كلام محمد وتامه في الفتح وفي البحر عن الحانية لوقال اردت به اللعب يعتق قضاء وديانة **(قوله)**
كانت حر) اى بفتح التاء وكسرهما لكل من العبد والامة كما يذكره عن الحانية قال القهستاني
وفي حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لوقال لرجل زينت
بكسر التاء او لامرأة بفتحها وجب عليه حد القذف **(قوله او عتق)** يحتمل قراءته بكسر التاء
صيغة مبالغة فيناسب ما قبله وما بعده ويحتمل السكون مصدرا فانه من الصريح كما يصرح به
وجزم به في الفتح خلافا لما في جوامع الفقه من انه لا يعتق الابالية فانت عتق او عتاق ففي
البحر والنهر انه ضعيف **(قوله كان كناية)** اى فيتوقف على النية ولذا قال في الحانية لوقال حر
ف قيل له لمن عنت فقال عبدى عتق عبده بحر قلت لكن هذه النية ليست نية معنى العتق بل نية
العبد لان المبتدأ المحذوف لما احتمل ان يكون تقديره عبدى وان يكون عبدا فلان مثلا يتوقف
اعتماد عبده على قصده اياه لاعلى قصده معنى التحرير الشرعى وفي كون ذلك كناية نظرتأمل

مطلب

الفقهاء لا يعتبرون الاعراب

(قوله و حـ) صنف من ماله وصنفه أي صنفه الحول الموضوعه للأشياء لأن الكلام في الصريح وهو ما وضع له كالمصر (قوله في الأصح) لأن المعنى اعتنق الله لأنى اعتنقت وعن هذا المعنى قرئ الهداية وغيره في أبرك الله أنه يبرأه لاسمائه والمعروف يساعده كما قدمناه في الخلق ومقابل الأصح ما قيل أنه إنما يعنى بالنية كالحكاية في الفتح (قوله أو هذا مولاي) فيه ملحق بالصريح لأنه وإن كان يأتي لمعان أو صلها بن الأستر إلى ما عشرين كالناصر وابن العم والمعتق بالكسر والمعتق بالفتح إلا أن إضافته للعبد تعين الأخير وهو الأصح وقيل لأنه تنق الأمانية وأيد الاتقاني في غاية البيان وردده المحقق ابن الهمام كسطه في البحر وفيه عن الظهيرية وغيرها لو قل أنت مولى فلان عنى قضاء كانت عتيق فلان بخلاف اعتنقت فلان (قوله أو نادى) عطف على قوله وصفه ط لأن النداء لاستحضار المتأدى فدأ نادى بوصف يملك إنشاء كان تحقيقاً بد الوصف درر (قوله نحو يا مولاي) قيد به لأنه لا يعنى بياسيدى أو يا سيد أو يا مالكي إلا بالنية لأنه قيد كز على وجه التعظيم والإكرام نحو أى وحقيقته كذب بخلاف يا مولاي وفي الزهر وقيل يعنى والأصح لا مالميو (قوله في الأصح) أى أنه لا يعنى حكى عن أى القاسم الصفار أنه سئل عن رجل حامت حاربه بسراج فوقفت بين يديه فقال لها ما صنع بالسراج فوجهك أضواء السراج يامن أنا عندك قال هذه كلمة لطف لا تعنى بها هذا إذا لم ينو العتق فإن نوى عن محمد فيه روايتان خاصة (قوله دين) أى فيما بينه وبين ربه تعالى أما القاضى فلا يصدق وكذا لو صرح بقوله من هذا العمل كيد كرهه قريباً وهذا بخلاف ما لو أراد الهزل أو التلميح فإنه لا يدين أيضاً كما قدمناه ووجهه أنه قصد التلطف بما هو موضوع للعتق ولم يرد به معنى آخر فتعين المعنى الموضوعه أن لا يقصده أماناً فقد أراد به معنى آخر يصلح له اللفظ فصح قصده ديانة أكنه خلاف الظاهر فلذا لم يصدق قضاء وفي التارخانية عن المتقاه عند حل دمه بالقصاص فقال له اعتنقت ثم قال نويت به العتق عن الدم عتق قضاء ولزمه العفو بأقراره وإن لم يضمنه لم يلزمه العفو ولو اعتقه لوجه الله تعالى عن القصاص كان كما قال ولو كان على رجل قصاص فقال اعتنقت فهم عفو قياساً واستحساناً (قوله إذا ناداه) لأن مراده الإعلام بأسم علمه هداية (قوله وأشهد) أى على أنه ساء بذلك وهذا إذا لم يكن معروفاً عند الناس فلو معروفاً لا يعنى كفى البحر عن الميسوط (قوله وكذا في الطلاق) رد على ما في التقيص حيث فرق وبين هذا وبين ما لو سعى المرأة بطلاق حيث يقع إذا ناداه لأنه عهد التسمية ببحر كآخرين قيس بخلاف طالق فإنه العهد التسمية به قال في البحر وفي أكثر الكتب لم يفرق بينهما لأن العهد لم يشترط فيه أن يكون معهوداً والكلام فيما إذا شهد وقت التسمية فيهما فأما عتق عدم الفرق بينهما (قوله عتق) أى بلفظ الأعجمي وليس احترازاً عن مراده العربي كما عتق كبد غايه التعليل (قوله كذا نادى) فتح الهمزة وبالزاي المعجمة بعدها ألف ثم دال مهملة ساكنة (قوله أعدمه العامية) لأن العامية بصيغة حر أو آزاد لا بالمعنى فمعتبر اختاراً عن الوصف لأخلاق الأقبال الذات (قوله ونحوها) مما يعبر به عن البدن كالنفس بعد الإلهام بخلاف الذكر في ظاهر الرواية خاصة وكذا رقتك أو يدك أو يدك كبدن حر (قوله كذا نادى) ولو قل سبه منك حر عتق سدر

(أو) أخبر نحو (حررتك واعتنقت أو اعتنقت الله) في الأصح ظهيرية (هـ هذا مولاي أو) نادى نحو (يا مولاي) أو يا مولاي بخلاف أنا عبدك في الأصح (أو يا حر أو يا عتيق) وقول أردت الكذب أو حر به من العمل دين (الأداسه به) وأشهد وقت تسميته خالية فلا يعنى ما لم يرد الإنشاء وكذا في الطلاق (نم) بعد تسميته بالحر (إذا ناداه) بمرادفه (بالعجمية) كذا آزاد (أو عكس) بأن ساء بأزاد ناداه بالعربية بيساخر (عتق) أعدم العامية (كذا وأسك) حر (وه جهك) حر (ونحوها) مما يعبر به عن البدن كالمصر في الطلاق ولم أضافه إلى حره شائع كذا عتق ذلك التقدر

ولو قال جزء أو شئ يعتق منه ما شاء المولى في قوله بغير من المولى (قوله لتجزيه عند الامام)
 اشار الى الفرق بينه وبين الطلاق فيه لا تجزى الطلاق فذلك منه كذا ذكر كلفه في غاية البيان من
 التسوية بينهما سموا بغير واعلاني التسمية على قولهم (قوله من الصريح الخ) لان التقية
 لا يعتبرون الاعراب كما مر آنفا (قوله ومنه وهبتك او عتقت نفسك) زاد في الحاشية تصدقت
 بنفسك عليك فقيل ان هذه الثلاثة مباحة بالصريح وقيل انها كناية وما مبين عن ان
 الصريح يخص الوضعي والحق انها صرائح حقيقة كما قال به جماعة لانه لا يخص الوضعي
 واختاره المحقق ابن الهمام بجر (قوله فيعتق مطلقا) اي سواء قبل او لا نوى او لا ان الالتماس
 من الواهب والبائع ازالة الملك وانما الحاجة الى القبول من الموهوب له والمشتري لموت الملك
 لهما وهنا لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصالح مملوكا لنفسه فيقرب المبيع والهيبة ازالة التاملك
 عن الرقيق لا الى احد وهذا معنى الاعتاق بجر عن البدائع (قوله توقف على القبول) اي في
 المجلس لانه مبادلة كسبأتى في بابه (قوله لجواز وجوبه لكفارة ظهيرية) تمام عبارة الظهيرية
 هكذا بخلاف طلاقك على واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه
 وقوعه اما العتق فجاز ان يكون واجبا اه اي اذا صرح بالوجوب في العتق ولم ينو العتق
 صدق لانه محتمل كلامه واعترض الرحمتي بأن على تفيد المزوم فينبغي اشتراط النية وان لم
 يصرح بالوجوب اه قلت لا يخفى ان الوجوب او المزوم عامل خاص فلا يتعلق به لفظ على
 بدون قرينة بل يتعلق بالاستقرار العام والحصول فيدل على ثبوته في الحال تأمل واعترض
 الرملي قوله لان نفس الطلاق غير واجب بانه ممنوع لانه قد يجب عند عدم الامساك بالمعروف
 ولو سلم فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج (قوله لا يعتق) في انهم عن المحيط يعتق وكأنه
 تحريف فقد رأيت في الذخيرة البرهانية لصاحب المحيط مثل ما هنا وفرق بين العتق والنسب
 حيث يثبت ان العتق يقتضي الى العبارة ولا تقوم الاشارة مقام العبارة حالة القدرة والنسب
 لا يقتضي الى العبارة وسيأتى في أوائل كتاب الاقرار متنا مانسه والايام بالراس من الناطق ليس
 باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر الخ
 وفي الجوهره ولو قال العبد لمولاه وهو مريض انا حر فحرك رأسه اي نعم لا يعتق اه واما
 ما قدمناه عن البدائع من انه يصح بالاشارة المفهومة فهو محمول على الاخرس وتقدم الكلام
 على ذلك في أوائل كتاب الطلاق (قوله ولو زاد من هذا العمل الخ) كان الاولى ذكره عقب
 قوله وقال اردت الكذب او حرية من العمل دين قال في البدائع وقال انت حر من عمل
 كذا او أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لان العتق بالنسبة الى الاعمال لا تجزى فكان
 اعتاقا عن الاعمال وفي الازمان جميعا ونية البعض خلاف الظاهر فلا يصدق القاضى (قوله
 عتق المحجب) لانه المخاطب بالاعتاق (قوله عتقا قضاء) اما ديانة فلذى ناداه فقط ولو قال يا سالم
 انت حر فذا عبد آخر له او لغيره عتق سالم لانه لا خضعة له الا له فينصرف اليه بجر عن البدائع
 (قوله عتق قضاء) اي لاديانة لعمده القصد ط (قوله لا يعتق) لانه على معنى التمسك بكثرة
 مثل رأس حر فانه لا يعتق كما في الهندية عن السراج (قوله لانه وصف) اي لارأس باخرية
 والرأس مما يعبر به عن الكل فكأنه قال انت حر ط (قوله وبكنايته ان نوى) قل نحوى ثبت

مطلب

في كتابات الاعتاق

لتجزيه عند الامام كسبأتى
 ومن صريح قوله اعبد
 انت حره ولا مته انت حر
 خالية ومنه وهبتك او عتقت
 نفسك فيعتق مطلقا ولو زاد
 بكذا توقف على القبول
 فتح ومنه المصدر نحو
 العتاق عليك وعتقت على
 فيعتق بالانية ولو زاد
 واجب لم يعتق لجواز
 وجوبه لكفارة ظهيرية
 وفي البدائع قوله اعتقت
 عبدك فأومأ برأسه ان نعم
 لم يعتق ولو زاد من هذا
 العمل عتق قضاء ولو قال
 يا سالم فأجابه غانم فقال انت
 حر ولانية له عتق المحجب
 ولو قال عتبت سالما عتقا
 قضاء وفي الجوهره قل لمن
 لا يحسن العربية قل لعبدك
 انت حر فقال له عتق قضاء
 ولو قال رأسك رأس حر
 بالاضافة لا يعتق وبالتنوين
 عتق لانه وصف لانسيه
 (وبكنايته ان نوى)

في الأصول ان الشرط في الكناية النية او مايقوم مقامها من دلالة الحال ايزول ما فيها من
الاشتباه اه ط (قوله للاحتمال) لان نفي الملك وما بعده جاز ان يكون بالبيع والكتابة كما جاز
ان يكون بالعتق ونفي السبيل يحتمل ان يكون عن العقوبة واللوم لكمال الرضا وان يكون
للعق فيؤول الى معنى لا ملك لي عليك اذ هو الطريق الى نفاذ التصرف نهر (قوله قد اطلقتك)
بهمز في اوله من الاطلاق وهو رفع القيد بخلافه بدون همز فانه ليس بصريح ولا كناية فلا يقع
به اصلا كما يأتي (قوله وانت اعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وانت اعتق من فلانة
وهي معتقة ح فان قيل انما كان اعتق واطلق كناية لاحتماله اقدم في ملكي واطلق يدا فيقال
ان مثله عتيق فالجواب ان المتبادر في عتيق ارادة التحرير بخلاف اعتق واطلق لعدم احتمال
العتق والطلاق للتفاضل الذي هو اصل افعال التفضيل رحى (قوله كتهجيهما) اى تهجى
ألفاظ الطلاق والعتق قال في الذخيرة وعن ابى يوسف فيمن قيل لامته الف نون تاء جاء راء
هاء او قال لامرأته الف نون تاء طاء الف لام فانه ان نوى الطلاق والعتاق تطلق المرأة
وتعتق الامة وهذا بمنزلة الكناية لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام
الا انها لا تستعمل كذلك فصار كالكناية في الافتقار الى نية اه (قوله وفي الخلاصة) عبارتها
لوقال لعبده انت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له ان يدعيه بعد ذلك ولا ان يستخدمه فان مات
لا يرثه بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك انا مملوك له فصدقه كان مملوكا ظاهرا وكذا لو قال ليس
هذا بعبدى لا يعتق اه قلت وذكر في الذخيرة المسئلة الاولى ثم ذكر الثانية بعبارة فارسية
ثم قال في جوابها يعتق في القضاء لانه اقر بالعتق والصحيح انه لا يعتق بدون النية عند ابى
حنيفة كما في قوله ليست بامرأتى لانه ليس من ضرورة ان لا يكون عبدا لانه ان يكون حرا ويؤيد
هذا القول المسئلة الاولى اه وحاصله ان اللفظ في المسئلتين كناية فان نوى عتق فيهما والافلا
لكن ليس له ان يدعيه لنفاذ اقراره على نفسه ولهذا قال في البحر وظاهره انه يكون حرا ظاهرا
لامتعا فتكون احكامه احكام الاحرار حتى يأتي من يدعيه ويثبت فيكون ملكا له اه (قوله
وقاس عليه الخ) اى جعله في حكم مسئلة الخلاصة وهو انه اذا لم ينو العتق ليس له ان يدعيه
لاقراره بعدم الملك (قوله نازعه في النهر) حيث قال وعندى ان هذه المسئلة اى مسئلة
الخلاصة مغايرة لمسئلة الكتاب اى قوله لا ملك لي عليك وذلك انه في مسئلة الكتاب انما اقر
بانه لا ملك له فيه وهذا لا ينافى ملكا لغيره ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بانه غير مملوك
اصلا اما لعتقه له او لحرية الاصلية فتنبه لهذا فانه مهم اه قال ح قلت والذي يظهر بأدنى
تأمل ان الحق مع صاحب البحر فان الفرق الذي ابداه في النهر غير مؤثر فانه اذا نفى ملكه
عنه وليس هناك من يدعيه ساوى من قيل له انت غير مملوك ويدل لما قلنا تسوية صاحب
الخلاصة بين قوله انت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعبدى تأمل اه قلت والحاصل ان كلا
من مسئلة الكتاب ومسئلتى الخلاصة كناية في العتق فلا بدله من النية وقد نص في مسئلتى
الخلاصة على انه اذا لم يعتق اى عند عدم النية ليس له ان يدعيه اى لاقراره على نفسه بانه غير
مملوك وانه ليس عبده وهذا موجود في مسئلة الكتاب ايضا فينبى منع دعواه فيها ايضا ولا فرق
في صحة اقراره على نفسه بين نفيه عن نفسه فقط أو عنه وعن غيره بل نفيه عن غيره لا فائدة فيه

للاحتمال (كلا ملك لي
عليك ولا سبيل اولارق
او خرجت من ملكي
وخليت سبيلك و) كقوله
(لامته قد اطلقتك) وانت
اعتق اولزوجته اطلق
من فلانة وهي مطلقة
تعتق وتطلق ان نوى
كتهجيهما وفي الخلاصة
قال لعبده انت غير مملوك
لا يعتق بل يثبت له احكام
الاحرار حتى يقر بانه مملوك
ويصدقه فيملكه وكذا
ليس هذا بعبدى لا يعتق
وقاس عليه في البحر لكن
في البحر لا ملك لي عليك
لكن نازعه في النهر

لانه لا ولاية له على غيره في ذلك فافهم **(قوله)** او بنى أى او هذه بنى ولا يصح ان يكون التقدير او هذا بنى لما سأتى انه كناية وكلامه الآن في الصريح ولو قال او هذه بنى لكان اولى ح وقوله انه كناية فيه كلام يأتى **(قوله)** وان لم يصالحوا لذلك أى الابوة والجدوة والامومة **(قوله)** ولذا جاء بالباء الح أى ان قول المصنف وبهذا بنى باعادة الباء الجارة ليفيد انه عطف على قوله وبكنايته مقابل له ولو حذف الباء لاهم انه عطف على امثلة الكناية مع انه من امثلة الصريح وانما أخره وذكره بعد الفاظ الكناية لما فيه من التفصيل المفاد بقوله فان صلحوا الح **(قوله)** فان صلحوا حاصله ان هذا بنى على وجهين اما ان يصالح ابنه بأن كان مثله يولد له اولا وكل منهما اما ان يكون العبد مجهول النسب اولا فان صلح وهو مجهول عتق وثبت نسبه منه اجماعا وان كان معروف النسب لا يثبت منه بلا شك لكن يعتق عندنا وان لم يصالح ولد له فكذلك عند الامام وعندهما لا يعتق وكذلك الكلام في هذا بنى او أى فان صلح اباه او أما وليس للقائل اب او ام معروف ثبت النسب والعتق بلا خلاف وان صلح وله اب معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان لم يصالح لا يثبت النسب ولكن يعتق عنده لانهما ولو قل لصغير هذا جدى فقيل هو على الخلاف وهو الاصح لانه وصفه بصفة من يعتق عليه بملكه كما في البحر **(قوله)** في مولدهم قل في القنية مجهول النسب الذى يذكر في الكتب هو الذى لا يعرف نسبه في البلدة التى هوفها اه ومختارا لمحققين من شرائح الهداية وغيرهم انه الذى لا يعرف نسبه في مولده ومسقط رأسه وتامه في الدرر **(قوله)** وليس للقائل اب معروف اراد بالاب الاصل فيشمل الجد والام قال ط وهذا يغنى عنه قوله وجهل نسبهم **(قوله)** فيعتق فقط أى بلا ثبوت نسب لان العتق باعتبار الجزئية والزنا ينفي النسبة الشرعية لا الجزئية **(قوله)** وهل يشترط أى في ثبوت النسب تصديق العبد للسيد فقيل لان اقرار السيد على مملوكه يصح بلا تصديق وقيل يشترط فيما سوى دعوى البتة لان فيه حمل النسب على الغير زيلعى قلت ومثني في كافي الحاكم على الثانى حيث قال في مسألة الاب والام وصدة في ذلك ولم يذكر ذلك في مسألة الابن **(قوله)** ولا تصير امه ام ولد قال في فتح القدير ثم اذا قل هذا بنى هل تصير أمه أم ولد له اذا كانت في ملكه فقيل لا سواء كان الولد مجهول النسب او معروفه وقيل تصير في الوجهين وقيل ان كان معروف النسب حتى لم يثبت نسبه منه لا تصير ام ولد له وان كان مجهوله حتى ثبت نسبه منه صارت أم ولد له وهذا اعدل اه وبه علم ما في كلام الشارح من الاطلاق في حل التفصيل فافهم **(قوله)** افتقر للنية فيه نظر ففي المجتبى قال اغلامه هذه بنى او لجاريته هذا بنى يعتق عندهما خلافا لابي حنيفة وقيل لا يعتق عند الكل وهو الاظهر اه ومثله في الذخيرة والقهستاني وقال في النهر قال في المجتبى والاضاهر انه لا يعتق بعنى الابالنية ويدل عليه ما مر من انه لو قال لعبد انت حرة اولامته انت حر ذكر في بعض المواضع انه صريح وفي بعضها كناية اه فقوله يعنى الابالنية الح ليس من كلام المجتبى كما علمت وفيه نظر وما استدلل به لا يدل له لجواز كون التأنيث في قوله للعبد انت حرة باعتبار كونه ذاتا او جثة او نسمة والتذكير في قوله للامة انت حر باعتبار كونها شخصا او خلقا بخلاف اطلاق البنات على الابن وعكسه لما في فتح القدير حيث قال في تعليل المسئلة لان الاول مجاز عن عتق في الذكر

(و) يصح ايضا (بهذا
ابن) او بنى (الاصغر)
سنا من المالك (والا كبر)
كذا (هذا بنى) او
جدى (او) هذه (مى
وان لم) يصالحوا لذلك
ونم (بنو العتق) لانها
صرائح لا كناية ولذا جاء
بالباء وأخرها لتفصيلها
فان صلحوا وجهل نسبهم
في مولدهم وليس للقائل
اب معروف ثبت النسب
ايضا ما لم يقل بنى من الزنا
فيعتق فقط وهل يشترط
تصديقه فيما سوى دعوى
البتة قولان ولا تصير أمه
أم ولد ولو قل لعبد هذه
بنى او لامته هذا بنى
افتقر للنية وفي هذا خالى
او عى

والثاني عنه في الاتي و... حقيقته لا تنفك محل ينزل فيه ولا تجوز في لفظ الابن في ذلك
وعكسه الفاق... فل... من... الهداية يعني صاحب الهداية بيان تعدد عتقه بشرق آخر
وهو انه اذا اختلفت... التسمية والمسمى من حسن المشار علق بمشار وان كان من
خلاف حاسه... والشار اليه هنا مع المسمى جاسان لان... والاتي في الاسان
جسنان لاختلاف المقصد فيزوم ان يتعلق الحكم بالمسمى اعني مسمى بنت وهو معدوم لان
الثابت ذكر اه فانت ترى ان مقتضى التعليل بهذين الوجهين كون الكلام لغوا لا يتعلق به
حكم سواء نوى اولا ويظهر من هذا انه لا يفرق بين قوله نأبى هذا بنتي او هذه بنتي بتدكير اسم
الاشارة او تانيه لان اللغو جاء من اطلاق البنت على الابن حيث لا يستعمل احدهما في
الآخر حقيقة ولا مجزا ومن كونه خلاف جاس المشار اليه كما هو مع فصا على انه ياقوت فاذا
هو زجاج فليبع داخل ويدل لما قلنا انه في متن المتنق... قوله عتق) اي بلا
خلاف فتح وينبغي توقيفه على النية... (قوله رأخى لا) أي وفي قوله هذا خي لا يعتق بدون
نية قل في البحر وفرق في البدائع بأن الاخوة تحتل الاكرام والنسب بخلاف الم لان
لا يستعمل الاكرام عادة وهذا كله اذا اقتصر فلو قال أخى من ابى أو من أمى أو من النسب فإنه
يعتق كافي الفتح وغيره ولا يخفى انه اذا اقتصر يكون من الكنايات فيعتق بالنية اه (قوله
لا يعتق بيا ابني ويا أخى) اي بدون نية كما أتى قال في الدر المنثور وعنه انه يعتق والظاهر الاول
لان المقصود بالنداء استحضار المنادى فن كان بوصف يمكن اثباته من جهته نحو يا حر كان
لأبات ذلك الوصف وان لم يمكن كالنبوة كان مجرد الاعلام قال في الفتح وينبغي ان يكون محل
المسئلة ما اذا كان العبد معروف بالنسب والا فهو مشكل اذ يحس ان ثبت النسب تصديقه
فيعتق اه ولو قال يا أخى من أمى أو أبى أو من النسب عتق كما مر اه (قوله ولا سلطان لى
عليك) لان السلطان عبارة عن الحجة واليد ونفى كل منهما لا يستدعى نفى الملك كما كانت
يثبت للمولى فيه الملك دون العبد (قوله خلاف عكسه) وهو وقوع الطلاق بالفاظ العتق لا
ازالة ملك الرقبة تستلزم ازالة ملك المائة إلا عكس درر (قوله كما مر) أي في اول الطلاق
(قوله قيد الاخيرة) يعنى ان قوله وان نوى راجع الى المسئلة الاخيرة وهى الفاظ الطلاق
اما الاولى وهى مسئلة النداء والثانية وهى مسئلة نفى السلطان فيتوقف وقوع العتق فيهما على
النية فهما من كناياته (قوله كما نقله ابن الكمال) اي عن غاية البيان وكذا نقله في البحر عنهما عن
التحفة وقال خبيث لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل في حكم واحد واقره في النهر أيضا قات بل
على ما مر من بحث الفتح ينبغي ان يثبت العتق بلانية اذا كان مجهول النسب (قوله كما روجه
الكمال) ونقله ايضا عن بعض المشايخ وبه قول الأئمة الثلاثة اذ لا يظهر فرق بينه وبين لاسيل
وعن الامام الكرخى ففى عمري ولم يتضح لى الفرق بينهما ثم قال الكمال بعد تقرير عدم الفرق
والذى يقتضيه النظر كونه من الكنايات (قوله واقره في البحر) وكذا في النهر والشر بلانية
والمقدمى (قوله اعتق بالنية) الاولى لا اعتق الا بالنية (قوله ذكره ابن الكمال وغيره) أي
ذكر اشراط نية لاعتق ومثله في البحر عن الزبائى ونه في البيان وعزاه في النهر الى العناية عن
المبسوط (قوله لا في قوله نأبى) استدل من قوله وبناظر... لاقوله اطلقك مع انه

عتق واخى لا مالم يسمو من
النسب (لا) يعتق (يا
ابني ويا خي) ويا اخي
ويا ابني (ولا سلطان لى
عليك ولا بالفاظ الطلاق)
صريحه وكنايته بخلاف
عكسه كما مر (وان نوى)
قيد للاخيرة لتوقفه في
النداء على النية كما نقله ابن
الكمال وكذا نفى السلطان
كأرجحه الكمال واقره
في البحر (و) كذا (ان)
مثل الحر) يعتق بالنية
ذكره ابن الكمال وغيره
(الافى قوله) اطلقك ولو
لعبد فتح (امرك بيدك

قدمه المصنف لتكميل ما استثنى ولكن استثناء الامر باليد والاختيار منقطع لانهما من كنيات
التفويض لا كنيات الطلاق **(قوله او اختارى)** عزاء في البحر والنهر الى البدائع قات
وهو خلاف المذهب ففي الذخيرة قل محمد في الاصل اذا قال الرجل لامته امرك بيدك ينوى
به العتق يصير العتق بيدها حتى لو اعتقت نفسها في المجلس جاز ولو قل انها اختارى ينوى
العتق لا يصير العتق في يدها فقد فرق بين الامر باليد وبين قوله اختارى في العتق وسوى
بينهما في الطلاق اه كلام الذخيرة وكذا صرح في الفتوح بأنه لو قل انها اختارى فخترت
نفسها لا يثبت العتق وان نواه اه وصرح بذلك ايضا في كافي الحاكم بلا حكاية خلاف وانت
خير بأن ما في الاصل والكافي هو نص المذهب فلا يعدل عنه ولم أر من نبه على ذلك فاعتنمه
(قوله ولا بدع) اى ليس ذلك امرا منفردا خارجا عن نظائره وهو جواب عن قوله فهو من
كنيات العتق ايضا اى كانه من كنيات الطلاق لانهما احتمل العتق وغيره كان من كنياته ايضا
(قوله ويتوقف) اى العتق في امرك بيدك واختارى بخلاف اطلاقك فإنه لا تملك فيه حتى
يتوقف **(قوله وان لم يحتاج للنية)** لانه صريح حيث ذكر لفظ العتق - **(قوله لانه تملك)** تعليق
للتشبيه اى وكذا اختر العتق يتوقف على المجلس لانه تملك - او هو علة لقوله يتوقف **(قوله)**
وان نوى) لانه من كنيات الطلاق المختصة به - **(قوله لكن يكفر بوطئها)** لان تحريره الحلال
يمين فكأنه قال والله لا أطوك - **(قوله بقوله عبدى او حمارى)** يعنى جمع بين هذين اللفظين
وقوله او جدارى اى بدل حمارى وهذا عنده وقال لا يصح وبيانه في الزيلعي ط **(قوله الحية)**
نعت لامراته وامته وأفرده لكون العطف بأو وقوله والميتة بمعنى وامراته او امته الميتة فهو
مقابل مدخول بين **(قوله جوهره)** ونصها ولو جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة
والحائض والسارية فقال عبدى حر أو هذا اوقال احدا كما عتق العبد عند ابى حنيفة وعندها
لا يعتق وان قال لعبده انت حر اولا لا يعتق اجماعا وان قال لعبده وعبد غيره احدا كما لم يعتق
عبده اجماعا الا بالنية لان عبدا غير لا يوصف بالحرية الا من جهة مولاه وقد يجوز ان يكون
اوقع حرية موقوفة على اجازة المولى وكذا اذا جمع بين امة حية وامة ميتة فقال انت حرة او
هذه او احدا كاحرة لم تعتق امته لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرة وماتت امة فلا
تختص الحرية بأمتة اه - **(قوله بملك ذى رحم محرم)** شمل الملك بشراء او هبة او وصية او
غيره قهستانى وشمل ما لو باشره بنفسه او نائبه فدخل ما اذا اشترى العبد المأذون ذارحم محرم
من مولاه ولادين عليه اما المديون فلا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لهما وخرج المكاتب اذا
اشترى ابن مولاه فإنه لا يعتق اتفاقا بجر عن الظهيرية **(تاييه)** في القنية وطى جارية أبيه
فولدت منه لا يجوز بيع الولد ادعى الواطى الشبهة اولا لانه ولد له فاعتق عليه حين دخل
في ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت
نسبه منه اه وفي حاشية المحوى عن غاية البيان لو اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه
ينسب اليه بواسطة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة قالوا الا اذا كان من أمه
فيعتق عليه اذا ملكه لان نسبة الولد اليها لا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة اه **(قوله اى)**
قريب) تفسير لذى الرحم وقوله حرم نكاحه ابدا تفسير للمحرمه قال في الدر المنثور ثم المحرمان

او اختارى فإنه عتق مع
النية) فنه من كنيات العتق
ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف
على القبول في المجلس وكذا
اختر العتق او امر عتقك
بيدك وان لم يحتاج للنية لانه
تمليك كالطلاق ولا يعتق
بخو انت على حرام وان
نوى لكن تكفر بوطئ (و)
يصح ايضا (بقوله عبدى
او حمارى) او جدارى
(حر) كالو جمع بين امراته
وبهيمة او حجر وقال احدا كما
طالق طلقت امراته لا لو جمع
بين امراته او أمته الحية
والميتة جوهره وزيلعي (و)
يصح ايضا (بملك ذى رحم
محرم) اى قريب حرم
نكاحه أبدا ولو شقها
فيعتق بقدره

مطلب

في ملك ذى الرحم المحرم

شخصان لا يجوز شكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والآخر اثنى فالمحرمة بلا رحم كآبته
رسد وزوجة صبه وفرعه فلا يعتق عليه اتفاقا وكذا الرحم بلا محرمه كبنى الاعمام
والاخوال لا يعتق عليه اتفاقا كفى وغيره اهـ (قوله عنده) اى عند الامام لتحزى العتق
عنده خلاف لهم ط (قوله او حملا الخ) فيعتق دون أمه وليس له بيها قبل ان تضع حملها
لانه ملك أخاه فيعتق عليه بدئع وهذا مناف لقولهم ان الحمل لا يدخل تحت المملوك حتى
لا يعتق بكل مملوك لى حر فيحتاج الى الجواب بخر واقول لا يلزم من كون الشئ ملكا كونه
مملوكا مضائقا نهر وتوضيحه ان المملوك فى كل مملوك لى حر حيث اطلق ينصرف الى ذات
مملوكة له مستقلة بنفسها والحمل جزء من أمه فلا يلزم من كونه ملكا له ان يصدق عليه اسم مملوك
حيث اطلق وهنا علق العتق على دخول القريب فى ملكه لا على كونه مما يصدق عليه لفظ
مملوك مطلق فلذا دخل الحمل هنا هناك فافهم (قوله ولو المالك صيبا او مجنونا) انما جعلاهلا
لعتق القريب عليهما لانه تعالى به حق العبد فشابه الثقة بخر (قوله فى دارنا) اى دار
الاسلام قيد به لانه لاحكم لنا فى دار الحرب فتح (قوله حتى لو أعتق الخ) تفريع على التقيد
بقوله فى دارنا وكان الاظهر ان يقول حتى ملك قريبه فى دار الحرب لكن افاد ذلك بالاولى
لانه اذا كان لا يعتق بالاعتاق الصريح فكذلك بالملك الاولى وقد جمع بينهما فى الفتح فقال فلو ملك
قريبه فى دار الحرب او أعتق المسلم قريبه فى دار الحرب لا يعتق خلافا لابي يوسف وعلى هذا
الحلاف اذا أعتق الحربى عبده فى دار الحرب ذكر الحلاف فى الايضاح وفى كافى الحاكم عتق
الحربى فى دار الحرب قريبه باطل ولم يذكر خلافا وما اذا أعتقه وخلافه فقال فى المختلف يعتق
عند ابى يوسف ولاؤه وقال الاولاء له لكنه عتق بالتخلى لا بالاعتاق فهو كالمرأى ثم قال المسلم
اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا حريبا فأعتقه ثمة القياس لا يعتق بدون التخلية لانه فى دار
الحرب ولا تجزى عليه احكام الاسلام وفى الاستحسان يعتق من غير تخلية لانه لم تنقطع عنه
احكام المسمين ولاؤه له عندهما وهو القياس وقال ابو يوسف له الولاء وهو الاستحسان وذكر
قول محمد مع ابى يوسف فى كتاب السير وعلى هذا فالجمع بينه وبين ما فى الايضاح ان يراد بالمسلم
ثمة الذى نشأ فى دار الحرب وهناك على انه داخل هناك بعد ان كان هنا فلذا لم تنقطع عنه
احكام الاسلام اهـ ما فى الفتح وحاصله ان الحربى اذا اسلم فى دار الحرب ابقى حريبا لو ملك
أو أعتق قريبه ثمة لا يعتق خلافا لابي يوسف الا اذا خلى سبيله بأن رفع يده عنه واطلقه فيعتق
بالتخلية لا بالاعتاق ولاؤه له خلافا لابي يوسف فعنده له الولاء واما المسلم الاصلى اذا دخل دار
الحرب فاشترى عبدا حريبا فأعتقه ثمة فلا استحسان انه يعتق بدون التخلية وله الولاء وعلى هذا
فطلاق الشارح المسلم مقيد بكونه ناشئا فى دار الحرب فلا حسن ما فى بعض النسخ حتى
لو أعتق المسلم الحربى بدون أو اى المسلم الناشئ فى دار الحرب (قوله عبده) اى الحربى بقريبه
قوله ولو عبده مسلما الخ (قوله فلا ولا له) تفريع على عتقه بالتخلية لا بالاعتاق لان الولاء
من احكام الاعتاق ولا يعتق به (قوله عتق بالاتفاق) اى بأعتاق سيده او بشرائه ان كان ذا
رحم محرمه (قوله تحرير وجه الله تعالى الخ) لانه تجزى الحرية وبين غرضه الصحيح او
الفساد فلا يقدح فيه كفى البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته او رضاه والسيطان واحد

عنده او حملا كشراء زوجة
أبيه الحامل منه (ولو) المالك
(صيبا او مجنونا او كافرا)
فى دارنا حتى لو أعتق المسلم
او الحربى عبده فى دار الحرب
لا يعتق بعتقه بل بالتخلية
فلا ولاؤه خلاف للثانى
ولو عبده مسلما او ذميا
عتق بالاتفاق لعده محبته
لا استرقق زيبى (و) يصح
ايضا تحرير (وجه الله
والسيطان والصنم

قوله كالمرأى اى من خرج
من دار الحرب على رعه
مولا اى خرج اينا مسلما
او اسلم بعد اه منه

وان) أثم و(كفر به) أى بالاعتاق للصم ﴿١٣﴾ (المسلم عند قصد التعظيم) لان تعظيم الصم كفر وعبارة الجوهره

لوقال للشيطان اوللصم
كفر (و) يصح ايضا
(بكره) أى اكراه ولو غير
ملجئ (وسكر بسبب
محظور) سيجي ان كل
مسكر حرام فلا يخرج
الاشرب المضطر فأنه
كالأغماء (و) يصح ايضا
مع (هزل) هو عدم قصد
حقيقه ولا مجاز (وان علق)
العق (بشرط) كدخول
دار (صح) وعق ان دخل
(والتعليق بأمر كائن تحيز
فلو قال لعبد) وهو فى
ملكه (ان ملكتك فأنت
حر علق للرجال بخلاف
قوله لمكاتبه ان انت عبدى
فأنت حر) لا يعتق لقصور
الإضافة ظهريه وفيها
تصبح حرا تعليق وتقوم
حرا وتقع حرا تحيز قال
ان سقيت حمارى فذهب به
للماء ولم يشرب عتق لان
المراد عرض الماء عليه قال
عبدى الذى هو قديم
الصحة حر عتق من صحبه
سنة هو المختار ولو قال انت
عتيق ونوى فى الملك دين
ولو زاد فى السن لا يعتق
٣ قوله معتوق صوابه معتق
لان عتق الثلاثى لازم فلا
يأتى منه اسم المفعول
ولا يصح ان يكون اسم

شياطين الانس والجن بمعنى مردتهم والصم صورة الانسان من خشب او ذهب او فضة فلو
من حجر فهو وثن كفى البحر (قوله) وان أثم وكفر به) لف ونشر مرتب فالأثم فى الاعتاق للشيطان
والكفر فى الاعتاق للصم بقريه تفسيره مرجع الضمير المجرور والافلا فائدة فى زيادته لفظا ثم
لكن لا يظهر فرق بينهما وما فعله الشارح هو ما شئى عليه المصنف فى المنح وهو ظاهر البحر
ايضا والظاهر ما فى المتن والجوهره من الكفر بكل منهما (قوله) أى اكراه) هو حمل الغير على
ما لا يرضاه بحر وأشار الى ان المراد مصدر المزيدي لان الكره أثر الاكراه لكن كل منهما صحيح
ايضا فافهم (قوله) ولو غير ملجئ) الملجئ ما يفوت النفس او العضو وغير الملجئ بخلافه والاولى
المبالغة بالملجئ كالا يخفى ط وتجب القيمة على المكره جوهره وفى التارخانيه قال لمولاه فى
موضع خال ان اعتقتى والاقتلتك فأعتقه مخافة القتل يعتق ويسعى فى قيمته لمولاه (قوله
سيجي) أى فى كتاب الاشربة ان كل مسكر حرام أى كل ما أسكر كثيره حرم قليله وهو قول
محمد المفتى به فيدخل فيه الاشربة المتخذة من غير العنب والمثلث لا يقصد السكر بل يقصد
الاستمرار والتقوى ونقيع الزيب بلا طبخ فالسكر بها يكون بسبب محظور كالسكر من الخمر واما
على قول الامام اذا شربها لا يقصد المعصية فلا يكون محظورا فاذا سكرها لا يصح طلاقه
ولا عتاقه اما السكر نفسه فهو حرام اتفاقا بمعنى انه يحرم القدر المؤدى الى الاسكار حتى لو علم
ان شرب كأسين لا يسكر وانما يسكر الكأس الثالث حرم شرب الثالث فقط عند الامام فلو
سكر من كأسين لم يكن بسبب محظور اما عند محمد فان الحرام كل ذلك وان قل كالحرف فافهم (قوله
فلا يخرج) أى عن السبب المحظور الاشرب المضطر أى لاساعة القيمة او بسبب الاكراه
ومثله ما يحصل من مباح كالعسل عند غلبة الصفراء (قوله مع هزل) هو اللعب وقدمنا الكلاء فيه
(قوله) وان علق العتق بشرط (الح) شمل تعليقه بالملك او بسببه كما مر التصريح به لكن لا بد من
تعليقه على ملك صحيح ففى الجوهره لوقال المكاتب او العبد كل مملوك املكه فيما استقبل فهو
حر فعتق ثم ملك مملوكا لا يعتق عنده وعندها يعتق وان قال اذا عتقت فملك عبداه فهو حر
فاعتق فملك عبدا عتق اجماعا لانه اضاف الحرية الى ملك صحيح وان قال ان اشتريت هذا العبد
فهو حر لم يعتق حتى يقول ان اشتريته بعد العتق وعندها يعتق اه (قوله) وعق ان دخل)
أى ان بقى فى ملكه فأنه يجوز له بيعه واخراجه عن ملكه قبل وجود الشرط لان تعليق العتق
بالشرط لا يزيل ملكه الا فى التدبير خاصة جوهره ولو باعه ثم اشتراه فدخل عتق كافى
(قوله) لقصور الاضافة) لان فى اضافة المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصورا أى
عدم تحقق اذ مراده بقوله ان أنت عبدى ان كان لا يصدر منك أمر الا بأذنى فأنت حر
والمكاتب ليس بهذه الصفة ط والحاصل ان المطلق يتصرف الى الكامل والمكاتب عبد ناقص
(قوله تعليق) كأنه قال اذا أصبحت فأنت حر ط (قوله تحيز) لان المراد انه ٣ معتوق
فى جميع احواله ط (قوله) لان المراد عرض الماء عليه) أى لازالة العطش لانه ليس فى وسعه
ولانه يقال سقيته فلم يشرب (قوله) عتق من صحبه سنة) المراد انه يعتق من دخل فى ملكه منذ
سنة صاحبه أولا ط (قوله ونوى فى الملك) أى انه قديم فى ملكه ط (قوله دين) ولا يصدق
قضاء (قوله) ولو زاد فى السن) أى صرح بذلك بأن قال أنت عتيق فى السن أى كبر السن وفى

المفعول من اعتق الربيعى قال فى المصباح ولا يجوز عبد معتوق لان مجي مفعول من افعلت شاذ مسموع لا يقاس عليه اه وصححه

البحر من حانية وفان حر النفس يعني في الاحلاق عتق في القضاء (قوله) وعتق بما انت
 الاخر (لان الاستثناء من النبي اثبات على وجه التأكيد كما في كلمة الشهادة هداية ويستثنى منه
 ما نقله الخموي عن منية أمتي اذا مر غلامه بشي فامتنع فقال له ما انت الاخر فانه لا يعتق ذكره
 ابو السعود قل ط لان قريته الحال دالة على ان المراد ما افعالك هذه الافعال الاخر
 (قوله) لانتا انت الامثل الحر وان نوى) كذا نقله في الدر المنقي عن المحيط مع انه في البحر
 والقهستاني نقلا هذه المسئلة عن المحيط بدون قوله وان نوى وكذا في الجوهرية لكن بدون
 عز ونوع في القهستاني لا يصح بقه لانتا مثل الحر او الحره وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية
 كما في الاختيار اه واقصر الزياي على الثاني وقال لانه أثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون
 عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بالنية لاشك (قوله) ولا بكل مالي حر (لانه يراد به الصفاء
 والخلوص عن شبهة الغير بحر (قوله) أو اهل بلخ) اي كل عبيد اهل بلخ وهو من اهل بلخ ولم
 ينوع عبده كما في التارخاية ومقتضاه انه لو نوى عبده يعتق والظاهر ان مثله يقال في كل عبد في
 الارض وعبيد اهل الدنيا ويؤيده انه قال بعده ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده الا
 بالنية بالاتفاق (قوله) حر) افر دالحظ نظرا للفظ كل في المسئلة الثانية ط (قوله) بخلاف هذه
 السكة او الدار (اي فانه يعتق وان لم ينو بلا خلاف كما في التارخاية وقال قبله وعلى هذا
 الخلاف اذا قال كل عبد في هذا المسجد يعني المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وعبده في
 المسجد الا انه لم ينو او قال كل امرأة طالق وامرأته في المسجد الا انه لم ينوها اه وحينئذ
 فالفرق بين السكة والمسجد الجامع ان المسجد الجامع في حكم البلدة لكونه جامعا لاهلها ولذا
 قيده يوم الجمعة بخلاف السكة لان لها اهلا محصورين فلذا اعتق فيها بالنية اتفاقا هذا
 والشارح عز المسئلة الى البحر مع انه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار (قوله) عتقا
 اطاعه فشمع ما اذا استثنى حملها فانه يعتق تبعاتها كما في التارخاية (قوله) اصالة) بفتح الهمزة
 وعطف القصد عليها من عطف العلة على المعلول ط اما في الام فظاهر واما في الجنين فمن
 حيث انه جزء والتحرير المساط على الكل مساط على الجزء اصالة وقصد وهذا لا ينافي قول
 البحر عتقا اي الام والحمل تبعاتها لانه باعتبار كون الجزء في ضمن الكل وهذا مقيد بأن
 لا يكون خرج اكثر الولد فان خرج اكثر لا يعتق لانه كاستفصال في حق الاحكام الا ترى انه
 تنقضي به العدة ولومات في هذه الحالة يرث وتامة في البحر (قوله) اذا ولدته الح) للتيقن بوحوده
 وقت الاتفاق ط (قوله) ولا اكثر) اي من الاقل فيشمع تمام النصف ح (قوله) عتق تبعا
 خاصه ان الحمل يعتق بامته ومطابقا لكنه اذا ولد له الاقل من نصف حول يعق اصالة ولا اكثر
 تبعا واما قيد النصف بالام الاكثر مع قوله الآتي والولد يتبع الام الح (قوله) وثمته) اي
 ثمرة الفرق بين عتقه اصالة او - - - - - ولأنه وهي مذكورة في كتاب الولاء حيث قال هناك
 ومن اعتق امته والحال ان زه حها من الغير فولدت لاقل من نصف حول مدعتقت لا ينتقل ولأه
 الحمل عن موالى الام ابداداه لب بعد عتقها لاكثر من نصف حول فولأه موالى الام ايضا
 لتعذر بيعته للاب لرقه فان عتق الام وهو الاب قبل موت الولد جر ولأه ابنه الى مواليه
 لزوال المانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لاكثر من نصف حول من العتق ولدون

(وعتق بما انت الاخر)
 لانتا انت الامثل الحر
 وان نوى ولا بكل مالي حر
 ولا بكل عبد في الارض او
 كل عبيد الدنيا او اهل بلخ
 حر عند الثاني وبه يفتي
 بخلاف هذه السكة او
 الدار بحر (حرر حاملا
 عتقا) اصالة وقصد (اذا
 ولدته بعد عتقها لاقل من
 نصف حول) ولو لاكثر
 عتق تبعا وثمته انحرار
 ولأنه

حولين من الفراق لا يتقل لموالى الاب امه اى لم يتفنن بوجود حمل عند العتق حيث وجب
 اضافة العلوق الى ما قبل الفراق **(قوله ولو حرره اسخ)** اى حرر الحمل وحده بان قل حمل
 حر أو قال المضغة أو العلقه التى فى بطن حر عتق خالية لكن لابد من تحقق وجوده قبل
 التحرير بان ولدته لاقل من ستة اشهر فلو نسيه فكثر لا يعق ولا يكون قوله متى بطن حر
 اقرارا بوجوده لعدم اليقين به لجواز حدوثة وتدميه فى البحر **(قوله أو ان حملت بعد فهو حر)**
 الظاهر انه يشترط ان تلده لاكثر من ستة اشهر اذ لو كان اقل علم انه حمل موجودا بشرط حمل
 حادث وينبغى انه لو انكر حدوثة بعد ستة اشهر ان يكون القول له الى ستين اما بعدها فهو حمل
 حادث يقينا تأمل **(قوله عتق فقط)** اى دون الأم اذ لا وجه لاعتقادها مقصودا لعدم الاضافة
 والاتباع لان فيه قلب الموضوع نهر **(قوله ولو نجس بيع الام اسخ)** لانه لما كان مبيعها لا يقبل النقل
 صار بمنزلة الحمل المستثنى والاستثناء شرط فاسد فى البيع والهبة لكن البيع يبطل بالسرط
 الفاسدة بخلاف الهبة كىأتى فى البيع الفاسد **(قوله نجس هبتها فى الاصح)** والفرق ان
 بالتدبير لا يزول ملكه عما فى البطن فاذا وهب الأم بعد التدبير فلو هوب متصل بما ليس
 بموهوب فيكون فى معنى هبة انشاء فيما يحتمل القسمة واما بعد العتق ففى البطن غير مملوك
 يخرج عن المنسوط **(قوله بطل شرط المال عليه اسخ)** لانه لا وجه الى الزام المال على الحين لعدم
 الولاية عليه ولا الى الزام أمه فاذا قل اعتقت ماى بطنك على الف عليك فبطلت فجاءت بولد
 لاقل من ستة اشهر يعق بلاشئ لانه معلق بقبولها الاثب وقد قبلته فعق الولد وبطل المال
 لان اشتراط بدل العتق على غير المعلق لا يجوز بغير مدخضا **(قوله لكن بشرط قبولها)** اى
 قبولها المال اذا شرطه عليها وقوله للعق متعلق بشرط **(قوله قل ماى بطنك)** الخبر محذوف
 تقديره حر وهو موجود فى بعض النسخ **(قوله تعليق)** اى على الاداء فاذا ولدت لاقل من ستة
 اشهر فهو حر متى ادى اليه الاثب كفى البحر **(قوله أوصى به)** اى بما فى بطن امته ومات اى
 الموصى واعتقه الورثة اى اعتقوا ما فى بطنها تبعا لاعتق أمه والعبارة فى البحر عن الظهيرية
 وهكذا رأيتها فى الظهيرية والاحسن عبارة كفى الحاكم فعق الوارث الامه اسخ قل ط
 والظاهر عدم جواز اعتاقه قصدا لانه غير مملوك **(قوله جاز)** اى اعتاقهم لانها دخلت فى
 ملكهم ولم يدخل حملها فى ملك الموصى لانه لا بدخل فى ملكه الا بعد الولادة **(قوله وضمنوه)**
 يوم الولادة لانه اول يوم يدخل فى ملكه ان لو بقى بلا اعتاق ط **(قوله فأنه ما خروجا كبر)**
 ظاهره لو خرجا معا لم يعق واحد منهما لان تلدا لثالثا قبل مضى ستة اشهر فيعتقن لانهما
 اكبر منه والولد وان ذكر مفردا لكنه مفرد مضاف فيع ط عن السيد ابن السعود **(قوله)**
 مادام جنينا اما بعد الولادة فلا يتبعها فى شئ مما ذكره حتى لو اعتقت لا يعق بحر وسيد كر
 الشارح استثناء مسئلتين مع زيادة ثلاثة آخر **(قوله يتبع الام)** للاجماع ولانه متيقن به من
 جهتها ولذا ثبت نسب الزنا وولد الملاعة من أمه حتى ترثه ويرثها لانه قبل الانفصال كعضو
 منها حسا وحكما ويتبعها فى البيع والعتق وغيرهم فكان جانبها ارجح بحر **(قوله فيكون)**
 لصاحب الاشئ كما اذا نزا ذكر لرجل على أنى لا يخرج من حملا لصاحبها فقط **(قوله و أمه)**
 كذلك اى لو كانت امه مما يؤكل ويضجى بها والمراد انه يأخذ حكم امه ولا يزول عنه عد

(ولو حرره) ولو لمقط علقه
 ومضغة أو ان حملت بولد
 فهو حر (عتق فقط) ولو نجس
 بيع الام وحاز هبتها ولو
 دبره نجس هبتها فى الاصح
 لانه كمشاع وبطل شرط
 المال عليه وكذا على امه
 لكن بشرط قبولها للعتق
 وفى الظهيرية قل ماى بطنك
 متى أدى الى انفاعليق وفيها
 اوصى به ومات واعتقه
 الورثة جاز وضمنوه يوم
 الولادة ولو قل اكبر ولد
 فى بطنك حر فولدت ولدين
 فو لهما خروجا اكبر
 (والولد) مادام جنينا
 (يتبع الام) ولو بهيمة
 فيكون لصاحب الاتى
 ويؤكل ويضجى به لو أمه
 كذلك

مطلب

فى حكم التولد بين شاة
 وغيرها

الولادة كما يأخذ حكمها في العتق وغيره كذلك فلا يردان الكلام في الجنين وهو لا يضحى به قبل الولادة فافهم وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي عن جوامع الفقه والولوية الاعتبار في المتولد للأم في الاضحية والحل وقيل يعتبر بنفسه فيهما حتى اذا تراخى على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز التضحية بها وان ولدت ظبيا لم تجز ولو ولدت الزمكة حمارا لم يؤكل وفي الخلاصة في الاضحية المتولدة بين الكلب والشاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الجرجاني ان كان يشبه الأم يجوز اه وستانى مسألة المتولد بين الكلب والشاة في الذبايح عن نظم الوهبانية والحاصل ان المفهوم مما مر ان الولد تبعا لأمه مطلقا وقيل لا تعتبر التبعية بل يعتبر بنفسه والاول المعتمد كما يقتضيه كلام البدائع في كتاب الاضحية وهو مقتضى اطلاق المتون لكن على ما قاله عامة العلماء يستثنى ولد الكلب والظاهر ان المتولد بين آدمى وشاة كذلك بل اولى لانه جزء آدمى لا يحل الانتفاع به فضلا عن أكله فافهم **(قوله)** يسائر اسبابه كسراء وهبة وارث **(قوله)** الاولاد المغرور كما اذا تزوج امرأة على أنها حرة فاذا هي قته فالولادة منها أحرار بالقيمة وتعتبر القيمة يوم الخصومة شرنبالية وهذا اذا كان المغرور حرا فلو مكاتب او عبدا أو مديرا فالاولاد أرقاء حموي عن البرجندی قال ط وينبغي ان يستثنى ايضا مالو تزوج أمة و شرط حرية الولد فانه يكون حرا **(قوله)** وصورة الرق بلامك الخ لما كان الاصل في العطف المغايرة كان مظنة ان يقال هل يتصور رق بلامك فيين صورته واما صورة الملك بلارق فهي ظاهرة كالحيوان والنبات وكذا صورة اجتماعهما لكن قد يكونان كاملين كافي القرن وقد يكون احدهما كاملا والآخر ناقصا فالمدبرة وام الولد الرق فيهما ناقص فلم يحجز عتقهما عن الكفارة والملك فيهما كامل حتى جاز وطؤها والمكاتب رقه كامل فجاز عتقه عن الكفارة وملكه ناقص حتى خرج من يد المولى وتماه في البحر **(قوله)** فان كلهم أرقاء اي بعد الاستيلاء عليهم بدليل التفريع اما قبله فهو احرار لما في الظهيرية لوقال لبعده نسبك حرا واصلك حرا ن علم انه سبي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حرقا وهذا دليل على ان اهل الحرب احرار اه وستانى في باب استيلاء الكفار ما يؤيده ايضا **(قوله)** فاذا أخذ الخ ليس هذا التصوير في القهستاني وهو خطأ اذا ولد حينئذ مسترق اصاله والمثال الصحيح كما قاله ح اخذ حاملا يتبعها الحمل في الرق وذلك لان المقام في تبعية الجنين لا الولد المنفصل ط **(قوله)** والحرية اي الاصلية بأن تزوج عبد حرة اصلية فحمت منه واما الطارئة فقد مرت نهر اي في قوله حرر حاملا عتقا **(قوله)** والعتق هو حرية طارئة وقد مرت كما علمت لكن المراد بما مر عتق الولد قصدا ولذا قيده المصنف هناك بما اذا ولدته اعد عتقها لاقل من نصف حول والمراد بما هنا العتق تبعا للام فيراد به ما اذا ولدته لنصف حول فأكثرتكون هذه الصورة مفهوم قوله هناك اذا ولدته لاقل من نصف حول فلا تكرار كما افاده ح وقدم الشارح الفرة في انجرار الولاء وما قيل ان هذه الصورة سبق قلم لان الموضوع في الجنين لا في الولد بعد انفصاله ففيه ان المراد انه يحكم بعتقه قبل الولادة ولكن اذا ولد لنصف حول فأكثرتعلم انه عتق تبعا لأمه لكونه جزأ منها وان ولدته لاقل علم انه عتق قصدا و اصاله ليقن وجوده وقت الاعتاق فافهم **(قوله)** ككتابة بأن كاتب أمته الحامل فحمت به لاقل من ستة اشهر من وقت الكتابة نهر قال ح فيعتقان معا

(في الملك) يسائر اسبابه
(والرق) الا ولد المغرور
وصورة الرق بلامك
كالكفار في دار الحرب
فان كلهم ارقاء غير مملوكين
لاحد فاول ما يؤخذ الاسير
يوصف بالرق لا المملوكية
حتى يحرر بدارنا فاذا أخذت
ومعها ولد يتبعها في الرق
قهستاني (والحرية والعتق
وفروعه) ككتابة

مطلب

اهل الحرب كلهم ارقاء

بإدائها البدل وكذا كل ولد تلده في مدة الكتابة اه وعليه فتقيد النهر بأقل من ستة أشهر لتكون الكتابة واقعة على الحمل أصالة وقصدا والافكل حمل في المدة يتبعها في حكم الكتابة كاعلمت **(قوله)** وتدير مطلق احتزبه عن المقيد كان مت من مرضى هذا فانت حرة فانه لا يتبعها ولدها فيه اه ح وعزاه في النهر بظهيرية قالت هذا ظاهر في الولد الذي تأتى به بعد التدبير وكلامنا في الحمل فاذا بر حاملا من غير سيدها صار الحمل مدبرا قصدا واصالة ان ولده لاقل من ستة اشهر وان لاكثر فهو مدبر تبعها لكن لا فرق هنا بين التدبير المطلق والمقيد لان المقيد في حكم المعاق فاذا قل ان مت من مرضى هذا فانت حرة ثم مات بعد شهر مثلا عتقت وعتق حملها تبعها لكن هذا من مسائل التبعية في الحرية العارضة وهذا لو ولدت بعد موت المولى اما قبله فلا يعتق ولدها لانه ولد قبل عتقها فلا يتبعها بخلاف التدبير المطلق فانه لا فرق فيه بين ولادتها قبل موته او بعده لانه ثبت تديرها قبله حتى لا يجوز له بيعها فاعل تقيد به بالمطلق لهذا فتأمل **(قوله)** واستيلاء بان زوج أم ولده فحملت تبعها ولدها في حكم امومية الولد فيعتق بموت السيد كالأثم نهر **(قوله)** اذا لم يشترط الزوج حرية الولد هذا بحث لصاحب النهر فلو شرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيد قال ح وينبغي ان يستثنى أيضا المعروف كالإخفى **(قوله)** كمر اي في باب نكاح الرقيق كاقاله في الدر المنقى **(قوله)** وفي رهن اي اذا رهن حاملا كان ولدها رهنها معها ح اي فاذا وضعته ليس للراهن نزعها من يد المرتهن ط **(قوله)** ودين صورته اذن لامته الحامل في التجارة ثم لم يهادين تبعها الولد فيه حتى يباع فيه ح **(قوله)** وحق انحية اي اذا اشترى شاة حاملا للانحية لزمه التضحية بولدها ايضا اه ح اي بعد خروجه حيا **(قوله)** واسترداد بيع اي اذا باع امه ببيع فاسدا ثم استردها وهي حامل يتبعها الولد في الاسترداد ح **(قوله)** وسريان ملك قال في الاشباه وحق المالك القديم يسرى اليه اه ح وصورته اذا تداولت الايدي الجارية فردت ببيع قديم على المالك الاول وهي حامل تبعها حاملا وكذا اذا استحقت اه ط **(قوله)** فهي اثنا عشر اي المسائل التي يتبع فيها الحمل أمه **(قوله)** ولا يتبعها في كفالة اي اذا كفلت وهي حامل بمال او نفس لا يتبعها الولد في الطاب اذا استمرت الكفالة حتى ولدته وكبر وكذا اذا كفلت امه حامل باذن السيد لا يتبعها ولدها ط أي لا يتبعها بعد الولادة اما قبلها فلرب المال بيعها حاملا اذا لم يفدها المولى فاذا ولدت بعد البيع كان الولد للمشتري تأمل **(قوله)** واجارة اي اذا أجرها عشر سنين مثلا وكانت حاملا فولدت في اثنا عشر لا يدخل الولد في الاجارة حتى لا يستخدمه ط **(قوله)** وجناية بان قلت رجلا خطأ وهي حامل فلا يتبعها ولدها في الدفع عن الجناية واذا فدى السيد انما يفدى الأم فقط اه ط وحاصله انه لو تبعها للزم بعد الولادة دفعه معها او فداؤه أيضا اما لو دفعها قبل الولادة ملكه المجنى عليه حتى لو ولدت بعد الدفع لم يكن للسيد اخذ الولد كما لا يخفى لانه تبعها في الملك **(قوله)** ووحيد فلا تحدد وهي حامل أي حد كان فاذا ولدته فان كان حدها الرجم رجعت الا اذا كان الولد لا يستغنى عنها وان كان الجلد بعد النفاس كيانا في الحدود ط **(قوله)** وقود فلا تقتل الا بعد الوضع ح **(قوله)** وزكاة سائمة لانه لاشئ في الفصلان والعجائيل والحملان الا اذا مات الكبار اثناء حبل وحلفت صغارا فيها

وتدبير مطلق واستيلاء
اذا لم يشترط الزوج حرية
الولد كمر وفي رهن ودين
وحق أضحية واسترداد
بيع وسريان ملك فهي
اثنا عشر ولا يتبعها في
كفالة واجارة وجناية
وحد وقود وزكاة سائمة

كبير فبالاول لايجب في الحمل شئ (قوله ورجوع في هبة) سيد كرفي الهبة ماصه ولو جلت ولم تلدها للواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيلعي نعم اه ووجه في المنح الاول بأن الولد زيادة متصلة لم تكن وقت الهبة والثاني بأن الجبل نقصان لازيادة اه قلت والتوفيق ماسيد كره في باب خيار العيب من ان الجبل عيب في الآدمية لا في البهيمة أو ما في الهندية من الهبة من ان الجوارى تختلف فنه من تسمن به ويحسن لونها فيكون زيادة تمنع الرجوع ومنهن بالعكس فيكون نقصانا لا يمنع الرجوع اه ويؤيد هذا التوفيق ما في الخلاصة والبرازية من ان الجبل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لا اه فاذا كانت الموهوبة امة وجبت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان للواهب الرجوع ولا يتبعها حملها بل اذا ولدت بعد الرجوع يسترده الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا فيما لو بنى في الدار الموهوبة بناء منقضا كبناء تنور في بيت السكنى فانه لا يمنع الرجوع كما في الحانية وللموهوب له اخذه فقد سقط ما قيل ان ما ذكره الشارح لا يوافق القولين فافهم ثم لا يخفى ان هذا في الجبل العارض اما لو وهبها حلي ورجع بها كذلك صح وليس الكلام فيه خلافا لما فهمه الحموى وبقي ما لو كان الجبل من الموهوب له فبحث بعضهم بأنه مانع من الرجوع وسيأتى تمام الكلام على ذلك في الهبة ان شاء الله تعالى (قوله وايضا بخدمتها) يعنى اذا اوصى بخدمة جاريته الحامل من غيره ليس للموصى له ان يستخدم الحمل بعد وضعه لعدم دخوله في الوصية وان كان متحققا وقتها لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لابذات أخرى ط وحاصله ان الخدمة منفعة وهو انما اوصى بمنفعتها لابذاتها ولا بمنفعة ولدها بخلاف ما اذا اوصى بذاتها فان الحمل الموجود يتبعها في الملك للموصى له لانه يملكها بسائر اجزاها وحملها جزء منها (قوله ولا يتذكى بذكاة امه) اى بذبحها سواء كان تام الخلق ام لاحتى اذا خرج ميتا لم يؤكل وهو الصحيح وقالوا ان تم خلقه اكل ط (قوله وزاد في البحر الخ) زاد اليرى ثانية وهى ما في خزانة الاكمل لو قال لجارية اذا ملكتك فانت حرة فولدت ثم اشتراها عتقت دون الولد اه قلت وزدت ثالثة وهى ولد المغسوبة لا يتبعها في الغصب حتى لو ولدته ومات عند الفاصب بلا تعد منه لم يضمه وكذا سائر زوائد الغصب كثمر الشجر ونحوه لانه امانة كما سيأتى في باب (قوله ولا في نسب الخ) لان النسب للتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء كذا في الشئى فهذا صريح بأن الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة باقانى نعم لولدها شرف ما بالنسبة لغيره (قوله رقيق كأمه) لان الزوج قدرضى برق الولد حيث اقدم على تزوجها مع العلم برقها بحر قال الحير الرملى فلو كان هذا الولد اثنى فزوجت بها شئى فأتى له ولدها فهو اى هذا الولد رقيق وهو هاشمى ابن هاشمى وهاشمية فيتصور هاشمى من هاشميين وهو رقيق يصح بيعه وسائر ما يجوز في الرقيق من التصرفات اه (قوله ولا يتبعها بعد الولادة) اى في حكم حدث بعد الولادة اما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير والاستيلاء فان الاولاد المتأخرين يتبعون فيها كما سبق ط (قوله اذا استحققت الأم ببينة) اى اذا ولدت الميعة عند المشتري لا باستيلاده فاستحققت ببينة يتبعها ولدها بشرط القضاء به في الاصح اذا سكت الشهود فلو بينا انه لذى اليد أو قالوا لاندري لا يقضى به وان اقر ذواليد بها لرجل لا يتبعها كما سيأتى في

ورجوع في هبة وايضا
بخدمتها ولا يتذكى بذكاة
امه فهى تسع كإسقط في
بيوع الاشياء وزاد في
البحر ولا في نسب حتى
لو نكح هاشمى أمة فولدها
هاشمى كأمه رقيق كأمه
ولا يتبعها بعد الولادة الا
في مسئلتين اذا استحققت
الام ببينة

مطلب

الشرف لا يثبت من جهة
الام الشريفة

مطلب

يتصور هاشمى رقيق
والداه هاشميان

واذا بيعت البهيمة ومعها
ولدها وقته (وولد الامة
من زوجها ملك لسيدها)
تبعها (وولدها من مولاه
حر) وقد يكون حران
رقيقين بلا تحرير كأن نكح
عبد أمة أبيه فولده حر لانه
ولد ولد المولى ظهيرية
وعليه فولدها من سيدها
اوابنه او أبيه حر (فرع)
حملت أمة كافرة لكافر
من كافر فأسلم هل يؤمر
مالكها الكافر ببيعها
لاسلامه تبعاً قال في الاشباه
لم أره قالت الظاهر انه
لا يجبر لانه قبل الوضع
موهوم وبه لا يسقط حق
المالك والله أعلم

الاستحقاق ان شاء الله تعالى والفرق كما ذكره في الدرر هناك ان اليئة تثبت الملك من الاصل
والولد كان متصلاً بها يومئذ فثبت بها الاستحقاق فيهما والاقرار حجة قاصرة تثبت الملك في
الخبر به ضرورة صحة الخبر فتقدر بقدرها (قوله) واذا بيعت البهيمة (الخ) سيأتى في فصل ما يدخل
في البيع تبعاً انه يدخل ولد البقرة الرضيع لا ولد الاثان رضيعاً أو لابه يفتى اه والفرق ان
البقرة لا ينتفع بها الا بالعجل ولا كذلك الاثان كافي البحر هناك اى لان البقرة تصعد للحلب
ومثلها الشاة والناقة بخلاف الاثان وبخلاف الولد الفطيم (تمة) يزد تبعية الولد لها اذا سلمت
فان الولد يتبع خير الابوين ديناً كما مر في النكاح وزاد اليرى مستلثين ايضاً عن خزانة الاكمل
ماو وكله ان يعتق أمته فولدت ولداً له ان يعتق ولدها ايضاً وماو ولدت الوديعه للوكيل قبضه
معها الا اذا ولدت قبل ان يوكله اه فالمستثنى خمس (قوله) ملك لسيدها (هذا داخل تحت
قوله) والولد يتبع الأم في الملك وتقدم استثناء المغرور من شرط حرية الولد (قوله) حر لانه
علق حران ماء جاريته مملوكه فلا يعارض ماءه كافي المبسوط وقيل انه يعتق عليه وتماه في النهر
(قوله) كأن نكح عبد) اى بأذن سيده (قوله) وعليه) اى على ما في الظهيرية والتفريع لصاحب
البحر وفيه استدراك على تقييد المصنف بالمولى (قوله) اوابنه او أبيه) اى ونحوها من
كل ذى رحم محرم منه (قوله) من كافر) اى من زوج كافر (قوله) قلت الخ) البحث لصاحب
النهر (قوله) لانه قبل الوضع موهوم) مفاده انه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التي
تذكرها ارباب الخبرة انه يجبر الا ان يراد بكونه موهوم ما يعي ماذكر ويعم كونه ينفصل عنها
او يموت في بطنها فان انفصاله موهوم ط (قوله) وبه) اى بتوهم الحمل المأخوذ من موهوم ط
(قوله) لا يسقط حق المالك) اى من عنها فلا يجبر على بيعها ط والله سبحانه اعلم

باب عتق البعض

باب عتق البعض

(اعتق بعض عبده) ولو
مبهما (صح) ولزمه بيانه
(ويسعى فيما بقى) وان شاء
حرره (وهو) اى معتق
البعض (ككتاب) حتى
يؤدى الا فى ثلاث (بلارد
الى الرق لو عجز) ولو جمع
بينه وبين قن في البيع بطل
فيهما ولو قتل ولم يترك وفاء
فلا قود بخلاف المكاتب
(وقال) من أعتق بعضه
(عتق كله)

آخره عن الكل اما لانه من العوارض لقلة وقوعه او للخلاف اولانه تبع للكل اولانه دونه
في الثواب نهر (قوله) ولو مبهما) كجزء منك حر اوشئ منك حر ولو قال سهم منك حر عتق
السدس خاتية (قوله) صح) اى اعتاقه وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لاعن زوال الرق
لانه عند الامام رقيق كله كافي الفتح ويأتى تمامه (قوله) ولزمه بيانه) اى في المبهم (قوله) ويسعى
فيما بقى) اى في بقية قيمته لمولاه وتعتبر قيمته في الحال فتح وفي البحر عن جوامع الفقه
الاستسعاء ان يؤجره ويأخذ قيمة ما بقى من اجرة اه وفي القهستاني وعن أبي يوسف انه
يؤجر ولو صغيراً يعقل فيأخذ من اجرته كالحرامديون الى ان يؤدى السعاية (قوله) ككتاب)
في انه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا تقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى
الحرية بالسعاية والاعتاق ويزول بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن المكاتب فيبقى هكذا
الى ان يؤدى السعاية در منتقى وقهستاني (قوله) بلارد الى الرق لو عجز) لانه اسقاط محض
فلا يقبل النسخ بخلاف الكتابة در منتقى (قوله) بطل فيهما) لانه لما تعذر رده الى الرق
صار بمنزلة الحر ولو جمع بين قن وحر في البيع بطل فيهما فكذا هذا (قوله) ولو قتل) اى
قتله أحد عمدا ولم يترك وفاء اى ما بقى بما عليه لسيده فلا قود بقتله اى لا قصاص للاختلاف

فانه يعتق كله ولا كما تكاتب اذا قتل عن وفاة وله وارث فقيل يموت حرا وقيل لا فقد حمل
المستحق هل هو الوارث او المولى اما المكاتب الذي لم يترك وفاة فانه مات رقيقا بالاخلاف **(قوله)**
والصحيح قول الامام **(الح)** وكذا نقل العلامة قاسم تصحيحه عن أئمة التصحيح وايده في
فتح القدير بالمعنى وبالسبع ومنه حديث الصحيحين من اعتق شركاه له في عبد فكان له مال يبلغ
ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعق العبد عليه والا فقد عتق منه
ما عتق أفاد تصور عتق البعض فقط **(الح)** **(قوله)** والاختلاف مبنى **(الح)** هذا ما حققه في فتح القدير
وهو أن يراد بالاختلاف في تجزى العتق او الاعتاق وعدمه غلط في تحرير محل النزاع بل الاختلاف
فيما يوجب الاعتاق أولا وبالذات فعندها زوال الرق وهو غير متجز متجزا اتفاقا وعنده زوال الملك
وتبعه زوال الرق فيزوم تجزى موجه غير ان زوال الرق لا يثبت الا عند زوال الملك عن الكل
سرى حكما لحدث لا يزول الا عند غسل كل لعضه وغسلها متجز وهذا ضرورة أن العتق
قوة شرعية هي قدرة على التصرفات ولا يتصور نبوتها في بعضه شائعا وتامه فيه **(قوله)** وعلى
هذا الخلاف **(التدبير)** فإذا دبر بعض عبده اقتصر عليه عنده وسعى في الباقي بعد موت سيده
وسرى الى كله عندهما ولا سعاية عليه ط **(قوله)** والاستيلاء **(الح)** اي فانه متجز عنده لا عندها
والاختلاف في استيلاء المشتركة المدبرة لا ائنة قال في الفتح واما الاستيلاء فمتجز عنده حتى
لو استولد نصيبه من مدبرة اقتصر عليه حتى لو مات المستولد لعتق من جميع ماله ولو مات المدبر
عتقت من ثلث ماله وانما كمل في ائنة لانه لما ضمن نصيب صاحبه بالاتلاف ملكه من حين
الاستيلاء فصار مستولدا حاربه نفسه فثبت عدم التجزى ضرورة اه **(قوله)** ولا خلاف في
عدم تجزى العتق والرق فيه ان المعتق ان كان بمعنى زوال الملك تجزى وان كان بمعنى زوال
الرق لا تجزى اه ح قلت ليس مراد الشارح موجب العتق وهو ما ذكر بل مراده نفس
العتق ففي الزياهي الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجز وعندها زوال الرق وهو غير
متجز واما نفس الاعتاق والعتق فلا تجزى بالاجماع لان ذات القول وهو العلة وحكمه وهو
زوال الحرية فيه لا يتصور فيه التجزى وكذا الرق لا تجزى بالاجماع لانه ضعف حكمي والعتق
والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد اه اي اجتماع الضعف الحكمي
والقوة الحكمية وهما الرق والعتق **(قوله)** ومن الغريب **(الح)** انما كان غريبا لمخالفته المشهور
من الاتفاق المذكور ولكن هذا حكاه في البدائع عن بعض المشايخ جوابا عن استدلال
اصحابين بأن الرق لا تجزى في حالة ثبوت حتى لا يصرف الامام الرق في نصف السبايا وبين
على نصيحتهم فكذا في حال البقاء ثم قل في جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل
ذلك حاز ويكون حكمهم حكم معتق البعض في حالة انقضاء اه قلت ويظهر لي الجواب بانه ليس
في ذلك تجزى الرق في حالة الثبوت لان الرق ثبت عليهم حالة الاستيلاء كما مر فصرف الرق الى
نصف كل واحد منهم تقرير مشتبك زامن على النصف الباقي بمعنى اعتاق انصافهم فصار ذلك
اعتاق البعض ابتداء وبقاء فتدبر **(قوله)** فلسريكة **(الح)** اي الذي يصح منه الاعتاق حتى لو كان
صديقا او غنونا انتظار بلوغه وادومه ان يكون وليا او وصيا فان كان امتنع عليه العتق فقط نهر
(قوله) بل سعي لان التحرير نوعان منجز ومضاف وهذا قول الامام وقال ليس له الا الضمان

والصحيح قول الامام
قهستاني عن المضمرات
والاختلاف مبنى على ان
الاعتاق يوجب زوال
الملك عنده وهو متجز
وعندها زوال الرق وهو
غير متجز وعلى هذا الخلاف
التدبير والاستيلاء ولا
خلاف في عدم تجزى
المعتق والرق ومن الغريب
ما في البدائع من تجزئهما
عند الامام لان الامام لو
ظهر على جماعة من الكفرة
وضرب الرق على انصافهم
ومن على الانصاف جاز
ويكون حكمهم بقاء
كالبعض ولو اعتاق شركا
نصيبه فلسريكة **(س)**
خيارات بل سعي **(امد)**
يحرر نصيبه منجرا

قوله لان ذات القول اي
الاعتاق وهو مدو حله
العتق فيه ف وشر
مرتب اه منه

مع اليسار والسعاية مع الاعسار نهر (قوله) اهـ مضافا لمدة كمدة الاستسعاء (قل في الفتح
ويذنبى اذا اضافته ان لا تقبل منه اضافته الى زمان طويل لانه كالتدبير معنى ولودبره وجب
عليه السعاية في الحال فيعتق كما صرحوا به فينبى ان يضاف الى مدة تشاكل مدة الاستسعاء
كذا في البحر ح (قوله) او يصلح) اى الساكت المعتق او العبد كيفاد من البحر ط (قوله)
لاعلى أكثر من قيمته (راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمة حصته كالنصف مثلا فيصح
على نصف القيمة أو أقل لا أكثر بزيادة لا يتغابن الناس فيها فالفضل باطل لانه ربما كفى البحر
(قوله) لو من التقدين) فلو على عروض أكثر من قيمته جاز بحر (قوله) ولو عجز استسعى) اى لو
عجز العبد عن بدل الكتابة استسعاء الساكت أفاده في البحر والظاهر ان عجزه عن بدل الصلح
كذلك ط (قوله) فان امتنع أجره جبرا) اى ويؤخذ نصف القيمة من الاجرة كذا في الشاى
ومنه يستفاد انه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه
العقد وان كانت الزيادة يسيرة ط (قوله) وتلزمه السعاية للحال (ولا يجوز لسيد ان يتركه
على حاله ليعتق بعد الموت بل اذا أدى عتق لان تدبيره اختيار منه للسعاية بحر (قوله) فلو مات
المولى الخ) ظاهر كلام الفتح انه لا فائدة للتدبير والكتابة لرجوعهما الى السعاية وأجاب في
البحر بأن للتدبير فائدة هى انه لو مات المولى سقطت عنه السعاية اذا خرج من الثلث كان فائدة
الكتابة تعيين البدل لانه لو لا الكتابة لاحتيج الى تقويمه واجباب نصف القيمة وقد يحتاج فيها
الى القضاء عند التنازع في المقدار (قوله) كامر) من كونه يؤجر جبرا ان امتنع كما يفهم من النهر
ح (قوله) والولاء لهما) اى في جميع الخيارات السابقة ط (قوله) او يضمن المعتق (وحينئذ
فالسيد ايضا بالخيار ان شاء أعتق مابقى وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى بدائع وان
أبراه الشريك عن الضمان فله ان يرجع على العبد والولاء للمعتق هندية ط (قوله) استسعاء
على المذهب) وعن أبى يوسف انه لا تضمن لانه عنده ضمان تملك الاتلاف بحر والظاهر ان
اقتصاره على السعاية يريد به نفى الضمان لانفى الاعتاق والتدبير والكتابة والصلح فانها بمنزلة
السعاية ط (قوله) ويرجع بما ضمن) وله ان يحيل الساكت على العبد فيؤكله بقبض السعاية
اقتضاء من حقه هندية (قوله) ان تعدد الشركاء نعم) اى اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم
الضمان فلكل منهم ما اختار في قول أبى حنيفة بحر عن البدائع (قوله) والا لا) اى وان لم
يتعدد الشركاء فليس للساكت ان يختار التضمنين في البعض والسعاية في البعض بحر عن
المبسوط وفي الهندية عن الفقيه أبى الليث انه لا رواية في ذلك فلقائل ان يقول له ذلك ولقائل
ان يقول ليس له ذلك (قوله) رمى اختار أمرا تعين) واختاره ان يقول اخترت ان أضمنك
او يقول أعطنى حقى اما اذا اختار بالقلب فليس بشئ ط عن النهاية (قوله) الا السعاية فله
الاعتاق (الظاهر ان الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية ط (قوله) ولو باعه) اى
لو باع الساكت لشريكه المعتق لم يحز استحسانا لانه ليس محلا لتمليك وإنما يملك بالضمان
ضرورة قلت فلو فعل ذلك هل يترتب عليه موجه حتى لو أعتقه صح او يكون لغوا فلو أعتقه
الساكت صح وصار الولاء لهما الظاهر الثانى مقدسى (قوله) لانه كمكاتب) وعندها حر
مديون (قوله) ويساره بكونه مالكا الخ) هذا ظهر الرواية كما في الفتح واقتصر عليه

از مضافا لمدة كمدة الاستسعاء
فتح او يصلح او يكاتب
لاعلى أكثر من قيمته لو
من التقدين ولو عجز
استسعى فان امتنع أجره
جبرا (او يدبر) وتلزمه
السعاية للحال فلو مات
المولى فلا سعاية ان خرج
من الثلث (او يستسعى)
العبد كامر (والولاء لهما)
لانهما المعتقان (او يضمن)
المعتق (لو موسرا) وقد
اعتق بلا اذنه فلو به استسعاء
على المذهب (ويرجع)
بما ضمن (على العبد و
الولاء) كله (له) اصدور
العتق كله من جهته حيث
ملكه بالضمان وهل يجوز
الجمع بين السعاية والضمان
ان تعدد الشركاء نعم والا
لا ومتى اختار أمرا تعين
الا السعاية فله الاعتاق ولو
باعه او وهبه نصيبه لم يحز
لانه كمكاتب (ويساره)
بكونه مالكا قدر قيمة
نصيب الآخر

الهدية وخبر بعض شيخ يسار اغنى فخره بمقدرة والاوان أصبح في اجتهتي (قوله
يوم الاعتاق) مرتبط بقوله مالكا وبقوله قيمة فلو عتق وهو موسر نعم أعسر فبشر بركة حق
التضمين وبعبارة لا ولو كان العبد يوم العتق أغنى فلهجي بياض عينه تجب قيمته أعمى
وعكسه في عكسه كفي الفتح (قوله سوى ملبوسه الخ) في الفتح وفي رواية الحسن استثنى
الكفاف وهو المنزل والخدمة وثياب البدن قل في البحر والذي يظهر ان استثناء الكفاف
لا بد منه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر عليه في المحيط وصححه في المجتبى اهـ (قوله ان وثما
قوم للحال) هذا اذا لم يتصادف على العتق فيما مضى والايضاظر الى قيمته يوم ظهر العتق لان
العتق حادث فيحال على أقرب أوقات حدوثه كذا في الفتح (قوله والا) بأن كان العبد حالكا
فالقول للمعتق لتعذر معرفة قيمته بالعيان بتغير اوصافه باموت والساكت بدعى الزيادة
والمعتق ينكر فيكون القول له وتامه في البحر (قوله وكذا) اي يكون القول للمعتق ذ
كان العتق متقدما على يوم الخصومة في مدة يختلف فيها اليسر والاعسار والاي يعتبر للحال فان
علم يساره في الحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم فلتقول للمعتق بحر وبه علم ان القول للمعتق
عند الجهالة ولم يقيد بذلك لانه لا معنى للاختلاف عند العلم كعلمت فافهم ولم يذكر مستثناة ما اذا
مات العبد او عتق او اشترى قبل ان يختار شيئا وهي مبسوطة في البحر والفتح (قوله لعدم
قبولها) غلة تفسير الشهادة بالاجابة وقوله لجرهم مغنا غلة للغة و اشار الى ان الغلة يست
كونها شهادة فرد اذا لا تطرد لو كانوا جماعة فشهد كل اثنين ٣ منهما على آخر فانها لا تقبل ايضا
لانها يشهدان لانفسهما حق التضمين زاد في الفتح او يشهدان لعبداهما وانما اثبتا السعية
باقرار كل منهما على نفسه بجرمة استرقه ضمنا لشهادته فتعين السعاية اهـ (قوله
كل من الشريكين) قيد اتفاق اذ لو شهد احدهما على صاحبه انه اعتقه وانكره الآخر
فلحكم كذلك بحر ونهر (قوله وانكر كل) فلو اعترفوا لهما انتقاما او على التعاقب وجب
ان لا يضمن كل الآخر ان كانا موسرين ولا يستسى العبد لانه عتق كله من جهتهما ولو اعترف
احدهما وانكر الآخر فان انكر يجب ان يحلف لان فيه فائدة فانه ان نكل صار معترفا او
اذا انصارا معترفين فلا تجب على العبد سعاية كقولنا في (قوله) بخافهما القاضي الخ اشار
الى ان ما ذكره المصنف تبعا لغيره من لزوم استسعاء كل منهما بعد انما هو فيها اذا اذ برافعا الى
قاض بل خاطب كل منهما الآخر بأنك عتقت نصيبك وعو ينكر اما لو اراد احدهما التضمين
او اراداه ونصيبهما متناوت فترافعا او رقبتهما ذو حصة فيما لو استرقه بعد قولهما فان
القاضي لو سألهما فأجابا بالانكار لحلفا لا يسترق لان كلا يقول ان صاحبه حلف كاذبا
واعتقاده ان العبد يجرم استرقه ولكل استسماؤه وان اعترفوا واحدهما فقد مر آتضا فيح
والحاصل انهما ان حلفا لا يسترق بل يسمى انهما وان اعترفوا لا يسترق ولا يسمى ومنه ما لو نكلا
لان انكول اعتراف او يذل كمر وعلى هذا فتقول الشارح فحينئذ يسترق او يسمى صوابه
لا يسترق او لا يسمى اي لا يسترق ان حلفا ولا يسترق ولا يسمى ان اعترفوا ونكلا (قوله
ولو نكل احدهما) اي وحلف الآخر اذ لو نكل ايضا صارا معترفين وقد مر (قوله فلا
سعاية) اي على العبد لم اعترف وعليه السعاية بحلف الخ (قوله ولو مات قبل ان يفتقا)

يوم الاعتاق سوى ملبوسه
وقوت يومه في الاصح
مجتبي ولو اختلف في قيمته ان
قثما قوم للحال والا
فالقول للمعتق لانكاره
الزيادة وكذا لو اختلفا
في يساره واعساره (ولو
شهد) اي اخبر لعدم
قبولها وان تعددوا لجرهم
مغنا بدائع (كل من
الشريكين يعق الآخر)
حظه وانكر كل (سعى
لهما) ما لم يخافهما القاضي
فحينئذ يسترق او يسمى
(في حظهما) ولو نكل
احدهما صار معترفا فلا
سعاية ولو مات قبل ان
يتفقا فليت المسال بحر
(مطلقا) ولو موسرين

٣ قوله منهما كذا بخسه
بضمير التثنية ولعل
الصواب منها او منهم اي
الجماعة فامل اهم صححه

يعني لومات العبد قبل ان يتفقا على اعتاق احدهما فولاؤه لبيت المال واعلم ان وضع هذه الجملة في هذا الموضع غلط لانه يقتضى ان الولاء عند ابى خيفة رحمه الله تعالى موقوف وليس كذلك وموضعها بعد قوله حتى يتصادقا كما فعل في البحر والفتح وغيرها لانها من تمة كلام الصالحين ح (قوله او مختلفين) صرح به وان فهم بما قبله تمهيدا للاعتراض الآتى ولانه منشأ الوهم في كلام المصنف فافهم (قوله والولاء لهما) لان كلامهما يقول عتق نصيب صاحبي عليه باعتاقه وولاؤه وعتق نصيبي بالسعاية وولاؤه لي وهو عبد مادام يسمى كالمكاتب بحر ط (قوله ولو تخالفا الخ) عطف على قوله يسمى للمعسرين (قوله يسمى للموسر) لانه لا يدعى الضمان على صاحبه لاعساره وانما يدعى عليه السعاية فلا يبرأ عنها ولا يسمى للمعسر لانه يدعى الضمان على صاحبه ليساره فيكون مبرئا للعبد عن السعاية ح عن البحر (قوله والولاء موقوف) اى عندهما في الكل اى في يسارها واعسارها واختلافهما لانه كل واحد منهما يحله على صاحبه ويتبرأ عنه كذا في البحر ح (قوله حتى يتصادقا) اى يتفقا على اعتاق احدهما فلومات قبل ان يتفقا وجب ان يأخذه بيت المال كذا في البحر ح (قوله كذا في البحر الخ) الاشارة راجعة الى ما قرر من مذهب الامام ومذهب الصالحين (قوله في المتن خلل) هو قوله ولو تخالفا يسارا الخ حيث اوهم انها من كلام ابى خيفة مع انها منافية لقوله مطلقا والشارح اصلح المتن بقوله وقال يسمى للمعسرين لا للموسرين وجعل قوله ولو تخالفا الخ من تمة كلام الصالحين ح (قوله نبه على ذلك) اى نبه في حاشيته على المنع على هذا الخلل كذلك اى كما فهمه الشارح (قوله ولاينة للبائع) اما لو كان له ينة ثبت خث منكر الشراء فيعتق العبد كله عليه ويلزمه ثمن حصة البائع بموجب الشراء لا الاعتاق (قوله عتق بلا سعاية) اما عتقه فلا ان كلامهما يزعم ان شريكه الآخر حاث واما عدم السعاية لمدعى البيع فلا ان شريكه انكر الشراء وكان القول قوله لم يثبت بيعه فقد وجد شرط عتق مدعى البيع فكان العتق من جهته فليس له سعاية على العبد واما سعايته لمنكر الشراء فلا انه لم يثبت عتقه لانكاره وانما ثبت عتق شريكه لكن لم يثبت عتق شريكه الا بسبب انكاره فلم يكن له تضمينه لو كان موسرا وان اضيف العتق حقيقة الى تعليق مدعى البيع فكان المعلق صاحب العلة والمنكر صاحب الشرط والحكم يضاف لعلته ولذا لو رجع شهود الزنا وشهود الاحصان يضمن شهود الزنا فقط فلما كان انكاره شرط للعق صار له دخل في عتقه فلا يضمن شريكه ولما كان الشريك مباشر العلة اضيف العتق اليه فكان للمنكر استسعاء العبد بكل حال اى سواء كان البائع موسرا او معسرا هذا ما ظهر لي في توجيهه لكن قد يقال انه كان ينبغي ان يسمى في نصفه لهما لانه عتق نصفه بيقين لتعليق عتقه على الشراء وعدمه فلا بد من ان يكون الذى عتق منه حصة احدهما وهو مجهول وكون الذى عتق حصة مدعى البيع غير ظاهر لانه منكر شرط العتق وكون القول لشريكه انه ما اشترى انما يظهر بالنسبة لعدم لزوم الثمن فيكون القول له فيه والقول للبائع بالنسبة لعدم العتق كما لو علق طلاقها على عدم وصول نفقة اليها يوم كذا فادعى الوصول وانكرت فالقول لها بالنسبة الى لزوم النفقة والقول له بالنسبة الى عدم الطلاق لان القول لمنكر شرط الخث وهنا كذلك نعم قيل ان القول للمرأة في الطلاق ايضا

او مختلفين (والولاء لهما)
وقال يسمى للمعسرين
لا للموسرين (ولو تخالفا
يسارا يسمى للموسر
لا لصدقه) وهو المعسر
الولاء موقوف في الكل
حتى يتصادقا كذا في البحر
والمفتي وعامة الكتب
قلت في المتن خلل لا يخفى
فتنه ثم رأيت شيخنا
الرملي نبه على ذلك كذلك
فله الحمد (فرع) قال
احد شريكين لا آخر بيعت
منك نصيبي وان لم اكن
بعته منك فهو حر وقال
الآخر ما اشتريته وان
كنت اشتريته منك فهو
حر فالقول لمنكر الشراء
بيمينه فان حلف ولا ينة
للبيع عتق بلا سعاية لمدعى
البيع بل للآخر في حظه
بكل حال وكذا عندهما

وابانع معسر ووموسر
لم يسع لاحد في الاصح ولو
(علق اخدم عتقه بفعل
غدا) مثلا كأن دخل فلان
الدار غدا فأت حر
(وعكس) الشربث
(الآخر) فقال ان لم
يدخل فمضى غدا (وحمل
شرطه) أدخل مالا (عتق
نفسه) حلت اخدم بيقين
(وسعى في نصفه لهما)
مطلقا والولاء لهما (ولا
عتق) ومثله نجح (و
حلف على عبيد كل واحد
منهما لادهم) فتدحش
الجهالة حتى واتحد من
كان اشتراهم من غدا
بخلفهم عتق عليه اخدم
وامر بالبيان فتح او حلف
بأن (قل عبده حر نه
يكن فلان دخل هذه
الدار اليوم ثم قل امرته
طالق ان كان دخل اليوم
عتق وطلقت) لانه لكل
يمين زمة الحلف في
الآخرة

معلل

في الفرق بين ان لم يدخل
وبين ان لم يكن دخل

فيما كل من يكون مالا من عليه مائة (قوله) يسع معسر (لانه اخدم بيزه سعيا
غدا لا يسع له يسر) (قوله) يسع واحد) مائة يسع فلان عتق من جهة
و ما يشترى فلان حقه في نصيبين حينه دون الاستعداد كما علمت (قوله في الاصح) هو
رواية ابي حنيفة وفي رواية في سائر يسع لهما غدا جميعا كان معسرين وان كان
موسرين يسع مدعى يسع في نصف قيمته فقط نهر عن الخيط (قوله) ووعتق اخدم (ي
حد الشر كمن في عبده واحد) (قوله بفعل) سواء كان فعل حنفي واحبوف عتقه
(قوله مثلا) يعني ان ذكر غدا يسر فيه ان مراد وقت معين لا فرق بين غدا واليوم والامس
بغير وكذا ذكر بدخول (قوله) فقال ان لم يدخل (اي فلان غدا لا يرفأنت حر
(قوله) مضي غدا) ي مع غدا مائة لهما في آخر الغدا ماذا اخرج اخدم عن ملكه قبل
غدا فعل تعلقه بمضي الغدا ويظهر في معنى الآخر ان غدا وقوع شرطه عتق حظه والافلاحة
لا يخفى ط (قوله) جعل مائة (ي شرط عتق وهو بدخول غدا او اثباتا فلو علم اخدم
بينة او اقرارا غدا لا قرار فلان نعم بمقتضى (قوله) غدا في نصفه) هذا غداها وقل محمد
يسعى في جميع قيمته لان مقتضى عليه سقوط مائة بجهوده (قوله) مطلقا (اي موسرين
و معسرين او مختلفين) (قوله) سنة بخر) (اي ان حلت ادمها على فعل فلان
غدا وعكسه الآخر) (قوله) كل واحد منهما لادهم (ي كل واحد من العبدین بتمامه مملوك
و حد معين من الحالفين) (قوله) تدحش جهالة) لان بجهوده غدا في ان اعدا مقتضى به
بحرية وبسقوط نصف سعيا عنه وحلف بمقتضى عليه عتق والمعوم واحد وهم
بمقتضى به اشترى بحرية وسقوط السعيا وفي غدا وحلف بمقتضى له بالحرية
و بمقتضى به معومون وبجهوده واحد هو حلف بمقتضى عليه فيمتنع القضا عند عادة
جهالة كما قد عرفت عن لزومي (قوله) حر و نحو ذلك) يسع على مفهوم التقييد بتدحش
الجهالة وما حكم عتق ادم لان جهالة في مقتضى عليه رتقت (قوله) عتق عليه
اخدم (ولا يسع في غداه بخت ادم بكونه سنة سر له لانه قبل ملكه له غير
معتزك و في بحرية غدا ومولاه ينكر ثم اشتد صبح ودا صبح سرؤه لهما واجتمعا
في ملكه عتق عليه ادم لان غداه معتز لان يؤمر بيمين لان مقتضى عليه معوم كذا
في المصح قول في البحر وهو يفيد ان احاد الحالفين واشترى ادم من حالف الآخر يصح
ويعتق عليه ويؤمر بيمين كما لا يخفى وفي حديث غدا ان غدا اشترى بخاهما فان لم يعلم
فالمقتضى لهما ولا يجزى عن سائر ما تقدم بينة على ذلك (قوله) والحالف عتق
على ادم وانه لا جهالة في ذلك والحالف في مقتضى به وهو عبد والمرأة والمقتضى به وهو
الحرية وطلاق وفيها حكمه كذلك وكانت ليمين على عتيه (قوله) عتق
وطلقت) وقيل لا يعتق ولا يحد لان ادم معتق غدا بدخول والآخر وجوده وكل
منهما يجهل تخلفه وعند غدا في مثل قوله ان يدخل فعبدي حر بخلاف ان لم يكن دخل
فانه يستعمل تحقق بدخول في ماضي رد على ماضي في الدخول وعند غدا فكان معتز
بدخول وهو مبرر بخلاف وقوع بخلاف ان لم يدخل يس فيه تحقق وصيغة ان كان دخل

ظاهرة بتحقيق عدم الدخول رد اعني من تردد فيه فيكان معترف بعدم الدخول وهو شرط وقوع العتق فوق بخلاف ان دخل فانه ليس فيه تحقق صلا فمذاشته على ذمت القائل تركيب بأخروبه سقم ايضا قول الزلمي ينبغي ان يفرق بين تعليق بكأن فبمع التصور الاقرار فيه وبين غيره لعدمه اه من البحر والنهر واصل الجواب للفتح **(قوله)** بخلاف ما لو كانت الاولى بالله (قل ابن بلبان في باب العيمين تنقض صاحبها من ايمان شرح ناخيص الجمع مانعه و كانت العيمين الاولى بالله تعالى بان قال والله مادخل هذه الدار ثم قال عبدي حر ان لم يكن دخل لالتزمه كفارة ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعمدا للكذب فهو الغموس والغموس ليس مما يدخل تحت حكم الحالك ليكون الحكم اكذابا للعيمين الاخرى اه وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل طلاق المريض ونهنا هناك على غلط الشارح في تصويرها **(قوله)** ومن ملك قريبه (اي من يعتق عليه) **(قوله)** بسبب ما (اي بشراء أو هبة أو صدقة أو ارث نهر و صورة الارث امرأة اشترت ابن زوجها ثم ماتت عن زوجها و عن أخيها وكذلك اذا كان لرجلين ابن عمه ولابن العم حارية تزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات ابن العم جوهره **(قوله)** مع رجل آخر (اي بمقد واحد قبلاه جميعا قاله الاتقاني ويوضح هذا القيد المسئلة الآتية حموى عن شرح ابن الحلبي والمراد بالمسئلة الآتية قوله وان اشترى بعضه اجنبي ابو السعود **(قوله)** بلاضمان (اي اقيمة نصيب شريكه لو موسرا نهر **(قوله)** علم الشريك) ي الاجنبي والضمير في بقراته لشريك القريب ط **(قوله)** على الظاهر (اي ظاهر الرواية وهو مرتبط بقوله بسبب ما بقوله علم الشريك بقراته او لا وهذا قول الامام وقالوا يضمن في غير الارث نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا يسعي العبد في نصف قيمته لشريك قريبه المشتري كذا في مسكين ط **(قوله)** لان الحكم (هو الضمان او عدمه يدار على السبب وهو التعدي او عدمه وقد عدم التعدي هنا ط كما اذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك لا امر ولا يعلم الامر بملكه بحر **(قوله)** اما لو ملك مستولده (ولو بالارث بحر وقوله بالنكاح متعلق بقوله مستولده ط **(قوله)** لكونه ضمان تلك (اي فلا يختلف باليسار والعسار اه ح ولو قل الشارح فيضمن حظ شريكه ولو كان معسرا لكان أولى ليفيد ان هذه العلة الاطلاق ط **(قوله)** فيه (اي للاجنبي ان يضمن المشتري لوجود التعدي ولو ابدل المشتري بالقريب لكان اوضح ط **(قوله)** او يستسعى العبد (لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده خلافا لهما **(قوله)** هذه ساقطة (اي جملة قوله وان اشترى نصفه اجنبي الخ سقطت من نسخة المتن التي شرحها المصنف ط **(قوله)** لا يضمن لبائعه (وحينئذ فالبايع ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعى بحر **(قوله)** مضاعفا (اي موسرا كان او معسرا وقالوا لو موسرا يجب عليه الضمان بحر **(قوله)** لشاركته (فإن عاة دخول المبيع في ملك المشتري الايجاب والقبول وقد تشارك فيه نهر **(قوله)** لزمه الضمان (اي لزم المشتري ضمان حصص الشريك الذي لم يبيع لانه لم يشاركه في العلة فلا يعمل حقه بفعل غيره ولا يضمن البائع شيأ بحر ط **(قوله)** لو موسرا (فلو معسرا سعى العبد بالاجماع هندية ط **(قوله)** وبعبه اعتقه آخر (اي قبل الضمان اما لو اعتقه بعد تضمين الساكت المدبر ضمن المدبر المعتق ثلث قيمته قنا لان الاعتاق وجد بعد تلك التدبر

بخلاف ما لو كانت الاولى به ذالغموس لا يدخل تحت الحكم ليكذب به بخلاف الاخرى (ومن ملك قريبه) بسبب ما (مع) رجل (آخر عتق حظه بلاضمان علم) الشريك (بقراته او لا) على الظاهر لان الحكم يدار على السبب (ولشريكه ان يعتق او يستسعى) اما لو ملك مستولده بالنكاح مع آخر فيضمن حفظ شريكه لكونه ضمان تلك (وان اشترى نصفه اجنبي ثم القريب باقيه فله ان يضمن المشتري) موسرا (أو يستسعى) العبد هذه ساقطة من نسخ الشارح (وان اشترى نصف قريبه ممن يملكه) كله (لا يضمن لبائعه مطلقا) لشاركته في العلة وقيد بملكه لاه (واشتراه من احد الشريكين لزمه الضمان) احدهما (لشريكه) (موسرا) عند بين ثلاثة (دبره واحد) (بعبه) (اعتقه آخر)

نصيب الساكت وأما ضمنه الثالث الذى ضمنه للساكت قنا لبقائه قنا على ملكه فان
التدبير يتجزأ وثلاثا الولاء للمدبر وثله للمعتق لأن ضمان المعتق ضمان جنائية لا ضمان تملك
ح عن البحر (قوله وهو موسرا) أما لو كان المدبر معسرا فللمدبر الاستسعاء دون التضمين
وكذا المعتق لو كان معسرا فللمدبر الاستسعاء دون تضمين المعتق بحر (قوله ان شاء) وان شاء مدبر
نصيبه أو استسعى العبد في نصيبه أو اعتقه أو كاتبه أو تركه على حاله لأن نصيبه باق على ملكه
فاسد بافساد شريكه حيث سد عليه طرق الانتفاع بالبيع ونحوه ح عن الزبلى (قوله ورجع
بها) أى بثك قيمته واث الضمير لاكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه كما في قطعت
بعض اصابعه (قوله لأن التدبير الخ) على حذف مضاف أى ضمان التدبير والحاصل ان
التدبير لما كان متجزئا عنده اقتصر على نصيب المدبر وفسده نصيب الآخرين حيث امتنع
بيعه وهبته فانكسر منهما الخيارات المارة فإذا اختار أحدهما العتق تعين حقه فيه فتوجه
للساكت سببا ضمان تدبير المدبر واعتاق المعتق غير أن له تضمين المدبر ليكون ضمان معاوضة
أذهو الأصل في المضمونات عندنا لكونه قابلا للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير لكونه
قائمه ولا يمكن ذلك في الاعتاق لاجل التدبير لأنه لا يقبل النقل المذكور ولهذا يضمن المدبر
وهذا عنده وعندهما صار العبد كله مدبرا واعتاق المعتق باطل ويضمن الشريك ثلثي قيمته
موسرا كان أو معسرا لأن التدبير لا يتجزأ عندها وتامه في الزبلى (قوله لنقصه بتدبيره)
علة لتضمينه المعتق ثلثه مدبرا فكان الأولى ذكره عقبه فان المعتق أفسد على المدبر نصيبه
مدبرا والضمن يتقدر بقدر المتلف زبلى وأما علة عدم تضمينه المعتق ثلثه قنا وهو ما ملكه
المدبر من جهة الساكت فهي ان ملكه فيه ثبت مستندا الى ما قبل الاعتاق فكان ثابتا
من وجه غير ثابت من وجه فلا يظهر في حق التضمين ولهذا قلنا لو اعتقه بعد تضمين الساكت
المدبر كان للمدبر تضمين المعتق ثلث قيمته قنا مع ثلثه مدبرا لأن الاعتاق وجد بعد تملك المدبر
نصيب الساكت فله تضمين كل ثلث بصفته وتامه في الفتح والحاصل ان المدبر يرجع على
المعتق بما كان له قبل الاعتاق فان كان الساكت ضمنه قيمة ثلثه صار للمدبر الثلثان قبل
الاعتاق ثلث مدبر وثلث قن فيرجع بقيمتيهما على المعتق وان لم يكن ضمنه للساكت شيئا حتى
اعتق الآخر يرجع المدبر بما ضمنه للساكت على العبد كامر ويرجع بقيمة ثلثه المدبر على
المعتق (قوله وسيجي) أى في المقت آخر باب التدبير قال في البحر فلو كانت قيمته قنا سبعا
وعشرين دينارا ضمن أى المعتق للمدبر ستة دنانير لأن ثلثيها وهو قيمة المدبر ثمانية عشر وثلثها
وهو المضمون ستة والمدبر يضمن للساكت تسعة (قوله اثلاثا) هذا قول الامام وعلى قولهما
الولاء كله للمدبر كافي الهداية وقد أهمل الشراح التنبيه على ذلك أبو السعود (قوله لعتقه
هكذا على ملكهما) فان احدا الثلثين كان للمدبر اصالة والآخر تملكه بإداء الضمان للساكت
فصار كأنه تبرئته من الابتداء بخلاف المعتق فانه وان كان له ثلث لعتقه وثلث أدى ضمانه
للمدبر ليس له الا ثلث الولاء لأن ضمانه ضمان افساد لا ضمان تملك ومعاوضة لما ذكرنا من ان
المدبر غير قابل للنقل وحين اعتقه كان مدبرا ولو كان الساكت اختار سعاية العبد فالولاء بينهم
اثلاثا لكل ثلثه فتح (قوله وانكر شريكه) فلو صدقه كانت ام ولد له ولزمه نصف قيمتها ونصف

وهما موسرا ان ضمن
الساكت (الذى لم يدبر
ولم يححر) (مدبره) ان
شاء ثلث قيمته قنا ورجع
بها على العبد (لا ممتقه)
لأن التدبير ضمان معاوضة
وهو الأصل (و) ضمن
(المدبر ممتقه ثلثه مدبرا
لا ماضنه) المدبر من ثلثه
قنا لنقصه بتدبيره وسيجي
ان قيمة المدبر ثلثا قيمته
قنا (والولاء بين المعتق
والمدبر اثلاثا لثاء للمدبر
وما بقي للمعتق) لعتقه هكذا
على ملكهما (ولو قال هي
ام ولد شريكى وانكر)

عقرها كالامة المشتركة اذا تمت بولد عدهم لا سيأتي بحر (قوله ولاينة) امة
كانت له بنة فهو كالوصدقة (قوله تخدمه) اي المنكر (قوله الاخادمة) اي لخدمه جدها لا
سعاية عليها للمنكر والامقر لانه يتبرأ منها ويدعى صديق من سريته وهذا عند بني حنيفة
وهو قول الثاني آخر اكفى الاصل وقول محمد ليس بمنكر الا لاستسعاء في نصف قيمتها
(قوله ونفقتها في كسبها) قل في الفتح وفي المختلف في باب محمد ان نفقتها في كسبها فلا يكون
لها كسب فعلى المنكر ولم يذكر خلافا في النفقة وقول غيره نصف كسبها بمنكر ونصف
موقوف ونفقتها من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر لان نصف الجارية
للمنكر وهذا الملائق بقول ابن حنيفة اه قل في النهر ونسبه العيني ليه (قوله وجانيها
موقوفة) اي الى تصديق احدها صاحبه فتح ولم يفصل بين جانيها وجانيها عليها وفي النهر
عن المحيط والجانية عليها موقوفة في نصيب امقر دون المنكر فيأخذ نصف الارش واما
جانيها فتقبل هي كذلك والصحيح انها موقوفة في حبس لانه تعذر اخباؤها في نصيب المنكر
عليه لعجزه عن دفعها لها من غير صنع منه فلا تلزمه الفدية فوجب الموقت في صلبه ضرورة
كانقر بخلاف الجانية عليها لانه امكن دفع نصف الارش الى المنكر = (قوله بالضرورة
اسلام أم ولد النصراني) فانها تسعى في قيمتها وهوناب قيمتها كغيري في الاستيلاء لانه يعقد
تقومها وقد امرنا بتركهم وما يدينون وحكمنا بكسبها عليه دفعا لمضير عنها اذ لا يمكن بقاؤها
مملوكة له ولا اخر احبها محاطا عن الزبلي (قوله وقوماها) اي فلانها قيمة وهي ثلث قيمتها
قة (قوله فلا يضمن غنى الخ) تفريع على مذهبنا يظهر اثر الخلاف وقيد بان غنى لانه محل
الخلاف اما معسر فلا يضمن اتفاق بل تسعى عندها كما سكت في نصف قيمتها (قوله ونفقتها
احدها الخ) اي اعتق صلبه فانه يعتق كليها ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق عند بني
حنيفة خالية وبه علم نعتق ما لو لم لا يجزأ لانه اعتق كليها يعتق بعضها انما كسبني في بابها
(قوله وكذا لو ولدت) اي ولدا آخر بعد الولد المشترك (قوله ولا يضمن) اي لا يضمن
لشريكه قيمة الولد عنده لان ولد الأم الولد كاهم فلا يكون مقوما عند بحر عن الكافي وقوله ولا
سعاية اي على الولد والاعلى امة (قوله خلافا لهما) فعندهما يضمن المومر في امستئين ولو
معسرا تسعى الام في الاولى والولد في الثانية = (تنبيه) يذهب الزبلي ان هذا خلاف لما سألني في
الاستيلاء من انه لو ادعى ولد أمة مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده وضمن نصف قيمتها
ونصف عقرها لقيمة ولدها ولم يذكروا خلافا فيه فإذا لم يضمن ولدا لفته فكيف يضمن عندهم
ولد أم ولده مع انه لم يعاقب شيء منه على ملك الشريك والجاب في البحر بأنه لا يضمن ولدا لفته لانه
ملكها بالضممان فتبين انه علق على ملكه فلا يخرجه بخلاف ولد الأم الولد لانها لا تقبل النقل فيه
يكن الاستيلاء في ملكه التام فيضمن نصيب شريكه وقما فيه (قوله) انما يضمن بالجانية
اجمعا) اي ثلث قيمتها قلة واحترز بالجانية عن الغصب فانه على خلاف فلا يضمن به
عنده لو ماتت خلافا لهما كفي النهر (قوله لانه ضمن جانيه) كقولهم حيث يضمن
بالانفاق فتح (قوله ولذا يضمن النحر بين) اي مثل هذا الفعل فله وقوله رجل في سبع
فقتسه يضمن لرجل دية مع انه حر لقيمة له صلا فله لو لم لا يضمن شريكه بالحق

مما
م و لا قيمة لها خلافا
لهم

ولاينة (تخدمه يوما
وتوقف) بلا خدمة
(يوما) عملا بما قرره
ونفقتها في كسبها والافعل
المنكر وجانيها موقوفة
(ولا يضمنه ام ولد)
الضرورة اسلام أم
ولد النصراني وقومها
ثلث قيمتها قلة (فلا يضمن
غنى اعتقها مشتركة) بان
ولدت فدعياء وصارت
أم ولدها فاعتقها احدها
لا يضمن وكذا لو ولدت
قدماه احدها ثبت نسبه
ولا ضمان ولا سعاية خلافا
لها (و) انما (تضمن
بالجانية) اجاء (فموقر
الى سبع فقتسها ضمن)
لا ضمان جانيه الا ضمان
غصب ولذا يضمن الصبي
آخر بماله زبلي (ولو قال
نعيدين

للاحتراز عن المملوك بل لكون الحرا فيه ام الولد في عدم التقوم فافهم **(قوله)** عده اي حصرا
عنده ط **(قوله)** ذمر بالبيان فان بدأ ببيان الايجاب الاول فان عني به الخارج عتق الخارج
بالايجاب الاول وتبين ان الايجاب الثاني بين الثابت والداخل وقع صحيحا لوقوعه بين عديدين
فيؤمر بالبيان لهذا الايجاب وان عني بالايجاب الاول الثابت عتق الثابت بالايجاب الاول
وتبين ان الايجاب الثاني وقع لغوا لوقوعه بين حرو وعبد في ظاهر الرواية وان بدأ ببيان الايجاب
الثاني فان عني به الداخل عتق الداخل بالايجاب الثاني وبقي الايجاب الاول بين الخارج
والثابت على حاله كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالايجاب الثاني وعتق
الخارج بالايجاب الاول لتعينه للعتق باعتاق الثابت كذا في البحر **(قوله)** وان مات (اي
السيد أمالومات احد العبد قبل البيان فالموت بيان فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب
الاول لزوال المزاحم وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت تعين الخارج بالايجاب الاول
والداخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خير في الايجاب الاول فان عني به الخارج تعين
الثابت بالايجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني كذا في التارخاية ومثله في
المعراج والعاية وفتح القدير وغرر الاذكار وغيرها فاما في البحر تبعه البدائع من قوله في الصورة
الاخيرة فان عني به الخارج عتق بالايجاب الاول وبقي الايجاب الثاني بين الداخل والثابت
فيؤمر بالبيان الخ مشكل فان الموت بيان فموت الداخل يقتضي تعين الثابت بالايجاب الثاني
فلعله تحريف اوسبق قلم فافهم **(قوله)** عتق ممن ثبت ثلاثة ارباعه ومن كل من غيره نصفه
الخارج فلان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت فاوجب عتق رقبة بينهما فيصيب كلا
منهما النصف اذ لا مرجح وكذا الايجاب الثاني بينه وبين الداخل غير ان نصف الثابت شاع
في نصفه فما اصاب منه المستحق بالاول لغا وما اصاب الفارغ من العتق عتق قتم له ثلاثة
الارباع والامعاض نصف الداخل فعتق نصفه عندها وقال محمد يعق ربعه لانه ان اريد
بالايجاب الاول الخارج صح الثاني وان اريد الثابت بطل فدارين ان يوجب اولا فينصف
فيعتق نصف رقبة بينهما نهر **(قوله)** لثبوت الخ جواب عما يقال هذا ظاهر عند الامام لتجزى
العتق عنده اما عندها فلا لعدم تجزیه والجواب ان قولهما بعدم التجزى اذا وقع في محل
معلوم اما اذا كان الحكم بثبوت للضرورة وهي متضمنة لانقسامه انقسم للضرورة وهي
لا تعدى موضعها والحاصل ان عدم التجزى عند الامكان والانقسام ضروري كذا في المنتج
ثم ذكر فيه ايرادا قويا لبعض الطلبة ونقله ح فراجعوه وذكره ايضا في البحر والنهر **(قوله)**
وضاق الثلث عنهم الخ اما لو خرجوا من الثلث او أجاز الورثة فحكم المرض كالصحة **(قوله)**
وقيمتهم سواء ليس هذا القيد لازما حكما مشربا لية **(قوله)** كما مر اي على ثلاثة ارباع الثابت
ونصف الداخل والخارج **(قوله)** ان جعل الخ بيان ان حق الخارج في النصف وحق الثابت
في ثلاثة ارباع وحق الداخل عندها في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع واقله
اربعة فتعول الى سبعة فيحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين
فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض وصية ويصير ثلثا
المال اربعة عشر هي سهام السعاية وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلاثة اعد

عنده من ثلاثة اعدله احدا
حرف فخرج واحد ودخل
آخر فاعد **(قوله)** احدا
حرف فادام حيا يؤمر بالبيان
(و) ان مات بلا بيان
عتق ممن ثبت ثلاثة ارباعه
نصفه بالاول ونصف
نصفه بالثاني **(و)** عتق
(من كل من غيره نصفه)
لثبوت بطريق التوزيع
والضرورة فلم يتعد **(وان)**
صدر ذلك المذكور
(منه في مرضه) وضاق
الثلث عنهم **(ولم يجز)**
الورثة **(وقيمتهم سواء)**
قسم الثلث بينهم كما مر بان
(جعل كل عبد سبعة)
اسهم **(كسهم العتق)**
لاحتياجا الى مخرج له
نصف وربع وأقله اربعة
فتعول لسبعة وهي ثلث
المال **(وعتق ممن ثبت ثلاثة)**
من سبعة وسعى في اربعة
(و) عتق **(من كل من غيره)**
سهمان **(وسعى في خمسة)**
فبلغ سهام السعاية اربعة
عشر وسهام الوسايا سبعة
لنفاذها من الثلث **(وان)**
طلق نسوته الثلاث
(كذلك)

فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة وكذا الداخل ويعتق من
 الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثالث
 والثمان وتامة في الدر قال السائحان فان لم تستوي قيمتهم بان كانت قيمة الثابت احدا وعشرين
 والخارج أربعة عشر والداخل سبعة فللثلاث اثنان واربعون وثلاثة اربعة عشر وسهام الوصية
 سبعة فيوضع عن الثابت ستة وعن الخارج اربعة وكذا عن الداخل ويسعى الثابت في خمسة
 عشر والخارج في عشرة والداخل في ثلاثة فسهم السعاية ثمانية وعشرون **(قوله)** ومهرهن
 سواء هذا القيد ليس لازما ايضا كما في الشرع لئلا ية **(قوله)** ليفيد البينة (قال في المنع
 وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطء ليكون الايجاب الاول موجبا للبينة فما اصاب
 الايجاب الاول لا يبقى محلا للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعتق اهـ **(قوله)** ثم
 بالايجاب الثاني سقط الربع الخ) قيل هذا قول محمد وعندها يسقط ربع مهر الداخلة
 كما في العتق واختار انه بالاتفاق كما في الملتقى وغيره والفرق لهما كما في العناية هو ان الثابت
 في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين تكلم كان له حق البيان وصرف العتق الى ايها شاء من
 الثابت والخارج فادام له حق البيان كان كل واحد من العبدین حرا من وجه عبدا من
 وجه فاذا كان الثابت كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحا من وجه لانه دار بين المكاتب
 والعبد الا انه اصاب الثابت منه الرابع والداخل النصف لما قلنا فاما الثابتة في الطلاق
 فتددة بين ان تكون منكوبة او اجنبية لان الخارجة ان كانت المرادة بالايجاب الاول
 كانت الثابتة منكوبة فيصح الايجاب الثاني فيسقط نصف النصف وهو الربع موزعا بين مهر
 الداخلة والثابتة فيصيب كل واحدة منهما الثمن اهـ **(قوله)** من ربع (اى ان لم يكن
 فرع وارث وقوله او ثمن اى ان كان فرع وارث ط **(قوله)** لانه لا يزاحمها الا الثابتة اى
 لا يشاركها في الزوجية واعلم انه لا يزاحم الداخلة الا احدى الاوليين غير معينة والاخرى
 مطلقة بيقين فاستحقت الداخلة النصف ونصف النصف الآخر بين الخارجة والثابتة
 فالاولى ان يقول لانه لا يزاحمها الا واحدة اى غير معينة ط ملخصا من ح **(قوله)** احتياطا
 في امر الفروج وهى تلجب الاحتياط فيها ط عن المصنف **(قوله)** لا الطلاق (اى لاعددة
 الطلاق لعدم الدخول بهن والعدة في الطلاق انما تلجب بعد الدخول ط والمراد بالدخول
 الشامل للخلوة الصحيحة **(قوله)** في طلاق بائن) بأن كان قبل الدخول او بعده فقال طالق بائن
 او ثلاثا فتح ثم قال وانما قيدنا به لانه لو كان رجعا لا يكون الوطء بيانا لطلاق الاخرى لانه يحل
 وطء المطلقة الرجعية اهـ واما بالنسبة الى الموت فهو غير مقيد لان الطلاق مطلقا لا يقع على
 الميتة فتعينت الاخرى **(قوله)** قيل الخ) قال في الفتح وهل ثبت البيان في الطلاق بالمقدمات
 في الزيادات لا يثبت وقال الكرخي يحصل بالتقيد كما يحصل بالوطء **(قوله)** لا الطلاق (**(قوله)**
 قال في البحر قيد بالوطء والموت لانه لو طلق احداها ينبغي ان لا يكون بيانا لان المطلقة يقع
 الطلاق عليها مادامت في العدة فلا يدل على ان الاخرى هى المطلقة اهـ وفيه اجمال
 والتفصيل ان يقال ان كان الطلاق المبهم رجعا لا يكون طلاق المعينة بيانا رجعا كان
 او بائنا وان كان بائنا فان كان طلاق المعينة رجعا فكذلك وان كان بائنا كان بيانا لما علم

ومهرهن سواء (قبل الوطء)
 ليفيد البينة (سقط ربع
 مهر من خرجت وثلاثة
 اثمان من ثبت وثمن من
 دخلت) لان بالايجاب
 الاول سقط نصف مهر
 الواحدة منصف بين
 الخارجة والثابتة فسقط
 ربع كل ثم بالايجاب الثاني
 سقط الربع منصف بين
 الثابتة والداخلة (واما
 الميراث) لهن من ربع او ثمن
 (فللداخلة نصفه) لانه
 لا يزاحمها الا الثابتة
 (والنصف الآخر بين
 الخارجة والثابتة نصفان)
 لعدم المرجح (وعلى كل
 واحدة منهن عدة الوفاة
 احتياطا) لا الطلاق لعدم
 الدخول (والوطء والموت
 بيان في طلاق) بائن (مبهم)
 كقوله لامرأته احدا كما
 بائن فوطئ احداها او
 ماتت كان بيانا للاخرى
 قيل وكذا التقيل
 لا الطلاق

من ان الماتن لا يمتنع البائن ح قلت ويشير الى هذا قول القهستاني ولو طلق طلاق واحدة
فبطل منه من قبل مدة سابقة لانقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعي لا يجره
الوطء اه وافاد بقوله قبل هذه الح الى زيادة قيد آخر (قوله وهل التهديد بالطلاق كالطلاق)
لا معنى لهذا البحث بالنسبة لما قاله من ان الطلاق لا يكون بيانا لان الطلاق اذا لم يكن بيانا
وهو اقوى ولأن لا يكون التهديد بيانا وهو ادنى اولى نعم لو كان كل من المبهم والمعين باثما
لكان له وجه كما هو ظاهر ح قلت قد يجاب بأن الطلاق انما لم يكن بيانا لامكان وقوعه
على المخلقة كما علمت اما التهديد فأنما يكون بغير الحاصل اذ لو كان المهدد به حاصلا لم يكن
لتهديد به معنى فعلم بالتهديد ان المطلقة غيرها الا انه قد يقال يجوز ان يكون تهديدا بطلاق آخر
لكنه خلاف المتدبر فظهر ان تردد الشارح في محله ففيه (قوله كالمعرض على البيع كالبيع)
في بعض النسخ والمعرض بالواو عطف على التهديد والصواب التكاف لانه لا يناسبه قوله لم اره
ون كون المعرض على البيع بيانا في العتق المبهم كالبيع مشهور فانه صرح به في متن المتن
بدي شرحه وكذا في البحر والنهر والقهستاني وشرح المجمع وغيرها وهذه الكتب ما أخذ
شرح فكيه يقول لم اره وحيث قد فوجئنا بالشبه ان التهديد بالطلاق في معنى عرض الطلاق
عليها لان قوله اطلقت ان فعلت كذا بمنزلة قوله ابيع عبدي هذا (قوله كبيع الح) ابتداء كلام
لتشبيه البيع وما عطف عليه بتامر من كون كل من المذكورات بيانا في عتق مبهم فانه لو قل
احدكم حر ثم باع عبدا مينا منهما لم يبق محلا للعتق من جهته فتعين الآخر للعتق وقوله
ولو فاسدا شمل ما كان معه قبض اولا وما كان معلقا وبشرط خيار كفي القهستاني وغيره قال
في النهر وظهر انه لو باعها معا لم يكن بيانا لبطلان البيع لان احدهما حريتين اه قلت التعليق
بحالان البيع غير مفيد لما علمت من ان العرض على البيع كالبيع وكذا المساومة وليس في ذلك
بيع اصلا بل الاولى التعليق بأنه لم يخص احدهما بتصرف يدل على تعيين الآخر للعتق
(قوله وموت) اي موت احدا عبدين لانه لم يبق محلا للعتق اصلا وقوله ولو بقتل العبد نفسه
بحث لصاحب النهر اخذ من الاطلاق فانه مثل ما لو قتله اجنى اما لو قتله المولى فظاهر كونه
بيانا لانه بفعله قال في النهر واذا أخذ المولى القيسة من الاجنبي القاتل فبين العتق في المقتول
عتقا وكانت القيسة لورثة المقتول اه اي لا قرار المولى بحريته فلا يستحقها بحر واحترز بالموت
عن وضع اليد فانه لا يكون بيانا غير ان المولى ان بين العتق فيه فالارش له فيما ذكر القدروري
وقل الاسبيجاني للمحنى عليه نهر (قوله وتحرير) المراد به انشاؤه فيعتق هذا بالاعتاق
المستأنف وذلك المنطق السابق ولو ادعى به عن بقوله اعتقتك ما لزمه بقوله احسب كما حر
صدق قضاء ولو لم يقل شيئا عتقا بحر ونهر (قوله ولو مطلق) كأن قال لاحدهما ان دخلت
ندركت حر يعتق الآخر بحر اي يمتنع للعتق لاول وكذا المضاف كأن حر عندا قال ط
لا يفتى جحف مجي الزمان بخلاف دخول الدار اه قلت ولا انعقاده علة في الحال بخلاف
المعلق (قوله تدبير) لانه فيه بقاء لاشعاع الى موته او الى مقيد به وكذا الاستيلاء وذلك
يعين ارادة العبد الآخر بالعتق المبهم (قوله واجارة) قل الزبلي ولا يقال الاجارة لا تختص
بالمالك لحوار اجارة الحر لانا نقول الاستعداد باجارة الاعين على وجه يستحق الاجر لا يكون

وهل التهديد بالطلاق
كالطلاق كالمعرض على
البيع كالبيع لم اره (كبيع)
ولو فاسدا (وموت) ولو
بقتل العبد نفسه (وتحرير)
ولو مطلقا (وتدبير) ولو
مقيدا (واستيلاء) وكذا
كل تصرف لا يصح الا في
المالك ككتابة واجارة

وايضا وتزوج ورهن (وهبة وصدقة) ولو غير (مسلمين) ذكر ما بن الكمال لان المساومة بيان فهداه اولى بلا قبض بدائع (في حق عتق مبهم) كقوله احدكما حر ففعل ما ذكر ٣١ تعين الآخر ولو قيل له ايها نوبت فقال لم اعن هذا عتق الآخر ثم ان قال

لم اعن هذا عتق الاول ايضا وكذا الطلاق بخلاف الاقرار واختيار ولو جنى احدهما تعين الجاني وعليه الدية دفعا للضرر ولو الجانية (لا يكون) (الوطء) ودواعيه بيانا (فيه) وقالا هو بيان جلت اولاه وعليه الفتوى لعدم حله الا في الملك (وكذا الموت لا يكون بيانا في الاخبار) اتفاقا (فلو قال لغلامين احداكم ابني او قال لجارتين احداكما ام ولدي فمات احدهما لا يتعين الباقي للعتق ولا للاستيلاد) لان الاخبار يصح في الحي والميت بخلاف الانشاء (قال لامته ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فانت حرة فولدت ذكرا واتى ولم يدرا الاول رق الذكر) بكل حال (وعتق نصف الام والاثنى) لعتقهما بتقديم الذكر ورقهما بعكسه فيعتق نصفهما ويستسعيان في نصف قيمتهما (شهدا بعتق احد مملوكيه) ولو امته (لفت) عند ابني خيفة لكونها على عتق مبهم (الا ان تكون)

الا بالملك فتكون تعينا دلالة وهكذا تقول في الانكاح اه ح (قوله وايضا) اي ايضا به بحر لانه تمليك بعد الموت للموصى به (قوله ورهن) لان استبداده به على وجه يكون مضمونا بالدين لو هلك دليل على استبقائه على ملكه فيتعين الآخر مراد بالعتق (قوله ولو غير مسلمتين) اشار به الى ان قول المتن مسلمتين تبعا للهداية قيد اتفاق كتابه عليه في كافي النسب لان قيد التسليم لا فائدة للملك وهو غير لازم (قوله فهداه) اي هذه التصرفات اعني الهبة والصدقة اولى بكونها بيانا حالة كونها بدون قبض وتسام (قوله بخلاف الاقرار) اي بالمال قال في الاختيار كأن قال لاحدهما من الرجلين على الف درهم فقيل هو هذا فقال لا لا يجب للآخر شي والفرق ان التعيين في الطلاق والعتاق واجب عليه فاذا انفاه عن احدهما تعين الآخر اقامة الواجب اما الاقرار فلا يجب عليه البيان فيه لان الاقرار بالمجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن نفى احدهما تعينا للآخر (قوله ولو جنى احدهما) امالو جنى عليه بقتل او قطع فقد مر (قوله دفعا للضرر) اي عن المولى (قوله لا يكون الوطء الح) لان الملك قائم في الموطوءة لان الايقاع في المنكورة والموطوءة معينة فكان وطؤها حلالا فلا يجعل بيانا ولهذا حل وطؤها على مذهبه بحر (قوله فيه) اي في العتق المبهم (قوله حبات اولاه) اشار به الى ان قول الامام مقيد بعدم الحمل فلو جلت عتقت الاخرى كافي البحر (قوله وعليه الفتوى) قال في البحر والحاصل ان الراجح قولهما وانه لا يفتى بقول الامام كافي الهداية وغيرها مافيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في اكثر المسائل وفي الفتح الحق انه لا يحمل وطؤها كما لا يحمل بيعهما (قوله لعدم حله الا في الملك) حاصله ان وطء احدهما جائز بلا خلاف فلو لم يكن بيانا لتخصيص العتق بالآخرى لزم وقوع الوطء في غير الملك ولا سيما على قوله يحمل وطء الاخرى اذ لا شك ان احدهما حرة يبين كذا ظهر لي في تقرير هذا المحل (قوله بخلاف الانشاء) ظاهره ان جملة احداكم ابني لا تصلح لانشاء الحرية مع انه يصلح فالوجه التفصيل بين ارادة الاخبار فلا يكون الموت بيانا وبين ارادة الانشاء فيكون ط (قوله ولم يدرا الاول) اي بأن تصادقا على ذلك امالوا اتفاقا على ان الغلام كان اولاه عتقت الام والجارية او انه كان ثانيا لم يعتق احدوتهما في ح عن الشرع بلالية (قوله بكل حال) اي على تقدير ولادته اولاه او ثانيا لان ولادته شرط لحرية الام فتعتق بعد ولادته فلا يتبعها (قوله لعتقهما بتقديم الذكر) فعتق الام بالشرط وعتق البنت بالتبعية لان الام حرة حين ولادتها بحر وتام الكلام على هذه المسئلة فيه (قوله ولو امته) اتى بالمبالغة لان عتق الام لا يتوقف على الدعوى اجماعا مافيه من تحريم فرجها على المولى وهو خالص حقه تعالى فاشبه الطلاق لكن لم تقبل الشهادة هنا لانها على عتق مبهم وهو لا يحرم الفرع عنده (قوله لكونها على عتق مبهم) اي فلم تصح الدعوى لجهالة من له الحق (قوله الا ان تكون الح) الاستثناء منقطع بحر ورده في النهر بانه متصل وفيه نظر اذ لا يصح اتصاله في قوله او طلاق مبهم فافهم (قوله ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض) المناسب اسقاط قوله ومنها والاثنان بالكاف لان المراد بالوصية

شهادتهما (في وصية) ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض (او طلاق مبهم) فتقبل اجماعا والاصل ان الطلاق المبهم ٣ قوله لان الاقرار بالمجهول هكذا يخطه ولعل الاصوب للمجهول بللام يدل على صدره بغيره فتلعل اه لمصححه

همد كركم هـ به في سحر وسحر وغيرها وقيد بالتدبير في الصحة لا للاحتراز بل للعلم
 كونه وصيه في حلة سريص بالاولى سم اعلم ان ابتداء من كلام المصنف قبول الشهادة فيما
 ذكر سواء ادبت في مرض موته وبعده وبه صرح في الهداية وقال انه الاستحسان اي
 عند الامم ومسرته الى رسالة سماها (صابة الغرض الاله في العتق المبهم) اعرض فيها على
 الهداية وسر جهته في صرح مختصر لطحاوي الاسبيجاني حيث قل فيه واذا شهدا على
 رجل انه قل لعبدية احدهما حر والعبدان يدعيان او يدعي احدهما في قولهما تقبل هذه
 الشهادة ويحجر على البيان واما على قول ابي حنيفة ان كان هذا في حال الحياة فلا تقبل . ان
 شهدا بعد الوفاة فن لا نه كان في حال صحة فهو على الاختلاف ايضا وان قالوا كان ذلك في
 مرض تقبل ستجدها واتفق من كل واحد نصفه على اعتبار الثالث ولو شهدا انه قال لعبدية
 احدهما مدبر وان شهد في حال حياة فهو على الاختلاف وان كان بعد الوفاة يقبل سواء كان
 يقول في المرض وصحة لان هذه وصية والجهالة لا تبطل الوصية اه ثم قال في آخر الرسالة
 : حصل ان الشهادة انه عتق احدهما في صحته لا تقبل عنده خلا غير ان الاصح انهما لم
 يهد بعد موت المولى انه في صحته احدهما حر تقبل كما ذكره ابن الهمام ونقل تصحيحه ابن
 كمال باشا عن المحقق واما الشهادة على انه اعتق احدهما في المرض او دبر احدهما في الصحة
 وفي مرض فلا تقبل حال حياة . بل بعد موته اه ملخصا قلت ويؤيده ما في كافي
 لحاكم حيث قل وان شهد انه عتق احد عبديه بغير عتقه فالشهادة باطلة في قول ابي
 حنيفة ولو قال كان هذا عند الموت ستجسست ان اعتق من كل واحد منهما نصفه وقل
 يوسف ومحمد الشهادة حائزة في الحياة ايضا (قوله بحرم الفرج) اي فرجيهما
 حتى يبين ولو بوطء واذا اتى به انها زوجته تبين عدم حرمة ط (قوله فلا يحرمه
 عنده) اي لا يحرم فرجيهما بل يحل وطؤها عنده كما مر (قوله عن الاصح) مقابل ما مر
 اتفاقا عن شرح الصحراوي (قوله لا يعرفونه) الاولى ولا يعرفانه (قوله للجهالة)
 عامة لقوله فلا عتق وقوله تقبل في الجهالة المشهود له وهما يشهدا بما يحولاه وهو عتق
 معلوم او معلومة او طلاقها وهو قول الامام وعند زفر تقبل ويحجر على البيان قال في الفتح
 ويحب ان يكون قولهما كقول زفر في هذه لانها كشادتاهما على عتق حدى امته او طلاق
 احدى زوجتيه اه ط والله سبحانه اعلم

يحرم الفرج احدهما فيكون
 حق لله فلا تشتط به
 الدعوى بخلاف العتق
 انهم فلا يحرمه عنده لكن
 لا يحرم ان يفتي به فليحصد
 (كما) تقبل (وشهدا بعد
 موته نه) اي المولى (قل
 في صحته) فنه (احدهما
 حر على الاصح) شيوع
 العتق فيهما باموت فصر
 كل حصصا متعينا وصححه
 ابن الكمال وغيره (فروء)
 شهدا عتق ساء ولا يعرفونه
 عتق ولواه عبدان كل اسمه
 ساء وحده فلا عتق
 كشهدتهما بعقته لمعينة
 سماها فاسيا اسمها
 او بطلاق احدى زوجتيه
 وسماها فاسياها لم تقبل
 للجهالة فتج والله تعالى
 اعلم

باب الخلف بالعتق

شروع في بيان التعلق مد ذكر سجين وانما ذكر مسئلة التعلق بالولادة في معتق البعض
 بيان انه متق منه البعض عند عدم مدبر وهو يكسر اللام مصدر ساعى وجاء بسكونها
 مدخه اسم بمررة كقوله : حذرت به . لله حلفة فاجر * وتامه في الفتح (قوله فكل
 مولى) يشمل مد ولا مة وبه كالأدنى يقع على الذكر والانثى كما في الذخيرة فهستانی
 ويأتى بيانه وفي بعض النسخ مد قوله الى زيادة وهي بخلاف قوله لعبد غيره ان دخلت
 لدار قالت حر فشره فدخل لم يعتق لانه لم يصف العبد الى ملكه الا صريحا ولا معنى

باب الخلف بالعتق

(قل) دخلت الدار فكل
 مولى الى يومئذ حر عتق
 ماله حين دخوله)

(قوله ولوليل) اي ولو كان دخوله ليلا أفاد ان لفظ اليوم مراد به الوقت لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول فتح (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) اشار به الى ان اضافة يوم الى الدخول اخذ بالحاصل وميل الى جانب المعنى والا فالذى يقتضيه التركيب ان يوما مضاف الى اذا مضاف الى الدخول قال في الفتح لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول وان كان في الفصح انما اضيف الى اذا مضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذى فيه الدخول تقييدا لليوم لكن اذا اريد به مطلق الوقت يصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا فى الاستعمال الفصيح كمنحوه يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شئ من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت يغلبون يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون يفرحون ونظائره كثيرة فى كتاب الله تعالى وغيره فعرف ان لفظ اذ لم يذكر الا كثيرا للعوض عن الجملة المحذوفة او عمادا له اعنى التوین لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسينا ولم يلاحظ معناها ومثله كثير فى اقوال اهل العربية فى بعض الالفاظ لا تخفى على من له نظر فيها اه ح (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) فيشمل من لم يكن فى ملكه وقت الحلف ثم اشتراه ثم دخل ومن كان وبقي حتى دخل (قوله ولذا) اي لكون المعنى ما ذكرناه مستفاد من افضة يومئذ (قوله لانلى او املكه لالحال) اي فانلى متعلق بثبوت مثلا وهو اسم فاعل والمختار فى الوصف من اسم الفاعل او المفعول ان معناه قائم حال التكلم بمن نسب اليه على وجه قيامه به او وقوعه عليه وصيغة المضارع وان كانت تستعمل للاستقبال لكن عند الاطلاق يراد بها الحال عرفا وشرعا ولغة واللام للاختصاص فلزم من التركيب اختصاص ياء المتكلم بالملوكية للحال فلونوى الاستقبال لم يصدق لصرفه على ظاهره فيعتق ما ملكه للحال لما ذكرنا وكذا ما استحدث الملك فيه لا قراره ولو قال كل مملوك املكه اليوم فهو حر عتق ما فى ملكه وما استفاد ملكه فى اليوم ومثل اليوم الشهر والسنة فان عنى احد الصنفين صدق ديانة لا قضاء وتامه فى البحر وفيه كل مملوك اشتريه فهو حر ان كلمت زيدا او اذا كلمته فهو على ما يشترى قبل الكلام لا بعده وان قدم الشرط فبالعكس وكذا ان وسطه مثل كل مملوك اشتريه اذا دخلت الدار فهو حر ولا يعتق ما اشتري قبله الا ان ينويهم (قوله ودبر) بالبناء للفاعل كما يفيد قول المصنف فى شرحه ان من مفعوله لكن الاظهر بناؤه للمفعول ومن نائب الفاعل (قوله مملوك) كذا فى النسخ التى رأيناها وصوابه النصب اه ح (قوله بل مقيدا من ملكه بعده) حاصله ان من كان فى ملكه يوم الحلف يصير مدبرا مطلقا فلا يصح بيعه بعد هذا القول ومن ملكه بعده يصير مدبرا مقيدا فيصح بيعه قبل موت سيده (قوله عتقا من الثلث) هذا ظاهر مذهب الكل وعن الثانى لا يعتق ما استفاد بعد لان اللفظ حقيقة للحال كما سبق فلا يعتق به ما سيجل ملكه ولهما ان هذا اى مجموع التركيب ايجاب عتق وايضا بقوله بعد موتى ولذا اعتبر من الثلث فن حيث الجهة الاولى يتناول المملوك حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما استقر ان الوصية تعتبر فيها كل من الجهتين ألا ترى انه يدخل فى الوصية المال لا اولاد فلان ما يستفاد ومن يولد له بعدها فيصير كانه قال عند الموت كل مملوك املكه فهو حر اه نهر

مطلب
تحقيق مهم فى يومئذ

قوله وقت يغلبون الخ هكذا
نخطه واعلى الموافق لاول
العبارة وقت يغلبون
بتكرار كلمة وقت تأمل
اه مصححه

ولوليل اسواء (ما ملكه بعد
حلفه اوقبله) لان المعنى
يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه
وقت دخوله (و) لذا
(لو لم يقل يومئذ عتق من له
وقت حلفه فقط كقوله
كل عبدلى او املكه حر
بعد غد) او بعد شهر اعتبر
وقت حلفه لانلى او املكه
الحال فلا يتناول الاستقبال
حتى لو لم يملك شئ يوم
حلفه لغا يمينه (ودبر بكل
عبدلى او املكه حر بعد
موتى من) كان (له) مملوك
(يوم قال) هذا القول
(لا) يكون مدبرا مطلقا
بل مقيدا (من ملكه
بعده) لكن (ان مات
عتقا من الثلث) لتعليقه
بالموت فيصير وصية (المملوك
لا يتناول الحمل)

(قوله) لانه تبع لاه (لانه كعضو من اعضائها ولذا لم يحجز عن الكفارة ولم تجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفردا) (قوله) ولو لم يقل (الح) يعنى ان المملوك لا يتناول الحمل سواء وصف المملوك بذلك او لا وانما فائدة وصفه به عدم دخول ام الحمل فلو لم يوصف به تدخل امه ولكن يعتق هو لا يتناول اللفظ له بل بتبعيته لها وبه اندفع ما فهمه في البحر كما افاده في النهر وذكر في الفتح ان تناول مملوك للام مبنى على ان الاستعمال استمر فيه على الاعمية او على انه اسم لذات متصفة بالمملوكية وقيد التذكير ليس جزء المفهوم وان كان التأنيث جزء مفهوم مملوكة فيكون مملوك اعم من مملوكة فالثابت فيه عدم الدلالة على التأنيث لا الدلالة على عدم التأنيث اه لكن ذكر ايضا في الايمان في باب الحلف بالعق والطلاق ان لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذكر وانما يقال للتأنيث مملوكة ولكن عند الاطلاق يستعمل لها المملوك عادة اذا عمم بادخال كل ونحوه فيشمل الاناث حقيقة فلذا كان نية الذكور خاصة خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لم يصدق اصلا اه (قوله) لا يتناول المكاتب (لانه غير مملوك على الاطلاق اذ هو حر يدا ولانه غير عبد كذلك لانه يتصرف بلا اذن سيده والعبد ليس كذلك وسيأتي في باب الحلف بالعق والطلاق عن الفتح انه ينبغي في كل مرقوق الى حر ان يعتق المكاتب لان الرق فيه كامل لا أم الولد الابالية (قوله) والمشتك (قال في البحر الا بالنية وذكر في المحيط الا اذا ملك النصف الاخير بعده فانه يعتق في قوله ان ملكت مملوكا فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل فلو باع نصيبه ثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق استحسانا وتما فيه (قوله) على الصواب (تحطئة لصاحب المحتج في قوله لا يدخل العبد المرهون والمأذون في التجارة كما ذكره في البحر ح ثم المأذون ان لم يكن عليه دين عتق عبيده ان نواهم السيد والافلاوان كان عليه دين لم يعتقوا وان نواهم كذا في الفتح وغيره ط (قوله) ولو نوى (الذكور) اى بقوله كل مملوك الى حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة ط (قوله) دين (لانه نوى تخصيص العام فقد نوى ما يحتمله لفظه فيصدق ديانة لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضاء اه ح والاولى ان يقول او نوى غير المدبر لان عدم نية المدبر صادق بعدم نية شئ اصلا وذلك لا يكون تخصيصا افاده ط (قوله) لم يدين (الح) اى في نية الذكور لانه تخصيص للعامة وهو مما يليكى فانه جمع مضاف فيعم مع احتمال التخصيص ولما اكذب كلهم ارفع احتمال التخصيص بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه اصل العموم فقط فقبل التخصيص افاده في البحر (قوله) حث (لان الكتابة عتق معلق باداء النجوم وفي شراء القريب قد باشر سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق ط (قوله) وحجبالا (والفرق ان تزول العتق المعلق بعد الشرط وهو بعد البيع ليس بمملوك فلا يعتق والمالك في البيع الفاسد باق لا يزول الابتسليمه فيعتق الا ان يكون المشتري تسلمه قبل البيع فحينئذ يزول ملكه بنفس البيع فلا يعتق كافي الفتح عن المبسوط (قوله) عتق (لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير متهم فصحت شهادته فتح (قوله) لانها على فعل نفسه (كذا قال في الفتح اى لان شهادة فلان على نفسه وهو التكليم قال المقدسى وفيه انه انما شهد على فعل العبد وانما يظهر هذا لو قال ان كلك فلان (قوله) ولو شهد ابن فلان (اى

لانه تبع لاه (فلا يعتق حمل جارية من قال كل مملوك الى ذكر فهو حر) ولو لم يقل ذكر لدخل الحمل فيعتق الحمل تبعا (وكذا) لفظ المملوك والعبد لا يتناول (المكاتب) والمشتك ويتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب ولو نوى الذكور او لم ينو المدبر دين وفي مما يليكى كلهم احرار لم يدين لدفع احتمال التخصيص بالتاكيد * (فروع) . حلف لا يعتق عبد فكاتب او اشترى قريبا او اشترى العبد نفسه حث * ان يعتق فانت حر فباعه فاسدا عتق وحجبالا * ان دخلت دار فلان فانت حر فشهد فلان و آخر انه دخل عتق وفي ان كفته لانها على فعل نفسه ولو شهد ابن فلان انه كأم اباهما

في صورة التعليق على كلام أبيهما (قوله جازت ان جحد) اي الادب لانيها على ايها بالكلام وعلى انفسهما بوجود الشرط فتح (قوله عند محمد) لانه لا منفعة للمشهود به لانيهما فمحمد يعتبر المنفعة لبوت التهمة وابو يوسف يعتبر مجرد الدعوى والانتكار لان بشهادتهما يظهر ان صدقه فيما يدعيه فتح والله سبحانه اعلم

باب العتق على جعل

آخره لان الاصل عدمه (قوله بالضم الخ) قال في البحر والجعل في اللغة بضم الجيم ما يجعل للعامل على عمله ثم سمي به ما يعطى المجاهد ليستعين به على جهاده واجعات له اعطيته له والجمائل جمع جعيلة او جعالة بالحركات بمعنى الجعل كذا في المغرب وقوله بالحركات اي حركات الفاء في جعالة اي الضم والفتح والكسر وقد اقتصر في الغاية تبعا للجوهري على الكسر واعترضه في النهر بان المذكور في ديوان الادب وغيره الفتح ثم ذكر ما في المغرب فعلم ان الضم ضعيف وان الاشهر الكسر والفتح وهذا في الجعالة واما في الجعل فلم نر من ذكر غير الضم فقول الشارح ويفتح يحتاج الى نقل وعبارته في شرح الملتقى احسن حيث قال والجعل بالضم ما جعل للانسان من شيء على فعل وكذا الجعالة بالكسر والفتح (قوله المال) اي المراد به هنا المال المجموع شرطا لعتقه نهر (قوله اعتق عبده على مال) مثل ان يقول انت حر على الف درهم او بألف درهم او على ان تعطيني الف او على ان تؤدي الى الف او على ان تحيئني بألف او على ان لي عليك الف او على الف تؤديها الى أو قال بعتك نفسك منك على كذا او وهبت لك نفسك على ان تعوضني كذا عن البحر (قوله صحيح معلوم الجنس والقدر) هذه شروط لصحة التسمية لانفاذ العتق في هذه المسئلة لان نفاذه موقوف على القبول وان لم تصح التسمية وفسادها موجب لقيمة العبد احتراز بصحيح عن الحظر في حق المسلم قال في البحر وشمل اطلاق المال الحظر في حق الذمي فانها مال عندهم فلو اعتق الذمي عبده على خمر او خنزير فانه يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان اسلم احدها قبل قبض الحظر فعندها على العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة الحظر كذا في المحيط اه وقوله معلوم الخ قال في البدائع وان كان المسمى معلوم الجنس والنوع والصفة كالمكيل والموزون فعليه المسمى وان كان معلوم الجنس والنوع مجهول الصفة كالثياب الهروية والحيوان من الفرس والعبد والجارية فعليه الوسط منه واذا جاء بالقيمة يجبر المولى على القبول وان كان مجهول الجنس كالثوب والدابة والدار فعليه قيمة نفسه لان الجهالة متفاحشة ففسدت التسمية اه وفي النهر وان لم يعلم الجنس كثوب وحيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته اه فقد ثبت ما قلنا من ان هذه شروط لصحة التسمية لانفاذ العتق هنا واما ما نقله ح عن النهر من انه اذا لم يكن معلوما كدراهم او كان مجهول الجنس كثوب او غير صحيح ككذا من الحظر لم يجبر على القبول ففيه ان هذا ذكره في النهر في المسئلة الآتية وهي تعليق عتقه بأدائه ففيها لا يعتق الا بالاداء ويجبر المولى على قبول المؤدى الا اذا كان مجهولا او غير صحيح فلا يجبر على قبوله وهذا لا يتأتى في مسئلتنا لان الشرط فيها قبول العبد العتق على المال فاذا قبل عتق بالقبول ثم اذا كان المال صحيحا معلوما لم يلزمه لصحة التسمية والالزمه قيمة نفسه كما قلنا فافهم (قوله فقبل العبد) شرط قبوله لانه

جازت ان جحد وكذا ان ادعاه عند محمد وابطلها الثاني

باب العتق

على جعل

بالضم ويفتح المال (اعتق عبده على مال) صحيح معلوم الجنس والقدر (فقبل العبد)

معدومة من حايه دل
 ان كان تعليقاً من جانب المولى ولذا لم يصح رجوعه منه
 (قوله كل المال) فيه قول في التصرف لا يجوز عند الامام ما فيه من لاضرار بالمولى ولا يجوز
 . يعتق كله بالكل بناء على تجزى الاعتاق وعدمه
 قبل فيه صح والابطال
 عتق معلق على القبول اى قبول العبد لانه معاوضة من جانبه كما عانت (قوله حتى يورد
 الخ) (قوله على اعيان)
 منه لانه قطع ما قبله
 تجزى لكونه ابتداء لا سبب لعدم الرباط بجز وفيه كلام قدمناه في تعليق الطلاق (قوله
 صار مأذونا)
 كفى التبيين بخلاف سابقة
 لانه رغبة في الاكتساب بطله الاداء منه ومراعاة التجارة لا التكدي فكان اذنا له دلالة دبر
 (قوله تردد فيه في البحر)
 مجرد وقد يقال انه لا يصح لان الاذن له ضرورى لصحة التعليق بأداء المال وقد يقال انه يصح ما
 نه تلك بيعه فيملك حجره بالاولى اه واستظهر السائخانى الاول والظاهر الثانى لان له ايضا
 اخذ ما ظن به من كسب العبد فليأمل (قوله لانه صريح في تعليق العتق بالاداء) اما الكتابة
 فهي صريحة في عقد المعاوضة نعم هو تعليق نظرا الى اللفظ ومعاوضة نظرا الى المقصود لكن
 ما لم يكن المال لازما على العبد تأخر اعتبار المعاوضة الى وقت ادائه اياه ولما تأخر الى ذلك
 لم يثبت من احكام المعاوضة الا ما هو بعد الاداء وهو ما اذا وجد السيد بعض المؤدى زيوفه
 ان يرجع بالحياد وتقديم ملك العبد لمساواة وانزاله قبضا اذا أتاه به واما فيما قبل الاداء
 فالمعتبر جهة التعليق فكثرت آثاره فلذا خالف المعاوضة التي هي الكتابة في صور كثيرة
 اه ملخصا من النتج (قوله فلا يتوقف عتقه على قبوله) فاذا أدى بعد قول امولى ان ادبت
 الخ عتق ويشترط القبول في الكتابة كفى لوقية ط (قوله ولا يبطل برده) اى ولو صريحا
 كقوله لا رضى (قوله قبل وجود شرطه) اى شرط العتق (قوله خلاف) فضاء بن يوسف
 يجب وعند محمد لا يمكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة فانه لا خلاف في انه يجب ان يقبضه
 وبعد قبضا بجز
 كون هذه المسئلة من مسائل
 (قوله وعتق بالتخلى)
 خذ
 معنى قولهم احببه الحاكم
 التخلى ليعيد انه عتق بحقيقة قبض بالاولى بجز فال في الفتح وهذا اذا كان العوض صحيحا
 اما لو كان خيرا أو مجبولا لجهالة فاحشة كما لو قال ان ادبت الى حمرا أو ثوبا فأنت حرة فأدى
 ذلك لا يجبر على قبولهما اى لا يملك قضا الا ان اخذ مختارا اه وحاصله ان عتق بالتخلى

كل المال (في المجلس)
 مجلس علمه لو غائبا (عتق)
 وان لم يؤد لانه معلق على
 القبول لا اداء حتى لو رد
 او اعرض بل (و)
 (لو عتقه بانه)
 قالت حر (صار مأذونا)
 له دلالة وعمل يصح حجره
 تردد فيه في البحر
 (لا مكاتبا) لانه صريح في
 تعليق عتق بالاداء وهو
 بخالف المكاتب في عشرين
 مسئلة ذكر منها تسعة فقال
 (فلا يتوقف) عتقه (على
 قبوله ولا يبطل برده
 ولله ان يبيع قبل وجود
 شرطه وهو الاداء) ولو
 باعه ثم اشتراه هل يجب
 قبول مبيأى به خلاف
 (وعتق بالتخلى)
 لو مديده للمال اخذه (ولو
 ادى عنه غيره تبرعا)

نابئت لو العوض صحبها معلوما والا فلا يثبت الا شرطه ان يرضى به مع ما نقله من غير
 التبر في المسئلة الاولى محل ذكره هـ كانهما عليه (تاي) العتق بالخباية لا ينس العمل
 المعلق فان الكتابة كذلك فلا وجه لعد ذلك من مسائل المخالفة كما أفده ح ولذا لم يعبه
 منها في البحر وغيره نعم ذكر في الفتح انه عند زفر لا يعتق بالخباية وعليه تظهر المخالفة بين
 وبين الكتابة (قوله) او امر غيره بالاداء الخ) منه ما اذا أدى مديون العبد عنه لا يعتق
 فلو اسقط التبرع كان اخضر وأمر ح قلت وفيه ان أداء المديون ديننا على دائته ان كان بأمره
 برى المديون والا فهو متبرع فمسئلة مديون العبد لم تخرج عن احدهما نعم لو اسقط منه ما
 استغنى عن قوله او امر غيره هذا وقد نقل في البحر مسئلة الامر عن المحيط ثم نقل بعدد ورقة
 عن البدائع لو قال لعبد له ان أدتما الى المنافأتما حران فأدى احدهما حصته لم يعتق احدهما
 لانه علق العتق بأداء الالف ولم يوجد وكذا لو أدى احدهما الالف كله من عنده وان أدى
 احدهما الالف وقال خمسمائة من عندي وخمسمائة بعث بها صاحبي ليؤديها اليك عتقا
 لوجود الشرط حصته احدهما بطريق الاصاله و حصته الآخر بطريق النيابة لان هذا باب تجزى
 فيه النيابة فقام ادائه مقام أداء صاحبه اه قال وبين النقاين تناف الا ان يوفق بأن ما في المحيط
 انما هو في الامر من غير اعطاء شيء من العبد وما في البدائع فيما اذا بعث مع غيره المال فلا
 اشكال اه (قوله لان الشرط أدائه) لما مر من انه صريح في تعليق العتق بالأداء بخلاف
 الكتابة فانها معاوضة حثقة معنى التعليق فكان المقصود منها حصول البذل (قوله) او
 حظ عنه البعض بطالبه الظاهر انه انما قيد بالطالب لان الحظ يلتحق بأصل العقد فاذا لم يلتحق
 هنا بتراضيهما لا يلتحق بدونه بالاولى افاده السامعاني وهذا بخلاف مال الكتابة فإنه مال
 واجب شرعا لانها عقد معاوضة اما هنا فغير واجب بل هو شرط للعتق وشرط العتق لا يحتمل
 الحظ ذخيرة (قوله) وكذا لو أبرأه اى عن البعض او عن الكل لا يبرأ ولا يعتق بخلاف
 المكاتب جوهره واعترض في البحر تبعا للفتح بأن الفرق انما يكون بعد تحقق الإبراء في
 الموضعين والبراء لا يتصور في مسئلة التعليق لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة اه ومثله
 يقال في الحظ لكن قال ح ويمكن ان يجاب بأنه يكفي في الفرق عتق المكاتب اذا قال له مولاه
 ابرأتك عن بدل الكتابة لصحة الإبراء عنه لانه دين وعدم عتق المعاق عتقه على الاداء اذا أبرأه
 مولاه لعدم صحة الإبراء (قوله) وأداء الى الورثة اى ادى المال المعلق عليه العتق (قوله)
 لعدم الشرط) علة للمسائل الست المذكورة في قوله كما لا يعتق الخ (قوله) بل العبد با كسابه
 للورثة اى فلهم بيعه وأخذ كسبه بخلاف المكاتب وهذه المسئلة عدها في البحر وغيره من
 جملة المسائل ولو عدت هنا لزادت على العشرين لانها الرابعة عشر ولعل الشارح لم يعد منها
 قوله وعتق بالتخلى الامر فتكون هذه الثلاثة عشر ففهم (قوله) بل له أخذ ما ظفريه اى
 من كسب العبد قبل أداء البذل وقوله او ما فضل عنده اى بعد أداء البذل وحاصله أن للسيد
 أخذ ما ظفريه مما في يد العبد قبل عتقه بأداء البذل وبعده بخلاف المكاتب في صورتين كفى
 البحر (قوله) ولو أدى من كسبه قبل التعليق اى مما اكتسبه قبل التعليق عتق بخلاف
 الكتابة فانه لا يعتق بأداءه لانه ملك المولى الا ان يكون كتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يكون

او امر غيره بالاداء فأدى
 (لا) يعتق لان الشرط
 ادائه ولم يوجد (كما)
 لا يعتق (لو) قيد بدراهم
 فأدى فانابر او بكيس
 ايض فدفعت في كيس اسود
 او بهذا الشهر فدفعت في
 غيره او (حط عنه البعض
 بطله وادى الباقي) وكذا
 لو أبرأه (او مات المولى
 واداه الى الورثة) لعدم
 الشرط بل العبد با كسابه
 للورثة كما لو مات العبد
 قبل الاداء فتركته لمولاه
 بل له أخذ ما ظفريه او ما
 فضل عنده من كسبه ولو
 أدى من كسبه قبل التعليق
 عتق ورجع السيد بمثله
 عليه

أحق به من سيده وددي منه عتق بحر وقوله قبل التعليق متعلق بكسبه وقيد به لما في البحر عن الهداية لو ددي ألفا اكتسبها قبل التعليق رجع المولى عليه وعتق لاستحقاقها ولو كان اكتسبها بعده لم يرجع عليه لانه مأذون من جهة بالاداء منه اهـ **(قوله وتعلق أدأؤه)** في مضم النسخ وتقييد أدأؤه بالمجلس اى فلا يعتق ما لم يؤد في ذلك المجلس فلو اختلف بان اعرض او اخذ في عمل آخر فأدى لا يعتق بخلاف الكتابة فتح **(قوله وماذا لا)** اى لا يتقيد بالمجلس ومثلها متى كان في الفتح لانها للعموم الاوقات كما مر في الخلاص **(قوله ولا يتبعه اولاده)** اى لو كان المعلق عتقه ناداه امة فولدت ثم أدت فعتقت لم يعتق ولده لانه ليس لها حكم الكسبة وقت الولادة بخلاف الكتابة فتح **(قوله دين صحيح يصح التكفيل به)** فيه انه قبل الاداء لادين لان السيد لا يستوجب على عبده ديناً وبعد الاداء لادين ايضا فلا معنى لهذا الكلام ال ذكر هذه المسئلة غلط هنا ومحالها اول الباب عند قول المتن اعتق عبده على مال فقبل العبد في المجلس عتق كما فعل في البحر حيث قال فإذا قبل صار حراً وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المتأني وهو قيام الرق على ما عرف اهـ والكفالة لا تصح الا بالدين الصحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء او البراء وبديل الكتابة يستفد بغيرها وهو التعجين **(قوله وهذه الموفية عشرون)** صوابه عشرون على انه مفعول الموفية ح وقد علمت ان هذه المسئلة ساقطة لانها ليست من مسائل التعليق على مال فلو موفى لعشرين ما في الذخيرة **(قوله ورجع الغريم على المولى)** اى رجع المقرض على المولى بالالف والظاهر ان المولى لا يرجع به على العبد لانه انما يرجع بما اكتسبه قبل التعليق لا بعده كما قدمناه آنفاً عن الهداية وهنا الاستقراض بعد التعليق ففهم **(قوله فدفعت احدهما)** المناسب لما قبله وما بعده احدهما بالالف التائيت قبل ضمير التثنية **(قوله فالغريم مطالبة المولى بهما)** اى بالالف التي قبضها وبالالف التي استهلكها العبد قيد المسئلة في الذخيرة بما اذا كانت قيمة العبد الفين اى فلو اقل فالغريم مطالبة المولى بقدر القيمة لانه بالعتق عطل على الغريم قيمته فقط اذ لو لا العتق كان له بيعه لاستيفاء دينه **(قوله لمنعه بعته الح)** الضمير الاول والاخير للغريم والثاني والثالث للعبد وهذا التعليق كقول ط انما يظهر للالف التي استهلكها اما التي دفعها للمولى فعلة بما مر من ان الغرماء احق بمال المأذون **(قوله ان قبل بعده الح)** اما لو قبل الموت لا يعتق لانه مثل انت حر غدا بالالف فن القبول محال العبد ان القبول انما يعتق في مجاسه ومجاسه وقت وجوده والاضافة تؤخر وجوده الى وجود المضاف اليه وهو هنا ما بعد الموت بخلاف انت مدبر على الف فن القبول لا محال لانه انجب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال في الحال لقيام الرق والمولى لا يستحق على عبده ديناً ولا بعده لانه لما يجب عند القبول لم يجب بعده وروى عن أبي حنيفة ان القبول هنا ايضا بعد الموت وكذا روى عن أبي يوسف الا انه اختلف كلامه في لزوم المال والاعتد لزومه وهو المروى عن محمد ايضا لان المولى ما رضى بعته الا ببذل والمولى يستحق على عبده المال اذا كان بالعتق كما كتبت على ان استحقاق المال بعد موت المولى وجهه يكون حراً اهـ ما يخصنا من الفتح **(قوله مع ذلك)** اى مع وجود القول المذكور **(قوله هو الاصح)** مقابله ما روى عن الامام انه يعتق بمجرد

(وتعلق أدأؤه بالمجلس)
ان علق بأن وبأذ لا ولا يتبعه
اولاده بخلاف المكتسبات
في الكل **(وهو)** اى المال
(دين صحيح يصح التكفيل به بخلاف بدل الكتابة)
فانه لا تصح الكفالة به
وهذه الموفية عشرون
ويزاد ما في الذخيرة لو عاقبه
بالتف فاستقرضها فدفعتها
لمولاه عتق ورجع الغريم
على المولى لان غرماء
المأذون احق بماله حتى
تم ديونهم ولو استقرض
الفين فدفعت احدهما واكل
الاخرى فالغريم مطالبة
المولى بهما لمنعه بعته من
بيعه بدينه **(ولو قل انت
حر بعد موتى بالالف أن
قبل بعده)** اى بعد موته
(واعتقه) مع ذلك **(وارث
او وصي او قرض عند
امتاع الوارث)** هو الاصح

القبول كاهو ظاهر اطلاق المتون وايدى في غاية البيان والفتح **(قوله)** لان الميت ليس باهل للاعتاق (تعليق للصالح واعتراض بأنه لو جن بعد تعليق العتق او الطلاق ثم وجد الشرط وقع لان الاهلية ليست بشرط الا عند التعليق او الاضافة ولذا يعتق المدبر بعد الموت وليس التدبير الا تعليق العتق بالموت وأجيب بالفرق وهو انه هنا خرج عن ملك المعلق الى ملك الورثة فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره ولا يخفى ان هذا غير دافع لان الاعتراض على التعليق هو ان فوات اهلية المعلق لا اثر له هذا الجواب ابداء علة اخرى والصواب في الجواب ان المعتراض فهم ان فوات الاهلية بسبب الموت والمراد أنه بخروجه عن ملكه وتامه في الفتح وقد عن لى هذا الجواب قبل ان أراه ولله الحمد وبه يظهر ان تعليق الشارح تبعاً للهداية صحيح فافهم **(قوله)** والولاء للميت (اي لالوارث كما في البحر فغيره عصبته المتعصبون بانفسهم دون الاناث ولو كان الولاء للورثة ابتداء لدخل فيه الاناث فليأمل ط وهو ظاهر **(قوله)** لا يعتق بذلك (اي بذلك القول لانه عتق بمال فلا بد فيه من القبول ولما كان القبول بعد الموت نزم تأخر العتق عن الموت ويلزم منه خروجه الى ملك الورثة فلا يعتق الا بعتقهم كما لو قالت انت حر بعد موتى بشهر وتامه في الفتح **(قوله)** ولو حرره على خدمته (اي خدمة العبد للمولى او لغيره افاده في النهر **(قوله)** فقبل) اي في المجلس در فتق **(قوله)** تتق في الحال) لان الاعتاق على الشيء يشترط فيه وجود القبول في المجلس لا وجود القبول كسائر العقود بحر **(قوله)** وفي ان خدمته الخ) تقدم انه ان علق بأن قيد اداؤه بالمجلس واعل الفرق ان اداء المال ممكن في المجلس فيقتيد به والخدمة سنة لا يمكن تحصيلها فيه فلم تقتصر على المجلس ولو علقها بأن فلينظر اه شربلالية **(قوله)** لا يعتق الا بالشرط (اي لا يتوقف على القبول بل لا بد من وجود الشرط وهو الخدمة لانه تعليق لامعاوضة بخلاف مسألة المتن **(قوله)** فلو خدمه اقل منها (اي ولو لعجزه عنها بمرض او حبس فيا يظهر **(قوله)** لان ان للتعليق الخ) بيان لوجه الفرق بين مافي المتن ومافي الشرح حيث توقف الاول على القبول فقط والثاني على الشرط فقط **(قوله)** وخدمه (يعنى من ساعته بحر اي ان ابتداء المدة من وقت الحلف **(قوله)** الخدمة المعروفة (عبارة كافي الحاكم والخدمة خدمة البيت المعروفة بين الناس اه والظاهر ان المراد خدمة مصالح البيت لكن تختلف باختلاف المولى فلو كان صاحب حرفة او زراعة يخدمه في عمله حيث كان معروفا تأمل وصرحوا في الاجارة بأنه لو استأجره للخدمة يخدمه في الحضر لا السفر لان خدمة السفر اشق **(قوله)** ايا كانت (اي سنة او اقل او اكثر بحر اي المدة المشروطة **(قوله)** او مات هو (اي العبد **(قوله)** ولو حكما) المراد به ان يصير بحالة لا يمكن فيها الخدمة وهذا بحث لصاحب البحر وتبعه اخوه في النهر **(قوله)** قبلها (اي الخدمة متعلق بمات بصورتيه ط **(قوله)** ولو خدم بعضها فبحسابه (كسنة من اربع سنين ثم مات فعندها عليه ثلاثة ارباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته ثلاث سنين بحر عن شرح الطحاوى **(قوله)** فتؤخذ منه للورثة (اي لورثة المولى وقال عيسى بن ابان بل يخدمهم ما بقى منها لانها دين فيخلفه وارثه فيه كالأعتاقه على الف فاستوفى بعضها ومات لكن في ظاهر الرواية لا يخدمهم لان الخدمة منفعة وهى لا تورث او لان الناس

لان الميت ليس باهل للاعتاق (عتق) بالانف والولاء للميت (والا) يوجد كلا الامرين (لا) يعتق بذلك (ولو حرره على خدمته حولا) مثلاً كأعتقتك على ان تخدمنى سنة (فقبل عتق في الحال) وفي ان خدمتى سنة قالت حر لا يعتق الا بالشرط فلو خدمه اقل منها او عوضه عنها او قال ان خدمتى او اولى فمات بعض اولاده لا يعتق لان ان للتعليق وعلى للمعاوضة (وخدمه) الخدمة المعروفة بين الناس (مدته) ايا كانت (فان) جهلت او (مات هو) ولو حكما كعمى (او مولاة قبلها) ولو خدم بعضها فبحسابه (تجب قيمته) فتؤخذ منه للورثة او من تركته للمولى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه تأخذ

يتفاوتون فيها وتماه في البحر (قوله حاوى) المراد به الحاوى القدسي نقله عنه في البحر
والنهر واقراء (قوله) على نفقة عياله (الح) هذه حادثة سئل عنها في البحر ولم يجدها نقلا قلت
وهذا خاص بمسألة المدونة كما هو صورة الحادثة اما في مسألة التعليق فلا شبهة في ان نفقته
على سيده لانه باق على ملكه الى انتهاء مدة الخدمة (قوله حتى يستغنى) اى عن الاكتساب
(قوله بحث في البحر الثاني) وقال لانه الآن معسر عن اداء البذل فصار كما اذا اعتقه على مال
ولا قدر دله عليه فانه يؤخر الى الميسرة واقراء في النهر (قوله والمصنف الاول) حيث قال
ويمكن ان يقال بوجوبها على المولى في المدة المذكورة ويجعل كالموصى له بالخدمة فان النفقة
واجبة عليه وان لم يكن له ملك الرقبة لكونه محبوسا بخدمته والحبس هو الاصل في هذا الباب
احصاه القاضى والمنقح فان مرض فينبغي ان تفرض في بيت المال بخلاف الموصى بخدمته اذا
مرض فان نفقته على مولاه واعترضه ح بأنه قياس مع الفارق فان الموصى به يخدم الموصى له
لا في مقابلة شئ فلذا كانت نفقته عليه اما هذا فانه يخدم في مقابلة رقبته فكان كالمستأجر تأمل اه
وكذا اعترضه الحبر الرملى بأن الموصى بخدمته رقيق محبوس في خدمة الموصى له وليس
الخدمة بدل شئ فيه وما نحن فيه هو حر قادر على الكسب فكيف نوجب نفقته ونفقة عياله على
معتقه بسبب دين واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين لما في التارخانية عن الاصل اذا
قل انت حر على ان تخدمنى سنة فقبل العبد فيقول انت حر على الف درهم فقبل اه
وقد صرحوا قاطبة بأنها بدل في هذا المحل تأمل اه (قوله كبيع عبده) اى من العبد يعنى ان
الخلاف المار مبنى على الخلاف في مسألة اخرى وهى ما اذا باع نفس العبد منه تجارية يعنى
ثم استحققت او هلكت قبل تسليمها يرجع عليه بقيمة نفسه عندها وعند محمد بقيمة الجارية
وتماه في الهداية وغيرها قال في الفتح ولا يخفى ان بناء هذه على تلك ليس بأولى من عكسه بل
الخلاف فيهما معا ابتدأ (قوله) بالنسبة على ان تزوجنيها (كذا في بعض النسخ زيادة
على الجارة لضيم المتكلم وفندتها الدلالة على عدم وجوب المال عند عدم ذكرها بالاولى اذ
في الفتح والبحر (قوله وأبى النكاح) افاد ان لها الامتناع من تزوجه لانها ملكت نفسها
بالعتق فح وقيدته لانها لو تزوجته قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها كما يأتى (قوله ولا شئ له على
آمره) لان حاصل كلامه الأمر أمره المخاطب باعتاقه امته وتزويجها منه على عوض الف
مسرورة عليه عنها وعن مهرها فلما لم تزوجه بطلت عنه حصصة المهر منها واما حصصة العتق
فباطلة لان العتق يثبت للعبد فيه قوة حكمية هى ملك البيع والشراء ونحو ذلك ولا يجب
العوض الاعلى من حصل له المهر من اه فتح اى ومن حصل له المعوض لا يجب عليه لانه
لم يشترط عليه (قوله في الطلاق) كخام الاب صغيرته لانه ليس في مقابلة عوض حقيقة لان
المرأة لم يحصل لها ملك لم تكن تملك بخلاف العتق (قوله ولو زاد (الح) اى بأن قل اعتق امك
عنى بالنسبة الخ ولم تزوجه (قوله) تضمنه الشراء اقتضاء) اى مع المقابلة بالبيع ايضا في قوله
على ان تزوجنيها ولما كان ديب ونحوه لكونه مذكورا صريحا لم يذكره في علة الانقسام
ففيه والحاصل ان اعتاقه من الأمر يقتضى سبق ملكه له فصار المعنى به منى واعتقه عنى
وصار اعتاق المأمور قولاً قبل في الدور واذا كان كذلك فقد قابل الالف بالرقبة شراء

قوله في هذا الباب يعنى
باب النفقة اه منه

حاوى وهل نفقة عياله
لوفقيرا على مولاه في المدة
كالموصى له بالخدمة
او يكتسب للانفاق حتى
يستغنى ثم يخدم المولى
كالعسر بحث في البحر
الثانى والمصنف الاول
(كبيع عبد منه بعين)
كعتك نفسك بهذا العين
(فهلكت) او استحققت
(تجب قيمته) وعند محمد
قيمتها (ولو قال) رجل
لمولى أمة (اعتق أمك بالف
على على أن تزوجنيها ان
فعل) العتق (وابت)
النكاح (عتقت عجانا ولا
شئ له على أمره) لصحة
اشتراط البذل على الغير
في الطلاق لافى العتاق
(ولو زاد) لفظ (عنى قسم
الالف على قيمتها ومهرها)
اى مهر مثلها لتضمنه
الشراء اقتضاء

(و) لذا (نحب حصه ماسلم)

اي القيمة وتسقط حصه مهر (فلو تكحت) القائل (حصه مهر مثلها) من الالف (مهرها) فيكون لها (في وجهيه) ضم عن وتركه (وما اصاب قيمتها) في الاولى هدر و (في الثانية لمولاها) باعتبار تضمن الشراء وعدمه (اعتق) المولى (امته على ان تزوجه نفسها فزوجته فلها مهر مثلها) وجوزه الثاني اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام في صفة قلنا كان صلى الله عليه وسلم مخصوصا بالنكاح بلا مهر (فان اُبت فعليا) السعاية قيمتها (اتفقا وكذا لو اعتقت المرأة عبدا على ان يتكحها فان فعل فلها مهرها وان اُبت فعليه قيمته (ولو كانت) المعتقة على ذلك (ام ولده) فقبلت عتقت (فان اُبت) نكاحه (فلا شيء عليها) خانية لعدم تقويم الولد (فرع) قال اعتق عنى عبدا وانت حرق عتق عبدا جيدا لا يعتق وفي ادالي يعتق لانه ادخل في ملكه فيكون راضيا بالزيادة وأما العتق اخراج لان كسبه ملك للمولى

باب التدبير

والبضع نكاحا فنقسم عليهما ووجب حصه ماسلم له وهو الرقية وبطل عنه مالم يسلم هو البضع اه فلو فرض ان قيمتها الف ومهر مثلها خمسمائة قسم الالف على الف وخمسمائة فقلنا الالف حصه القيمة وثلثه حصه المهر فياخذ المولى الثلثين ويسقط الثلث وعكس في الشربلاية وهو سبق قم (قوله ولذا) لاداعي للتعليل هنا فالاولى ابقاء المتن على حاله لان قوله ونحب عطف على قسم من تمة الحكم (قوله حصه مهر مثلها مهرها) اي اذا نكحته يضم الالف ايضا على مهر مثلها وقيمتها فما اصاب المهر وجب لها في الوجهين أعنى الوجه الاول وهو ما اذا لم يقل عنى الوجه الثاني وهو ما اذا قاله وما اصاب قيمتها سقط عنه في الوجه الاول لعدم الشراء فيه وأخذه مولاه في الوجه الثاني لتضمن الثاني الشراء اقتضاء كما مر فلو فرض أن قيمتها مائة ومهرها مائة قسم الالف عليهما نصفين فيجب لها نصفه في الوجهين والنصف الثاني يسقط عنه في الوجه الاول ويأخذ المولى في الوجه الثاني وكذا لو تفاوتا بأن كان قيمتها مائتين ومهرها مائة فيجب لها ثلث الالف في الوجهين ويسقط عنه ثلثاه في الوجه الاول ويأخذها المولى في الوجه الثاني (قوله ضم عنى وتركه) بدل من وجهيه بدل مفصل من محمل - (قوله وما اصاب قيمتها الخ) قيل فيه تكرار مع ما سبق وليس كذلك فافهم (قوله باعتبار تضمن الشراء وعدمه) لف ونشر مشوش ط (قوله فلها مهر مثلها) اي عندها لان العتق ليس بمال فلا يصح مهرها بجر (قوله وجوزد الثاني) اي ابو يوسف اي جوز هذا التعويض المعلوم من المقام فقال بجواز جعل العتق صداقا ط (قوله في صفة) هي بنت حي أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها من سبي خبير اعتقها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقها مهرها ط (قوله قيمتها) بدل من السعاية اه ح وفي نسخة في قيمتها وهي اوضح لكن فيها تغيير اعراب المتن وفي نسخة سعاية قيمتها بالاضافة على معنى وفيه تغيير المتن ايضا لكن الشارح يرتكبه كثيرا (قوله على ذلك) اي على شرط التزوج ط (قوله فقبات) اقاد به ان يقول شرط العتق هنا وفيما قبلها ط لانه معاوضة لاتعاقب (قوله لعدم تقويم الولد) هذا انما يظهر على قول الامام لاعلى قولهما اذها يقولان بتقومها ط (قوله لانه ادخال الخ) ذكر هذا التعليل في البحر عن المحيط ومقتضاه انه يعتق بالعبد الردي في الوجه الاول وهو مخالف لما في الهندية من انه ينصرف الى الوسط ويصير العبد مأذونا في التجارة فلو اعتق عبدا رديا أو مرتفعا لا يجوز وفي الاداء اذالم يبين القيمة ولا الجنس لو أتى بعبد وسط او مرتفع بجر المولى على القبول لا لو أتى بردي الا ان قبله ولو أتى بقيمة الوسط لا يجبر ولا يعتق وان قبلها اه ما عضا (تمه) لو قال ادالي الفاء وانت حربا لو لا يعتق مالم يؤد ولو قل فأننت حر بالفاء يعتق في الحال والفرق ان جواب الامر بالواو بمعنى الحال معناه انت حر حال الاداء فلا يعتق قبله واما بالفاء فهو بمعنى التعليل اي لانك حر مثل ابشر فقد اتاك الغوث قيل هذا قولهما اما عنده فينبغي ان يعتق في الحال كما في طائفتي ولك ألف فطائفتها يقع مجانا عنده وقيل انه قول الكل وتامه في الذخيرة

باب التدبير

شروع في العتق الواقع بعد الموت بعد الفراغ من الواقع في الحياة وقدمه على الاستيلاد اسموله الذكر ايضا وركنه اللفظ الدال على معناه وشرائطه نوعان عام وخاص فالعام ما مر في شرائط

العتق كونه من الأهل في المحل منجزاً أو معلقاً أو مضافاً إلى الوقت أو إلى الملك أو سببه
والخاص تعليقه بتطلق موت المولى لا بموت غيره كما يأتي وصفته التحزى عنده خلافاً لهما
فلو دبره أحدهما اقتصر على نفسه وللآخر عند يسار شريكه ست خيارات الخمسة المارة
والترك على حاله وسيأتي بيان أحكامه من عدم جواز إخراجه عن الملك ومن عتقه من الثالث
بعد موت المولى الخ بخر **(قوله هو لغة الخ)** يشمل تعليقه بموته مقيداً وبموت غيره فهو عام
من المعنى الشرعي وفيه بيان وجه التسمية فإن الدبر كافي المصباح بضمعين ويخفف خلاف
القبل من كل شيء ومنه يقال لا آخر الأمر دبر وأصله ما دبر عنه الإنسان ومنه دبر عبده
واعتقه عن دبر أي بعد دبر وفي ضياء العلوم التدبير العتق بعد الموت وتدبير الأمر النظر فيه إلى
ماتصير إليه العاقبة وقصر في الدرر تفسيره لغة على هذا الأخير وقال كأن المولى نظر إلى عاقبة
أمره فأخرج عبده إلى الحرية بعده ثم قال أنه شرعاً يستعمل في المطلق والمقيد اشتراكاً معنواً وهو
تعليق العتق بالموت أي موت المولى أو غيره فامر من المعنى اللغوي جعله المعنى الشرعي ورد بأنه
خلاف ظاهر كلام عامة أئمتنا حيث قصره شرعاً على المدبر المطلق كما بسطه في الشرع نبالية
ولذا خالفه المصنف والشارح مع كثرة متابعتهم له **(قوله ولو معنى)** قال في النهر وقولنا لفظاً
أو معنى يصح أن يكونا حالين من التعليق والتعليق معنى الوصية برقبته أو بنفسه أو بثالث ماله
لامته وإن يكونا حالين من مطلق والمطلق معنى كأن مت إلى مائة سنة فأنت حر فإنه مطلق
في المختار اه وتتميل الشارح الثاني فقط يوههم قصره عليه **(قوله وخر ج الخ)** فيه رد على الدرر
كأمر ومن التدبير المقيد تعليقه بموته وموت فلان كما سيأتي وكذا أنت حر قبل موتي بشهر
وسيأتي تمامه **(قوله أصلاً)** أي مطلقاً ولا مقيداً خلافاً لما ذكره المصنف **(قوله أو حدثني)**
حدث) لأنه تعورف الحدث والحادث في الموت بخر **(قوله زاد بعد موتي أو لا)** أي يصير مدبراً
الساعة لأن التدبير بعد الموت لا يتصور فيلغو قوله بعد موتي أو يجعل قوله أنت مدبر بمعنى
أنت حر كافي البحر عن المحيط **(قوله أو أنت حر يوم الموت)** لا فرق في العتق المضاف إلى الموت
بين أن يكون معلقاً بشرط آخر أو لا فلو قال إن كنت فلاناً فأنت حر بعد موتي فكله صار
مدبراً لأنه بعد الكلام صار التدبير مطلقاً وكذا لو قال أنت حر بعد كلامك فلاناً وبعد موتي فكله
فلان كان مدبراً كذا في البدائع ولا فرق في التدبير بين كونه منجزاً أو مضافاً كأنت مدبر غداً
أو رأس شهر كذا فإذا جاء الوقت صار مدبراً بخر **(قوله صح الخ)** لأنه نوى حقيقة كلامه وكان
مدبراً مقيداً لأنه علق عتقه بما ليس بكائن لا محالة وهو موته بالنهار عن المبسوط **(قوله)**
وغلب موته قبلها) بأن كان كبير السن **(قوله هو المختار)** كذا في الزيلعي لكن ذكر قاضي خازن أنه
على قول أصحابنا مدبر مقيد وهكذا في النبايع وجوامع الفقه واعترض في الفتح على صاحب
الهداية بأنه كالناقض لأنه اعتبره في النكاح توقناً وإبطاله النكاح وهنا جعله تأييداً واجاب
في البحر بأنه اعتبره في النكاح توقناً للنهي عن النكاح الوقت فالاحتياط في منعه تقديماً
للمحرم لأنه موقت صورة وهذا نظر إلى التأيد المعنوي لأن الأصل اعتبار المعنى بلا مانع قلماً
كان المختار وإن جزم الولوالجي بأنه غير مدبر مطلق تسوية بينه وبين النكاح **(قوله وأفاد)**
بالكاف) أي في قوله كذا دامت عدم الحصر لما في الفتح أن كل ما أفاد أثبات العتق عن دبر فهو

هو لغة الاعتاق عن دبر
وهو ما بعد الموت وشرعاً
(تعليق العتق بمطلق موته)
ولو معنى كأن مت إلى مائة
سنة وخر ج مقيداً لطلاق
التدبير المقيد كما يجب وبموته
تعليقه بموت غيره فإنه ليس
بتدبير أصلاً بل تعليق
بشرط (كأذا) أو متى أو أن
(مت) أو هلك أو حدث
بني حادث (فأنت حر)
أو عتق أو معتق (أو أنت
حر عن دبر مني أو أنت
مدبر أو دبرتك) زاد بعد
موتي أو لا (أو أنت حر يوم
الموت) أريد به مطلق
الوقت لقترانه بما لا يعتمدان
نوى النهار صح وكان مقيداً
(أو أن مت إلى مائة سنة)
مثلاً (وغلب موته قبلها)
هو المختار لأنه كالكائن
لا محالة وأفاد بالكافي عدم
الحصر حتى لو أوصى
لعبده بسهم من ماله عتق
بموته ولو بجزء لا والفرق
لا يخفى

صريح وهو ثلاثة اقسام * الاول ما يكون بلفظ اضافة كدبرتك ومنه حررتك او اعتقتك
اوانت حر او عتيق بعد موتى * الثاني ما يكون بلفظ التعليق كأن مات الخ وكذا انت حر مع
موتى او فى موتى بناء على ان مع وفى تستعار لمعنى حرف الشرط * الثالث ما يكون بلفظ الوصية
كأوصيت لك برقبته او بنفسك او بعقلك وكذا اوصيت لك بثلاث مالى قد دخل رقبته لانها
من ماله فيعتق ثلث رقبته اه ملخصا (قوله) وذكرناه فى شرح الملتقى) عبارته وعن الثانى
اوصى لعبده بسهم من ماله يعتق بعده موته ولو بجزء لا اذ الجزء عبارة عن الشيء المبهم والتعيين
فيه للورثة اى فلم تكن الرقبة داخلة تحت الوصية بخلاف السهم فانه السدس فكان سدس
رقبته داخلا فى الوصية اه ومثله فى البحر عن المحيط ثم قال وما عن ابى يوسف هنا جزم به
فى الاختيار اه قلت ومقتضى قوله يعتق بعده موته انه يعتق كله وهو خلاف مامر آتفا عن
الفتح فى اوصيت بثلاث مالى انه يعتق ثلث رقبته اذ لا فرق بين الوصية بالثلث أو بالسدس
الذى هو معنى السهم ولعل ما هنا مبنى على قول الصاحيين بعدم تجزى التدبير كالاتفاق
فحيث دخل سدسه فى الوصية عتق كله وما فى الفتح مبنى على قول الامام فتأمل ثم رأيت فى
وصايا خزانة الاكمل اوصى لعبده بدرهم مسماة وبشيء من الاشياء لم يجز ولو اوصى له ببعض
رقبته عتق ذلك القدر ويسعى فى الباقي عند ابى حنيفة ولو وهب له رقبته او تصدق عليه بها
عتق من ثلثه ولو اوصى له بثلاث ماله صح وعتق ثلثه فان بقي من الثلاث اكمل له وان كان فى قيمته
فضل على الثلث سعى للورثة اه وقوله عند ابى حنيفة يشير الى انه عندها يعتق كله بلا
سعاية وقوله فان بقي من الثلاث الخ معناه والله اعلم انه بحكم الوصية استحق ثلث جميع المال
ومنه ثلث رقبته فان كانت رقبته جميع المال سعى للورثة فى ثلثى رقبته وان كان المال
اكثر فان زاد له على ثلثى رقبته شئ اكمل له ليستوفى ثلث جميع المال وان كان ثلثا رقبته اقل
من ثلث باقى المال سعى للورثة فيما زاد (قوله لمامر) اى فى تعريفه انه تعليق لكن فيه
معنى الوصية لانه معلق على الموت فكان تعليقا صورة وصية معنى (قوله ولا رجوع) تكرار
مع قول المتن ولا يقبل الرجوع اه ح (قوله ثم جن) قيل شهرا وقيل تسعة اشهر وقيل
سنة والفتوى على التوقيض لرأى القاضى ط عن الحموى وجزم الشارح فى الوصايا
بتقديره ستة اشهر (قوله بطلت) الاولى فانها تبطل (قوله ويزاد مدبر السفينة) فى الثانية
يصح تدبير المحجور عليه بالسفينة بالثلث وبموته يسعى فى كل قيمته وان وصية المحجور عليه
بالسفينة بالثلث جائزة اه فيطالب الفرق ولعل الفرق هو ان التدبير اتلاف الآن بخلاف
الوصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها نهر والمراد بقوله يسعى بكل قيمته كل
قيمتة مدبرا كما فى البحر ح قلت وحيث وجبت عليه السعاية فى كل قيمته لم يأخذ حكم التدبير
من كل وجه فكان تدبيره ليس بصحيح فافهم (قوله ومدبر قتل سيده) يعنى اذا قتل المدبر سيده
عتق وسعى فى قيمته واذا قتل الموصى له الموصى فلا شئ له لانه لا وصية لقاتل وسيأتى تفصيله
ح (قوله فلا يباع المدبر المطاق) استشكل بما اذا قال كل مملوك املكه فهو حر بعد موتى
وله ممالك واشترى ممالك ثم مات فانهم يعتقون ولو باع الذين اشتراهم صح وأوجب بأن الوصية
بالنسبة الى المعدم يعتبر يوم الموت والى الموجود عند الانحباب وتناء تقريره فى الفتح قل

مطاب
فى الوصية للعبد

وذكرناه فى شرح الملتقى
(دبر عبده ثم ذهب عقله
فالتدبير على حاله) لم ير انه
تعلق وهو لا يبطل بخنوع
ولا رجوع (بخلاف
الوصية) برقبة الانسان ثم
جن ثم مات بطلت (ولا
يقبل التدبير (الرجوع)
عنه (ويصح مع الاكراه
بخلافها) فالتدبير كوصية
الا فى هذه الثلاثة اشباه
ويزاد مدبر السفينة ومدبر
قتل سيده (فلا يباع المدبر)
المطاق خلافا لاشافعى ولو
قضى بصحة بيعه نفذ
وهل يبطل التدبير

ط والمراد انه لا يباع من غيره ، بل من سببه وجبته منه فاعاد في سر بلا مال ولا
اشكال في شرح التفتاوي خذني (قوله قيل ع) قل في البحر في حبيرية ون بابه
وقضى القاضي بجواز بيعه فكذا قضاؤه ويكون فسخا مندس حتى لو عاد اليه يوما من المدة
بوجه من الوجوه ثم مات لا تعلق وهذا مشكل لانما يصل بقدر القاضي معه يختلف فيه ،
هو يختلف فيه لزوم التدبير لاجلها اعلم فيجب ان يصل وصف منزله لغيره وقوته
وهذا مشكل اح من كلام التفتاوي (قوله نعم) وقضى بطلان بيعه صار كالحجر اي في سر بيان
الفساد الى التمن ان ضم اليه في صفقة قال في البحر وسيأتي في البيع ان بيع المدبر باطل
لا يملك باغض فادعه لولي فرفعه العبد الى قاض حتى يدعى عليه او عني امشترى حكم
الحق بطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متفقا فليس لما فاقى ان يقضى بجواز بيعه
بعده كافي فتاوى الشيخ دسم وهو موافق لمقواعد فينبغي ان يكون كالحجر فالوجع بينه وبين
قن ينبغي ان يسرى الفساد الى التمن كسنيته ان شاء الله في محله اه ح (قوله ولا يرهن)
لان الرهن والارهنان من باب ايضاء الدين واستيفائه عندنا فكان من باب تملك العين
وتملكها بخر عن البدائع (قوله فشرط الح) تفريع على العلة التي ذكرناها كما فعل في
البحر و اشار الى المشرح ووجه التفريع ان العلة كما فادت ان الرهن لا بد ان يمكن الاستيفاء
منه فقد فادت ايضا ان المدهون به لا بد ان يكون ديننا مضمونا يطالب بايفائه فبالنظر الى
الاول لا يصح رهن المدبر بما لا آخر وبالنظر الى الثاني لا يصح رهن مال بكتب الوقف والجامع
بينهما عدم صحة الرهن في كل العلة المذكورة فلا تصير المغيرة في كون المدبر مرهونا والكتب
مرهونا بها ففهم (قوله فإيتأتى الح) قيل مقتضى كونها امانة انها تضمن بالتعدي فما
المانع من صحة الرهن بهذه الحيلة وعليه يحمل شرط الواقفين تصحيحا لاغراضهم قلت قد
صرحوا بأن الرهن لا يصح الا بدين مضمون وانه لا يصح بالامانات والودائع وسيأتي في بابه
متنا والامانات تضمن بالتعدي وهذا يرهن او غيره ولا يمكن الاستيفاء من الرهن الباطل ولا
حبسه على ذلك فلا فائدة له فافهم ثم اعلم ان هذا كله ان اريد بالرهن مدلوله الشرعي اما ان
اريد مدلوله اللغوي وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح كما قاله السبكي قل
واذا لم يعلم مراد الواقف فلا قرب حمله على اللغوي تصحيحا لكلامه ويكون المقصود تجويز
الواقف الاستئثار لمن يخرج من خزانته مشروطا بان يضع في الخزنة ما يتذكر هو به اعادة الموقوف
ويتذكر الخازن به مطالبته من غير ان تثبت له احكام الوقف قل في الاشياء في القول في الدين
بعد ان نقل عبارة السبكي بطولها واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد
(قوله ولا يخرج من الملك) عطف على خاص في الذخيرة وغيرها كل تصرف لا يقع في الحر
نحو البيع والامهار يمنع في المدبر لانه باق على حكم ملك المولى الا انه انعقد له سبب حرية فكل
تصرف يبطل هذا السبب يمنع المولى منه اه فلذا لا تجوز الوسية به ولا رهنه بخر (قوله
الا بالاعتاق) اي بلا بدل او به مهر (قوله وسيوضح في بابه) ايضا ح ان المدبر الذي كوتب اما
ان يسعى في ثلث قيمته ان شاء او يسمى في كل البدل بموت سيده فقير لم يترك غيره واما اذا ترك مالا
غيره وهو يخرج من الثلث في عجاظ وهو حاصل ما في البحر عن الفتوح (قوله او ان بقيت الح)

مطلب

في شرط واقف الكتب

الرهن بها

قيل نعم نعم لو قضى بطلان
بيعه صار كالحجر (ولا يوهب
ولا يرهن) فشرط واقف
الكتب الرهن باطل لان
الوقف في يد مستعير امانة
فلا يتأتى الايفاء والاستيفاء
بالرهن به بخر (ولا يخرج
من الملك الا بالاعتاق
والكتابة) تعجلا للحرية
وسيوضح في بابه والحيلة
لمريد التدبير على وجه
يملك بيعه ان يدبره مقيدا
كأن مت وانت في ملكي
أو ان بقيت بعد موتي
فأنت حر

حيلة ثانية اختصرها مما في البحر من عوالية قل هذا متى ان احتجت الى بيعها ابيعها
وان بقيت بعد موتى فهي حرة فباعها جازكدا في فتوى الصدر الشهيد اه ففهم قل
في البحر ولم يصرح بأنها مدبرة تدبراً مطلقاً ومقيداً اه قلت كيف يصح كنه تدبرها مطلقاً
مع تصريحه بشيوان بيعها فلذا جزم الشارح بكونه مقيداً (قوله ويستخذه المدبر الخ)
هو وما بعده بالبناء للمجهول وكان المناسب ان يقول ولو جرد بدل ويستأجر كما غير في المكثر
وغيره وقوله جبر اقيد الجميع لا معنى له ان يجبره على الخدمة وعلى ان يؤجره وعلى ان يملكه
اي يزوج به بالولاية عليه وعلى ان يباع المدبرة وعلى ان يملكها اي يزوجها لغيره قل في البحر
وأما جارت هذه التصرفات لأن الملك ثابت فيه وبه تستفاد ولاية هذه التصرفات (قوله
وأرشه) اي أرش الجناية عليه وأما أرش الجناية منه فعلى المولى ويطالب بالاقبل من القيمة
ومن أرش الجناية ولا يضمن أكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنايات افده في البحر وفي بعض
النسخ وارثه وهو تحريف لانه ما دام سيده حياً لا يملك شيئاً ط (قوله لبقاء ملكه في الجملة)
تبع فيه الدرر واعترضه في الشرع بالولاية بأن الملك في المندبر كامل لعنته بقوله كل مملوك لى حر
اه ح وقد يجاب بأن معنى كل ملكه انه مملوك رقة ويذا بخلاف المكاتب وهذا لا ينافى نقصه
من جهة اخرى وهي انه لا يملك التصرف فيه بما يخرج عن ملكه بغير العتق والكتابة لانه
انعقد له سبب الحرية كما مر بخلاف القن فن ملكه كامل من كل وجه (قوله وبموته) اي
المولى (قوله كالحاقه) بفتح اللام اي مع الحكم به كما في الدر المنثور وكذا المستأمن اذا اشترى
عبداً في دار الاسلام فدبره ولحق بدار الحرب فاسترق عتق مدبره كافي البدائع نهر (قوله
عتق في آخر جزء الخ) نقله في البحر عن المحيط ثم قل وهو التحقيق وعليه يحمل كلامهم اه
ومفاده ان فيه قولين وفيه نظرفانه اذا قل ان مت فانت حر او انت حر بعد موتى لانتع الحرية
الا بعد الموت ط (قوله يوم موته) صفة لماله اي من ثلث ماله الكائن يوم موته لا يوم التدبير
(قوله في محنته) فلو في مرضه فكل من النصفين يخرج من الثلث ط (قوله انت حر او مدبر)
اي رد بينهما (قوله ومات مجهلاً) اسم فاعل من المضعف اي لم يبين مراده فلو بين فعلى ما بين
ح (قوله فيعتق الخ) اي مراعاة للفظين فلو لم يترك غيره وكانت قيمته ستائة مثلاً عتق نصفه
بثلثائة وعتق من نصفه الآخر مائتان وسعى بمائة (قوله ان لم يخرج من الثلث) كالمكانت
قيمتها ثلثمائة وكان الثلث مائتين فانه يسعى في مائة (قوله وفي ثلثيه) عطف على قوله بحسابه
(قوله لان عتقه من الثلث) لما مر انه تعاقب العتق بالموت حيث لم يترك سيده غيره فيعتق من
الثلث ويسعى في ثلثيه اما اذا خرج من الثلث فلا سعاية عليه الا اذا كان السيد سنياً وقت
التدبير أو قتل سيده فانه يسعى في قيمته كافي الدر المنثور عن الاشباه وقدمرويانى (قوله سعى
في قيمته) لانه لا وصية لقاتل الا ان فسح العقد بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم
اذا كان القتل خطأ فالجناية هدر وكذا فيما دون النفس ولو عمداً فللورثة تعجيل القصاص
او تأخيرها الى ما بعد السعاية جوهرة ملخص (قوله كمدبر السفينة) فانه يسعى في كل قيمته مدبراً
وليس عليه نقصان التدبير كالمصالح اذا دبره ومات وعليه ديون بحر (قوله لاشئ عليها)
اي انها تعتق لان القتل موت ويقص منها لو القتل عمداً والأفلا سعاية ولا غيرها لان عتقها

(ويستخدم) المدبر
(ويستأجر وينكح والامة
توطأ وتنكح) جبرا
(والمولى احق بكسبه
وارشه ومهر المدبرة)
لبقاء ملكه في الجملة (وبموته)
ولو حكماً كالحاقه مرتداً
(عتق) في آخر جزء من
حياة المولى (من ثلثه) اي
ثلث ماله يوم موته الا اذا
قل في صحتك انت حراً و
مدبر ومات مجهلاً فيعتق
نصفه من الكل ونصفه
من الثلث حاوى (وسعى)
بحسابه ان لم يخرج من
الثلث و (في ثلثيه) لان
عتقه من الثلث (ان لم
يترك غيره وله وارث لم
يجزله) اي التدبير (فان لم
يكن) وارث (او كان واجازه
عتق كله) لانه وصية ولذا
لو قتل سيده سعى في قيمته
كمدبر السفينة ولو قتلته
اه الولد لاشئ عليها كما
يسطه في الجوهرية (وسعى
في كله)

ليس بوسية بخلاف مدبرة فن قلنا له رد بوسية جوهرية ملخصا **(قوله)** أى كل قيمته مدبرا) وهى ثلث قيمته فاحصر فى عتق البعض وأتى **(قوله)** وهو حينئذ مكاتب الخ) كذا ذكره فى البحر وفرغ عليه لا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده مستدلا بما فى الجمع لو ترك مدبرا فقتل خبا وهو يسمى للوارث فعليه قيمته لوليه وقلا ديته على ما قلته اه قال وكذا المنجز عتقه فى مرض الموت اذا لم يخرج من الثلث فانه فى زمن السعاية كالمكاتب عنده وللعلامة الشرنبلالى رسالة سماها (ايقاظ ذوى الدراية لوصف من كلف السعاية) حرر فيها انه اذا لم يخرج من الثلث يسمى وهو حر واحكامه احكام الاحرار اتفاقا وكذا المعتق فى مرض الموت والمعتق على مال أو خدمة وطال واطاب ولخصنا كلامه فيما علقناه على البحر وقال السيد الحموى فى حاشية الاشهاد وهو تحقيق بالقبول تحقيق بعض عليه بالنواجذ **(قوله)** بمحيط) أى بدین محقق بجميع ماله الذى من جملة المدبر أو برقة المدبران لم يكن مال سواء اه ح اما لو كان الدين اقل من قيمته فانه يسمى فى قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها وصية ويسمى فى نفي الزيادة بحر عن شرح الطحاوى **(قوله)** خيارات العتق) وهى سبعة اذا كان الشريك موسرا وستة اذا كان معسرا باسقاط التضمين ط ومرت فى باب عتق البعض **(قوله)** فان ضمن شريكه) أى ضمن الساكت الشريك المدبر فالضامن ان يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد فى النصف الآخر كاملا للورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندها صار العبد كله مدبرا بتدبير احدها وهو ضامن لنصيب شريكه موسرا كان أو معسرا ح عن الهندية ملخصا **(قوله)** وولد المدبرة) أى انمولود بعد التدبير لاقبله لان حق الحرية لم يكن ثابتا فى الام وقت الولادة حتى يسرى الى الولد ولو اختلفا فادعت ولادته بعد التدبير فنقول للمولى انها قبله مع يمينه على العلم والبيئة لها وتماه فى البداع والفتح **(قوله)** مدبر) فيعتق بموت سيداه **(قوله)** وذكر المصنف الخ) عبارته ولد المدبر كهو اه ووقع نحوه فى بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدبر مدبر ورد فى البحر بأن التبعية انما هى للام لا للاب وأجاب ح بأن لفظ المدبر يتناول الذكر والانثى كما مر فى نفس الممول ويكون المراد به فى عبارتهما الانثى بقريئة ما قدمناه من ان الولد يتبع الام فى التدبير لا الاب اه لكن هذا الجواب لا يصح فى عبارة الشارح حيث عبر بقوله تأييد فلو ذكر عبارة المصنف من غير تصرف فيها لكان أولى ط **(قوله)** فتأمل) امر بالتأمل لمخالفة لما مر من عدم تبعيته للاب وفى بعض النسخ فقال وهو تحريف ظاهر لان ما بعده لم يذكره المصنف فى البيع الفاسد ولو كان ذكره لايناسب تقريره على ما قبله كما قلناه المحشى **(قوله)** واما تدبير الحمل فكعنته) أى انه يصح تدبيره وحده لكن قل فى الكافى ولم يكن اه ان يبيع الام ولايهما ولا تبهرها فان ولدت لاقول من ستة اشهر كان الولد مدبرا وان لاكثر كان رقيقا اه وتقدم فى كتاب العتق انه لو اعتق الحمل لم يخرج بيع الام وجاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها فى الاصح وتقدم وجه الفرق وهذا قبل الولادة فيجوز بعدها البيع والهبة **(قوله)** وبطل التدبير) معنى البطلان كما قلنا صاحب الذخيرة انه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاء فكأنه بطل وليس المراد بطلانه بالكلية فن قلنا ما يؤيد التدبير حينئذ قلت دخولها

اى كل قيمته مدبرا مجتبى وهو حينئذ مكاتب وقال حر مديون (لو) المولى (مديونا) بمحيط ولو دبر احد الشريكين فللاخر خيارات العتق فان ضمن شريكه فمات سعى فى نصفه مختار (وولد المدبرة) تدبرا مطلقا (مدبر) اما المقيد فلا يتبعها وذكر المصنف فى البيع الفاسد ان ولد المدبر كأبيه فتأمل واما تدبير الحمل فكعنته (ولو ولدت المدبرة من سيدها فهي ام ولده وبطل التدبير) لانه من الثلث والاستيلاء من الكل فكان اقوى

في قوله كل مدبر لى حرف تعقق حالا ولا يتوقف عتقها الى ما بعد الموت ط (قوله وبيع الخ)
قال في البحر بيان للمدبر المقيد واحكامه وحاصله ان يعلق عتقه بموته على صفة لا بتطابقه او بزيادة
شيء بعد موته كأن مت وغسلت او كفت ودنت فانت حر فيعتق اذا مات استحسانا وانما يبيع
المدبر المقيد لان سبب الحرية لم ينقد في الحال للتردد في هذا القيد لجواز ان لا يموت منه فصار
كسائر التعليقات بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه بمطلق موته وهو كائن لاحالة اه و اشار
الشارح بقوله ووهب الى ان المراد بالبيع الاخراج عن الملك لا خصوصه ط (قوله مما يقع
غالبا) اي مما يقع حياته بعدها غالبا احتراز به عن نحو الى مائة سنة فانه يكون مدبرا مطلقا وقد مر
الكلام عليه ومعنى قوله الى عشرين سنة اي ان وقع موته في هذه المدة التي ابتدأها هذا
الوقت وتنتهي الى عشرين ط وكذا الى سنة فلو مات قبلها عتق وبعدها الاولو في رأسها فقتضى
الوجه لا يعتق لان الغاية هنا للاسقاط اذ لو لاها تناول الكلام ما بعدها فيخرج ملخصا وأجاب في
البحر بأن هذا غير مطرد لانتقاضه في الاكلمه الى غد فان الغاية لا تدخل في ظاهرها لرواية فله ان
يكلمه في الغد مع انها للاسقاط ونازعه المقدسي بأن السنة ليست في الحقيقة غاية فلا بد ان يقدر
الى مضي سنة بخلاف الغد فانه اسم لزمان مستقل له اسم خاص دخل عليه الى التي للغاية تأمل
(قوله وكفت) في نسخ بأو وهي الموافقة لما في البحر ط (قوله او ان مت او قتلت) اي
بترداده بين الجملتين فليس بمدبر مطلق عند ابن يوسف لان الموت ليس بقتل وتعليقه بأحد
الامرين يمنع كونه عزيمته في احدها خاصة بحر (قوله ورجحه الكمال) اي رجح قول زفر
انه مدبر مطلق بأنه احسن لانه في المعنى تعليق بمطلق موته كيفما كان قتلا او غير قتل وقدمنا غير
مرة ان الكمال من اهل الترجيح ٣ كما أفاده في قضاء البحر بل صرح بعض معاصريه بأنه من اهل
الاجتهاد ولا سيما وقد أقره على ذلك في البحر والنهر والمنح ورمز المقدسي والشارح وهم اعيان
المتأخرين فافهم (قوله بعدموتى وموت فلان) او موت فلان وموتى كافي الحاك (قوله فيصير
مطلقا) جواب للمفهوم والتقدير فان مات فلان قبله صار الآن مدبرا مطلقا قال في الكافي الا ترى
انه لو قال انت حر بعد كلامك فلانا بعدموتى فكلم فلانا كان مدبرا وكذلك قوله ان كلت فلانا
فانت حر بعدموتى فكلمه صار مدبرا اه قال ح عن الهندية فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير
مدبرا وكان للورثة ان يبيعوه (قوله من انه) اي ما ذكر من مسألة المتن وكذا قوله بعد
موتى وموت فلان كما في البحر (قوله حتى لو مات الخ) تفريع على كونه تعليقا متضمن
لبيان الفرق بينه وبين التدبير المقيد بعد اشتراكهما في جواز البيع والعتق بالموت والفرق
هو انه ان مات فلان فقط في مسألة المتن عتق من كل المال وان مات المولى اولا في
المسئلتين بطل التعليق كما لو قال ان دخلت الدار فانت حر فمات المولى قبل الدخول
والمدبر المقيد مثل المطلق لا يعتق الا بموت المولى ومن ثلث ماله لا كله (قوله بأن مات من
سفره او مرضه ذلك) اي أو في المدة المعينة فلو أقام اوصح او مضت المدة ثم مات لم يعتق
لبطلان العيين قبل الموت بحر (قوله من الثلث) متعلق بقوله ويعتق وذكره بيانا لوجه
الشبه وافاد انه يسمى فيما زاد وان استغرق ففي كله كما في الدر المنثور (قوله ففرق بين من

(وبيع) ووهب ورهن
المدبر المقيد (كأن قال له ان
مت في سفرى او مرضى)
هذا (اوالى عشرين سنة
مثلا) مما يقع غالبا او ان
مت او غسلت وكفت
او ان مت أوقفت خلاف
لزفر ورجحه الكمال
أوانت حر بعدموتى وموت
فلان ما لم يمت فلان قبله
فيصير مطلقا (اوانت حر
بعد موت فلان) كما في
الدرر والكنز ورده في
البحر بما في المبسوط
وغيره من انه ليس بتدبير
بل تعليقا حتى لو مات فلان
والمولى حي عتق من كل
المال ولو مات المولى اولا
بطل التعليق (ويعتق
المقيد (ان وجد الشرط)
بأن مات من سفره او مرضه
ذلك (كعتق المدبر) من
الثالث لوجود الاضافة
للموت (قل ان مت من
مرضى هذا فهو حر فقتل
لا يعتق بخلاف) ما لو قال
(في مرضى) ففرق بين من

٣ مطلب

الكمال ابن الهمام من
اهل الترجيح

وفي) ووجهه ان من تفيد ان الموت مبتدأ وناشئ من ذلك المرض بأن يكون ذلك المرض سبب الموت والقتل سبب آخر وأما في فإنها تفيد ان الموت واقع في ذلك المرض سواء كان بسببه او بسبب آخر (قوله فتحول) أعاد الضمير مذكرا مع ان الحمى مؤنثة على تأويلها بالمرض (قوله هو مرض واحد) لعل وجهه ان احد هذين المرضين ينشأ عن الآخر غالبا فعدا مرضا واحدا والا فلذلك في كتب الطب انهما مرضان وعلل تخصيص محمد بالذكر لكونه المخرج للفرع والا فلم أره مقابلا أفاده ط (قوله به يفتى) وقيل هي قيمته قنا وقيل قيمة خدمته مدة عمره وقيل نصف قيمته قنا كالمكاتب وهو الاصح وعليه الفتوى باقاني وفي البحر انه مختار الصدر الشهيد والولوالجي قال في الدر المنثور في باب عتق البعض قلت ولكن المتون على الاول ووجهه كما صرح به في الهداية ان المنافع انواع ثلاثة البيع واشباهه والاستخدام وامثاله والاعتاق وتوابعه وبالتدبير فأت البيع (قوله يقوم قنا) فإذا لم يخرج من الثلث ولزمه السعاية في ثلثي قيمته أو في كلها يقوم قنا لامدبرا (قوله قبل موته بشهر) اما لو قال بعدم موته بشهر فهو وصية بالاعتاق فلا يعتق الا باعتاق الوارث او الوصى كما في البحر عن المجتبى (قوله عتق من كل ماله) في الحانية ولو مات بعد شهر قيل يعتق من الثلث وقيل من الكل لان على قول الامام يستند العتق الى اول الشهر وهو كان صحيحا فيعتق من الكل وهو الصحيح وعلى قولهما يصير مدبرا بعدمضى الشهر قبل موته اه وفي الظهيرية فان مضى شهر كان مطلقا عند البعض وقال بعضهم هو باق على التقيد اه قلت القول بعتقه من الثلث يصح بناء على كل من القولين الآخرين وامام صححه في الحانية من عتقه من الكل فهو على انه غير مدبر اصلا لما علمت من المدبر المطلق والمقيد انما يعتق من الثلث وقد بانه مات بعد شهر لما في المجتبى من انه لو مات المولى قبل مضى الشهر لا يعتق بالاجماع (قوله ومولاه بيعه) قال في الشرنبلالية وتقيد صحة بيعه بأن يعيش المولى بعد البيع بأقل شهر لينتفي المحل للعتق حال المدة التي يليها موت المولى تأمل اه اى لانه لو مات بعد البيع باقل من شهر ظهر انه وقت البيع كان حرا لاستناد العتق الى اول الشهر الذي يليه الموت فافهم لكن هذا التقيد غير صحيح لما قولوا من ان الاستناد هو ان يثبت الحكم في الحال ثم يستند الى وقت وجود السبب حتى لو قال انت حرة قبل موت فلان بشهر ثم باعها ثم مات فلان لتمام الشهر لم تعتق لعدم المحلية اى لعدم كونها محلا في الحال وانظر ما مر في الطلاق في الاحكام الاربعة في باب الطلاق الصريح (قوله في الاصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله وقوله ومولاه بيعه (قوله لان الاول امر الخ) اى والامر هو طلب الفعل من المأمور وهو امر متحقق مع التلفظ به فلا يصح استثناءه بخلاف انت حرة فإنه في الاصل اخبار محتمل للصدق والكذب ثم استعمل لاشاء الحرية فيصح استثناءه نظرا لاصله كما مر في بابه وفرق في الذخيرة هنا بأن الايجاب يقع ملزما بحيث لا يقدر على ابطاله بعده فيحتاج الى الاستثناء فيه حتى لا يلزمه حكمه والامر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل المأمور به فلا يحتاج للاستثناء اه وسياقني تمامه قيل باب التمين في الدخول والخروج والله تعالى اعلم

وفي ولو له حمى فتحول صداعا او بعكسه قل محمد هو مرض واحد محتى (وقيمة المدبر) المطلق (ثلاثا) قيمته قنا) به يفتى (و) المدبر (المقيد يقوم قنا) درر عن الحانية وفيها عنها صحيح قال لعبدك انت حر قبل موته بشهر فأت بعد شهر عتق من كل ماله زاد في المجتبى ومولاه بيعه في الاصح (فرع) قل مريض اعتقوا غلامى بعد موته ان شاء الله صح الايضاء وفي هو حر بعد موته ان شاء الله لم يصح لان الاول امر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب فيصح الاستثناء

تقدم في التدبير وجه المناسبة وهو على تقدير مضاف أي أحكام الاستيلاء (قوله) وخصه
 الفقهاء بالثاني (أي خصوا الاستيلاء بطلب الولد من الأمة أي استلحاقه قل في الدر المنثور
 فام الولد جارية استولدها الرجل بملك العيين أو النكاح أو بالشفقة ثم ملكها فإذا استولدها
 بالزنا لا تصير أم ولد عندهم استحساناً وتصير أم ولد قياساً كما قال زفر اه لكن لو ملك الولد
 عتق عليه كما سيأتي في الفروع (قوله) ولو سقطا قال في البحر اطلاق في الولد فشمّل الولد الحلي
 والميت لأن الميت ولد بدليل أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتصير به المرأة
 نفساء وشمّل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستبين شيء لا تكون أم ولد وإن ادعاه اه
 (قوله) ولو مدبرة) فيجتمع لحرّيتها سببان التدبير والاستيلاء وقوله في الباب السابق وبطل
 التدبير تقدم معناه (قوله) من سيدها) أي المالك لها كلاً أو بعضاً وشمّل المسلم والكافر ذمياً
 أو مرتداً ومستأثماً كما في البدائع قال في الدر المنثور وسواء كان مولاه حقيقة أو حكماً ليشمّل
 ما إذا وطئ الأب جارية الابن ثم ولدت فادعاه (قوله) ولو باستدخال الخ) تعميم للولادة أي سواء
 كانت بسبب الوطء أو بادخالها منية في فرجها (قوله) باقراره) أي باقرار المولى بأن الولد منه منح
 ومثله في الدرر وقوله ولو حاملاً أي ولو كان اقراره حال كونها حاملاً درر قلت قال به في اقراره
 بمعنى مع حال من الولادة المفهومة من ولدت وقوله ولو حاملاً حال من اقراره والمراد منه اقراره
 بالولد كما علمت فصار المعنى إذا ولدت من سيدها ولادة مقترنة باقراره بالولد ولو كان اقراره بالولد
 في حال كونها حاملاً لأن الاقرار وإن كان قبل الولادة يبقى حكمه فيقارن الولادة ولا يخفى أن هذا
 المعنى صحيح فلا حاجة إلى تطريق احتمالات لا تصح وردّها فافهم وأفاد أن المدار على الاقرار
 والدعوى سواء ثبت النسب معها أو لا ما قالوا من أنه لو ادعى نسب ولد أمة التي زوجها من
 عبده فإن نسبه إنما يثبت من العبد لأن السيد وصارت أم ولد له لاقرار به بثبوت النسب منه
 وإن لم يصدق الشرع وبه اندفع ما في الفتح من أنهم اخلوا بقيد ثبوت النسب كما حرره في النهر
 قلت لكن يرد عليه ما لو زنى بأمة غيره وادعى أن الولد منه فإنها لا تصير أم ولد إذا ملكها عندنا
 كما مر لأن أمومية الولد فروع ثبوت النسب وسيأتي آخر الباب مزيد بيان (قوله) كقوله حملها
 الخ) قال في النهر ينبغي أن يقيد بما إذا وضعته لأقل من ستة أشهر من وقت الاعتراف فإن
 وضعته لأكثر لا تصير أم ولد وفي الزيلعي لو اعترف بالحمل فجاءت به لستة أشهر من وقت الاقرار
 لزمه لليقين بوجوده وقت الاقرار ويوافق ما في المحيط لو أقر أن أمته حبل من أمه ثم جاءت بولد
 لستة أشهر ثبت نسبه منه لأنها صادفت ولداً موجوداً في البطن وإن جاءت به لأكثر من ستة
 أشهر لم يلزمه النسب لأنها لم تثبت بوجوده وقت الدعوى لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح
 الدعوى بالشك اه (قوله) وما في بطنها مني) لكن إن قال ما في بطنها من حمل أو ولد لم يقبل
 قوله أنها لم تكن حاملاً وإنما كان ريحاً ولو صدقته وإن لم يقل وصدقته يقبل كما في البحر (قوله)
 اما ديانة الخ) قال في الفتح فاما الديانة فالمراد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إن كان حين وطئها لم
 يعزل عنها وحصلها عن مظان زانية الزنا يلزمه من قبل الله تعالى أن يدعيه بالاجماع لأن الظاهر
 والحالة هذه كونه منه والعمل بالظاهر واجب وإن كان عزل عنها حصنها أو لا أو لم يعزل ولكن

باب الاستيلاء

هو أمة طاب الوالد من
 زوجة أو أمة وخصه
 الفقهاء بالثاني (إذا ولدت)
 ولو سقطا (الأمة) ولو
 مدبرة (من سيدها) ولو
 باستدخال منية فرجها
 (باقراره) وينبغي أن يشهد
 للابن بترق ولده بعد موته
 (ولو حاملاً) كقوله حملها
 وما في بطنها مني كما مر في
 ثبوت النسب وهذا قضاء
 اما ديانة فيثبت بلا دعوة

لم يحصنها فتركها تدخل وتخرج بلا رقيب مأمون جازله ان ينفيه لان هذا الظاهر وهو كونه
 منه يعارضه ظاهر آخر وهو كونه من غيره لوجود احد الدليلين على ذلك وهما العزل أو عدم
 التحصين **(قوله كاستيلاذ معتوه ومجنون)** مقتضى التشبيه انه يثبت بلا دعوة ديانة لا قضاء
 والمبادر من نظم الوهبانية انه يثبت قضاء ايضا واصله ما في القنية عن نجم الائمة البخارى
 متى ولدت الجارية من مولاهما صارت أم ولد له في نفس الامر وانما تشترط دعوة للقضاء
 ولهذا يصح استيلاذ المعتوه والمجنون مع عدم الدعوة منهما اه قال العلامة عبد البر بن الشحنة
 في شرح النظم وعامة المصنفين لم يستنواها تين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب انه
 لا يثبت النسب في ولد الامة الاول الا بالدعوة اه وظاهره انه فهم ان المراد ثبوت الاستيلاذ
 فيهما قضاء والا فلا حاجة الى التنبيه على ان عامتهم لم يستنوها وكذا فهم في البحر حيث
 قال فهذا ان صح يستثنى وهو مشكل فان الاستثناء والاشكال في ثبوته قضاء لا في ثبوته
 ديانة كما لا يخفى وهكذا فهم في النهر ايضا حيث اجاب عن الاشكال بأنه يمكن ان تكون
 الدعوى من وليه كعرض الاسلام عليه بأسلام زوجته اه واعترضه بعضهم بأن الفرق ظاهر
 اذ في دعوى الولي تحميل النسب على الغير ثم لا يخفى ان المشكل الذي فيه الكلام هو
 ما اذا كان للمجنون أو المعتوه امة يطؤها فولدت اما اذا كانت له زوجة هي امة للغير ولدت منه
 ونبت نسب الولد منه بحكم الفرائض ثم ملكها فلا شبهة في انها تصير ام ولد له قضاء بلا دعوى
 كالعاقل فحمل كلام النظم والقنية عليه غير صحيح بل هو محمول على ما قلنا فافهم ولكن الحق
 ان ثبوته في القضاء مشكل اذ هو فرع العلم بالوطء وهذا عسير فمجرد ولادتها في ملكه بدون
 دعوى صحيحة لا يثبت به الاستيلاذ ولا النسب فلذا لم يستثنه عامة المصنفين من القاعدة
 المذكورة فالاقرب حمل كلام القنية على ما فهمه الشارح من ثبوته ديانة لا قضاء وان خالف
 ما فهمه غيره والمعنى انها اذا ولدت له ثم أفاق وعلم انه وطئها في حال جنونه وان هذا الولد منه
 صارت أم ولد له في نفس الامر ووجب عليه ديانة ان يدعيه وان لا يبيعها والا فلا هذا ما ظهر لي
 تحريره والله سبحانه اعلم **(قوله من زوج)** خرج ماله ولدت من زنا فملكها الزاني كافي البحر
 وسيأتى في الفروع **(قوله ولو فاسدا)** ككاح بلا شهود **(قوله كوطء بشبهة)** تنظير لا تمثيل
 للفاسد لان المراد به ما ليس بعقد اصلا كما لو وطئها على ظن انها زوجته **(قوله فاشتراها)**
 الزوج الاول ان يزيد أو الواطئ ليشمل الشبهة **(قوله اى ملكها)** تعميم للشراء ليدخل
 فيه الملك بارت أو هبة وقواه كلا أو بعضا تعميم للضمير المفعول وافاد به عدم تجزئ الاستيلاذ
 وفي الدر المنثور هل تجزأ الاستيلاذ في التبيين نعم وفي غيره لا اذا امكن تكميله اه وفي
 البدائع الاستيلاذ لا تجزأ عندها كالديور وعنده هو متجزئ الا انه قد يتكامل عند
 وجود سبب التكامل وشرطه وهو امكان التكامل وقيل لا تجزأ عنده ايضا لكن فيما يحتمل
 النقل فيه وتجزأ فيما لا يحتمل كامة بين اثنين ولدت فادعاه احدهما صارت أم ولد له وان ادعياه
 جميعا صارت ام ولد لهما **(قوله او بعضا)** بأن اشتراها هو وآخر فقصرام ولد للزوج يلزمه
 قيمة نصيب شريكه وتماه في البحر **(قوله من حين الملك)** اى لامن حين العلوق بحر **(قوله)**
 قلو ملك ولدها من غيره) يعنى المولد الحادث قبل ملكه اياها قل في الفتح وفي انبساط لو صلقتها

كاستيلاذ معتوه ومجنون
 وهبانية (او) ولدت (من)
 زوج) تزوجها ولو فاسدا
 كوطء بشبهة فولدت
 (فاشترها الزوج) اى
 ملكها كلا او بعضا (فبى)
 ام ولد) من حين الملك قلو
 ملك ولدها من غيره فله بيعه

فتزوجت آخر فولد منه ثم اشتراها الكل صارت ام ولد وعق ولده وولدها من غيره يجوز بيعه خلافا لزر في بخلاف الحادث في ملكه من غيره فانه في حكم امه اه (تنبيه) استثنى في الفتح من قولهم ان الحادث في ملكه من غيره حكمه كما في ما اذا كان جارية فانه لا يستمتع بها لانه وطئ امها وزاد في البحر مالو شري ام ولد الغير من رجل جاهلا بخالها فولدت له ثم استحقها مولاه فله على المشتري قيمة الولد للغرور وكان ينبغي ان لا يلزمه شيء عند الامام لان ولد ام الولد لامالية فيه كما في الا انه ضمن عنده لان عدم ماليتها بعد ثبوت حكم امية الولد فيه وما ثبت لعلوقه حرا الاصل فلذا يضمن بالقيمة اه (قوله) وكذا لو استولدها بملك (عطف على قوله) او ولدت من زوج اى وكذا تكون ام ولد لو استولدها ثم استحققت او لحقت ثم ملكها اه ح (قوله) ثم استحققت اى استحقها الغير بأن اثبت انها امته قال ح وينبغي ان يكون ولدها حرا بالقيمة لانه مغرور (قوله) فان عتق ام الولد يتكرر (يعني ان كونها ام ولد يتكرر واطلاق عليه العتق لانه اعتاق مالا لحديث اعتقها ولدها وحاصله ان الاستحقاق او اللحاق لا ينافي عودها ام ولد تجدد الملك ولو بعد اعتاقها لان سبب صيرورتها ام ولد قائم وهو ثبوت النسب منه فافهم وما ذكره مأخوذ من الخانية ونصها عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك و تفسيره ام الولد اذا اعتقها وارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سببت واشترها المولى فانها تعود ام ولد له وكذا لو ملك ذات رحم محرم منه وعتقت عليه ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سببت فاشترها عتقت عليه وكذا ثانيا وثالثا اه (قوله) بخلاف المدبرة) اى فانه اذا اعتقها ثم ارتدت وسببت فملكها لا تصير مدبرة والفرق ان عتق المدبرة وصل اليها بالاعتاق وبطل التدبير فلا يبقى عتقها معلقا بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يبطل بالاعتاق والارتداد اقيام سببه وهو ثبوت نسب الولد بحر (قوله) حكمها كالمدبرة) في كونها لا يمكن تملكها بعوض ولا بدونه (قوله) وقد مر) في قوله لا تباع المدبرة (قوله) في ثلاثة عشر) قال في البيع الفاسد من البحر وفي فتح القدير هنا اعلم ان ام الولد تخالف المدبرة في ثلاثة عشر حكما لان ضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع ولا تسعى لغريم وتعتق من جميع المال واذا استولد ام ولد مشتركة لم يملك نصيب شريكه وقيمتها التام ولا ينفذ القضاء بجواز بيعها وعليها العدة بموت السيد او اعتاقه ويثبت نسب ولدها بلا دعوى ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحربى بيع ام ولده ويملك بيع مدبره ويصح استيلاءه جارية ولده ولا يصح تدبيرها كذا في التلقيح اه ح وذكر منها هنا اربعة (قوله) تعتق بموته) اى ولو حكما كالحاقه بدار الحرب مرتدا وكذا المستامن لو عاد الى دار الحرب فاسترق وله ام ولد في دار الاسلام نهر (قوله) من كل ماله) هذا اذا كان اقراره بالولد في الصحة او المرض ومعها ولد او كانت حلي فان لم يكن شيء من ذلك عتقت من الثلث لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق وهو وصية كذا في المحيط وغيره نهر وسأتي في الفروع (قوله) والمدبرة تسمى) اى ان لم تخرج من الثلث على ما مر تفصيله (قوله) ولو قضى بجواز بيعها) اى قضى به حنفى مثلا على احدى الروايتين عن الامام من ان القاضي لو قضى بخلاف رأيه ينفذ قضاؤه اى ما لم يقيده السلطان بمذهب خاص اما على الرواية الاخرى وهو قولهما المرجح لا ينفذ مطلقا فيراد القاضي المتأيد لداود والظاهر

وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت او لحقت ثم ملكها فن عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كالحارم بخلاف المدبرة (حكمها) اى المستولدة (كالمدبرة) وقد مر (الا) في ثلاثة عشر مذكورة في فروق الاشياء والبيع الفاسد من البحر منها) انها تعتق بموته من كل ماله) والمدبرة من ثلثه (من غير سعاية) والمدبرة تسمى ولو قضى بجواز بيعها

مطابق

في القضاء بجواز بيع ام الولد

مطابق

في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

فانه يقول بجواز بيعها وله واقعة مع ابى سعيد البردعي شيخ الكرخى حكاهما الزيلعي وغيره
 وذكرها ح فراجعها (قوله لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه القوي وقلا ينفذ والخلاف مبنى
 على خلاف في مسألة اصولية هي ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم عندها لا يرفع
 لما فيه من تضليل بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعنده يرفع ح عن المنع وذكر في
 التحرير ان الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعا اه و مفاده ارتفاعه عندهم
 فيثبت الاجماع المتأخر لانه حيث ارتفع الخلاف المتقدم لم يبق في المسئلة قول آخر فكان
 القضاء به قضاء بما لا تغفل به فلا ينفذ لمخالفته الاجماع قلت لكن المقرر في كتاب القضاء كسبائي
 تحريره ان شاء الله تعالى ان الحكم ثلاثة انواع منه ما لا يصح اصلا وان نفذ الف قض وهو
 ما خالف كتابا او سنة مشهورة او اجماعا ومنه ما ثبت فيه الخلاف قبل الحكم ويرتفع بالحكم
 حتى لو رفع الى قض آخر لا يراه امضاء ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم اى وقع الخلاف
 في صحة الحكم به فهذا ان رفع الى قض آخر فان كان لا يراه ابطله وان كان يراه امضاء
 ومقتضى قوله بل يتوقف الخ انه من هذا النوع ومقتضى كونه مخالفا للاجماع انه من النوع
 الاول وبه صرح الشارح في كتاب القضاء حيث قل عند قول المصنف او اجماعا حكى المتعة
 لاجماع الصحابة على فساد وكبيع أموال على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح لجعل عدم النفاذ
 مبنيا على مخالفته للاجماع وعليه فلا يصح قوله بل يتوقف الخ فتأمل ثم رأيت في التحرير عزرا
 قوله بل يتوقف الى الجامع ووجهه بأن الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعا ففيه
 شبهة كخبر الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم اجمع عليه فكان القضاء به نافذا لانه
 غير مخالف للاجماع القطعي وقال شارحه ثم الاظهر ان الخلاف في القضاء ببيع ام الولد في
 نفس القضاء كافي متعلقه الذي هو جواز البيع لا في نفس متعلقه فقط فيتجه ما في الجامع لان
 قضاء الثاني هو الذي يقع في مجتهد فيه اعنى الاول فلذا قال في الكشف وهذا الوجه الاقوال
 اه والله سبحانه اعلم (فرع) باع ام ولده والمشتري يعلم بها فولدت فدعاها فهو للبائع لان له
 فراشا عليها فان نفاه ثبت من المشتري استحسانا وكذا لو لم يعلم المشتري الا ان الولد يكون حرا
 لو نفاه البائع ولو باع مدبرته ووطئها المشتري علما بها فولدت منه ثبت منه ولم يعق ورده مع أمه
 الى البائع لانه غير مغرور ومحيط (قوله وان ولدت بعده) اى بعد الولد الذي ثبت منه باعترافه
 أو ببنكاحه (قوله اذا لم تخبره) قيد لقوله بلا دعوى (قوله بخونكاح) اى من كل حرمة مزيلة
 للفراش بخلاف الحرمة بالحض والنفس والصوم والاحرام وادخل بلفظ نحو الاشتراك
 فيها فلو ولدت المشتركة ولدا ثانيا لم يثبت بلا دعوى كسب ذكره قيل قوله وهى ام ولدها
 ويأتى بيانه او كانت الحرمة بسبب ارضاعها زوجته الصغيرة نهر (قوله او وطه ابنه)
 مصدر مضاف لفاعله والمراد ان يباها احد اصوله او فروعه (قوله أو المولى امها) المراد ان
 يبا المولى احدى اصولها او فروعه (قوله فحينئذ) اى فحين اذ حرمت عليه بأحد هذه
 الاشياء اه (قوله لاكثر من ستة اشهر) كذا في البحر عن البدائع قل ح والاولى لستة
 اشهر فكثير كذا لاتبى (قوله لا يثبت الادعوى) لان الظاهر انه ما ووطئها بعد الحرمة فكانت
 حرمة الوطء كالتنفى دلالة فان نفاه ثبت لان الحرمة لا تزول بالملك (قوله فلا يثبت) لان الولد

لم ينفذ بل وقف على قض
 قض آخر امضاء وابطلا
 ذخيرة وينفذ في المدبره
 كامر (وان ولدت بعده
 والمدانبت نسبة بلا دعوى)
 اذا لم تخبرم عليه بخونكاح
 او كتابة او وطه ابنه او المولى
 امها فحينئذ لو ولدت لاكثر
 من ستة اشهر لا يثبت الا
 بدعوة الا في المراجعة فلا
 يثبت بل يعتق عليه بدعوى

للغراش وهو الزوج **(قوله ولو لأقل الخ)** قال في البحر بعد عزه مأمرا بالبدائع وظاهر
تقييده بالأكثر من الستة أنها لو ولدته بعد عروض الحرمة لأقل من ستة أشهر فإنه ثبت نسبه
بالادعوى للتيقن بأن العلوق كان قبل عروضها وقد ذكره في فتح القدير بحثا أهى فقد وافق
بحته مفيوم الرواية فافهم لكن ينبغي تقييد هذا بما إذا زوجها المولى غير عالم بالحل لما في
التوشيح وغيره من أنه ينبغي أنه لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه به أنه يجوز النكاح ويكون
نفيها ذكره في البحر وغيره في فصل محرمات النكاح وقدمناه في نكاح العبد والمديرة
والقنة كام الولد بالأولى لأنه إذا كان نفيها فيما ثبت بالسكوت ففيها لا يثبت إلا بالدعوة الأولى
كافي النهر من المحرمات **(قوله لنسب استبرأها قبله)** أي استبرأ المولى أياها قبل النكاح
وظاهره أن العلة في فساد النكاح ندب الاستبراء وأن ذلك مذكور في البحر وليس كذلك بل
العلة في فساده ظهور الحمل قبل تمام الستة أشهر كما تقيده عبارة البحر حيث قل وأفاد
بالتزويج أنه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو مستحب كاستبراء البائع لاحتمال أنها حبلت منه
فيكون النكاح فاسدا فكان تعريضا للفساد أه ط قلت وقدمنا في فصل المحرمات أن الصحيح
وجوب الاستبراء قبل التزويج وقوله لاحتمال أخ يفيد أنه لو تحقق حملها منه بأن ولدت لأقل
من ستة أشهر يكون النكاح فاسدا سواء استبرأها أولا ويضيد عبارة كافي الحاكم حيث قال
ولا ينبغي له أن يزوج أم ولده حتى يستبرأ فيعلم أنها ليست بحامل فإن زوجها فولدت لأقل
من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد أه ووجهه أن الاستبراء علامة ظاهرة باعتبار
الغالب والافتقار تكون حاملا وماراته من الدم استحاضة والولادة لأقل من ستة أشهر من
وقت التزويج دليل قطعي على كونها حاملا وقته فلا تعارضه العلامة الظاهرة الغالبة ولا يقال
أن تزويجها بعد الاستبراء يكون نفيها للولد فلا يثبت منه لانا نقول إنما يكون نفيها له إذا علم
بوجوده كما مر عن التوشيح أما إذا زوجها على ظن عدم وجوده ثم علم أنه موجود فمن أين
يكون نفيها لنسبه فافهم **(قوله للامة)** فإنه لا يثبت إلا بالدعوة ويتنفي بلا لعان **(قوله لام**
الولد) يثبت بلا دعوى ويتنفي بلا لعان ويملك نقل فراشها بالتزويج **(قوله للمعتدة)** أي
معتدة البائس ح **(قوله لعدم اللعان)** لأن شرط اللعان قيام الزوجية بأن تكون منكوحة أو
معتدة رجعي كما تقدم في باب ح **(قوله إلا إذا قضى به)** استثناء من قوله لكنه يتنفي بنفيه
ط **(قوله غير حنفى)** أما الحنفى فليس له الحكم من غير صريح الدعوى بحر **(قوله يرى**
ذلك) أي يرى صحة القضاء بأنه ولده بعد نفيه من غير دعوى **(قوله كما مر في اللعان)** حيث
قال هناك نفى الوالد الحنفى عند التهنئة ومدتها سبعة أيام عادة وعند ابتياع آله الولادة صح وبعده
لا لإقراره به دلالة أه **(قوله لأنه دليل الرضا)** عبارة البحر لأن التطاول دليل إقراره
لوجود دليله من قبول التهنئة ونحوه فيكون كالتصريح **(قوله في هاتين الصورتين)** زاد في
الشرنبلالية ما لو اعتقها فإنه يثبت نسب ولدها إلى سنتين من يوم الاعتاق كما إذا مات ولا
يمكن نفيه لأن فراشها تأكد بالحرية أه **(قوله يعنى الكافر)** أي يشمل الحربى المستأمن
أما الذى فى دار الحرب فلا يمكن من عرض الإسلام عليه فهو معلوم أنه غير مراد فافهم
(قوله أو مدبرته) ذكره في البحر والنهر أيضا **(قوله نظرا للجانيين)** أي جانب المولى

ولو لأقل من ستة أشهر ثبت
بلا دعوى وفسد النكاح
لنسب استبرأها قبله بحر
وقدمناه في نكاح الرقيق
وشبوت النسب (لكنه
يتنفي بنفيه من غير توقف
على لعان) لأن الغراش
أربعة ضعيف الامة
ومتوسط لام الولد وعلم
حكمهما وقوى للمنكوحة
فلا يتنفي إلا باللعان وأقوى
للمعتدة فلا يتنفي أصلا لعدم
اللعان (الا إذا قضى به قض)
غير حنفى يرى ذلك فيلزمه
بالقضاء (أو تطاول الزمان)
وهو ساكت كما مر في
اللعان لأنه دليل الرضا بحر
(فلا) يتنفي بنفيه في هاتين
الصورتين (إذا أسلمت أم
وإد الذمى) يعنى الكافر
أو مدبرته مسكين (عرض
عليه الإسلام) فإن أسلم ففيه
له والإسعت (نظرا للجانيين)

بدفع لدم عنها بصيرونها حرة يد وجانب الدمى ليصل الى بدل ملكه (قوله لان خصومة
الذمي الخ) في الحامية من نغصب مسلم غصب من ذمي ما لا اوسرقة فانه يعاقب عليه يوم القيامة
لانه اخذ ما لا معصوم والذمي لا يرجي منه العفو بخلاف المسلم فكانت خصومة الذمي أشد وعند
الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم للكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه لان يوضع
على المسلم وبك كافر الكافر فيبقى في خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة تكون أشد من
خصومة الآدمي على الآدمي اهـ (قوله في ثلث قيمتها) كذا قاله الاتفاقي بان يقدر القاضي
قيمتها فينجمها عليها فتصير مكتوبة وهي وان كانت عند الامام غير متقومة الا ان الذمي يعتقد
في هذا تقومها أفدده في النهر ومثله في الفتح (قوله اذ لوردت) اي الى الرق لا عيدت مكتوبة لقيام
الموجب ما لم يسلم مولاه عني (قوله ولومات قبل سعايتها ولها ولد الخ) كذا في عامة النسخ
وفي بعضها ولومات قبل سعايتها عتقت بلا سعاية ولو ماتت هي ولها ولد الخ وهي الصواب
لان قوله ولها ولد انما يناسب موتها هي لاموت سيدها لكن يبقى قوله والاعتقت بحانها غير
مرتبط بما قبله ولا معنى له فكان عليه ان يقول بعد تمام عبارة المصنف ولومات هي ومعها ولد
ولده في سعايتها سعى فباع عليها كعبيده في شرحه على الملتقى (قوله في ثلثي قيمته) اي قنا
وقل في تخلفها كمر (قوله ولا مربيعه) لان البيع قد تمكن بخلاف أم الولد وان دب (قوله
ذكره مسكين) اي ذكر تقييد الجبر على البيع بعرض الاسلام عليه وابائه كافي البحر (قوله
ولو مع ابنته) في بعض النسخ ولو ابية بالوحدة ثم التثنية وهي الموافقة لقوله في الدر المنثور
ولو كان الشريك أباه واعترضها ح بأنها غير صحيحة واستدل لذلك بقول البحر وشمل ما اذا
كان المدعى منهما الاب كما اذا كانت مشتركة بين الاب وابنته فدعا الاب صح ولزمه نصف
القيمة والعقر كالأجنبي بخلاف ما اذا استولدها ولا ملك له فيها حيث لا يجب العقر عندنا اهـ
قلت وفيه نظر ظاهر اذا لامع من دعوى الابن ولد الأمة المشتركة مع أبيه نعم يقدم الاب اذا
ادعا مع كآتي ولا دعوى هنا الا من واحد وتخصيص صاحب البحر بكون المدعى الاب
ليان الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة اخرى وهي ما اذا ادعى ولد الأمة ابنته حيث لا يجب عليه
العقر لانه اذا لم يكن الاب فيها ملك مست الحاجة الى اثبات الملك فيها سابقا على الوطء فنياله
عن الزنا فلا عقر واذا كان له فيها ملك فيشخص منها لم يكن زنا وانفت الحاجة فيلزمه نصف
العقر وفيه (قوله ثبت نسبه منه) لان النسب اذا ثبت منه في نصفه لمصادقته ملكه ثبت في
الباقى ضرورية انه لا تجزئ ما نسيبه وهو العلق لا تجزئ اذ الولد الواحد لا يعلق من مائة درر
(قوله او مكاتب الخ) في كافي الحاكم واذا كانت الجارية بين حر ومكاتب فولدت ولدا فدعا
المكاتب فان الولد ولده وجارية مولده ويضمن نصف قيمتها يوم علقته منه ونصف عقرها
ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فربما من ذلك ثم عجزت كانت الجارية وولدها ممنوعين مولود وان لم
يضمنه ذلك ولم يخصه رجع نصف الجارية ونصف الولد للشريك اخر هـ (قوله لكنه ان عجز
فله بيعها) قد علمت انه ان عجز بعد انضمان صارت الجارية وولدها ممنوعين مولود وان عجز قبله رجع نصف
الجارية والولد للشريك وحينئذ فالضمير في له بيعها على الاول يرجع للمكاتب يعني باذن مولاه
اولمولى وعلى الثاني يرجع للشريك ويكون المراد في بيعها بيع حصته منها ففهم (قوله يوم

مطلب

خصومة الذمي أشد من
خصومة المسلم

لان خصومة الذمي والدابة
يوم القيامة أشد من خصومة
المسلم (في ثلث قيمتها) قفة
(وعتقت بعد ادائها) في
القيمة التي قدرها القاضي
(وهي مكتوبة في حال
سعايتها) الا في صورتين
(بالرد الى الرق ولو عجزت)
اذ لوردت لا عيدت (ولو
مات قبل سعايتها) ولها
ولد ولده في سعايتها سعى
فباع عليها والا (عتقت بحانها)
لانها أم ولد وكذا حكم
الندبر فيسعى في ثلثي قيمته
(ولو اسلم من الذمي عرض
الاسلام عليه فان أسلم فيها
والأمر ببيعها) تخلصا من
يد الكافر ذكره مسكين
(فان ادعى ولد الأمة مشتركة)
ولو مع ابنته (ثبت نسبه
منه) ولو كافرا او مرصا
او مكاتباً لكنه ان عجز
فله بيعها (وهي أم ولد
وضمن) يوم العلق

العلوق) الاولى ذكره بعد قوله نصف قيمتها ونصف عقرها فان كلاً من القيمة وعقر يعتبر يوم العلوق كافي للفتح وغيره (قوله نصف قيمتها) لانه تملك نصيب صاحبه حين استكمال الاستيلاء درر (قوله ونصف عقرها) لانه وطى جارية مشتركة اذ ملكه يثبت بعد الوطء حكماً للاستيلاء فيعقبه الملك في نصيب صاحبه درر وقد مرنا في اول باب المهر عن الفتح ان العقر هو مهر مثلها في الجمال اى ما يرغب به في مثلها جالاً فقط (قوله ولو معسراً) لانه ضمان تملك بخلاف ضمان العتق كاتفر في موضعه درر (قوله لانه علق حر الاصل) اذ النسب يستند الى وقت العلوق والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق منه شئ على ملك شريكه درر * (تنبيه) * قيد المسئلة في الفتح بقوله هذا اذا حملت على ملكهما فلو اشتريها حاملها فادعاه احدهما ثبت نسبه منه ويضمن لشريكه نصف قيمة الولد لانه لا يمكن استناد الاستيلاء الى وقت العلوق لانه لم يحصل في ملكهما ولذا لا يجب عقر لشريكه هنا وتامه فيه (قوله وان ادعياه معا) قيد بالمية لانه لو سبق احدهما بالدعوة فالسابق اولى كأننا من كان جوهرة وكونهما اثنين غير قيد عنده بل عند ابى يوسف وعند محمد يثبت من ثلاثة لا غير وعند زفر من خمسة (قوله وقد استويا الخ) اى بان يكونا مالكين اجنيين مسلمين او حرين او ذميين او مجوسيين (قوله وقت الدعوة الخ) فالوكان احدهما مسلماً والآخر ذمياً وقت العلوق ثم اسلم الذمى وقت الدعوة كانا متساويين وكان لهما كما ذكره في غاية البيان (قوله قدم من العلوق في ملكه) قال في الفتح اذا حملت على ملك احدهما رقبه فباع نصفها من آخر فولدت يعنى لتام ستة اشهر من بيع النصف فادعياء يكون الاول اولى لكون العلوق في ملكه اه وكان المناسب ان يقول لاقل من ستة اشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلوق في ملكه وبدليل ما يأتي في مسألة النكاح اه ح وفي كافي الحاكم من باب دعوة الحمل واذا كانت الامة بين رجلين فولدت ولدا فادعياء جميعا وقدم ملك احدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ ستة اشهر قدم صاحب الملك الاول (قوله ولو بنكاح) قال في الفتح اذا كان الحمل على ملك احدهما نكاحاً ثم اشتراها هو وآخر فولدت لاقل من ستة اشهر من الشراء فادعياء في ام ولد الزوج فان نصيبه صار ام ولده والاستيلاء لا يحتمل التجزى عندهما ولا بقاء عنده فيثبت في نصيب شريكه ايضا اه ح (قوله وأب) معطوف على من في قوله قدم من العلوق في ملكه ط (قوله على ابن الخ) لف على سبيل النشر المرتب ط (قوله ومرتد) كذا وقع في البحر وتبعه في النهر والشربلالية وهو سبق قلم من صاحب البحر لمخالفته لما في كافي الحاكم وغاية البيان والفتح والزباني من تقديم المرتد على الذمى لانه اقرب الى الاسلام اى لانه يجبر على الاسلام فيكون الولد مسلماً وهذا انفع له ونقل ط عن ابى السعود التنبيه على انه سبق قلم كما قلنا ثم اعلم ان مقتضى تقديم احدها في هذه المسائل وهو من وجد معه المرجح انه يصير حكمه حكم ما ادعاه احد الشريكين فقط لما سمعت من عبارة الفتح من انها تصير ام ولد الزوج ويثبت النسب منه وعليه فيضمن نصف قيمتها ونصف عقرها هذا ما ظهر لي فاغتمه فاني لم أر من صرح به ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد مانصه واذا كانت الجارية بين مسلم وذمى ومكاتب وعبد فادعوا جميعاً ولدها فدعوة المسلم اولى وان كان نصيبه اقل الانصاء وعليه ضمان حصة شركائه من قيمة الام والعقر وعلى كل واحد

(نصف قيمتها ونصف عقرها) ولو معسراً (القيمة ولدها) لانه علق حر الاصل (وان ادعياء معا) او جهل السابق (وقد استويا) وقت الدعوة لا العلوق (في الاوصاف فهو ابنيهما) فلو لم يستويا قدم من العلوق في ملكه ولو بنكاح واب ومسلم وحر وذمى وكتابي على ابن وذمى وعبد ومرتد ومجوسى

من الآخرين حصه من ميراثه لانه من ميراثه مدعى ههنا
 صريح في قوله **(قوله ثم لا يثبت له)** افول هذا ارجح اصل المسئلة ههنا اذا دعاه
 معا وقد استوي في الاوصاف وثبت نسبه منهما لا تصور المدعى مع المرحح وان اوهم كلاهما
 تبع المرحح والنهر خلاف لما علمت من تقدمه من معه الترحيح ونها تصير امه مدعى وبثبت النسب منه
 وحيث صارت امه واده وحده لم يبق له شريك فيها فلا يخير وطؤها عليه فاذا جاءت بولد ثان
 يثبت منه بلا مدعى كانوا ادعاه احد الشريكين فقط وقد نقل في البحر والنهر المسئلة عن المحتى
 والذي في المحتى دليل لما قلناه انه قل في تعليل اصل المسئلة ولائهما استويا في سبب الاستحقاق
 فيستويان فيه حتى لو وجد المرحح لا يثبت منهما بان كان احدهما ابا الاخر او كان مسالما والاخر
 ذميا ثبت من الاب واسلم لوجود المرحح وثبتت نسبه منهما صارت امه ام ولد لهما ويقع
 عقرها قصاصا ولو جاءت آخر لم يثبت نسبه من واحد الا بالمدعى لان لو طء حرام فمعتبر
 المدعى اه فقوله وثبتت نسبه منهما ارجح اصل المسئلة لانه المرحح يقول في مسئلة المرحح
 لا يثبت منهما فقوله ولو جاءت آخر من فروع اصل المسئلة ايضا كما هو ظاهر ففهم واغتم
 هذا التحرير فانه من فتح التقدير **(قوله كاجر)** اي في قوله اذا لم تحرم عليه **(قوله وهي امه)**
 ولدها فتخذه كلا منهما يوما واذا مات احدهما عتقت ولا ضمان للمحي في تركه الميت لرضا كل
 منهما بعقها بعد الموت ولا تسعى للمحي عنداني خيفة عدم تقومها وعلى قولهما تسمى في نصف
 قيمتها بحر **(قوله ان حبات في ملكهما)** بان ولدت ستة اشهر فأكثر من يوم الشراء ح عن
 البحر **(قوله لا)** اي لا تكون ام ولد لهما واشترىها حتى بان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت
 الشراء فدعاه وكذا لو اشترىها بعد الولادة ثم ادعاه بحر **(قوله لانها دعوة عتق)** اي لا دعوة
 استيلاء فيعتق الولد مقتصرا على وقت الدعوة بخلاف دعوى الاستيلاء فان شرطها كون
 العتوق في الملك وتستند الحرية الى وقت العتوق فيعتق حر اه فتح وحاصله ان قول كل منهما
 هذا الولد ابني تحرير منهما ولا تصير امه ام ولد لهما ولا يجب على كل واحد منهما العقر
 لصاحبه لعدم الوطء في ملكه كافي الزبعي **(قوله فولاؤه لهما)** تفريع على كونها دعوة عتق
 من كل منهما فكان كل واحد اعتق نصيبه منه فيكون ولاؤه لكن صرح الزيلعي وكذا في
 الدرر بثبوت النسب منهما حيث ثبت النسب فمؤدة اولاد تأمل ثم تقدم اول العتق انه اذا قل
 هذا ابني عتق مطلقا وكذا يثبت نسبه اذا صالح امه وكان مجهول نسب والا لم يثبت نسبه وبه
 يحصل التوفيق تأمل **(قوله يضمن نصف قيمة ولد)** اي لانها دعوة عتاق فيضمن حصه
 شريكه من الولد بخلاف ما اذا حبلت في ملكهما فانه لا يضمنه كاجر في قوله لا قيمة ولدها
(قوله لا العقر) لعدم الوطء في ملك صاحبه **(قوله وعلى كل نصف عقرها)** لان الوطء في
 النخل المحرم لا يخلو عن عقراء وعقراء وقد عذر الاول بمشبهة فقعين الثاني نهر **(قوله وتقاصا)**
 اي سقط ما على كل واحد منهما آخر بماله على الآخر ان تساويا قول في النهر وفؤدة الجواب
 العقر مع هذا انه لو ابرأ احدهم صاحبه في حق الآخر ولو قوه نصيب احدهم بالدرهم
 والاخر بالذهب كان له ان يدفع درهمه ويأخذ الذهب **(قوله فيأخذ منه الزيادة)** وكذا
 الغنمة والكسب والخدمة نهر **(قوله بخلاف بنوة)** اي بسبب **(قوله والارث)** اي
 ارث الولد منهما **(قوله والولاء)** حق ميراثه ولو لولاية اي ولاية الاسكان وبها ثبت بكل

ثم لا يثبت نسب ولد ثان بلا
 دعوة لحرمه الوطء كاجر
 (وهي ام ولدهم) ان حبات
 في ملكهما لاو شترىها
 حبل لانها دعوة عتق
 فولاؤه لهما وادعاه احدها
 يضمن نصف قيمة ولد
 لا العقر (وعلى كل نصف
 عقرها وتقاصا الا اذا كان
 نصيب احدهما اكثر
 فيأخذ منه الزيادة) لان
 المهر بقدر الملك (بخلاف
 البنوة والارث والولاء
 فان ذلك لهما

من المدعين كلاً وكذا في المال عند أبي يوسف قال في البحر عن وصايا الخالية فإن كان لهذا
الولد مال ورثة من أخيه من أمه أو وهب له لا ينفرد بالتصرف فيه أحد الابوين عندهما وعند
أبي يوسف ينفرد به **(قوله سوية)** أي لأعلى قدر الحصص بل يستويان في ثبوت لكل منهما كلاً
(قوله) اعدم تجزى النسب **(الح)** قال الزيلعي النسب وإن كان لا تجزى لكن يتعلق به أحكام متجزئة
كالميراث النفقة والحضانة والتصرف في المال وأحكام غير متجزئة كالنسب والولاية الأسكح - فأي تجزئ
التجزئة يثبت بينهما على التجزئة وما لا يقبلها يثبت في حق كل واحد منهما على الكمال كأنه
ليس معه غيره اه وتماه في البحر **(قوله)** ارث ابن كامل لاقرار كل منهما أنه ابنه على الكمال
نهر **(قوله)** وورثته ارث اب واحد لان المستحق أحدهما فيقتسمان نصيبه لعدم الأولوية نهر
واذا مات أحدهما كان كل الميراث للباقي منهما ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة الميت كذا قالوا
ويُلزم عليه أن تكون أمه أم ولد للباقي فلا يعتق شيء منها بموت أحدهما حموى عن اليعقوبية وأجاب
السيد أبو السعود بأن عدم توريث ورثة الميت للمانع وهو حجبهم بأبوة الباقي لثبوتها له كلاً
ولامانع لعنق الأم بموته فظهر الفرق **(قوله)** وكذا الحكم **(الح)** أي أن قوله وإن ادعاه معاً ليس
بقيد بل إذا كان الشركاء جماعة وادعوه ثبت نسبه منهم عند الإمام وعند أبي يوسف يثبت النسب
من اثنين فقط وعند محمد من ثلاثة وعند زفر من خمسة **(قوله)** ولو نساء أي لو تنازع فيه امرأتان
قضى به أيضاً بينهما عنده لا عندهما ولو معهما رجل يقضى بينهما عنده وللرجل فقط عندهما بحر
(قوله) عتقت بلا شيء أي بلا سعاية ولا ضمان للمامر من عدم تقومها عنده **(قوله)** قالت **(الح)** هو
لصاحب البحر وقال أنه نبه عليه في المجتبى قلت والذي في المجتبى قال استاذنا ظن بعض الناس
أن قوله عتقت بالاجماع دليل على أن الاعتاق لا تجزأ عند أبي حنيفة وقد كشف السر فيه
القاضي الصدر في غنى الفقهاء وشيخ الإسلام بأن الاعتاق تجزأ عنده لكن العنق لا تجزأ
فيسرى إلى نصيب شريكه وإنما أخرج العنق فيما إذا اعتق بعض القن نظراً للساكت ليصل إلى
حقه بال ضمان أو السعاية قبل بطلان ملكه ولا كذلك هنا لأنه لا يجب لا الضمان ولا السعاية
عنده فلا فائدة في تأخير العنق فيه فيعتق في الحال اه ثم اعلم أن الكلام في تجزئ اعتاق
أم الولد وأما نفس الاستيلاد فانه تجزأ عنده كالتيدير كما قدمناه عن البدائع وقوله لا في
الولد يفيد أن الاعتاق تجزأ في المدبر والمكاتب وذكرت فيما علقت على البحر ما يدل عليه
وأما ما استدلل به ط على ذلك فهو إنما يدل على تجزئ التدير والكتابة لأعلى تجزئ اعتاق
المكاتب والمدبر ففهم **(قوله)** وخارج الكلامان منهما معا (أما لو تقدم أحدهما فإن كان
الدعوى فهو كذلك بالأولى وإن كان الاعتاق فالظاهر أنه أولى لكون المعتق قد اعتق نصيبه
فاشريكه الخيارات السابقة ومنها الاعتاق وقوله أنه ابنى اعتاق ويثبت نسبه منه أن جهل
نسبه وكأنهم سكتوا عن بيان ذلك لظهوره **(قوله)** فالدعوة الأولى ولو المدعى كافراً كافى كافى
الحاكم **(قوله)** لاستنادها للعلق أي لو قل العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق
معتقاً والداً الغير ط عن المنع **(قوله)** كدعوته ولد جارية الاجنبى بجامع عدم ملكه التصرف فيه
بخلاف مالو ادعى ولد جارية ابنه لأن الأب يملك تملكه فلا يعتبر تصديق الابن بل يعتبر تصديق
المكاتب والاجنبى لكن يأتي أنه يعتبر في الاجنبى تصديقه في الولد والاحلال اذ لو ادعاه من

سوية وإن كان أحدهما
أكثر نصيباً من الآخر
لعدم تجزئ النسب فيكون
سوية لعدم الأولوية ويتبعه
الارث والولاء (وورث
الابن من كل ارث ابن)
كامل (وورثته ارث أب)
واحد وكذا الحكم عند
الإمام لو كثروا ولو نساء
وتماه في البحر وفيه لومات
أحدهما أو اعتقها عتقت
بلا شيء قلت فالتعق إنما
يجزأ في القنة لا في أم الولد
بل يعتق كليهما اتفاقاً مجتبى
فليحفظ (جارية بين رجلين
ولدت فدعاه أحدهما
واعتقه الآخر وخرج
الكلام من) منهما (معاً
فالدعوة أولى) لاستنادها
للعلق خالية (ادعى ولد
أمة مكاتبه وصدقه المكاتب
لزم النسب) لتصادقهما
كدعوته ولد جارية الاجنبى

زما لا يثبت نسبه **(قوله)** ما ولد مكاتبته (اي لو ادعى ولد نفس مكاتبته لم يشترط تصديقها وخيرت بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين ان تحجز نفسها وتصير ام ولد كذا في الهداية والدراية نهر **(قول كاسيجي)** اي في كتاب المكاتب ح **(قوله)** ولزم المدعي العقر) لانه وطي بغير نكاح ولا ملك بين درر **(قوله)** وقيمة الولد) لانه في معنى المغرور حيث اعتمد دليلا وهو انه كسب كسبه فلم يرض برقه فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب منه الا ان القيمة هنا تعتبر يوم ولد وقيمة ولد المغرور يوم الخصومة بجر والفرق في الفتح **(قوله)** لجره على نفسه) يمنع السيد نفسه عن التصرف في كسب المكاتب بالعقد اي بعقد الكتابة فاشترط تصديقه الا انه لو ملك الولد يوما عتق عليه نهر **(قوله)** ولدت منه الخ) في كافي الحاكم واذا وطي جارية رجل وقال احملها لي واولد ولدي وصدقه المولى بانه احملها له وكذبه في الولد لم يثبت نسب الولد منه لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك يمين فان ملكه يوما ثبت نسبه منه وان ملك أمه كانت أم ولده وان صدقه المولى بأن الولد منه فهو ابنه حين صدقه وهو عبد لمولاه وكذلك الجواب في جارية الزوجة والابوين ان ادعى ان مولاهما احملها له وان الولد ولده الا ان الولد يعتق بالقرابة اذا ثبت نسبه اه وظاهر قوله لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك يمين يفيد ان المراد به ان يقول احملها لك واعل وجه ثبوت النسب ان هذا القول صار شبهة عقد لان حلها له لا يكون الا بالنكاح او بملك اليمين فكأنه قال ملكتك بضعها باحد هذين السببين وذلك وان لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الحد وفي ثبوت النسب اذا صدقه السيد او ملك الولد لما مر من انه اذا ملكها بعدما ولدت منه بنكاح فاسد او وطء بشبهة تصير ام ولد اي لثبوت النسب بذلك هذا ما ظهر لي وفي حدود الفتاوى الهندية عن المحيط رجل أحل جاريته غيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه اه فهذا يؤيد ما مر من ان الاحلال قوله أحلها لك بدون ملك ولا نكاح اذ لو كان باحدهما لم يكن للتصريح بسقوط الحد وجه اذ لا معنى للقول بأن من وطي زوجته أو أمته لاحد عليه فافهم **(قوله)** والا) اي وان لم يصدق فيهما جميعا بأن كذبه فيهما جميعا أو في الاحلال فقط أو في الولد فقط لم يثبت نسبه لكن الاخيرة مذكورة في المتن والاوولى منهومة منها بالاوولى فبقيت الثانية مقصودة بالتنبية عليها لمخالفتها لظاهر كلام الزيلعي المذكور ولدفع المخالفة بينهما فافهم **(قوله)** وقول الزيلعي الخ) هذا الجواب للمصنف ح **(قوله)** فلا مخالفة) اي بين ما في الزيلعي وبين ما في الحانية والدرر من انه لا يثبت النسب الا اذا صدقه في الامرين جميعا ومثل ما في الزيلعي مقدمناه من عبارة الكافي **(قوله)** اي المولى) افاد أن اضافة تكذيب للضمير من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف اي تكذيب المولى اياه **(قوله)** ولو مكاتبه) اي لو كان مولى لامة مكاتب المدعي افاد به ثبوت النسب بملك الولد في مسألة المكاتب المارة **(قوله)** ثبت النسب) اي في الصورتين صورة ملكها وصورة ملكه اما الثانية فظاهرة وام لاوولى فقد تبع المصنف فيها الحانية والدرر واستشكلها ح بأن المكذب لدعواه قبل ان يملكه موجود بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ ارتفع المانع وزال المنازع اليه الا ان يكون قوايم ملكها اي مع ولدها اه قلت لكنه خلاف ما فهمه الشارح حيث مضى باوقوله او ملكه فانه ظاهر في ان المراد ملكها وحدها ولعل وجهه انه

أما ما ادعى مكاتبته فلا يشترط تصديقها كاسيجي (و) لزم المدعي (العقر وقيمة الولد) يوم ولد (وسقط الحد) عنه (لشبهة) ولم تصير ام ولده) لعدم ملكه (وان كذبه) المكاتب (لم يثبت النسب) لجره على نفسه بالعقد (ولدت منه جارية غيره) وقول احملها لي مولاهما والولد ولدي وصدقه المولى في الاحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيهما جميعا (ثابت والا) وقول الزيلعي ولو صدقه في الولد يثبت اي مع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى (ولو ملكها) او ملكه (بعد تكذيبه) اي انه مولى ولم مكاتبه (يوم) من الدهر (ثبت النسب) وتصير ام ولد

إذا ملكها وصارت أم ولده بحكم اقراره لزم ثبوت نسب الولد منه لان امومية الولد فرع ثبوت نسب الولد فيثبت نسبه من المدعى ضرورة مع بقاءه على ملك المولى حتى اذا ملكه المدعى عتق عليه وهذا اذا كان المراد بقوله بعد تكذيبه اى فى الاحلال والولد اما اذا كان المراد تكذيبه فى الولد فقط مع تصديقه فى الاحلال فالامر اظهر لتصادقهما على ان وطأها كان حلالا له فتأمل (قوله اذا ملكها) قيد به ليفيد ان قوله وتصير أم ولده راجع للصورة الاولى فقط ولولا ذلك لتوهم انه راجع للصورتين كارجع اليهما قوله ثبت النسب وهو غير صحيح لانه اذا ملك الولد ولم يملكها لاتصير أم ولده ما لم يملكها ولا يلزم من ملك الولد وثبوت نسبه ان تكون أمه أم ولد قبل ان يملكها كما لا يخفى فلم ان هذا القيد لا بد منه فافهم (قوله ولا نسب) اى لئلا يحضرنه زنا كما علموا به فى كتاب الحدود (قوله الا ان يصدق فيها) مخالف لاطلاقهم فى كتاب الحدود عدم ثبوت النسب وان ادعاه وتعليلهم بتحضه زنا يدل عليه فلا محل لهذا الاستثناء هنا ولم نجد له غيره نعم محله فى المسئلة السابقة وضمير فيها يعود الى الاحلال والولد (قوله عتق عليه) اى ولم يثبت نسبه كما فى الكافى فعلة العتق هنا الجزئية لا النسب كما أتى لكن توقف عتقه على ملكه خاص بما اذا كانت الجارية لامرأته بخلاف ابيه او امه لما فى الفقيه وطى جارية ابيه فولدت منه سواء ادعى شبهة او لا لم يحجز بيع الولد لانه ولد ولده فيعتق عليه وان لم يثبت النسب اه اى يعتق على الاب للجزئية (قوله لعدم ثبوت النسب) لان امومية الولد فرع ثبوت النسب كما قدمناه قال فى الكافى وقوله ظنتها تحل لى لم يكن شبهة فى ذلك اه اى فى ثبوت النسب وانما هو شبهة فى سقوط الحد بخلاف ما مر من دعوى الاحلال فانها شبهة فيهما كما مر والحاصل ان الوطء فى دعوى الاحلال وطء شبهة وبه يثبت النسب فتثبت امومية الولد بخلاف الوطء مع ظن الحل فانه زنا محض وان سقط فيه الحدو اذا كان ظن الحل غير معتبر فى ثبوت النسب وتمحض الفعل معه زنا لا تثبت امومية الولد اذا ملك الام وان كان اقرب بالولد لان الزنا لا يثبت فيه النسب وامومية الولد فرع ثبوته وفى الفتوح عن الايضاح امة جاءت بولد فادعاه اجنبى لا يثبت نسبه صدقه المولى او كذبه فان ملكه المدعى عتق ولا تصير امه ام ولد اه اى لان عتقه للجزئية لا لثبوت النسب ولذا قال عتق ولم يقل ثبت نسبه وبهذا سقط ما اورده على تعليل الشارح انه لما ادعى الولد فقد اقر له بالنسب ولا مه بامومية الولد فاذا ملك الام زال المانع وهو كونها ملك الغير فينبغى ان تصير ام ولد وان لم يثبت نسب الولد اه لانه اذا لم يثبت لاتصير ام ولد فافهم فان قلت قد تصير ام ولد مع عدم ثبوت النسب فيما لو زوج امته من عبده ثم ولدت فادعاه قلت انما صارت ام ولدا للمولى لاقراره بأن الولد علق منه قبل التزويج بوطء حلال لكن لم يثبت منه لوجود الفرائض الصحيح فقد تعلق به حق الغير وهو الزوج ولو لاه ثبت من المولى فلم يثبت منه هنا لعارض والزنا لا يثبت منه الولد على كل حال هذا ما ظهر لى (قوله لكنه نقل) اى المصنف وقوله ثبت النسب اى تصير ام ولده ضرورة ثبوت النسب مع زوال المانع وهو ملك الغير فينافى قوله لاتصير ام ولده ثبوت نسبه والجواب ان ما نقله المصنف عن الدرر والحانية ليس فى هذه المسئلة وهى قوله ظنت حلها بل فى مسئلة دعوى الاحلال ونقل ح عبارتهما بتمامها وقد علمت الفرق بين المسئلتين وان

اذا ملكها لبقاء اقراره
(ولو استولد جارية حد
أبويه) او جده (او امرأة
وقال ظنت حلها لى فلا
حد) لشبهة (ولا نسب) الا
ان يصدق فيها (وان ملكه
يوما عتق عليه) وان ملك
امه لاتصير ام ولده لعدم
ثبوت النسب كذا ذكره
المصنف تعالى لى لكنه
نقل هنا فى نكاح الرقيق
عن الدرر والحانية انه لو
ملكها بعد تكذيبه يوما
ثبت النسب لبقاء الاقرار
فتدبر

طل حل سبه في سقوط حد لاقى ثوب النسب بخلاف دعوى لاحتلال ونه سبه فيها
 فالاستدراك في غير سبه وفيه **(قوله نعم في الحانية الخ)** معنى ان هذا الاشكال فيه لان الزنا
 لا يثبت فيه النسب فلا نصير له ولد وان ملكها لكن قد علمت ان الوطء في مسألة طن الحل
 زنا ايضا **(قوله لا نصير له ولده)** اي فله بيعها ط **(قوله وان ملك الولد عتق)** لانه جزؤه
 حقيقة **(قوله لا اخته لايه لا)** والفرق ان الاخ ينسب الى اخته لايه بواسطة الاب ونسبة
 الاب منقصه فلا يثبت الاخوة اما النسبة الى الام فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة من جهتها
 فيعقب بالامام في سروح الهداية ولذا الوماث يرثه اخوه لامه دون اخيه لايه **(قوله يملكها)**
 لظنائه **(فائدة ديب وان حرحت من ملكه انه يخف انها اذا ولدت منه قد تدر عليه وتكدر)**
 عيشه فدا علمت ان له بيعها كما اراد انقادت له واذا باعها ينفق ثمنها على طفله بدلا عما كان
 ينفقه عليه من ماله وبه ايضا اتفاقية على نفسه عند الاحتياج اليه فظهر ان بيعها لظنائه
 يتنفع بالانصر بياحقه وفيه **(قوله ثم يتزوجها)** اي يزوجه لنفسه واذا ولدت منه ولد يعتق
 على الطفل لكونه ملك اخيه **(قوله والامن الثلث)** لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق في
 المرض وهو من الثلث كقدمه **(قوله وما في يدها للمولى)** لانه كان مائكالا قبل ان تعتق بموته
(قوله الا اذا اوصى لها به) لا لها تعتق بموته فيكون وصية حرة بخلاف القن اذا اوصى
 له بحي من ماله فلا يصح الا اذا اوصى له بثلث ماله او برقبته فانه يصح كحمر في باب التدبير
(قوله ان يتركها الخ) ظاهر الاطلاق انها تستحق ذلك لانه يشمل ما اذا كن في الورثة
 صغار ولو كان ذلك على وجه التبع لم يصح تأمل وقدم تفسير المايحضة والقميص والمنفعة في المنفعة
 من باب امهر **(قوله ولا شيء ثم تدبر)** اي من الثياب وغيرها بخبر عن المجتبي ثم هل المدبرة كذلك
 لم أره وانصر وجه الفرق بينه وبين ام الولد وفي حانية رجل اعتق عبده وله ميل فله مولاه
 الاثما يوارى العبد اي ثوب شاء المولى * **(تمه)** * نقل ط في هذا الباب عن قاضيخان سئل
 بوكر عن رجل مات وترك ام ولد هل يجب لها النفقة في مال قل ان كان لها منه ولد فلها
 النفقة لا فلا نفقة انها اه قات المراد انها تجب نفقتها على ولدها ولو صغيرا كما قدمنا التصريح
 به في باب النفقة عن الذخيرة اي فتنفق من مال ولدها الذي ورثه لامن اصل مال الميت لانه
 صار مال لورثة وهي اجنية عنهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان

(قوله ما سبته الخ) قال في الفتح اشترك كل من الميمن والعتق والطلاق والنكاح في ان
 اهنز والاكراه لا يؤثر فيه الا انه قدم النكاح لانه اقرب الى العبادات كما تقدمه والطلاق رفعه
 بعد تحقيقه لانه اوجبه واختص العتق عن الميمن بزيادة مناسبته بالطلاق من جهة
 مشاركتها به في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي الذي هو السراية فقدمه
 على الميمن **(قوله في الاسقاط)** هو الطلاق اسقاط قيد النكاح والعتاق اسقاط قيد الرق
 ط **(قوله سرارية)** فذا طلق سفها سرى الى الكل وكذا العتق اي عندها القول لها بعد
 تخريبه اما منده فهو متجز ط **(قوله لغة القوة)** قال في النهر والميمن لغة لفظ مشترك بين
 السارحة والقوة والتسم الا ان قوتهم كما في المغرب وغيره سمي الخلف يمينا لان الخالف

نعم في الحانية زنى بأمه
 فولدت فملكها لم تصير ام
 ولده وان ملك الولد عتق
 وفي الاشياء لو ملك اخيه
 لامه من الزنا عتقت ولو
 اخته لايه لا * (فروع) *
 اراد وطء امه ولا تصير ام
 ولده يملكها لظنائه ثم
 يتزوجها اقرار بأمومتها
 في مرضه ان هناك ولدا او
 حل تعتق من الكل والا
 فن الثلث وما في يده
 للمولى الا اذا اوصى لها
 بد نعم في المجتبي استحس
 محمد ان يتركها ما يحضه
 وقميص ومنفعة ولا شيء
 للمدبر والله سبحانه وتعالى
 اعلم

كتاب الايمان

مناسبته عدم تأثير الهزل
 والاكراه وقدم العتق
 اشارته لطلاق في
 الاسقاط ونسبة الميمن
 لغة القوة وس * (عبار
 عن عقد قوى مدبره احكام

يتقوى بالقسم او انهم كانوا يتكلمون بايديهم عند القسم فيذكر في الفتح ن مصدقين منقول ه
اقول هو منقول من اصل اللغة الى عرفها فلا يثبت كونه في اللغة مشتركا بين الملاة وانما
اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن
ح قلت اولانها الاصل فقد قل في الفتح في باب التعليق ان اليمين في الاصل القوة وسميت
احدى اليمين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى وسمى الحلف بالله تعالى يمينا لافدته
القوة على المحلوف عليه من الفعل والترك والاشياء ان تعليق المكروه للنفس على امر
يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب اليه على ذلك يفيد الحمل عليه فكان يمينا
اه فقد افاد ان اصل المادة بمعنى القوة ثم استعملت في اللغة معان اخر لوجود المعنى الاصل
فيها كلفظ الكافر من الكفر وهو السر فيطاق على الكافر بالله تعالى وكافر النعمة وعلى
الليل وعلى الفلاح وهكذا في كثير من اللفاظ المغوية التي تصاق على اشياء ترجع الى اصل
واحد عام فيصح ان يطلق عليها لفظ الاشتراك نظرا الى اتحاد المادة مع اختلاف المعاني وان
يطلق عليها لفظ منتقول نظرا الى المعنى الاصل الذي ترجع اليه والقول بان المنتقول بهجر فيه
المعنى الاصل وهذا ليس منه غير مقبول فن اليمين اذا طاق على الحلف لا يراد به القوة لغة
ولهذا قل في الفتح هنا بعد ذكره انه منقول ومفهومه لغة جملة اولى الشائبة صريحة
الجزئين يؤكد بها جملة بعدها خبرية فاحترز باولى عن التوكيد اللفظي بالجملة نحو زيد فمزيد
قائم فن المؤكد فيه هو الثانية لا الاولى عكس اليمين وبالشائبة عن التعليق فانه ليس يمينا
حقيقة لغة الخ وقوله يؤكد بها الخ اشارة الى وجود المعنى الاصل وهو القوة لاعلى انه هو
المراد وكذا اذا اطلق على الجارحة لا يراد به نفس القوة بل اليد المقابلة للياسر وهي ذات
والقوة عرض فقد هجر فيه المعنى الاصل وان لوحظ اعتباره في المنتقول اليه وبهذا ظهر ان
المناسب ببيان معنى اليمين المغوى المراد به الحلف ليقابل به المعنى الشرعي وام تفسيره بالمعنى
الاصل في غير مرضى فافهم (قوله على الفعل او الترك) متعلق بعزم او تقوى لا (قوله فانه
يمين شرعا) لانه يقوى به عزم الحائث على الفعل في مثل ان ادخل الدار فزوجته طاق وعلى
الترك في مثل ان دخلت الدار قل في البحر وظاهره في البدائع ان التعليق يمين في اللغة ايضا
قال لان محمدا اطلق عليه يمينا وقوله حجة في اللغة (قوله المذكورة في الاشياء) عبارته حاتف
لا يخفى حث بالتعليق الا في مسائل ان يعلق بفعل القنوب وعلق بمنجي شهر في ذوات
الشهر او بالتعليق او يقول ان أدبت الى كذا فنت حر وان عجزت فنت رقيق وان حضت
حيضة او عشرين حيضة او بطول الشمس كما في الحامع اه قلت وانما لم يخفى في هذه
الحسنة لانها لم تقتض للتعليق اما الاولى كانت طاق ان ردت او احبت فلا ن هذا يستعمل
في التملك ولذا يقتصر على المجلس واما الثانية كانت طاق اذا جاء رأس الشهر او اذا اهل
الهلال والمرأة من ذوات الاشهر دون الحيض فلا ن مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس
الشهر في حقها وقت وقوع الطلاق السنن لافي التعليق واما الثالثة كانت طاق ان طافقت
فلانه يحتمل الحكاية عن الواقع وهو كونه مالكا لتطابقه فلم يقتض للتعليق واما الرابعة
كقوله ان أدبت الى الفا فانت حر وان عجزت فانت رقيق فلانه تفسير للكتابة واما الخامسة

على الفعل أو الترك
فدخل التعليق فانه يمين
شرعا لا في خمس مذكورة
في الاشياء

مطلب
حاتف لا يخفى حث
بالتعليق الا في مسائل

كانت طالق ان حضت حيضة أو عشرين حيضة فلا ن الحیضة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الظهر فيقع في الظهر فأمكن جعله تفسيرا لطلاق السنة فلم يتحضر للتعليل
 وحيث لم يتحضر لتعليل في هذه الخمس لا يحمل على التعليل حيث أمكن غيره صونا للكلام
 العاقل عن المحذور وهو الحلف بالعلاق وإنما حث في ان حضت فانت طالق لانه لا يمكن
 جعله تفسيرا للبدعي لان البدعي انواع بخلاف السنن وانه نوع واحد وحث ايضا في انت طالق
 ان طلعت الشمس مع ان معنى اليمين وهو الحمل أو المنع مفقود ومع ان طلوع الشمس متحقق
 لوجود لا خطر فيه لانا نقول الحمل والمنع ثمره اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة
 والحكمة والحكمة الشرعي في العقود الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثمره والحكمة ولذا لو
 حلف لا يبيع فبيع فسد حث لو وجود ركن البيع وان كان المطلوب منه وهو الملك غير ثابت
 اه ملخص من شرح تلخيص الجمع لابن بلين الفارسي وبه يظهر ان قول الاشباه أو بطلوع
 الشمس سبق قوله صواب استقاه أن ان يقول لا بطلوع الشمس ففهم **(قوله)** فلو حلف
 لا يحلف الخ تفريع على كون التعليل يمتنع وقوله حث بطلاق وعناق اي بتعليقهما
 ولكن فيما عدا المسائل مستثناة فكان الاولى تأخير الاستثناء الى هنا كما مر في عبارة الاشباه
 - (تنبه) * يتفرع على القاعدة المذكورة في كافي الحاكم لو قال لامرأته ان حلفت بطلاقك
 فعبدى حر وقل لعبدك ان حلفت بعققت فامرأتى طالق فان عبده يعتق لانه قد حلف بطلاق
 امرأته ولو قال لها ان حلفت بطلاقك فانت طالق وكرره ثلاثا طلقت ثلاثين باليمين الاولى
 والثانية لو دخل بها والا فواحدة **(قوله)** وشرطها الاسلام والتكليف قال في النهر وشرطها
 كون الحلف مكلفا مسلما وفسر في الحواشي السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ
 وعزاه الى البدائع وما قلناه اولي اه وجه الاولوية ان الكافر على الصحيح مكلف بالفروع
 والاصول كالحق في الاصول فلا يخرج بالتكليف واعلم ان اشتراط الاسلام انما يناسب اليمين
 بالله تعالى واليمين بالقرب نحو ان فعلت كذا فعلى صلاة واما اليمين بغير القرب نحو ان فعلت
 كذا فانت طالق فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى ح والحاصل انه شرط لليمين الموجهة لعبادة
 من كفارة أو نحو صلاة وصوم في يمين التعليل وسيدكر المصنف انه لا كفارة بيمين كافر وان
 حث مسلما وان الكفر يبطلها فلو حلف مسلما ثم ارتد ثم اسلم ثم حث فلا كفارة اه
 وحديث الاسلام شرط اعقادها وشرط بقائها واما تحليف القاضي له فهو يمين صورة رجاء
 تكو له كيانا ومقتضى هذا انه لا يتم عليه في الحث بعد اسلامه ولا في ترك الكفارة وكذا في
 حال كفره بالاولى على القول بتكليفه بالفروع فما قيل من ان يمين الكافر منعقدة لغیر
 الكفارة وان من شرط الاسلام نظرا الى حكمها فهو غير ظاهر ففهم ويشترط خلوه عن
 الاستثناء نحو ان شاء الله او الا ان يدولى غير هذا أو الا ان أرى أو احب كافي ط عن
 الهندية قل في البحر ومن زاد الحرية كاشمى فقد سها لان العبد يعتق بيمينه ويكفر بالصوم
 كما صرحوا به اه قلت ويشترط ايضا عدم الفاصل من سكوت ونحوه ففي البرازية اخذه
 الاولى وقل بالله فقال مثله ثم قل ثلاثين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فبرأت لا يحنث لانه
 بالحكاية و سكوت صار فصلا بين اسم الله تعالى وحلفه اه وفي الصيرفية لو قال على عهد الله

فلو حلف لا يحلف حث
 بطلاق وعناق وشرطها
 الاسلام والتكليف

مطلب
 في يمين الكافر

وعهد الرسول لأفعل كذا لا يصح لأن عهد الرسول صار قاصداً أهـ أى لأنه ليس قسم بخلاف
 عهد الله **(قوله)** وإمكان البر) أى عندهما خلافاً لأبى يوسف كفى مسألة الكوز بحر **(قوله)**
 وحكمها البر (أو الكفارة) أى البر أصلاً والكفارة خلفاً كما فى الدر المنقى وانت خير
 بأن الكفارة خاصة باليمين بالله تعالى ح وإراد البر وجوداً وعدمه فإنه يجب فيما إذا حلف
 على طاعة ويحرم فيما إذا حلف على معصية ويندب فيما إذا كان عدم المحلوف عليه جائزاً وفيه
 زيادة تفصيل سيأتى **(قوله)** وهل يكره الحلف بغير الله تعالى (الح) قول الزيلعي واليمين بغير الله
 تعالى أيضاً مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين وضعاً وإنما سمي يميناً عند الفقهاء
 لحصول معنى اليمين بالله تعالى وهو الحمل أو المنع واليمين بالله تعالى لا يكره وتقليله أولى من
 تكثيره واليمين بغيره مكروهة عند البعض للنهى الوارد فيها وعند عامةهم لا تكره لأنها يحصل
 بها الوثيقة لاسيما فى زماننا وما روى من النهى محمول على الحلف بغير الله تعالى لأعلى وجه
 الوثيقة كقولهم وإيك ولعمري أهـ ونحوه فى الفتح وحاصله أن اليمين بغيره تعالى تارة يحصل
 بها الوثيقة أى إثبات الخصم بصدق الحالف كالتعليق بالطلاق والعاق مما ليس فيه حرف
 القسم وتارة لا يحصل مثل وإيك ولعمري فإنه لا يلزمه بالحث فيه شئ فلا تحصل به الوثيقة
 بخلاف التعليق المذكور والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فليحلف بالله
 تعالى الح محمول عند الأكثرين على غير التعليق فإنه يكره اتفاقاً لما فيه من مشاركة المتقسم به
 لله تعالى فى التعظيم وأما أقسامه تعالى بغيره كالضجى والنجم والليل فقالوا أنه مختص به تعالى
 إذله أن يعظم ما شاء وليس لنا ذلك بعد نهينا وأما التعليق فليس فيه تعظيم بل فيه الحمل أو المنع
 مع حصول الوثيقة فلا تكره اتفاقاً كما هو ظاهر ما ذكرناه وإنما كانت الوثيقة فيه أكثر من
 الحلف بالله تعالى فى زماننا لقلة المبالاة بالحث ولزوم الكفارة أما التعليق فيمتنع الحالف فيه
 من الحث خوفاً من وقوع الطلاق والعاق وفى المعراج فلو حلف به لأعلى وجه الوثيقة أو
 على الماضى يكره **(قوله)** ولعمرك أى بقاءك وحياتك بخلاف لعمرك فإنه قسم كاسيأتى
(قوله) لعدم تصور الغموس واللغو) على حذف مضاف أى تصور حكمهما والآن فى قوله
 فيقع بهما ح **(قوله)** فى غيره تعالى) أى فى الحلف بغيره سبحانه وتعالى **(قوله)** فيقع بهما) أى
 بالغموس واللغو **(قوله)** ولا يرد) أى على قوله لعدم تصور الح لو قال هو يهودى أن كان فعل
 كذا متعمداً الكذب أو على ظن الصدق فهو غموس أو لغو مع أنه ليس يميناً بالله تعالى **(قوله)**
 وإن لم يعقل وجه الكناية) أقول يمكن تقرير وجه الكناية بأن يقال مقصود الحالف بهذه
 الصيغة الامتناع عن الشرط وهو يستلزم النفرة عن اليهودية وهى تستلزم النفرة عن الكفر
 بالله تعالى وهى تستلزم تعظيم الله تعالى فكأنه قال والله العظيم لأفعل كذا أهـ ح **(قوله)**
 تغمسه فى الأنهم ثم النار) بيان لما فى صيغة فعول من المبالغة ح **(قوله)** وهى كبيرة مطاقاً
 أى اقتطع بها حق مسلم أولاً وهذا رد على قول البحر ينبغى أن تكون كبيرة إذا اقتطع بهما لم
 مسلم أو آذاه وصغيرة أن لم يترتب عليها مفسدة فقد نازعه فى النهر بأنه مخالف لإطلاق حديث
 البخارى الكبائر الأشر بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقول شمس
 الأئمة أن إطلاق اليمين عليها مجاز لأنها عقد مشروع وهذه كبيرة محضة صريح فيه ومعلوم

مطلبه

فى حكم الحلف بغيره تعالى

وإمكان البر وحكمها البر
 أو الكفارة وركبها اللفظ
 المستعمل فيها وهل يكره
 الحلف بغير الله تعالى قيل
 نعم للنهى وعامةهم لأوبه
 فتو الاسيما فى زماننا وحملوا
 النهى على الحالف بغير الله
 لأعلى وجه الوثيقة كقولهم
 بأبيك ولعمرك ونحو ذلك
 عني (وهى) أى اليمين به
 لعدم تصور الغموس واللغو
 فى غيره تعالى فيقع بهما
 الطلاق ونحوه عني
 فليحفظ ولا يرد نحوه هو
 يهودى لأنه كناية عن اليمين
 بالله وإن لم يعقل وجه
 الكناية بدائع (غموس)
 تغمسه فى الأنهم ثم النار
 وهى كبيرة مطلقاً لكن اسم
 الكبائر متفاوت نهر (أن
 حلف

ان اثبات الكسائر متفاوت اه وكذا قال ائمتنا اي مفسدة أعظم من هتك حرمة اسم الله تعالى
(قوله على كاذب) اي على كلام كاذب اي مكذوب وفي نسخة على كذب **(قوله عمدا)** حال من
فاعل حلف اي عمدا وتعبي الحال مصدرا كثيرا لكنه سماعي **(قوله ولو غير فعل اوترك)** كان
الاولى ذكره قيل قوله والله انه بكر فانه مثال لهذا فيستغنى به عن المثال المذكور وعن تأخير
قوله في ماض **(قوله لان)** قيد به لما تعرفه قريبا **(قوله في ماض)** متعلق بمحذوف صفة
موصوف كاذب اي على كلام كاذب واقع مدلوله في ماض ولا يصح تعلقه بقوله حلف اذ ليس
المراد ان حلفه وقع في الماضي كذا لا يخفى ففهم **(قوله وتقييدهم بالفعل والماضي)** الخ رد على
صدر الشريعة حيث جعل التقييد الاحتراز وان والله انه حلف على الفعل بتقدير كان
او يكون وجعل الحال من الماضي لان الكلام يحصل اولافى النفس فيعبر عنه باللسان فالأخبار
المعلق بزمان الحال اذا حصل في النفس فعبر عنه باللسان العقدا لئلا يبين وصار الحال ماضيا بالنسبة
الى زمان انعقاد العيّن فذا قل كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم فيكون الحلف عليه
حالفا على الماضي وأشار الى وجه الرد بلفظ الآن فانه لا يمكن ان يقدر معه كان ليصرف فعلا ولا
يمكن ان يكون من الماضي لمذات لفظ الآن على ان الحال انما يعبر عنه بصيغة المضارع المستعملة
في الحال او في الاستقبال ولا يعبر عنه بصيغة الماضي اصلا نعم قد يراد تقرب الماضي من الحال
فيؤتى بصيغة الماضي مقرونة بقدر نحو قد قدم زيد اذا أردت ان قيامه قريب من زمن التكلم
فاذا قل والله قت لا يصح ان يراد به الحال اصلا بخلاف اقوم فانه يراد به الحال او الاستقبال
كما هو مقرر في محله فحيث لم يصح ان يكون فعلا ولا ماضيا تعين ان يكون تقييدهم بالفعل
وبالماضي في قولهم هو حلفه على فعل ماض الخ اتفاقا اي لا للاحتراز عن غيره او
اكثرها اي لكونه هو الا كبر **(قوله ويأثمهم)** ٣ اي انما عظميا كما في الحاوي القدسي والاثم
في اللغة الذنب وقد تسمى الحُرثا وفي الاصطلاح عند اهل السنة استحقاق العقوبة وعند
المعتزلة لزوم العقوبة بناء على جواز العفو وعدمه كما اشار اليه الاكمل في تقريره بجزء **(قوله)**
فيلزمه التوبة (اذلا كفارة في الغموس يرتفع بها الاثم فتعنت التوبة للتخلص منه **(قوله)**
الافى ثلاث الخ) استثناء منقطع لان الكلام في العيّن بالله تعالى وهذا في غيره ولذا قل في
الاختيار وري ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في العيّن بالله تعالى وذلك ان في حلفه بالله
تعالى على امر يظنه كما قل وليس كذلك لغا المحلوف عليه وبقي قوله والله فلا يلزمه شيء وفي
العيّن بغيره تعالى لغو المحلوف عليه وبقي قوله امرأته طالق وعنده حرج عليه حج فيلزمه اه
ما خفف **(قوله يقع الملاق)** اي والعتق ويلزمه النذر كما علمت **(قوله انه)** اي يظن نفسه
(قوله في ماض الخ) قول هناك فارق آخر وهو ان الغموس تكون في الازمنة الثلاثة على
مساواتي واللغو لا تكون في الاستقبال **(قوله واما في المستقبل فمتعقده)** لا يخفى ان
كلامه في الحلف كاذبا بظنه صادقة وهذا في المستقبل لا يكون الا يجب منعقدة فلا يراد ان
الغموس يكون في المستقبل فضلا لان الغموس لا بد فيه من تعمد الكذب وليس الكلام فيه
فافية **(قوله وخصه الشافعي الخ)** اعلم ان تفسير اللغو بما ذكره المصنف هو المذكور في
التور وبه يذهب وشروحه وقل الزبلي انه روى عن أبي حنيفة كقول الشافعي وفي

على كاذب عمدا) ولو غير
فعل اوترك كوالله انه حلف
الآن في ماض (كوالله
ما فعلت) كذا (عائنا فعلا او)
حال (كوالله ماله على الف
عائنا بانه غيره) وتقييدهم
بالفعل الماضي اتفق
او اكثرى (ويأثم بها)
فيلزمه التوبة (و) تأثمها
(و) لا مؤاخذه فيها الا
في ثلاث طلاق وعدق ونذر
أشبه فيقع الملاق على
غالب الظن اذ تبين خلافه
وقد اشتهر عن الشافعية
خلافه (ان حلف كاذبا
يظنه صدق) في ماض او حال
فالمراد بين الغموس
واللغو عمدا الكذب واما
في المستقبل فمتعقدة وخصه
الشافعي بما جرى على
اللسان بلا قصد مثل لا
والله وبلى والله

٣ مطلب

في معنى الاثم

الاختيار انه حكاه محمد عن ابي حنيفة وكذا نقل في البدائع الاول عن اصحابنا ثم قال وما ذكر محمد على اثر حكايته عن ابي حنيفة ان اللغو ما يجرى بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي او الحال وعندنا ذلك لغو فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في يمين لا يقصدها الحالف في المستقبل فعندنا ليست بلغو وفيها الكفارة وعنده هي لغو ولا كفارة فيها اه فقوله فذلك محمول عندنا الى آخر كلامه خبر قوله وما ذكر محمد الخ فهو مبنى على تلك الرواية المحكية عن ابي حنيفة اراد به بيان الفرق بينها وبين قول الشافعي وذلك ان المستقبل يكون لغوا عنده لا عندنا وقد فهم صاحب البحر من كلام البدائع حيث عبر بقوله عندنا وقوله فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي الخ ان مذهبنا في اليمين اللغو انها التي لا يقصدها الحالف في الماضي او الحال كما يقوله الشافعي الا في المستقبل قلت وهذا وان كان يوهمه آخر كلام البدائع لكن اوله صريح بخلافه حيث عزا ما في المتن الى اصحابنا ثم نقل ما حكاه محمد عن ابي حنيفة فعلم ان قوله عندنا الخ بناء على هذه الرواية كما قلنا وبين المذهب وهذه الرواية منافاة فان حلفه على امر يظنه كما قال لا يكون الا عن قصد فبناي تفسير اللغو بالتي لا يقصدها نعم ادعى في البحر ان المقصودة اذا كانت لغوا فالتى لا يقصدها كذلك بالاولى فيكون تفسيرنا للغو اعم من تفسير الشافعي ولا يخفى ان هذا خروج عن الجادة وعن ظاهر كلامهم ولا بدله من نقل صريح والذي دعاه الى هذا التكليف نظره الى ظاهر عبارة البدائع الاخيرة وقد سمعت تأويلها وكأن الشارح نظر الى كلام البحر من ان مذهبنا اعم من مذهب الشافعي فلذا قال وخصه الشافعي فافهم نعم قد يقال اذا لم تكن هذه لغوا يلزم ان تكون قسما خارجا عن الاقسام الثلاثة فالاحسن ان يقال ان اللغو عندنا قسما الاول ما ذكر في المتن والثاني ما في هذه الرواية فتكون هذه الرواية بيانا للقسم الذي سكت عنه اصحاب المتن ويأتى قريبا عن الفتح التصريح بعدم المؤاخذة في اللغو على التفسيرين فهذا مؤيد لهذا التوفيق والله سبحانه اعلم (قوله ولولات) اي ولول زمان آت اى مستقبل فانه لغو عند الشافعي لا عندنا حتى على الرواية المحكية عن ابي حنيفة (قوله فلذا قال الخ) اي للاختلاف في اللغو قال ويرجى عفووه وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق محمد العفو بالرجاء فان قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم مقطوع به فأجاب في الهداية بأنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسير اللغو واعترضه في الفتح بان الاصح ان اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المؤاخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة قال فالوجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل التبرك باسمه تعالى والتأدب كقوله عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر وانا ان شاء الله بكم لاحقون واجاب في النهر بأنه اختلف في المؤاخذة المنفية هل هي المعاقبة في الآخرة او الكفارة قال ولا شك ان تفسير اللغو على رأينا ليس امرا مقطوعا به اذ الشافعي قائل بأنه من المنعقدة فلا جرم علقه بالرجاء وهذا معنى دقيق ولم أر من عرج عليه اه قلت انما لم يعرج احد عليه لما علمت من الاتفاق على عدم المؤاخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فافهم (قوله وكاللغو الخ) حاصله ان حلفه على ماض صادق يمين مع انه لم يدخل في الاقسام الثلاثة فيكون قسما رابعا وهو مبطل لحصرهم اليمين في الثلاثة واجاب صدر الشريعة بأنهم

ولولات فلذا قال (ويرجى عفووه) او تواضعا وتأدبا
وكاللغو حلفه على ماض صادق

رأى حصر العيين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام ورده في البحر ان عدم الانتم فيها حكمه وقول في النهر وفيه نظر قول ح الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه قلت واحاب في الفتح بان الاقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحث لا في مطلق العيين (قوله كونه اني لقائم الآن) تبع فيه النهر وكونه تنظير لأمثل اشار به الى ان الماضي كالحال والاحسن قول الفتح كونه الله لقد قدم زيد امس (قوله على مستقبل) لاحاجة اليه اه ح وقد يجاب بان لفظ آت اسم فعل وحقيقته ما التصف بوصف في الحال فمثل فثم حقيقة فيمن انصف بالقيام في الحال ويحتمل الاستقبال وكذلك لفظ آت حقيقة فيمن انصف بالانسان في الحال ويحتمل الاستقبال فزاد الشارح لفظ مستقبل لدفع ارادة الحال ولا يرد ان لفظ مستقبل حقيقة في الحال ايضا لاننا نقول معناه انه متصف في الحال بكونه مستقبلا اي منتظرا وذلك لا يقتضي حصوله في حال لكن كان مناسب تأخير مستقبل عن آت (قوله يمكنه) اشار الى ما في النهر حيث قال ويجب ان يراد بالفعل فعل خالف ليخرج نحو والله لا اموت الخ لكن هذا اعم من الممكن وغيره وتعبير الشرح احسن لانه يرد على عبارة النهر نحو والله لا شرين ماء هذا الكوز اليوم والاماء فيه لا يثبت لعدم امكان البر مع انه من فعله ومقتضى كلامه ان هذا المثل من الغموس لكن ينبغي تقييده بماذ علم وقت الحث انه لاماء فيه واما اذا لم يعلم فليس منها ولا من المتعقبة لعدم الامكان فان جعلت من المفعول انتقض ما مر من انها لا تكون على الاستقبال والذي يظهر لي انه غير عيين اصلا سواء علم او لا ما مر من ان شرط العيين امكان البر فليتامل (قوله ولا يتصور حفظ الا في مستقبل) قلت كون الحفظ لا يتصور الا في مستقبل معناه انه لا يتصور في ماض او في حال لان الحفظ منع نفسه عن الحث فيها بعد وجودها مترددة بين الهتك والحفظ وذلك لا يكون في غير المستقبل ولا يخفى ان هذا لا يستلزم ان كل مستقبل كذلك اي يتصور فيه الحفظ حتى يرد عليه الغموس المستقبلة التي لا يمكن حفظها نعم يرد لو قال ولا يتصور مستقبل الاحتفاظ والفرق بين العاريتين ظاهر فافهم (قوله فقط) قيد للهاء من فيه فالمعنى ان فيه لافي غيره من قسميه الكفارة لا للكفارة حتى يصير المعنى ان فيه الكفارة لا غيرها من الانتم لكن الاولى ان يقول وفيه فقط الكفارة اه ح وهذا جواب للعيني دفع به اعتراض الزيلعي على الكثر بان المتعقبة فيها اثم ايضا واعترضه في البحر بان الانتم غير لازم لها لان الحث قد يكون واجبا او مستحبا واجاب في النهر بأنه تخلف لعارض فلا يرد (قوله وان لم توجد منه التوبة عنها) اي عن العيين والمراد عن حثه فيها وهو متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بتوحد وفي عدم لزوم التوبة مع الكفارة كلام قدمناه في جبايات الحج فراجع (قوله ومختصا) من اراد شيئا فسق اليه الى غيره كما افاده القهستاني قل في النهر كما اذا اراد ان يقول سقني الماء فقل دمه لا اشرب الماء (قوله او ذاهلا وسهيا او ناسيا) قال ابن سراج في شرح البحر روى حزم كثير ما يخاد السهو والنسيان لان الله لا يفرق بينهما وان فرقا بينهما بان السهو زوال صورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما مع فيحتاج حينئذ في حصولها الى سبب حديد وقيل نسيان عدم ذكر ما كان مذكورا و السهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا ونسيان اخص منه مطلقا وقيل يسمى

كونه اني لفيهم الآن في حال
قيمه (و) ثالثها (متعقبة
وهي حثه على) مستقبل
(ت) يمكنه فنحو والله
لا اموت ولا تطلع الشمس
من غموس (و) هذا
القسم (فيه الكفارة)
لاية واحفظوا ايمانكم
ولا يتصور حفظ الا في
مستقبل (فقط) وعند
الشافعي يكفر في الغموس
ايضا (ان حث وهي) اي
الكفارة (ترفع الانتم وان
لا توجد) منه (التوبة) عنها
(معها) اي مع الكفارة
سراجية (ولو) الخالف
(مكره) او مخفيا وذاهلا
او سهيا (اوناسيا)

مطل

في خرق بين السهو
والنسيان

زوال ادراك سابق قصر زمان زواله نسيانا وغفلة لاسهوا وزوال ادراك سابق طال زمان
 زواله سهوا ونسيانا اعم منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندي والحق ان
 النسيان من الوجدانيات التي لا تنفكر الى تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل يعلم النسيان كما
 يعلم الجوع والعطش اهـ قلت لكن ظهور الفرق بينه وبين السهو يتوقف على
 التعريف وفي المصباح فرقوا بين الساهي والناسي بأن الناسي اذا ذكرته تذكر الساهي
 بخلافه اهـ وعليه فالسهو ابغ من النسيان وفيه ذهل بفتححتين ذهولا غفل وقال الزمخشري
 ذهل عن الامر تناساه عمد او شغل عنه وفي لغة من باب تعب **(قوله)** بأن حلف ان لا يخاف **(قال)**
 في النهر اذ بالناسي المخطئ وفي الكافي وعليه اقتصر في العناية والفتح هو من تالفت باليمين
 ذاهلا عنه والمأجبي الى ذلك ان حقيقة النسيان في اليمين لا تصور قاله الزيلعي وقال العيني
 وتبعه الشمني بل تصور بأن حلف ان لا يخلف ثم نسي الحلف السابق فحلف ورده في البحر
 بأنه فعل المحلوف عليه ناسيا لان حلفه كان ناسيا اهـ وفيه نظر اذ فعل المحلوف عليه ناسيا
 لا ينافي كونه يمينا بدليل انه يكفر مرتين مرة باعتبار انه فعل المحلوف عليه واخرى باعتبار
 حثه في اليمين اهـ كلام النهر اقول الحق ما في البحر فان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم يناف
 كونه يمينا لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حثا لا من جهة كونه يمينا اذ هو من هذه
 الجهة لم يتعلق به النسيان كما لا يخفى على منصف اهـ **(قوله)** لحديث الخ **(في شرح الوقاية)**
 للعلامة مثلا على القاري لفظ اليمين غير معروف انما المعروف ما رواه اصحاب السنن الاربعة
 من حديث ابي هريرة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم بلفظ النكاح والطلاق والرجعة
 وقد رواه ابن عدي فقال الطلاق والنكاح والعقاق اهـ وفي الفتح اعلم انه لو ثبت حديث
 اليمين لم يكن فيه دليل لان المذكور فيه جعل المهزل باليمين جدا والهازل قاصد اليمين غير
 راض بحكمه فلا يعتبر عدم رضاه شرعا بعد مباشرته السبب مختار والناسي بالتفسير
 المذكور لم يقصد شيئا اصلا ولم يدر ما صنع وكذا المخطئ لم يقصد قط التلفظ به بل بشي آخر فلا
 يكون الوارد في الهازل واردا في الناسي الذي لم يقصد قط مباشرة السبب فلا يثبت في حقه
 نضاو لاقياس اهـ **(قوله)** في اليمين او الحنث متعلق بقوله ولو مكرها او ناسيا اى سواء كان
 الاكراه او النسيان في نفس اليمين وقدر او في الحنث بأن فعل ما حلف عليه مكرها او ناسيا
 لان الفعل شرط الحنث وهو سبب الكفارة والفعل الحقيقي لا ينعقد بالاكراه والنسيان
(قوله) فيحنث بفعل المحلوف عليه فلو لم يفعله كالمحلف ان لا يشرب فصب الماء في حلقه
 مكرها فلا حنث عليه نهر **(قوله)** لو فعله وهو مغمى الخ اما لو حلف وهو كذلك فلا يلزمه
 شيء لعدم شرط الصحة كما مر **(قوله)** والقسم بالله تعالى اى بهذا الاسم الكريم **(قوله)** ولو برفع
 الهاء مثله سكونها كافي جمع الانهر قال وهذا اذا ذكر بالباء واما بالواو فلا يكون يمينا الا
 بالجر اهـ قلت اما الرفع مع الواو فلا نه يصير مبتدأ وكذا التصب لانه يصير مفعولا لنحو
 اعبد فلا يكون يمينا واما السكون فغير ظاهر لانه اذا كان مجرورا وسكن لا يخرج عن كونه
 يمينا على ان الرفع يحتمل تقدير خبره قسمي كاسمياً في حذف حرف القسم والحاصل ان
 تخصيص ما ذكر بالباء مشكل ولعل المراد ان غير المجرور مع الواو لا يكون صريحا في القسم

بأن حلف ان لا يخاف ثم
 نسي وحلف فيكفر
 مرتين مرة لحثه واخرى
 اذا فعل المحلوف عليه
 عيني لحديث ثلاث هزلهن
 جد منها اليمين (في اليمين
 او الحنث فيحنث بفعل
 المحلوف عليه مكرها
 خلافا للشافعي) وكذا
 يحنث (لو فعله وهو مغمى
 عليه او مجنون) فيكفر
 بالحنث كيف كان (والقسم
 بالله تعالى) ولو برفع الهاء
 او نصبها

فيحتج الى التية وهذا كله ان كل ما ذكره منقولا ولم أره نعم ذكره في حذف حرف القسم في الحاية لو قال الله لا فعل كذا وسكن الهاء او نصبها لا يكون يمينا لانعدام حرف القسم الا ان يعربها بالكسر لان الكسر يقتضي سبق الحافض وهو حرف القسم وقيل يمينا بدون الكسر اه ومثله في البحر عن الظهيرة وفي الجوهرية وان نصبه اختلفوا فيه والصحيح يكون يمينا اه قلت ومثله تسكين الهاء على ما حققه في الفتح من عدم اعتبار الاعراب كما سذكره عند الكلام على حروف القسم **(قوله)** او حذفها قال في المجتبى ولو قال والله بغيرها كعادة الشطار فيمين قلت فعلى هذا ما يستعمله الاثر ك بالله بغيرها يمين ايضا اه وهكذا نقله عنه في البحر ولعل احد الموضعين بغيرها وبالواو لا بالهمز اي بغير الالف التي هي الحرف الهاوي تأمل ثم رأيت كذلك في الوهبانية وقال ابن الشحنة في شرحها المراد بالهاوي الالف بين الهاء واللام فاذا حذفها الحالف او الدائح او الداخل في الصلاة قيل لا يضر لانه سمع حذفها في لغة العرب وقيل يضر **(قوله)** وكذا واسم الله في البحر عن الفتح قال بالاسم الله لافعال المختار ليس يمينا لعدم التعارف وعلى هذا بالواو الا ان نصارى ديارنا تعارفوه فيقولون واسم الله اه اي فيكون يمينا لمن تعارفه مثلهم لالههم لما مر من ان شرطه الاسلام **(قوله)** ورجحه في البحر حيث قال والظاهر ان بسم الله يمين كما جزم به في البدائع معللا بان الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم حلفا بالذات كأنه قال بالله اه والعرف لا اعتبار به في الاسماء اه ومقتضاه ان واسم الله كذلك فلا يختص به النصارى **(قوله)** بكسر اللام الخ اي بدون مد والظاهر ان مثله بالاولى المد على صورة الامالة وكذا فتح اللام بدون مد لان ذلك كله يتكلم به كثير من البلاد فهو لغتهم لكن اذا تكلم به من كان ذلك لغته فالظاهر انه لا يشترط فيه قصد اليمين تأمل **(قوله)** ولو مشتركا الخ وقيل كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما يسمى به غيره كالحليم والعليم فان اراد اليمين كان يمينا والالا ورجحه بعضهم بأنه حيث كان مستعملا لغيره تعالى ايضا لم تعين ارادة احدهما الابالنية ورده الزيلعي بان دلالة القسم معينة لارادة اليمين اذ القسم بغيره تعالى لا يجوز نعم اذا نوى غيره صدق لانه نوى محتتملا كلامه وانت خير بان هذا مناف لما قدمه من ان العامة يجوزون الحلف بغير الله تعالى نهر اقول هذا غفلة عن تحرير محل النزاع فان الذي جوزه العامة ما كان تعليق الجزاء بالشرط لا ما كان فيه حرف القسم كما قدمناه والحاصل كما في البحر ان الحالف بالله تعالى لا يتوقف على التية ولا على العرف على الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح قل وبه اندفع ما في الولوالجية من انه لو قال والرحمن لا فعل ان اراد به السورة لا يكون يمينا لانه يصير كأنه قال والقرآن وان اراد به الله تعالى يكون يمينا اه لان هذا التفصيل في الرحمن قول بشر المريسي **(قوله)** والطالب الغالب فهو يمين وهو متعارف اهل بغداد كذا في الذخيرة والولوالجية وذكر في الفتح انه يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسمع من الاسماء فان الطالب لم يسمع بخصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غالب على امره واما كونه بناء على القول المنفصل في الاسماء اه اي من انه تعتبر التية والعرف في الاسم المشترك كما مر وأجاب في البحر بان المراد انه بعد ما حكم بكونه يمينا اخبر بان اهل بغداد

او حذفها كما يستعمله الاثر كذا واسم الله كحلف النصارى وكذا باسم الله لا فعل كذا عند محمد ورجحه في البحر بخلاف بله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين (وباسم من اسمائه) ولو مشتركا تعورف الحلف به اولا على المذهب (كالرحمن والرحيم) والحليم والعليم ومالك يوم الدين والطالب الغالب (والحق) معرقا لامسكرا

تعارفوا الحلف بها اه قات ينفيه قوله في مختارات النوازل فهو بين لتعارف أهل بغداد حيث جعل التعارف علة كونه يميناً فلا محيص عما قاله في الفتح وايضا عدم ثبوت كون الطالب من اسمائه تعالى لا بدله من قرينة تعين كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف مع اقترانه بالغالب المسموع اطلاقه عليه تعالى وهو وان كان مسموعاً لكنه لم يحمل مقصداً به اصاله بل جعل صفته فلا يكون قسماً بدونه كما في الاول الذي ليس قبله شيء فانه لا يقسم بالاول بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس بعده شيء فافهم وما وقع في البحر من عطف الغالب بالواو فهو خلاف الموجود في الولوالجية والذخيرة وغيرها (قوله كما سيحجى) اى بعد ورقة وسيحجى تفصيله وبيانه (قوله وفي المجتبى الخ) المراد به الاسماء المشتركة كما في البحر وقدمناه آتفاً عن الزيلعي معللاً بأنه نوى محتمل كلامه وظاهره انه يصدق قضاء وعبرة المجتبى واليمين بغير الله تعالى اذا قصد بها غير الله تعالى لم يكن حالفاً بالله لكن في البحر عن البدائع فلا يكون يميناً لانه نوى محتمل كلامه فيصدق في أمرينه وبين ربه تعالى اه ولا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر كما مر * (تنبيه) * اعترض بعض الفضلاء التعبير بالقضاء والديانة بما في البحر عند قوله ولوزاد نوبا الخ من ان الفرق بين الديانة والقضاء انما يظهر في الطلاق والعقاق لا في الحلف بالله تعالى لان الكفارة حقه تعالى ليس للعبد فيها مدخل حتى يرفع الحالف الى القاضي اه قلت قد يظهر فيما اذا علق طلاقاً او عقداً على حلفه ثم حلف بذلك فافهم (قوله او بصفة الخ) المراد بها اسم المعنى الذي لا يتضمن ذاتاً ولا يحمل عليها بهو هو كالعزة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم وتقييد بكون الحالف بها متعارفاً سواء كانت صفة ذات او فعل وهو قول مشايخ ما وراء النهر ولمشايع العراق تفصيل آخر وهو ان الحلف بصفات الذات يمين لا بصفات الفعل وظاهره انه لا اعتبار عندهم للعرف وعدمه فتح ملخصاً ومثله في الشرع نبالية عن البرهان بزيادة التصريح بأن الاول هو الاصح وقال الزيلعي والصحيح الاول لان صفات الله تعالى كلها صفات الذات وكلها قديمة والايمان مبنية على العرف ما يتعارف الناس الحلف به يكون يميناً وما لا فلا اه ومعنى قوله كلها صفات الذات ان الذات الكريمة موصوفة بها فيراد بها الذات سواء كانت مما يسمى صفة ذات او صفة فعل فيكون الحلف بها حلفاً بالذات وليس مراده نفي صفة الفعل تأمل ثم رأيت المصنف استشكله وأجاب بأن مراده ان صفات الفعل ترجع في الحقيقة الى القدرة عند الاشاعة والقدرة صفة ذات اه وما قلناه اولى تأمل (قوله صفة ذات) مع قوله بعده او صفة فعل بدل مفصل من مجمل وقوله لا يوصف بضدها الخ بيان للفرق بينهما كما في الزيلعي وغيره (قوله كعزة الله) قال القهستاني اى غلبته من حد نصر او عدم النظر من حد ضرب او عدم الخط من منزلته من حد علم وقوله وجلاله اى كونه كامل الصفات وقوله وكبريائه او كونه كامل الذات اه (قوله وملكوته وجبروته) بوزن فعلوت وزيادة الهزمة في جبروت خطأ قاحش وفي شرح الشفاء للشهاب الملكوت صفة مبالغة من الملك كالرحموت من الرحمة وقد ينخص بما يقابل عالم الشهادة ويسمى عالم الامر كما ان مقابله يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اه وفي شرح المواهب قال الراغب اصل الجبر اصلاح الشيء بضرب من القهر وقد يقال في الاصلاح الجرد كقول

كما سيحجى وفي المجتبى لو نوى
بغير الله غير اليمين دين (او
بصفة) يحلف بها عرفاً
(من صفاته تعالى) صفة
ذات لا يوصف بضدها
(كعزة الله وجلاله وكبريائه)
وملكوته وجبروته

على باحار كل كبير ومسهل كل عسير وتارة في اقهر المجرى اه اواده ط (قوله وعظمته)
 أى كونه كامل الذات احلة وكامل الصفات تبعا وقوله وقدرته أى كونه يصح منه كل من
 الفعل والترك فهستانى (قوله كالغضب والرضا) أى الانتقام والانعام وهذا تمثيل لصفة
 الفعل في حد ذاتها فلا يأتى ما يأتى ان الرضا والغضب لا يخالف بهما ط (قوله فان الايمان
 مبنية على العرف) علة للتقييد بقوله عرفا ط وهذا خاص بالصفات بخلاف الاسماء فانه
 لا يعتبر العرف فيها كما مر (قوله لا يقسم بغير الله تعالى) عطف على قوله والقسم بالله تعالى
 أى لا ينقد القسم بغيره تعالى أى غير أسمائه وصفاته ولو بطريق الكناية كما مر بل يحرم
 كفى القهستانى بل يخاف منه الكفر في نحو وحياتى وحياتك كما يأتى (قوله قال الكمال
 الخ) مبنى على ان القرآن بمعنى كلام الله فيكون من صفاته تعالى كما يفيد كلام الهداية
 حيث قال ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا كالنبي والكعبة لقوله عليه الصلاة والسلام
 من كان منكم حائفا فليحلف بالله اولىذر وكذا اذا حلف بالقرآن لانه غير متعارف اه
 فقوله وكذا يفيدانه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى بل هو من قسم الصفات ولذا علله
 بأنه غير متعارف ولو كان من القسم الاول كما هو المتبادر من كلام المصنف والقدرى لكانت
 العلة فيه النهى المذكور او غيره لان التعارف انما يعتبر في الصفات المشتركة لافى غيرها وقال
 في الفتح وتعليل عدم كونه يمينا بأنه غيره تعالى لانه مخلوق لانه حروف وغير المخلوق هو الكلام
 النفسى منع بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ولا يخفى ان المنزل فى الحقيقة ليس الا
 الحروف المتقضية المتعددة ومأثرت قدمه استحالة عدمه غير انهم اوجبوا ذلك لان العوام اذا
 قيل لهم ان القرآن مخلوق تعدوا الى الكلام مطلقا اه وقوله ولا يخفى الخ رد للمنع وحاصله
 ان غير المخلوق هو القرآن بمعنى كلام الله الصفة النفسية القائمة به تعالى لا بمعنى الحروف المنزلة
 غير انه لا يقال القرآن مخلوق لثلاثتهم ارادة المعنى الاول قلت فحيث لم يحجز ان يطلق عليه انه
 مخلوق ينبغى ان لا يجوز ان يطلق عليه انه غيره تعالى بمعنى انه ليس صفة لانه الصفات ليست
 عينا ولا غيرا كما قرر في محله ولذا قالوا من قال بخلق القرآن فهو كافر ونقل في الهندية عن
 المضمرات وقد قيل هذا في زمانهم اما في زماننا فيمين وبه نأخذونأمر ونعتقد وقال محمد بن
 مقاتل الرازى انه يمين وبه أخذ جمهور مشايخنا اه فهذا مؤيد لكونه صفة تعورف الحلف
 بها كغرة الله وجلاله (قوله فيدور مع العرف) لان الكلام صفة مشتركة (قوله وقال العيني
 الخ) عبارته وعندي لو حلف بالمصحف أو وضع يده عليه وقال وحق هذا فهو يمين ولا سيما فى
 هذا الزمان الذى كثرت فيه الايمان الفاجرة ورغبة العوام فى الحلف بالمصحف اه واقره
 فى الزهر وفيه نظر ظاهر اذ المصحف ايس صفة الله تعالى حتى يعتبر فيه العرف والا لكان
 الحلف بالنبي والكعبة يمينا لانه متعارف وكذا بحياة رأسك ونحوه ولم يقل به احد على ان
 قول الحائف وحق الله ليس يمين كما يأتى بتحقيقه وحق المصحف منه بالاولى وكذا وحق كلام
 الله لان حقه تعظيمه والعمل به وذلك صفة العبد نعم لو قال اقسم بتأني هذا المصحف من كلام الله
 تعالى ينبغى ان يكون يمينا (قوله ولو تبرأ من احدهما) أى احدا المذكورات من النبي والقرآن
 والقبلة (قوله الامن المصحف) أى فلا يكون التبرى منه يمينا لان المراد به الورق والجلد

مطلب
 فى القرآن

(وعظمته وقدرته) أوصفة
 فعل يوصف بها وبضدها
 كالغضب والرضا فان
 الايمان مبنية على العرف
 فانه عورف الحلف به فيمين
 وما لا فلا (لا) يقسم (بغير
 الله تعالى كالنبي والقرآن
 والكعبة) قال الكمال و
 لا يخفى ان الحلف بالقرآن
 الآن متعارف فيكون
 يمينا واما الحلف بكلام الله
 فيدور مع العرف وقال
 العيني وعندي ان المصحف
 يمين لاسيما فى زماننا وعند
 الثلاثة المصحف والقرآن
 وكلام الله يمين زاد احمد
 والنبي ايضا ولو تبرأ من
 احدها فيمين اجماعا لا من
 المصحف الا ان يتبرأ مما فيه

وقوله الا أن يتبرأ كافيه لان مافيه هو القرآن وما ذكره في النهر عن المجتبى من انه لو تبرأ من المصحف انعقد يمينا فهو سبق قلم فان عبارة المجتبى هكذا ولو قال أنا برئ من القرآن أو بما في المصحف فيمين ولو قال من المصحف فليس بين اه ومثله في الذخيرة (قوله بل لو تبرأ من دفتر) صوابه مما في دفتر كما علمته في المصحف قال في الحانية ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنا برئ مما فيه ان فعل كذا ففعل كان عليه الكفارة كالوقالو أنا برئ من بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولو تبرأ من كل آية فيه) اي في المصحف كما في المجتبى والذخيرة والحانية (قوله ولو كرر البراءة الخ) قال في الذخيرة ولو قال فهو برئ من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذا هو برئ من القرآن والزبور والتوراة والانجيل ولو قال برئ من القرآن وبرئ من التوراة وبرئ من الانجيل وبرئ من الزبور فهي أربعة أيمان وفي البحر عن الظهيرية والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعددت صيغة البراءة تعدد الكفارة واذا اتحدت اتحدت (قوله يمينان) اي لتكرار البراءة مرتين أما لو قال برئ من الله ورسوله فليل يمينان وصحح في الذخيرة والمجتبى الاول وعبارة البحر هنا موهمة خلاف المراد (قوله فأربع) لان لفظ البراءة في الثانية مذكور مرتين بسبب التثنية بحر (قوله يمين واحدة) لان قوله ألف مرة للمبالغة فلم يتكرر فيها اللفظ حقيقة تأمل (قوله أو صوم رمضان الخ) زاد في الذخيرة ولو قال أنا برئ من هذه الثلاثين يعني شهر رمضان ان فعلت كذا فان نوى البراءة من فرضيتها فيمين أو من أجرها فلا وكذا لو لم تكن له نية للشك ولو قال فأنابرئ من حجتي التي حججت أو من صلاتي التي صليت لا يكون يمينا بخلاف قوله من القرآن الذي تعلمت فإنه يمين اه وفي البحر عن المحيط لانه في الاول تبرأ عن فعله لا عن الحجة المشروعة وفي الثاني القرآن قرآن وان تعلمه فالتبري عنه كفر (قوله أو من المؤمنين) لان البراءة منهم تكون لانكار الايمان خانية (قوله أو أعبد الصليب) كأن قال ارفع كذا فأنأعبد الصليب (قوله لانه كفر الخ) تعليل لقوله ولو تبرأ من أحدها مع ما عطف عليه (قوله وتعليق الكفر الخ) ولو قال هو يستحل الميتة او الخمر او الخنزير ان فعل كذا لا يكون يمينا والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة بحال كالكفر وأشباهه فاستحلاله معلقا بالشرط يكون يمينا وما تسقط حرمة بحال كالميتة والخمر وأشباه ذلك فلا ذخيرة (قوله وسبحي) أي قرباني المتن (قوله والايكفر) بالتشديد أي تلزمه الكفارة (قوله وتعدد الكفارة لتعدد اليمين) وفي البنية كفارات الايمان اذا كثرت تدخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهدة الجميع وقال شهاب الأئمة هذا قول محمد قال صاحب الاصل هو المختار عندي اه مقدس ومثله في القهستاني عن اثنية (قوله وبحجة او عمرة يقبل) لعل وجهه ان قوله ان فعلت كذا فعلى حجة ثم حلف ثانيا كذلك يحتمل ان يكون الثاني اخبارا عن الاول بخلاف قوله والله لا أفعله مرتين فان الثاني لا يحتمل الاخبار فلا تصح به نية الاول ثم رأيت كذلك في الذخيرة وفي ط عن الهندية عن المبسوط وان كان احدي اليمينين بحجة والاخرى بالله تعالى فعليه كفارة وحجة (قوله وفيه معزيا للاصل الخ) اي وفي البحر والظاهر أن في العبارة سقطا فان الذي في البحر عن الاصل لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان

بل لو تبرأ من دفتر فيه بسملة كان يمينا ولو تبرأ من كل آية فيه أو من الكتب الاربعة فيمين واحدة ولو كرر البراءة فأيمان بعددها وبرئ من الله وبرئ من رسوله يمينان ولو زاد الله ورسوله بريثان منه فأربع وبرئ من الله ألف مرة يمين واحدة وبرئ من الاسلام أو القبلة أو صوم رمضان أو الصلاة أو من المؤمنين أو أعبد الصليب يمين لانه كفر وتعليق الكفر بالشرط يمين وسبحي انه ان اعتقد الكفر به يكفر والايكفر وفي البحر عن الخلاصة والتجريد وتعدد الكفارة لتعدد اليمين والمجلس والمجالس سواء ولو قل غنيت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل وبحجة أو عمرة يقبل وفيه معزيا للاصل هو يهودي هو نصراني يمينان وكذا والله والله او والله والرحمن

مطلب

تعدد الكفارة لتعدد اليمين

فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان (قوله في الاصح) راجع للمسئلين اي ذا
 ذكر الواو بين الاسمين فالاصح انهما يمينان سواء كان الثاني لا يصلح بعد الاول او يصلح وهو
 ظاهر الرواية وفي رواية يمين واحدة كما في الذخيرة قلت لكن يستثنى ما في الفتح حيث قال ولو
 قال على عهد الله وأمانته وميثاقه ولا نية له فهو يمين عندنا ومالك واحمد وحكي عن مالك يجب
 عليه بكل لفظ كفارة لان كل لفظ يمين بنفسه وهو قياس مذهبننا اذا كررت الواو كما في والله
 والرحمن والرحيم الا في رواية الحسن اهـ (قوله واتفقوا الخ) يعني أن الخلاف المذكور اذا
 دخلت الواو على الاسم الثاني وكانت واحدة فلو تكررت الواو مثل والله ووالرحمن فهما يمينان
 اتفاقا لان احدهما للعطف والاخرى للقسم كما في البحر وأما اذا لم تدخل على الاسم الثاني واو
 أصلا كقولك والله الله وكقولك والله الرحمن فهو يمين واحدة اتفاقا كما في الذخيرة وهذا
 هو المراد بقوله وبلا عطف واحدة (قوله قال الرازي) هو على حسام الدين الرازي له كتب
 منها خلاصة الدلائل في شرح القندوري سكن دمشق وتوفي بها سنة احدى وتسعين وخمسة
 (قوله وان اعتقد وجوب البر فيه يكفر) ليس هذا من كلام الرازي المنقول في الفتح والبحر
 بل ما بعده وهذا انما ذكره في الفتح قبل نقل كلام الرازي وكان الشارح ذكره هنا ليمين به انه
 المراد من قوله يكفر وكان الاولى التصريح بأي التفسيرية ثم المراد باعتقاد وجوب البر فيه
 كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعي بحيث لو حث انهم وهذا قلما يقع (قوله ولا يعلمون) اي
 لا يعلمون ان اليمين ما كان موجبها البر أو الكفارة الساترة لهتك حرمة الاسم وان في الحالف باسم
 غيره تعالى تسوية بين الخالق والمخلوق في ذلك (قوله نقلت انه مشرك) اي ان الحالف بذلك وفي
 بعض النسخ انه شرك بدون ميم اي ان الحالف المذكور وفي القهستاني عن المنية ان الجاهل
 الذي يحلف بروح الامير وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد وفيه وما أقسم الله تعالى بغير
 ذاته وصفاته من الليل والنهضى وغيرها ليس للعبد أن يحلف بها (قوله وعن ابن مسعود الخ)
 لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى قد تسقط بالكفارة والحالف بغيره تعالى
 أعظم حرمة ولذا كان قريبا من الكفر ولا كفارة له ط (قوله ولا بصفة الخ) مقابل قوله
 المار أو بصفة يحلف بها وهذا مبنى على قول مشايخ ما وراء النهر من اعتبار العرف في الصفات
 مطلقا بلا فرق بين صفات الذات وصفات الفعل وهو الاصح كما مر فالعلة في اخراج هذه عدم
 العرف فلا حاجة الى ما في الجوهرية من أن القياس في العلم أن يكون يميننا لانه صفة ذات لكن
 استحسنا عدمه لانه قد يراد به المعلوم وهو غيره تعالى فلا يكون يميننا الا اذا أراد الصفة لزوال
 الاحتمال اهـ (قوله ورضائه) الانسب ما في البحر ورضاه لانه مقصور لا ممدود (قوله
 وسخطه) قال في المصباح سخط سخطا من باب تعب والسخط بالضم اسم منه وهو الغضب
 (قوله وشريعته ودينه وحدوده) لا محل لذكرها هنا لانها ليست من الصفات لان المراد بها
 الاحكام المتعبد بها وهي غيره تعالى فلا يقسم بها وان تعورف كما علم ثم مر ويأتي فالتناسب
 ذكرها عند قول المصنف المتقدم لا بغير الله تعالى كما فعل صاحب البحر (قوله وصفته)
 في البحر عن الحانية لوقال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون يميننا لان من صفاته تعالى ما يذكر
 في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا كرا الاسم اهـ (قوله وسبحان الله الخ) قال في البحر

في الاصح واتفقوا والله
 ووالرحمن يمينان وبلا
 عطف واحدة وفيه معزيا
 للفتح قال الرازي اخاف
 على من قال بحياتي وحياتك
 وحياة رأسك انه يكفر
 وان اعتقد وجوب البر
 فيه يكفر ولو لا ان العامة
 يقولونه ولا يعلمون لقلت
 انه مشرك وعن ابن مسعود
 رضى الله عنه لان احلف
 بالله كاذبا أحب الى من ان
 احلف بغيره صادقا (ولا)
 يقسم (بصفة لم يتعارف
 الحلف بها من صفاته تعالى
 كرحمته وعلمه ورضائه
 وغضبه وسخطه وعذابه)
 ولعنته وشريعته ودينه
 وحدوده وصفته وسبحان
 الله ونحو ذلك

ولو قال لا اله الا الله لا افعل كذا لا يكون يمينا الا ان ينوى وكذا قوله سبحانه الله والله أكبر
لا افعل كذا لعدم العادة اه قلت ولو قال الله الوكيل لا افعل كذا ينبغي ان يكون يمينا
زمانا لانه مثل الله أكبر لكنه متعارف (قوله لعدم العرف) قال في البحر والعرف معتبر
الحلف بالصفات (قوله وبقوله لعمر الله) بخلاف لعمرك ولعمر فلان فإنه لا يجوز كفى
القهستاني وقد مر وهو بفتح العين والضم وان كان بمعنى البقاء لانه لا يستعمل في القسم
لانه موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مع اللام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف
وجواب السد جواب القسم مسدود مع حذفها منصوب نصب المصادر وحرف القسم محذوف
تقول عمر الله فعلت قال في الفتح واما قولهم عمر الله ما فعلت فمعناه باقرارك له بالبقاء وينبغي
ان لا ينغدي يمينا لانه بفعل المخاطب وهو اقراره واعتقاده اه نهر ملخص (قوله وايم الله) قال
في المصباح وايم استعمل في القسم واتزم رفعه وهمزته عند البصريين وصل واشتقاقه
عندهم من اليمين وهو البركة وعند الكوفيين قطع لانه جمع يمين عندهم وقد يختصر منه فيقال
وايم الله بجذف الهمزة والنون ثم اختصر ثانيا ف قيل الله بضم الميم وكسرهما اه قل
القهستاني وعلى المذهبين مبتدأ خبره محذوف وهو يميني ومعنى يمين الله ما حلف الله به نحو
الشمس والضحى واليمين الذي يكون بأسمائه تعالى كاذكره الرضى (قوله اى يمين الله) هذا
مبنى على قول البصريين انه مفرد واشتقاقه من اليمين وهو البركة ويكون ذلك تفسير الحاصل
المعنى والافكان المناسب أن يقول اى بركة الله او يقول اى ايم الله بصيغة الجمع على قول
الكوفيين تأمل (قوله وعهد الله) لقوله تعالى وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان
فقد جعل اهل التفسير المراد بالايمان العهد السابقة فوجب الحكم باعتبار الشرع اياها
ايمانا وان لم تكن حلفا بصفة الله كما حكم بأن اشهد يمين كذلك وايضا غلب الاستعمال فلا
يصرف عن اليمين الابنية عدمه وتماه في الفتح وفي الجوهره اذا قال وعهد الله ولم يقل على
عهد الله فقال ابو يوسف هو يمين وعندها لا اه قلت لكن جزم في الخاتمة بأنه يمين بلا حكاية
خلاف (تنبيه) افاد ما مر انه لو قال على عهد الرسول لا يكون يمينا بل قدمنا عن الصيرفية
لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا افعل كذا لا يصح لان عهد الرسول صار فاصلا اه (قوله
ووجه الله) لان الوجه المضاف الى الله تعالى يراد به الذات بحر اى على القول بالتأويل والا
فيراد به صفة له تعالى هو اعلم بها (قوله ان نوى به قدرته) والا لا يكون يمينا كفى البحر وكأنه
احتراز عما اذا نوى بالسلطان البرهان والحجة (قوله وميثاقه) هو عهده مؤكدا بيمين وعهد كفى
المفردات قهستاني (قوله وذمته) اى عهده ولذا سمي الذى معاها ففتح (قوله أو اعزم) معناه
اوجب فكان اخبارا عن الاجاب في الحال وهذا معنى اليمين وكذا لو قل عزمت لا افعل كذا
كان حلفا بحر عن البدائع (قوله أو اشهد) بفتح الهمزة والهاء وضم الهمزة وكسر الهاء
خطأ مجتبى اى خطأ في الدين لما أتى من انه يستغفر الله ولا كفارة لعدم العرف (قوله بلفظ
المضارع) لانه للحال حقيقة ويستعمل للاستقبال بقرينة كالسين وسوف فجعل حالفا للحال
بلانية هو الصحيح وتماه في البحر (قوله بالاولى) لدلالته على التحقق لعدم احتماله الاستقبال
(قوله وآيت) بمد الهمزة من الالية وهى اليمين كفى البحر (قوله اذا علقه بشرط) يعنى

عدم العرف (و) القسم
ايضا (بقوله لعمر الله) اى
بقاؤه (وايم الله) اى يمين
الله (وعهد الله) ووجه
الله وساطان الله ان نوى به
قدرته (وميثاقه) وذمته
(و) القسم ايضا بقوله
(اقسم او احلف او اعزم
او اشهد) بلفظ المضارع
وكذا الماضى بالاولى
كأقسمت وحلفت و
عزمت وآيت وشهدت
(وان لم يقل بالله) اذا
علقه بشرط (وعلى نذر)

يختم عليه قل في النهر و علم انه وقع في الهابة وتبعه في الهداية ان مجرد قول القائل اقسم
واحلف بوجوب الكفارة من غير ذكر محلوف عليه ولا حث تسمك بما في الذخيرة ن قوله على
يمين موجب للكفارة واقسم ما يحق به وهذا وهم بين اذ اليمين بذكر المقسم عليه وما في الذخيرة
معناه اذا وجد ذكر المقسم عليه ونقضت اليمين وتركه للعلم به فيصح عن ذلك قول محمد في الاصل
واليمين بالله تعالى او احلف او اقسم الى ان قال واذا حلف بشئ منها يفعلن كذا فحث وجبت
عليه الكفارة اه قلت واصل الرد لصاحب غاية البيان وتبعه في الفتح والبحر ايضا وهو وجه
لكن هذا في غير على نذر او على يمين كياتي قريبا (قوله فان نوى) مقابله محذوف تقديره
انما يكون يمينا اذا نوى بقرينة فان نوى الحلف في كافي الحاكم واذا حلف بالنذر فان نوى شيا
من حج او عمرة او غيره فعليه ما نوى وان لم تكن له نية فعليه كفارة يمين (قوله وسيوضح) اي
قيل الباب الآتي (قوله وان يضاف الى الله تعالى) وكذا ان اضيف بالاولى كأن قال على نذر
الله او يمين الله او عهد الله (قوله اذا علقه بشرط) اي بمحلوف عليه حتى يكون يمينا منعقدة
مثل على نذر الله لا فعلن كذا ولا فعل كذا فاذ لم يف بما حلف لزمته كفارة اليمين لكن في لفظ
النذر اذا لم يسم شيئا بان قل على نذر الله فانه وان لم يكن يمينا تلزمه الكفارة فيكون هذا التزام
الكفارة ابتداء بهذه العبارة كافي الفتح وذكر في الفتح ايضا ان الحق ان على يمين مثله اذا قاله على
وجه الانشاء لا الاخبار ولم يزد عليه فيوجب الكفارة لانه من صيغ النذر ولو لم يكن كذلك
لما بخلاف احلف واشهد ونحوهما فانها ليست من صيغ النذر فلا يثبت به الالتزام ابتداء
اه وحاصله ان على نذر يراد به نذر الكفارة وكذا على يمين هو نذر الكفارة ابتداء بمعنى على
كفارة يمين لاحلف الابد تعليقه بمحلوف عليه فيوجب الكفارة عند الحث لا قبله ورده في
البحر بما في المجتبى لو قل على يمين يريد به الايجاب لا كفارة عليه اذ لم يعلقه بشئ اه اقول
الذي في المجتبى بعد ما مر من بلفظ ط للمحيط ولو قل على يمين او يمين الله فيمين ثم قال اي صاحب
الرمز المذكور على يمين يريد به الايجاب لا كفارة عليه اذ لم يعلقه بشئ وكذا اذا قال لله على
يمين هكذا روى عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة عن ابي يمين لا كفارة لها يريد الايجاب فعليه يمين
لها كفارة اه ما في المجتبى وظاهر كلامه ان في المسئلة اختلاف الرواية واذا كان على يمين من
صيغ النذر ترجحت الرواية المروية عن ابي حنيفة فالرد على الفتح بالرواية المروية عن ابي يوسف
غير صحيح ثم رأيت في الحاوي ما نصه ظم على نذر او على يمين ولم يعلقه فعليه كفارة يمين اه فهذا
صريح ما في الفتح فافهم* (تنبيه) قدمنا ان اليمين تطلق على التعليق ايضا فلو علق طلاقا او
عتقا فهو يمين عند الفقهاء فصار لفظ اليمين مشتركا ولعلمهم انما صرفوه هنالى الى اليمين بالله تعالى
لانه هو الاصل في المشروعية ولانه هو المعنى اللغوي ايضا فنصرف عند الاطلاق اليه وينبغى
انه لو نوى به الطلاق ان نصح ليمه لانه نوى محتمل كلامه فيصير الطلاق معلقا على ما حلف وتقع
به عند الحث طلاق رجعية لا بائنة لانه ليس من كنائيات الطلاق خلافا لمن زعم انه منها ومن زعم انه
لا يلزمه الا كفارة يمين كاحققه في باب الكنائيات لكن بقى لو قل ايمان المسلمين تلزمنى ان فعلت
كذا فأتى العلامة الطوورى بأنه ان حثت وكانت له زوجة تطلق والا لزمته كفارة واحدة
ورده السيد محمد ابوالسعود وافى بأنه لا يلزمه شئ لانه ليس من الفاظ اليمين لا صريحا ولا

فان نوى بلفظ النذر
قرينة لزمته والا لزمته
الكفارة وسيوضح (و)
على (يمين او عهد وان لم
يضاف) الى الله تعالى اذا
علقه بشرط مجتبى (و)
القسم ايضا بقوله (ان
فعل كذا فهو) يهودى
او نصرانى او فاشهدوا
على بالنصرانية وشريك
للكفار او (كافر)

كناية واقره المحشى ولا يخفى ما فيه فان ايمان جمع يمين واليمين عند الاطلاق ينصرف الى الحلف بالله تعالى وعند النية يصح ارادة الطلاق به كما علمت وفي الحانية رجل حلف رجلا على طلاق وعناق وهدى وصدقة ومشي الى بيت الله تعالى وقيل الحالف لرجل آخر عليت هذه الايمان فقال نعم يلزمه المشي والصدقة لا الاطلاق والعناق لانه فيها بمنزلة من قال لله على ان أعقق عبدى او اطلق امرأتى فلا يجبر على الطلاق والعناق ولكن ينبغي له ان يعتق وان قل الحالف لرجل آخر هذه الايمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعناق ايضا اهـ لان قوله نعم بمنزلة قوله هذه الايمان لازمة لي فصار بمنزلة انشاء الحلف بها فتلزمه كلها حتى الطلاق والعناق ومقتضى هذا ان يلزمه كل ذلك في قوله ايمان المسلمين تلزمه خصوصا الهدى والمشي الى بيت الله لانها خاصة بالمسلمين وكذا الطلاق والعق والصدقة فتقول بعدم لزوم شئ او يلزوم الطلاق فقط غير ظاهر الا ان يفرق بأن هذه الايمان مذكورة صريحا في فرع الحانية بخلافها في فرع المذكور لكنه بعيد فان لفظ ايمان جمع يمين ومع الاضافة الى المسلمين زادت في الشمول فينبغي لزوم انواع الايمان التي يحلف بها المسلمون لخصوص الطلاق ولا خصوص اليمين بالله تعالى هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم **(قوله فيكفر بجنه)** اى تلزمه الكفارة اذا حث الحاق له بتحريم الحلال لانه لما جعل الشرط عامسا على الكفر وقد اعتقده واجب الامتناع وأمكن القول بوجوبه لغيره جعلناه يمينا نهـ **(قوله أما الماضي)** كان كنت فعلت كذا فهو كافر او يهودى ومثله الحال **(قوله علما بخلافه)** اما اذا كان ظانا بحته فلعو - **(قوله فعموس)** لا كفارة فيها الا التوبة فتح **(قوله واختلف في كفره)** اى اذا كان كاذبا **(قوله والاصح الح)** وقيل لا يكفر وقيل يكفر لانه تحيز معنى لانه لما علقه بأمر كائن فكأنه قال ابتداء هو كافر واعلم انه ثبت في الصحيحين عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من حلف على يمين بئمة غير الاسلام كاذبا متممدا فهو كما قال والظاهر انه اخرج مخرج الغالب فان الغالب ممن يحلف بمثل هذه الايمان ان يكون جاهلا لا يعرف اللزوم الكفر على تقدير الحث فان تم هذا والا فالحديث شاهد لمن اطلق القول بكفره فتح **(قوله في اعتقاده)** تفسير لقوله عنده ح قل في الصباح وتكون عند بمعنى الحكم يقال هذا عندى افضل من هذا اى في حكمى **(قوله وعنده انه يكفر)** عطف تفسير على قوله جاهلا وعبارة الفتح وان كان في اعتقاده أنه يكفر به يكفر لانه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل الذى علق عليه كفره وهو يعتقد أنه يكفر اذا فعلاه وعبارة الدرر وكفر ان كان جاهلا اعتقداً أنه كفر الخ وبه ظهر ان عطف وعنده بالواو هو الصواب وما يوجد في بعض النسخ من عطفه بأو خطأ لانه يفيد ان المراد بالجاهل هو الذى لا يعتقد شئ ولا وجه لتكفيره لما علمت من انه انما يكفر اذا اعتقده كفرا ليكون راضيا بالكفر اما الذى لا يعتقد كذا لم يرض بالكفر حتى يقال انه يكفر فافهم **(قوله يكفر فيهما)** اى فى الغموس والنعقدة اما فى الغموس فى الحال واما فى النعقدة فعند مباشرة الشرط كما صرح به فى البحر قبيل قوله وحروفه ح ولا يقال ان من نوى الكفر فى المستقبل كفر فى الحال وهذا بمنزلة تعليق الكفر بالشرط لاننا نقول ان من قال ان فعلت كذا فانا كافر مراده الامتناع بالتعليق ومن عزمه أن لا يفعل فليس فيه رضا بالكفر عند تعليق بخلاف ما اذا باشر الفعل معتقدا أنه يكفر بمباشرة

فيكفر بجنه لو فى المستقبل
أما الماضي علما بخلافه
فعموس واختلف في كفره
(و) الاصح ان الحان
(لم يكفر) سواء (علقه
بماض او آت ان كان عنده)
فى اعتقاده انه (يمين وان
كان) جاهلا و (عنده انه
يكفر فى الحلف) بالغموس
وبمباشرة الشرط فى
المستقبل (يكفر فيهما)
لرضاه بالكفر

فإن يكفر وقت مباشره لرضاه بالكفر وأما الجواب بأن هذا تعليق بماله خطر الوجود فلا يكفر به في الحال بخلاف قوله إذا جاء يوم كذا فهو كافر فإنه يكفر في الحال لأنه تعليق بمحقق الوجود ففيه مذهب من أنه خطر الكفر أيضا لقوله إن كان كذا عدا فانا اكفر فإنه يكفر من ساعته كما في جامع ضمير من لأنه رضى في الحال بكفره المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم وعلى هذا لو كان الحالف وقت الحلف نوي على العمل وقت ان فعلت كذا فهو كافر ينبغي ان يكفر في الحال لأنه يصير عازما في الحال على الفعل المستقبل الذي يعتقد كفره به **(قوله** بخلاف الكافر) أي ادون ان فعلت كذا فافهم في بعض نسخ خلاف الكفر وعليها فضمير يصير عازما على الكفر يندى ستم من الكفر والاولى اظهر اه **(قوله** لأنه ترك) أي لان الكفر ترك التصديق والاقرار وصح تعليقه بالشرط بخلاف الاسلام فإنه فعل والافعال لا يصح تعليقه بالشرط وح في هذا التقرير عرفت ان هذا تعليل لقوله يكفر فيهما لا لقوله فلا يصير مسلما ما يليق اه قلت لكن الظاهر انه تعليل للمخالفة وبيان لوجه الفرق والا لعنه على التعليل الاول **(قوله** كاذبا) حال من الضمير في قوله **(قوله** الاكثر ثم) لأنه نسب خلاف الواقع الى علماء تهالي فيتضمن نسبة الجهل اليه تعالى **(قوله** وقال الشمنى الاصح لا) جعله في المحتج وغيره رواية عن ابي يوسف ونقل في نور العين عن الفتاوى تصحيح الاول وعلى القول بعدم الكفر قلح يكون حينئذ مينا غمدا لانه على ماض وهذا ان تعورف الحلف به والا فلا يكون مينا وعلى كل فهو موصية تجب التوبة منه اه لكن علمت ان التعارف انما يعتبر في الصفات المشتركة تأمل **(قوله** وكذا لو وطئ المصحف الخ) عبارة المحتج بعد التعليل المتقول هنا عن الشمنى هكذا قات فعلى هذا اذا وطئ المصحف قتلًا انه فعل كذا او لم يفعل كذا وكان كاذبا لا يكفر لأنه تقصده ترويح كذبه لا اهانة المصحف اه لكن ذكر في القنية والحووى ولو قال ايها ضعي رحاك على الكرامة ان لم تكوني فعات كذا فوضعت عليها رجلاها لا يكفر الرجل لان مراده التخويف وتكفر المرأة قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن مراده التخويف ينبغي ان يكفر ولو وضع رجله على المصحف حالفا يتوب وفي غير الحالف استخفافا يكفر اه ومقتضاه ان الوضع لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المصحف مستخفا والا فلا اه ويظهر لي ان نفس الوضع بلا ضرورة يكون استخفافا استهانة له ولذا قل لو لم يكن مراده التخويف ينبغي ان يكفر اي لانه اذا اراد التخويف يكون معظما له لان مراده حماها على الاقرار بأنها فعلت لعلمه بأن وضع الرجل امر عظيم لاتفعله عتريا انكرته اما اذا لم ير التخويف فإنه يكفر لانه امرها بما هو كثر لما فيه من الاستخفاف والاستهانة يدل على ذلك قول من قال يكفر من صلى بلا طهارة او لغير القلة لانه استهانة فليتأمل **(قوله** ما العرف) قلت هو في زماننا متعارف وكذا الله يشهد اني لا افعل ومثله لهد لله علم الله على الاموال في جميع ذلك ان يكون مينا للتعارف الآن **(قوله** يكون يمين) قال في البحر وبما ان الحالف اذا قصد في الامكان عن الله تعالى انه لا يكون مينا لانه حينئذ ليس بكفر بل هو لا يمين اه **(قوله** ولا يكفر) لما كان مقتضى حلفه كون الاله في السماء كان مصداق ليقول الله تعالى ان في ذلك حكمة لان فيه ثبوت امكانه تعالى فقال ولا يكفر ولعل

بخلاف الكافر فلا يصير مسلما بالتعلق لأنه ترك كما بسطه المصنف في فتاويه وهل يكفر بقوله اللهم اغفر لي او يغفر الله له فعل كذا او لا يفعل كذا قال كاذبا قل الزاهدني الاكبر وقت الشمنى الاصح لأنه قصد ترويح الكذب دون الكفر وكذا لو وطئ المصحف قتلًا ذلك لأنه لا اهانة كذبه لا اهانة المصحف محتج وفيه شبهة الله لا افعل استغفر الله ولا كفارة وكذا الشهدك والشهد ملائكتك لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون يمين ولا يكفر وفي فتاوى من الشفاعة ليس يمين

وجهه ان اطلاق هذا اللفظ وارد في النصوص كقوله تعالى وهو يدعى في سمي له وقوله تعالى أأنتم من في السماء فلا يكفر باطلاقه عليه تعالى وان كانت حقيقة الظرفية غير مرادة فبالنظر الى كون هذا اللفظ واردا في القرآن كان نفيه كفرا ولذا انعقدت به اليقين كفي نظائره وبالنظر الى ان اعتقاد حقيقته الغوية كفر كان مظنة كفره لاقتضاء حاله كون الاله في السماء هذا غاية ماظهر لي في هذا المحل وفي اواخر جامع الفصولين قال الله تعالى في السماء عالم لو اراد به المكان كفر لالو اراد به حكاية عما جاء في ظاهر الاخبار ولولانية له يكفر عندا كثره اه فتأمل (قوله لان منكرها مبتدع لا كافر) أي واليمين انما تنعقد اذا علق بكفر ط (قوله وكذا فصلاتي الخ) أي انه ليس بيمين بحر عن المجتبى ط (قوله واما فصوصي الخ) في حاوي الزاهدي وصلاواتي وصياماتي لهذا الكافر فليس بيمين وعليه الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان نوى القربة فيمين اه قلت وبه علم ان ما هنا قول آخر اذ لا يظهر فرق بين صلاتي وصومي بل التفصيل جار فيهما على هذا القول اي ان اراد القربة والعبادة يكون يمينًا لكونه تعليقًا على كفر واما ان اراد الثواب فلا لان الثواب على ذلك امر غيبي غير حقيق ولان هبة الثواب للغير جائزة عندنا فاعلمه اراد تخفيف عذابه وان لم يكن الكافر اهلا لثواب العبادة تأمل (قوله وحقا) في المجتبى وفي قوله وحقا واختلاف المشايخ والاكثر على انه ليس بيمين اه اي لا فرق بين ذكره بالواو وبدونها فافى الملتقى وغيره من ذكره بدونها ليس بقيد ففيه (قوله الا اذا اراد به اسم الله تعالى) مكرر مع ما يأتي متنا وكأنه اشار الى ان المناسب ذكره به - (قوله وحق الله) الحاصل ان الحق اما ان يذكر معرفا او منكرا أو مضافا فالحق معرفة سواء كان بالواو او بالباء يمين اتفاقا كما في الحائية والظهيرية ومنكرا يمين على الاصح ان نوى دة اتفاقا ان كان بالباء فيمين اتفاقا لان الناس يحلفون به وان كان بالواو فعندها واحدى الروايتين عن ابي يوسف لا يكون يمينًا وعنه رواية اخرى انه يمين لان الحق من صفاته تعالى والحلف به متعارف وفي الاختيار انه المختار اعتبارا بالعرف اه وبهذا علم ان المختار انه يمين في الانفاظ الثلاثة مطلقا افاده في البحر وتقدم ان المنكر بدون واو أو باء ليس بيمين عند الاكثر هذا وقداعة ض في الفتح على ما في الاختيار بأن التعارف يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله تعالى وصفة غيره ولفظ حق لا يتبادر منه ماهو صفة الله تعالى بل ماهو من حقوقه ثم قال ومن الاقوال الضعيفة ما قل الباغي ان قوله بحق الله يمين لان الناس يحلفون به وضعفه لما علمت انه مثل وحق الله (قوله وحرمة) اسم بمعنى الاحترام وحرمة الله مالا يحل انتهاك فهو في الحقيقة قسم بغيره تعالى حموى عن البرجندی ط (قوله وبحرمة شهد الله) بالدال المهملة في كثير من النسخ والكتب وفي بعضها شهر الله بالراء وكل من النسختين صحيح المعنى - (قوله وبحق الرسول) فلا يكون يمينًا لكن حقه عظيم ط عن الهندية (قوله ورضاه) مكرر مع ما مر في قوله ولا بصفة لم يتعارف الحلف بها الخ وكونه ليس يمينًا لا ينافي ما مر في قوله وصفة فعل بوصف بها وبضدها الخ كما قدمناه هناك (قوله الكفر في الحائية الخ) حيث قل وامانة الله يمين وذكر الطحاوي لا يكون يمينًا وهو رواية عن ابي يوسف اه وفي البحر ذكر في الاصل انه

لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصلاتي وصيامي لهذا الكافر واما فصوصي لليهود فيمين ان اراد به القربة لان اراد به الثواب (وقوله) مبتدع خبره قوله لا يلى (وحقا) الا اذا اراد به اسم الله تعالى (وحق الله) واختار في الاختيار انه يمين للعرف لو بالباء فيمين اتفاقا بحر (وحرمة) وبحرمة شهد الله وبحرمة لاله الا الله وبحق الرسول او الايمان او الصلاة (وعذابه وثوابه ورضاه ولعنة الله وامانته) لكن في الحائية امانة الله يمين وفي النهر ان نوى العبادات

يكون يمينا خلافا للطحاوي لانها اطاعته ووجه ما في الاصل ان الامانة المضافة الى الله تعالى عند التسم يرادها صفته اه وفي الفتح فعندنا ومالك واحد هو يمين وعند الشافعي بالنية لانها فسرت بالعبادات قلنا غلب ارادة اليمين اذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها على النية للعادة الغالبة اه وبه علم ان المعتمد ما في الحائية (قوله قليس يمين) اى اتفاقا لانها ليست صفة لكن على المعتمد ينبغي ان لا يصدق في القضاء (قوله فعليه غضبه الخ) اى لا يكون يمينا ايضا لانه دعاء على نفسه ولا يستلزم وقوع المدعوب ذلك متعلق باستجابة دعائه ولانه غير متعارف فتح (قوله او هو زان الخ) لان حرمة هذه الاشياء تحتمل النسخ والتبديل فلم تكن في معنى حرمة الاسم ولانه ليس بمتعارف هداية اى ان حرمة هذه الاشياء تحتمل السقوط للضرورة او نحوها (قوله لعدم التعارف) ظاهره انه علة للجميع وقد علمت ان العرف معتبر في الحلف بالصفات المشتركة تأمل (قوله فلو تعورف الخ) اى في هو زان وما بعده كما يفيد كلامه ظهر والظاهر ان مثله فعليه غضبه الخ (قوله ظاهر كلامهم نعم) فيه نظر لانهم لم يقتصر على التعليل بالتعارف بل عللوا بما يقتضى عدم كونه يمينا مطلقا وهو كون عليه غضبه ونحوه دعاء على نفسه وكون هو زان يحتمل النسخ ثم عللوا بعدم التعارف لانه عند عدم التعارف لا يكون يمينا وان كان مما يمكن الحلف به في غير الاسم فكيف اذا كان مما لا يمكن (قوله وظاهر كلام الكمال) حيث قال ان معنى اليمين ان يعاق الحالف ما يوجب امتناعه عن الفعل بسبب لزوم وجوده اى وجود ما عاقه كالكفر عند وجود الفعل المحلوف عليه كدخول الدار وهنا لا يصير بمجرد الدخول زانيا او سارقا حتى يوجب امتناعه عن الدخول بخلاف الكفر فانه بمباشرة الدخول يتحقق الرضا بالكفر فيوجب الكفر اه ما خلا موفحا والمراد انه يوجب الكفر عند الجهل والكفارة عند العلم ولا يخفى ان هذا التعليل يصلح ايضا لنحوه عليه غضبه لانه لا يتحقق استجابة دعائه بمباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرته فلم يكن فيه معنى اليمين وان تعورف (قوله وفي البحر الخ) هذا غير منقول بل فهمه في البحر من قول الولوالجية في تعاميل قوله هو يستحل الدم او لحم الخنزير ان فعل كذا لا يكون يمينا لان استحلال ذلك لا يكون كفرا لاحالة فانه حالة الضرورة يصير حلالا اه واعترضه المحشي بأنه وهم باطل لان قول الولوالجية لاحالة قيد للمنفى وهو يكون لانفى وهو لا يكون فانفى ان كون استحلاله كفرا على الدوام منفي بل قد لا يكون كفرا يوفى ما يحيط من انه لا يكون يمينا للشك لانه قد يكون استحلاله كفرا كفى غير حالة الضرورة فيكون يمينا وقد لا يكون كفرا كفى في حالة الضرورة فلا يكون يمينا فقد حصل الشك في كونه يمينا او لا بخلاف هو يهودى ان فعل كذا لان اليهودى من ينكر رسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك كفر دائما فكل ما حرمه مؤيدا فانه حلالا ما قبل شرط يكون يمينا وما لا فلا اه ملخصا (قوله ومن حره نه) فدان له حروفا اخر نحو من الله بكسر الميم وضمه صرح بالتمهيدنى عن الرضى ح قلت هي لدممى عن السهيل ومن مثلت الحرفين مع توافق الحركتين اه فافهم والمراد بالحروف الادوات لان من الله كذا الميم اسم مختصر من ايتن كامر والضمير في حروفه راجع

فليس يمين وان فعله فعليه
غضبه او سخطه او لعنة
الله او هو زان او سارق
او شارب خمر او آكل ربا
لا يكون قسما لعدم التعارف
فلو تعورف هل يكون يمينا
ظاهر كلامهم نعم وظاهر
كلام الكمال او تمامه في
النهر وفي البحر ما يباح
للضرورة لا يكفر مستحله
كدمه وخنزير (الاذا اراد)
الحالف (بقوله حقا اسم
الله تعالى فيمين على المذهب)
كما صححه في الحائية (و) من
(حروفه)

مطلب
حروف القسم

الى القسم او الحلف او الى اليمين بتأويل القسم والافاليمين مؤنثة سماعا (قوله الواو والباء والتاء) قدم الواو لانها اكثر استعمالا في القسم ولذا لم تقع الباء في القرآن الا في بالله ان الشريك لظلم عظيم مع احتمال تعلقها بالانتماء وقدم غيره الباء لانها الاصل لانها صالحة لحلف واقسم ولذا دخلت في المظهر والمضمر نحو بك لا فعلن (قوله ولا م القسم) وهي المختصة بالله في الامور العظام قهستاني اى لا تدخل على غير اسم الجلالة وهي مكسورة وحكى فتحها كافى حواشى شرح الاجرومية وفي الفتح ولا تستعمل اللام الا في قسم متضمن معنى التعجب كقول ابن عباس دخل آدم الجنة فله ما غربت الشمس حتى خرج وقولهم لله ما يؤخر الاجل فاستعملها قسما مجردا عنه لا يصح في اللغة الا ان يتعارف كذلك وقول الهداية في المختار كافى بعض النسخ احتراز عما عن أبى خيفة انه اذا قال لله على ان لا اكلم زيدا انها ليست بيمين الا ان ينوى لان الصيغة للنذر ويحتمل معنى اليمين اه (قوله وحرف التنبيه) المراد به ما محذوف الالف او نابتها مع وصل ألف الله وقطعها كافى التسهيل لابن مالك (قوله وهمزة الاستفهام) هي همزة بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور وتسميتها بهمزة الاستفهام مجاز كذا في الدمامي على التسهيل ح والظاهر ان الجر بهذه الالف حرف لنيابتها عن أحرف القسم ط (قوله وقطع الف الوصل) اى مع جر الاسم الشريف ح اى فالهمزة نابت عن حرف القسم وليس حرف القسم مضمرا لان ما يضم فيه حرف القسم تبقى همزته همزة وصل نعم عند ابتداء الكلام تقطع الهمزة فيحتمل الوجهين اما عند عدم الابتداء كقولك يا زيد الله لا فعلن فان قطعها كان مما نحن فيه والافه من الاضمار فافهم (قوله والميم المكسورة والمضمومة) وكذا المفتوحة فقد نقل الدمامي فيها التثنية وفي ط لعلهم اعتبروا صورتها فعدوها من حروف القسم والافقد سبق أنها من جملة اللغات في أيمن الله كمن الله (قوله لله) بكسر لام القسم وجر الهاء كما قدمناه فافهم (قوله وهاء الله) مثال لحرف التنبيه والهاء مجرورة ح (قوله وم الله) بتثنية الميم كما قدمناه والهاء مجرورة (قوله وقد تضرع حروفه) فيه ان الذى يضرع هو الباء فقط لانها حرف القسم الاصل كما نقله القهستاني عن الكشاف والرضي وأراد بالاضمار عدم الذكر فيصدق بالحذف والفرق بينهما ان الاضمار يبقى أثره بخلاف الحذف قال في الفتح وعليه ينبغي كون الحرف محذوف في حالة النصب ومضمر في حالة الجر لظهور أثره وقوله في البحر قال تضرع ولم يقل تحذف للفرق بينهما الخ يومهم انه مع النصب لا يكون حالفا وليس كذلك ولذا قال في النهر انه بمنزلة عن التحقيق لانه كما يكون حالفا مع بقاء الاثر يكون ايضا حالفا مع النصب بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذ اه اى شاذ في غير اسم الله تعالى فافهم (قوله بالحركات الثلاث) اما الجر والنصب فعلى اضمار الحرف او حذفه مع تقدير ناصب كيانى واما الرفع فقال في الفتح على اضمار مبتدأ والاولى كونه على اضمار خبر لان الاسم الكريم أعرف المعارف فهو أولى بكونه مبتدأ والتقدير الله قسمى او قسمى الله اه (قوله وغيره) اى ويختص غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم بغير الجراى بالنصب والرفع اما الجر فلا لانه لا يجوز حذف الجار وابقاء عمله الا في مواضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو الله لا فعلن (قوله

الواو والباء والتاء) ولا م القسم وحرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة كقوله لله وهاء الله وم الله (وقد تضرع حروفه) المجازا فيختص اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجر والتزم رفع أيمن ولعمر الله (كقوله الله)

بنصبه بزرع الحافض) هذا خلاف اهل العربية بل هو عندهم بفعل القسم لما حذف الحرف
 اتعمل الفعل به الا ان يراد عنه انتزاع الحافض اى بالفعل عنده كذا فى الفتح اى قالوا فى بزرع
 للسببية لاصلة نصبه لان التزاع ليس من عوامل النصب بل الناصب هو الفعل ويتعدى بنفسه
 توسعا بسبب نزع الحافض كما فى أمجالتكم امر ربكم اى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد اى عليه
(قوله وجره الكوفيون) كذا حكى الخلاف فى المبسوط قال فى الفتح ونظرفيه بأنهما اى
 النصب والجر وجهان سائغان للعرب ليس احديهما احدهما ليتأتى الخلاف اه وسكت
 الشارح عن الرفع مع انه ذكره ايضا فى قوله بالحركات الثلاث (نبيه) هذه الواجهة الثلاثة
 وكذا سكون الهاء يعتقد بها اليمين مع التصريح بباء القسم فى الظهيرية بالله لأفعل كذا
 وسكن الهاء او نصبها أو رفعها يكون يمينا ولو قال الله لأفعل كذا وسكن الهاء او نصبها لا يكون
 يمينا الا ان يعربها بالجر فيكون يمينا وقيل يكون يمينا مطلقا اه قلت وقول المتون وقد تضمن
 يشير الى القول الاول لما علمت من ان الاضمار يبقى اثره فلا بد من الجر لكنه خلاف ما مشى
 عليه فى الهداية وغيرها من تجوز النصب وقدمنا عن الجوهرية انه الصحيح بل قال فى البحر
 وينبى انه اذا نصب انه يكون يمينا بلا خلاف لان اهل اللغة لم يختلفوا فى جواز كل من
 الوجهين ولكن النصب اكثر كما ذكره عبد القاهر فى مقتضاه كذا فى غاية البيان اه قلت
 فى الكلام على عدم كونه يمينا مع سكون الهاء وقدرده فى الفتح حيث قال ولا فرق فى ثبوت
 اليمين بين ان يعرب المقسم به خطأ او صوابا او يسكنه خلافا لما فى المحيط فيما اذا سكنه لان معنى
 اليمين وهو ذكر اسم الله تعالى للمنع او الحيل معقودا بما اراد منه او فعله ثابت فلا يتوقف على
 خصوصية فى اللفظ اه **(قوله ان اضمار حرف التأكيد)** الاضافة فى حرف للجنس لان المراد
 اللام والتون فان حذفهما فى جواب القسم المستقبل المثلث لا يجوز نعم حذف احدهما جائز
 عند الكوفيين لا عند البصريين وكذا يجوز ان كان الفعل حالا كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم
 القيامة وقول الشاعر

يمينا لأبغض كل امرئ 88 يزخرف قولاً ولا يفعل

(قوله الحلف بالعربية الح) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون يمينا لعدم اللام والتون
 فلا كفارة عليهم فيها مقدسى يعنى لا يكون يمينا على الاثبات وقوله فلا كفارة عليهم فيها اى
 اذا تركوا ذلك الشئ ثم قل المقدسى لكن ينبى ان تلزمهم لتعارفهم الحلف بذلك ويؤيده
 ما نقلناه عن الظهيرية انه لو سكن الهاء ارفع او نصب فى بالله يكون يمينا مع ان العرب
 ما خلقت بغير الجر فليتأمل وينبى ان يكون يمينا وان خلا من اللام والتون ويدل عليه
 قوله فى الواو الحية سبحانه الله افعل لاله الا الله افعل كذا ليس يمين الا ان ينويه اه واعترضه
 الحير الرملى بأن ما نقله لا يدل لدعاه اما الاول فلا أنه تغيير اعرابى لا يمنع المعنى الموضوع
 فلا يضر التسكين والرفع والنصب لما تقرر أن اللحن لا يمنع الانعقاد واما الثانى فلا أنه
 ليس من المتنازع فيه اذا المتنازع فيه الاثبات والثنى لأنه يمين والنقل يجب

بنصبه بزرع الحافض وجره
 الصكو فيون مسكين
(لأفعلن كذا) أقادان
 اضمار حرف التأكيد فى
 المقسم عليه لا يجوز ثم
 صرح به بقوله (الحالف)
 بالعربية (فى الاثبات
 لا يكون الا بحرف التأكيد
 وهو اللام والتون كقوله
 والله لأفعلن كذا)

مطلب

فيا لو اسقط اللام والتون
 من جواب القسم

اتباعه اه قلت وفيه نظر اما اولاً فلأن اللحن الخطأ كما في القاموس وفي المصباح اللحن
الخطأ في العربية واماناً فلأن قول الولوالجية سبحانه الله افعل عين المتنازع فيه لاغيره فانه
أتى بالفعل المضارع مجرداً من اللام والنون وجعله يمينا مع النية ولو كان على النفي لوجب ان
يقال انه مع النية يمين على عدم الفعل كما لا يخفى وانما اشترط النية لكونه غير متعارف كما مر
وقال ح وبحث المقدسي وجيه وقول بعض الناس انه يصادم المنقول يجاب عنه بأن
المنقول في المذهب كان على عرف صدر الاسلام قبل ان تغير اللغة وامالاً الآن فلا يأتون باللام
والنون في مثبت القسم اصلاً ويفرقون بين الاثبات والنفي بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم
على هذا الا كما اصطلاح لغة الفرس ونحوها في الايمان لمن تدبر اه قلت ويؤيده ما ذكره
العلامة قاسم وغيره من انه يحمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه وعادته سواء وافق
كلام العرب ام لا ويأتى نحوه عن الفتح في اول الفصل الآتى وقد فرق اهل العربية بين بلى ونعم
في الجواب بأن بلى لا يجاب ما بعد النفي ونعم للتصديق فاذا قيل ما قام زيد فان قلت بلى كان معناه
قد قام وان قلت نعم كان معناه ما قام ونقل في شرح المنار عن التحقيق ان المعترف في احكام
الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر اه ومثله في التلويح وقول المحيط
هنا والحلف بالعربية ان يقول في الاثبات والله لا فعلن الخ بيان للحكم على قواعد العربية
وعرف العرب وعادتهم الحالية عن اللحن وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية سوى
النادر فهو لغة اصطلاحية لهم كباقي اللغات الاعجمية فلا يعاملون بغير لغتهم وقصدهم الامن
التزم منهم الاعراب او قصد المعنى اللغوي فينبغي ان يدين وعن هذا قال شيخ مشايخنا
السائي ان ايماننا الآن لا نتوقف على تأكيد فقد وضعناها وضعا جديداً واصطلحنا عليها
وتعارفناها فيجب معاملتنا على قدر عقولنا ونياتنا كما اوقع المتأخرون الطلاق بعلى الطلاق
ومن لم يدر بعرف اهل زمانه فهو جاهل اه قلت ونظير هذا ما قولوه من انه لو اسقط الغاء
الرابعة لجواب الشرط فهو تجيز لا تعليق حتى لو قال ان دخلت الدار انت طالق نطاق
في الحال وهذا مبني على قواعد العربية ايضا وهو خلاف المتعارف الآن فينبغي بناءً على
العرف كما قدمناه عن المقدسي في باب التعليق وقد منا هناك ما يناسب ذكره هنا فراجعه والله
سبحانه اعلم (نبيه) ما مر انما هو في القسم بخلاف التعليق فانه وان سمي عند الفقهاء حلفاً ويمينا
لكنه لا يسمى قمياً فان القسم خاص باليمين بالله تعالى كما صرح به القهستاني اما التعليق فلا
يجرى اشتراط اللام والنون في مثبت منه لا عند الفقهاء ولا عند اللغويين ومنه الحرام
يلزمنى وعلى الطلاق لا فعل كذا فانه يراد به في العرف ان فعلت كذا فهي طالق فيجب امضاؤه
عليهم كما صرح به في الفتح وغيره كما يأتى قال ح فاندفع بهذا ما توهمه بعض الافاضل من ان في
قول القائل على الطلاق اجى اليوم ان جاء في اليوم وقع الطلاق والافلا لعدم اللام والنون
وانت خير بأن النجاة انما اشترطوا ذلك في جواب القسم المثبت لافى جواب الشرط والاكان
معنى قولك ان قام زيد اقم ان قام زيد لم اقم ولم يقل به عاقل فضلاً عن فاضل على ان قوله اجى
ليس جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان لم اجى اليوم فانت طالق وقد وقع هذا
الوهم بعينه للشيخ الرملى وفي الفتاوى الخيرية وغيره ايضا قال السيد احمد الحموى في تذكرته

قوله كل واحد منهما الخ
اي من نعم وبلى اه منه

الكبرى رفع الى سؤال صورته رجل اغتظ من ولد زوجته فقال على الطلاق انى أصبح
المتكبر من التقى فلما أصبح تركه ولم يشترك ومكث مدة فهل والحالة هذه يقع عليه
الطلاق ام لا الجواب اذا ترك شكايته ومضى مدة بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق لان الفعل
المذكور وقع في جواب اليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يؤكد والله تعالى اعلم كتبه
الفقيه عبد المنعم النبتى فرفعه الى جماعة قائلين ماذا يكون الحال فقد زاد به الامر وتقدم بين
العوام وتأخرت اولو الفضل افيدوا الجواب فأجبت بعد الحمد لله ما أفتى به من عدم وقوع
الطلاق معللا بان الفعل المذكور وقع جوابا ليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يؤكد فنبى
عن فرط جهله وحمقه كثرة مجازفته في الدين وخرقه اذذاك في الفعل اذ وقع جوابا بالقسم بالله
نحو والله تفتؤى لا فتؤلا في جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعناق ونحوهما
وحينئذ اذا أصبح حلف ولم يشترك وقع عليه الطلاق الثلاث وباتت زوجته منه بينونة
كبيرة اذا تقرر هذا فقد ظهر لك ان هذا منقضى اخطأ خطأ صراحا لا يصدر عن ذى دين وصلاح
والله در القائل

من الدين كشف السر عن كل كاذب * وعن كل بدعي أتى بالعجائب
فسوا رجال مؤمنون لهدمت * صوامع دين الله من كل جانب

والله الهادى للصواب واليه المرجع والمآب (قوله والله لقد فعلت) بصيغة الماضى ولا بد
فيها من اللام مقرونة بقداور بما ان كان متصرفا ولا غير مقرونة كما في التسهيل (قوله وفى
النفي الخ) عطف على قوله في الاثبات اى ان الحلف اذا كان الجواب فيه مضارعا متفيا
لا يكون باللام والنون الا لضرورة او شذوذا بل يكون بحرف النفي ولو مقدرا كقوله تعالى
تالله تفتؤ فقول الخ تفريع صحيح فذهب ان حرف النفي اذا لم يذكر يقدر وأن الدال
على تقديره عدم شرط كونه مثبتا وهو حرف التوكيد وانه اذا دار الامر بين تقدير النافي
وحرف التوكيد تعين تقدير النافي لانه كية لبعض كلمة فافهم لكن اعترض الخير الرملى بان
حرف التوكيد كلمة ايضا والجواب ان المراد بالكلمة ما يشكك بها بدون غيرها او ما ليست متصلة
غيرها في الخ (قوله كثرته) اى اليمين بمعنى الحلف او القسم فلا يراد بها مؤنث سماعهم
(قوله هذه اضافة شرط) لما كان الاصل في اضافة الاحكام اضافة الحكم الى سببه كحد الزنا
والشرب او السرقة واليمين ليس سببا عندنا للكفارة خلافا لما شافى رحمه الله تعالى بل السبب
عندنا هو الحنث كما يأتى بين ان ذلك خارج عن الاصل وانه من الاضافة الى الشرط مجازا وهى
جائزة ونابتة في الشرع كما في كفارة الاحرام وصدقة الفطر وكون اليمين شرطا لاسبابها مبين
بادلتها في الفتح وغيره (قوله تحرير رقة) لم يقل عتق رقة لانه لو ورث من يعتق عليه فوى
عن الكفارة لم يجز نهر (قوله عشرة مساكين) اى تحقيقا او تقدير احتيا لواعطى مسكينا
واحدا في عشرة ايام كل يوم نصف صاع يجوز ولو اعطاه في يوم واحد دفعات في عشر ساعات
قيل يجزى وقيل لا وهو صحيح لانه انما جاز اعطاؤه في اليوم الثانى تنزيلا له منزلة مسكين آخر
لتجدد الحاجة من حاشية السيد انى السعود وفيها يجوز ان يكسو مسكينا واحدا في عشر
ساعات من يوم عشرة اواب او ثوبا واحدا بان يؤديه اليه ثم يسترده منه اليه او الى غيره بهبة او

ووالله لقد فعلت كذا
مقرونا بكلمة التوكيد وفى
النفي بحرف النفي حتى لو
قل والله افعل كذا اليوم
كانت يمينه على النفي وتكون
لامضمرة كأنه قل لا افعل
كذا لامتناع حذف حرف
التوكيد في الاثبات لاضمار
العرب في الكلام الكلمة
لأبعض الكلمة من البحر
عن المحيط (وكفارته) هذه
اضافة للشرط لان السبب
عندنا الحنث (تحرير رقة)
او اطعام عشرة مساكين

مضاد

كفارة اليمين

غيرها لان لتبدل الوصف تأثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز عند اكبرهم قهستاني عن
الكشف وقوله لكن لا يجوز يحتمل تعلقه بالثانية فقط او بها وبالاولى ايضا وهو الظاهر بدليل
ما قدمناه اه قات ومراده بالثانية قوله او ثوبا واحدا وفي الجوهره واذا اطعمهم بلا ادم لم
يجز الا في خبز الخطة واذا غدى مسكينا وعشى غيره عشرة ايام لم يجزه لانه فرق طعام العشرة
على عشرين كما اذا فرق حصص المسكين على مسكنيين ولو غدى مسكينا واعطاه قيمة العشاء
اجزاء وكذا اذا فعله في عشرة مساكين ولو عشاهم في رمضان عشرين ليلة اجزاء اه لكن
في البرازية اذا غداهم في يوم وعشاهم في يوم آخر فعن الثاني فيه روايتان في رواية شرط
وجودها في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط وفي كافي الحاكم وان اطعم عشرة مساكين
كل مسكين صاعا عن يمين لم يجزه الا عن احدها عندها وقال محمد يجزيه عنهما **(قوله كما مر**
في الظاهر) اي كالتحرير والاطعام المارين في الظاهر من كون الرقبة غير فائقة جنس المنفعة
ولامستحقة للحرية بجهة وفي الاطعام اما التملك او الاباحة فيعشيمهم ويغديهم ولو اطعم خمسة
وكسا خمسة اجزاء ذلك عن الاطعام ان كان ارخص من الكسوة وعلى العكس لا يجوز هذا
في اطعام الاباحة اما اذا ملكه فيجوز ويقام مقام الكسوة ولو اعطى عشرة كل واحد الف من
من الخطة عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن واحدة عند الامام والثاني وكذا في كفارة الظاهر
كذا في الخلاصة نهر قات وبه علم ان حيلة الدور لا تنفع هنا بخلافها في اسقاط الصلاة **(قوله**
بما يصلح للاوساط) وقيل يعتبر في الثوب حال القبض ان كان يصلح له يجوز والا فلا قال
السرخسي والاول اشبه بالصواب بزازية **(قوله)** ويتنفع به فوق ثلاثة اشهر لانها اكثر
نصف مدة الثوب الجديد كما في الخلاصة فلا يشترط كونه جديدا والظاهر ان لو كان جديدا
رقيقا لا يبقى هذه المدة لا يجزى **(قوله)** ويستترامة البدن اي اكثره كالملاء او الجبة او القميص
او القباء قهستاني وهذا بيان لادناه عندها والمروى عن محمد ما يجوز فيه الصلاة وعليه
فيجزيه دفع السر او يل عنده للرجل لاء راة **(قوله)** فلم يجز السر او يل هو الصحيح لان لابسها
يسمى عربا ناعرا فلا بد عى هذا ان يعطيه قميصا او جبة او رداء او قباء او ازارا سابلا بحيث
يتوشع **(٢)** به عندها والا فهو كالسر او يل ولا تجزى العمامة الا ان امكن ان يتخذ منها ثوب
مجزى واما القلنسوة فلا تجزى بحال ولا بد للمرأة من خمار مع الثوب لان صلاحها لا تصح بدونه
وهذا اي التعليل المذكور يشابه المروى عن محمد في السر او يل انه لا يكفي للمرأة وظاهر
الجواب ما ثبت به اسم المكتسى ويتنفي عنه اسم العريان لاصحة الصلاة وعدمها والمرأة اذا
كانت لابسة قميصا سابلا وخمارا غطى رأسها واذنهما دون عنقها لاشك في ثبوت اسم انها
مكتسية لاعريانة ومع هذا لا تصح صلاحها اه ما خصا من الفتح وحاصله انه لا بد مع الثوب
من الخمار اكن لا يشترط ان يكون الخمار مما تصح به الصلاة وقد اقتصر في البحر على صدر
عبارة الفتح فاوهم انه لا يشترط الخمار اصلا وليس كذلك فليتبناه والشرع بلاية ولم أر حكمة
ما يغطي رأس الرجل اه قات ان كان توقفه في اجزائه فلا شك في عدمه وان كان في
اشراطه مع الثوب فظاهر ما مر عدمه وفي الكافي الكسوة ثوب اكل مسكين ازار او رداء او
قميص او قباء او كساء اه وقدمنا ان المراد ما يسترا كثيرا البدن **(قوله)** الا باعتبار قيمة

كما مر في الظاهر (او كسوته)
بما يصلح للاوساط
ويتنفع به فوق ثلاثة اشهر
و (يستر عامة البدن) فلم
يجز السر او يل الا باعتبار
قيمة

(٢) قوله يتوشع به يقال
توشع بوجهه وهو ان يدخله
تحت بطنه الايمن ويأخيه
على منكبيه الايسر كما يفعل
الحجره مصباح اه منه

الاطعام) ومثله لو أعطى نصف نوب تبلغ قيمة قيمته نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير
 أجزاء عن اطعام فقير وكذا لو أعطى عشرة مساكين نوبا كبيرا لا يكفي كل واحد حصته منه
 الكسوة وتبلغ حصته كل منهم قيمة ما ذكرنا أجزاء عن الكفارة بالاطعام ثم ظاهر المذهب أنه
 لا يشترط للأجزاء عن الاطعام ان ينوى به عن الاطعام وعن أبي يوسف يشترط فتح (قوله
 ولم ينو الا بعد تمامها) شرط في قوله مرتبا فقط وفيه ان النية بعد تمامها انما تلائم الاطعام
 والكسوة لصحة النية بعد الدفع ماداما في يد الفقير كما في الزكاة واما الاعتاق فلا الا ان تصور
 المسئلة فيما اذا تقدمت الكسوة والاطعام وعند الاعتاق نوى الثلاثة عن الكفارة اهـ والمراد
 بالاطعام التملك لا الاباحة لانهم لو أكلوا عنده ثم نوى لم يصح فيما يظهر تأمل ثم ان مراد
 الشارح بيان امكان تصوير المسئلة وهو وقوع الاعلى قيمة عن الكفارة لانه اذا كان لابد من
 النية فاذا فعل الثلاثة فما نواه أولا وقع عنها وان كان هو الأدنى فيين امكان ذلك بما اذا فعل
 الكل جملة او مرتبا لكنه اخرا النية (قوله للزوم النية) علة لما استفيد من المقام انه لابد في
 التكفير من النية وقد نص عليه الكمال وغيره ط (قوله وان يحجز الخ) قال في البحر اشار الى
 انه لو كان عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا اليه في الحاية
 لا يجوز الصوم لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يملك بدله فوق الكفاف والكفاف
 منزل يسكنه ونوب يلبسه ويستور عورته وقوت يومه ولوله عبد يحتاجه للخدمة لا يجوز له
 الصوم ولوله مال وعليه دين مثله فان قضى دينه به كفر بالصوم وان صام قبل قضاءه قيل يجوز
 وقيل لا ولوله مال غائب او دين مؤجل صام الا اذا كان المال الغائب عبدا لقد رتبه على اعتاقه اهـ
 ما خصا وفي الجوهره والمرأة المعسرة لزوجهامنها من الصوم لان كل صوم وجب عليها بايجابها
 له منعها منه وكذا العبد الا اذا ظاهر من امراته فلا يمنعه المولى لتعلق حق المرأة به لانه لا يصل
 اليها الا بالكفارة (قوله وقت الاداء) اي لا وقت الحنث فلو حنث موسرا ثم اعسر جازاله
 الصوم وفي عكسه لا وعند الشافعي على العكس زيلعي (قوله قلت الخ) قاله صاحب البحر
 وجهه انه لو كان فسحاى كأنه لم يقع لكان المال موجودا في يده فلا يحجزه الصوم ط (قوله
 ولا) بكسر الهمزة والمدى متتابعة لقراءة ابن مسعود وابي فصام ثلاثة ايام متتابعات فجاز التقيد
 بها لانها مشهورة فصارت كخبره المشهور وتماه في الزيلعي (قوله بخلاف كفارة الفطر) اي
 كفارة الافطار في رمضان فان مدتها لا تخلو غالبا عن الحيض (قوله التفريق) اي صوم الثلاثة
 متفرقة (قوله فلو صام المعسر) مثله العبد اذا اعتق واصاب ما لا قبل فراغ الصوم كافي الفتح
 (قوله ثم قبل فراغه) اي من صوم اليوم الثالث بقرينة ثم فافهم والافضل اكمال صومه فان
 افطر لا قضاء عليه عندنا كما في الجوهره (قوله لم يحجز على الصحيح) وقياسه انه لو صام لمعجزه
 فظهر ان موثره مات قبل صومه ان لا يحجز به نهر (قوله ولم يحجز التكفير الخ) لان الحنث هو
 السبب كما مر فلا يجوز الابد وحوده وفي القهستاني واعلم انه لو اخر كفارة اليمين اثم ولم
 تسقط بالثبوت والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كافي الحزاة (قوله ولا يسترده)
 اي لو كفر بالمال قبل الحنث وقتلنا لا يحجز به ليس له ان يسترده من الفقير لانه تملك لله
 تعالى قصد به القرية مع شيء آخر وقد حمل التقرب وترتب الثواب فليس له ان ينقصه

جملة او مرتبا ولم ينو الابد تمامها للزوم النية لصحة التكفير (وقع عنها واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد هو ادناها قيمة) لسقوط الفرض بالادنى (وان عجز عنها) كلها (وقت الاداء) عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع به اجزأ الصوم محتجى قات وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فسخ من الاصل (صام ثلاثة ايام ولا) ويبطل بالحيض بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي التفريق واعتبر العجز عند الحنث مسكين (والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو ساعة (أيسر) ولو بموت موثره موسرا (لا يجوز له الصوم) ويستأنف بالمال خاتية ولو صام ناصيا للمال لم يحجز على الصحيح محتجى ولو نسي كيف حانف بالله او بطلاق او بصوم لاشيء عليه الا ان يتذكر خاتية (ولم يحجز) التكفير ولو بالمال خلافا للشافعي (قيل حنث) ولا يسترده من الفقير لو وقع صدقة (ومصر فيها مصر في الزكاة)

فلا فلا قيل الا الذي خلاف الثاني وبقوله ٨٥ يبقى كما مر في بابها (ولا كفارة بيمين كافر وان حنث مسلما) بآية

انهم لايمان لهم وامانوا انكشوا ايماهم فيعني
الصوري كتحليف الحاكم (وهو) اي الكفر (ببطلانها)
اذا عرض بعد ما (فوق)
حان مسلما ثم ارتد
والعياذ بالله تعالى (ثم اسلم)
ثم حنث فلا كفارة (اصلا)
لما تقرر ان الاوصاف
لراجعة للمحل يستوي فيها
الابتداء والبقاء كتحريم
في النكاح وكذا لو نذر
لكافر بما هو قربة لا يترجمه
لشيء (ومن حانث على
معصية كعدم الكلام مع يويه
او قتل فلان) وانما قال
(ليوم) لان وجوب الحنث
لايتي الا في اليمين المؤقتة
اما المنصقة فحنث في آخر
حياته فيوصي بالكفارة
بموت الحانث ويكفر عن
يمينه بهلاك المحلوف عليه
غاية (وجب الحنث والتكفير)
لانه اهون الامرين وحاصله
ان المحلوف عليه اما فعل
او ترك وكل منهما اما
معصية وهي مسألة المتن
او واجب كحنثه ليعطين
الظهير اليوم وبره فرض
او هو أولى من غيره او غيره
او لانه كحنثه على ترك وطه
زوجته شهرا ونحوه وحنثه
اولى او مستويان كحنثه

ويبطله فتح (قوله فلا فلا) اي ما لا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز دفع الكفارة اليه (قوله
الا الذي) فانه لا يجوز دفع الزكاة اليه ويجوز دفع غيرها (قوله خلاف الثاني) فعنده لا يستلزم
(قوله في بابها) اي الزكاة (قوله فيعني الصوري) اي المراد به الآية اليمين صورة كتحليف
القاضي لهم اذا المقصود منها رجاء النكول والكافران لم يثبت في حقه شرعا اليمين المستعقب لحكمه
لكنه في نفسه يعتقد تعظيم اسم الله تعالى وحرمة اليمين به كذا فيمتنع عنه فيحصل المقصود ففسر
الزامة بصورتها هذه الفائدة وتامه في الفتح (قوله بطلانها) مقتضاها انه لا يأتهم بالحنث بعد الاسلام
(قوله لما تقرر الخ) علة لكون الكفر العارض مبطلا لليمين كالكفر الاصلي كحرمة المصاهرة
العارضه كما اذا نذر بأم امرأته فانها تمتع بقاء الصيغة كالحرمه الاصليه لان الكفر والحرمه من
الاوصاف الراجعة للمحل وهو الكافر والمحرّم فيستوي فيها الابتداء والبقاء اي الطر و والعروض
ولم أر هذا التعليل لغيره تأمل (قوله اما المطلقة فحنثه في آخر حياته) هذا اذا كان المحلوف عليه
اثباتا اما ان كان نفيا فيتأتى الحنث في الحال بأن يكلم أبويه وهذا عرفت ان اليوم قيد في الثاني
فقط ح (قوله في آخر حياته) الاولى ان يقول في آخر الحياة ليشمل حياة الحانث وحياة
المحلوف عليه (قوله ويكفر) عطف على يوصى (قوله لانه اهون الامرين) لان فيه تقويت البر
الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية لو بركا في البحر (قوله وحاصله) اي حاصل ما قيل في
هذا المقام لاحاصل المتن فانه قاصر على الحلف بمعصية فعلا وتركها (قوله كحنثه ليعطين الظهير
اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك والله لا اشرب الخمر اليوم ح (قوله او هو أولى من غيره) مثال
الفعل منه والله لا صلح الضحى اليوم ومثال الترك والله لا أكل البصل وحكم هذا القسم قسميه
ان بره أولى أو واجب ح اي على ما يحتمل الكمال في القسم الخامس (قوله كحنثه على ترك الخ) هذا
مثال الترك ومثال الفعل والله لا أكل البصل اليوم ح (قوله ونحوه) اي نحو الشهر مما لم يباغ
مدة الايلاء والا كان من قسم المعصية (قوله او مستويان) اي الفعل والترك بأن لم يترجح احدهما
قبل الحانث بوجوب ولا اولوية (قوله تفيد وجوبه) هو بحث وجيه ويجرى ايضا في القسم الثالث
ولا يبعد ان يكون الوجوب هو المراد من قولهم أولى وعبر في الجمع بقوله ترجح البر وبقربه قول
الهداية والكفر وغيرهما ومن حلف على معصية ينبغي ان يحنث فان الحنث واجب كما علمت فارادوا
بلفظ ينبغي الوجوب مع ان الغالب استعماله في غيره فكذا هذا كما تقول الاولى بالمسلم ان
يصل (قوله فهي عشرة) من ضرب اثنين وهي صورتا الفعل والترك في خمسة المعصية
والواجب وما هو أولى من غيره وما غيره أولى منه وما استوى فيه الامران ط (قوله اي على
نفسه) تبع في هذا التعبير صاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمه على نفسه لانه لو جعل
حرمته معلقة على فعله فانه لا تلزمه الكفارة لما في الخلاصة لوقال ان أكلت هذا الطعام فهو على
حرام فأكله لا حنث عليه اه كلام البحر وانت خير بأنه في التعليق ايضا حرم على نفسه غاية
الامرانه تحريم معلق فلا تحسن المقابلة والاولى ان يقول قيد بتنجيز الحرمة لانه لو علقها على الخ
ح قات وفيه انه لو قال كذلك لو ورد عليه مثل ان كنت زيدا فهذا الطعام على حرام مع انه علقها
على فعل نفسه بل الاولى ان يقول قيد بتنجيز الحرمة لانه لو علقها على فعل المحلوف عليه ويمكن

لا يأكل هذا الخبز مثلا وبره أولى وآية واحفظوا ايمانكم تفيد وجوبه فتح فهي عشرة (ومن حرم) اي على نفسه
مطلب — استعملوا لفظ ينبغي بمعنى يجب — مطلب — في تحريم الحلال

ان يكون هذا مراد بجزء في قوله على فعه اي فعل مخلوق عليه وفيه (قوله) واستشكه
 المصنف (ي حيث قل قلت وهو مشكل بما تقرر ان لمعلق شرط كذا جز عند وقوع شرط
 اه والجواب بالفرق هذا بين المنجز والمعلق وهو ان في المنجز حرم على نفسه طعاما موجود
 اما في المعلق فانه محرمه لا بعد الاكل لما علم ان الاجزاء تنزل عقب الشرط وحيث لا يمكن
 الصعد موجود هـ ح قلت لكن ذكر في الفتح مسألة الخلاصة المذكورة ثم قل عقبها وذكر
 في المنتقى لو قل كل ضعام آكله في متزك فهو على حرام في القياس لا يثبت اذا آكله هكذا
 روى ابن سماعة عن ابي يوسف وفي الاستحسان يثبت وليس يريدون بهذا ان آكله حرام اه
 وعن هذا يجب في ابي قبيح ان يثبت اذا آكله وكذا مذكور في الحيل ان آكلت طعاما عندك
 ابدا فهو على حرمه فكله لا يثبت بان يثبت ان يكون جواب القياس اه وتبمه في النهر (قوله)
 فيمين (لان حرمة لا تمنع كونه حائض نهر (قوله) منه يرد الاخبار) المناسب ان يقول ان اراد
 الانشاء فيخرج ما ردد الاخبار اولم يرد شي لان عبارة حائض هكذا اذا قل هذه الحرام على
 حرام فيه قولان والفتوى على انه ينوي في ذلك ان اراد به الحرام لا تلزمه الكفارة وان اراد به
 اليمين تلزمه الكفارة وعند عدم التية لا تلزمه الكفارة اه وفي الفتح وان اراد الاخبار اولم
 يرد شي لتجب الكفارة لانه امكن تصحيحه اخبارا (قوله) بأكل او نفقة) اي او نحوهما من
 ليس ثوب او سكنى دار كل شي بما يناسبه ويقصده من قل في الفتح واعلم ان الظاهر من تحريم
 هذه الاعيان انصرف اليمين الى الفعل المقصود منها كفي تحريم الشرع لها في نحو حرمت
 عليكم امهاتكم وحرمت الخمر والخنزير فانه ينصرف الى الشكاح والشرب والاكل ولذا قال في
 خلاصة لو قل هذا الثوب على حرام فبسه حث الان ينوي غيره (قوله) ولو تصدق الخ) قل
 في الفتح ولو قل لدرهم فيده هذه الدراهم على حرام ان اشترى بها حث وان تصدق بها
 او وهبها لا يثبت بحكمه العرف اه اي ان العرف جار على ان المراد تحريم الاستمتاع بها لنفسه بان
 اشترى بها ما ياكله او يلبسه لا بان يتصدق بها والظاهر انه لو قضى بها دينه لا يثبت تأمل وفي
 البحر والاختصاصية لدرهم بل لو وهب ما جعله حراما او تصدق به لا يثبت لان المراد بالتحريم
 حرمة الاستمتاع (قوله) ليمينه) اي لاجل يمينه التي حث بها فهو علة لقوله كفو وقوله لما تقرر
 الخ علة لكون ذلك يميناً فهو علة للعلة ولا يرد عليه ان تحريم الحلال قد لا يكون يميناً بان قصد
 الاخبار لانه اذا قصد الاخبار لم يوجد التحريم لان التحريم النشاء والاخبار حكاية فانهم ودليل
 كون التحريم يميناً مبسوط في الفتح وغيره (قوله) حث البعض) قل في الهداية ثم اذا قل مما
 حرمة قليلا او كثيرا حث ووجبت الكفارة لان التحريم اذا ثبت تناول كل جزء منه اه (قوله)
 لا يثبت (لا يثبت) اي بكلام كل اقوام المخاطبين واكل كل الرغيف فلا يثبت بكلام بعضهم ولا
 بأكل لقمة قل في النهر وحرمة في الخلاصة والمحيط في اكل الرغيف على حرام بانه يثبت بلقمة
 ولعل وجه الفرق ان تحريمه الرغيف على نفسه تحريم اجزائه ايضا وفي لا آكله انما منع نفسه
 من اكل الرغيف كله فلا يثبت ببعض وهذا يضعف في الخاتمة قل مشايخنا الصحيح انه
 لو قل اكل هذا الرغيف على حرام لا يثبت بأكل لقمة منه لان هذا بمنزلة قوله والله لا آكل هذا
 الرغيف ولو قل هكذا لا يثبت بأكل البعض اه قلت ويشير الى هذا الفرق ما نقلناه عن

لا به لو قل ان اكلت هذا
 السم فهو على حرم
 وانه لا كفارة خلاصة
 واستشكه المصنف (شيء)
 ولو حرام ومثل غيره
 كقوله الخمر او من فلان
 على حرام فيمين ما يرد
 الاخبار خاتمة (ثم فعلمه)
 ما كل او نفقة ولو تصدق
 او وهب لا يثبت بحكمه
 العرف زيمي (كسر)
 يمينه لما تقرر من تحريم
 الحلال يمين ومنه قوله
 لزوجهما ثبت على حرم او
 حرمت على نفسي فهو
 طاعة في الجمع واكرهها
 كفرت مجتبي وفيه ف
 اقوام كلامكم على حرام
 او كلام الفقهاء او اهل
 بغداد او اكل هذا الرغيف
 على حرام حث البعض
 وفي والله لا اكلكم ولا
 آكله لا يثبت الا بالكل
 زاد في الاشباه

الهداية وتوضيحه ان الرغبة اسم لكله وبأكل بعضه لا يسمى آكله لكن اذا حرمه على نفسه فقد جعله بمنزلة محرم العين حيث نسب التحريم الى ذات الرغبة وجعله بمنزلة الحظر والميتة وما كان محرماً لا يحل تناول قليله ولا كثيره وحيث جعلنا هذا التحريم يمينا صار حالنا على عدمه تناول شيء منه لان ذلك مدلول الاصل وهو التحريم بخلاف قوله والله لا آكله فانه ليس فيه منع نفسه عن كل جزء منه بل عن جميعه لكن أيد في البحر كلام الحائية بان حرمة العين يراد منها تحريم الفعل فاذا قال هذا الطعام على حرام فالمراد أكله وفي هذا الثوب المراد لبسه قالت وفيه ان اسناد الحرمة الى العين حقيقة عندنا كما تقرر في كتب الاصول على معنى اخراج العين عن محمية الفعل لينتفى الفعل بالاولى فالمقصود اني الفعل وتوصيفه بالحرمة بطريق الكسائية والانتقال عن نفى العين فلا بد من ظهور الفرق بين اسناد الحرمة الى الفعل ابتداء واسنادها الى العين وقد ظهر فيما ذكره هنا لكن هذا يظهر في قوله هذا الرغبة على حرام الما لو قال أكل هذا الرغبة على حرام لا يحنث بالبعث لاسناده الحرمة الى الفعل فصار كقوله والله لا آكله ومثله كلامكم على حرام لان الحرمة لم تنصف الى العين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم ار من فرق بين ذلك مع ان الذي في الحائية هذا الرغبة بدون لفظة أكل على خلاف ما نقله في النهر مع انه لا يظهر الفرق الما لا بدون لفظة أكل نعم وقع التعبير بهافي غير الحائية والحاصل ان المسئلة مشككة فلتحذر (قوله الا اذا لم يمكن الخ) اى فيحنث بأكل بعضه وهو الاصح المختار لمشايخنا والاصل فيما اذا حلف لا يأكل معينا فاكل بعضه ان كان يأكله الرجل في مجلس او يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنث بأكل بعضه لان المقصود الامتناع عن أكله وكل ما لا يطاق أكله في المجلس ولا شربه في شربة يحنث بأكل بعضه لان المقصود من اليمين الامتناع عن اصله لا عن جميعه ولو قال لا اشرب ابن هاتين الشاتين لم يحنث حتى يشرب من لبن كل شاة ولا يعتبر شرب الكل لانه غير مقصود او لا يأكل سمن هذه الحائية فأكل بعضه حنث ولو كان مكان الأكل بيع فباع بعضها لا يحنث لان الأكل لا يتأتى على جميعه في مجلس ويتأتى البيع كذا في المحيط زاد في البدائع عن الاصل لو قال لا آكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة او حبتين حنث في الاستحسان لان ذلك القدر لا يعتد به لانه في العرف يقال انه أكلها وان ترك نصفها او ثلثها او أكثر مما لا يجزى في العرف انه يسقط من الرمانة لم يحنث لانه لا يسمى أكلها لجمعها اه وبه يعلم ان اليسير من الرغبة وغيره كاللحمة كالعدم اه ملخصا من البحر في باب اليمين بالاكل والشرب وسيأتى هذا الاصل هناك (قوله او حلف الخ) معطوف على المستثنى وهو قوله اذا لم يمكن أكله قال في النهر وفي مجموع النوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام يحنث بكلام احدها وكذا كلام اهل بغداد وفي المحيط في كلام فلان وفلان على حرام او والله لا أكل فلانا وفلانا الصحيح انه لا يحنث في المسئلتين ما لم يكلمهما الا أن ينوى كلام واحد منهما فيحنث بكلام احدها لانه شدد على نفسه اه قلت وهذا اذا لم يذكر لابعد العاطف ففي البرازية حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدها طامت كما لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ولو قال لا اذوق طعاما وشرابا فذاق احدها لا يحنث اه واذا كرر لافانه يصير يمينين كما سذكروه في بحث الكلام عن الواقعات (قوله ونوى احدها) اى نوى ان لا يكلم كل واحد منهما

الا اذا لم يمكن أكله في مجلس واحد وحلف لا يكلم فلانا وفلانا ونوى احدهما او لا تكلم اخوة فلان

مطلب

حلف لا يأكل معينا فاكل بعضه

مطلب

لا اذوق طعاما ولا شرابا حنث باحدها بخلاف لا اذوق طعاما وشرابا

* (تنبيه) * في الحاوي الزاهدي عن الجامع ان لم أكن ضربت هذين السوطين في دار فلان فعبدي حر فضرب احدهما في دار غيره اوقال ان لم أكلم فلانا وفلانا اليوم فانت طالق فكلم احدهما اليوم فقط يحنث قل والحق بعضهم بذلك ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني فانت طالق فلم تحضر فراشه ولكن راعته فانه يحنث قال وفيه اشكال وبينهما فرق جلي لان الحنث في اليمين انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط ففي ان دخلت الدار انما يحنث اذا صدق دخلت وفي ان لم ادخل انما يحنث اذا صدق لم ادخل فاذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم او ان لم أكن ضربت هذين السوطين في دار فلان فحرف الشرط دخل على النفي وهو لم أكن دخلت او ضربت هاتين وهو نفي المجموع دخول الدارين وضرب السوطين ونفي المجموع يتحقق بنفي احدا جزائه بخلاف قوله ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني فانه لما كرر حرف النفي كان نفيا لكل واحد منهما ونفي كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت احدهما فانه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم احدهما ويصدق ان لم يقدم زيد وعمرو مع احدهما لكن ذكر في المحيط ما يدل على صحة هذا الجواب فانه قل اذا قل ان لم تكلمني فلانا ولم تكلمني فلانا اليوم فانت طالق فكلمت احدهما ومضى اليوم طلقت فقد صح هذا الجواب من حيث الرواية لكن ما فاقته من الاشكال قوي اه قات والجواب انه اذا كرر حرف النفي يكون نفي كل واحد بانفراده مقصودا ففي ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني يتحقق شرط الحنث بنفي كل واحد بانفراده لانه يصير كأنه حلف على كل واحد بعينه لانه اذا كرر النفي تتكرر اليمين حتى لو قال لأأكلك اليوم ولا غدا ولا بعد غد فهي ايمان ثلاثة وان لم يكرر النفي فهي يمين واحدة حتى لو كلفه ليلا يحنث بمنزلة قوله ثلاثة ايام كسيتني عن الواقعات في بحث الكلام واما عدم الصدق في لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم زيد مثلا فلانه اخبار عن قدوم كل منهما بانفراده حيث جعله مقصودا بالنفي فاذا علق ذلك بالشرط يتحقق شرط الحنث وهو انه لم يقدم زيد هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وله أخ واحد) اي وهو عالم به كقيد بذلك قيل باب اليمين بالطلاق والعناق فحينئذ يحنث اذا كلفه لانه ذكر الجمع واراد الواحد وان كان لا يعلم ان الاخ واحد لا يحنث لانه لم يرد الواحد فقيت اليمين على الجمع كمن حلف لا ياكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم لا يحنث بحر عن الواقعات (قوله قلت الخ) البحث لصاحب البحر في الباب الآتي وقوله وبه علم اي بما ذكره من مسألة الاخوة فانه جمع ليس فيه الالف واللام بل هو مضاف مثل اولاد زوجته فحينئذ كان علما بتعدد هم لا يحنث الا بالجمع كافي لا اكلم رجلا او نساء بخلاف ما فيه الالف واللام مثل لأأكلم الفقراء او الساكنين او الرجال فانه يحنث بالواحد لانه اسم جنس كافي الواقعات ومأمور عن الواقعات في اخوة فلان صريح في ان الجمع المضاف كالنكر وسيأتي في آخر باب اليمين بالاكل والشرب والكلام تمام تحقيق المعرف والمنكر والمضاف وتحرير جواب هذه الحادثة قل في البحر لكن قل في القضية ان احسنت الى اقربائك فانت طالق فاحسنت الى واحد منهم يحنث ولا يراد بالجمع في عرفنا اه فيحتاج الى الفرق الا ان يدعى ان في المعروف فرقة اه قات لا يخفى ان المعروف الآن عدم التفرقة بين اخوة فلان واقربائك واولاد زوجتك ونحوه من الجمع المضاف في انه يراد به الجنس الصادق بالواحد والاكثر

وله أخ واحد وتماهه فيها
قات وبه علم جواب حادثة
حالف بالطلاق على ان اولاد
زوجته لا يسمون بآله
فقطع واحد منهم لم يحنث
مطالب

الجمع المضاف كالنكر
بخلاف المعرف بال

فينبئ الحث في الحادثة المذكورة (قوله كل حل حل) قد في الهداية ولو قل كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك والقياس ان يثبت كفره لانه باشر فعلا مباحا وهو التنفس ونحوه وهذا قول زفر وجه الاستحسان ان المقصود وهو المبر لا يحصل مع اعتبار العموم فينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الابالية لاسقاط اعتبار العموم واذ انواها كان ايلاء ولا يصرف اليمين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية مشايخنا قلا يقع به الخلاف من غير نية لغلبة الاستعمال وعليه الفتوى اه قلت ومقتضى قوله فانه يستعمل فيما يتناول عادة ان العرف كان اولافي استعماله في الطعام والشراب ثم تغير ذلك الى عرف آخر وغلب استعماله في الصلوات ثم ان ما ذكره هنا لا ينافي ما ذكره في الايلاء من التخصيص بين نية تحريم المرأة و الظهار او الكذب او الصلوات لان ذلك في انت على حرام وما هنا في التحريم باللفظ العم والفتوى على قول المتأخرين بانصرفا الى الطلاق البائن عاما او خاصا كذا كرناه هناك (قوله زاد الكمال الح) لا محل لذكر هذا هنا لان مراد الكمال ان هذا يراد به الطلاق فقط بخسب العرف كما ياتي (قوله ولكن الفتوى في زماننا) اي الزمان المتأخر عن زمان المتقدمين وتوقف البرزوى في مبسوطه في كون عرف الناس ارادة الطلاق به فلا احتياط ان لا يخالف المتقدمين قل في الفتح واعلم ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل امتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كما كل كذا ولبسه دون الصيغة العامة وتعارفوا ايضا الحرام يلزمي ولا شك في عدم يريدون الطلاق معلقا فاتهم يذكرون بعده لا فعل كذا ولا فعان وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزمي لا فعل كذا فانه يراد به ان فعلت كذا فهي طالق ويجب امضاؤه عليهم واحصل ٣ ن باعتبار انصراف هذه اللفاظ عربية او فارسية الى معنى بلالية التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلالية لوقال أردت غيره لا يصدق القاضي وفيما بينه وبين الله تعالى هو المصدق اه واقره في البحر والنهر والمقدس والشرنبلالي وغيرهم وتقدم تمام الكلام على ذلك في الطلاق (قوله ولوله أكثر بن جميعا) في هذه المسئلة كلام طويل قدمناه في باب طلاق غير المدخول بها وفي باب الايلاء والذي حررناه هناك انه لا خلاف في ان انت على حرام ينخص المخاطبة وفي كل حل على حرام يعم الزوجات الاربع لصريح اداة العموم الاستغراق وفي امرأتى حرام او طالق يقع على واحدة منهن وانما الخلاف في نحو حلال الله او حلال المسلمين فقتل يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة افراده والاشبه انه يعم الكل فافهم (قوله وان لم تكن له امرأة الح) قل في الظهيرية وان قل لم أؤ الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفا ثم قل وان حلف به ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة و أكثر بن جميعا وان لم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل يمينًا بالطلاق ولو جعلته يمينًا بالله تعالى فهو غموس وان حلف بهذا على أمر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال يمين اه وحاصله انه اذا لم تكن له امرأة وحلف على ماض كـ لا يلزمه شيء لانه جعل طلاقا على المفتي به فبلغوا لعدم الزوجة ولو جعل يمينًا بالله تعالى فغموس لانه كناية عن الحلف بالله تعالى كما مر في هو يهودي انه كناية وان لم يعقل وجهها فعلى لو حلفين

مقصد
كل حل عليه حرام

(كل حل) او حلال الله
او حلال المسلمين (على
حرام) زاد الكمال
والحرام يلزمي ونحوه
(فهو على الطعام والشراب
و) لكن (الفتوى) في
زماننا (على انه يمين امرأته)
بتصديق ولوله أكثر بن
جميعا بلالية وان نوى الحث
فلا تل وان قل لم أؤ طلاق
لا يصدق قضاء لغلبة الاستعمال
ولذلك لا يخاف به الاثر
ظهيرية (ان لم تكن له
امرأة) وقت اليمين

مطلب
وتعارفوا الحرام يلزمي
والطلاق يلزمي

٣ قوله ان المعتبر انصراف
في هذا كذا بخطه ولعله سقط
من قلمه كفا وفي الاصل ان
المعتبر في انصراف الح على مل
ه مصححه

(٤) جمع است من يمينوه
ط

لا يلزمه شيء سوى الاستمرار في قيل ان قوله ولو جعل يميناً بالله تعالى اى بناء على طهر الزميمة من حملة على الصعاء والشراب وفيه نظر لانه اذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل على حرام يصير بمعنى ان كنت فعلته فو لله لا آكل ولا اشرب فإذا كان قد فعل العقد يمينه على عدم الأكل والشرب فيكفر بأكله أو شربه فلا تكون لغوا ففهم وعلى هذا فسا في النهاية عن التوازن من انه ان لم تكن له امرأة تجب عليه الكفارة محمول على انه جعل يميناً بالله تعالى مع كون الحلف على مستقبل والا كان غموساً فلا تلزمه الكفارة وأما قوله في البحر معناه اذا اكل أو شرب لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب لا يكفيهم من ظاهر العبارة اه ففيه نظر بل محمول على ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وان لم يأكل ولم يشرب بناء على ما قلنا والاورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق ويؤيده ان انصرافه الى الطعام والشراب كان في العرف السابق ثم تغير ذلك العرف وصار مصروف الى الطلاق كما مر فبعد ما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حملة على العرف المهجور بل يبقى مراداً به الطلاق غير انه اذا لم تكن له امرأة يبقى مراداً به الطلاق فيلغو ويجعل يميناً بالله تعالى فتجب به الكفارة ان لم يكن غموساً فالترديد في كلام الظهيرية مبنى على قولين بدليل ما في البرازية حيث قال وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنث لزمته الكفارة والنسفي على انه لا يلزمه اه فما قاله النسفي مبنى على انه يبقى مراداً به الطلاق وظاهر كلامهم ترجيح خلافه فاعتنم تحقيق هذا المقام فانه من منح المالك السلام **(قوله)** سواء نكح بعده أولاً) هو ما عليه الفتوى كما يأتي **(قوله)** فيكفر بأكله أو شربه) مبنى على ما فسر به في البحر عبارة التوازن وقد علمت ما فيه والصواب ان يقول فيكفر بحنثه اى بفعله المحلوف عليه كأن قال ان دخلت الدار فكل حل على حرام ثم دخلها يلزمه كفارة اليمين لانها يمين منعقدة على عدم الدخول في المستقبل لاعلى عدم الأكل والشرب حتى لو أكل أو شرب قبل الدخول او بعده لا يلزمه شيء **(قوله)** ولو بالله على ماض) لفظ بالله سبق قلم اى ولو كانت يمينه على ماض كما اذا قال ان كنت فعلت كذا فبكل حل على حرام وكان عالماً بأنه فعله فهي غموس ان جعلت يميناً بالله تعالى فلا تلزمه كفارة وقوله او اغواى ان جعلت يميناً بالطلاق كقوله النسفي وظاهر ما مر عن الظهيرية من قوله لانه جعل يميناً بالطلاق اعتماد الاول وهو ظاهر ما قدمناه ايضا عن البرازية وكذا ما يأتي قريباً وبما قررناه علم ان ما ذكره الشارح من قوله فغموس أولاً هو حاصل ما قدمناه عن الظهيرية فليس في كلامه خلل سوى زيادة لفظ بالله ففهم **(قوله)** ولو له امرأة وقتها (الح) مقابل قول المصنف وان لم تكن له امرأة قال في الظهيرية وان حان بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال يمين و كان له امرأة وقت اليمين فانت قبل الشرط أو بانت لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه الكفارة لان يمينه انصرف الى طلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت اليمين ثم تزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر تبين المتزوجة وقال غيره لا تبين وبه اخذ الفقيه ابو الملبث وعليه الفتوى لان يمينه جعل يميناً بالله تعالى وقت وجودها فلا يكون طلاقاً بعد ذلك اه ومثله في الحائية وفي عبارة البرازية في هذه المسئلة خلل نهنا

سواء نكح بعده أولاً
(فيمين) فيكفر بأكله أو شربه ولو يمينه على آت ولو بالله على ماض فغموس أولاً ولو له امرأة وقتها فبانت بلا عدة

عليه في باب الإيلاء (قوله فأكل) سواء به فبإمرا الشرط كفي عبارة الظهيرية وغيرها وذلك
 كدخول الدار مثلا ولا نظير فيه الاكل وعده كعامت (قوله وقدم في الإيلاء) مامر هناك
 فيه خلل تابع فيه البزاية كما ونحوه هناك (قوله ومن نذر نذرا مطلقا) أي غير معلق بشرط
 مثل لله على صوم سنة فتح واقفانه يلزمه ولو لم يقصده كالمو اراد ان يقول كلا ما جرى على لسانه
 النذر لان هزل النذر كالجذ كالمطلق كما في صيام الفتح وكما لو اراد ان يقال لله على صوم يوم
 تجرى على لسانه صوم شهر كما في صيام البحر عن الولوجية واعلم ان النذر قرينة مشروعة اما
 كونه قرينة فلما يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والحج والعق ونحوها واما شرعيته
 فلما و امر الواردة بإيفاءه وتامه في الاختيار قلت وانما ذكر والنذر في الايمان لما يأتي من انه
 لو قال على نذره لانية لزمه كفارة ومرفى آخر كتاب الصيام انه لو نذر صوما فان لم ينو شيئا
 او نوى النذر فقط او نوى النذر وان لا يكون يمينا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون
 نذرا كان يمينا وعليه كفارة ان افطر وان نواه او نوى اليمين كان نذرا ويمينا حتى لو افطر
 قضى وكفرو مر هناك الكلام فيه (قوله كما يصرح به) أي المصنف قريبا ويأتي الكلام عليه
 ان شاء الله تعالى ط (قوله وهو عبادة مقصودة) الضمير راجع للنذر بمعنى المنذور لا الواجب
 خلافا لما في البحر قال في الفتح مما هو طاعة مقصودة لنفسها ومن جنسها واجب الحج
 وفي البدائع ومن شروطه ان يكون قرينة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة المريض وتشيع
 الجنابة والوضوء والغتسال ودخول المسجد ومس المصحف والاذان وبناء الرباطات
 والمساجد وغير ذلك وان كانت قريبا الا انها غير مقصودة اه فهذا صريح في ان الشرط
 كون المنذور نفسه عبادة مقصودة لا ما كان من جنسه ولذا صححوا النذر بالوقت لان من
 جنسه واجبا وهو بناء مسجد للمسلمين كما يأتي مع انك علمت ان بناء المساجد غير مقصود لذاته
 (قوله خرج الوضوء) لانه عبادة ليست مقصودة لذاتها وانما هو شرط لعبادة مقصودة وهي
 الصلاة ط عن المنح (قوله وتكفين الميت) لانه ليس عبادة مقصودة بل هو لاجل صحة الصلاة
 عليه لان ستره شرط صحتها ط (قوله و وجد الشرط) معطوف على قوله وكان من جنسه
 عبادة وهذا ان كان معلقا بشرط والالزم في الحال والمراد الشرط الذي يريد كونه كما يأتي
 تصحيحه (قوله لزم الناذر) أي لزمه الوفاء به والمراد انه يلزم الوفاء باصل القرينة التي التزمها
 لا بكل صف والتزمه لانه لو عين درهما او فقيرا او مكانا للتصدق او للصلاة فالتعيين ليس بالازم
 بحر وتحقيقه في الفتح (قوله لحديث الحج) قال في الفتح هو حديث غريب الا انه مستغنى عنه
 ففي لزوم المنذور الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى وليوفوا نذورهم وصرح المصنف أي
 صاحب الهدية في كتاب الصوم بأنه واجب للآية وتقدم الاعتراض بأنها توجب الافتراض
 للقطعية والجواب بأنها مؤولة اذ خص منها النذر بالمعصية وما ليس من جنسه واجب فلم تكن
 قطعية الدلالة ومن قال من المتأخرين بافتراضه استدلالا بالاجماع على وجوب الإيفاء به اه
 ملخصا وفي الشرنبلالية عن البرهان انه أي الافتراض هو الاظهر (قوله لوجوب العقق)
 ترك ذكر الواجب من الصلاة والصوم والصدقة لظهوره ط (قوله والمشي للحج) المراد الحج
 ماشيا والا فالمشي ليس عبادة مقصودة اه ح وفيه ان المشروط كونه عبادة مقصودة

مطلب

في احكام النذر

فأكل فلا كفارة لا يصرافها
 لطلاق وقدم في الإيلاء
 (ومن نذر نذرا مطلقا او
 معلقا بشرط وكان من
 جنسه واجب) أي فرض
 كما يصرح به تعالى البحر و
 الدرر (وهو عبادة مقصودة)
 خرج الوضوء وتكفين
 الميت (و وجد الشرط)
 المعلق به (لزم الناذر)
 لحديث من نذر وسمى فعليه
 الوفاء بما سمي (كصوم
 وصلاة وصدقة) ووقف
 (واعتكاف) واعترف قرينة
 وحج ولو ماشيا فنها عبادات
 مقصودة ومن جنسها
 واجب لوجوب العقق
 في الكفارة والمشي للحج
 على القادر من اهل مكة

هو المندور لاما كان من جنسه كما قدمناه وسيأتي في باب الحيمن في البيع انه لو قال على المشي الى بيت الله او الكعبة يلزمه حج او عمرة وسند كران هذا استحسان والقياس ان لا يجب به شيء لانه ليس بقربة تأمل **(قوله والقعدة الاخيرة الخ)** كذا ذكره في اعتكاف البحر واورد عليه ان التشبيه ان كان في خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف لجواز الوقوف في مدته وان كان في مطلق الكينونة فلم خص التشبيه بالقعدة مع ان الركوع كذلك والجواب اختيار الاول والغالب في الاعتكاف القعود وذكر في اعتكاف المعراج قلنا بل من جنسه واجب لله تعالى وهو البت بعرفة وهو الوقوف والنذر بالشيء انما يصح اذا كان من جنسه واجب او مشتقاً على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف يشتمل على الصوم ومن جنس الصوم واجب وان لم يكن من جنس البت واجب وتعبه في الفتح في باب الحيمن في الحج والصوم بأن وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالنذر والكلام الآن في صحة وجوب المتبوع فكيف يستدل على لزومه بلزومه ولزوم الشرط فرع لزوم المشروط ثم قد يقال تحقق الاجماع على لزوم الاعتكاف بالنذر موجب اهدار اشتراط وجود واجب من جنسه اهـ اي فهو خارج عن الاصل **(قوله ووقف مسجد)** اي في كل بلدة على الظاهر ط **(قوله والا)** اي وان لم يفعل الامام فعلى المسلمين **(قوله ما ليس من جنسه فرض)** هذا هو الذي وعد بذكره قال المصنف في شرحه وهذا يثبت ان المراد بالواجب في قولهم من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بخره الخ ويأتي تمام الكلام عليه **(قوله كعبادة مريض الخ)** هذا يفيد ان مرادهم بالفرض هنا فرض العين دون ما يشمل فرض الكفاية اهـ ح او فان هذه فرض كفاية كما في مقدمة ابى الليث فافهم وقد مناعن البدائع خروج هذه المذكورات بقوله عبادة مقصودة على انه يرد عليه دخول المسجد للطواف ولصلاة الجمعة اذا كان الامام فيه فان الدخول حينئذ فرض ولكنه ليس مقصود لذاته وكذا عبادة الوالدين اذا احتاج اليه لان برهما فرض وقد مناعنا ان المشروط كونه عبادة مقصودة هو المندور **(قوله ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم)** الاولى ذكر مسجد مكة لانه المتوهم ط **(قوله وهذا هو الضابط)** الاشارة الى ما ذكره من ان ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وعادة الدرر المندور اذا كان له اصل في الفروض لزم النادر كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف وما لا اصل له في الفروض فلا يلزم النادر كعبادة المريض وتشيع الجنائز ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلي **(قوله فزاد)** اي على الشرطين المارين في المتن **(قوله ان لا يكون معصية لذاته)** قال في الفتح واما كون المندور معصية يمنع انعقاد النذر فيجب ان يكون معناه اذا كان حراماً لعينه او ليس فيه جهة قربة فان المذهب ان نذر صوم يوم العيد ينقذ ويحب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صامه خرج عن المهددة ثم قال بعد ذلك قل الطحاوي اذا اضاف النذر الى المعاصي كالله على ان اقل فلانا كان يميناً ولزمته الكفارة بالحنث اهـ قلت وحاصله ان الشرط كونه عبادة فيعلم منه انه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطاً خارجاً عما مر لكن صرح به مستقلاً لبيان ان ما كان فيه جهة العبادة يصح النذر به لما مر من انه يلزم الوفاء بالنذر من حيث هو

والقعدة الاخيرة في الصلاة
وهي بيت الله لا اعتكاف ووقف
مسجد للمسلمين واجب
على الامام من بيت المال
والافعلى المسلمين (ولم
يلزمه) النادر (ما ليس من
جنسه فرض كعبادة مريض
وتشيع جنازة ودخول
مسجد) ولو مسجد الرسول
صلى الله عليه وسلم والاقتضى
لانه ليس من جنسها فرض
مقصود وهذا هو الضابط
كما في الدرر وفي البحر
مراعاة خمس فزاد ان
لا يكون معصية لذاته

قربة لا بكل وصف التزمه به فصح التزام الصوم من حيث هو صوم مع الغاء كونه في يوم العيد
ولذا قل في الفتح ان قات من شروط النذر كونه بغير معصية فكيف قال ابو يوسف اذا نذر
ركعتين بلا وضوء يصح نذره خلافا لمحمد فالجواب ان ابا يوسف صححه بوضوء لا بحين نذر
ركعتين لزمانه بوضوء لان التزام الشرط التزام الشرط فقولاه بعد بغير وضوء لغو لا يثبت
ونظيره اذا نذرهما بلا قراءة الزمان ركعتين بقراءة او نذر ان يصلي ركعة واحدة لزمانه ركعتين
او نلانا الزمان بأربع اه وتمامه فيه **(قوله لانه غيره)** اي لان كونه معصية لغيره وهو
الاعراض عن ضيافة الحق تعالى **(قوله وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر)** في نفي
البدائع لو نذر ان يصح شاة وذلك في ايام النحر وهو موسر فعليه ان يصحى بشاتين عند شاة
للنذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة
ولو قبل ايام النحر لزمه شاتان بلا خلاف لان الصيغة لا تحتل الاخبار عن الواجب اذا لا
وجوب قبل الوقت وكذا لو كان مسرا ثم اليسر في ايام النحر لزمه شاتان اه والحاصل ان
نذر الانحية صحيح لكنه ينصرف الى شاة أخرى غير الواجبة عليه ابتداء بايجاب الشرع الا
اذا قصد الاخبار عن الواجب عليه وكان في ايامها ومثله ما لو نذر الحج لان الانحية والحج قد
يكونان غير واجبين بخلاف حجة الاسلام فانها نفس الواجب عليه لانها اسم لفريضة العمر
كصوم رمضان وصلاة الظهر فلا يصح النذر بها بخلاف ما قد يكون تطوعا و واجبا كالأصلاة
والصوم كما سنحقه في الانحية ان شاء الله تعالى **(قوله او ملكا غيره)** فان قيل ان النذر به
معصية فيغني عنه ما مر قلنا انه ليس معصية لذاته وانما هو لحق الغير افاده في البحر لكنه
خارج بكونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه ومالا ملك له فيه اصلا كنهذا وفي البحر عن
الخلاصة لو قل الله على ان اهدى هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر بخلاف قوله لأهدين
ولو نوى الممين كان يمينا اه قل في النهر والفرق بين التأكيد وعدمه مما لا أثر له يظهر في صحة
النذر وعدمه ثم على الصحة هل تلزمه قيمتها او يتوقف الحل الى ملكها محل تردد اه قلت
الظاهر الثاني لان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم فذاصح نذره توقفت الى ملكها اي كان
اهداه تأمل ويظهر لي ان قوله لأهدين يمين لانذر وقوله ولو نوى الممين كان يمينا راجع الى
المسئلة الاولى فان تم هذا اوضح الفرق فتأمل **(قوله لزمه المائة فقط)** سيد ذكر المارخ وجهه
(قوله قلت ويزاد الخ) ذكر هذا الشرط صاحب البحر في باب الاعتكاف وعما الفرع
المذكور الى الوالدية قل ط وبه صارت الشروط سبعة ما في المتن وهذه الخمسة لكن
اشتراط ان لا يكون أكثر مما يملك وان لا يكون ملك الغير خاص ببعض صور النذر **(قوله)**
مستحيل الكون) يشمل الاستحالة الشرعية لما في الاختيار لو نذرت صوم ايام حيفا او قلت
لله على ان اصوم غدا لحضت فهو باطل عند محمد وزفر لانها اضافت الصوم الى وقت لا يتصور
فيه وقال ابو يوسف تقضى في المسئلة الثانية لان الايجاب صدر محييا في حال لا ينافي الصوم ولا
اضافة الى زمان ينافيه اذ الصوم يتصور فيه والعجز بعارض محتمل كالمرض فتقضيه كما اذا
نذرت صوم شهر يلزمها قضاء ايام حيفا لانه يجوز خلو الشهر عن الحيض فيصح الايجاب
وتمامه فيه **(قوله وفي القية الخ)** عبارتها كفي البحر نذر ان يتصدق بدينار على الاغنياء يذني

فصح نذر صوم يوم النحر
لانه غيره وان لا يكون
واجبا عليه قبل نذره
نذر حجة الاسلام لا يلزمه
شيء غيرها وان يكون
ما يلزمه اكثر مما يملكه
او ملكا لغيره فهو نذر
المصدق بانفك ولا يملك
الا مائة لزمه المائة فقط
خلاصة التمهيد قلت ويزاد
مفي زواجر الجاهل هر وان
لا يكون مستحيل ككون
فولو نذر صوم مس او
اعتكافه لا يصح نذره وفي
التمية نذر التصديق على
الاغنياء لا يصح ما لم ينو
أبناء السبيل

ان لا يصح قلت وينبغي ان يصح اذا نوى ابناء السبيل لانهم محل الزكاة اه قلت وامل وجه
عدم الصحة في الاول عدم كونها قربة (٢) أو مستحيلة الكون لعدم تحققها لانها لم تكن حبة كان
الهبة لمفقير صدقة **(قوله)** ولو نذر التسبيحات لعل مراده التسبيح والتحميد والتكبير لانها
والاثنين في كل واطاق على الجميع تسبيحا تعاليا لكونه سابقا وفيه اشارة الى انه ليس من
جنسها واجب ولا فرض وفيه ان تكبير التشريق واجب على المفتي به وكذا تكبير الاحرام
وتكبيرات العيدين فينبغي صحة النذر به بناء على ان المراد بالواجب هو المصطلح ط قلت
لكن ما ذكره الشارح ليس عبارة القنية وعبارتها كافي البحر ولو نذر ان يقول دعاء كذا
في دبر كل صلاة عشر مرات لم يصح **(قوله)** يلزمه وكذا لو نذر قراءة القرآن وعمله القهستاني
في باب الاعتكاف بأنها للصلاة وفي الخاتمة ولو قل على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا
والمروة او على ان قرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء اه قلت وهو مشكل فان القراءة
عبادة مقصودة ومن جنسها واجب وكذا الطواف فإنه عبادة مقصودة ايضا ثم رأيت في باب
المناسك قل في باب انواع الاطوفة الخامسة طواف النذر وهو واجب ولا يختص بوقت فهذا
صريح في صحة النذر به **(قوله)** يلزمه لان من جنسه فرضا وهو الصلاة عليه صلى الله عليه
وسلم مرة واحدة في العمر وتجب كما ذكرنا ما هي فرض على قال ح ومنه يعلم انه لا يشترط
كون الفرض قطعيا ط **(قوله)** رقيب لا لعل وجهه اشتراطه كون الفرض قطعيا ح
(قوله) نعم ان المعلق الخ اعلم ان المذكور في كتب ظاهر الرواية ان المعلق يجب الوفاء به مطلقا
اي سواء كان الشرط مما يراد كونه اي يطلب حصوله كأن شفى الله مريضى او لا كأن كملت زيدا
او دخلت الدار فكذا وهو المسمى عند الشافعية نذر اللجاج وروى عن ابي حنيفة التفصيل
المذكور هنا وانه رجع اليه قبل موته بسبعة ايام وفي الهداية انه قول محمد وهو الصحيح اه
ومضى عليه اصحاب المتون كالنخار والجمع ومختصر النقاية والمذقي وغيرها وهو مذهب
الشافعى وذكر في الفتح انه المروى في النوادر وانه مختار المحققين وقد انعكس الامر على
صاحب البحر فظن ان هذا الأصل له في الرواية وان رواية النوادر انه تخير فيهما مطلقا وانه في
الخلاصة قال وبه يفتى وقد علمت ان المروى في النوادر هو التفصيل المذكور وذكر في النهر
ان الذي في الخلاصة هو التعليق بما لا يراد كونه فالاطلاق ممنوع اه والحاصل انه ليس في
المسئلة سوى قولين الاول ظاهر الرواية عدم التخير اصلا والثاني التفصيل المذكور واما
ماتوهمه في البحر من القول الثالث وهو التخير مطلقا وانه المفتي به فلا اصل له كما اوضحه
العلامة الشرنبلالى في رسالته المسماة (تحفة التحرير) فافهم **(قوله)** بشرط يريده الخ
انظر لو كان فاسقا يريد شرطا هو معصية فعلق عليه كافي قول الشاعر

على اذا ما زرت ليلي بخفية زياره بيت الله رجلا حافيا

فهل يقال اذا بشر الشرط يجب عليه المعلق ام لا ويظهر لي الوجوب لان المذور طاعة وقد
علق وجوبها على شرط فاذا حصل الشرط لزمته وان كان الشرط معصية يحرم فعلها لان هذه
الطاعة غير حاملة على مباشرة المعصية بل بالعكس وتعريف النذر صادق عليه ولذا صح النذر
في قوله ان زيت بفالانة لكنه تخير بينه وبين كفارة اليمين لانه اذا كان لا يريد بصرفه معنى

٢ قوله او مستحيلة الكون
الاولى ان يقول او كونها
مستحيلة الخ بالعطف على
قوله عدم بدليل قوله لعدم
تحققها الخ والا فظاهر
عبارة ان الاستحالة منفية
وهو لا يظهر فتدبر اه
مصححه

ولو نذر التسبيحات دبر
الصلاة لم يلزمه ولو نذر ان
يصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم كل يوم كذا
لزمه وقيل لا (نعم ان المعلق
فيه تفصيل فان علقه بشرط
يريده كأن قدم غثي) او
شفى مريضى (بوفى) وجوبا
(ان وجد) الشرط (و) ان
علقه (بما لا يردده كأن زيت
بفالانة) مثلا فيحذف (وفى)
بنذره (او كفر) لئنه
(على المذهب)

اليمين فيخير كما يأتي تقريره بخلاف ما إذا كان يريد لفوات معنى اليمين فينبغي الجزم بلزوم
النذر فيه وإن لم أره صريحاً فافهم (قوله) لأنه نذر بظاهره (الح) لأنه قصد به المنع عن إيجاد
الشرط فيميل إلى أي الجهتين شاء بخلاف ما إذا علق بشرط يريد بثبوته لأن معنى اليمين وهو قصد
المنع غير موجود فيه لأن قصده اظهار الرغبة فيما جعل شرطاً در (قوله) فيخير ضرورة (جواب
عن قول صدر الشريعة أقول أن كان الشرط حراماً كأن زينت ينبغي أن لا يتخير لأن التخيير
تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف قل في الدرر أقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل
وجود دليل التخفيف لأن الملفظ لما كان نذراً من وجه وبينما من وجه لزم أن يعمل بمقتضى
الوجهين ولم يجز اهدار أحدهما فلزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر اه (قوله) فلا
يجبره القاضي (لأن العبد لم يثبت له حق العتق عليه لأن ذلك بمنزلة ما لو حلف بالله تعالى أن لا يفعل
أيسر له إجباره على أن يبرئ منه لأن ذلك مجرد حق الله تعالى (قوله) نذر أن يذبح ولده (الح) المسئلة
منصوصة في كافي الحاكم الشهيد وغيره وفي شرح المجمع وشرح درر البحار أنه يجب به ذبح
كبش في الحرم أو في أيام النحر في غير الحرم وأنه يشترط لصحة النذرية في عامة الروايات أن يقول
في النذر عند مقام إبراهيم أو بمكة وفي رواية عنه لا يشترط وفي الاختيار ولو نذر ذبح ولده أو نحره
لزمه ذبح شاة عند أبي حنيفة ومحمد وكذا النذر بذبح نفسه أو عبده عند محمد وفي الوالد والوالدة
عن أبي حنيفة روايتان والاصح عدم الصحة وقول أبو يوسف وزفر لا يصح شيء من ذلك لأنه
معصية فلا يصح وإلها في الولد مذهب جماعة من الصحابة كعملى وابن عباس وغيرهما ومثله
لا يعرف قياساً فيكون سماعاً ولأن إيجاب ذبح الولد عبارة عن إيجاب ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه
بمكة يجب عليه ذبح الشاة بالحرم بيانه قصة الذبيح فأن الله تعالى أوجب على الخليل ذبح ولده
وأمره بذبح الشاة حيث قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعتنا أما لقوله تعالى ثم
أوحينا إليك أن اتع ملة إبراهيم حنيفاً أولاً أن شريعة من قبلنا تلزمنا حتى يثبت النسخ وله
نظائر منها أن إيجاب المشي إلى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمرة وإيجاب الهدى عبارة عن
إيجاب شاة ومثله كثير وإذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية بل قرينة حتى
قال الأسدي جاني وغيره من المشايخ أن أراد عين الذبيح وعرف أنه معصية لا يصح ونظيره الصوم
في حق الشيخ الفاني معصية لأفضائه إلى أهلاكه ويصح نذره بالصوم وعليه الفدية وجعل ذلك
التزاماً للفدية كذا هذا ولمحمد في النفس والعبدان ولايته عليهما فوق ولايته على ولده ولأن
حنيفة أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استدلالاً بقصة الخليل وإنما وردت في
الولد فيقتصر عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالإجماع لأن النص ورد بلفظ الذبح والنحر
مثله ولا كذلك القبل ولأن الذبح والنحر وردا في القرآن على وجه القرينة والتعبود القتل لم يرد
الأعلى وجه العقوبة والانتقام والنهي ولأنه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى اه
(قوله) (لغا جماعاً) أي بناء على أصح الروايتين كما مر (قوله) لأن الذبيح ليس من جنسه فرض (الح)
هذا التعليل لصاحب البحر وينافيه ما في الحاشية قال ابن برئت من مرضى هذا ذبحت شاة فبرئ
لا يلزمه شيء إلا أن يقول فله على أن أذبح شاة اه وهي عبارة من الدرر وعلاها في شرحه
بقوله لأن اللزوم لا يكون إلا بالنذر والدال عليه الثاني لا الأول اه فأفاد أن عدم الصحة

لأنه نذر بظاهره يمين بمعناه
فيخير ضره (نذر)
مكاف (مقربة في ملكه
وفي به وال) ف (ثم)
بالترك (ولا يدخل تحت
الحكم) فلا يجبره القاضي
(نذر أن يذبح ولده فعليه
شاة) لقصة الخليل عليه
الصلاة والسلام والغاء
الثاني والشافعي كنذره
بقتل (ولما لو كان بذبح
نفسه أو) عبده وأوجب
محمد الشاة ولو بذبح (أبيه
أو جده أو أمه) لغا جماعاً
لأنهم ليسوا كسبه (ولو
قل أن برئت من مرضى
هذا ذبحت شاة أو على
شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه
شيء) لأن الذبيح ليس من
جنسه فرض بل وأوجب
كلاً ضحية فلا يصح (الأذا
زاد واتصدق بإجماعها)
فيلزمه لأن الصدقة من
جنسها فرض

لكون الصيغة المذكورة لا تدل على النذر اى لان قوله ذبحت شاة وعدلا نذر ويؤيده ما في
 البرازية لوقول ان سلم ولدى اصوم ماعشت فهذا وعد لكن في البرازية ايضا ان عوفيت
 صمت كذا لم يجب ما يقر له على وفي الاستحسان يجب ولو قال ان فعلت كذا فانا حرج ففعل
 يجب عليه الحرج اه فلم ان تعليل الدرر مبنى على القياس والاستحسان خلافاً وبينافيه ايضا قول
 المصنف على شاة اذ يحجبها وعبرة الفتح فعلى بالقاء في جواب الشرط اذ لا شك ان هذا
 ليس وعدا ولا يقال انما يلزمه شئ لعدم قوله لله على لان المصريح به صحة النذر بقوله لله
 على حجة او على حجة فيتعين حمل ما ذكره المصنف على القول بأنه لا بد ان يكون من جنسه فرض
 وحمل ما في الحاشية والدرر من صحة قوله لله على أن اذبح شاة على القول بأنه يكفي ان يكون
 من جنسه واجب وسأى في آخر الاضحية عن الحاشية لو نذر عشر اضحيات لزمه ثنتان
 لحجى الامر بهما وفي شرح الوهبانية الاصح وجوب الكل لا يحجب ماله من جنسه ايجاب
 ونقل الشارح هناك عن المصنف ان مفاده لزوم النذر بما من جنسه واجب اعتقادي
 او اصطلاحى اه ويؤيده ايضا ما قدمناه عن البدائع وبه يعلم ان الاصح ان المراد بالواجب
 ما يشمل الفرض والواجب الاصطلاحى لخصوص الفرض فقط **(قوله فتح وبحر)**
 يوهم انه في الفتح ذكر هذا التعليل مع ان المذكور فيه عبارة المتن فقط وكذلك في البحر
 معزيا الى مجموع النوازل **(قوله ففي متن الدرر تناقض)** اى حيث صرح أولا بأنه
 يشترط في النذر ان يكون له أصل في الفروض ونص ثانيا على صحة النذر بقوله لله على
 أن اذبح شاة مع ان النذر ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات واجاب ط بأن مراده
 بالفرض ما يعم الواجب بأن يراد به اللزوم فلا تناقض **(قوله كذا في مجموع النوازل)**
 الاشارة الى ما في المتن من قوله ولو قال ان برئت الى قوله جاز **(قوله ووجهه لا يخفى)** هو ان
 السبع تقوم مقامه في الضحايا والهدايا ط **(قوله لما تقر في كتاب الصوم)** اى في آخره
 قبيل باب الاعتكاف وعبارته هناك مع المتن والنذر من اعتكاف او حج او صلاة او صيام
 وغيرها غير المعاق ولومعنا لا يخفى بزمان ومكان ودرهم وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة
 بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز وكذا لو محجل قبله فلو عين شهرا للاعتكاف او للصوم
 فعجل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا فحج سنة قبلها صح او صلاة في يوم كذا فصلاها
 قبله لانه تعجيل بعد وجوب السبب وهو النذر فيلغو التعيين بخلاف النذر المعاق فانه لا يجوز
 تعجيله قبل وجود الشرط اه قلت وقدمنا هناك الفرق وهو ان المعاق على شرط لا يعقد
 سببا للحال كما تقر في الاصول بل عند وجود شرطه فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل سببه فلا
 يصح ويظهر من هذا ان المعاق يتعين فيه الزمان بالنظر الى التعجيل اما تأخيره فالظاهر انه جائز
 اذ لا محذور فيه وكذا يظهر منه انه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لان التعليق انما
 أمر في انعقاد السبية فقط فلذا امتنع فيه التعجيل وتعين فيه الوقت اما المكان والدرهم
 والفقير فهي باقية على الاصل من عدم التعيين ولذا اقتصر الشارح في بيان المخالفة على
 التعجيل فقط حيث قل انه لا يجوز تعجيله فتدبر قلت وكما لا يتعين الفقير لا يتعين عدده
 في الحاشية ان زوجت بنتي فأنت درهم من مالى صدقة لكل مسكين درهم فزوج ودفع

وهي الزكاة فتح وبحر في
 متن الدرر تناقض منج
 (ولو قال لله على ان اذبح
 جزورا واتصدق بلحمه
 فذبح مكانه سبع شياه جائز)
 كذا في مجموع النوازل
 ووجهه لا يخفى وفي تقنية
 ان ذهب هذه العامة فعلى
 كذا فذهب ثم عادت
 لا يلزمه شئ (نذر لتقرء
 مكة جاز الصبر لتقرء
 غيرها) لما تقر في كتب
 الصوم ان النذر غير المعاق
 لا يختص بشئ (نذر ان
 يتصدق بعشرة دراهم
 من الحنظل فتصدق بغيره

مطلب

النذر غير المعاق لا يختص
 بزمان ومكان ودرهم وفقير

الالف الى مسكين جملة جاز * (تنبيه) * انما لم يختص انذر بزمان ونحوه خلافاً لفرلان لزوم ما التزمه باعتبار ما هو قرينة لا باعتبار اثار اخر لا دخل لها في صيرورته قرينة كمر قل في تمتع وكذا اذا نذر ركعتين في المسجد الحرام فأداهما في اقل شرفاً منه او فيما لا يسرف له اجزؤه خلافاً لفرلان المعروف من الشرع ان التزامه بما هو قرينة موجب ولم يثبت من الشرع اعتبار تخصيص العبد بالعبادة بالمكان بل بما عرف ذلك لله تعالى وتماه فيه قلت وانما عين المكان في نذر الهدى والزمان في نذر الانحية لان كلا منهما اسم خاص معين فالهدى مسمى للحرمة والانحية ما يذبح في ايامها حتى لو لم يكن كذلك لم يوجد الاسم وسند كرتما تخفيفه في باب اليمين في البيع ان شاء الله تعالى (قوله جاز) اشار الى ان تعيين ما يشتري به مثل عين الزمان والمكان (قوله قضاء وحده) اى قضى ذلك اليوم فقط لئلا يقع كل الصوم في غير الوقت كما مر في الصيام (قوله وان قال متابعاً) لان شرط المتابع في شهر بعينه لغو لانه متابع لتتابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه معين درر واما اذا كان الشهر غير معين فان شاء تابعه وان شاء فرقه الا اذا شرط المتابع فيلزمه ويستقبل فتح اى يستقبل شهراً غير لو افطر يوماً ولو من الايام المنهية كما مر في الصوم وتقدم هناك تمام الكلام على ما يجب فيه المتابع وما لا يجب وما يجوز تقديمه او تأخيريه وما لا يجوز فراجع (قوله فأكل اعذر) وكذا لو نهى (قوله فدى) لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من شعير وان لم يقدر استغفر الله تعالى كما مر (قوله لزمه ما يملك منها فقط) وان كان عنده عروض او خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن شئ فلا شئ عليه كمن اوجب على نفسه الف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة شرعاً لالية عن الحانية والنظر هل يدخل في ذلك الدين كما يدخل في الوصية بثالث ماله ظاهر التعليل عدم الدخول لان الدين لا يملكه قبل قبضه واذا قبضه صار ملكاً حادثاً بعد النذر وفي الوصية بثالث المال يعتبر ماله عند الموت تأمل لكن سيأتى في اول الشركة ان الحق كونه مملوكاً (قوله لم يوجد الخ) اى وشرط حجة النذر ان يكون المنذور ملكاً للناذر او مضافاً الى السبب كقوله ان اشتريتك فله على ان اعتقك ط (قوله في المساكين صدقة) اى ينفق عليهم فى معنى على (قوله لم يصح اتفاقاً) اما لو كان له مال يصح ويكون المراد به جنس مال الزكاة استحساناً اى جنس كان بلغ نصاباً او عليه دين مستغرق او لا وان لم يجد غيره امسك منه قدر قوته فاذا ملك غيره تصدق بقدره اى بقدر ما امسك كما سيأتى في متفرقات القضاء ان شاء الله تعالى وذكر الشارح هناك عن البحر قل ان فعلت كذا فما املك صدقة فحلت ان يبيع ملكه من رجل بشوب في منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ اهـ قل المقدسى هناك ومنه يعلم ان المعتبر الملك حين الحث لاجل الحالف (قوله فيما مر) اى من قوله ان النذر غير المعلق لا يختص بشئ (قوله ولم يزد عليه) فلو قل نذر حج مثلاً لزمه (قوله ولو نوى صياماً الخ) محترز قوله ولانية له وأشار الى انه لو نوى شيئاً من حج او عمرة او غيره فوجبه مانوى كفى كفى الحاكم (قوله لزمه ثلاثة ايام) لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى

جاز ان ساوى العشرة)
 كمتصدق بئنه (نذر صوم
 شهر معين لزمه متابعاً لكن
 ان افطر) فيه (يوماً قضاء)
 وحده وان قل متابعاً (بالا)
 لزوم استتبار) لانه معين ولو
 نذر الصوم الا بصدق كل اعذر
 فدى (نذر ان يتصدق
 بألف من ماله وهو يملك
 دونها لزمه) ما يملك منها
 (فقط) هو المختار لانه فيما
 لم يملك لم يوجد النذر في
 الملك ولا مضافاً الى سببه
 فلم يوضح كما لو (قل مالى
 في المساكين صدقة ولا مال
 له لم يصح) اتفاق (نذر
 التصديق بهذه المائة يوم
 كذا على زيد فتصدق بمائة
 اخرى قبله) اى قبل ذلك
 اليوم (على فقير آخر جاز)
 لما تقرر فيما مر (قل على
 نذر ولم يزد عليه ولانية له
 فعليه كفارة يمين) ولو
 نوى صياماً بلا عدد لزمه
 ثلاثة ايام

ولو صدقة وضعاء عمرة
مساكين كعمرة ووجد
ثلاثين حجة لزمه بقدر عمره
(قوله) واصل نفسه ان شاء الله
بطل) بمنه (وكذا حصل
به) اي الاستثناء المتصل
(كل ما اقي بالقول عادة
او معاملة) (لو يصيغة الاخر
ولو بالامر او النهي كاعتقوا
عبدى بعدموتى ان شاء الله
لم يصح وبيع عبدى هذا
ان شاء الله لم يصح الاستثناء
(بخلاف المتعلق بالقبول)
كأنية كامر في الصوم

باب العين في الدخول
والخروج والسكنى
والايمان

والركوب وغير ذلك
الاصل ان الايمان مبدية
عند الشافعي على الحقيقة
اللغوية وعند مالك على
الاستعمال لقرآنى وعند
احمد على النية وعندنا على
العرف مما يومئتمله
اللفظ فلا حنث في الاهداء
بيت بيت العنكبوت الا
بأنية فتح

(٣) مضاف

الايمان مائة على العرف
(٤) قوله ان كان من غيرها
هكذا يصح على الاسباب
من غير علم اى اهل اللغة

اه مصححه

وادنى ذنب في الصيام ثلاثة ايام في كندرة ائمين بخروج الوالدية (قوله ولو صدقة) اى
بالاعدد (قوله كما قصده) اى لكل مسكين نصف صاع بروكذ ولو قل لله على طعام مسكين لزمه
نصف صاع براستحسانا وان قل لله على ان اطعم المساكين على عشرة عندناى خيفة فتح
(قوله لزمه بقدر عمره) اى لزمه ان يخرج بقدر ما يعيش ومشى في باب المناسك على انه يلزمه
الكل وعليه ان يخرج بنفسه قدر معاش ويحب الايصاء بالبقية وعزاه القدرى في شرحه الى
العيون والحنية واسرارحه قل وفي التوازل انه قولهما والاول قول محمد وفي الفتح الحق
لزوم الكل اه ما يخص (قوله واصل بخاتمه) قيد بالوصل لانه لو فصل لا يفيد الا اذا كان لنفس
او سعال او نحوه وعن ابن عباس انه كان يجوز الاستثناء المتفصل الى ستة اشهر ويلزمه
اخراج العقود منها عن ان تكون ملزمة وان لا يحتاج للمحال الثاني لان المطابق يستثنى وفي
المسئلة حكائية لامة مع المنصور ذكرها في الدرر وغيره (قوله ان شاء الله) منعول وصل
(قوله عبادة) كندرة واعتق او معاملة كصلاص واقرار ط (قوله وانتهى) كقوله لو كياه
لا تبع لقان ان شاء الله ط (قوله لم يصح الاستثناء) جواب قوله ولو بالامر فافهم اى
فلا مأمور ان يبيعه واخرق ان لا يجاب يقع ملزما بحيث لا يقدر على ابطاله بعد فيحتاج الى
الاستثناء حتى لا يلزمه حكم الانجباب والامر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل
المأمور به فلا يحتاج الى الاستثناء فيه ذخيرة وقدمناه قبيلا باب الاستيلاء (قوله كما مر في
الصوم) من انه اذا وصل المشيئة باللفظ بالنية لا تبطل لانها لطالب التوفيق حموى وظاهره
انها ليست فيه للاستثناء حتى يقال ان النية ليست من الاقوال فلا تبطل بالاستثناء ط عن
ابن السعود والله سبحانه وتعالى اعلم

باب العين في الدخول والخروج والسكنى والايمان والركوب وغير ذلك

(قوله وغير ذلك) كالدخول والخروج والتطهير (قوله وعندنا على العرف) (٣) لان
المتكلم انما يتكلم بالكلام العرفى اعنى الفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت لها
في العرف كما ان العرفى حال كونه بين اهل اللغة انما يتكلم بالحقائق اللغوية فوجب صرف
الفاظ المتكلم الى ما عهد انه المراد بها فتح (قوله فلا حنث الخ) صرح صاحب الذخيرة
والمرغينانى انه يحنث بهدم بيت العنكبوت في الفرع المذكور فمن المشايخ من حكم بانه
خطأ ومنهم من قيد حمل الكلام على العرف بما اذا لم يمكن العمل بحقيقته قال في الفتح
ولا يخفى انه على هذا يصير ماله وضع لغوى ووضع عرفى يعتبر معناه اللغوى وان تكلم به اهل
العرف وهذا مذهب قاعدة حمل الايمان على العرف لانه لم يصير المعنى الا باللغة الاما تعذر وهذا
بعيد اذ لا شك ان المتكلم لا يتكلم لا بالعرف الذى به التخاطب سواء كان عرف اللغة ان
كان من اهلها او غيرها ان كان من غيرها (٤) نعم موقع مشترك بين اللغة والعرف تعتبر فيه
اللغة على انها العرف فاما الفرع المذكور فالوجه فيه ان كان ماله في عموم قوله بيتا حنث وان
لم يخصه فلا لا يصرف الكلام الى العرف اذا لم تكن له نية وان كان له نية شئ والمفط يختص به العقد العينين
بالصرف الكلام الى العرف اذا لم تكن له نية وان كان له نية شئ والمفط يختص به العقد العينين

(باعتباره)

باعتباره اه وتبعه في البحر وغيره (قوله الايمان مبني على اللفاظ الح) ي اللفاظ
 العرفية بقرينة ما قبله واحترز به عن القول ببنائها على عرف اللغة او عرف القرآن في حلقه
 لا يركب دابة ولا يجلس على وتد لا يحنث بركوبه انسانا وجنوسة على جبل وان كان الاول
 في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتدا كاسيتي وقوله لاعلى الاغراض اي المقصد
 والنيات احترز به عن القول ببنائها على النية فصدر الحاصل المعتبر انما هو لفظ العرفي
 المسمى واما معرض الحالف فان كان مدلول اللفظ المسمى اعتبارا وان كان زائدا على اللفظ فلا يعتبر
 ولهذا قال في تلخيص الجامع الكبير وبالعرف يخص ولا يزداد حتى خص الرأس بما يكبس
 ولم يرد الملك في تعليق طلاق الاجنية بالمدخول اه ومعناه ان اللفظ اذا كان عاما يجوز
 تخصيصه بالعرف كما لو حلف لا يأكل رأسا فنه في العرف اسم لما يكبس في التتور ويبيع
 في الاسواق وهو رأس الغنم دون رأس العصفور ونحوه فالغرض العرفي يخص عمومه
 فإذا اطلق ينصرف الى المتعارف بخلاف الزيادة الخارجة عن اللفظ كما لو قال لاجنية ان دخلت
 الدار فانت طالق فنه يالغو ولا تصح ارادة الملك اي ان دخلت وانت في نكاحي وان كان هو
 المتعارف لان ذلك غير مذكور ودلالة العرف لا تأثر بها في جعل غير المانوط ملفوظا اذا علمت
 ذلك فاعلم انه اذا حلف لا يشتري لاسان شيأ بفلس فاللفظ المسمى وهو الفلس معناه في اللغة
 والعرف واحد وهو القطعة من التحس المضروبة بالعمولة فهو اسم خاص معلوم لا يصدق
 على الدرهم او الدينار فإذا اشترى له شيأ بدرهم لا يحنث وان كان الغرض عرفا فان لا يشتري ايضا
 بدرهم ولا غيره ولكن ذلك زائد على اللفظ المسمى غير داخل في مدلوله فلا تصح ارادته بلفظ
 الفلس وكذا لو حلف لا يخرج من الباب فيخرج من السطح لا يحنث وان كان الغرض عرف
 القرار في الدار وعدم الخروج من السطح او الطاق او غيرها ولكن ذلك غير المسمى ولا يحنث
 بالغرض بلا مسمى وكذا لا يضربه سوطا فضربه بعض الانعصا غير مذكورة وان كان الغرض
 لا يؤلمه بان لا يضربه بعضا ولا غيرها وكذا لا يغديه بألف فاشترى رغيفا ألف وغده به لم يحنث
 وان كان الغرض ان يغديه بماله قيمة وافية وعلى ذلك مسائل أخر ذكرها ايضا في تلخيص الجامع
 لو حلف لا يشتريه عشرة حنث باحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري
 المطلقة ومراد البائع المفردة وهو العرف ولو اشترى اوباع بأسعة لم يحنث لان المشتري
 مستنقص والبائع وان كان مستزيدا لكن لا يحنث بالغرض بلا مسمى كفي المسائل المارة اه
 فهذه اربع مسائل ايضا * الاولى حلف لا يشتريه بعشرة فاشتراه باحد عشر حنث لانه
 اشتراه بعشرة وزيادة والزيادة على شرط الحنث لا تمنع الحنث كما لو حلف لا يدخل هذه الدار
 فدخلها ودخل دار اخرى * الثانية لو حلف البائع لا يبيعه بعشرة فباعه باحد عشر لم يحنث
 لان العشرة تطلق على المفردة وعلى المقرونة اي التي قرن بها غيرها من الاعداد وما كان المشتري
 مستنقصا اي طالبا لنقص الثمن على العشرة علم ان مراده مضائق العشرة اي مفردة او مقرونة
 ولما كان البائع مستزيدا اي طالبا لزيادة الثمن عن العشرة علم ان مراده بقوله لا يبيعه بعشرة
 العشرة المفردة فقط تخصيصا بالعرف فلذا حنث المشتري بالاحد عشر دون البائع * الثالثة
 لو اشترى بأسعة لم يحنث لانه لم توجد العشرة بنوعيه مع انه وجد الغرض ايضا لانه مستنقص

مبحث

مبني في تحقق قولهم لايمان
 مبني على اللفظ لاعلى
 الاغراض

(لايمان مبني على اللفاظ
 لاعلى الاغراض فلو)
 افتاظ على غيره و(حلف
 ان لا يشتري له شيأ بفلس
 فاشترى له بدرهم) او
 اكثر (شيأ لم يحنث

الاربعون بتسعة لم يثبت ايضا لانه وان كان غرضه الزيادة على عشرة وانه لا يبيعه بتسعة ولا يقل لكن ذلك غير مسمى لانه انما سمي العشرة وهي لا تصاق على التسعة ولا يثبت بالغرض بل المسمى لان الغرض يصلح تخصيصا لا مزيدا كما مر اذا علمت ذلك ظهر ان قاعدة بناء الايمان على العرف معناها ان المعتبر هو المعنى المقصود في العرف من اللفظ المسمى وان كان في اللغة او في الشرع ثم من المعنى المتعارف ولما كانت هذه القاعدة موهمة اعتد الغرض العرفي وان كان زائدا على اللفظ مسمى وخارجا عن مدلوله كفي مسألة الاخيرة وكفي المسائل الاربعة التي ذكرها المصنف رفوع ذلك الوهم بذكر القاعدة الثانية وهي بناء الايمان على الالفاظ الاعلى الاغراض فتقولهم لا على الاغراض دفعوا به توهم اعتبار الغرض الزائد على اللفظ المسمى ورادوا باللفظ اللفظ العرفية بقريضة القاعدة الاولى ولولاها توهم اعتبار الالفاظ ولو لغوية وشرعية فلا تنافي بين القاعدتين كما يتوهمه كثير من الناس حتى الشرنبلالي فعمل الاولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تنقض بين الترتيب التي ذكرها ثم اعلم ان هذا كله حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر كفي لا أضع قدمي في دار فلان فانه صار مجازا عن الدخول مطلقا كسبأتي ففي هذا لا يعتبر اللفظ اصلا حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يثبت لان اللفظ محروصا المراد به معنى آخر ومثله لا آكل من هذه الشجرة وهي لا تقرر ينصرف الى ثمنها حتى لا يثبت بعينها وهذا بخلاف ممر من اللفظ فيه لم يهجر بل اريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المسمى دون غيره الرئد عليه اما هذا فقد اعتبر فيه الغرض فقط لان اللفظ صار مجازا عنه فلا يخالف ذلك القاعدتين المذكورتين فغنتم هذا التقرير اساطع اشير الذي لخصناه من رسالتنا المسماة (رفع الانتقاض * ودفع الاعتراض * على على قولهم الايمان مبنية على الالفاظ الاعلى اغراض) فان ردت الزيادة على ذلك الموقوف على حقيقة ما هنالك فرجع اليها واحرص عليها فانها كشفت البناء عن حور مقصورات في الحياه وحمد لله رب العالمين (قوله) ولا يضربه اسواط في بعض النسخ سوطا وهو موافق لما في تلخيص جامع (قوله) وضرب بعضها اي بعض الاسواط وفيه انه لم يذكر للاسواط عدد وفي بعض النسخ وضرب بعضا بعين وصاد مهملتين وهو موافق لما في تلخيص جامع (قوله) لان العبرة لعموم اللفظ فيه انه لا عموم في هذه القواعد على ان العرف يصلح محض لعموم اللفظ كما قدمناه فصارت العبرة للعرف لا لعموم اللفظ فالصواب اسقاط لفظة عموم فيوفق ممر من اعتبار الالفاظ لا الاغراض على ما قرياه نقف (قوله) الا في مسائل (قوله) الى هذا الاستثناء لان هذه المسائل داخلة في قاعدة اعتبار اللفظ كما علمت (قوله) واسعة بكسر الهمزة وسكون الياء وقوله للنصارى اي متعبد لهم والكنيسة لليهود اي متعبد لهم وتطلق ايضا على متعبد انصارى مصباح وفي القهستاني عن القاموس البيعة متعبد النصارى او متعبد اليهود او الكفار اه فيستعمل كل منهما مكان الآخر (قوله) والاهليز بكسر الهمزة ما بين الباب والدار فارسي معرب بجر عن الصحاح (قوله) والظلة التي على الباب قل في البحر والظلة الساط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع اطرافها على جدار الباب واطرافها لآخر على جدار حمار المقابل له وانما قيدنا به لان الظلة

مكن حلف لا يخرج من الباب ولا يضربه سوطا ويغديه اليوم نصف فخرج من السطح وضرب بعضها وغدى مرغيف اشتراه بالف اشباه (لم يثبت) لان العبرة لعموم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشترط بعشرة حث بأحد عشر بخلاف البيع اشباه (لا يثبت بدخول الكعبة والمسجد واسعة) للنصارى (والكنيسة) لليهود (ولدهيزو حية) في على لباب

إذا كان معناها ما هو داخل البيت مسقفاً فإنه يحنث بدخوله لأنه يبات فيه اهـ (قوله إذا
 يصلحاً للبيتوتة) أما إذا صالحها يحنث بأن كانت الظلة داخل البيت كما مروا وكان الدهاز كبيراً
 بحيث يبات فيه قال في الفتح فإن مثله يعتاد بيتوته للضيوف في بعض القرى وفي المدن يبات
 فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيحنث والحاصل ان كل موضع اذا اغلق الباب صار
 داخلاً لا يمكنه الخروج من الدار وله سعة تصاح للمبيت من سقف يحنث بدخوله اهـ (قوله
 في حلفه) متعلق بقوله لا يحنث ط (قوله لانها) اي هذه المذكورات وهو علة لقوله لا يحنث
 والصالح للبيتوتة من دهليز وظلة يعد عرفاً للبيتوتة ط (قوله ولذا) اي ليكون المعبر
 الصلوح للبيتوتة وعدمه ط (قوله في الصفة) اي سواء كان لها اربع حوائط كما هي صفاف
 الكوفة او ثلاثة على ما صححه في الهداية بعد ان يكون مسقفاً كما هي صفاف دورنا لانه
 يبات فيها غابة الامر ان مفتحه واسع كذا في الفتح (قوله والايوان) عطف تفسير ط (قوله
 لانه) اي الصفة بتأويل البيت او المكان (قوله وان لم يكن مسقفاً) قد علمت انه في الفتح
 قال بعد ان يكون مسقفاً نعم ذكر في الفتح ان السقف ليس شرطاً في معنى البيت والدهاز قال
 في الشر نبلاية فكذا الصفة اهـ قلت وعرفنا في الشام اطلاق البيت على ماله اربع حوائط
 من جملة اما كن الدار السفلية اما الاماكن العلوية فتسمى طبقة وقصراً وعلية ومشرقة
 واهل مدينة دمشق عرفهم اطلاق البيت على الدار بحملتها فيحكم على كل قوم بعرفهم (قوله
 لانباء بها اصلاً) قيد به تبعاً للفتح حيث قال وهذا هو المراد فانه قال في مقابله فيما اذا حلف
 لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما صارت صحراء حنث وانما تقع المقابلة بين المعين والمنكر في
 الحكم اذا توارد حكمهما على محل فاما اذا دخل بعد ما زال بعض حيطانها فهذه دار خربة فينبغي
 ان يحنث في المنكر الا ان تكون له نية اهـ (قوله لان الدار اسم للعروة) اي انها في اللغة اسم
 للعروة التي ينزل بها أهلها وان لم يكن بها بناء اصلاً لانهم كانوا يضعون فيها الاخية لانباء
 الحجر والمدر فصح ان البناء وصف فيها غير لازم بل اللازم فيها كونها قد تزلت غير انها في عرف
 اهل المدن لا يقال الا بعد البناء فيها ولو انهدم بعد ذلك بعضها قيل دار خراب فيكون الوصف
 جزء مفهوماً فان زالت بالكلية وعادت ساحة فالظاهر ان اطلاق اسم الدار عليها عرفاً كهذه
 دار فلان مجاز باعتبار ما كان والحقيقة ان يقال كانت داراً فتح (قوله والبناء وصف الخ)
 بيان لوجه الفرق بين الدار المنكرة والمعرفة اما البيت فلا فرق فيه كما يأتي (قوله انما تعتبر في
 المنكر) لانها هي المعرفة له لا في المعين لان ذاته تتعرف بالاشارة فوق ما تتعرف بالصفة فتح
 (قوله الا اذا كانت شرطاً) في الذخيرة قالوا الصفة اذا لم تكن داعية الى المعين انما لا تعتبر في
 المعين اذا ذكرت على وجه التعريف اما اذا ذكرت على وجه الشرط تعتبر وهو الصحيح
 الا ترى ان من قال لامرأته ان دخلت هذه الدار راكبة فهي طالق فدخاتها ماشية لا تطلق
 واعتبرت الصفة في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط اهـ قلت وقوله هذه اشارة للمرأة
 فاعل دخلت الدار مفعوله ليصير قوله راكبة صفة للمعين بالاشارة وهو المرأة (قوله او داعية
 للمعين) اي حاملة عليه فان الامتناع عن اكل الرطب قد يكون لضررة فلا يحنث بعد صيرورته
 تمراً وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله وان جعلت) اي الدار المعرفة بالاشارة (قوله او بيتاً)

إذا لم يصالحاً للبيتوتة بخر
 (في حلفه لا يدخل بيتاً)
 لانها لم تعد للبيتوتة (و) لذا
 (يحنث في الصفة) والايوان
 (على المذهب) لانه يبات
 فيه صفاً وان لم يكن مسقفاً
 فتح (وفي لا يدخل داراً)
 لم يحنث (بدخولها خربة)
 لانباء بها اصلاً (وفي هذه
 الدار يحنث وان) صارت
 صحراء او (بيت دار اخرى
 بعد الانهدام) لان الدار
 اسم للعروة والبناء وصف
 والصفة انما تعتبر في المنكر
 لا المعين الا اذا كانت شرطاً
 او داعية للمعين كحلفه على
 هذا الرطب فيتقيد بالوصف
 (وان جعلت) بعد الانهدام
 (بستاناً او مسجداً او حماماً
 او بيتاً او غلب عليها الماء
 فصارت نهراً

في النهر عن المحيط لو كانت دارا صغيرة جعلها بيتا واحدا وأشرع به الى الصريق اولى دار
اخرى لا يثبت بدخولها لتبدل الاسم والصفة بحدوث امر حديد اه **(قوله لا يثبت)** لانها
لا تسمى دارا لحدوث اسم آخر لها ذخيرة **(قوله وان بيت بعد ذلك)** لانه عاد اسم الدار
بسبب جديد فنزل منزلة اسم آخر وكذا لو لم يكن لانه لم يزل اسم المسجد ونحوه عنها يقال مسجد
خراب وحمام خراب ذخيرة **(قوله وكذا بيتا بالاولى)** لانه اعتبر وصف البناء في معرفه
ففي مذكره اولى قال في البحر فصار الحاصل ان البيت لا يفرق فيه بين ان يكون منكرا او معرفا
فذا دخله وهو صحراء لا يثبت لزوال الاسم بزوال البناء وامال الدار ففرق بين المنكرة والمعركة
اه **(قوله لزوال اسم البيت)** اى بالانه دام لزوال مسماه وهو البناء الذى يبات فيه بخلاف
الدار لانها تسمى دارا ولا بناء فيه فتح وفي الذخيرة قال قائمهم

الدار دار وان زالت حوائطها * والبيت ليس بيت بعد تهديم

(قوله لانه كالصفة) الضمير للسقف قل في الهداية يثبت لانه يبات فيه والسقف وصف فيه
اه وفي الذخيرة لان اسم البيت لم يزل عنه لا مكان البيت فيه او نقول اسم البيت ثابت
لهذه البقعة لاجل الحيطان والسقف جميعا فاذا زال السقف فقد زال الاسم من وجه دون
وجه فلا يطل العيين بالشك وعلى قياس الاول يثبت في المنكر ايضا لان اسم البيت لم يزل وعلى
قياس الثاني لا يثبت لانه بيت من وجه والحاجة هنا الى عقد العيين فلا ينعقد عليه بالشك
بخلاف العيين فن العيين كانت منعقدة على هذه العيين فلا تبطل بالشك اه ماخصا **(قوله)**
وعزاء في البحر الى البدائع الخ) اى عزاء ما ذكر في المنكر ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة ان
الحكم فيه غير منقول وانما هو تخريج مبنى على اختلاف التعايل في المعرف فما في البدائع
احد وجهين والوجه الآخر ما بحثه في النهر فافهم **(قوله حث بدخولها على اى صفة كانت)**
اى دارا او مسجدا او حماما لان عقاد العيين على العيين دون الاسم والعيين باقية ذخيرة **(قوله)**
كهذا المسجد) اى فانه يثبت بدخوله على اى صفة كان ط **(قوله به يفتى)** خلافا لقول محمد
نه اذا خرب واستغنى عنه يعود الى ملك الباني او ورثته ط عن الاسعاف **(قوله لم يثبت)**
لان العيين وقعت على بقعة معينة فلا يثبت بغيرها بحر **(قوله وكذلك الدار)** اى لو زيد فيها
حصة **(قوله ذلك)** اى ما عقد يمينه عليه موجود في الزيادة قلت وهذا الفرع يؤيد القول
بان ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم له فضيلة اصل المسجد الواردة في حديث صلاة في
مسجدي وقد منّا تمام الكلام على ذلك في الصلاة **(قوله فنقضت)** اى حتى صارت خشبا
(قوله لا يثبت) لان ذلك اعيد بصنعة جديدة قائمة بالعيين من ذلك اذا حلف لا يجلس على هذا
البساط فخط حائطه وجعل خراجا وجلس عليه لا يثبت لانه صار يسمى خراجا فان فقط
الحياطة حتى عاد بساطا فجلس عليه حث لان الاسم عاد بصنعة جديدة قائمة بالعيين لان الفتق
ابصال الصنعة للصنعة ولو قطع وجعل خراجين ثم فقه وخاط القلع وجعلهما بساطا واحدا
لا يثبت وان عاد الاسم لانه عاد بصنعة جديدة قائمة بالعيين الا ترى انه بمجرد الفتق لا يعود اسم
البساط الا بعد الحياطة وهذا اذا كان كل واحد من الخرجين لا يسمى بساطا لصغره فلو سمي يثبت
وتماه في الذخيرة **(قوله ثم يراه)** لانه انما صار قاعا بسبب جديد ذخيرة **(قوله فاذا كسره)**

لا) يثبت وان لم يثبت بعد
ذلك (كهذا البيت) وكذا
بيتا بالاولى (فهذه اوى)
بيتا (آخر) ولو بنقض
الاول لزوال اسم البيت
(ولو هدم السقف دون
الحيطان فدخله حث في
العيين) لانه كالصفة (لاى
المنكر) لان الصفة تعتبر
فيه كمرو وعزاء في البحر
الى البدائع لكن نظر فيه
في النهر انه لا يفرق حيث
صاح للبيت قيد هذه
الدار لانه لو اُشِر لم يسم
الدار حث بدخولها
على اى صفة كانت كهذا
المسجد فخر ببقائه
مسجدا الى يوم القيامة به
يفتى ولو زيد فيه حصة
فدخلها لم يثبت ما يقبل
مسجد بنى فلان في ذلك
وكذلك الدار لانه عقد
يمينه على الاضافة وذلك
موجود في الزيادة بدائع
بحر (ولو حلف لا يجلس
الى هذه الاسطوانة اولى
هذا الحائط فهدم ما به نيا)
ولو (فنقضت) او لا يرك
هذه السفينة فنقضت ثم
اعيدت بنحشها (لم يثبت
كلو حلف لا يكتب بهذا
القلم فكسره ثم يراه
فكتب به) لان غير

قال الفضلي هذا اذا كسره على وجه يزول عنه اسم القلم فانه يحتاج الى التاء اما اذا
كسر رأس القلم بان لا يحتاج الى اصلاح يحنث صيرفية قال ط والعرف الآن بخلاف
هذا فانه يقال قلم مكسور **(قوله)** والواقف على السطح (اى سطح الدار المحلوف على عدم
دخولها اذا وصل اليه من سطح آخر وانما عد داخلا لان الدار عبارة عما احاطت به الدائرة
وهذا حاصل في علو الدار وسفلها كما في الفتح **(قوله)** خلافا للمتأخرين) هم المعبر عنهم في قول
الهداية وقيل في عرفنا يعنى عرف العجم لا يحنث فتح **(قوله)** وعدمه على مقابله (اى عدم
الحث الذى هو قول المتأخرين على مقابله اى على سطح لاساترله لانه ليس الا في هواء الدار
فلا يحنث من حيث اللغة الا ان يكون عرف انه داخل الدار والحق ان السطح لاشك انه
من الدار لانه من اجزائها حسا لكن لا يلزم من القيام عليه ان يقال انه في العرف داخل الدار
ما لم يدخل جوفها اذ لا يتعلق لفظ دخل بالاجوف حتى صح ان يقال لم يدخل الدار ولكن صعد
السطح من خارج افاده في الفتح وحاصله ان الدخول لا يتحقق في العرف الا في موضع له ساتر
من حيطان او درابزين او نحو ذلك في النهر ومقتضى كلام الكمال انه لو حلف لا يخرج منها
فصعد الى سطحها الذى لاساترله ان يحنث والمسطور في غاية البيان انه لا يحنث مطلقا لانه
ليس بخارج اه قات فيه نظر لانه لا يلزم من عدم تحقق الدخول في صعود السطح ان يتحقق
الخروج فيه بل يصح ان يقال ان من صعد السطح ليس بداخل ولا خارج لان حقيقة الدخول
الانفصال من الخارج الى الداخل والخروج عكسه ولا شك ان السطح حيث كان من اجزاء
الدار لم يكن الصاعد اليه خارجا عنها ومقتضى هذا ان يحنث اذا توصل اليه من خارجها لانه
انفصل من خارجها الى داخلها لكن مبنى كلام الكمال على انه لا يسمى في العرف داخلا فيها
ما لم يدخل جوفها والجبوف المستور بساترها مظهر الى فافهم **(قوله)** لا يحنث (لان الواقف
على السطح لا يسمى واقفا عندهم زليعى وهذا على توفيق الكمال محمول على سطح لاساترله
لما علمت من ان المتأخرين هم المعبر عنهم في كلام الهداية بقوله وقيل في عرفنا يعنى عرف العجم
فكان ينبغي للشارح ان يذكر توفيق الكمال بعد قوله وقال ابن الكمال لكن يبقى بعد هذا في
كلامه ايهام ان مانقله عن ابن الكمال قول ثالث خارج عن قولى المتقدمين والمتأخرين مع
انه قول المتأخرين كما سمعت **(قوله)** وعليه الفتوى (لان المفتى به اعتبار العرف فحيث تغير
العرف فالفتوى على العرف الحادث فافهم **(قوله)** وافاد (اى قوله والواقف على السطح
داخل **(قوله)** لو ارتقى شجرة) اى في الدار والمراد انه ارتقى اليها من خارج الدار والا كان داخلا
في الدار فيحث بخلاف ح **(قوله)** او حائطا (اى مختصا بالدار فلو مشتركا بينه وبين الجار
لم يحنث كما في الظهيرية بحر فافهم **(قوله)** لانه لا يسمى داخلا عرفا) لما مر من انه لا يتعلق
لفظ دخل بالاجوف **(قوله)** لا يتنفع بها اهل الدار (اما لو كان للقناة موضع مكشوف في الدار
يستقون منه فاذا بلغه حث لانه من منافع الدار بمنزلة بئر الماء وان كان للنوء لم يحنث لانه
ليس من مرافقها ولا يعد داخله داخل الدار بحر عن المحيط ملخصا وقوله للنوء اى لنوء
القناة كما عبر في الحانية وفي بعض نسخ البحر للنوء وهو تحريف **(قوله)** قال (اى في البحر
(قوله) وعم اطلاقه) اى اطلاق السطح بان حلف لا يدخل المسجد فدخل سطحه **(قوله)**

(والواقف على السطح
داخل) عند المتقدمين
خلافا للمتأخرين ووفق
الكمال بحمل الحث على
سطح له ساتر وعدمه على
مقابله وقال ابن الكمال
ان الحالف من بلاد لعجم
لا يحنث قال مسكين وعليه
الفتوى وفي البحر وافاد
انه لو ارتقى شجرة او حائطا
حنث وعلى قول المتأخرين
لا والظاهر قول المتأخرين
في الكل لانه لا يسمى داخلا
عرفا كولو حفرت درابا او
قناة لا يتنفع بها اهل الدار
قال وعم اطلاقه المسجد
فلو فوقه مسكن فدخله
لم يحنث

لا بد من مسجد مدني، وقد الدخول بالباب حيث بالحدث ولو نقب، ١٠٢ (قوله) اذا سمع بالاشارة بداع (و) الواقف بقدميه

(في طاق الباب) في ماله
التي (يخت) واعلم ان
كان خارجا لا يخت (و) ان
كان مكسها) حب و غلق
كان داخلا (حدث) في
حائط لا يدخل (و) وكان
احلوف عليه خروج
العكس الحكم) كان في
الحيط حائط لا يخرج ويرق
شجرة فمضى نحو باب فمضى
سقط في الضيق لا يخت
لان الشجرة كذا الدار
(وهذا) حكم المذكور
(ذا كان) حائط واقفا
بقدميه في طاق الباب فلو
وقف بأحدى رجليه على
العتبة وادخل الاخرى فنه
استوى الجانبان او كان
الجانب الخارج اسفل لا
يخت وان كان الحائط
داخلا اسفل حدث (في طاق
(وقيل لا يخت مضطحا هو
الصحيح) ظهيرية لان
الانفصال التام لا يكون
الابتداء من (دوام الركوب
واللبس والسكنى كالانشاء)
فيخت بكس ساعة (لادوام
الدخول والخروج والتزوج
والظهير) والضابط ان
ما يتعد فلدوامه حكم
الابتداء لا فلا وهذا هو
اليمين حال الدوام ما قبله فلا
فالوقل كذا ركبت فانت طاق
او فمضى درهم ثم ركب وده
لزمه طلبة ودرهم ولو كان راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلبة ودرهم فانت في عرفنا لا يخت الا في ابتداء الفعل (يخت)

لا بد من مسجد مدني (حدث) بان من دمسكن بناء الواقف اما الحادث على مسجده فلا
يخرج (يخت) من حائط (حدث) بان في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا مضطحا بل
(قوله) لو نقب (حدث) بان في الجوف نقب الدار فادخل فدخل يخت لانه عقد يمينه على الدخول من
باب (و) سبب الدار وقد وحد وان عني به الباب الاول يدين لان لفظه يختله ولا يصدق في القضاء
لانه خلاف الظاهر حيث انك بالماق المقيد (قوله) الا اذا عينه بالاشارة (فإذا دخل من باب
آخر لا يخت لانه لا يوجد السرط بجر (قوله) كان خارجا) اي كان الطاق او الواقف خارجا
من الباب (قوله) يخت (حدث) بان في العكس الحكم) ففي الوجه الاول يخت
وفي عكسه لا (قوله) يمكن في المحيط (حدث) بان استدرا على ما افاده قوله انعكس الحكم من انه اذا
وقف على عتبة خارجة يخت في حائطه لا يخرج فن مقتضى ما في المحيط ان لا يخت لكون
العتبة من بناء الدار لانه الا ان يفرق بالعرف فن من كان على العتبة الخرجة يعد خارجا ومن
كان على اغصان الشجرة يعد مستعلما على اغصان الشجرة التي في الدار لا خارجا ط قلت ومر
ان الظاهر قول المتأخرين في انه لا يعد داخلا عرف بارتقاء الشجرة فكذا لا يعد خارجا في
مستثنا (قوله) لان الشجرة كبناء الدار) اي فني كلمة في الدار على الطريق (قوله) اذا
كان الحائط) اي على عدم الخروج (قوله) لا يخت (لان اعتماد جميع بدنه على رجله التي هي
في الجانب الاسفل (قوله) زياحي) ومثله في كثير من الكتب بجر (قوله) هو الصحيح) عزاه
في الظهيرية الى السرخسي وفي البحر وهو ظاهر لان الانفصال التام (حدث) بان في الفتحة وفي المحيط
وادخل احدى رجليه لا يخت وبه اخذ الشيخان الامامان شمس الأئمة الحلواني والسرخسي
هذا اذا كان يدخل قائما فلو مستلقيا على ظهره او بطنه او جنبه فندرج حتى صار بعضه
داخل الدار ان كان الاكثر داخل الدار يصير داخلا وان كان ساقه خارجا (قوله) ودوام
الركوب واللبس (حدث) بان في حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبا او لا يلبس هذا الثوب
وهو لابس او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فمكث ساعة حدث فلو نزل او نزع الثوب
او اخذ في النقلة من ساعته لا يخت (قوله) فيخت بمكث ساعة (لان هذه الافعال لهادوام
يحدث اماليها والا فادوام الفعل حقيقة مع انه عرض لا يبق مستحيل كما في النهر والمراد
بالساعة التي تكون دواما هي ما يمكنه فيها النزول ونحوه كما في البحر فلدوام على السكنى لعدم
امكان الخروج والنقلة لا يخت كما أتى بيانه (قوله) لادوام الدخول (حدث) بان الدخول حقيقة
وافعة وعرف في الانفصال من الخارج الى الداخل ولذا لو حلف ليدخلها غدا
وهو فيها فمكث حتى مضى العدم حدث لانه لا يدخلها فيه اذا لم يخرج ولو نوى بالدخول الاقامة
فيها لا يخت وكذا لو حلف لا يخرج وهو خارج لا يخت حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج
وهو متزوج لا يتطهر وهو متطهر فستدام السكاح والظهير لا يخت ففتح (قوله) والضابط
ان ما يتعد (اي ما يصح اعداده كالموت والقيامة ولذا يصح قران امدة بأكايوم والشهر (قوله)
وهذا) اي اخت بمكث ساعة فلو لم يركب الدابة او حلف وهو متلبس بالفعل
بان قل ان ركبت فمكث ساعة فمكث لا يخت بانك لم تخرج فمكث لا يخت بانك لم
تشاء الركوب في الفتح لان لم يركب اذا لم يكن الحائط راكبا يركب انشاء الركوب فلا

لزمه طلبة ودرهم ولو كان راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلبة ودرهم فانت في عرفنا لا يخت الا في ابتداء الفعل (يخت)

يُحْتَجُّ بِالِاسْتِمْرَارِ وَإِنْ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ حَلْفِ الرَّابِّكَ لِأَنَّ رَوَاهُ الْإِمَامُ
 مِنْ إِبْتِدَاءِ الْفِعْلِ وَمَا فِي حُكْمِهِ عَرَفَهُ اهـ (قوله في الفصول كلها) أي ما يمتد وما لا يمتد سواء
 كَانَ مُتَلَبِّسًا بِالْفِعْلِ ثُمَّ حَلَفَ أَوْ لَمْ يَكُنْ ط (قوله واليه مال استاذنا) عبارة لاحتجتي وفيه عن
 أَبِي يُوسُفَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَآلِيهِ إِشَارَةُ اسْتِزْنَانِهِ اهـ وَنَقَلَ كَلَامَهُ فِي الْبَحْرِ وَأَفْرَدَ عَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ
 عَرَفَ زَمَانَهُ كَانَ كَذَلِكَ أَيْضًا (قوله حلف لا يسكن الخ) فهو حلف لا يقعد في هذه الدار ولا نية
 لَهُ قَالُوا إِنْ كَانَ سَاكِنًا فِيهَا فَيُفْهِمُ عَلَى السَّكْنَى وَالْأَفْعَالُ الْقَعُودُ حَقِيقَةُ بَحْرٍ عَنْ الْحَيْضِ وَفِي الْحَنَةِ
 حَلْفٌ لَا يُخْرِجُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا فَهُوَ عَلَى الْخُرُوجِ بِيَدِهِ وَفِي الْإِخْرَاجِ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَهُوَ عَلَى التَّنْقِصِ
 مِنْهَا بِأَهْلِهَا إِنْ كَانَ سَاكِنًا فِيهَا إِلَّا إِذَا دُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْخُرُوجَ بِبَدَنِهِ اهـ (قوله يعني الحارة)
 كَذَا قُلُوبُ فِي الْبَحْرِ الْحَنَةُ هِيَ الْمَسَامَةُ فِي عَرَفْنَا بِالْحَارَةِ اهـ قُلْتُ الْحَنَةُ فِي عَرَفْنَا الْآنَ تَطْلُقُ عَلَى
 الصَّنْعِ الْجَامِعِ لِأَرْقَةِ مُتَعَدِّدَةٍ كُلِّ زَقَقٍ مِنْهَا يُسَمَّى حَارَةً وَقَدْ تَطْلُقُ الْحَارَةُ عَلَى الْحَنَةِ كَمَا
 (قوله فيخرج) وكذا أَوْ يُخْرِجُ بِالْأَوَّلَى بِحَرِّ لَانِ السَّكْنَى ثَمَّ يَمْتَدُّ فَلَهُ وَاهُ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ
 وَظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ عَنْ الْحَنَةِ عَدَمُ الْحَنَتِ فِي عَرَفِهِمْ (قوله واهله) قُلُوبُ فِي الْبَحْرِ الْوَاوُ بِمَعْنَى الْوَالِدِ
 الْحَنَتِ يُحْصَلُ بِبَقَايَا أَحَدِهَا وَالْمُرَادُ بِالْأَهْلِ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ الَّذِينَ مَعَهُ وَكُلُّ مَنْ كَانَ يَأْوِيهِ
 لِحُدُودِهِ وَالْقِيَامُ بِأَمْرِهِ كَفَى الْبِدَائِعِ (قوله حتى لو بقي وتد حنث) جعل حنث جواب لو فصار
 الْمَتْنُ بِالْجَوَابِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ الْأَخْصَرُ أَنْ يَقُولَ وَلَوْ وَتَدًا وَهُوَ بِكُسْرٍ أَيْ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهِ
 قَهْشَتَانِي وَهَذَا تَعْمِيمٌ لِلْمَتَاعِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ بَأَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ نَقْلِ الْمَتَاعِ كُلِّهِ كَلَاهُ (قوله
 واعتبر محمد الخ) أي لَأَنَّ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ السَّكْنَى هِدَايَةً وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَعْتَبَرُ نَقْلُ الْأَكْبَرِ
 لِتَعَذُّرِ نَقْلِ الْكُلِّ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ قُلُوبُ فِي الْبَحْرِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الرَّجِيسُ فَلْتَفْقِهِ أَبُو الْوَيْثِ رَجِحَ
 قَوْلُ الْإِمَامِ وَأَخَذَ بِهِ وَالْمَشَائِخُ اسْتَنْتَبَهُ مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي بِهِ السَّكْنَى كَقِطْعَةِ حَصِيرٍ وَتَدٌ كَمَا ذَكَرَهُ
 فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ وَرَجِحَ فِي الْهِدَايَةِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ بَأَنَّهُ أَحْسَنُ وَأَرْفَقُ وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَحَ بِأَنَّ الْقَتْوَى
 عَلَيْهِ كَفَى الْفَتْحِ وَصَرَحَ كَثِيرٌ كَصَاحِبِ الْحَيْضِ وَالْفَوَائِدِ الظَّاهِرِيَّةِ وَالْكَافِي بِأَنَّ الْقَتْوَى عَلَى قَوْلِ
 أَبِي يُوسُفَ وَالْإِفْتَاءِ بِقَوْلِ الْإِمَامِ أَوْلَى لِأَنَّهُ أَحْوَطُ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَرْفَقَ اهـ قُلُوبُ فِي النَّهْرِ أَنْتَ
 خَيْرٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَدَارُ إِلَّا عَلَى الْعَرَفِ وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ خَرَجَ عَلَى نِيَّةٍ تَرَكَ الْمَكَانَ وَعَدَمَ الْعُودَ
 إِلَيْهِ وَنَقَلَ مِنْ أَمْتَعَتِهِ مَا يَقُومُ بِهِ أَمْرُ سَكْنَاهُ وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ نَقَلَ الْبَاقِيَ يُقَالُ لَيْسَ سَاكِنًا فِيهِ بَلْ انْتَقَلَ
 مِنْهُ وَسَكَنَ فِي الْمَكَانِ الْفُلَانِي وَبِهَذَا يَرْجِحُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ اهـ قَاتَ وَهَذَا التَّرْجِيحُ بِالْوَجْهِ الْمَذْكُورِ
 مَا خُذَ مِنَ الْفَتْحِ وَفِي الشَّرْحِ النَّبَالِيَّةِ عَنِ الْبَرْهَانِ أَنْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ أَصَحُّ مَا يَفْتَى بِهِ مِنَ التَّصْحِيحَيْنِ اهـ
 قُلْتُ وَيُؤَيِّدُهُ مِمَّا مَرَّ مِنْ اسْتِنَاءِ الْمَشَائِخِ فَإِنَّ عَلَيْهِ يَتَّحِدُ قَوْلُ الْإِمَامِ مَعَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَأَمَّا قَوْلُ النَّهْرِ
 أَنَّهُ لَيْسَ قَوْلُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَإِنْ كَانَ كَلَامُ الزِّيَالِيِّ وَغَيْرِهِ يَوْمَهُمْ مَاقُولُهُ فَتَأْمَلُ (قوله
 على الوجه) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ قَدْ انْتَقَلَ إِلَى السَّكَةِ أَوْ إِلَى الْمَسْجِدِ قَالُوا لَا يَبْرُدُ إِلَيْهِ فِي الزِّيَادَاتِ أَنْ
 مِنْ خَرَجَ بِعِيَالِهِ مِنْ مَصْرِهِ فَلَمْ يَتَّحِدْ وَطَنًا آخَرَ يَبْقَى وَطَنُهُ الْأَوَّلُ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ كَذَا هَذَا اهـ
 وَفِي الزِّيَالِيِّ وَقَالَ أَبُو الْوَيْثِ هَذَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ الدَّارَ الْمُسْتَأْجَرَةَ إِلَى أَهْلِهَا وَأَمَّا إِذَا سَلِمَ فَلَا يُحْتَجُّ وَإِنْ
 كَانَ هُوَ وَالْمَتَاعُ فِي السَّكَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ اهـ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَأَخْلَقَ عَدَمُ الْحَنَتِ أَوْجَهُ وَبَقَا
 وَطَنُهُ فِي حَقِّ أَتَمِّ الصَّلَاةِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَسْمِيَتُهُ سَاكِنًا عَرَفَ بَلْ يَقْطَعُ الْعَرَفَ فَيَمْنُ نَقَلَ أَهْلَهُ

مطلب

خلف لا يسكن الدار

في الفصول كلها وإن لم ينو
 وآله مال استاذنا مجتبي
 (حلف لا يسكن هذه الدار
 أو البيت أو الحنة) يعني
 الحارة (فيخرج وفي ماله
 واهله) حتى لو بقي وتد
 (حنث) واعتبر محمد نقل
 ما تقوم به السكينة وهو
 أرفق وعنده فتوى أنه
 العيني ولو إلى سكة أو
 مسجد على أوجه قوله
 الكمال وقرره في النهي

وامتعه وخرج مسافرا ان لا يقال فيه انه ساكن وتامه فيه وفي البحر عن الظاهرية والصحيح
انه لم يخدم مسكنا آخر اه قلت المعتبر العرف والعرف خلافه كما علمت **(قوله وهذا الخ)**
الاشارة الى ما في المتن قل في النهر وجواب المسئلة مفيد بقيود ان تكون العين بالعربية وان
يكون الخائف مستقلا بالسكنى وان لا يكون الترك اطلب منزل **(قوله ولو بالفارسية بر**
بحر وجهه بنفسه) وان كان مستقلا بسكناه فتح وهذا الفرق منقول عن ابي الليث قال في النهر
وكأنه بناء على عرفهم **(قوله كما لو كان سكناه تبعا)** كابن كبير ساكن مع ابيه وامراة مع زوجها
فلو خاف احدها لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله وماله او هي زوجها وماله
لا يحنث فتح **(قوله وكما لو ابنت المرأة وغلبته)** اي وخرج هو ولم يرد العود اليه بحر وأطلقه
فشمعل ما اذا خاص بها عند الحاكم أولا كما في البرازية **(قوله اولم يمكنه الخروج الخ)** عطفه على
ما قبله غير مناسب لان فيه في المسائل التي يبر فيها بحر وجهه بنفسه وهذا ليس منها فلناسب
ان يقول ولو لم يمكنه الخروج الخ ويكون الجواب قوله الآتي لم يحنث قال في الفتح ثم انما
يحنث بتأخير ساعة اذا أمكنه النقل فيها والابان كان لعذر ايل او خوف اللص او منع ذي
سلطان او عدم موضع يتقل الى او غلق عليه الباب فلم يستطع فتحه او كان شريفا أو ضعيفا
لا يقدر على حمل المتاع بنفسه ولم يجد من ينقله لا يحنث ويباحق ذلك الوقت بالعدم للعذر وأورد
ما ذكره الفضلي فيمن قل ان ما خرج من هذا المنزل اليوم فهي طالق فقيد او منع من الخروج
حنث وكذا اذا قل لامراة وهي في منزل ابيها ان لم تحضري الليلة منزل فنعها أبوها من
الخروج حنث واجيب بالفرق بين كون المحلوف عليه عدما فيحنث بتحقيقه كيفما كان لان
العدم لا يتوقف على الاختيار وكونه فعلا فيتوقف عليه كالسكنى لان المعقود عليه الاختيارى
وينعدم بعدمه فيصير مسكنا لاساكنه فلم يتحقق شرط الحنث اه ثم اعاد المسئلة في آخر
الايان وذكر عن الصدر الشهيد في الشرط العدوى خلافا وان الاصح الحنث لان الشرع
قد يجعل الموجود معدوما بالعذر كالاكره وغيره ولا يجعل المعدوم موجودا وان وجد العذر
اه ونحوه في الزياحي والبحر وقد اوضحنا هذه المسئلة في آخر التعليق من الطلاق **(قوله**
ولو بدخول ايل) هذا بمجرد عذر في حق المرأة بخلاف الرجل لما في آخر ايمان الفتح عن
الخلاصة قال لها ان سكنت هذه الدار فأنت طالق وكان ليلا فهي معذورة حتى تصبح ولو قال
لرجل لم يكن معذورا هو الاصح الاحوف اص او غيره **(قوله او غلق باب)** اي اذا يقدر على
فتحه والخروج منه ولو قدر على الخروج بهدم بعض الخائط ولم يهدم لم يحنث لان المعتبر القدرة
على الخروج من الوجه المعهود عند الناس كما في الظاهرية بحر **(قوله وان بقى اياما)** هو الصحيح
لان طاب المنزل من عمل النقلة فصار مدة الطلب مستثنى اذا لم يفرط في الطلب فتح **(قوله وان**
امكنه ان يستكرى دابة) اي النقل المتاع في يوم واحد مثلا اذا يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل
يقدر ما يسمى ناقلا في العرف فتح **(قوله دين)** اي ولا يصدق في القضاء بحر عن البدائع
* **(فرع)** * خائف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكنا فيها لا يحنث حتى يسكنها بنفسه وينقل
اليها من مناعه ما يبات فيه ويستعمله في منزله كما في البحر عن البدائع **(قوله فانه يبر بنفسه**

مطلب

ان لم اخرج فكذا فقيد
او منع حنث

وهذا لو يمينه بالعربية ولو
فالفارسية بر بحر وجهه
بنفسه كما لو كان سكناه تبعا
وكما لو ابنت المرأة النقلة
وغلبته اولم يمكنه الخروج
ولو بدخول ايل او غلق
باب او اشتغل بطلب دار
اخرى او دابة وان بقى اياما
او كان له امتعة كثيرة
فاشتغل بنقلها بنفسه
وان امكنه ان يستكرى
دابة لم يحنث ولو نوى
التحول ببدنه دين وعند
الشافعي بكسب خروجه
بنية الانتقال (بخلاف
المبصر) والبلد (والقرية)
فانه يبر بنفسه

فقط) أى ولا يتوقف على نقل المتاع والاهل فتح قال فى النهر وفى عصرنا يعد ساكننا بترك
اهله ومتاعه فيها ولو خرج وحده فينبغى ان يحنث قال الرملى كونه يعد ساكننا مطلقا غير مسلم
بل انما يعد ساكننا اذا كان قصده العود اما اذا خرج منها لا بقصد العود لا يعد ساكننا واهله مقيد
بذلك **(قوله حالف لا يساكن فلانا)** فان كان ساكننا معه فان اخذ فى النقلة وهى ممكنة والا حث
قال محمد فان كان وهب له المتاع وقبضه منه وخرج من ساعته وليس من رأيه العود فليس
بمساكن وكذلك ان اودعه المتاع او اعاره ثم خرج لا يريد العود ببحر وفى حاشية الرملى عن
التارخانية لا تثبت المساكنة الا باهل كل منهما ومتاعه **(قوله فساكنه فى عرصة دار)** اى
ساحتها وكذا فى بيت او غرفة بالاولى **(قوله او هذا فى حجرة)** فى بعض النسخ بالواو ونسخة
او احسن وهى الموافقة للبحر **(قوله حث)** فلو نوى ان لا يساكنه فى بيت واحد او حجرة واحدة
يكونان فيه معالم يحنث حتى يساكنه فيما نوى وان نوى بيتا بعينه لم يصح بزانية وفى الذخيرة
وغيرها لا يساكنه فى هذه المدينة او القرية او فى الدنيا فساكنه فى دار حث ولو سكن كل فى
دار فلا الا اذا نوى **(قوله الا ان تكون دارا كبيرة)** نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخارى
لان هذه الدار بمنزلة المحلة ظهيرية **(قوله ولو تقاسماها الخ)** يعنى لو حالف لا يساكن فلانا فى
دار فاقسماها وضربا بينهما حائطا وفتح كل منهما لنفسه بابا ثم سكن كل منهما فى طائفة فان
سمى دارا بعينها حث وان لم يسم ولم ينو فلا كما فى الحانية ووجهه كما قل السائحان ان العيين
اذا عقدت على دار بعينها يحنث بعد زوال البناء فبعد القسمة اولى **(قوله ولو دخلها فلان)**
غصبا) معناه وسكنها لانه لا يحنث بمجرد الدخول رملى ومران المساكنة لا تثبت الا بهل كل
منهما ومتاعه **(قوله وان انتقل فورا)** اى على التفصيل السابق **(قوله كما لو نزل ضيفا)** اى
لا يحنث قال فى الخلاصة وفى الاصل لو دخل عليه زائرا او ضيفا فاقاه فيه يوما او يومين
لا يحنث والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه اه وفى الحانية حالف لا يساكن
فلا نازل الخالف وهو مسافر منزل فلان فسكننا يوما يومين لا يحنث حتى يقيم معه فى منزله
خمس عشرة يوما كالحالف لا يسكن الكوفة فربها مسافرا ونوى اقامة اربعة عشر يوما
لا يحنث وان نوى اقامة خمسة عشر يوما حث اه وقد وقعت هذه المسئلة فى البحر بدون قوله
وهو مسافر فاوهم ان مسئلة الضيف مقيدة بمادون خمسة عشر يوما مع احتمال ان يفرقوا
بينهما والله اعلم **(قوله به يفتى)** هو قول ابى يوسف وعند الامام يحنث بناء على ان قيام السكىنى
بالاهل والمتاع بزانية وفرض المسئلة فى التارخانية عن المنتقى فيما اذا سافر المحلوف عليه
وسكن الخالف مع اهله ولا يخفى ان هذه اقرب الى مظنة الحث **(قوله ولو قيد المساكنة بشهر)**
الخ) عبارة البحر لو حالف لا يساكنه شهر كذا فساكنه ساعة فيه حث لان المساكنة لما
لا يمتد ولو قال لا اقيم بالركة شهرا لا يحنث ما لم يقيم جميع الشهر ولو حالف لا يسكن الرقة شهرا
فسكن ساعة حث اه قلت فقد فرقوا بين لفظ المساكنة ولفظ الإقامة وعالله الفارسى فى باب
يمين الابد والساعة من شره على تايخيص الجامع بأن الوقت فى غير المقدر بالوقت ظرف
لامعيار والمساكنة والمجالسة ونحوها غير مقدرة بالوقت اصحتها فى جميع الاوقات وان قلت فيكون
الوقت لتقدير المنع الثابت باليمين لا لتقدير الفعل بالوقت وذكر ان السكىنى لم يذكرها محمد فى

مطلب

حالف لا يساكن فلانا

فقط * (فروغ) * حالف
لا يساكن فلانا فساكنه فى
عرصة دار او هذا فى حجرة
وهذا فى حجرة حث الا ان
تكون دارا كبيرة * ولو
تقاسماها بجائط بينهما ان
عين الدار فى يمينه حث
وان انكرها لا * ولو دخلها
فلان غصبا ان اقم معه
حث علم اولوا وان انتقل
فورا لا كما لو نزل ضيفا
وكذا لو سافر الخالف
فسكن فلان مع اهله به
يفتى لانه لم يساكنه حقيقة
ولو قيد المساكنة بشهر
حث بساعة لعدم امتداد
ها بخلاف الاقامة ببحر

الاصل وانما اختلف فيها المشايخ فقليل كالمساكنة وقيل يشترط استيعاها الوقت اه
ومقتضى هذا ان الإقامة مقدرة بالوقت بمعنى انها لاسمى اقامة ما لم تمتد مدة ويشير الى هذا
ما في التتارخانية واذا حلف لا يقيم في هذه الدار كان ابو يوسف يقول اذا اقام فيها اكثر المهار
او اكثر الليل يحنث ثم رجع وقال اذا اقام فيها ساعة واحدة يحنث وهو قول محمد وادحاف
لا يقيم بالرقه شهرا فليس يحنث حتى يقيم بها تمام الشهر اه ومفاده ان الإقامة متى قيدت
بالمدة لزم في مفهومها الامتداد وتقيدت بالمدة المذكورة كلها بخلاف المساكنة فنه لا يلزم
امتدادها مطلقا صدقها على القليل والكثير فلا تكون المدة قيد الها بل قيد للمنع بمعنى انه
منع نفسه عن المساكنة في الشهر فاذا سكن يوما منه حث لعدم المنع هذا غاية ما ظهر لي
في هذا المحل وانه طهر ان قواهم هنا ان المساكنة مما لا يمتد معناه لا يلزم في تحققها الامتداد
بخلاف الإقامة اذا قرب المدة فلا ينافي ما مر في كلام المصنف والشارح تبعا لغيرها أن
المساكنة مما يمتد بخلاف الدخول والخروج لان معناه انها يمكن امتدادها وهذا غير المعنى
المراد هنا وقد حثني هذا على الحيز الرملي وغيره فادعوا ان ما هنا مناقض لما مروان الصواب
اسقاط عدم من قوله لعدم امتدادها فافهم ثم اعلم انه في التتارخانية وغيرها ذكر انه لو قال
عنيت المساكنة جميع الشهر صدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء ايضا والصحيح الاول قلت وانت
خير بان مبنى الايمان على العرف والعرف الآن فيمن حلف لا يسكن فلانا شهرا او لا يسكن
هذه الدار شهرا أو لا يقيم فيها شهرا أنه يراد جميع المدة في المواضع الثلاث والله سبحانه اعلم
(قوله وفي خزانه الفتاوى الخ) يخالف لما يأتي في باب العيمن بالضرب من انه يشترط في الضرب
القصد على الاظهر اه ح قلت ومع هذا لا مناسبة لذكره هنا الا ان يقال استوضح به قوله
في المسئلة المارة ان اقام معه حث علم اولا **(قوله من المسجد)** قيده تبعا للامام محمد في الجامع
الصغير احترازا عن الدار المسكونة قال في الذخيرة مانصه قال القدوري الخروج من الدار
المسكونة ان يخرج بنفسه ومتاعه وعياله والخروج من البلدة والقرية ان يخرج ببذنه خاصة
زاد في المتن اذا خرج ببذنه فقد برأ راد سفره اولا يرد اه ولا يخفى ان قوله زاد في المتن
الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على انه يكفي ان يخرج ببذنه في مسئلة
الدار ايضا فليس في ذلك ما يخالف ما في البحر وغيره فافهم نعم في الظهيرية والحانية لو حلف
لا يخرج من هذه الدار فهو على الرحيل منها بأهله ان كان ساكن فيها الا اذا دل الدليل على انه
اراد به الخروج ببذنه **(قوله ان حمل مكرها)** اي ولو كان بحال يقدر على الامتناع ولم يمتنع في
الصحيح خاتمة وفي البرازية تصحيح الحث في هذه الصورة هذا وعترض في الشر نبالة ذكر
الاكراه هنا بأنه لا يناسب قوله ولو راضيا اذ لا يجمع الاكراه الرضا اه وفي الفتح والمراد
من الاخراج مكرها هنا ان يحمله يخرج به كراهه لذلك لا اكراه المعروف وهو ان يتوعده حتى
يفعل فانه اذا توعده فخرج بنفسه حث لما عرف ان الاكراه لا يعد الفعل عندنا اه وأقره في
البحر واعترض في يعقوبية العمال بما قلوا في لا يسكن الدار فقيده ومنع لا يحنث لان
للاكراه تأثيرا في اعدام الفعل واجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه قد يقال انه بعدم الفعل
بحيث لا ينسب الى فاعله اذا اعدم الاختيار وهنا دخل باختياره فليتأمل وفي القهستاني

وفي خزانه الفتاوى حلف
لا يضربها فضرها من غير
قصد لا يحنث (وحنث في
لا يخرج) من المسجد (ان
حمل واخرج) مختارا (بامر
وبدونه) بان حمل مكرها

عن المحيط لو خرج بقدميه للتهديد لم يحنث وقيل حنث اه ومفاده اعتماد عدم الحنث
 لكن في اكرام الكافي للحاكم الشهيد لو قال عبده حر ان دخل هذه الدار فاكره بوعيد تلف
 حتى دخل عتق ولا يضمن المكروه قيمة العبد **(قوله لا يحنث)** لان الفعل وهو الخروج لم ينتقل
 الى الخالف لعدم الامر وهو الموجب للنقل فتج **(قوله في الاصح)** وقيل يحنث اذا حمله
 برضاه لا بامر له لانه لما كان يقدر على الامتناع فلم يفعل صار كالآمر وجه الصحيح ان انتقال
 الفعل بالامر لا بمجرد الرضا ولم يوجد الامر ولا الفعل منه فلا ينسب الفعل اليه ولو قيل ان
 الرضا نافذ دفع بفرع اتفاق وهو ما اذا امره ان يتلف ماله ففعل لا يضمن المتلف لاقتساب
 الاتلاف الى المالك بالامر فلو اتلفه وهو ساكت ينظر لم ينهه ضمن بلا تفصيل لاحدين كونه
 راضيا او لا فتج **(قوله اقسام)** من الحمل والادخال بالامر او بغيره مكرها او راضيا قسمتان
(قوله واحكاما) من الحنث وعدمه **(قوله واذا لم يحنث)** شرط جوابه قول المصنف
 لا تحل يمينه ط **(قوله او بزلق)** عطف على بلا امره اي بزلق قدميه وهو ففتح
 مصدر زلق كفخرج وفي نسخة ولو بزلق **(قوله او بعثر)** بصيغة المصدر فهو بسكون الهمزة الثالثة
 قال في القاموس عثر كضرب وعثر وعلم وكرم عثر او عثر او عثارا وتعثرا كبا اه ط **(قوله)**
 او جمع دابة في المصباح جمع الفرس برا كبه يجمع حماها بالكسر وجموحا استعصى حتى
 غاب تأمل **(قوله على الصحيح)** راجع الى جميع المعاطيف ط **(قوله فتج وغيره)** عبارة
 الفتح قال السيد ابو شجاع تحل وهو اوفق بالناس وقال غيره من المشايخ لا تحل وهو الصحيح
 ذكره الترمذى وقاضيان وذلك لانه انما لا يحنث لانقطاع نسبة الفعل اليه واذا لم يوجد
 منه المحلوف عليه كيف تحل اليمين فبقيت على حالها في الذمة و يظهر أثر هذا الخلاف فيما
 لو دخل بعده هذا الاخراج هل يحنث فمن قال انحلت قال لا يحنث وهذا بيان كونه ارفق بالناس
 ومن قال لم تحل قال حنث ووجبت الكفارة وهو الصحيح اه وقوله فيما لو دخل بعده هذا
 الاخراج يعني ثم خرج بنفسه لان كلامه فيما لو حلف لا يخرج فخرج محمولا بدون امره واذا
 لم تحل اليمين بهذا الاخراج يحنث لو دخل ثم خرج بنفسه لا بمجرد دخوله ففهم **(قوله)**
 لكنه خالف في فتاويه الخ ذكر الرملى انه لم يجد ذلك في فتاوى صاحب البحر بل وجد
 ما يخالفه قلت ولعل ذلك ساقط من نسخته والافقد وجدته فيها **(قوله قاصدا)** اي قاصدا
 الخروج اليها فلو قصد الخروج لغيرها حنث وان ذهب اليها **(قوله عند انفصاله)** من باب
 داره لانه بذلك يعد خارجا نهر فلو كان في منزل من داره فخرج الى يحنثا ثم رجع لا يحنث
 ما لم يخرج من باب الدار لانه لا يعد خارجا في جنازة فلان مادام في داره بحر عن المحيط **(قوله)**
 لان الشرط الخ علة لقوله مشى معها أم لا ولما استشهد عليه من عبارة البدائع ايضا وحاصله
 ان المستثنى هو الخروج على قصد الجنازة والخروج هو الانفصال من داخل الى خارج ولا
 يلزم فيه الوصول اليها ليمشى معها او يصلى عليها واما علة عدم الحنث فيما اذا أتى أمرا آخر
 بعد خروجه اليها فهي مفاده في الفتح من أن ذلك الاتيان ليس بخروج والمحلوف عليه هو
 الخروج **(قوله والذهاب)** كون الذهاب مثل الخروج هو الذي مشى عليه في الكثر وغيره
 وصححه في الهداية وغيرها قال في الدر المنثور وقيل كالاتيان فيشترط فيه الوصول وصححه

(لا) يحنث (ولو راضيا
 بالخروج) في الاصح (ومثله
 لا يدخل اقساما واحكاما
 واذا لم يحنث) بدخوله بلا
 امره او بزلق او بعثر
 او هو ب ربح او حرج دابة
 على الصحيح ظهري
 (لا تحل يمينه) لعدم
 فعله (على المذهب)
 الصحيح فتح وغيره
 وفي البحر عن الظهيرية به
 يفتى لكنه خالف في فتاويه
 فافق بالخلاف اخذ بقول
 ابن شجاع لانه ارفق
 لكنك علمت المعتمد
 (ولا يحنث في قوله لا يخرج
 الا الى جنازة ان خرج
 اليها) قاصدا عند انفصاله
 من باب داره مشى معها
 ام لا لما في البدائع ان
 خرجت الا الى المسجد
 فانت طالق فخرجت تريد
 المسجد ثم بدلتها فذهبت
 لغير المسجد لم تطلق
 (ثم اتى امر آخر)
 لان الشرط في الخروج
 والذهاب

في الحانية والحلاصة فل الباقى وانعمت الاول بعمودى بالذهب الاتيان او احروج فكما
نوى اه قلت والارسال والبعت كالحروج ايضا في انه لا يشترط فيهما الوصول ففي الذخيرة
لوقال ان لم أرسل اليك او ان لم أبعث اليك هذا الشهر نفقتك فأنت كذا فصحت من يد الرسول
لا بحث **(قوله والروح)** هو بحث البحر كياتى ويظهر لى ان العرف فيه استعماله مراد به
الوصول ولا يخفى ان النية تكفى ايضا **(قوله والعبادة والزيارة)** تابع في ذلك صاحب البحر
حيث قل وقيد بالاتيان لان العبادة والزيارة لا يشترط فيهما الوصول ولذا قل في الذخيرة اذا
حلف ليعودن فلانا او يزورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا بحث وان أتى بابه
ولم يستأذن حث اه قلت ومقتضاه ان الاتيان يشترط فيه الاجتماع وليس كذلك لا في
الذخيرة ولو حلف لا يأتى فلانا فهو على ان يأتى منزله او حانوته لقيه او يلقه وان أتى مسجده
لم يحنث رواه ابراهيم عن محمد اه فقد علم ان العبادة والزيارة مثل الاتيان في اشتراط
الوصول الى المنزل دون صاحبه بل يشترط في العبادة والزيارة الاستئذان فهما أقوى من
الاتيان في اشتراط الوصول فلا يصح الحاقهما بالخروج والذهاب والمحدث ما هم الصواب
(قوله الا في الاتيان) صوابه الا في الاتيان والعبادة والزيارة كما علمت من اشتراط الوصول في
الثلاثة ومثلها الصعود ففي الذخيرة قل لامراته ان صعدت هذا السطح فأنت كذا فارتقت
ممرتين او ثلاثة فقل يجب ان يكون فيه الخلاف المار في الذهاب وقل ابو الليث وعندي
لا بحث هنا بالاتفاق اه قلت وصححه في الحانية ولعل وجهه ان صعود السطح الاستلاء
عليه فلا بد من الوصول نعم لوقال ان صعدت الى السطح ينبغي ان يجزى فيه الخلاف المار تأمل
وفي الذخيرة عن المتقى لزم رجلا لحلف الماتزم اياتيه غدا فأناه في الموضع الذى لزمه فيه
لا يبر حتى يأتى منزله ولو لزمه في منزله فتحول الى غيره لا يبر حتى يأتى المنزل الذى تحول اليه
ولو قال ان لم أتك غدا في موضع كذا فأناه فلم يجده فقد بر بخلاف ان لم وأفك لانه على ان
يجتمعا **(قوله فلو حلف الح)** تفريع على قوله لان الشرط في الخروج والذهاب الح ط
(قوله بخر بحثا) يؤيده العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وقد يتوهم بعض الناس ان
الروح لا يكون الا في آخر النهار وليس كذلك بل الروح والغدو عند العرب يستعملان في المسير
اى وقت كان من ايل او نهار قل الا زهرى وغيره وعليه قوله عليه الصلاة والسلام من راح
الى الجمعة اول النهار فله كذا اى من ذهب اه **(قوله ثم رجع عنها)** وكذا لو لم يرجع بالاولى
فهو غير قيد ولذا قل في الفتى رجع عنها او لم يرجع **(قوله قصد غيرها ام لا)** اى لان الحث
تحقق بمجرد الخروج على قصدتها فلا فرق حينئذ بعد ما خرج بين ان يقصد الذهاب الى غيرها
اولا **(قوله فتح بحثا)** حيث قل وقد قولوا انما بحث اذا جاوز عمرانه على قصدتها كأنه ضمن
لفظ أخرج معنى أسافر للعلم بأن المضى اليها سفر لكن على هذا لو لم يكن بينه وبينها مدة سفر
ينبغي ان يحنث بمجرد انفصاله من الداخل اه قلت يؤيده قوله في الذخيرة لان الخروج الى
مكة سفر والانسان لا يعد مسافرا اذا لم يجاوز عمران مصره اه اى بخلاف الخروج الى الجيزة
لكن لما كانت الجيزة في المصر اعتبر في الخروج انفصاله من باب داره وان كانت المقبرة خارج
المصر لانه لم يحنث على الخروج الى المقبرة اما لو حلف على ذلك او على الخروج الى القرية مثلا لما

والروح والعبادة والزيارة
النية عند الانفصال
لا الوصول الا في الاتيان
فلو حلف (لا يخرج اولا
يذهب) او لا يروح بخر بحثا
(الى مكة فيخرج يريد هاهم
رجع) عنها قصد غيرها
أم لا (حنث اذا جاوز
عمران مصره على قصدتها)
ان بينه وبينها مدة سفر
والا حث بمجرد انفصاله
فتح بحثا

مطلب
حلف لا يخرج الى مكة
ونحوها

يلزم منه الخروج من المصر فالظاهر انه يلزم مجاوزة العمران وان لم يقصد مدة سفر وفي البحر
عن البدائع قال عمر بن اسد سألت محمدا عن رجل حلف ليخرج من الرقة ما الخروج قال
اذا جعل البيوت خلف ظهره لان من حصل في هذه المواضع جازله القصر اهـ قل في البحر
فالخاصل ان الخروج اذا كان من البلد فلا يحنث حتى يجاوز عمران مصره سواء كان الى
مقصده مدة سفر او لا وان لم يكن خروجا من البلد فلا يشترط مجاوزة العمران اهـ وهذا
مخالف لما بحثه في الفتح فليتأمل (قوله وفيه الخ) لم أجذب في الفتح بل هو في البحر وغيره
(قوله مع فلان العالم) الذي في البحر وغيره العام اي هذه السنة فهو ظرف زمان معرف بال
التي للحضور (قوله بر) فاذا بدله ان يرجع رجوع بلا ضرر بحر قات والظاهر انه لا بد من ان
يكون خروجه على قصد السفر لا على قصد الرجوع ولذا قل فاذا بدله الخ ويدل عليه قوله
في الحاشية فاذا خرج معه جاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فقد بر اذ لا يحنث ان وجوب
القصر لا يكون الا عند السفر وكذا قول المصنف وغيره فخرج يريد بها * تنبيه * يعلم
مما قررناه جواب ما يقع كثيرا فيمن حلف ليسافر فانه يبر بمجاوزة العمران على قصد السفر
الى مكان بينه وبينه مدة السفر فاذا بدله الرجوع رجوع بلا ضرر وبه أفق المصنف وغيره لكن
لا بد من قصد السفر كما قلنا لا مجرد الخروج على قصد الرجوع لانه لا يتحقق به السفر والله اعلم
(قوله فيخرج مع جنازة) اي خرج من بغداد مع الجنازة بأن جاوز العمران قلط لكن
العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامم لا يعد خارجا منها في عرفنا اهـ
قات لكن اذا قامت قرينة على ارادة الخروج مطلقا لسفر أو غيره يعد خارجا (قوله كما مر)
اي قريبا في قوله الا في الاتيان (قوله الفرق لا يحنث) هو ان الخروج الانفصال من الداخل
الى الخارج واما الاتيان فعبرة عن الوصول قل تعالى فأتيا فرعون فقولا (قوله فذهبت
قبل العرس) اي بحيث لا تعد عرفا انها اتت العرس بأن كان ذلك قبل الشروع في مباديه
وفي البرازية لا يذهب الى ولية فذهب لطاب غريمه لا يحنث اهـ اي اذا كان الغريم في الولية
وذكر في الذخيرة انه افق بذلك شيخ الاسلام الاسييجاني (قوله فهو ان يأتي منزله او حانوته)
فلو أتى مسجده لا يكفي فالشرط الوصول الى محله لا الاجتماع كما قدمناه (قوله حتى مات
احدهما) قدر لفظ احدهما لان الحنث لا يختص بموت الحالف فقط بل المحلوف عليه مثله
كما يأتي (قوله حنث في آخر حياته) اي حياة احدهما ولو كانت يمينه بالطلاق فماتت المرأة بقي
اليمين لا مكان الاتيان بعد موتها نعم لو كان الشرط طلاقها مثل ان لم اطلقك فانت طالق ثلاثا
يحنث بموتها ايضا لتحقق اليأس عن الشرط بموتها اذ لا يمكن طلاقها بعده بخلاف الاتيان
ونحوه كما قدمناه في الطلاق الصريح عن الفتح وكلام الفتح هنا موهم لخلاف المراد فتنبه (قوله
وكذا كل يمين مطلقة) اي لخصوصية للاتيان بل كل فعل حلف ان يفعله في المستقبل واطلقه
ولم يقيد بوقت لم يحنث حتى يقع اليأس عن البر مثل لضر بن زيدا او اعطين فلانة او ليطلقن
زوجته وتحقق اليأس عن البر يكون بفوت احدهما ولذا قال في غاية البيان واصل هذا ان
الحالف في اليمين المطلقة لا يحنث مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين لتصور البر فاذا قات
احدهما فانه يحنث اهـ قل ح وهذا اذا كانت على الاثبات فن كانت على النفي

وفيه حلف ليخرج من
فلان العالم الى مكة فيخرج
معه حتى جاوز البيوت بر
وفي لا يخرج من بغداد فيخرج
مع جنازة والمقابر خارج
بغداد حنث (وفي لايتها
لا) يحنث الا بالوصول
كما مر والفرق لا يحنث (كما)
لا يحنث (او حنث ان لا تأتي
امراته عرس فلان فذهبت
قبل العرس وكانت ثمة
حتى مضى) العرس لانها
مأثت العرس بل العرس
أثاها ذخيرة خلف (ليأثنه)
فهو ان يأتي منزله او حانوته
لقية أم لا (ف) لو لم يأتها حتى
مات احدهما (حنث في
آخر حياته) وكذا كل
يمين مطلقة

قوله موهم خلاف المراد
فانه قال هنا فان كان الحالف
بطلاقها يفعلن ولم يفعل
حنث بموت احدهما ولا
فرق في ذلك بين موته وموتها
في الصحيح وتقدمت هذه
في الطلاق اهـ منه

لا يثبت في آخر حجة به وبما من حشته حالا كما لا يثبت (قوله) اما المؤقتة فيعتبر آخره (اي آخر وقتها) وفي بعض النسخ آخره اي آخر الوقت المعلوم من النسخ اي وذا مضى الوقت ولم يفعل حثت (قوله فلا حثت) تمام الحثت بآخر الوقت ولم يوحى في حشته (قوله بطلان يمينه بالله تعالى) اشار به الى ان يمينه لو كانت باطلا لا تبطل بالردة لان الكفر لا ينافي التعليق بغير القرب ابتداء فكذا بقاءه (قوله كما) اي اول الايمان (قوله تدبر) امر بالتدبر اشارة الى خفاء افدة دلت من قوله حثت ووجهها ان حشته في آخر حجة به يد على بقاء اليمين صحيحة قبل الموت اذ البطلان لا حثت فيها والحكم بالحقاق مرتدا وان كان مونا حكما لكنه غير مراد هنا لبطلان اليمين بمجرد الردة قبل الحكم بالحقاق الذي هو في حكم الموت فحيث بطلت اليمين قبل الموت علم ان مراده بقوله حتى مات الموت الحقيقي اذ لا يتصور الحث بالموت الحكمي فانهم (قوله فهي استطاعة لصحة) اي الاستطاعة المعلوم من استطاعة هي سلامة آلات الفعل المحلوف عليه وصحة اسبابه كما في الفتح والمراد بالآلات الجوارح فمرض ليس بمستطيع وصحة الاسباب تهيئه لارادة الفعل على وجه الاختيار فخرج الممنوع نهر اي من منعه سلطان ونحوه (قوله لا لا المتعرف) اي المعنى المذكور هو المعروف عند الاطلاق كما في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا بخلاف المعنى الآتي في المتن (قوله فتتبع على رفع الموانع) يشمل المانع المعنوي كالمريض والحصى كالقيد ونحوه فيستغني بذلك عن ذكر سلامة الآلات ولهذا فسرهما محمد بقوله اذا لم يمرض ولم يمه السطان ولم يمشي امر لا يقدر على اتيانه فلم يأت حثه (قوله بجر بحثا) حيث قل فينبغي ان اداسي ليمس لا يثبت لان النسيان مانع وكذا لو جن فلم يأت حثه حتى مضى العدد كما لا يخفى (قوله المقارنة) اي التي تتخلق معه الا تأثيراتها فيه لان افعال العباد تخاوقة لله تعالى فتح (قوله صدق ديانته) فذالم يأت له عذرا او غيره لا يثبت كأنه قال لا يثبت ان خلق الله تعالى اتياني وهو ذالم يأت له يخلق اتيانه ولا استطاعته المخارطة والالاتي فتح (قوله لانه خلاف الظاهر) فل في الفتح وقيل يصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه لان اسم الاستطاعة يعاق بالاشتراك على كل من المعنيين والاول اوجه لانه وان كان مشتركا بينهما لكن معروف استعماله عند الاطلاق عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه فصار ظاهرا فيه بخصوصه فلا يصدق القضي بخلاف الظاهر اه (قوله وقد اظهر الزاهدي اعتزاله هنا) وتقدم نظير ذلك في باب الحج عن الغرض حيث قل ان مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس الانسان ان يجعل له ان يحرمه لغيره وازادهم اهل الاعتزال كما مر بيانه وعبارته هنا وفي قوله اي صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة في يقارن الفعل نظر قوي لانه بناء على مذهب الاشعرية والسنة ان القدرة تقارن الفعل والله باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر قد برهن على الايمان وكان تكليفهم بالاتان تكليفا بما لا يطابق وكان ارسال الرسل والانبيا والمرال الكتب والاوامر والواهي والوعود والوعيد ضائلة في حقهم اه قل في البحر وهو غلط لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات وصحة الاسباب كما عرف في الاموال (قوله شرط لا الكلى جرد اذن) لا يترتب على شرط ولا كل متعلق بنائب المتعلق وهو

مطلب

حذف لياتيه ان استطاع

اما المؤقتة فيعتبر آخره

مات قبل مضيها فلا حث

وقوله حثت يفيد انه لو ارتد

ولحق لا يثبت لبطلان يمينه

بالله تعالى بمجرد الردة كما مر

فتدبر حث (لياته غدا

ان استطاع فيبي) استطاعة

الصحة لانه المتعارف فتقع

(على رفع المانع) كمرض

او سلطان وكذا جنون

او نسيان بخبر الله (وان

نوى) هو (القراءة) لحقيقة

المتعارف بل (صدق ديانة)

لاقضاء على الادبجه فتح

لانه خلاف الظاهر وقد

اظهر الزاهدي اعتزاله هنا

في المتن كما اظهره في القنية

في موضعين من الفاظ

التكفير (لا يخرج) بغير

اذني اه (الابدئي) او

بأمري او بمعنى اه رضاي

(شرط) اي (كلى خروج

اذن)

مطلب

لا يخرجى الا باذن

اذن لا بشرط لئلا يلزم تعدية فعل بحر فين متفق اللفظ والمعنى افاده القهستاني ثم لا يخفى ان اشتراط الاذن راجع لقوله الاباذنى اماما بعده فيشترط فيه الامر او العلم او الرضا وانما شرط تكراره لان المستثنى خروج مقرون بالاذن فاوراءه داخل في المنع العام لان المعنى لا يخرجى خروجها الاخر واما صقا باذنى قال في النهر ويشترط في اذنه ان يسمع والا لم يكن اذنا وان تفهمه فلو اذن لها بالعربية ولا عهد لها بها فخرجت حنت وان لا تقوم قرينة على انه لم يرد الاذن فلو قال لها اخرجى امو الله لو خرجت ايخزينك الله لا يكون اذنا صرح به محمد وكذا لو قال لها في غضب اخرجى ينوى التهديد لم يكن اذنا اذا لمعنى حينئذ اخرجى حتى تطلقى اه ما خصا وفي البرازية قامت للخروج فقال دعوها تخرج ولا ينفقه لم يكن اذنا ولو سمع سائلا فقال لها اعطه لقمة فان لم تقدر على اعطائه بلا خروج كان اذنا بالخروج والا فلا وان قل اشترى اللحم فهو اذن ولو اذن لها بالخروج الى بعض اقاربها فخرجت لكنس الباب او خرجت في وقت آخر حنت ولو استأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الاخ لا يثبت لوجود الاذن بالخروج الا ان قال ان خرجت الى احد الاباذنى وفي لا يخرجى الا برضا فأذن ولم تسمع او سمعت ولم تفهم لا يثبت بالخروج لان الرضا يتحقق بلا علمها بخلاف الاذن وفي الا بأمري فالامر ان يسمعها بنفسه او رسوله وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها وفي الابعامى لا يثبت لو خرجت وهو براها أو اذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا علمه اه ما خصا وتماه فروع المسئلة هناك قال في البحر ولا فرق في المسئلة بين ان يكون المخاطب الزوجة او العبد بخلاف ما لو قال لا اكلم فلانا الاباذن فلان أو حتى يأذن او الا ان يأذن أو الا ان يقدم فلان أو حتى يقدم او قال لرجل في داره والله لا تخرج الاباذنى فانه لا يتكرر الاذن في هذا كله لان قدوم فلان لا يتكرر عادة والاذن في الكلام يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد الاذن وكذا خروج الرجل مما لا يتكرر عادة بخلاف الاذن للزوجة فانه لا يتناول الا ذلك الخروج المأذون فيه لا كل خروج الابنص صريح فيه مثل اذنت لك ان تخرجى كلما أردت الخروج كذا في الفتح اه * (تمه) * في النهر عن المحيط لو قال الاباذن فلان فأت المحلوف عليه بطلت اليمين عندها خلافا لابن يوسف اه وفي الذخيرة حلف لا يشرب بغير اذن فلان فآوله فلان بيده ولم يأذن باللسان وشرب ينبغي ان يحنث لانه ليس باذن بل هو دليل الرضا **(قوله او فرقة)** قال في الفتح ثم انعقاد اليمين على الاذن في قوله ان خرجت الاباذنى فانت طالق ووالله لا يخرجى الاباذنى مقيد ببقاء النكاح لان الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسانا ليرفعن اليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلو ابانها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يبطل اليمين عندنا لانها لم تنعقد الاعلى بقاء النكاح اه فلو لم يقيد بالاذن لم يتقيد بقيام النكاح كما سيذكره الشارح عن الزيلعي في اواخر الايمان مع عدة مسائل من هذا الجنس وهو كون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال بقى لو خرجت في عدة البائن هل يحنث يظهرلى عدمه لانها وان كانت ممنوعة لكن مانعها الشرع لا الزوج تأمل **(قوله دين)** اى ولا يصدق في القضاء وعليه الفتوى خاتمة اى لانه خلاف الظاهر وانما دين لانه محتمل كلامه لان الاذن مرة موجب الغاية في قوله حتى آذن وبين الاستثناء والغاية

الالغرق او حرق او فرقة
ولو نوى الاذن مرة دين

من حيث ... مذهب مختلف لما قبلهما فيستمر الا بذن معنى حتى اذن فتح
(قوله ...) لو خرجت بغير اذن ووقع ملاقى ثم خرجت مرة ثانية بلاذن
 لا يقع سبي (احكام المؤمنين بوجود الشرط وليس فيها مبدل على انكرار بجر عن الظهيرية
(قوله ...) اذنت حتى وخرجت بعد ذلك حنت واذن لها بالخروج ثم قل لها كلما نيتك فقد
 اذنت لك ففهم لا يصح نهيه اه **(قوله ...)** وفي الصيرفة (ح) هذه مسألة استطرادية وذكر
 في الدخيرة عبارة فريسية وقل بعدها ثم ان الزوج ذهب الى سمرقند وبعث اليها اخوان
 اسلم حتى خرجوها على كره منها وذهبوا بها الى زوجها بسمرقند والمر الزوج هل بحث
 في مئنه فبين يدي بحث على ظاهر جواب الكتاب ان للزوج نقلا من بلدة الى بلدة
 اخرى عدم وفي بعض لانه صح الامر بالاخراج من الزوج ونقل فعل المخرج اليه فكان
 الزوج حرجا بنفسه اما على اختيارنا الميث انه ليس له نقلها فيصح الامر ولم ينقل فعل
 المخرج اليه فلا بحث اه **(قوله ...)** بخلاف قوله (ح) مرتب بق تقدم في المتن اي لو قال
 لا تخرجي لان دن وحتى دنت فانه يكتفى لاذن مرة واحدة لانه مائة اما حتى فظاهرة
 واما الا ان فيجوز الاعني تعذر سئل لاذن من خروج وتقدم في فتح والبحر قال في
 البحر وشار الى انه وقل عبده حر ان دخل هذه الدار الان يسي فدخلها ناسيا ثم دخل
 ذاكر الميخت بخلاف قوله لاناسيا لانه استثنى من كل دخول دخول بصفة فبق ماسواه
 داخل تحت حين ما لا دل فانه بمعنى حتى فلما دخلها ناسيا نهى لئلا (ح) **(قوله ...)** صدق
 اي قضاء لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بخير **(قوله ...)** ولو نعت (ح) حتى لو حلف
 لا يدخل داره او بيته وهي تسكن مع زوجها حنت بدخول نهر عن الحنية قلت وهو
 خلاف ما سيذكره آخر الايتين عن توقعات لكن ذكر في التذرية ان فيه اختلاف
 الرواية ويظهر لي رجحية مذهب حيث كان المعتبر نسبة السكني عرف ولا يخفى ان بيت المرأة
 في المهر متسكنه تبع لزوجها ونظر مسند كره آخر الايتين **(قوله ...)** او بارة اي لافرق
 بين كون السكني ملك او بالاجارة او عارية الا اذا استعارها يتحد فيها وللمرأة فدخلها الخالف
 فانه لا بحث كفي لعمدة والوجه فيه ظاهر نهر اي لانها ليست مسكنه **(قوله ...)** اعتبر عموم
 المحار (ح) مرتب بقوله يراد يعني ان الاصل في ذر زيد ان يراد بها نسبة ملك وقدايرد بها
 ما يشمل العارية ونحوه وفيه جمع بين الحقيقة والمحار وهو لا يجوز عندنا فجاب بأنه من عموم
 محار بان يراد به معنى عام يكون المعنى الحقيقي فردا من افراده وهو نسبة السكني اي ما
 يسكنه زيد ملك او عارية ملك في ماذا دخل دارا موكدة زيد وساكنه غيره فحلف رجل
 لا يدخل دار زيد فمقتضى كون معتبر نسبة السكني ان لا بحث وفي المحتى عن الايضاح ان فيه
 عن محمد روايتين وقيل ان كان لزيد دار غيرها يسكنها لا بحث ولا في بحث اه قلت وجزم
 في الحانية ما بحث ولم يفتصل وهو مرجح لاحدى الروايتين وعليه وكان على المصنف ان يقول
 يراد به نسبة السكني او ملك سكن مشي في المحيط على عدم الحنت وفي النهر اعلم انه اذا حلف
 لا يدخل دار زيد فداره مصفا دار يسكنه فبداخل دار غلته لا بحث كفي المحيط وعليه تعرض

وتحل مئنه بخروجها مرة
 الا اذن ولو قل كما خرجت
 فقد اذنت سقت اذنه
 ولو لم يها بعد ذلك صح عند
 محمد وعليه الفتوى ولو اذنت
 وفي صيرفة حلف
 بالطلاق لا ينقل اه بل بد
 كذا فرفع الامر لمحاكم
 فبعث رجلا ذنه فنقل اهله
 لا بحث (بخلاف) قوله (الا
 ن وحتى) اذنت انه
 لمعاية وروى تعدد
 صدق (حلف لا يدخل
 دار فلان يراد به نسبة
 السكني اليه) عرف ووتبعنا
 او بارة باعتبار عموم المحار
 ومعه كون محل الحقيقة
 فردا من افراد محار (او)
 حنت (بضع قدمه في دار
 فلان حنت بدخولها
 مضاد)

معا

لا يدخل دار فلان يراد به
 نسبة السكني

ما في الحجة ان دخلت دار زيد فعبدي حروان دخلت دار عمرو وامرأته طلق فدخل دار زيد
وهي في يد عمرو باجارة لم يعتق وتطابق فانه نوى شيأ صدق اه قات لكن الذي رأيت في الحجة
وكذا في البحر نقلا عنه يعتق وتطابق وعليه فهو متفرع على ما في الحاشية لاعلى ما في المحيط
وفي الحاشية ايضا لا يدخل دار فلان فأجرها فلان فدخلها الخائف فيه روايتان قلوا عدمه
الحث قول ابى حنيفة وابى يوسف لان الاضافة عندها كما تبطل بالبيع تبطل بالاجارة
والتسليم وملك اليد للغير اه قلت هذا يفيد ان ما جزم به في الحاشية اولا قولهما واحدى
الروايتين عن محمد ويفيد ايضا انها اذا بقيت بيد المالك غير مسكونة لاحد تبقى النسبة له فيجوز
الخائف بدخولها ولو كان المالك ساكنا في غيرها تأمل * (تنبيه) * في الحاشية ايضا حاش
لا يدخل دار زيد ثم حاش لا يدخل دار عمرو وبقاها زيد من عمرو وسلمها اليه فدخلها الخائف
حاش في اليمين الثانية عنده لان المستحدث بعد اليمين يدخل فيها المومات ملك الدار فدخل
لا يثبت لانتقالها للورثة ولو كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يثبت وقال ابو الليث
لا وعليه الفتوى لانها وان لم يملكها الورثة وبقيت على حكم ملك الميت لم تكن مملوكة له من
كل وجه اه ما خصا **(قوله ولو حاشيا)** الاولى ان يقول ولو متعلا لانه مع التعل لم تمس قدمه
الارض فيشمل الحاشي الاولى **(قوله متعذرة)** نحو والله لا آكل من هذه الخيلة كما أتى اول الباب
الآتي **(قوله او مهجورة)** كافي مثالنا **(قوله و وضع قدميه)** اي بحيث يكون جسده
خارج الدار درر **(قوله لم يثبت)** هو ظاهر الرواية كافي الفتح شرحا لاية قال في الذخيرة
ومتى صار اللفظ مجازا عن غيره لا يعتبر اللفظ بحقيقته وينصرف الى المجاز كما في وضع القدم
الالدليل يدل على عدم ارادة المجاز فتعتبر الحقيقة فاذا قال لامرأته ان ارتقيت هذا السلم
او وضعت رجلك عليه فأنت كذا فوضعت رجلها عليه ولم ترتق حث لان العطف دل على
انه أراد به الحقيقة ثم قل وفي المنتقى لا ضربتك بالسياط حتى اقتلك فهذا على الضرب الوجيع
ولو قال لا ضربتك بالسيف حتى تموت في هذا على الموت عرف مراده من تقييده بالسيف اه
قلت وهذا لا ينافي قولهم الأيمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض لان المراد الانفاظ التي
لم تهجر كما قدمناه اول السباب **(قوله لمريد الخروج والضرب)** اي الشخص اراد
الخروج او اراد الضرب وهو متعلق بقول المصنف في قوله اي قول الخائف وقوله فعلة فورا
نائب فاعل شرط وضميره للمذكور من الخروج والضرب **(قوله فورا)** سئل السعدي بماذا
يقدر الفور قال بساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير ارادت ان تخرج فقال الزوج ان
خرجت فعادت وجلست وخرجت بعد ساعة لا يثبت حموى عن البرجندی ولا يشترط عدمه
حشاه اذا خرجت بعد ساعة تغير تلك الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج بشير اليه قول الفتح
تهيات للخروج فخاف لا تخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يثبت لان قصده منها من
الخروج الذي تهيات له فكأنه قال ان خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن له نية فان نوى شيأ عمل به
شرابا لاية قات وهو مفاد عبارة الجامع الصغير ايضا لكن في البحر عن المحيط ان تقوى الساعة
وتحيى الى الدار فأنت كذا فقامت الساعة ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست
حتى خرج الزوج فخرجت وأتت الدار بعده لا يثبت لان رجوعها وجلوسها مادامت

مطلب

لا يضع قدمه في دار فلان

ولو حاشيا اورا كبا ماتقرر

ان الحقيقة متى كانت متعذرة

او مهجورة صير الى المجاز

حتى لو اضطجع ووضع

قدميه لم يثبت (و شرط

للحش في) قوله (ان

خرجت مثلا) فأنت طالق

او ان ضربت عبدك

فعبدي حر (لمريد الخروج)

والضرب (فعلة فورا)

لان قصده المنع عن ذلك

الفعل عرف ومدار الأيمان

عليه

مطلب

في يمين الفور

في تهيؤ الخروج لا يكون تردا مسورا كما لو اخذها البول فبات قبل لبس الثياب اه ما يحصا
 الا ان يفرق بين الاثبات والنفي فن المحلوف عليه في الاول عدم الخروج وهو ترك فيتحقق
 بتحقيق ضده وهو الجلوس على وجه الاعراض فانها انما جاست للاعراض عن الخرجة
 المحلوف عليها فيتحقق عدم الخروج سواء تغيرت الهيئة او لا والمحلوف عليه في الثاني الحجى
 المثبت وهو لا يتحقق الا بفعله والفاعل اذا تهيأ للفعل وجلس منتظرا له عازما عليه لا يكون
 معرضا عنه بل هو عدل حكما لكن لا بد من بقاء تلك الهيئة هنا ليعلم بها ان الجلوس ليس
 على وجه الاعراض لان الله وس ضد الفعل المراد ظاهرا هذا مظهر لى فتدبره (قوله وهذه
 سسمى يمين القوراح) من فارت القدر غات استعير للسرعة او من فوران الغضب انفراد
 الامام باظهارها وان كانت يمين او لا قسمين مؤبدة أى مطلقه ومؤقتة وهذه مؤبدة لفظا
 ومؤقتة معنى تنقيد الحرف من ان تكون بناء على امر حالى كما مثل او ان تقع جوابا لكلام
 يتعلق بالحال كما في ان تغديت اوده في النهر (قوله ولم يخالفه احد) كذا في البحر عن المحيط
 لكن نقل في المتح عن زفر والشافعي احدث بها اعتبار الاطلاق اللفظي (قوله تغديه معه)
 نائب قاعل شرط فاقو خرج الى منزله فتغدى ليبحث لان جوابه خرج مخرج الجواب فينطبق
 على السؤال فينصرف الى الغداء المدعو اليه كذا في الهداية (قوله ذلك الطعام المدعو اليه)
 كذا في الايضاح لابن كل معزيا الى الهداية والذي في الهداية هو ما سمعته وهو محتمل ان يكون
 المراد به الفعل اى التغدى وان يكون المراد به الطعام الذى هو حقيقة الغداء بالدال المهمة
 والظاهر الاول وان قول الهداية فينصرف الى الغداء الخ على حذف مضاف اى الى اكل
 الغداء او انه اطلق الغداء على التغدى تساهلا بدليل قوله في الباب الآتى الغداء الاكل
 من طلوع الفجر الى الظهر قل في المتح هناك وهذا تساهل معروف المعنى فلا يعترض به اه
 ويلزم على ما فهمه ابن كمال انه لو اكل ذلك الطعام في بيته وحده يحنث وليس كذلك لان المحلوف
 عليه هو التغدى مع اطاب لانه هو المدعو اليه وليس في كلام الطالب ولا في كلام الخالف
 تعيين طعام بل لو دعاه الى الغداء معه قبل حضور طعام اصلا فالظاهر ان الحكم كذلك
 بدليل تعليمهم بان الجواب ينطبق على السؤال نعم لو قل الطالب تغدمنى هذا الطعام
 تفيد به اما بدون ذلك فلا والذي يظهر لى ان هذا الفهم الذى فهمه ابن كمال غير صحيح
 ولم أر من سبقه اليه وان عول الشارح عليه تأمل (قوله اليوم او معك) مفعول ضم
 اى بان قال ان تغديت اليوم او قل ان تغديت معك حث بمطلق التغدى واعتراض ح قوله
 او معك بانه لم يرد على السؤال لان السؤال فيه لفظة مع فالصواب ان يقول تغدى
 كما قال في الكنز اه قلت لكن في الذخيرة قل له تغدى معى فقال والله لا تغدى فذهب الى بيته
 وتغدى مع اهله لا يحنث ووجه ذلك ان يمينه عقدت على غداء معين وهو الذى دعاه اليه لان
 قوله والله لا تغدى خرج جوابا لسؤال مخاطب واماكن جعله جوابا لانه لم يرد على
 حرف الجواب فيجعل جوابا والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال والسؤال وقع على غداء
 بعينه بدلالة قوله تغدمنى اى هذا الغداء فيجعل ذلك كالمصرح به في السؤال كأنه قال تغدمنى
 هذا الغداء والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال بخلاف ما لو قل والله لا تغدى معك لانه زاد

وهذه تسمى يمين القور
 تفرد ابو حنيفة رحمه الله
 باظهارها ولم يخالفه احد
 (و) كذا (في) حنفة (ان)
 تغديت (في) كذا (بعد قول
 الطالب) تعال (تغدى معي)
 شرط للحنث (تغديه معه)
 ذلك الطعام المدعو اليه
 (وان ضم) الى ان تغديت
 (اليوم او معك) تغدى حر

على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن ان يجعل جوابا يجعل ابتداء ولا قيد فيه ه
ومثله في التاتر خانية عن المراجعة فلم ان قوله ان تغديت معك زيادة على الجواب وان كان
لفظ مع مذكورا في كلام الطالب الاستغناء عنه واعمومه المدمم اليه وغيره اى التغدى
معه في ذلك اليوم وغيره لكن لا يخلو عن نظار فإظهاره مثلا مع فتدبر ثم في هذه العبارة
اطلاق الغداء على التغدى كما وقع في عبارة الهداية ناساهلا (**قوله** حث بمطلق التغدى)
الاطلاق بالنظر لليوم معناه سواء تغدى معه او في بيته مثلا في ذلك اليوم والنظر الى
قوله مع تغدي معه ولو في غير هذا الوقت ولا يبحث ان تغدى مع غيره ولو في الوقت الذى
حالف فيه ط (**قوله** فجعل مبتدأ) **اكن** لو نوى الجواب دون الابتداء صدق ديانة
لان احتمال كونه جوابا قائم لا قضاء لمخالفته الظاهر فيما فيه تخفيف عليه ولو قال ان تغديت
ونوى ما بين الفور والابد كالיום او الغد لم يصدق أصلا لان النية إنما تعمل في المنفوظ
والحال لا تدل عليه فالتفتي دلالة الحال ودلالة المقال كالجواب لا يتزوج النساء ونوى عددا
اولا ياكل طعاما ونوى لقمة او لقمتين لم يصح كذا في شرح تلخيص الجامع (**قوله** ان يتراخى
الح) احتراز بها عن اذا فانها للفور ففي الحانية اذا فعلت كذا فافعل كذا قول ابو حنيفة
اذا لم يفعل على اثر الفعل المحلوف عليه حث ولو قال ان فعلت كذا فافعل كذا فهو على
الابد وقول ابو يوسف على الفور ايضا اه ومعنى كون ان للتراخي انها تكون للتراخي
وغيره عند عدم قرينة الفور والمراد فعل الشرط الذى دخلت عليه او ما رأت عليه فذا
قال لها ان خرجت فكذا وخرجت فورا او بعد يوم مثلا حث ام القرينة الفور فيقيده
كما مرو منه مماثل به وكذا ما في الحانية ان خلت دارك فلم اجلس فهو على الفور اه اى الجلوس
على فور الدخول وفيها ايضا ان بعث اليك فلم تأتني فبعدي حث فبعث اليه فأتاه ثم بعث
اليه ثانيا فلم يأتته حث ولا يبطل العيمين بالبرحتى يحنث مرة فحينئذ يبطل ليمين اه وفي الذخيرة
ان ضربتني ولم أضربك فهذا على الماضي عندنا كانه قال ولم أكن ضربت قبل ضربك
اي اى وان نوى بعد صبح اى ان ضربتني ابتداء ولم أضربك بعده ويكون على الفور والحاصل
ان كلمة ولم تقع على الابد كان أتيته ولم آتلك ان زرتني ولم ازرك وقد تقع على الفور والمعتبر
في ذلك معانى كلام الناس وكذلك تقع على قبل وعلى بعد كما مر وفي ان كنتي ولم أجبك على
بعد لان الجواب لا يتقدم وعلى الفور ايضا باعتبار المادة اه ملخصا (**قوله** حث) قال في
الاختيار لان مقصوده الدخول لقضاء الشهوة وقد فات فصار شرط الحث عدم الدخول
لقضاء الشهوة وقد وجد اه (**قوله** وفي البحر عن المحيط) عبارته اذا قل لامرأته اذا لم
تجئني الى الفراش هذه الساعة فأنت طالق وهما في التشاجر فطال بينهما كان على الفور
حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحنث اه وظاهره ولو كان بعد سكون شهوته فيقيده ما قبله
لكنه خلاف ما يفهم مما نقلناه عن الاختيار فينبغي تقييد هذا بما اذا لم تسكن شهوته فأما
(**قوله** وكذا الح) وكذا لو أخذها البول فبات كما قدمناه وقيل الصلاة تقطع الفور لانها
عمل آخر والفتوى على الاول كما في البحر (**قوله** واشتغلت بالصلاة المكتوبة) اى اذا
خافت فوتها كما يعلم مما قبله وهذا تكرار الا ان يحمل على ما اذا كان الحلف وهى تصلى

مطلب

ان ضربتني ولم اضربك

مقابل
لايركب دابة فلان

(مركب العبد المأذون)
واما كاتب (ليس مولاه في
حق المين لا) شرطين
(اذا لم يكن دينه مستغرق
(و) قد (نواه) فليحذف
يبحث (حالف لايركب
فالمين على مايركبه الناس)
عن قدام فرس وحمار (فلو
ركب ظهر انسان) او
بعيرا او بقرة او فيلا (لا
يبحث) استحسانا الا
بالنية ظهيرة قابه يبنى
حنثه بالبعير في مضمر والشام
وبالغيل في الهند لا تعرف
قاله المصنف ولو حمل على
الدابة مكرها فلا حنث
كحنث لايركب فرسا فركب
برذونا او بعكسه لان
الفرس اسم للعربي
والبرذون اسم للعجمي
والغيل يعم هذا لويمنه
بالعربية ولو بالفارسية
حنث بكل حال ولو حالف
لايركب او لا يركب
مركبا حنث بكل مركب
سفينة او محملا او دابة
سوى الآدمي وسيجي
مالو حالف لايركب حيوانا
او دابة

تأمل قول في البحر ولو شتغلت بالتطوع او بالوضوء او أكلت او شربت حنث لان هذا
ليس بعذر شرعا اهـ (قوله مركب العبد المأذون الخ) اعني لو حالف لايركب دابة فلان
فركب دابة عبده فانه يحنث بشرطين الاول ان ينويها الثاني ان لا يكون عليه دين مستغرق
اما اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عند ابي حنيفة
وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينوه لان الملك فيه للمولى لكنه
يصف للعبد عرف وكذا شرعا قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا له مال الحديث فتحمل
الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال ابو يوسف في الوجوه كلها يحنث اذا نواه وقال محمد
يحنث وان لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندها هداية قلت وبه
ظهر ان القيد بالمأذون لانه محل الخلاف فيحنث في غير المأذون اذا نواه بالاولى اتصافا
(قوله والمكاتب) لم أر من ذكره هنا ولا يأتى فيه هذا التفصيل وانما قال في البحر عن
الحيث ولو ركب دابة مكاتبه لا يحنث لان ملكه ليس يضاف الى المولى لاذاتا ولا بدا اهـ
ومقتضاه انه لا يحنث وان نواه اتفاقا لان دابته ملك له للمولاه ولذا يضمنها المولى بالاتلاف
سواء كان عليه دين او لا فتدبر ثم رأيت القهستاني قال والاضافة الى المأذون تشير الى انه
لو ركب مركب المكاتب لم يحنث (قوله لا يحنث استحسانا) اى وان كان اسم الدابة لما يدب
على الارض اذا قال دابة فلان لان الم عرف خصه بالركوب المعتاد والمعتاد هو الحمار والبغل
والفرس فيقيد به وان كان الجمل مما يركب ايضا في الاسفار وبعض الاوقات فلا يحنث بالجمل
الا اذا نواه وكذا الفيل والبقرة اذا نواه حنث والا لا وينبى ان كان الحالف من البدو ان
ينعقد على الجمل ايضا بلانية لان ركوبه معتاد لهم وكذا ان كان حضر ياجالا والمحلو
على دابة جمال دخل في يمينه بلانية واذا كان مقتضى اللفظ انعقادها على الأنواع الثلاثة
فلو نوى بعضها دون بعض بان نوى الحمار دون الفرس مثلا لا يصدق ديانة ولا قضاء لان
نية الخصوص لا تصح في غير اللفظ وسيأتى تمامه في الفصل الآتى كذا في الفتح قلت اى
لان المحمول على الم عرف هو لفظ اركب لالفظ دابة فن لفظ دابة يشمل الكل عرفا
ولغة وانما خصص الم عرف لفظ اركب بهذه الأنواع الثلاثة فلونوى بعضها لم يصح لانه
تخصيص الفعل ولاعموه له وسيأتى تمامه ثم حيث كان المدار على الم عرف المعتاد فينبى
ان الحالف لو كان ليس ممن يركب الحمار ان لا يحنث بالحمار وانه لو كان الحالف مسافرا ان
يحنث بالجمل بلانية (قوله وينبى حنثه بالبعير الخ) اى اذا كان ممن يركب البعير كالسافر
والجمال واهل البدو كما عرف مما نقلناه عن الفتح (قوله ولو حمل الخ) اما لو اكره على
الركوب فركب حنث ط (قوله ولو حالف لايركب او لايركب مركبا) كذا في بعض
النسخ ومثله في البحر عن الظهيرية وكذا في الحائية وهو مخالف لقول المصنف المار قريبا
فالمين على مايركبه الناس نعم في بعض النسخ حلف لايركب مركبا ومثله في النهر وفي
التارخانية حلف لايركب مركبا فركب سفينة قال الحسن في البحر لا يحنث وعليه الفتوى اهـ
لكن الم عرف الآن المركب خاص بالسفينة فينبى ان لا يحنث بغيرها (قوله وسيجي) اى
قريبا في الباب الآتى والله سبحانه وتعالى اعلم

باب العين في الاكل والشرب والباس ومكالمه

لم يذكر مسائل اللبس هنا بل ذكرها في باب العين بالبيع والشراء فكان منسباً لاسقاط
 اللبس من هذه الترجمة وذكره هناك (قوله ثم لاكل) ترتيب اخباري ط (قوله في
 الجوف) متعلق بإيصال فلو حانف لا يأكل كذا ولا يشرب فدخله في فيه ومضغه ثم ابتلعه
 لا يحنث حتى يدخله في جوفه لانه بدون ذلك لا يكون أكلًا بل يكون ذوق ط عن البحر
 (قوله كاه وعسل) أي غير جامد والافهوه مأكول وكذا عكسه ففي البحر عن البدع
 انما يسمى مشروباً اذا تناوله وحده والافهوه مأكول وكذا عكسه ففي البحر عن البدع
 لو حانف لا يأكل هذا اللبن فأكله بخبز او تمر او لآيا كل هذا العسل او اخل فأكله بخبز يحنث
 لانه هكذا يكون ولو أكله بانفراده لا يحنث لانه شرب لا أكل وكذلك ان حانف لا يأكل هذا
 الحنظل خففه ثم دقه وصب عليه الماء فشربه لا يحنث لانه شرب لا أكل اه وفي افتتاح حنف
 لا يأكل لبناً فشربه لا يحنث ولو ترد فيه فوصله الى جوفه حنث اه وقوله ترد فيه ماء
 المائية أي فت الحنظل فيه وفي الحانية حانف لا يأكل اللبن فطبخ به أرزاً فأكله قل ابو بكر
 الباخي لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عيه وكذا لو جعله جنباً الا ان ينوى أكل
 ما يتخذ منه حانف لا يأكل السمن فكل سويقاً ملتوثاً بالسمن ذكر في الاصل ان كان السمن
 مستيناً يجد طعمه حنث لانه ليس يستهلك وذكر الحاكم في المختصر ان كان يحنث لو عصر
 سال منه السمن حنث والا وان وجد ضمه قل أي قضبان وينبغي ان يكون اجواب
 في مسألة الازر على هذا التفصيل اه قلت والحاصل انه اذا حانف لا يأكل مثلاً كلبين وسمن
 وخل فن شربه لا يحنث وان تناوله مع غيره ولم يستهلك كأكله بخبز او تمر حنث وان
 استهلك بأن لا يجد طعمه او بان لا ينصرف على الخلاف في تفسيره لا يحنث قل السائحان
 وقول الحاكم ارفق ولذا مشيت عليه الشروح اه واما لو خاط مأكولاً بما كول آخر
 فيأتي بيانه في الفروع الآتية في أثناء الباب (قوله في حلقه الخ) تفريع على تعريف الاكل
 ط (قوله حنث بلعها) أي مع قشرها او بدونها اذا كانت مسلوقة (قوله وفي لا يأكل
 عنبا الخ) قل في افتتاح ولو حانف لا يأكل عنبا او رماناً فجعل يمتصه ويرمي بقفه ويتابع حتى يحصل
 بالمص لا يحنث لان هذا ليس أكلًا ولا شرباً بل مص اه ومثله في البحر عن البدائع قلت لكن
 يصدق عليه تعريف الشرب المذكور وهو إيصال ما لا يحنث المضغ من المائعات الى الجوف
 الا ان يكون المراد المائع وقت ادخاله الفم وعليه فمراد بالمص استخراج مائة الجمد بالفم
 وايصالها الى الجوف ومقتضاه انه لو حانف لا يمتص شيئاً لا يحنث بشرب المائع مع ان السنة
 في شرب الماء المص فعلم ان المص أعم من الشرب من وجه فيجتمعان فيما اذا أخذ الماء بفيه
 مع ضيق الشفتين وينفرد الشرب بالعب والمص باستجلاب مائة الجمد بالفم حتى لو
 عصر الناكهة وشرب ماءها عبا يحنث في حانفه لا يشرب لافي حانفه لا يمتص ولو شربه مصاً
 حنث فيهما هذا مظهر لي (قوله لان المص نوع ثالث) أي في بعض الاوجه كافي الصورة
 المذكورة والا فقد يكون شرباً كعامته (قوله وأكل قشره) أي ولم يشرب مائه لان
 ذهاب الماء لا يخرج منه ان يكون أكلًا له ألا ترى انه اذا مضغه وابتلع الماء انه لا يكون أكلًا له

باب العين في الاكل
 والشرب والباس ومكالمه
 (ثم لا يأكل يصلح لمحتمل
 المضغ بفيه الى جوف)
 كخبز وفاكهة (مضغ اولا)
 أي وان ابتلعه بغير مضغ
 (والشرب ايصال ما لا يحنث
 الاكل من المائعات الى
 الجوف) كاه وعسل ففي
 حانفه لا يأكل بجنة حنث
 بلعها وفي لا يأكل عنبا مثلاً
 لا يحنث بمصه لان المص نوع
 ثالث ولو عصره واكل
 قشره حنث بدائع لكن في
 تهذيب اقلانسى حنف
 لا يأكل سكر

قوله تفاه هكذا بخطه بالثناة
 الفوقية والذي في القاموس
 والمصباح بالثاء اثناة اه
 مصححه

مايعمها وغيرها مما لا تؤكل عنه (قوله فيحنت بأصير) استشكل بأن العيين على الاكل والعصير مما لا يؤكل واجيب بان الاكل هنا مجاز عن تناول فليراد لا تناول منها شيئاً ط قلت مقتضى الجواب انه يحنت بشرب العصير ويحتاج الى نقل فان كلامهم يصح بدون هذا التأويل فقد ذكرنا عن البحر لو حلف لا يأكل هذا اللبن او العسل او الخل فأكله بخبر يحنت لان أكله هكذا يكون وكذا لو ترد في اللبن وفي البزاية لا يأكل طعماً ما ينصرف الى كل ما كول مطعوم حتى لو أكل الخل يحنت اه فقط صح أكل ما يشرب فكذا يقال هنا فتأمل (قوله لا بالدبس المطبوخ) وكذا التبيذ والناطف والخل لانه مضاف الى فعل حادث فلم يبق مضافاً الى الشجرة بحر ولذا عطف عليه في قوله تعالى * لياكلوا من ثمره وما عملته ايديهم * فتح واحترز بالمطبوخ عما يسيل من الرطب فانه يحنت بأكله كما في الذخيرة (قوله ولا يوصل الخ) يعني اذا قطع غصنا من الشجرة المحلوف عليها ووصله بشجرة اخرى واكل من الثمر الخارج منه لا يحنت اه ح وقال بعضهم يحنت فتح وبحر وامل وجه الاول ان الغصن صار جزءاً من الثانية ولا يسمى في العرف أكلاً من الاولى ومقتضى الاطلاق انه لا يفرق بين كون الشجرتين من نوع واحد أو من نوعين ونقل في الذخيرة المسئلة معلقة كما مر ثم صورها بما اذا حلف لا يأكل من شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكمثرى قل فان سماها باسمها مع الاشارة بأن قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لم يحنت وان لم يسمها بل قل من هذه الشجرة حنت ثم نقل عن بعضهم ان الرواية هكذا قلت ويمكن التوفيق بين القولين بحمل الحنت على ما اذا اختلف النوع وسمى الشجرة باسمها ثم أكل مما سمي والقول بعدم الحنت على ما اذا اختلف النوع واختلف ولم يسم والله تعالى اعلم (قوله فيحنت اذا اشترى به ما كولا وأكله) لفظه وأكله زادها في البحر على ما في الفتح قال في الشرنبلالية وقد يقال يراد بالاكل الاتفاق في أي شيء فيحنت به اذا نوى فينظر اه قلت اذا نوى ذلك لا كلام اما اذا لم ينو فالظاهر تقيده بالأكمل حقيقة حتى لو اشترى به مشروباً وشربه لا يحنت الا اذا أكله مع غيره عملاً بحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه ففهم (قوله ولوأكل من عين النخلة لا يحنت) هو الصحيح كما في النهر وغيره (قوله مهجورة) صوابه متعذرة كما عير به ايضاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال مهجورة لا يفرق بين المتعذر والمهجور قال صاحب الكشف المتعذر ما لا يوصل اليه الا بمشقة كأكل النخلة والمهجور ما ييسر اليه الوصول لكن الناس تركوه كوضع القدم اه ح وقد يقال أراد بالمهجورة الغير المستعملة تجوزاً كما تجوز صاحب الكشف باطلاق المتعذر على المتعسر مع ان المراد ما يشمل القسمين وحقيقة المتعذر مثل قوله لا يأكل من هذا القدر فافهم (قوله لم يحنت بأكل ما يخرج منها) مقتضاه ان نية عنها صحت فهو قول آخر غير ما في الولوجية كما أفاده في النهر فافهم ولم أر من صحح احدها وما نقل عن حاشية ابى السعود انه قال ما في الولوجية هو الصحيح فهو خلاف الواقع وانما فيها ما نقلناه عن النهر أنما من تصحيح ما في المتن ثم ذكر بعده عبارة الولوجية ففهم (قوله لتعين المجاز) ولذا انصرف اليه عند عدم النية فكانت الحقيقة خلاف الظاهر (قوله انما يأكلونه مطبوخاً) اي فلا يحنت بأكله لكونه دخله صنعة جديدة - (قوله من هذا البسر

مطلب —

فيما وصل غصن شجرة

بأخرى

فيحنت بالعصير لا بالدبس

المطبوخ ولا يوصل غصن

منها بشجرة اخرى (وان لم

يكن) للشجرة ثمرة

(تنصرف) يمينه (الى ثمتها

فيحنت اذا اشترى به

ما كولا وأكله ولو أكل

من عين النخلة لا يحنت)

وان نواها لان الحقيقة

مهجورة ولوالجية وفي

المحيط لو نوى أكل عينها

لم يحنت بأكل ما يخرج منها

لانه نوى حقيقة كلامه قل

المصنف تبعاً للشيخه وينبغي

ان لا يصدق قضاء لتعين

المجاز زاد في النهر فنقلت

ورق الكرم مما يؤكل عرفاً

فينبغي صرف العيين لعينه

قلت اهل العرف انما

يأكلونه مطبوخاً (وفي

الشاة يحنت باللحم خاصة)

لا باللبن لانها مأكولة فتعقد

اليمين عليها (ولا يحنت في)

حلفه) لا يأكل من هذا

البسر

(٨) قوله حلال هكذا
بخصه ما حل منه له وعبرة
انما هو من يفيد انه بالخاء
المعجمة ونصها في فصل
الحاء من باب الملام والرتب
(اي ونخل الرطب) طابه
بين خلال السعف وذلك
الرطب خلال وحالة
بصمهما اه وليجوز اه
مصححه

مطله

لا كاه هذا الصي

او الرطب او من كل
رطبه وتمره وشيرازه
هذه صفات داعية الى اليقين
فتقيد به (بخلاف لا يكلم
هذا الصي ا بهذا الصي
فكاه به مد ماخ ولا باكل
هذا الحبل) بفتحين ولد
الشاة (فأكله بعدما صار
كبش) فانه يخفى لانه غير
داعية والاصل ان الحلو
عليه اذا كان بصفة داعية
الى اليقين فتقيد به في المعروف
والمكره فاذا زالت زالت
اليقين وما لا يصح داعية
اعتبر في المنكر دون المعروف
وفي اعترى حلف لا كاه هذا
الحنون فبرأ او هذا الحنون
فبرأ لا يخفى لانه بصفة
داعية وفي لا كاه رجلا
فكلم صيا حنث وقيل
لا كاهكم صيا وكاه بالغا لانه بعد البلوغ

او الرطب (السخة على ست مراتب اولها طلع وثانيها حلال (٨) وثالثها بلع ورابعها بسر
وخامسها رطب وسادسها تمر كما يظهر من الصحاح عن ميه (قوله) أكل رطبه وتمره وشيرازه
لف ونشر مراتب قل في المصباح والشيراز مثل دينار الميراث يستخرج منه ماء وقال
بعضهم لن يغلى حتى يشحن ثم يشف ويميل الى الحموضة اه (قوله) لان هذه صفات الخ
اذ لاخفاء ان صفة السورة والرطوبة واللينة لما قد تدعو الى اليقين بحسب الامرجة فاذا
زالت زال ما عقدت عليه اليقين فأكله أكل ما لم تعتد عليه اليقين نهر وفتح (قوله) بعد
ماشاخ (اي صار شيخا وهو فوق الكهل كياتي (قوله) بفتحين) اي فتح الحاء المهملة والميم
ولد الشاة في السنة الاولى جمعه حلال كما في المصباح (قوله) لانها غير داعية (اي هذه الصفات
غير داعية الى الامتناع لان هجران المسلم يمنع الكلام منه فلا يعتبر ما يخال داعيا الى اليقين
من جهل الصبي او الشاب وسوء أدبه وكذا صفة الصغر في الحمل فان الممتنع عنها أكثر امتناعا
عن لحم الكبش لان الصغر داع الى الاكل لالي عدمه واعتراض بان الهجران قد يجوز
او يجب اذا كان لله تعالى بان كان يتكلم بما هو معصية او يخشى فتنه او فساد عرضه بكلامه
فاذا حلف لا يكلمه علم انه وجد المسوغ فيعتبر الداعي فيتقيد بصباه وشيئته وبان الحمل غير
محمود لكثرة رطوباته حتى قيل فيه التحس بين الجيدين واجاب في الفتح بان الاعتراض بذلك
ذهول ونسيان عن وضع المسئلة وانما بنيت على العرف وان المتكلم لو أراد ما تصح ارادته
من التامظ لا يمنع منه فالحمل عند العموم غذاء في غاية الصلاح وما يدرك نحسه الا افراد عرفوا
الطب فوجب تحكيم العرف اذا لم ينو ذات الحمل اذ لا يحكم على فرد من العموم انه على
خلافهم فينصرف حلفه اليهم وكذا الصبي لما كان موضع الشفقة والرحمة عند العموم وفي
الشرع لم يجعل الصبا داعية الى اليقين في حق العموم وهذا لا ينبغي كون الحالف عرف عدم طيب
الحمل او سوء أدب صبي علم انه لا يردعه الا الهجر او علم ان الكلام معه يضره في دينه او عرضه
فقد يمينه على مدة الحمية او الصبا فانا نصرف يمينه حيث صرفها وانما الكلام اذا لم ينو
شيئا فيسلك به ما عليه العموم اخطوا فيه او أصابوا فيمكن هذا منك ببال فالك تدفع به كثيرا
من امثال هذا الغلط المورد على الأئمة اه ما خلا وهو في غاية الحسن وقد عدل في الذخيرة
عن التعليل بكون الصفة داعية او غير داعية وقال الصحيح انه لا يحنث في الرطب او العنب
اذا صار تمرا او زيبا لانه اسم لهذه الذات والرطوبة التي فيها فاذا أكله بعد الجفاف فقد أكل
بعض ما عقد اليقين عليه بخلاف الصبي بعدما شاخ أو الحمل بعدما صار كبشا فانه لم ينقص بل زاد
والزيادة لا تمنع الحنث ثم قل فهذا الفرق هو الصحيح وعليه الاعتماد (قوله) تقيد به الاولى
بها (قوله) في المعروف والمنكر) مثل لا آكل هذا البسر او لا آكل بسرا (قوله) اعتبر في المنكر
مثل لا آكل حملا او لا آكل صيا لان الكبش لا يسمى حملا ولا الشيخ صيا فلم يوجد الحلو
عليه بخلاف المعروف كهذا الحمل او هذا الصبي لان الصفة الغير الداعية تنمو مع الاشارة
فتعتبر الذات المشار اليها وهي باقية بعد زوال الصفة فلا تزول اليقين (قوله) فبرأ (اي في المصباح
برئ من المرض يبرأ من باب تعب ونفع (قوله) فكلم صيا حنث) لان اسم الرجل يتناول
الصبي في اللغة كما صرح به ابن الكمال في تصحيح المراجعية ولكن في العرف لا يسمى فالحق

(القول)

فأكل كل شيء فشيخ
(ولا) كل هذا العنب
فصار زينا (هذا وما بعده
معطوف على قوله من هذا
البسر فلا يحنث به) (اولا
كل هذا بين فصار جنبا
اولا) كل من هذه البيضة
فأكل فزارعها) كذا في
نسخ الشرح وفي نسخ المتن
فرخا (ولا بدوق من هذا
الحمر فصار خلا او من زهر
هذه الشجرة فأكل بعد
فصار زونا) او شمشام
يحنث بخلاف حمله لا
يأكل ثمرا فكل حيا فانه
يحنث لانه ترممقت وان
ضم اليه شيء من السم او
غيره بخروفيه لاصل فيما
اذا حلف لا يأكل معينا
فأكل بعضه ان كل شيء
يأكله الرجل في مجلس او
يشربه في شربة فحلف
على كاهه والا فعلى بعضه
(وكذا) لا يحنث (لو حلف
لا يأكل سيرا فكل رطبا
اولا) كل عنب فأكل
زينا) بخلاف نحو
لوز وجوز فن لاسم
يتناول الرطب ابد (ولو
حلف لا يأكل وطبا او بسرا
او) حلف (لا يأكل رطبا
ولا بسرا حث) يأكل
(المنذب) بكسر النون

القول الثاني اهـ (قوله يدعى شابا الح) في لوجيز ابرهان البخاري حلف لا يكلم صبا
او غلاما او شابا او كهلا في الكلام في معرفتهم لغة وشرعا وعرفا اما اللغة فقالوا النبي صلى
غلاما الى تسع عشرة ثم شابا الى اربع وثلاثين ثم كهلا الى احد وخمسين ثم شيخا الى آخر عمره
واما الشرع فالغلام الى ان يبلغ فيصير شابا وفتي وعن ابى يوسف من ثلاث وثلاثين كهلا الى
خمسين فهو شيخ قال القدوري قال ابو يوسف الشاب من خمس عشرة الى خمسين ما لم يلبس
عليه الشمط قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى آخر عمره والشيخ فيما زاد على الخمسين وكان
يقول قبل هذا الكهل من ثلاثين الى مائة سنة فأكثر والشيخ من اربعين الى مائة وهزارايات
اخر والمعول عليه ما به الافتاء كذا في الفتح ما يخص لم يذكر معنا عرفا لان كل اناس قد دعاهوا
مشربهم (قوله فصار جنبا) فيه ثلاث لغات اجودها سكون الباء والثانية ضمها للاتباع
والثالثة وهى قلها الثقيل ومنهم من يجعلها من ضرورة الشعر مصباح (قوله كذا في نسخ
الشرح) اى شرح المصنف حيث جعلها متنا في شرحه (قوله لم يحنث) لان بعضها صفات
داعية وبعضها انقلبت عينها (قوله فأكل حيا) فسر الحيس في البدائع بانه اسم لتمر يتقع
في اللبن ويتشرب فيه اللبن وقبل هو طعام يتخذ من تمر ويضم الى شيء من السم او غيره
والغالب هو التمر فكان أجزاء التمر بحالها فيبقى الاسم اهـ بحر (قوله الاصل الح) قد هنا
الكلام عليه قبل قوله كل حل عليه حرام (فرع) * ذكر في البحر عن الوقعات ان أكلت هذا
الريغيف اليوم فامراته كذا وان لم آكله اليوم فامته حرة فكل النصف لم يحنث وكذا لو حلف
على لقمة في فيه فأكل بعضها واخرج البعض لان شرط الحث أكل الكل اهـ ما يخص
(تدبيه) * الاكل والشرب غير قيد ففي البرازية ضاع مال في دار فيحلف كل واحد ان لم يأخذه
ولم يخرج من الدار ثم علم ان واحدا أخرجه مع آخر ان كان لا يطيق حمله وحده حث لان
اخرجه كذلك يكون وان اطاقه وحده لا يحنث لانه صادق اهـ قلت وعليه لو حلف لا يحمل
هذه الحشبة او الحجر فهو على هذا التفصيل ثم اعلم ان ما مر عن الوقعات مشكل جدا كما قال
في الحاوى الزاهدى قال فانه يجب ان يحنث في يمين العتق لانه لم يأكل الريغيف اذ نقول لا واسطة
بين النفي والاثبات وكل واحد منهما شرط الحث فيحنث في احدها وفي الجامع الاصغر
عن ابى القاسم الصفار قال ان شرب فلان هذا الشراب فامراته طالق وقال الآخر ان لم
يشربه فلان فامراته طالق فشرب فلان مع غيره او انصب بعضه في الارض حث الثاني دون
الاول اهـ (قوله ان كل شيء) بفتح همزة زان والمصدر المنسبك خبر الاصل (قوله وكذا لا يحنث
الح) اشار الى انه لا فرق بين ذكره معرفا وهو ما مر او منكرا للزوال اليقين بزوال الصفة
الداعية كما تقدم (قوله فان الاسم يتناول الرطب ايضا) بسكون العاء في الرطب وكن المناسب
ابداله باليابس لان وجه المخالفة بين البسر والغيب وبين الجوز واللوز الحث في اليابس
الاخيرين لتناول الاسم له دون الاولين هذا وفي عرف الشام الآن اللوز خاص باليابس اما
الرطب فيسمونه عقابية فلا يحنث بها (قوله او بسرا) اى او حلف لا يأكل بسرا (قوله
حنث بأكل المذنب) في المغرب بسر مذنب بكسر النون اى مع التشديد وقد ذنب اذا بدا
الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة اهـ وفي المصباح ذنب الرطب

تذنيبا بد فيه الارطاب والمراد انه يحنث بأكل البسر المذنب او الرطب المذنب وهو الذي
 اكثره رطب وشئ قليل منه بسر عكس الاول قل في البحر وحاصل مسائل ربع وفاقين
 وخلافين * فالوفاقين لا يأكل رطبا فأكل رطبا مذنبا لا يأكل بسرا فأكل بسرا مذنب
 فيحنث فيهما اتفاقا * والخلافين لا يأكل رطبا فأكل بسرا مذنبا لا يأكل بسرا فأكل رطبا
 مذنب فيحنث عندها خلافا لابن يوسف اه وفي عامة نسخ الهداية ذكر قول محمد مع ابن
 يوسف وفي بعضها مع الامام وهو الموافق لما في اكثر الكتب المعتبرة كما في الفتح والزيلعي
(قوله لا تكله تحنوف عليه وزيادة) لان آكل ذلك الموضع آكل رطب وبسر فيحنث به وان
 كان قليلا لان ذلك القدر كاف للحنث ولهذا لوميزه وأكله يحنث زيلعي وبحث فيه في الفتح
 بان هذا بناء على انعقاد التمين على الحقيقة لا العرف والا فالرطب الذي فيه بقعة بسر لا يقال
 لا تكله آكل بسر في العرف فكان قول ابن يوسف اقع **(قوله لان الشراء الح)** جواب عما
 استشهده ابو يوسف على قوله بعدم الحث في المسئلة الاولى اعتبارا للغالب كما في هذه المسئلة
 وحاصل الجواب ان اعتبار الغلب هنا وقوع الشراء على الجملة ام لا كل فينقضي شيا فشيا
 فيصادف المغلوب وحده فلا يتبع الغالب وبحث في الفتح بان هذا قصر على ما اذا فصله
 فأكله وحده اما لو أكله جملة تحققت التبعة اه وأشار الى ان البسر غالب بقريته
 الاضافة قل انتهتاني اذا متبادر من اضافة الكباسة الى البسر وجعلها ظرفا للرطب ان
 البسر غالب فلو كان الرطب غالبا وهو والبسر متساويين ينبغي ان يحنث اه **(قوله لا يأكل**
الحما) تنعقد هذه على لحم الابل والبقر والجاموس والغنم والطيور مطبوخا ومشويا او قديدا
 كما ذكره محمد في الاصل فهذا من محمد اشارة الى انه لا يحنث بالتي وهو الاظهر وعند ابن الليث
 يحنث بجر عن الخلاصة وغيرها **(قوله باكل مرقه)** قيده في الفتح بحثا في فروع ذكرها
 آخر الايتان بما اذا لم يجد طعم اللحم اخذ اما في الحانية لا يأكل مما يجي به فلان فجاء بمخص
 فأكل من مرقه وفيه طعم اللحم يحنث اه **(قوله مع تسميتها في انقرآن الحما)** هذا يظهر في
 الثلاثة الاخيرة واما المرق ففي الحديث المرق احد اللحمين ط **(قوله وما في التبين)** اي
 تبين الكثرة للزيلعي حيث قل وذكر العتاني انه لا يحنث بأكل لحم الخنزير والآدمي وقال في
 الكافي وعليه الفتوى فكأنه اعتبر فيه العرف ولكن هذا عرف عملي فلا يصح مقيدا بخلاف
 العرف المنطقي الا ترى انه لو حلف لا يركب دابة لا يحنث بالركوب على انسان للعرف المنطقي
 فان اللفظ عرفا لا يتناول الا الكراع وان كان في اللغة يتناوله ولو حلف لا يركب حيوانا يحنث
 بالركوب على انسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة
 لا يصلح مقيدا ه **(قوله رده في النهر)** وكذا قل في البحر رده في فتح القدير بانه غير صحيح
 تصرح اهل الاصول بقولهم الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعرفا عمليا ولم
 يجب اي صاحب الفتح عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان سلمها اه ولا يخفى
 انه لا يسلمها بدليل انه رده به وهو عدم اعتبار العرف العملي وعبرة النهر هكذا وفي بحث
 التخصيص من التحرير مسئلة العرف العملي مخصص عند الحنفية خلافا للشافعية
 حكرمت الطعام وعدتهم كل البر اعصرف اليه وهو الوجه اما بالعرف القولي فتوافق كالدابة

٢ مطلب

حلف لا يأكل الحما

لا تكله تحنوف عليه وزيادة
 (ولا حث في شراء كباسة)
 بكسر الكاف اي عرجون
 ويقال عنقود (بسر فيها
 رطب في حنثه لا يشتري
 رطب) لان الشراء يقع على
 الجملة والمغلوب تابع بخلاف
 حلفه على الاكل لوقوعه
 شيئا فشيا (ولا حث في)
 حلفه (لا يأكل الحما ك)
 مرقه او (سمك) الا اذا
 نواحه (ولا في لا يركب دابة
 فيركب كافرا او لا يجلس
 على وتد فيجلس على جبل)
 مع تسميتها في انقرآن الحما
 ودابة واوتادا للعرف وما
 في التبيين من حنثه في لا
 يركب حيوانا يركوب
 الانسان رده في النهر بان
 العرف العملي مخصص
 عندنا كالعرف القولي
 (ولم الانسان)

٢ مطلب

في اعتبار العرف العملي
 كالعرف المنطقي

للحمار والدرهم على التقدير الغالب وفي الحواشي السعدية ان العرف العملي يصلح مقيدا عند بعض مشايخ بلخ لما ذكر في كتب الاصول في مسألة اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفا اه قال في النهر وهذه النقول تؤذن بانه لا يحنث بركوب الآدمي في لا يركب حيوانا **(قوله والكبد)** بالرفع وكذا ما بعده عطفًا على لحم وكان الاولى ذكر الحنزير عقب الانسان كما فعل في الكنز ليكون مجرورا عطفًا على الانسان باضافة لحم اليهما لانهما اعم فتكون من اضافة الجزء الى الكل بخلاف الكبد وما بعده فان اللحم ليس جزء منه بل هو عينه فلذا قلنا انه بالرفع عطفًا على المضاف وان صح جره عطفًا على المضاف اليه على جعل الاضافة فيه بيانية لكن يلزم عليه اختلاف الاضافتين في لفظ واحد وفي القهستاني الكبد بفتح الكاف وكسرها مع سكون الباء والكسر بفتح الكاف وكسر الراء وسكونها **(قوله والرئة)** بالهمزة ويجوز قلبها بياء السحر مصباح وفيه السحر وزان فلس وسبب وقيل هو الرئة وقيل ما لصق بالحقنوم والمرئ من اعلى البطن وقيل كل ما تعلق بالحقنوم من كبد وقلب ورئة **(قوله لحم)** خبر المبتدأ وما عطف عليه اى هذه المذكورات داخلية في مسمى اللحم **(قوله هذا الخ)** الاشارة الى الكبد والاربعة التي بعده وعبارة البحر وفي الخلاصة لو حلف لا يأكل لحما فاكل شيئاً من البطون كالكبد والطحال يحنث في عرف الكوفة وفي عرفنا لا يحنث وهكذا في المحيط والمجتبى ولا يخفى انه لا يسمى لحما في عرف اهل مصر ايضا فعلم ان ما في المختصر اى الكنز مبنى على عرف اهل الكوفة وان ذلك يختلف باختلاف العرف اه كلام البحر قلت واما لحم الانسان ولحم الحنزير فهو لحم حقيقة لغوة وعرفا فلذا مشى المصنف كغيره على انه يحنث به لكن يرد عليه كما أفاده في الفتح ان لفظ آكل لا ينصرف اليه عرفا وان كان في العرف يسمى لحما كما مر في لا يركب دابة فلان فان العرف اعتبر في ركب والمتبادر منه ركوب الانواع الثلاثة وهى الحمار والبغل والفرس وان كان لفظ دابة في العرف يشمل غيرها ايضا كالبقرة والابل فقد تقيد الركوب المحلوف عليه بالعرف ولذا نقل العتابي خلافا ما هنا فقال قيل الحالف اذا كان مسلما ينبغي ان لا يحنث لان آكله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف قال وهو الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حققه في الفتح وهو حسن جدا ويؤيده ما قدمناه ويأتى ايضا من انه لا يحنث باللحم النجس كما اشار اليه محمد وهو الاظهر قال في الذخيرة لانه عقد يمينه على ما يؤكل عادة فينصرف الى المعتاد وهو الأكل بعد الطبخ اه مع انه لاشك في ان النجس لحم حقيقة فعلم ان الملاحظ اليه في العرف هو الأكل لا لفظ لحم **(قوله ومنه علم)** اى من قولهم اما في عرفنا فان المراد عرف بلادهم وهى من العجم فافهم ثم ان التنبيه على هذا ليس فيه كبير فائدة لان قولهم باعتبار العرف في الايمان ليس المراد به عرف العرب بل اى عرف كان في اى بلد كان كاسيا تى عند قوله والحنزير ما اعتاده اهل بلد الحالف وفي البحر عن المحيط وفي الايمان يعتبر العرف في كل موضع حتى قالوا لو كان الحالف خوارزميا فأكل لحم السمك يحنث لانهم يسمونه لحما **(قوله لحم في يمين الاكل لافى يمين الشراء)** وجعل في الشافى الاكل والشراء واحدا والاول اصح بزاوية قلت ولعل وجهه ان الرأس والاكارع مشتملة على اللحم وغيره لكنها عند الاطلاق لا تسمى لحما فاذا حلف لا يشترى لحما لا يقال في العرف انه

والكبد والكروش والرئة
والقالب والطحال
(والحنزير لحم) هذا في
عرف اهل الكوفة اما في
عرفنا فلا كفى البحر عن
الخلاصة وغيرها ومنه
علم ان العجمي يعتبر عرفه
قطعا وفي الخاتمة الرأس
والاكارع لحم في يمين
الاكل لافى يمين الشراء
وفي لا يأكل من هذا الحمار
يقع على كرائه ومن هذا
الكلب

اشترى لحماً بل اشتري رأساً او اكارع اما اذا أكل اللحم الذي فيه فقد أكل لحماً بحث وبشير
الى هذا الفرق ما في الذخيرة ولو أكل رؤس الحيوان بحث لان ما عاينها لحم حقيقة (قوله
لا يقع على صيده) وانما يقع على لحمه وهو القياس في الحمار الا ان الحمار لما كان له كراء
ويستعملون هذا اللفظ في الأكل من كرائته حملوه على الكراء وفيما وراءه يبقى على الأصل منج
عن جواهر الفتاوى ط (قوله ولا يعم البقر الجاموس) أي فلو حلف لا يأكل لحم بقر لا يثبت
بأن كل الجاموس كعكسه لان الناس يفرقون بينهما وقيل بحث لان البقر أعم والصحيح الأول
كفي النهر عن التاترخانية وفيه عن الذخيرة لا يأكل لحم شاة لا يثبت بل لحم الغنم مصر يا كان اقر ويا
قل الشهيد وعليه الفتوى (قوله ولا يثبت بأكل النى) بالهمز وزان حمل والابدال
والادغام عامى مصباح أي ابدال الهمزة ياء وادغامها في الياء لغة العوام وقدمنا وجه عدم
البحث قريباً (قوله وهو اللحم السمين) كذا فسر في الهداية والظاهر ان المراد به اللحم
الابيض المسمى في العرف دهن البدن فإنه يكون في حالة السمن دون الهزال وقد راد به شحم
الكلى لانها معالقة بالظهر قل في البحر قال انه شئ الاسبيجاني ان اريد بشحم الظهر شحم
الكلى فقواهما الظاهر وان اريد به شحم اللحم فقوله اظهر اه (قوله بل بشحم البطن)
هو. كان مدورا على الكرسي وما بين المصارين شحم الامعاء ط (قوله اتفاقاً) رد على صاحب
الكافي حيث ذكر الخلاف في شحم الامعاء والشحم المختلط بالعظم قل السرخسي انه لم يقل
احد بأن شحم العظم شحم اه وكذا لا ينبغي خلاف في البحث بما على الامعاء فإنه لا يختلف في
تسميته شحماً فتح (قوله زياني) عبارته لا يثبت بأكل شحم الظهر وشراؤه وبيعه في يمينه
لا يأكل شحماً ولا يشتريه ولا يبيعه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يثبت (قوله بألية) بفتح
الهمزة قل في المصباح قال ابن السكيت وجمعة ولا تكسر الهمزة ولا يقل ألية والجمع اليات
كسجدة وسجدات والثنية أليان بخذف الهاء على خلاف القياس (قوله الا بالقضم من
عينها) أي عين البر واث ضميره لانه يسمى خبطة ايضاً والا بمعنى لكن أي لكنه يثبت
بقضمه من قضمت الدابة الشعر تقضمه من باب تعب كسرت باطراف الانسان ومن باب ضرب
لغة مصباح قال في الفتح وليس المراد حقيقة القضم بل أن يأكل عينها باطراف الانسان او
يسطع حها وفي القهستانى فلو ابتلعه صحيحاً حث بالاولى كما في الكرمانى فإنه احتز بالقضم
عما يتخذ منه كالحز والسويق فإنه لا يثبت به عنده لان عين الخبطة مأكول وعندها يثبت
قلت ومبنى الخلاف على ان الحقيقة المستعملة اولى من احتياز المتعارف عنده خلافاً لهما فان
لفظ اكل الخبطة يستعمل حقيقة في اكل عينها فان الناس يقولونها ويأكلونها فهو اولى من
احتياز المتعارف وهو ان يراد بأكل الخبطة اكل خبزها قل في الفتح لفظ اكلت خبطة
يحمل ان يراد به كل من المعدن فيترجح قوله لترجح الحقيقة عند مساواة الحاز بل الآن
لا يتعارف في اكل الخبز منها الا لفظ آخر وهو اكلت الخبز ثم قل وهذا الخلاف اذا حلف على
خبطة معينة اما لو حلف لا يأكل خبطة يعني ان يكون قوله كقواهما ذكره شيخ الاسلام
ولا يخفى انه تحكم والدليل المذكور المتفق على ايراده في جميع الكتب بعم المعينة والمنكرة
وهو ان عينها مأكول اه (قوله لو مقلية كالبينة) قل فان الناس يقولون الخبطة

لا يقع على صيده ولا يعم
البقر الجاموس ولا يثبت
بأكل النى هو الاصح
(ولا) يثبت (بشحم
الظهر) وهو اللحم
السمين (ث) حاشه لا (بأكل
شحماً) خلافاً لهما بل
بشحم البطن والامعاء
اتفاقاً لا بما في العظم اتفاقاً
فتح (واليمين على شراء
الشحم) وبيعه (كهى
على أكله) حكماً وخلاف
زياني (ولا) يثبت (بألية
في) حاشه (لا يأكل)
او لا يشتري (شحماً او
شحم) لانها نوع ثالث
(ولا) يثبت (بخبز او دقيق
او سويق في) حلقه (لا
يأكل هذا البر الا بالقضم
من عينها) لو مقلية كالبينة
في عرفنا اما لو قضمها نية

مطلب

لا يأكل هذا البر

(٣) قوله لو مغاية مقتضى
عبارته في هذا الجمل انه اسم
مفعول من التاني مع انه
لازم ويتعدى بالهمزة كافي
المصباح فيقال في اسم مفعوله
مغلى ومغلاة لا مغلى ومغاية
اه مصححه

فلا حنت الابالية فتح وفي
النهر عن الكشف انما
على ثلاثة اوجه * احدها
ان يقول هذه الحنطة ويشير
اصبره وهي مسألة المختصر *
الثانية ان يقول هذه بلا ذكر
حنطة فيحنت بأكلها كيف
كان ولو نيئة او خبز * الثالثة
ان يقول حنطة فيحنت
بأكلها ولو نيئة لا بنحو الحبز
ولو زرع لم يحنت بالخارج
(وفي هذا الدقيق حنت بما
يخذ منه كالحبز ونحوه)
كعصيدة وحلوى (لا بسفه)
في الاصح كمر في اكل عين
النخلة (والحبز ما اعتاده اهل
بلد الخائف) فالشامي بالبر
والبحني بالذرة والطبري بنجر
الازرو وبعض اهل القرى
بالشعير فالو دخل بلد البر
واستمر لا يأكل الشعير
لم يحنت الا بالشعير لان
العرف الخاص معتبر فتح
(حاف لا يأكل من خبز
فلانة

مطاب

لا يأكل خبزاً

ويأكلونها وهي التي تسمى في عرف بلادنا بليلة وتقلي ايضا اي توضع جافة في القدر ثم تؤكل
قضاها وحينئذ فقوله كالبالية الكاف فيه للتظهير ان كانت النسخ لو مقلية بالقاف اما اذا
كانت بالغين المعجمة فهي للتعميل والبليلة هي المسماة في عرف بلادنا سايقة لانها تساق بماء
المغلى (قوله فلا حنت الابالية) ولو نوى ما يتخذ منها صبح ولا يحنت بأكل عينا ذخيرة
(قوله وهي مسألة المختصر) اي المتن اي نه يحنت بأكل عينا (٣) لو مغاية او مقلية لا لو نيئة
ولا بنحو خبزها (قوله فيحنت بأكلها كيف كان) لعل وجهه انه اذا وجدت الاشارة بدون
تسمية تعتبر ذات المشار اليه سواء بقيت على حالها او حدث لها اسم آخر (قوله فيحنت بأكلها
ولو نيئة) اي بخلاف الحنطة المعروفة وهو الوجه الاول فانه لا يحنت بالنى منها واما عدم الحنت
بالحز ونحوه كالدهيق والسويق فقد اشترك فيه المعرفة والمنكرة لتقيد الحلف بالاسم فن
الحز ونحوه لا يسمى حنطة على الاطلاق بل يقال خبز حنطة لكن يبقى الكلام في وجه الفرق
بينهما في النى حيث دخل في المنكر دون المعرف ولعل وجهه أن حنطة نكرة في سياق
النفي فتعم جميع انواع مسماها بخلاف المعرفة فانها تنصرف الى المعهود في الاكل والنى غير
معهود فيه هذا غاية ما ظهر لي في توجيهه لكن ما ذكر من الفرق بينهما مبنى على ان المنظور
اليه لفظ حنطة اما لو نظرنا الى لفظ اكلت الحنطة فانه لا يظهر الفرق اذ قولك اكلت حنطة
مثله في انه يراد به حقيقته او مجازه المستعمل على الخلاف بين الامام وصاحبيه ويؤيده ما مر
عن الفتح من رده ما ذكره شيخ الاسلام وان كان من جهة اخرى وكذا يؤيده ما قدمناه في
لا اركب دابة فلان وفي لا آكل لحما حيث اعتبر لفظ اركب وآكل فصيرف الى المعهود وقيد به
لفظ دابة ولفظ لحما بلا فرق بين معرفه ومنكره والله سبحانه اعلم (قوله لم يحنت بالخارج)
اي انفاقنا نهر وهذا اذا لم يقل حنطة بالتشكير (قوله بما يتخذ منه) في النوازل لو
اتخذ منه خيصا اخاف ان يحنت وينفى ان لا يتردد في حنته اذا أكل منه ما يسمى في ديارنا
بالكسكس نهر وهو المسمى في الشام بالغربية ومثله الشعيرية (قوله في الاصح) احتراز
عما قيل انه يحنت لانه حقيقة كلامه قلنا نعم ولكن حقيقة مهجورة ولما تعين الجاز سقطت
الحقيقة كقوله لاجنبية ان نكحتك فعبدي حرفزني بها لا يحنت لانصراف يمينه الى العقد
فلم يتناول الوطاء الا ان ينويه فتح (قوله كامر في أكل عين النخلة) الا انه لو نوى أكل
عين الدقيق لم يحنت بأكل خبزها لانه نوى الحقيقة بجر اي بخلاف النخلة بناء على ما مر عن
الولولجية (قوله فالشامي بالبر الخ) هذا حيث لا جماعة والا فالظاهر ان المراد ما يسمى
خبزا في ذلك الوقت (قوله والطبري) نسبة الى طبرستان وهي اسم آمل واعمالها سميت
بذلك لان اهلها كانوا يحاربون بالفأس ومعناها بالفارسية اخذ الفأس بيده اليمنى والمراد بالفأس
الطبر وهو معرب تبر كافي الفتح (قوله فالو دخل الخ) عبارة الفتح قال العبد الضعيف وقد سئلت
لو ان بدو يا اعتاد أكل خبز الشعير فدخل بلدة المعتاد فيها أكل خبز الحنطة واستمر هو لا يأكل
الا الشعير فخاف لا يأكل خبزا فقلت ينبغي على عرف نفسه فيحنت بالشعير لانه لم يعتقد على
عرف الناس الا اذا كان الحالف يتعاطاه فهو منهم فيه فيصرف كلامه اليه لذلك وهذا

منتف فيمن لم يوافقهم بل هو بجانب لهم اه فقول الشارح لان العرف الخاص معتبر ليس لفظه . وجودا في الفتح بل معناه فهو منه فافهم وقال المصنف في منحه قات وبهذا ظهر ان قول بعض المحققين ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افتي كثير باعتباره محله فيما عدا الايمان اما هي فالعرف الخاص معتبر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم ومما يدل عليه ما في فتح القدير الخ (قوله انصرف الى الخازنة الخ) الاوضح ان يقال انصرف الى ما تضر به في التور لاما تعجنه وتمهته للضرب فيكون المعنى لو قال لا آكل من خبز هند فان كانت خبزته في التور حنت وان كانت مجتته و هيأته اى قطعتة اقراصا للخبز وخبز غيرها لا يحنث والا فبعد التصريح باسمها لا يدخل غيرها الا ان يكون المراد بقوله من خبز فلانة انه ذكر لفظ فلانة فيكون مشتركا يتناول الخازنة والعاجنة ثم هذا كله لو كان مراده بالاضافة اضافة الصنعة اما لو اراد اضافة الملك فانه يحنث بالخبز المملوك لها ولو كان العاجن والخازن غيرها كما لا يحنث (قوله ومنه) اى من الخبز الرقاق وينبغى ان يخص ذلك بالرقاق اليسانى بمصر اما الرقاق الذى يحسى بالسكر واللوز فلا يدخل تحت اسم الخبز في عرفنا كما لا يحنث بحر قلت وذلك كالذى يعمل منه البقلاوى والسنبوسك وينبغى ايضا ان لا يحنث بالكعك والبسماط لانه لا يسمى خبزا في العرف (قوله لا القطائر) الذى في الفتح والبحر القطائف واما القطائر فلظاهر انها كذلك فهي اسم عندنا لما يعجن بالسمن ويخبز اقراصا كالخبز ولا يسمى خبزا في العرف وكذا ما يوضع في الصوانى ويخبز ويسمى بغاچه فلا يحنث به وكذا الزلاية (قوله والثريد الخ) فعيل بمعنى مفعول وهو ان تفت الخبز ثم تبليه بمرق مصباح قال في الفتح ولا يحنث بالثريد لانه لا يسمى خبزا مطلقا وفي الخلاصة لا يأكل من هذا الخبز وأكله بعد ما تفت لا يحنث لانه لا يسمى خبزا ولا يحنث بالعصيدة والططماج ولا يحنث لودقه فشربه وعن ابى حنيفة في حيلة اكله ان يدقه فيلقيه في عصيدة ويطبخ حتى يصير الخبز هالكا اه ما في الفتح ومثله في البحر قلت ومتقضى هذه الرواية ان يحنث لوقته بلا طبخ وكذا لو جعله ثريدا لان قوله حتى يصير الخبز هالكا يقتضى ان بقاء عينه لا يخرج به عن كونه خبزا وهذا موافق لعرفنا الآن ويؤيده ما قدمه الشارح في حلفه لا يأكل تمرا فاكل حيسا فانه يحنث لانه تمر مفت وان ضم اليه شئ من السمن او غيره نعم لودق الخبز وشربه بماء لا يحنث لانه شرب لا كل وكذا لو حلف لا يأكل رغيفا وقت ارغفة وأكل منها لا يحنث بخلاف ما اذا فت رغيفا واحدا واكله كله فانه يحنث هذا ما يقتضيه عرف زماننا والله اعلم (قوله وحنث في لا يأكل طعاما الخ) الاسبب ذكر هذه المسائل بعد قوله والشواء والطبخ على اللحم كافعل في البحر ثم ان ما ذكره من الحل والزيت والملح لا يسمى في عرفنا طعاما فينبغى الجزم بعدم حنثه به ثم رأيت في التبركا يأتى وكذا في ح حيث قل هذا في عرفهم اما في عرفنا فالطعام كالطبخ ما يطبخ على النار (قوله ولو بطعام نفسه) اى ولو خلط ذلك بطعام نفسه (قوله ان يحنث لو عصر سال السمن) هذا مبنى على ما في مختصر الحاكم واعتبر في الاصل وجود الطعم كما قدمناه اول الباب (قوله لم يحنث) لان العرف في قولنا اكل طعاما ينصرف الى اكل الطعام المعتاد والتقييد

انصرف الى (الخازنة
(التى تضر به في التور
للمن مجتته وهيأته للضرب)
ظهيرية ومنه الرقاق لا القطائر
والثريد او بعد مادقه ووقته
لانه لا يسمى خبزا وحنث
في لا يأكل طعاما من طعام
فلان باكل خله او زيت
او ما حه ولو بطعام نفسه
لا لو أخذ من نبيذه او مائه
فأكل به خبزا في لا يأكل
سمنافا كل سويقا ولا نية له
ان يحنث لو عصر سال
السمن حنت والا لا جوهرة
وفي البدائع لا يأكل طعاما
فاضطرب لينة فأكل لم يحنث
(والشواء والطبخ) يقعان

طـ

لا يأكل طعاما

بالاضطرار للحل والا فلا يبحث بدونه بالاولى (قوله على اللحم المشوى والمطبوخ الماء) ثم
ونشر مرتب وخرج ما يشوى او يطبخ من غير اللحم قل في النهر فلو حلف لا يأكل شواء لا يبحث
بأكل الجزر والباذنجان المشويين الا ان ينوى كل ما يشوى وكذا لو حلف لا يأكل طيخا
لا يبحث الا بأكل اللحم المطبوخ بالماء لتعذر التعميم اذ الدواء مما يطبخ وكذا القول اليابس
فصرف الى اخص الخصوص وهو ما ذكرنا ٤٤١ بالعرف فيهما وفي عطف الطيخ على
الشواء ايماء الى تغيرها وهذا لان الماء مأخوذ في مفهوم الطيخ والا لكانا سواء ولذا لو أكل
قلة لم يبحث لانها لا تسمى طيخا وتماه فيه وفي البحر عن الفتح وان أكل من مرقه يبحث
لما فيه من اجزاء اللحم ولانه يسمى طيخا وان كان لا يسمى لحما كما قدمناه اه اى فيما اذا
حلف لا يأكل لحما لا يبحث بالمرق فانه لا يسمى لحما وان كان فيه اجزاء اللحم (قوله كجن)
الذى رأيت في النهر خبز (قوله لكن في عرفنا) عبارة النهر وأنت خير ان الطعام في عرفنا
لا يطلق على ما ذكر فينبغي ان يحزم بعدم حثه به اه ورأيت بهامش نسخة النهر عن خط
بعض العلماء مانصه الذى رأيت بخط الشارح وأنت خير بأنه في عرف اهل مصر مرادف
لطيخ لا يطلق على غيره فينبغي ان لا يبحث الا بما يسمى طيخا اه ثم رأيت في الحاشية لا يشتري
طعاما فاشترى حنطة حث قال الفقيه ابو بكر الباجي في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما
انما الطعام هو المطبوخ (قوله ما يباع في مصره) وهو ما يكبس في التور اى يطم ويدخل
فيه وهذا لان العموم المتناول للجراد والعصفور غير مراد فصرفاه الى ما تعرف نهر قال
في البحر وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على المفتي ان يفتى بما هو المعتاد في كل مصر ووقع
فيه حلف الحالف كما أفاده في المختصر وما في التبيين من ان الاصل اعتبار الحقيقة اللغوية
ان أمكن العمل بها والا فالعرف الح مردود لان الاعتبار انما هو للعرف وتقدم ان الفتوى على
انه لا يبحث بأكل لحم الخنزير والادى ولذا قال في فتح اهدير ولو كان هذا الاصل المذكور
منظورا اليه لما تجاسر احد على خلافه في الفروع اه وفي البدائع والاعتماد انما هو على
العرف اه (قوله والبطيخ) بكسر الباء ويقال الطيخ ايضا أخضر كان او أصفر وذكر
السرخسى ان البطيخ ليس من الفا كهة وما هنا رواية القدورى ورواه الحاكم الشهيد في
المنتقى عن ابن يوسف نهر (قوله والمشمش) بكسر الميمين وفتحهما كما في المختار وبضمهما
نقله الاجهورى الشافعى محشى التحرير ط (قوله ونحوها) كالخوخ والسفرجل والاجاص
والكمثرى فيبحث بأكل هذه الاشياء في حلفه لا يأكل الفا كهة ٣ لانها اسم لما يتفكه به اى يتعم
قبل الطعام وبعده زيادة على المعتاد من الغذاء الاصل وفي المحيط ما روى ان الجوز واللوز
فاكهة في عرفهم اما في عرفنا فانه لا يؤكل للتفكه نهر (قوله خلافا لهما) لانها ما قد يتغذى بها
فسقطت عن كمال التفكه فلا يتناولها مطلق الفا كهة واما عندهما فهى فاكهة نظرا للاصل
وعليه الفتوى ولا خلاف ان اليابس منها كالزبيب والتمر وحب الرمان ليست بفاكهة كما في
الكرمانى قهستانى وكذا لا خلاف في القناء والخبث والفقوس والعجور والحاصل انه
لا خلافي ان النوع الاول فاكهة كالاخلاق في ان الاخير ليس بفاكهة وفي الوسط خلاف
نهر (قوله خلاف عصر) اى ان الامام قال ان العنب وأخويه ليس بفاكهة لانه كان

(على اللحم) المشوى
والمطبوخ بالماء هذا في
عرفهم أما في عرفنا قسم
الطيخ يقع على كل مطبوخ
بالماء ولو بودك او زيت
او سمن كما نقله المصنف عن
الحنثي وفي النهر الطعام يع
ما يؤكل على وجه التطعم
كجن وفاكهة لكن في عرفنا
لا (والرأس ما يباع في
مصره) اى مصر الحالف
اعتبار اللعرف (والفاكهة
التفاح والبطيخ والمشمش)
ونحوها (الاالعنب والرمان
والرطب) خلافا لهما خلاف
عصر والعبرة للعرف

٣ مطلبه —

لا يأكل فاكهة (قائدة)

من نظم سيدى على

الاجهورى المالكي

قوله

* قدم على الطعام تواخوخا *

* والتين والمشمش والبطيخا *

* وبعده الاجاص كمثرى

رطب * ومنها الرمان ايضا

والعنب * ومعه الحيار والجوز

* فقا وتقا كذا الموز *

اه منه

فيحنت بكل ما بعد فاكهة
عرو ذكره الشصق وقرة
المصنف (والحوى ما ليس
من جنسه حامض فيحنت
بأكل خبيص وعسل
وسكر) لكن المرجع فيه الى
عادات الناس في بلادنا
حنت في فنيذ وعسل وسكر
كانقله المصنف عن الظهيرية
(والادام ما يصطبغ به الخبز)
اذا اختلط به (كخل وزيت
وملح) لذوبه في الفم (لا
اللحم والبيض والخبز وقل
محمد هو ما يؤكل مع الخبز
غالبا) به يفتى كافي البحر عن
التهديب وفيه فما يؤكل
وحده غالبا كتمر وزبيب
وجوز وعنب وبطيخ وبقل
وسائر الفواكه ليس اداما
الا في موضع يؤكل تبعا
للخبز غالبا اعتبارا للعرف
وفي البدائع الجوز رطبه
فاكهة ويا بسه ادام
(فروع) حلف لا يأكل
سم والآخر اتصالا والآخر
فلنلا فطبخ حشوفيه كل
ذلك فأكلوا ما يحنوا الا
صاحب النقل لانه
لا يؤكل الا كذا
٣ مطلب

في رمنه لا يعد منها وعد منها في زمبها وتماثل ان بقول مبني هذا الجمع على اعتبار العرف
والاستدلال بأنها قد يغدى بها مبناء ائمه ويمكن الخواص يجوز ان يكون العرف وافق اللغة
في رمنه ثم خالفها في رمنها وتماثل في الفتحة (قوله) فيحنت بكل (ح) صرح بذلك في الذخيرة
(قوله) ما ليس من جنسه حامض (كائين) والتمر فانه ليس من جنسه حامض فحاصل معنى
الحلاوة فيه فلو أكل عنب أو بضيخا أو رمانا أو اجاصا لم يحنث لان من جنسه ما ليس بخلو وكذا
اذا حلف لا يأكل حلاوة فهو كالحوى وتماثل في البحر (قوله) تكر (ح) استدراك على المتن
حيث اطلقه مع ان مذكروه تفسير للحوى عندهم وقولوا المرجع فيه الى العرف قل في البحر
والحاصل ان الحلو والحلوى والحلاوة واحد واما في عرفنا فخلو اسم للعسل المطبوخ على
النار بنشا ونحوه واما الحلوى والحلاوة فاسم لسكر او عسل او ماء عنب طبخ وعقد والحلاوة
الجوزية والسمسمية اه قلت وفي زماننا الحلو كل ما تحلى به من فاكهة وغيرها كتين
وعنب وخبيصة وكثافة وقثائف واما الحلاوة والحلوى بالقصر ٣ فهي اسم لنوع خاص كالجوزية
والسمسمية مما يعقد وكذا ما يصطبغ من السكر او العسل بطحين او نشا (قوله) لا حنت في
فانيذ) فيه نظر ففي المصباح الفانيذ نوع من الحلوى يعمل من القند والنشا اه وفيه ايضا
القند ما يعمل منه السكر فالسكر من القند كالسمن من الزبد (قوله) والادام ما يصطبغ به
الخبز) في المغرب صبغ الثوب بصبغ حسن وصبغ وهو ما يصبغ به ومنه الصبغ والصباغ من
الادام لان الخبز يغمس فيه ويلون به كالحل والزيت اه وفي المصباح ويختص بكل ادام مائع
كالخل وفي التنزيل وصبغ لآ كين قل الفارابي واصطبغ بالخل وغيره وقال بعضهم
واصطبغ من الخل وهو فعل لا يتعدى الى مفعول صريح فلا يقال اصطبغ الخبز بخل اه وفي
الفتح والاصطباغ افعال من الصبغ وما كان بلائيه وهو صبغ متعديا لواحد جاء الافعال
منه لازما فلا يقال اصطبغ الخبز لانه لا يصل الى المفعول بنفسه حتى يقام مقام الفاعل اذا بنى
الفعل له وانما يقام غيره من الجار والمحرور ونحوه فلذا يقال اصطبغ به اه قلت وبه علم
انه كان على الشارح ان لا يذكر لفظ الخبز وان تبع فيه النهر (قوله) لذوبه في الفم) جواب
عما يقال انه لا يصبغ به تأمل (قوله) به يفتى) وبه أخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار
وهو المختار عملا بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر (قوله) وفيه) اي البحر حيث قال وفي المحيط
قل محمد التمر والجوز ليس بأدام لانه يفرد بالاكل في الغالب فكذا العنب والبطيخ والبقل لانه
لا يؤكل تبعا للخبز بل يؤكل وحده غالبا وكذا سائر الفواكه حتى لو كان في موضع يؤكل
تبعا للخبز غالبا يكون اداما عنده اعتبارا للعرف اه وذكر في البحر ايضا واذا أكل الادام
وحده فان كان حلف لا يأكل اداما حنت وان حلف لا يأتمم بأدام لا يحنث فلا بد ان
يأكل معه الخبز كما اشار اليه في الكشف الكبير اه (قوله) وبقل) يعتاد في زماننا
أكل الفقراء الخبز بالبصل والتنعع والطرخون (قوله) وفي البدائع (ح) مخالف
لقوله قبله وجوز الا ان يحمل ما قبله على الرطب وقدمنا عن المحيط ان ما روى من ان
الجوز واللوز فاكهة هو في عرفهم لا في عرفنا الا ان يحمل على اليابس وهو بعيد فالظاهر
ان ما في البدائع منى على عرفهم وايضا فان الجوز اليابس لا يؤكل الآن مع الخبز غالبا

وانما يفرد بالاكل وقد علمت ان المعتبر في الادام ما يؤكل تبعاً للحيز في الغالب وليس المراد كل ما يمكن اكله مع الحيز ولذلك يحنث بالفاكهة مع الحيز وكذلك اكل مع الحيز كنافاة او قطائف لان الغالب اكل ذلك وحده لا مقروناً بالحيز فلا يسمى اداً ما نعم يقال في العرف لا آكل هذا الرغيف الاحاقا ويراد بالحلف اكله بلا شيء معه فاذا قرن معه فاكهة او نحوها يحنث تأمل **(قوله)** وهذا ان وجد الح) وكذا لو حلف لا يأكل ما حلفاً اكل طعاماً ان كان مالاً حثت والا فلا وقال الفقيه لا يحنث ما لم يأكل عين المالح مع الحيز او مع شيء آخر لان عينه ما كحل بخلاف الفلفل وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك خاتية قلت وكذا يقال في اللحم ونحوه ولكن ينبغي الحث في عرفنا في اللحم مطاقاً اذا كان ظاهراً في الحشو فانه يسمى آكلاله **(قوله)** ويزاد في الزعفران رؤية عينه (مقتضى قوله) ويزاد انه لا بد من وجود طعمه أيضاً لكنه بعيد وفي البرازية لا يأكل زعفراناً فاكل كعكاً على وجهه زعفران يحنث **(قوله)** فطبخه بأرز) اي وان لم يجعل فيه ماء ويرى عينه الا ان ينوى ما يتخذ منه كما قدمناه اول الباب عن الحاتية ومثله في البرازية لكنه قال بعده وفي التوازل ان كان يرى عينه ويجد طعمه يحنث **(قوله)** او لا ينظر الح) ذكر هذه وما بعدها لكونها من تمام كلام الصيرفية والافهمى استطرادية ليست من مسائل الباب **(قوله)** والى رأسه وظهره وبطنه حث) فصل فيه في التاتر خاتية وكذا قال في البرازية وان رأى الصدر والظهر والبطن او اكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآها جالسة او متقبعة او متقنعة فقد رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء أيضاً وان رآه خلف الزجاج او الستورتين الوجه يحنث لامر المرأة **(قوله)** بمس اليد والرجل) مفاده انه اذا مس غيرها لا يحنث وفيه نظر وقد يقال انما قيد بهما لذكرهما في النظر اي فالمس يحنث في النظر في ذلك فلا ينافي انه يحنث بمس غيرها ط **(قوله)** كان حالفاً) لانه اذا قال والله لتفعلن كذا فقال نعم يصير كأنه قال والله لأفعلن لان ما في السؤال معاد في الجواب كما سيأتي آخر الايمان **(قوله)** لكن في فوائد شيخنا عن التاتر خاتية الح) ما عرّاه الى التاتر خاتية خلاف الموجود فيها فانه ذكر فيها مسألة ثم قال وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرض على غيره يميناً من الايمان فيقول ذلك الغير نعم انه يكفي ويصير حالفاً بتلك اليمين التي عرضت عليه وهذا فصل اختلاف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو الصحيح اه فعلم ان قوله في الفوائد لا يصير حالفاً صوابه يصير بدون لا كما به عليه السيد الحموى ويؤيده ما قدمناه عن الحاتية قيل قوله ان فعل كذا فهو كافر وفي آخر ايمان الفتح ولو قال عليك عهد الله ان فعلت فقال نعم فالحالف المحجب ولا يمين على المبتدئ ولو نواه اه أي لان قوله عليك صريح في التزام العهد اي اليمين على المخاطب فلا يمكن ان يكون يميناً على المبتدئ بخلاف ما اذا قال والله لتفعلن وقال الآخر نعم فانه اذا نوى المبتدئ التحليف والمحجب الحلف يصير كل منهما حالفاً بخلاف ما نقله ح عن البحر فراجع وفي مجموع التوازل قال لا خير والله لا اجب الى ضيافتك فقال آخر ولا تجب الى ضيافتي فقال نعم يصير حالفاً ثانياً اه وبه جزم في الذخيرة والفتح وبما ذكرناه مع ما قدمناه عن الحاتية علم انه لا فرق بين التعليق والحنث

وهذا ان وجد طعمه
يزاد في الزعفران رؤية
عينه وفي لا يأكل لينا
فطبخه بأرز او لا ينظر الى
فلان فنظر الى يده او رجليه
او اعلى رأسه لم يحنث والى
رأسه وظهره وبطنه حث
وفي المس يحنث بمس اليد
والرجل * عرض عليه
اليمين فقال نعم كان حالفاً
في الصحيح كذا في الصيرفية
وغیرها قال المصنف
هذا هو المشهور لكن في
فوائد شيخنا عن التاتر خاتية
انه بنعم لا يصير حالفاً هو
الصحيح

مطلب

عرض عليه اليمين فقال نعم

ثم فروع ان ما يقع من التعاليف في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج . . . ١٣٢ . . . تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح (التغدي

الاكل امرئاف بدى يقصد به الشبع) وكذا التعنى ولا بد ان يأكل اكثر من نصف الشبع في غداء وعشاء وسجور (في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر) وفي البحر عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتماد العرف زاد في النهر وأهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الغداء فيعمل بعرفه قلت وكذلك اهل الشام (من زوال الشمس) ثم لابد ان يكون مما يتعدى به اهل بلده مدة وغداء كل بلدة متعارفه اهلها حتى لو شبع بشرب اللبن يحنث البدوى لا الحضري زيلعي (والتعنى منه) اى الزوال وفي البحر عن الاسيحياني وفي عرفا وقت العشاء مدة صلاة العصر اه قلت وهو عرف مصر والشام (الى نصف الميل والسجور هو الاكل بعد نصف الميل الى طلوع الفجر قل ان اكلت او) قل ان شربت اوليست (او نكحت) ونحو ذلك فعبدى حر (بنوى . . بنا) اى خيرا او لينا او قدامنا (لم يصدق اصلا) فيحدث ماى شئ اكل او شرب وقيل يدى

بالقنالى وفيهم (قوله ثم فروع) من كلام المصنف فعبير حائلى شيخه (قوله ان الشاهد اى كاتب القاضى وهذا يدل من قوله ان ما يقع (قوله يقول للزوج تعليقا) اى يقول له كلاما فيه تعليق كأن يقول له ان تزوجت عليها تكن طالقا (قوله لا يصح على الصحيح) اى المنقول عن التاتر خانية وقد عانت انه خلاف ما فيها فالصحيح انه يصح كإمراء عن الصيرفية ولم يثبت اختلاف التصحيح وفيهم (قوله التغدى الخ) هذا اولى من قول غيره الغداء والعشاء لان الغداء والعشاء بفتح او اهما مع المداس لما يؤكل في الوقتين لا الاكل فيهما والمحلف عليه الاكل فيهما الا لما كحل وان أجاب عنه في الفتح بأنه تساهل معروف المعنى لا يعترض به اه (قوله الاكل المترادف) فلو اكل لقمتين ثم فصل بزمان يعد فاصلا ثم اكل لقمتين وهكذا لا يكون غداء ط (قوله الذى يقصده الشبع) احتراز به عن اكل نحو لقمة ولقمتين او اكثر ما يبلغ نصف الشبع كفى الفتح واما الاحتراز عن نحو اللبن والقرنفسد كره في قوله مما يتعدى به عادة فافهم (قوله وكذا التعنى) ومثله التسحور على الظاهر ط (قوله اكثر من نصف الشبع) كذا في البحر عن الزيلعي والظاهر ان المراد به الشبع المعتدله لا الشرى كالثالث وظاهره عدم الحث بأكل نصف الشبع ط (قوله فيدخل وقت الغداء) وينتهى الى العصر لانه اول وقت العشاء في عرفنا كيانا (قوله الى زوال الشمس) غاية لقوله وهو ما بعد طلوع الفجر وكان المناسب عدم الفصل بينهما (قوله وغداء كل بلدة متعارفه اهلها) يعنى عنه ما قبله ومثله العشاء والسجور ط (قوله حتى لو شبع الخ) قال الكرئى اذا حلف لا يتعدى فأكل تمر او أرز او غيره حتى شبع لا يحنث ولا يكون غداء حتى يأكل الحبز وكذلك ان أكل الخماغير خبز اعتبارا للعرف كذا في الاختيار ونحوه في البحر والفتح والظاهر انه مبنى على ان المراد بالغداء ما يتعدى به في العرف غالبا وهذا وان كان يتعدى به في العرف لكنه قليل ونظيره ما مر في الادام وفي البحر عن المحيط لو تغدى بالغيب لا يحنث الا ان يكون من اهل الرستاق ممن عادتهم التغدى به في وقته (قوله بعد صلاة العصر) والظاهر انه ينتهى الى دخول وقت السجور (قوله والسجور) بالفتح ما يؤكل بالضم فعل الفاعل مصباح والمناسب هنا ضبطه بالضم اقوله هو الاكل وليناسب التعبير بالتغدى والتعنى قال في الفتح لما كان السجور ما يؤكل في السجور والسحر من الثالث الاخير سعى ما يؤكل في النصف الثانى اقربه من الثالث الاخير سجورا بالفتح والاكل فيه التسحر اه قلت في زماننا لا يطلقون السجور الا على ما يؤكل ليل لاجل الصوم (قوله ونحو ذلك) كما لو حلف لا يركب او لا يقتل او لا ينكح او لا يسكن دار فلان او لا يتزوج امرأة ونوى الخيل او من جنابة امرأة معينة اه بالاجارة او الاعارة او كوفية لما تصح نيته اصلا نهر (قوله اى خيرا او لينا الخ) لف ونشر مرتب . . افادته ليس المراد بالنعين الفرد الشخصى بل ما يعين النوعى (قوله لم يصدق اصلا) اى لا قضاء ولا دية لان النية انما تعمل في المفظوظ لتعين بعض احتمالاته ومنواه غير مذكور نصا فلم تصدق النية حولها فافت نهر (قوله وقيل يدى) هو رواية عن الثانى واختاره الحطاف لانه مذكر تقدير او ان لم يذكر تنصيصا واجب بأن تقديره ضرورة اقضاء الاكل مأكولا وكذا اللبس والضم انت والمقتضى للاعانة كذا قالوا والتحقيق ان هذا ليس من المقتضى لانه ما يقدر

مطلب ——— حلف لا يتعدى او لا يتعنى مطلب ——— قال ان اكلت او شربت ونوى معينا لم يصح (لتصحيح)

لتصحيح المنطوق بأن يكون الكلام كذا بل كذا كرفع الخط والسمان أو غير صحيح ثم
 كأعتقد عندك عنى وقولك لا آكل خال عن ذات نعم المفعول اعنى المأكول من ضروريات
 وجود الأكل ومثله ليس من مقتضى بل من حذف المفعول اقتصارا والآن ان يكون كـ
 كلام مقتضى اذا لابد ان يستدعى مكانا وزمانا وحيث كان هذا المصدر ضروريا للمفعول لا يصح
 تخصيصه وان عم بوقوعه في سياق النفي فان من ضرورة ثبوت الفعل في النفي ثبوت المصدر
 العام بدون ثبوت التصرف فيه بالتخصيص فان عمومه ضرورة تحقق الفعل في النفي فلا يقبل
 التخصيص بخلاف ان أكلت أكلًا فان الاسم مذكور صريحاً فيقبله وتامه في الفتح **(قوله)**
 كالونوى الخ) اى كى يصدق ديانة لوني كى الاطعمة او المياه حتى لو اكل طعاما او طعامين
 او اكثر لا يثبت وكذا لو شرب مدة عمره لانه لم يأكل الكلى ولم يشرب الكلى ثم اعلم انه لا محل
 لذكر هذه المسئلة هنا بل محلها بعد قوله ولو ضم طعاما الخ كالفعل في البحر اى فيا اذا صرح بالمفعول
 كانه عليه ويدل عليه التعليل بقوله لنته محتتم كلامه لانه اذا لم يصرح به يكون معناه
 لا وجد اكل او شربا او لبسا فيحث بكل اكل وجد ولذا لم تصح نيته المعين منه بخلاف ما اذا
 صرح به لان طعاما المذكور يحتمل البعض والكلى فأيهما نوى صح ولذا نقل في البحر عن المحيط
 انه يصدق قضاء ايضا وعلاه في البدائع بأنه نوى حقيقة كلامه ثم نقل عن الكشف انه انما
 يصدق ديانة فقط وقال لانه خلاف الظاهر لان الانسان انما يمنع نفسه عما يقدر عليه والكلى
 ليس في وسعه وفيه تخفيف عليه ايضا وتامه فيه اقول ويظهر لى ترجيح الاول لانه اذا نوى
 البعض انما يصدق ديانة فقط كأيأتى وهذا النزاع فيه ويلزم منه ان يصدق قضاء وديانة اذا نوى
 الكلى لان عدم تصديقه في الاول قضاء لانه خلاف ظاهر اللفظ فيكون الظاهر العموم والالزم
 تصديقه قضاء في نية الخصوص وفي تلخيص الجامع ان كلى بنى آدم او الرجال او النساء حث
 بالفرد الا ان ينوى الكلى قل شارحه فيصدق ديانة وقضاء ولا يثبت ابدا لان الصرف الى
 الأدنى عند الاطلاق لتصحيح كلامه فاذا نوى الكلى فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق وقيل
 لا يصدق قضاء لان الحقيقة مبهجورة اه وسأأتى هذا آخر الباب وتعبيره عن الثانى بقيل يفيد
 ضعفه وترجيح الاول كما قلنا فافهم **(قوله دين)** اى يوكلى الى دينه فيما بينه وبين ربه تعالى
 واما القاضى فلا يصدق لانه خلاف الظاهر وقدمنا في الطلاق ان المرأة كالقاضى **(قوله)**
 لانه نكرة في سياق الشرط فتم) لان الحلف في الشرط المثلث يكون على نفيه فقوله ان لبست
 ثوبا في معنى لا لبس ثوبا **(قوله)** الا في ثلاث فيدين الخ) يعنى لو قال ان خرجت فبعدى حر
 ونوى السفر مثلا او ان ساكنت فلانا فبعدى حر ونوى المساكنة في بيت واحد فيدين لان
 الخروج في نفسه متنوع الى سفر وغيره حتى اختلفت احكامهما فقبلت ارادة احد نوعه
 وكذا المساكنة متنوعة الى كامة هى المساكنة في بيت واحد ومطابقة وهى ما تكون في دار
 فارادة المساكنة في بيت ارادة أخص انواعها كما في الفتح وحاصله ان النية صحت هنا لكون
 المصدر متنوعا لا باعتبار عمومته فهو تخصيص احد نوعى الجنس وزاد في تلخيص الجامع ان
 اشترت ونوى الشراء لنفسه اى فصيح نيته ديانة وان لم يذكر المفعول لتنوع الشراء فانه
 تارة يكون لنفسه وتارة يكون لموكله ولذا رتب على الاول المالك لنفسه وعلى الثانى المالك

كالونوى كى الاطعمة او
 كى مياه العالم حتى لا يثبت
 اصلا لنته محتتم كلامه
 (ولو ضم) لان اكلت
 (طعاما او) شربت
 (شربا او) لبست (ثوبا
 دين) اذا قال غيت شيا
 دون شىء لانه ذكر اللفظ
 العام القابل للتخصيص
 لانه نكرة في سياق الشرط
 فتم كالنكرة في النفي
 والاصح ان النية انما تصح
 في المفظوظ الا في ثلاث
 فيدين في فعل الخروج
 والمساكنة وتخصيص
 الجنس كخشية او عربية
 لا الصفة ككوفية او بصرية
 فتح

للمعول وهذا بخلاف ما اذا نوى الخروج البغداد او المساكنة بالاجارة او الشراء لعبد فان الفعل فيه غير متوهم فلم يصح تخصيصه بالنية بدون ذكر كما في شرح التلخيص قلت ونظير ذلك ما اذا قال انت بائن ونوى الثلاث او الواحدة يصح بخلاف نية التثنية لان البينة نوعان غليظة وخفيفة فتصح نية احدها بخلاف التثنية لانه عدد محض كما مر تقريره في محله لكنه يصدق في نية البينة قضاء قال في الفتح وكذا لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية او بصرية لا يصح لانه تخصيص الصفة ولو نوى حبشية او عربية تحت ديانة لانه تخصيص الجنس ثم قال وكون ارادة نوع ليس تخصيصا للعام مما يقبل المنع لانه لا يخرج عن قصر عام على بعض متاولاته اه اقول قد يقال لا عموم هنا ولا تخصيص للعام وانما هو ارادة احد محتمل اللفظ المشترك او احد نوعي الجنس كما في التوضيح والتلوخ والاول اولى وببانه ان الخروج مشترك بين السفر والانفصال من داخل الى خارج وكذا المساكنة مشتركة بين الكاملة وهي ما تكون في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في الدار مطلقا وكذا الشراء فانه يحتمل الخاص وهو ما يكون له والمطلق ولكن لما كان المتبادر عرفا هو المعنى الثاني في المسائل الثلاث صدق ديانة فقط في نية المعنى الاول منها ولا يصدق القاضى لانه خلاف الظاهر وله نظائر في تلخيص الجامع لوقال ان جامعك او باضعك فهو على الجماع في الفرج لانه المتفاهم عرفا الا ان ينوى مادونه للاحتمال لكن لا يصرف عن الظاهر في القضاء فيحتمل بهما اى اذا نوى مادونه يحنث به عملا باقراره على نفسه بالحنث ويحنث بالجماع في الفرج لتبادره وكذا ان وطئتك فعبدي حر الا ان يعنى الوطء بالقدم وفي ان أثبتك ينوى لاستواء احتمالي الجماع والزيارة لكن لو نوى الزيارة حنث بالجماع لانه زيارة وزيادة اه وبما قرناه ظهر الفرق بين هذه المسائل المستثناة وبين ما مر في الآكل ونحوه فان حقيقة الاكل فيه واحدة فلم تصح نية التخصيص بخلاف ما اذا صرح بالمفعول فانه انفظ عام صريح فيصح تخصيصه لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان من افراد ذلك العام وهو المأكولات كالخبز ونحوه دون ما كان من متعلقاته الضرورية كالزمان والمكان والوصف فلو نوى في زمان كذا لم يصح ومثله لا تزوج امرأة ونوى حبشية او عربية فانها بعض افراد العام لان الانسان انواع حبشى وعربى ورومى باعتبار اصوله الذين ينسب اليهم بخلاف كوفية او بصرية لانه وصف ضرورى راجع الى تخصيص المكان وهو غير ملفوظ صريحا فلا تصح نيته كبقية الصفات الضرورية ومثله ما في البحر عن البدائع لا يكلم هذا الرجل ونوى مادام قائما لم يصح بخلاف لا يكلم هذا القائم ونوى ذلك يدين لتخصيصه الملفوظ وكذا لا ضربته خمسين ونوى سوطا بعينه فانه يبرأى حتى يضر به وكذا لا تزوج امرأة وعنى امرأة ابوها يعمل كذا وكذا فهو باطل اه وظهر بما قرناه ايضا ان الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محله لان النية انما وجدت في الملفوظ ايضا لان الفعل فيها صار مشتركا بواسطة اشتراك المصدر تأمل على ان لا تزوج امرأة قد صرح فيه بالمفعول فهو مثل لا آكل طعاما وعلله ذكره لينبه على انه انما يصح فيه تخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه ان لا آكل طعاما كذلك دليل انه لو نوى لقمة او قمتين لم يصح على انه يخالفه ما يذكره قريبا فيما لو قال نويت من بلد كذا فانه

يصدق ديانة لا قضاء ولعل في المسئلة قولين يدل عليه انه في التناخانية قال وروى عن محمد
فيمعن قال لا تزوج امرأة ونوى كوفية او بصرية الخ وذكر فيها ايضا ان تزوجت فعبدى
حرو قال غبت فلانة او امرأة من اهل الكوفة لا يصح ولو قال ان تزوجت امرأة وقل غبت
فلانة يصح اه وهذا ظاهر لانه في الاول لم يذكر المنعول ثم اعلم انه يرد ما مر في بيان الفور
حيث خصص بما دلت عليه القرينة كالغداء المدعوا اليه واصل وجهه ان العرف جعل اللفظ
كالمصرح به ولا سيما اذا كان جوابا للكلام قبله لان السؤال معاد فيه فلم يكن تخصيصا للعام الغير
المذكور بالنية وهذا الموضع من مشكلات مسائل الايمان ولم أجد من أعطاه حقه من البيان
وما ذكرته هو غاية ما ظهر لفهمي القاصر وفكري القاصر **(قوله)** نية تخصيص العام تصح
ديانة لا قضاء (هذه الجملة بمنزلة التعايل لقوله قبله ولو ضم طعاما أو شرابا أو ثوبا دين لما علمت
من انه اذا ضم ذلك يصير نكرة في سياق الشرط فقم للعام يصح فيه نية التخصيص لكن
لا يصدق القاضي لانه خلاف الظاهر واعلم ان الفعل لا يعم ولا يتنوع كفي لتلخيص الجامع لان
العموم الاسماء للفعل هو المنقول عن سيويوه كذا في شرحه نفارسي قلت ويرد عليه ما مر
من مسئلة الخروج والمساكنة والشراء الا ان يقل كما مر ان التنوع هناك للفعل بواسطة
مصدره لا أصالة تأمل * (تنبيه) * قيد بالنية لان تخصيص العام بالعرف يصح ديانة وقضاء
ايضا وأما الزيادة على اللفظ بالعرف فلا تصح كما أوضحنا ذلك اول باب العيمن في الدخول
والخروج بقى هل يصح تعميم الخاص بالنية قال في الاشياء لم أرد قلت الظاهر ان تعميمه من
الزيادة على اللفظ واذا لم تصح الزيادة عليه بالعرف فلا تصح بالنية بالاولى لان العرف ظاهر
بخلاف النية تأمل **(قوله)** لا يصدق قضاء (ظاهره انه يصدق ديانة وهو مخالف لقوله آنفا لا
الصفة ككوفية أو بصرية اى انه لا يدين فيها كما نبهنا عليه وما ذكره الشارح مأخوذ من
الولولجية كما ذكره في البحر ومثله في البرازية حيث قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة
من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الخصاص انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص
العام بالنية فالخصاص جوزه وفي الظاهر لا وعلى هذا لو أخذ منه دراهم وحلفه على انه ما أخذ
منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاص جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ يقول
الخصاص فيما اذا وقع في يد الظلمة لأبأس به اه قلت وهذا كله في القضاء اما في الديانة فنية
تخصيص العام صحيحة بالاجماع كما في البحر وقدم والحاصل ان نية تخصيص العام تصح في
ظاهر الرواية ديانة فقط وعند الخصاص تصح قضاء ايضا وهذا اذا كان العام مذكورا والا
فلا تصح نية تخصيصه اصلا في ظاهر الرواية وقيل يدين كما قدمه الشارح وقدمنا رواية
عن الثاني وانه اختاره الخصاص فصار حاصل ما اختاره الخصاص انه في المذكور يصدق
ديانة وقضاء وفي غيره ديانة فقط **(قوله)** متى حلفه ظالم واخذ بقول الخصاص فلا بأس) أقول
المناسب ان يكون أخذ بضم اوله مبينا للمجهول اى وخذا القاضي اذا معنى لاخذ الحالف
به قضاء لان أخذ الحالف بما نواه غير خاص بقول الخصاص والحاصل انه لو حلفه ظالم حلف
ونوى تخصيص العام او غير ذلك مما هو خلاف الظاهر وعلم القاضي بحاله لا يقضى عليه بل
يصدق اخذا بقول الخصاص واما اذا لم يكن مظلوما فلا يصدق قافهم قال في الفتاوى

مطلب

نية تخصيص العام تصح
ديانة لا قضاء خلافا للخصاص

(نية تخصيص العام تصح
ديانة) اجماعا فلو قال كل
امرأة أتزوجها فهي طالق
ثم قال نويت من بلد كذا (لا)
يصدق (قضاء) وكذا من
غصب دراهم انسان فلما
حلفه الخصم عامانوى خاصا
(به يفتى) خلافا للخصاص
وفي الولولجية متى حلفه
ظالم واخذ بقول الخصاص
فلا بأس

مطلب

اذا كان الحالف مظلوما
يفتى بقول الخصاص

المذهب من الحرام. أراد سلطان استحلافه بأن ما تعلم غرما، فلان وأقر بآءه يأخذ
 منهم شيئا لا حق له. ان يحلف والحيمة ان يذكر اسم الرجل ونوى غيره وهذا صحيح عند
 الخصف لافي ظاهروا رواية فان كان الحلف مظلوما يفتى بقول الخصف ولو حلفه القاضي
 ماله ملك كذا شئت وشارع يصعب في كنه الى غير المدعى صدق ديانة الا قضاء اه (قوله
 وذلوا النية للحالف الخ) قل في الحائنة رجل حلف رجلا حلف ونوى غير ما يريد المستحلف
 ان بالطلاق والعقد ونحوه يعتبر نية الحالف اذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظاهرا كان
 الحالف او مظلوما وان كانت اليمين بالله تعالى فلو الحالف مظلوما فالتية فيه اليه وان ظاهرا يريد
 ابطال حق الغير اعتبر لنية المستحلف وهو قول ابى حنيفة ومحمد اه قلت وتقييده بما اذا
 لم ينو خلاف العدم يدل على ان اراد باعتبار نية الحالف اعتبارها في القضاء اذا خلا في
 اعتبار نيته دية في عدم خرق بينه وبين مذهب الخصف فان عنده تعتبر نيته في القضاء ايضا
 ويقتى بقوله دا بن الحنف مظلوما كما علمت وفي الهندية عن المحيط ذكر ابراهيم النخعي
 اليمين على نية الحالف لو مظلوما وعلى نية المستحلف لو ظاهرا وبه اخذ اصحابنا مثال الاول لو اكره
 على بيع نبي بيده حلف بالله انه دفعه الى فلان يعني بانه لثلايكره على بيعه لا يكون يمين غموس
 حائنة لانه نوى ما يخرجه لفظه ولا معنى لان الغموس ما يقطع بها حق مسلم ومثال الثاني لو ادعى
 غمرا شي في يد آخر بكذا وانكر حلفه بالله ما وجب عليك تسليمه الى حلف ونوى التسليم
 الى المدعي بالنهية لا يبيع فهذا وان كان صادقه فهو غموس معنى فلا تعتبر نيته قال الشيخ الامام
 خواهرزاده هذا في اليمين بالله تعالى فلو بالطلاق او العتاق وهو ظالم او لا ونوى خلاف الظاهر
 بان نوى الطلاق عن وثوق او العتاق عن عمل كذا او نوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق ديانة لانه
 نوى محتمل لفظه لانه لو ظاهرا اثم الغموس لانه وان كان مانوى صدقا حقيقة الا ان هذا
 اليمين غموس معنى لانه قطع بها حق مسلم اه ملخصا وقوله ونوى خلاف الظاهر وقوله بعده
 فانه يصدق ديانة يدل على انه لا يصدق قضاء وهذا على اطلاقه موافق لظاهر الرواية اما على
 مذهب الخصف فيفرق بين المظلوم فيصدق قضاء ايضا وبين الظالم فلا يصدق والحاصل ان
 الحلف بطلاق ونحوه يعتبر فيه نية الحالف ظاهرا او مظلوما اذا لم ينو خلاف الظاهر كما مر عن
 الحائنة فلا يطلق زوجته لا قضاء ولا ديانة بل ياثم لو ظاهرا اثم الغموس ولو نوى خلاف الظاهر
 فكذلك لكن تعتبر نيته ديانة فقط فلا يصدق القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق الا اذا
 كان مظلوما على قول الخصف ويوافقه مقدمه الشارح اول الطلاق من انه لو نوى الطلاق عن
 وثاق دين ان لم يقر به بعد ولو مكرها صدق قضاء ايضا اه واما الحلف بالله تعالى فليس للقضاء
 فيه مدخل لان الكفارة حنفا على لاحق فيها ناعبد حتى يرفع الحالف الى القاضي كافي البحر
 ولكنه ان كان مظلوما اعتبر نيته فلا ياثم لانه سير ظالم وقاد نوى ما يخرجه لفظه فلم يكن غموسا
 لا القضاء ولا معنى وان كان ظاهرا لم ياثم مستحلف في اثم الغموس وان نوى ما يخرجه لفظه
 قارح وهذا مخصص بموضع في رواية تخصيص لعم تصح ديانة فغتم توضيح هذا المخل
 (قوله يمكن فيه الكفر) قل في منسب كره ماء كره من باب نفع وكروعا شرب فيه
 من موصعه فان شرب كفيه اوجب كره فلا يس كره في الاناء اما غنقه اليه فشرب منه

مطلب

النية للحالف لو بطلاق
 او عتاق

وقلوا النية للحالف لو
 بطلاق او عقد وكذا
 لو مظلوما وان ظاهرا
 فلام مستحلف ولا تعق
 للقضاء في اليمين بالله حلف
 (لا يشرب من) شيء يمكن
 فيه الكفر

مطلب

حلف لا يشرب من دجلة
 فهو على الكفر

(قوله فيمينه على الكرع منه الخ) قال في الفتح اى بأن يتناوله فمينه من نفس النهر عند ابي حنيفة يعنى اذا لم يكن له نية فلو نوى بأناء حنث به اجماعا وقال اذا شرب منها كيفما شرب حنث بالافرق بينه وبين قوله من ماء دجلة اه قلت وهو المتعارف في زماننا بخلاف من هذا الكوز فانه على الكرع منه في العرف ايضا وفي البحر عن المحيط لا يشرب من هذا الكوز فحقيقته ان يشرب منه كرها حتى لو صب على كفه وشرب لم يحنث اه لكن فيه ان وضعه على فمه وشربه منه لا تسمى كرها كما علم من تعريفه تأمل (قوله لم يحنث) لعدم الكرع في دجلة لحدوث النسبة الى غيره بحر (قوله لا يكون الا بعد الخوض في الماء) فانه من الكراع وهو من الانسان مادون الركبة ومن الدواب مادون الكعب كذا قال الشيخ الامام نجم الدين النسفي بحر عن الظهيرية (قوله لكن في القهستاني الخ) مثله في المنع عن التلويح وفي النهر وهذا الشرط اهمله شراح الهداية كغيرهم لما قدمناه عن المغرب اى من أن الكرع تناول الماء بالقلم من موضعه ولو اناء (قوله فيحنث بغير الكرع ايضا) كما اذا تناوله بكفه أو باناء من غير أن يدخل فيه داخله (قوله كالبر والحلب) اى اذا لم يكونا ممتلئين والاحتث بالكرع والحلب بالحاء المهملة الحابية والكرامة غطاؤها ويقال لك عندى حب وكرامة يعنى خابية وغطاؤها ط (قوله ولو تكلف الكرع) اى من أسفل البر فيما اذا قال لأشرب من هذا البر بدون اضافة ماء (قوله لعدم العرف) لان اليمين انعقد على غير الكرع لكون الحقيقة مهجورة كفى لا يضع قدمه في دار فلان * (تنبيه) * قال في الفتح ونظير المستلثين ما ر حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء في كوز آخر فشرب منه لا يحنث بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب منه حنث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فقل الى حب آخر اه (قوله اما كان تصور البر) ٣ قال في المنع كل ما وقع في هذه المسائل من لفظ تصور فمعناه ممكن وليس معناه متعقل اه فالصواب حينئذ اسقاط تصور كاهو في بعض النسخ ط قلت لكن عبره في البحر وعليه فالمراد بتصوره كونه ذائصة أى كونه موجودا فالمراد امكان وجوده في المستقبل اى امكانه عقلا وان استحالة عادة احترازا عما لا يمكن عقلا ولإعادة كما في المثال الآتى فهذا لا تنعقد فيه اليمين ولا تنبى منعقدة بخلاف ما أمكن وجوده عقلا وعادة أو عقلا فقط مع استحالة عادة كفى مسئلة صعود السماء وقلب الحجر ذهبا فانها تنعقد كسيأتى (قوله في المستقبل) قيد لبيان الواقع لان المنعقدة لاتأتى في غيره (قوله شرط انعقاد اليمين) أى المطلقة أو المقيدة بوقت (قوله ولو بطلاق) تعميم لليمين اى لافرق بين اليمين بالله تعالى أو بطلاق (قوله وبقيائها) أى شرط بقاء اليمين منعقدة وهذا في اليمين المقيدة فقط فاذا قال والله لاوفيك غدا فأت احداهما قبل الغد بطلت اليمين بخلاف المطلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء باتفاق كىأتى في قوله وان أطلق وكان فيه ماء فصب حنث (قوله اذلا بد من تصور الاصل الخ) بيانه أن اليمين انما تنعقد لتحقيق البر فان من أخبر بخبر أو وعد بوعد أو كده باليمين لتحقيق الصدق فكان المقصود هو البر ثم تجب الكفارة خافا عنه لرفع حكم الحنث وهو الاثم ليصير بالتكفير كالبار فاذا لم يكن البر متصورا لا تنعقد فلا تجب الكفارة خافا عنه لان الكفارة حكم اليمين وحكم الشئ انما يثبت بعد

نحو (دجلة) يمينه
(على الكرع) منه حتى
لو شرب من نهر اخذ منه لم
يحنث وفي البحر عن
الظهيرية الكرع لا يكون
الا بعد الخوض في الماء لكن
في القهستاني عن الكشف
انه ليس بشرط (بخلاف
من ماء دجلة) فيحنث بغير
الكرع ايضا (وفيما لا يتأتى
فيه الكرع) كالبر والحلب
يحنث (١) الشرب (٢) الا ناء
مطلقا (٣) سواء قال من البر
او من ماء البر لتعين الخجاز
(ولو تكلف الكرع فيها
لا يتأتى فيه ذلك) اى
الكرع (لا يحنث) في الاصل
لعدم العرف (اما كان
تصور البر في المستقبل
شرط انعقاد اليمين) ولو
بطلاق (وبقيائها) اذلا بد
من تصور الاصل لتنعقد
في حق الحلف وهو
الكفارة ثم فرع عليه

(٣) مطلب

تصور البر في المستقبل
شرط انعقاد اليمين وبقيائها

اعدده لسانه لعمري في شرح حرم الكبر ثم انه قد حصل وما فرغ عليه
 قومه وقل أبو يوسف لا يشترط تصور البر (قوله في حمله ح) في محل مفعول فرغ
 وحاصل المسئلة أربعة أوجه لأن الميكن ما مقيدة ومصلحة وكل منهما على وجهين اما
 ان لا يكون فيه ماء أصلاً أو كان فيه ماء وقت الحلف ثم صب في المقيدة لا يثبت
 في الوجهين لعدم انعقادها في الوحد الاول ولإبطالها عند الحلف في الثاني وفي المطابقة
 لا يثبت أيضاً في الوحد الاول لعدم الانعقاد ويثبت في الثاني (قوله اليوم) أي مثلاً
 إذا المراد كل وقت معين من يوم أو جمعة أو شهر (قوله أو بنفسه) أي أو انصب بنفسه
 بلا فعل حد (قوله قل بيل) أشار إلى ان المراد ما يوم بياض النهار فلا يدخل فيه
 بيل (قوله لا) صدق بما إذا علم عدم الماء فيه أو لم يعلم شيئاً وقصره الأسبجاني على
 الثاني لأنه إذا علم يقع بينه على ما خلقه الله تعالى فيه وقد تحقق عدمه فيثبت وصح
 الزيلعي الاطلاق وبه حزم في الفتح فقوله في الاصح قيداً تعميم في قوله أولاً لكن فصل
 المصنف في قوله الآتي ليقين فلان ما بين علمه بموته فيثبت وبين عدمه فلا ومثله في الكثر
 فيحمل ما هنا على التفصيل الآتي فيقيد عدم حنثه بما إذا لم يعلم لكن فرق الزيلعي هناك
 أن حنثه إذا علم تكون بينه عقدت على حياة ستحدث وهو متصور أما هنا فلان ما يحدث
 في الكوز غير المحذوف عليه اه أي لأن المحذوف عليه ماء مظلوف في الكوز وقت الحلف
 دون الحادث بعد قلت وفيه غلط فإنه إذا علم بأنه لا ماء فيه يراد ماء مظلوف فيه بعد الحلف
 أي ما سيحدث مثل لاقان زيدا فإن القتل أزهق الروح فإذا علم بموته يراد روح سيحدث
 لكن سيأتي ان ذات الشخص لم تتغير بخلاف الماء فيتمهل * (تنبيه) * قال ط هل
 يأثم إذا علم انه لا ماء فيه قياس ممر عن التمر تاشي في ليصعدن السماء الاثم اه قات وقد
 مر ان الغموس تكون على المستقبل فهذا منها (قوله لعدم امكان البر) اعترض بان البر
 متصور في صورة الازالة لان الاعادة ممكنة واهيب بان البر انما يجب في هذه الصورة في آخر
 جزء من اجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن إعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك الزمان
 اه ح عن العناية (قوله لوجوب البر في المطابقة كما فرغ) قل في الفتح نقابل ان يقول
 وجوبه في الحل ان كان بمعنى تعينه حتى يثبت في ثاني الحل فلا شك انه ليس كذلك وان كان
 بمعنى لوجوب الموسع الى الموت فيثبت في آخر جزء من الحياة فلوقة كذلك لانه لا يثبت
 الا في آخر جزء من وقت الذي ذكره فذلك الجزء بمنزلة آخر جزء من الحياة فلا ي معنى تبطل
 الميكن عند آخر جزء من الوقت في الموقته ولم تبطل عند آخر جزء من الحياة في المطابقة اه
 وأجاب في التبر بما حاصره أن الحلف في الموقته يلزم نفسه بالفعل الا في آخر الوقت بخلاف
 المطابقة لانه لا فائدة في التأخير قلت أنت خير بأنه غير دافع مع استزاده وجوب البر في المطابقة
 على فور الحلف ولا فلا فرق وفيه ويظهر لي الجواب بان المقيدة ما كان لها غاية معلومة
 لم يتبين الفعل الا في آخر وقتها ومن المحل فقدوت قبل الوجوب فتبطل ولا يثبت المطابقة لعدم
 امكان البر وقت تعينه ما لمصلحة فعدتها آخر جزء من الحياة وذلك الوقت لا يمكن البر فيه
 ولا حنثه وهو الكفارة في تأخير الوجوب اليه اضمار بالحلف لانه اذا حنث في آخر الحياة

مضاه

حلف لا يشترط ماء هذا
 الكوز ولا ماء فيه لو كان
 فيه ماء فصب

(في) حنثه (الاشهرين ماء)
 هذا الكوز اليوم ولا ماء
 فيه لو كان فيه ماء (وصب)
 ولم يصبه او بنفسه (في يومه)
 قل اميل (واوضح) بينه
 عن الوقت (ولاء) فيه
 لا يثبت (سواء علم وقت
 الحلف ان فيه ماء اولاً في
 الاصح لعدم امكان البر
 وان) اطلق و(كان) فيه
 ماء (فصب حنث) لوجوب
 البر في المطابقة كما فرغ وقد
 وت بصبه اما الموقته في
 آخر الوقت

لا يمكنه التكفير ولا الوصية بالكفارة فيبقى في الاثم فتعين الوجوب قبله ولا ترجيح لوقت دون آخر فلزيم الوجوب عقب الحلف موسعا بشرط عدم الفوات فاذا فات المحل ظهر أن الوجوب كان مضيقا من أول اوقات الامكان ونظيره ما قرره في القول بوجوب الحج موسعا فقد ظهر المعنى الذي لاجله اعتبر آخر الوقت في الموقفة ولم يعتبر آخر الحياة في المطلقة هذا ما وصل اليه فمضى القاصر فتدبره **(قوله وهذا الاصل)** وهو امكان البر في المستقبل **(قوله منها الحج)** ومنها ما سلكه المصنف في باب اليمين بالضرب والقتل بقوله لو حلف ليقضين دينه غدا فتقضاه اليوم الحج ومنها ما في البحر لو قال لها بعد ما أصبح ان لم أجامعك هذه الليلة فانت كذا ولانية له فان علم انه أصبح انصرف الى الليلة القابلة وان نوى تلك الليلة بطلت يمينه وكذا ان تمت الليلة وان لم أبت الليلة هنا وقد انفجر الصبح وهو لا يعلم لا يحنث لان النوم في الليلة الماضية لا يتصور كقوله ان صمت أمس ومنها ان لم آت بأمرأتى الى دارى الليلة فلما أصبح قلت كنت في الدار لم يحنث وان قالت كنت غائبة حث ان صدقها ومنها لا يعطيه أولا يضربه حتى يأذن فلان مات فلان ثم أعطاه لم يحنث اه قل الرملى ولم يقيد هذه بالوقت ومثله في الفتح وانظر ما الفرق بينهما وبين مسألة الكوز اذا أطلق وكان فيه ماء فصب **(قوله فحاضت بكرة ٢)** الظاهر ان المراد وقت الطلوع أو بعده في وقت لا يمكن اداء الصلاة فيه ثم ما ذكره من تصحيح عدم الحث عزاء في البحر الى المبتغى لكن ذكر في باب اليمين بالبيع والشراء تصحيح الحث وعليه مشى المصنف هناك وسيأتى تمام الكلام عليه **(قوله اعدم تصور البر)** أى فلم تنفقد اليمين فلا يترتب الحث ط وانظر ما نذكره قريبا عن شرح الجامع الكبير **(قوله ثوبا ملفوفا)** قيد به ليتمكن الرد عليه بخيار الرؤية ليعود مهرها كفى الفتح **(قوله وتقبضه)** هذا ليس بقيد فانه بمجرد الشراء ثبت لها في ذمته الثمن فانقضا قصاصا ولذا لم يذكره الزيلعي وتمامه في ح **(قوله لعجزها عن الهبة الحج)** يشكل عليه قولهم أن الدين اذا قبض لا يسقط عن ذمة المديون حتى لو أبرأ الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصارى امر الشراء به ان يكون كقبضه اه ح عن شرح المقدسى قلت وأصل الاشكال لصاحب البحر ذكره في باب التعليق عند قوله وزوال الملك لا يبطل اليمين وأجاب ط بأن مبنى الايمان على العرف والعرف يقضى بانها اذا اشترت بمهرها شيئا تصير لاشئ لها وفيه ان المقصود العجز وعدم التصور شرعا لا عرفا والا انتقض الاصل المار في كثير من المسائل فافهم وأجاب السامحاني بأنها لما جعلت المهر ثمنا والكل وصف في الذمة تغير من المهرية الى الثنية فلم يكن هناك مهر حتى يوهب واما الدين فبدله لم يدفع على صريح المعاوضة فلم يقع التقاض به من كل وجه ولم يدفع حاله كونه وصفا في الذمة حتى ينتقل اليه لقربه منه اه قلت والجواب الواضح ان يقال قد قالوا ان الديون تقضى بأمثالها أى اذ دفع الدين الى دائنه ثبت للمديون بذمة دائنه مثل ما للدائن بذمة المديون فيلتقيان قصاصا لعدم الفائدة في المطالبة ولذا لو أبرأ الدائن برائة استقاط يرجع عليه المديون كما مر وكذا اذا اشترى الدائن شيئا من المديون بمثل دينه التقيا قصاصا أما اذا اشتراه بتأني ذمة المديون من الدين ينبغي ان لا يثبت للمديون بذمة الدائن شئ لان الثمن هنا معين وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره فترا ذمة المديون ضرورة بمنزلة ما لو أبرأه من الدين

وهذا الاصل فروع كثيرة
منها ان لم تصلى الصبح غدا
فانت كذا لا يحنث بحيضها
بكرة في الاصح ومنها ان لم
تردى الدينار الذى أخذته
من كيسة فانت طالق فاذا
الدينار في كيسه لم تطلق
لعدم تصور البر ومنها ان لم
تهبني صداقك اليوم فانت
طالق وقال ابو هان وهبته
فأمك طالق فالحيلة ان
تشتري منه بمهرها ثوبا
ملفوفا وتقبضه فاذا مضى
اليوم لم يحنث أبوها لعدم
الهبة ولا الزوج لعجزها عن
الهبة عند الغروب لسقوط
المهر بالبيع ثم اذا أرادت
الرجوع ردت بخيار الرؤية

٢ قوله فحاضت بكرة هكذا
بخطه والذي في نسخ الشارح
التي بيدى لا يحنث بحيضها
بكرة فليحذر اه مصححه

مطلبه

في قولهم الديون تقضى
بأمثالها

حلف ليمسعدن السماء
أو ليقبلن الحجر ذهبا
(٢) قوله لم تصل هكذا بخصه
والانصب يكون الخطأ
لمؤث كافي المشرح أن يرسم
لم تصل بانيا كما لا يخفى
اه مصححه

يجوز تحويل الصفات
وتحويل الاجزاء
(وفي) حلفه ولم (ليمسعدن
السماء أو ليقبلن هذا
الحجر ذهبا حث للرجال)
لا مكان البر حقيقة ثم يثبت
للعجز عادة ولو وقت اليقين
لم يثبت ما يمتض ذلك الوقت
وفي حيرة المنقهاء قل
لامراته ان لم أعرج الى
السماء هذه التلية فأنت
كذا ينصب سامعا ثم يعرج
الى سماء البيت لقوله تعالى
فليمدد بسبب الى السماء
سماء البيت قل الباقي
والظاهر خروج عن
قاعدة مبنى الايمان (وكذا)
الحكم لو حلف (ليقتل)
فلانا عالما بموته اذ يمكن
قتله بعد احياؤه تعالى
فيحنت (وان لم يكن)
بموته (فلا) يثبت لانه عقد
بمبته على حياة كانت فيه

وبه يظهر عرق بين قسمتين وبين الشرع فيه (قوله) في يمسعدن سماء (م)
ان لم أمس السماء بخلاف ان تركت من السماء فعبدي حر لا يثبت لان شرطه هو اترك
وهو لا يتحقق في غير المقدور عادة وفي الاول الشرط عدم المس والعدم يتحقق في غير المقدور
كذا في التحرير شرح جامع الكبير بتصوير معنى او شتى ومنه في النهر عن المحيط قلت
ويظهر الفرق في قبول لا أمس السماء وقولك ترك من السماء من الاول لا يقتضي انه معتاد
يمكن بخلاف الثاني وهذا ينافي ما مر في ان لم تصل (٢) الصبح غدا وفي ان لم تردى الدينار ولعله
رواية اخرى فتأمل (قوله) لا مكان البر حقيقة لانه صعدتها الملائكة وبعض الانبياء وكذا
تحويل الحجر ذهبا بتحويل لله تعالى صفة الحجرية الى صفة الذهبية بناء على أن الحواهر كلها
متجانسة مستوية في قبول الصفات أو بعبارة الاجزاء الحجرية وابدالها بأجزاء ذهبية
والتحويل في الاول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق فتح (قوله) ثم
يثبت (عطف على معلوم من المقام أى فتعتقد ثم يثبت ط قول في شرح الجامع الكبير
فباختصار المتصور في الجملة اعتقدت اليقين وباعتبار العجز عادة حث للرجال وهذا العجز غير
معجز المقارن ليمس لان هذا هو المعجز عن البر او واجب باليمين اه أى بخلاف العجز في
مسألة الكوز انه مقارن لليمين فدل على فتعتقد وادع ان الحث في هذه المسألة عند اثنتا الثلاثة
وفيها خلاف زفر فعنده لا تعتقد ايمين ولا يثبت لاحاقه استحجال عادة بالاستحجال حقيقة
بخلاف مسألة الكوز فان فيها خلاف أى يوسف كمر (تنبيه) المراد بالعجز هنا عدم
الامكان والتصور عادة فلو حلف بتؤدين له دينه اليوم فم يكن معه شئ ولم يجد من يقرضه
يثبت بتمضي اليوم على معنى به كمر في باب التعلق لان الاداء غير مستحيل عادة (قوله) لم يثبت
ما يمتض ذلك الوقت) أى فيحنت في آخره قل في الفتح فبومت قبله فلا كفارة عليه اذا حث
اه (تنبيه) * قل في شرح الجامع الكبير قل الكرخى اذا حلف أن يفعل ما لا يقدر عليه
كقوله لاصعدن السماء فهو آثم وروى الحسن عن زفر فيمن قل لامسن السماء اليوم انه
آثم ولا كنداره عليه لانه لا تعتقد عنده الاعلى ما يمكن (قوله) والظاهر خروجها (الح) هذا
لاعتذار يحتاج اليه ان كانت مسألة من ص المذهب لا ان كانت من تخريج بعض المشايخ
على القول باعتبار الحقيقة المفوية وان لم يمكن فالعرف وعليه متى الزيلعي وقد تقدم رده
وان الاعتداع على العرف ولو كانت هذه المسألة مصوفة تذكر واستثناءها من القاعدة
مبنى عليها مسائل الايمان وهى تعرف والذي يظهر حمل هذه المسألة على ما اذا نوى محقق
لبت كما أجابوا عن قول صاحب الذخيرة والمرغيباني في لايهدم بيتا أنه يثبت بهدم بيت
المنكوب كما ونجده في قول الباب سابق فراجع له ليظهر لك ما قلنا (قوله) وكذا الحكم
أى في الاعتداع والحث للحياة قيد يثبت احترازا عن الضرب في الحسية ليضربن فلانا
اليوم وفلان ميت لا يثبت عدم بؤيه ولو وجب ثبوت فكذا ذلك عند أبى يوسف
اه أفاده في السرخساية وفيهم (قوله) فيحنت أى بالاحصاء لان يمينه انصرفت الى
حياة يحدتها الله تعالى فيه وله تصور واذا أحياه الله تعالى فهو فلان بعينه لكنه
خلاف العادة فيحنت كما في صعود سماء (قوله) كسبة الكوز تشبيه في عدم الحث لعدم

التصور لافي التفصيل بين العالم وغيره لما مر ان الاصح عدم التفصيل فيها فان حث العالم هنا لان البر متصور كما علمت اما في الكون لو خلق الماء لا يكون عين الماء الذي انعقد عليه اليمين فلا يتصور البر اصلا فكان الماء نظير الشخص لانظير الحياة كذا في شرح الجامع وكأنه يشير الى انه لو جعل الماء نظير الحياة لزم التفصيل فيه ايضا لان الحياة الحادثة غير المعقود عليها تأمل **(قوله)** لان الترك لا يتصور في غير المقدور لان ترك الشيء فرع عن امكان فعله عادة اى بخلاف العدم فانه يتحقق مطلقا فلذا حث في ان لم امس السماء كافي النهر وقدمناه عن شرح الجامع **(قوله)** حلف لا يكلمه قال في الذخيرة يقع على الابد وان نوى يوما او يومين او بلدا او منزلا فانه لا يصدق ديانة ولا قضاء وفي اى يوم كلفه حث لانه نوى تخصيص ما ليس بملفوظ اه **(قوله)** هو المختار خلافا لما ذكره القدوري من انه يحث اذا كان بحيث يسمع ورجحه السرخسي متمسكا بما في السير لو امن المسلم اهل الحرب من موضع بحيث يسمعون صوته لكنهم باشتغالهم بالحرب لم يسمعه فهذا امان ودفع بالفرق وذلك ان الامان يحتاط في اثباته بخلاف غيره نهر **(قوله)** لو بحيث يسمع اى ان اصغى اليه باذنه وان لم يسمع لعارض شغل او صمم فلوم لم يسمع مع الاصغاء لشدة بعده لا يحث كافي البحر عن الذخيرة وفيه لو كلفه بكلام لم يفهمه المحلوف عليه ففيه روايتان **(قوله)** لا تطلق اقول في البزاية فلو وصل وقال ان كنتك فانت طالق فاذهي لا يحث ولو اذهي او واذهي يحث اه لكن ما ذكره الشارح من التسوية بين الواو والفاء هو المذكور في الفتح والبحر عن المتقي ومثله في التارخانية **(قوله)** ما لم يرد الاستئناف قال في التارخانية وفي الذخيرة والمتقي ان اراد بقوله فاذهي طلاقا طلقت به واحدة وباليمن اخرى **(قوله)** وقصد اسماع المحلوف عليه اى ولم يقصد خطابه مع الحائط بل قصد خطاب الحائط فقط ولذا قال في البحر وغيره لو سلم على قوم هو فيهم حث الا ان لا يقصده فيدين اما لو قال السلام عليكم الاعلى واحد فيصدق قضاء عندنا ولو سلم من الصلاة لا يحث وان كان المحلوف عليه عن يساره هو الصحيح لان المسلمين في الصلاة من وجهه ولو سبح له لسهوا ففتح عليه القراءة وهو مقتد لم يحث وخارج الصلاة يحث **(تنبيه)** لو قال ان ابتدأتك بكلام فعبدى حر فالتقيا فسلم كل على الآخر لا يحث وانحلت اليمين لعدم تصور ان يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قال لها ان ابتدأتك بكلامه وقال هي كذلك لا يحث اذا كلمها لانه لم يبتدئها ولا تحث هي بعد ذلك لعدم تصور ابتدائها كذا في الفتح ومثله في البحر والزيلي والذخيرة والظهيرية وفي تلخيص الجامع ان ابتدأتك بكلام او تزوج او كنتك قبل ان تكلمني فتكلمنا او تزوجا معا لم يحث ابدا لاستحالة السبق مع القران اه وبه ظهر ان قول البزاية حث الحالف صوابه لا يحث **(قوله)** حث مرتين لانه انعقد اليمين بالاولى فيحث بالثانية وتنعقد بها يمين اخرى فيحث بها في الثالثة مرة لان اليمين الاولى قد انحلت بالثانية وفي تلخيص الجامع لو قال ثلاثا لغير المدخولة ان كنتك فانت طالق انحلت الاولى بالثانية لاستئناف الكلام بخلاف فاذهي يا عدو الله اه وحيث انحلت الاولى بالثانية لا يقع بالثالثة شيء لانهما بانتي لالى عدة بخلاف المدخول بها **(قوله)** حسنا او احسنت لان قوله انظر حسنا يفيد التقرير بانك لم تتأمل في الجواب وقوله احسنت وان كان تصويبا الا انه يتضمن انه

مطلب

حلف لا يكلمه

لان الترك لا يتصور في غير

المقدور (حلف لا يكلمه

فناداه وهو قائم فاقطعه)

فلوم يوقظه لم يحث هو

المختار ولوم مستيقظا حث

لو بحيث يسمع بشرط

انفصاله عن اليمين فلو قال

موصولا ان كنتك فانت

طالق فاذهي او واذهي

لا تطلق ما لم يرد الاستئناف

ولو قال اذهي طلقت لانه

مستأنف ولو قال يا حائط

اسمع او اصنع كذا وكذا

وقصد اسماع المحلوف عليه

لا يحث زيلي وفي السراجية

سأل محمد حال صغره

ابا حنيفة فيمن قال لا خير

والله الا لك ثلاث مرات

فقال ابو حنيفة ثم ماذا فتبسم

محمد وقال انظر حسنا يا شيخ

فكس ابو حنيفة ثم قال

حث مرتين فقال محمد

احسنت فقال ابو حنيفة

لا ادري اى الكلمتين

اوجع لي قوله حسنا او

احسنت

(او) حلف لا يكلمه (الا)
 باذنه فاذن له ولم يعلم (بالاذن
 فكلمه (حنت) لاشتقاق
 الاذن من الاذان فيشترط
 العلم بخلاف لا يكلمه الا
 برضاه فرضي ولم يعلم لان
 الرضا من اعمال القلب فيتم
 به (الكلام) والتحديث
 (لا يكون الا باللسان) فلا
 يحنت باشارة وكتابة كافي
 التفت وفي الحانية لا اقول
 له كذا فكتب اليه حنت
 ففرق بين القول والكلام
 لكن نقل المصنف بعد
 مسألة شم الرياحان عن
 الجامع انه كان كلاما خلافا
 لابن سماعه (والاخبار
 والاقرار والبشارة تكون
 بالكتابة لا بالاشارة
 والايما والاظهار والانشاء
 والاعلام يكون) بالكتابة
 و(بالاشارة ايضا) ولو قال لم
 انوا لاشارة دين وفي لا بدعوه
 او لا يبشره يحنت بالكتابة
 (ان اخبرتي) او اعلمتي
 (ان فلانا قدم ونحوه يحنت
 بالصدق والكذب ولو قال
 بقدومه ونحوه في الصدق
 خاصة) لافادتها الصاق
 الخبر بنفس القدم كما
 حققناه في بحث الباء من
 الاصول وكذا ان كتبت
 بقدم فلان كاسيحي في

لم يحسن قبله فكل من الكلمين موجه **(قوله)** وحلف الح) عطف على قول المصنف حلف
 لا يكلمه وقوله حنت جواب المسئلتين **(قوله)** لاشتقاق الاذن) اى اشتقاقا كبيرا كفى النهر
 من الاذان وهو الاعلام ح قلت وفيه نظر يعلم بما قدمناه في الوضوء **(قوله)** فيشترط العلم)
 ظاهره انه لا يكتب بمجرد السماع بل لابد معه من العلم بمعناه احترازا عما لو خاطبه بلغة لا يفهمها
 كما قدمنا نظيره في حلفه لا يخرجى الا باذني **(قوله)** فرضي) اى بان اخبره بعد الكلام بانه كان
 رضى **(قوله)** فلا يحنت باشارة وكتابة) وكذا بارسال رسول لانه لا يسمى كلاما عرفا خلافا لما لك
 واحد رحمهما الله تعالى استدلالا بقوله تعالى ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الى قوله
 او يرسل رسولا اجيب عنه بان مبنى الايمان على العرف فتح **(قوله)** عن الجامع) حيث قال
 اذا حلف لا يكلم فلانا او قال والله لا اقول لفلان شيئا فكتب له كتابا لا يحنت وذكر ابن سماعه
 في نوادره انه يحنت اه فقوله خلافا لابن سماعه اى فيهما فتحصل ان الاقوال ثلاثة الحنت
 مطلقا وعدمه مطلقا وتفصيل قاضيهان ط **(قوله)** تكون بالكتابة) اى كما تكون باللسان
 ولم ينبه عليه لظهوره ففهم **(قوله)** والايما) بالجر عطف على الاشارة وكأنه اراد الاشارة
 باليد والايما بالرأس لان الاصل في العطف المغايرة **(قوله)** والاظهار الح) بالرفع مبتدا
(قوله) والانشاء) كذا في النسخ والذي في الفتح والبحر والمنح الافشاء بالفاء اى لو حلف لا يفشى
 سر فلان او لا يظهره او لا يعلم به يحنت بالكتابة وبالاشارة **(قوله)** ولو قال الح) قال في البحر
 فان نوى في ذلك كله اى في الاظهار والافشاء والاعلام والاخبار كونه بالكتابة دون الاشارة
 دين فيما بينه وبين الله تعالى اه وهكذا في الفتح ونحوه في البزاية ولم يذكر في النهر الاخبار
 وهو الظاهر لما مر ان الاخبار لا يكون بالاشارة فاما معنى انه يدين في انه لم ينبو بالاشارة
 ومفهوم قوله دين الح انه لا يصدق قضاء كما عزاه في التارخانية الى عامة المشايخ وفيها
 وكل ما ذكرنا انه يحنت بالاشارة اذا قال اشرت وانا لا اريد الذي حلفت عليه فان كان جوابا
 اشئ سئل عنه لم يصدق في القضاء ويدين **(قوله)** او لا يبشره) تكرار مع قول المتن والبشارة
 تكون بالكتابة اه ح ولعله او لا يسره من الاسرار **(قوله)** ان اخبرتي او اعلمتي الح)
 وكذا البشارة كما في الفتح والبحر وهو مخالف لما سيذكره في الباب الآتي عن البدائع
 من ان الاعلام كالبشارة لابد فيهما من الصدق ولو بلاه ويؤيده ما في تلخيص الجامع الكبير
 لو قال ان اخبرتي ان زيدا قدم فكذا حنت بالكذب كذا ان كتبت الى وان لم يصل وفي
 بشرتي او اعلمتي يشترط الصدق وجهل الخالف لان الركن في الاولين الدال على الخبر
 وجمع الحروف وفي الاخرين افادة البشر والعلم بخلاف ما اذا قال بقدومه لان باء الالتصاق
 تقتضى الوجود وهو بالصدق ويحنت بالايما في اعلمتي وبالكتاب والرسول في الكل اه
(قوله) لافادتها) اى الباء الصاق الخبر بنفس القدم اى فصار كأنه قال ان اخبرتي خبرا
 ملصقا بقدم زيد فافتضى وجود القدم لاحالة قال ط وفيه ان الباء في ان اخبرتي ان فلانا
 قدم مقدرة ومقتضاه قصره على الصدق اه قلت قد يجاب بانها لم تدخل على المصدر الصريح
 وفرقا بين الصريح والمؤول على ان تقديرها لضرورة التعدية فلا تفيد ما تفيد ملفوظة
 فتأمل **(قوله)** وكذا ان كتبت بقدم فلان) اى انه مثله في اقتضائه على الصدق بخلاف

فقال نعم يا مبر المؤمنين ان كان

مثال (لايكلمه شهرا فن حين حلفه) ولو عذر فيه فعلى باقيه (بخلاف لا عتقن) اولا صوم من (شهرا فن التعيين اليه) والغرف ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد لاخراج ماوراءه وفيما لا يتناوله للمداليه زياعى (حلف لا يتكلم فقرا القرآن اوسبح في الصلاة لا يحنث) اتفاقا (وان فعل ذلك خارجها حث على الظاهر) كارجحه في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا لا عرف وعليه الدرر والما تقي بل في البحر عن التهذيب انه لا يحنث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقواه في الشرب لالية قائلا ولا عليك من اكثرية التصحيح له مع مخالفته العرف ويقاس عليه القاء درس ما لكن يعكر عليه ما في الفتح واما الشعر في حث به لانه كلام منظوم انتهى فقير المنظوم اولى فتأمل (حلف لا يقرأ

مصابه

حلف لا يكلمه شهرا فهو من حين حلفه

مصابه

فيه لا يكلمه اليوم ولا عدا ولا بعد غد ففي ايمان ثلاثة

ان كتبت الى ان فلانا قدم فعبدى حريخت بالخير الكاذب حتى لو كتب اليه قبل القدوم ان زيدا قدم حث وان لم يصل الكتاب الى الخالف كذا في شرح التلخيص ومفاده الحث بمجرد الكتابة ومفاد الفتح والبحر اشتراط الوصول ويدل الاول لتلخيص التلخيص انما بأن الركن في الكتابة جمع الحروف اى تأليفها بالقلم وقد وجد (قوله) فقال نعم الخ (قل السرخصي هذا صحيح لان السلطان لا يكتب بنفسه وانما يأمر به ومن عادتهم الامر بالايام والاشارة فتح (قوله) فن حين حلفه) اى يقع على ثلاثين يوما من حين حلف لان دلالة حاله وهى غيظه توجب ذلك كما اذا أجره شهرا لان العقود ترد لدفع الحاجة القائمة بخلاف لا صوم من شهرا فانه نكرة في الاثبات توجب شهرا شائعا ولا موجب لصرفه الى الحال فتح (قوله) ولو عرفه) كقوله لا كالمه الشهر يقع على باقيه وكذا السنة واليوم والميلة وأشار الى انه لو حلف بالليل لا يكلمه يوما حث بكلامه في بقية الليل وفي الغد لان ذكر اليوم للاخراج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلة حث بكلامه من حين حلف الى طلوع الفجر ولو قل في النهار لا كالمه يوما فهو من ساعة حلفه مع الميلة المستقبلية الى مثل تلك الساعة من الغد لان اليوم منكر فلا بد من استيفائه ولا يمكن الاتمامه من الغد فينبه الليل وكذا لا يكلمه ليلة فهو من تلك الساعة الى مثلها من الليلة الآتية مع النهار الذى بينهما افاده في البحر عن البدائع وفيه عن الوقعات لا اكلمك اليوم ولا غدا ولا بعد غد فله ان يكلمه ليلا لانها ايمان ثلاثة ولو لم يكرر النفي فهى واحدة فيدخل الليل بمنزلة قوله ثلاثة ايام (قوله) فيما يتناول الابد الخ) مثل لا كالمه لولم يذكر الشهر تتأبد اليقين فذكر الشهر لاخراج ماوراءه فبقى ما يلى يمينه داخلا بحر (قوله) وفيما لا يتناوله) مثل لا صوم من اولا عتقن فانه لولم يذكر الشهر لا تتأبد اليقين فكان ذكره لتقدير الصوم به وانه منكر فالعين اليه بخلاف ان تركت الصوم شهرا فان الشهر من حين حلف لان تركه مطلقا يتناول الابد فذكر الوقت لاخراج ماوراءه وتماه في البحر (قوله) على الظاهر) اى ظاهر الرواية من الفرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه القدورى (قوله) كارجحه في البحر) حيث قال فقد اختلف الفتوى والافتاء بظاهر المذهب اولى (قوله) ورجح في الفتح عدمه) حيث قال ولما كان مبنى الايمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسييح والقرآن كلاما حتى يقال لمن سبى طول يومه او قرأ لم يتكلم اليوم بكلمة اختار المشايخ انه لا يحنث بجميع ما ذكر خارج الصلاة واختير للفتوى من غير تفصيل بين اليمين بالعربية والفارسية اه وافاد ان ظاهر الرواية مبنى على عرف المتقدمين وقوله من غير تفصيل الخ يبين قول الشارح مطلقا (قوله) وقواه في الشرب لالية الخ) الضمير راجع الى ما في الفتح فكان الاولى تقديمه على قوله بل في البحر (قوله) قائلا ولا عليك الخ) الذى رأته في الشرب لالية بعد نقله عن البحر ان الافتاء بظاهر المذهب اولى قلت الاووية غير ظاهرة لما ان مبنى الايمان على العرف المتأخر ولما علمت من اكثرية التصحيح له اه (قوله) ويقاس عليه) اى على ما في التهذيب والبحث لصاحب النهر وكذا الاستدراك بعده (قوله) فتأمل) اشارة الى مخالفة ما في الفتح لكلام التهذيب اولى ما في دعوى الاولوية من البحث اذ لا يلزم من كونه كلاما منظوما وكون قائله متكلم ان يسمى القاء الدرس

القرآن اليوم بحث بالقراءة
في الصلاة أو خارجها ولو
قرأ المسلمة نوى مافى
التمل حث والالا) لانهم
لا يريدون به القرآن ولو
حلف لا يقرأ سورة كذا
أو كتاب فلان لا يثبت بالنظر
فيه وفهمه به يفتى واقعات
(حلف لا يكلم فلانا اليوم
فعلى الجديدين) لقرانه
اليوم بفعل لا يمتدفع (فان
نوى التهار صدق) لانه
الحقيقة (ولو قال ليلة)
اكلم فلانا فكذا (فهو
على الليل خاصة) لعدم
استعماله مفردا في مطلق
الوقت قال (ان كلفه) اى عمرا
(الا ان يقدم زيد او حين
او الا ان يأذن او حتى يأذن
فكذا فكله قبل قدمه
او قبل (اذنه حث و) لو
(بعدها لا يثبت) لجعله
القدم والاذن غاية لعدم
الكلام (وان مات زيد
قبلهما سقط الحلف) قيد
بتأخير الجزاء لانه لو قدمه
فقال امرأته طالق الا ان
يقدم زيد لم يكن للغاية
بل للشرط

مطلب

انت طالق يوم اكلم فلانا
فهو على الجديدين

مطلب

ان كلفه الا ان يقدم زيد او حتى

كلاما والا نزم ان تكون قراءة الكتب كذلك وهذا كله بناء على عدم العرف والا قن وجد
عرف فالعبرة له كما تقرر ففهم (قوله اليوم) قيد اتفاق ط (قوله والالا) اى وان لم ينو مافى
التمل بأن نوى غيرها او لم ينو شيئا لا يثبت كفى البحر (قوله لانه لا يريدون به القرآن) اى لان
الناس لا يريدون بغير مافى التمل القرآن بل التبرك (قوله به يفتى) هو قول ابى يوسف وقر
محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم مافيه وقد حصل ويثبت بقراءة سطر منه لاصفه
لانه لا يكون مفهوم المعنى غالبا والمقصود من قراءة القرآن عين القرآن اذ الحكم متعلق به
كما فى البحر قال ح وقول محمد هو الموافق لعرفنا كما لا يخفى (قوله حلف لا يكلم فلانا
اليوم) هذا المثال غير صحيح هنا لان الحكم فيه ان اليمين على باقى اليوم كفى البحر والذى
مثل به فى الكثر كعامة المتون يوم اكلم فلانا فعلى الجديدين اه ح اى لو قل يوم اكلم فلانا فانت
طالق فهو على الليل والنهار سميا جديدين لتجددهما اى عودها مرة بعد اخرى فان كلفه ابلا
او نهارا حث (قوله لقرانه اليوم بفعل لا يمتد) قيل المراد به الكلام لانه عرض والعرض
لا يقبل الامتداد الا بتجدد الامثال كالضرب والجلوس والسفر والركوب وذلك عند الموافقة
صورة ومعنى الكلام الثانى يفيد معنى غير مفاد الاول وفيه ان الكلام اسم لالفاظ مفيدة معنى
كيفما كان فتحقت المائة ولذا يقال كلفه يوما فالصحيح ان المراد بما لا يمتد الطلاق ولان
اعتبار العامل فى الظرف اولى من اعتبار ما اضيف اليه الظرف لانه غير مقصود الا لتعيين
ما تحقق فيه المقصود وتماه فى الفتح وقدم مبسوطة فى بحث اضافة الطلاق الى الزمان
(قوله صدق) اى ديانة وقضاء وعن الثانى لا يصدق قضاء بحر (قوله لعدم استعماله
مفردا الخ) اى بخلاف الجمع فانه تستعمل فى مطلق الوقت كقول الشاعر
وكنا حسبا كل بيضاء شحمة * لىالى لا قنسا جذاما وحميرا

(قوله ولو بعدها لا يثبت) اقول وكذا معهما لقول الخانية حلف لا يدخل هذه الدار حتى
يدخلها فلان قد خلاها معا لم يثبت وكذا لا اكلمك حتى تكلمنى وكذا ان كلفك الا ان تكلمنى
اه سائحا (قوله لجعله القدم والاذن غاية لعدم الكلام) اما الغاية فى حتى فظاهرة واما فى
الا ان فلان الاستثناء وان كان هو الاصل فيها الا انها تستعار للشرط والغاية عند تعذرهما لمناسبة
هى ان حكم كل واحد منها يخالف مابعد وقيل هى الاستثناء قل فى الفتح وفيه شىء وهو ان
الاستثناء فيها انما يكون من الاوقات او الاحوال على معنى امرأته طالق فى جميع الاوقات
أو الاحوال الا وقت قدم فلان او اذنه او الاحال قدمه او اذنه وهو يستلزم تقييد الكلام
بوقت الاذن او القدم فيقتضى انه لو كلفه بعده حث لانه لم يخرج من اوقات وقوع الطلاق
الا ذلك الوقت اه قلت وللفرق بين الغاية والحال قل فى التارخانية وغيرها لا يكلمه الا ناسيا
فكلمه مرة ناسيا مرة ذا كرا حث وفى الا ان ينسى لا يثبت (قوله سقط الحلف) اى بطل
ويا تى وجهه (قوله قيد بتأخير الجزاء) تبع فى هذا التعبير صاحب النهر واحسن منه
قول البحر قيد بالشرط لانه لو قال الخ افاده ح (قوله بل للشرط الخ) قل فى البحر وهى
هنا للشرط كأنه قال ان لم يقدم فلان فانت طالق ولا تكون للغاية لانها انما تكون لها

فما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمله معنى فتكون للشرط **(قوله)** لان الطلاق مما لا يحتمل التأقيت (بمعنى انها انما تكون للغاية فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمله فتكون فيه للشرط واعتراض بأن الشرط وهو الا أن يقدم مثبت فالفهوم ان القدوم شرط الطلاق لاعدمه واجيب بأنه حمل على النفي لانه جعل القدوم رافعا للطلاق وتحقيقه ان معنى التركيب وقوع الطلاق من الحال مستمرا الى القدوم فيرتفع فالقدوم علم على الوقوع قبله وحيث لم يمكن ارتفاعه بعد وقوعه وامكن وقوعه عند عدم القدوم اعتبر الممكن فجعل عدم القدوم شرطا فلا يقع الطلاق الا ان يموت فلان قبل القدوم او الاذن اه مائضا من الفتح اى لانه اذا مات تحقق الشرط **(قوله)** بطل اليمين) بناء على ما مر من ان بقاء تصور البر شرط لبقاء اليمين الموقته وهذه كذلك لانها موقته بقاء الاذن والقدوم اذ بهما يمكن من البر بلا حنث ولم يبق ذلك بعد موت من اليه الاذن والقدوم وعند الثاني لما كان التصور غير شرط فعند سقوط الغاية تتأبدل اليمين فأى وقت كله فيه يحنث وتماه في الفتح **(قوله)** كلمة مازال ومادام (الح) هذا مما دخل تحت الاصل المذكور قلت ومنه قول العوام في زماننا لا افعل كذا طول ما أنت ساكن وفي البحر لا اكلمه مادام عليه هذا الثوب فتزعه ثم لبسه وكله لا يحنث ولو قال لا اكلمه وعليه هذا الثوب الح حنث لانه ما جعل اليمين موقته بوقت بل قيدها بصفة فتبقى ما بقيت تلك الصفة قال لا بويه ان تزوجت ماد متاحين فكذا فتزوج في حياتهما حنث ولو تزوج أخرى لا يحنث الا اذا قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حين فيحنث بكل امرأة وان مات أحدهما سقطت اليمين لان شرط الحنث الزوج ماداما حين ولا يتصور بعد موت أحدهما **(قوله)** فخرج منها) اى بنفسه بخلاف مادام في الدار فانه لا بد من خروجه بأهله وهذا اذا لم ينو مادامت بخارى وطناله فان نوى ذلك فهو كالدار قال في الحانية حلف لا يشرب النبيذ مادام بخارى ففارقها ثم عاد وشرب قال ابن الفضل ان فارقها بنفسه ثم عاد وشرب لا يحنث الا ان ينو مادامت بخارى وطناله فان نوى ذلك ثم عاد وشرب حنث لبقاء وطنه بها اه وفيها والله لا اقربك مادامت في هذه الدار لا يبطل اليمين الا بانتقال تبطل به السكنى لان معنى مادامت في هذه الدار ما سكنت فيها وما بقى في الدار وقد يكون ساكنا عند أبى حنيفة وعندها لا يكون ساكنا بذلك والفتوى على قولهما **(قوله)** لا انتهاء اليمين ببيع البعض) الذى يظهر تقييده بما اذا كان يمكنه أكل كله وقد تقدم ما يدل على ذلك أبو السعود اى تقدم في قول الشارح كل شئ يأكله الرجل في مجلس او يشربه في شربة فالحلف على كله والا فعلى بعضه اقول ويظهر لى عدم الحنث مطلقا لعدم الشرط نظير ما قدمناه آنفا في ماد متاحين اذا مات احدهما ثم رأيت في الحانية علل المسئلة بقوله لان شرط الحنث الاكل حال بقاء الكل في ملك فلان ولم يوجد اه فافهم **(قوله)** وكذا لا أفارقك حتى تقضينى حتى اليوم) اى وهو ينو ان لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه بجر **(قوله)** بل بمفارقته بعده) اى بل يحنث بمفارقته بعد اليوم بدون اعطاء وأما لو فارقته قبل مضى اليوم فهو كذلك بالاولى ولذا لم يصرح به فافهم **(قوله)** ولو قدم اليوم) اى بأن قال لا أفارقك اليوم حتى تعطينى حتى مضى اليوم ولم يفارقته ولم يعطه حقه لم يحنث وان فارقته بعد مضى اليوم لا يحنث لانه وقت للفراق ذات

مطلب

لا افعل كذا مادام كذا

لان الطلاق مما لا يحتمل

التأقيت فلا تطلق بقدومه

بل بموته (كالوقال) غيره

(والله لا اكلمك حتى بأذن

لى فلان او قال لغريمه

والله لا افارقك حتى تقضى

حقى) او حلف ليوفينه

اليوم (فات فلان قبل

الاذن أو برى من الدين)

فاليمين ساقطة والاصل ان

الحالف اذا جعل ليمينه

غاية وفات الغاية بطل

اليمين خلافا للثانى (كلمة

مازال ومادام وما كان

غاية تنتهى اليمين بها) فلو

حلف لا يفعل كذا مادام

بخارى فخرج منها ثم رجع

ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين

وكذا الاكلى هذا العلمام

مادام فى ملك فلان فباع

فلان بعضه لا يحنث بأكل

باقيه لانتهاء اليمين ببيع

العرض وكذا لا أفارقك

حتى تقضينى حتى اليوم

او حتى أقدمك الى السلطان

اليوم لا يحنث بمضى

اليوم بل بمفارقته بعده

ولو قدم اليوم لا يحنث

مطلب

لا افارقك حتى تقضينى

حتى اليوم

(لث)

(ين)

(١٠)

اليوم بحر ووقع في الحانية ذكر اليوم مقدما ومؤخرا والظاهر انه لا فرق **(قوله)** وان فارقه بعده) مفاده انه لو فارقه في اليوم لا يحنث لكنه مقيد بما اذا قضاء حقه والا حنث فلا إطلاق في محل التقيد كما لا يخفى افاده ح * (تنبيه) * قيد بالمسارقة لانه لو فرمه لا يحنث ولو قال لا يفارقني يحنث خانية وفيها لادع مالى عليك اليوم فحلفه عند القاضي بروكذا لو أفر فحبسه وان لم يحبسه يلازمه الى الليل ولو كان الدين مؤجلا لم يحل يقول له اعطني مالى فاذا قاله صار بارا وسيأتى في باب اليمين بالضرب والقتل انه لو قعد بحيث يراه ويحفظه فليس بمفارق وسيأتى تمام مسائل قضاء الدين هناك **(قوله)** وكذا لو حلف الخ) نقل في المنح هذا الفرع عن جواهر الفتاوى بعبارة مطولة فراجعهما **(قوله)** لتقيد من جهة المعنى بحال انكاره) اى كمالو حلف المديون لغريمه ان لا يخرج من البلد الا باذنه فانه مقيد بحال قيام الدين لكن هذا التعليل لا يظهر بالنسبة الى قوله او ظهر شهود فانه بظهور الشهود لم يزل الانكار بل العلة فيه انه بعد ظهور الشهود لا يمكن التحليف تأمل وفي البرازية حلفه ليوفين حقه يوم كذا وليأخذن بيده ولا ينصرف بلا اذنه فأوفاه اليوم ولم يأخذ بيده وانصرف بلا اذنه لا يحنث لان المقصود هو الايفاء اه قلت وقد تقدم ان الأيمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض وهذا المقصود غير ملفوظ لكن قدما ان العرف يصلح مخصصا وهنا كذلك فان العرف يخص ذلك بحال قيام الدين قبل الايفاء ويوضحه ايضا ما يأتى قريبا عن التبيين * (تنبيه) * رأيت بخط شيخ مشايخنا السائحان عند قول الشارح لو حلف ان يحجره الخ هذا فيد ان من حلف ان يشكى فلان ثم تصالحا وزال قصد الاضرار واختشى عليه من الشكاية يسقط اليمين لانه مقيد فى المعنى بدوام حالة استحقاق الانتقام كما ظهر لى اه فتأمل **(قوله)** لا يكلم عبده هذه الاضافة اضافة ملك وقوله او عرسه او صديقه اضافة نسبة وهذا فى اضافة المفرد واما اضافة الجمع فالظاهر انها كذلك من حيث زوال الاضافة والتجدد نعم يفرق فى اضافة الجمع بين اضافة الملك والنسبة من حيث انه لا يحنث الا بالكل فى النسبة وبأذى الجمع فى الملك كما سذكره المصنف **(قوله)** ان زالت اضافته) اى ولو الى الخالف كما فى لا آكل طعامك هذا فاهدا له فأكل لم يحنث فى قياس قولهما وعند محمد يحنث وكذلك فى بقية المسائل بحر عن الذخيرة **(قوله)** بيع) اى او هبة او صدقة او ارث او غير ذلك رمى وهذا راجع للعبد والدار وما بعدها **(قوله)** او طلاق) راجع للعرس وقوله او عداوة راجع للصديق **(قوله)** ونحوه مما يملك كالدار) هذا التعميم لا يناسب حله الا فى حيث جعل الدار مسكوتا عنها لكونها لا تنكلم وجعل القهستانى قوله وكله من عموم المجاز اى وفعل الخالف واحدا من هذه الافعال بأن كلم العبد او دخل الدار المعين او غيره اه ولو فعل الشارح كذلك لصح تعميمه هنا واستغنى عما يأتى * (تنبيه) * استثنى فى البحر مسألة يحنث فيها وان زالت الاضافة وهى ماله وحلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه واكل حنث قال وعلة فى الواقعات بأنه يراد به طعامه باسم ما كان مجازا بحكم دلالة الحال وكذا لأابس من ثياب فلان اه قلت ووجهه انه اذا كان بائعا يراد به ما يشترى منه او ما يصنعه فلا تنقيد اليمين بحال قيام الاضافة لان اضافة الملك غير مقصودة **(قوله)** اشار اليه بهذا اولا) اما اذا لم يشر

مطلب

حالف لا يفارقنى ففرمته يحنث

وان فارقه بعده بحر وكذا لو حلف ان يحجره الى باب القاضى ويحلفه فاعترف الخصم او ظهر شهود سقط اليمين لتقيد من جهة المعنى بحال انكاره كما سيجى فى باب اليمين فى الضرب (وفى) حلفه (لا يكلم عبده) اى عبد فلان (او عرسه او صديقه او لا يدخل داره) او لا يلبس ثوبه او لا يأكل طعامه او لا يركب دابته (ان زالت اضافته) بيع او طلاق او عداوة (وكله) يحنث فى العبد) ونحوه مما يملك كالدار (اشار اليه بهذا) اولا

مطلب

حالف لا يكلم عبد فلان او عرسه ثم زالت الاضافة بيع او طلاق

اليه فلا أنه عقد يمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحتمل مادامت الاضافة باقية وان كانت متجددة بعد اليمين ولا يحنث بعد زوالها لعدم شرط الحنث واما اذا اشار اليه فلان اليمين عقدت على عين مضافة الى فلان اضافة ملك فلا تبقى اليمين بعد زوال الملك كما اذا لم يعين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانها لذواتها بل لمعنى في ملاكها واليمين تنقيد بمقصود الحالف ولهذا تنقيد بالصفة الحاملة على اليمين وان كانت في الحاضر على ما بينا من قبل وهذه صفة حاملة على اليمين فتقيد بها فصار كأنه قال مادام ملكا لفلان نظرا الى مقصوده كذا في التبيين ولم يذكر المصنف حنثه بالمتجدد والحكم انه ان لم يشر حنث بالمتجدد وان اشار لا يحنث كما في الكنزح (قوله على المذهب) مقابله رواية ابن سبابة ان العبد كالصديق لا كالدار بحر وعند محمد يحنث في الدار والعبد عند الاشارة وبه قال زفر والائمة الثلاثة كفى الدر المنقى (قوله لان العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر المذهب ولذا يباع كالحمار فالظاهر انه ان كان منه اذى انما يقصد هجران سيده بهجرانه (قوله بالطريق الاولى) لان العبد عاقل يمكن ان يعادى لذاته ومع هذا قيل انه ساقط الاعتبار فالدار بالاولى (قوله فتنبه) اى لكون هذا مراد المصنف (قوله ان اشار بهذا) اى بأن قال لا اكلم صديق فلان هذا او زوجته هذه (قوله او عين) مثل لا اكلم عبدك زيدا (قوله حنث) اى بفعل المحلوف عليه بعد زوال الاضافة كما هو موضوع المسئلة ولا يحنث بالمتجدد كما في الكنز (قوله لان الحر يهجر لذاته) اى فكانت الاضافة للتعريف المحض والداعى لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يقل لا اكلم صديق فلان لان فلانا عدولى زيلعى أفاد أن هذا عند عدم قرينة تدل على ان الداعى لمعنى في المضاف اليه فلو وجدت لا يحنث بعد زوال الاضافة ومثلها النية ولذا قال في البحر ان ما في المختصر اى الكنز انما هو عند عدم النية واما اذا نوى فهو على ما نوى لانه محتمل كلامه (قوله وان لم يشر (٢) ولم يعين لا يحنث) الا في رواية عن محمد والمعتمد الاول شرح الماتقى (قوله بأن اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين) لما كان المتبادر من كلام المصنف أن قوله وحنث بالمتجدد مرتبط بقوله والا لا الواقع في مسئلة غير العبد مثل بمالين احدها في العبد والاخر في غيره اشارة الى ان قوله وحنث بالمتجدد مرتبط بمسئلة العبد ايضا بقرينة ان المصنف لم يذكر فيها حكم المتجدد فعلم ان هذا راجع الى المسلتين جميعا لكن هذا اذا لم يشر فيهما أما اذا أشار فيهما فمعلوم انه لا يحنث لان المتجدد غير المشار اليه وقت الحلف فافهم والحاصل كما في البحر أنه اذا اضاف ولم يشر لا يحنث بعد الزوال في الكل لا لقطع الاضافة ويحنث في المتجدد في الكل لوجودها واذا اضاف وأشار فلا يحنث بعد الزوال والتجدد ان كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والا حنث اه لكن قوله والا حنث أى بأن كان المضاف يقصد بالمعاداة كالزوجة والصديق مقتضاه أنه يحنث بالمتجدد اذا أشار مع أن الحنث بالمتجدد هنا قد خصه الزيلعى بما اذا لم يشر كما هو المتبادر من عبارة الكنز والمصنف فافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطيلسان) مثا اللام قاموه وس وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء مرايع يجعل على الرأس فوق نحو العمامة ويغطي به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وهو ابيان الاكمل فيه ثم يدار طرفه الايمن من

على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدار (وفي غيره) اى في تكليم غير العبد من العرس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكوتا عنها للعلم بأنها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه (ان أشار) بهذا او عين (حنث) لان الحر يهجر لذاته (والا) يشر ولم يعين (لا) يحنث (وحنث بالمتجدد) بان اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين (لا يكلم صاحب هذا الطيلسان)

٢ قوله وان لم يشر هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح وتفيده عبارة بعد واليشر وهو الاوفق بكون عبارة المتن والا اه مصححه

تحت الحنك الى ان يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفه على المنكبين وتتامه في حاشية الخير الرملى
 عن شرح المنهاج لابن حجر (قوله مثلا) لان قوله صاحب هذه الدار ونحوها كذلك
 (قوله لان الاضافة للتعريف) لان الانسان لا يعادى لمعنى الطيلسان فصار كما لو اشار اليه
 وقول لا كلم هذا الرجل فتعلقت اليمين بعينه فتح قيل يجوز ان يكون حريرا فيعادى لاجله
 قلت هو مدفوع بان عداوة الشخص منشؤها صفة في الشخص وهي ارتكابه المحرم شرعا
 ونحوه لاذات الحرير والالزام انه لو كلم المشتري ولو امرأة ان يحنث فافهم (قوله الحين والزمان
 اح) اى سواء كان فى التنى كوالله لا اكلمه الحين او حينا او الاثبت نحو لاصوم من الحين أو
 حينا او الزمان أو زمانا (قوله من حين حلفه) اى يعتبر ابتداء الستة اشهر من وقت اليقين
 بخلاف لاصوم من حينا او زمانا فان له ان يعين اى ستة شهر شاء وتقدم الفرق فتح اى تقدم
 فى قوله لا اكلمه نهرا (قوله لانه الوسط) غلة لقوله ستة اشهر وذلك لان الحين قد يراد به ساعة
 كفى فسبحان الله حين تمسون واربعون سنة كما قل المفسرون فى هل آتى على الانسان حين
 من الدهر وستة اشهر كما قل ابن عباس فى توثى أكلمها كل حين لانها مدة ما بين ان يخرج
 الطلع الى ان يصير رطبا فعند عدم النية ينصرف اليه لانه الوسط ولان القليل لا يقصد بالمنع
 لوجود الامتناع فيه عادة والاربعون سنة لا يقصد بالحلف عادة لانه فى معنى الابد ولو سكت
 عن الحين تأبى فلظاهر انه لم يقصد الاقل ولا اربعين سنة فيحكم بالوسط فى الاستعمال
 والزمان استعمال الحين وتتامه فى الفتح (قوله اى بالنية) اى يصح بالنية مانواه
 وبين الشارح بتفسير الضمير ان الضمير عائد على النية التى تضمنها نوى فهو من قبيل عود الضمير
 على مرجع معنوى متضمن فى لفظ متأخر لفظا متقدم رتبة لان الاصل مانواه كائن بها اه
 ح (قوله فيها) اى فى الحين والزمان اى اذا نوى مقدارا صدق لانه نوى حقيقة كلامه لان
 كلامهما لمقدر المشترك بين القليل والكثير والمتوسط واستعمل فى كل كما مر فتح (قوله
 وغرة الشهر ورأس الشهر) وكذا عند الهلال أو اذا اهل الهلال وان نوى الساعة التى اهل
 فيها صح لانه الحقيقة وفيه تغليظ عليه كذا فى الفتح وفيه ايضا ان الغرة فى العرف ما ذكر
 وان كان فى اللغة للأيام الثلاثة وسلخ الشهر التاسع والعشرون (قوله واوله الى مادون النصف)
 كذا فى البحر عن البدائع ومقتضاه ان الخامس عشر ليس من اوله ويخالفه الفرع الآتى
 وكذا ما فى الحاشية حلف ليا تينه فى اول شهر رمضان فأنا تمام خمسة عشر لا يحنث فان كان
 الشهر تسعة عشرين يوما قال محمد ان أناه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينبى ان
 لا يحنث وان أناه بعد الزوال فى هذا اليوم حنث اه ونحوه فى ح عن القهستانى ومثله فى
 التارخاية ولعلمهما قولان يشير اليه ما فى البرازية او له قبل مضى النصف وعن الثانى
 فيمن قل لا كلمك آخر يوم من اول الشهر واول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس
 عشر (قوله والصيف اح) قال فى الفتح وفى الوقعات واختار انه اذا كان الحالف فى بلد لهم
 حساب يعرفون الصيف والشتاء مستمرا ينصرف اليه والا فأول الشتاء ما يلبس الناس فيه
 الحشو والفرو و آخره ما يستغنى الناس فيه عنها والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استقل
 ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء الى اول الصيف والخريف

مطلب

لا اكلمه الحين او حينا

مثلا (فكلمه بعدما باعه
 حنث) لان الاضافة للتعريف
 ولذا لو كلم المشتري لم يحنث
 (الحين والزمان ومنكرها
 ستة اشهر) من حين حلفه
 لانه الوسط (وبها) اى
 بالنية (مانوى) فيها على
 الصحيح بدائع (وغرة
 الشهر ورأس الشهر اول
 ليلة) منه (ويومها واوله
 الى مادون النصف و آخره
 اذا مضى خمسة عشر يوما)
 فلو حلف ان يصوم اول
 يوم من آخر الشهر و آخر
 الشهر و آخر يوم من اول
 الشهر صام الخامس عشر
 والصيف من حين لقاء
 الحشو الى لبسه ضد الشتاء
 بدائع (و) فى حلفه لا يكلمه
 (الدهر)

مطلب

لا اكلمه غرة الشهر أو رأس الشهر

من آخر السيف الى اول الشتاء لان معرفة هذا ايسر للناس (قوله او الابد) اى معرفة او منكرنا بقريئة قصر التفصيل على الدهر (قوله هو العمر) اشار الى انه لو قال لا اكله العمر فهو على الابد عند عدم النية ولو نكره فعن الثانى على يوم وعنه على ستة اشهر كالحين وهو الظاهر نهر عن السراج (قوله عند عدم النية) اما اذا نوى شيئا فتعمل نيته فاذا ط (قوله لم يدر) اى توقف فيه ابو حنيفة وقال لا ادرى ما هو قال فى الاختيار لانه لا عرف فيه فيتبع واللغات لا تعرف قياسا والدلائل فيه متعارضة فتوقف فيه وروى أبو يوسف عنه ان دهر او الدهر سواء وهذا عند عدم النية فان كان له نية فعلى ما نوى اه اى لو نوى مقدارا من الزمان عمل به اتفاقا فتح فان قيل ذكر فى الجامع الكبير اجمعوا فيمن قال ان كنهه دهورا او شهورا او سنينا او جمعا او اياما يقع على ثلاثة من هذه المذكورات قلنا هذا تفريع لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر كما فرع مسائل المزارعة على قول من يرى جوازها قاله ابن الغضائى شربلا ليه قلت والاحسن ما اجاب به فى الفتح من ان قوله انه على ثلاثة ليس فيه تعيين معناه انه ما هو (قوله توقف الامام فى اربع عشرة مسئلة) منها لفظ دهر ومنها الدابة التى لا تأكل الا الجلة وقيل التى اكثر غذائها متى يطيب لحما فروى تحبس ثلاثة ايام وقيل سبعة ومنها الكلب متى يصير معلما ففوضه للمبتلى وعنه وهو قولهما بترك الاكل ثلاثا ومنها وقت الحتان روى عشر سنين اوسبع وعليه مثنى المصنف آخر المتن وقيل اقضاء اثنا عشر ومنها الحنثى المشكل اذا بال من فرجه وقال يعتبر الاكثر ومنها سؤر الحمار والتوقف فى طهوريته لافى طهارته ومنها هل الملائكة افضل من الانبياء ومر فى الصلاة ان خواص البشر افضل ومنها اطفال المشركين وقال محمد لا يعذب الله احدا بلا ذنب ومر فى الجناز ومنها نقش جدار المسجد من ماله ومر انه يجوز لو خيف عليه من ظالم او كان منقوشا من الوقف او اصلاح الجدار وفى الشربلا لية انه نظمها شيخ الاسلام ابن أبى شريف بقوله حمل الامام ابا حنيفة دينه ❀ ان قال لا ادرى لتسعة اسئلة اطفال اهل الشرك أين محلهم ❀ وهل الملائكة الكرام مفضله أم انبياء الله ثم اللحم من ❀ جلالة أنى يطيب الاكل له والدهر مع وقت الحتان وكلبهم ❀ وصف المعلم اى وقت حصه والحكم فى الحنثى اذا ما بال من ❀ فرجه مع سؤر الحمار استشكله وأجائز نقش الجدار لمسجد ❀ من وقفه ام لم يحجز ان يفعله اه قلت والحقت بها بيتا آخر فقلت

ويزاد عشرة هل الجنى يشا ❀ ب بطاعة كالانس يوم المسئلة

(قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضا) فى الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادرى حتى اسأل جبريل فسأله فقال لا ادرى حتى اسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولا وآخرهم خروجا وشر اهلها آخرهم دخولا واولهم خروجا وفى الحقائق انه تنبيه لكل مفت ان لا يستنكف من

مطلب

فى المسائل التى توقف فيها
الامام

او الابد) هو (العمر) اى
مدة حياة الحالف عند عدم
النية (ودهر) منكر (لا يدر
وقالا هو كالحين) وغير
خاف انه اذا لم يرد عن الامام
شئ فى مسئلة وجب الافتاء
بقولهما نهر وفى السراج
توقف الامام فى اربع عشرة
مسئلة ونقل لا ادرى عن
الائمة بل عن النبي صلى الله
عليه وسلم وعن جبريل ايضا

(الايام والايام كثيرة والشهور والسنون) والجمع والازمنة والاحايين والدهور (عشرة) من كل صنف لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع ففي لا يكلمه الازمنة خمس سنين (ومكرها ثلاثة) لانه اقل الجمع ما لم يوصف بالكثرة كما مر (حلف لا يكلم) عبيدا او (عبيد فلان) او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه ففعل بثلاثة منها حنث ان كان له (اي لفلان) (اكثر من ثلاثة) من كل صنف (والا) بأن كلف اقل من ثلاثة (لا) يحنث وتصح نية الكل (وان كانت يمينه على زوجته او صدقانه او اخوته لا يحنث ما لم يكلم الكل) مما سعى لان المنع لمعنى في هؤلاء فتعلقت اليمين بأعيانهم ولو لم يكن له الا اخ واحد فان كان يعلم به حنث والا لا كما في الواقعات وألحق في النهر الاصدقاء والزوجات قلت وهي من المسائل الاربع التي يكون فيها الجمع لواحد كما في الاشياء

مطلب

الجمع لا يستعمل لواحد الا في مسائل

التوقف فيما لا وقوف له عليه اذ المجازفة افتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده كذا في القهستاني وقل الغزالي في الاحياء وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ما أدري أعز ربني أم لا وما أدري أتبع ملعون أم لا وما أدري اذوالقرنين بي أم لا هـ وهذا قبل ان يطلعه الله تعالى على امرهم وقد اخبر عليه الصلاة والسلام بأن تبعاً مؤمناً ط (قوله والجمع) معناه انه اذا حلف لا يكلمه الجمع يترك كلامه عشرة ايام كل يوم هو يوم الجمعة لا انه يترك كلامه عشرة اسابيع كما قد يتوهم وهذا حيث لانية له فان نوى الاسابيع صح بخلاف جمعة مفردا كقوله على صوم جمعة اذا نوى الاسبوع أو لم يتوكله صوم الاسبوع بحكم غلبة الاستعمال يقال لم أترك منذ جمعة افاده في البحر (قوله عشرة من كل صنف) هذا عند دوة لافي الايام وايام كثيرة سبعة والشهور اثنا عشر وماعداها للابد والاصل فيه انه لتعريف العهد لو تم معهود والا فللجنس فاذا كان للجنس فما ان ينصرف الى أدناه أو الى الكل لا ما بينهما فقولان وجد العهد في الايام والشهور لان الايام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فيصرف اليه وفي غيرها لم يوجد فيستغرق العمر وهو يقول ان اكثر ما يطابق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فاذا دخلت عليه أل استغرق الجمع وهو العشرة لان الكل من الاقل بمنزلة العام من الخاص والاصل في العام العموم فحملناه عليه زياعى (قوله لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع) يعنى ان العشرة أقصى ما عهد مستعملا فيه لفظ الجمع على اليقين لانه يقال ثلاثة رجال وأربعة رجال الى عشرة رجال فاذا جاوز العشرة ذهب الجمع فيقال احد عشر رجلا الخ ح عن البحر (قوله خمس سنين) لان كل زمان ستة أشهر عند عدم النية فتح (قوله ومكرها) اى منكر هذه الالفاظ (قوله كما مر) اى في ايام كثيرة ويقاس عليها غيرها ط (قوله لا يكلم عبيدا) اشار به الى انه لا فرق بين المنكر والمضاف ط والى انه لا فرق بين منكر هذه الالفاظ المارة ومنكر غيرها اذا لم يوصف بالكثرة وبأتيك قريبا تحقيق ذلك (قوله وتصح نية الكل) اى قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كلامه كذا في الزيادات وظاهر انه لا يحنث بواحد بحر (قوله لان المنع لمعنى في هؤلاء) فان الاضافة فيهم اضافة تعريف فتعلقت اليمين بأعيانهم فام يكلم الكل لا يحنث وفي الاول اضافة ملك لانها لا تقصد بالهجران وانما المقصود المالك فتناولت اليمين أعيانا منسوبة اليه وقت الحنث وقد ذكر النسبة بلفظ الجمع وأقله ثلاثة كذا في الاختيار ونحوه في البحر قلت وهو مخالف للعرف فان اهل العرف يريدون عدم الكلام مع اى زوجة منهم ومع من كان له صداقة مع فلان ط قلت وقدمنا أول الايمان قبيل قوله كل حل عليه حرام عن الفتية ان أحسنت الى اقربائك فأنت طالق فاحسنت الى واحد منهم يحنث ولا يراد الجمع في عرفنا هـ (قوله فن كان يعلم به) اى يعلم بأنه واحد حنث لان الجمع قد يراد به الجنس كلاشترى العبيد لكن الفرق هنا ان اخوة فلان خاص معهود بخلاف العبيد (قوله وألحق في النهر) اى بالاخوة بخنا والظاهر انه لا خصوصية للاصدقاء والزوجات بل الاعمام ونحوهم والعبيد والدواب وغيرهم كذلك لما قلنا (قوله من المسائل الاربع الخ) ذكرها في شرحه على المتقى آخر كتاب الوقف وزاد عليهم حيث قل (فائدة) الجمع لا يكون اى لا يستعمل لواحد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه وقف على

(اقاربه)

اقاربه المقيمين ببلد كذا فلم يبق منهم الا واحد حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف
لا يأكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب او الخبز وليس منه الا رغيف واحد حلف لا يكلم الفقراء
او المساكين او الناس او بنى آدم او هؤلاء القوم او اهل بغداد حث بواحد كما في الاطعمة
والثياب والنساء ثم اطال في ذلك وفي الكلام على المسئلة الاولى وانها مخالفة لما في الحثية ثم
وفق بينهما فراجعه وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليها في الوقت (قوله واما
الاطعمة والثياب الخ) اى اذا كانت معرفة بأل مثل لا آكل الاطعمة ولا لبس الثياب
بخلاف اطعمة زيد وثيابه فلا بد من الجمعية كما مر وقوله لانصرف المعرف للعهد الخ بيان
لوجه الفرق * اقول والفرق بين هذه المسائل من المواضع المشككة فلا بد من بيانه فقول قال
في تلخيص الجامع وشرحه ان كملت بنى آدم او الرجال او النساء حث بالفرد الا ان ينوى الكل
الحاقا للجمع المعرف بالجنس فيصدق قضاء ولا يحنث ابدا لان الصرف الى الادنى عند الاطلاق
لتصحيح كلامه اذ ليس في وسعه اثبات كل الجنس واذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه واما
الجمع المنكر كأن كملت نساء فيحنث بالثلاث لانه ادنى الجمع ولونوى الزائد صدق قضاء وان كان
فيه تخفيف عليه لان الزائد على الثلاث جمع حقيقة وله نية الفرد ايضا لجواز ارادته بلفظ الجمع
نحو انا اترثه لانية المثنى اه وقد صرح الاصوليون بأن المعرف يصرف للعهد ان امكن
والا فللجنس لان أل اذا دخلت على الجمع ولا عهد تبطل معنى الجمعية كلا اشترى العيذا اذا
علمت ذلك فقول ان الجمع المضاف اذا كان محصورا فهو من قسم المعرف المعهود فلا تبطل
فيه الجمعية ولكن تارة يكتفى بأدنى الجمع كفى عييد فلان ودوابه وثيابه وتارة لا بد من الكل
كفى زوجاته واصدقائه واخوته وقدم الفرق واما اذا كان غير محصور مثل لا اكلم بنى آدم
او اهل بغداد او هؤلاء القوم فإنه يكون للجنس لعدم العهد فيحنث بواحد ويشير الى هذا
الفرق ما في منية المفتى وعن ابى يوسف ان كان له من العييد ما يجمعهم بتسليم واحد لم يحنث
حتى يكلم الكل وان كانوا اكثر من ذلك فكلم واحدا حث وكذا في الثياب ان كان له منها
ما يلبس بلبسة واحدة لا يحنث الا بالكل وان كان اكثر فبواحد اه فهذا صريح في الفرق
بين المضاف المحصور وغيره فصار المضاف المحصور مثل المعرف بأل المعهود لا بد فيه من
الجمعية وغير المحصور مثل المنكر والمعرف بأل غير المعهود يكتفى فيه بالواحد وعليه يخرج
المسائل المارة عن شرح الملتقى وبه يظهر صحة ما اجاب به صاحب البحر فيمن حلف ان اولاد
زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد به لا يحنث ولا بد من الجمع كما تقدم قيل قول المصنف
كل حل عليه حرام لكن كان المناسب ان يقول لا بد من طلوع الكل لانه مثل زوجات فلان
لا مثل عييده وتقدم الفرق لكن العرف الآن خلاف هذا كما ذكرناه قريبا وظهر ايضا ان
مسئلة الوقف الصواب فيها ما في الحثية من التسوية بين الاولاد والبنين من انه اذا لم يكن
له الاولاد او احدا فالنصف له والنصف للفقراء اذا لفرق بين قوله على اولادى وقوله على بنى فان
كلامهما جمع مضاف معهود بخلاف قوله على ولدى فإنه مفرد مضاف يشمل الواحد فكل
الغلاة وبه يظهر أيضا ان الجمع المضاف المعهود اذا لم يوجد منه الافرد لا يبطل اللفظ بالكلية
بل يبقى له مدخل في الكلام والالم يستحق الولد شيئا ولذا حث في لا اكلم اخوة فلان اذا لم يوجد

مطلب

تتقيق مهم في الفرق بين
لا اكلم عييد فلان او
زوجاته او النساء او نساء

واما الاطعمة والثياب
والنساء فيقع على الواحد
اجمعا لانصرف المعرف
للعهد ان امكن والا فللجنس
ولونوى الكل صح والله
تعالى اعلم

غير واحد لكن هذا مع العلم والا كان المقصود هو الجمع لا غير كما مر فاغتم تحقيق هذا المقام
فانه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله على الاتمام والانعاء

باب الميّن في الطلاق والعناق

(قوله الاصل فيه) اى فى مسائله اى بعضها (قوله ان الولد الميت) قيد بلفظ الولد اشارة
الى اشتراط ان يستبين بعض خلقه قال فى الفتح ولو لم يستبين شئ من خلقه لم يعتبر (قوله ولد
فى حق غيره) فتقضى به العدة والدم بعده نفاس وامه ام ولد ويقع به المعلق على ولادته ط
اى من عتقها او طلاقها مثلا (قوله لا فى حق نفسه) فلا يسمى ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا
يستحق الارث والوصية ولا يعتق اه شاي وسيا تى مثال هذا الاصل فى قوله ان ولدت فانت
كذا حث بالميت بخلاف فهو حر ط (قوله وان الاول اسم لفرد سابق) فيه ان المعتبر عدم
تقدم غيره عليه والسابق يوههم وجود لاحق وهو غير شرط كيا تى فالواضح ان يقول الاول
اسم لفرد لم يتقدمه غيره افاده ط (قوله والاخير) كذا فى البحر وفى نسخة والآخريه
الهمزة وكسر الحاء بلاياء وهى اولى ولا يصح الفتح لصدقه على السابق وعلى اللاحق (قوله
بين العددين المتساويين) كالثانى من ثلاثة واثلاث من خمسة ولم يمثل المصنف له كالكثر ط
وسيا تى بيانه (قوله بأحدهما) اى احدا الثلاثة المذكورة وفى نسخة بضمير التثنية والاولى
اولى (قوله لا يتصف بالآخر) بالمد والكسر فلو قال آخر امرأة تزوجها طالق فتزوج
امرأة ثم اخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات طلقت التى تزوجها مرة لان التى اعاد عليها
التزوج اتصفت بكونها اولى فلا يتصف بالآخرية للتضاد كما لو قال آخر عبد اضربه فهو حر
فضرب عبدا ثم ضرب آخر ثم اعاد الضرب على الاول ثم مات عتق المضروب مرة ح عن
البحر (قوله لعدمه) اى لعدم التنافى بيانه ان الفعل يتصف بالاولية واذا وقع ثانيا يتصف
بالآخرية لكون الثانى غير الاول فانه عرض لا يبقى زمانين وانما يعتبره الشرع باقيا
كالبيع ونحوه اذا لم يعرض عليه ما ينافيه كفسخ واقالة والا فهو زائل وما يوجد بعده فهو
غيره حقيقة وان كان عينه صورة فصح وصفه بالاولية والآخرية باعتبار الصورة وانتفى
التنافى بين الوصفين باعتبار الحقيقة وذلك لكون الواقع آخر غير الواقع اولا ولذا قال لان
الفعل الثانى غير الاول فافهم (قوله مرتين) ظرف للمتروجة لا اطلقت ح (قوله لعدم
الفردية) اى فى العبدین واما العبد فلعدم السبق فكان عليه ان يقول لعدم الفردية والسبق
اه ح (قوله عتق الثالث) اى فى المثال المذكور لانه هو الموصوف بكونه اول عبد اشتراه
وحده ولا يخرج عن الاولية شراء عبدین معا قبله وكذا لو قال اول عبد اشتريه اسود او
بالدنانير فاشتري عبدا بيضا او بالدرهم ثم اشتري عبدا اسود او بالدنانير عتق كما فى البحر ولا
يلزم فى المشترى اولا ان يكون جمعا كما لا يخفى (قوله و اشار الى الفرق) اى بين وحده وبين
واحدا (قوله للاحتمال الخ) هذا الفرق لشمس الائمة ومقتضاه انه لو نوى كونه حالا من
العبد يعتق لكن عبر عنه فى الفتح بقليل والذى اقتصر عليه فى تلخيص الجامع الكبير
واوضحه قاضى خان فى شرح الجامع الصغير وشرح الهداية وغيرهم هو ان الواحد يقتضى

(الانفراد)

باب الميّن فى الطلاق
والعناق

الاصل فيه ان الولد الميت
ولد فى حق غيره لا فى حق
نفسه وان الاول اسم لفرد
سابق والاخير لفرد لاحق
والوسط لفردين العددين
المتساويين وان المتصف
بأحدهما لا يتصف بالآخر
للتنافى ولا كذلك الفعل لعدمه
لان الفعل الثانى غير الاول فلو
قال آخر تزوج تزوج فالتى
أزوجها طالق طلقت
المتروجة مرتين لانه جعل
الآخر وصفا للفعل وهو
العقد وعقدها هو الآخر
(اول عبد اشتريه حر فاشتري
عبدا عتق) لما مر ان الاول اسم
لفرد سابق وقد وجد (ولو
اشترى عبدین معاً ثم آخر فلا)
عتق (اصلا) لعدم الفردية
(فان زاد) كلمة (وحده) او
أسود او بالدنانير (عتق الثالث
عملا لوصف (ولو قال اول
عبد اشتريه واحدا فاشتري
عبدین ثم اشتري واحدا
لا يعتق الثالث) و اشار الى
الفرق بقوله (للاحتمال) اى
لان قوله واحد احتمل ان
يكون حالا من العبد والمولى
فلا يعتق بالشك وجوز
فى البحر جره صفة للعبد
ممنه

اول عبد اشتريه حر

الانفراد في الذات ووحده الانفراد في الفعل المقرون به الاترى انه لو قل في الدار رجل واحد
كان صادقا اذا كان معه صبي أو امرأة بخلاف في الدار رجل وحده فانه كاذب فاذا قل واحدا
لا يعتق الثالث لكونه حالا مؤكدة لم تفد غير ما افاده لفظ اول فان مفاده الفردية والسبق
ومفادها التفرد فكان كالمؤكد كرها اما اذا قل وحده فقد اناف العتق الى اول عبد لا يشاركه
غيره في التملك والثالث بهذه الصفة وان عني بقوله واحدا معنى التوحد صدق ديانة وقضاء
فيه من التغليب فيكون الشرط حينئذ التفرد والسبق في حالة التملك كما ذكره الفارسي
في شرح التاخيض وبما ذكر من الفرق علمت انه لا فرق بين النصف واخر بل ذكر في تلخيص
الجامع ان حقه الكسر كما في بعض نسخ الجامع وذكر شارحه عن كافي النسبي ان الالب
خطأ من بعض الكتاب **(قوله فهو كوحده)** اي فيعتق العبد الثالث ورده في النهر بأن الجر
كالنصب للفرق السابق قلت ويؤيده ما نقلنا عن تلخيص الجامع وشرحه **(قوله وفي النهر الخ)**
في بعض النسخ وجوز في النهر الخ وعبارته ولم أر في كلامهم الرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف
والظاهر انه لا يعتق ايضا كالنصب قد بره **اه (قوله فملك عبدا ونصف عبد)** اي معا
كافي الفتح **(قوله عتق الكامل)** لان نصف العبد ليس بعبد فلم يشاركه في اسمه فلا يقطع عنه
وصف الاولية والفردية كالملك معه ثوبا وانحوه زيامي **(قوله وكذا الثياب)** مثل اول ثوب
املكه فهو هدى فملك ثوبا ونصفا **(قوله للمزاحة)** فانه اذا قل اول كر املكه فهو صدقة فملك
كرا ونصف كر جملة لا يلزمه التصديق بشئ لان النصف الزائد على الكر مزاحمه لخرجه
عن الاولية والفردية لان الكر اسم لاربعين قفيزا وقده ملك ستين جملة نظيره اول اربعين
عبدا املكهم فهم احرار فملك ستين لا يعتق احد فعلم ان النصف في الكر يقبل الانضمام اليه اذ لو
اخذت اي نصف شئت وضممته الى النصف الزائد يصير كرا كاملا ونصف العبد ليس كذلك
زيامي **(قوله فمات الحالف)** وكذا لا يعتق لو لم يمت بالاولى لانه مادام حيا يحتمل ان يملك غيره
(قوله اذ لا بد للآخر من الاول الخ) قال في الفتح وهذه المسئلة مع التي تقدمت تحقق ان
المعتبر في تحقق الآخرية وجود سابق بالفعل وفي الاولية عدم تقدم غيره لوجود آخر متأخر
عنه والام يعتق المشتري في قوله اول عبد اشتريه فهو حر اذ لم يشتريه بعده غيره **اه (قوله**
بخلاف القبل) فاذا قلت جاء زيد قبل لا يقتضي محجى احد بعده فان معناه ان احدا لم يتقدمه
في المحجى ط قات والظاهر ان هذا فيما اذا كان قبل منصوبا منونا والا فهو مضاف تقديره الى
شئ وجد بعده الا ان يقال انه لا يلزم وجوده بعده ولو صرح بالمضاف اليه كجئت قبل زيد
فليتأمل **(قوله ثم مات الحالف)** قيد به لانه لا يعلم ان الثاني آخر الاول لموت المولى لجواز ان يشتري
غيره فيكون هو الآخر بخر قلت وهذا اذا تناولت اليمين غير هذا العبد وكانت على فعل
لا يوجد بعد موت المولى ولم يؤقت وقتا لما في شرح الجامع الكبير لو قال لامرأتين آخر امرأة
أتزوجها منكما طالق فتزوج امرأة ثم الاخرى طالقت الثانية في الحال لاتصافها بالآخرية
في الحال واليمين لم يتناول غيرها ولو قل عشرة اعبد آخركم تزوجا حر فتزوج بأذنه
عبد ثم عبد ثم تزوج الاول اخرى ثم مات المولى لم يعتق واحده منهم لان بموته لم يتحقق الشرط
لاحتمال ان يتزوج آخر بعد موت المولى فلم يكن آخرهم الا اذا تزوج كلهم بأذنه فيعتق

فهو كوحده وفي النهر
رفعه خبر مبتدأ محذوف
فهو كواحدا (ولو قال
اول عبد املكه فهو حر
فملك عبدا ونصف عبد
عتق الكامل) وكذا
الثياب بخلاف المكيلات
والموزونات للمزاحة
زيامي (قل آخر عبد املكه
فهو حر فملك عبدا فمات
الحالف لم يعتق) اذ لا بد
للآخر من الاول بخلاف
العكس كالبعد لابطاله من
قبل بخلاف القبل (فلو
اشترى) الحالف المذكور
(عبدا ثم عبدا ثم مات)
الحالف (عتق) الثاني

العاشر في الحال بلا توقف على موت المولى لانه آخرهم ولايتوهم زوال وصف الآخرة عنه وكذا لو ماتوا قبله سوى المتزوجين فيعتق الذي تزوج مرة ولو قال آخركم تزوجا اليوم حر عتق الثاني الذي تزوج مرة بمضى اليوم دون الاول الذي تزوج مرتين لانه انصف بالاولية فلا ينصف بالآخرة اه ملخصا وتماه فيه (قوله مستندا الى وقت الشراء) هذا عنده وعندها يقع مقتضرا على حالة الموت فيعتبر من الثلث على كل حال لان الآخرة لا تثبت الا بعدم شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فيقتصر عليه وله ان الموت معرف فاما اتصافه بالآخرة فمن وقت الشراء فيثبت مستندا بحر (قوله لو علق البائن بالآخر) كقوله آخر امرأة تزوجها فهي طالق لاننا فعنده يقع منذ تزوجها وان كان دخل بها فلها مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض بلا حداد ولا ترث منه وعندها يقع عند الموت وترث لانه قار ولها مهر واحد وعليها العدة بعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاة وان كان الطلاق رجعيا فعليها الوفاة وتحذف كافي البحر (قوله واما الوسط الح) فاذا اشترى ثلاثة اعبد متفرقين ثم مات عتق الثاني عند الموت عندها وعند الامام عتق مستندا الى وقت الشراء الثالث لانه اكتسب اسم الوسط في نفس الامر عند شراء الثالث وعرفنا ذلك بموت السيد قبل ان يشتري رابعا واما قبل الثالث فلم يكتسب الثاني اسم الوسط لا عندنا ولا في نفس الامر فلا يستند العتق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما اذا قال آخر عبد املكه فهو حر ثم اشترى عشرين متفرقين ثم مات حيث يعتق الثاني مستندا الى وقت شرائه عند الامام لانه اكتسب اسم الآخر بالشراء في نفس الامر وعرفنا ذلك بموت السيد قبل ان يشتري عبد آخر هذا ما ظهر لي فتأمل وراجع اه ح قلت وهو بحث جيد والقواعد له تؤيد وفي التلخيص وشرحه للفارسي اوقال كل مملوك املكه حر الا الاوسط فملك عبد عتق في الحال لا امتناع الاوسطية فيه حالا ومالا فلو ملك ثانيا ثم ثالثا لم يعتق واحد منهما لان الثاني صار اوسط بشراء الثالث والثالث يحتمل ان يصير اوسط بملك خامس وانما يعتق الثاني اذا انتفت عنه الاوسطية بأن ملك رابعا فيعتق حين ملك الرابع وهلم جرا والاوسطية تزول بموت المولى عن شفع كالاثنين والاربعة والستة وتحقق بموته عن وتر كالثلاثة او خمسة او سبعة ونحوها فيعتقون الا اوسطهم وتماه هناك (قوله مستبين الخلق) اي ولو بعض الخلق كاقدمناه (قوله والا) اي وان لم يستبين (قوله عتق الحى وحده) اي عند الامام وعندها لا يعتق احد لان الشرط تحقق بولادة الميت فتتحل اليمين لا الى جزاء لان الميت ليس بمحل للحرية وله ان يطلق الاسم تقيد بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية له وعلى هذا الخلاف اول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا أفاده في البحر (قوله لبطلان الرق الح) هذا تعليل من طرفهما الغير المذكور في كلامه الشارح وهو مالو قال اول عبد يدخل على فهو حرقا فأدخل عليه عبد ميت ثم آخر حى عتق الحى اجماعا على الصحيح والعذر لهما ان العبودية بعد الموت لا تبقى لان الرق يبطل بالموت بخلاف الولد في اول ولد تلدينه والولادة في ان ولدت لتحققهما بعد الموت أفاده ح (قوله بل لغة الح) قال في النهر والاختصاص لغة بالسار بل قد تكون في الضار ايضا ومنه فاشهرهم بعذاب اليم ودعوى المجاز مدفوعة بمادة الاشتقاق اذ لا شك ان الاخبار بما يخافه

(مستندا الى وقت الشراء) فيعتبر من كل المال لو الشراء في الصحة والا فمن الثلث وعليه فلا يصير فارا الوعاء البائن بالآخر خلافا لهما واما الوسط ففي البدائع انه لا يكون الا في وترفتاني الثلاثة وسط وكذا ثالث الخمسة وهكذا (ان ولدت فانت كذا حنث بالميت) ولو سقطا مستبين الخلق والا (بخلاف فهو حر فولدت ميتا ثم آخر حيا عتق الحى وحده) لبطلان الرق بالموت بخلاف الولد او الولادة (البشارة عرفا اسم لحبر سار) خرج الضار فليس ببشارة عرفا بل لغة ومنه فاشهرهم بعذاب اليم (مدق)

مطلب

ان ولدت فانت كذا حنث بالميت بخلاف فهو حر

الانسان يوجب تغير البشارة ايضا اه اقول لامناقاة بين ما قاله من انها حقيقة في خير غير البشارة وبين تقرير البشانيين الاستعارة التهكمية في الآية لانه نظريا قاله الى اصله المغة وهم نظروا الى عرف اللغة وكلم لفظ اختلف معناه في اصاها وعرفها كادباة فانها اسم لما يدب على الارض في اصل اللغة رخصت في عرفها بذوات الاربع وكاللفظ فن معناه في اصل اللغة الرمي ثم خص في عرفها بما يطرحه الفهم كما في رسالة الوضع اه ح وحاصله انه منقول لغوى فيصح اطلاق لفظ الحقيقة والحجاز عليه باختلاف الاعتبار كما اوضحه في التلويح في اول التقسيم الثاني في استعمال اللفظ في المعنى **(قوله خرج الكذب)** فلا يعتبر واورد انه يظهر به في بشرة الوجه الفرح والسرور باعتبار الظاهر وأجيب بأنه اذا ظهر خلافه يزول لكن في الفتح ان الوجه فيه نقل اللغة والعرف **(قوله فيكون)** اى التبشير او الضمير عائد للخبر الذى عاد اليه ضمير به **(قوله من الاول)** اى من الخبر الاول دون الباقيين اى المخبرين بعده في المثال الآتى قال في الفتح واصله ماروى انه عليه الصلاة والسلام مر بأبن مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من احب ان يقرأ القرآن غضا طريا كما انزل فليقرأ بقرأة ابن أم عبد فابتدر اليه أبو بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما بالبشارة فسبق أبو بكر عمر فكان ابن مسعود يقول بشرنى أبو بكر واخبرنى عمر **(قوله لما قلنا)** من ان المبشر هو الاول دون الباقيين **(قوله فتكون كالحدث)** اى فلا يعتق بالكتابة والرسالة لما مر في الباب السابق ان الحديث لا يكون الا باللسان **(قوله ان ذكر الرسالة)** بأن قال له ان فلانا يقول لك ان فلانا قدم كفى بالبحر فالعتبر في الرسالة اسناد الكلام الى المرسل بلا اشتراط ذكر مادة الرسالة **(قوله والالرسول)** اى وان لم يذكر الرسالة وانما قال له ان فلانا قدم من غير اسناد الى المرسل عتق الرسول **(قوله عتقوا)** وان قال عتيت واحدا لم يصدق قضاء بل ديانة فيسعه ان يختار واحدا فيمضى عتقه ويمسك البقية ط عن الهندية **(قوله فبشروه)** كذا وقع للزيه والكمال وصاحب البحر والتلاوة بالواو ط **(قوله والاعلام لا بد فيه من الصدق)** كان عليه ان يزيد وجهل الخائف كما قدمناه عن التلخيص في الباب السابق لان الاعلام لا يكون للعالم وقد منا ان ما ذكره هنا من اشتراط الصدق في الاعلام والبشارة مخالف لما قدمه هناك تبعا للفتح والبحر من عدم اشتراطه اذا كانا بدون باء وان ما هنا مذكور في التلخيص **(قوله والكذب لا يفيد)** لان العلم الجزم المطابق للحق والكذب لا مطابقة فيه ط **(قوله النية الح)** اى نية العتق عن الكفارة وقد ذكرنا هذه القاعدة هنا المناسبة تعليق العتق بالشراء فانه يمين والا فالمناسب لها كفارة الظاهر او كفارة اليمين **(قوله كالشراء)** اى شراء القريب اى اذنوا عن كفارته اجزأه عندنا خلافا لرفرو الائمة الثلاثة وهو قول أى حنيفة اولا بناء على ان علة العتق عندهم القرابة لا الشراء ولنا ان شراء القريب اعتاق لما روى الستة الا البخارى انه صلى الله عليه وسلم قال ان يجزى ولد عن والده الا ان يحمله مملوكا فيشتريه فيعتقه يريد فيشتريه فيعتق عند ذلك الشراء وقد رتب عتقه على شرائه بالفاء لما علمت من ان المعنى فيعتق هو فهو مثل سقاء فأرواه والترتيب بالفاء يفيد العلية على ما عرف مثل سها فسجدو تمامه في الفتح **(قوله لانه جبرى)** فان الملك يثبت فيه بلا اختيار فلا تتصور النية فيه فلا يمتنع عن كفارته اذنوا لانهما نية متأخرة عن العتق

خرج الكذب فلا يعتبر
(يسلم بشربه علم) فيكون
من الاول دون الباقيين (قلو)
قل كل عبد بشرنى بكذا
فهو حر فبشروه ثلاثة
متفرقون عتق الاول) فقط
لما قلنا تكون بكتابة ورسالة
مالم ينو المشافهة فتكون
كالحدث ولو ارسل بعض
عيده عبدا آخر ان ذكر
الرسالة عتق المرسل والا
الرسول (وان بشروه معا
عتقوا) لتحققها من الكل
بدليل فبشروه بسلام
عالم (و) البشارة (لا فرق
فيها) بين ذكر (الباء وعدمها
بخلاف الخبر) فانه يختص
بالصدق مع الباء كما مر في
الباب قبله (والكتابة كالخبر)
فيما ذكر (والاعلام)
لا بد فيه من الصدق ولو بلا
باء (كالبشارة) لان الاعلام
انبات العلم والكذب
لا يفيد بدائع * (قاعدة)
(النية اذا قارنت علة العتق)
الاختيارية كالشراء مثلا
بخلاف الارث لانه جبرى
(و) الحال ان (رق المتعق
كامل صح التكفير والا)
مطلب

كل عبد بشرنى بكذا فهو
حر

مطلب
الثبة اذا قرنت علة متق
صح التكفير

بأن تقارن العلة او قرنتها
والرق غير كامل كما لو ولد
(لا) يصح التكفير ثم فرع
عليها بقوله (فصح شراء ابيه
للكفارة) للمقارنة (لا) لشراء
من حلف بعثه (لعدمها
(ولا) لشراء مستولدة بنكاح
علق عتقها عن كفارته
بشراؤها لتقصان رقها
(بخلاف ما اذا قل لقتة ان
اشتريتك فأنت حرة عن
كفارة يميني فاشترها)
حيث تجزيه عنها للمقارنة
كتهاب ووصية ناويا عند
القبول بخلاف ارث لما مر
زيلمي (وعتقت بقوله ان
تسريت امة فهي حرة من
تسراها وهي ملكة حينئذ)
اي حين حلفه لمصادقتها
الملك (لا) يعتق (من) شراها
فتسراها) ويثبت التسري
بالتحصين والوطء وشرط
الثاني عدم العزل فتح (ولو
قال ان تسريت امة فأنت
طالق او عدى حر فقسري
بين في ملكه او من اشترها
بعد التعاقب طمقت وعتق

مطلب
ان تسريت امة فهي حرة

بخلاف ما اذا ملكه بهية او وصية ناويا عند القبول كيا باني (قوله) ان لم تقارن (اي) الثبة العلة
اي علة التكفير كذا ذكرنا في الارث وكيا باني (قوله) ثم فرع عليها (اي) على القاعدة المذكورة
(قوله) فصح شراء ابيه (اي) ونحوه من كل قريب محرم (قوله) لا لشراء من حلف بعثه (كقوله
بعد الغير ان اشتريتك فأنت حر فاشترها ناويا عن التكفير لا يجزيه لعدمها اي عدم المقارنة
لثبة فان علة العتق قوله فأنت حر والشراء شرط والعتق وان كان ينزل عند وجود الشرط
لكنه انما ينزل بقوله انت حر السابق فانه العلة والشراء شرط عملها فلا يعتبر وجود الثبة عند
لان الثبة شرط متقدم لامتأخر حتى لو كان نوى عند الحلف يعتق عنها كيا باني وتامه في الفتح
(قوله) ولا شراء مستولدة (اي) اذا تزوج امة لغيره فأولدها بالنكاح ثم قال لها اذا اشتريتك
فأنت حرة عن كفارة يميني ثم اشترها لا تجزيه عن الكفارة (قوله) لتقصان رقها (لانها استحققت
العتق بالاستيلاء حتى جعل اعتاقا من وجه ولذا لا يجزي اعتاقها عن الكفارة ولو منجزا ولكن
اراد الفرق بينها وبين القريب لان شراء اعتاق من كل وجه لانه لم يثبت له قبل الشراء عتق
من وجه افاده في الفتح (قوله) بخلاف (اي) مرتبط بقوله ولا شراء مستولدة (قوله) للمقارنة)
تعديل قصر فان المقارنة موجودة في المستولدة ايضا وانما وجه المخالفة ما في الفتح وهو ان
حرية القنة غير مستحقة بجهة اخرى فلم تختل اضافة العتق الى الكفارة وقد قارنته الثبة
فكامل الموجب (قوله) كاتهاب (اي) كان عليه ان يذكره بعد قول المتن فصح شراء ابيه للكفارة
بأن يقول وكذا اذا وهب له او تصدق عليه به او وصى له به ناويا عند القبول ح وهذه
الثلاثة ذكرها في البحر بخلاف ما زاد او جعل مبرا لها مع ان الثلاثة في الفتح والزيلمي (قوله
ان تسريت امة) اي اتخذتها سرية فعلة منسوبة الى السر وهو الجماع او الاخفاء (قوله
مصادقتها الملك) اي مصادقة الحلف وعاد عليه الضمير مؤنثا لان الحلف بمعنى اليمين وهي هنا
التعليق أي وقوعها في حالة الملك فهو كقوله ان ضربت امة فهي حرة فضرب امة في ملكه
عتقت بخلاف من ملكها بعد التعليق (قوله) لا يعتق من شراها فتسراها (اي) عندنا خلافا
لزفر فانه يقول التسري لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك ولما انه لو عتقت المشتراة لزم
حجة تعليق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه ان التسري ليس نفس الملك ولا سببه وتام
تحقيق ذلك في الفتح (قوله) ويثبت التسري بالتحصين والوطء (التحصين ان يبوئها بيتا ويمنعها
من الخروج افاده مسكين ط فلو وطئ امة ولم يفعل ما ذكر من التحصين والاعداد للوطء
لا يكون تسريا وان علقته منه فتح وأفاد قول المشرح والوطء انه لا بد منه فلا يكفي الاعداد له
بدونه فيمنع التسري وهذا نية عليه في النهر اخذا من قولهم لو حلف لا يتسري فاشترى
جارية خصنها ووطئها حنث ثم قال انهم اغفلوا التنبيه عليه اه قلت لكن صرح به ابن
كحل فقال وشرط في الجامع الكبير شرطان ثالثا وهو ان يجامعها (قوله) وشرط الثاني (اي) مع
ذلك فتح اي مع المذكور من الشرطين (قوله) طمقت وعتق (اي) طمقت امرأته المعلق طلاقها
على التسري وعتق عبده المعلق عتقه عليه والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف
دون التسري بعده كافي الفتح والنهر اي لان قوله فعبدى حري ينصرف الى العبد المضاف اليه
وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر في كتاب الاعتاق في باب الحلف بالعتق ومثله يقال

في الزوجة **(قوله)** وأفاد الفرق (الح) أي بين تعليق عتق الأمة الغير المملوكة وقت الحلف على تسريهما وبين تعليق عتق عبده الذي في ملكه أو طلاق زوجته على تسري أمة وإن لم تكن في ملكه وقت الحلف حيث صح الثاني دون الأول وبين الفرق أن الأول لم يصح للمانع وهو تعليق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه كإمراة أما الثاني فقد صح لعدم المانع لكونه تعليق عتق عبد أو طلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان كدخول الدار وغيره من الشروط ومنها تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مستجدة بعده وهذا الفرق ظاهر خلافا لبعض معاصري صاحب البحر حيث قس الثاني على الأول فإنه غلط فاحش كإنبه عليه في البحر والنهر والشرنبلالية وأشار إليه المصنف بتصريحه بتعليقه ولذا أمر الشارح بحفظه ٣ **(قوله)** كل مملوك لي حر) هذه المسائل إلى آخر الباب ليست من الأيمان لعدم التعليق فيها فالأولى بها إيجابها أحرقت ولعلمهم ذكروها هنا لبيان حكمها إذا وقعت جزاء في التعليق ثم رأيت ط ذكره **(قوله)** عتق عبده ومدروده أي الأماء والذكور فتح **(قوله)** ويدن في نية الذكور) أي ولا يصدق قضاء لأنه نوى التخصيص في اللفظ العام ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق أصلا لأنه نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه ولا عموم اللفظ فلا تعمل نيته بخلاف الذكور فإن لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لأنه تعميم مملوك وهو الذكر وإنما يقال للأنثى مملوكة ولكن عند الإطلاق يستعمل لها المملوك عادة يعني إذا عمم مملوك بأدخال كل ونحوه شمل الأنثى حقيقة فلذا كان نية الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق أصلا فتح وتقدم في باب الحلف بالعتق من كتاب العتق أنه لو قال مملوكي كلهم أحرار لم يدين في نية الذكور لأنه جمع مضاف يعم مع احتمال التخصيص وقد ارتفع الاحتمال بالتأكيـد بخلاف كل مملوك فإن الثابت فيه أصل العموم فقط قبل التخصيص وقدم الشارح هناك أن لفظ المملوك والعبد يتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب أي خلافا للمجتبي في الأخيرين **(قوله)** للملكهم يدورقة عائد الكل وهو من إضافة المصدر لمفعوله أي لكونهم مملوكين له يدا أي أكسابا ورقبة **(قوله)** ومعتق البعض كالمكاتب) أي في أنه لا يدخل في المملوك لا أنه مثله في الدخول في المرقوق أيضا لأن كلا من الملك والرق ناقص في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق أحرقت قلت وتقدم في العتق أن المشترك كالمكاتب أيضا لا يدخل إلا بالنية وتقدم تمام الكلام عليه **(قوله)** لعدم الملك بدا) أي لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب فصار الملك ناقصا فلا يدخل في المملوك المطلق وكذا معتق البعض والمشارك لما علمت **(قوله)** أن يعتق المكاتب) لأن الرق فيه كامل فتح **(قوله)** لا أم الولد) لنقصان رقبها بالاستيلاد ط **(قوله)** هذه طالق (الح) كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل أو هذا وهذا وفي تلخيص الجامع وشرحه أنه بحث بكلام الأول وبكلام الأخيرين لأن أول واحد الشدين ولو كلم أحد الأخيرين فقط لا بحث ما يكلم الآخر ولو عكس فقال لا أكلم هذا وهذا أو هذا حث بكلام الأخير وبكلام الأولين لأن الواو للجمع وكلمة أو بمعنى ولا لتناولها نكرة في النفي فتح كافي قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا أي ولا كفورا في الأول جمع بين الآخرين بحرف الجمع فصار كأنه قال لا أكلم هذا ولا هذين وفي الثاني جمع بين الأولين

٣ مطلب

كل مملوك لي حر

وأفاد الفرق بقوله (وجود الشرط) بلا مانع لصحة تعليق طلاق المنكوحه بأي شرط كان فليحفظ (كل مملوك لي حر عتق عبده ومدروده) ويدن في نية الذكور لا الإناث (وامهات أولاده) للملكهم يدورقة (لا مكاتبه) إلا بالنية ومعتق البعض كالمكاتب) لعدم الملك يدا وفي الفتح ينبغي في كل مرقوق لي حر أن يعتق المكاتب لا أم الولد إلا بالنية (هذه طالق أو هذه وهذه طامت الأخيرة وخير في الأولين وكذا العتق

مطلب

لا أكلم هذا الرجل أو هذا وهذا

المذكورين وقد ادخلها
بين الاولين وعطف الثاني
على الواقع منهما فيكون
كأحد كطابق وهذه ولا
يصح عطف هذه على هذه
الثانية لازوم الاخبار
عن الثاني بالمرود وهذا اذا
لم يذكر الثاني والثالث
خبرا (فإن ذكر بأن) قال
هذه طابق او هذه وهذه
طائفتان او قل هذا حر
او هذا وهذا حران) فانه
(لا يعتق) احد (ولا ينفق)
بل يخير (ان اختار)
الايجاب (الاول عتق)
الاول (وحده وطاقت)
الاولى (وحدها وان
اختار الايجاب الثاني
عتق الاخيران وطاقت
الاخيرتان) حلف لا
يساكن فلان فساكر
الحالف فسكن فلان مع
أهل الحالف حث عنده
لا بعد الثاني وبه يفتى
* قول بعده ان لم تأت له
حتى يضربك فأتى فم
يضربه حث عند الثاني
لا عند الثالث وبه يفتى

مطلب

في استعمال حتى للغاية
والسببية والعطف

مطلب

ان لم يخبر فلانا حتى يضربك

يخبر الجمع كأنه قل لا أكلم هذين ولا هذا اه وذكر الفرق بينه وبين ما في المتن ان هذا
في النفي وذلك في الاثبات فلازم ونحوه في البحر (قوله والاقرار) كما لو قال فلان على
الف درهم اول فلان وفلان لزمه خمسمائة للاخير وله ان يقول خمسمائة لاي الاولين شاء
فإن مات من غير بيان اشترك في الخمسمائة الاولان ح (قوله على الواقع منهما) أي على
ثابت من الاولين وهو لواحد المبتهم ولذا قل في التلويح ان المعطوف عليه هو المأخوذ
من صدر الكلام لاحد المذكورين بالتعيين اه (قوله ولا يصح الخ) قال في التلويح
وقيل انه لا يعتق احدهما في الحال وله الخيار بين الاول والاخيرين لان الثالث عطف على
مقابله واجمع بالواو كاجمع بالثمة الثانية فكأنه قل هذا حر او هذان كما اذا حلف لا يكلم هذا
او هذا وهذا وأجاب شمس الائمة بان الخبر المذكور وهو حر لا يصاح خبرا للثنتين ولا وجه
لاثبات خبر آخر لان العطف للاشتراك في الخبر او لاثبات خبر آخر مثله لاثبات مخالف له لفظا
بخلاف مسألة العين لان الخبر يصاح للثنتين يقال لا أكلم هذا اولا الا أكلم هذين وجعل صدر
الشريعة هذا الجواب سببا للاولوية والرجحان لا الامتناع لان المقدر قد يغير المذكور لفظا
كما في قولك هند جالسة وزيد وقول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف

اه ملخصا وتامه فيه وأجاب صدر الشريعة في التفتيح بجواب آخر وهو أن قوله او هذا مغير
لمعنى قوله هذا حر ثم قوله وهذا مغير لان الواو لا تشريك فيقتضى وجود الاول وانما يتوقف
اول الكلام على المغير لاعلى ما ليس بتغير فيثبت التخيير بين الاول والثاني بلا توقف
على الثالث فصار معناه احدهما حر ثم قوله وهذا يكون عطفا على احدهما اه قلت وهذا اظهر
من الجواب الاول لشموله صورة الاقرار دون الاول لانه لا يختلف فيما تقدير الخبر فتدبر (قوله
وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا) صادق بعدم ذكر خبر اصلا وبذكر خبر للثالث فقط بأن
يقول هذه طالق او هذه وهذه طالق ذكره مسكين ط (قوله أن قال الخ) والظاهر ان
الاقرار كذلك كما اذا قال لهذا ألف درهم وا لهذا الف درهم ط (قوله حلف لا يساكن
فلانا) محل هذه المسئلة باب العين في الدخول والخروج والسكنى وقدمها الشارح بعينها هناك
ح (قوله وبه يفتى) لانه لا يساكنه حقيقة كما قدمه الشارح (قوله قال بعده الخ) سيد ذكر
الشارح هذا المزع في محله وهو باب العين بالضرب والقتل (قوله وبه يفتى) لان حتى
للتعليل والسببية للغاية وفي الذخيرة ان حتى في الاصل للغاية ان امكن بأن يكون مدخولها
مقصودا ومؤثرا في انهاء المخاوف عليه وفي تركه فأن لم يمكن حملت على السببية وشرطها كون
العقد معقودا على فعلين احدهما منه والآخر من غيره ليكون احدهما جزاء عن الآخر فأن
تعذر حملت على العطف ومن حكم للغاية اشتراط وجوده فأن اقلع عن الفعل قبل للغاية
حث وفي السببية اشتراط وجود ما يصاح سببا لا وجود المسبب وفي العطف اشتراط وجودها
فذا قل ان لم يخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك فمبدى حرف شرط البر الاخبار فقط وان لم
يضربه لانه لما لا يمتد فلا يمكن حملها على للغاية وامكنت السببية لان الاخبار يصلح سببا
للضرب كما هو قول ان لم يخبره بضمك ايضربك كما لو حلف ليهين له ثوبا حتى يلبسه او دابة حتى

(يركبها)

يركبها فوهبه بروان لم يلبس ولم يركب وإذا قال ان لم تضربك حتى يدخل الليل او حتى يشفع لك فلان او حتى تصيح فأقلع عن الضرب قبل ذلك حث لان ذلك يصلح غاية للضرب وكذا ان لم ألزمتك حتى تقضي ديني وإذا قال عبده حر ان لم آتاك اليوم حتى أتعدى عندك او حتى اغديك او حتى اضربك فشرط البر وجودها اذ لا تمكن الغاية لان الايمان لا يمتد ولا السببية لان الفعلين من واحد وفعل الانسان لا يصاح جزاء لفعله فحمل على العطف وصار التقدير ان لم آتاك وأتعدى عندك وان لم يقيد باليوم فانه لم يتعد عنه ثم تعدى عنه في يوم آخر من غير ان يأتيه برلانه لما اطاق لافرق بين وجود شرطي البر معا او متفرقا اه ملخصا **(قوله)** واختلف في لحاق الشرط الخ الحلاف فيما اذا كان الشرط عليه كالمثال الآتي اما اذا كان له لا يباحق بالايجاع كقوله ان دخات هذه الدار فانت طالق فسكت سكتة ثم قال وهذه الدار لان الثانية لو لحقت باليمين لا تطلق بدخول الاولى وحدها ولا يملك تغيير اليمين كذا في الذخيرة ومثله في البرازية وكذا قال في الحانية لا يصح في قواهم اه والحاصل انه على المفتي به لا يباحق مطلقا سواء كان له او عليه **(قوله)** بعد السكوت متعلق بلحاق **(قوله)** فلا حث في ان كان كذا الخ مثاله ما في الحانية رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتك عندي البارحة فامرأتى طالق فسكت ساعة ثم قال ولا غيرها ثم ظهر انه كان عند الحالف امرأة أخرى

باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها

(قوله) وغيرها كالشئ واللبس والجلوس ط **(قوله)** الاصل فيه الخ ذكر في الفتح اصلا اظهر من هذا وهو ان كل عقد ترجع حقوقه الى المباشر ويستغنى الوكيل فيه عن نسبة العقد الى الموكل لا يثبت الحالف على عدم فعله بمباشرة المأمور لوجوده من المأمور حقيقة وحكما فلا يثبت بفعل غيره لذلك وذلك كالبائع والشراء والايجار والاستجار والصالح عن مال و المقاسمة وكذا الفعل الذي يستتاب فيه ويحتاج الوكيل الى نسبته للموكل كالمخاصمة فان الوكيل يقول ادعى لموكلتي وكذا الفعل الذي يقتصر اصل الفائدة فيه على محله كضرب الولد فلا يثبت في شئ من هذه بفعل المأمور وكل عقد لا ترجع حقوقه الى المباشر بل هو سفير وناقل عبارة يثبت فيه بمباشرة المأمور كما يثبت بفعله بنفسه كالتزويج والعق بمل او بدونه والكتابة والهبة والصدقة والوصية والاستقراض والصالح عن دم العمد والابداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وكذا كل فعل ترجع مصلحته الى الأمر كضرب العبد والذبح وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل على دابته وخياطة الثوب وبناء الدار اه ملخصا **(قوله)** تتعلق حقوقه بالمباشر خرج عنه المخاصمة وضرب الولد فانه لا يثبت فيهما بفعل المأمور مع انه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشر فلتناسب تعبير الفتح المار **(قوله)** كزكاح وصدقة اما الزكاح فككون حقوقه تتعلق بالآمر ظاهر ولذا ينسبه المباشر الى أمره فيطالب الأمر بحقوقه من مهر ونفقة وقسم ونحوه واما الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك وكذا الهبة ولعل المراد بالحقوق فيهما صحة الرجوع الأمر في الهبة وعدم صحته في الصدقة نعم سيأتي في كتاب الوكالة انه لا بد من اضافتهما الى الموكل وكذا بقية المذكورات في قول الفتح المار وكل عقد لا ترجع الى المباشر الخ ونذكر قريبا الكلام عليه **(قوله)** وما لاحقوقه له يشمل نحو المخاصمة وضرب الولد مع انه

مطلب

ان لم أضربك حتى يدخل الليل

مطلب

ان لم آتاك حتى أتعدى

مطلب

لا يباحق الشرط بعد السكوت سواء كان له او عليه

واختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت فصححه الثاني وأبطله الثالث وبه يفتي فلا حث

في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر انه كان كذا خانية

باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها

الاصل فيه ان كل فعل تتعلق حقوقه بالمباشر كبيع واجارة لا حث بفعل مأموره وكل ما تتعلق حقوقه بالآمر كنكاح وصدقة وما لاحقوق له كأعارة

قوله لا ترجع اي حقوقه الى المباشر كما هو صريح عبارة الفتح اه مصححه

لا يحنث فيهما بفعل وكيله تأمل **(قوله)** يحنث بفعل وكيله ايضا) اى كايحنث بفعل نفسه
والاولى ابدال وكيله بأمور لما سأتى وللتعليل بأنه سفير ومعبر فإن ذلك صفة الرسول لانه
معبر عن المرسل لكن يطلق عليه وكيل لما فى المغرب السفير الرسول المصلح بين القوم ومنه
قولهم الوكيل سفير ومعبر يعنى اذا لم يكن العقد معاوضة كالنكاح والخلع والعق ونحوها
لا يتعلق به شئ ولا يطالب شئ اهـ **(قوله)** يحنث بالمباشرة) شمل ما لو كان المباشر اصيلا
او وكيلا اذا حلف لا يبيع او لا يشتري الخ افاده فى الفتح **(قوله)** لا بالامر) اى لا يحنث بأمره
اغيره بأن يباشر عنه يعنى وقد باشر المأمور **(قوله)** من يباشر بنفسه) اى اذا نما او غالبا كما بأتى **(قوله)**
ومنه الهبة بعوض) فلو حلف لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبى ان يحنث كذا فى الفقيه وبه
جزم فى الظهيرية ولو حلف لا يبيع داره فأعطاه صداقا لامرأته ان أعطاه عوضا عن
دراهم المهر حث لان تزوج عليها هـ نهر فاذا دخل ذلك تحت اسم البيع لزم منه اعطاء حكمه
وهو انه لا يحنث بفعل مأموه ويكون القابل له مشتريا فيدخل فى قوله لا يشتري حتى يحنث
ايضا بالمباشرة لا بالامر كما افاده ح فافهم **(قوله)** ومنه السلم) فلو حلف ان لا يشتري من
فلان فأسلم اليه فى ثوب حث لانه اشترى مؤجلا بحر عن الواقعات قال ح واذا كان المسلم
مشتريا يجب ان يكون المسلم اليه بائنا هـ فلا يحنثان الا بالمباشرة ط **(قوله)** والاقالة) اى فيما
لو حلف لا يشتري ما باعه ثم أقال المشتري حث كما عزاه فى البحر للفقيه وفيه عن الظهيرية
لو كانت بخلاف الثمن الاول قدرا أو جنسا حث قيل هذا قولهما اما عنده فلا لكونه اقالة
على كل حال اهـ ومقتضاه انها لو كانت بعين الثمن الاول لا يحنث عند الكل ووجهه ان الاقالة
فسخ فى حق المتعاقدين بيع جديد فى حق غيرها وهذا اذا لم تكن بلفظ مفاسخة او متاركة
او تراد والا لم تجمل بيعا ولا بلفظ البيع والافيع اجماعا كما سأتى فى بابها وهل يقال لو
الحلف بعق او طلاق يجعل بيعا فى حق ثالث وهو هنا العبد او المرأة فيحنث بها لم أر من
صرح به وينبى الحث تأمل ولا يحنثى انه ان وجد عرف عمل به **(قوله)** قيل والتعاطى) يفيد
ضعفه ونقل فى النهر عن البدائع تأييد عدم الحث فى البيع بالتعاطى والظاهر ان الشراء مثله
فيفيد ترجيح عدم الحث فيه ايضا لكن لا يحنثى ان العرف الآن يخالفه **(قوله)** أجرتها
امراته) اى ولو بأذنه **(قوله)** كتركها فى أيدي الساكنين) اى من غير قوله لهم اقمدا وهاؤالا
حث كما فى البحر والمراد ان مجرد الترك لا يكون اجارة واما اخذ الاجرة فيه التفصيل الآتى
(قوله) قد سكنوا فيه) اى بعد الحلف او قبله فيما يظهر لان الاجارة بيع المنافع المستقبل
(قوله) بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) اى بخلاف شهر مستقبل لم يسكنوا فيه فاذا تقاضاهم بأجرته
حث قال فى النهر وهذا ليس الا اجارة بالتعاطى فينبى ان يجزى فيه الخلاف السابق **(قوله)**
وقيد بقوله الخ) هذا التقييد فيما اذا كان الحالف هو المدعى عليه لان الصلح عن اقرار بيع
اماعن انكار أو عن سكوت فهو فى حقه فداء يمين فيكون الوكيل من جانبه سفيرا محضاف يحنث
بمباشرة بخلاف ما اذا كان الحالف على عدم الصلح هو المدعى فانه لا يحنث بفعل وكيله مطلقا
افاده ح عن البحر **(قوله)** والقسمة) بأن حلف لا يقاسم مع شريكه لا يحنث بفعل وكيله
(قوله) والخصومة) اى جواب الدعوى سواء كان اقرارا أو انكارا ح عن الفهستانى وقيل

وابراء يحنث بفعل وكيله
ايضا لانه سفير ومعبر
(يحنث بالمباشرة) بنفسه
(لا بالامر اذا كان ممن
يباشر بنفسه فى البيع)
ومنه الهبة بعوض ظهيرية
(والشراء) ومنه السلم
والاقالة قيل والتعاطى
شرح وهبانية) والاجارة
والاستئجار) فلو حلف
لا يؤجر وله مستغلات
آجرتها امرأته واعطته
الاجرة لم يحنث كتركها
فى ايدى الساكنين
وكأخذه اجرة شهر قد
سكنوا فيه بخلاف شهر لم
يسكنوا فيه ذخيرة (و
الصلح عن مال) وقيد
بقوله (مع الاقرار) لانه
مع الانكار سفير) والقسمة
والخصومة وضرب الولد
اى الكبير لان الصغيرية
ملك ضربه فيملك التفويض

انه يحنث بفعل وكيله كفعاله والفتوى على الال كما في شرح الوهابية (قوله) فيحنث بفعل وكيله) عبارة الحانية فينبغي ان يحنث قال في البحر وانما لم يحزم به لان الولد اعم ولم يخصص بالكبير في الروايات وذكر في الفتح انه في العرف يقال فلان ضرب ولده وان لم يباشر ويقول العامي لولده غدا اسقيك عاقبة ثم يذكر المؤدب الولد ان يضربه تحقيقا لقوله فقطضا ان تنعقد على معنى لا يقع به ضرب من جهتي ويحنث بفعل المأمور اه ما خصا (قوله) كالتقاضي اي اذا وكل بضرب من يحل له ضربه صح امره به فيحنث بفعله وهاته السلطان والمحتسب كما في الدار المتق ح (قوله) وان كان الحالف) محترز قوله اذا كان ممن يباشر بنفسه وهو بمنزلة الاستثناء من قوله لا بالامر وحاصله انه لا يحنث بفعل المأمور الا اذا كان لا يباشر بنفسه قل في الفتح فان مقصوده من الفعل ليس الا الامر به فيوجد سبب الحنث بوجود الامر به للعادة وان كان السلطان ربما يباشر بنفسه عقد بعض المبيعات ثم لو فعل الامر بنفسه يحنث ايضا لانقاده على الاعم من فعله بنفسه او مأموره اه فتأمل ثم قال وكل فعل لا يعتاده الحالف كائنا من كان كخلفه لا يني ولا يطين انعقد كذلك اه واستثنى في الهداية ايضا ما اذا نوى الحالف البيع بنفسه او بوكيله فانه يحنث ببيع الوكيل لانه شدد على نفسه وان نوى السلطان ونحوه ان لا يتولاه بنفسه دين في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه كما في الجوهره اي فلا يحنث بفعل مأموره (قوله) لتقيد الميمن بالعرف) فان العرف انعقاد يمينه على الاعم من فعله بنفسه او مأموره كما مر (قوله) وبمقصود الحالف) الاولى اسقاطه لاغناء ما قبله عنه ولان المقصد انما يعتبر اذا لم يخالف الظاهر لا مطلقا ولعله أشار الى انه انما يحنث اذا قصد الاعم امالو قصد فعل نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يحنث كاذرناه آفها (قوله) وان كان) اي الحالف وعبارة الفتح ولو كان رجلا يباشر بنفسه الخ ومفاده ان الضمير ليس عائدا للسلطان وهو مفاد البحر وغيره ايضا (قوله) اعتبر الاغلب) هذا هو الذي اعتمده في الحانية والمحيط والبرازية واقتصر عليه في البحر تبع للزيلي منح قلت وكذا جزم به في الفتح ومقابله ما ذكره الشارح ولذا عبر عنه بقيل (قوله) ويحنث بفعله وفعل مأموره الخ) هذا هو النوع الثاني مقابل قوله يحنث بالمباشرة لا بالامر ثم هذا النوع منه ما هو فعل حكمي شرعي كالطلاق ومنه ما هو فعل حسي كالضرب فلو نوى ان لا يفعل بنفسه في الافعال الحسية يصدق قضاء وديانة لانها لا توجد منه الا بمباشرة لها حقيقة فاذا لم يباشرها فقد نوى حقيقة كلامه وفي غيرها روايتان اشهرهما انه لا يصدق الا ديانة لانه كما يوجد بمباشرة يوجد بامر اه فاذا نوى المباشرة فقط ففد نوى تخصيص العام وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه كما في النهر عن كافي النسفي (قوله) لم يقل وكيله) حاصله انه عدل عن قول الكنز وفعل وكيله لانه اعترضه في البحر بان الاستقراض لا يصح التوكيل به لكن أجاب في النهر بانه انما خص الوكيل لتعلم الرسالة منه بالاولى اه وقال القهستاني يمكن ان يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكلاهما اذا قال المستقرض وكلت ان تستقرض لي من فلان كذا درهما وقال الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك كذا ولو قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى انه لا يثبت الملك الا بالوكيل كافي وكالاته الذخيرة اه قال ط ووجهه الزيلي في الوكالة بانه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالعقد بل بالتقبض

فيحنث بفعل وكيله
كالتقاضي (وان كان) الحالف
(ذا سلطان) كقاض
وشريف (لا يباشر) هذه
الاشياء (بنفسه حنث)
بالمباشرة (وبالامر ايضا)
لتقيد الميمن بالعرف
وبمقصود الحالف (وان
كان يباشر مرة ويفوض
اخرى اعتبر الاغلب)
وقيل تعتبر السلعة فلو بما
يشترىها بنفسه لشرفها
لا يحنث بوكيله والا حنث
(ويحنث بفعله وفعل
مأموره) لم يقل وكيله
لان من هذا النوع
الاستقراض والتوكيل به
غير صحيح

والامر بالنقض لا يصح لانه ملك الغير وتصح الرسالة في الاستقراض لان الرسول معبر والعبارة ملك المرسل فقد امره بالتصرف في ملكه ويصح التوكيل بالاقتراض وبقبض القرض كأن يقول لرجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه فانه يصح اه قلت وحاصله ان التوكيل بالقرض او بقبضه صحيح لا بالاستقراض بل لابد من اخراجه مخرج الرسالة ليقع الملك للأمر والاوقع للمأمور ولا يخفى ان هذا ليس خاصا بالاستقراض بل النكاح مثله وكذا الاستعارة كما سذكره **(قوله في النكاح)** فلو حلف لا يتزوج فعقده بنفسه او وكل فعقد الوكيل حث وكذا لو كان الحالف امرأة فلو حلفت وأجبرت ممن له ولاية الاجبار ينبغي ان لا يحنث كلو حن فزوجه ابوه كارهها ولو صار معتوها فزوجه ابوه لا يحنث وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين نهر عن شرح الوهبانية قلت وسيأتي متأخر الباب الآتي ما لو حلف لا يتزوج فزوجه فضولي او زوجه فضولي ثم حلف لا يتزوج **(قوله لا الانكاح)** اي التزويج فلا يحنث به الا بمباشرة وهذا في الولد الكبير او الاجنبي لما في المختار وشرحه حلف لا يزوج عبده او امته يحنث بالتوكيل والاجازة لان ذلك مضاف اليه متوقف على ارادته لملكه وولايته وكذا في ابنه وبنته الصغيرين لولايته عليهما وفي الكبيرين لا يحنث الا بالمباشرة لعدم ولايته عليهما فهو كلاجنبي عنهما فيتعلق بحقيقة الفعل اه ومثله في الزيلعي والبحر في آخر الباب الآتي بلا حكاية خلاف فقول القهستاني وعن محمد لا يحنث في الكل رواية ضعيفة **(قوله كتعليق)** يصلح مثالا للقبل والبعد وعبارة الزيلعي وانما يحنث بالطلاق والعناق اذا وقعا بكلام وجد بعد اليمين واما اذا وقعا بكلام وجد قبل اليمين فلا يحنث حتى لو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف ان لا يطلق فدخلت لم يحنث لان وقوع الطلاق عليها بامر كان قبل اليمين ولو حلف ان لا يطلق ثم علق الطلاق بالشرط ثم وجد الشرط حث ولو وقع الطلاق عليها بتضي مدة الايلاء فان كان الايلاء قبل اليمين لا يحنث والاخذ وتامه فيه **(قوله والخلع)** هو الطلاق وقد مر نهر **(قوله والكتابة)** هو الصحيح وفي المجتبى عن النظم انها كالبيع نهر **(قوله والصلح عن دم العمد)** لانه كالنكاح في كونه مبادلة مال بغيره وفي حكمه الصلح عن انكار قهستاني وفي حاشية ابي السعود واحترز عن الصلح عن دم غير عمد لانه صلح عن مال فلا يحنث فيه بفعل الوكيل اما عن دم العمد فهو في المعنى عفو عن القصاص بالمال ولا تجرى النيابة في العفو بخلاف الصلح عن المال حموى عن البرجندی **(قوله او انكار)** لان الصلح عنه فداء لليمين في حق المدعى عليه فوكيله سفير محض ومثله السكوت واما المدعى فلا يحنث بالتوكيل مطلقا كما مر وشمل الانكار انكار المال وانكار الدم العمد وغيره **(قوله والهبة)** فلو حلف لا يهب مطلقا او معينا او شخصا بعينه فوكل من وهب حث صحيحة كانت الهبة او لا قبل الموهوب له او لا قبض او لم يقبض لانه لم يلزم نفسه الا بما يملكه ولا يملك اكثر من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عبده هذا فلان ثم وهبه له على عوض حث لانه هبة صيغة ولفظا اه نهر وفي التارخانية ان وهب لي فلان عبده فامرأته طالق فوهب ولم يقبل الحالف حث الحالف **(قوله او بعوض)** يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله ايضا لما قدمه من انه لا يحنث بفعل وكيله في الهبة بشرط العوض وسبب وهم الشارح قول البحر فالهبة بشرط العوض داخلة تحت يمين لا يهب نظرا

مطلب
حلف لا يتزوج

مطلب
حلف لا يزوج عبده

(في النكاح) لا الانكاح
(والطلاق والعناق)
الواقعين بكلام وجد بعد
اليمين لا قبله كتعليق
بدخول دار زيلعي (والخلع)
والكتابة والصلح عن دم
العمد (او انكار كما مر
(والهبة) ولو فاسدة أو
بعوض

الى انها هبة ابتداء في حث وداخلة تحت يمين لا يبيع نظرا الى انها بيع انتهاء في حث اه وانت
خير بأن كلامه فيما اذا فعل بنفسه والا لم يصح قوله يحنث في الموضوعين افاده ح اى لانه في البيع
لا يحنث بفعل وكيله (قوله) والصدقة هي كالهبة فيما مر قال ابن وهبان وكذا ينبغي ان يحنث
في حلفه ان لا يقبل صدقة فوكل بقبضتها بقى لو حلف لا يتصدق فوهب لفقيه او لا يهب فصدق
على غنى قال ابن وهبان ينبغي الحث في الاول لان العبرة للعاني لا في الثاني لانه لا يثبت له
الرجوع استحسانا اذ قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب ويحتمل العكس فيهما اعتبارا بالنظر
اه ملخصا وأيد ابن الشحنة الاحتمال الاخير بما في التتارخانية عن الظهيرية ولا يحنث بالصدقة
في يمين الهبة اه قلت لكن هذا ليس نصا فيما نحن فيه لاحتمال ان المراد الهبة لغنى تأمل
هذا ونقل في النهر كلام ابن وهبان باختصار مغل (قوله) والاستقراض اى ان اخرج
الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حث كما مر (قوله) وان لم يقبل راجع للهبة وما بعدها
كما في النهر ح وكذا العطية والعارية نهر قلت لكن صرح في التتارخانية بأن القبول شرط
الحنث في القرض عند محمد ورواية عن الثاني وفي اخرى لا والرهن بالقبول ليس برهن ولو
استقرض فلم يقرض حث قال في النهر وقياس ما مر من انه لم يلزم نفسه الا بما يملك ترجيح
الرواية الأخرى وينبغي ان يجري في الاستقراض الخلاف في القبول كالقرض اه قلت
يمكن دفع هذا القياس بالفرق بين ما فيه بدل مالى وما ليس فيه واما الاستقراض فهو طلب
القرض فيتحقق بدون اقراض تأمل وسيأتى تمام هذا البحث في آخر الباب الآتى عند قول
المصنف حلف ليهين فلانا فوهبه له فلم يقبل بر بخلاف البيع (قوله) وضرب العبد لان
المقصود منه وهو الاثمار بأمره راجع اليه بخلاف ضرب الولد فان المقصود منه وهو التأديب
راجع الى الولد نهراى الولد الكبير اما الصغير فكما لعبد كما مر وقدما ان العرف خلافه (قوله)
قيل والزوجة) قال في النهر والزوجة قيل نظير العبد وقيل نظير الولد قل في البحر وينبغي ترجيح
الثاني لما مر في الولد ورجح ابن وهبان الاول لان النفع عائدا اليه بطاعته وقيل ان حث
نظير العبد والا فنظير الولد قال بديع الدين ولو فصل هذا في الولد لكان حسنا كذا في الفنية
اه ح (قوله) وان لم يحسن ذلك) الاولى ان يقول وان كان يحسن ذلك وعبرة الخانية حلف
ليخيطن هذا الثوب او لينين هذا الحائط فأمر غيره بذلك حث الحالف سواء كان يحسن
ذلك أولا اه قلت وظاهره انه لو تكلف ذلك بنفسه يحنث ايضا وكذا لو حلف لا يحنثن او لا
يخلق رأسه او لا يقاع ضرره ونحو ذلك من الافعال التي لا يليها الانسان بنفسه عادة او لا يمكنه
فعلها الا بمشقة عظيمة مع ان الظاهر ان اليمين في ذلك تنقذ على فعل المأمور لاعلى فعل نفسه
لان الحقيقة مهجورة عادة ثم رأيت في البحر عن النوازل اوقال لامرأته ان لم تكوني غسلت
هذه القصعة فأنت طالق وغسلها خادما بأمرها فان كان من عاداتها انها تغسلها بنفسها لا غير
وقع وان كانت لا تغسل الا بخادما وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كانت تغسل بنفسها
وبخادما فالظاهر انه يقع الا اذا نوى الامر بالغسل اه فليتأمل (قوله) والذبح الح) فلو
حلف لا يذبح في ملكه شاة او لا يودع شيئا يحنث بفعل وكيله لان المنفعة تعود اليه وكذا لو حلف
لا يعبر ولو عين شخصا فارسل المحلوف عليه شخصا فاستعار حث لانه سفير محض فيحتاج الى

(والصدقة والقرض)
(والاستقراض) وان لم
يقبل (وضرب العبد)
قيل والزوجة (والبناء
والخياطة) وان لم يحسن
ذلك خانية (والذبح و
الايداع والاستيداع و)
كذا (الاعارة والاستعارة)

الاصافة الى الموكل فكان كوكيل الاستقراض خفيه وفي جمع التفاريق ر حث قول زفر
وعليه الفتوى خلاف لابي يوسف كافي النهر **(قوله ان اخرج الوكيل)** راجع لقوله والاستعارة
كما هو في عبارة التارخانية حيث قال وهذا اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قل ان فلانا
يستعير منك كذا فما اذا لم يقل ذلك لا يثبت اه اى لانه لو قال أعزنى كذا يقع ملك المنفعة له
للا امر فلا يثبت الامر بذلك وبه علم ان فائدة التقييد هي ان المراد بالامر هنا الرسالة
لا الوكالة كما مر في الاستقراض وأما ما كان من الافعال الحسية كالضرب والبناء فلا شبهة في
انه لا يحتاج الى الاسناد وبما قررناه سقط ما قيل ان ما ذكره غير خاص بالاستعارة بل الوكيل
في النكاح وما بعده سفير محض فلا بد من اضافة هذه العقود المذكورة الى الموكل مائياً
في كتاب الوكالة ان العقود التي لابد من اضافتها الى الموكل النكاح والحلع والصالح عن دم عمد
وانكار والعنق على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة والايداع والرهن والاقرض
والشركة والمصاربة اه قالت المراد من الاضافة في هذه المذكورات التصريح باسم الامر
لكن بعضها يصح مع اسناد الفعل الى الوكيل كقول صاحبك عن دعواك عن فلان أو عمالك
عليه من الدم وزوجتك فلانة واعتقت عبد فلان أو كاتبته وبعضها لا يصح فيها اسناد الفعل
الى الوكيل بل لابد من اخراج الكلام مخرج الرسالة كقوله ان فلانا يئبل منك ان تهه كذا
أو تصدق عليه أو تودع عنده أو تعبره أو تقرضه أو ترهن عنده أو تشاركه أو تضاربه بمال كذا
أو ما أسنده الى نفسه كقوله هني أو تصدق على الخ فإنه يقع للوكيل وكذا قوله زوجني بخلاف
القسم الاول فإنه يقول بعث واشترت واجرت بأسناد الفعل الى نفسه بدون ذكر اسمه الامر
اصلاً هذا ما ظهر لي وسيأتى ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك في محله ففهم **(قوله وقضاء الدين)**
وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين من غريمه اليوم يثبت بقبض وكيله فلو كان وكل قبل قبض
الوكيل بعد اليمين لا يثبت وقيل قاضيان وينبئ الحث كافي النكاح **(قوله والكسوة)**
فلو حلف لا يلبس اولا يكسو مطلقاً أو كسوة بعينها أو معيناً حث بفعل وكيله وتامه في النهر
(قوله وليس منها التكفين) وكذا الاعارة فلو كفنه بعد موته أو اعاره ثوباً لا يثبت شرح
الوهبانية عن السراجية **(قوله الحمل)** فلو حلف لا يحمل لزيد متاعاً حث بفعل وكيله وهذا
في غير الاجارة لما مر قل اى النظم والظاهر انه لا فرق بينه وبين الاستخدام فان المنفعة دائمة
عليه والمدار عليها شرح الوهبانية **(قوله وذكر منها في البحرنيفا واربعين)** صوابه في النهر فإنه
قل تكميل من هذا النوع الهبة والقطع والقتل والشركة كافي الوهبانية وضرب الزوجات
والولد الصغير في رأى قضخان وتسليم الشفعة والاذن كافي الخانية والنفقة كافي الاسيجابي
والوقف والانحية والحبس والتعزير بالنسبة للقاضي والسلطان وينبئ ان الحج كذلك
كذا في شرح ابن الشيحة ومنه الوصية كافي الفتح وينبئ ان يكون منه الحوالة والكفالة كلا
يحيل فلانا فوكل من يحبه أو لا يقل حوائه أو لا يكفل عنه فوكل بقبول ذلك والقضاء
والشهادة والاقرار وعدمه في البحر التوالية فلو حلف لا يولى شخصاً ففوض الى من يفعل ذلك
حث وهي حادثة الفتوى اه قلت وبهذا تمت المسائل اربعة واربعين والظاهر انها لا تحصر
لان منها الافعال الحسية وهي لا تختص بما مر بل منها مسخ والكسح وحلق الرأس ونحو ذلك

مطلب

في العقود التي لابد من
اضافتها الى الموكل

ان اخرج الوكيل الكلام
مخرج الرسالة والافلا
حث تارخانية (وقضاء
الدين وقبضه والكسوة)
وليس منها التكفين الا اذا
اراد الستر دون التملك
سراجية (والحمل) وذكر
منها في البحرنيفا واربعين
وفي النهر عن شارح الوهبانية
نظم والدي ما لا حث فيه
بفعل الوكيل لانه الاقل

وإذا عُد منها الاستخدام دخلت فيه هذه الصورة وكثير من الصور المارة أيضا فافهم **(قوله)** مشيرا إلى حثه فيما بقي (الإشارة من حيث أنه لم يصرح بعدد ما بقي والا فالحث صريح في كلامه وقد يقال سباه إشارة لأنه ساق الكلام لما لا يَحْثُ به فيكون عبارة وغيره إشارة كافي عبارة النص وإشارة النص تأمل **(قوله)** والحث بالنصب مفعول مقدم لقوله أثبت بوصال الهمزة للضرورة **(قوله)** أراد بدخولها عليه قربها منه (أي بأن تقع متوسطة بين الفعل ومفعوله كان بعث لك ثوبا احترازاً عما لو تأخرت عن المفعول كان بعث ثوباً لك فالتوسطة متعلقة بالفعل لقربها منه لأعلى أنها صلة له لأنه يتعدى إلى مفعولين بنفسه مثل بعث زيداً ثوباً ولأنه لو كانت اللام صلة له كان مدخولها مفعولاً في المعنى فيكون شاربياً وليس المعنى عليه بل الشاربي غيره والبيع وقع لاجله فهي متعلقة به على أنها صلة له مثل قمت لزيد وعلى هذا فلو عبر المصنف بقوله واللام تعلق بفعل كعبر صاحب الدرر وغيره لكان أولى لكنه عدل عن ذلك تبعاً للكثرة وغيره لئلا يتوهم تعلقها به على أنها صلة له ولئلا يتوهم أن الواقعة بعد المفعول متعلقة به أيضاً مع أن المراد بيان الفرق بينهما بأن الأولى للتعليل والثانية للملك لكونها صفة له أي أن بعث ثوباً لملكك هذا ما ظهر لي فافهم **(قوله)** تجرى فيه النيابة الجملة صفة فعل وقوله للغير اللام فيه بمعنى عن أي عن الغير كافي قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه واحتزبه عن فعل لا تجرى فيه النيابة كالأكل والشرب فإنه لا فرق فيه بين دخول الباء على الفعل أو على العين كما يأتي **(قوله)** وصياغة (بالياء المثناة التحية أو بالياء الموحدة كما في القهستانى **(قوله)** امره) بالنصب مفعول اقتضى وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير العائد إلى الغير وهو المخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الحلف وقوله ليخصه به أي ليخص الخائف الغير أي المخاطب به أي بالفعل المحلوف عليه وفي المنح أي ليفيد اللام اختصاص ذلك الفعل به أي بذلك الغير أه فأرجع الضمير المستتر للام والبارز للفعل والمجرور للغير وعليه فالمراد بالمحلوف عليه في كلام الشارح هو المخاطب وهو الموافق لقول الزيلعي لاختصاص الفعل بالشخص المحلوف عليه **(قوله)** إذا اللام للاختصاص وجه افادتها الاختصاص هو أنها تضيف متعلقها وهو الفعل لمدخولها وهو كاف المخاطب فتفيد أن المخاطب مختص بالفعل وكونه مختصاً به يفيد أن لا يستفاد إطلاق فعله إلا من جهته وذلك يكون بأمره وإذا باع بأمره كان بيعه إياه من أجله وهى لام التعليل فصار المحلوف عليه أن لا يبيعه من أجله فإذا دس المخاطب ثوبه بلا علمه فباعه لم يكن باعه من أجله لأن ذلك لا يتصور إلا بالعلم بأمره به ويلزم من هذا أن لا يكون إلا في الأفعال التي تجرى فيها النيابة كذا في الفتح **(قوله)** ولا يتحقق إلا بأمره) قيده في البحر بأن يكون أمره بأن يفعله نفسه لقول الظهيرية لو أمره أن يشتري لابنه الصغير ثوباً لا يَحْثُ وفي النهر أن مقتضى التوجيه يعني بكونها للاختصاص حثه إذا كان الشراء لاجله ألا ترى أن أمره ببيع مال غيره موجب لحثه غير مقيد بكونه له أه * (تنبيه) * ذكر في الحاشية ما يفيد أن الأمر غير شرط بل يكفي في حثه قصده البيع لاجله سواء كان بأمره أو لا قال في البحر وهذا مما يجب حفظه فإن ظاهر كلامهم هنا يخالفه مع أنه هو الحكم أه قلت يؤيده ما في شرح تلخيص الجامع لو قال لزيد أن بعث لك

مشيراً إلى حثه فيما بقي
فقال

بفعل وكيل ليس يَحْثُ
حالف * ببيع شراء صلح
مال خصومة * اجارة
استئجار الضرب لابنه *
كذا قسمة والحث في غيرها
أثبت *

(ولام دخل) مبتدأ
خبره اقتضى الآتي (على
فعل) أراد بدخولها عليه
قربها منه ابن كمال (تجرى
فيه النيابة) للغير (كيع
وشراء واجارة وخياطة
وصياغة وبناء اقتضى)
أي اللام (أمره) أي توكيله
(ليخصه به) أي بالمحلوف
عليه إذا اللام للاختصاص
ولا يتحقق إلا بأمره المفيد
للتوكيل

(فلم يحنث ان يبت لك ثوبا ان باعه بلا أمر) لانتفاء التوكيد سواء (ملكه) ١٦٦ أي المخاطب ذلك الثوب (اولا) بخلاف

مالو قل ثوبالك فإنه يقتضى
كونه ملكا له كسجى (فان
دخل) اللام (على عين)
اى ذات (او) على (فعل
لايقع) ذلك الفعل (عن
غيره) اى لايقبل النيابة
(كأكل وشرب ودخول
وضرب الولد) بخلاف
العبد فإنه يقبل النيابة
(اقتضى) دخول اللام
(ملكه) اى ملك المخاطب
للمحلولف عليه لانه كال
الاختصاص (حنث فى ان
بعت ثوبالك ان باع ثوبه بلا
أمره) هذا نظير الدخول
على العين وهو الثوب لان
تقديره ان بعت ثوبا هو
مملوكك واما نظير دخوله
على فعل لايقع عن غيره
فذكره بقوله (وكذا) اى
مثل ما مر من اشتراط
كون المحلولف عليه ملك
المخاطب قوله (ان اكلت لك
طعاما) أو شربت لك شرابا
(اقتضى ان يكون الطعام)
والشراب (ملك المخاطب)
كما فى ان اكلت طعاما لك
لان اللام هنا اقرب الى
الاسم من الفعل والقرب
من اسباب الترجيح واما
ضرب الولد فلا يتصور فيه
حقيقة الملك بل يرد
الاختصاص به (وان نوى

ثوبا فعبدى حر ولا ينفاه فدفع زيد ثوبا لرجل ليدفعه لايحالف لبيعه فدفعه وفل بعدى ولم يعلم
الحالف انه ثوب زيد لم يحنث لان اللام فى بعت لزيد لاختصاص الفعل بزيد وذلك انما يكون
بأمر الحالف او يعلم الحالف انه باعه له سواء كان الثوب لزيد او لغيره اه وتمام الكلام فى
علقته على البحر (قوله) فلم يحنث فى ان بعت لك ثوبا التصريح بالمفعول به ليس بشرط لقول
المحيط حلف لا يبيع فلان فباع ماله او مال غيره بأمره حنث بحر وانت خير بأن تميز
الاقسام اعنى تارة تدخل على الفعل او على العين انما يظهر بالتصريح بالمفعول به فلذا صرح به
المصنف نهر وحاصله ان تصريح المصنف به لالكونه شرطا بل يظهر الفرق بين دخول اللام
عليه او على الفعل (قوله) سواء ملكه (الح) تعميم لقوله ان باعه بلا أمر وحاصله ان الشرط أمره
بالبيع لا كون الثوب ملك الأمر (قوله) اى المخاطب تفسير للضمير المستتر فى ملكه وقوله ذات
الثوب تفسير للضمير البارز (قوله) فان دخل اللام (الح) حاصله ان الفعل اما ان يحنث النيابة
عن الغير اولا وعلى كل فاما ان تدخل اللام على الفعل او على مفعوله وهو العين فان دخلت
على فعل يحنث النيابة اقتضت ملك الفعل للمخاطب وهو ان يكون الفعل بأمره سواء كان
العين مملوكا له اولا وهذا مامر وفى الباقي وهو دخوله على فعل لا يحنث النيابة كالاكل
والشرب او على العين مطلقا اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بأمره اولا (قوله
للمحلولف عليه) المراد به هنا العين (قوله) لانه كال الاختصاص) اى ان اللام للاختصاص كما مر
وحيث دخلت اللام على العين او على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالمخاطب
وكل الاختصاص بالملك فحملت عليه لكن يرد ما يشمل الملك الحقيقي والحكمى لان الولد
لا يملك حقيقة كما يشير اليه الشارح ولذا قل فى الفتح انه يحنث بدخول دار يختص بها المخاطب
اى تنسب اليه وأكل طعام يملكه اه وقوله اى تنسب اليه ظاهره نسبة السكنى كما مر فى
الأدخل دار زيد فيشمل الاجرة والعارية فالمراد ملك المنفعة تأمل (قوله) ثوبالك (اى
موصوف بكونه لك (قوله) ان باع ثوبه بلا أمره) لان اللام لم تدخل على الفعل حتى يعتبر
اختصاص الفعل فى الخطاب بأن يكون بأمره وان صح تعلقها به ولذا لم نواه صح كما يأتى لكن
لما كانت اقرب الى الاسم وهو الثوب من الفعل اقتضت اضافة الاسم الى مدخولها وهو كاف
المخاطب لان القرب من اسباب الترجيح كما فى الفتح ولذا اذا توسطت تعلقت بالفعل اقربيه كما مر
مع انه يصح جعلها حالا من الاسم المتأخر (قوله) هذا نظير) اى مثال وكذا ما بعده (قوله) ان
اكلت لك طعاما) بتقديم اللام على الاسم ولا يصح تعلقها هنا بالفعل وان كانت اقرب اليه لانه
لا يحنث النيابة فلا يصح جعلها ملك الفعل للمخاطب فصارت داخلة على الاسم وان تقدمت
عليه كما لو أخرت عنه وهو ظاهر فلزم كون الاسم مملوكا للمخاطب (قوله) لان اللام هنا (الح)
الصواب ذكر هذا التعايل قبل قوله واما نظير دخوله على فعل لايقع عن غيره كذا ذكره فى الفتح
وغيره اذ لا فرق هنا بين قرب اللام من الاسم أو من الفعل كما علمت بل العلة هنا كون الفعل
لا يقبل النيابة كما قررناه (قوله) وأما ضرب الولد (الح) اشار الى ما ذكرناه من ان المراد بملك العين
ما يشمل الحكمى (قوله) فمافيه تشديد عليه) ان باع ثوبا مملوكا للمخاطب بغير أمره فى المسئلة
الاولى ونوى بالاختصاص املك فانه يحنث ولو لا نيته لما حنث او باع ثوبا لغير المخاطب بأمر

المخاطب في المسئلة الثانية ونوى الاختصاص بالامر فانه يحنث ولو لا نيته لما حنث لانه نوى ما يحتمله كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تخفيف فيصدق القاضى بحر (قوله) ودين فيما له) كما اذا باع بالامر ثوبا لغير المخاطب ونوى بالاختصاص الملك في الاولى اوباع بالامر ثوبا للمخاطب ونوى الاختصاص بالامر في الثانية لان الام اذا قدمت على الاسم فلغلاها اختصاص الامر واذا أخرت فالظاهر اختصاص الملك فاذا عكس فقد نوى خلاف الظاهر فلا يصدق القاضى بل يصدق ديانة لانه نوى محتمل كلامه (قوله كما مر) اى قيل قول المصنف لا يشرب من دجلة (قوله او ابتعته) اى اشترته (قوله فعقد) اى الحالف من باع او مشتر عليه اى على العبد وقوله بيعا يشمل المستلثين لان العقد بين البائع والمشتري يسمى عقدي بيع (قوله بالخيار لنفسه) اى نفس الحالف المذكور وهو البائع او المشتري (قوله حنث) نقل بعض المحشين عن حيل الحضاف انه لا يحنث وتحل الخمين حتى لو نقض الشراء ثم اشتراه ثانيا بائنا لا يعتق اه قلت لكنه خلاف ما في المتون (قوله لوجود الشرط) اى مع قيام الملك لان خيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندها واما عنده فالمبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط كالمنجز عند الشرط فيصير كانه قال بعد الشراء انت حر ولو نجز المشتري بالخيار لنفسه العتق يثبت الملك سابقا عليه فكذا اذا علق وتماه في النهر قال ح ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبى او لنفسه وللمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبى (قوله ولو بالخيار لغيره لا) يعنى لو باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري او اشتراه بشرط الخيار للبائع لا يحنث اما الاول فلانه بات من جهته فلا يعتق لخروجه عن ملكه واما الثانى فلانه باق على ملك بائعه كفى البحر عن الذخيرة ولا يصح ان يراد هنا بالغير ما يشمل الاجنبى لان الحالف يحنث بائنا او مشتريا افاده ح (قوله وان اجيز بعد ذلك) مرتبط بقوله ولو بالخيار لغيره لا يعنى هذا اذا رد العقد ممن له الخيار وكذا ان اجيز في صورتين اما في الاولى اعنى ما اذا باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري فظاهر لخروجه عن ملك البائع ثم دخوله في ملك المشتري واما في الثانية وهى عكس الاولى فلانه في مدة الخيار لم يخرج عن ملك البائع وانحلب الخمين بالعقد افاده ط فافهم قلت وهذا يصلح حيلة للحالف وهو ان يبيعه او يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق عليه (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتصحيحه وانما قال في البحر وسواء اجاز البائع بعد ذلك او لم يجز وذكر الطحاوى انه اذا اجاز البائع البيع يعتق لان الملك يثبت عند الاجازة مستمدا الى وقت العقد بدليل ان الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع اه فتأمل (قوله كما لو قال الخ) تشبيه في عدم الحنث وبيان لفائدة التقييد بتعليق المبيع او الشراء قال الزيلعى بخلاف ما اذا علقه بالملك بان قال ان ملكتك فأنت حر حيث لا يعتق به عنده لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لان خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه على قوله وعندها يعتق لوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه اه قلت وهذا مقيد بما اذا لم يجز العقد بعد فلو أجازته وأبطل الخيار او مضت مدته تحقق الشرط وهو الملك كما لا يخفى فيعتق عند الكل افاده ط (قوله لانه لو قال ان ابتعته)

مطلب

قال ان ابتعته او ابتعته فهو
حر فعقد بالخيار لنفسه
عتق

ودين فيما له ثم الفرق بين
الديانة والقضاء لايتأتى في
الخمين بالله لان الكفارة
لا مطالب لها كما مر (قال
ان ابتعته او ابتعته فهو حر
فعقد) عليه بيعا (بالخيار
لنفسه حنث) لوجود الشرط
ولو بالخيار لغيره لا وان اجيز
بعد ذلك في الاصح كما لو قال
ان ملكته فهو حر لعدم
ملكه عند الامام (و) قيد
بالخيار لانه (لو قال ان ابتعته
فهو حر فباعه بيعا صحيحا
بلا خيار لا يعتق) لزوال
ملكه

اقتصر على البائع لان المشتري اذا حثت بشراؤه بالخبر حثته بشراؤه الباب الاول افاده
 ط (قوله وتخل) عبارة الزيلعي وينبغي ان تخل (قوله في المسئلتين) هما ان يعته او ابتعته
 ح (قوله بالبيع او الشراء) كذا في اغلب النسخ التي رأيناها بالعلف بأو وفي بعضها بالواو
 ولا يناسبه افراد الفاسد ولانه بيان لما يحنث به في المسئلتين وهو احدهما لا يجمعهما (قوله
 الفاسد) قال في البحر وهو محمل لا بد من بيانه اما في المسئلة الاولى وهي ما اذا قال ان بعثك
 فانت حر فباعه بيعا فاسدا فان كان في يد البائع او في يد المشتري غائبا عنه بامانة اورهن يعتق
 لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا او غائبا مضمونا بنفسه لا يعتق لانه بالعقد
 زال ملكه عنه واما في الثانية وهي ما اذا قال ان اشتريته فهو حر فاشتراه شراء فاسدا فان كان في
 يد البائع لا يعتق لانه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد
 يعتق لانه صار قابضا له عقب العقد فملكه وان كان غائبا في يته او نحوه فان كان مضمونا بنفسه
 كالمغضوب يعتق لانه ملكه بنفس الشراء وان كان امانة او مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لانه
 لا يصير قابضا عقب العقد كذا في البدائع اه (قوله والموقوف) اي ويحنث بالموقوف في
 حافه لا يبيع بان يبيعه لغائب قبل عنه فضولي او لا يشتري بان اشتراه ببيع فضولي فانه يحنث
 عند اجازة البائع وفي التبيين ما يخالفه بحر ونهر اي حيث قال وصورة المسئلة ان يقول ان
 اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا من فضولي حثت بالشراء ثم قال وعن ابي يوسف انه يصير
 مشتريا عند الاجازة كالنكاح اه ومفاده ان ما في البحر رواية وان المذهب حثه بالشراء اي
 قبل الاجازة لا عندها مستندا كما زعمه الحثي بدليل ما في تلخيص الجامع ويحنث بالشراء من
 فضولي او بالحررا وبشرط الخيار اذ الذات لا تختل للخلل في الصفة اه قال شارحه الفارسي
 لان شرط الحث وجد وهو ذات البيع بوجود ركنه من اهله في محله وان لم يفد الملك في الحال
 لمانع وهو دفع الضرر عن المالك في الاول واتصال المفسد به في الثاني والخيار في الثالث وافادة
 المالك في الحال صفة البيع لاذاته فان العرب وضعت لفظ البيع لمبادلة مال بمال مع انهم لا
 يعرفون الاحكام ولا الصحيح والفاسد ومتى وجدت الذات لا تختل للخلل وجد في الصفات اه
 فافهم (قوله لا الباطل) اي كما لو اشترى ببيعة اودم فلا يحنث لعدم ركن البيع وهو مبادلة مال
 بمال ولهذا لا يملك المبيع بخلاف ما لو اشترى بخمر او خنزير لانهما مال متقوم في حق بعض
 الناس الا ان البيع بهما فاسد لا شرطه في البيع ما لا يقدر على تسليمه فأشبهه سائر البيوع
 الفاسدة كذا في التلخيص وشرحه (قوله الا باجازة قاض او مكاتب) لان المنافي زال
 بالقضاء لانه فصل مجتهد فيه وباجازة المكاتب انفسخت الكتابة فارفع المنافي فتم العقد
 بحر ومن قوله زال بالقضاء تعلم ان استعمال الاجازة في القضاء من باب عموم المجاز اه
 ح قلت وفي شرح التلخيص ما يفيد انه لا بد من القضاء مع اجازة المكاتب لكن ذكر الزيلعي
 نحو ما في البحر وفي الحاشية اذا بيع المكاتب برضاء جاز وكان فسخا للكتابة اه (تمة) قال
 الزيلعي ولو حلف ان يبيع هذا الحر فباعه برلان البيع الصحيح لا يتصور فيه فانه قد على
 الباطل وكذا الحرية وام الولد . عن ابي يوسف ينصرف الى الصحيح لا مكانه بالردة ثم السبي

وتخل العين لتحقق الشرط
 زيلعي (ويحنث) الخالف
 في المسئلتين (ب) البيع او
 الشراء (الفاسد والموقوف
 لا الباطل) لعدم الملك وان
 قبضه ولو اشترى مدبرا أو
 مكاتب لم يحنث الا باجازة
 قاض او مكاتب * (فرع) *
 قال لامته ان بعث منك شيئا
 فانت حرة فباع نصفها
 من زوج ولدت منه او من
 ابيها لم يقع عتق المولى ولو
 من اجنبي وقع

والفرق في الظهيرية (د)

انما قيد بالبيع لانه (في حافه لا يتزوج) امرأة او (هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد) في الصحيح (وكذا لو حلف لا يصلي او لا يصوم) او لا يحج لان المقصود منها الثواب ومن النكاح الحل ولا يثبت بالفاسد فلا تحل به الممين بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة كبيع (ولو كان) ذلك كله (في الماضي) كأن تزوجت او صمت (فهو عليهما) اى الصحيح والفاسد لانه اخبار (فان عني به الصحيح صدق) لانه النكاح المعنوي بدائع (ان لم ابع هذا الرقيق فكذا فاعتق) المولى (او دبر) رقيقه تدبرا (مطلقا) فلا يحث بالمقيد فتح (او استولد) الامة (حث) لتحقيق الشرط بفوات محلية البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حر فدبر او استولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم (قلت له) امرأته (تزوجت على فقال كل امرأته الى طالق

مطلب

اذا دخلت أداة الشرط

على كان تبقى على معنى المضي

(قوله والفرق في الظهيرية) وهو ان الولادة من الزوج وانسب من الاب مقدم فيقع بما تقدم سببه اولاً وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي كما في البحر ح وببانه كما افاده بعض المحشين انه لما باع نصفها من الزوج صارت ام ولده قبل اجزاء وهو العتق فلا تعتق على البائع لانها ام ولد غيره وكذلك ثبت النسب من الاب فتعتق عليه (قوله في الصحيح) راجع للتعميم كما يفيد قول النهر لان بالنكاح لا يحنث بالفاسد سواء عينها او لم عينها هو الصحيح كما في الحاشية (قوله وكذا لو حلف لا يصلي الخ) قال في التتار خانية عن الخلاصة النكاح والصلاة وكل فعل يتقرب بالى الله تعالى على الصحيح دون الفاسد (قوله او لا يحج) ذكره هنا اشارة الى ان ذكر المصنف اياه فيما سأتى ليس في محله ح (قوله ولا يثبت بالفاسد) اى الذى فساده مقارن كالصلاة بغير طهارة اما الذى طرأ عليه الفساد كما اذا شرع ثم قطع فيحنث به على التفصيل الآتى وستكلم عليه ح (قوله فلا تحل به الممين) حتى لو تزوج فاسدا او صلى كذلك ثم اعاد صحيحا حنث (قوله وانه) اى الملك يثبت بالفاسد اذا اتصل به القبض (قوله والهبة والاجارة كبيع) قال في البحر وقدمنا انه لو حلف لايهب فوهبة غير مقسومة حنث كما في الظهيرية فلم ان فاسد الهبة كصحيحها ولا يحنث ان الاجارة كذلك لانها بيع اه اى بيع المنافع (قوله كأن تزوجت او صمت) كان المناسب ان يقول كأن كنت تزوجت كما عبر في البحر بزيادة كنت لان اداة الشرط تقلب معنى الماضي الى الاستقبال غالباً اذا اريد معنى الماضي جعل الشرط كأن كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كانت فيصه قد لان الاستفادة من كان الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة ذكره المحقق الرضى والظاهر ان هذا اغلبي أيضاً بدليل قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا الا ان يقال ان كنتم بمعنى صرتم كما في فكانت هباء اى صارت (قوله لانه اخبار) اى فلا يقصد منه الحل والتقرب كما في البحر ولان ماضى معرف معين والصفة في المعين لغو وما يستقبل معدوم غائب والصفة في الغائب معتبرة شرح التلخيص (قوله لانه النكاح المعنوى) خص بالتعليل النكاح لانه المحدث عنه اولاً ومثله غيره والمعنوى اسم مفعول من عنى بمعنى قصد عبر به تبعاً للبحر عن البدائع والمختار في الاستعمال معنى بدون و او مثل مرمى والمراد انه الحقيقة المقصودة قال في شرح التلخيص الا ان ينوى نكاحاً او فعلاً صحيحاً في الماضي فيصدق ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف عليه لانه نوى حقيقة كلامه ورعاية الحقيقة واجبة ما امكن وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى المجاز لما فيه من التغليظ ويحنث بالجائز أيضاً لان فيه مافى الفاسد وزيادة اه (قوله فلا يحنث بالمقيد) لجواز بيعه قبل وجود شرطه (قوله حتى لو قال) تفريع على التعليل ولا فرق بين هذا وبين مافى المتن الا من حيث ان المعلق عتق المخاطب وفي الاول طلاق الزوجة او عتق عبد آخر (قوله او استولد) هذا خاص بالامة ولا يناسبه فتح الكاف والتاء في ان لم ابعك فانت حر الا ان يراد به الشخص الصادق بالذكور والاثنى (قوله ولا يعتبر الخ) قيل وقوع اليأس في الامة والتدبير ممنوع لجواز ان ترتد نفسي فيعملكمها الحالف وان يحكم القاضي ببيع المدبر واجيب بان من المشايخ من قال لا تطلق لهذا الاحتمال والاصح مافى الكتاب لان

قلت له تزوجت على فقال
كل امرأة لي طالق طلقت
المخلقة

طلقت المخلقة بكسر اللام
وعن الشافعي لا وصححه
السرخسي وفي جامع
قاضيخان وبه أخذ عامة
مشايخنا وفي الذخيرة ان
في حال غضب طلقت والا لا
(ولو قيل له تلك امرأة
غير هذه المرأة فقال كل
امرأة لي فهي كذا لا تطلق
هذه المرأة) لان قوله
غير هذه المرأة لا يحتمل
هذه المرأة فلم تدخل تحت
كل بخلاف الاول (فروع)
يتفرع على الخث لغوات
المحل نحو ان لم تصبي هذا
في هذا الصحن فانت كذا
فكسرتة او ان لم تذهبي
فانت بهذا الحمام فانت
كذا فطار الحمام طلقت
قال محرمة ان تزوجتك
فعبدي حرفتزوجها
حنث لان يمينه تنصرف الى
ما يتصور * حلف لا يتزوج
بالكوفة عقد خارجها لان
المعتبر مكان العقد * ان
تزوجت نيبا فهي كذا
فطلق امرأته ثم تزوجها
ثانيا لا تطلق اعتبارا
للغرض وقيل تطلق حلف
لا يتزوج من بنات فلان

مفروض امر متوهم نهر زاد في غاية البيان في الجواب عن الامة او نقول ان الخالف عندي يمينه
على الملك اقامه لا الذي سيجد (قوله طلقت المخلقة) اي التي دعت الى الخلف وكانت سببا
فيه بحر وهذا اذا لم يقل مادمت حية لان كل امرأة نكرة والمخاطبة معرفة بناء الخطاب فلا
تدخل تحت النكرة شرح التلخيص (قوله وعن الثاني لا) اي لا تطلق لانه اخرجته جوابا
فينطبق عليه ولان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غيرها فيتقيد به وجه الظاهر عموم الكلام
وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدأ او قد يكون غرضه ابحاثها حين اعترضت عليه ومع
التردد لا يصح مقيدا ولو نوى غيرها صدق ديانة لافضاء لانه تخصيص العام بحر (قوله وصححه
السرخسي الخ) وفي شرح التلخيص قال ابزدي في شرحه ان الفتوى عليه (قوله وفي الذخيرة
الخ) حيث قال وحكي عن بعض المتأخرين انه ينبغي ان يحكم الحال فان جرى بينهما قبل ذلك
خصومة تدل على انه قول ذلك على سبيل الغضب يقع عليها والا فلا قال شمس الائمة السرخسي
وهذا القول حسن عندي اه قلت وهذا توفيق بين ظاهر الرواية الذي عليه المتون وبين
رواية ابني يوسف وهو ظاهر فان حالة الرضا دليل على انه قصد مجرد الجواب وارضاه هالا
ايحاشا بخلاف حالة الغضب وفي ذلك اعمال كل من القولين فينبغي الاخذ به (قوله لا يحتمل
هذه المرأة) لان كلام الزوج في المسئلتين مبني على السؤال وانما يدخل في كلامه ما يجوز دخوله
في السؤال ولفظ امرأة في المسئلة الاولى يتناولها بخلاف لفظ غير هذه في المسئلة الثانية افاده
في الذخيرة (قوله لغوات المحل) اي المذكور في مسألة ان لم أبع هذا الرقيق الخ فكان الاولى
ذكر ذلك هناك كفاعل في البحر والنهر (قوله فكسرتة) اي على وجه لا يمكن التأمله لا بسبك
جديد كما هو ظاهر (قوله طلقت) اي بطلان التمين باستحالة البر كما اذا كان في الكوز ماء
فصب على ما من نهر وأراد بطلانها بطلان بقاءها وقال في النهر ايضا وكان ذلك في الحمام يمين
الغور والافعود الحمام بعد الطير ان يمكن عقلا وعادة فتدبره (قوله قال محرمة) اي نسا او
رضا او مصاهرة ط (قوله الى ما يتصور) وهو العقد عليها فانها محل له في الجملة قال
في التارخانية ولو قل ان تزوجت الجدار او الحمار فعبدى حر لا تنعقد يمينه اه اي لانه غير
محل اصلا وفيها قال لاجنية ان نكحتك فانت طالق تنصرف الى العقد ولو لا امرأته او
جاريته فالى الوطء حتى لو تزوجها بعد الطلاق او العتق لا يحنث (قوله عقد خارجها) اي
بنفسه او وكيله فاذا كان في الكوفة وعقد وكيله خارجها لا يحنث كما في الحساية عن جيل
الخصاف (قوله لان المعتبر مكان العقد) فلو تزوج امرأة بالكوفة وهي في البصرة وزوجها منه
فضولي بلا أمرها فأجازت وهي في البصرة حنث الخالف ويعتبر مكان العقد وزمانه لا مكان
الاجازة وزمانها خالية (قوله اعتبارا للغرض) فان غرضه غير التي معه (قوله لا يحنث بمن
ولدت له) قال الصدر الشهيد هذا موافق قول محمد أما ما يوافق قولهما فقد ذكر في الجامع
الصغير ان من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس فلان امرأة ثم تزوج امرأة وكلها الخالف
حنث عندها خلافا لمحمد وفي الحجة والفتوى على قولهما تارخانية (قوله النكرة تدخل تحت

وليس لفلان بنت لا يحنث بمن ولدت له بحر (النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا) تدخل تحت (النكرة)

النكرة الخ) المراد بالنكرة ما يشمل المعرف من وجه كالعلم المشار له غيره في الاسم وكل مضاف الى الضمير اذا كان تحته أفراد مثل نسائي طوالق كما يظهر والمراد بالمعرفة كقوله في الذخيرة ما كان معروفاً من كل وجه وهو ما لا يشاركه غيره في ذلك كالمشار اليه كهذه الدار وهذا العبد والمضاف الى الضمير كداري وعبدى اما المعرف بالاسم كمحمد بن عبدالله والمضاف اليه كدار محمد بن عبدالله فانه يدخل تحت النكرة لان الاسم لا يقطع الشركة من كل وجه ولذا يحسن الاستفهام فيقال من محمد بن عبدالله فبقى فيه نوع تنكير فمن حيث التعريف يخرج عن اسم النكرة ومن حيث التنكير لا يخرج فلا يخرج بالشك والاحتمال ولا يرد ما لو قال فلانة بنت فلان التي تزوجها طالق حيث يتعلق الطلاق بالاسم لا بالتزوج لانه لا احتمال للخروج هنا ولا يرد ايضا كل امرأة تزوجها مادامت عمرة حية فهي طالق حيث لا تطلق عمرة اذا تزوجها لان عامة المشايخ على تقييده بما اذا كانت مشارا اليها بأن قال عمرة هذه والادخلت تحت اسم امرأة ولان الاسم والنسب وضعا لتعريف الغائب لا الحاضر لان تعريفه بالاشارة كما في الشهادة وتام الكلام على ذلك في الذخيرة وما ذكره من عدم دخول المعرفة تحت النكرة انما هو اذا كانا في جملة واحدة بخلاف الجملتين كما يأتي (قوله والدار له أو غيره) أشار بالتعميم الى خلاف الحسن بن زياد حيث قال ان الدار لو كانت له لا يحنث لان الانسان لا يمنع نفسه عن دخول دار نفسه والجواب انه قد يمنع نفسه لغيظ ونحوه كما في شرح التلخيص (قوله لتكبره) اي لتكبر الخالف نفسه حيث لم يعينها باضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالاشارة اليها لم يعين مالكمها بخلاف الاشارة الى جزئه كهذا الرأس كما يأتي (قوله لا حنث بالخالف) كان المناسب زيادة والمخاطب اي في قوله دارك وفي بعض النسخ لا حنث بالمالك وهي اولى (قوله لتعريفه) اي من كل وجه لان ياء المتكلم وكاف المخاطب لا يدخل فيهما غيرها فلا يدخلان تحت النكرة وهي احد الا ان ينوى دخول نفسه أو المخاطب لان احد شخص من بني آدم وهما كذلك وكذا لو قال ان ألبست هذا القميص احدا فانت طالق لا يدخل الخالف فلا يحنث اذا ألبسه لنفسه الابالية وكذا لو قال لعبدى أعققتك اي عبيدى شئت لا يدخل المخاطب حتى لو أعققت نفسه لا يعق لان الضمير المستتر في أعققت معرفة فلا يدخل تحت أى لانها وان كانت عند النجاة معرفة بالاضافة الا انها بمنزلة النكرة لانها تصحب النكرة لفظا مثل اي رجل ومعنى مثل أياكم يأتي بعرضها لان المعنى اي واحد منكم ولان الامر بالاعتناق توكل فلا يدخل المأمور فيه كقولها لرجل زوجني من شئت ليس له ان يزوجه من نفسه وتامه في شرح التلخيص (قوله فكان) اي الخالف او ما ذكر من التعريف أقوى من ياء الاضافة اي أقوى تعريفاً من تعريف ياء الاضافة (قوله الابالية) اي لو نوى دخول المعرف تحت النكرة قلنا شاملة وغيره كما مر فيحث قل في الذخيرة لانه نوى المجاز وفيه تغليب عليه فيحث بما نوى ويحنث بغيره لانه الظاهر في انشاء (قوله وفي العلم) لاحاجة الى استثناء لما قدمناه من ان المراد بالعلم ما كان معروفاً من كل وجه وهو ما لا يشاركه غيره (قوله دخل الخالف) لو هو كذلك اي لو كان اسمه محمد بن احمد والغلامه فذا كان غلامه حنث واما لو كان الخالف غيره فنه يحنث بالاول لانه منكر من كل وجه (قوله يجوز استعمال العلم في موضع النكرة)

مطلب

النكرة تدخل تحت النكرة
والمعرفة لا تدخل

النكرة فلو قال ان دخل
هذه الدار احد فكذا
والدار له او غيره فدخلها
الخالف حنث لتكبره ولو
قال دارى او دارك لا حنث
بالخالف لتعريفه وكذا لو
قال ان مس هذا الرأس احد
واشار الى رأسه لا يحنث
الخالف بمسه لانه متصل به
خلفه فكان معرفة أقوى
من ياء الاضافة بحرود كره
المصنف قيل باب العيمين في
الطلاق معزى بالاشياء (الا)
بائية و (في العلم) كأن
كلم غلام محمد بن احمد
فكذلك داخل الخالف لو هو
كذلك لجواز استعمال العلم
في موضع النكرة فلم يخرج
الخالف من عموم النكرة
بحرقلت وفي الاشياء المعرفة
لا تدخل تحت النكرة

اللامعروفة في آخر ما في قد حل في التمهيد في سنة ١٢٧٢ هـ دخل دارى هذا الحدود طاقى مدح

على طلبه فودحها هولا
لم يثبت لأن معرفة لا تدخل
تحت النكرة وتتمه في القسم
الثالث من ايمان الظهيرية
(ويجب حج او عمرة ماشيا)
من بلده (في قوله على المشى
الى بيت الله تعالى او الكعبة
واراق دمان ركب) لا دخاله
النقص ولو اراد بيت الله
بعض المساجد يلزمه شئ
(ولا شئ) على الخروج
او الذهاب الى بيت الله
او المشى الى الحرم او الى
(المسجد الحرام) أو باب
الكعبة او مزاها (والصفا
او المروة) او مزدلفة او عرفة
لعدم العرف (لا يعتق عبد
قيل له ان لم احج العام فنت
حر) ثم قل حججت وانكر
العبدا واتي بشاهدين (فشهدا
بخبره) لانحيت (بكوفة)
لم تقبل لقيامها على نفي الحج
اذا التضيحة لا تدخل تحت
القضاء وقال محمد يعق
ورجحه الكمال (حاف
لا يصوم حيث يصوم سبعة
بنية) وان افطر
مطلب — قل على المشى
الى بيت الله تعالى او الكعبة
مطلب —
ان لم احج العام فانت حر
فشهدا بخبره الكوفة لا يعتق
مطلب —
شهادة النفي لا تقبل الا في الشرط

اى من حيث راسه الى راسه لانه لم يثبت رجلا يسمى بهذا الاسم
ولو قل كذلك لم يثبت من حيث مدحها تحت النكرة التي هي احد (قوله لا المعروفة
في اجزاء الحج) وكذا علمه وهو المعروفة في الشرط فنها لا تدخل تحت النكرة في اجزاء وحاصلها
كما في شرح التلخيص ان المعروفة لا تدخل تحت النكرة اذا كانت في حجة واحدة فلو في حجتين
لا يمتنع دمجها لان الشئ لا تصور ان يكون معررف منكرا في حجة واحدة بخلاف الجنتين
لانهما كالكلامين ففي دخول دارى هذه حدقات طاقى فدخلتها هي تصاق لانيها وان كانت
معرفة ببناء الحجاب لانها وقعت في اجزاء فليمتنع دخولها تحت نكرة الشرط وهي احد
وفي قوله لانيها ان وقعت كذا فاسألي طواقى ففعلت الخطاطبة تصاق معين لانها معرفة في
الشرط فجاز ان تدخل تحت اجزاء وتكون منكرا في اجزاء يعنى باعتبار كونها واحدة غير
معينة من جملة معنومه ذكرت في اجزاء اه وبه علم ان سأل نكرة هنا وان اضيف الى
الضمير لان المراد بالنكرة ما ليس معرفة من كل وجه وهذا كذلك ولما يصح الاستفهام عنهن
فيقال من نسألك كما مر في العم (قوله لان المعروفة الحج) علمه ان قوله لم يثبت والمراد بالمعروفة ياء
انتكلم في دارى وقوله لا تدخل تحت النكرة اى التي في حجتها (قوله ويجب حج او عمرة
ماشيا الحج) اى استحسانا وعلمه في التمتع بأنه معروف ان يجب احدا نسكين به فصار فيه مجازا
لغويا حفيضة عرفية مثل ملوف على حجة او عمرة والا فليقتاس ان لا يجب بهذا شئ لانه التزم
ما ليس بقربة واجبة وهو المشى ولا المقصودة اه وقدما اول الاماز في بحث النذر ان مثله
النذر بذبح فانه عبارة عن النذر بذبح شاة وقدما ان صيغة النذر تحتمل المين كما مر بيانه
في آخر كتاب الصوم فلذا ذكر وامسائل النذر في الايمان ففهم (قوله من بلده) قال في النهر ثم
ان لم يكن بمكة لزمه المشى من بيته على الراحح لامن حيث يحرم من المنقات والخلاف فيما اذا لم
يحرم من بيته فان احرم منه لزمه المشى منه اتفاق وان كان بمكة واراد ان يجعل الذي لزمه حجا
فانه يحرم من الحرم ويخرج الى عرفات ماشيا الى ان يطوف طواف الزيارة كغيره وان اراد
استطاه بعمرة فعليه ان يخرج الى الحل ويحرم منه وهل يلزمه المشى في ذهابه خلاف والموجه
يقضى انه يلزمه اذا اخرج يلزمه المشى من بلده مع انه ليس محروما بل ذهب الى محل الاحرام
لبحرم منه فيكذا هذا اه والتوجيه اصاحب التمتع وتبعه في البحر ايضا (قوله ان ركب)
اى في كل الاوقات او اكثرها فنركب في غير ذلك تصديق بقدره ط (قوله لا دخاله النقص)
اى فيما التزمه (قوله ان المشى الى الحرم او الى المسجد الحرام) هذا قوله وقال لزمه في هذين
أحد المسكينين والتوجه ان يحمل على انه معروف بعد الامه ان يجب انكسك فيهما فقالا به
فيرفع الخلاف كما حقه في نسخ وتبعه في البحر وغيره (قوله لا يعرف) علمه لجمع ما تقدم
فقد بين الفارق في هذه المسائل لا يعرف ط (قوله لم تقبل الحج) اى عندما لانها قامت على
النفي لان المقصود منه في الحج زجرت التضيحة لانها لا مطالب لها فصار كما اذا شهدوا انه لم
يخرج عاية (امر ان هذا) اى لم يجمع به على الشاهد كنه لا يميز بين نفي تيسيرا هداية
وحاصلها لا يحمل في النفي بين ما يجمع به على الشاهد فتقبل الشهادة به اولا فلا بل لا تقبل

على التفي مطلقا نعم تقبل على التفي في الشروط حتى لو قال عبده ان لم ندخل الدار اليوم فأن
حر فشهدا انه لم يدخلها قبلت ويقضى بعقده كافي المبسوط واوردان ما نحن فيه كذلك واجب
بأنها قامت على امر معين وهو كونه خارج البيت فيثبت التفي ضمنا واعترضه في الاحتج بأن
العبد كالا حوله في التضحية لاحق له في الخروج فإذا كان مناط القبول كون المشهود به
امرا وجوديا متضمنا للمدعى به كذلك يجب قبول شهادة التضحية المتضمنة للتفي فقول محمد
أوجه اه وتبعه في البحر والنهر لكن اجاب المقدسي في سرجه بأن الشهادة بعدم الدخول
اولت بالخروج الذي هو وجودي صورة وفي الحقيقة المقصود ان الخروج يمكن الاطاحة به
بلا ريب بأن يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهي تفي محصور بخلاف التضحية بالكوفة
ليست ضد الاحتج على انه يمكن ان يكون ذلك كرامة له وهي جائزة كما قالوا في المشرق والمغرب
فتأمل اه (قوله لوجود شرطه) وهو الصوم الشرعي اذ هو الامساك عن المفطر على قصد
التقرب وقد وجد تمام حقيقته وما زاد على ادنى امساك في وقته فهو تكرار الشرط ولانه
بمجرد الشروع في الفعل اذا تمت حقيقته يسمى فاعلا ولذا نزل ابراهيم عليه السلام ذاتها
بامر السكينة في محل الذبح فقبل له قد صدقت الرؤيا بخلاف ما اذا كانت حقيقته تتوقف على
افعال مختلفة كالصلاة كما يأتي فتج واعترض بأن الصوم الشرعي اقله يوم واجب بأنه يطلق
شرعا على ما دونه ودفع بأن المطلق ينصرف الى الكامل قلت جوابه ان هذا لو قال صوما كما
يأتي اما بدون تصريح بمصدر او ظرف فلما راد الحقيقة وقد وجدت بالاقول ولهذا يقال في الشرع
والعرف انه صام ثم افطر فيحنت لوجود شرط الحنت قبل الافطار ثم لا يرتفع بعد تحققه فافهم
ثم اعلم ان ما ذكره المصنف هنا كبقية المتن مخالف لما قدمه في هذا الباب من انه لو حلف
لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون الفاسد كما قدمناه وكنت اجبت عنه في باب نكاح
الرفيق بأن المراد بالصحيح ما وجدت حقيقته الشرعية على وجه الصحة فلا يضره عروض
الفساد بعد ذلك ويفيده ما ذكرناه عن الفتح من التعليل وعليه فتقوله دون الفاسد احتراز
عن الفاسد ابتداء كالو نوى الصوم عند الفجر وهو يأكل أو شرع في الصلاة محدثا في تأمل
ثم رأيت في الفتح ما يفيد المناقاة بين القولين حيث استشكل المسئلة المارة ثم اجاب بأن ما هنا
اصح لانه نص محمد في الجامع الصغير لكنه بعد اسطر اجاب مستندا للذخيرة بأن المراد بالفاسد
ما لم يوصف بوصف الصحة في وقت بأن يكون ابتداء الشروع غير صحيح وقال وبه يرتفع
الاشكال وتبعه في البحر والنهر وهذا عين ما فهمته من الاشكال والجواب والحمد لله على الهام
الصواب (قوله لانه مطلق الخ) علة للمستثنين اى فلا يراد باليوم بعينه وكذا في صوم لان
المراد بهما المعبر شرعا فافهم قال في الفتح اما في يومنا فظاهر وكذا في صوما لانه مطلق فينصرف
الى الكامل وهو المعبر شرعا ولذا قلنا لو قال الله على صوم وجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع
وكذا اذا قال على صلاة تجب ركعتان عندنا لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين
حلفه لا يصوم ولا يصوم صوما فينبغي ان لا يثبت في الاول الا اليوم لانا نقول الثابت في ضمن
الفعل ضروري لا يظهر اثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصريح فانه اختياري يترتب عليه
حكم المطلق فيوجب الكمال اه (قوله لان اليمين الخ) جواب عما أورد من ان اليمين هنا

مطلب

حلف لا يصوم حث بصوم

ساعة

لوجود شرطه (ولو قال)

لا اصوم (صوما او يوما

حث بيوم) لانه مطلق

فينصرف الى الكامل

(حلف لا يصوم من هذا اليوم

وكان بعد اكله او بعد

الزوال تحت) اليمين

(وحنث للحال) لان

اليمين لا تعتمد الصحة بل

التصور

صحت مع انه مقرون بذكر اليوم ولا كمال ورد في الفتح الايراد بان كلاما كان في المصالح وهو
لفظ يوموا ونظ هذا اليوم مقيد معرف وانما تشكل هذه المسئلة والتي بعدها على قول ابى حنيفة
ومحمد لان التصور شرعا متنفذ وكونه ممكنا في صورة أخرى وهي صورة النسيان والاستحاضة
لا يفيد حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لانه لم يخلف الا على الصوم والصلاة
الشرعيتين اما على قول ابى يوسف فظاهر اهـ **(قوله)** كتصوره في الناسي اي في الذي اكل
ناسيا فان حقيقة الصوم وهي الامساك عن المفطرات غير موجودة مع انه اعتبر الشارع سائما
فقد وجد الصوم مع الاكل وهذا نظير قوله بعد اكله واما قوله او بعد الزوال فلم يوجد له
نظير والناسي لا يصلح نظيره وعن هذا قال في النهر وانت خير بان تصور فيه اذا حلف بعد
الزوال في الناسي الذي لم يأكل ممنوع اهـ قلت وبجواب بان المراد امكان تصور مع فقد
شرط وقد وجد ذلك في الناسي ولا فرق بين شرط وشرط فيصالح ذلك نظير الهمما ويدل لما قلنا
ما في الذخيرة من ان المراد بالتصور بعد الزوال وبعد الاكل ان الله سبحانه لو شرع الصوم
بعدهما لم يكن مستحيلا الا ترى كيف شرعه بعد الاكل ناسيا وكذلك الصلاة مع الحيض
تصور لان الحيض ليس الادورور الدم وانه لا ينافي شرعية الصلاة الا ترى ان الصلاة في حق
المستحاضة مشروعة وشرط اقامة الدليل مقام المدلول التصور لا الوجود بخلاف مسئلة
الكوز الخ اهـ ما خصنا قلت وبهذا يجاب عن اشكال الفتح لان المراد انه لو شرع لم يكن
مستحيلا شرعا لهذه الشواهد نعم يقوى اشكاله ما قدمه الشارع في بحث مسئلة الكوز ان لم
تصلي الصبح غدا فانت كذا لا تبحث بحضها بكرة في الاصح وعزاء في البحر هناك للمنقي وقل
هنا حينئذ لا تبحث في مسئلة الصوم ايضا على الاصح قل لكن جزء في المحيط بالحث فيهما
وفي الظهيرية انه الصحيح اهـ فافهم **(قوله)** كافي الاستحاضة) قالها فقد معها شرط الصلاة
مع حكم الشارع عليها بالصحة فعلم ان سرعتها مع فقد شرط غير مستحيلة بمعنى انه تعالى
لو شرعها مع الحيض لامكن كما مر فلا يرد اشكال الكمال فافهم **(قوله)** لان محل الفعل) اي
المحلول عليه بقوله لا اشرب ماء هذا الكوز والحال انه لا ماء فيه **(قوله)** بركة) اي استحسانا
لان الصلاة عبارة عن افعال مختلفة فلا يأت بها لا تسمى صلاة يعني لم يوجد تمام حقيقتها
والحقيقة تنقى بانتفاء الجزء بخلاف الصوم فانه ركن واحد ويتكرر بالجزء الثاني واوردان
من اركان الصلاة التعدد وليست في الركعة الواحدة فيجب ان لا تبحث واجيب بانها موجودة
بعد رفع رأسه من السجدة وهذا انما يتم بناء على توقف الحث على الرفع منها والاوجه خلافه
على انه لو سلم فليست تلك التعدد هي الركن والحق ان الاركان الحقيقية هي الخمسة والقعدة
ركن زائد على ما تحرر وانما وجبت للحتم فلا تعتبر ركننا في حق الحث اهـ فتح ما خصنا قل في
النهر وقد منا انها شرط لاركن وهو ظاهر في توقف حثه على القراءة في الركعة وان كانت ركننا
زائدا وهذا احد قولين وقل بحث بدونها حكاهما في الظهيرية **(قوله)** خمس السجود) اي
بوضع الحبة على الارض لتمام حقيقة السجود به بلا توقف على الرفع وهو الاوجه كذا في النسخ
(قوله) لتحقق الركعة) تقدم ان الصلاة تتحقق بوجود الاركان الاربعة لكن اذا قل ركعة
فقد التزم زيادة على حقيقة الصلاة وهو صلاة تسمى ركعة وهي الركعة الاولى من شفع فلو

كتصوره في الناسي وهو
(كألو قال لامرأته ان لم
تصلي اليوم فانت كذا
خاضت من ساعتها او بعد
ماصلت ركعة) فان الميمن
تصح وتطلق في الحال لان
درور الدم لا يمنع كما في
الاستحاضة بخلاف مسئلة
الكوز لان محل الفعل
هو الماء غير قائم اصلا فلا
يتصور بوجه (وخت في
لا يصلي) بركة) بنفس
السجود بخلاف ان صليت
ركعة فانت حر لا يعتق الا
باولي شفع لتحقق الركعة
(وفي) لا يصلي) صلاة
بشفع)

مطلب

حلف لا يصلي حث بركة

صلى ركعة ثم تكلم لا يحنث لانها صورة ركعة لاصلاة هي ركعة وقال في الظهيرية لانه ماصلى ركعة لانها بتبراء ولوصلى ركعتين حنث بالركعة الاولى قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي عن التبراء مانع لصحة الركعة وهي تصغير التبراء تأنيث الابترو هو في الاصل مقطوع الذنب ثم صار يقال للناقص اه (قوله وان لم يقعد الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال حلف لا يصلى صلاة فهل يتوقف حنثه على قعوده قدر التشهد بعد الركعتين اختلافوا فيه والظاهر أنه ان عقد يمينه على مجرد الفعل وهو ما اذا حلف لا يصلى صلاة يحنث قبل القعدة لما ذكرته أى من أنها ركن زائد وان عقدها على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر ينبغي أن لا يحنث حتى يقعد اه وفي النهر عن العناية ان الصلاة لا تعتبر شرعا بدونها وصلاة الركعتين عبارة عن صلاة تامة وتامها شرعا لا يكون الا بالقعدة ثم قال بعد نقل ما في الفتح وتوجيه المسئلة يشهد لما في العناية اه وحاصله أنه لا بد من القعدة مطلقا وهذا كله مخالف لما في البحر عن الظهيرية حيث قال والظاهر والا شبه ان عقدي يمينه على مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يصلى صلاة لا يحنث قبل القعدة وان عقدها على الفرض وهي من ذوات المثنى فكذلك وان كان من ذوات الاربع حنث ولو حلف لا يصلى الظهر لا يحنث حتى يتشهد بعد الاربع اه لكن فيه شبه المناقاة اذ لا فرق يظهر بين قوله لأصلى الفرض وقوله لأصلى الظهر مثلا تأمل وفي التاتر خاتية لو حلف لا يصلى الظهر او الفجر او المغرب لا يحنث حتى يقعد في آخرها ويظهر لي ان الاوجه ما في العناية كما مر عن النهر ويظهر منه ايضا اشتراط القعدة في قوله لاصلى ركعة والا فهي صورة ركعة لاركة حقيقية تأمل (قوله بعد شروعه) متعلق باقتداء (قوله وان وصلية) لكن الذي في نسخ المتن المجردة صدق بلا واو فككون ان شرطية وجوابها صدق (قوله لانه أهمهم) اى في الظاهر قال في الظهيرية وقصده ان لا يؤم أحدا أمر يمينه وبين الله تعالى ثم قال وذكر الناطق في انه اذا نوى ان لا يؤم أحدا فصلى خلفه رجلا ن جازت صلاتهما ولا يحنث لان شرط الحنث ان يقصد الامامة ولم يوجد اه وظاهره انه لا يحنث قضاء ايضا ففي المسئلة قولان ويظهر لي الثاني لان شروعه وحده اولا ظاهري فانه لم يرد الامامة وصحة اقتدائهم به لا يلزم منها نيته ولذا لو اشهد لم يحنث مع صحة اقتدائهم لان نية الامام الامامة شرط لحصول الثواب له لالصحة الاقتداء (قوله ولو في الجمعة) لان الشرط فيها الجماعة وقد وجد فتح وعبارة البحر عن الظهيرية وكذلك لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا اه ومقتضاه انه ان اشهد لا يحنث اصلا والا حنث قضاء لا ياتى ان نوى لكن في البرازية ولو اشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة ان يصلى لنفسه لم يحنث ديانة ولا قضاء اه ومفهومه انه في الجمعة يحنث قضاء وان اشهد ولعل وجهه ان الجماعة شرط فيها فأقدمه عليها ظاهر في انه ام فيها تأمل (قوله لعدم كمالها) قال في الظهيرية لان يمينه انصرف الى الصلاة المطلقة اه اى المطلقة هي الكاملة ذات الركوع والسجود وما بحثه في الفتح من انه ينبغي اذا أم في الجنائزة ان اشهد صدق فيهما والا ففي الديانة خلاف المتقول كما في النهر قلت وبحث الفتح وجهه الا اذا حلف ان لا يؤم أحدا في صلاة فتصرف الصلاة الى الكاملة اما بدون ذكر الصلاة فالامامة موجودة في الجنائزة تأمل (قوله فانه يحنث) اى على التفصيل

مطلب

حلف لا يؤم أحدا

وان لم يقعد بخلاف لا يصلى
الظهر مثلا فانه يشترط
التشهد (و) حنث (في
لا يؤم احدا باقتداء قوم
به بعد شروعه وان)
وصلية (قصدا ان لا يؤم
احدا) لانه أهمهم (وصدق
ديانة) فقط (ان نواه) اى ان
لا يؤم احدا (وان اشهد قبل
شروعه) انه لا يؤم احدا
(لا يحنث مطلقا) لاديانة
ولا قضاء وصح الاقتداء
ولو في الجمعة استحسانا (كما)
لا حنث (لو أهمهم في صلاة
الجنائزة او سجدة التلاوة)
لعدم كمالها (بخلاف النافلة)
فانه يحنث وان كانت الامامة
في النافلة

المار كما هو ظاهر (قوله منها عنها) اى اذا كانت على وجه التداعى وهو ان يقتدى اربعة
 بواحد ط (قوله لا يمكن الوقوف عليها) اى فكان القول للمولى لانكاره بشرط العتق
 بخلاف نحو المحبة والرضا من الامور القلبية فان القول فيها للمخبر عنها (قوله طاعت على
 الاظهر) الظاهر ان هذا في عرفهم وفي عرفنا تارك الصلاة من لا يصلى اصلا اهـ ح (قوله طاعت على
 استظهر الباقي الخ) هو احد قولين ومبنى الثانى على انصراف الوقت الى الاصلى كما
 فى الفتح وهو الموافق للعرف كما افاده ح لكن قد يقال لا تأخير من النائم فالأظهر ما فى البرازية
 من ان الصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت واتبه بعده لا يحنث وان كان نام بعد
 دخوله حنث (قوله اجتمع حدنان فالطهارة منهما) اى مطلقا كجائبتين من امرأتين
 او جنابة وحيض أو بول ورعاف قال فى البحر فلو حلف لا يغتسل من امرأته هذه فاصابها ثم
 اصاب أخرى او بالعكس ثم اغتسل فهو منهما وحنث وكذا لو حلفت لا تغتسل من جنابة او
 من حيض فأجنبت وحاضت ثم اغتسلت فهو منهما وقال الجرجاني هو من الاول اتحد المجلس
 او لا كبول ورعاف وقال ابو جعفر ان اتحد من الاول والا فنهما وقال الزاهد عبد الكريم
 كنا نظن ان الوضوء من اغلظهما وان استويا فنهما وقد وجدنا الرواية عن ابى حنيفة انه
 منهما فرجعنا الى قوله اهـ ملخصا وثمرة الخلاف تظهر فيما لو حلف لا يتوضأ من الرعاف
 فرعف ثم بال فتوضأ حنث بلا خلاف وان بال او لا ثم رعى وتوضأ فعلى قول الجرجاني لا يحنث
 وعلى ظاهر الجواب وقول ابى جعفر يحنث تارة خاتمة قلت وبه علم ان ما جزم به الشارح
 هو ظاهر الرواية (قوله يصلى الفجر الخ) كذا اجاب ابن الفضل حين سئل عنه فقال ينبغي
 ان يصلى الفجر الخ قال ح وفيه انه ان كان المرد باليوم بقية النهار الى الغروب فكيف ير
 ثلاث صلوات فيه وان كان المراد منه ما يشمل الليلة بقرينة الخمس صلوات فما الحاجة الى
 مجامعتها قبل الغروب على ان قوله بجماعة لا يدخل له فى الانغاز فتأمل اهـ قلت لعل وجهه
 ان يمينه بظاها معقودة على بقية النهار وبذكره الخمس احتمال انه اراد ما يشمل الليل فاذا
 جامع واغتسل نهرا يحنث يقينا وكذا لو جامع واغتسل ليلا لانه وجد شرط الحنث على
 كلا الاحتمالين لانه فى النهار لم يجمع وفى الليل قد اغتسل وقد حلف انه يجمع ولا يغتسل
 اما اذا جامع فى النهار واغتسل بعد الغروب فانه على احتمال كون المراد بقية اليوم لم يوجد
 شرط الحنث وعلى الاحتمال الآخر وجد فلا يحنث بالشك واما التقيد بالجماعة فهو لتأكيد
 كون الخمس هى المكتوبة ثم ظهر لى جواب آخر وهو ان يقال انها انعقدت على النهار فقط
 لكن لما لم يمكنه اداء الخمس فى النهار انصرف الى ما يتصور شرعا وهو اداء الكل فى اوقاتها كما
 مر فيما لو حلف على تزوج محرمة فتزوجها حنث لان يمينه تنصرف الى ما يتصور وحينئذ فلا
 يبر الا اذا صلى كل صلاة فى وقتها وجامع قبل الغروب واغتسل بعده اذو جامع واغتسل نهرا
 حنث لانه حلف ان لا يغتسل فى هذا اليوم وان كانا فى الليل حنث ايضا لانه حلف ان يجمع
 فى النهار واظن ان هذا الوجه هو المراد وبه يندفع الابرادافهم والله سبحانه اعلم (قوله حلف
 لا يحنث) اى سواء قال حجة او لا كفى بالبحر وغيره (قوله عن الثالث) اى ان هذا مروى عنه

منها عنها * (فروع) * ان
 صليت فأنت حر فصال
 صليت وانكر المولى لم يعتق
 لا يمكن الوقوف عليها بلا
 حرج قال ان تركت الصلاة
 فطالق فصلتها قضاء طلقت
 على الاظهر ظهيرية * حلف
 ما أخر صلاة عن وقتها وقد
 نام فقضاها استظهر الباقي
 عدم حنثه لحديث فان ذلك
 وقتها * اجتمع حدنان
 فالطهارة منهما * حلف
 ليصلين هذا اليوم خمس
 صلوات بالجماعة ويجمع
 امرأته ولا يغتسل يصلى
 الفجر والظهر والعصر
 بجماعة ثم يجمعها ثم يغتسل
 كما غربت ويصلى المغرب
 والعشاء بجماعة فلا يحنث
 (حلف لا يحنث فعلى
 الصحيح منه) فلا يحنث
 بالفساد ولا يحنث حتى
 يقف بعرفة عن الثالث)
 اى محمد (او حتى يطوف
 اكثر الطواف) المفروض

مطلب

حلف لا يحنث

(قوله عن الثاني) اى عن ابى يوسف (قوله وبه جزم فى المنهاج) جزم به ايضا فى لمحيص الجامع الكبير لان الحج عبارة عن اجناس من الفعل كالصلاة فتناولت العيمين جميعها وذلك لا يوجد الا بالكثر طواف الزيارة فان جامع فيها لا يحنث لان المقصود من الحج القرية فتناولت العيمين الحج الصحيح كالصلاة شرح الجامع (قوله ولا يحنث فى العمرة) اى فيما لو حلف لا يعتد (قوله اى صدقة اتصدق به بمكة) ذكر ضميره على ان الصدقة بمعنى المتصدق به قل فى الفتح ومعنى الهدى هنا ما يتصدق به بمكة لانه اسم لما يهدى اليها فان كان نذر هدى شاة او بدنة فاما يخرج عن العهدة ذبحه فى الحرام والتصدق به هناك فلا يجوز به اهداء قيمته وقيل فى اهداء قيمة الشاة روايتان فلو سرق بعد الذبح فليس عليه غيره وان نذر ثوبا جازا اتصدق فى مكة بعينه او بقيمته ولو نذر اهداء ما لم ينقل كاهداء دار ونحوها فهو نذر بقيمتها اه فالحاصل ان فى مسئلتنا لا يخرج عن العهدة الا بالتصدق بمكة مع انهم قالوا لو ائتم المتصدق على فقراء مكة بمكة ألغينا تعيينه الدرهم والمكان والفقير فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصيغة الهدى وبينه بصيغة النذر بحر ووجهه ان الهدى جعل التصدق به فى الحرم جزأ من مفهومه بخلاف ما لو نذر التصدق بدرهم على فقراء الحرم فان الدرهم لم يجعل التصدق به فى الحرم جزأ من مفهومه بل ذلك وصف خارج عن ماهيته ومثله تعيين الزمان والدرهم فلهذا لم يلزم بالنذر ثم رأيت نحوه فى ط عن الشرع بلالية وكالهدى الاخنية فانها اسم لما يذبح فى ايام التجر فالزمان مأخوذ من مفهومها كما سندر تحقيقه فى بابها ان شاء الله تعالى فالهدى والاخنية خارجان من قولهم ألغينا تعيين الزمان والمكان فان الزمان متعين فى نذر الاخنية والمكان فى الهدى وكذا النذر المعاق كأن شفى الله مريضى فله على صوم شهر مثلاً فانه يتعين فيه الزمان بمعنى انه لا يصح صومه قبل وجود المعاق عليه اما المكان والدرهم والفقير فلا يتعين فيه كما حققناه فى بحث النذر اول الايمان فافهم (قوله بعد الحلف) افادانه لو كان مملوكا وقت الحلف فغزلت فلبسه فانه هدى بالاولى وهو متفق عليه بحر (قوله وشرط مملكه يوم حلف) لان النذر انما يصح فى الملك او مضافا الى سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليسا من اسباب الملك ولهان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب للملك بحر اى الغزل من قطن الزوج سبب للملك الزوج لما غزلته ولهذا يحنث اذا غزلت من قطن مملوك للزوج وقت الحلف لانها اذا غزلته كان ذلك سببا لان يملك الزوج غزلها مع ان القطن ليس بمذكور وتامه فى العناية لكن يشك ان الشرط انما هو اللبس وهو ليس سببا للملك الا ان يقال ان المراد ان غزلت ثوبا ولبسته فيكون الشرط هو الغزل الذى هو سبب الملك لا مجرد اللبس (قوله لانها انما تغزل من كتان نفسها) اى فلم يوجد بشرط النذر هو الاضافة الى ملكه اوسببه ط (قوله وبقوله الحج) هذا ذكره فى التهر والاول ذكره فى الفتح وبحث فى كل منهما نوح افندى بأنه فى حيز المنع فان بعض نساء مصر تغزل من كتان الزوج وبعض نساء الروم بالعكس لاسيما نساء الجنود الذين يغيبون عنهم سنين فالاولى اعتبار الغالب اه ما خصنا (قوله لا يلبس من غزلها) اى مغزولها كما عبر به قبله وهو عند عدم التية على الثوب وان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس الثوب لانه نوى الحقيقة ولو حلف لا يلبس من

مطلب

ان لبست من مغزولك فهو

هدى

مطلب

فى معنى الهدى

(عن الثانى) وبه جزم فى

المنهاج العلامة عمر بن محمد

العقلى الانصارى كان

من كبار فقهاء بخارى ومات

بهائنة سبعين وخمسائة ولا

يحنث فى العمرة حتى يطوف

اكثرها (ان لبست من

مغزولك فهو هدى) اى

صدقة اتصدق به بمكة

(فلك) الزوج (قضا) بعد

الحلف (فغزلته) ونسج

(وليس فهو هدى)

عند الامام وله التصدق

بقيمته بمكة لا غير وشرطا

ملكه يوم حلف وبفق

بقولهما فى ديارنا لانها انما

تغزل من كتان نفسها او قطنها

وبقوله فى الديار الرومية

لغزلها من كتان الزوج

نهر (حلف لا يلبس من

غزلها فلبس تكة منه

لا يحنث) عند الثانى وبه يفتى

مطلب

فى الفرق بين تعيين المكان

فى الهدى دون النذر

٣. مطلب

حلف لا يلبس حليا

لانه لا يسمى لابسا عرفا
(كلا يلبس ثوبا من نسج
فلان فلبس من نسج
غلامه) لا يحنث (اذا كان
فلان يعمل يده والا حنث)
العين الحجاز (كاحنث بلبس
خاتم ذهب) ولور جلا بلا
فص (او عقد لؤلؤ أو
زبر جدا وزمرن) ولو غير
مرصع عندها وبه يفتي
(في حلفه لا يلبس حليا)
للعرف (لا يحنث) بخاتم
فضة (بدليل حله للرجال
(الا اذا كان مصوغا على هيئة
خاتم النساء بأن كان له فص)
فيحنث هو الصحيح زيلعي
ولو كان ثوبا بذهب ينبغي
حنثه به نهر كخالخال
وسوار (حلف لا يجلس
على الارض فجلس على)
حائل منفصل

مطلب

حلف لا يجلس على الارض
او لا ينام على هذا الفراش
او هذا السرير

غز لها فلبس ثوبا من غز لها وغزل غيرها حنث ولو من غز لها خيط واحد لان الغزل غير مقدر
الا اذا قال ثوبا من غز لها لان بعض الثوب لا يسمى ثوبا محيط لا يلبس من غز لها فلبس ثوبازره
وعراه من غز لها لا يحنث لانه لا يسمى لبسا عرفا بخلاف اللبنة والزريق منقعي اه بحر ملخصا
ولولبس ثوبا فيه رقعة من غزل غيرها حنث لا وحلف لا يلبس من غز لها فلبس ما خيط من
غز لها فتح (قوله لانه لا يسمى لابسا عرفا) بخلاف ما اذا لبس تكة من حرير فانه يكره اتفاقا
لان المحرم استعمال الحرير مقصودا وان لم يصير لابسا وقد وجدوا المحرم باليمن اللبس ولم يوجد
بحر واعترض المصنف قوله اتفاقا بل هو الصحيح وكذا القلنسوة ولوتحت العمامة كما في
شرح الوهبانية وعلى مقابل الصحيح لاحاجة الى الفرق اه قال في البحر ولا يكره الزرور العري
من الحرير لانه لا يعد لابسا ولا مستعملا وكذا اللبنة والزريق لانه تبع كالعلم (قوله ولور جلا) ٢
آتي به لان خاتم الفضة ليس حليا في حقه للعرف بخلاف الذهب (قوله بلا فص) بفتح الفاء اي
ولوبلا فص (قوله ولو غير مرصع عندها) اما عند الام فلو غير مرصع لا يحنث وبقولهما
قلت الأئمة الثلاثة لانه حلى حقيقة فانه يترين به وقال تعالى وتستخرجون منه حلية
تلبسونها والمستخرج من البحر اللؤلؤ والمرجان وله انه لا يتحلى به عادة الا مرصعا بذهب او
فضة والايمان على العرف لاعلى استعمال القرآن قال بعض المشايخ قياس قوله انه لا بأس
بلبس اللؤلؤ للعلمان والرجال وقيل هذا اختلاف عصر ففي زمانه كان لا يتحلى به الا مرصعا
ويفتي بقولهما لان العرف القائم انه يتحلى به مطلقا فتح (قوله في حلفه) متعلق بقوله كما
حنث (قوله لا يلبس) بفتح اوله وثالثه وقوله حليا بضم الحاء وتشديد الياء جمع حلى بفتح
فسكون كئدى وئدى (قوله بدليل حله للرجال) اي مع منهم من التحلى بالفضة وانما يسبح
لهم لقصد التحتم لا للزينة وان كانت الزينة لازم وجوده لكنها لم تقصده فكان عدا ما خصوصا
في العرف الذى هو مبنى الايمان وعند الأئمة الثلاثة يحنث فتح (قوله بأن كان له فص) يوم
كلامه ككلام الزيلعي ان ماله فص لا يحل للرجال وفي كراهية القهستاني يجوز الخاتم من
الفضة على هيئة خاتم الرجال واما اذا كان له فصان او اكثر فحرام اه وعبارة الفتح ليس فيها هذا
الايهام وهى قول المشايخ هذا اذا لم يكن مصوغا على هيئة خاتم النساء بأن كان له فص فان كان
حنث لانه لبس النساء اه تأمل (قوله هو الصحيح) وقيل لا يحنث بخاتم الفضة مطلقا وان كان
مما يلبسه النساء قل في الفتح وليس ببعيد لان العرف بخاتم الفضة ينبنى كونه حليا وان كان
زينة (قوله كخالخال وسوار) لانه لا يستعمل الا للزينة مكان كاملا في معنى الحلى بحر عن
الحيط * (تمه) * حلف لا يلبس ثوبا او لا يشتره فيمنه على كل ملبوس يستر العورة وتجوز به
المصلاة فلا يحنث ببساط او طنفسة او قلنسوة او منديل يتخطبه او مقنعة او لفافة الا اذا
بلغت مقدار الاراز وكذا العمامة ولو اترز بالقميص او ارتدى لا يحنث والا صل انه لو حلف
على لبس ثوب غير معين لم يحنث الا باللبس المعتاد وفي المعين يحنث كيفما لبسه ولا يحنث
بوضع القباء على اللحاف حالة النوم اه ملخصا من البحر (قوله على حائل منفصل) اي
ليس بتابع للحالف بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانه تبع له فلا يصير حائلا ولو خلع ثوبه
فبسطه وجلس عليه لا يحنث لارتفاع التبعية بحر وفتح قل في النهر ولم أر ما لو جلس على

كحشيب او جلد او (بساط او حصير او) حلف (لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فنام عليه اولا نجاس على هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحنث) في الصور الثلاث ١٧٩ كما لو اخرج الحشوش من الفراش للعرف ولونكر الاخيرين حث

حشيش وينبغي انه لو كان كثيرا يحنث اه وظاهره ولو غير مقلوع لانه في العرف حاس على الحشيش لاعلى الارض (قوله على هذا الفراش) مثله هذا الحصير وهذا البساط هندية ط (قوله لا يحنث) لان الشيء لا يتبع مثله فتقطع النسبة عن الاسفل وعن ابى يوسف رواية غير طاهرة عنه انه يحنث لانه يسمى نائما على فراشين فلم تقطع النسبة ولم يصير احدهما تبعا للآخر وحاصله ان كون الشيء ليس تبعا لمثله مسلم ولا يصيرنا فيه في الفراشين بل كل اصل في نفسه ويتحقق الحث بتعارف قولنا نام على فراشين وان كان لم يماسه الا الاعلى فتح قلت وهذا هو المتعارف الآن (قوله كما لو اخرج الحشوش) اى ونام على الظهارة او على الصوف والحشوش فلا يحنث فيهما لانه لا يسمى فراشا كفى البحر عن الوقعات (قوله للعرف) راجع للمسائل الثلاث (قوله الاخيرين) اى الفراش والسرير (قوله للعموم) اى عموم اللفظ المنكر للاعلى والاسفل ط (قوله وما في القدورى) وقع مثله في الهداية والكنز (قوله حمله في الجوهرية على العرف) وكذا في الفتح حيث قال قوله ومن حلف لا ينام على فراش اى فراش معين بدليل قوله وان جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنث اه قلت ووجه الدلالة ان قوله فراشا آخر يقتضى ان المحلوف عليه معين ليكون الآخر غيره اذ لو كان منكرا لكان الآخر محلولا عليه ايضا فافهم قال في النهرو يمكن ان يقال ان المدعى انه لا يحنث لانه لم ينم على الاسفل وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعين لا تقطاع النسبة اليه بالثاني واما حثه في المنكر بالاعلى فبحث آخر اه ولا يخفى ما فيه فان قوله لا يحنث مطلق فالا حسن مامر قدبر (قوله لكن ينبغي) اى يجب (قوله الملاة) الذى في الفتح انه ساتر رقيق يجعل فوقه كالملاء المجعولة فوق الطراحة اه وفي المصباح القرام وزان كتاب الستر الرقيق وبعضهم يزيد وفيه رقم ونقوش ثم قال والملاء بالضم والمدالريطة ذات لفقين والجمع ملاء مجذوف الهاء وقال ايضا الديطة بالفتح كل ملاء ليست لفقين اى قطعتين وقد يسمى كل ثوب رقيق ريطه (قوله بخلاف مامر) اى من الصور الثلاث (قوله بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير الخ) هذا يوجد في بعض النسخ ولثلاث يتكرر بمامر (قوله حث) لانه في العرف ماش على الارض ولو كانت الاحجار غير متصلة بها (قوله ان تمت على ثوبك الخ) في البحر عن المحيط قال لها ان تمت على ثوبك فانت طالق فاتكأ على وسادة لها او وضع رأسه على مرفقة لها او اضطجع على فراشها ان وضع جنبه او اكثر بدنه على ثوب من ثيابها حث لانه يعد نائما وان اتكأ على وسادة او جلس عليها لم يحنث لانه لا يعد نائما اه والله سبحانه اعلم

باب الممين في الضرب والقتل وغير ذلك

(قوله مما يناسب الخ) بيان لقوله وغير ذلك لان مسائل الضرب والقتل ترجم لها في الهداية بابا مستقلا وكذا مسائل تقاضى الدين وترجم لما بقى بمسائل متفرقة لانها ليست من باب واحد ويحتمل ان يكون الجار والمجرور في موضع خبر لمبتدأ محذوف اى هذا الباب مما يناسب ترجمته الخ فالصدر المنسبك من ان والفعل فاعل يناسب او هو مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبر مقدم (قوله من الغسل والكسوة) بيان لقوله وغير ذلك فالاول تقديمه على قول

اكثر بدنه والله اعلم باب الممين في الضرب والقتل وغير ذلك مما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من الغسل والكسوة

مما يناسب ط (قوله اوقلتك) في بعض النسخ اوقلتك من القتل (قوله) قيد كل منها بالحياة) اما المضرب فلانه اسم لفعل مؤلم يتصل بالبدن واستعمال آلة التأديب في محل يقبله والايلام والادب لا يتحقق في الميت ولا يرد تعذيب الميت في قبره لانه توضع فيه الحياة عند العامة بقدر ما يحس بالالم والبنية ليست بشرط عند اهل السنة بل تجعل الحياة في تلك الاجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر واما الكسوة فلأن التملك معتبر في مفهومها كافي الكفارة ولهذا اوقل كسوتك هذا الثوب كان هبة والميت ليس اهلا للتمليك وقال الفقيه ابو الليث لو كانت يمينه بالفارسية ينبغي ان يحث لانه يراد به اللبس دون التملك ولا يرد قولهم انه لو نصب شبكة فتعلق بها صيد بعد موته ملكه لانه مستند الى وقت الحياة والنصت او المراد انه على حكم ملكه فتملكه ورثته حقيقة لاهو وايضا هذا ملك لا تملك هذا ما ظهر لي واما الكلام فلأن المقصود منه الافهام والموت ينافيه ولا يرد ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لاهل قليب بدر هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا فقال عمر أتكلم الميت يا رسول الله فقال عليه السلام والذي نفسي بيده ما اتم بأسمع من هؤلاء او منهم فقد أجاب عنه المشايخ بأنه غير ثابت يعنى من جهة المعنى وذلك لان عائشة ردت به قوله تعالى وما انت بمسمع من في القبور انك لا تسمع الموتى وانه انما قاله على وجه الموعظة للاحياء وبأنه مخصوص بأؤلئك تضعيفا للحسرة عليهم وبأنه خصوصية له عليه السلام معجزة لكن يشكل عليهم ما في مسلم ان الميت ليسمع قرع نعالهم اذا انصرفوا الا ان يخصوا ذلك بأول الوضع في القبر مقدمة للسؤال جمعا بينه وبين الآيتين فانه شبه فيهما الكفار بالموتى لافادة بعد سماعهم وهو فرع عدم سماع الموتى هذا حاصل ما ذكره في الفتح هنا وفي الجناز ومعنى الجواب الاول انه وان صح سنده لكنه معلول من جهة المعنى بعله تقتضى عدم ثبوته عنه عليه السلام وهي مخالفته للقرآن فافهم واما الدخول فلأن المراد به زيارته او خدمته حتى لا يقال دخل على حائط او دابة والميت لا يزار هو وانما يزار قبره قال عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها ولم يقل عن زيارة الموتى هذا حاصل ما ذكره الشراح هنا فتأمله واما التقييل فلأنه يراد به اللذة او الاسرار او الشفقة واما القتل فكالضرب بل اولى (قوله) كلفه لا يفسله الخ) تمثيل لقوله بخلاف الغسل (قوله او خنقه) او عصر حلقها ط عن الحموى (قوله خلافا لما يحججه في الخلاصة) قل في النهر واطلاقه يعى حالة الغضب والرضا لكن في الخلاصة لو عضها او اصاب رأس انفها فأدماها ففي الجامع الصغير ان كان في حالة الغضب يحنث وان كان في حالة الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح اه وذكروه في البحر ايضا عن الظهيرية لكن في الفتح قل فحرا الاسلام وغيره هذا يعنى الحث اذا كان في الغضب أما اذا فعل في الممازحة فلا يحنث ولو أدماها بلا قصد الادماء وعن الفقيه اني الليث انه قال أراها في العربية اما اذا كانت بالفارسية فلا يحنث بمد الشعر والحنق والعض والحق ان هذا هو الذى يقتضيه النظر في العربية ايضا الا انه خلاف المذهب اه قال المقدسى ولعل وجهه ان هذا اللفظ صار في العرف منعاً لنفسه عن ايلامها بوجه ما فهو يشبه عموم الحجاز فان مطلق الايلام شامل لتلك الاقسام اه وقول الفتح الا انه خلاف المذهب قد يشمل حالة الممازحة

مطلب

ترد الحياة الى الميت بقدر ما يحس بالالم

الاصل هانان (مشارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الحائتين) الموت والحياة (وما اختص بحالة الحياة) وهو كل فعل يلذذ ويؤلم ويغم ويسر كشم وتقييل (تقيد بها) ثم فرع عليه (قلو قال ان ضربت او كسوتك او كمتك او دخلت عليك او قبلتك) قيد (كل منها) بالحياة حتى لو علق بها طلاقا او عتقا لم يحنث بفعلها في ميت (بخلاف الغسل والحمل والمس واللباس والثوب) كلفه لا يفسله او لا يحمله لا يتقيد بالحياة (يحنث في حلقه) ولو بالفارسية (لا يضرب زوجته قد شعرها او خنقه او عضها) او قرصها ولو بمازحها خلافا لما صححه في الخلاصة

مطلب

في سماع الميت الكلام

كافهمه الشارح تبعا للمصنف مخالفا لتصحيح الخلاصة وعبارة المصنف في منحه اطلقة تبعا
 في الهداية والكنز وغيرها من المعبرات فانظم ما اذا كانت اليمين بالعربية والفارسية وما اذا كانت
 في حالة الغضب او المزاج وهو المذهب كما افاده الكمال اه فافهم **(قوله)** والقصد ليس بشرط فيه
 حتى لو حلف لا يضرب زوجته فضرب غير هافاص بها يحنث لان عدم القصد لا يعدم الفعل **(قوله)**
 وقيل شرط) لانه لا يتعارف والزواج لا يقصده يمينه بحر **(قوله)** ويكفي جمعها الخ اي لو حلف
 على عدم معين من الاسواط قال في البحر عن الذخيرة حلف ليضربن عبده مائة سوط فجمع مائة
 سوط وضربه مرة لا يحنث قالوا هذا اذا ضرب ضربا يتألم به والا فلا يبر لانه صورة لاعمى والعبرة
 للمعنى ولو ضربه بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على بدنه بر لانهما صارت
 مائة وان جمع الاسواط جميعا وضربه ضربة ان ضرب بعرض الاسواط لا يبر لان كل الاسواط لم
 يقع على بدنه وان ضربه برأسها ان سوى رؤسها قبل الضرب بحيث يصيبه رأس كل سوط بر واما
 اذا اندس منها شيء لا يبر عند عامة المشايخ وعليه الفتوى اه وفي الفتح حتى ان من المشايخ من شرط
 كون كل عود بحال لو ضرب به منفردا أو جمع المضروب وبعضهم قالوا بالحنث على كل حال والفتوى
 على قول عامة المشايخ وهو انه لا بد من الألم **(قوله)** واما قوله تعالى الخ جواب عما اورد على أخذ
 الايلام في مفهوم الضرب فانه لا يلام بحزمة الريحان فيكون خصوصية ان كانت هي المرادة بالضعف
 وعن ابن عباس انها قبضة من اغصان الشجر وهذا جواب بالمنع اي منع الايراد والاول جواب
 بالتسليم كما في الفتح واجاب في الحواشي السعدية بأن الضرب في الآية مستعمل فيما لا يلام فيه
 فلا يرد السؤال فان مبنى الايمان على العرف لاعلى الفاظ القرآن **(قوله)** ضغثا في المصباح
 هو قبضة من حشيش مختلط رطبها بيباسها ويقال مل الكف من قضبان او حشيش
 او شاربخ والذي في الآية قيل كان حزمة من اسل فيها مائة عود وهو غضبان دقاق لاورق
 لها يعمل منه الحصر والاصل في الضغث ان يكون له قضبان يجمعها اصل واحد ثم كثر حتى
 استعمل فيما يجمع **(قوله)** فخصوصية لرحمة قال القاضي البيضاوي زوجته ليا بنت يعقوب
 وقيل رحمة بنت قرائم بن يوسف ذهبت لحاجة وباطأت خلف ان يرى ضربها مائة ضربة
 فخلل الله تعالى يمينه من ذلك اه ح قال في الفتح ودفع كونه خصوصية بأنه تمسك به في كتاب
 الحيل في جواز الحيلة وفي الكشاف هذه الرخصة باقية والحق ان البر يضرب بضعف بلا الم
 اصلا خصوصية لزوج ابوب عليه السلام ولا ينافي ذلك بقاء شرعية الحيلة في الجملة حتى قلنا
 اذا حلف ليضربنه مائة سوط فجمعها وضرب بها مرة لا يحنث لكن بشرط ان يصيب بدنه
 كل سوط منها الخ **(قوله)** فهو على الكثرة والمبالغة تقدم في آخ باب التعليق ان لم اجامعها الف
 مرة فكذا فعلى المبالغة لا العدد وقالوا هناك والسبعون كثير وافاد ان القتل بمعنى الضرب
 كما هو العرف لانه الذي تمكن فيه الكثرة لا بمعنى اذهاق الروح الامع التية او القرينة ولذا قال
 في الدرر شهر على انسان سيفا وحلف ليقبله فهو على حقيقته ولو شهر عصا وحلف ليقبله
 فعلى ايلامه **(قوله)** كلفه ليضربنه الخ الظاهر ان المراد بالمبالغة هنا الشدة لا خصوص كثرة
 العدد لقول البحر في مسئلة لاحيا ولا ميتا قال ابو يوسف هذا على ان يضربه ضربا مبرحاً ثم ان
 هذا اذا حلف ليضربنه بالسياط حتى يموت اما لو قال بالسيف فهو على ان يضربه بالسيف

(والقصد ليس بشرط فيه)
 اي في الضرب (وقيل شرط
 على الاظهر) والاشبه
 بحر وبه جزم في الحانية
 والسراجية واما الايلام
 فنشرط به يفتى ويكفي
 جمعها بشرط اصابة كل
 سوط واما قوله تعالى
 وخذ بيدك ضغثا فاضرب
 به ولا تحنث اي حزمة
 ريحان فخصوصية لرحمة
 زوجة ايوب عليه الصلاة
 والسلام فتح (حلف
 ليضربن) او ليقبلن (فلانا
 الف مرة فهو على الكثرة)
 والمبالغة كلفه ليضربنه
 حتى يموت او حتى يقتله او
 حتى يتركه لاحيا ولا ميتا
 ولو قال حتى يغشى عليه او
 حتى يستغيث او يبكي فعلى
 الحقيقة (ان لم اقبل زيدا فكذا
 وهو) اي زيد (ميت ان علم)
 الحالف (بموته حث والا لا)
 ٣ قوله قرائم بن يوسف هكذا
 بخطه بالقاف والثاء المثلثة
 وهو مخالف لما في تاريخ ابى
 الفداء ونصه عند ذكر نسب
 يوشع عليه السلام ابن افرام
 بقطع الهمزة المفتوحة
 وسكون الفاء وفتح الراء
 المهملة بعدها الف فباء
 مثناة تحتية مكسورة آخره
 ميم ابن يوسف الخ اه
 وليحرر اه مصححه

وقد قدمه بعد بقية من اسمه (حرف لا) ولأنه المكوفة فصر به بالسواد و مات بها حث (كحلفه لا يقته يوم الجمعة بشرحه
يوم خميس ومات يوم الجمعة حث (ومعناه) يصر به ككوفة وموته ١٨٢ هـ - س - د (لا) بحث لأن اعتبر زمان

و يموت كما في البحر و يذكر ما لم يذكر آله والظاهر انه مثل الاول الامع التية كما قدمناه **(قوله**
وقد قدمها) اي هذه المسئلة وبين الشارح وجهها هناك **(قوله** فصر به بالسواد) اي ما قرى
في المصباح العرب تسمى الاخضر اسود لانه يرى كذلك على بعدونه سواد العراق خضرة
اشجاره وزرعه **(قوله** زمان الموت ومكانه) نشر مشوش وانما اعتبر ذلك لان القتل هو اذهاق
الروح فيعتبر الزمان والمكان الذي حصل فيه ذلك ط **(قوله** شرط كون الح) فان كان قبل اليمين
فلا حث اصلا لان اليمين تقتضي شرط في المستقبل لا في الماضي بجر عن الظهيرية **(قوله** ان لم تأتني
الح) فده هذا الشرع قيل الباب الذي قبل هذا ومحل ذكره هنا وقد منا وجهه ان حتى فيه للتعليل
والسببية اللغوية ولا يعطف وذكرنا تفاريع ذلك هناك **(قوله** فعلى التراخي) اي الى آخر جزء
من أجزاء حياته او حية الخوف عليه فان لم يضر به حتى مات احد ما حث **(قوله** لم يحن) لان
انق الذي رتب عليه الضرب لا يكون الا في مكان يمكن فيه الضرب ولذا قالوا لولقيه على سطح
لا يحن ايضا قلت وهذا لو كانت يمينه على الضرب باليد فلو بسهم او حجر اعتبر ما يمكن تأمل **(قوله**
فيعتبر ذلك الح) اي اذا حلف ليقضين دينه الى بعيد ففرض بعد شهر او اكثر بر في يمينه لا لوقضاء
قبل شهر وفي الى قريب بالعكس **(قوله** فعلى ما نوى) حتى لو نوى بالتقريب سنة او اكثر صحت نيته
وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الآخرة فتح **(قوله** ويدين فيما فيه تخفيف عليه)
هذا ذكره في البحر بحثا وكذا في النهر وياتي ما يؤيده **(قوله** كذا في البحر عن الظهيرية)
ومثله في الخاتمة **(قوله** وفي النهر عن السراج الح) ذكر ذلك في النهر عند قول الكثر
الحين والزمان ومنكرهما ستة اشهر حيث قل وفي السراج لا اكلمه مليا فهذا على شهر الا
ان ينوى غير ذلك ولو قل لا هجرتك مليا فهو على شهر فصاعدا وان نوى أقل من ذلك لم يدين
في القضاء اه فافهم وفي بعض نسخ النهر فهو على ستة اشهر في الموضعين وما نقله الشارح
موافق للنسخة الاولى وعبارة النهر هنا وقياس ما مر ان يكون على شهر ايضا اي قياس
ما ذكره في البعيد والآجل فان مليا وطويلا في معناها وكان صاحب النهر نسي ما قدمه
عن السراج بدليل عدوله الى القياس والا فكان المناسب ان يقول وقد منا عن السراج انه
يكون على شهر ايضا الا ان تكون النسخة ستة اشهر هذا وقول السراج لم يدين في القضاء
يؤيد بحث البحر المار آنفا تأمل * (تنبيه) * في المغرب الملى من النهار الساعة الطويلة وعن
ابن على الفارسي الملى المتسع وقيل في قوله تعالى واحجرتي مليا اي دهر طويلا عن الحسن
ومجاهد وسعيد بن جبير والتركيب دال على السعة والطول اه قلت يمكن ان يكون مأخذ
تركيبه وجهما لزيادة مدته على البعيد والآجل فلذا جزم في الظهيرية والخاتمة بأنه شهر ويوم
وتبعهما المصنف واما على نسخة ستة اشهر فباعتبار انه اسم لزمان طويل والزمان ستة اشهر
تأمل **(قوله** احد عشر) لانه اقل عدد مركب بدون عطف واما بالعطف نحو كذا وكذا فاقل
عدد نظيره احد وعشرون **(قوله** ثلاثة عشر) لان البضع بالكسر ما بين الثلاثة الى العشرة
وقيل الى التسع كما في المصباح لكن صريح ما في الشرح ان الثلاثة داخلة وما في المصباح
يخالفه تأمل **(قوله** نهريجة) هذا غير عربي واصله نهريه وهو الحظ اي حظ هذه الدراهم من

الموت ومكانه بشرط كون
ضرب والخرج بعد تبيين
ظهيرية وفيها ان لم تأتني حتى
ضربك فهو على الاتين
ضربه اولاه ان رأيت
لاضربه فعلى تراخي ما
يوخوز ان رأيتك فلم
ضربك فراه الخلف وهو
مريض لا يقدر على الضرب
حن ان لقيت فلم اضربك
فراه من قدر ميل لم يحن
بحر (الشهر وما فوقه) ولو
الى الموت (بعيد ومدونه
قريب) فيعتبر ذلك في
ليقضين دينه او لا يكلمه
الى بعيد او الى قريب (و)
نص (العاجل والسريع
كاقريب والآجل كالبعد)
وهذا بلانية (وان نوى)
بقريب او بعيد (مدة)
معينة (فيهما فعلى ما نوى)
ويدين فيما فيه تخفيف
عليه بحر (حلف لا يكلمه
مليا وطويلا ان حتى شيا
قدنا والا فعلى شهر ويوم)
كذا في البحر عن الظهيرية
وفي النهر عن السراج على
شهر وكذا كذا يوما احد
عشر وبألو او حد وعشرون
وبضعة عشر ثلاثة عشر
(ير في حلفه ليقضين دينه
اليوم لوقضاء نهريجة)

ما يردده التجار (أوزيوقا)

ما يردده بيت المال (أوزيوقا) مسحقته (مغير ويعتق المكاتب بدفعها (لا) بير (أوقفة درصا صا أوستوقة) وسحبها غش لانها ليسا من جنس الدراهم ولذا لو تجوز بهما في صرف وسلم لم يجز ونقل مسكين ان النهرجة اذا غلب غشها لم تؤخذ وأما الستوقة فاخذها حرام لانها نحاس اتى وهذه احدى المسائل الخمس التي جعلوا الزيوف فيها كالجباد (بير) (الديون (في حلفه) (لرب الدين (لاقضين مالك اليوم) فجاء به فلم يجده ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاضي له خست به يفتي مئة المفتي وكذا بير (لو) وجده (أعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو اراد) قبضه (والا) يكن كذلك (لا) بير ظهيرية وفيها حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان باع ما للقاضي يبيعه لو رفع الامر اليه (وكذا بير بالبيع)

مطلب

مسائل خمس التي جعلوا

الزيوف فيها كالجباد

مطلب

لاقضين مالك اليوم

الفضة أقل وغشها أكثر ولذا ردها التجار أي المستقضى منهم والمسهل منهم يقبلها نهر (قوله) (أوزيوقا) جمع زيف أي كفلس وفلوس مصباح وهي المغشوشة تجوز بها التجار ويردها بيت المال ولفظ الزيافة غير عربي وإنما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يعني ان فعله زاف وقياس مصدره الزيوف لا الزيافة كما في المغرب (قوله) ما يردده بيت المال (لانه لا يقبل الا ما هو في غاية الجودة قهستاني فالنهرجة غشها أكثر من الزيوف فتج (قوله) او مستحقة للغير) بفتح الحاء أي أثبت الغير أنها حقته قال في الفتح واذا بر في دفع هذه المساميات الثلاثة فلورد الزيوف أو النهرجة أو استردت المستحقة لا يرتفع البروان انتقض القبض فالتما ينتقض في حق حكم يقبل الانتقاض ومثله لو دفع المكاتب هذه الأنواع وعقق فردها مولاه لا يرتفع العتق اهـ (قوله) أوستوقة) بفتح السين المهملة وضمها وتشديد التاء قهستاني قال في الفتح وهي المغشوشة غشا زائدا وهي تعريب سي توفة أي ثلاث طبقات طبقتا الوجهين قضية وما بينهما نحاس ونحوه (قوله) لانها الخ) علة لقوله لا بير قال الزيلعي وان كان الاكثر فضة والاقل ستوقة لا يحنث وبالعكس يحنث لان العبرة للغالب (قوله) لم يجز) لانه يلزم الاستبدال ببدلها قبل قبضه وهو غير جائز كما علم في بابه ح (قوله) ونقل مسكين) أي عن الرسالة اليوسفية وهي التي عملها أبو يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشد ونقل العبارة أيضا في المغرب عند قوله ستوقة وكذا في البحر والنهر عن مسكين ولعل المراد ان الامام لا ينبغي له أن يأخذ النهرجة من أهل الجزية أو أهل الاراضي بخلاف الستوقة فإنه يحرم عليه أخذها لان في ذلك تضيع حق بيت المال والله سبحانه اعلم (قوله) وهذه احدى المسائل الخمس) الثانية رجل اشترى دارا بالجباد ونقد الزيوف أخذ الشفع بالجباد لانه لا يأخذها الا بما اشترى * الثالثة الكفيل اذا كفل بالجباد ونقد الزيوف يرجع على المكفول عنه بالجباد * الرابعة اذا اشترى شيئا بالجباد ونقد البائع الزيوف ثم باعه مرابحة فان رأس المال هو الجباد * الخامسة اذا كان له على آخر دراهم جباد فقبض الزيوف فأنفقها ولم يعلم الا بعد الاتفاق لا يرجع عليه بالجباد في قول أبي حنيفة ومحمد كذا لو قبض الجباد كذا في البحر ح (قوله) ودفع للقاضي) وذكر الناطقي ان القاضي ينصب عن الغائب وكذا قيل اذا غاب الطالب لا يحنث الخالف وان لم يدفع الى القاضي ولا الى الوكيل وفي بعض الروايات يحنث وان دفع للقاضي واختار الاول خانية قلت وهذه احدى المسائل الخمس التي يجوز فيها القضاء على المسخر وذكرها ط وسيد كرها الشارح في كتاب القضاء (قوله) باع ما للقاضي يبيعه الخ) أي لا يبرئ منه الا اذا باع ما يبيعه القاضي عليه اذا امتنع من البيع بنفسه وذلك كما في الجوهرية وغيرها انه يباع في الدين العروض أو لانهم العتار ويترك له دست من ثياب بدنه وان أمكنه الاجتزاء بدونها باعها واشترى من ثمنها ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض مقدم على التجميل وكذا لو كان له مسكن يمكنه أن يجتزى بدونه ويشترى من ثمنه مسكنا يبيت فيه وقيل يباع ما لا يحتاج اليه في الحال فتباع الجبة والبلد والنظف في الشتاء (قوله) وكذا بير بالبيع) أي وان لم يقبض لان البر وقضاء الدين يحصل بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل قبضه انفسخ البيع وعاد الدين ولا ينتقض البر في اليمين وإنما نص محمد على القبض ليقدر الدين على رب الدين لاحتمال سقوط الثمن

ونحوه مما تحصل المقاصة فيه (به) أي بالدين لأن الديون تقضى بأمثالها (وهبة) الدائن (الدين منه) أي من المديون (ليس بقضاء) لأن الهبة اسقاط لامقاصة (و) حينئذ (ولا) حث لو كانت اليمين مؤقتة لعدم إمكان البر مع هبة الدين وإمكان البر شرط البقاء (كما) هو شرط الابتداء كإمرا في مسألة الكوز وعليه (لو حلف ليقضين دينه غدا فقضاء اليوم) وحلف ليقطن فلانا غدا فمات اليوم (أو) حلف (لأكلن هذا الرغيف غدا فأكله اليوم) لم يحن زيلعي (حلف ليقضين دين فلان فأمر غيره بالأداء أو أحاله فقبض برو) أن قضى عنه متبرعا (لا) يبر ظهيرية وفيها حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى فقدم بحيث يراه أو يحفظه فليس بتفارق ولو ناه أو غفل أو شغله إنسان بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يحن ولو حلف بطلاقها أن يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع إليها عند الغروب أو عند العشاء قل فإذا لم يخل يوما وليلة عن دفع درهم

بهلاك المبيع قبل قبضه ولو كان المبيع فسادا وقبضه فن كانت قيمة تفي بالدين والاحتساب لانه مضمون بالقيمة فتح قل في البحر وشمل ما اذا كان المبيع مملوكا لغير الحالف ولذا قال في الظهيرية ان ثمن المستحق مملوك ملكا فسادا فملك المديون ما في ذمته (قوله ونحوه الخ) كالو تزوج الطالب امة المطلوب ودخل بها او وجب عليه دين بالاستهلاك او بالجناية يبر ايضا مهر والظاهر ان التقييد بالدخول اتفاقي واحتمال سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينقض البر كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كإمرا ويؤيده ما في الظهيرية حلف لا يفارقها حتى يستوفى حقه منها فتزوجها على ماله عليها فهو استيفاء وفيها حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم واستهلك شيئا من ماله اليوم فلو مثليا لا يحن لان الواجب مثله لا قيمته ولو قيميا وقيمه مثل الدين او اكثر حث لانه صار قابضا بطريق المقاصة وهذا ان استهلكه بعد غصبه لانه وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضا دينه وان قبله كأن أحرقه لم يحن لعدم القبض اه ملخصا وتام فروع المسئلة في البحر (قوله به) متعلق بالمبيع والظاهر انه غير قيد حتى لو باعه شيئا بثن قدر الدين تقع المقاصة وان لم يجعل الدين الثمن يدل عليه مسألة الاستهلاك المذكورة آنفا ولذا لم يقيد به في الفتح (قوله لان الديون تقضى بأمثالها) قال في الفتح لان قضاء الدين لو وقع بالدرهم كان بطريق المقاصة وهو ان يثبت في ذمة القابض وهو الدائن مضمونا عليه لانه قبضه لنفسه ليعمل به وللدائن مثله على القبض فيلتقيان قساصا وكذا هنا (قوله لان الهبة اسقاط) ولان القضاء فعل المديون والهبة فعل الدائن بالبراء فلا يكون فعل هذا فعل الآخر فتح * (تنبيه) * قيل ان شرط البر القضاء ولم يوجد فيلزم الحث والالزام ارتفاع التقيضين قال في الفتح وهو غلط فان التقيضين الواجب صدق احدهما دائما هما في الامور الحقيقية كوجود زيد وعدمه اما المتعلق قيامهما بسبب شرعي فيثبت حكمهما ما في السبب قائما وقيام اليمين سبب لثبوت احدهما من الحث او البر وينتفيان بانتفائه كإمرا قبل اليمين حيث لا يروا حث ولذا قلوا هنا لم يحن ولم يقولوا يروا لم يحن اه (قوله وإمكان البر شرط البقاء الخ) أي في اليمين المؤقتة بخلاف المطلقة فانه فيها شرط الابتداء فقط وحين حلف كان الدين قائما فكان تصور البر ثابتا فالعقدت ثم حث بعد مضي زمن يقدر فيه على القضاء باليأس من البر بالهبة فتح (قوله وعليه) أي ويثبت على اعتبار هذا الشرط (قوله لم يحن) لفوات إمكان البر في الغد قبل وقته فبطلت اليمين (قوله فأمر غيره) التضمير فيه عائدا الى الحالف وضمير احاله وقبض الى فلان قال طاقديه ان القضاء لا يحن في مجرد الحوالة والامر بالابد معهما من القبض قل في الهندية وان نوى ان يكون ذلك بنفسه صدق قضاء وديانة ولو حلف المطلوب ان لا يعطيه فأعطاه على احدهما الوجود حث وان نوى ان لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء (قوله حلف لا يفارق غريمه الخ) تقدم بعض مسائل الغريم في او اخر باب اليمين بالاكل والشرب (قوله او يحفظه) الذي في المنع والبحر ويحفظه بالواد ط قال في البحر وكذلك لو حال بينهما ستر أو اسطوانة من أساطين المسجد وكذلك لو قعد احدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان توارى عنه بحائط المسجد والآخر خارجه فقد فرقه وكذلك لو كان بينهما باب مغلق الا ان أدخله واغلق عليه وقعد على الباب (قوله قل) أي صاحب مجموع النوازل كما عزاه اليه في البحر عن الظهيرية

لم يحنث (حلف لا يقبض دينه) من غريمه ١٨٥ (درهما دون درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض كله) قبضا

(متفرقا) لوجود شرط الحنث وهو قبض الكل بصفة التفرق (لا يحنث) بقبضه بتفريق ضروري) كأن يقبضه كله بوزنين لأنه لا بعد تفريقا عرفا مادام في عمل الوزن (لا يأخذ ماله على فلان الاجابة اولها جمعاً فترك منه درهما ثم أخذ الباقي كيف شاء لا يحنث) ظهريه وهو الحيلة في عدم حنثه في المسئلة الاولى (كلا لا يحنث من قال ان كان لي المائة او غير او سوى مائة (فكذا بملكها) اي المائة (او بعضها) لان غرضه نفى الزيادة على المائة وحنث بالزيادة فهو مافيه الزكاة

مطلب

لا يقبض دينه درهما دون درهم

مطلب

حانث لا يأخذ ماله على فلان الاجابة

مطلب

ان انفقت هذا المال الا على اهلك فكذا فانفق بعضه لا يحنث

مطلب

حانث لا يشكوه الامن حاكم السياسة ولم يشككه اصلا لم يحنث

(قوله لم يحنث) الظاهر ان وجهه انه يراد باليوم عرفه يشمل الليل وتقدم انه لو قل يوم اكلم فلانا فكذا فهو على الجديدين لقرا انه بفعل لا يمتد فيه وكذلك هنا لان الاعطاء لا يمتد ففهم (قوله لا يقبض دينه درهما دون درهم) اي لا يقبضه حاة كون درهم منه مخالفاً لدرهم آخر في كونه غير مقبوض اي لا يقبضه متفرقا بل جملة فمجموع في تاويل حال مشتتة فهو مثل بعته يد ابيد أي متقابضين كذا ظهر لي (قوله لا يحنث حتى يقبض كله متفرقا) اي لا يحنث بمجرد قبض ذلك البعض بل يتوقف حنثه على قبض باقيه فذا قبضه حنث فتح (قوله) وهو قبض الكل (الح) لانه اضاف القبض المتفرق الى كل الدين حيث قل ديني وهو اسم لكلمه فتح فلو قل من ديني يحنث بقبض البعض لان شرط الحنث هنا قبض البعض من الدين متفرقا و اشار الى انه لو قيد باليوم فقبض البعض فيه متفرقا ولم يقبض شيئاً لم يحنث لان الشرط اخذ الكل في اليوم متفرقا ولم يوجد وتماه في البحر (قوله بوزنين) او اكثر لانه قد يتعذر قبض الكل دفعة فيصير هذا المقدار مستثنى ولان هذا القدر من التفريق لا يسمى تفريقاً عادى والعادة هي المعتبرة زيلبي (قوله فترك منه درهما) اي لم يأخذه منه اصلا (قوله كيف شاء) اي جملة او متفرقا (قوله لا يحنث) كذا ذكر في البحر عن الظهريه هذه المسئلة غير معللة والظاهر انها بمعنى المسئلة المارة لان درهما دون درهم بمعنى متفرقا كما مر وقوله هنا الاجابة هو معنى لا يقبضه متفرقا لكن الاولى في الاثبات وهذه في النفي والمعنى واحد ورأيت في طلاق الذخيرة في ترجمة المسائل التي ينظر فيها الى شرط البرهوب لرجل ما لافقل الواهب امرأتى طالق ثلاثا ان انفقت هذا المال الذي وهبت الاعلى اهلك ثم انه انفق بعضه على اهله وقضى بالباقي ديناً او حج او تزوج لانطلق امرأة الخالف ذكره خواهر زاده في شرح الحيل وعلمه بان شرط بره اتفاق جميع الهبة على اهله فيكون شرط حنثه ضد ذلك وهو اتفاق جميعها على غيرهم ولم يوجد وهو نظير ما لو حانث لا يأخذ ماله على فلان الاجمعا واخذ البعض دون البعض لا يحنث لان شرط بره اخذ جميع الدين جملة فيكون شرط حنثه ضد ذلك وهو اخذ جميع الدين متفرقا ولم يوجد ذلك كذا هنا اه وحاصله انه لا يحنث بمجرد قبض البعض جملة او متفرقا ما لم يقبض الباقي كما مر فاذا ترك البعض بان لم يقبضه اصلا ببراء او بدونه لم يحنث لعدم شرطه وهو قبض كله غير جملة اي متفرقا ولما كانت هذه المسئلة في معنى الاولى كما ذكرنا قال الشارح وهو الحيلة في عدم حنثه في الاولى وبقي هنا شيء وهو ما لو لم يأخذ من دينه شيئاً اصلا ولم ينفق في مسألة الهبة شيئاً بان ضاعت الهبة مثلاً والظاهر انه لا يحنث لان المعنى ان اخذت ديني لا اخذه الاجمعة وان انفقتها لاتنفقها الاعلى اهلك ونظيره لا ابيع هذا الثوب الا بعشرة ولا تخرجي الا بذني فلم يبعه او لم تخرج اصلا فلا شك في عدم الحنث فكذا هنا ومنه يعلم جواب ما لو حانث لا يشكوه الامن حاكم السياسة وترك شكله اصلا لا يحنث هذا ما ظهر لي فانتمت (قوله بملكها) متعلق بقوله لا يحنث (قوله لان غرضه نفى الزيادة على المائة) اي ان ذنب هو انقصود عرفاً والخمسون مثلاً ليس زائداً على المائة وهذا بخلاف ما لو قل لي على زيد مائة وقل زيد خمسون فقال ان كان لي عليه الامانة فهذا لنفي النقصان لان قصده يمينه الرد على المنكر اه فتح (قوله لو مافيه الزكاة) اي لو كانت الزيادة من جنس ما تجب فيه زكاة كالنقدين والسائمة

والألا حتى لو قال (امراته كذا ان كان له مال وله عروس) وضياح ١٨٦ (ودور لغير التجارة لم يحث) خزائن كل

(حلف لا يفعل كذا تركه
على الابد) لان الفعل يقتضى
مصدرا منكرا والتركه
فى النفى تم (فلو فعل) المحلوف
عليه (مرة) حث و(انحاث
يمينه) وما فى شرح المجموع من
عدمه سهو (فلو فعله مرة
اخرى لا يحث) الا فى كماله
(ولو قيدها بوقت) كوالله
لا افعل اليوم (ففى) اليوم
(قبل الفعل بر) وجود ترك
الفعل فى اليوم كله (وكذا
ان هلك الخالف والمحلوف
عليه) بر التحقق عدم ولو
جن الخالف فى يومه حث
عندنا خلافا لاحد فتح
(ولو حلف ليفعله برمرة)
لان التكررة فى الانبات تخص
والواحد هو المتيقن ولو
قيدها بوقت ففى قبل الفعل
حث ان بقى الامكان والا
بان وقع اليأس بموته او بفوت
المحل بطلت يمينه كما مر فى
مسئلة الكوز زيلعى (حلفه
وال ليعلمنه بكل داعر)
بمهلتين اى مفسد (دخل
البلدة تفيد) حلفه (قيام
ولايته) بيان لكون اليمين
المطلقة تصير مقيدة بدلالة
الحال
مطلب

وعروس التجاره وان قلت الزيادة ولو كانت من غيره كالزريق والدور لم يحث وهذا لان
المستثنى منه عرف المال لا الدراهم ومطلق المال ينصرف الى الزكوى كالمال والله ليس الى
مال أو قال مالى فى المساكين صدقة وهذا بخلاف ما لو اوصى بثلك الماله أو استأمن الحربى على
ماله حيث يع جميع الاموال لان الوصية خلافة كالميراث ومقصود الحربى الغنية له بماله وتماه
فى شرح التلخيص (قوله حتى لو قال الخ) تفريع على ما فهم من كلامه من ان المال اذا اطلق
ينصرف الى الزكوى كما قررناه فافهم (قوله تركه على الابد الخ) ففى اى وقت فعله حث وان
نوى يوما أو يومين أو ثلاثة أو بلدا أو منزلا أو ماشبه لم يدين اصلا لانه نوى تخصيص مالىس
بملفوظ كفى الذخيرة (قوله لان الفعل يقتضى مصدرا منكرا الخ) فاذا قال لا اكلم زيدا فهو
بمعنى لا اكلمه كلاما وهذا احد تعليلين ذكرهما فى غاية البيان ثانيهما انه نفى فعل ذلك الشئ مطلقا
ولم يقيد بشئ دون شئ فيعم الامتناع عنه ضرورة عموم النفى وعليه اقتصر فى البحر وهو اظهر
واحسن منهما ما نقلناه عن الذخيرة لما يرد على الاول ان عموم ذلك المصدر فى الافراد لا فى الازمان
وايضا فقد قال ح ان هذا يتنافى ما مر فى باب اليمين فى الاكل اى من ان التائب فى ضمن الفعل
ضرورى لا يظهر فى غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن ان الفعل لا عموم له كفى المحيط عن
سيبويه (قوله وما فى شرح المجموع) اى لا ين ملك من عدمه اى عدم انحلال اليمين فهو سهو كفى
البحر بل تحل فاذا حث مرة بفعله لم يحث بفعله ثانيا وللعلامة قاسم رسالة رد فيها على العلامة
الكافيجي حيث اغتربا فى شرح المجموع ونقل فيها اجماع الائمة الاربعة على عدم تكرار الحث
(قوله لا يحث) لانه بعد الحث لا يتصور البر وتصور البر شرط بقاء اليمين فلم يتبق اليمين فلا حث
من رسالة العلامة قاسم عن شرح مختصر الكرخى (قوله الا فى كماله) لاستلزامها تكرار الفعل فاذا
قال كمالا فعلت كذا يحث بكل مرة (قوله وكذا الخ) هذا اذا لم يمض الوقت (قوله والمحلوف
عليه) الواو بمعنى او (قوله لتحقيق عدم) اى عدم الفعل فى اليوم ط (قوله ولو جن الخالف
الخ) محل هذا فى الانبات كفى الفتح وصورته قال لا تكن الرغيف فى هذا اليوم فجن فيه ولم يأكل
اما فى صورة التنى اذا جن ولم يأكل فلا شك فى عدم الحث ط وقدم المصنف اول الايمان انه
يحث لو فعل المحلوف عليه وهو مسمى عليه أو مجنون (قوله لان التكررة فى الانبات تخص)
أراد بالتكررة المصدر الذى تضمنه الفعل وهذا مبنى على التعليل السابق وقد علمت ما فيه وفى
الفتح لان الملتزم فعل واحد غير عين اذا المقام للانبات فيربأى فعل سواء كان مكرها فيه او ناسيا
اصيلا أو وكلا عن غيره واذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحث حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك
بموت الخالف قبل الفعل فيجب عليه ان يوصى بالكفارة أو بفوت محل الفعل كالمحلف
ليضرب زيدا وليأكل هذا الرغيف فأت زيدا واكل الرغيف قبل اكله وهذا اذا كانت اليمين
مطلقة اه (قوله ولو قيدها بوقت) مثل لياكله فى هذا اليوم فتح (قوله بان وقع اليأس) اى
قبل مضى الوقت (قوله او بفوت المحل) هذا عندها خلافا لابي يوسف فتح (قوله تفيد حلفه
قيام ولايته) هذا التخصيص بالزمان ثبت بدلالة الحال وهو العلم بان المقصود من هذا
الاستحلاف زجره بما يدفع شره أو شر غيره بزجره لانه اذا زجر داعر انزجر داعر آخر وهذا

لا يتحقق الا في حال ولايته لانها حال قدرته على ذلك فلا يفيد قائلته بعد زوال سلطته والزوال بالموت وكذا بالعزل في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه يجب عليه اعلاؤه بعد العزل فتج **(قوله)** وينبغي تقييد يمينه بفور علمه) هذا بحث لابن الهمام فانه قال وفي شرح المكنز ثم ان الحالف لو علم بالداعى ولم يعلم به لم يحنث الا اذا مات هو او المستحلف او عزل لانه لا يحنث في اليمين المطلقة الا باليأس الا اذا كانت مؤقتة فيحنث بمضى الوقت مع الامكان اه ولو حكم بانعقاد هذه للفور لم يكن بعيدا نظرا الى المقصود وهو المبادرة لجزره ودفع شره والداعى يوجب التقييد بالفور أى فور علمه به اه واقره في البحر والنهر والمنع واعترض بأنه خلاف ظاهر الرواية في العناية وليس يلزمه الاعلام حال دخوله وانما يلزمه ان لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالى او عزله على ظاهر الرواية اه قلت قوله على ظاهر الرواية راجع الى قوله او عزله اى بناء على ظاهر الرواية من ان العزل كاللوت في زوال الولاية خلافا لما عن ابى يوسف كما يعلم مما نقلناه سابقا عن الفتح ولا شك ان التقييد بالفور عند قيام القرينة حكم ثابت في المذهب فصار حاصل بحث ابن الهمام ان الوالى اذا كان مراده دفع الفساد في البلد وحلف رجلا بان يعلمه بكل مفسد دخل البلد فليس مراده ان يخبره بعد افساده سنين في البلد بل مراده اخباره به قبل اظهاره الفساد فهذا قرينة واضحة على ان هذه اليمين يمين الفور الثابت حكمها في المذهب فافى شرح الكثر والعناية مبنى على عدم قيام قرينة الفور وما يحتمل ابن الهمام مبنى على قيامها حيث قامت القرينة على الفور حكم بها بنص المذهب والافلا فلم يكن بحته مخالفا للمعقول بل هو معقول مقبول فلذا اقره عليه الفحول فافهم **(قوله)** واذا سقطت لاتعود) اى اذا سقطت بالعزل كما هو ظاهر الرواية كما مر لاتعود بعوده الى الولاية **(قوله)** ولو ترقى بلا عزل الخ) هذا لم يذكره في الفتح بل ذكره في البحر بحثا بقوله ولم أر حكم ما اذا عزل من وظيفته وتولى وظيفة اخرى أعلى منها وينبغي ان لا تبطل اليمين لانه صار متمكنا من ازالة الفساد اكثر من الحالة الاولى اه قلت الظاهر ان محل هذا ما اذا لم يكن فاصل بين عزله وتوليته بل المراد ترقيه في الولاية وانتقاله عن الاولى الى اعلى منها ولذا عبر الشارح بقوله ولو ترقى بلا عزل او ما عزل ثم تولى بعد يوم مثلا فقد تحقق سقوط اليمين والساقط لا يعود **(قوله)** ومن هذا الجنس اى جنس ما تقيد بالعمى وان كان مطلقا في اللفظ **(قوله)** او الكفيل بأمر المكفول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح والنهر لفظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة للتقييد به اقول اى لان رب الدين له ولاية المطالبة على الكفيل سواء كان كفيلًا بأمر المكفول عنه او لا لكن هذا بناء على ان الكفيل منصوب عطا على غيره ولفظ امر مضاف الى المكفول عنه وليس كذلك بل الكفيل مرفوع عطا على رب الدين ولفظ أمر بالتنوين والمكفول عنه منصوب عطف على غيره مفعول حلف يوضحه قول كافى النسبى أو الكفيل بالامر المكفول عنه وعليه فالتقييد بالامر له فائدة ظاهرة لان الكفيل بالامر الرجوع على المكفول عنه فيصير بمنزلة رب الدين فلذا كان لتحليفه المكفول فائدة وتقييد تحليفه بمدة قيام الدين بمنزلة رب الدين فافهم وفي الحاشية الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل لا يخرج من البلدة الا باذنه فقضى الاصيل دين الطالب ثم خرج بعد ذلك لا يحنث **(قوله)** وولاية المنع حال قيامه) اى قيام الدين ومفاده أن ذلك فيما اذا لم يكن الدين

وينبغي تقييد يمينه بفور علمه واذا سقطت لاتعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب أعلى فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله (كما هو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بأمر المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقييد بالخروج حال قيام الدين والكفاله) لان الاذن انما يصبح ممن له ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه (و) منها (لو حلف لا يخرج أمرأته الا باذنه تقييد بحال قيام الزوجية) بخلاف لا يخرج أمرأته من الدار

مؤجلا ذاييس له مدحه من الحروج والامطالته قبل حوال الاجل وفيما اذا ادى الكميل لرب المال ذاييس له مغبة المكفول عنه قبل الاداء عمله ملازمته او حبله اذا لوزم الكفيل او حبس فيتأمل (قوله لعدم دلالة التقييد) لانه لم يذكر الاذن فلا موجب لتقييده بزمان ولاية في الاذن وعلى هذا لوقل لامرأته كل امرأة تزوجها بغير اذنك فصالح فصالح امرأته طلاق بائنا او بائنا ثم تزوج بغير اذنها طلقت لانه لم يتقيد بيمينه ببقاء النكاح لانها انما تتقيد به لو كانت المرأة تستفيد ولاية الاذن والمنع بعقد النكاح اه فتح أى بخلاف الزوج فانه يستفيد ولاية الاذن بالعقد وكذا رب الدين كما في الذخيرة وما قيل من ان الاضافة في قوله امرأتى تدل على التقييد لانها بعد العدة لم تتبع امرأته مدفوع بان الاضافة للتقييد بل لتعريف كقوله في قوله ان قبلت امرأتى فلانة فعبدى حر فقيلها بعد اليمينونة بحث وفهم وانظر ما قدمناه في التعليق من كتاب الطلاق (قوله ونحوه) كلاحارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والخلع بخر (قوله وكذا في طرف النفي) فاذا قال لأهب خنت بالايحباب فقط بخلاف لا بيع (قوله والاصل الخ) الفرق ان الهبة عقد تبرع قيم المتبرع اما البيع معاوضة فقتضى الفعل من الجانبين وعند زفر الهبة كالبيع وافتقوا على انه لو قال بعثك هذا الثوب او آجرتك هذه الدار فلم تقبل وقل بل قبلت فالقول له لان الاقرار بالبيع تضمن الاقرار بالايحباب والقول وعلى الخلاف الفرض وعن أبى يوسف ان القبول فيه شرط لانه في حكم المعاوضة ونقل فيه عن أبى حنيفة روايتان والبراء يشبه البيع لاقادته الملك بالمفط والهبة لانه تملك بلا عوض وقل الحلواني انهما كالهبة وقل الاشبه ان يلحق البراء بالهبة وانقرض بالبيع والاستقراض كالهبة بلا خلاف اه ملخصا من الفتح والبحر وانظر ما قدمناه في باب التمين بالبيع والشراء * (فرع) * في الفتح لو قال لعبدان وهبك فلان متى فانت حر فوجهه منه ان كان العبد في يد الواهب لا يعتق سلمه اولا وان كان ودية في يد الموهوب له ان بدأ الواهب فقال وهبتك لا يعتق قبل اولا وان بدأ الآخر فقال هبه متى فقال وهبته منك عتق (قوله شرط في الخ) هذا فيما لو كان الحلف على النفي فلو على الاثبات فهو شرط في البرف كان المناسب اسقاط قوله في الخت ففهم (قوله لا يشم) بفتح الياء والسين مضارع شممت الطيب بكسر الميم في الماضي وجاء في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر والمشهورة الفصححة الاولى كما في فتح (قوله واسمين) بكسر السين وبعضهم يفتحها وهو غير منصرف وبعض العرب يعربه اعرب جمع المذكور السالم على غير قياس مصباح (قوله وانعول عليه العرف) ذكر ذلك في الفتح بعد حكاية الخلاف في تفسير الریحان وهو انه ما طاب ريحه من النبات او ما ساقه رائحة طيبة كالورد او ما اساقاه من القول مما له رائحة مستلذة وغير ذلك (قوله فو حدر يجه) ي من غير قصد شمه (قوله يعرف) فما في الهداية من حنثه بالدهن لا الورق ومقالة المكر حى من حنثه بهما معنى على اختلاف العرف وعرفنا ما ذكره المصنف فتح ملخصا (قوله فاجاز يا قول) كرضيت وقلت نهر وفي حاوى الزاهد لوهناه الناس بنكاح الفضولى فسكت فهو اجازة (قوله حنث) هذا هو اختار كما في التبيين وعليه اكثر المشايخ

(حنث ليس ولا فهو له فميتش بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية ووصية وقرار (بخلاف البيع) ونحوه حيث لا يبر بالقبول وكذا في طرف النسي والاصل ان عقود التبرعات بازاء الايحباب فقط والمعاوضات بازاء الايحباب والقبول معا (وحضرة الموهوب له شرط في الخت فلو وهب الخائف لغائب لم يحنث اتفا ابن ملك فليحفظ (لا يحنث في حلفه لا يشم ريحانا بشم ورد واسمين) والمعول عليه العرف فتح (و) يمين (الشم تقع على) الشم المقصود فلا يحنث لو حلف لا يشم طيبا فو حدر يجه وان دخلت الرائحة الى دماغه فتح (ويحنث في حلفه لا يشترى بنفسها او وردا اشراء ورقها لادهنهما) للعرف (حلف لا يتزوج فزوجه ففسولى فاحز بالقول حنث

مطلبه

حنث يمين له فهو له فميتش بر بخلاف البيع ونحوه

مطلبه

حلف لا يشم ريحانا

مطلبه

وبالفعل) ومنه الكتابة خلافا لابن سماعه **١٨٩** (لا) يحنث به يفتى خانية (ولو تزوجه فضولى ثم حلف الازتواج لا يحنث

بالقول ايضا) اتفاقا لاستنادها
لوقت العقد (كل امرأة تدخل
في نكاحي) او تصير حلالا لى
(فكذا فاجاز نكاح فضولى
بالفعل لا يحنث) بخلاف كل
عبد يدخل في ملكي فهو
حر فاجازه بالفعل حنث
اتفاقا لكثرة اسباب الملك
عمادية وفيها حلف لا يطلق
فاجاز طلاق فضولى قولاً
او فعلاً فهو كالكاح غير
ان سوق المهر ليس باجازه
لوجوبه قبل الطلاق قال
لامرأة الغيران دخلت دار
فلان فانت طالق فاجاز
الزوج فدخلت طلقت
(ومثله) في عدم حنثه
باجازته فعلاً ما يكتبه الموثقون
في التعاليق من نحو قوله (ان
تزوجت امرأة بنفسى او
بوكلى او بفضولى) او
دخلت في نكاحي بوجه
ما تكن زوجته طالقاً لان
قوله او بفضولى الى آخره
عطف على قوله بنفسى
وعامله تزوجت وهو خاص
بالقول واما ينسد باب
الفضولى لوزاد او اجزت
نكاح فضولى ولو بالفعل
فلا مخصص له الا اذا كان
المنعاق طلاق المزوجة
فيرفع الامر الى شافعي
ليفسخ ايمين انضافة
وقد منا في التعاليق

والفتوى عليه كافي الحانية وبه اندفع ما في جامع الفصولين من ان الاصح عدمه بجر (قوله
وبالفعل) كبعث المهر او بعضه بشرط ان يصل اليها وقيل الوصول ليس بشرط نهر وكتيبيها
بشهوة او جماعها لكن يكره تحريرا لقرب نفوذ العقد من المحرم بجر قلت فلو بعث المهر
اولا لم يكره التقييل والجماع لحصول الاجازة قبله (قوله ومنه الكتابة) اى من الفعل ماو
اجاز بالكتابة لما في الجامع حلف لا يكلم فلانا ولا يقول له شيئاً فكتب اليه كتابا لا يحنث وذكر
ابن سماعه انه يحنث نهر (قوله به يفتى) مقابله ما في جامع الفصولين من انه لا يحنث بالقول
كاسم فكان المناسب ذكره قبل قوله وبالفعل أفاده ط (قوله لاستنادها) اى الاجازة لوقت
العقد وفيه لا يحنث بمباشرة فبالاجازة اولى بجر (قوله لا يحنث) هذا احد قولين قاله
الفقيه ابو جعفر ونجم الدين النسفى والثاني انه يحنث وبه قال شمس الائمة والامام البردوى
والسيد ابو القاسم وعليه مشى الشارح قيل فصل المشيئة لكن رجح المصنف في فتاواه الاول
ووجهه ان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به
فيصير في التقدير كأنه قال ان تزوجتها وتزويج الفضولى لا يصير متزوجا كما في فتاوى العلامة
قاسم قلت قديقال ان له سببين التزويج بنفسه والتزويج بلفظ الفضولى والثاني غير الاول بدليل
انه لا يحنث به في حلفه لا يتزوج تأمل (قوله لكثرة اسباب الملك) فانه يكون بالبيع والارث
والهبة والوصية وغيرها بخلاف النكاح كما علمت فلا فرق بين ذكره وعدمه (قوله او فعلاً)
كاخراج متاعها من بيته ط (قوله لوجوبه قبل الطلاق) فلا يحال به الى الطلاق بخلاف
النكاح لان المهر من خصائصه منح عن العمادية (قوله قال) اى فضولى (قوله فاجاز التزويج)
اى اجاز تعليق الفضولى (قوله ومثله) اى مثل ما في المتن (قوله ما يكتبه الموثقون) اى الذين
يكتبون الوثائق اى الصكوك (قوله الى آخره) المناسب حذفه لان قوله او دخلت في نكاحي
معطوف على تزوجت لاعلى بنفسى فلا يصح تعليله بأن عامله تزوجت بل العلة فيه انه ليس له
الاسبب واحد وهو التزويج كما مر وهو لا يكون الا بالقول أفاده ط (قوله وهو خاص بالقول)
فتدوله او بفضولى ينصرف الى الاجازة بالقول فقط بجر (قوله فلا مخصص له الخ) كذا في البحر
وتبعه في النهر والمنح وفي فتاوى العلامة قاسم وجامع الفصولين انه اختلف فيه قيل لاوجه
لجوازه لانه شدد على نفسه وقال الفقيه ابو جعفر وصاحب الفصول حياته ان يزوجه فضولى
بلا امرها فيجيزه هو فيحنث قبل اجازة المرأة لالى جزاء لعدم الملك ثم تميزه هى فاجازتها
لا تعمل فيجدد ان العقد فيجوز اذا لم يمين انعقدت على تزويج واحد وهذه الحيلة انما يحتاج اليها
اذا قال او تزوجها غيرى لاجلى وأجزه اما اذا لم يقل وأجزه قال النسفى يزويج الفضولى لاجله
فتطلق ثلاثا اذا الشرط تزويج الغير له مطلقا ولكنها لا تحرم عليه لطلاقها قبل الدخول في ملك
الزوج قال صاحب جامع الفصولين فيه تسامح لان وقوع الطلاق قبل الملك محال اه قلت
انما سماه تسامحا لظهور المراد وهو انحلال اليمين لالى جزاء لان الشرط تزويج الغير له وذلك
يوجد من غير توقف على اجازته بخلاف قوله ان تزوجها فانه لا يوجد الا بعقده بنفسه او عقد
غيره واجازته (قوله الا اذا كان المعلق طلاق المزوجة) في بعض النسخ المزوجة اى التى

مطلب — قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا

ان الافاء كاف في ذلك بحر
(حلف لا يدخل دار فلان
انتظم المملوكة والمستأجرة
والمستعارة) لان امراد بها
المسكن عرفا ولا بد ان تكون
سكناء لا بطريق التبعية
فلو حلف لا يدخل دار
فلانة قد دخل دارها وزوجها
ساكن بها لم يحنث لان
الدار انما تنسب الى
الساكن وهو الزوج نهر
عن الوقعات (لا يحنث
في حلفه انه لا مال له وله
دين على مفلس) بتشديد
اللام اى محكوم بافلاسه
(او) على (ملى) غنى
لان الدين ليس بمال بل
وصف في الذمة لا يتصور
قبضه حقيقة * (فروع) *
قال لغيره والله لتفعلن
كذا فهو حالف فان لم يفعله
المخاطب حنث

مطلب

حلف لا مال له

مطلب

الديون تقضى بامثالها

مطلب

قال لغيره والله لتفعلن

كذا فهو حالف

مطلب

قال والله لا تقم فقام لا يحنث

حلف ان لا تزوجها بنفسه او بفضولى احترازا عما لو كان المعلق طلاق زوجته الاصلية
بأن قال ان تزوجت عليك بنفسى او بفضولى فانت طالق فان حكم الشافى بفسخ العين
المضافة يؤكد الحنث لا ينافيه (قوله ان الافاء كاف) اى افاء الشافى للحالف سلطان هذه
العين وهو رواية عن محمد أفتى بها اثمة خوارزم لكنها ضعيفة نعم لو قال كل امرأة أتزوجها
فهى كذا فتزوج امرأة وحكم القاضي بفسخ العين ثم تزوج اخرى يحتاج الى الفسخ ثانيا
عندها وقال محمد لا يحتاج وبه يفتى كافى الظهيرية فمن قال ان بطلان العين هو قول محمد المفتى
به كافى الظهيرية فقد اشتبه عليه حكم بآخر كما قدمنا بيانه فى باب التعليق فافهم (قوله بحر)
الاولى ان يقول نهر لان جميع ما قدمه مذكور فيه اما فى البحر فانه لم يذكر قوله انه ما يكتبه
الموتقون ولا قوله اودخلت فى نكاحى بوجه ما ولا قوله وقدمنا فى التعليق (قوله لان المراد
بها المسكن عرفا) يعنى ان المراد ما يشمل المسكن فيصدق على المملوكة غير المسكونة وفيه
تفصيل وخلاف ذكرناه فى باب العين بالدخول (قوله ولا بد ان تكون سكناء لا بطريق
التبعية الخ) مخالف لما قدمه فى الباب المذكور من قوله ولتبعها وهو ما فى الحائية لو حلف
لا يدخل دار بنته أوامه وهى تسكن فى بيت زوجها فدخل الحالف حنث وقد ذكر فى الحائية
ايضا مسألة الوقعات وقال ان لم ينو تلك الدار لا يحنث لان السكنى تضاف الى الزوج لا الى
المرأة ويمكن الجواب بأن الدار فى مسألة الحائية المارة لما لم تكن للمرأة انعقدت يمينه على دار
السكنى بالتبعية فحنث اما فى مسألة الوقعات المذكورة هنا فالدار فيها ملك المرأة فانصرفت
اليمين الى ما ينسب اليها اصاله فلما سكنها زوجها نسبت اليه وانقطعت نسبتها اليها فلم يحنث
الحالف بدخولها ما لم ينوها أفاد بعضه السيد ابوالسعود لكن قدمنا فى باب الدخول عن
التارخانية ما يفيد اختلاف الرواية ولكن مادكر من الجواب توفيق حسن رافع للخلاف
بقيد عدم النية المذكور أخذا مما مر عن الحائية فافهم (قوله بتشديد اللام) كذا فى البحر عن
مسكين والظاهر ان التشديد غير لازم لانه يقال مفلس وجمعه مفاليس كافى المصباح وهذا أعم
من المحكوم بافلاسه وغيره كما لا يخفى (قوله بل وصف فى الذمة الخ) ولهذا قيل ان
الديون تقضى بامثالها على معنى ان المقبوض مضمون على القابض لانه قبضه لنفسه على وجه
التملك ولرب الدين على المدين مثله فالتقى الدينان قصاصا وتماه فى البحر (قوله فان لم يفعله
المخاطب حنث) كذا أطلقه فى الحائية والفتح والنهر وظاهره انه يحنث سواء أمره بالفعل
اولا وهو كذلك لان أمره لا يحقق الفعل من المحلوف عليه وشرط بره هو الفعل وشرط حنثه
عدمه ويأتى تمام بيانه قريبا هذا ورأيت فى الصيرفية مر على رجل فأراد ان يقوم فقال والله
لا تقم فقام لا يلزم المار شئ لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى اه و ذكره فى البرازية بعبارة
فارسية فهذا الفرع مخالف لما مر وقد يجاب بان قوله لا تقم نهى وهو انشاء فى الحال تحقق
مضمونه عند التلغظ به وهو طلب الكف عن القيام فصار الحلف على هذا الطلب الانشائى
لاعلى عدم القيام فالمقصود من الحلف تأكيد ذلك الطلب فليتأمل والظاهر ان الامر مثل
النهى فاذا قال بالله اضرب زيدا اليوم لا يحنث بعدم ضربه ويظهر ايضا انه لو قعد ثم قام لا
يحنث ولو لم يكن بلفظ النهى لان المار النهى عن القيام الذى تهيا له المحلوف عليه فهو يمين

المفور الماريانها وهذه المسئلة تقع كثيرا (قوله مالم ينو الاستحلاف) فان نوى الاستحلاف فلا شئ على واحد منهما خانية وفتح أى لان المخاطب لم يجبه بقوله نعم حتى يصير حالفا قال في الخانية ولو قال والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم فهو على خمسة اوجه * احدها ان ينوى كل من المبتدئ والمجيب الحلف على نفسه فهما حالفان أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان قوله نعم يتضمن اعادة ما قبله فكأنه قال والله لأفعلن كذا فاذا لم يفعل حننا جميعا * الوجه الثاني ان يريد المبتدئ الاستحلاف والمجيب اليمين على نفسه فالحالف هو المجيب فقط * الثالث ان لا يريد المجيب اليمين بل الوعد فلا يكون احدها حالفا * الرابع ان لا يكون لاحدهما نية فالحالف هو المبتدئ فقط * الخامس ان يريد المبتدئ الاستحلاف والمجيب الحلف فالمجيب حالف لا غيراه ملخصا قلت هذا الاخير هو عين الثاني فتأمل (قوله فالحالف هو المبتدئ) وكذا فيما لو قال أحلف او اشهد بالله قال عليك أو لا فلا يمين على المجيب في الثالثة وان نوى ان يكون الحالف هو المجيب خانية قلت ووجهه انه اسند فعل القسم الى نفسه فلا يمكن ان يكون فاعله غيره (قوله مالم ينو الاستهفاء) اى بأن تكون همزة الاستهفاء مقدرة فيصير المعنى هل احلف ام لا وهذا يصلح حيلة اذا أراد ان لا يبحث فافهم (قوله فالحالف المجيب) ولا يمين على المبتدئ وان نوى اليمين خانية وفتح اى لاسناده الحلف الى المخاطب فلا يمكن ان يكون الحالف غيره (قوله لا يدخل فلان داره الخ) نقله في النهر عن منية المفتي وهكذا رأيت فيها لكن بلفظ الدار معرفة وهذا محمول على ما اذا كان فلان ظالما لا يمكن الحالف ان يمنعه كما يعلم بما ذكره الشرنبلالي في رسالة عن الخانية والحلاصة وغيرها حالف لا بدع فلانا يدخل هذه الدار فلو الدار ملك الحالف فشرط البر منعه بالقول والفعل بقدر ما يطيق فلو منعه بالقول دون الفعل حنث وان لم تكن له فمعه بالقول دون الفعل لا يبحث بالدخول وفي القنية عن الوري حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلغظ باللسان اه قال وهذا يفيدان ما مر من حنث المالك بالمنع بالقول فقط مقيد بما اذا قدر على منعه بالفعل والا فيكفيه القول وفيده قول الخانية بقدر ما يطيق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة وقد تلخصها السيد أبو السعود تلخيصا مختلا ونقله عنه ط في الباب السابق وانه افنى بناء على ما فهمه فيمن حلف على اخته أن لا تتكلم بأنها لو تكلمت بعدما نهاها عن الكلام لا يبحث لانه لا يملك منعها وقاس على ذلك ايضا انه لو كانت اليمين على الاثبات مثل لتفعلن يكفي امره بالفعل قلت وهذا خطأ فاحش للفرق البين بين قولنا لا ادعه يفعل وبين لا يفعل يوضح ذلك ما قد مناه في التعليق عن الوالدية رجل قال ان ادخلت فلانا بيتي او قال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرأته طالق فاليمين في الاول على ان يدخل بامرء لانه متى دخل بامرء فقد أدخله وفي الثاني على الدخول امر الحالف أو لم يأمر علم او لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف لان شرط الحنث الترك للدخول متى علم ولم يمنع فقد تركاه ونقل مثله في البحر عن المحيط وغيره فانظر كيف جعلوا اليمين في الثاني على مجرد الدخول لان المحلوف عليه هو دخول فلان متى تحقق دخوله تحقق شرط الحنث وان منعه قولاً او فعلاً لان منعه لا ينفي دخوله بعد تحققه وأما عدم الحنث بالمنع قولاً وفعلاً او قولاً فقط على التفصيل المار فهو خاص بالحلف على

مطلب

قال لتفعلن كذا فقال نعم

مالم ينو الاستحلاف * قال

لغيره اقسمت عليك بالله

او لم يقل عليك لتفعلن كذا

فالحالف هو المبتدئ * مالم

ينو الاستهفاء * ولو قال

عليك عهد الله ان فعلت

كذا فقال نعم فالحالف

المجيب * لا يدخل فلان

داره فيمينه على النهي ان

لم يملك منعه والافعل النهي

والمنع جميعا * آجر داره

مطلب

حلف لا يدخل فلان داره

مطلب

في الفرق بين لا يدعه

يدخل وبين لا يدخل

انه لا يدعه الا ليركه يدخل وكذا قوله لا يخله يدخل لانه متى لم يمنعه تحقق انه تركه او خلاه
فيحتمل هذا هو المصريح به في عامة كتب المذهب وهو ظاهر الوجه وقد مرنا في آخر باب
اليمين في الاكل والشرب فيما له قول لا يفارقك حتى تقضي حقى انه لو فرمته لا يحنث ولو قال
لا يفارقنى يحنث كما في الحامية فقد جزم بحنثه اذا فرمته بعد حاتم لا يفارقنى وعلى هذا فالصواب
في جواب المتنوى السابقة ان اخذه اذا تكلمت يحنث سواء منعها عن الكلام او لا التحقق
به ط الحنث وهو الكلام ومنعها لا يرفعها بعد تحققه كما لا يخفى نعم لو كان الحلف على انه لا يتركها
او لا يخلها ساكنة فانه يحنث بالمتع قولاً فقط ولا يحتاج الى المنع بالفعل لانه لا يملكه كما قل في الحامية
رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلان يحنث على هذه القنطرة فنه بالقول يكون باراً لانه
لا يملك المنع بالفعل اه وبما قررناه طهر ان ما نقله الشارح تبعاً للحنث لا يصح حمله على ظاهره
لخالقته المسموور في الكتب فلا بد من تأويله بما قدمناه وقديوول بان اراد معنى لا يدعه يدخل
كما أفق به في الحبس حيث سئل عن حلف على صهره انه لا يرحل من هذه القرية فرحل قهر اعليه
فهل يحنث اجاب مقتضى ما أفق به قارى الهداية واستدل به الشيخ محمد الغزى وأفق به انه
ان نوى لا يملكه فرحل قهر اعليه لا يحنث اه او يؤول بانه سقط من عبارة المنية لفظ لا يدعه والا
فهو مردود لان العمل على ما هو المسموور الموافق للمعقول والمنقول دون الشاذ الحنفى المعلوم
فانتم هذا التحرير والله سبحانه اعلم * (تبيينه) * علم ايضا ما ذكرناه انه لو كان الحلف على
الاثبات مثل قوله والله لتفعلن كذا فشرط البر هو الفعل حقيقة ولا يمكن قياسه على لا يدعه
يفعل بأن يقال هنا يكفي أمره بالفعل فاذا كان لم يقل به أحد وما مامر عن القية في ليخرجن
ساكن داره فذلك في معنى لا يدعه يسكن كما علم مما مر اما هنا فلا يكفي الامر لان حلفه على
الفعل لا على الامر به ومجرد الامر به لا يحنث كما لا يخفى فاذا لم يفعل يحنث الحالف كما مر
سواء أمره او لا وهذا ظاهر جلي ايضا ولكن جل من لا يسمووفافهم **(قوله)** ببقوله اخرج لان
عقد الاجارة منعه من الاخراج بالفعل لان مالك الدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة فهو حينئذ
كالاجنبى سرنبالى **(قوله)** وحافه بر) لان قوله لا يدع ينصرف الى ما يقدر عليه وبعد تحليفه
لا يقدر على الاخذ وشرط الحنث ان يتركه مع القدرة ولذا لا يحنث اذا قال لادع فلانا بفعل
ففعلى غيبه **(قوله)** طلقت) لانه صار حالاً للقاعدة المذكورة عقبه **(قوله)** به يقضى) وهو
قول ابى يوسف خلافاً لمحمد بخلاف ما لو برهن انه اقترضه انا والمسئلة بحالها لا يحنث اه فتح
اى لجواز انه اقترضه ثم أبرأه واستوفى منه قبل الدعوى فلم يظهر كذب المدعى عليه **(قوله)** حنث
الح) لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه ويصير الحالف عاملاً مع الخووف
عليه وان كان عقد الشراكة نفسه لا يوجب الحقوق اما العبد المأذون فلا يرجع بالعهد على
المولى فلا يصير الحالف منه يكما مولاه بخر عن الظاهرية **(قوله)** فدخل المشتركة) اى فلا
يحنث لان نصف الدار لا يسمى داراً فتح **(قوله)** اذ لم يكن ساكناً) ترك في الفتح هذا القيد وقد
صرح به في الحامية قل ط اما اذا كان ساكناً فمى داره لان الدار حينئذ تم المستأجرة فاولى
المشركة التى سكنها والله سبحانه اعلم

نم حلف انه لا يتركه فيما بر
بقوله اخرج * لا يدع ماله
اليوم على غيبته فقدمه
للقاضى وحافه بر * قيل له
ان كنت فعلت صديداً
ومرأىك طالق فقال نعم
وقد كان فعل طالق وقى
الاشباه المساعدة الحادية
عشر السؤال معاد في
الجناب قل امرأة زيد
طالق او عبده حراً وعليه
المضى ليت الله ان فعل كذا
وقل زيد نعم كان حالها الى
اخره * ادعى عليه حلف
بالطلاق ماله عليه شئ
فبرهن بالمال حنث به يقضى
حلف ان فلان طالق وهو عند
الناس غير ثقيل وعنده
ثقل لم يحنث الا ان ينوى
ما عند الناس لا يعمل معه
في القضاة مثلاً فعمل مع
شريكه حنث ومع عبده
المأذون لا لا يزرع ارض
فلان فرع ارضاً بينه
وبين غيره حنث لان نصف
الارض تسمى ارضاً
بخلاف لا ادخل دار فلان
فدخل المشتركة اذا لم يكن
ساكناً والله سبحانه اعلم

لما فرغ من الإيمان وكفارتها الدائرة بين العادة والعقوبة ذكر بعدها العقوبات المحضة ولولا لزوم التفريق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم اولى لاشتراكه على بيان كفارة الفطر المقلب فيها جهة العقوبة نهروفتح وهي ستة انواع حد الزنا وحد شرب الخمر خاصة وحد السكر من غيرها والكمية متحدة فيهما وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق ابن كمال (قوله الحد لغة) في بعض النسخ هو لغة فالضمير عائدا على الحد المفهوم من الحدود (قوله المنع) ومنه سمي البواب والسجان حدا اذا منع الاول من الدخول والثاني من الخروج وسمى المعرف للماهية حدا لمنعه من الدخول والخروج وحدود الدار نهاياتها تمنعها عن دخول ملك الغير فيها وخروج بعضها اليه وتماه في الفتح (قوله عقوبة) اي جزاء بالضرب والقطع او الرجم او القتل سمي بها لانها تتلو الذنب من تعبه اذا تبعه قهستانى (قوله مقدرة) اي مينة بالكتاب او السنة او الاجماع قهستانى او المراد لها قدر خاص ولذا قال في النهر مقدرة بالموت في الرجم وفي غيره بالاسواط الآتية اه اي وبالقطع الآتى (قوله حقا لله تعالى) لانها شرعت لمصلحة تعود الى كافة الناس من صيانة الانساب والاموال والعقول والاعراض (قوله زجرا) بيان لحكمها الاصلى وهو الانزجار عما يتضرره العباد من انواع الفساد وهو وجه تسميتها حدودا قال في الفتح والتحقيق ما قال بعض المشايخ انها موانع قبل الفعل زواجر بعده اي العلم بشرعيتها يمنع الاقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع من العود اليه (قوله فلا تجوز الشفاعة فيه) تفريع على قوله تجب الحاق في الفتح فانه طلب ترك الواجب ولذا انكر صلى الله عليه وسلم على اسامة بن زيد حين شفع في المخزومية التي سرق فقالت اشفع في حد من حدود الله (قوله بعد الوصول للحاكم) واما قبل الوصول اليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الراجع له الى الحاكم ليطلقه لان وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل بل على الامام عند الثبوت عنده كذا في الفتح وظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول للحاكم قبل الثبوت عنده وبه صرح ط عن الحموى (قوله بل المطهر التوبة) فاذا حد ولم يتب بيق عليه اثم المعصية وذهب كثير من العلماء الى انه مطهر ووضح دليلنا في النهر (قوله واجمعوا الى الح) الظاهر ان المراد انها لا تسقط الحد الثابت عند الحاكم بعد الرفع اليه اما قبله فيسقط الحد بالتوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جنائتهم على نفس او عضو او مال او كان بعد شئ من ذلك كما سيأتى في بابه وبه صرح في البحر هنا خلافا لما في النهر نعم يبقى عليهم حق العبد من القصاص ان قتلوا والضمان ان اخذوا المال وقول البحر والقطع ان اخذوا المال سبق قلم وصوابه والضمان والحاصل ان بقاء حق العبد لا ينافي سقوط الحد وكأنه في النهر توهم ان الباقي هو الحد وليس كذلك فانهم وفي البحر عن الظهيرية رجل اتى بفاحشة ثم تاب واناب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته لاقامة الحد عليه لان السر منسوب اليه اه وفي شرح الاشباه للبيري عن الجواهر رجل شرب الخمر وزنى ثم تاب ولم يحد في الدنيا هل يحد له في الآخرة قال الحدود حقوق الله تعالى الا انه تعلق بها حق الناس وهو الانزجار فاذا تاب توبة نصوحا رجو ان لا يحد في الآخرة فانه لا يكون اكثر من الكفر والردة وانه يزول بالاسلام والتوبة (قوله

كتاب الحدود

(الحد) لغة المنع وشرعا
(عقوبة مقدرة وجبت
حقا لله تعالى) زجرا فلا
تجوز الشفاعة فيه بعد
الوصول للحاكم وليس
مطهرا عندنا بل المطهر
التوبة واجمعوا اليها
لا تسقط الحد في الدنيا

قوله تفريع على قوله تجب
هكذا بخطه بالمضارع
والذى في المتن ويأتى له بعد
ذلك وجبت بالماضى
والخطب سهل اه مصححه

مطلب

التوبة تسقط الحد قبل ثبوته

فلا تعزير حد) تعزير اسم لامبني معها على الفتح وحد خبرها وكذا قوله ولا قصاص حد وقدر
 المشرح خبر الاول لان الخبر المذكور مفرد لا يصلح خبر الهمم الكنه مصدر للجنس فيصالح لهما
 والخطب في ذلك سهل ثم ان الاول مفرع على قوله مقدره والثاني على قوله وحب حقاله تعالى
 وقوله لعدم تقديره اى تقدير التعزير اى كل انواعه لان المقدر بعضها وهو الضرب على ان
 الضرب وان كان اقله ثلاثة واكثره تسعة وثلاثون لكن ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدر كما
 افاده في البحر (قوله والزنا) بالقصر في لغة اهل الحجاز فيكتب بالياء وبالمد في لغة اهل نجد
 فيكتب بالفاء بدأ بالكلام عليه لانه لصيانة النسل فكان راجعا الى الموجود وهو الاصل
 ولكثرة وقوع سببه مع قطعته بخلاف السرقة فانها لا تنكسر كثرة والشرب وان كثر فليس
 حده بتلك القطعية نهرو فتح (قوله الموجب للحد) قيده لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد
 وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد
 بل بما هو اعم والموجب للحد بعض انواعه ولو وطئ جارية ابنه لا يحمد للزنا ولا يحمد قاذفه بالزنا
 فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحمد به وتامه في الفتح وبه علم ان ما في الكثر وغيره من تعريف
 الزنا بما مر تعريف للشرعى الاعم فالاعتراض عليه بترك القيود التي ذكرها المصنف هنا لانه
 تعريف للاخص الموجب للحد على ان القيود المذكورة خارجة عن الماهية لانها شروط
 لاجراء الحكم كافي النهر تأمل (قوله قدر حشفة) اى حشفة او قدرها ممن كان مقطوعا
 لكن صرح بالخفي وسكت عن الظاهر لعله بالاولى اختصارا او اقيم لفظ قدر لافادة التعميم
 لا للاحتراز عن نفس الحشفة فايالاج بعضها غير موجب للحد لانه ليس وطأ ولذا لم يوجب
 الغسل ولم يفسد الحرج كافي الجوهره و اشار بسكوته عن الزنا الى انه غير شرط (قوله مكلف)
 اى عاقل بالغ ولم يقل مسلم لانه غير شرط في حق الحاد (قوله مطلقا) سواء ثبت عليه باقراره
 بالاشارة او بيته كافي البحر وغيره (قوله لا بالبرهان) ذكر ابن الشحنة في شرح الوهبانية انه رآه
 في نسخته الخانية وذكر ان المصنف يعنى ابن وهبان خص ذلك بالآخرس اقول الذى رأيته
 في نسختين من الخانية هكذا ولو اقر الآخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كتبه او اشارة لا يحمد
 ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل الاعمى اذا أقر بالزنا فهو بتزلة البصير في حكم الاقرار اه
 فقوله ولو شهد عليه الشهود الخ انما ذكره في الآخرس لا في الاعمى خلافا لما رآه ابن الشحنة
 في نسخته فانه غلط قول الفتح والبحر بخلاف الاعمى صح اقراره والشهادة عليه ومثله في
 التارخانية عن المضمرات وبه جزم في شرح الوهبانية للشمس نبلى وشرح الكثر للمقدسى
 (قوله في قبل) متعلق بوطء (قوله او ماضيا) ادخل به المعجوز الشوهاء فانها وان لم تكن
 مشتهاة في الحال لكنها كانت مشتهاة فيما مضى (قوله خرج المكره) اى بقيد طائع والدبر
 بقيد قبل وهذا بناء على قول الامام من انه لاحد بالوطء اما على قولهما من انه يحمد بفعل
 ذلك في الاجانب فيدخل في الزنا وسيأتى في الباب الآتى (قوله ونحو الصغيرة) هو الميعة
 والبهيمة ح وهذا خرج بقيد مشتهاة والمراد الصغيرة ونحوها فله لفظ نحو لتقصد التعميم
 كما مر آنفا ونظيره على احد الاحتمالات قواهم مثلك لا يخل (قوله خال عن ملكه) اى
 ملك يمينه وملك نكاحه وهو صفة لقب ط او صنة لوطء (قوله وشبهته) اى شبهة ملك

• مطلب •

احكام الزنا

• مطلب •

الزنا شرعا لا يختص بمسا
 يوجب الحد بل اعم

(فلا تعزير) حد لعدم
 تقديره (ولا قصاص) حد
 لانه حق انولى (والزنا)
 الموجب للحد (وطء)
 وهو ادخال قدر حشفة
 من ذكر (مكاف) خرج
 المعصبي والمعتوه (ناطق)
 خرج وطء الآخرس فلا
 حد عليه مطلقا للشبهة
 وأما الاعمى فيحد للزنا
 بالاقرار لا بالبرهان شرح
 وهبانية (طاع في قبل)
 مشتهاة (حالا او ماضيا
 خرج المكره) والدبر
 ونحو الصغيرة (خال عن
 ملكه) اى مالت الواطئ
 (وشبهته)

اليمين و ملك النكاح فالاولى كوطه جارية مكاتبه او عبده المأذون المديون او جارية المغنم
بعد الاحراز بدارنا في حق الغازي والثانية كتزوج امرأة بلاشهود أو أمة بلا اذن مولاه أو
تزوج العبد بلا اذن مولاه حموى عن المفتاح ط (قوله اي في المحل) ويقال لها شبهة ملك
وشبهة حكمية كوطه جارية ابنه ط (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة اشتباه كوطه
معتدة الثلاث وحاصله ان شرط كون الوطه زنا خلوه عن شبهة المحل لانها توجب نفى الحد وان
لم يظن حله بخلاف شبهة الفعل فانها لاتنفيه مطلقا بل ان ظن الحل اما ان لم يظنه فلاولذا
خصص الاولى بالارادة مع انه لو اريد خلوه عما يعبر شبهة الفعل بقيد ظن الحل فيها صح ايضا
افاده السيد ابوالسعود (قوله في دار الاسلام) مفعول زاد وهذا القيد يوصي اليه قولهم
وأين هو وكذا قولهم في الباب الآتي لاحد بالزنا في دار الحرب والبنى و عليه فكان
الاولى أن يقول في دار العدل ليخرج دارالبنى ايضا وهذا اذا لم يزن داخل العسكر الذي فيه
السلطان او نائبه المأذون له باقامة الحد والا فانه يحد كإسأى في هناك (قوله او تمكينه) بالرفع
عطف على وطه واول للتقسيم والتوزيع واسم الاشارة للوطه ط (قوله فقعدت على ذكره)
اي واستدخلته بنفسها (قوله او تمكينها) لما كانت المرأة تحد حد الزنا وقد سماها الله تعالى
زانية في قوله الزانية والزاني علم انها تسمى زانية حقيقة ولا يلزم من كونها لاتسمى واطئة انها
زانية مجازا فلذا زاد في التعريف تمكينها حتى يدخل فعلها في المعرف وهو الزنا الموجب للحد
فلو لم يكن تمكينها زنا حقيقة لما احتيج الى ادخاله في التعريف وهو ايضا اماراة كونها زانية
حقيقة وان لم تكن واطئة كما ان الرجل يسمى زانيا حقيقة بالتمكين وان لم يوجد منه الوطه
حقيقة وبه سقط ما في البحر من أن تسميتها زانية مجاز فافهم (قوله فتم التعريف) تعريض
بصاحب الكثرة وغيره حيث عرفوه بالتعريف الاعم وتقدم جوابه تأمل (قوله وزاد في المحيط
الح) حيث قال من شرائط العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة واصله
ماروى سعيد بن المسيب ان رجلا زنى باليمن فكتب في ذلك عمر رضى الله تعالى عنه ان كان يعلم
ان الله حرم الزنا فاجلدوه وان كان لا يعلم فعلموه فان عاد فأجلدوه ولان الحكم في الشرعيات
لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشيوع والاستفاضة في دار الاسلام اقيم مقام العلم ولكن
لا أقل من ايراث شبهة لعدم التبليغ اه وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام
العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الاحكام كلها ح عن البحر (قوله ورده في فتح
القدير) اي في الباب الآتي بان الزنا حرام في جميع الاديان والمثل فالحربي اذا دخل دار
الاسلام فاسلم فزنى وقال ظننت انه حلال يحد ولا يلتفت اليه وان كان فعله اول يوم دخوله
فكيف يقال اذا ادعى مسلم اصلى انه لا يعلم حرمة الزنا لا يحد لانتفاء شرط الحد اه واقره
في البحر والنهر والمنع والمقدسى والشرنبلالى ونازع فيه ط بما مر عن عمر وبأن الحرمة الثانية
في كل ملة لاتنافي ان بعض الناس يجهلها كيف والباب تقبل فيه الشبهات واما مسألة
الحربي فلعلها على قول من لا يشترط العلم اه قلت وكذا نازع فيه المحقق ابن أمير حاج في آخر
شرحه على التحرير في بحث الجهل حيث قال بعد نقله ما مر عن المحيط غير أن ظاهر قول
المبسوط عقب هذا الاثر فقد جعل ظن الحل في ذلك الوقت شبهة لعدم اشتهاار الاحكام يشير

اي في المحل لافي الفعل ذكره
ابن الكمال وزاد الكمال
(في دار الاسلام) لانه لاحد
بالزنا في دار الحرب (أو
تمكينه من ذلك) بان استلقى
فقعدت على ذكره فانها
يحدان لوجود التمكين
(او تمكينها) فان فعلها ليس
وطأ بل تمكين فتم التعريف
وزاد في المحيط العلم بالتحريم
فلو لم يعلم لم يحد للشبهة ورده
في فتح القدير بجرمته
في كل ملة

الى ان هذا الظن في هذا الزمان لا يكون شبه معتبرة لاشتهار الاحكام فيه ولكن هذا انما يكون مفيد للعلم بالنسبة الى الناس في دار الاسلام والمسلم المهاجر المقيم بهامدة يطالع فيها على ذلك فاما المسلم المهاجر الواقع منه ذلك في فور دخوله فلا وقد قال المصنف يعني الكمال في شرح الهداية ونقل في اشتراط العلم بجرمة الزنا اجماع الفقهاء وهو مفيد ان جهله يكون عذرا او اذا لم يكن عذرا بعد الاسلام ولا قبله فتى بتحقيق كونه عذرا وحينئذ فالفرع المذكور اى فرع الحربى هو المشكل فليتأمل اه قلت قد يجاب بأن العلم بالجرمة شرط فيمن ادعى الجهل بها وظهر عليه اماره ذلك بأن نشأ وحده في شاطئ او بين قوم جهال مثله لايعلمون تحريمه او يعتقدون اباحته اذ لا ينكر وجود ذلك فمن زنى وهو كذلك في فور دخوله دارنا لاشك في انه لا يجد اذ التكليف بالاحكام فرع العلم بها وعلى هذا يحمل ما في المحيط وما ذكر من نقل الاجماع بخلاف من نشأ في دار الاسلام بين المسلمين او في دار اهل الحرب المعتقدين حرمة ثم دخل دارنا فانه اذا زنى لم يجد ولا يقبل اعتذاره بالجهل وعليه يحمل فرع الحربى ويزول عنه الاشكال وهو ايضا يحمل كلام الكمال وبه يحصل التوفيق وهو اولى من شق العصا والتفريق هذا ما ظهر لى والله سبحانه وتعالى اعلم **(قوله ويثبت)** اى الزنا عند القاضى اما بتبوة في نفسه فباجماع الانسان له لانه فعل حسى نهر **(قوله رجال)** لانه لا مدخل لشهادة النساء في الحدود وقيد بذلك من ادخال التاء في العدد كما هو الواقع في النصوص **(قوله فلو جاؤا متفرقين حدوا)** اى حد القذف ولو جاؤا فرادى وقعدوا مقعد الشهود وقام الى القاضى واحد بعد واحد قبلت شهادتهم وان كانوا خارج المسجد حدوا جميعا بجر عن الظهيرية وعبر بالمسجد لانه محل جلوس القاضى يعنى ان اجتماعهم يعتبر في مجلس القاضى لا خارجه فلو اجتمعوا خارجه ودخلوا عليه واحدا بعد واحد فهم متفرقون فيحدون **(قوله بلفظ الزنا)** متعلق بشهادة فلو شهد رجلان انه زنى وآخرا ان اقر بالزنا لم يحد ولا تحذف الشهود ايضا الا اذا شهد ثلاثة بالزنا والرابع بالاقرار به فتحذف الثلاثة ظهيرية لان شهادة الواحد بالاقرار لا تعتبر فبقى كلام الثلاثة قدفا بجر **(قوله لا مجرد لفظ الوطء والجماع)** لان لفظ الزنا هو الدال على فعل الحرام دونهما فلو شهدوا انه وطئها وطأ محرما لا يثبت بجر اى الا اذا قال وطأ هو زنا والظاهر انه يكفى صريحه من اى لسان كان كما صرح به في الشرع لانه لا يحد القذف فانه يشترط فيه صريح الزنا كما هنا تأمل **(قوله وظاهر الدرر الخ)** ونصها اى بشهادة ملتبسة بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه وسأنى بيانه اه ولا يخفى انها محتمة ان يكون قوله او ما يفيد معناه عطفًا على الضمير في قوله لانه الدال يعنى ان الدال على فعل الحرام لفظ الزنا او ما يفيد معناه وليس ذلك صريحًا في ان ما يفيد معناه تصح الشهادة به نعم ظاهر العبارة عطفه على لفظ الزنا لكن قوله وسأنى بيانه اراد به كفاؤه بعض المحشين ما ذكره في التعزير من ان حد القذف يجب بصريح الزنا او بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كقوله في غضب لست لايك او باين فلان أبه اه وأنت خير بأن هذا لا يثنى هنا فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير فانهم نعم انه لو لم يبينه بما ذكر في التعزير أمكن حمله على ان المراد به ما كان صريحًا فيه من لغة أخرى فانهم **(قوله لانه يدفع اللعان عن نفسه)** بيان للهمة وعليه لو كان قذف احدهم الرجل

(ويثبت بشهادة اربعة)
رجال (في مجلس واحد)
فلو جاؤا متفرقين حدوا (ا)
لفظ (الزنا لا) مجرد لفظ
(الوطء والجماع) وظاهر
الدرر ان ما يفيد معنى الزنا
يقوم مقامه (ولو) كان
(الزوج احدهم اذ لم يكن)
الزوج (قدفها) ولم يشهد
بزناها بولده للهمة لانه يدفع
اللعان عن نفسه في الاولى

لم تقبل شهادته لما ذكر في الزوج أفاده في البحر **(قوله)** ويسقط نصف المهر) أي يسقطه الزوج بهذه الشهادة لتضمنها بحجى الفرقه من قبلها حيث كانت مطاوعة لولده واما بعد الدخول فلا يسقط شئ من المهر بمطاوعته بل تسقط النفقة لنشوزها **(قوله)** ظهيرية) ومثله في البحر عن المحيط بزيادة وتحدد الثلاثة ولا يحدد الزوج **(قوله)** فيسألهم الامام الخ) أي وجوبا وقال قاضيخان ينبغي ان يسألهم درمتمنى والظاهر ان ينبغي بمعنى يجب لان هذا البيان شرط لاقامة الحد قال في الفتح بعدما صرح بالوجوب ولوسألهم فلم يزيدوا على قولهم انهما زنيا لا يحد المشهود عليه ولا الشهود وتماهيه فيه **(قوله)** أي عن ذاته وهو الايلاج) تفسير للماهية المعبر عنها بما هو وظاهر كلامهم انه ليس المراد بالماهية الحقيقة الشرعية المارة كافي البحر لكن ذكر في الفتح فائدة سؤاله عن الماهية ان الشاهد عساه يظن ان مماسة المرجين حراما زنا او ان كل وطء محرم زنا يوجب الحد فيشهد بالزنا قال في النهر وهو ظاهر في ان المراد بماهيته حقيقة الشرعية الا ان هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك فهو من عطف الخاص على العام اه قلت الاستغناء مدفوع لان الماهية بيان حقيقة الزنا من حيث هو واما الكيفية والمكان وغيرها فهي في هذا الزنا الخاص المشهود به فيسألهم عن ذلك ليعلم ان هذا الخاص تحققت فيه الماهية الشرعية احتياطا في درء الحد فتدبر **(قوله)** لجواز كونه مكرها الخ) بيان لقوله وكيف هو على طريق الترتيب والاولى ان يقول باكره لان الضمير عائد على الزنا لانه المسئول عنه لا على الزانى **(قوله)** او في صباه) وكذا يحتمل ان يكون بعد بلوغه لكن في زمان متقدم كافي الفتح وغيره وسيأتى حد التقدام **(قوله)** او بأمة ابنه) أي ونحوها ممن لا يحد بوطنها كأتمه وزوجته قال في الفتح وقياسه في الشهادة على زنا المرأة ان يسألهم عن زنى بهامن هو للاحتمال المذكور وزيادة كونه صيبا او مجنونا فانها لاحد عليها فيه عند الامام **(قوله)** هو زيادة بيان) أي لانه يعنى عنه بيان الماهية مع ان ظاهر كلامهم ان بيانه موقوف على الحكم كافي البحر و اشار الى ان الضمير في بينوه عائد الى المذكور من الاوجه المسئول عنها كما يؤخذ من عبارة القدورى خلافا لما في بعض الشروح من ان قوله وقالوا الخ بيان لقوله وبينوه لانه بمجرد القول المذكور لا يتم البيان كافي النهر **(قوله)** وعدلوا سرا وعلنا) السر بان يبعث القاضي ورقة فيها اسمائهم واسماء محلتهم على وجه يتميز به كل واحد منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل مقبول الشهادة والعلانية بان يجمع القاضي بين المزكى والشاهد ويقول هذا الذى زكيتك يعنى سرا ولم يكتب هنا بظاهر العدالة اتفاقا بان يقال هو مسلم ليس بظاهر الفسق احتيالا للدرء بخلاف سائر الحقوق عند الامام قالوا ويحسبه هنا حتى يسأل عن الشهود بطريق التعزير بخلاف الديون فانه لا يحبس فيها قبل ظهور العدالة وتماهيه في البحر واعترضه بانه يلزم الجمع بين الحد والتعزير فلت وفيه نظر لانه بهذه الشهادة صار متهما والمتهم يعزر والحد لم يثبت بعد على انه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتى من انه لا يجمع بين جلد ونفى الاساسية وتعزير فتدبر **(قوله)** اذا لم يعلم بحالهم) اما لو علم عدالتهم لا يلزمه السؤال لان علمه اقوى من الحاصل له من الزكى ولولا اهدار الشرع اقامة

ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده في الثانية ظهيرية) (فيسألهم الامام عنه ما هو) أي عن ذاته وهو الايلاج عيني (وكيف هو و اين هو ومتى زنى و بمن زنى) لجواز كونه مكرها او بدار الحرب او في صباه او بأمة ابنه فيستقصى القاضي احتيالا للدرء (فان بينوه وقالوا رأيناه وطئها في فرجها كالليل في المكحلة) هو زيادة بيان احتيالا للدرء (وعدلوا سرا وعلنا اذا لم يعلم بحالهم

الحديث بعلمه لكان يحده بعلمه كافي الفتح قيل والاكتفاء بعلمه هنا مبنى على انه يقضى بعلمه وهو خلاف المفتي به قال ط وفيه ان القضاء هنا بالشهادة لا بعلمه بالعدالة فتأمل **(قوله حكم به)** اى بالحد وهذا اذا لم يقر المشهود عليه كإيأتى **(قوله ما لم يكن متهكاً)** من هتك زيد الستر هتكاً من باب ضرب خرقه وهتك الله ستر الفاجر فضحه مصباح قال فى الفتح بعد سوقه الاحاديث الدلالة على ندب الستر واذا كان الستر مندوباً اليه ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التى مرجعها الى كراهة التنزيه وهذا يجب ان يكون بالنسبة الى من لم يعتده ولم يتهتك به والاوجب كون الشهادة اولى لان مطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والفواحش بخلاف من زنى مرة او مرارا متستراً متخوفاً ملخصاً بقى لو كان احدها متهكاً دون الآخر وظاهر التعليق المذكور ان الشهادة اولى لان درء المفسد مقدم تأمل **(قوله ويثبت ايضا باقراره)** عطف على قوله ويثبت بشهادة اربعة قدم الاول لانه المذكور فى القرآن ولان الثابت بها اقوى حتى لا يندفع الحد بالفرار ولا بالتقادم ولانها حجة متعددة والاقرار قاصرة كذا فى الفتح والبحر لكن قوله ولا بالتقادم مخالف لما قدمناه ولماسيأتى فى باب الشهادة على الزنا ثم رأيت الرملى نبه على ذلك فى حاشية المنح فقال المقرر ان التقادم يمنعها دون الفرار وكما يمنع التقادم قبولها فى الابتداء فكذا يمنع الاقامة بعد القضاء **(قوله صريحاً)** اخرج به اقرار الاخرس بكتابة او اشارة فلا يحد بالمشبهة بعده الصراحة بخلاف الاعمى فانه يصح اقراره والشهادة عليه بحد وقدمر **(قوله صاحباً)** احتراز عن السكران كإيأتى **(قوله)** ولم يكذبه الآخر (فلو اقر بالزنا فكذبته درى الحد عنه سواء قالت تزوجنى أولاً اعرفه اصلاً وعليه المهر ان ادعته المرأة وان اقرت بالزنا بفلان فكذبها فلا حد عليها ايضا عنده خلافاً لهما فى المسئلتين بحر **(قوله اورتقها)** بأن تخبر النساء بأنهارتقاء قبل الحد لان اخبارهن بالرتق يوجب شبهة فى شهادة الشهود بحر **(قوله لجواز ابداء ما يسقط الحد)** اى من الخرساء او الخرس على تقدير عدم الخرس واستشكل ما لو اقرأته زنى بغائبة فانه يحذف قبل حضورها مع احتمال ان تذكر مسقطاً عنه وعنهما اذا حضرت فيحتاج الى الفرق قلت يؤخذ جوابه مما فى الجوهرة من ان القياس عدم الحد فى الثانية لجواز ان تحضر فتجحد فقدمى حد القذف او تدعى نكاحاً فتطلب المهر وفى حده ابطال حقها والاستحسان ان يحد لحديث ما عزم فانه حدمع غيبة المرأة والحاصل ان القياس عدم الفرق بين المسئلتين ولكنه حدى الثانية على خلاف القياس للحديث وهذا اولى مما اجاب به بعضهم من ان الزيلعى علل الثانية بأن حضور الغائبة ودعواها النكاح شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة والمعتبر هو الشبهة دون شبهة الشبهة لما اورد عليه من انه فى المسئلة الاولى كذلك قلت وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة محققة مانعة بخلاف الغيبة ولذا واقر بالزنا بمن لا يعرفها فانه يحد قال فى الفتح لانه اقر بالزنا ولم يذكر مسقطاً لان الانسان لا يحهل زوجته وامته اه فلم ان الغائبة انما حد فيها لانه لم يبد مسقطاً بخلاف الخرساء فن الخرس نفسه مسقط للعلة المذكورة **(قوله فى حال سكره)** متعلق بقوله ولو سرق اوزنى (اى فى حال سكره وثبت ذلك

(حكم به) وجوباً وترك
الشهادة به اولى ما لم يكن
متهكاً كالشهادة اولى نهر
(ويثبت) ايضا (باقراره)
صريحاً صاحباً ولم يكذبه
الآخر ولا يظهر كذبه بحجة
اورتقها ولا اقر بزناه
بحرساء او هى بأخرس
لجواز ابداء ما يسقط الحد
ولو اقر به او بسرقة فى حال
سكره لاحد ولو سرق
اوزنى حد

لان الانشاء لا يحتمل

التكذيب والاقرار يحتمله
نهر (اربعا في مجالسه)
اي المقر (الاربعة كلما
اقر رده) بحيث لا يراه
(وسأله كامر) حتى عن المزني
بها لجواز بيانه بامته بنهر
(قن بينه) كما يحق (حد)
فلا ثبت يعلم القاضي ولا
بالينة على الاقرار ولو قضى
بالينة فاقر مرة لم يحد عند
الثاني وهو الاصح ولو اقر
اربعا بصلات الشهادة اجماعا
سراج (ويحلى سبيله ان
رجع عن اقراره قبل الحد
او في وسطه ولو) رجوعه
(بالفعل كهروبه) بخلاف
الشهادة (وانكار الاقرار
رجوع كما ان انكار الردة
توبة) كما سيجي (وكذا يصح
الرجوع عن الاقرار
بالاحصان) لانه لما صار
شرطا للحد صار حقا لله تعالى
فسح الرجوع عنه لعدم
المكذب بحر (و) كذا عن
(سائر الحدود والحالصة) لله
كحد شرب وسرقة وان
ضمن المال (ونذب تلقينه)
الرجوع (بلعلك قبلت
اولمت او وطئت بشبهة)
لحديث ماعز (ادعى الزاني
انه ازوجه سقط الحد عنه
وان) كانت (زوجة للغير)
(بالينة ولو تزوجها بعده)
اي بعد زناه (واشترها

بالينة) **(قوله)** لان الانشاء) اي انشاء الزنا او السرقة المعين للشهود في حال سكره لا يحتمل
التكذيب فيحد بخلاف اقراره بذلك في حال سكره **(قوله)** اربعا في مجالسه) ولو كل شهر مرة اما
لو اقر اربعا في مجلس واحد كان بمنزلة اقرار واحد كما في النهر **(قوله)** اي المقر) وقيل بمجالس
القاضي والاول اصح وفسر محمد تفرق المجلس بأن يذهب المقر عنه بحيث يتوارى عن بصر
القاضي وظاهر قوله في الهداية لا بد من اختلاف المجالس وهو ان يردده القاضي كلما اقر فيذهب
حتى لا يراه ان اختلاف المجالس لا يكون الا برده نهر **(قوله)** كلما اقر رده) فيه تسامح كما قال
صدر الشريعة لانه في الرابعة لا يردده ومن ثم قال في الاصلاح الا الرابعة نهر **(قوله)** وسأله كامر)
اي سؤالا مماثلا لما مر وهذا السؤال بعد الرابعة كما في الكافي وذكر انه يسأل عن عقله وعن
احصانه **(قوله)** حتى عن المزني بها الخ) سقط لفظ حتى من بعض النسخ ولا بد منه لان مراده
افادة انه لا بد من السؤال عن الخمسة المارة وصرح بالمزني بهاردا على ابن الكمال حيث قال لك
ان تقول انه لا حاجة اليه لكن كان عليه التصريح بالزمان ايضا لانه قيل لا يلزم لان التتادم
يمنع الشهادة دون الاقرار ورد بأن فائدته احتمال انه زنى في حال صباه **(قوله)** فلا ثبت الخ)
تفريع على ما فهم من حصر نبوته بأحد شيئين الشهادة بالزنا او الاقرار به وقوله ولا بالينة على
الاقرار بيان لفائدة تقييد الشهادة بأن تكون على الزنا ووجهه كما في الزيلعي انه ان كان
منكرا فقد رجع وان كان مقرا لا تعتبر الشهادة مع الاقرار **(قوله)** ولو قضى بالينة) اي بالينة
على الزنا لا على الاقرار **(قوله)** فاقر مرة) أو مرتين نهر والظاهر ان الثلاث كذلك وقيد بما
بعد القضاء لانه لو اقر قبله يسقط الحد بالاتفاق كما صرح به في الفتح وظاهره ولو اقر مرة واحدة
(قوله) لم يحد) اي خلافا لمحمد لان شرط الشهادة عدم الاقرار ففات الشرط قبل العمل بها لان
الامضاء من القضاء في الحدود كما يأتي فصار كالاول وهو ما اقر قبل القضاء كما في الفتح ثم اذا لم
يكمل نصاب الاقرار الموجب للحد فلا يحد **(قوله)** بطلت الشهادة) اي وصار الحكم للاقرار
فيعامل بموجبه لا بموجب الشهادة **(قوله)** بخلاف الشهادة) اي بخلاف ما لو ثبت زناه بالشهادة
فهرب في حال الرجم فانه يتبع بالحجارة حتى يؤتى عليه بحر عن الحاوي وسيأتي انه لو هرب بعد
ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقادم الزمان لا يقام **(قوله)** وانكار الاقرار رجوع) اي اذا
قال بعد ما اقر اربعا وامر القاضي برجه والله ما اقررت بشئ فانه يدرأ عنه الحد خانية وهذا
مكرر مع قوله ويحلى سبيله ان رجع الخ الا ان يفسر ذلك بقوله رجعت عما اقررت به تأمل
(قوله) كما سيجي) اي في بابها **(قوله)** وكذا يصح الرجوع الخ) اي فلا يحد وهذا اذا لم تقم بالينة
على احصانه والا فيحد كما يأتي متاقيل حد الشرب **(قوله)** اعدم المكذب) اي لانه خبر محتمل
للصدق كالاقرار ولا مكذب له فيه فتحقق الشبهة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو
القصاص وحد القذف لوجود من يكذبه بحر **(قوله)** كحد شرب وسرقة) فانه يسقط بالرجوع
عن الاقرار بهما كما سيأتي في بابيهما **(قوله)** وان ضمن المال) لانه حق العبد فلا يسقط بعد اقراره
بسرقته **(قوله)** لحديث ماعز) هو ابن مالك الاسلمي المروي في البخاري فان فيه تلقينه بما ذكر
قال في الاصل ينبغي ان يقول له لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة والمقصود ان يلقنه ما يكون
ذكره دارنا لينذره اياما كان بحر وفتح **(قوله)** بالينة) متعلق بادعى قال في البحر ولا يكلف

(لا) يسقط في الاصح لعدم
 الشبهة وقت الفعل بغير
 (ويرجم محصن في فضاء
 حتى يموت) ويصطفون
 كصفوف الصلاة لرجله كلما
 رجم قوم تخووا ورجم
 آخرون (فلو قتله شخص او
 فقتلته بعد القضاء به فهدر)
 وينبغي ان يعزرا لافتياته على
 الامام نهر (و) لو (قبله)
 اى قبل القضاء به (يجب
 القصاص في العمد والدية
 في الخطأ) لان الشهادة قبل
 الحكم بها لا حكم لها
 (والشرط بداءة الشهود به)
 ولو بحصة صغيرة الاعذر
 كمرض فيرجم القاضي
 بحضرتهم (فان ابوا وماتوا
 او غابوا) او قطعوا بعد
 الشهادة (او بعضهم سقط)
 الرجم لقوات الشرط ولا
 يحدون في الاصح (كألو
 خرج بعضهم عن الاهلية)
 للشهادة (بفسق او عمى او
 خرس) او قذف ولو بعد
 القضاء لان الامضاء من
 القضاء في الحدود وهذا
 لو محصنا اما غيره فيحدد
 في الموت والغيبة كفى الحاكم
 (ثم الامام) هذا ليس حتما
 كيف وحضوره ليس بلازم
 قوله ابن الكمال وما نقله
 المصنف عن الكمال رده
 في النهر (ثم الناس) افرد

اقامة البيعة كولو ادعى السارق العين انها ملكه سقط القطع بمجرد دعواه و لهذه المسئلة
 خوات سند كره في باب الآتى (قوله لا يسقط في الاصح) اى اذا ثبت زنا بالبيعة وكذا
 لو بالافرار اذا لم ينقادم وستأى هذه المسئلة آخر الباب الآتى (قوله ويرجم محصن) بفتح
 الحصاد من احصن اذا تزوج وهى مجاه اسم فاعله على لفظ اسم المفعول ومنه اسهب فهو
 مسهب اذا أطال في الكلام والفج بالفاء والجيم فهو مالفج اذا افتقر ففتح ملخصا (قوله في فضاء)
 هو المكان الواسع لانه ممكن في رجمه ولئلا يصيب بعضهم بعضا نهر (قوله حتى يموت) أشار
 الى انه لا بأس لكل من رمى ان يعتمد مقتله لانه واجب القتل الا ان يكون ذارحم منه فان
 الاولى ان لا يعتمد لانه نوع من قطعة الرجم قهستاني و يأتى تمامه (قوله فهدر) اى
 لا قصاص فيه لو عمد او لاديه لو خطأ (قوله وينبغي الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة على
 الزنا (قوله لافتياته) افتعال من فت يفوت فوتا وفواتا قال في المصباح وفاته فلان بذراع
 سبقه بها ومنه قيل افتات فلان افياتا اذا سبق بفعل شئ واستبد برأيه ولم يؤامر فيه من هو
 احق منه بالامر فيه (قوله والشرط بداءة الشهود به) اى بالرجم لانهم قد تجاسرون على
 الاداء ثم يستعظمون مباشرة فيرجعون وفيه احتيال للدرء كفى المحيط قهستاني (قوله او
 قطعوا بعد الشهادة) وكذا لو مرضوا بعدها قيد به لانهم لو قطعوا قبلها رمى القاضي بحضرتهم
 لانهم اذا كانوا مقطوعى الايدي لم تستحق البداءة بهم وان قطعت بعدها فقد استحققت وهذا
 يفيد ان كون البداءة بهم شرطا انما هو عند قدرتهم على الرجم بحر وفتح والمراد القطع بلا
 جناية مفسدة والاخر جوا عن الاهلية (قوله ولا يحدون في الاصح) لان امتناعهم ليس
 صريحا في رجوعهم وان كان ظاهرا فيه لامتناع بعض الناس من ذبح الحيوان الحلال و تمامه
 في الفتح ولا يخفى ان هذا راجع لقوله فان ابوا اما في الموت والغيبة فلا شبهة في انهم لا يحدون
 وانما سقط الرجم لاحتمال رجوعهم لو حضروا (قوله او قذف) اى اذا حده كقيده في الفتح
 (قوله لان الامضاء من القضاء) اى امضاء الحد و ايقاعه بالفعل من القضاء فاذا لم يمتضه ثم
 حصل مانع من العمل او الشهادة بعد ثبوتها فكأنه لم يحصل القضاء بها اصلا ط (قوله
 كفى الحاكم) اى الحاكم الشهيد اى كتابه الكافي والظاهر ان الميم في كما زائدة والاصل
 كفى الحاكم وهو كذلك في بعض النسخ قال في الفتح وفي غير المحصن قال الحاكم في الكافي
 يقام عليه الحد في الموت والغيبة اه اى موت الشهود وغيبتهم وبه سقط ما قيل ان
 المراد كفى الحاكم اى كما يحد لو مات الحاكم او غاب وكيف يصح ذلك مع ان الامضاء من
 القضاء كما سمعت ولذا قل في الكافي واذا حكم الحاكم بالرجم ثم عزل قبل ان يرجمه وولى
 غيره لم يعكم بذلك اه ففهم (قوله ثم الامام) استظهارا في حقه فر بما يرى في الشهود
 ما يوجب درء الحد اه جوهره (قوله قاله ابن الكمال) لم ينقله ابن الكمال عن احد وهو
 محتاج الى النقل فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وما نقله المصنف عن الكمال رده في النهر) يأتى
 بين ذلك قريبا (قوله وادى النهر الخ) حيث قل وفي الدراية يستحب للامام ان يأمر طائفة
 من المسلمين ان يحضروا الاقامة الحدود واختلفوا في عددها فمن ابن عباس واحد وقال عطاء

اشان والزهرى ثلاثة والحسن البصرى عشرة اه وهذا صريح في ان حضورهم ليس شرطا
 فرمهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط اه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره تفسيرا للطائفة في
 قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين والواقع في الآية الجلد بالرجم ولو سلم فالمراد
 انه اذا كان عند الامام من يرجه ينبغي له ان يأمر غيرهم بان يحضروا لما قالوا من ان مبنى الحد
 على التشهير فالمراد بالناس من يباشر الرجم وحضورهم لابد منه والالزم فوات الرجم اصلا
 فيأثم الجميع **(قوله)** ويبدأ الامام لومقرا اي يبدأ الامام بالرجم لو كان الزاني مقرا وثبت
 باقراره لقول على رضي الله تعالى عنه ايها الناس ان الزنا زنا آ ن زنا السر وزنا العلانية فزنا
 السر ان يشهد الشهود فيكون الشهود اول من يرمى ثم الامام ثم الناس وزنا العلانية ان
 يظهر الحبل او الاعتراف فيكون الامام اول من يرمى وتماه في الفتح **(قوله)** مقتضاه الخ
 قال في الفتح واعلم ان مقتضى هذا انه لو امتنع الامام لا يحل للقوم رجه ولو امرهم لعلمهم
 بفوات شرط الرجم وهو منتف ب رجم ما عر للقطع بانه عليه الصلاة والسلام لم يحضره
 ويمكن الجواب بان حقيقة مادل عليه قول على هو انه يجب على الامام امر الشهود بالابتداء
 احتيالا لثبوت دلالة الرجوع وعدمه وان يتبدى هو في صورة الاقرار لينكشف للناس عدم
 تساهله في بعض شروط القضاء والحد فاذا امتنع ظهرت اماردة الرجوع وامتنع الحد لظهور
 الشبهة وهذا منتف في حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن عدم رجه دليلا على سقوط الحد
 ومقتضى ما ذكرناه لو بدأ الشهود فيما اذا ثبت بالشهادة يجب ان يثنى الامام فلو لم يثن سقط
 الحد لاتحاد المأخذ فيهما اه ملخصا وقوله ومقتضى ما ذكر الخ هو الذي نقله المصنف عن
 الكمال ورده في النهر بأنه انما يتم لو سلم وجوب حضور الامام كالشهود وهو غير لازم كما
 في ايضاح الاصلاح لابن كمال قلت ما ذكره ابن كمال لم يعزه لاحد كما مرو ما ذكره المحقق صاحب
 الفتح هو ظاهر المتون والدليل فلا يعدل عنه الا بنقل صريح معتبر ثم رأيت في الذخيرة مانصه
 تجب البداءة من الشهود ثم من الامام ثم من الناس فافهم **(قوله)** لكن سيحج الخ اي
 في كتاب القضاء وهذا الاستدراك في غير محله لانه ليس في ذلك ان القاضي امتنع من البداءة
 بالرجم بل المراد ان الحاكم اذا ثبت عنده الحد بالحجة اي بالينة او الاقرار وامر الناس بالرجم
 لهم ان يرجوا بالشرط المتقدم وان لم يحضروا مجلس الحكم ولم يعاينوا الحجة وقيل لافساد
 الزمان قال في غرر الاذكار والاحسن التفصيل بان القاضي اذا كان عالما عادلا وجب ائتماره
 بلا تفحص وان كان عادلا جاهلا سئل عن كيفية قضائه فاذا اخبر بما يوافق الشرع يؤتمر قوله
 وان كان ظالما لا يقبل قوله عالما كان او جاهلا اه **(قوله)** ويكره للمحرم الرجم كذا في البحر عن
 المحيط وفيه عن الزيلعي وغيره انه لا يقصد قتله فان بغير كفاية وظاهره انه اذا لم يقصد مقتلا
 لا يكره كما يفيد ما قدمناه عن القهستاني ايضا ثم ان محل الكراهة اذا لم يكن المحرم شاهدا في
 الجوهرة لو شهد اربعة على ابيه بالزنا وجب عليهم ان يتدوا بالرجم وكذا الاخوة وذوو الرحم
 ويستحب ان لا يتعمدوا مقتلا واما ابن العم فلا بأس ان يتعمد قتله لان رحمه لم يكمل فاشبه
 الاجنبى وقوله يستحب الخ يفيد ان الكراهة تنزيهية تأمل **(قوله)** وان فعل لا يحرم الميراث
 نص عليه في كافي الحاكم قال في الجوهرة ولو شهد على ابيه بالزنا او بالقصاص لم يحرم الميراث

(ويبدأ الامام لومقرا)
 مقتضاه انه لو امتنع لم يحل
 للقوم رجه وان امرهم
 لفوات شرطه فتح لكن
 سيحج انه لو قال قاض عدل
 قضيت على هذا بالرجم
 وسلك رجه وان لم تعين
 الحجة ويكره للمحرم
 الرجم وان فعل لا يحرم
 الميراث (وغسل وكفن
 وصلى عليه

وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدية (وغير المحصن) ٢٠٢ - يجلد مائة ان حرا ونصفها للعبد) بدلالة

النس والمراذ بالمحصات
في الآية الحرائر ذكره
البيضاوي وغيره وذكر
الزيلي انه غلب الاناث على
الذكور لكنه عكس القاعدة
(و) العبد (لا يجده سيده
بغير اذن الامام) ولو فعله
هل يكفي الظاهر لاقولهم
ركنه اقامة الامام نهر
(بسوط لاعتدله) في
الصباح ثمرة السوط عقدة
اطرافه (متوسطا) بين
الجراح وغير المؤلم (و) نزع
ثيابه خلا ازار) ليستر
عورته (و) فرق جلده (على
بدنه خلا رأسه ووجهه
و) فرجه) قيل وصدرة
وبطنه ولو جلده في يوم
خمسين متوالية ومثلها في
اليوم الثاني اجزأه على
الاصح جوهره (و) قال
على رضى الله تعالى عنه
يضرب الرجل قائما
والمرأة قاعدة (في الحدود)
والتعازير (غير ممدود)
على الارض كما يفعل في
زماننا فانه لا يجوز نهر
وكذا لا يمد السوط لان
المشترك في النفي يعان كمال
(ولا تنزع ثيابها الا الفرو
والخشو وتضرب جالسة)
لما روينا (ويحفر لها) الى
صدرها (في الرحم) وجاز
تركها لسترها بثيابها

(قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدية) حرجه استقالات البحاري وامانه
صلى على ما عارض فيه تعارض وتماه في الفتح (قوله بدلالة النص) هو قوله تعالى فاعلم ان نصف
ما على المحصات من العذاب نزلت في الاماء واذا ثبت فيهن للرق ثبت في الذكور الارقاء دلالة
اذا لا يشترط فيها اولوية المسكوت عنه بالحكم بل تكفي المساواة نهر (قوله وذكر الزيلي الخ)
فيكون دخول الذكور ثابتا بعبارة النص لا بدلالته (قوله لكنه عكس القاعدة) وهي
تغليب الذكور على الاناث ووجه العكس هنا كما أفاده في الفتح هو كون الداعية فيهن اقوى
ولذا قدمت الزانية على الزاني في الآية (قوله لقولهم ركنه) اي ركن الحد وفيه تأمل بل
الظاهر ان الركن هو الضرب او الرجم * (تنبيه) * في كافي الحاكم يقام الحد على العبد اذا
اقر بالزنا او بغيره مما يوجب وان كان مولاه غائبا وكذا في القطع والقصاص وان قال بعد
عقده زينة وانا عبد لزمه حد العبيد اه (قوله في الصحاح الخ) تفسير لما وقع في عبارة
المتون كالقدوري والكثير وغيرها بسوط لآثمة له اشارة الى ان ما ذكره المصنف هو المراد
بالثمرة لانه المشهور في الكتب كما قاله في معراج الدراية ورجح في المغرب ان المراد بها ذنبه
وذكر في الفتح من رواية انس انه كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين حتى يلين
ثم يضرب به فالمراد ان لا يضرب وفي طرفه يمس لانه يجرح او يبرح فكيف اذا كان فيه عقدة
والحاصل انه يجنب كل من الثمرة بمعنى العقدة وبمعنى الفرع الذي يصير به ذنين تعميما
للمشترك في النفي ولو تجاوز بالثمرة فيما يشاكل العقدة ليعم المجاز ما هو باس الطرف على ما
ذكرنا لكان أولى فانه لا يضرب بمثله حتى يدق رأسه فيصير متوسطا اه ملخصا (قوله بين
الجراح وغير المؤلم) بأن يكون مؤلما غير جراح ولو كان المجلود ضعيف الحلقة فخيف هلاكه
يجلد جلدا ضعيفا يحتمله (قوله و) فرق جلده الخ) لان جمعه على عضو واحد قد يفسده
وضرب ما استثنى قد يؤدي الى الهلاك حقيقة او معنى بافساد بعض الحواس الظاهرة او
الباطنة (قوله قيل وصدرة الخ) قائله بعض المشايخ وهو رواية عن ابي يوسف وفيه نظربل
الصدر من الحمل والضرب بالسوط المتوسط عددا يسيرا لا يقتل في البطن فكيف بالصدر
نعم اذا فعل بالعصا كما يفعل في زماننا في بيوت الظلمة ينبغي ان لا يضرب البطن فتح (قوله خمس
متوالية) قيد بالتوالي ليحصل بها الالم ولذا قال في الجوهره ايضا ولا يجوز ان يفرقه في كل
يوم سوطا وسوطين لانه لا يحصل به الايلام (قوله وقال على رضى الله تعالى عنه) لفظه كافي
الفتح عن مصنف عبد الرزاق يضرب الرجل قائما والمرأة قاعدة في الحدود اه فصوله
والتعازير الخ ليس منه (قوله غير ممدود على الارض) لان مبنى الجدل على التشهير بجرم العامة
والقيام بالبلغ فيه والمرأة مبنى امرها على الستر وان امتنع الرجل ولم يقف لا بأس بربطه
باسطوانة او يمسك فتح (قوله وكذا لا يمد السوط) أفاد ان قوله غير ممدود يحتمل ان يعود الى
السوط ايضا اي ضربا غير ممدود ومد السوط فيه تفسير ان قيل بأن يرفعه الضارب فوق رأسه
وقيل ان يمد على جسد المضرروب بعد وقوعه عليه وفيه زيادة ألم قال في الفتح وكل ذلك
لا يفضل فلفظ ممدود معمم في جميع معانيه لانه في النفي تجاوز تعميمه اه اي في مد الرجل على

الارض ومدالوسط بمعنييه وهذا بناء على مختار صاحب الهداية وشمس الأئمة في جواز تعميم المشترك في النفي وكذا الجمع بين الحقيقة والمجاز في النفي وهو خلاف المشهور في كتب الأصول كما بيناه في حواشينا على شرح المنار **(قوله)** ولا يجوز الحفر له لعلة اخذه من قول الهداية وغيرها ان الربط والامساك غير مشروع واما الحفر للمرأة فلكونه استرلها قات وينبغي تقييده بما لو ثبت الحد بالاقرار ليكون متمكنا من الرجوع بالهرب بخلاف ما لو ثبت بالينة تأمل **(قوله)** ولا يربط الخ (الا اذا امتنع كامر) **(قوله)** ولا جمع بين جلد ورجم) للقطع بانه لم يجمع بينهما صلى الله عليه وسلم ولان الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم فتح **(قوله)** اى تغريب في البكر) اى في غير المحسن وقوله عليه الصلاة والسلام بالبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام منسوخ كسطره الآخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة بجر وتام تحقيقه في الفتح **(قوله)** وفسره) اى فسر النفي المروى في حديث آخر كرواية البخارى من قول ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحسن بنفى عام واقامة الحد **(قوله)** وهو احسن الخ) فيه انه مخالف لروايات التغريب وقولهم ان في النفي فتح باب الفتنة لانفرادها عن العشرة وعن تستحي منه ولقول على حسبها من الفتنة ان ينفيا وروى عبد الرزاق قال غرب عمر رضى الله عنه ربيعة بن امية بن خلف في الشراب الى خير فلحق بهر قل فتصغر فقال عمر لا غرب بعده مسلما كما في الفتح ولعل المراد ان فعل الحبس احسن من فعل التغريب فليس المراد تفسير الوارد بذلك بقريئة التعليل فتأمل **(قوله)** لانه يعود على موضوعه بالنقض) اى لان المقصود من اقامة الحد المنع عن الفساد وفي التغريب فتح باب الفساد كما علمت ففيه نقض وابطال للمقصود منه شرعا فكأنه شبه المقصود الاصل بالموضوع وهو محل العرض المختص به او بموضوع العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب تأمل **(قوله)** الا سياسة وتعزيرا) اى انه ليس من الحد ويؤيده ما قدمناه من حديث البخارى من عطف واقامة حد على نفي عام كما أوضحه في الفتح وفيه ايضا لو غلب على ظن الامام مصلحة في التغريب تعزيرا فله ان يفعله وهو محل الواقع للنبي صلى الله عليه وسلم واحبابه كما غرب عمر نصر بن الحجاج لاقتان النساء بجماله والجمال لا يوجب نفيا وعلى هذا كثير من مشايخ السالك المحققين رضى الله عنا بهم وحشروا معهم يغربون المرید اذا بدا منه قوة نفس ولحاج لتكسر نفسه وتلين ومثل هذا المرید او من هو قريب منه هو الذى ينبغي ان يقع عليه رأى القاضى في التغريب اما من لم يستحي وله حال تشهد عليه بغلبة النفس ففيه يوسع طرق الفساد ويسهلها عليه اه * (تنبيه) * اشار كلام الفتح الى ان السياسة لا تختص بالزنا وهو ما عزاها الشارح الى النهر وفي القهستاني السياسة لا تختص بالزنا بل تجوز في كل جناية والرأى فيها الى الامام على ما في الكافي كقتل مبتدع يتوهم منه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره كما في التمهيد وهى مصدر ساس الوالى الرعية امرهم ونهاهم كما في القاموس وغيره فالسياسة استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق المنجى في الدنيا والآخرة فهى من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهرهم وباطنهم ومن

و (لا) يجوز الحفر (له) وذكره الشافعى ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقرا لا يتبع والا تابع حتى يموت كامر (ولا جمع بين جلد ورجم) في المحسن (ولا بين جلد ونفي) اى تغريب في البكر وفسره في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من التغريب لانه يعود على موضوعه بالنقض (الا سياسة) وتعزيرا فيفوض للامام وكذا في كل جناية نهر (ويرجم مريض زنى ويجلد) حتى يبرأ

مطلب —

في الكلام على السياسة

السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهره لاغير ومن العلماء ورثة الانبياء على الخاصة في باطنهم لاغير كما في المفردات وغيرها اه ومثله في الدر المتقى قلت وهذا تعريف للسياسة العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام الشرعية وتستعمل اخص من ذلك بما فيه زجر وتاديب ولو بالقتل كما قالوا في اللوطي والسارق والخاف اذا تكرر منهم ذلك حل قتلهم سياسة وكامر في المبتدع ولذا عرفها بعضهم بانها تغليظ جناية لها حكم شرعي حسب المادة الفساد وقوله لها حكم شرعي معناه انها داخلية تحت قواعد الشرع وان لم ينص عليها بخصوصها فان مدار الشريعة بعد قواعد الايمان على حسم مواد الفساد بقاء العالم ولذا قال في البحر وظاهر كلامهم ان السياسة هي فعل شئ من الخاكم لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي اه وفي حاشية مسكين عن المحموي السياسة شرع مغلف وهي نوعان سياسة ظالمة وشرعية تحرمها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتردع اهل الفساد وتوصل الى المقاصد الشرعية فالشرعية توجب المصير اليها والاعتماد في اظهار الحق عليها وهي باب واسع فمن اراد تفصيلها فعليه بمراجعة كتاب معين الحكم للقاضي علاء الدين الاسود الطرابلسي الحنفى اه قلت والظاهر ان السياسة والتعزير مترادفان ولذا عطفوا احدهما على الآخر لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزيلعي وغيرها بل اقتصر في الجوهر على تسميته تعزيرا وسيأتي ان التعزير تأديب دون الحد من العزير بمعنى الرد والردع وانه يكون بالضرب وغيره ولا يلزم ان يكون بمقابلة معصية ولذا يضرب ابن عشرين على الصلاة وكذلك السياسة كما مر في نفى عمر لنصر بن الحجاج فانه ورد انه قال لعمر ما ذنبي يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اطهر دار الهجرة منك فقد نفاه لاقتان النساء به وان لم يكن يصنعه فهو فعل لمصلحة وهي قطع الافتتان بسببه في دار الهجرة التي هي من اشرف البقاع فيه رد وردع عن منكرو واجب الازالة وقالوا ان التعزير موكل الى رأى الامام فقد ظهر لك بهذا ان باب التعزير هو المتكفل لاحكام السياسة وسيأتي بيانه وبه علم ان فعل السياسة يكون من القاضي أيضا والتعبير بالامام ليس للاحتراز عن القاضي بل لكونه هو الاصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ الاحكام كما مر في قوله فيسألهم الامام وبدأ الامام برجه ونحو ذلك وفي الدر المتقى عن معين الحكم للقضاة تعاطى كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاط على اهل الشر بالقمع لهم والتحليف بالطلاق وغيره وتحليف الشهود اذا ارتاب منهم ذكره في التاترخانية وتحليف المتهم لاعتبار حاله او المتهم بسرقة يضربه ويحبسه الى والى والقاضي اه وسيأتي في باب التعزير ان للقاضي تعزير المتهم وصرح الزيلعي قيل الجهاد ان من السياسة عقوبته اذا غلب على ظنه انه سارق وان المسروق عنده فقد احازوا قتل النفس بغابة الظن كما اذا دخل عليه رجل شاعرا سيفه وغلب على ظنه انه يقتله وسيأتي تمام ذلك في كتاب السرقة (فقراهم الا ان يقع اليأس من برئه فيقام عليه) اي بان يضرب ضربا خفيفا يحتمله وفي الفتوح ولو كان الممرض لا يرجى زواله

الا ان يقع اليأس من برئه
فيقام عليه بحر (ويقام على
الحامل بعد وضعها)

كالسلسل او كان ضعيف الحلقة فعندنا وعند الشافعي يضرب بعشكال فيه مائة شمراخ دفعة
وتقدم في الايمان انه لا بد من وصول الكل الى بدنه ولذا قيل لا بد ان تكون مبسوطة اه
والعشكال والعنكول عنقود النخل **(قوله لاقبله اصلا)** اى سواء كان حدها الجلد او الرجم
كى لا يودى الى هلاك الولد لانه نفس محترمة لا جريمة منه فتح **(قوله الا اذا لم يكن الخ)** هذه
رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب المختار قال في البحر وظاهره انها هي المذهب وفي النهر
ولعمري انها من الحسن بمكان اه وفي حديث الغامدية انه صلى الله عليه وسلم رجمها بعد
ما فطمته وفي حديث آخر قال لان رجمها وندع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه فقال له رجل
من الانصار الى رضاعه فرجمها قال في الفتح وهذا يقتضى ان الرجم عند الوضع بخلاف الاول
والطريقان في مسلم وهذا اصح طريقا الخ **(قوله حتى يستغنى)** عبارة الفتح حتى تغطيه **(قوله)**
حبسها سنتين) اى اذا ثبت زناها بالينة كما مر ط **(قوله وشرائط احصان الرجم)** الاضافة
بيانية اى الشرائط التي هي الاحصان فالاحصان هو الامور المذكورة فهي اجزاؤه وقد
بالرجم لان احصان القذف غير هذا كاسيا في فتح ملخصا **(قوله عقل وبلوغ)** بدل من قوله
والتكليف وبيان له واعتراض بأن التكليف شرط لكون الفعل زنا لان فعل الصبي والمجنون
ليس بزنا اصلا وأجاب في البحر بأنه انما جعله شرط الاحصان لاجل قوله وكونهما بصفة
الاحصان اه يعنى انه شرط باعتبار ان الزانى لو كان رجلا مثلاً فلا يرمى الا اذا كان قد وطئ
زوجة له مكلفة فكونها مكلفة شرط في كونه محصنا لافي كون فعله الذي فعله مع الاجنبية زنا
ولذا يجلد به اذا لم تكن زوجته مكلفة ولا يرمى لعدم احصانه **(قوله والا سلام)** لحديث من
اشرك بالله فليس بمحصن ورمه صلى الله عليه وسلم اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول
آية الرجم ثم نسخ بغيره ونحقيقه في الفتح وخالف في هذا الشرط ابو يوسف والشافعي **(قوله)**
والوطء) اى الايلاج وان لم ينزل كافي الفتح وغيره **(قوله وكونه بنكاح صحيح)** خرج الفاسد
كالنكاح بغير شهود فلا يكون به محضا ط وينبغى ان يزيد اتفاقا لما سذكروه المصنف قيل
حد الشرب انه لو كان بلاولى لا يكون محصنا عند الثاني تأمل **(قوله حال الدخول)** متعلق
بقوله صحيح قال في الفتح يعنى تكون الصحة قائمة حال الدخول حتى لو تزوج من علق
طلاقها بتزوجها يكون النكاح صحيحا فلو دخل بها عقيبه لا يصير محصنا لوقوع الطلاق
قبله اه وثبته في النهر قلت ومقتضاه ان الوطء حصل في نكاح لكنه غير صحيح مع انه لم يحصل
في النكاح اصلا فالاولى ان يكون احترازا اعمالو وطئ في نكاح موقوف على الاجازة ثم أجازت
المرأة العقد او ولى الصغيرة فلا يكون بهذا الوطء محصنا وان كان العقد صحيحا لانه وطئ
في عقد لم يصح الابعده لافي حالة الوطء تأمل **(قوله وكونهما)** اى الزوجين المفهومين من قوله
والوطء بنكاح صحيح وفي هذا الحل اصلاح اعبارة المتن فانها لا تفيد اشتراط احصان كل منهما
لاحصان الآخر وفيه خلاف الشافعي قلت وقد يكون احدهما محصنا دون الآخر كالأخلاق
بها وأقرباؤه وطئها او بلنها كانت مسلمة وانكرت فاذا يرمى لانه محصن باقراره كاسيا في
قيل حد الشرب **(قوله فلو نكح امة الخ)** تفريع على الشرط الاخير اى لو نكح الحرة امة

مطلب

شرائط الاحصان

لاقبله اصلا بل تحبس لو
زناها بيته (فان كان حدها
الرجم رجحت حين وضعت)
الا اذا لم يكن للمولود من
يربيه حتى يستغنى ولو
ادعت الحبل يريها النساء
فان قلن نعم حبسنا سنتين
ثم رجمها اختيار (وان
كان الجلد فبعد النفاس)
لانه مرض (و) شرائط
(احصان الرجم) سبعة
(الحرية والتكليف) عقل
وبلوغ (والا سلام والوطء)
وكونه (بنكاح صحيح)
حال الدخول (و) كونهما
(بصفة الاحصان) المذكورة
وقت الوطء فاحصان كل
منهما شرط لصيرورة
الآخر محصنا فلو نكح
امة او الحرة عبدا

او بعد حرة ووضه لم يكن واحد منهما محصنا الا ان يطأها بعد العلق في صورتين فبيد
يحصن لكل منهما الا حصان بهذا الوطء لا يضاف كل منهما بصفة الا حصان وقته حتى لو زنى
احدهما بعد هذا الوطء يرحم بخلاف الوطء الحاصل قبل العلق وكذا لو دخل الجرا مكلف
مسلم بمكوحته الكافرة او المجنونة او الصغيرة لم يكن احدهما محصنا الا ان يطأها ثانيا بعد
سلامها او اوقبها او بوغها وكذا لو كان الزوج صبيا او مجنونا او كافرا وهي حرة مكلفة
مسلمة حتى لو دخل بها الزوج وهو كذلك ثم زنت لا ترحم لعدم احصانها وصورة كون زوج
المسامة كافرا كما في المصحح ان يكونا كافرين فتسلم هي فيطأها قبل عرض القاضي الاسلام عليه
وابائه فتمها زوجان مما يفرق القاضي بينهما بابائه * (تنبيه) * اشتراط احصان كل
من الزوجين للرحم لا ينافي قواهم كما يأتي قيل حد الشرب اذا كان احد الزانيين محصنا
دون الآخر يرحم المحصن ويجلد غير المحصن لان المراد ان الرجل اذا كان محصنا الا حصان
لذ كور بشروطه ثم زنى بامرأة فإنه يرحم ثم المرأة المزني بها اذا كانت محصنة مثله ترحم ايضا
والافتجد وكذا المرأة اذا كانت محصنة الا حصان المذ كور ثم زنت رجل **(قوله حتى لو زنى**
ذمي بمسلمة الخ) اطلاق الذمي فشمعل ما لو كان له زوجة دخل بها او لا وكون المزني بها مسلمة غير
قيد وانما لم يرحم لعدم احصانه لكونه غير مسلم وقت الفعل وان صار محصنا بعد اسلامه
كما يفهم من الاطلاق فينبذ انه لا بد في الرجم من كونه مسلما وقت الزنا وكذا الجرية حتى لو اسلم
او اعتق بعد الزنا ثم صار محصنا لا يرحم بل يجلد فالمراد بهذا التفريع بيان هذه الفائدة مع
تأويل ما وقع في فتاوى قارى الهداية كما افاده في التهرجيت قول بعد تقرير شرائط الا حصان
وهذا يقتضى ان الذمي لو زنى بمسلمة ثم اسلم لا يرحم ولا يعارضه ما في فتاوى قارى الهداية
من انه لو زنى او سرق ثم اسلم ان ثبت ذلك باقراره او بشهادة المسلمين لا يدرا عنه الحد وان
بشهادة اهل الذمة لا يقام عليه الحد لانه اريد بالحد هنا الجلد اه **(قوله فلو ارتد ثم اسلم الخ)**
عزاه ابن الكمال الى شرح الطحاوى ومثله في الفتح وقيد بارتدادهما معا في الفتح اى ليعودا للنكاح
بعدها الى الاسلام بلا تجديد عقد آخر بقى لو ارتد احدهما في النهر وعن محمد لو لحقت
الزوجة بدار الحرب مرتدة وسببت لا يبطل احصان الزوج كذا في المحيط اه وهو ظاهر لما يأتي
من انه لا يجب بقاء النكاح بقاء الا حصان وظاهره انه يبطل احصانها وان عادت مسلمة
ولذا قل لو اسلم لم يعد الا بالدخول بعده اى لا بد من تحقق شروط الا حصان عند وطء
آخر بعد الاسلام فعلم ان الردة تبطل اعتبار الوطء بالنكاح الصحيح واذا بطل اعتباره بطل
الاحصان سواء كان المرتد كلامهما معا او احدهما لكن اذا ارتد احدهما ثم اسلم لا يصير محصنا الا
بتجديد عقده عليها او على غيرها طؤها بعده وبها بصفة الا حصان فيعود له احصان جديد
لان الردة ابطلت الا حصان السابق **(قوله وقيل بالوطء بعده)** نسبة في النهر والبحر الى ابى
يوسف **(قوله واعلم الخ)** ذكر هذه المسئلة في الدرر **(قوله فلو نكح في عمره مرة)** اى ودخل
بها درر **(قوله ثم طلق)** عبارة الدرر ثم زال النكاح وهى اسم لشيء لها زوال النكاح بتوتها او
ردتها او نحو ذلك **(قوله ونظم بعضهم الخ)** نقله القاضي زين الدين بن رشيد صاحب العمدة عن

فلا احصان الا ان يطأها بعد
العلق فيحصل الا حصان
به لا بد قله حتى لو زنى ذمي
بمسلمة ثم اسلم لا يرحم بل
يجلد وبقي شرط آخر
ذكره ابن كمال وهو ان
لا يبطل احصانها بالارتد
قلو ارتد ثم اسلم لم يعد
بالدخول بعده ولو بطل
يجنون او عتق عاد بالافقة
وقيل بالوطء بعده (و)
اعلم انه (لا يجب بقاء النكاح)
لبقاءه اى الا حصان قلو
نكح في عمره مرة ثم طلق
وبقي مجردا وزنى رح
ونظم بعضهم الشروط
فقال

الفاكهاني المالكي كما في التتائي* ويوجد في بعض النسخ شروط الحصانة في ستة اھ ط اقول وهذا هو الصواب لان الشطر الاول الذي ذكره الشارح من بحر السريع والبقية من بحر المتقارب فافهم وقوله في آخر الايات فلا يرجأ بالياء، المثانة التحية كآريانه في النسخ وينبغي ان يكون بالفوقية والاناهية واصله لا ترجمن بنون التوكيد المحففة قلبت الفا اذ لو كانت لانافية وجب الرفع ولعل اقتصار النظم على الشروط الستة لكونها مذهب المالكية وزيد عاينها عندنا كونهما بصفة الاحسان وقت الوط وعدم الارتداد فصارت ثمانية ويزاد كون العقد صحيحا قصير تسعة وقد غيرت هذا النظم جامعاً للتسعة فقلت

شرائط الاحسان تسع أت متى اختل شرط فلا ترجأ

بلوغ وعقل وحرية ٣ ودين وفقد ارتدادهما

وط' بعقد صحيح لمن غدت مثله في الذي قدما

باب الوط الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

(قوله اقيام الشبهة) علة لقوله لا يوجبه (قوله حديث) علة لما فهم من العلة الاولى وهو ان الحد لا يثبت عند قيام الشبهة وطعن بعض الظاهرية في الحديث بأنه لم يثبت مرفوعا والجواب ان له حكم الرفع لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل وايضا في اجماع فقهاء الامصار على الحكم المذكور كفاية ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه وايضا تلقته الامة بالقبول وفي تبسع المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه من تلقين ماعز وغيره الرجوع احتيالا للدرء بعد الثبوت ما يفيد القطع بثبوت الحكم وتامه في الفتح (قوله ثلاثة انواع) يأتي بيانها (قوله في المحل) هو الموطوءة كافي العيني والشلبي وغيرها فقوله الآتى اى للملك بمعنى المملوك (قوله وبرهن) اى على انها أمة ولده أمة احد أبويه مثلا (قوله وكذا يسقط بمجرد دعواها) اى دعوى الشبهة وهذا يغنى عما قبله لان فهمه منه بالاولى (قوله الا فى دعوى الاكراه الخ) قلت الظاهر في وجه الفرق ان الاكراه لا يخرج الفعل عن كونه زنا وانما هو عذر مسقط للحد وان لم يسقط الاثم كما يسقط القصاص بالاكراه على القتل دون الاثم فلا يقبل قوله بمجرد دعواه بخلاف دعواه شبهة من الشبه الثلاث لانه ينكر السبب الموجب للحد فان دعواه انه تزوجها او انها أمة ولده انكار للوط الخالى عن اثمك وشبهته فلذا قبل قوله بلا برهان تأمل والظاهر ان لزوم البرهان على الاكراه خاص بما اذا ثبت زناه بالينة لا باقراره (قوله لاحد بلازم) اى ثابت (قوله شبهة المحل) هو الموطوءة كما مر وهى المناقبة للحرمة ذاتا على معنى اننا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمة نهر يعنى ان النظر الى ذات الدليل ينفي الحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع كما في القهستاني وحاصله انها وجد فيها دليل مثبت للحل لكنه عارضه مانع فاروث هذا الدليل شبهة في حل المحل والاضافة فيها على معنى في وقال الزيايى اى لا يجب الحد بشبهة وجدت في المحل وان علم حرمة لان الشبهة اذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه فلم يبق معه اسم الزنا فامتنع الحد على التقادير كلها وهذا لان الدليل المثبت للحل قائم وان تخالف عن اثباته حقيقة المانع فاروث شبهة فلهذا سمي هذا النوع شبهة في المحل لانها شأت عن

* شروط الاحسان ات ستة*
* فحذفها عن النص مستفهما*
* بلوغ وعقل وحرية*
* ورابعها كونه مسلما*
* وعقد صحيح ووط' مباح*
* متى اختل شرط فلا يرجأ*

باب الوط الذي يوجب

الحد والذي لا يوجبه

اقيام الشبهة لحديث ادرؤا

الحد وبالشبهات ما استطعتم

(الشبهة ما يشبه) الشئ

(الثابت وليس بثابت) في

نفس الامر (وهى ثلاثة

انواع شبهة) حكمية (في

المحل وشبهة) اشتباه (في

الفعل وشبهة في العقد)

والتحقيق دخول هذه في

الاوليين وسنحققه (فان

ادعاها) اى الشبهة (وبرهن

قبل) برهانه (وسقط الحد

وكذا يسقط) ايضا (بمجرد

دعواها الا فى) دعوى

(الاكراه) خاصة (فلا بد

من البرهان) لانه دعوى

بفعل الغير فيلزم ثبوته بحر

(لاحد) بلازم (بشبهة المحل)

مطلب

في بيان شبهة المحل

(٣) وقوله ودين الخ وجد

بخطه في هامش نسخة

بدل هذا الشطر

* ودين يدوم به مسلما

وجعله نسخة اخرى ام

دليل موجب للمحل في احوال بياض قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك يقتضي الملك
 لان الامام فيه للملك اه اي وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة الملك وهو الاجماع على عدم
 رادته حقيقة فثبتت الشبهة عملا بالامام بقدر الامكان (قوله اي الملك) بمعنى المملوك فلا
 ينافي تفسيره ايضا بانوطوة ففهم اي شبهة كون المحل مملوكا له او المصدر بمعنى المالكية
 اي كونه مملكته (قوله ونسعى شبهة حكمية) لكون الثابت فيها شبهة الحكم بالحل (قوله
 اي الثابت حكم الشرع بمحله) بنصب الثابت على ان ذلك تفسير لقوله شبهة حكمية او بجريه
 على انه تفسير لقوله بشبهة المحل وضمير حله للمحل وعبارة الفتح وشبهة في المحل وتسمى شبهة
 حكمية وشبهة ملك اي ثابت شبهة حكم الشرع بمحل المحل فاسقط الشارح لفظ شبهة ولا بد
 منه لان نفس حكم الشرع بمحله لم يثبت وانما الثابت شبهته يعني انها هي التي ثبت فيها شبهة
 الحكم بالحل لاحقيقته لكون دليل الحل عارضه مانع كما مر (قوله ولولو ولد حيا) مبالغة على
 قوله وولد وولد ح وتمام عبارة الفتح وان لم يكن له ولاية تملك مال ابن ابنه حال قيام ابنه
 وتقدمت هذه المسئلة في باب نكاح الرقيق ثم في الاستيلاء اه وسند كراهه لانه لا يثبت فيها
 النسب من الجد اذا كان ولده حيا (قوله لحديث الخ) رواه ابن ماجه عن جابر بسند صحيح
 وتمامه في الفتح وذكر فيه قصة (قوله ولولو خالعا خلا عن مال) اما لو كانت بغير لفظ الخلع فهي
 داخلة بالاولى وقيد بكون الخلع خلا عن ماله لانه لو كان على مال لم يكن من هذا القسم بل
 يكون من شبهة الفعل الآتية فلا يفتى عنه الحد الا اذا ظن الحل كافي المطلقة ثلاثا لانه لم يقل
 احد ان المختلعة على مال تقع فرقها طلاقا رجعيا وانما اختلف الصحابة في كونها فسحا او
 طلاقا يعني بانها فالحرمة ثابتة على كل حال وبهذا يعرف خطأ من بحث وقول يبنى جعلها من
 الشبهة الحكمية هذا حاصل ما حققه في فتح القدير ويشهد له قوله في الهداية والمختلعة
 والمطقة على مال بمنزلة المطلقة الثلاث ثبوت الحرمة بالاجماع ومثله في البحر عن البدائع
 وبه يعلم ان ما نقله قبله عن جامع النسفي من انه لاحدوان علم الحرمة لاختلاف الصحابة في
 كونه بانها محمول على ما اذا كان الخلع بالمال كان ما في المحتج من ان المختلعة يبنى ان تكون
 كالمطلقة ثلاثا لحرمته اجزاء محمول على ما اذا كان بمال توفيقا بين كلامهم فافهم (قوله
 وان نوى بها ثلاثا) اي بالكنايات فلا يحد بوطئها في العدة وان قال علمت انها حرام لتحقق
 الاختلاف لان دليل الخالف قائم وان كان غير معمول به عندنا افده في الفتح ثم قال وفي هذه
 المسئلة يقال مطلقة ثلاث ووطئت في العدة وقول علمت حرمته لا يحد (قوله الممهورة) اي التي
 جعلها مهر الزوجه (قوله قبل تسليمها مشتر وزوجه) اثبت ونشر مرتب لانها في ضمان
 البائع او الزوج وتعودان الى ملكه بالمال قبل التسليم وكان مسلطا على الوطء بالملك واليد
 وقبض اليد فثبت الشبهة زيلامي (قوله وكذا بعده في الفاسد) الاولى ان يقول وكذا في
 الفاسد ولو بعده اي بعد التسليم قل في البحر اما قبله فلبقاء الملك واما بعده فلان له حق الفسخ
 فله حق الملك اه وقد يقال ان وطء البائع في الفاسد قبل التسليم ليس مما نحن فيه لانه
 وطء في حقيقة الملك لا في شبهته فقوله بعده للاحتراز عما قبله تأمل (قوله ووطء الشريك الخ)
 لان ملكه في البعض ثابت فتكون الشبهة فيها أظهر زيلامي وهذا اذا لم يكن اعتقها احد

اي ملك وتسمى شبهة
 حكمية اي الثابت حكم
 الشرع بمحله (وان ظن
 حرمة كوطء أمة ولده
 وولد ولده) وان سفل
 ولولو ولد حيا فتح حديث
 انت ومالك لأبيك (ومعتدة
 الكنايات) ولو خلا خلا
 عن مال وان نوى بها ثلاثا
 نهر نقول عمر رضي الله عنه
 الكنايات راجع (و) وطء
 (البائع) الامه (المبيعة
 والزوجه) الامه (الممهورة
 قبل تسليمها) مشتر وزوجه
 وكذا بعده في الفاسد
 (ووطء الشريك) اي احد
 الشريكين (الجارية المشتركة)

الشريكين والافيه تفصيل مدكور في الحاشية **(قوله)** ووطء جارية مكاتبه وعبداه الخ لان له حقا في كسب عبده فكان شبهة في حقه زيايى وأما غير المديون فهو على ملك سيده **(قوله)** ووطء جارية من الغنمة) اى ووطء أحد الغنمين قبل القسمة كما في البحر عن البدائع قل ح وسأنى في كتاب السرقة عن الغاية بخا عدم قطع من سرق من المغنم وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة فكان ينبغي الاطلاق ها ايضا تأمل اه قلت وفيه أن ما كان مباح الاصل هو ما يوجد في دار الاسلام نافعها مباحا كالصيد والحشيش فهذا لا يقطع به وان ملك وسرق من حرز وجارية المغنم ليست كذلك والالزم ان لا يقطع بها ولو بعد الاحراز والقسمة وكذا لو زنى بها تأمل **(قوله)** ووطء جاريته قبل الاستبراء) هذه من زيادات المتح وفيه أن الملك فيها كامل من كل وجه الا انه منع من وطئها خوف اشتباه النسب والكلام في وطء حرام سقط فيه الحد لشبهة الملك وهنم فيها حقيقة الملك فكانت كوطء الزوجة الحائض والنفساء والصائمة والحرممة مما منع من وطئها اعراض الاذى او افساد العبادة مع قيام الملك الا ان يراد بشبهة الملك ملك الوطء لاملات الرقبة فاي تأمل **(قوله)** والتي فيها خيار للمشتري اى اذا وطئها البائع واقتصر على ذكر المشتري لانه يعلم منه ما اذا كان الخيار للبائع بالاولى لانه لم يحد اذا كان للبائع لبقاء ملكه وان كان للمشتري فلان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بالكلية كما في البحر افاده ط وقد يقال ان المناسب ان لا يذكر خيار البائع لان وطئها في حقيقة الملك لا في شبهته نظير ما مر فكان الاولى ما ذكره الشارح ويفهم منه ما اذا كان الخيار لهما او لاجنبي فافهم وفي التارخانية ولو باع جارية على انه بالخيار فوطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة اولى يعلم **(قوله)** والتي هي اخته رضاعا) اى ووطء امته التي هي اخته رضاعا قلت ومثلها امته المجوسية والتي تحتها اختها لوجود الملك فيهما ايضا مع ان حرمتها غير مؤيدة تأمل **(قوله)** من لم يحرمه) اى بالمذكور من الردة وما بعدها اما الردة فقد تقدم في كتاب النكاح ان مشايخ بلخ أقفوا بعدم الفرقة بردها واما فيما بعدها فلخلاف الشافعي رحمه الله تعالى اه ح **(قوله)** وغير ذلك) منه ما ذكرناه من المجوسية والتي تحتها اختها **(قوله)** فدعوى الخصر) اى المفهوم من قول الهداية وغيرها والشبهة في المحل في ستة مواضع **(قوله)** بشبهة الفعل) اى الشبهة في الفعل الذي هو الوطء حيث كان مما قد يشبه عليه حرمة لافي محله وهو الموطوءة لان حرمة المحل هنا مقطوع بها اذ لم يقم فيه دليل ملك عارضه غيره فلم يكن في حل المحل شبهة اصلا **(قوله)** اى شبهة في حق من حصل له اشتباه) هو معنى قول المصنف ان ظن حله لان من ظن الحل فقد اشتبه عليه الامر ولذا قال في الفتح انها تحقق في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة اذ الدليل في السمع يفيد الحل بل ظن غير الدليل دليلا كما يظن ان جارية زوجته تحمل له لظنه انه استخدام واستخدامها حلال فلا بد من الظن والافلا شبهة اصلا لفرض ان لا دليل اصلا لتثبت الشبهة في نفس الامر فلو لم يكن ظنه الحل ثابتا لم تكن شبهة اصلا اه **(قوله)** ان ظن حله) شرط لقوله ولا حد الخ ففي الحد هنا مشروط بظن الحل لما علمت ان هذا الظن هو الشبهة لعدم دليل قائم تثبت به الشبهة فلو لم يظن الحل لم توجد شبهة اصلا بخلاف ما مر فان الشبهة فيه جاءت من دليل حل المحل فلا حاجة فيه الى ظن الحل

(و) ووطء (جارية مكاتبه وعبداه المأذون له وعليه دين محيط بماله ورقبته) زيايى (ووطء جارية من الغنمة بعد الاحراز) بدارة (او قبله) ووطء جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي هي اخته رضاعا و زوجته حرمت بردها او مطاوعتها لابنه او جماعة لامها او بنتها لان من الأئمة من لم يحرمه وغير ذلك كما لا يخفى على المتابع فدعوى الخصر في ستة مواضع ممنوعة (و) لاحدا ايضا (بشبهة الفعل) وتسمى شبهة اشتباه اى شبهة في حق من حصل له اشتباه (ان ظن حله)

مطلب

في بيان شبهة الفعل

ولما اى الحدية سماء من الحل اولا (قوله) ادعى دعوى الظن الخ) اى لا يظن نفسه فانه
يحد ان لم يدع وان حصل له الظن ولا يحد ان ادعى ان لم يحصل له الظن اى حال وفيه تورك على
عبارة المصنف لئلا يظن ان الظن امر باطى لا يعلمه القاضي الا بدعوى صاحبه فقوله ان
ظن حله اى ان علم القاضي انه ظن الحل يدركه الحذ وذلك لا يكون الا بدعواه واخباره
(قوله) ولو ادعى احد من الخ) لان الشبهة اذا تمكنت في الفعل من احد الجانبين تنعدي الى
الجانب الآخر ضرورة (قوله) كوطء امة ابويه الخ) لان بين الاسان وبين ابويه وزوجته
وسيده انسا طى لا تنفع بينهما واستحرام جوارهم فكان مظنة حل الوطء على توهم انه
من الاستخدام وكذا بقاء اثر الفراش في المعتدة من وجوب النفقة وحرمة تزوج اختها مظنة
لتوهم حل وطئها وقيد بالامة لما في الحانية لوزنى بأمرأة الاب او الجد فانه يحد وان قال ظنت
انها تحل لي (قوله) ومعتدة الثلاث) هذا اذا لم ينو الثلاث بالكنيات اذ لو نواها بها كان من شبهة
الحل كما قدمه عن النهر (قوله) ولو جملة) اى ولو كان تطليقه الثلاث بلفظ واحد فلا يسقط عنه
الحذ الا ان ادعى ظن الحل وكذا لو اوقع الثلاث متفرقة بالطريق الاولى اذ لم يخالف فيه احد
لان القرآن ناطق بانتفاء الحل بعد الثالثة فلم يبق شبهة في حل الحل ولا اعتبار بخلاف من انكر
وقوع الجملة لمخالفته للقطعي وهو اجماع الصحابة الذي تقرر في زمن عمر لكن يشكل ما في
نكاح الهداية من ان الحذ لا يجب بوطء المطلقة بائنا واحدة او ثلثا مع العلم بالحرمة على اشارة
كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود يجب لان الملك قد زال في حق الحل فيحقق الزنا اه
ووفق في البحر بمحمل اشارة كتاب الطلاق على ما اذا اوقع الثلاث جملة وحمل عبارة الحدود
على ما اذا اوقعها متفرقة لان ايقاعها جملة خالف فيه الظاهرية اى فيكون من شبهة الحل فلا
يحد وان اعتقد الحرمة لشبهة الدليل واعترضه ح بأن المصريح به في الفتح وغيره الجزم بأنها
من شبهة الفعل وعدم اعتبار الخلاف بعد انعقاد الاجماع وبأن الاشارة لاتعارض العبارة
قلت على انه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو حمل الاشارة على ما اذا كان الطلاق البائن بلفظ
الكنيات والعبارة على ما اذا كان بلفظ الصريح والله اعلم (قوله) في رواية كتاب الحدود)
اى ان محمدا ذكرها في كتاب الحدود من مسائل شبهة الفعل وذكر في كتاب الرهن انها من شبهة
الحل قال في البحر والحاصل انه اذا ظن الحل فلا حد باتفاق الروايتين والخلاف فيما اذا علم
الحرمة والاصح وجوبه وذكر في الايضاح وجوبه وان ظن الحل وهو مخالف لعامة الروايات
قال في الدر المتقى واستفيد منه ان الحكم المذكور في باب اولى من المذكور في غير باب لانه
كأنه استطراد هكذا كان افادنيه والدى فيحفظ (قوله) وهي المختار) وفي الهداية وهي
الاصح وتبعه الشارحون لان عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال لانه انما يفيد له الملك بعد
الهلاك فيصير به مستوفيا لحقه لكنه بعد الهلاك لا يملك المتعة اى الوطء ومقتضى هذا
وجوب الحذ وان ظن الحل لكن لما كان الاستيفاء سببا لملك المال وملك المال سببا لملك
المتعة في الجملة حصل الاشتباه ذخيرة (قوله) المستعير للرهن) اللام للتعليل اى الذى استعار
امة ليرهنها للتعدي حتى يكون المعنى استعار امة مرهونة من المرتهن اه ح والمناسب
ان يقول للتقوية لان اسم الفاعل هنا متعد بنفسه تقول انا مستعير فرسا فاذا قلت مستعير

العبارة لدعوى الظن وان
لم يحصل له الظن ولو ادعاه
احدهما فقط لم يحد حتى
يقرا جميعا بعلمهما بالحرمة
نهر (كوطء امة ابويه)
وان عليا شمنى (ومعتدة
الثلاث) ولو جملة (وامة
امراته وامة سيدة) ووطء
(المرتهن) الامة (المرهونة)
في رواية كتاب الحدود
وهي المختار زيلعي وفي
الهداية المستعير للرهن
كالمرتهن

مطلب

الحكم المذكور في باب اولى
من المذكور في غير باب

للمرء كانت رائدة لتقوية العامل كقوله تعالى مصداقاً لما معهم : اعل وجه كون المستعير
بمنزلة المرتهن هو انه اذا استعار شيئاً لغيره بكذا ثم هلك عند المرتهن صار المرتهن مستوفياً لدينه
ووجب مثل الدين للمعير على المستعير لانه صار قاضياً دينه بالرهن كما تقرر في محله فاذا غرم مثله
للمعير صار مال كاله فكان بمنزلة المرتهن تأمل **(قوله : يسجي)** اى في هذا الباب **(قوله : وكذا)**
الختاعة اى على مال لانه لو كان خافاً خلا عن مال كان من شبهه المحل كما قدمه عن النهر **(قوله :)**
يثبت في الاولى هذا في غير الحد اذا وطئ جارية ابن ابنه وابنه حتى لان الجد لا يملكها حال
حياة الاب فلا يثبت النسب بدعوى الجد نعم ان صدقه ابن الابن عتق لزمه انه عمه وما في النهاية
من انه يثبت نسبه غلط كما حققه في الفتح **(قوله : لتحضه زنا)** لانه لاسبية ملك فيه بل سقط الحد
لظنه فضلاً من الله تعالى وهو راجع اليه اى الى الواطئ لا الى المحل فكان المحل ليس فيه شبهة
حل فلا يثبت النسب بهذا الوطء ولذا لا يثبت به عدة لانه لا عدة من الزنا فتح **(قوله : بشرطه)**
اى بشرط الثبوت والمناسب اسقاطه كما يظهر قريباً **(قوله : بأن تلد الح)** بدل من قوله بشرطه
قال ح ويحمل على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول انه انعقد من
هذا الوطء الحرام حيث امكن حمله على الحلال **(قوله : لا لاكثر)** ومثل الاكثر تمام السنتين ح
(قوله : كما مر في بابه) من انه لا يثبت النسب في الماطقة ثلاثاً بعد سنتين الا بدعوة ح قلت
وتحصل من هذا انه اذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت لاقل من سنتين او لاكثر وان لزم
الوطء في العدة لوجود شبهة العقد واما بدون الدعوى فلا يثبت الا اذا ولدت لاقل من سنتين
حملاً على انه بوطء سابق على الطلاق فقول المصنف بشرطه لا محل له لان كلامه فيما اذا ادعى
النسب وفيه يثبت مطلقاً كما علمت وهو الذى حرره في الفتح وتبعه في البحر **(قوله : بالاولى)** لانها
أقل من الثلاث ط فان حرمة الثلاث تزيل حل المحلية ولذا لا تحل له الا بعد زوج آخر **(قوله :)**
والا في وطء امرأة الح الاستثناء في هذه مبنى على انها من شبهة الاشتباه اى شبهة الفعل وعليه
مشى الزيلعي وكذا صاحب البحر اولا وقيل انها شبهة محل وذكر في الفتح اولا لانه الاوجه لان
قولهم هي زوجتك دليل شرعى مبيح للوطء لقبول قول الواحد في المعاملات ولذا حل وطء
من قالت ارسلنى مولاي هدية اليك ثم قال والحق انه شبهة اشتباه لان الدليل المعتبر فيها
ما يقتضى ثبوت الملك لا ما يطلق شرعاً مجرد الوطء اه ملخصاً فاي تأمل **(قوله : وقال النساء)**
الجمع غير قيد كايأتى **(قوله : فيثبت نسبه بالدعوة بحر)** لفظ بالدعوة الح يوجد في بعض النسخ
وهو غير لازم لان اصل الكلام فيه **(قوله : بشبهة العقد)** اى ما وجد فيه العقد صورة لاحقيقة
لان الشبهة كما مر ما يشبه الثابت وليس بثابت فخرج ما وجد فيه العقد حقيقة ولذا قال في
التارخانية واذا كان الوطء بملك النكاح او بملك يمين والحرمة بعارض آخر فذلك لا يوجب
الحد نحو الخائض والنفساء والصائمة صوم الفرض والمحرمة والموطوءة بشبهة والتي ظاهراً
منها او آلى منها فوطئها في العدة لاحد عليه وكذا الامة المملوكة اذا كانت محرمة عليه برضاع
او مصاهرة او لكون اختها مثلاً في نكاحه او هي مجوسية او مرتدة فلا حد عليه وان علم
الحرمة اه **(قوله : كوطء محرم نكحها)** اى عقد عليها اطاق في المحرم فشمل المحرم نسبا
ورضاعاً وصهرية وأشار الى انه لو عقد على منكوبة الغير او معتدته او مطلقته الثلاث او أمة

وسيجي حكم المستأجرة
والمغسوبة وينبني ان
الموقوفه عليه كالمهرهونه
نهر (و) معتدة (الطلاق
على مال) وكذا الختاعة
على الصحيح بدائع (و)
معتدة (الاعتاق) والحال
انها (هي ام ولده و)
الواطئ (ان ادعى النسب
يثبت في الاولى) شبهة
المحل (لا في الثانية) اى
شبهة الفعل لتحضه زنا
(لا في الماطقة ثلاثاً بشرطه)
بأن تلد لاقل من سنتين
لا لاكثر الا بدعوة كما مر
في بابه وكذا المختلعة والمطلقة
بعوض بالاولى نهاية (و)
الا (في وطء امرأة زفت)
اليه (وقال النساء هي
زوجتك ولم تكن كذلك)
معتداً خبرهن فيثبت
نسبه بالدعوة بحر (و)
لاحداً ايضاً (بشبهة العقد)
اى عقد النكاح (عنده)
اى الامام (كوطء محرم
نكحها)

مطلب

في بيان شبهة العقد

على حرة أو زوج محرم به من غير أن يكون له ولد من قبله أو زوج محرم
في عقد فوطي أو زوج من غير أن يكون له ولد من قبله أو زوج محرم به
لاحد وهو الاثنان من الأبناء من بعده غير ولد من قبله أو زوج محرم به
إذا كان محرم على تحريره وهي محرم على ثلث الحرفات وهو الزوج في حرة في فتح العذر
رجال الدين بعد من قايهم ونسبهم تأبين المأثر والرفق به بعد ما عذر في ذات عذر
لا في غير ذلك كعقد العدة والعدة وكذا عايناه في كتابنا كذا عده حيث دل
زوج امرأته من الأهل إلا جازيا فدخل بها لأحد عده في حرة من غير أن يكون له ولد من قبله

مطابقاً

إذا استحل المحرم على وجه
الظن لا يكفر كما لو طعن على
الغيب

مقبولة في قول ابن حنبل ولا أن يدركت فوله أحمد في ذلك فتدبره معهم في برقة من
قوله ثم خص على وجه ما كان من (قوله لا) فتدبره على وجه غواية
النكاح للمحرم بولده فعنده من بارة على معنى أنها غير مفسدة ولا يفسد إلى خصه من
عاقده لقبولها فمأثرة من مذهب فوارث شريعة ونسبها على معنى أنها ليست خلافاً لهذا
العقد فلم يورث شبهة منه في فتح العذر (قوله لا علم الحرة من قبله) ما أن طعن على فلا
يحد بأدراج والعذر من الظهور في غيره من علم من مذهبها فما كان من استحل محرمه الله
تعالى على وجه الجنس لا يكفر وإنما أحسن ما اعتقدا الحرام جلالاً وبطرد مد كره الترسى
في شرح مسلم أن طعن على طعن النكاح والرمال بوقوعه في النكاح تجزئه مرعادي
فهو ظن صادق وسنوع ادعاء من قبله في النكاح من لعب حرام لا كغيره من خلاف
ادعاء علم وسنوعه في الردة غير (قوله ما في القهستاني الخ) لاستدراك على قوله
في جميع الشروح من المضمرات من شرح وفيه أن القهستاني ذكر من المضمرات أنه
دل والصحيح الأول وأنه في موضع كذا أن إذا تزوج بمحرمه بعد عده في حرة من غير
أه على أن ما في مذهبنا من مقدمه ما في الفتح نقل عن الخلاصة أن الفتوى على قولهما
من وجهه بأن الشبهة تقتضي تحقق الحرج من وجه وهو غير ثابت والأوجب العدة والنسب
ثم دفع ذلك بأن من شائع من أترام وجهيهما ولو سلم عدم وجوبهما لعدم تحقق الحل
من وجه فالشبهة لا تقتضي تحقق الحرج من وجه لأن الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت فلا
ثبوت لثالة شبهة الثبوت بوجه لا يرى أن ما حقيقه بوجهه بأنه ما يكون وأنما يثبت
عقوبة هي الحد فغير الزنا تخلف إلا فيه شبهة فلا يثبت شبهة له من خصا وحاصله أن عدم
تحقق الحل من وجه في عدم كونه زناً محضاً بوجهه من ثبوت النسب والعدة ولا يلزم
منه عدم الشبهة الدارئة للحد ولا تخفى أن في هذا ترجيحاً لثبوت لزمه (قوله حرر في الفتح
الخ) سواء في النهر فإنه بعد مذكر مقدمه عن الفتح قال وهذا إنما هو على وجه شبهة
اشتباه قل في الدراية وهو قول بعض مشايخنا والصحيح أنها شبهة منقولة روى عن محمد بن قال
سقط الحد عنه لشبهة حكمة فيثبت النسب وهكذا ذكر في مذهبنا وهو صريح بأن الشبهة
في الحل وفيها يثبت النسب على ما مر اه كلاماً أنهر قلت قد عرفت أن تحقيق بقول الأمام
ما فيه من تحقيق الشبهة حتى ثبت النسب وقيد ما ذكره من الرمي في باب النهر عن المعنى
ومجمع الفتاوى أنه يثبت النسب عنده خلافاً لهما (قوله في المحتج الخ) مثله في الذخيرة

وولا أن علم الجريمة حد
وعليه الفتوى خلاصه
لكن المرجح في جميع
الشروح قول الأمام فكان
الفتوى عليه أولى قاله في
في تصحيحه لكن في
القهستاني عن المضمرات
على قولهما الفتوى وحذر
في الفتح أنها من شبهة
الحل وفيها يثبت النسب
كأمر (اه) وطء في (نكاح
غير شبهة) لأحد شبهة
العقد في المحتج تزوج
بمحرمه اه منكوبة الغير
أو معدته ووطئها

(قول له الظاهر انه يطالب ندبا الخ) اى قواهم يطالب صاحبها ان يدفعها الى الواطى ليس على ضرائق الخبر وعبرة الزهر والظاهر انه يطالب على وجه التدب ولذا قال فى الحانية كان لها حبها ان يدفعها اليه بالقيمة اه وعبرة البحر والظاهر انه لا يجبر على دفعها * (تنبية) * لو مكنت امرأة قردا من نفسها فوطئها كان حكمها كآتيان البهائم جوهرتها فى انها لاحد عليهما بل تعزر وهل يذبح القرد ايضا مقتضى التعليل بقطع امتداد التحدث نعم فتأمل (قوله خبر الواحد كاف الخ) جملة معترضة بين القول ومقوله والاولى ذكرها بعد هي عرسك لللايوهم انها مقولة القول والمراد ان تعبير المصنف كالكثر بقل اولى من تعبير القدورى بقلن * (تنبية) * مقتضى هذا كله انه لا يسقط الحد بمجرد الزفاف وانه لابد من ان ينضم اليه الاخبار بأنها زوجته ويلزم عليه ان من زفت اليه زوجته ليلة عرسه ولم يكن يعرفها انه لا يحل له وطؤها ما تعلق له واحدة او اكثر انها زوجتهك وهو خلاف الواقع بين الناس وفيه حرج عظيم لانه يلزم منه تأميم الامة والظاهر انه يحل وطؤها بدون اخبار ولا سيما اذا حضرها النساء من اهله وجيرانه الى بيته وجليت على النصة ثم زفت اليه فان احتمال غلط النساء فيها وانها غيرا بعد ما يكون ومع هذا لو فرض الغلط وقدموطئها على ظن انها زوجته وانها تحل له فوجوب الحد عليه اذا لم يقل له احد انها زوجتهك فى غاية البعد ايضا اذ لا شك ان هذه الشبهة اقوى من شبهة العقد على امه او بنته وظنه حلها له واقوى من ظنه حل امه ابويه ونحوها وكذا من وجدها على فراشه ليلا على ما يحجه ابوالثيت ورأيت فى الحانية رجل زفت اليه غير امرأته ولم يكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر والاحد عليه اه وظاهره ان الاخبار غير شرط واطهر منه ما فى كافى الحاكم الشهيد رجل تزوج فزفت اليه أخرى فوطئها لاحد عليه ولا على قاذفه رجل فخر بأمرأة ثم قل حسبها امرأة فى قال عليه الحد وليست هذه كالاولى لان الزفاف شبهة لا ترى انها اذا جاءت بولد ثبت نسبه منه وان جاءت هذه التى فجر بها بولده لم يثبت نسبه منه اه فتقوله لان الزفاف شبهة صريح فى ان نفس الزفاف شبهة مسقط للحد بدون اخبار فهذا نص الكافى وهو الجامع لكتب ظاهر الرواية فالظاهر ان ما فى المتون رواية أخرى او هو محمول على ما اذا لم تقم قرينة ظاهرة من عرس تجتمع فيه النساء او من ارسال من تأتى بها اليه او نحو ذلك مما يزيد على الاخبار فلو لم يكن شئ من ذلك كما اذا تزوج امرأة ثم بعدمدة ادخلت عليه امرأة فى بيته ولم يعلم انها التى عقد عليها او غيرها ولكنه ظن انها هى فوطئها فهذا لا بد من اخبار واحدة او اكثر بأنها زوجته والا لزمه الحد هذا ما ظهر لى ولم أر من تعرض له والله تعالى اعلم (قول له وعليه مهرها) اى ويكون لها كما قضى به على رضى الله عنه وهو المختار لان الوطء كالخديعة عليها لا يثبت المال كما قضى به عمر رضى الله عنه وكأنه جعله حق الشرع عوضا عن الحد وتماحه فى الزياح وغيره (قول له بذلت قضى عمر) كذا وقع فى الدرر وصوابه على وفى العزيمة انه يوطئها (قول له اد بوطء دبر) خلقه ففعل دبر الصبي والزوجة والامة فانه لاحد عليه مضافا الى الامة منح ويعزر هداة (قول له حد) فهو عندها كالزنا فى الحكم فيحد جديدا ان لم يكن احسن ورجما ان احسن نهر (قول له بخو الاحراق الخ) متعلق

(بقوله)

مطلب

فيمن وطء من زفت اليه

قوله النصة بكسر الميم
وبالصاد المهملة المشددة
هو انكرسى الذى نقف
عليه العروس فى جلائها
مصباح اه منه

الظاهر انه يطالب ندبا
لقواهم تضمن بالقيمة
(و) لا يند بوطء اجنابة
زفت اليه وقيل (خبر
الواحد كاف فى كل ما يعمل
فيه بقول النساء بحر (هى
عرسك وعليه مهرها)
بذلك قضى عمر رضى الله
تعالى عنه وبالعدة (او)
بوطء (دبر) وقال ان فعل
فى الاجانب حد وان ر
عبده او امته او زوجته فلا
حد اجاما بل يعزر قال
فى الدرر بخو الاحراق
بالتار وهدم الجدار

مطلب

فى وطء الدبر

مطلب

فى حكم الواطء

بقوله يعزر وعبرة الدرر فعند أبي حنيفة يعزر بأمثال هذه الامور واعترضه في النهر بان
الذي ذكره غيره تقييد قتله بما اذا اعتاد ذلك قال في الزيادات والرأي الى الامام فيما اذا اعتاد
ذلك ان شاء قتله وان شاء ضربه وحبسه ثم نقل عبارة الفتح المذكورة في الشرح وكذا اعترضه
في الشرنبلالية بكلام الفتح وفي الاشياء من احكام غيوبة الحشفة ولا يحد عند الامام الا
اذا تكرر فيقتل على المفتي به اه قال البيهقي والظاهر انه يقتل في المرة الثانية لصدق التكرار
عليه اه ثم ظاهر عبارة الشارح انه يعزر بالاحراق ونحوه ولو في عبده ونحوه وهو صريح
ما في الفتح حيث قال ولو فعل هذا بعبد او امته او زوجته بنكاح صحيح او فاسد لا يحد اجماعا
كذا في الكافي نعم فيه ما ذكرنا من التعزير والقتل لمن اعتاده **(قوله)** والتكيس (الح) قال في
الفتح وكان مأخذ هذا ان قوم لوط اهلكوا بذلك حيث حملت قراهم ونكست بهم ولا شك
في اتباع الهدم بهم وهم نازلون **(قوله)** وفي الحاوي (اي الحاوي القدسي وعبارته وتكلموا
في هذا التعزير من الجلد ورميه من اعلى موضع وحبسه في انتن بقعة وغير ذلك سوى الاختصاص
والجب والجلد اصح اه وسكت عليه في البحر والنهر فتأمل **(قوله)** التقييد بالامام (الح) فيه
كلام قدمناه قبل هذا الباب **(قوله)** الاستثناء حرام (اي بالكف اذا كان لاستجلاب الشهوة
اما اذا غلبته الشهوة وليس له زوجة ولا امة ففعل ذلك لتسكينها فلرجاء انه لا وبال عليه كما
قاله ابو الليث ويجب لو خاف الزنا **(قوله)** كرهه (الظاهر انها كراهة تنزيه لان ذلك بمنزلة ما لو
انزل بتفخيذ او تبطين تأمل وقدمنا عن المعراج في باب مفسدات الصوم يجوز ان يستمنى بيد
زوجته او خادمته وانظر ما كتبناه هناك **(قوله)** ولا شيء عليه (اي من حد وتعزير وكذا من اثم
على ما قلناه **(قوله)** ولا تكون اللواط في الجنة قال السيوطي قال ابن عقيل الخليل جرت
مسئلة بين ابي علي بن الوليد المعتزلي وبين ابي يوسف القزويني في ذلك فقال ابن الوليد لا يمنع
ان يجعل ذلك من جملة اللذات في الجنة لزوال المفسدة لانه انما منع في الدنيا لما فيه من قطع
النسل وكونه محلا للاذى وليس في الجنة ذلك ولهذا ابيح شرب الخمر لما ليس فيه من السكر
وغاية العريضة وزوال العقل فلذلك لم يمنع من الالتذاذ بها فقال ابو يوسف الميل الى الذكور
عاهة وهو قبيح في نفسه لانه محل لم يخلق للوطء ولهذا لم يبيح في شريعة بخلاف الخمر وهو مخرج
الحدث والجنة نزهت عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة هي التلويث بالاذى فأذن لم يبق
الا مجرد الالتذاذ اه كلامه رملي على المنع **(قوله)** حرمتها عقلي (الظاهر ان المراد بالحرمة هنا
القبح اطلاقا لاسم المسبب على السبب اي قبحها عقلي بمعنى انه يدرك بالعقل وان لم يرد به
الشرع كالظلم والكفر لان مذهبنا انه لا يحرم بالعقل شيء اي لا يكون العقل حاكما بحرمته
وانما ذلك لله تعالى بل العقل مدرك لحسن بعض المأمورات وقبح بعض المنهيات فيأتي الشرع
حاكما بوفق ذلك فيأمر بالحسن وينهى عن القبيح وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلا ويحرم
ما قبح وان لم يرد الشرع بوجوبه او حرمة فالعقل عندهم هو المثلث وعندنا المثلث هو
الشرع والعقل آلة لادراك الحسن والقبح قبل الشرع وعند الاشاعرة لاحظ للعقل قبل
الشرع بل العقل تابع للشرع فما امر به الشرع يعلم بالعقل انه حسن وما نهى عنه يعلم انه
قبيح وتام البحوث المسئلة يعلم من كتب الاصول ومن حواشينا على شرح المنار

والتكيس من محل مرتفع
باتباع الاحجار وفي الحاوي
والجلد اصح وفي الفتح يعزر
ويسجن حتى يموت او يتوب
ولو اعتاد اللواط قتله الامام
سياسة قلت وفي النهر معزيا
للبحر التقييد بالامام يفهم ان
القاضي ليس له الحكم
بالسياسة (فرع) في الجوهرة
الاستثناء حرام وفيه التعزير
ولو مكن امرأته او امته
من العبث بذلك فأنزل كره
ولا شيء عليه (ولا
تكون) اللواط (في الجنة
على الصحيح) لانه تعالى
استقبحها وسماها خينة
والجنة منزهة عنها فتح وفي
الاشياء حرمتها عقلي فلا
وجود لها في الجنة

مطلب

لا تكون اللواط في الجنة

(قوله وقيل سمعية) لا يستقل العقل بذكره فصح قبل ورود الدليل السمعي (قوله فتوجد)
 اى يمكن ان توجد (قوله وقيل بخلق الله تعالى الخ) هذا خارج عن محل النزاع لان كلامه فى
 الايمان والدين (قوله صحيح الاول) هو انه لا وجود له فى حنة (قوله حرمتها) اى فبحسبها
 كحرمة (قوله وتزويج حرمتها الخ) وجه آخر لبيان اشدية المعصية وهو ان وطء المذكور لا يمكن
 زوال حرمة بخلاف وطء الاثني فانه يمكن تزويجها وشرائها (قوله لانه مظهر على قول) اى
 قول كثير من علماء وان كان خلاف مذهبنا كما مر (قوله يكفر مستحلها) قدمه الشارح فى باب
 الحيض الخلاف فى كفر مستحل وطء الحائض ووطء الدين ثم وفق بما فى الترخاينة عن
 السراجية اللواطة بمملوك او مملوكة او امرأته حرام لا انه واستحلها لا يكفر قاله حسام الدين
 اه اى فيحمل القول بكفره على ما اذا استحل اللواطة بأجنبي بخلاف غيره لكن فى
 الشربلية ان هذا يعم ولا يعلم اى لثلاث تجزأ الفسقة عليه بظنهم حله * (تمة) * للواطة
 احكام اخر لا يجب بها المهر ولا العدة فى النكاح الفاسد ولا فى ما نكح بها شبهة ولا يحصل بها
 التحليل للزوج الاول ولا تنبت بها الرجعة والحرمة انصاعرة عند اكثر ولا الكفارة فى
 رمضان فى رواية ولو قذف بها لا يحد خلاف لهما ولا يلعن خلافا لهما بخر وهو مأخوذ من
 المحتى ويزاد فى الشربلية عن السراج يكفى فى الشهادة عليها عدلان لا اربعة خلافا لهما
 (قوله الا اذا زنى الخ) يعنى ان فى امتن خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية اقامة الحدود
 فدخل دار الحرب وزنى ثم عاد وكان مع امير سرية او امير عسكر فرضى ثمة او كان تاجرا او اسيرا
 او موزنى مع عسكر من له ولاية اقامة الحد فانه يحد بخلاف امير العسكر او السرية لانه انما
 فوض لهما تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة ثمة كفى الفتح شربلية (قوله
 لاعليه ولا عليها) لان فعل الرجل اصل فى الزنا والمرأة تابعة له وامتنع الحد فى حق الاصل
 بوجوب امتناعه فى حق التابع نهر وكذا لا عقرب عليه لانه لو لم يمه لرجع به الولي عليها لامرأته
 بنقضها له بخلاف ما لو زنى العصى بصبية او بمكرهة فانه يجب عليه العقر كما فى الفتح
 شربلية (قوله والحق وجوب الحد) اى كما هو قولهما وهذا بحث لصاحب الفتح وسكت
 عليه فى التبر وامتون والشروح على قول الامام (قوله ولا بالزنا باكره) هذا ما رجع اليه الامام
 وكان اول يقول ان ارجل يحد لانه لا يتصور الابتناء والآلة وهو آية الطوعية بخلاف المرأة
 فلا يحد جماعة واطلق فشمع الاكراد من غير السلطان على قولهما المفتى به من تحققه من غيره
 وهو خلاف عصر وزمان وتماه فى البحر فى ط والمراد انه لا يجب على الزانى المكروه فلو
 زنى مكرها بمصاة عتق وح عتقها حد كما فى حاشية الشافى (قوله ولا باقرار ان انكره الآخر)
 اى لو اقر أحدهما بالزنا أربع مرات فى أربع مجالس وانكر الآخر سواء ادعى المنكر النكاح
 او لم يدعه لا يحد امقر خلافا لهما فى الثانية لانفاء الحد عن انكر بدليل موجب للتفى عنه
 وأورد شبهة فى حق منكر لان الزنا فعل واحد يتم بهما فاذا تمكنت فيه شبهة تعدت الى طرفيه
 لانه ما صدق بل اقر بالزنا بين ذرا الشروع الحد عنه بخلاف ما لو اطلق وقال زنت فانه
 لا موجب مبرعى يدفعه ومنه ما يقر بالزنا ثمة لانه لا ينتفى فى حقها بما يوجب التفى وهو

وقيل سمعية فتوجد وقيل
 بخلق الله تعالى طائفة صنعتهم
 لا على ذلك كوروا لاسد
 كالات والصحيح لاور
 وفى ابحر حرمتها اشده من
 الزنا حرمتها عقلا وشرعا
 وطء والزنا ليس بجرم
 طءا وتزويج حرمة بزويج
 وشرع خلافها وعدم الحد
 عنده لا حتمها بل بتغيب
 لانه مظهر على قول
 وفى المحتى يكفر مستحلها
 عند الجمهور (او زنى فى
 دار الحرب او البغى) (الاذا
 زنى فى عسكر لا يمه ولاية
 الاقامة هداية (ولا) حد
 (زنا غير مكلف بتكفلة
 مطلق) لاعليه ولا عليها
 (وفى عكسه حد) فصد (ولا)
 حد (بالزنا مستأجرة قاله)
 اى للزنا والحق وجوب
 الحد كاستأجرة بخدمة
 فتح (ولا بالزنا باكره و)
 لا (اقر ان انكره
 الآخر) لمشبه

الانكار ولذا وحضرت واقرت تخد فظهر ان الاعتبار للانكار اللغوية فتح ملخصا قلت ويظهر من هذا ان السكوت لا يقوم مقام الانكار تأمل ثم تقدم انه لو اقر بالزنا بخرساء لا يحد لا احتمال انها لو كانت تتكلم لأبدت مستظا وقدمنا في الباب السابق الفرق بينها وبين الغائبة * (تنبيه) * حيث سقط الحد يجب لها المهر وان اقريت هي بالزنا وادعى النكاح لانه لما سقط الحد صارت مكذبة شرعاً ثم لو انكرت الزنا ولم تدع النكاح وادعت على الرجل حد القذف فانه يحدله ولا يحد بالزنا وتماه في الفتح (قوله) وكذا لو قل اشتريتها ولو حرة (اي ولو كانت حرة لا يحد لانه لم يقر بالزنا حيث ادعى الملك وفي كافي الحاكم زنى بأمة ثم قل اشتريتها شراء فاسدا او على ان للبائع فيه الخيار او ادعى صدقة او هبة وكذبه صاحبها ولم يكن له بينة درى عنه الحد اه وفي التاتر خاتمة عن شرح الطحاوى شهد عليه اربعة بالزنا واثبتوه ثم ادعى شبهة فقال ظننت انها امرأتى لا يسقط الحد ولو قل هي امرأتى أو امى لاحد عليه ولا على الشهود اه وفي البحر لو ادعى انها زوجته فلا حد وان كانت زوجة للغير ولا يكلف اقامة البينة للشبهة كما لو ادعى السارق ان العين ملكه سقط الحد بمجرد دعواه اه وتقدمت هذه متنا في الباب السابق قلت وانظر وجه الفرق بين قوله ظننت انها امرأتى وقوله هي امرأتى ولعل وجهه ان قوله ظننت يدل على اقراره بانها اجنبية عنه فكان اقرارا بالزنا بأجنبية بخلاف قوله هي امرأتى او اشتريتها ونحوه فانه جازم به وبان فعله غير زنا فتأمل بقى هنا شئ وهو ان الشبهة في هذه المسائل وفي مسألة المتر التي قبلها لم أر من ذكر انها من اى اقسام الشبه الثلاثة وظاهر كلامهم انها خارجة عنها ووجهه انه في هذه المسائل يدعى حقيقة الملك الذي لو ثبت لم يكن وطؤه فيه محرماً بخلاف تلك الاقسام والظاهر ان النسب هنا لا يثبت وان الفعل تمحض زنا وانما سقط الحد لشبهة صدقه في دعواه الملك بالعقد او بالشراء ونحوه وبهذا لا يثبت النسب لان الملك ثابت لغيره وعلى هذا فيمكن دخولها في شبهة الفعل وهي شبهة الاشتباه لان مرجعها الى انه اشتبه عليه الامر بظنه الحل والله سبحانه اعلم (قوله) وفي قتل أمة بزناها هذا عندهما واما عند ابى يوسف فعليه القيمة لا الحد لانه لم يبق زنا حيث اتصل بالموت كما في المحيط قهستانى قالت وصحح في الحاشية قول ابى يوسف لكن المتون والشروح على الاول بل ما ذكر عن ابى يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر الرواية عنه كما او فحه في الفتح (قوله) الحد بالزنا والقيمة بالقتل اشار الى توجيه وجوب الحد والقيمة بأنهما جنايتان مختلفتان بموجبين مختلفين ط (قوله) ولو اذهب عنها) كذا في البحر وغيره والظاهر عنيها بالتنبيه ليلزم كل القيمة لكنه مفرد مضاف فيع بقريته قوله الجثة العمياء (قوله) فاوثر شبهة (اي في ملك المنافع تبعا فيندرى عنه الحد بخلاف ما مر فان الجثة فائنة بالقتل فلا تملك بعد الموت وتماه في الفتح (قوله) وتفصيل مالو افضاها في الشرح) اى شرح المصنف وحاصله انه ان افضاها وهي كبيرة مطاوعة بلا دعوى شبهة حد ولا عقر عليه لرضاها به ولا مهر لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ويجب العقر وان كانت مكروهة ولم يدع شبهة لزمه الحد لا المهر وضمن ثلث الدية ان استمسك بولها والا فكلها لتفويته جنس المنفعة على الكمال وان ادعى شبهة فلا حد ثم ان استمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فكل الدية

وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة مجتبي (وفي قتل أمة بزناها الحد) بالزنا (والقيمة) بالقتل ولو اذهب عنها لزمه قيمتها وسقط الحد لملكه الجثة العمياء فاوثر شبهة هداية وتفصيل مالو افضاها في الشرح (ولو غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها

ولامهر خلافاً لمحمد بن افضلها وهي صغيرة ون ثلث يجمع عليها فكان كبيرة الا في حق سقوط الأرض برزها ولا فلاح واحد ولزمه ملك الدية والمهر كما ملا ان استمسك بها ولو لافكل الدية دون المهر خلافاً لمحمد لدخول ضمان الجزء في ضمان الكل كما لو وقع اصبع انسان ثم كفه قبل البرء اهـ (قوله فلا حد عليه اتفاق) لانه ملكها بالضمان فأورث شبهة في ملك المافع أخذاً مما مر وهذا اذا تمت ففي الجوهرة ولو غصب أمة فزنى بها فماتت من ذلك او غصب حرة ثيباً فزنى بها فماتت من ذلك قل ابو حنيفة عليه الحد في الوجهين مع دية الحرية وقيمة الامه أما الحرية فلا اشكال فيها لانها لا تملك بدفع الدية واما الامه قلها تملك بالقيمة الا ان الضمان وجب بعد الموت وانيت لا يصبح تملكه (قوله كالوزني بحرة) تقدمت متنا في الباب السابق عند قوله ونذب تلقينه (قوله لا يسقط حد) اي في المستثنين لعدم المشبهة وقت الفعل كما ذكره الشارح هناك وقوله اتفاق ذكره في النتج عن جامع قضيان في المسئلة الاخيرة وقدم الشارح انه الاصح ومفاده الخلاف وذكر في البحر هناك عن المحيط لوزن الزوج المرئي بها او اشتراها لا يسقط الحد في ظاهر الرواية لانه لاشبهة له وقت الفعل اهـ ثم ذكر في اول هذا الباب عن الظهيرية خلافاً في المستثنين هو انه لاحد فيهما عنده بل عند ابن يوسف وروى الخلاف بالعكس وروى الحسن عن الامام انه لاحد في الشراء بل في التزوج لانه بالشراء يملك عنها بخلاف التزوج قلت ومسئلة الغصب الثانية التي ذكرها المصنف توافق ظاهر الرواية (قوله اما يمكنه) اي تمكين الخليفة ولي الحق من الاستيفاء (قوله وبه علم الخ) لانه لم يشترط القضاء هنا فلو قتل الولي القاتل قبل القضاء لم يضمن وكذا لو اخذ ماله من غاصبه بخلاف ماله قتل أحد الزاني قبل القضاء برجه فانه يضمن كما مر لان القضاء شرطه (قوله ولا ولاية لأحد عليه) اي ليستوفيه وفائدة الايجاب الاستيفاء فاذا تعذر لم يجب واورد عليه ما المانع من ان يولى غيره الحكم بما ثبتت عنده كافي الاموال قيل ولا مخلص الا ان ادعى ان قوله تعالى فاجلدوا فيه ثم ان الخطاب للامام ان يجلد غيره وقد يقال اين دليل ايجاب الاستتابة فتح والله سبحانه اعلم

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

تقدم ان الزنا يثبت بالاقرار والبينة وقدم كفيه ثبوته بالاول لان الثاني اندر نادر لضيق شروطه وايضا لم يثبت عنده صلى الله عليه وسلم ولا عند اصحابه بعده الا بالاقرار كما في الفتح (قوله شهدوا بمحمد تنقاده) اي بسبب حد لانه المشهود به لانفس الحد اهـ ح اي ففي التعبير تساهل كافي الفتح (قوله لانه) لان الشاهد مخير بين أداء الشهادة والستر والتأخير ان كان لاختيار الستر فالاقدام على الاداء بعده لعداوة حركته فيتم فيها وان كان لا للستر يصير فاسقا آتما فبقينا بالمانع بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى نفسه هداية واورد على قوله يصير فاسقا بان ذلك لو كان الاداء واجبا وليس كذلك الا ان يجاب بأن سقوط الوجوب لاجل الستر فاذا أدى لم يوجد موضع الرخصة المسقط للوجوب تأمل (قوله اذ فيه حق العبد الخ) أي وان كان الغالب فيه حق الله تعالى اهـ ح قال في الهداية فحد الزنا والشرب والسرقة خالص حقه تعالى حتى يصح الرجوع عنها بعد الاقرار فيكون التتادم فيه مانعا وحد القذف فيه حق العبد لما فيه من دفع العار عنه ولهذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتتادم غير مانع في

فلاحد عليه) اتفاق
(بخلاف ماله زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما لو زنى بحرة ثم نكحها) لا يسقط الحد اتفاقا فتح
(والخليفة) الذي لا ولى فوقه (يؤخذ بالتقصص والاموال) لانهما من حقوق العباد فيستوفيه ولى الحق اما يمكنه او يمنع المسلمين وبه علم ان القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل للتمكين فتح (ولا يحد) ولو لقتل لغلبة حق الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لأحد عليه (بخلاف أمير البلدة) فانه يحد بأمر الامام والله اعلم

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(شهدوا بمحمد متقادم بلا عذر) كمرض او بعد مسافة او خوف طريق (لم تقبل) للتهمة (الا في حد القذف) اذ فيه حق العبد

حقوق العباد والان الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تفسيرهم بخلاف السرقة لان الدعوى ليست بشرط للحد لانه خالص حقه تعالى على مامر وانما تشترط للمال هداية وحاصله ان في السرقة امرين الحد والمال وانما تشترط الدعوى للزوم المال لا للزوم الحد ولذا ثبت المال بها بعد التقدم لانه لا يبطل به بخلاف الحد (قوله) ويضمن المال (الح) عطف على قوله لم تقبل قال في البحر وقولهم بضمان المال مع تصريحهم بوجود التهمة في شهادتهم مع التقدم مشكل لانه لاشهادة للمتهم ولو بالمال الا ان يقال انها غير محققة وانما الموجود الشبهة اه اى انما سقط الحد لاحتمال العداوة وذلك غير محقق لكنه يصير شبهة يسقط بها الحد دون المال (قوله) لانه حق العبد) ولان تأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يوجب فسقا وينبغي انهم لو اؤخروا الشهادة لتأخير الدعوى ان لا تقبل في حق المال ايضا كما في الفتح نهر (قوله) لانتفاء التهمة) لان الانسان لا يعادى نفسه كما مر (قوله) الا في الشرب) فان التقدم فيه يبطل الاقرار عند ابي حنيفة وابي يوسف بحر عن غيبة اليان واما عند محمد فلا يبطله وسيجيء تصحيحه في بابه (قوله) هو الاصح) اعلم ان التقدم عند الامام مفوض الى رأى القاضى في كل عصر لكن الاصح ما عن محمد انه مقدر بشهر وهو مروى عنهما ايضا وقد اعتبره محمد في شرب الخمر ايضا وعندها هو مقدر بزوال الرائحة وجزم به في الكنز في بابه فظاهره كغيره انه المختار فعلم ان الاصح اعتبار الشهر الا في الشرب بحر وبه ظهر ان ما ذكره المصنف ليس قول محمد على اطلاقه بل هو ماش على قولهما في الشرب وعلى قول محمد في غيره فافهم (قوله) وقيل لا) اقول هذا هو المذهب لانه هو المذكور في كافى الحاكم الشهيد حيث قال واذا شهد الشهود على رجل بزنا قديم لم آخذ بشهادتهم ولا احدهم اه ولذا قال الكرخى انه الظاهر اى ظاهر الرواية وعاله في العناية بان عددهم متكامل واهلية الشهادة موجودة وذلك يمنع ان يكون كلامهم قذفا (قوله) بغائبة) اى والشهود يعرفونها اذ لاحد عليه بعدم معرفتها كما يأتى شر نبلاية (قوله) ولو على سرقة) مثلها القذف كما يشير اليه تعليقه ح (قوله) لشرطية الدعوى (الح) اى انها شرط للعمل بالبيئة لان الشهادة بالسرقة تتضمن الشهادة بملك المسروق للمسروق منه فلا تقبل بالدعوى ولبست شرطا لثبوت الزنا عند القاضى ولا يقال يحتمل ان الغائبة لو حضرت تدعى النكاح فيسقط الحد لانا نقول دعواها النكاح شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة فلا تعتبر ولا أدى الى نفي كل حد لان ثبوته بالبيئة او الاقرار ويحتمل ان يرجع المقر او الشهود وذلك لا يعتبر لان نفس هذا الرجوع شبهة واحتماله شبهة الشبهة افاده في الفتح (قوله) حد) لانه لا يخفى عليه من له فيها شبهة فانه كما لا يقر على نفسه كاذبا لا يقر على نفسه حال الاشتباه فلما اقر بالزنا كان فرع علمه انها لم تشبه عليه وصار معنى قوله لم اعرفها اى باسمها ونسبها ولكن علمت بانها اجنبية فكان هذا كالتصوص عليه بخلاف الشاهد فانه يجوز ان يشهد على من تشبه عليه فلا يكون قول الشاهد لا اعرفها موجبا للحد فتح (قوله) لاحتمال انها امراته او امته) لو قال لاحتمال ان يكون له فيها شبهة لكان اعم اه ح وفي كافى الحاكم وان قال المشهود عليه ان التى راوها معى ليست لى بامرأة ولا خادم لم يحد ايضا لتصور ان تكون أمة ابنه او منكوحته

(ويضمن) المال (المسروق)
لانه حق العبد فلا يسقط
بالتقدم (ولو اقر به) اى
بالحد (مع التقدم حد)
لانتفاء التهمة (الا في
الشرب) كما سيجيء (وتقدمه
بزوال الريح وغيره) بمضى
شهر (هو الاصح) ولو
شهدوا بزنا متقدم حد
الشهود عند البعض وقيل
لا) كذا في الحانية (شهد
على زناه بغائبة حد ولو
على سرقة من غائب لا)
لشرطية الدعوى في السرقة
دون الزنا (اقر بالزنا
بجهولة حد وان شهدوا
عليه بذلك لا) لاحتمال انها
امراته او امته

الرجوع اخذوا بظاهر كلام منظومة وقد حقق المقام في الفتح فراجعوه (قوله بحرية اليهود
 واسلامهم) اي وعداتهم وقيد بالاخبار بذلك ليكون تركية سواء بن بلفظ الشهادة او
 بلفظ الاخبار لانه لو اخبر بانهم عدول ثم ظهروا عبيدا لمضمن اتفاق لانها ليست تركية
 والقاضي قد اخطأ حيث اكتفى بهذا القدر بخر (قوله الا) اي وان يرجع بل استمر على
 تركيته فإلاهم احرار مسلمون وكذلك قول اخطأت فبح (قوله ولا يحدون) اي اليهود وكذا
 لا يضمنون بخر (قوله لانه لا يورث) لانهم قد فوا حيا وقد مات فلا يورث كما في المنتح قلت ولا
 يرد عليه المسئلة المتقدمة وهي ما اذا رجع احد الاربعة بعد الرجم لما مر من انقلاب شهادته
 بالرجوع قذا اي لانها حين وقعت كانت معتبرة شهادة ثم انفسخت فصارت قذا للحال كما
 حققه في الفتح هناك (قوله كما لو قتل الخ) هكذا عبر في الدرر واعترض بانه يؤهم ان الضامن هو
 المزكي وليس كذلك بل هو القاتل والتشبيه بين الضامنين فقط لامع ما ساند اليهما والواضح
 قول الواقية ضمن الدية من قتل المأمور برجه اوزكي شهود زناه فظهروا عبيدا او كفارا فيهما
 اه (قوله بعد التركية) قيده لان المراد بالامر هو الكامل وهو ان يكون بعد استيفاء ما لا بد
 منه نهر ويأتي محترزه (قوله فظهروا كذلك) اما لم يظهر واكتفى فلاشي على القاتل
 لكنه يعزى لافتياته على الامم بخر عن المنتح وقدمه الشارح اول الحدود عن النهر بحث
 (قوله غير اهل) بدل من قوله كذلك (قوله ضمن الدية) اي في ماله لانه عمدوا العقل لا تعقل
 العمد وتجب في ثلاث سنين لانه وجب بنفس القتل فيجب مؤجلا كالا فبح (قوله استحسننا)
 والقياس وجوب القصاص لانه قتل نفسا محقونة الدم عمد افعال يؤمر به دائما وربه الرجم
 فلا يصير فعله منقولا الى القاضي (قوله شبهة صحة القضاء) اي طاهر لانه حين قتله كان القضاء
 بالرجم صحيحا ظهرا فاورت شبهة الاباحة (قوله قبل الامر) اي قبل القضاء بالرجم كما عبر في
 الفتح لان المراد بالامر الكامل كمر (قوله او بعده) اي بعد الامر قبل التركية خطأ من
 القاضي بخر (قوله اقتص منه) اي في العمد ووجب في الخطأ الدية على عاقلة في ثلاث
 سنين (قوله كما يقتص الخ) التشبيه من حيث وجوب القصاص فقط وافد الفرق بين
 المستثنين من حيث وجوب القصاص هنا وان لم يظهر الشهود عبيدا وذلك ان المقضى بقتله
 قصاصا حق الاستيفاء منه لا يولي بخلاف المقضى برجه (قوله زياي من الردة) اي من باب
 الردة وهذا العزو كذلك وقع في البحر وعزاه في النهر الى الزياي من الردة (قوله وان رجم)
 بالبناء للمفعول اي من امر القاضي برجه او رجمه أحد (قوله فديته في بيت المال) قال في
 البحر لم يرهل الدية تؤخذ حالا او مؤجلة (قوله نفل فعليه اليه) اي الى الامام لان الرجم فعل
 ما امر به وقد ظهر عدم صحة الامر فقتل فعله الى الامام وهو عامل للمسلمين فتجب الغرامة في
 ما لهم بخلاف ما اذا قتله غير الرجم لانه لم يأمر امره فلم ينقل فعله اليه كما افاده في الفتح
 (قوله لباحته لتحمل الشهادة) ومثله نظر القابلة والحافضة والحنان والطيب وزاد في
 الخلاصة من مواضع حل النظر للعمورة عند الحاجة الاحتقان والبكارة في العنة والرد بالعب
 فتح قلت وكذا لو ادعى الزاني بكارتها ونظمها بقولي
 ولا تنظر للعمورة أجنى * بلا عذر كقابلة طيب

بحرية اليهود واسلامهم
 ثم رجع قائلا تعمده
 الكذب والا فالدية في
 بيت المال اتفاقا ولا يحدون
 للنفذ لانه لا يورث بخر
 (كما لو قتل من امر برجه)
 بعد التركية (فظهروا
 كذلك) غير اهل فان
 القاتل يضمن الدية
 استحسانا اشبهة صحة
 القضاء فلو قتله قبل الامر
 او بعده قبل التركية اقتص
 منه كما يقتص بقتل المتقضى
 بقتله قصاصا يظهر الشهود
 عبيدا او لا لان الاستيفاء
 الزاني يباي من الردة وان
 رجم ولم يرك (الشهود
 فوجدوا عبيدا فديته في
 بيت المال) لامثاله امر
 الامام فقتل فعله اليه
 (وان قال شهود الزنا
 تعمدها انظر قبلت)
 لباحته لتحمل الشهادة
 (الا اذا قالوا) تعمدها
 (للتلذذ فلا) تقبل
 لفستهم فتح

مطالب

المواضع التي يحل فيها
 النظر الى عورة الاجنبي

وختان وخافضة وحقق **شهود زنا** بلا قصد مريب

وعلم بكارة في غنة أو **زنا** أو حين رد للمعيب

(قوله وان انكر الاحصان) أى استجماع شرائطه المتقدمة كأن انكر النكاح والدخول فيه والحرية (قوله فشهد عليه رجل وامرأتان) اشار به الى انه يقبل شهادة النساء في الاحصان عندنا وفيه خلاف زفر والأئمة الثلاثة وكيفية الشهادة به ان يقول الشهود تزوج امرأة وجامها او باضعها ولو قالوا دخل بها يكفي عندهما لانه متى اضيف الى المرأة بحرف الباء يراد به الجماع وقال محمد لا يكفي وتاممه في الزيلعي والفتح (قوله او ولدت زوجته منه) أى اذا ولدت في مدة يتصور ان يكون منه جعل واطئا شرعا لان الحكم بثبوت النسب منه حكم بالدخول بها ولذا يعقب الرجعة زيلعي قلت ظاهره ثبوت الاحصان ولو كان ثبوت النسب بحكم الفراش كتزوج مشرقى بمغربية وفيه نظر لكن في الفتح ان الفرض انهما مقران بالولد ومثله في شرح الشلبي تأمل (قوله قبل الزنا) متعلق بولدت والظاهر انه غير قيد كما يعلم من تعليل الزيلعي المذكور آفا حتى لو ولدت بعد زنا لدون ستة اشهر يثبت نسبه ويعلم انه وقت الزنا كان واطئا لزوجه تأمل (قوله فهو محصن باقراره) أى مؤخذة له باقراره فلا يقال انها بانكارها الوطء لم تصر محصنة فلا يكون هو محصنا أيضا (قوله وبه استغنى الخ) وجه الاستغناء انه اذا كان احدهما محصنا دون الآخر علم ان كل واحد منهما اذا زنى يحد بما يستوجبه فالمحصن يرحم وغيره يجلد كما افاده التفريع نعم مافي بعض النسخ اعم لانه يشمل مالو كان عدم احصان احدهما ببيكارته ولعله اشار الى هذا بقوله فتأمل لا يقال مافي بعض النسخ غير صحيح كما توهم لان شرط الرجم احصان كل ولم يوجد لانا نقول شرط الرجم احصان كل من الزوجين لا الزانيين فيرجم من زنى بامرأة اذا كان فيه شروط الاحصان التي منها دخوله بامرأة محصنة مثله واما المرأة المزنى بها فلا يشترط لرحمه ان تكون محصنة بل احصانها شرط لرحمها هي فان كانت محصنة مثله رجمت معه والا جلدت وهذا ظاهر نبهنا عليه عند الاحصان أيضا فافهم والحاصل ان الزانيين اما محصنان فيرجمان او غير محصنين فيجلدان او مختلفان فيرجم المحصن ويجلد غيره (قوله لشبهة الخلاف) أى خلاف العلماء والاخبار في صحته فلم تكن صحته قطعية وهذه المسئلة نقلها في البحر عن المحيط كذلك فيحتمل ان يكون اسنادها الى ابى يوسف لكونه هو الذى خرجها لا لكون غيره قائلًا بخلافه ويحتمل ان يكون فيها خلافهما والاول اظهر لعدم ذكر المخالف تأمل والله سبحانه اعلم

باب حد الشرب

(وان انكر الاحصان فشهد
عليه رجل وامرأتان او
ولدت زوجته منه) قبل
الزنا نهر (رحم ولو حالها
ثم طلقها وقال وطئها
وانكرت فهو محصن)
باقراره (دونها) لما تقرر
ان الاقرار حجة قاصرة
(كما لو قالت بعد الطلاق
كنت نصرانية وقال كانت
مسلمة) فيرجم المحصن
ويجلد غيره وبه استغنى
عما يوجد في بعض نسخ
المتن من قوله (اذا كان
احد الزانيين محصنا يحد كل
واحد منهما حده) فتأمل
(تزوج بلاولى فدخل بها
لا يكون محصنا عند الثاني)
اشبهه الخلاف ثم روالله اعلم

باب حد الشرب

المحرم (بخدم مسلم) فلو ارتد
فسكر فأسلم لا يحد لانه
لا يقام على الكفار ظهيرة
لكن في منية المفتى سكر
الذمي من الحرام

أخره عن الزنا لان الزنا اقبح منه واغلظ عقوبة وقدمه على حد القذف لتيقن الجريمة في الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لانه لصيانة الاموال التسابعة للنفوس بحر (قوله فلو ارتد فسكر الخ) اقول ذكر في الدر المنقى ان المرتد لا يحد للشرب سواء شرب قبل رده او فيها فاسلم اه ومثله في كافي الحاكم وسيدكر الشارح في حد القذف عن السراجية لو اعتقد الذمي حرمة الخمر فهو كالمسلم أى فيحد (قوله لانه لا يقام على الكفار)

يعنى انه لما شرب في رده لم يكن اهلا لقيام حد الشرب عليه لانه لا يقيم على الكفار واذا كان وقت الشرب غير موجب للحد لا يحد بعد الاسلام بخلاف ما اذا زنى او سرق ثم اعلم فانه يحد له لو جوبه قبله كما يفيد مافي البحر عن الظهيرية فافهم **(قوله حد في الاصح)** افتى به الحسن واستحسنه بعض المشايخ والمذهب انه اذا شرب الخمر وسكر منه انه لا يحد كما في النهر عن فتاوى قارى الهداية ومنى في المنظومة المحيية على الاول كما ذكره الشارح في الدر المنتقى قات وعبارة الحاكم في الكافي من الاشربة ولا حد على الذمي في الشراب اه ولم يحد فيه خلافا وهو باطلا فانه يشمل ما لو سكر منه **(قوله حرمة السكر في كل ملة)** هذا ذكره قارى الهداية قلت ولى فيه نظر فان الخمر لم تكن محرمة في صدر الاسلام وقد كان الصحابة يشربونها ورما سكروا منها كما جاء صريحا فن ذلك مافي الفتح عن الترمذى عن علي رضى الله تعالى عنه صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعانا وسقانا من الخمر فاخذت الخمر منا وحضرت الصلاة فقدموني فقراءت قل يا أيها الكافرون لا اعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون قل فاتزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقر بوا الصلاة واتم سكارى الآية اه فلو كان السكر حراما لزم تفسيق الصحابة ثم رأيت في تحفة ابن حجر قال وشربها المسلمون اول الاسلام قيل استصحابا لما كان قبل الاسلام والاصح انه بوحي ثم قيل المباح الشرب لاغية العقل لانه حرام في كل ملة وزيفه المصنف يعنى التوى وعليه فالمراد بقولهم بحرمة في كل ملة انه باعتبار ما استقر عليه امر ملتئا اه وهذا مؤيد لما بحثه لكن في جوابه الاخير نظر **(قوله فلا يحد أخرس)** سواء شهد الشهود عليه او اشار باشارته الموهودة وافاد ان الاعمى يحد كما في البحر **(قوله للشبهة)** لانه لو كان ناطقا يحتمل ان يخبر بما لا يحد به كاكراه او غص بلقمة قال في البحر ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظنتها لبنا ولا اعلم انها خمر لم يقبل وان قال ظنتها سيذا قبل لانه بعد الغليان والشدة يشارك الخمر في الذوق والرائحة **(قوله طائع)** مكرر مع قول المتن طوعا ح **(قوله غير مضطر)** فلو شرب للعطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يحد لانه بأمر مباح وقلوا الشرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار قهستاني وبه صرح الحاكم في الكافي **(قوله شرب الخمر)** هي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فان لم يقذف قايس بخمر عند الامام خلافا لهما بقولهما اخذ ابو حفص الكبير خانية ولو خاط بالماء فان كان مغلوبا حد وان كان الماء غالبا لا يحد الا اذا سكر نهر وفي اشربة القهستاني من قال انها لم تبقى خرا بالطبخ لم يحد شاربها الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحد شارب العرق مالم يسكر ومن قال انها بقيت خرا فالحكم عنده بالعكس واليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تمة الفتاوى اه قلت علم بهذا ان المعتمد المفتى به ان العرق لم يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه خرا فيحد بشرب قطرة منه وان لم يسكر واما اذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحد به وقد صرح في منية المصلى نجاسته ايضا فلا يغرنك ما اشاعه في زماننا بعض الفسقة المولعين بشربه من انه طاهر حلال كما انه قاله قياسا على ما قالوه في ماء الطابق اى الغطاء من زجاج ونحوه فانه قياس فاسد لان ذلك فيما لو احترق نجاسة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان تنجس قياسا لاستحسانا ومثله حمام فيها نجاسات فعرق حيطانها وكوانها وتقاطر فان الاستحسان فيها عدم النجاسة للضرورة لعدم امكان

حد في الاصح لحرمة
السكر في كل ملة (ناطق)
فلا يحد أخرس للشبهة
(مكلف) طائع غير
مضطر (شرب الخمر ولو
قطرة)

مطلب
في نجاسة العرق ووجوب
الحد بشربه

التحرز عنه والقياس النجاسة لانعقاده من عين النجاسة ولا شك ان العرق المستقطر من الخمر هو عين الخمر تتصاعد مع الدخان وتقطر من الطابق بحيث لا يبقى منها الا اجزاؤها الترابية ولذا يفعل القليل منه في الاسكار أضعاف ما يفعله كثير الخمر بخلاف المتصاعد من ارض الحماح ونحوه فانه ماء اصله طاهر خالط نجاسة مع احتمال ان المتصاعد نفس الماء الطاهر ويمكن ان يكون هذا وجه الاستحسان في طهارته وعلى كل فلا ضرورة الى استعمال العرق الصاعد من نفس الخمر النجسة العين ولا يظهر بذلك والالزم طهارة البول ونحوه اذا استقطر في اناه ولا يقول به عاقل وقد طلب مني ان اعمل بذلك رسالة وفيما ذكرناه كفاية **(قوله)** بلا قيد سكر تصريح بما أفاده قوله ولو قطرة اشارة الى ان هذا هو المقصود من المبالغة للفرقة بين الخمر وغيرها من باقى الاشربة والا فلا يحيد بالقطرة الواحدة لان الشرط قيام الرائحة ومن شرب قطرة خمر لا يوجد منه رائحتها عادة نعم يمكن الحد بها على قول محمد الآتى من انه لو أقر بالشرب لا يشترط قيام الرائحة بخلاف ما اذا ثبت ذلك بالشهادة هذا ما ظهر لى ولم أر من تعرض له فتأمل **(قوله)** اوسكر من نبيذ ما اى من اى شراب كان غير الخمر اذا شربه لا يحديه الا اذا سكر به وعبر بما المفيدة للتعميم اشارة الى خلاف الزيلعى حيث خصه بالانبذة الاربعة المحرمة بناء على قولهما وعند محمد ما اسكر كثيره فقايله حرام وهو نجس ايضا قالوا بقول محمد تأخذ وفي طلاق البرازية لو سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل المختار في زماننا لزوم الحد اه نهر قلت وما ذكره الزيلعى تبع فيه صاحب الهداية لكنه في الهداية من الاشربة ذكر تصحيح قول محمد فعلم ان ما منى عليه هنا غير المختار كفى الفتح وقد حقق في الفتح قول محمد ان ما اسكر كثيره حرم قايلاه وانه لا يلزم من حرمة قايلاه انه يحديه بلا اسكار كالخمر خلافا للائمة الثلاثة وان استدلالهم على الحد بقايلاه بمحدث مسلم كل مسكر خمر وبقول عمر في البخارى الخمر ما خامر العقل وغير ذلك لا يدل على ذلك لانه محمول على التشبيه البليغ كزبد اسد والمراد به ثبوت الحرمة ولا يلزم منه ثبوت الحد بلا اسكار وكون التشبيه خلاف الاصل اوجب المصير اليه قيام الدليل عليه لغة وشرعا ولا دليل لهم على ثبوت الحد بقايلاه سوى القياس ولا يثبت الحد به نعم الثابت الحد بالسكر منه وقد أطال في ذلك أطالة حسنة فجزاه الله خيرا ويأتى حكم البنج والافيون والحشيش **(قوله)** بكونه في دارنا اى ناشئا فيها **(قوله)** لما قالوا الخ (تعليل لتفسير العلم الحكيم بكونه في دارنا لكن بالمعنى الذى ذكرناه لا بمجرد الكون في دارنا والام يوافق التعليل المعلن ويوضح المقام ما في كافى الحاكم الشهيد من الاشربة حيث قال واذا اسلم الحربى وجاء الى دار الاسلام ثم شرب الخمر قبل ان يعلم انها محرمة عليه لم يحيد وان زنى اوسرق اخذ بالحد ولم يعذر بقوله لم اعلم وأما المولود بدار الاسلام اذا شرب الخمر وهو بالغ فعليه الحد ولا يصدق انه لم يعلم **(قوله)** قلت يرد عليه الخ (اى على ما يفهم من قولهم حرمة اى الزنا فى كل ملة حيث جعلوه وجه الفرق بين الشرب والزنا فانه يفهم منه ان الشرب لا يحرم فى كل ملة مع انه مناف لما مر من حرمة كذلك ودفع بأن المحرم فى كل ملة هو السكر لانفس الشرب والمراد التفرقة بين الشرب والزنا قلت وفيه نظر فان قولهم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحيد أعم من ان يكون سكر من هذا الشرب أولا بل المتبادر السكر ولو كان المراد الشرب بلا سكر

بلا قيد سكر (اوسكر من نبيذ) مابه يفق (طوعا) عالما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه فى دارنا لما قالوا لو دخل حربى دارنا فاسلم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحيد بخلاف الزنا لحرمة فى كل ملة قلت يرد عليه حرمة السكر ايضا فى كل ملة فتأمل

كان الواجب تقيده او كان يقال فشرب قطرة ثم قد يدوم اصل الابرار يمنع حرمة السكر
في كل ملة ما قدمناه فافهم * (تمة) * لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حد لكس و التجرأ الى
الحرم لم يحدلانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم لانه قد استجحه قهستاني عن العمادى
ويأتى انه لو شرب في دار الحرب لا يحد فعلم من مجموع ذلك انه لا يحد للشرب عشرة ذمى على
المذهب ومرشد وان شرب قبل رده وان اسلم بعد الشرب وصي وبنون واخرس ومكره
ومضطرب لعطش مهلك وملتجئ الى الحرم وجاهل بالحكمة حقيقة وحكما ومن شرب في غير
دارنا وبه يعلم شروط الحد هنا **(قوله)** بعد الاقامة اى الصحو من السكر وهو متعلق بقوله يحد
مسلم **(قوله)** فظاهره انه يعاد حزم به في البحر قال في الشرنبلالية وفيه تأمل اه وبين وجهه
فيما نقل عنه بأن الام حاصل وان لم يكن كاملا و يصدق عليه انه حد فلا يعاد بعد صحوه اه
قلت وفيه نظرا في الفتح ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر تحصيلاً لمقصود الانزجار
وهذا باجماع الائمة الاربعة لان غيوبة العقل او غلبة الطرب تخفف الالم ثم ذكر حكاية
حاصلها ان السكران وضع على ركبته حجرة حتى طفئت وهو لا يلتفت اليها حتى أفاق فوجد
الالم قال واذا كان كذلك فلا يفيد الحد قائده الا حال الصحو وتأخير الحد لعذر جائز اه
وحينئذ فلا يلزم من ان الامام لو أخطأ فحده قبل صحوه ان يسقط الواجب عليه من اقامة
الحد بعد الصحو ولا يرد انه لو قطع يسار السارق لا تقطع يمينه ايضا للفرق الواضح فان
الانزجار حاصل باليسار ايضا وان كان الواجب قطع اليمين ولأنه لو قطعت اليمين ايضا يلزم
تفويت المنفعة من كل وجه وذلك اهلاك ولذا لا يقطع لو كانت يساره مقطوعة او ابها مها **(قوله)**
اذا اخذ الشارب شرط تقدم دليل جوابه وهو قوله يحد مسلم الخ وضمير اخذ يعود عليه وهو
المراد بالشارب والمراد اخذه الى الحاك **(قوله)** وريح ما شرب الخ قال في الفتح فالشهادة بكل
منهما اى من شرب الخمر والسكر من غيره مقيدة بوجود الرائحة فلا بد مع شهادتهما بالشرب
ان يثبت عند الحاكم ان الريح قئم حال الشهادة وهو بأن يشهدا به وبالشرب او يشهدا به
فقط فيأمر القاضى باستكاه فيستكه ويخبر بأن ريحها موجود اه **(قوله)** وهو
مؤنت سمعى الاول وهى لعوده الى الريح ولكنه ذكر ضميرها لتذكير الخبر والمؤنت
السمعى هو ما لم يقترن لفظه بعلامة تأنيث ولكنه سمع مؤنثا بالاسناد ان كان رباعيا كهذه
العقرب قتلها او بالتصغير ان كان ثلاثيا كمينه في تصغير عين وهذه النار أضرمتها وذلك
في الفاظ محصورة **(قوله)** بعد المسافة أفاد أن زوالها للمعالجة دواء لا يمنع الحد كما في حاشية
مسكين مغزيا الى المحيط **(قوله)** ولا يثبت الشرب بها لانها قد تكون من غيره كما قيل
يقولون لى انك قد شربت مدامة فقالت لهم لابل أكلت السفرجلا
وانك بوزن امنع ونك من باب اه اظهر رائحة فك فتح **(قوله)** بالرائحة بدل من قوله بها
(قوله) ولا يتقايها مصدر تقاها اه ح لاحتمال انه شربها مكرها أو مضطرا فلا يجب
الحد بالشك و اشار الى انه لو وحد سكران لا يحد من غير اقرار ولاينة لاحتمال ما ذكرنا أو أنه
سكر من المباح بحر ولكنه يعزى بمجرد الريح او السكر كما في الفهستاني **(قوله)** رجلين
احتراز عن رجل وامرأتين لان الحدود لا تثبت بشهادة النساء للشبهة كفى البحر **(قوله)**

(بعد الاقامة) فلو حد قبلها
فظاهره انه يعاد عيسى (اذا
اخذ) الشارب (وريج ما
شرب) من خمر او نبيذ فتح
من قصر الرائحة على الخمر
فقد قصر (موجودة) خبر
الريح وهو مؤنت سمعى
غاية (الا ان تنقطع) الرائحة
(بعد المسافة) وحينئذ
فلا بد ان يشهدا بالشرب
طائعا و يقولوا اخذناه
و ريحها موجودة (ولا
يثبت) الشرب (بها)
بالرائحة (ولا يتقايها بل
بشهادة رجلين

يسألها الامام (اشار الى ما في البحر عن القنية من انه ليس لقاضي الرستاق اوفقيه او المتفقه او ائمة المساجد اقامة حد الشرب الابتدوية الامام **(قوله عن ماهيتها)** لاحتمال اعتقادهم ان باقى الاشربة خمر **(قوله لاحتمال الاكراه)** لكن لو قال اكرهت لا يقبل لانهم شهدوا عليه بالشرب طائفاً والالم تقبل شهادتهم وتماه في البحر **(قوله لاحتمال التقادم)** هذا مبنى على قول محمد بن التمام مقدر بالزمان وهو شهر والا فالشروط عندها ان يؤخذ والريح موجودة كما مر أفاده في البحر فالتقادم عندها مقدر بزوال الرائحة وهو المعتمد كما مر في الباب السابق والحاصل ان التقادم يمنع قبول الشهادة اتفاقاً وكذا يمنع الاقرار عندها لا عند محمد ورجح في غاية البيان قوله وفي الفتح انه الصحيح قل في البحر والحاصل ان المذهب قولهما الا ان قول محمد ارجح من جهة المعنى اه **(قوله من السكر)** بفتح السين والكاف وهو عصير الرطب اذا اشتدد وقيل كل شراب اسكر عناية قلت وهذا ظاهر على قولهم انه لا يحد بالسكر من الاشربة المباحة وكذا على قول محمد انه يحد لعدم توافق الشاهدين على المشروب كالوشهد اثنان انه زنى بفلانة واثنان انه زنى بفلانة غيرها تأمل **(قوله ظهيرية)** ومثله في كافي الحاكم **(قوله او باقراره)** عطف على قوله بشهادة رجلين وقدر الشارح يثبت اطول الفصل قال في البحر وفي حصرة الثبوت في البيضة والاقرار دليل على ان من يوجد في بيته الخمر وهو فاسق او يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يرمهم احد شرابها لا يحدون وانما يعزرون وكذا الرجل معه ركوة من الخمر اه بل تقدم انه لو وجد سكران لا يحد بلابينة او اقرار بل يعزر **(قوله مرة)** رد لقول ابى يوسف انه لا بد من اقراره مرتين بحرم ولم يتعرض لسؤال القاضي المقرر عن الخمر ماهى وكيف شربها واين شرب وينبغى ذلك كافي الشهادة ولكن في قول المصنف وعلم شربه طوعا اشارة الى ذلك شرئلا لية تأمل **(قوله متعلق بحد)** اى تعلقا معنويا لانه مفعول مطلق عام له بحد **(قوله كامر)** فلا يضرب الرأس والوجه ويضرب بسوط لاثمة له ويتزع عنه ثيابه في المشهور الا الازار احترازا عن كشف العورة بجر وفي شرح الوهبانية والمرأة تحدى ثيابها **(قوله فلو اقر سكران)** اى اقر على نفسه بالحدود الخالصة حقا لله تعالى كحد الزنا والشرب والسرقه لا يحد الا انه يضمن المسروق بخلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له لانه ادخل الآفة على نفسه فاذا اقر بالقذف سكران حبس حتى يصحو فيحد للقذف ثم يحبس حتى يخف عنه الضرب فيحد للسكر وينبغى ان يقيد حده للسكر بما اذا شهدا عليه به والا فبمجرد سكره لا يحد لاقراره بالسكر وكذا يؤخذ بالاقرار بسبب القصاص وسائر الحقوق من المال والطلاق والعناق وغيرها فتح ملخصا وقوله عقوبة له الخ يدل على انه لو سكر مكرها او مضطرا لا يؤخذ بحقوق العباد ايضا **(قوله او اقر كذلك)** اى بعد زوال ريحها وهذا على قولهما ان التقادم يبطل الاقرار وانه مقدر بزوال الرائحة **(قوله فيعمل الرجوع فيه)** لاحتمال صدقه وانه كاذب في اقراره واذا اقر وهو سكران يزيد احتمال الكذب فيدرا عنه الحد ايضا **(قوله ثم نبوته الخ)** هذا بيان لدليلهما على اشتراط قيام الرائحة وقت الاقرار فعند عدم قيامها يتنفي الحد اعمد ما يدل عليه لان الاجماع لم يكمل الا بقول من اشترط قيامها لكن قدما

يسألها الامام عن ماهيتها وكيف شرب) لاحتمال الاكراه (ومتى شرب) لاحتمال التقادم (و اين شرب) لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا بينوا ذلك حبسه حتى يسأل عن عدالتهم ولا يقصى بظاهرها في حد ما خاتية ولو اختلفا في الزمان او شهد احدهما بسكره من الخمر والآخر من السكر لا يحد ظهيرية (او) يثبت (باقراره مرة صاحبنا ثمانين سوطا) متعلق بحد (للحر ونصفها للعبد وفرق على بدنه كحد الزنا) كامر (فلو اقر سكران او شهدوا بعد زوال ريحها) لا بعد المسافة (او اقر كذلك او رجع عن اقراره لا) يحد لانه خالص حق الله تعالى فيعمل الرجوع فيه ثم نبوته باجماع الصحابة والاجماع الا برأى عمر وابن مسعود رضى الله عنهم اجمعين وها شرط قيام الرائحة

تصحيح قول محمد بعدم الاشتراط وبيانه في الفتح (قوله والسكران الخ) بيان حقيقة السكر الذي هو شرط لوجوب الخد في شرب ماسوى الخمر من الاشربة ولما كان السكر متفاوتا اشترط الامام اقضاء درأ للحد وذلك بان لا يميز بين شئ وشئ لان مادون ذلك لا يعبر عن شبهة الصحو نعم وافقهما الامام في حق حرمة القدر المسكر من الاشربة المباحة فاعتبر فيها اختلاط الكلام وهذا معنى قوله في الهداية والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله اجماعا اخذا بالاحتياط اه وذكروا في الفتح انه ينبغي ان يكون قوله كقولهما ايضا في السكر الذي لا يصح معه الاقرار بالحدود لانه يكون ادرا للحدود وكذا في الذي لا تصح معه الردة اذ لو اعتبر فيه اقضاء لزم ان تصح ردة فيما دونه مع ان يجب ان يخطأ في عدم تكفير المسلم والامام انما اعتبر اقتضى السكر للاحتياط في درء حد السكر واعتبار الاقصى هنا خلاف الاحتياط هذا حاصل ما في الفتح قلت لكن يسمى ان تصح ردة فيما دون الاقصى بالنسبة الى فسخ النكاح لان فيه حق العبد وفيه العدم بالاحتياط ايضا كما لا يخفى (قوله ولو ارتد السكران لم يصح) اي لم يصح ارتداده اي لم يحكم به قال في الفتح لان الكفر من باب الاعتقاد او الاستخفاف ولا اعتقاد للسكران ولا استخفاف لانهما فرع قيام الادراك وهذا في حق الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان في الواقع قصد ان يتكلم به ذا كرا المعناه كفر والا لا اه وقد علمت آتفا ما المراد بالسكر هنا (قوله فلا تحرم عرسه) اي بسبب الردة في حالة السكر اما لو طلقها فانه يقع كيا تي بيانه (قوله وهذه الخ) يعني ان حكم السكران من محرم كالصاحي الا في سبع لا تصح ردة ولا اقراره بالحدود الخالصة ولا انشاده على شهادة نفسه ولا تزويجه الصغير ما كثر من مهر امثل او الصغيرة باقل ولا تطليقه زوجة من وكه بتطليقها حين صحوه ولا بيعه متاع من وكه بالبيع صاحيا ولارد الغاصب عليه ما غصبه منه قبل سكره هذا حاصل ما في الاشباه ونازعه محشية الخموى في الاخيرة بان المنقول في العمادية ان حكم السكران فيها كالصاحي في الغاصب من الصمان بالرد عليه وفي مسألة الوكالة بالتطبيق بان الصحيح الوقوع نص عليه في الحسانية والبحر اه وقدمناه اول كتاب الطلاق وكتبنا هناك عن التحرير ان السكران ان كان سكره بضريق محرم لا يبطل تكليفه فتلزمه الاحكام وتصح عباراته من الطلاق والعتاق والبيع والاقرار وتزويج الصغار من كفء والاقرار والاستقرار لان العقل قائم وانما عرض قواش فهم الخطاب بمعصيته فبق في حق الاثم ووجوب القضاء ويصح اسلامه كالمكره لارادته لعدم القصد اه وقدم الشارح هناك انه اختلف التصحيح في طلاق من سكر مكرها او مضطرا وقدمنا هناك ان الراجح عدم الوقوع وقدمنا آتفا عن الفتح انه كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له (قوله لكن دون حرمة الخمر) لان حرمة الخمر قطعية يكفر منكها بخلاف هذه (قوله لا يحد بل يعزر) اي بما دون الحد كافي الدر المنتقى عن المنع لكن فيه ايضا عن القهستاني عن مقيم البزدوى انه يحسد السكر من البنج في زماننا على المفتي به اه تأمل قل في المنع وفي الجواهر ولو سكر من البنج وطلق تطاق زحرا وعليه الفتوى اه وقد تقدم عن قاضيخان تصحيح عدم الوقوع فليتأمل عند الفتوى اه وتقدم اول الطلاق عن تصحيح العلامة قسم انه اذا سكر من البنج والافيون

(و اسكران من لا يفرق بين) الرجل والمرأة و (السماء والارض وقلا من يختلط كلامه) غالبا فلو نصفه مستقيما فليس سكران بحر (و يختار للفتوى) اصعب دليل الامام فتح (ولو ارتد السكران) لم يصح (فلا تحرم عرسه) وهذه إحدى المسائل السبع المستثناة من انه كالصاحي كما بسطه المصنف معزيا للاشياء وغيرها ونقل في الاشربة عن الجوهرية حرمة اكل بنج وحشيشة وافيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يحد بل يعزر انتهى وفي النهر التحقيق ما في الغاية

يقع زجرا وعليه الفتوى وقد منا هناك عن النهر انه صرح في البدائع وغيرها بعدم الوقوع
لانه لم يزل عقله بسبب هو معصية والحق التفصيل ان كان للتداوى فكذلك وان للهو وادخال
الآفة قصدا فينبغي ان لا يتردد في الوقوع اه قلت ويدل للاول تعليل البدائع وللثاني تعليل
العلامة قاسم وقد منا هناك ايضا عن الفتوح ان مشايخ المذهبين من الحنفية والشافعية اتفقوا
على وقوع طلاق من غاب عقله بالخشيشة وهى ورق القنب بعد ان اختلفوا فيها قبل ان
يظهر أمرها من الفساد (قوله ان البنج مباح) قيل هذا عندها وعند محمد ما سكر كثيره
فقليله حرام وعليه الفتوى كما يأتى اه أقول المراد بما أسكر كثيره الخ من الاشربة وبه
عبر بعضهم والالزم تحريم القليل من كل جامد اذا كان كثيره مسكرا كالزغفران والغبير
ولم أر من قال بحرمتها حتى ان الشافعية القائلين بلزوم الحد بالقليل مما أسكر كثيره خصوه
بالمائع وايضا لو كان قليل البنج أو الزغفران حراما عند محمد لزم كونه نجسا لانه قال ما سكر
كثيره فان قليله حرام نجس ولم يقل احد بنجاسة البنج ونحوه وفي كافى الحاكم من الاشربة
ألا ترى ان البنج لا بأس بتداويه واذا أراد ان يذهب عقله لا ينبغي ان يفعل ذلك اه وبه علم
ان المراد الاشربة المائعة وان البنج ونحوه من الجامدات انما يحرم اذا أراد به السكر وهو
الكثير منه دون القليل المراد به التداوى ونحوه كالتطبيب بالعبر وجوزة الطيب ونظير
ذلك ما كان سميا قتالا كالمحمودة وهى السقمونيا ونحوها من الادوية السمية فان استعمال
القليل منها جائز بخلاف القدر المضر فانه يحرم فافهم واغتنم هذا التحرير (قوله لانه
خشيش) لا معنى لهذا التعليل وليس فى عبارة العناية اه ح قلت وكذا ليس هو
فى عبارة النهر ويمكن الجواب بانه اشارة الى ما قلناه فالمراد التعليل بانه من الجامدات لامن
المائعات التى فيها الخلاف فان قليلها حرام اولا فافهم (قوله اقيم عليه بعض الحد)
اى حد الزنا او السرقة او الشرب كما فى الكافى قات واما حد القذف ففيه تفصيل سيأتى
فى آخر الباب الآتى (قوله ثم اخذ الخ) افهم الشارح هذه المسئلة بين كلامى المصنف
اشارة الى ان استئناف الحد للشرب الثانى لا يتقيد بما اذا اقيم عليه بعض الحد فحول العبارة
عن اصلها وكلها بما يناسبها وأتى باو فى قوله ولو شرب الخ ليضعه مسئلة مستأنفة ولا يخفى
ما فيه من حسن الصناعة (قوله لاضر الخ) اى فى اثناء الباب السابق وقال فى الهداية هناك ان
التقادم كما يمنع قبول الشهادة فى الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء حتى لو هرب بعدما ضرب
بعض الحد ثم اخذ بعدما تقادم الزمان لم يحل لان الامضاء من القضاء فى باب الحدود قلت لكن
هذا ظاهر فى حد الزنا والسرقة فان التقادم مقدر فيهما بشهر كما مر اما فى حد الشرب
فانه مقدر عندها بزوال الرائحة وعند محمد بشهر ايضا والمعتمد قولهما كما مر وقيام الرائحة
انما يشترط عند الاقرار او عند الرفع الى الحاكم الا بعد المسافة ولا يحل الا بعد الصحو كما مر
ولم يشترطوا قيام الرائحة عند اقامة الحد بل الصحو مظنة زوالها فاذا كان عدم اكمال
الحد بسبب زوال الرائحة على قولهما يلزم ان لا يقام الحد الا مع قيام الرائحة ولم نر من قال بذلك
فالظاهر ان هذا تفريع على قول محمد فقط ولا يصح ان يقال انه مفرع على قولهما ايضا
بأن تفرض المسئلة فيما اذا اقر بالشرب فهرب لان التقادم يبطل الاقرار عندها كما تقدم

ان البنج مباح لانه خشيش
اما السكر منه فحرام (اقيم
عليه بعض الحد فهرب) ثم
اخذ بعد التقادم لا يحل
لما مر ان الامضاء من القضاء
فى باب الحدود

لرجوع المحذور فانه يلزم عليه ان المقر لا يحد الا اذا بقيت الرائحة موجودة وان لم يرجع عن اقراره الصادر عند قيام الرائحة وايضا فالهرب رجوع عن الاقرار فلا حاجة معه الى التقادم هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ولو شرب اوزني ثانيا) اى قبل اكال الحد كما هو صورة المتن وقبل اقامة شئ منه في الصورتين يحد حدا كاملا بعد الفعل الاخير ويدخل ما بقى من الاول في الثاني بخلاف ما اذا أقيم عليه حد الشرب فنشرب ثانيا او حد الزنا فزني ثانيا فانه يحد للثاني حدا آخر وبخلاف ما اذا اختلف الجنس وسيجيء تمام الكلام على ذلك في باب القذف (قوله والا) اى لا يضمن لان فعلها غير مضاف اليه (قوله مصنف عمادية) اى نقله المصنف عن العمادية ح

باب حد القذف

(قوله وشرع الرمي بالزنا) الاولى ما في العناية من انه نسبة المحصن الى الزنا صريحا او دلالة اذا الحد انما هو في المحصن نهر قلت لكن الاحصان شرط الحد وله شروط اخر ستذكر والكلام في الحقيقة الشرعية المشروطة بما يأتي وينبغي ان يقيد ايضا بكونه على سبيل التعبير والشم ليخرج شهادة الزنا (قوله لكن في النهر الخ) عزاه في النهر الى الخلي من الشافعية معلل بأن الابداء في قذف هؤلاء دونه في الحرية الكبيرة المسترة وذكره في البحر بحد غير معزى ونقل ايضا عن شرح جمع الجوامع ان القذف في الخلوة صغيرة عند الشافعية قال وقواعدنا لاتأباه لان العلة فيه لحوق العار وهو منقود في الخلوة واعترضه في النهر بأنه في الفتح استدلال للاجماع بآية والذين يرمون المحصنات ويحدثن اجتنابوا السبع الموبقات وعد منها قذف المحصنات اى وهذا صادق على قذف المحصنة في الخلوة بحيث لم يسمعه احد واعترضه ايضا الباقي في شرح الملتقى بأن المذكور في شرح جمع الجوامع عن ابن عبد السلام انه ليس بكبيرة موجبة للحد لانتفاء المفسدة وقال محبيه اللقاني ان المحقق من هذه العبارة نفى ايجاب الحد لاننى كونه كبيرة ايضا لتوجه النفي على القيد وقال الزركشى ايضا ان هذا ظاهر فيما اذا كان صادقا دون الكاذب لجرامته على الله تعالى اى فهو كبيرة وان كان في الخلوة وقال الشارح في شرح الملتقى قلت والذي حررته في شرح منظومة والد شيخنا تبعا لشيخنا النجم الغزى الشافعي انه من الكبائر وان كان صادقا ولا شهود له عليه ولو من الوالد لولده أو لولده ولده وان لم يحد به بل يعزر ولو غير محصن وشرط الفقهاء الاحصان انما هو لو وجوب الحد لا لكونه كبيرة وقدروى الطبراني عن والدة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قذف ذميا حمله يوم القيامة بسياط من نار ثم من المعلوم ضرورة ان قذف ام المؤمنين عائشة رضی الله تعالى عنها كفر سواء كان سرا أو جهرًا وكذا القول في مريم وكذا الرمي باللوطة اه اى انه من الكبائر ايضا وسيأتى بيان حكمه في باب التعزير (قوله كمية) اى قدرا وهو ثمانون سوطا ان كان حرا ونصفها ان كان القاذف عبدا بحر (قوله فيثبت برحلين) بيان لقوله وشبوتا وأشار الى انه لا مدخل فيه لشهادة النساء كما مر وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى ويثبت ايضا باقرار القاذف مرة كفى البحر ولا يستحلف على ذلك ولا يمين في شئ من الحدود الا انه يستحلف في السرقة لاجل المال فان أبى ضمن المال ولم يقطع واذا اختلف الشاهدان في الزمان لم تبطل

(و) لو (شرب) اوزني
(ثانيا يستأنف الحد)
لتدخل المتحد كما سيبي
(فرع) سكران واصاح
جميع به فرسه فصدم انسانا
فما ان قادرا على منعه
ضمن والا لمصنف عمادية

باب حد القذف

هو افع الرمي وشرع الرمي
بالزنا وهو من الكبائر
بالاجماع فتح لكن في النهر
قذف غير المحصن كصغيرة
ومملوكة وحررة متهمكة
من الصغار (هو كحد
الشرب كمية وشبوتا) فيثبت
برجلين يسألهما

شهادتهما عنده كما في الاقرار بالمال او بالطلاق أو العتاق وعندها لا يحد القاذف وان شهد
احدهما بالقذف والآخر على الاقرار به لم يحد اتفاقا استحسانا وكذا تبطل لو اختلفا في اللغة
التي قذف بها او شهدا أحدهما ان قال يابن الزانية والآخر انه قال لست لايك اه ملخصا من
كافي الحاكم **(قوله عن ماهيته)** اي حقيقته الشرعية المارة **(قوله وكيفيته)** اي اللفظ الذي
قذف به اه ح قلت فيه ان هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحالة والهيئة كما يقال كيف
زيد فقول صحيح اوسقيم وقدمر تفسير السؤال عن الكيفية في الشهادة على الزنا باللعو
او الاكراه فالظاهر ان يقال هنا كذلك اذ لو اكره القاذف على القذف لم يحد لكن ظاهر ما
في الكافي ان السؤال عن هذا غير لازم حيث قال وان جاء المقتوف بشاهدين فشهدا انه
قذفه مسئلا عن ماهيته وكيفيته فان لم يزيده على ذلك لم تقبل فان القذف يكون بالحجارة وغير
الزنا وان قال لا نشهد انه قال يازاني فقلت شهادتهما وحددت القاذف اه فظاهره ان السؤال
عن الماهية والكيفية انما هو اذا شهدا بالقذف اما لو شهدا بأنه قال يازاني لا يلزم السؤال
عن ذلك اصلا اذ لو كان مكرها ليناء فليتأمل وعلى هذا فيمكن ان يراد بالكيفية انه صرح
او كناية فتأمل وفي حاشية مسكين عن الحموى وينبغي ان يسألهما عن المكان لاحتمال قذفه
في دار الحرب او البنى وعن الزمان لاحتمال قذفه في صباه لاحتمال التقادم لانه لا يبطل به
بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاول في البدائع اه **(قوله الا اذا شهد الخ)** تكلمنا عليه
آنفا **(قوله كما يحبس لشهد)** الاولى لشاهد بصيغة المفرد قال في النهر فان لم يعرف
عدالتهما حبسه القاضي حتى يسأل عنهما وكذا لو اقام شاهدا واحدا عدلا وادعى ان الثاني
في المصر حبسه يومين او ثلاثة ولو زعم ان له بينة في المصر حبسه الى آخر المجلس قالوا والمرد
بالحبس في الاولين حقيقته وفي الثالث الملازمة **(قوله ولا يكفله)** اي لا يأخذ به كفيلا
الى المجلس الثاني وقال ابو يوسف يأخذ به نهر وسأني توضيحه في عبارة المتن **(قوله ويحد الحر)**
(الخ) اي الشخص الحر فلا ينافي قوله ولو ذميا او امرأة فافهم ولو أمر من تعرض لشروط القاذف
وينبغي ان يقال ان كان عاقلا بالغاً ناطقا طائعا في دار العدل فلا يحد الصبي بل يعزر ولا المجنون
الاذا سكر بمحرم لانه كالصاحي فيافيه حقوق العباد كما مر ولا المكروه ولا الاخرس اعدم
التصريح بالزنا كما صرح به ابن الشلبي عن النهاية ولا القاذف في دار الحرب او البنى كما مروا ما
كونه علما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه ناشئا في دار الاسلام فيحتمل ان يكون شرطا ايضا
لكن في كافي الحاكم حربي دخل دار الاسلام بأمان فقتل مسلما لم يحد في قول ابن حنيفة
الاول ويحد في قوله الاخير وهو قول صاحبيه اه فظاهره انه يحد ولو في فور دخوله ولعل
وجهه ان الزنا حرام في كل ملة فيحرم القذف به ايضا فلا يصدق بالجهل هذا ما ظهر لي ولم أر من
تعرض لشيء منه **(قوله ولو ذميا)** الاولى ولو كافرا يشمل الحربي المستأمن كما علمته آنفا وسيدكره
المصنف ايضا **(قوله قاذف المسلم الحر الخ)** بيان لشروط المقتوف **(قوله الثابتة حرية)** اي
بأقرار القاذف أو بالينة اذا انكر القاذف حرية وكذا لو انكر حرية نفسه وقال انا عبد
وعلى حدا العبيد كان القول قوله بحر عن الحانية **(قوله والا)** اي وان لم يكن المقتوف مسلما
حرابا كان كافرا أو مملوكا وكذا من ليس بمحصن اذا قذفه بالزنا فانه يعزر ويبلغ به غايته كما سيدكره

الامام عن ماهيته وكيفيته
الا اذا شهدا بقوله يازاني
ثم يحبس لیسأل عنهما كما
يحبس لشهد يمكن
احضارهم في ثلاثة ايام
والا لظهيرية ولا يكفله
خلافًا للثاني نهر (ويحد
الحر او العبد) ولو ذميا
او امرأة (قذف المسلم
الحر) الثابتة حرية والا
ففيه التعزير

فيه (قوله بالغ ماعل) خرج حتى وانحون لانه لا يتصور منهما الزنا اذ هو فعل محرم
 والحرمه بتكليف وفي الصهيره قد قذف غلاما مرافقا ودعى غلام السوء بالنسب او
 بالاحتلام لا يحد ذنوب بقوله بخبر فهذا يستثنى من قوهم ورافقا وقولا بمقاصد واحكامهما
 احكام البالغين شرعا لاية (قوله العفيف عن فعل الزنا) زاد الشارح في باب اللعان وتهمته
 واحترزه عن قذف ذات ويدليس له تب معروف ويأتى أنه لا يحد قذفها لان التهمة موجودة
 فينبى ذكر هذا التقيد هنا ولم أر من ذكره ثم اعلان الزنا في الشرع اعلم مما يوجب الحد وما لا
 يوجب وهو الوطء في غير الملك وشبهته حتى لو وطئ جارية ابنه لا يحد للزنا ولا يحد قذفه بالزنا
 فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحد به كما قدمناه عن الفتح اول الحدود وما لو وطئ جاريته قبل
 الاستبراء فليس بزنا لانه في حقيقة الملك كوطء زوجته الخائض وانما هو وطء محرم لعارض
 والزنا لا بد ان يكون وطئا محرما لعينه كياتى بيانه عند قوله اورجل وطي في غير ملكه ولهذا قول
 مسكين قوله عفيف عن الزنا احتراز عن الوطء الحرام في الملك قاته لا يخرج الوطئ عن ان يكون
 محصنا اه فاقيل انه لا يصح ان يراد بالزنا هنا المضطاح ولا غيره غير صحيح ففهم (قوله فينقص
 عن احصان الرجم بشيئين) الاولى شيئين بدون الباء الحارة لان نقص يتعدى بنفسه افاده ط
 هذا وقد مرنا ان شروط الاحصان تسعة قد بر (قوله وبقي من الشروط الخ) قلت بقي منها ايضا
 على ما في شرح الوهبانية ان لا يكون ام ولده الحرة ابنة وان يكون ام عبده الحرة الملية وان
 يطلب بمقذوف الحد وان لا يموت قبل ان يحد تقاذف لان الحدود لا تورث (قوله ان لا يكون)
 اى مقذوف وقد القاذف (قوله او اخرس) لانه لا بد فيه من الدعوى وفي اشارة الى اخرس احتمال
 يدرب ايه احد (قوله او مجبوا) هو مقصود تذكره لانيين جميعا كما فسروه في باب العنين ولا يخفى
 ان مقصود هذا ذكر وحده مثله اهـ ووجهه ان الزنا منه لا يتصور فبدقه عار بالقذف لظهور
 كذب القاذف تامل (قوله او خصية) بفتح حاء من سات خصيتاه وبقي ذكره والشارح تبع في
 التعبير به صاحب التمه وهو وهم سرى من ذكر محبوب تقارنهما في الخيال قل في المحيط بخلاف
 ما لو قذف خصية او عنب لان الزنا منهما متصور لان لهما آلة الزنا هـ (قوله او ملك فاسد)
 كذا في شرح الوهبانية عن ثقف وتسعه اصناف في المنع وهو خلاف نص المذهب ففي كافي
 الحاكم رجل اشترى حرة شراء فساد فوطئ ثم قذفه انسان قل على قذفه الحد اهـ ومثله في
 القهستاني وكذا في الفتح قل لان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف الشكاح الفاسد لا يثبت فيه
 ملك فذا ينقص احصانه لوطء فيه فلا يحد قذفه اهـ ونحوه في ح عن المحيط قلت وقد يجاب بان
 المراد بالملك الفاسد ما ظهر فيه فساد ملك بالاستحقاق في الحانية اشترى جارية فوطئها ثم
 استحقت فقذفه انسان لا يحد (قوله حتى لو ارتد) وكذا لو زنى او وطئ وطئا حراما او صار
 معتوها او اخرس وبقي كذب لا يحد قذف كافي الحاكم (تمية) ذكر في التمه عن السراجية
 لو قذف ختنى بغير مشكلا لا يحد قول ووجهه ان نكاحه موقوف وهو لا يفيد الحل اهـ واعترضه
 الخوى بأنه لا يدخل للشكاح سات المنفد للحل في الجواب حد القذف حتى يترتب على عدمه عدم
 وجوب الحد وانما ذلك في حد الزنا بالرجم اهـ قلت مراد التمه ان الختنى لو تزوج ودخل فقذفه
 آخر لا يحد لانه وطئ في غير ملكه اذ لا يصح الشكاح الا اذا زال الاشكال (قوله صريح الزنا)

(البالغ العاقل العفيف)
 عن فعل الزنا فينقص عن
 احصان الرجم بشيئين
 النكاح والدخول وبقي
 من الشروط ان لا يكون
 ولده او ولد ولده او اخرس
 او مجبوا او خصيا او وطئ
 بنكاح او ملك فاسد او
 ارتقاء او قرناء وان وجد
 الاحصان وقت الحد حتى
 لو ارتد سقط حد القاذف
 ولو اسلم بعد ذلك فتح
 (بصريح الزنا) ومنه انت
 ازنى من فلان او منى

بأى لسان كان شرباً ليلية وغيرها واحترز عمالو قل وطأك فلان حر اما او جامعك حراما
فلاحد بحر وكذا لو قال جبرت بفلانة أو عرض فقال است بران كافي الكافي وفيه وان قل قد
اخذت بأنك زان او اشهدني رجل على شهادته انك زان او قل اذهب فقل لفلان انك زان
فذهب الرسول فقال له ذلك عنه لم يكن في شيء من ذلك حد **(قوله على ما في الظهيرية)** ويخالفه
ما في الفتح عن المبسوط ان زنى من فلان او ازنى الناس لاحد عليه وعلمه في الجوهرية بأن معناه
أنت اقدر الناس على الزنا ونقل في الفتح ايضا عن الحانية انت ازنى الناس او ازنى من فلان
عليه الحد وفي انت ازنى منى لاحد عليه اه قلت ووجهه ما في الظهيرية ظاهر لان فيه
النسبة الى الزنا صريحا وما في المبسوط ناظر الى احتمال التأويل وما في الحانية من التفرقة
مشكل وقد يوجه بأن قوله انت ازنى من فلان فيه نسبة فلان الى الزنا وتشريك المخاطب معه
في ذلك القذف بخلاف انت ازنى منى لان فيه نسبة نفسه الى الزنا وذلك غير قذف فلا يكون
قذفاً للمخاطب لانه تشريك له فيما ليس بقذف **(قوله عن شرح المنار)** اى لابن مالك في بحث
الكنية اه ح قلت ومثله في المغرب حيث قال النيك من الفاظ الصريح في باب النكاح
ومنه حديث ما عز انكبتها قال نعم **(قوله لم يحد)** الظاهر ان ذكر لم سبق قلم قال في المحيط ولو
قال لغيره يازانى برفع الهمزة ذكر في الاصل انه اذا قال غنيت به الصعود على شيء انه لا يصدق
ويحد من غير ذكر خلاف لانه نوى ما لا يحتمله لفظه لان هذه الكلمة مع الهمز انما يراد به
الصعود اذا ذكر مقرونا بمحل الصعود يقال زانى الجبل وزانى السطح اما غير مقرون بمحل
الصعود انما يراد به الزنا الا ان العرب قد تهمز اللين وقد تلين الهمزة فقد نوى ما لا يحتمله
فلا يصدق اه ح قلت وقوله من غير ذكر خلاف صريح بالخلاف في كافي الحاكم فقال وقال
محمد لاحد عليه ومثله في الحانية فما ذكره الشارح قول محمد قافهم **(قوله او بقوله زنأت في الجبل)**
أى وان قال غنيت به الصعود خلافاً لمحمد فلا يحد عنده لانه حقيقة في الصعود عنده
(قوله بالهمز) فلو أتى بالياء المثناة حد اتفاقاً وكذا لو حذف الجبل كما افاده في غاية البيان ولو
قال على الجبل قيل لا يحد وجزم في المبسوط بانه يحد قال في الفتح وهو الوجه لان حالة الغضب
تعين تلك الارادة وكونها فوقه وتعين الصعود مسلم في غير حالة السباب نهر وفي البحر عن
غاية البيان وهو المذهب عندي **(قوله فلاحد)** للكذب ولان فيه نفى الزنا لان نفى الولادة
نفى للوطء بحر وكذا لو نفاه عن امه فقط للصدق لان النسب ليس لامه بحر **(قوله لاييه)**
المعروف اى الذى يدعى له وكذا است من ولد فلان اولست لاب او لم يلدك ابوك بخلاف
لست من ولادة فلان فانه ليس بقذف بحر عن الظهيرية وبه علم ان التقييد بأبيه المعروف
احتراز عمالو نفاه عن شخص معين غير ابيه لاعمالو نفاه عن اب مطلق شامل لاييه وغيره قال
في البحر وأشار المصنف الى انه لو قال انك ابن فلان لغير أبيه فالحكم كذلك من التفصيل اه
(قوله لانها المقدوفة في الصورتين) لان نفى نسبه من ابيه يستلزم كونه زانياً فلزم ان امه
زنت مع ابيه فجاءت به من الزنا نهر ونحوه في الفتح قلت وفيه نظر بل يستلزم كون المقدوف
هو الام وحدها كما صرح به اولاً اما زنا الاب فغير لازم لانه اذا ولد على فراش ابيه وقد نفى
القاذف نسبه عن ابيه لزم منه ان امه زنت برجل آخر لان المراد بالاب ابوه المعروف الذى يدعى

على ما في الظهيرية ومثله
النيك كما نقله المصنف عن
شرح المنار ولو قال يازانى
بالهمز لم يحد شرح تكلمة
(او بقوله زنأت في الجبل)
بالهمز فانه مشترك بين
الفاحشة والصعود وحالة
الغضب تعين الفاحشة
(او لست لاييك) ولو
زاد ولست لامك او قال
لست لايوبك فلاحد
(او لست بأبن فلان لاييه)
المعروف به (و) الحال ان
(امه محصنة) لانها المقدوفة
في الصورتين اذ المعتبر
احصان المقدوفة

له كما مر به يصح ذلك لو اراد بالاب من خالق هو من مائه فحينئذ يكون قذفه للام ولمن علقته به من مائه لا للاب المعروف لكنه يخالف قوله قبله لاييه المعروف هذا مظهر لي فتأمل **(قوله لا الطالب)** هو الذي يقع القذف في نسبه كما يأتي والمراد به هنا الابن وهذا اذا كانت المقدوفة ميتة فلو حية فالطالب هي وعلى كل فالشرط احصائها لا احصان ابنها **(قوله في غضب)** اذ في الرضا يراد به المعتبة بنى مشابهته له في اسباب المروءة هداية **(قوله يتعلق بالصورة الثلاث)** فيه رد على البحر حيث لم يقيده بالغضب في الثانية بل أطلق فيها تبعا لظاهر عبارة الهداية لكن أو لها الشراح فأجروا التفصيل في الكل وذكر في الشرح الوهبانية انه ظاهر المذهب والاعتماد عليه وتام تحقيقه في النهر **(قوله يطلب المقدوف المحصن)** لعل المراد به المحصن في نفس الامر والا فشرط الاحصان علم تامر فيكون اشارة الى ما يحسنه في القنية حيث نقل انه اذا كان غير عفيف في السر له مطالبة القاذف ديانة ثم قل وفيه نظر لانه اذا كان زانيا لم يكن قذفه موجبا للحد وايدى في النهر بأن رفع العار يجوز لاملزم والامتنع عفو عنه وأجبر على الدعوى وهو خلاف الواقع اه قلت بل في التاترخانية وحسن ان لا يرفع القاذف الى القاضي ولا يطالبه بالحد وحسن من الامام ان يقول له قبل الثبوت أعرض عنه ودعه اه فحيث كان الطلب غير لازم بل يحسن تركه فكيف يحل طلبه ديانة اذا كان القاذف صادقا **(قوله لانه حقه)** عبارة النهر لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه اه وهذه العبارة اولى لان فيه حق الشرع ايضا بل هو الغالب فيه كما او نحوه في الهداية وشروحها **(قوله ولو المقدوف غائبا الخ)** ذكر هذا التعميم في التاترخانية نقلا عن المضمرات واعتمده في الدرر وقال ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع منح قلت ولعله يشير الى ضعف ما في حاوى الزاهدى سمع من اناس كثيرة ان فلانا يزنى بفلانة فتكلم ماسمعه منهم لا آخر مع غيبة فلان لا يجب حد القذف لانه غيبة لا رمى وقذف بالزنا لان الرمي والقذف به انما يكون بالخطاب كقوله يا زاني أو يا زانية **(قوله حال القذف)** احتراز عن حال الحد لما في البحر عن كافي الحاكم غاب المقدوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الا وهو حاضر لاحتمال العفو اه وسينه عليه الشارح **(قوله وان لم يسمعه احد نهر)** لم أره في النهر هنا وانما ذكره اول الباب عن البلقيني الشافعي وقدمنا الكلام عليه **(قوله وان أمره المقدوف بذلك)** اى بالقذف لان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لم يسقط بالعفو كما يأتي بخلاف ما لو قال لا آخر اقتلني فقتله حيث يسقط القصاص لانه حقه ويصح عفو عنه **(قوله وينزع عنه الفرو والحشو)** لانها بمنان وصول الام ومقتضى هذا انه لو كان عليه ثوب ذو بطانة غير محشو لا ينزع والظاهر انه ان كان فوق قميص نزع لانه يصير مع القميص كالحشو او قريب منه كذا في الفتى **(قوله بخلاف حد شرب وزنا)** فانه فيها يجرد من ثيابه كما مر **(قوله لصدقه)** لان معناه احقني نفي كونه مخلوقا من مائه واعتزهم في الفتى بأن في نفيه عن أبيه احتمال هذا مع احتمال الحجاز وهو نفي المشابهة وقد حكموا حالة الغضب فجعلوها قريبة على ارادة المعنى الثاني الحجازي ونفيه عن جده له معنى مجازي ايضا وهو نفي المشابهة ومعنى آخر وهو نفي كونه أباً أعلى له بأن لا يكون ابوه مخلوقا من مائه بل زنت به جدته وحالة الغضب تعين هذا الاخير اذ لا معنى لاخباره في حالة الغضب

لا الطالب شتمى (في غضب)
يتعلق بالصورة الثلاث
(بطلب المقدوف) المحصن
لانه حقه (ولو) المقدوف
(غائبا) عن مجلس القاذف
(حال القذف) وان لم
يسمعه احد نهر بل وان
امر المقدوف بذلك شرح
تكلمة (وينزع الفرو
والحشو فقط) اظهارا
للتخفيف باحتمال صدقه
بخلاف حد شرب وزنا
(لا) يحد (بلست) بأبن فلان
جده) لصدقه

بانك لم تخلق من ماء جدك ولا مخلص الا ان يوجد اجماع فيه على نفى التفصيل كالأجماع على ثبوته
 هناك اه ملخصا قلت وقد يجاب بالفرق وهو ان نفيه عن ابيه كذف صريح لانه المعنى الحقيقي
 وحالة الغضب تنفي احتمال المجاز وهو المعابة بنى المشابهة في الاخلاق فقد ساعدت القرينة
 الحقيقة بخلاف نفيه عن جده فان معناه الحقيقي ليس كذفا بل هو صدق لكن القرينة وهي
 حالة الغضب تدل على ارادة الكذب فيلزم منه العدول عن الحقيقة الى المجاز لاثبات الحد
 وهو خلاف القاعدة الشرعية من انه يحتاط في درته لا في اثباته على انه لا مانع من ان يأتي
 في حالة الغضب بكلام موهم للشتم والسب بظاهره ويريد به معناه الحقيقي احتيالا لدرء الحد
 عنه ولصيانة ديانته من ارادة المنكر والزور الذي هو من السبع الموبقات بل حال المسلم
 يقتضى ذلك بخلاف نفيه عن ابيه فانه كذف صريح بحقيقته مع زيادة القرينة كما قلنا في العدول
 عنه فتوفيت حق المكذوف بلا موجب هذا ما ظهر لي فتدبره **(قوله)** وينسبته اليه) اى الى
 جده بان قال له انت ابن فلان لجده **(قوله)** لانهم آباء مجازا) اما الجد فلانه الاب الاعلى
 واما الحال فلما اخرجته الديلى في الفردوس عن ابن عمر مرفوعا الحال والد من الاولاد له
 واما الم فلقوله تعالى واله آباءك ابراهيم واسماعيل واسحق فان اسمعيل كان عما يعقوب
 عليهم السلام واما الراب فله تربية وقيل في قول نوح ان ابني من اهلى انه كان ابن امرأته افاده
 في الفتح **(قوله)** ولا بقوله يا ابن ماء السماء) لانه يراد به التشبيه في الجود والسماحة لان ماء
 السماء لقب به عامر بن حارثة الازدى لانه في وقت القحط كان يقيم ماله مقام القطر فهو
 كالسما عطاء وجودا وتماه في الفتح **(قوله)** وفيه نظر) لان حالة الغضب تأتي عن قصد
 التشبيه كما قاله ابن كمال قلت وقد اورد هذا في الفتح سؤالا وأجاب عنه بأنه لما لم يعمد استعماله
 لنفى النسب يمكن ان يجعل المراد به في حالة الغضب التكميم به عليه كما قلنا في قوله لست بعربي
 لما لم يستعمل لنفى يحمل في حالة الغضب على سبه بنى الشجاعة والسخاء ليس غير اه قلت
 واستعمال مثل ذلك في التكميم سائح لغة وشائع عرفا كما يقال في حال الخصام يا ابن النجى
 يا ابن الكرام يا كامل يا مؤدب ونحوه ذلك مما لا يقصد حقيقته فافهم **(تنبيه)** * قال في الفتح
 وقد ذكر انه لو كان هناك رجل اسمه ماء السماء وهو معروف يحد في حال السباب بخلاف
 ما اذا لم يكن اه واقره في البحر والنهر قلت لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يكن ذلك الرجل
 مشهورا بالكرم ونحوه والا فهو اصل المسئلة اذا لفرق بين كونه حيا او ميتا ولا خصوصية
 ايضا لهذا الاسم بل مثله كل اسم لمشهور بصفة جميلة او قبيحة فابن ماء السماء والنبطى
 مثالان هذا ما ظهر لي **(قوله)** يانبطى) النبط جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق
 ثم استعمل في اخلاط الناس وعوامهم والجمع انباط مثل سبب واسباب الواحد نباطى
 بفتح النون وضمها وبزيادة الالف مصباح **(تنبيه)** * في البحر ان ظاهر كلامهم انه لا يحد
 في هذه المسائل سواء كان في حالة الغضب او الرضا **(قوله)** في النهر الخ) عبارته ينبغي ان
 يعزr به اى بقوله يانبطى لان النسبة الى الاخلاق الدينية تجعل شتا في الغضب ويؤيده ما
 في المبسوط لوقال له اشعى لست بهاشعى عزr وعلى هذا لونسبه لغير قبيلته او نفاه عنها
(قوله) وفيه) اى في النهر عن التناوخانية عن ابي يوسف **(قوله)** يا حمل الزنا) الظاهر انه محرك

(وينسبته اليه الى خاله
 او الى عمه او ربه) بتشديد
 الباء مربيه ولو غير زوج
 امه زيلعى لانهم آباء مجازا
 (ولا بقوله يا ابن ماء السماء)
 وفيه نظر ابن كمال (ولا)
 بقوله (يانبطى) لعربي
 في النهر متى نسب لغير قبيلته
 او نفاه عنها عزr وفيه
 يافرخ الزنا يا بيض الزنا
 يا حمل الزنا يا سخله الزنا

قذف بخلاف ياكبش الزنا
او ياحرام زاده قية وفيها
لوجحد ايوه نسبه فلاحد
(ولا) حد (بقوله لامرأة
زنت بغير او بشور او
بحمار او بفرس) لانه ليس
بزنا شرعا (بخلاف زنت
ببقرة او بشاة) او بئاقة او
بحمارة (او بشوب او
بدرهم) فانه يحد لانها
لا تصلح للايلاج فيراد
زنت واخذت البدل ولو
قل هذا لرجل فلاحد
لعدم العرف بأخذه للمال
(و) انما (يطلبه بقذف
الميت من يقع القذف في نسبه
(ب) سبب (قذفه) اى الميت
(وهم الاصول والفروع
وان علوا وسفلوا ولو كان
الطالب (محبوبا) او (محروما
عن الميراث) بقتل اورق
او كفر (او ولد بنت) ولو
مع وجود الاقرب او عفو
او تصديقه للحوقهم العار
بسبب الجزئية قيد بالميت
لعدم مطالبتهم في الغائب
لجواز تصديقه اذا حضر
(قال يا ابن الزانيين وقد
مات ابوا فعليه حد واحد)

مطلبه

في الشرف من الام

الميم بقريضة ما قبله وما بعده وهو ولد الضان في السنة الاولى والسحلة تطلق على الذكر والاتي
من اولاد الضان ساعة تولد والجمع سخل ونجمع ايضا على سخل مثل ثمرة وتمر مصاح **(قوله**
قذف) لان هذه الالفاظ تنبئ عن الولادة فكانت بمعنى يا ولد الزنا **(قوله بخلاف ياكبش الزنا)**
لانه لا ينبئ عن ذلك اولانه يطلق على سيد القوم وقائدهم كافي القاموس **(قوله ياحرام زاده)**
لان معناه المتولد من الوطء الحرام فيعم حالة الحيض كما سيذكره الشارح مع دفع ما يرد عليه
في باب التعزير **(قوله وفيها) اى في القية (قوله فلاحد) اى على قاذف الولد بقوله يا ولد**
الزنا **(قوله لانه ليس بزنا) لان الزنا ادخال رجل ذكره فتح (قوله فيراد زنت واخذت**
البدل) اى بلا استئجار قال في البحر فان قيل بل معناه زنت بدرهم استؤجرت عليه فينبئ
ان لا يحد في قول ابي خيفة قلنا هذا محتمل ايضا فيتقابل المحتملان ويبقى قوله زنت **(قوله**
لعدم العرف بأخذه للمال) هكذا علل في الفتح والنهر وفيه نظر فانه كما يحتمل ان يكون هو
الآخذ يحتمل ان يكون هو الدافع بل هو الاظهر بقريضة العرف وهو ان الرجل يدفع المال
بمقابلة الزنا نعم قدياخذ على اللواط به بدلا لكن الكلام في الزنا واللواط غيره فتأمل ويؤيد
ما قلنا ما في البحر ولو قال لرجل زنت بغير او بئاقة او ما شبه ذلك لاحد عليه لانه نسبه الى
ايتان البهيمة فان قال بأمة او دار او ثوب فعليه الحد كذا في الحانية والظهرية اه **(قوله وانما**
يطلبه) اى الحد **(قوله بسبب) متعلق بالقذف (قوله وهم الاصول والفروع) شمل الاصول**
الجد ولا يخالفه قول الحانية لو قال جددك زان لاحد عليه لما في الظهيرية من انه لا يدرى اى
جد هو وفي الفتح لان في اجداده من هو كافر فلا يكون قاذفا مالم يعين مسلما بخلاف انت
ابن ابن الزاني لانه قذف لجده الادنى وشمل ايضا الام فتطالب بقذف ولدها ويستثنى من
الاصول ابوالام وام الام وما في الفتح عن الحانية من ذكره ابوالاب بدل ابى الام سبق قلم
فان الموجود في الحانية ابوالام وخرج الاخ والعم والمولى كما في الحانية أفاد ذلك كله
في البحر قلت والمراد بالاخ والعم اخوالميت وعمه **(قوله محجوبا) كالجدا وابن الابن مع وجود**
الاب والابن ط **(قوله اورق او كفر) لانه لا يشترط احصان الطالب كإمير (قوله لو ولد**
بنت) فله المطالبة بقذف جده وعن محمد خلافة والمذهب الاول لان الشين يلحقه اذ النسب
ثابت من الطرفين بحر اى طرف الاب وطرف الام قلت ويشكل استثناء ابى الام وام الام
من الاصول كما مر فليس لهما الطالب بقذف ولد البنت وهنا اثبتوا لابن البنت الطلب
بقذف احدهما ويمكن دفع الاشكال بكون الاستثناء المار مبني على قول محمد فليتأمل
ثمان المراد بالنسب الجزئية فانها مبني ثبوت حق المطالبة هنا كافي الفتح والا فالنسب للاب
فقط فليس فيه دليل على ان ابن الشريفة شريف ولذا قال الشارح في باب الوصية للاقارب
من كتاب الوصايا ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في أواخر فتاوى ابن نجيم وبه افق
شيخنا الرملى نعم له مزية في الجملة اه وسيأتى تمامه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله ولو مع وجود**
الاقرب) مرتبط بقوله وانما يطلبه الخ ودخل المساوى بالاولى **(قوله للحوقهم العار) من**
اضافة المصدر الى مفعوله والعار بالرفع فاعل المصدر ط **(قوله بسبب الجزئية) اى كون**
الميت جراً منهم او كونهم جزاً منه ط **(قوله في الغائب) اى في قذف الغائب وكذا في الحاضر**

للتداخل الآتى ثم موت ابويه ليس بقيد بل - ٢٣٧ - فائدته في المطالبة ذكر في آخر المبسوط ان معنوهة قالت لرجل يا ابن

الزنايين خباء بها الى ابن ابى
لىلى فاعترفت لحدها حدين
في المسجد فبلغ ابا حنيفة
فقال اخطأ في سبع مواضع
بنى الحكم على اقرار
المعنوهة والزماها الحد
وحدها حدين واقامهما
معا وفي المسجد وقائمة
وبلا حضرة وليها وقال
في الدرر ولم يتعرف ان
ابويه حيان فتكون الحصومة
لهما او ميتان فتكون
الحصومة للابن (اجتمعت
عليه اجناس مختلفة)
بأن قذف وشرب وسرق
وزنى غير محصن (يقام
عليه الكل) بخلاف المتحد
(ولا يوالى بينها) خيفة
الهلاك بل يحبس حتى يبرأ
(فيبدأ بحد القذف) لحق
العبد (ثم هو) الى الامام
(بخير ان شاء بدأ بحد الزنا
وان شاء بالقطع) لثبوتها
بالكتاب (ويؤخر حد
الشرب) لثبوتها بجهد
الصحابه ولو وفقاً ايضا بدأ
بالفقه ثم بالقذف ثم برجم
لوحصنا ولغا غيرها بحر
وفي الحاوى القدسي ولو
قتل ضرب للقذف وضمن
للسرقة ثم قتل وترك مابقي
ويؤخذ ما سرقه من تركته
لعدم قطعه نهر (ولا يطالب

بالاولى) **(قوله)** للتداخل الآتى) اى في آخر الباب و اشار الى ان هذه المسئلة من فروع تلك
فكان المناسب ذكرها هناك **(قوله)** ليس بقيد) اى في التداخل فان عليه حدا واحدا وان كانا
حين **(قوله)** بل فائدته في المطالبة) اى في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما اذا كانا حين فان
الطلب لهما ط عن المنح **(قوله)** خباء بها) الذى رأيت في المبسوط فأتى بها والظاهر انه بالناء
للمجهول لما في التارخانية وغيرها ان من مواضع الخطأ انه ضربها بغير خصم وهذا يقتضى
ان الرجل المذكور لم يرفعها اليه **(قوله)** على اقرار المعنوهة) واقرارها هدر مبسوط **(قوله)**
وأزماها الحد) والمعنوهة ليست من اهل العقوبة مبسوط اى لا يلزمها الحد ولو ثبت عليها
ذلك بالينة فالزماها به خطأ من حيث ذاته وكونه باقرارها خطأ آخر فافهم **(قوله)** وحدها
حدين) ومن قذف جماعة لا يقام عليه الا حد واحد مبسوط **(قوله)** واقامهما معا) ومن
اجتمع عليه حدان لا يوالى بينهما كإتأى قريبا **(قوله)** وفي المسجد) وليس للامام ان يقيم
الحد في المسجد مبسوط **(قوله)** وقائمة) وانما تضرب المرأة قاعدة مبسوط **(قوله)** وبلا حضرة
وليها) وانما يقيم الحد على المرأة بحضرة وليها حتى اذا انكشف شئ من بدنها في اضطرابها
ستر الولي ذلك عليها مبسوط فالمراد بالولي من يحل نظره اليها من زوج او محرم **(قوله)** وقال في
الدرر الخ) ومثله في الفتح والبحر **(قوله)** غير محصن) يأتى محترزة قريبا **(قوله)** بخلاف المتحد)
فانه يتداخل كما مر آفا ويأتى آخر الباب بيانه **(قوله)** ولا يوالى) الظاهر انه مبنى للمجهول
ليناسب قوله قبله يقام عليه الكل ويحتمل بناؤه للفاعل وكذا قوله فيبدأ لكنه خلاف المتبادر
من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالامام بل فسر به الضمير البارز فقط والا كان المناسب
تقديمه فافهم **(قوله)** لحق العبد) اى لما فيه من حق العبد وان كان الغالب فيه حق الله تعالى
(قوله) ولو وفقاً) اى وفقاً عين رجل نهر والذى يظهر ان المراد به ذهاب البصر رهلى اى
لا اذ هاب الحدقة لانه لا يمكن فيه القصاص اذا المراد انه لو فعل مع هذه الجنائيات ما يوجب
القصاص فيما دون النفس من اذ هاب البصر ونحوه فيبدأ به لانه خالص حق العبد ثم بالقذف
لانه مشوب بحقه **(قوله)** لو محصنا) اى لو غير محصن فانه بخير لانه يقام عليه الكل ولا يلى شئ
كما مر **(قوله)** ولغا غيرها) هو حد السرقة والشرب لانه محض حق الله تعالى وقدقات محله
(قوله) وضمن للسرقة) يغنى عنه ما ذكره بعده وقيد بالضمان لانه لا يقطع لان القطع حقه
تعالى **(قوله)** وترك مابقي) اى حد السرقة والشرب كما لو لم يوجد مع القتل غيرها قال في النهر
ومتى اجتمعت الحدود لحق الله تعالى وفيها قتل نفس قتل وترك ماسوى ذلك لان المقصود
الزجر له ولغيره وأتم ما يكون باستيفاء النفس والاشتغال بما دونه لا يفيد اه وفي احكام
الدين من الاشياء مانصه ولم أر الى الآن ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبى
تقديم القصاص قطعاً لحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبى تقديم الرجم لان به
يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم اه **(قوله)** اعدم قطعه)
فان الضمان انما يسقط لضرورة القطع ولم يوجد نهر **(قوله)** وعبد) الواو بمعنى او فلذا
افرد الضمير بعده تأمل **(قوله)** اى اصله وان علا) ذكر اكان أو أتى فلا يطالب اياه أو جده
وان علا أو أمه وجدته وان علت بحر **(قوله)** بقذف أمه) اى الميتة نهر فلو حية كانت

ولد) اى فرع وان سفل (وعبد اياه) اى اصله وان علا (وسيده) لف ونشر مرتب (بقذف امه الحرة

المطالبة لها كما مر قال في البحر وأشار الى انهما اى الولد والعبد لا يطالبان بقذفهما بالاولى
اه اى بقذف الاب والمولى لهما **(قوله المحصنة)** علم منه انه لا بد ان تكون حرة **(قوله)**
أونحوه (اى كالام وغيرها بما يقع القذف في نسبه كما مر بيان **(قوله ملك الطلب)** اى حيث
لم يكن مملوكا للقاذف فسقوط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق الباقيين بحر وقيد بقوله
للقاذف لانه لو كان مملوكا لغيره له الطلب كما افاده ابو السعود الا زهرى **(قوله عزز)**
ذكره في النهر بحثا اخذا مما في القنية لوقال لا آخر يا حرام زاده لا يحد ولو قاله الوالد لولده
يعزز فاذا وجب التعزيز بالشتم فبالقذف اولى فقوله في البحر وفي نفسى منه شئ لتصريحهم
بان الوالد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيا فالشتم اولى اه ممنوع
نهر ووجه المنع ان الاولوية بالعكس كما علمته ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزيز
به لسقوط الحد بشبهة الابوة لكون الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزيز ولانه لا يلزم
من سقوط الاعلى سقوط الادنى لكن لا يخفى ان قولهم لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل
التعزير لانه عقوبة فبقى توقف صاحب البحر على حاله وقديحجاب بان القاضى لم يعاقبه لاجل
ولده بل لخالفته امر الله تعالى **(قوله ولا ارث فيه)** اى اذامات المقدوف قبل اقامة الحد على
القاذف أو بعد اقامة بعضه بطل الحد وليس لوارثه اقامته وهذا بخلاف ما اذا كان المقدوف
ميتا فان الطلب يثبت لاصوله وفروعه اصالة لا بطريق الارث وتامه في البحر **(قوله خلافا)**
للشافعى (الاولى ذكره بعد قوله فيه وعنه لان الخلاف في الكل ومبنى الخلاف ان الغالب
في حد القذف حق الشرع عندنا وعنده حق العبد فعنده يورث ويصح الرجوع عنه والعفو
والاعتياض نظرا الى جانب حق العبد وعندنا بالعكس نظرا الى جانب حقه تعالى وبيان
تحقيق ذلك في الفتح **(قوله ولا اعتياض)** مقتضاه ان القاذف اذا دفع شيا للمقدوف ليسقط
حقه رجع به قال المولى سرى الدين في حواشى الزيلعى وهل يسقط الحد ان كان ذلك بعد
مارفع الى القاضى لا يسقط وان كان قبله سقط كذا في فصول العمادى اه قلت ينبغي ان
يكون العفو على هذا التفصيل ولا ينافيه قولهم انه لا يبطل بالعفو حمله على ما بعد المرافعة
ابو السعود اقول والمنقول خلافه في الحائية ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالابراء بعد ثبوته
وكذا اذا عفى قبل الرفع الى القاضى اه **(قوله ولا صلح)** فلا يجب المال وسقوط الحد على
التفصيل السابق افاده المصنف وأوردان الصلح هو الاعتياض فلا وجه لذكره بعده وأجيب
بان الاعتياض يعم عقد البيع بخلاف الصلح ط **(قوله ولا عفو)** فلا يسقط الحد بعد ثبوته
الا ان يقول المقدوف لم يقذفنى او كذب شهودى فيظهر ان القذف لم يقع موجبا للحد لانه
وقع ثم سقط وهذا كما اذا صدقه المقدوف فتح **(قوله فيه)** متعلق برجوع وقوله وعنه متعلق
باعتياض وما بعده ففيه لف ونشر مرتب **(قوله نعم لو عفا الح)** فيه رد على بعض معاصرى
صاحب البحر حيث توهم من عدم صحة العفو ان القاضى يقيم الحد عليه مع عفو المقدوف
متمسكا بقول الفتح لا يصح العفو ويحد قال في البحر وهو غلط فاحش في المبسوط لا يكون
للامام ان يستوفيه لان الاستيفاء عند طلبه وقد تركه الا اذا عاد وطلب فينثذ يقيم الحد لان
العفو كان لغوا فكأنه لم يخاصم اه قال فتعين حمل ما في الفتح على ما اذا عاد وطلب اه

المسلمة المحصنة (فلو كان
لها ابن من غيره) او اب
اونحوه (ملك الطلب)
في النهر واذا سقط عنه الحد
عزز بل بشتم ولده يعزز
(ولا ارث فيه خلافا للشافعى
(ولا رجوع) بعد اقرار
(ولا اعتياض) اى اخذ
عوض ولا صلح ولا عفو
(فيه وعنه) نعم لو عفا
المقدوف فلا حد للصحة
العفو بل لترك الطلب حتى
لوعاد وطلب حد شتى

(قوله ولذا الخ) دليل آخر لصاحب البحر استدل به على الرد المذكور وهو ما في كافي الحاكم لو غاب المقدوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الحد الا وهو حاضر لاحتمال العفو فالعفو الصريح اولى (قوله حدا) اى المبتدئ والمجيب لان كلا منهما قذف صاحبه اما الاول فظاهر وكذا الثانى لان معناه لابل أنت زان اذ هى كلمة عطف يستدرك به الغلط فيصير المذكور فى الاول خبرا لما بعد بل بحر ولا يحدان الا بطلبهما ولو بعد العفو والاسقاط كما مر وقرره فى البحر خلافا لما يوهمه كلام الفتح (قوله اغلبة حق الله تعالى) فلو جعل قصاصا يلزم اسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بحر قلت ولعل اشتراط الطلب ولو بعد الثبوت بالنظر اى ما فيه من حق العبد (قوله مثلا) اى من كل لفظ غير موجب لحد (قوله ماسيجي) اى فى باب التعزير (قوله اوتضاربا) اى ولو فى مجلس القاضى كيفيه كلام البحر والتعليل المذكور (قوله لم يتكافأ) فيعزرها ويبدأ بتعزير المبتدئ منهما لانه اظلم كما سيجي (قوله لهتك مجلس الشرع) اى هتك احترامه فلم يكن ذلك محض حقهما حتى يعتبر التساوى فيه وقوله ولتقات الضرب علة لقوله اوتضاربا ففيه لف ونشر مرتب * (تنبيه) * لو تشاتما بين يدى القاضى هل له العفو عنهما قال فى النهر لم اره والظاهر لا بخلاف قوله اخذت الرشوة من خصمى وقضيت على فقد صرحوا بان له ان يعفو والفرق بين اه قلت وفيه نظر لانهما اذا تشاتما استوفيا حقهما لكنهما اخلا بجرمة مجلس القاضى فبقى مجرد حقه فصار بمنزلة قوله اخذت الرشوة فله العفو يدل عليه ما فى الوالوجية لو تشاتما بين يديه ولم ينتهيا بالهوى ان حبسهما وعزرها فهو حسن لئلا يجترئ بذلك غيرها فيذهب ماء وجه القاضى وان عفا عنهما فهو حسن لان العفو مندوب اليه فى كل امر اه وسند ذكر فى التعزير الاختلاف فى ان الامام هل له العفو والتوفيق لصاحب الفقيه بأن له ذلك فى الواجب حقا لله تعالى بخلاف ما كان لجناية على العبد فان العفو فيه للمجنى عليه والظاهر ان تشاتمهما عند القاضى وقوله اخذت الرشوة اجتمع فيه حق الشرع مع حق العبد وهو القاضى وترجع فيه حقه فكان حق عبد كإفديه كلام الوالوجية والالم يكن له العفو تأمل (قوله ولو قال لعرسه) اى لو قال لزوجته يازانية (قوله وهو من أهل الشهادة) قيد به لانه اذا لم يكن أهلا لها لا يكون موجب قذفه لعانا بل حدا فيحداه عن ايضاح الاصلاح لابن كمال اى فيحد كل منهما بطلبهما كما لو قاله لغير عرسه وهو المسئلة المارة (قوله نردت به) اى بذلك اللفظ بأن قالت بل أنت (قوله ولا لعان) لانها لما حدث فى القذف لم تبقى أهلا للعان لانه شهادة ولا شهادة للمحدود فى قذف (قوله الاصل الخ) جواب عما قد يقال لم قدم حدها حتى سقط العان مع انه لو قدم العان لا يسقط حد القذف عنها لان حد القذف يجري على الملاعة كافي الفتح (قوله واللعان فى معنى الحد) استئناف لبيان دخول المسئلة تحت هذا الاصل فافهم (قوله ولذا) اى لكونه فى معنى الحد (قوله بدى بالحد الخ) الاولى ان يقول فبدى بالحد ينتنى للعان لان البداء بالحد موقوفة على مخاصمة الام ولا فيسقط العان انه بطلت شهادة الرجل اما لو خاصمت المرأة او ا فلاعن القاضى بينهما ثم خاصمت الام يحد الرجل للقذف كفى البحر (قوله ولو قالت فى جوابه) اى فى جواب قول الزوج لها يا زانية (قوله

مطلب

هل للقاضى العفو عن التعزير

ولذا لا يتم الحد لا بحضرته (قال آخر يازانى فقال الآخر لا) (بل أنت حدا) لغلبة حق الله تعالى فيه (بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث فقال بل أنت) لم يعزرا لانه حقهما وقد تساويا (ف تكافأ) بخلاف ماسيجي ولو تشاتما بين يدى القاضى اوتضاربا لم يتكافأ لهتك مجلس الشرع ولتفاوت الضرب (ولو قاله لعرسه) وهو من أهل الشهادة (فردت به حدث ولا لعان) الاصل ان الحدين اذا اجتمعا وفى تقديم احدها اسقاط الآخر وجب تقديمه احتياالا للدره واللعان فى معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها يازانية بذت الزانية بدى بالحد لينتنى للعان (ولو قالت فى جوابه زنت بك) او معك (هدرا) اى الحد والعان

لشك) لانه يحتمل انها ارادت به ما قبل النكاح فتحد لقذفها ولا لعان لتصديقها اياه
او ما كان معه بعد النكاح واطلقت عليه زنا للمشاكلة فيجب اللعان دون الحد لوجود
القذف منه و عدمه منها والحكم بتعيين احدهما بعينه متعذر فوقع الشك في كل من
وجوب اللعان والحد فلا يجب واحد منهما بالشك حتى لو زال الشك بأن قالت قبل ان
اتزوجك او كانت اجنبية حدث فقط وهو ظاهر اه نهر (قوله قيد بالخطاب) اى
بكاف الخطاب فانهم (قوله حد وحده) فى بعض النسخ حد وحدت وهو تحريف لان
الذى فى الحثانية ان قوله أنت ازنى منى ليس بقذف لما قدمناه من ان معناه أنت اقدر على
الزنا نعم على ما مر عن الظهيرية من انه قذف تحدى اىضا وقد يقال ان الحد عليها وحدها
لانه اذا كان قذفا يكون تصديقا له فى انها زانية على ما هو الاصل فى افعال التفصيل من
اقتضائه المشاركة والزيادة تأمل (قوله ولو كان ذلك) اى المذكور من قوله يازانية وردھا
بقولها زينت بك (قوله حدث) لزوال الشك كما مر (قوله لتصديقها) علة لقوله دونه اى
لا يحد هو اىضا لانها صدقته (قوله يلاعن) لان النسب لزمه بأقراره وبالتنى بعده صار
قاذفا لزوجته فيلاعن نهر (قوله وان عكس) بأن نفاء اولائهم اقرب به قبل اللعان حدلانه
لما اكذب نفسه بطل اللعان الذى كان وجب بنفى الولد لانه ضرورى صير اليه ضرورة
التكاذب بين الزوجين فكان خلفا عن الحد قاذبا بطل صير الى الاصل (قوله لاقراره) اى
سابقا او لاحقا واللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد بحر (قوله فهدر)
اى لا يتعلق به حد ولا لعان بحر (قوله لانه انكر الولادة) وبه لا يصير قذفا ولذا لو قال
لاجنى لست بأبن فلان وفلانة وما ابواه لا يجب عليه شئ زيلى (قوله لان الهاء تحذف
للترخيم) كذا عله فى الفتح وعله فى الجوهره بأن الاصل فى الكلام التذكير (قوله قلنا
الاصح) قد علمت ان هذا تعليل المسئلة الوفاقية وعال لهذه فى الجوهره وغيرها بأنه احال
كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة وقال فى الفتح وليهما انه رماه بما يستحيل منه فلا يحد كما
لو قذف مجبوا وكما لو قال أنت محل للزنا لا يحد وكون التاء للمباغة مجاز بل هى لما عهدلها من
التأنيث ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالشك (قوله فى بلد القذف) اى لافى كل البلاد بحر
وهذا اعم من مجهول النسب لانه من لا يعرف له أب فى مسقط رأسه شرنبالية (قوله او من
لاعت بولد) اى سواء كان حيا أو ميتا وهذا اذا قطع القاضى نسب الولد والحقه بأمه وبقى
اللعان فلو لاعت بغير ولد او لاعت بولد ولم يقطع نسبه او بطل اللعان بأ كذاب الزوج نفسه
ثم قذفها رجل وجب الحد افاذه فى البحر (قوله لانه) اى الولد فى المستلثين أمارة اى علامة
الزنا ففان العفة (قوله او بقذف رجل وطى فى غير ملكه الح) الاصل فيه ان من وطى
وطأ حراما لعينه لا يحد قذفه لان الزنا هو الوطء المحرم لعينه وان كان محرما لغيره يحد قاذفه
لانه ليس بزنا فالوطء فى غير ملكه من كل وجه أو من وجه حرام لعينه وكذا الوطء فى الملك
والحرمة مؤبده بشرط ثبوتها بالاجماع او بالحديث المشهور عند أبى حنيفة لتكون ثابتة
من غير تردد بخلاف ثبوت المصاهرة بالمس والتقييل لان فيها خلافا ولا نص فيها بل هى احتياط
اما ثبوتها بالوطء فهو بنص ولا تنكحوا ما تنكح آبائكم ولا يعتبر الخلاف مع النص فان

للشك قيد بالخطاب لانها لو
اجابته بأنت ازنى منى حد
وحده خاتية (ولو كان)
ذلك (مع اجنبية حدث
دونه) لتصديقها (اقرب بولد
ثم نفاء يلاعن وان عكس حد)
للقذف (والولد له فيهما)
لاقراره (ولو قال ليس بابنى
ولا بابنك فهدر) لانه انكر
الولادة (قال لامرأة يازانى
حد اتفاق) لان الهاء تحذف
للترخيم (ولرجل يازانية لا)
وقال محمد يحد لان الهاء
تدخل للمبالغة كعلامة
قلنا الاصل فى الكلام
التذكير (ولا حد بقذف
من لها ولد لأب له) معروف
فى بلد القذف (او من لا عنت
بولد) لانه أمارة الزنا (او)
بقذف (رجل وطى فى
غير ملكه بكل وجه)

كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة اغيرة وتاممه في الهداية وشروحها (قوله كامة ابنه) مثله في الفتح بقوله كوطء الحرمة الاجنبية والمكرهة فالموطوءة اذا كانت مكرهة يسقط احصائها فلا يحمد قاذفها لان الاكراه يسقط الائتم لا يخرج الفعل عن كونه زنا فكذا يسقط احصائها كما يسقط احصان المكره الواطي (قوله كامة مشتركة) اي بين الواطي وغيره (قوله اوفى ملكه المحرم ابدا) اسناد الحرمة الى الملك من اسناد ما للمسبب الى سببه لان المحرم هو المنة والملك سببها واحترز بقوله ابدا عن الحرمة المؤقتة ويأتى امثلها قريبا وترك اشتراط ثبوت الحرمة بالاجماع (قوله في الاصح) احتراز عن قول الكرخي كالائمة الثلاثة انه يحمد قاذفه لقيام الملك فكان كوطء أمة المجوسية وجه الصحيح ان الحرمة في المجوسية ونحوها يمكن ارتفاعها فكانت مؤقتة بخلاف حرمة الرضاع فلم يكن المحل تابلا للمحل اصلا فكيف يجعل حراما اغيرة فتح (قوله افوات العفة) تعاليل للمسائل الثلاث اي واذا زالت العفة زال الاحصان والنص انما اوجب الحد على من رمى المحصنات وفي معناه المحصنين فرميه رمي غيره المحصن ولادليل يوجب الحد فيه نعم هو محرم بعد التوبة فيعزر فتح (قوله اوبقذف من زنت في كفرها) الا نونة غير قيد كافي الفتح واطلقه فشمع الحربى والذى واما اذا كان الزنا في دار الاسلام اوفى دار الحرب وما اذا قال له زينت واطلق ثم اثبت أنه زنى في كفره او قال له زينت وانت كافر فهو كما لو قال المعتق زينت وانت عبد بحر وما ذكره من شمول الاطلاق والاسناد الى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق المصنف كالكنز والهداية والزيلعي والاختيار وغيرها ويخالفه ما في الفتح من ان المراد قذفها بعد الاسلام بزنا كان في نصرانيتها بأن قالت زينت وانت كافرة كما لو قال قذفتك بالزنا وانت امة فلا حد عليه لانه انما اقر انه قذفها في حال لو علمنا منه صريح القذف لم يحمد لان الزنا يتحقق من الكافر ولذا يقام عليه الجلد حدا لا الرجم ولا يسقط الحد بالاسلام وكذا العبد اه وتبعه في الشر نبلاية ومقتضاء انه لو قال زينت واطلق يحمد الا ان يقال انه يحمد مع الاطلاق اذا لم يكن زناه في كفره ثابتا فلو كان ثابتا لا يحمد ولذا قيد في البحر بقوله ثم اثبت أنه زنى في كفره وهو المفهوم من كلام المصنف كغيره حيث جعل موضوع المسئلة قذف من زنت في كفرها فمقتضاء ثبوت الزنا في حال كفرها واما لو قال قذفتك وانت امة فلا يحتاج الى ثبوت زناها لما مر من التعليل (قوله مات عن وفاء) وكذا لومات عن غير وفاء بالاولى لموته عبد بحر (قوله في حريته) اي التي هي شرط الاحصان (قوله وحداح) شروع في محترز قوله اوفى ملكه المحرم ابدا فان الحرمة في هذه المذكورات مؤقتة ومثل الخائض المظاهر منها والصائمة صوم فرض ومثل الامة المجوسية الامة المزوجة والمشتراة شراء فاسدا لان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف النكوحه نكاحا فاسدا فان الملك لا يثبت فيه فلذا يسقط احصانه بالوطء فيه فلا يحمد قاذفه كافي الفتح (قوله ومسلم) بالجر وفي بعض النسخ ومسلم بالنصب فالاول عطف على لفظ واطي والثاني على محله (قوله لثبوت ما يكره فيهن) اي في هذه المسائل ففي بعضها ملك النكاح وفي بعضها ملك اليمين وحرمة المتعة فيها ليست مؤكدة بل مؤقتة كما علمت فكان الوطء فيها حراما اغيرة لا عينه فلم يكن زنا لان الزنا ما كان بلا ملك (قوله وفي الاخرة خلافا) واصله ان تزوج المجوسى له حكم

كامة ابنه (او بوجه) كامة
مشتركة (او في ملكه المحرم
ابدا كامة هي اختراع)
في الاصح لفوات العفة
(او) بقذف (من زنت في
كفرها) لسقوط الاحصان
(او) بقذف (مكاتب مات
عن وفاء) لاختلاف
الصحابة في حريته فأوردت
شبهة (وحد قاذف واطي
عرسه حائضا وامة مجوسية
ومكاتب ومسلم نكح محرمه
في كفره) لثبوت ملكه
فيهن وفي الاخرة خلافا

(و) حد

الصحة عنده وحكمه البطلان عندهما غاية البيان (قوله مستأن) بكسر الميم الثانية كما
يأتي في بابه (قوله لانه الترمذي) اي وحد القذف فيه حق العبد كمر (قوله خلاف حد الزنا
والسرقة) اي فلا يلزمه خلا لا يني يوسف (قوله فيحد في الكل) اي التهمة (قوله غاية)
اي غاية البيان (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الاخر فانه باطلاقة شامل لما اداسكر
منه ففهم (قوله ايضا) اي كما يحد للزنا والسرقة لكن قدمنا ان المذهب انه لا يحد (قوله
وفي السراجية الخ) تقييد لقوله الاخر (قوله حد) اي اذا لم يتقدمه على ما مر بيانه
في الباب السابق (قوله لا) اي لا يحد لان شهادتهم قامت على مسلم فلم تقبل (قوله على
زناه) اي زنا المذدوف (قوله اسقوط احصائه) لا عمل لذكره هنا لان جواب المسئلة هو
قول المصنف حد المذدوف فكلهم في حد المذدوف لافي حد القاذف وقدمنا قريبا عن الفتح
ان الزنا يتحقق من الكافر ويقام عليه حد الجلد لا الرجم ولا يسقط الحد بالاسلام وقدمه
الشارح ايضا عند بيان شروط الاحصان نعم هذا التعليل يناسب سقوط الحد عن القاذف
واذا كان جواب المسئلة حد المذدوف يلزم منه سقوط الحد عن القاذف فلم يكن التعليل
خارجا عن المناسبة من كل وجه كيف والباب معقود لحد القاذف دون المذدوف ففهم
(قوله كما مر) اي نظير ما مر من كونه في اربعة محالس (قوله وقد حرر في البحر الخ)
اي في باب حد الزنا وذكروا مثله هنا في الشرع لئلا يلية عن البدائع والحاصل ان تعبير الدرر
بالاقرار لا يناسب قوله حد المذدوف وانما يناسب لو قل سقط الحد عن القاذف وهو الاول
لان الباب معقود لحد المذدوف قال في الفتح فان شهد رجلان او رجل وامرأتان على
اقرار المذدوف بالزنا يدرأ عن القاذف الحد وعن الثلاثة اي الرجل والمرأتين لان الثابت
بالبينة كالثابت بالبيعة فكأننا سمعنا اقراره بالزنا اه ونحوه ما ذكره الشارح قريبا عن
الملتقط فقوله لا تعتبر اصلا الخ اي بالنسبة الى حد المذدوف (قوله لا تسمع مع الاقرار
الا في سبع) في وارت مقرر يدين على الميت فاسمع للتعمدي اي تعدى الحكم بالدين الى باقي الورثة
وفي مدعي عليه اقرار بالصاية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه اقرار بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا
للضرر وفي الاستحقاق اذا اقر المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بائعه وفيها لو خصم
الاب بحق عن البني فقر لا يخرج عن الخصومة فاسمع البينة عليه بخلاف الوصي وامين
القاضي وفيها لو اقر الوارث للام وصلى له وفيها لو اقر دابة لعينها من رجل ثم من آخر فبرهن
الاول على المؤجر تقبل وان كان مقراله اه ما خلا (قوله حد المذدوف) اي دون القاذف
كعامت وترك التصريح به لظهوره (قوله بحد متفاده) تقدم بيانه في باب الشهادة على
الزنا (قوله وان عجز عن البينة للحال الخ) اما واقه شاهدين لم يذكرا او شاهدا واحدا وادعى
ان الثاني في المنصر فانه يحبس ثلاثة ايام للتركية او لاحضار الآخر كما قدمناه اول الباب (قوله
الى قيام المجلس) اي مقدار قيام القاضي من مجلسه فتج (قوله ولا يكفل الخ) لان سبب
وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له ان يؤخر الحد تنصير المذدوف بتأخير دفع العار
عنه والى آخر المجلس قليل لا يتضرر وفي قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد يكفل فلذا
يحبس عندهما في دعوى الحد والقصاص ولا خلاف انه لا يكفل بنفس الحد والقصاص وكان

انحصر كذا حمروا ما دعى
فيحد في الكل الاخر غاية
لكن قدمنا عن التهمة
تصحيح حده بالسكرا ايضا
وفي السراجية اذا اعتقدوا
حرمة الاخر كانوا كالمسلمين
وفيها لو سرق الدمى او زنى
فأسلم ان ثبت باقراره او
بشهادة المسلمين حدوان
بشهادة اهل الذمة لا
(اقر القاذف بالقذف فان
اقام أربعة على زناه) ولو
في كفره لسقوط احصائه
كما مر (او اقر بالزنا) اربعا
(كما مر) عبارة الدرر او
اقراره بالزنا فيكون معناه
او اقام بينة على اقراره بالزنا
وقد حرر في البحر ان البينة
على ذلك لا تعتبر اصلا ولا
يعول عليها لانه ان كان منكرا
فقد رجع فبلغوا البينة وان
كان مقرا لا تسمع مع الاقرار
الا في سبع مذكورة
في الاشياء ليست هذه منها
فلذا غير المصنف العبارة
فتنه (حد المذدوف)
يعني اذا لم تكن الشهادة بحد
متفاده كالاخي (وان عجز)
عن البينة للحال (واستجل
لاحضار شهوده في المنصر
يؤجل الى قيام المجلس فن
عجز حد ولا يكفل ليذهب
لظلمهم بل يحبس ويقال ابعث
اليهم) من يخضرهم ولو اقام
اربعة فساقا انه كقائل

أبو بكر الرازي يقول مراد أبي حنيفة أن التماسي لا يجبره على إعطاء الكفيل ومما
سمحت نفسه به فلا بأس لأن تسليمه نفسه مستحق عليه والكفيل بالنفس إنما يطالب بهذا
المقدور فتح **(قوله دري الحد الح)** لأن التماسي فيه نوع قصور وإن كان من أهل الأداء والنجمل
ولذا لو قضى بشهادته نفذ عندنا فيثبت بشهادتهم شبهة الزنا فيسقط الحد عنهم وعن القادف
وكذا عن المقدوف لأشراط العدالة في الثبوت وأما لو كانوا عميانا أو عبيدا أو محدودين في
قذف أو كانوا ثلاثة فتمم يحدون للمقدف دون المشهود عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم أو عدم
النصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزنا قلت والظاهر أن القادف يحد أيضا لأن اليهود
إذا حدوا مع أنهم إنما تكلموا على وجه الشهادة لأعلى وجه القذف يحد القذف بالاولى
ولم أره صريحا وهذا بخلاف شهادة الأيمن على الأقرار كما مر قريبا **(قوله)** يكتفي بحد واحد
الح) أفاد أن الحد وقع بعد الفعل المتكرر إذا حد للاول ثم فعل الثاني يحد حدا آخر للثاني
سواء كان قذفا أو زنا أو شربا كما صرح به في الفتح وغيره بجر لكن استثنى ما إذا قذف المحدود
ثانيا المقدوف الاول كما يأتي قريبا **(قوله)** اتحد جنسها) بأن زني أو شرب أو قذف مرارا أكثر
وكذا السرقة بجر **(قوله)** كما ينه) أي عند قوله اجتمعت عليه أجناس مختلفة الح) **(قوله)**
بكلمة) مثل أتم زناة نهر ومثله يا ابن الزانيين كما مر أول الباب **(قوله)** الاسوطا) احتراز
عمالو تم الحد ثم قذف رجلا آخر فنه يحد ثانيا **(قوله)** في المجلس) ثم أرمن صرح بمحتززه **(قوله)**
ولاشئ للثاني للتداخل) والاصل أنه متى بقى عليه من الحد الاول شيء فقذف آخر قبل تمامه
ضرب بقية الاول ولم يحد للثاني جوهره قلت وقيد ذلك في البحر والنهر بما إذا حضرا جميعا
لما في المحيط والتبيين لو ضرب للزنا أو الشرب بعض الحد فهرب ثم زني أو شرب ثانيا حدا
مستأنفا ولو كان ذلك في القذف فإن حضر الاول والثاني جميعا أو الاول كل الاول ولا شيء
للثاني للتداخل وإن حضر الثاني وحده يحد حدا مستقبلا للثاني ويبطل الاول لعدم دعواه
أه أي اعده دعوى الاول تكميل الحد الواجب له لانه بمنزلة العفو ابتداء فكما لا يقام له الحد
ابتداء الاطابه كذلك لا يكمل له الا بطابه هذا ماضهر لي فتأمل والحاصل أنه إنما يكتفي
بتكميل الحد الاول إن طاب المقدوف الاول وحده أو مع الثاني فتطلب الثاني وحده حدله
حدا مستقبلا كحد الزنا والشرب وبه علم أن شرط تكميل الاول حضور الاول فقط وأن
التداخل قد يكون بتداخل الثاني فيما بقى من الاول وقد يكون بتداخل ما بقى من الاول في
الثاني وذلك فيما يحد به حدا مستقبلا كما علمت آنفا ومما أيضا قيل هذا الباب في قول المصنف
أقيم عليه بعض الحد فهرب وشرب ثانيا يستأنف فباطنه بعض المحشين من التعارض بين
ما مر وما هنا فهو خطأ لما علمت من اختلاف الموضوع **(قوله)** وما إذا قذف الح) معطوف
كسابقه على قوله ما إذا اتحد **(قوله)** فعق) بالبناء للفاعل لانه لازم لا يتعدى الا بالهمزة ط
عن ابن الشحنة **(قوله)** فن آخذ الثاني) أي طابه في أثناء الحد أو بعد تمامه ط **(قوله)**
تم قذفه) أي قذف المقدوف أو لا بخلاف ما إذا قذف شخصا آخر بعد حده الاول فنه يحد
للثاني كما قدمناه **(قوله)** لأن المقصود الح) قل في البحر لا يخفى ما فيه فنه بالحد الاول لم يظهر
كذب في اخبار مستقبل ل فيما أخبر به ماضيا قبل الحد ولهذا قل في الفتح وصار كما لو قذف

دري الحد عن القادف
والمقدوف واليهود ما تنفق
(بكتفي بحد واحد حديث
اتحد جنسها بخلاف
ما اختلف) جنسها كما ينه
وعم اخلاقه ما إذا اتحد
المقدوف متعدد بكلمة ام
كذبت في يوم ام أيام طاب كانه
ام عضيه وما إذا حد للمقدف
الاسوطا ثم قذف آخر في
المجلس فنه يتم الاول ولا شيء
للثاني للتداخل وما إذا قذف
فعتق فمقدف آخر حد حد
العبدون آخذة الثاني كل
له ثمانون وقوع الاربعين
لهم ففتح وفي سرقة الزاوي
قذبه فنه يحد فنه يحد ثانيا
لأن المقصود وهو اظهار
كذبه ودفع العار حصل
بالاول اه

شخصاً محمداً ثم دفع بعين ذلك الزنا بان قال أنا باق على سبتي اليه زنا الذي سبته به لا يحد ثانياً
فكذا هذا المألو قد دفعه بزنا آخر حده اه لكن في الظهيرية ومن قذف انساناً فحدهم قد دفعه ثانياً لم
يحدوا الاصل فيه ما روى أن أبابكرة لما شهد على المغيرة بالزنا وجده عمر لقصور العدد بالشهادة كان
يقول بعد ذلك في المحافل أشهد ان المغيرة لزان فاراد عمر أن يحد ثانياً فمعه على فرجع الى قوله
وصارت المسئلة اجماعاً اه فظهر أن المذهب اطلاق المسئلة كذا كره الزيلعي اه ما في البحر وتبعه
في النهراي المذهب أنه شامل لما اذا دفعه بعين الزنا الاول أو بزنا آخر خلافاً لما قاله في الفتح قلت
واندى يظهر لي أن الصواب ما في الفتح وانه اذا صرح بنسبته الى زنا غير الاول يحد ثانياً كافي او
قذف شخصاً آخر لانه لم يظهر كذبه في القذف الثاني بخلاف ما اذا حد ثم قذفه بالزنا الاول أو اطلق
لحمل اطلاقه على الاول لان الحدود بالقذف يكرر كلامه بعد القذف لظاهر صدقه فيما حد بسببه
كما فعله أبوبكرة فن قونه شهد المغيرة لزان لم يرد به زنا آخر وبه ظهر أن ما في الظهيرية لا ينافي
ما في الفتح فلا يصلح للاستدراك به عليه **(قوله ومفاده ارجح)** اي مفاد ما مر عن الزيلعي من انتفاء
الحد ثانياً حيث انحذف القذف انه لو تعدد يحد وقدما التصريح به عن الفتح وغيره فاذ قذف شخصاً
بالزنا فحده ثم قل له يا ابن الزانية فانه يحد ثانياً وان كانت أم المقتوف ميتة وكان الطلب له لان الثاني
قذف لأمه وكذا يحد بالاولى لو كانت الام حية فيخاصته **(قوله ان التعزير يتعدد ارجح)** جزم به
مع ان المصنف قاله أرم من صرح به لكنه يؤخذ من كلامهم اه ط والمراد التعزير الذي هو
حق العبد كافيده التعليل وسيأتي تمام الكلام على ذلك عند قول المصنف في الباب الآتي
وهو حق العبد **(قوله قلنا)** أي في وجه الاستحسان ببدء الفارق وهو أن حد الزنا أو الشرب
ليس له مطالب مخصوص فكان استيفاءه للقاضي ابتداءً والقاضي مندوب أي مأمور بالدرء
أي درء الحد بالستر عليه كما مر في الشاهد للخبر وهو حديث من رأى عورة فسترها كان كمن
أحيى مؤودة فاذا عرض القاضي عما ندب اليه وأراد استيفاءه لحقته تهمة بذلك فلم يحجز له
استيفاءه بخلاف حد القذف والقود فان له مطالباً وهو المقتوف وولي المقتول حتى قيل ان
اقامة التعزير لصاحبه كاتصاص كما نقله في المجتبى فلم يوجد من القاضي تهمة فيه فكان له
استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى لان القضاء ليس شرطاً لاستيفاء القصاص بل للتمكين كما مر
قيل باب الشهادة على الزنا هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فتأمله والله سبحانه أعلم

باب التعزير

لما ذكر الزواجر المقدرة شرع في غير المقدرة وأخرها تضعفها وألحقه بالحدود مع ان منه
ما هو محض حق العبد لما أنه عقوبة وتامة في الزهر **(قوله هو لغة التأديب مطلقاً)** أي بضرب
وغيره دون الحد أو أكثر منه وبالمطلق على التفضيح والتعظيم ومنه تعزيره وتوقيره فهو من
اسماء الاضداد **(قوله غلط)** لان هذا وضع شرعي لا لغوي انه يعرف الامن جهة الشرع
فكيف سب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من اصله والذي في الصحيح عند تفسيره بالضرب ومنه
سمى ضرب مادون الحد تعزيراً فإشار الى أن هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة
اللغوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعي فهو كالنظ الصلابة والزكاة

(ونحوها)

ومعاده انه لو قال له يا ابن
الزانية وامه ميتة فخاصمه
حد ثانياً كما لا يخفى وافاد
تقييده بالحد ان التعزير
يتعدد بتعدد الفاظه لانه حق
العبد **(فرع)** «عين القاضي
رجلا زنى او شرب لم يحد
استحساناً وعن محمد يحد
قياساً على حد القذف والقود
قلنا الاستيفاء القاضي وهو
مندوب للدرء بالخبر فالحق
التهمة حواشي السعدية
باب التعزير
(هو) لغة التأديب مطلقاً
وقول القاموس انه يطلق
على ضربه دون الحد غلط
نهر وشرعا

ونحوها المنقولة لوجود المعنى اللغوي فيها وزيادة وهذه دقيقة مهمة تفعل لها صاحب
 الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع له نظير ذلك كثيرا وهو غلط يتبين التفتن له
 انه نهر عن ابن حجر المكي واجيب بانه لم يلتزم الالفاظ اللغوية فقط بل يذكر المنقولات
 الشرعية والاصطلاحية وكذا الالفاظ الفارسية كثيرا للفوائد وفيه نظر لان كتابه
 موضوع لبيان المعاني اللغوية حيث ذكرها غيرها كان عليه التنبيه عليه للتأويل في
 الاشتباه **(قوله)** تأديب دون الحد الفرق بين الحد والتعزير ان الحد مقدر والتعزير مفوض
 الى رأى الامام وان الحد يدرأ بالشبهات والتعزير يجب معها وان الحد لا يجب على الصبي
 والتعزير شرع عليه والرابع ان الحد يطلق على الذمى والتعزير يسمى عقوبة له لان التعزير
 شرع للتطهير لتسارخانية وزاد بعض المتأخرين ان الحد مختص بالامام والتعزير يفعله الزوج
 والمولى وكل من رأى احدا يباشر المعصية وان الرجوع يعمل في الحد لافى التعزير وانه
 يحبس المشهود عليه حتى يسأل عن الشهود في الحد لافى التعزير وان الحد لا يجوز الشفاعة
 فيه وانه لا يجوز للامام تركه وانه قد يسقط بالتقادم بخلاف التعزير ففي عشرة قلت وسيجي
 غيرها عند قوله وهو حق العبد **(قوله)** اكثره تسعة وثلاثون سوطا حديث من بلغ حدا في
 غير حد فهو من المعتدين وحد الرقيق اربعون فنقص عنه سوطا وابو يوسف اعتبر اقل
 حدود الاحرار لان الاصل الحرية فنقص سوطا في رواية عنه وظاهر الرواية عنه تنقيص
 خمسة كإروى عن علي ويجب تقليد الصحابي فيما لا يدرك بالرأى لكنه غريب عن علي وتماه
 في الفتح وفي الحاوي القدسي قال ابو يوسف اكثره في العبد تسعة وثلاثون سوطا وفي الحر
 خمسة وسبعون سوطا وبه نأخذ اه فعلم ان الاصح قول ابى يوسف بحر قلت يحتمل ان
 قوله وبه نأخذ ترجيح للرواية الثانية عن ابى يوسف على الرواية الاولى لكون الثانية هي
 ظاهر الرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قولهما الذى عليه متون المذهب مع نقل
 العلامة قاسم تصحيحه عن الأئمة ولذا لم يعول الشارح على ما في البحر وعن ابى يوسف انه يقرب
 كل جنس الى جنسه فيقرب للمس والقبلة من حد الزنا وقذف غير المحصن او المحصن بغير
 الزنا من حد القذف صرفا لكل نوع الى نوعه وعنه انه يعتبر على قدر عظم الجرم وصغره زيلعى
(قوله) واقله ثلاثة اى اقل التعزير ثلاث جلدات وهكذا ذكره القدوري فكأنه يرى
 ان مادونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل يختلف ذلك باختلاف الاشخاص فلامعنى لتقديره
 مع حصول المتصود بدونه فيكون مفوضا الى رأى القاضى يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه على
 ما بيننا تفاسيله وعليه مشايخنا رحمهم الله تعالى زيلعى ونحوه في الهداية قال في الفتح فلو
 رأى انه يتزجر بسوط واحد اكتفى به وبه صرح في الخلاصة ومقتضى الاول انه يكمل له
 ثلاثة لانه حيث وجب التعزير بالضرب فاقل ما يلزم اقله اذ ليس وراء الاقل شئ ثم يقتضى
 انه لو رأى انه انما يتزجر بعشرين كانت اقل ما يجب فلا يجوز نقصه عنها فلورأى انه لا يتزجر
 باقل من تسعة وثلاثين صار اكثره اقل الواجب وتبقى فائدة تقدير الاكثر بها انه لو رأى
 انه لا يتزجر الا باكثر منها يقتصر عليها ويبدل ذلك الاكثر بنوع آخر وهو الحبس مثلا
(قوله) لو بالضرب) يعنى ان تقدير التعزير بما ذكره انما هو فيما لو رأى القاضى تعزيره

(تأديب دون الحد اكثره
 تسعة وثلاثون سوطا واقله
 ثلاثة) لو بالضرب وجعله
 في الدرر

على اربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه بحاكم مع انها ليست على اصلاقتها فن من كان من اشراف الاشراف لو ضرب غيره فادماه لا يكفي تعزيره بالاعلام وأرى انه بالضرب صواب (ولا يفرق الضرب فيه) وقيل يفرق ووفق بأنه ان بلغ اقصاده يفرق والا لا شرح وهبانية (ويكون به) بالجس و (بالضعف) على العنق (وفرك الاذن وبالكلام العنيف وينظر القاضي له بوجه عبوس وبشم غير القذف) مجتبي وفيه عن السرخصى لا يباح بالضعف لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة (لا يأخذ مال في المذهب) بحر وفيه عن البرازية وقل يجوز ومعناه ان يسكنه مدة لينتجز ثم يعيده له فان ايس من توبته صرفه الى ما يرى وفي المجتبي انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ

مطلب

في التعزير بأخذ المال

بالضرب فليس له الزيادة على الاكثر فلا ينافي ما يأتي من ان التعزير ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى رأى القاضي لان المراد تفويض انواعه من ضرب ونحوه كباقي (قوله على اربع مراتب) تعزير اشراف الاشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول له القاضي بمعنى انك تفعل كذا فيترجى به وتعزير الاشراف وهم نحو الدهاقين بالاعلام والجر الى باب القاضي والخسومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالجر والجس وتعزير الاخساء بهذا كله وبالضرب اه ومثله في الفتح عن الشافى والزياي عن النهاية ويأتى الكلام عليه والدهاقين جمع دهقان بكسر الدال وقد تضم وهو معرب يطلق على رئيس القرية والتاجر ومن له مال وعقار مصباح (قوله وكله مبنى الح) اى كل ما ذكر من المراتب الاربعة ولا يصح ان يرجع الى ما فى المتن ايضا لان ما ذكر فيه من التقدير لافرق فيه بين القول بالتفويض وعدمه كما علمت ففهم ثم ان ما ذكره من انه مخالف للقول بالتفويض هو ما فهمه في البحر حيث قال وظاهره انه ليس مفوضا الى رأى القاضي وانه ليس له التعزير بغير المناسب لمستحقه وظاهر الاول اى القول بالتفويض ان له ذلك اه قلت وفيه كلام نذكره قريبا (قوله فان من كان الح) سند كرم ما يؤيده قريبا (قوله ولا يفرق الضرب فيه) بل يضرب في موضع واحد لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلو خفف من حيث التفريق ايضا يفوت المقصود من الاتزاج (قوله وقيل يفرق) ذكره محمد في حدود الاصل والاول ذكره في أشربة الاصل (قوله ووفق الح) فليس في المسئلة روايتان بل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق مذكور في شروح الهداية والكثر (قوله والا) اى ان لم يباغ الاكثر بل كان بالادنى كالثلاث ونحوها لانه لا يفسد العضو كما في الفتح وبه علم ان المراد بالقصى الاكثر او مقاربه مما يخشى من جمعه على عضو واحد فاسده فافهم قال الزيلعي ويتقى المواضع التى تتق فى الحدود اى كالرأس والمذاكير (قوله ويكون) اى التعزير به اى بالضرب الح وليس مراده حصر انواعه فيما ذكر كما يفيد قوله الآتى ويكون بالنفي عن البلد الح قلت ويكون ايضا بالتشهير والتسويد لشاهد الزور كما سند كره آخر الباب (قوله وبالضعف) هو ان يبسط الرجل كفه فيضرب بها قفا الانسان او بدنه فاذا قبض كفه ثم ضربه فليس بضعف بل يقال ضربه بجمع كفه مصباح (قوله فيصان عنه اهل القبلة) وانما يكون لاهل الذمة عند اخذ الجزية منهم (قوله لا يأخذ مال في المذهب) قال في الفتح وعن ابى يوسف يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندها وباقي الائمة لا يجوز اه ومثله في المعراج وظاهره ان ذلك رواية ضعيفة عن ابى يوسف قال في السر نبلاية ولا يفتى بهذا لما فيه من تسليط الظلمة على أخذ مال الناس فأن يكونه اه ومثله في شرح الوهبانية عن ابن وهبان (قوله وفيه الح) اى في البحر حيث قال وافاد في البرازية ان معنى التعزير بأخذ المال على القول به امساك شئ من ماله عنه مدة لينتجز ثم يعيده اليه لا ان يأخذ الحاكم لنفسه اوليت المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال احد بغير سبب شرعى وفي المجتبي لم يذكر كيفية الأخذ وأرى ان يأخذها في مسكنها فان ايس من توبته يصرفها الى ما يرى وفي شرح الآثار التعزير بالمال

كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ اه والخاص ان مذهب عدم التعزير بأخذ مال وسيدكر
 الشارح في الكفالة عن الطرسوسي ان مصدره السبب ان الاموال لا تجوز للعمل
 بيت المال اي اذا كان يردها لبيت المال (قوله) التعزير ليس فيه تقدير) ليس
 في انواعه وهذا حاصل قوله قبله ويكون به ويضعه في قول في التبع وبما ذكرنا من
 تقدير اكثره يعرف مذكر من انه ليس في التعزير شيء مقدر بل مفوض الى رأى الامم
 اي من انواعه فانه يكون بالضرب وبغيره اما اذا اقتضى رأى الضرب في خصوص الواقعة
 فانه حينئذ لا يزيد على تسعة وبلايين اه قات لعله زيادة من نوع آخر بان يضم الى
 الضرب الحبس كما يذكره المصنف وذات يختلف باختلاف الجناية والجاني قل ان يلقى
 وليس في التعزير شيء مقدر وانما هو مفوض الى رأى الامم على تقضى جانيته فان
 العقوبة فيه تختلف باختلاف الجناية فينبغي ان يبالغ غاية التعزير في الكبيرة كما اذا صاب
 من الاجنبية كل محرم سوى اجماع او جمع السارق المتاع في الدار ولم يخرج به وكذا ينظر
 في احوالهم فان من الناس من يفرج باليسير ومنهم من لا يفرج الا بالكثير وذكروا في النهاية
 التعزير على مراتب الى آخر ما مر عن الدرر * اقول وضاهر عبارته ان قوله وذكروا في النهاية
 بيان لقوله وكذا ينظر في احوالهم الى ان احوال الناس على اربع مراتب فلا يكون
 ما في النهاية والدرر مخالفا للقول بالتفويض وحينئذ فيكون المراد بالمرتبة الاولى وهي
 اشراف الانراف من كان ذامروء صدرت منه الصغيرة على سبيل الزلة والتدور فلذا قوا
 تعزيره بالاعلام لانه في العادة لا يفعل ما يقتضى التعزير بما فوق ذلك ويحصل انزجاره بهذا
 التقدير من التعزير فلا ينافي انه على قدر الجناية ايضا حتى لو كان من الاشراف لكنه تعدى
 طوره ففعل اللواط او وجد مع الفسقة في مجالس الشرب ونحوه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام في
 يظهر لخروجه عن المروءة لان المراد بها كافي الفتح وغيره الدين والصلاح وسيأتي آخر الباب
 انه لو تكرر منه الفعل يضرب التعزير فهذا صريح فانه بالتكرار يثبت ذامروء وهذا
 مؤيد لما قدمه عن انه من انه لو ضرب غيره فأدماه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام الى ان مررت
 في الشرب لالة عين مبحثه حيث قل ولا يخفى ان هذا الى الاكتفاء بتعزيره بالاعلام انما هو
 مع ملاحظة السبب فلا بد ان لا يكون مما يبلغ به أدنى الحد كما اذا صاب من اجنبية غير اجماع
 اه فهذا صريح في ان من كان من الاشراف يعزر على قدر جنايته وانه لا يكتفى فيه
 بالاعلام اذا كانت جنايته فحشة تسقط بها مروءته فقد ثبت بما قلنا عدم مخالفة ما في
 الدرر للقول بتفويضه للقاضي وان المعتبر حال الجناية والجاني خلافا لما فهمه في البحر كما
 قدمنا فغنم هذا التحريم المفرد (قوله) وعنه مشايخنا) قدمنا عبارة الزيلعي عند
 قوله واقفه ثلاثة (قوله) ويكون تعزير بالقتل) رأيت في الصارم المسلول للحافظ ابن
 تيمية ان من اصول الحنفية ان ملا قتل فيه عندهم مثل القتل بالقتل والجمع في غير القتل
 اذا تكرر فلا دام ان يقتل فعلة وكذلك ان يزيد على الحد المقدر اذا رأى المصلحة في ذلك
 ويحملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واحبابه من القتل في مثل هذه الجرائم على
 انه رأى المصلحة في ذلك ويسمون القتل سياسة وكان حاصله ان لاه ان يعزر بآخره

(و) التعزير (ليس فيه
 تقدير بل هو مفوض الى
 رأى القاضي) وعليه
 ما أخذنا من لان المقصود
 منه الزجر وحوال الناس
 فيه مختلفة بحر (ويكون)
 التعزير (بالقتل) من وجد
 رجلا

مطلبه

يكون التعزير بالقتل

التي تعظم بالتكرار وشرع القتل في جنسها ولهذا أفقوا أكثرهم بقتل من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وإن أسلم بعد أخذه وقالوا يقتل سياسة أه و سياً تي تمامه في فصل الجزية إن شاء الله تعالى ومن ذلك ما سذكروه المصنف من أن للامام قتل السارق سياسة أي أن تكرر منه وسياً تي ايضاً قبيل كتاب الجهاد أن من تكرر الخنق منه في المنصر قتل به سياسة اسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسياً تي ايضاً في باب الردة أن الساحر أو الزنديق الداعي إذا أخذ قبل توبته ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل ولو أخذ بعدها قبلت وإن الخناق لا توبة له وتقدم كيفية تعزير الماوطى بالقتل **(قوله مع امرأة)** ظاهره أن المراد الخلوة بها وإن لم ير منه فعلاً قبيحاً كما يدل عليه ما يأتي عن منية المفتي كما تعرفه فافهم **(قوله فأنها قتله)** أي أن لم يتمكنها التخلص منه بصياح أو ضرب والام لم تكن مكرهه فلشروط الآتي معتبرها ايضاً كما هو ظاهر ثم رأيت في كراهية شرح الوهبانية ونفسه ولو استكره رجل امرأة لها قتله وكذا الغلام فإن قتله فدمه هدر إذا لم يستطع منعه إلا بالقتل أه فافهم **(قوله أن كان يعلم)** شرط للقتل الذي تضمنه قوله كمن وجد رجلاً **(قوله)** ومفاده الخ) توفيق بين العبارتين حيث اشترط في الأولى العلم بأنه لا يترجر بغير القتل ولم يشترط في الثانية فوفق بحمل الأولى على الأجنبية والثانية على غيرها وهذا بناء على أن المراد بقوله في الأولى مع امرأة أي يزني بها ويأتي الكلام عليه **(قوله مطلقاً)** زاده المصنف على عبارة المنية متابعه لشيخه صاحب البحر **(قوله بما في البرازية وغيرها)** أي كالحانية ففيها لورأى رجلاً يزني بامرأته أو امرأة آخر وهو محسن فصاح به فلم يهرب ولم يتمتع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه أه **(قوله فيحمل على المتيد)** أي يحمل قول المنية قتلها جميعاً على ما إذا علم عدم الانزجار بصياح أو ضرب قات وقد ظهر لي في التوفيق وجه آخر وهو أن الشرط المذكور إنما هو فيما إذا وجد رجلاً مع امرأة لا تحل له قبل أن يزني بها فهذا لا يحل قتله إذا علم أنه يترجر بغير القتل سواء كانت أجنبية عن الواجد أو زوجة له أو محرماً منه أما إذا وجدته يزني بها فله قتله مطلقاً ولذا قيد في المنية بقوله وهو يزني وأطلق قوله قتلها جميعاً وعليه فقول الحانية الذي قدمناه آنفاً فصاح به غير قيد ويدل عليه ايضاً عبارة المجتبى الآتية ثم رأيت في جنابيات الحاوي الزاهدي ما يؤيده ايضاً حيث قال رجل رأى رجلاً مع امرأته يزني بها أو يقبلها أو يضمها الى نفسه وهي مطاوعة فقتله أو قتلها لأضغان عليه ولا يحرم من ميراثها أن اثبتة بالبينة أو بالإقرار ولو رأى رجلاً مع امرأته في مفازة خالية أو رآه مع محارمه هكذا ولم ير منه الزنا ودواعيه قال بعض المشايخ حل قتلها وقال بعضهم لا يحل حتى يرى منه العمل أي الزنا ودواعيه ومثله في خزانة الفتاوى أه وفي سرقة البرازية لورأى في منزله رجلاً مع أهله أو حارده يفجر وخاف أن أخذه أن يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها فهذا صريح في أن الفرق من حيث رؤية الزنا وعدمها تأمل **(قوله مطلقاً)** أي لا فرق بين أجنبية وغيرها **(قوله وهو الحق)** مفهومه أن مقابله باطل ولم يظهر من كلامه ما يقتضي بطلانه بل ما نقله بعده عن المجتبى يفيد صحته وقد علمت مما قررناه ما يتفق به كلامهم وأما كون ذلك من الأمر بالمعروف لا من الحد فلا يقتضي اشتراط العلم بعدم

مع امرأة لا تحل له) ولو أكرهها فلها قتله ودمه هدر وكذا الغلام وهبانية (أن كان يعلم أنه لا يترجر بصياح وضرب بمادون السلاح والا) بأن علم أنه يترجر بما ذكر (لا) يكون بالقتل (وإن كانت المرأة مطاوعة قتلها) كذا عزاء الزيلعي للهندواني ثم قال (و) في منية المفتي (لو كان مع امرأته وهو يزني بها أو مع محرمة وهما مطاوعان قتلها جميعاً) أه واقره في الدرر وقال في البحر و مفاده الفرق بين الأجنبية والزوجة والمحرم فجع الأجنبية لا يحل القتل إلا بالشرط المذكور من عدم الانزجار المزبور وفي غيرها يحل (مطلقاً) أه ورده في النهر بما في البرازية وغيرها من النسوية بين الأجنبية وغيرها ويدل عليه تكثير الهندواني للمرأة نعم ما في المنية مطلق فيحمل على المقيد ليتفق كلامهم ولذا جزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقاً وهو الحق

الانزجار تأمل **(قوله)** بلا شرط الاحصان الخ) رد على ما في الحاشية من قوله وهو محصن كما قدمناه وجزم به الطرسوسي قال في النهر ورده ابن وهبان بأنه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقا في ازالته فلا معنى لاشتراط الاحصان فيه ولذا اطلقه البرازي اه قات ويدل عليه ان الحد لا يليه الا الامام **(قوله)** وفي المجتبى الخ) عزاه بعضهم ايضا الى جامع الفتاوى وحدود البرازية وحاصله انه يحل ديانة لا قضاء فلا يصدق القاضي الابينة والظاهر انه يأتي هنا التفصيل المذكور في السرقة وهو ما في البرازية وغيرها ان لم يكن لصاحب الدار بينة فان لم يكن المقتول معروفا بالشرب والسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان كان متهما به فكذلك قياسا وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال او رثت شبهة في القصاص لافي المال **(قوله)** وعلى هذا القياس الخ) هو من تمة عبارة المجتبى واقره في البحر والنهر ولذا مشى عليه المصنف **(قوله)** المكابر الخ) اي الآخذ علانية بطريق الغلبة والقهر قال في المصباح كبرته مكابرة غالبته مغالبة **(قوله)** وقطاع الطريق الخ) اي اذا كان مسافرا ورأى قطع طريق له قتله وان لم يقطع عليه بل على غيره لما فيه من تخليص الناس من شره واذاه كما يفيد مابعد **(قوله)** وجميع الكبائر الخ) اي اهلها والظاهر ان المراد بها المتعدى ضررها الى الغير فيكون قوله والا عونة والسعاة عطف تفسير او عطف خاص على عام فيشمل كل من كان من اهل الفساد كالساحر وقاطع الطريق واللص والواطى والحناق ونحوهم ممن عم ضروره ولا ينزجر بغير القتل **(قوله)** والا عونة) كأنه جمع معين او عوان بمعناه والمراد به الساعى الى الحكم بالافساد فعطف السعاة عليه عطف تفسير وفي رسالة احكام السياسة عن جمع النسب سئل شيخ الاسلام عن قتل الاعونة والظلمة والسعاة في ايام الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعدون في الارض بالفساد ف قيل انهم يمتنعون عن ذلك في ايام الفترة ويحتفون قال ذلك امتناع ضرورة ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه كما نشاهد قال وسألنا الشيخ أبا شجاع عنه فقال يباح قتله ويثاب قتله اه **(قوله)** وأفتى الناصح الخ) لعل الوجوب بالنظر للامام ونوابه والاباحة بالنظر لغيرهم ط **(قوله)** ويكون بالنفي عن البلد) ومنه ما مر من نفي الزاني البكر ونفي عمر رضى الله عنه نصيرين حجاج لافتتان النساء بجماله وفي النهر عن شرح البخارى للعيني ان من آذى الناس ينفي عن البلد **(قوله)** وبالهجوم الخ) من باب قعد الدخول على غفلة بغتة قال في احكام السياسة وفي المنتقى واذا سمع في داره صوت المزامير فادخل عليه لانه لما سمع الصوت فقد اسقط حرمة داره وفي حدود البرازية وغضب النهاية وجناية الدراية ذكر الصدر الشهيد عن احبابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وأنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وهجم عمر رضى الله عنه على نائحة في منزلها وضربها بالدرة حتى سقط خمارها ف قيل له فيه فقال لا حرمة لها بعد اشتغالها بالحرم والتحقت بالاماء وروى ان الفقيه ابا بكر البلخي خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر كاشفات الرؤس والذراع ف قيل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهن كأنهن حريبات وهكذا في جنائات مجمع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية عن الوقائع الحسامية ويقدم ابلاء العذر على مظهر

بلا شرط احصان لانه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص رأى مسلما يزني ان يحل له قتله وانما يمتنع خوفا من ان لا يصدق انه زنى (وعلى هذا) القياس (المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بأذى شئ له قيمة) وجميع الكبائر والاعونة والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قتلهم انتهى وافتى الناصحى بوجوب قتل كل مؤذ وفي شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد وبالهجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار وبهدمها وكسر دنان الخمر

ون ملحوها ولم يفتل
احرق بيته (ويقسمه كل
مسجد من مسجده معصية)
قنية (و) مد (معددة) (ليس
ذات غير احكامه) (و) روج
و مولى كسجى (فرع)
من عليه التعزير لو قل
لرحل امة على التعزير
ففعله ثم رفع للاحكامه
يختص به قنية وقره
المصنف ومثله في دعوى
الحانية لكن في الغتج
ما يجب حقه بعد الايقمة
الا الامم لتوقفه على
الدعوى الا ان يحكم فيه
فليحفظ (ضربه غيره غير
حق وضربه المضروب)
ايضا (يعزرن) كولو
تشتم بين يدي القاضي
ولم يتكافى كمر (ويبدؤ
بقومة التعزير بالبدى)
لانه اظم قنية وفي مجمع
الفتاوى حاز الحجازة بمثله
في غير موجب حد الاذن به
ولم يتصر بعد صامه
فؤاكت معانها من سبيل
والغفو افضل فمن عفف
واصبح فجره على الله
(وصح حبه) ولو في بيته
ل يذمه من خروج
منه نهر (مع ضربه)
ن حقيق لزيادة تدب
(وضربه شد) لاه
خفف عددا

عسى بدرة ون كلفه ولا حبسه لاهم وأدبه سواط أو زعجه من ديرة داخل يصلح
تعزير وعن عمر رضي الله تعالى عنه نه حرقت بيتا من روعس صدر الزهد لمر تخريب
درامس (قوله) (ي) تكسر وارقن نحوها بقى فيها مباح (احل تحيها وفي
كرهية بزيه قل في عون وقفاوى) (سفسى) (ي) يكسر دنان تمر ولا يضمن الكسر
ولا يكتفى بالقد مباح وكذا من ارق خمور اهل الذمة وكسرها بها وسق زوقها ان كانوا
ظهوره من مسلمين لا يضمن لانهم لما ظهورها بينهم فقد استقوا حرمتها وفي سير العيون
يضمن الا اذا كان مامري ذنب لاه مختلف فيه وفي المسد يضمن الزق * مسلم في منزله دن من
خمر يريد اتوحد خلا يضمن دن عند الثاني وان لم يرد الا اتخذ لا يضمن عند الثاني وذكر
لخصاف ان الكسر لو دن لاه لا يضمن والا يضمن وأصله فيمن كسر بربطا سلم والتقوى
على قولهما في عدم ضمن هـ (قوله) (و) ينقل احراق بيته (تقدم نقله عن عمر في بيت السحر
فمراد انه لم ينقل عن عمات لكن ممر عن السحر يفيد هـ (قوله) (ويقسمه الح) اى التعزير
الوجب حقا لله تعالى لانه من باب الزمة منكرو والشرع ولى كل احد ذلك حيث قل صلى الله
عليه وسلم من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يستع فليأمنه الحديث بخلاف الحدود
لما ثبت توليتها لا بولادة وبخلاف التعزير الذى يجب حقا بعد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه
على الدعوى لا يقيمه الاحكام لان يحكم فيه اه فتح (قوله) قنية (هذا العزو لقوله حال
مبصرة معصية واما قوله يقيمه كل مسد فقد صرح به في غتج وغيره (قوله) (واما بعده الح)
تصريح بالمفهوم قل في القنية لانه لو عزره حال كونه مشغولا بالما حشة فله ذلك لانه نهى عن
منكر وكفى واحد مأثور به وبعد الفراغ ليس بنهى لان نهى عما مضى لا يتصور فيتمحض
تعزير او ذك الى الامم اه وذاكر قبله ان لمحتسب ان يعزرن المعزرن ان عزره بعد الفراغ
منها (قوله) (لكن في الغتج الح) وعليه ما في القنية محمول على ما اذا كان حقا لله تعالى أو حقا
لعبد وحكم فيه (قوله) لا يقيمه الا الامم (وقيل لصاحب الحق كاتقصاص وجه الاول ان
صاحب الحق قد يسرف فيه غلظا بخلاف التقصص لانه مقدركم في البحر عن المحتج (قوله)
(و) يتكافى (عطف على يعزرن وفيه اشارة الى الخواص عما يتوهم من اطلاق قول مجمع
الفتاوى لا تى حاز الحجازة بمثله الح والجواب ان ذك في تمحض حقا لهما وامكن فيه
التساوى كولو قل له يا حيث فقال لى لت بخلاف اضرب فانه يتفاوت بخلاف التشاتم
عند القاضي فان فيه هت محسب الشرع كما مر في اباب السابق وقدمنا تمامه (قوله) جز
الحجازة بمثله) فيه اشارة الى شرط مكان التساوى وتمحض كونه حقا لهما كما قلنا اذ بدون
ذات الاممة (قوله) (اذا حقيق لزيادة تدب) وذلك ان يرى ان كثيرا يضرب في التعزير
وهو تسعة ولا تون لا ترحر بها وهو في شك من ترحره بها يضم اليه الحبس لان الحبس
صالح تعزير اباغراذه حتى لو رأى ان لا يضربه ويخاسه بما عقوبة فعل فتح قل ط وصح
تقيد في اسفها ولندرو حال لافسد حموى عن الفتاح (قوله) (وضربه شد) اى اشد
من ضرب حد الزما ويؤخذ من التعليل ان هذا في د عزر بما دون اكثره والا فتسعة
ولا تون من شد يضرب فوق ثمانين حكما فصلا عن اربعين مع تنقيص واحد مع الاشدية

فيفوت المعنى الذى لاجله نقص كذا قاله الشيخ قاسم بن قطلوبغا شربا ليلية واطلاق الاشدية شامل لقوته وجمعه فى عضو واحد فلا يفرق الضرب فيه وقد مر الكلام فيه اول الباب وأشار الى انه مجرد من ثيابه كما فى غاية البيان و يخالفه ما فى الحاشية يضرب التعزير قائما بثيابه و ينزع القرو والحشو ولا يمد فى التعزير اه والظاهر الاول لتصريح المبسوط به بحر وتقدم معنى المد فى حد الزنا (قوله فلا يخفف وصفا) كى لا يودى الى فوات المقصود بحر اى الاتزجار (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ثم ضرب حد الزنا ط (قوله لا بالقياس) رد على صدر الشريعة كانه عليه ابن كمال فى هامش الايضاح (قوله لضعف سببه) اى فسببه محتمل وسبب حد الشرب متيقن به وهو الشرب والمراد ان الشرب متيقن السببية للحد لمتيقن الثبوت لانه بالينة او الاقرار وهما لا يوجبان اليقين بحر وهو مأخوذ من الفتح تأمل (قوله وعزر كل مرتكب منكرا الخ) هذا هو الاصل فى وجوب التعزير كما فى البحر عن شرح الطحاوى وظاهره ان المراد حصر اسباب التعزير فيما ذكر مع انه قد يكون بدون معصية كتعزير الصبي والمتهم كأيأتى وكفى من خيف منه فتنة بجماله مثلا كما مر فى نفى عمر رضى الله تعالى عنه نصر بن حجاج وذكر فى البحر ان الحاصل وجوبه باجماع الامة لكل مرتكب معصية ايس فيها حد. مقدر كنظر محرم ومس محرم وخلوة محرمة وأكل ربا ظاهر اه قلت وهذه الكلية غير منعكسة لانه قد يكون فى معصية فيها حد كزنا غير المحصن فانه يجلد حدا وللإمام نفيه سياسة وتعزير اكا مر فى بابه وروى احمد ان النجاشي الشاعر جئى به الى على رضى الله تعالى عنه وقد شرب الخمر فى رمضان فضربه ثمانين ثم ضربه من الغد عشرين لكن ذكر فى الفتح انه ضربه العشرين فوق الثمانين لقطره فى رمضان كما جاء فى رواية اخرى انه قال له ضربناك العشرين بجرائمك على الله و افطارك فى رمضان اه فالتعزير فيه من جهة اخرى غير جهة الحد (قوله الا اذا كان الكذب ظاهرا الخ) سيأتى الكلام فيه (قوله لانه غيبة) ظاهره لزوم التعزير وان لم يعلم صاحب الحق لكن مر عن الفتح ان ما يجب حقا للعبد يتوقف على الدعوى (قوله وكل مرتكب معصية) لعله ذكره مع اغناء ما قبله عنه ايفيد أن المراد بالنكر ما لاحد فيه قال فى الفتح ويعزر من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خمر والمفطر فى رمضان يعزر ويحبس وكذا المسلم يبيع الخمر ويأكل الربا والمغنى والمخنث والنائحة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة ومن يتهم بالقتل والسرقة يحبس ويحد فى السجن الى ان يظهر التوبة وكذا من قبل اجنبية او عانقها او مسها بشهوة اه (قوله فيعزر بستم ولده) فيه كلام لصاحب البحر تقدم فى حد القذف (قوله وكل من ليس بمحصن) اى احضان القذف ط وحاصله ان من لم يحد قاذفه لعدم احصائه يعزر قاذفه فلا يلزم من سقوط الحد لعدم الاحصان سقوط التعزير (قوله ويبلغ به غايته) اى تسعة وثلاثين سوطا وهذا معطوف على قوله فيعزر ومقتضاه بلوغ الغاية فى شتم ولده وليس كذلك (قوله محرما غير جماع) الذى فى الفتح والبحر وغيرهما كل محرما غير جماع ومفاده انه لا يبلغ الغاية بمجرد لمس او تقبيل وهو خلاف ما يفيد كلامه الشارح (قوله وفيما عداها) اى

فلا يخفف وصفا (ثم حد الزنا) بثبوته بالكتابة (ثم حد الشرب) لثبوته باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجزى فى الحدود (ثم القذف) لضعف سببه باحتمال صدق القاذف (وعزر كل مرتكب منكرا) او مؤذى مسلم بغير حق بقول او فعل (الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كتب بحر (ولو بغمز العين) او اشارة اليد لانه غيبة كما يأتى فى الحظر فمرتكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها فيها التعزير اشبه (فيعزر) بستم ولده وقذفه (وقذف مملوك) ولو له ولده (وكذا بقذف كافر) وكل من ليس بمحصن (بزنا) ويبلغ به غايته كالواصاب من اجنبية محرما غير جماع أو أخذ السارق بعد جمعه للمتعاق قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ غايته (وبقذف)

مطلب —

التعزير قد يكون بدون معصية

منها ما في الزور من بطلان الصلاة يسرب حتى يسيل منه دموع في الجرح لو دعى الامام انه
 من محسوس لا صدق الا انه يضرب ضربا شديدا اهـ في ولايته تقوم اعادة الصلاة وفي
 الحاشية من وصي الامام بعرض اشد التعزير وفي التارخاية ان امرأة اذا ارتدت تجبر على
 الاسلام بـ يسرب خمسة وسبعين اهـ اي على قول ابني يوسف ان اكثره ذلك اما على قولهما
 ناكروهما منه بالثبوت (قوله اي بستم) اطلاق القذف على الشتم بخلاف شرعي حقيقة لغوية
 زار (قوله بستم) اي - سواء كان عدلا او مستورا وسياق ان الدمى كالمسام (قوله وعلامة
 القاضى بفسقه) - لم يذكره في الفتوح بل ذكره في النهر عن الحاشية وعلامة مبنية على القبول
 امر حرج من ان يمتحن حتى ان يقضى بفسقه تأمل (قوله بالباين سبيه) مثل انه فاسق وهذا تفسير
 لقوله مجرد واحذر به محالوين سببا شرعيا كقبيل اجنبية كاذكره بعد قلت وهذا مخالف
 لما ذكره في الشهادات من ان الشهادة لا تقبل على جرح مجرد عن اثبات حق لله تعالى
 اول العبد من ان يشهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة او زناة او اكله الربا او شربة الخمر
 او على اقرارهم انه شهدوا بزور وتقبل لو شهدوا على الجرح المركب مثل انهم زنوا ووصفوا
 الزنا او شربوا الخمر او سرقوا هي كذا ومنه انما العبد او اتى صالحتهم بكذا من المال على ان
 لا يشهدوا على بالباطل وطلب رد المال منهم ففي هذا اثبات حق لله تعالى وهو الحد او اثبات
 حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله لانه ليس فيه اثبات فعل خاص موجب للحد بل غاية ان
 عادتهم فعل الزنا او نحوه فهو جرح مجرد وقد قل في الفقيه هنا ان الشهادة على الجرح المجرد
 لا تصح بل تصح اذا ثبت فسقه في ضمن ما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اهـ فيفيد
 ان ما بين سبيه كقبيل اجنبية مثلا جرح مجرد لانه ليس في ضمن ما تصح فيه الخصومة ولهذا
 اورد المصنف وغيره هناك ان اقرارهم بشهادة الزور موجب لتعزير وهو من حقوقه تعالى
 واجاب بان الظاهر ان مرادهم بتحقيقه تعالى الحد لا التعزير لانه يسقط بالتوبة فليس في وسع
 القاضى الزامه به بخلاف الحد فانه لا يسقط بها قات والتحقيق انه يفرق بين البابين بان
 المراد بالمجرد هنا ما بين سبيه وغير المجرد ما بين له سبب موجب لحق الله تعالى من حد
 او تعزير او لحق العبد والمراد بالمجرد في باب الشهادة ما لم يوجب حدا او حق عبد وغير المجرد
 ما ثبت في ضمن ما تصح فيه الخصومة من حق لله تعالى او للعبد ووجه الفرق ان المقصود
 هنا اسقاط التعزير عن القاذف باثبات ما يوجب صدقه لا اثبات فسق المذنب ابتداء فلذا
 اكتفى ببيان السبب الموجب لفسقه ولم يكتف بالمجرد اهـ يكتف بالحد من الشاهدين ما ليس
 بموجب للفسق مفسقا واما في باب الشهادة فن المقصود اثبات فسق الشاهد ابتداء لان
 القاضى يبحث أولا عن عدالة اقبل شهادته فإذا برهن الخصم على جرحه كان المقصود
 اثبات فسقه لانسقط عدالته لان الجرح مقدم على التعديل واثبات الفسق مقصودا اظهار
 الفحشة وقد قلوا انه مفسق سبه الجرح فلا تقل شهادته الا اذا كان في ضمن اثبات حق
 له في الخصومة لانه يسقط عداله باظهار الفاحشة بل يثبت ضمنا ولا يدخل في الحق هنا
 التعزير من المصنف فالحاصل ان ما يوجب التعزير جرح مجرد في باب الشهادة لانه

اي بستم (مسألة ما)
 فاسق الا ان يكون معلوم
 الفسق) كالحاس ولا او
 علم القاضى بفسقه لان
 الشين قد اخفاه عنه
 قبل قول القاتل فبح (فان
 أراد) القاذف (اثباته)
 بالبين (بمجردا) بالباين
 سبيه (لا تسمع

مطلب

في الجرح المجرد

فيقبل هو بعد بيان سببه لانه لما علمت ويدل على ما قلناه ما صرحوا به هناك من ان الجرح
المجرد انما لا يقبل لو كان جهرا لانه اظهر للفاحشة املو كان سرا قلناه يقبل وكذا ما صرحوا
به ايضا من انه لا يقبل اذا كان بعد التعديل كما اعتمدته المصنف ومشي عليه هناك فلو كان قبله
قبل والظاهر ان علة قبوله قبله انه يكون خيرا بفسق الشهود ثلثا يقبل القاضي شهادتهم
ولذا يقبل الجرح سرا من واحد ولو كان شهادة لا يقبل ولهذا لم يعدلوا بعد الجرح ثبت
عدالتهم وتقبل شهادتهم ولو كان الجرح سرا شهادة مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم
يبق لهم مجال التعديل ثبت انه اخبار لاشهادة ونظيره سؤال القاضي المزكين عن الشهود فصار
الحاصل ان الجرح المجرد لا يقبل في باب الشهادة اذا كان على وجه الشهادة جهرا بعد التعديل
والا قبل واما في باب التعزير فانه يقبل بعد بيان سببه ويخرج بذلك عن كونه مجردا
* (تنبيه) * سيأتي ان التعزير يثبت بشهادة المدعى مع آخر وبشهادة عدل اذا كان في
حقه تعالى لانه من باب الاخبار وظاهر كلامه هنا انه لا بد من شاهدين غيره لان تعزير
القاذف ثبت حقا للمقذوف فاذا ادعى القاذف فسق المقذوف لا تكفي شهادته بنفسه فلا بد
من اقامة البينة على صدق القاذف ليسقط عنه التعزير الثابت حقا بمقذوف بخلاف ما كان
حقا لله تعالى هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام **(قوله)** وأراد اثباته اي الاستدلال بدعنه
(قوله) لثبوت الحد اي فكان الجرح ثابتا ضمنا لا قصدا فلم يكن مجردا لكن المناسب التعليل
بيان السبب ويؤيده ما مر قبل هذا الباب عن الملتقط من انه لو قدم اربعة فساق يدرؤا الحد
عن القاذف والمقذوف والشهود فعلم ان ثبوت الحد غير لازم وهذا مؤيد لما حققناه آنفا من
ان المراد بالمجرد هنا ما لم يبين سببه لا ما لم يثبت ضمنا **(قوله)** حتى لو بينوا الجرح تفرع على قوله
بلا بيان سببه **(قوله)** وكذا في جرح الشاهد قد علمت الفرق بين البابين **(قوله)** ويأتي الجرح
قاله صاحب البحر **(قوله)** يعزره اي يعزر المقذوف ويسقط التعزير عن القاذف **(قوله)**
سأل القاضي المشتوم اي ولا يطلب من الشاتم البينة في مثل هذا كما في البحر **(قوله)** من
الفرائض اراد بها ما يشمل الواجبات كما ذكره بعد **(قوله)** ثبت فسقه ويأتي ان يلزمه
التعزير لما مر من انه يعزر كل مرتكب معصية لاحد فيها **(قوله)** بيا كافر لم يقيد بكون
المشتوم بذلك مسلما لما يذكره بعد **(قوله)** ان اعتقد المسلم كافرا نعم اي يكفر ان اعتقده
كافرا لاسبب مكفر قال في النهر وفي الذخيرة المختار للفروي انه ان اراد الشتم ولا يعتقد
كفرا لا يكفر وان اعتقده كفرا فخاطبه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد
المسلم كافرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا اه **(قوله)** كافر اي لان اُجابه اقرار بأنه كافر
فيؤاخذ به لرضاه بالكفر ظاهرا الا اذا كان مكرها واما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان
متأولا بأنه كافر بالطاغوت مثلا فلا يكفر **(قوله)** فيكون محتملا قل في الشر نبلا لية ويرجع
خلافه حالة السبب فالهنا المطلق في الهداية وغيرها **(قوله)** يا فاجر يستعمل في عرف الشرع
بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير الخصام والمنازعة قل في البحر وأفاده يحفظه
يا فاجر على يافسق التباير بينهما ولذا قال في الفتية لو اقام مدعى الشتم شاهدين شهد احدهما
انه قال له يافسق والآخر على انه قال له يا فاجر لا تقبل هذه الشهادة اه **(قوله)** يا مخنت

ولو قل يا زاني وأراد اثباته
تسمع ثبوت الحد بخلاف
الاول حتى لو بينوا فسقه
بما فيه حق لله تعالى او
لا بعد ثبت وكذا في جرح
الشاهد ويأتي ان يسأل
القاضي عن سبب فسقه
فان بين سببا شرعا
كثقيلا اجنبية وغناقتها
وخبوتها بها طلب بينة
يعزره ولو قل هو ترك
واجب سأل القاضي
المشتوم عما يجب عليه
نعامة من الفرائض فان
لم يعرفها ثبت فسقه لما في
النجاشي من ترك الاشتغال
بعملة لا تقبل شهادته
والمراد ما يجب عليه تعلمه
منه نهر وعزر الشاتم
بيا كافر وهل يكفر ان
اعتقد المسلم كافرا او لا
به يفتي شرح وهابية ولو
أجاب له ليك كافر خلاصة
وفي التمرحمة قبل لا يعزر
منه يقل يا كافر بالله لانه
كافر بالصاغوت فيكون
محتملا (يا خبيث ياسارق
يا فاجر يا مخنت

بفتح النون أما بكسر فمرادف لدو طى هـ وقيل انحنت من يؤتى كالمزمع وعليه اقصر في
 الدر المنثور ونقل بعض المحشين عن الاشارات ان كسر النون افصح والفتح أشهر وهو من
 خلقه خلق النساء في حركاته وسكناته وهياته وكلامه ون كان خلقه فلادم فيه ومن يتكلفه
 فهو المذموم (قوله يا خن) هو الذي يخون فيما في يده من الامانات أبو السعود عن الحموى
 (قوله يا سفيه) هو المبذر المسرف وفي عرفنا اليوم بمعنى بذى اللسان (قوله يا بليد) انما
 يعزى لانه يستعمل بمعنى الحديث الفاجر هـ عن السراج قلت وهو في العرف اليوم بمعنى
 قليل الفهم فينبى أن لا يعزى به ثم رأيت في الفتح قل وأنا اظن انه يشبه يا بليد ولم يعزروا به
 (قوله يا احمق) بمعنى ناقص العقل سى الاخلاق (قوله يا باحى) هو من يعتقد ان الاشياء
 كلها مباحة (قوله يا عوانى) هو السامى الى الحاكم بالناس ظلما (قوله أو هزل) عبارة الفتح
 قلت أو هزل من تعود بالهزل بالقبيح اهـ (قوله يا زنديق يا منافق) الاول هو من لا يتدين
 بدين والثانى هو من يظن الكفر ويظهر الاسلام كما سيذكره في الردة عن الفتح (قوله يا رافضى)
 قال في البحر ولا يخفى ان قوله يا رافضى بمنزلة يا كافر او يا مبتدع ويعزى لان الرافضى كافر
 ان كان يسب الشيخين ومبتدع ان فضل عليا عليه ما من غير سب كما في الخلاصة اهـ قلت
 وفي كفر الرافضى بمجرد السب كلام سند كره ان شاء الله تعالى في باب المرتد نعم لو كان يقذف
 السيدة عائشة رضى الله عنها فلا شك في كفره (قوله يا مبتدعى) اهل البدعة كل من قال
 قولا خالف فيه اعتقاد اهل السنة والجماعة (قوله يا لص) بكسر اللام وتضم در منتقى
 (قوله الا ان يكون لصا) الاولى ان يقول الا ان يكون كذلك لثلا يومهم اختصاصه باللص اذ
 لا فرق بين الكل كما بحثه في العقوبة وقل انه لا تصريح به اهـ قلت ويدل له قوله في الفتح
 وقيد الناطقى بما اذا قال لرجل صالح أما لو قال لفاسق يافسق او للص يا لص أو لفاجر يافاجر
 لا شئ عليه والتعليل يفيد ذلك وهو قولنا انه آذاه بما أحق به من الشين فان ذلك انما يكون
 فيمن لم يعلم اتصافه بهذه اما من علم فان الشين قد أحقه بنفسه قبل قول القائل اهـ كلام الفتح
 قلت ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الا ان يكون معلوم الفسق ان
 المراد المجاهر المشتهر بذلك فلا يعزى شامته بذلك كإلوه اغتابه فيه بخلاف غيره لان فيه إيذاء
 بما لم يعلم اتصافه به وتقدم انه يعزى بالغيبة وهى لا تكون الا بوصفه بما فيه والا كانت بهتاناً
 فاذا عزى بوصفه بما فيه تمام تجاهر به ففي شتمه به وفي وجهه بالاولى لانه اشد في الإيذاء والاهانة
 هذا مظهر لى فتأمله (قوله كامر) اى عند قوله يافسق (قوله ما يخرج مخرج الدعوى)
 قيد للزوم التعزير بالاخبار عن هذه الاوصاف يعنى انه اذا ادعى عند الحاكم ان فلانا فعل
 كذا مما هو من حقوق الله تعالى فان المدعى لا يعزى اذا لم يكن على وجه السب والانتقاص بل
 يعزى المدعى عليه لما سيذكره الشارح عن كفاية التهم ان كل تعزير لله تعالى بكفى فيه خبر
 العدل وكذا لو ادعى عليه سرقة أو ما يوجب كفرا وعجز عن اثباته بخلاف دعوى زنا كما يأتي
 والفرق وجود النص على حده للقذف اذا لم يأت بأربعة من الشهداء (قوله يا ديوث)
 بتثنية الدال ط ومثله القوادى وعرف مضر والشام ففتح (قوله يا قرطبان) معرب قلبان
 درر ومثله يا كشخان وهو الحق خلاه لما في الكثر من انه لا تعزير فيه كما في الفتح وهو

يا خائن) يا سفيه يا بليد
 يا احمق يا باحى يا عوانى
 (يا لوطى) وقيل يسأل
 فن عنى انه من قوم لوط
 عليه الصلاة والسلام لا
 يعزى وان اراد به ان يعمل
 عملهم عذر عنده وحد
 عندهما الصحيح تعزيره
 لو في غضب أو هزل ففتح
 (يا زنديق) يا منافق
 يا رافضى يا مبتدعى يا يهودى
 يا نصرانى يا ابن النصرانى
 نهر (يا لص الا ان يكون
 لصا) لصديق القائل كامر
 والنداء ليس بقيد اذا الاخبار
 كأنك او فلان فسق ونحوه
 كذلك ما يخرج مخرج
 الدعوى قية (يا ديوث)
 هو من لا يغار على امراته
 او يحرمه (يا قرطبان)

الولد كيا ابن الخاسق يا
ابن الكافر وانه يعزير بقوله
ياحبة لا يقال الفحجة عرف
الحش من الزانية تكونها
تجاهر به بالاجرة لا تقول
لذلك المعنى لم نجد فان
الزنا بالاجرة يسقط الحد
عنده خلاف لهما ابن كمال
لكن صرح في المضمرات
بوجوب الحد فيه قال
المصنف وهو ظاهر (يا ابن
الفاجرة انت مأوى
الاصوص انت مأوى
الزواني يا من يلعب بالصبيان
يا حرام زاده) معناه المتولد
من الوطء الحرام فيعم حالة
الحيض لا يقال في العرف
لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا
لانا نقول كثيرا ما يراد به
الحداغ اللئيم فلذا لا يحد
(فريع) اقر على نفسه
بالديانة او عرف بها لا يقتل
مالم يستحل او يبالغ في
تعزيره او يلاع جواهر
الفتاوى وفيها فاسق تاب
وقال ان رجعت الى ذاك
فشهدوا عليه انه رافضى
فرجع لا يكون رافضيا
بل عاصيا ولو قل ان رجعت
فهو كافر فرجع تلزمه
كفارة يمين (لا) يعزير
(بياحار ياخزير ياكلب

بالحاء المعجزة كما في القاموس خلافا لما في البحر والنهر من انه بهمالة (قوله مرادف ديوث)
قال الزياي هو الذي يرى مع امرأته او محرمه رجلا فيدعه خاليا بها وقيل هو انما تسبب له جمع
بين اثنين لمعنى غير ممدوح وقيل هو الذي يبعث امرأته مع غلام بالغ او مع مزارعة الى الضيعة
او يأذن لهما بالدخول عليهما في غيبته (قوله بمعنى معرض) في بعض النسخ معرض بالسين
قال في النهر بعد ما مر عن الزياي وعلى كل تقدير فهو المعنى بالمعرب بكسر الراء والسين
المهملة والعوام يلحظون فيه فيفتحون الراء ويأتون بالصاد قله العيني (قوله عزير بطاب الولد)
لانه هو المقصود بالشم والظاهر ان له الطلب وان كان اصله حيا بخلاف قوله يا ابن الزانية وانه
يعزير ايضا بطاب الاصل تأمل (قوله وانه يعزير الخ) عطف على قوله انه اذا شتم اى ان
في كلام المصنف ايماء ايضا الى ان موجه التعزير لا الحد (قوله لا يقال الخ) حاصله انه كان
ينبغي ان يوجب الحد لا التعزير (قوله يسقط الحد) اى حد الزنا لشبهة العقد فلم يكن قد ف
بالزنا الحالي عن الملك وشبهة فلا يحد القاذف ايضا لكنه يعزير وكتب ابن كمال بهامش شرحه
هنا ان النسبة الى فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا توجب الحد اه فافهم (قوله وهو ظاهر)
لعل وجهه انه صار حقيقة عرفية بمعنى الزانية فهو قد ف بصريح الزنا ولان الفحجة
لا تلزم عقد الاجارة الذي هو علة سقوط الحد عند الامام (قوله يا من ياعب بالصبيان) اى
معهم نهر والظاهر ان المراد به في العرف من يفعل معهم القبيح بقريئة الشتم والغضب (قوله
فيعم حالة الحيض) اى فلم يكن قد ف بصريح الزنا فلا يوجب الحد بل التعزير (قوله ويبالغ
في تعزيره) اى فيما اذا عرف بالديانة وقوله او يلاع عن اى فيما اذا اقربها ففهمه لف ونسر مشوش
كما تفيد عبارة المنع عن جواهر الفتاوى لانه اذا لاعس لا يحتاج الى التعزير واذا اكذب
نفسه يلزمه الحد كما في الجواهر ايضا واعترض بأن الديوث من لا يغار على اهله أو محرمه فهو
ليس بصريح الزنا فكيف يجب اللعان باقراره بالديانة قلت الظاهر ان المراد اقراره بمعناها
لا بلفظها اى بأن قال كنت ادخل الرجال على زوجتي يزنون بها (قوله تلزمه كفارة يمين) لانه
علق رجوعه على الكفر فيعتقد يميناً كاسر في بابه واثار الى انه لا يصير كافرا برجوعه لكن
هذا اذا علم انه برجوعه لا يصير كافرا والا كفر لرضاه بالكفر كاسر في محله والى انه لا يلزمه
كفارة في المسئلة الاولى لانه ليس كل رافضى كافرا كاسر فلم يكن تعاقبا على الكفر (قوله
لظهور كذبه) اى يقينا كما في الهداية وفي البحر عن الحاوى القدسي الاصل ان كل سب عاد
شينه الى الساب فانه لا يعزير فان عاد الشين فيه الى المسبوب عزير اه وانما يعود شينه الى
الساب لظهور كذبه (قوله واستحسن في الهداية) وكذا في الكافي كما في التتارخانية ونقل
المهستاني تصحيحه عن الفتاوى وعبرة الهداية وقيل في عرفنا يعزير لانه يعد شيئا وقيل
ان كان المسبوب من الاشراف كالفقهاء والعلماء يعزير لانه يلحقهم الوحشة بذلك وان كان
من العامة لا يعزير وهذا احسن اه والحاصل ان ظاهر الرواية انه لا يعزير مطلقا ومختار
الهندواني انه يعزير مطلقا والتفصيل المذكور كما في الفتح وغيره قل السيد ابو السعود وقوى
شيخنا ما اختاره الهندواني بأنه الموافق للضابط كل من ارتكب منكرا أو أذى مسلما غير حق
بقول أو فعل أو إشارة يلزمه التعزير قلت ويؤيده ان هذه الالفاظ لا يقصد بها حقيقة اللفظ

ياتيس ياقرد) يا نور يا بقر يا حية لظهور كذبه واستحسن في الهداية التعزير لو المخاطب من الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره

حتى يقال بظهور كذبه ولو لا النظر الى ما فيها من الادى قيل بالتعزير بها في حق الاشراف
والا فظهور الكذب فيها موجود في حق الكل فيسمى ان يلحق بهم من كان في معانهم من
يحصل له بذلك الاذى والوحشة بل كثير من اصحاب الانفس الالوية يحصل له من الوحشة اكثر
من الفقهاء والعلماء وقد يجب بان المراد بالاشراف من كان كريم النفس حسن الطبع وذو كرم
الفقهاء والعلماء لان الغالب فيهم ذلك فمن كان بهذه الصفة يلحقه الشين بهذه الالفاظ المراد
لازمها من نحو البلادة وخبث الطباع والافلا لانه هو الذي الحق الشين بنفسه فلا يعتبر لحوق
الوحشة به كما لو قيل لفسق يافسق فيرجع الى ما استحسنته في الهداية وغيرها ثم رأيت الشارح
في شرح الملتقى قول ولعل المراد بالعلوى كل متق والافلا تخصيص غير ظاهر بل قول الفقيه ابو
جعفر انه في الاخسة ام في الاشراف فالتعزير اه فافهم * (تنبيه) * ذكر في شرحه على الملتقى
ايضائه لو على وجه المزاح يعزرفو بعريق الحفارة كسر لان اهانة اهل العلم كسر على المختار
فتاوى بدعية لكنه يشكك في الخلاصة ان سب الختتين ليس بكفر اه والمراد بالختتين
عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهما (قوله يا بله) بمعنى الغافل (قوله وابوه ليس كذلك) اي ليس
بمحجاء وكذا لا تعزير لو كان كذلك بالاولى (قوله واوجب الزيلعي الخ) كأنه لعدم ظهور
الكذب في يا ابن الحجاج لموت ابيه فسامعون لا يعلمون كذبه فليحقه الشين بخلاف قوله يا محجاء
لانهم يشاهدون صنعة بحر ودفعه في النهر بان التفرقة تحكم لان الحكم بتعزيره غير
مقيد بموت ابيه اه قلت والذي رأيته في الزيلعي هكذا ومن الالفاظ التي لا تجب التعزير
قوله يارستاق ويا ابن الاسود ويا ابن الحجاج وهو ليس كذلك اه فقوله وهو ليس كذلك اي
ليس بهذه الصفة فليس المراد في الحكم المذكور كما فهمه الشارح وغيره فافهم (قوله لانه
عرفا بمعنى المؤجر) قال مثلا خسرو المؤجر يستعمل فيمن يؤجر اهله للزنا لكنه ليس معناه
الحقيقي اتعارف بل بمعنى المؤجر (قوله يا بغا) هو البلاء الموحدة والعين المعجمة المشددة
ويقال باغا وكأنه اتزع من البغا بحر عن المغرب (قوله هو المأبون) اي الذي لا يقدر
على ترك ان يؤتى في دبره لدودة ونحوها بحر قلت لكن قال المصنف في شرحه تبعا للدرر ان
البغا من شتم العوام يتفوهون به ولا يعرفون ما يقولون اه وهذا هو المناسب لما مشى عليه
تبعا للمتون من انه لا تعزير فيه اما على تفسيره بالمأبون فلا ولذا قال في البحر بعدما نقل عن
المغرب انه المأبون وينبغي ان يجب التعزير فيه اتفاقا لانه الحق الشين به لعدم ظهور الكذب
فيه ثم استشهد لذلك بما صرح به في الظهيرية من وجوب التعزير في يا مغفوج وهو المأبى في
الدبر معللا بأنه الحق الشين به بل البغا اقوى لان الابنة عيب شديد قلت وحاصله ان المأبون
هو الذي يطلب ان يؤتى بخلاف المغفوج وهو بالعين المهملة والفاء والجيم وفسره في
التارخانية بالمضروب في الدبر وفي القاموس غفج يعفج ضرب وجاريتة جامعها (قوله يعزير
فيهما) اي في يا مؤجر ويا بغا بناء على ان عرفهم استعمال مؤجر فيمن يؤجر اهله للزنا وبغا
في المأبون وهذا مؤيد لما بحثه في البحر قلت ولا يستعمل في عرفنا هذان اللفظان في الشتم
فينبغي عدم التعزير فيهما كما عليه المتون (قوله وفي ولد الحرام) هذا ذكره في النهر بحثا حيث
قال وينبغي ان يعزير في ولد الحرام بل اولى من حرام زاده ولم يذكر في النهر عبارة الملتقط في

(يا محجاء يا بله يا ابن الحجاج
وابوه ليس كذلك) و
اوجب الزيلعي التعزير في
يا ابن الحجاج (يا مؤجر)
لانه عرفا بمعنى المؤجر
(يا بغا) هو المأبون
بالفارسية وفي الملتقط
في عرفنا يعزير فيهما وفي
ولد الحرام نهر

الحاء من يضحك عليه
الناس أما بفتحها فهو من
يضحك على الناس وكذا
(ياسجرة) واختار في الغاية
التعزير فيها وفي ياسحر
يا مقامر وفي الملتقى
واستحسنوا التعزير لو
المقول له فقيها او علويا
(ادعى سرقة) على شخص
(وعجز عن اثباتها لا يعزr
كما لو ادعى على آخر بدعوى
توجب تكفيره وعجز)
المدعى (عن اثبات مادعاء)
قانه 'لاشى' عليه اذا صدر
الكلام على وجه الدعوى
عند حاكم شرعى أما اذا صدر
على وجه السب او الانتقاص
قانه يعزr فتاوى قارى'
الهداية (بخلاف دعوى
الزنا) قانه اذا لم يثبت يحد
للمامر (وهو) أى التعزير
(حق العبد) غالب فيه
(فيجوز فيه الابراء والعفو)
قوله لاقتضائه عكس
الحكم لان المال حيث
أمكن اثباته بدون نسبه
الى السرقة يصير بدعواها
ظاهرا قاصدا نسبه اليها
والاعدل عنها الى دعوى
المال بخلاف دعوى الزنا
لانه لا يمكن اثباتها بالنبسة
الزنا اليه فلم يكن قاصدا
نسبه اليه فيقتضى التعزير
في دعوى سرقة لا في دعوى

كلام الشارح ايها (قوله والضابط الخ) قال ابن كمال فخرج بالقيد الاول النسبة الى الامور
الخالقية فلا يعزr في يا حمار ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازى كالبليد وهو امر
خالق وبالقيد الثانى النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزr في يا حجام ونحوه مما يعدها في العرف
ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث الى ما لا يعدها في العرف فلا يعزr في يا لاعب الزرد ونحوه
مما يحرم في الشرع اه قات وهذا الضابط مبنى على ظاهر الرواية وقد علمت تفصيل الهداية
(قوله يسكون الحاء) اى مع ضم اوله في الموضوعين (قوله وفي ياساخر) رأيت في البحر الحاء
المعجمة تأمل (قوله يا مقامر) من قامر م مقامرة وقمارا فقمعه اذا راهنه فغلبه كفى القاموس
(قوله وفي الملتقى الخ) هذه بمعنى ما مر عن الهداية والزليلى لكنه في الملتقى ذكره بعد
جميع ما مر من الالفاظ وعبارة الهداية والزليلى توهم ان هذا التفصيل في نحو حمار وخزير
نما يتقن فيه بكذب القائل فأعاده الشارح آخر ا لدفع هذا الابهام فافهم (قوله ادعى
سرقة) ذكر في التحرير هذه المسئلة عن القنية وذكر الثانية عن فتاوى قارى' الهداية وقوله
بخلاف دعوى الزنا من كلام القنية وأشار الشارح الى المسئلتين بقوله فيما تقدم مالم يخرج مخرج
الدعوى وقد منا انه دخل في ذلك دعوى ما يوجب التعزير حقا لله تعالى (قوله للمامر) اى
قيل هذا الباب من انه مندوب للدرء اى مأمور بالستر فاذا لم يقدر على اثباته كان مخالفا
للامر وذكرنا الفرق فيما تقدم بورود النص على جلد اذ المأثبات بأربعة شهداء وامام في البحر
عن القنية من الفرق بأن دعوى الزنا لا يمكن اثباتها بالنبسة الى السرقة فلم يكن قاصدا نسبه الى
السرقة ففيه نظر لاقتضائه عكس الحكم المذكور فيهما ثم رأيت الخير الرملى نبه على ذاك
ايضا كما أوضحته فيما علقته على البحر فافهم (قوله وهو اى التعزير الخ) لما كان ظاهر كلام
المصنف كالزليلى وقاضيان ان كل تعزير حق العبد مع انه قديكون حق الله تعالى كياتى زاد
الشارح قوله غالب فيه تبع للدرر وشرح المصنف فصار قوله حق العبد مبتدا وقوله غالب فيه
خبره والجملة خبر قوله وهو المراد كما افاده ح ان افراده التى هى حق العبد اكثر من افراده
التى هى حق الله وليس المراد ان الحقين اجتماعا فيه وحق العبد غالب كما قيل بعكسه في حد
القذف اه قات هذا وان دفع الايراد المار لكن المتبادر خلافه وهو انه اجتماع فيه الحقان
وحق العبد غالب فيه عكس حد القذف وقد دفع الشارح الايراد بقوله بعده ويكون ايضا
حقا لله تعالى فلم ان المراد بالاول ما كان حقا للعبد وان فيه حق الله تعالى ايضا ولكن حق
العبد غالب فيه على عكس حد القذف ويبان ذلك ان جميع ما مر من الفاظ القذف والشتم
الموجبة للتعزير منهي عنها شرعا قال تعالى ولا تباذروا بالااقاب فكان فيها حق الله تعالى
وحق العبد وغلب حق العبد لحاجته ولذا لو عفا سقط التعزير بخلاف حد القذف قانه
بالعكس كما مر وربما تحض حق العبد كما اذا شتم الصبي رجلا قانه غير مكلف بحق الله تعالى هذا
ما ظهر لى في تحقيق هذا المحل فافهم * (تنبيه) * ذكر ابن المصنف في حواشيه على الاشياء
انه يؤخذ من كونه حق عبد جواب حادثة الفتوى هى ان رجلا شتم آخر بألفاظ متعددة من
الفاظ الشتم الموجب للتعزير وهو انه يعزr لكل واحد منها لان حقوق العباد لا تدخل فيها

خلاف الحدود وما ر من صرح به لان كلامهم يفيد من التعزير الذي هو حلاله تعالى ينبي
 مور فيه بالتدخل اه واصل البحث لوالده المصنف وجزم به الشارح جزم قيل هذا
 باب قلت ومفتض هذا مدده ايضا وستم جماعة بانقض واحد مثل اتم فسقة او انماط بخلاف
 هذا القذف كما مر هـ (قوله) التكفيل اي اخذ كفيل بنفس الشاتم ثلاثة ايام اذ قول المشتوم
 لي عليه بينه ما مره في في الحاكم (قوله) زيلعي تمام عبارة الزيلعي وسرع في حق
 النصيان اه وسبأني منه (قوله) واليمين اي لا يخلفه بالله ما قلت له يا فسق لاحتمال انه قد ورد
 بالتكول فتح (قوله) لا الله ما قلت اي لا يخلفه بالله ما قلت له يا فسق لاحتمال انه قد ورد
 عليه المشتوم به له او ما عنه او انه فاسق في نفس الامر ولاينة للشاتم في ذلك كله ليس عليه
 للمشتوم حق التعزير الذي يدعي كالموادعي على آخره استقرض منه كذا وانكر فانه يخلفه
 ماله عليك لا ان الذي يدعي لاحتمال انه استقرض واوقاه او ابرأه المدعي (قوله) وشهادة رجل
 وامرأتين) صرح به الزيلعي وكذا في التارخاية عن المتقي ويخالفه ما في الجوهر لا تقبل في
 التعزير شهادة النساء مع الرجال عنه لانه عقوبة كالحد والقصاص وعندها تقبل لانه حق آدمي اه
 فاده الشربلاي قلت ومفتض هذا انه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة ايضا عنه مع انه
 جزم الزيلعي وكذا في الفتح والبحر عن الحائية بأنها تقبل فلذا جزم المصنف بقبولها في
 الموضوعين (قوله) في حقوق العباد اي كأي باقيها (قوله) ويكون ايضا حقا لله تعالى اي
 خالصا له على التقبيل اجنية وحضور مجلس فسق (قوله) فلا عفو فيه) كذا قاله في فتح
 القدير الكس في القنية عن مشكل الآثار ان اقامة التعزير الى الامام عند اثمتنا الثلاثة والشافعي
 والعفو اليه ايضا قال الطحاوي وعندي ان العفو للمعني عليه لا للامام قال صاحب
 القنية واعلم ما قاله في التعزير الواجب حقا لله تعالى وما قاله الطحاوي فيما اذا جنى على
 انسان اه فهذا مخالف لما في الفتح كافي البحر والنهر قلت لكن ذكر في الفتح اول الباب ان ما
 نص عليه من التعزير كافي وطء جارية امرأته او المشتركة وجب امثال الامر فيه ومالم ينص عليه
 اذا رأى الامام المصلحة او علم انه لا يترجر الابنه وجب لانه زاجر مشروع لحقه تعالى كالحد وما
 علم انه يترجر بدونه لا يجب اه فمما ان قواهم ان العفو لله للامام بمعنى تفويضه الى رايه ان ظهر
 له المصلحة فيه اقمه وان ظهر عدمها او علم ان زجاره بدونه بتركه وبه تندفع المخالفة فانهم
 (قوله) لا يمين عطف على قوله فلا عفو وهذا اخذه في النهر من قولهم في الاول واليمين
 فقال هو ظاهر في ان ما كان منه حق الله تعالى لا يخلف فيه الخ (قوله) كالوادعي عليه انه قبل اخته
 اي اخت نفسه والذي في النهر اجنية وهو المناسب لانها لو كانت اخت المدعي فالظاهر انه
 يكون حق عدل لانه ياحقه بذلك ما رشيد لعماله على الغيرة لمحارمه كما لا يخفى الا ان يراى اخت
 المتقل (قوله) لا يمين لانه الخ) عطف على قوله فلا عفو فهو من التفرع ايضا على كونه
 حق لله تعالى (قوله) مع آخر) كذا في الفتح ويأتي انه كفي فيها اخبار عدل واحد وعليه
 فلو كان المدعي عدلا اي حده (قوله) وغيرها) كالحائية والكافي (قوله) دامرورة) قال محمد
 رحمه الله المرومة عدى في الدين اصلاح في الفتح وغيره (قوله) فتح) اقول اختصر عبارة
 الفتح اختصارا مخرجا مع فيه النهر فانه في الفتح ذكر اه لا ان موحد من التعزير حقا لله تعالى

والتكفيل زيلعي (والنص)
 ويخلفه ماله له عليك هذا
 الحق الذي يدعي لابلته ما
 فات خلاصه (والشهادة
 على الشهادة وشهادة رجل
 وامرأتين) كافي حقوق
 العباد وكون ايضا حقا لله
 تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم
 الامام ان حار الماعل ولا
 يمين كالوادعي عليه انه قبل
 اخته مثلا ويجوز ان يته
 ببدء شهادته فيكون مدعي
 شاهدا لومعه آخر وما في
 القنية وغيره ان كان المدعي
 عليه دامرورة وكان اول
 ما فعل يوغظ استحسانا
 ولا يعزري يجب ان يكون في
 حقوق الله فن حقوق العباد
 ليس للقاصي استقاطه فتح
 وما في كراهية الظهيرية
 رجل يعلى ويضرب الناس
 بيده واسانه فلا بأس بأعلام
 السلطان به لا يترجر

لا يجوز للإمام تركه ثم استشكل عليه ما في الحاشية وهو ما نقله الشارح عن القنية فقال انه
يجب ان يكون في حقوق الله تعالى الخ اى واذا كان كذلك ناقض قوله اولا انه لا يجوز للإمام
تركه ثم أجاب عنه بأن ما ذكر عن القنية والحاشية سواء حمل على انه من حقوق الله تعالى او
من حقوق العباد لا يناقض ما مر لانه اذا كان المدعى عليه ذامر وة فقد حصل تعزيره بالجرالى
باب القاضى والدعوى ويكون قوله ولا يعزر معناه لا يعزر بالضرب فى اول مرة فان عاد عزره
بالضرب اه ملخصا وبه تعلم ان الشارح اقتصر على محل الاستشكل المخالف لقوله اولا فلا
عفو فيه وترك المقصود من الجواب فافهم اقول ويظهر لى دفع المناقضة من وجه آخر وهو ان
ما وجب حق الله تعالى لا يجوز للإمام تركه الا اذا علم ان جازر الفاعل كامر ولا يخفى ان الفاعل
اذا كان ذامر وة فى الدين والصالح يعلم من حاله الان جازر من اول الامر لان ما وقع منه
لا يكون عادة الا عن سهو وغفلة ولذا لم يعزر فى اول مرة مالم يعد بل يوعظ ليتذكر ان كان ساهيا
ولا يعلم ان كان جاهلا بدون جر الى باب القاضى ويؤيد هذا ما سئذ كره الشارح آخر الباب من
بناء ما هنا على استثناء ذوى الهيآت من وجوب التعزير **(قوله)** يفيد انه من باب الاخبار اى
فلا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى مجلس القضاء كفى كفالة النهر فهذا يخالف ما مر من اشتراط
الشهادة قلت لكن غاية ما افاده فرع الظهيرية انه لا يأنم من أعلم السلطان به وظاهر اطلاقه
انه لا فرق بين كون السلطان عادلا او جائرا يخشى منه قتله لما مر انه يباح قتل كل مؤذى
اذا لم يتزجر ولا يخفى انه ليس فى هذا تعرض لثبوت تعزيره بمجرد الاخبار عند السلطان فضلا
عن ثبوته عند القاضى على انه يمكن ان يراد بأعلام السلطان الشهادة عليه عنده تأمل **(قوله)**
للقاضى تعزير المتهم ذكروا فى كتاب الكفالة ان التهمة تثبت بشهادة مستورين او واحد
عدل فظاهره انه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس للحاكم حبسه
بخلاف ما اذا كان عدلا او مستورين فان له حبسه بجر قلت ومثله مالو كان المتهم مشهورا
بالفساد فيكفى فيه علم القاضى كما افاده كلام الشارح وفى رسالة دده افندى فى السياسة عن
الحافظ ابن قيم الجوزية الحنبلى ما علمت احدا من ائمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بهذه
الدعوى وما اشبهها يخاف ويرسل بلا حبس وليس تخليفه وارساله مذهبا لاحد من الائمة
الاربعة ولا غيرهم ولو حافظا كل واحد منهم واطاقتاه مع العلم باشتهاره بالفساد فى الارض
وكثرة سرقاته وقلنا لا نأخذ به الا بشاهدى عدل كان مخالفا للسياسة الشرعية ومن ظن ان
الشرع تخليفه وارساله فقد غلط غلطا فاحشا لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولاجماع الائمة والاجل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهما ان
السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة فتعدوا حدود الله تعالى وخرجوا
عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع فى السياسة على وجه لا يجوز وتماه فيها وفى هذا
تصريح بأن ضرب المتهم بسرقة من السياسة وبه صرح الزيلعى ايضا كما سأتى فى السرقة وبه
علم ان للقاضى فعل السياسة ولا يختص بالامام كما قدمناه فى حد الزنا مع تعريف السياسة
(قوله) وان لم يثبت اى ما اتهم به اما نفس التهمة اى كونه من اهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت
(قوله) يكفى فيه خبر العدل مخالف لما قدمه من انه يجوز اثباته بمدعى شهد به لومعه آخر وهو

يفيد انه من باب الاخبار
وان اعلام القاضى بذلك
يكفى لتعزيره نهركات وفيه
من الكفالة معزيا للبحر
وغيره للقاضى تعزير المتهم
وان لم يثبت عليه وكل
تعزير لله تعالى يكفى فيه
خبر العدل لانه فى حقوقه
تعالى

مطلب
فى تعزير المتهم

يقضى فيها بعلمه اتفاقا وقبل
 فيها الحرج المحرر دكره عليه
 فما يكتسب من المحاضر في حق
 انسان يعمل به في حقوق
 الله تعالى ومن افترى بتعزيز
 الكتاب فقد اخطأ اه
 ملخصا وفي كفالة العيني
 عن الثاني من يجمع الحمر
 ويشربه ويترك الصلاة
 احبسه وأودبه ثم اخرجه
 ومن يتهم بالقتل والسرقة
 وضرب الناس احبسه
 واخذه في السجن حتى
 يتوب لان شر هذا على
 الناس وسر الاول على نفسه
 (شتم مسام ذميا عزز) لانه
 ارتكب معصية و تقييد
 مسائل الشتم بالمسام اتفاقي
 فتح وفي الفتية قل ليهودي
 او مجوسي يا كافر يا ثمر ان
 شق عليه ومقتضاه ان يعزز
 لارتكابه الاثم بجر واقره
 المصنف لكن نظريه في النهي
 قلت ولعل وجهه ما مر في
 يافسق فتأمل (يعزز المولى
 عبده والزوج زوجته)
 ولو صغيرة لما سيجي
 (على تركها الزينة) الشرعية
 مع قدرتها عليها (و) تركها
 (غسل الجنابة و) على
 (الخروج من المنزل) لو
 بغير حق (وترك الاجابة الى
 الفرائض) او طاهرة من نحو

مصرح به في الفتح وعله محمول على عدم العدالة (قوله يقضى فيها بعلمه اتفاقا) واما ما ذهب
 اليه المتأخرون وهو المفتي به من انه لا يقضى بعلمه في زماننا فيجب حمله على ما كان من حقوق
 العباد كذا في كفالة النهر وفيه كلام كتنه في قضاء البحر حاصله ان مذكوره غير صحيح وسيأتي
 تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله كامر) الذي مر تقييده بما اذا بين سببه كتقيد اجنبية
 وعناقها وقد فسر المحرر بلم يبين سببه فالمراد بالمجرد هنا ما لم يكن في ضمن ما تصح به الدعوى
 وقدمنا الكلام فيه فانهم (قوله وعليه) اى على ما ذكر من انه من باب الاخبار وانه يكفي فيه خبر
 العدل (قوله من المحاضر) جمع محضر والمراد به هنا ما تعرض على السلطان ونحوه في شكاية
 متول او حاكم ويثبت فيه خطوط اعيان البلدة وختمهم ويسمى في عرفنا عرض محضر (قوله
 يعمل به الخ) قال في كفالة النهر وظاهره ان الاخبار كما يكون باللسان يكون بالبيان فاذا كتب
 الى السلطان بذلك ليزجره جاز وكان له ان يعتمد عليه حيث كان معروفا بالعدالة (قوله فقد
 اخطأ) والفرع المتقدم اى عن الظهيرية ينادى بخطئه نهر (قوله وفي كفالة العيني الخ)
 ذكره في البحر في هذا الباب ومثله في الخانية (قوله وأودبه) الظاهر ان المراد به الضرب
 ويحتمل انه عطف تفسير ط (قوله والسرقة وضرب الناس) الظاهر ان الواو بمعنى او
 لصدق التعليل على كل فرد بخصوصه ط (قوله حتى يتوب) المراد حتى تظهر امارات توبته
 اذ لاوقوف لنا على حقيقتها ولا يقدر بستة اشهر اذ قد تحصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعدها
 كذا حققه الطرسوسى واقره ابن الشحنة (قوله وتقييد مسائل الشتم) اى الواقع في الكثر
 والهداية وهذا ذكره في البحر والنهر والذي في الفتح الاقتصار على ما قبله من المسئلة وتعليلها
 ذكر ذلك آخر الباب (قوله ولعل وجهه ما مر في يافسق) اى من انه الحق الشين بنفسه قبل
 قول القائل و اشار بقوله فتأمل الى ضعف هذا الوجه فانه وان كان الحق بنفسه لكننا التزمنا
 بعقد الذمة معه ان لا تؤذيه اه ح وقد يقال انه وصفه بما هو فيه فهو صادق كقوله للفساق
 يافسق مع انه قد يشق عليه الا ان يفرق بأن اليهودى مثلا لا يعتقد في نفسه انه كافر فتأمل
 (قوله يعزز المولى عبده) قل في الفتح واذا اساء العبد الادب حل لمولاه تأديبه وكذا الزوجة
 (قوله لما سيجي) اى من ان الصغير لا يمنع وجوب التعزير (قوله الشرعية الخ) احتراز عمالو
 امرها نحو ولبس الرجال او بالوشم وعمالو كانت لا تقدر عليها لمرض او احرام او عدم ملكها
 او نحو ذلك (قوله وتركها غسل الجنابة) اى ان كانت مسلمة بخلاف الذمية لعدم خطابها به
 ويمتنعها من الخروج الى الكنائس ط عن حاشية الشاى (قوله وعلى الخروج من المنزل)
 اى بغير اذنه بعد ايفاء المهر (قوله وبغير حق) فلو بحق فلها الخروج بلا اذنه وتقدم بيانه
 في التفقات (قوله لو طاهرة الخ) اى وكانت خالية عن صوم فرض ط عن المفتاح (قوله
 ويلحق بذلك الخ) اشار الى ان تعزير الزوج لزوجته ليس خاصا بالمسائل الاربعة المذكورة
 في المتن ولذا قال في الواو الحية له ضربها على هذه الاربعة وما فى معها وهو صريح الضابط
 الآتى ايضا وكذا ما نقلناه آنفا عن الفتح من ان له تأديب العبد والزوجة على اساءة الادب
 لكن على القول بأنه لا يضرها بترك الصلاة يخص الحوازم بما لا تقتصر منفعتها عليها كما
 يفيد التعليل الآتى هناك (قوله مالو ضربت ولدها الخ) هذه ذكرها في البحر بخس

يقضى فيها بعلمه اتفاقا وقبل
 فيها الحرج المحرر دكره عليه
 فما يكتسب من المحاضر في حق
 انسان يعمل به في حقوق
 الله تعالى ومن افترى بتعزيز
 الكتاب فقد اخطأ اه
 ملخصا وفي كفالة العيني
 عن الثاني من يجمع الحمر
 ويشربه ويترك الصلاة
 احبسه وأودبه ثم اخرجه
 ومن يتهم بالقتل والسرقة
 وضرب الناس احبسه
 واخذه في السجن حتى
 يتوب لان شر هذا على
 الناس وسر الاول على نفسه
 (شتم مسام ذميا عزز) لانه
 ارتكب معصية و تقييد
 مسائل الشتم بالمسام اتفاقي
 فتح وفي الفتية قل ليهودي
 او مجوسي يا كافر يا ثمر ان
 شق عليه ومقتضاه ان يعزز
 لارتكابه الاثم بجر واقره
 المصنف لكن نظريه في النهي
 قلت ولعل وجهه ما مر في
 يافسق فتأمل (يعزز المولى
 عبده والزوج زوجته)
 ولو صغيرة لما سيجي
 (على تركها الزينة) الشرعية
 مع قدرتها عليها (و) تركها
 (غسل الجنابة و) على
 (الخروج من المنزل) لو
 بغير حق (وترك الاجابة الى
 الفرائض) او طاهرة من نحو

اخذا من مسئلة ضرب الجارية وقال فان ضرب الدابة اذا كان ممنوعا فهذا اولى (قوله
 غيرة) بفتح الغين المجمة ط وهو منصوب على الحالية أو المصدرية أو التمييز تأمل (قوله
 ولا تتعظ بوعظه) مفاده انه لا يعزرها اول مرة ط (قوله او شتمته الخ) سواء شتمها او لا
 على قول العاصم بحر وثبوت التعزير للزوج بما ذكر الى قوله والضابط غير مصرح به
 وانما اخذه في البحر والنهر من قول البرازية وغيرها لوقال لها ان ضربتك بلا جناية فأمرك
 بيدك فشتمته الخ فضررها لا يكون الامر بيدها لان ذلك كله جناية قال في النهر وهو ظاهر
 في انه له تعزيرها في هذه المواضع اه قالت وفيه انه اذا كان ذلك جناية علق عليها الامر
 لا يلزم منه ان يكون موجه التعزير اذ لو زنت او سرت فضررها لم يصح الامر بيدها لكونه
 ضربا بجناية مع ان هذه الجناية لا توجب التعزير فالاولى الاقتصار على الضابط (قوله ولو
 نحو يا حمار) ينبغى على ظاهر الرواية عدم التعزير في يا حمار يا ابله وعلى القول الثاني من انه
 يعزر ان كان المقول له من الاشراف والا لا ينبغى ان يفصل في الزوج الا ان يفرق بين الزوجة
 وغيرها والموضع يحتاج الى تدبر وتأمل نهر قلت قد يظهر لي الفرق بينهما اذ لا شك ان هذا
 اساءة ادب منها في حق زوجها الذي هو لها كالسيد وقدمنا عن الفتح ان له تعزيرها بأساءة
 الادب تأمل (قوله او كته او شتمته) الضمير لغير المحرم (قوله والضابط الخ) عزاء في البحر
 الى البدائع من فصل القسم بين النساء قال وهو شامل لما كان متعلقا بالزوج وبغيره اه اى
 سواء كان جناية على الزوج او غيره (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس منه الخ
 لانه في معنى لا يضربها على طاب نفقتها ط (قوله تبعا للدرر) وكذا ذكره في النهاية تبعا
 لكافي الحاكم كافي البحر وفيه عن القية ولا يجوز ضرب اختها الصغيرة التي ليس لها ولي بترك
 الصلاة اذا بلغت عشرا (قوله واستظهره) اى ما في الكنز والملتقى من ان له ضربها على ترك
 الصلاة وبه قال كثير كافي البحر (قوله والاب يعزر الابن عليه) اى على ترك الصلاة ومثلها
 الصوم كما صرحوا به وتعليل القية الآتى يفيد ان الام كالأب والظاهر ان الوصى كذلك
 وان المراد بالابن الصغير بقرينة ما بعده اما الكبير فكالاجنبى نعم قدم الشارح في الحضانة عن
 البحر انه اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضمه لدفع فتنه أو عار وتأديبه اذا وقع منه شيء
 * (فرع) * في فصول العلامى اذا رأى منكرا من والديه يأمرها مرة فان قبلا فيها وان كررها
 سكنت عنهما واشتغل بالدعاء والاستغفار لهما فان الله تعالى يكفيه ما اهمه من امرها * له ام
 ارملة تخرج الى ولية والى غيرها فاعفأ ابنها عليها الفساد ليس له منعها بل يرفع امرها للحاكم
 لينعها او يأمره بمنعها (قوله ابن سبع) تبع فيه النهر والذى قدمه في كتاب الصلاة امر ابن
 سبع وضرب ابن عشر اه ح وهكذا ذكره القهستاني عن الملتقط والمراد ضربه بيد
 لا بخشبة كما تقدم هناك (قوله ويلحق به الزوج) فله ضرب زوجته الصغيرة على الصلاة كالأب
 (قوله وفي القنية الخ) وفيها عن الروضة ولو امر غيره بضرب عبده حل للمأمور ضربه
 بخلاف الحر قال فهذا تخصيص على عدم جواز ضربه ولد الآمر بامر به بخلاف المعلم لان المأمور
 يضربه نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بتملك ابيه لمصلحة الولد اه وهذا
 اذا لم يكن الضرب فاحشا كإتاني في المتن قريبا (قوله فيجرى بين الصبيان) اى يشرع في

غيرة ولا تتعظ بوعظه او
 شتمته ولو بخويا حمار او
 ادعت عليه او مزقت ثيابه
 او كته ليسمعها اجنبى او
 كشفت وجهها لغير محرم
 او كته او شتمته او اعطت
 مالم تجر العادة به بلا اذنه
 والضابط كل معصية لاحد
 فيها فالزوج والمولى التعزير
 وليس منه ما لو طلبت نفقتها
 او كسوتها وألحت لان
 لصاحب الحق مقالا بحر
 و(لا على ترك الصلاة) لان
 المنفعة لا تعود عليه بل
 اليها كذا اعتمد المصنف
 تبعا للدرر على خلاف ما في
 الكنز والملتقى واستظهره
 في حظار المجتبى (والاب
 يعزر الابن عليه) وقدمنا
 ان للولى ضرب ابن سبع
 على الصلاة ويلحق به
 الزوج نهر وفي القنية له
 اكراه طفله على تعلم
 قرآن وادب وعلم لفرضته
 على الوالدين وله ضرب
 اليتيم فيما يضرب والده
 (الصغير لا يمنع وجوب
 التعزير) فيجرى بين
 الصبيان

حقهم كما عبر الزيلعي . هل يضرب تعزيرا بمجرد عقابه او اذا بلغ عشرين كما في ضربه على الصلاة لم أره نعم في البحر عن القنية مراهق شتم عالما فعليه التعزير اه والظاهر ان المراهقة غير قيد تأمل
 * (تأنيبه) * في شهادات البحر لم أر حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فبلغ ونقل الفخر الرازي عن الشافعية سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في التيممة من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم لم يسقط عنه اه قال الخيز الرملي لاوجه لسقوطه خصوصا اذا كان حق آدمي **(قوله)** وهذا لو كان حق عبد الخ) بهذا وفق صاحب المحتج بين قول السرخسي ان الصغير لا يمنع وجوب التعزير وقول الترحمان يمنع بحمل الاول على حق العبد والثاني على حقه تعالى كما اذا شرب الصبي او زنى او سرق واقره في البحر والنهر وتبعهم المصنف قلت لكن بشكل عليه ضربه على ترك الصلاة بل ورد انه تضرب الدابة على التفار لاعلى العتار فتأمل **(قوله)** من حد او عزز) اى من حده الامام او عززه كما في الهداية **(قوله)** فدمه هدر) اى غدا ومالك واحمد خلافا للشافعي لان الامام مأمور بالحد والتعزير وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة وتامه في الفتح والتبيين قلت ومقتضى التعليل بالامر ان ذلك غير خاص بالامام فقد مر ان لكل مسلم اقامة التعزير حال مباشرة المعصية لانه مأمور بازالة المنكر الا ان يفرق بانه يمكنه الرفع الى الامام فلم تتعين الاقامة عليه بخلاف الامام فتأمل **(قوله)** بتل مامر) اى من الاشياء التي يباح له تعزيره فيها ط **(قوله)** فيتقيد بشرط السلامة) اى كضرورة في الطريق ونحوه واورد ما لوجامع امرأته فماتت أو أفضاها فانه لا يضمن عندنا حنيفة وابي يوسف مع انه مباح واجيب بأنه يضمن المهر بذلك فلو وجبت الدية لوجبت ضمانان يتضمنون واحد نهر **(قوله)** قل المصنف) اخذه من كلام شيخه في البحر **(قوله)** وهذا) اى التعليل المذكور **(قوله)** ضربا فاحشا) قيد به لانه ليس له ان يضربها في التأديب ضربا فاحشا وهو الذي يكسر العظم او يخرق الجلد او يسوده كما في التارخانية قل في البحر وصرحوا بانه اذا ضربها غير حق وجب عليه التعزير اه اى وان لم يكن فاحشا **(قوله)** ويضمنه لو مات) ظهره تقييد الضمان بما اذا كان الضرب فاحشا ونحوه اطلاق الضمان في الفتح وغيره حيث قل وذكر الحاكم لا يضرب امرأته على ترك الصلاة ويضرب ابنه وكذا المعلم اذا أذنب الصبي فمات منه يضمن عندنا والشافعي اه وقال في الدر المنقى يضمن المعلم بضرب الصبي وقال مالك واحمد لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الاب في التأديب ولا الجد ولا الوصي لو يضرب معتاد والاضمنه باجماع الفقهاء اه لكن سيأتى في الجنايات قيل باب الشهادة في القتل تفصيل وهو الضمان في ضرب التأديب لا في ضرب التعليم لانه واجب ما لم يكن ضربا غير معتاد فانه موجب للضمان مطلقا وسيأتى تمامه هناك **(قوله)** وعن الثاني الخ) عبارة الزيلعي هكذا وروى عن ابي يوسف ان القاضي اذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان اذا كان يرى ذلك لانه قد ورد ان اكثر ما تعزروا به مائة فنزاد على مائة فمات يجب نصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غير مأذون فيه فحصل القتل بفعل مأذون فيه وبفعل غير مأذون فيه فينصف اه فعد ان الكلام في القاضي الذي يرى ذلك اجتهادا او تقليدا وفقدت دلالة استدلال اثبت حدوث من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين

(و) هذا لو كان حق عبدا ما (لو كان حق الله) تعالى بان زنى او سرق (منع) الصغير منه محتج (من حد او عزز) فهلك قدمه هدر الا امرأة عززها زوجها) بتل مامر (فماتت) لان تأديبه مباح فيتقيد بشرط السلامة قل المصنف وبهذا ظهر انه لا يجب على الزوج ضرر زوجته اصلا (ادعت على زوجها ضربا فحشا وثبت ذلك عليه عزز كما لو ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا) فانه يعززه ويضمنه لو مات شئى وعن الثاني لو زاد القاضي على مائة فمات فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل مأذون فيه وغير مأذون فيه نصف زيلعي * (فروغ) * ردت لتفارق زوجها تحير على الاسلام

والمقتضى ما قررناه هناك وجوب الظن ان اذا تعدى بالزيادة مصلقاً وان هذه الرواية غير معتمدة عند الكل فافهم **(قوله)** ولا يعزّر خمسة وسبعين (جری علی ظاهر الرواية عن ابی یوسف وقدمنا ترجیح قولهما انه لا یبلغ التعزیر اربعین) **(قوله)** ولا یتزوج بغيره بل تقدمنا هنا خبر علی تجدید النکاح بمهر یسر وهذه احادی روایات ثلاث تقدمت فی الخلاف * الثانية انها لا ین رد اقتضاها السی * الثالثة ما فی النوادر من انه یتلکها برقیة ان کان معسراً **(قوله)** ارتحل الی مذهب الشافعی یعزّر ای اذا کان ارتحاله لا لغرض محمود شرعاً لما فی التارخیه حکى ال رجلاً من اصحاب ابی حنیفة خطب الی رجل من اصحاب الحديث ابنته فی عهد ابی بکر الجوزجانی فأبى الا ان یتزک مذهبہ فقرأ خلف الامام ویرفع یدیه عند الانحطاط ونحو ذلك فأجابہ فزوجه فقال الشیخ بعدما سئل عن هذه واطرق رأیہ النکاح جائز ولكن أخاف علیہ ان یتزک بایمانه وقت النزاع لانه استخف بمذهب الذی هو حق عنده وتركه لاجل حنیفة منته ولو ان رجلاً برى من مذهبہ باجتهاد وضح له کان مخوداً ما جوراً أما انتقال غیره من غیر دلیل بل لما یرغب من عرض الدنیا وشهوتهما فهو المذموم الآثم المستوجب للتأدیب والتعزیر لارتکابه المنکر فی الدین واستخفافه بدينه ومذهبہ اه ماخصاً وفيها عن المتأوی النسبية الثبات علی مذهب ابی حنیفة خیر وأولی قل وهذه الكلمة اقرب الی الالفة اه وفى آخر التحرير للمحقق ابن الهمام مسألة لا یرجع فیما قلده فی ای عمل به اتفاقاً وهل یقلد غیره فی غیره المختار نعم للقطع بأنهم کانوا یستفتون مرة واحداً مرة غیره غیر ما تزمین مفتياً واحداً فلو التزم مذهباً معیناً کأبی حنیفة والشافعی فقلیل یلزم وقیل لا وقیل مثل من لم یلتزم وهو الغالب علی الظن لعدم ما یوجبہ شرعاً اه ماخصاً قال شارحه المحقق ابن امیر حاج بل الدلیل الشرعی اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليده فيه فيما احتاج اليه وهو فاسألو اهل الذکر والسؤال انما یتحقق عند طلب حکم الحادثة المعينة فاذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به واما التزامه فلم یتثبت من السمع اعتباره ملزماً انما ذلك فی الذکر والافرق فی ذلك بین ان یلتزمه بلفظه او بقلبه علی ان قول القائل مثلاً قلدت فلاناً فیما افقی به تعلیل التقليد والوعد به ذکره المصنف اه قلت وايضاً قالوا العامی لا مذهب له بل مذهب مذهب مفتیه وعالمه فی شرح التحرير بأن المذهب انما یتكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب علی حسبہ او لمن قرأ کتاباً فی فروع ذلك المذهب وعرف فتاوی امامه واقواله واما غیره ممن قال انا حنفی او شافعی لم یضر كذلك بمجرد القول كقولہ انا فقیه او نحوی اه وتقدم تمام ذلك فی المقدمة اول هذا الشرح وانما اظننا فی ذلك لثلاث یغتر بعض الجهالة بما يقع فی الكتب من اطلاق بعض العبارات الموهمة خلاف المراد فیحملهم علی تنقیص الأئمة المجتهدین فان العلماء حاشاهم الله تعالى ان یريدوا الازدراء بمذهب الشافعی او غیره بل یطلقون تلك العبارات بالمتنع من الانتقال خوفاً من التلاعب بمذاهب المجتهدین نفعا لله تعالى بهم واما تناسل حبهام آمین يدل لذلك ما فی التنية رامراً لبعض كتب المذهب لیس للعامی ان یحول من مذهب الی مذهب ویستوی فیہ الحنفی والشافعی اه وسیأتی ان شاء الله تعالى تمام ذلك فی فصل القبول من الشهادات **(قوله)** قدف بالتعريض) كأن قد انالست بزبان یعزّر لان

مطلب

فیما اذا ارتحل الی غیر مذهبہ

وتعزّر خمسة وسبعین

سوطاً ولا یتزوج بغيره به

یفقی ملتقط * ارتحل الی

مذهب الشافعی یعزّر

سراجیه * قدف بالتعريض

یعزّر حاوی * زنی بأمرأة

میتة یعزّر اختیار * ادعی

علی آخر انه وطی أمته

وحبلت فنقصت فان رهن

مطلب

العامی لا مذهب له

الحد سقط للشبهة وقد الحق الشين بالخطاب لان المعنى بل انت زان فعزر وظاهر التقيد
بالقذف أنه لو شتم بالتعريض لا يعزر **(قوله)** فله قيمة النقصان (اي له قدر مانقص من قيمتها
ولم يذكر انه يحد أولا لعلمه بما مر في بابيه وتقدم قيل باب الشهادة على الزنا مالوزنى بأمة فقتلها
انه يجب الحد والقيمة بالقتل وفي افضائها تفصيل طويل **(قوله)** وان حلف خصمه (اي
عند عدم البرهان **(قوله)** حتى يتوب او يموت) عبارة غيره حتى يردّها وفي الهنذية وغيرها
قال محمد أحبسه أبدا حتى يردّها او يموت **(قوله)** يعزر على الورع البارداخ) قال في التارخانية
روى ان رجلا وجد تمرة ملقاة فأخذها وعرفها مرارا ومراده اظهار ورعه وديانته
فقال له عمر رضى الله تعالى عنه كلها يا بارداخ فانه ورع يغضه الله تعالى وضربه بالدرّة اه قلت
به علم ان المراد ما كان على وجه الرياء كما أفاده بقوله البارداخ فافهم فلو كان من اهل الورع
فهو مدح كمن قال ان امرأة سألت بعض الأئمة عن الغزل على ضوء العسس حين يمر على
بيتها فقال من انت فقال انا اخت بشر الحافي فقال لها لا تفعلى فن الورع خرج من
بيتكم **(قوله)** التعزير لا يسقط بالتوبة) لما مر ان الذمى اذا لزمه التعزير فاسلم لم يسقط عنه
لكن هذا مقيد بما اذا كان حقا لعبد اماما واجب حقالله تعالى فانه يسقط كما في شهادات البحر
حموى على الاشياء **(قوله)** قلت قد قدمناه لاصحابنا (اي تقدم ذلك عند قوله والشهادة
على الشهادة وهذا جواب لقول الاشياء ولم أره لاصحابنا اه قلت وفي كفالة كا في الحاكم
الشهيد و اذا كان المدعى عليه رجلا له مروءة وخطر استحسنت ان لا احبسه ولا أعزّره اذا
كان ذلك اول مافعل وذكر عن الحسن رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صل الله عليه وسلم
تجافوا عن عقوبة ذى المروءة الا في الحدود اه وقال البيهقي وفي الاجناس عن كفالة الاصل
لو ادعى قبل انسان شتيمة فاحشها وانه ضربه عزرا سواطا وان كان المدعى عليه رجلا له
مروءة وخطر استحسنت انه لا يعزر اذا كان اول مافعل وفي نوادر ابن رستم عن محمد وعظ
حتى لا يعود اليه فان عاد وتكرر منه ضرب التعزير قلت لمحمد والمروءة عندك في الدين
والصلاح قل نعم وفي التمراتشى ان كان له خطر ومروءة فالقياس ان يعزر وفي الاستحسان
لا ان كان اول مافعل فن فعل اى مرة اخرى علم انه لم يكن ذامروءة والمروءة مروءة شرعية
وعقالية رسمية اه ملخصا * (تنبيه) * قال ابن حجر في الفتاوى الفقهية جاء الحديث من
طرق كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة منها اقبل ذوى الهيات عزراتهم
الا الحدود وفسرهم الشافعى بأنهم الذين لا يعرفون بالشرف فيزل احداهم الزلة فيترك وقيل
هم اصحاب الصفات دون الكبار وقيل الذين اذا وقع منهم الذنب تابوا والاول اظهر وامتن
اه ملخصا قلت وقول أئمتنا اذا كان اول مافعل يشير الى التفسير الاول وكذا ما مر من
تفسير المروءة **(قوله)** في حديث اتق الله لاتأتى (اي) لفظ الجامع الصغير اتق الله ياأبا الوليد
وقوله لاتأتى اصله لاتأتى لحذف اللام كذا في المناوى ح قلت مقتضاه ان تأتى منصوب
بأن المضرة بعد اللام المقدرة مع ان شرط اضرار ان عدم وجود لابعدها مثل لنعلم اى
الحزين فلو وجدت امتنع الاضرار مثل للآ يعلم الا ان يقال سوغ ذلك عدم التصريح
باللام التعليلية لكنه يتوقف على كون الرواية بالنصب والا فلا يظهر انه نفى بمعنى النهى مثل

فله قيمة النقصان وان
حلف خصمه فله تعزير
المدعى منية * وفي الاشياء
خدع امرأة انسان
واخرجها وزوجها حبس
حتى يتوب او يموت لسعيه
في الارض بالفساد * من
له دعوى على آخر فلم
يخده فأمسك أهله للظلمة
فحبسوهم وغيرهم
عزر * يعزر على الورع
البارد كتعريف نحو
تمرة * التعزير لا يسقط
بالتوبة كالحسد ثم قل
واستثنى الشافعى ذوى
الهيات قلت قد قدمناه
لاصحابنا عن القنية وغيرها
وزاد الناطقى في اجناسه
ما لم يتكرر فيضرب التعزير
وفي الحديث تجافوا عن
عقوبة ذوى المروءة الا
في الحد وفي شرح الجامع
الصغير للمناوى الشافعى
في حديث اتق الله لاتأتى
يوم القيامة بعبير تحمله
على رقبك

فلارفت ولا فسوق او نهى والياء للاشباع وعلى كل فهو نهى عن المسبب والمراد النهى عن السبب مثل ولا تقولوا انفسكم لا يفتنكم الشيطان اى لاتفعلوا سبب القتل والفتنة وهذا المراد النهى عن منع زكاة المواشى او السرقة التى هى سبب الايتان بما ذكر وعلى هذا التقرير يظهر فى الحديث نكات لطيفة لاتخفى على المتأمل ففهم **(قوله له رغاء الح)** الرغاء صوت الابل كما ان الخوار صوت البقر والثواج بالثاء المثلثة المضمومة وبعدها همزة مفتوحة ممدودة ثم جيم صوت الغنم ط **(قوله قال يؤخذ منه)** عبارة المناوى قال ابن المنير اظن ان الحكم اخذوا بتجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه اه ح والتجريس بالقوم التسميع بهم قاموس قلت وهو معنى التشهير الذى ذكروه عندنا فى شاهد الزور فى التارخانية قال ابو خنيفة فى المشهور يطاف به ويشهر ولا يضرب وفى المراجية وعليه الفتوى وفى جامع العتبان التشهير ان يطاف به فى البلد وينادى عليه فى كل محلة ان هذا شاهد الزور فلا تشهدوه وذكر الخفاف فى كتابه انه يشهر على قولهما بغير الضرب والذى روى عن عمر انه يستخم وجهه فتأويله عند السرخسى انه بطريق السياسة اذا رأى المصلحة وعند الشيخ الامام انه التفضيح والتشهير فانه يسمى سوادا اه ما خصا وسيأتى تمامه قيل باب الرجوع عن الشهادة ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة

عقب به الحدود لانه منها مع الضمان قهستانى قلت وكأنهم ترجوا لها بالكتاب دون الباب لاشتغالها على بيان حكم الضمان الخارج عن الحدود فكانت غيرها من وجه فافردت عنها بكتاب متضمن لابواب تأمل قال القهستانى وهى نوعان لانه اما ان يكون ضررها بذى المال او بهو بهامة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثانى بالكبرى بين حكمهما فى الآخر لانها اقل وقوعا وقد اشتركا فى التعريف واكثر الشروط اه اى لان المعتبر فى كل منهما اخذ المال خفية لكن الخفية فى الصغرى هى الخفية عن عين المالك او من يقوم مقامه كالودع والمستعير وفى الكبرى عن عين الامام الماتزم حفظ طرق المسلمين وبلادهم كفى بالفتح والشروط تعلم بما يأتى **(قوله)** هى لغة اخذ الشيء الح ثفذ انها مصدر وهى احد خمسة فى القاموس سرق منه الشيء يسرق اى من باب ضرب سرقا محرركة وككتف وسرقة محرركة اى ككلمة وكفرجة اى يضم فسكون وسرقا بالفتح اى مع السكون والاسم السرقة بالفتح وكفرجة وككتف اه موفنا **(قوله خفية)** يضم الحاء وكسرها ط عين المصباح **(قوله محجاز)** اى من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول كالخلق بمعنى الخلق **(قوله)** شرعا باعتبار الحرمة الح يعنى ان الهافى الشرع تعريفين تعريف باعتبار كونها محرمة وتعريف باعتبار ترتب حكم شرعى عليها وهو القطع ومرفظيره فى الزنا **(قوله)** اخذه كذلك اى اخذ الشيء خفية **(قوله)** اخذ مكلف شمل اخذ حكما وهو ان يدخل جماعة من الصوب من منزل رجل وياخذوا متاعه ويحملوه على ظهر واحد ويخرجوه من المنزل فان الكل يفتنوعون استجسانا وسيأتى بحر واخرج الصبي والمجنون لان القطع عقوبة وهما ليسا من اهلهما لكنهما يضمnan المال كفى البحر **(قوله)** او عبدا فهو كالحر هنا لان القطع لا ينصف بخلاف الجاني **(قوله)** او كافرا

كتاب السرقة

(هى) لغة اخذ الشيء من الغير خفية وتسمية السرقة سرقة محجاز وشرعا باعتبار الحرمة اخذه كذلك بغير حق نصا كان ام لا وباعتبار اقطع **(اخذ مكلف)** ولو اتى او عبدا او كافرا

الاولى اوزنيا لما في كافي احكام ان الحربى المستامن اذا سرق في دار الاسلام لم يقطع في قول
ابن حنيفة ومحمد وقل ابو يوسف اقصمه **(قوله)** او مجنوناً حال افقته (الاولى ان يقول
او مجنوناً في غير حال اخذه لان قوله ولو اتى الخ تعميم للمكلف فيصير المعنى اخذه مكلف ولو كان
ذلك المكلف مجنوناً في حال افقته ولا يخفى فيه فانه في حال الافاقة عاقل لا مجنون الا ان يجعل
حال افاقته ظرفاً لاخذ فكأنه قل اخذ مجنون في حال افاقته فيصدق عليه اخذ مكلف
وانما ساء مجنوناً نظراً الى حاله في غير وقت الاخذ فيرجع الى ما قلنا تأمل والحاصل كافي البحر
والنهر انه اذا كان يحس ويفيق فأن سرق في حال افاقته قطع والا فلا اه بقر لو حن بعد الاخذ
هل يقطع ام تنتظر افقته قل السيد ابو السعود ظاهر مقدمه في النهر من انه يشترط لاقامة
الحد كونه من اهل الاعتار يقتضى اشتراط افقته الا ان يفرق بين الجلد والقطع بان الذى
يحصل به الجلد لا فائدة فيه قبلها لزوال الالم قبل الافاقة بخلاف القطع اه قلت لكن في حد
الشرب من البحر اذا أقر السكران بالسرقة ولم يقطع لسكره اخذ منه المال ثم قال شهدوا عليه
بالشرب وهو سكران قلت وكذا بالزنا وهو سكران كما اذا زنى وهو سكران وكذا بالسرقة
وهو سكران ويحد بعد الصحو ويقطع اه فهذا يفيد اشتراط صحوه الا ان يفرق بين الجنون
والسكر بأن السكر له غاية بخلاف الجنون لكن الظاهر انتظار افقته لاندرء الحد بالشبهة
وهى هنا احتمال ابداء ما يسقطه اذا أفق كذا يقطع الاخرس لذلك تأمل **(قوله)** ناطق بصير
زاد في البحر هنا قيداً آخر وهو كونه صاحب يد يسرى ورجل يمتن بصيحتين وسياًتى في فصل
القطع **(قوله)** لجهله بما له غيره) يعنى ان مقتضى حاله ذلك **(قوله)** عشرة دراهم (لما رواد ابو
حنيفة مرفوعاً لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ورجح هذه على رواية ربع دينار ورواية
ثلاثة دراهم لان الاخذ بالاكثر احوط احتيالا للدرء كما بسطه في الفتح واطلق الدراهم
فانصرف الى المعهودة وهو ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما في الزكاة بحر
ومثله في الهداية وغيره وبحث فيه الكمال بأن الدراهم كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم مختلفة
صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة فمقتضى ترجيحهم الاكثر فيأمر
ترجيحه هنا ايضا وتامه في الشرب لئلا يـ **(قوله)** لم يقل مضروبة) اى مع ان ذلك شرط للمنع
في ظاهر الرواية **(قوله)** جياذ) فلو سرق زيوف او نهرجة او سقوة فلا قطع الا ان تكون كثيرة
قيمتها نصاب من الجياذ بحر **(قوله)** او مقدارها) اى قيمة فلو سرق نصف دينار قيمته النصاب
قطع عندنا بحر وهو عطف على عشرة اهـ **(قوله)** فلا قطع بنقرة) هى القطعة المذابة
من الذهب والفضة قاموس والمراد الثانى ط وهذا محترز كون العشرة مضروبة ومثله ما
لو سرق اقل من وزن عشرة فضة تساوى عشرة مسكوكة لا يقطع لانه مخالف للنص في محل
النص وهو ان يسرق فضة وزن عشرة كذا في الفتح فأود ان الفضة غير المسكوكة يعتبر فيها
الوزن والقيمة اى كون وزنها عشرة تساوى عشرة مسكوكة فلا قطع لو نقص الوزن عن عشرة
وان بلغ قيمة المسكوكة كسبئتنا هذه ولا فى عكسه كسبئنا النقرة **(قوله)** ولا بد دينار) محترز قوله
او قيمتها فأود به ان غير الدراهم يقوم بها وان كان ذهباً كافي الفتح **(قوله)** وقت السرقة ووقت
القطع) فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة فالتقص وقت القطع لم يقطع الا اذا كان التقص لعب

او مجنوناً حال افاقته) ناطق
بصير (فلا يقطع اخرس
لا احتمال لنطقه بشبهة ولا اعمى
لجهله بما له غيره (عشرة
دراهم) لم يقل مضروبة
لما في المغرب الدراهم اسم
للمضروبة (جياذ او
مقدارها) فلا قطع بنقرة
وزنها عشرة لا تساوى
عشرة مضروبة ولا بد دينار
قيمته دون عشرة وتعتبر
القيمة وقت السرقة
ووقت القطع

حدث أول فوات بعض العين كافي الفتح والنهر **(قوله)** مكانه) فلو سرق في بلد ما قيمته فيها عشرة فأخذ في أخرى وقيمتها أقل لا يقطع فتح **(قوله)** بتقويم عدلين) حال من قوله أو مقدارها **(قوله)** عند اختلاف المقيمين) أي بان قومه عدلان بصلاب وعدلان آخران بأقل منه وأما لو اختلفوا بعد اتفاقهم على النصاب فإنه لا يضر كاهو ظاهر **(قوله)** لا إذا كان وعاء لها عادة) لأن القصد فيه يقع على سرقة الدراهم ألا ترى أنه لو سرق كيسا فيه دراهم كثيرة يقطع وإن كان الكيس يساوي درهما بخر وفهم منه أنه لو علم بما في الثوب يقطع كما صرح به في المبسوط لأن المعتبر ظهور قصد النصاب وكون المسروق كيسا فيه دلالة القصد ولا يقبل قوله لم أقصد لم أعلم كافي الفتح فأقراره بالعلم بما في الثوب فيه دلالة القصد بالأولى **(قوله)** ولا ينتظر) أي إذا طلب المالك تضمينه فله ذلك في الحال لو جود سببه لأنه لا يقدر على تسليمه للحال فصار مستهلكا **(قوله)** خفية) خرج به الأخذ مغالبة أو أنها فلا يقطع به لو كان في المصر نهارا وإن دخل خفية استحسانا نهر **(قوله)** وابتداء فقط لوليل) حتى لو دخل البيت ليلا خفية ثم أخذ المال مجاهرة ولو بعد مقاتلة من في يده قطع بحر **(قوله)** وهل العبرة) أي في الخفية لزعم السارق أن رب الدار لم يعلم به أم لزعم أحدها وإن كان رب الدار فيه خلاف ويظهر ذلك فيما لو ظن السارق أن رب الدار علم به مع أنه لم يعلم بالخفية هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق ففي الزيلعي لا يقطع لأنه جهر في زعمه وفي الخلاصة والمحيط والذخيرة يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم أحدها أم لو زعم اللص أنه لم يعلم به مع أنه علم يقطع اكتفاء بزعمه الخفية وكذا لو لم يعلم اتفاقا وأما لو علما فلا يقطع فالمسئلة رباعية كما أفاده في البحر **(قوله)** من صاحب يد صحيحة) حتى لو سرق عشرة ودیعة عند رجل ولو لعشرة رجال يقطع فتح **(قوله)** فلا يقطع السارق من السارق) هكذا أطلقه الكرخي والطحاوي لأن يده ليست يد أمانة ولا ملك فكان ضائعا قاننا لم يكن يده يد غضب والسارق منه يقطع والخفي ما في نوادر هشام عن محمد أن قطعت الأول لم أقطع الثاني وإن درأت عند الحد قطعته ومثله في أمالي أبي يوسف كذا في الفتح نهر وعلى هذا التفصيل مشي المصنف في الباب الآتي * (تنبيه) * في كافي الحاكم ولا يقطع السارق من مال الخرنبي المستأمن **(قوله)** بما لا يتسارع إليه الفساد) سيأتي هذا في المتن مع أشياء أخر لا يقطع بها فإذا كان مراده استيفاء الشروط كان عليه ذكر الباقي تأمل **(قوله)** متقوما مطلقا) أي عند أهل كل دين ط **(قوله)** فلا يقطع بسرقة خمر مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم خمر الذمي ولو قال فلا يقطع بسرقة خمر أكلان أخصروا شمل أھ ح **(قوله)** بدائع) تمام عبارتها على ما في البحر فلو سرق بعض تجار المسلمين من البعض في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الإسلام فأخذ السارق لا يقطعه الإمام أھ قلت وظاهره أن الحكم كذلك لو سرق في دار البني ثم خرجوا إلى دار العدل تأمل ولم يذكر سرقة أهل العدل من أهل البني وعكسه وفي كافي الحاكم رجل من أهل العدل أغار على عسكري البني ليلا فسرقة من رجل منهم مالا فجاء به إلى إمام العدل لا يقطعه لأن لأهل العدل أخذ أموالهم على وجه السرقة ويمسكه إلى أن يتوبوا أو يموتوا وفي العكس لو أخذ بعد ذلك فأتى به إمام أهل العدل لم يقطعه أيضا لأنه محارب يستحل هذا أھ ما خصا **(قوله)** من حرز) هو على قسمين حرز بنفسه وهو كل بقعة معدة

ومكانه بتقويم عدلين لهما معرفة بقيمة ولا يقطع عند اختلاف المقيمين ظهري (مقصودة) بالاختلاف لا قطع شوب قيمته دون عشرة وفيه دينار أو دراهم مصرورة إلا إذا كان وعاء لها عادة تخييس (ظاهرة) (الإخراج) فلو ابتلع دينار في الحرز وخرج لم يقطع ولا ينتظر تغطوه بل يضمن مثله لأنه استهلكه وهو سبب الضمان للحال (خفية) ابتداء وانتهاء لو أخذ نهارا ومنه ما بين العشاءين وابتداء فقط لوليل وهل العبرة لزعم أحدها خلاف (من صاحب يد صحيحة) فلا يقطع السارق من السارق فتح (بما لا يتسارع إليه الفساد) كالحكم وفواكه مجتبي ولا بد من كون المسروق متقوما مطلقا فلا يقطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان السارق أو ذميا وكذا الذمي إذا سرق من ذمي خمر أو خنزيرا أو ميتة لا يقطع لعدم تقومها عندنا ذكره الباقي (في حرز العدل) فلا يقطع سرقة في دار حرب أو بعي بدائع (من حرز)

للاحرار ممنوع من الدخول فيها الا باذن كالدور والحوانيت والحريم والحزائن والصناديق او بغيره وهو كل مكان غير معد للاحرار وفيه حافظ كالمساجد والطرق والصحراء وفي القنية لوسرق المدفون في مفازة يقطع بحر قلت وجزم المقدسي يضعف ما في القنية كانه كره في النباش **(قوله)** بكرة واحدة فلو اخرج بعضه ثم دخل واخرج باقيه لم يقطع زيلعي وغيره قلت وهذا لو اخرجه الى خارج الدار لما في الجوهرة ولو دخل دارا فسرق من بيت منها درهما فأخرجه الى صحنها ثم عاد فسرق درهما آخر وهكذا حتى سرق عشرة فهذه سرقة واحدة فاذا اخرج العشرة من الدار قطع وان اخرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشر مرات لم يقطع لانها سرقات اه ومثله في التارخانية لكن ذكر في الجوهرة ايضا لو اخرج نصابا من حرز مرتين فصاعدا ان تحلل بينهما اطلاع المالك فاصاح النقب او اغلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى فلا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون نصاب وان لم تحلل ذلك قطع اه ومثله في النهر عن السراج قيل فصل القطع فقوله وان لم تحلل ذلك قطع يقتضي انه لو اخرج بعض النصاب الى خارج الدار ثم عاد قبل اطلاع المالك واصلاحه النقب او اغلقه الباب انه يقطع وهو خلاف ما أطلقه هو وغيره من عدم القطع كما علمت لانه لم يصدق عليه انه في كل مرة اخرج نصابا من حرز بل بعض النصاب نعم اطلاع المالك له اعتبار في مسألة أخرى ذكرها في الجوهرة ايضا وهي لو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا الا في الليلة الثانية ان كان ظاهرا : علم به رب المنزل ولم يسده لم يقطع والاقطع اه ووجهه ظاهر وهو انه لو علم به ولم يسده لم يبق حرزا والابقي حرزا اذ لو لم يبق حرزا لزم ان لا تحقق سرقة بعده تلك الحرز **(قوله)** اتحد مالكم تعدد فلو سرق واحد من جماعة قطع ولو سرق اثنان نصابا من واحد فلا قطع عليهما فالعبرة للنصاب في حق السارق لا المسروق منه بشرط ان يكون الحرز واحدا فلو سرق نصابا من منزلين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة انفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة فيها حجر كافي البدائع بحر وستأتي مسألة الحجر **(قوله)** لاشبهة ولا تأويل فيه اخرج بالاول السرقة من داربيه ونحوه وبالثاني سرقة مصحف لتأويل اخذه للقراءة افاده ط **(قوله)** وثبت ذلك الخ لا يصح كون ذلك جزءا من التعريف بل هو شرط للقطع كما افاده بقوله فيقطع ان أقر مرة او شهد رجلان الخ تأمل **(قوله)** واليه رجع الثاني اي ابو يوسف وكان اولي يقول لا يقطع الا اذا أقر مرتين في مجلسين مختلفين كافي الزيلعي **(قوله)** ومن المتأخرين من أفنى بصحته مقتضى صنيعة ان ذلك صحيح في حق القطع ولا يخفى ما فيه لان القطع حد يسقط بالشبهة والانكار اعظم شبهة مع انه سيأتي انه لا قطع ينكول عن اليمين وانه لو أقر ثم هرب لا يتبع فيتعين حمل ما ذكره على صحته في حق الضمان **(قوله)** او شهد رجلان فلا يقبل رجل وامرأتان للقطع بل للمال وكذا الشهادة على الشهادة كافي كافي الحاكم **(قوله)** ولو عبدا تعميم للضمير في عليه المقدر بعد قوله او شهد رجلان وسيأتي الكلام على سرقة العبد في الباب الآتي **(قوله)** وسألهم الامام كيف هي) ليعلم انه اخرج من الحرز او ناول من هو خارج وأين هي ليعلم انها ليست في دار الحرب وكم هي ليعلم انها نصاب أم لا **(قوله)** زاد في الدرر نقله في البحر ايضا عن الهداية وقال السؤال عن الماهية

بكرة واحدة اتحد مالكم أم تعدد (لا شبهة ولا تأويل فيه) وثبت ذلك عند الامام كما سيتضح (فيقطع ان أقر بها مرة) واليه رجع الثاني (طائعا) فاقارده بها مكرها باطل ومن المتأخرين من أفنى بصحته ظهيرة زاد القهستاني معزيا لحزانه المفتين ويحل ضرره ليقرب وسنحققه (أو شهد رجلان) ولو عبدا شرط حضرة مولاه ولا تقبل على اقراره ولو بحضرته (وسألهم الامام كيف هي واين هي وكم هي) زاد في الدرر وما هي ومتى هي

لاطلاعها على استراق السمع والنقص من اركان الصلاة وعن الزمان لاحتمال التقادم زاد في الكافي انه يسألها عن السرقة كل مال لا توجب القطع **(قوله)** ومن سرق ليعلم انه ذو رحم محرم منه أم لا **(قوله)** وبينها اي المذكورات وهو عطف على قوله وسألها **(قوله)** احتيالا علة للسؤال **(قوله)** ويحبسه حتى يسأل عن الشهود اي عن عدالتهم قال في الشربلالية يشير الى ما قاله الكمال ان القاضي لو عرف الشهود بالعدالة قطعه اه ولعله على القول بأن القاضي يقضى بعلمه وهو خلاف المختار الآن اه وهذا اشتباه فن قضاء بالقطع بالينة لا بعلمه وعلمه بعدالة الشهود المتوقف عليها القضاء بالقطع ليس قضاء به حموى قلت على انه مر في الباب السابق ان في حقوقه تعالى يقضى القاضي بعلمه اتفاقا وقد صرح في البحر عن الكشف بأن وجوب القطع حق لله تعالى على الخلو **(قوله)** لعدم الكفالة في الحدود لانه اذا جاز أخذ الكفيل بالنفس لا يحبس **(قوله)** الزمان لان تقادم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها نوح عن المبسوط والمحيط واعترضه الحموى بأنه يجوز ان تكون السرقة في صباه فلا يحد قلت لكن قال في حاوى الزاهدى لو ثبتت السرقة بالاقرار لا يلزم السؤال عن زمانها حتى قال في اسع لوقل سرقت في زمان الصبا يقطع ولا يلتفت الى قوله اه ولفظ أسع رمز لكتاب الاسرار **(قوله)** المكان المناسب والا المكان بالعطف لانه في الفتح استثنى الزمان والمكان **(قوله)** تحريف اي لجواز ان يكون في دار الحرب والمراد ان ذكر المكان في عبارة الفتح غير صحيح **(قوله)** وكذا لو رجع احدهم اي احد السارقين المقرين **(قوله)** أو قال اي احد السارقين **(قوله)** أو شهدا على اقراره اي اقرار السارق **(قوله)** فلا قطع اي في المسائل الثلاث اما في الاولين فانه اذا سقط عن البعض شبهة سقط عن الباقي كافي الكافي والرجوع ودعوى الملك شبهة * واما في الثالثة فلان جحود الاقرار بمنزلة الرجوع وهو لو أقر صريحا يصح رجوعه فكذا لو شهدا على اقراره والسكوت في باب الشهادة جعل انكارا حكما كما ذكره المصنف **(قوله)** ونقله شارح الوهبانية الخ حاصله ما نقله عن المبسوط أنه لو أقر ثم هرب لم يقطع ولو في فوره لان الهرب دليل الرجوع ولو رجع لا يقطع فكذا اذا هرب بل يضمن المال وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فإن أخذ في فوره قطع والا فان حد السرقة لا يقام بالينة بعد التقادم والعارض في الحدود بعد القضاء قبل الاستيفاء كالعارض قبل القضاء اه وبه ظهر ان قول المصنف تبعا للظهيرية فن في فوره لا يقطع صوابه ولو في فوره ليعلم انه بعد التقادم لا يقطع ايضا وأجيب بأنه قيد بالفورية ليصح قوله بخلاف الشهادة لانه بعد التقادم لا يخالف الاقرار الشهادة في عدم القطع على انه اذا كان لا يقطع بالهرب في فور الاقرار لا يقطع بعد التقادم فيه بالاولى كما أفاده ح لكن لا يخفى ما في العبارة من الابهام والعبارة المحررة عبارة كافي الحاكم وهي واذا أقر بالسرقة ثم هرب لم يطالب وان كان ذلك بشهود طلب مادام في فوره ذلك **(قوله)** ولا قطع بنكول اي نكول السارق عن الخلف عند القاضي **(قوله)** لاقراره على نفسه علة للزوم المال في المستثنين لان النكول اقرار معنى واقرار السيد على عبده يوجب توجه المطالبة على نفسه أفاده ط **(قوله)** ونقل اي في القهستاني ومثله في الذخيرة وهو تأييد لما قبله حيث سماه جورا شبيها بالعدل

(ومن سرق وبينها)

احتيا لا المردد ويحبسه حتى

يسأل عن الشهود لعدم

الكفالة في الحدود ويسأل

المقر عن الكل الا الزمان

وما في الفتح الا المكان

تحريف نهر (وصح

رجوعه عن اقراره بها)

وان ضمن المال وكذا

لو رجع احدهم او قال

هو مالي او شهدا على

اقراره بها وهو يحجداو

يسكت فلا قطع شرح

وهبانية (فان اقرارها ثم

هرب فان في فوره لا يتبع

بخلاف الشهادة) كذا نقله

المصنف عن الظهيرية

ونقله شارح الوهبانية بلا

قيد الفورية (ولا قطع

بنكول واقرار مولى على

عبده بها وان لزم المال)

لاقراره على نفسه (و)

السارق (لا يفتى بعقوبته)

لانه جور تجنيس وعزاء

القهستاني للواقعات معاملا

بأنه خلاف الشرع ومثله

في السراجية ونقل عن

التجنيس

فأنى بالسرقة فقال
سبحان الله ما رأيت جورا
أشبه بالعدل من هذا وفي
أكرام البرازيه من المشايخ
من أفنى بصحة اقراره بها
مكرها وعن الحسن نخل
ضربه حتى يقر منه بظهور
العظم ونقل المصنف عن
ابن العز الحنفى صح انه عليه
الصلاة والسلام امر
الزبير بن العوام بتعذيب
بعض المعاهدين حين كتم
كنز حى بن اخطب ففعل
فدلهم على المال قال وهو
الذى يسع الناس وعليه
العمل والاقامه على
السراقات اندر الامور ثم
نقل عن الزبائى فى آخر
باب قطع الطاربى جواز
ذلك سياسة واقره المصنف
تبعاً للبحر وابن الكمال
زاد فى النهرو بنى التعويل
عليه فى زماننا غلبة الفساد
ويحمل ما فى التجنيس على
زمانهم ثم نقل المصنف قبله
عن القنية لو كسر سنه او
يده ضمن الشاكي ارشه
كالمال لا لو حصل ذلك
بتسوره الجدار او مات
بالضرب لتسوره وعن
الذخيرة لو سعد السصح
ليفر خوف التعذيب فسقط
مات ثم ظهرت السرقة
على يد آخر

(قوله عن عصام) هو عصام بن يوسف من اصحاب ابى يوسف ومحمد ومن اقران محمد بن
سماحه وابن رستم وابن حفص البخارى (قوله انه سئل) اى سألته حبان بن جبلة امير بلخ رمل
(قوله سارق ويمين) تعجب من طلب الميم منه فأنه لا يبالي لاقدامه على ما هو اشد جناية لكن
السرقة لم يعتبر هذا (قوله فقال) اى عصام (قوله ما رأيت جورا الخ) سماه جورا باعتبار
الصورة والافهوه عدل حيث توصل به الى اظهار الحق وتقدم ان للقاضى تعزيز المتهم وقدمنا
بيان (قوله بصحة اقراره بهامكرها) اى فى حق الضمان لافى حق القطع كما قدمناه (قوله وعن
الحسن) هو ابن زياد من اصحاب الامام (قوله نخل ضربه الخ) لم يصرح الحسن به بل هو
مفهوه كلامه قال فى البحر وسئل الحسن بن زياد ان نخل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع
اللحم لا يتبين العظم ولم يزد على هذا اه كلام البحر وهو ضرب مثل اى ما لم يعاقب لا تظهر
السرقة فى عبارة اشار ح سقط من الكاتب أو من قلعه بدليل انه فى شرحه على الماتقى ذكر عبارة
الحسن على وجهها فلم يكن ما هنا تصرف منه بسوء فهمه اذ لم ينعهد هذا الشارح التفاضل وصل فى
البلاذ الى ما زعمه من هو موع بالاعتراض عليه فانهم (قوله عن ابن العز) أى فى كتابه التنبيه
على مشكلات الهداية حيث قال الذى عليه جمهور الفقهاء فى ائمتهم بسرقة ونحوها ان ينظر
فاما ان يكون معروفا بالبر لم تجز مطالبته ولا عقوبته وهل يخاف قولان ومنهم من قال يعزر
متهمه واما ان يكون مجهول الحال فيجب حتى يكشف امره قبل شهر او قبل باجتهاد ولى الامر
وان كان معروفا بالفجور فقات طائفة يضربه الوالى او القاضى وقالت طائفة يضربه الوالى
دون القاضى ومنهم من قال لا يضربه وقد ثبت فى الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الزبير
ابن العوام ان يمس بعض المعاهدين بالعذاب لما كتم اخباره بالمال الذى كان صلى الله تعالى عليه
وسلم قد عاهدهم عليه وقال له أين كنز حى بن اخطب فقال يا محمد انفذته النفقات والحروب
فقال المال كثير والمسئلة اقرب وقال للزبير دونك هذا فسه الزبير بشئ من العذاب فدلهم
على المال وهو الذى يسع الناس وعليه العمل الخ وتامه فى المنع (قوله ثم نقل) اى المصنف
وقوله جواز ذلك اى جواز ضرب المتهم حيث قال نقلا عن الزبائى ومنها اى ومن السياسة
ما حكى عن الفقيه ابى بكر الاعمش ان المدعى عليه اذا انكر فلا امام ان يعمل فيه بأكبر رأيه
فان غاب على ظنه انه سارق وان المسروق عنده عاقبه ويجوز ذلك كالمور آه الامام مع الفساق فى
محاسن الشرب وكالمور آه يمشى مع السراق وبغلبة الظن احازوا قتل النفس كما اذا دخل عليه
رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه انه يقتله اه (قوله اغلبة الفساد) تمام عبارة النهرو
وكيف يؤتى للسارق ليلا بالينة بل ولا فى النهار اه يعنى لا يتوقف جواز ضربه على اقامة
الينة حيث كان من اهل التهمة وتقدم فى التعزير ان للقاضى تعزيز المتهم وقدمنا هناك عن
ابن القيم حكاية الاحماع على ذلك وقد سمعت آتفا تصرع الزبائى بأن هذا من السياسة
وبه يعلم ان للقاضى فعل السياسة (قوله ويجعل ما فى التجنيس) وهو ما قدمه المصنف من
أنه لا يفتى بعقوبة السارق (قوله كسر سنه) يضم اوله مبينا للمجهول وأصل العبارة لو شكا
للوالى بغير حق فأنى نقاد فضررت المشكو عليه فكسر سنه او يده الخ (قوله كالمال) اى كما يضمن
لو غرمه الوالى مالا (قوله لا يحصل) اى لا يضمن الارش لو حبسه الوالى فهرب وتسور

جدار السجن حصل ما ذكر من كسر سنه او يده او مات بضرب القائد (قوله) كان للورثة اخذ
 الشاكي بديه ابيهم) الظاهر انه لا ينشئ مامر عن امنية تعليقه بظهور تعديه هنا اي حيث
 ظهرت السرقة على يد آخر بخلاف مامر تأمل (قوله) تعديه في هذا التسبب) قل في الذخيرة
 بعد عزوه المسئلة لمجموع النوازل قيل هذا الجواب مستقيم في حق الغرامة اصله السعاية
 غير مستقيم في حق الدية لانه صعد السطح بأختياره وقيل هو مستقيم في الدية ايضا لانه مكره
 على الصعود للفرار من حيث المعنى اه وقوله اصله السعاية اي ان الاصل في ذلالت تضمنينهم
 الساعي اذا كان غير حق (قوله) وسيجي في الغصب) حيث قل متاوشر حالوسعى الى سلطان
 بمن يؤذيه والحال انه لا يدفع بل ارفع الى السلطان او سعى بمن يباشر الفسق ولا يتمتع بنهيه
 او قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم انه قد وجد كزنا فغرمه السلطان شيئا لا يضمن في
 هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعى غير حق
 عند محمد زجراله اي للساعي وبه يفتى وعزر ولو الساعي عبدا طوب بعد عتقه ولو مات
 الساعي فلم يسعى به ان يأخذ قدر الحسرة ان من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل
 المصنف انه لو مات المشكو عليه بسقوطه من سطح خوفا غرم الشاكي دية لاول مات بالضرب
 لندوره وقدم في باب السرقة اه قلت انت خير بأن ما ذكره في باب السرقة مخالف لما عناه
 اليها ثم حاصل ما كره من ضمان الساعي انه لو سعى بحق لا يضمن ولو بلا حق فإن كان السلطان
 يغرم بمثل هذه السعاية البتة يضمن وان كان قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن والفتوى على قول
 محمد من ضمان الساعي بغير حق مطلقا ويعزر بل قدمنا باحقة قلته بل أفنى بعض مشايخ المذهب
 بكفره (قوله) لم يسرقه مني) المناسب عطفه بأولانه مسألة ثانية في كافي الحاكم او قال لم يسرقه
 مني وانما كنت او دعت (قوله) فلا قطع) اما لو قل عفوت عنه لم يبطل القطع كافي الحاكم
 اي لان القطع محض حقه تعالى فلا يملك اسقاطه بخلاف ما قبله لانه ثبت في ضمن نبوت حق
 العبد وقد يبطل باقراره فبطل ما في ضمنه تأمل (قوله) وندب تلقينه) المناسب ذكره عند قوله
 ان اقر بها اي ندب الامام ان يلتقه كافي لما اخرجه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم أتى بلص
 قد اعترف ولم يوجد معه متاع فقال صلى الله عليه وسلم ما اخطاك سرقت قل بلى يا رسول الله
 فأعادها عليه الصلاة والسلام مرتين او ثلاثا فأمر به ففقط وتماه في الفتح (قوله) في
 حقهما) متعلق بلا قطع ح اي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم وامل وجهه انها
 سرقة واحدة فلما بطلت الشهادة في حق المسلم بطلت في حق الكافر واما الضمان فلا شك
 في انتفائه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منها الظاهر نعم قلت وفي كافي الحاكم لو شهد رجلان
 على رجلين بسرقة واحد السارقين غائب قطع الحاضر فإن جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه
 تلك البينة او غيرها فيقطع اه فلينظر الفرق بين المسئتين ولعل وجهه ان الكافر ليس
 اهلا للشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فان المانع من قبولها الغيبة لا عدم
 الاهلية (قوله) تشارك جمع) اي في دخول الحرز بقريته قوله وان أخذ المال بعضهم قال في
 الفتح وانما وضعها في دخول الكل لانه لو دخل بعضهم لكنهم اشتركوا بعد ذلك في فعل السرقة
 لا يقطع الا الداخل ان عرف بعينه وان لم يعرف عزروا كلهم وأبد حبسهم الى ان تظهر توبتهم

٢ مطلب

في ضمان الساعي

كان للورثة اخذ الشاكي
 بديه ابيهم وبما غرمه
 للسلطان لتعديه في هذا
 التسبب وسيجي في
 الغصب (قضى بالقطع
 بينة او اقرار فقال
 المسروق منه هذا متاعه لم
 يسرقه مني) وانما كنت
 او دعت (او قال شهد
 شهودي بزور او اقر هو
 بباطل او ما شبه ذلك
 فلا قطع) وندب تلقينه كي
 لا يقر بالسرقة (كما)
 لا قطع (لو شهد كافران على
 كافر ومسلم بها في حقهما)
 اي الكافر والمسلم ظهريه
 (تشارك جمع واصاب كلا
 قدر نصاب قطعوا وان
 أخذ المال بعضهم)

اه و قد بقوله واصاب كلا نصاب لانه لو اصابه اقل لم يقطع بل يضم من ما اصابه من ذلك جوهره
(قوله استحسانا) والقياس ان يقطع الحامل وحده وهو قول زفر والامة ثلاثة فتع **(قوله)**
او محرم (اي ذورحم محرم من المسروق منه بحر **(قوله)** لم يقطع احد) اطلقه فشمع ما ذا انولى
الاخذ الكبار العقلاء خلافا لابي يوسف كافي الزياي **(قوله)** لا قطع (هذا قول ابي حنيفة الاول
وقوله الاخير يقطع كما يأتي قريبا وبه صرح في التارخانية وغيرها **(قوله)** سوى رجم (في بعض
النسخ سوى جلدوهى الصواب وان كان الاول هو الذى فى الفتح والبحر والنهر تقلاص كافي
الحاكم فقد رده فى السرى لانه مخالف لما قدموه فى حد الزنا بالرجم من انه اذا غاب الشهود او
ما تواسقط الحد فيجبه استثناء الجلد فانه يقام حال الغيبة والموت بخلاف الرجم لا شرط بدء الشهود به
وعبرة كافي الحاكم فى الحدود مصرحة بذلك وكذلك عبارته فى السرة ونصها واذا كان اى
المسروق منه حاضرا او الشاهدان غائبان لم يقطع ايضا حتى يحضر او قال ابو حنيفة بعد ذلك يقطع
وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وكذلك هذا فى كل حد وحق سوى الرجم ويمضى القصاص وان لم
يخضر والاستحسان لانه من حقوق الناس اه فهذا تصرع الحاكم فى الحدود والسرة بما قلنا فاي تنبيه له
اه قات والظاهر ان نسخة الكافي التى وقعت لصاحب الفتح سقط منها قوله وقول ابو حنيفة الى قوله
وكذلك الموت فوقع الخلل فى اشتراط حضور الشاهدين وفى استثناء الرجم لان الاستثناء وقع من
القول الاخير الذى رجع اليه الامام فكان العمل عليه لان ما رجع عنه المجتهد بمنزلة المنسوخ ولذا
صرح فى شرح الوهبانية بتصحيح قوله الاخير جازى الله تعالى السرى لى خيرا على هذا
التنبيه الحسن **(قوله)** تصحيح خلافة (اى خلاف قوله لا قطع وهذا هو الصواب كما علمت
(قوله) ويقطع بساج (قال الزمخشري الساج خشب اسود رزين يجلب من بلاد الهند ولا تكاد
الارض تلبيه والجمع سيجان مثل نار و نيران وقال بعضهم الساج يشبه الينوس وهو اقل سوادا منه
مصباح **(قوله)** وقفا بالفتح والفتح هو الرمح **(قوله)** بفتح الباء كذا فى البحر عن الطلبة ومثله
فى الفتح والنهر ورأيت فى المصباح ضبطه بضمها وقال انه خشب معروف وهو معرب ويجلب من
الهند واسمه بالعربية ساسم بمزة ووران جمع غمر **(قوله)** وعود (بالضم الخشب جمعه عيدان واعواد وآلة
من المعازف قاموس قلت والمرادها الاول وهو الطيب لان آله الله لا قطع بها كما يأتي **(قوله)**
وأدهان (جمع دهن كزيت وشيرج **(قوله)** وورس (نبت اصفر يزرع باليمن ويصبع به قبل هو
صنف من الكركم وقيل يشبه مصباح **(قوله)** وصدل (خشب معروف طيب الرائحة **(قوله)**
وفصوص خضر (فيد الخضر الشافى درمى **(قوله)** وزبرجد (جوهر معروف ويقال هو
ازمرزد مصباح **(قوله)** وامل (بالتحقيق ما يتخذ منه الحبر الاحمر غير الزنجفر والدودة يطلق
على نوع من الزمرذط وفى بعض النسخ لعاء وهو شجر حجازى كفى القاموس تأمل **(قوله)**
غير مركب (احتراز به عن باب الدار المركب فانه لا يقطع به كما يأتي ثم انه يشترط للقطع هنا
ان يكون فى الحرز وان يكون خفيفا لا يتقل حمله على الواحد لانه لا يرغب فى سرقة
الثقل من الابواب كما فى الهداية والزياي قال الفتح ونظر فيه بأن نقله لا يناسب ماله
ولا ينقصا وانما نقل فيه رغبة الواحد لاجتماعه ولو صح هذا امتنع النقط فى فردة حمل
من قماش ونحوه وهو منصف وانما اطلق الحاكم فى الكافي النقط اه وأجيب بانه انما يريد

قوله كلا نصاب كذا بالاصل
المقابل على خط المؤلف
والذى فى المتن بأيدينا كلا
فدر نصاب كما ترى اه
مصححه

استحسانا سدا لباب
الفساد ولو فهم صغير او
مجنون او معتوه او محرم
لم يقطع أحد (وشرط
للقطع حضور شاهديها
وقته) وقت القطع
(كحضور المدعى) بنفسه
(حتى لو غابا او ماتا لا قطع)
وهذا فى كل حد سوى
رجم وقود بحر قات لكس
نقل المصنف فى الباب
الآتى تصحيح خلافة
فتبه (ويقطع بساج وقفا
وأبنوس) بفتح الباء
(وعود ومسك وادهان
وورس وزعفران وصدل
وعنبر وفصوص خضر)
اى زمرذ (وياقوت
وزبرجد والمؤا وامل
وفيزروج واما وباب)
غير مركب

لأنه لم يقل الثقل من الابواب قلت لا يخفى ان هذا هو منشأ النظر فافهم (قوله ولو متخذين) أى الاناء والباب أشار به الى ان قوله من خشب غير قيد لان المراد مادخلته الصنعة فالتحق بالاموال النفيسة بخلاف الاواني المتخذة من الحشيش والقصب فلا قطع بها لان الصنعة لم تغلب فيها حتى لا تتضاعف قيمتها ولا تحرز حتى لو غلبت كأوانى اللبن والماء من الحشيش فى بلاد السودان يقطع بها لما ذكرنا وكذا الحصر البغدادية لغلبة الصنعة على الاصل افاده فى البحر ومثله فى الزيلعى (قوله ولا يوجد فى دار العدل الخ) الاولى التعبير بدار الاسلام قال فى الفتح فاما كونها توجد فى دار الحرب فليس شبهة فى سقوط القطع لان سائر الاموال حتى الدنانير والدراهم مباحة فى دار الحرب ومع هذا يقطع فيها فى دارنا اهـ (قوله لا يقطع بتافه الخ) اى اذا سرق من حرز لاشبهة فيه بعد ان أخذ وأحرز وصار مملوكا فتح (قوله يوجد مباحا فى دارنا) اى يوجد جنسه مباحا فى الاصل بصورته الاصلية بأن لم يحدث فيه صنعة متقومة غير مرغوب فيه فخرج بصورته الابواب والاوانى من الخشب وبغير مرغوب فيه نحو المعادن من الذهب والصفير واليواقيت واللؤلؤ ونحوها من الاحجار فيقطع لكونها مرغوبا فيها وعلى هذا نظر بعضهم فى الزرنيخ بانه ينبغى القطع به لاحترازه فى دكاكين العطارين كسائر الاموال بخلاف الخشب لانه انما يدخل الدور للعمارة فكان احترازه ناقصا بخلاف المساج والابنوس واختلف فى الوسمة والحناء والوجه القطع لاحترازه عادة فى الدكاكين كذا فى الفتح ومفاده اعتبار العادة فى الاحتراز (قوله لا يحرز عادة) احتراز عن المساج والابنوس قلت وقد جرت العادة باحراز بعض الخشب كالحروط والمنشور دفوفا وعواميد ونحو ذلك فينبغى القطع به كما يفيد مامر تأمل (قوله او مليحا) بتشديد اللام ودخل فيه الطرى الاولى (قوله وطير) لان الطير يطير فيقل احترازه فتح (قوله وصيد) هو الحيوان الممتع المتوحش باصل خلقته اما بقوائمه او بجناحيه فالسمك ليس منه ابن كال (قوله زرنيخ) بالكسر فارسى معرب مصباح (قوله ومغرة) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وتحرك الطين الاحمر وظاهر كلام الصحاح والقاموس ان التسكين هو الاصل والتحريك خلافه وظاهر المصباح العكس نوح (قوله ونورة) بضم النون حجر الكلس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكلس من زرنيخ وغيره ويستعمل لازالة الشعر مصباح وكذا ضبطها بالضم فى القاموس (قوله وخزف وزجاج) الخزف كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا قموس قل فى الفتح ولا يقطع فى الآجر والفخار لان الصنعة لم تغلب فيها على قيمتها وظاهر الرواية فى الزجاج انه لا يقطع لانه يسرع اليه الكسر فكان ناقص المالة وعن أبى حنيفة يقطع كالخشب اذا صنع منه الاوانى اهـ وفى الزيلعى ولا يقطع فى الزجاج لان المكسور منه تافه والمصنوع منه يتسارع اليه الفساد اهـ قلت وظاهره انه لا يقطع فى الزجاج وان غلبت عليه الصنعة وهل يقال مثله فى الصينى والبلور مع انه قد يباغ بالصنعة نصبا كثيرة ومفهوم علة الفخار انه يقطع به تأمل (قوله وكل مهيا لأكل) اما غير المهيا مما لا يتسارع اليه الفساد كالخطة والسكر فانه يقطع فيه اجماعا كفى الفتح (قوله مطلقا) ولو غير مهيا لانه عن ضرورة ظاهر اوهى تيسخ التناول فتح (قوله

ولو متخذين (من خشب وكذا بكل ماهو من اعز الاموال وانفسها ولا يوجد فى دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه) هذا هو الاصل (لا يقطع) بتافه اى حقير (يوجد مباحا فى دارنا كخشب لا يحرز) عادة (وحشيش وقصب وسمك و) لو مليحا (وطير) ولو بطا أو دجاجا فى الاصح غاية (وسيد وزرنيخ ومغرة ونورة) زاد فى المجتبى واشنان وخم وماج وخزف وزجاج لمرعة كسره (ولا بما يتسارع فساد كلبن ولحم) ولو قديدا وكل مهيا لأكل كخزف وفى ايام قحط لا قطع بطعام مطلقا شفى

وفاكهة رطبة) كالعنب والسفرجل والتفاح والرمان واشياء ذلك ولو كانت محروزة
 في حظيرة عليها باب مقفل واما الفواكه اليابسة كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت
 محروزة جوهرية (قوله) وثمر على شجرة) لانه لا احراز فيها على الشجرة ولو كان الشجر في حرز لما
 في كافي الحاكم وان سرق التمر من رؤس النخل في حائط محرز او خنطة في سنبلها لم تحصد لم يقطع
 فان احرز التمر في حظيرة عليها باب او حصدت الخنطة وجعلت في حظيرة فسرق منها قطع
 وكذلك ان كانت في صحراء وصاحبها يحفظها اه (قوله) واشربة مطربة) اى مسكرة والطرب
 استخفاف العقل من شدة حزن وجزع حتى يصدر عنه ما لا يليق كما تراه من صياح الثكالى
 وضرب خدودهن وشق جيوبهن اوشدة سرور توجب ما هو معهود من النمل ثم الشراب
 ان كان حلوا فهو مما يتسارع اليه الفساد او مرا فان كان خمر فلا قيمة لها او غيره ففي تقويمه
 خلاف ولتأول السارق فيه الاراقة فتثبت شبهة الاباحة وتامة في الفتح وشمل ما اذا كان السارق
 مسلما او ذميا كافي البحر (قوله) ولو الاناء ذهب) اى على المذهب لان الاناء تابع ولم يقطع
 في المتبوع فكذا في التبعية وفي رواية عن أبي يوسف انه يقطع وهو قول الاثمة الثلاثة ورجحه
 في الفتح فيما تعين ذهبيته بأن الظاهر ان كلا مقصود بالاخذ بل اخذ الاناء اظهر واستشهد
 بما في التجنيس سرق كوزا فيه عسل وقيمة الكوز تسعة وقيمة العسل درهم يقطع وهو نظير
 ما تقدم فيمن سرق ثوبا لياساوى عشرة مصرور عليه عشرة يقطع اذا علم ان عليه مالا بخلاف
 ما اذا لم يعلم اه ملخصا واقره في البحر (قوله) وآلات لهو) اى بلا خلاف لعدم تقومها
 عندها حتى لا يضمن متلفها وعنده وان ضمنها لغير اللهو الا ان يتأول اخذها للنهي عن
 عن المنكر فتح (قوله) وصيلب) هو بهيئة خطين متقاطعين ويقال لكل جسم صليب
 فتح (قوله) وشطر نرج) بكسر الشين فتح قيل هو عربي وقيل مغرب وهو داخل في آلات اللهو
 وكذا النرد بفتح النون (قوله) لتأويل الكسر الخ) علة للثلاثة وعن أبي يوسف يقطع
 بالصيلب لو في يد رجل في حرز لاشبهة فيه لالو في مصالحهم لعدم الحرز وجوابه ما قلنا من تأويل
 الاباحة فتح قلت لكن هذا التأويل لا يظهر فيما لو كان السارق ذميا ثم رأيت في الذخيرة
 ذكر هذا التفصيل عن أبي يوسف في الذمى ووجه ظاهر لان مصالحهم بمنزلة المسجد فلذا لم
 يقطع بخلاف الحرز فيقطع لانه لا تأويل له الا ان يقال تأويل غيره يكفى في وجود الشبهة
 فلا يقطع تأمل وفي النهر ولو سرق دراهم عليها تمثال قطع لانه انما اعد للتمول فلا يثبت
 فيه تأويل (قوله) لانه حرز لا محرز) افاد ان الكلام في الباب الخارج فلو داخل الدار
 فهو محرز فيقطع به افاده ط قات وهذا اذا لم يكن ثقلا على ماسر عن الهداية في غير المركب
 وظاهره ان باب المسجد حرز و ليس كذلك فالاولى لتعليل الهداية بقوله ولا يقطع في ابواب المسجد
 لعدم الاحراز فصار كباب الدار بل اولى لانه يحزر بباب الدار ما فيها ولا يحزر بباب المسجد ما فيه
 حتى لا يجب القطع بسرقه متاعه اه زاد في البحر وكذا استار الكعبة وان كانت محروزة لعدم
 المالك * (تلييه) * قال فخر الاسلام لو اعتاد سرقة ابواب المسجد يجب ان يعزر ويبالغ فيه
 ويحبس حتى يتوب قال في البحر وينبى ان يكون كذلك سارق البزايير من الميض اه قال ط
 وكذا سارق نعال المصلين اه قلت بل كل سارق انتفى عنه القطع لشبهة ونحوها تأمل

قوله ولو كانت محروزة
 هكذا بخطه ولعل صوابه
 محروزة لانه من احرز كما
 يدل عليه سابق الكلام
 ولاحقه اه مصححه

(وفاكهة رطبة وثمر على
 شجر وبطيخ) وكل ما لا يبقى
 حولا (وزرع لم يحصد)
 لعدم الاحراز (واشربة
 مطربة) ولو الاناء ذهب
 (وآلات لهو) ولو طبل
 الغزاة في الاصح لان
 صلاحيته للهو صارت
 شبهة غايية (وصليب ذهب
 او فضة وشطر نرج ونرد)
 لتأويل الكسر نهيا عن
 المنكر (وباب مسجد)
 ودار لانه حرز لا محرز

قوله مصرور عليه هكذا
 بخطه ولعل صوابه
 مصرورا بالنصب صفة
 لقوله ثوبا اه مصححه

(قوله ومصحف) مثلث الميم قاموس والضم اشهر مصباح لان الآخذ يتأول في اخذه القراءة والنظر فيه ولانه لامالية على اعتبار المكتوب واحرازه لاجله للجلد والاوراق هداية والاطلاق يشمل الكافر وغير القارئ (قوله ولو محلين) قال نوح افدى في حاشية الدرر هذا اللفظ في اكثر النسخ بالياء ولكن الصواب ان يكون بياء واحدة كما يظهر من الصرف اه ومثله في شرح درر البخار (قوله لان الحلية تبع) وعن ابى يوسف يقطع في المصحف المحلى وعنه انه يقطع اذا بلغت الحلية نصابا كما قال في حلية الصبي قال في الفتح والخلاف في صبي لا يمشى ولا يتكلم فلو كان يمشى ويتكلم ويميز لاقطع اجماعا لانه في بد نفسه وكان اخذه خداعا ولا يقطع في الخداع (قوله يعبر عن نفسه) فالمراد بالكبير المميز المعبر عن نفسه بالغا كان او صبيا بحر (قوله لانه اما غصب) اى ان اخذه بالقهر او خداع اى ان اخذه بالحيلة كلاهما غير سرقة ط (قوله ودفاتر) جمع دفتر بالفتح وقديكسر جماعة المصحف المضمومة قاموس (قوله فكلم مصحف) اى في تأويل اخذها للقراءة وكون المقصود ما فيها والامالية له (قوله والافكظنبور) اى في تأويل اخذها لازالة ما فيها نهي عن المنكر والحاصل انه لا يقطع بكتب علوم شرعية او غيرها قال القهستاني فيشمل اى الدفاتر المصحف وكتب العلوم الشرعية والآداب ودواوين فيها حكمة دون ما فيها اشعار مكروهة وكتب العلوم الحكيمة فانهما داخلان في آلات اللهو كما اشار اليه في الزاد وغيره اه ثم نقل قول آخر بالقطع بكتب الادب والشعر لكن قال في الفتح والبحر شمل مثل كتب السحر ومثل كتب العربية واختلف في غيرها اى غير كتب الشريعة من العربية والشعر فقيل ملحقة بدفاتر الحساب فيقطع فيها وقيل بكتب الشريعة لان معرفتها قد تتوقف على اللغة والشعر والحاجة وان قلت كفت في ايراث الشبهة اه فتعليل القول الثانى يفيد ترجيحه ثم قال ومقتضى هذا انه لا يختلف في القطع بكتب السحر والفاسفة لانه لا يقصد ما فيها لاهل الديانة فكانت سرقة صرفا اه زاد في النهر وينبغى ان ينظر في الآخذ لكتب السحر والفلسفة فان كان مولعا بذلك لا يقطع للقطع بان المقصود ما فيها اه قلت لكن كلام الفتح يخالفه لانه جعل كون اهل الديانة لا يقصدونها علة لكونها سرقة صرفا ومعلوم ان السارق لا يلزم ان يكون من الذين لا يقصدونها بل الغالب انه يكون غيرهم من اهل الشر كالسحرة ونحوهم فلم ان الشبهة المسقطة للقطع لا يلزم وجودها في السارق والا كانت علة حقيقة لا شبهة العلة لان الشبهة ما يشبه الثابت وهو ليس بثابت والالزم ثبوت التفصيل المذكور في كتب الشريعة ايضا وكذا في آلات اللهو والطعام في سنة الفحط ولمز من عرج عليه نعم قدمنا عن الذخيرة في الصليب ما يفيد عند ابى يوسف فليتأمل (قوله بخلاف العبد الصغير) لانه مال متفجع به ان كان يمشى ويعقل او برضية ان يصير كذلك ان كان بخلافه وتماه في النهر (قوله الماضى حسابها) اى الذى لم يبق لاحد فيه علة فلم يبق الا كاغدا فاذا بلغت قيمته نصابا قطع كذا في تصحيح العلامة قاسم (قوله وكلب وفهد) عطف على ما لاقطع فيه بقريئة تنكيره ولو قال وكلب وفهد كما صنع في الوافى لكان احسن حموى وشمل كلب الصيد والماشية لانه يوجد من جنسه مباح الاصل ولاختلاق العلماء في ماله ته فاورث شبه بحر ط (قوله في ودعة) اى تحت يده (قوله

(ومصحف وصبي حر)
ولو (محلين) لان الحلية
تبع (وعبد كبير) يعبر
عن نفسه ولو نائما او مجنونا
او أعمى لانه اما غصب
او خداع (ودفاتر) غير
الحساب لانها لو شرعية
ككتب تفسير وحديث
وفقه فكلم مصحف والا
فكظنبور (بخلاف)
العبد (الصغير) ودفاتر
الحساب (الماضى حسابها)
لان المقصود دورقها فيقطع
ان يافع نصابا أما المعمول بها
فالمقصود علم ما فيها وهو
ليس تال فلا يقطع بالافرق
بين دفاتر تجار وديوان
واوقاف نهر (كلب وفهد)
ولو عليه طوق من مذهب
علم السارق (به او لا) لانه
تبع (ولا بخيانة) في ودعة
(ونهب)

اي اخذ قهرا) اي على وجه العلانية (قوله أي اختلاف) أي على نية أيضا فالنهب والاختلاس أخذ الشيء علانية الا ان الفرق بينهما من جهة سرعة الاختلاف جانب الاختلاس بخلاف النهب فان ذلك غير معتبر فيه ط عن ابى السعود (قوله لانتفاء الركن) وهو الحرز في الحياة والاخذ خفية فيما بعدها ط (قوله ونبتش) اي لا قطع على التباش وهو الذي يسرق اكفان الموتى بعد الدفن بحر لان الحرز بالقبر أو الميت باطل لانه لا يحفظ نفسه والصحراء ليست حرزا حتى لو دفن بها مال فسرق لم يقطع فما في القية من انه لو سرق المدفون بالمقبرة قطع ضعيف مقدسي (قوله في الاصح) لاختلال الحرز بحفر القبر وقيل يقطع اذا كان مقفلا فمستأنى (قوله ولو اعتاده) اي اعتاد النبتش وفيه اشارة الى الجواب عما استدلل به أبو يوسف والأئمة الثلاثة من حديث من نبتش قطعناه بحمله على السياسة وتامم تحقيقه في الفتح (قوله ومال عامة) وهو مال بيت المال فانه مال المسلمين وهو منهم واذا احتاج ثبت له الحق فيه بقدر حاجته فأورث شبهة والحدود تدرأ بها بحر (قوله او مشترك) أي بين السارق وبين ذي اليد (قوله وحصر مسجد الخ) أي وان كانت محرزة كافي البحر (قوله ومال وقف) ذكره في البحر بحثا فقال وأما مال الوقف فلم أر من صرح به ولا يخفى انه لا يقطع به وقد عللوا عدم القطع فيما لو سرق حصر المسجد ونحوها من حرز بعدم المالك وتبعه في النهرو قال ولو قيل ان كان الوقف على العامة فماله كمال وان كان على قوم محصورين فلعدم المالك حقيقة لكان حسنا اه ولا يخفى جريان العلة الثانية فيهما لكن رده المقدسي والرملی بانهم صرحوا بانه يقطع بطالب متولى الوقف وسيأتى التصريح به في الباب الآتي وصرح به أيضا ابن ملك في شرح المنار في بحث الخاص قلت ولذا والله أعلم علل في الفتح لعدم القطع في حصر المسجد بعدم الحرز أي لكون المسجد غير حرز ومفاده أنه يقطع لو سرقها من حرز والظاهر أن وجه كون الوقف يبقى على ملك الواقف حكما عند الامام وهذا في أصل الوقف وأما العلة فقد صرحوا بانها ملك المستحقين لكن ينبغي أن يقال ان كان السارق له حق في العلة لا يقطع بسرقة منها سواء كان وقفا على العامة أو على قوم محصورين لثبوت الشركة وكذا وقف المسجد اذا كان للسارق وظيفة فيه بخلاف سرقة لحصره وقناده في العلة لافي الحصر تأمل (قوله ومثل دينه) أي مثله جنسا لا قدرا ولا صفة كما افاده ما بعده (قوله ولو دينه مؤجلا) لانه استيفاء لحقه والحال والمؤجل سواء في عدم القطع استحسانا لان التأجيل لتأخير المطالبة والحق ثابت فيصير شبهة داراة وان لم يلزمه الاعطاء الآن ولا فرق بين كون المديون المسروق منه ماضيا أو لا خلافا للشافعي وتاممه في الفتح (قوله أو زائدا عليه أو اجود) أنت خير بان الضمير في زائدا أو اجود عائد على الدين وفي عليه على المسروق فالمناسب للتعميم ان يقال أو أنقص منه أو أردأ فيعلم حكم الزائد والاجود بالاولى والحاصل أنه لو سرق أكثر من دينه لا يقطع لانه يصير شريكا في ذلك المال بمقدار حقه كما في الفتح وعلى قياسه يقال فيما لو سرق الاجود تأمل (قوله لان التقدين جنس واحد حكما) ولهذا كان للقاضي أن يقضى بها دينه من غير رضا المطالب بحر قلت وهذا موافق لما صرحوا به في الحبر ومفاده انه ليس للدائن أخذ الدراهم بدل الدينانير بلا اذن المديون ولا فعل حاكم وقد صرح

قول المحشى ومشارك كذا بالاصل المقابل على خطه والذي في الشرح او مشترك بأولا بالواو كما ترى اه مصححه

اي اخذ قهرا (واختلاس) اي اختلاف لانتفاء الركن (ونبتش) لقبور (ولو كان القبر في بيت مقفل) في الاصح (او) كان (الثوب غير الكفن) وكذا لو سرقه من بيت فيه قبر او ميت لتأوله بزيارة القبر او التجهيز وللأذن بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسة (ومال عامة او مشترك) وحصر مسجد واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر (ومثل دينه ولو) دينه (مؤجلا او زائدا عليه) أو اجود لصبروته شريكا (اذا كان من جنسه ولو حكما) بأن كان له درهم فسرق دينارين وبمكسه هو الاصح لان التقدين جنس واحد حكما بخلاف العرض

في شرح تلخيص الجامع في باب اليمين في المساومة بأن له الأخذ وكذا في حظر المجتبي ولعله محمول على ما إذا لم يمكنه الرفع للحاكم فاذا ظفر بمال مديونه له الأخذ ديانة بل له الأخذ من خلاف الجنس على ما ذكره قريبا **(قوله)** ومنه الحل) أي بسبب ما فيه من الصياغة التحق بالعرض **(قوله)** ما لم يقل الخ) لانه لا يكون رهنا او قضاء لدينه الا باذن مالكة فكأنه ادعى أخذه باذنه فلا يقطع وفي الفتح وعن أبي يوسف لا يقطع بالعروض لان له الأخذ عند بعض العلماء قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يصير شبهة دائرة الا ان ادعى الرهن او القضاء **(قوله)** واطلق الشافعي أخذ خلاف الجنس) أي من النقود او العروض لان النقود يجوز أخذها عندنا على ما قررناه آنفا قال القهستاني وفيه ايماء الى ان له ان يأخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الأخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كافي الزاهدي اه قلت وهذا ما قالوا انه لا مستند له لكن رأيت في شرح نظم الكنتز للمقدسي من كتاب الحجر قال ونقل جد والدي لأمه الجمال الاشقر في شرحه للقذورى ان عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاوعتهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان لاسيا في ديارنا لمداومتهم للعقوق شعر

عفاء على هذا الزمان فانه * زمان عقوق لازمان حقوق

وكل رفيق فيه غير مرافق * وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله) بخلاف سرقة من غريم أبيه) سقط من بعض النسخ لفظ غريم وهو خطأ **(قوله)** لا) أي لا يقطع لان له ولاية اخذ دين ابنه الصغير بقى لو لم يكن له ولاية لسواء اختياره او لكونه رقيقا واستظهر ط انه كذلك ويظهر لي خلافه تأمل **(قوله)** كسرقة شئ الخ) أي اذا سرق شئاً فقطع فيه فرده الى مالكة ثم سرقة ثانيا ولم يتغير المسروق عن الحالة الاولى لا يقطع والقياس انه يقطع وهو رواية عن أبي يوسف وقول الائمة الثلاثة وبيانه في الفتح **(قوله)** اما لو تبدل العين) كالوكان غزلا فسرقة فقطع فيه فرده ثم نسج فسرقة فانه يقطع وعلى هذا الصوف والقطن والكستان وكل عين احدث المالك فيه صنعا بعد القطع لو احدثه الغاصب ينقطع به حق المالك بحر **(قوله)** كالبيع) أي لو باعه المالك من السارق ثم اشتراه منه فسرقة يقطع ثانيا عند مشايخ بخارى وقال مشايخ العراق لا يقطع وظاهر الفتح اعتماد الثاني وذكر في النهر ما يؤيد الاول **(قوله)** على ما في المجتبى) اشار به الى ما ذكرنا من الخلاف وهذا القول ذكره في المجتبى جازما به بلا حكاية خلاف كذا ذكره المصنف في شرحه **(قوله)** او من ذى رحم محرم) ترجم في الهداية والكنز لهذه المسائل بقوله فصل في الحرز وهو كافي النهر امة الموضع الذي يحرز فيه الشئ وشرا ما يحفظ فيه المال عادة كالدار وان لم يكن لها باب او كان وهو مفتوح لان البناء اقصد الاحراز وكالحانوت والحيمة والشخص اه ومثله في الفتح لكن قوله وان لم يكن لها باب الخ فيه كلام نذكره عند مسألة الفشاش **(قوله)** فسقط كلام الزيلعي) حيث قال وقوله لا يرضاع لاحاجة الى اخراجه لانه لم يدخل في ذى الرحم المحرم ورد في البحر بأن هذا ظن منه انه متعلق بالرحم وليس كذلك

مطلب

في اخذ الدائن من مال مديونه من خلاف جنسه

مطلب

يعذر بالعمل بمذهب الغير عند الضرورة

ومنه الحل فيقطع به ما لم يقل أخذه رهنا او قضاء واطلق الشافعي اخذ خلاف الجنس للمجانسة في المالية قال في المجتبى وهو اوسع فيعمل به عند الضرورة بخلاف سرقة

من غريم ابيه او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه او غريم عبده المأذون المديون) فانه يقطع لان حق الأخذ لغيره (ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا كسرقة شئ قطع فيه ولم يتغير) اما لو تبدل العين او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى (او من ذى رحم محرم لا يرضاع) فلو محرم به برضاع قطع كمن عم هواخ رضاء فانه رحم نسباً محرم رضاء عيني فسقط كلام الزيلعي (ولو) المسروق (مال غيره) أي غير ذى الرحم

بل متعلق بالمحرم اهـ قلت لا يظن بالزيلعي انه ظن ذلك لان الرحم وهو القرابة النسبية لا تكون بالرضاع اصلا حتى يظن ان قوله لا يرضع تقييده بل مبنى كلامه على ان المراد بالمحرم ما تكون محرميته من النسب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قل ذى رحم محرم منه فقوله منه اى من الرحم تصريح بالمراد وعليه فلا يدخل فيه ابن الم الذي هو اخ رضاعا لانه محرم من الرضاع لا من الرحم ثم رأيت عبار الكنتز التي شرح عليها الزيلعي بلفظ منه كعبارة الهداية فتعين ما قلناه وسقط ما سواه فافهم (قوله بخلاف ماله اذا سرق من بيت غيره) اى اذا سرق مال رحمه المحرم من بيت اجنبى فانه يقطع لوجود الحرز وفى الفتح ينبى ان لا يقطع لما فى القطع من القطيعة وأجاب فى البحر بأن القطع حق الشرع لاحقه فلا يكون قطيعة واعترضه فى النهر بأنه مشترك الالزام بأنه لو سرق من بيت رحمه المحرم يقطع ولا يلزم القطيعة لما ذكر قلت أنت خير بأنه لا يصح القول بالقطع فيه لقيام المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الاجنبى نعم ينبى تقييده بغير قرابة الولاد فلا يقطع فى الولاد للشبهة فى ماله على ما مر كفى التبيين والبحر والنهر (قوله اعتبارا للحرز وعدمه) اى قطع فى المسئلة الاخيرة اعتبارا للحرز ولم يقطع فيما قبلها اعتبارا لعدمه فيه لف ونشر مشوش وعن هذا قال البر جندى الظاهر انه لا يدخل للقرابة بل الاعتبار الحرز فى كل موضع كان له ان يدخل فيه بلامانع ولا حشمة لا يقطع سواء كان بينهما قرابة او لا قال الحموى وفيه نظر فان الصديقين يدخل احدهما بيت الآخر بلامانع ولا حشمة مع انه يقطع فظهر ان للقرابة المحرمة مدخلا واعترضه الشيخ ابوالسعود بان هذا فيما لم يؤذن له بدخوله حتى لو سرق من محل جرت عادته بدخوله لم يقطع اهـ قلت لكن المنقول فى الهداية وغيرها قطع الصديق لانه عاداه فى السرقة ولم يفسلوا بين جريان عادة فى الدخول او عدمه ويأتى له مزيد بيان عقيب (قوله ابن كمال) حيث قال الموضع التى شأنها الارضاع والمرضة هى التى فى حال الرضاع ملقمة نديها للصبى كذا فى الكشف فمن قال هنا مرضعة لم يصب اهـ لانه لا يمكن ان يسرق منها فى حال ارضاعها (قوله لما مر) اى من اعتبار الحرز وعن ابى يوسف لا يقطع لدخوله عليها بلا استئذان وحشمة بخلاف الاخت رضاعا لانعدام هذا المعنى فيها عادة وجه الظاهر انه لا قرابة بينهما والمحرمية بدون القرابة لا تحترم فتح قلت واذا كان يقطع فى السرقة من أمه رضاعا مع الدخول بلا استئذان وحشمة فكذا فى الصديق وبه ظهر أن للقرابة المحرمة دخلا وكذا قولهم لانه عاداه فى السرقة فيفيد الفرق وهو زوال الصداقة بخلاف القرابة تأمل والله تعالى اعلم (قوله ولا يسرق من زوجته) اى ولو من وجه كالمبتوتة المعتدة فى منزل على حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كفى الحاكم (قوله وان تزوجها بعد القضاء) بالقطع لوجود الشبهة قبل الامضاء وافادانه لافرق بين كونه زوجها وقت السرقة او بعدها قبل القضاء بالقطع او بعده وفى الاخيرة خلاف ابى يوسف ولو سرق احدهما من الآخر فطلقها قبل الدخول لم يقطع ايضا كفى النهر (قوله من حرز خاص له) يعنى بأن كان خارج مسكنهما صرح به فى الهداية والبحر شربلا لية فالضمير فى له عائد على المسروق لاعلى السارق فافهم (قوله او عرسه) اى زوجة سيده وكذا اقارب سيده

(بخلاف ماله اذا سرق من بيت غيره) فانه يقطع اعتبارا للحرز وعدمه (وبخلاف مرضعته) صوابه مرضعه بلاتاء ابن كمال (مطلقا) سواء سرق من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما مر (و) لا يسرق (من زوجته) وان تزوجها بعد القضاء جوهره (وزوجها ولو كان) المسروق (من حرز خاص له و) لا (عبد من سيده او عرسه او زوج سيده) (للاذن بالدخول عادة

وشريكه مثلاً قال في البحر والعبد في هذا ما حقق بمولاه حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى كالسرقة من اقارب المولى وغيرهم لانه مأذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء لاقامة المصالح **(قوله ولا من مكاتبه)** لان له حقاً في اكسابه نهر **(قوله وخخته وصهره)** خخته زوج كل ذى رحم محرم منه وصهره كل ذى رحم محرم من امرأته وهذا عند الامام وقال لا يقطع لعدم الشبهة في ملك البعض لانها تكون بالقرابة وهي منتفية وله ان العادة جارية في دخول بعضهم منازل البعض بلا استئذان فتمكنت الشبهة في الحرز وتأخير الزيلعي لدليله مؤذن بترجيحه نهر وفي كافي الحاكم ولا يقطع السارق من امرأة ابيه وزوج ابنته وابن امرأته وابويها استحساناً **(قوله ومنهم الخ)** علله في الهداية بقوله لان له فيه نصيباً وذكر ان ذلك مأثور عن علي رضي الله عنه حكماً وتعليلاً وهو انه أتى برجل سرق من المغنم فقال له فيه نصيب وهو خائن فلم يقطعه وكان قد سرق مغفراً رواه عبد الرزاق والدارقطني وهذا ظاهر في ان الكلام فيمن له فيه استحقاق وبه صرح في الفتح لكن في النهر قال في الحواشي السعدية وهذا التعليل يدل على انه لو لم يكن له فيه نصيب يقطع لكن الرواية مطلقة في مختصر القدوري وشرح الطحاوي فلا بد من تعليل آخر اه وفي غاية البيان ينبغي ان يكون المراد من السارق من له نصيب فيه اماماً لا نصيب له فيقطع اللهم الا ان يقال انه مباح الاصل وهو على صورته لم يتغير فصار شبهة وفي كلام المصنف يعني صاحب الكنز ما يؤول الى اعتبار الاطلاق حيث قدم انه لا يقطع في المال المشترك واذا كان له حق فيه كان من المشترك فذكره هنا ليس الا لافادة التعميم اه قلت ما ذكر من اطلاق الرواية قد يدعى انه يخصه التعليل المأثور الذي جعلوه دليل الحكم والالزام اثبات حكم بلا دليل وما ذكره في غاية البيان من انه مباح الاصل فيه نظر لان مباح الاصل ما يكون تأفها ويوجد مباحاً في دار الاسلام كالصيد والحشيش كما مر والمغنم قد يكون من اعز الاموال وايضا حكم مباح الاصل انه لا يقطع به وان ملك وسرق من حرز والمغنم ليس كذلك قطعاً نعم قال القهستاني بعد التعليل المأثور ولا يخفى ان الآخذ ان كان من العسكر فالمغنم داخل في مال الشركة والا ففي مال العامة اه وهذا في غاية الحسن فان خمس المغنم لذوى الحاجة من العامة ومن سرق من مال العامة لا يقطع لانه يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كما عللوا به كما قدمناه عن البحر **(قوله في وقت جرت العادة بدخوله)** فيقطع لو سرق ليلاً لان الاذن يختص بالنهار بحر وفيه اشارة الى انه لو اعتاد الناس دخوله في بعض الليل فهو كالنهار كافي المضمرات قهستاني والى ان ذلك اذا كان الباب مفتوحاً ففي الحاوي الزاهدي ولو سرق من حمام او خان او رباط او حوانيت التجار وبابها مغلق يقطع وان كان نهاراً في الاصح اه **(قوله وبيت اذن في دخوله)** فلا يقطع بالسرقة منه في الوقت المأذون بالدخول فيه ط **(قوله ينبغي ان يقطع)** البحث لصاحب البحر وتبعه من بعده ط **(قوله لا يعتبر الحرز بالحافظ الخ)** فلو سرق شيئاً من الحمام وصاحبه عنده او المسروق تحته لا يقطع بخلاف المسجد والفرق ان الحمام بنى للاحراز فكان حرزاً كالبيت فلا يعتبر الحافظ والمسجد لم يبن للاحراز الاموال فيعتبر الحافظ كالطريق والصحراء وتامه في الزيلعي واذا ان الحرز نوعان كما قدمناه عند قوله من حرز **(قوله به يفتى)** زاد في الفتح

(و) لا (من مكاتبه وخخته وصهره) (من (مغنم) وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة غاية بحثاً (وحمام) في وقت جرت العادة بدخوله وكذا حوانيت التجار والحانات مجتبى (وبيت اذن في دخوله) ولو اذن لخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع واعلم انه لا يعتبر الحرز بالحافظ مع وجود الحرز بالمسكان لانه اقوى فلا يعتبر الحافظ في الحمام لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرز به يفتى شنعى (وكل ما كان حرزاً النوع فهو حرز للانواع كلها

وهو ظاهر المذهب ومقوله القول بأنه يقطع عنده لو سرق من الحماة في وقت الاذن اذا كان ثمة حافظ ولا يقطع عندها **(قوله)** فيقطع بسرقة الوأوة من اصطبل لان الحرز كما قدمناه كل بقعة معدة للاحرار ممنوع من الدخول فيها الا بأذن ولا يخفى ان الاصطبل كذلك وهذا بخلاف الوديعة فإنه يعتبر فيها حرز مثله حتى لو وضع المودع اللؤؤة في الاصطبل يضمن كالحقناده في تنقيح الفتاوى الحامدية من الوديعة وسنذكره هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** والاول هو المذهب عندنا ان كان اعاده لاجل نسبته الى المجتبى كان اخصر عزوه اليه عقب عبارة المتن ولعل المراد افادة الحصر بالجملة المعرفة الطرفين فإنه زائد على ما في المتن فافهم **(قوله)** لكن جزم القهستاني الخ لم ينسبه القهستاني الى احد يعتمد عليه وما مشى عليه المصنف قال فيه شمس الائمة السرخسي هو المذهب عندنا كما نقله في الذخيرة وغيرها وقد قل في الفتح انه هو الصحيح كما ذكره الكرخي ثم قال ونقل الاسييجاني عن بعض اصحابنا ان كل شيء يعتبر بحرز مثله فلم ان ما في القهستاني قول البعض وان المذهب المصحح خلافه ولعل قوله انه المذهب سبق نظر فليس في المسئلة اختلاف تصحيح فافهم **(قوله)** ولا يقطع قفاف (بقاف وقافين بينهما الف **(قوله)** هو من يسرق الدراهم) الذي في المغرب وغيره هو الذي يعطى الدراهم لينقدها فيسرقها بين اصابعه ولا يشعر به صاحبه **(قوله)** بالفاء اي وبشيتين معجنتين بينهما الف **(قوله)** لعلق الباب بالتحريك جمعه اغلاق كسب واسباب مصباح **(قوله)** نهارا لعل وجهه انه يكون مجاهرا وشرط القطع الخفية بخلاف ما اذا كان ليلا قل الزيلعي ولو كان باب الدار مفتوحا في النهار فسرق لا يقطع لانه مكبرة لا سرقة ولو كان في الليل بعد انقطاع انتشار الناس قطع اه زاد في الذخيرة عن ابى العباس انه سوى في الليل بين ما اذا كان الباب المفتوح مردودا او غير مردود في انه يقطع فيهما وفرق بينهما في النهار في انه لو مردودا قطع والا اه قلت ومسئلة الفشاش مذكورة في كافي الحاكم هي تدل على انه لا يقطع في النهار بلا فرق بين كونه مردودا او لا لانه اذا لم يقطع بفتحه نهارا وهو مفضل فاذا كان مفتوحا مردودا أولا فهو كذلك بالاولى فلذا أطلق الزيلعي عدم القطع كما علمت ثم ذكر بعده مسئلة الفشاش المذكورة وبهذا علم ان ما قدمناه عن النهر عند قوله او من ذي رحم ليس على اطلاقه فتدبر **(قوله)** قطع اي لظنه الخفية واما لو علم فلا يقطع لانه مجاهر **(قوله)** من السطح اي اذا صعد اليه او تناوله من داخل الدار واحتراز به عما لو سرق ثوبا يمس على حائط الى السكة بخلاف ما اذا كان الى الدار فانه يقطع كافي البحر **(قوله)** اي بحيث يراه اذ انه ليس المراد بالعنيدة الحضور بل الاطلاع عليه **(قوله)** ولو الحافظ ناثما عبر بالحافظ لانه اعم من ان يكون هو رب المتاع او غيره واطاق التائم فشمّل ما اذا نام مضطجعا او لا وما اذا كان المتاع تحت رأسه او تحت حبه او بين يديه حالة النوم هو الصحيح وقيل باشتراط كونه تحت رأسه او جنبه فتح قال في النهر ونبه بقوله عنده الى انه لو كان لا يساله لم يقطع وقيل يقطع حكاه في المجتبى اه وبسطة في البحر وفصل الزيلعي بين التائم وغيره فيقطع في الاول لانه اخذ خفية لافي الثاني لانه اختلاس وذلك حيث قل وفي المحيط لو سرق ثوبا عليه وهو رداؤه او قلنسوة او طرف منطقة

فيقطع بسرقة الوأوة من اصطبل (على المذهب) وقيل حرز كل شيء معتبر بحرز مثله والاول هو المذهب عندنا مجتبى لكن جزم القهستاني بان الثاني هو المذهب فنبه ولا يقطع قفاف) هو من يسرق الدراهم بين اصابعه (وفشاش) بالفاء هو من يهيئ لعلق الباب ما يفتحه اذا فشا حانوتا او باب دار (نهارا) خلا البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم به قطع شمعي (ويقطع لو سرق من السطح) نصا لانه حرز شرح وهبانية (او من المسجد) اراد به كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والمصجرا (ورب المتاع عنده) اي بحيث يراه (ولو) الحافظ (ناثما) في الاصح

(لا) يقطع (لو سرق ضيف

اوسيفه اوسرق من امرأة حليا عليها لا يقطع لانها خلسة وليست بخفية سرقة ولو سرق من رجل نائم قلادة عليه وهو لابسها او ملاءة له وهو لابسها او واضعها قريبا منه بحيث يكون حافظا لها قطع لانه اخذها بخفية وسراولها حافظ وهو النائم اه (قوله) لو من بعض بيوت الدار) اى لافرق بين ان يسرق من البيت الذى اضافه فيه او من بيت آخر فيها (قوله) لاختلال الحرز) لان الدار مع جميع بيوتها حرز واحد فبالاذن فيها اختل الحرز في جميع بيوتها بحر (قوله) لشبهة عدم الاخذ) لان الدار وما فيها في يد صاحبها فتح وفيه ايضا ان المحرز بالمكان لا يجب القطع فيه الا بالاخراج لقيام يد المالك قبل الاخراج من داره فلا يتحقق الاخذ الا بالزالة يده وذلك بالاخراج من حرزه بخلاف المحرز بالحفاظ فانه يقطع كما اخذه لزوال يد المالك بمجرد الاخذ فتم السرقة فيجب موجهها اه (قوله) بخلاف الغصب) يعنى ان هذا في حق القطع لسقوط الحد بالشبهة بخلاف ضمان الغصب يعنى لو هلك ماسرقة ولم يخرجها قال في الفتح قال بعضهم لاضمان عليه اذا تلف المسروق في يده قبل الاخراج من الدار ولا يقطع عليه والصحيح انه يضمن لوجود التلف على وجه التعدى بخلاف القطع لان شرطه هتك الحرز ولم يوجد اه (قوله) المتسعة جدا) اى التى فيها منازل وفي كل منزل مكان يستغنى به اهله عن الانتفاع بصحن الدار وانما يتفعمون به انتفاع السكة والافهى المسئلة السابقة التى لا بد فيها من الاخراج من الدار بحر ونحوه في الزيلعى وفي الكافي يقطع اذا كانت دارا واحدة عظيمة فيها مقاصير كل مقصورة مسكن على حياها اه والمقصورة الحجرية بلباس اهل الكوفة معراج (قوله) او اغار) المراد دخل مقصورة على غرة فأخذ بسرعة يقال اغار الفرس والتلب في العدو اسرع بحر (قوله) من اهل الحجر) حال من فاعل اغار (قوله) لان كل حجرية حرز) علة للمسئلتين اذ لكل مقصورة باب وغلق على حدة ومال كل واحد محرز بمقصورته فكانت المنازل بمنزلة دور في محلاة وان كانت الدار صغيرة بحيث لا يغنى اهل المنازل عن الانتفاع بصحن الدار بل يتفعمون به انتفاع المنازل ففى بمنزلة مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون له بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصيرها زيلعى (قوله) في الطريق) اى بحيث يراه لانه باق في يده فصار كأنه أخرجه معه والا فلا يقطع عليه وان خرج واخذه لانه صار مستهلكا قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه كما لو ذبح الشاة في الحرز جوهره (قوله) ثم اخذه) اشار الى انه لا يشترط للقطع الاخذ على فورا لاقاء اه ط (قوله) يمتاده السراق) اما لتعذر الخروج مع المتاع او ليتمكنه الدفع او الفرار زيلعى (قوله) فاعتبر الكل فعلا واحدا) اى كل من الثقب والدخول والاقاء والاخذ حيث لم يعترض عليه يد معتبرة وهذا جواب عن قول زفر انه لا يقطع لان الاقاء غير موجب له (قوله) لو لم يأخذه) اى بأن خرج وتركه وقوله او اخذه غيره اى قبل خروجه (قوله) فهو مضيع) فعليه ضمانه (قوله) لان سيره يضاف اليه) اما لو خرج بلا سوق ولا زجر لم يقطع لان للدابة اختيارا فلم يفسد اختيارها بالخلل والسوق لا ينقطع نسبة الفعل اليها كما في البحر (قوله) لما مر) اى من ان الاخراج يضاف اليه ط (قوله) قوة جريه) في بعض النسخ بقوة جريه (قوله) لانه اخرجه) اى لان الماء اخرجه بسبب القائه فيه (قوله) ويشكل على الاخير)

من احداه) ولو من بعض بيوت الدار او من صندوق مقتفل لاختلال الحرز (لو سرق شيئا ولم يخرجها من الدار) لشبهة عدم الاخذ بخلاف الغصب (وان اخرجه من حجرية الدار) المتسعة جدا الى صحنها (او اغار من اهل الحجر على حجرية) أخرى لان كل حجرية حرز (او ثقب فدخل او القى) كذا رأيت في نسخ المتن والشرح بأو وصوابه بالواو كما في الكنتز (شيئا في الطريق) يبلغ نصا (ثم اخذه) قطع لان الرمي حيلة يعتاده السراق فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم يأخذه او اخذه غيره فهو مضيع لاسارق (او حمله على دابة فساقه وأخرجه) او علق رسنه في عنق كلب وزجره لان سيره يضاف اليه (او ألقاه في الماء فأخرجه بتحريك السارق) لما مر (او لا بتحريكه بل) أخرجه (قوة جريه على الاصح) لانه اخرجه بسببه زيلعى (قطع) في الكل لما ذكرنا ويشكل على الاخير ما قالوا لو علقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم جزم الحدادى وغيره

اى مالو القاء في الماء واخرجه بقوة جريه والاستشكال لصاحب النهر قلت وقد يدفع بأن الطائر فعله يضاف اليه لان للدابة اختيارا كما مر فاذا لم يزجره بل طار بنفسه فقد عرض على فعل السارق فعل مختار فلم يضاف اليه نظيره ما اذا خرج الحمار بنفسه بلا سوق في المسئلة المارة وكذا ما يأتي في الغصب لو حل قيد بعد غيره او رباط دابته او فتح باب اصطبلها او قفص طائره فذهبت لا يضمن قافهم (قوله بعدم القطع) هو خلاف ما صححه في المبسوط ومنى عليه المصنف تبعا للزيلعي والفتح والنهاية وفي الفتح انه قول الاثمة الثلاثة فيرجع على ما جزم به الحدادي صاحب الجوهرة ولا سيما بعد توضيح الجواب بما قلناه (قوله وان نقب ثم ناوله آخر الخ) جواب الشرط قوله الآتي لا يقطع وأفاد انه لا يقطع المناول ولا المناول لان الاول لم يوجد منه الاخراج لاعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هلك الحرز فيه ثم السرقة من كل واحد واطلقه فشمّل ما اذا اخرج الداخل يده وناول الخارج او أدخل الخارج يده فتناول من يد الداخل وهو ظاهر المذهب بحر (قوله أو أدخل يده في بيت وأخذ) اى من غير دخول في البيت وقيد بالبيت احترازا عن الصندوق ونحوه كما يأتي (قوله ويسمى اللص الظريف) مأثور عن علي رضي الله عنه مع تفسيره بمن يدخل يده في نقب البيت كما في الزيلعي (قوله لم يقطع في الصحيح) ذكره ايضا في الفتح والبحر وينظر الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة مالو القاء في الطريق ثم اخذه حيث لم يعتبر الكل فعلا واحدا كما اعتبر هناك مع انه في المسئلتين لم يوجد اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروج السارق ولعل الفرق انه هناك تحقق اخراج المال خفية قبل خروجه اما هنا فلا ثم لما خرج وأخذه من النقب لم يأخذه من حرز فصار كما اذا أدخل يده في بيت وأخذ تأمل (قوله او طر صرة خارجة) الصرة هي الخرقعة التي يشد فيها الدراهم يقال صررت الدراهم أصرها صرا شددتها والمراد هنا الكم المشدودة التي فيها الدراهم نهر فقوله من نفس الكم بيان لقوله صرة ولذا زاد لفظ نفس لثلاثتهم انها من غيره وحاصل صور المسئلة اربعة قال في غرر الاذكار اعلم ان الصرة ان جمعت نفس الكم فاما ان جعل الدراهم داخل الكم والرباط من خارج او بالعكس وعلى التقديرين فاما ان طر أو حل الرباط فان طر والرباط من خارج فلا قطع وان طر والرباط من داخل بأن داخل يده في الكم فقطع موضع الدراهم فخذها من الكم قطع الاخذ من الحرز وان حل الرباط وهو خارج قطع لانه حينئذ لا بد ان يدخل يده في الكم فيأخذ الدراهم وان حل الرباط وهو داخل لا يقطع لانه لما حل الرباط في الكم بقي الدراهم خارج الكم وأخذها من خارج وعندنا يوسف والاثمة الثلاثة يقطع في الوجوه كلها لان الكم حرزاه وتمام تحقيقه في الفتح (قوله بفتح القاف) صوابه بكسرها كما في شرحه على الماتني والمنح وغيرها والطلبة والقاموس ط (قوله او حلا عليه) اى على البعير فلو على الارض فهي مسئلة الجواهر الآتية (قوله لان السائق الخ) تعليل على النشر المشوش فقوله لان السائق والقائد راجع لقوله او من قطار وقوله والراعى راجع لقوله من مرعى ط (قوله لم يقصدوا للحفظ) بل يقصد الراعى لجرد الراعى والسائق والقائد وكذا الراكب يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة وعند الاثمة الثلاثة كل

بعدم القطع (وان) نقب ثم (نايله آخر من خارج) الدار (او أدخل يده في بيت وأخذ) ويسمى اللص الظريف ولو وضعه في النقب ثم خرج واخذه لم يقطع في الصحيح شئ (او طر) اى شق (صرة خارجة من) نفس (الكم) فلو دخلة قطع وفي الحل بعكسه (او سرق) من مرعى (او من قنار) بفتح القاف الابل على نسق واحد (بعيرا او حلا) عليه (لا) يقطع لان السائق والقائد والراعى لم يقصدوا للحفظ

من الراكب والسائق حافظ حرز فيقطع في اخذ الحمل والحمل والجوالق والشق ثم الاخذ
واما القائد فحافظ للجمل الذى زمامه بيده فقط عندنا وعندهم اذا كان بحيث يراها اذا
التفت اليها حافظ للكل محرزة عندهم بقوده فتح وبه علم ان القائد ليس على اطلاقه
عندنا لانه حافظ زمامه بيده ولم أر التصريح به في غير هذه العبارة تأمل **(قوله)** وان كان
معه حافظ (اى مع ما ذكر من بيع المرعى والقطار والحمل واطلاق محمد عدم القطع
في مواشى المرعى محمول على عدم الحافظ ولو كان الحافظ هو الراعى اختلف المشايخ في
البقالى لا يقطع وهو الذى في المتنق عن ابى حنيفة واطلق خواهر زاده ثبوت القطع مع
الحافظ ويمكن التوفيق بان الراعى لم يقصد لحفظها من السراق بخلاف غيره فتح وفي
المجتبى وكثير من المشايخ فتوا بما قاله البقالى نهر **(قوله)** وان شق الحمل (اى جوالقا على
الارض او على ظهر جبل قهستانی وانما قطع لان صاحب المال اعتمد الجوالق فكان
هاتكا للحرز بخلاف ما اذا أخذ الجوالق بما فيه وكذا لو سرق من الفسطاط فانه يقطع
ولو سرق نفس الفسطاط لا يقطع بحر ويأتى بيانه **(قوله)** فسرق منه (اى اخرج منه
بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشئ بنفسه ثم اخذه لا يقطع لان الاخراج
من الحرز شرط قهستانی وفي حاشية نوح افندى قيدا لاخذ من الحمل لانه اذا لم يأخذ منه بالذات
بل اخذ من الارض ماسقط منه بسبب شقه لا يقطع لانه لم يأخذ من الحرز اه ومثله في
اليقوبية قلت ويشكل عليه ما لو نقب فدخل والتى شيئا في الطريق ثم اخذه فانه يقطع
كامر الا ان يجاب بان الالتقاء في الطريق هناك معتاد كامر بخلافه هنا فتأمل **(قوله)**
او سرق جوالقا الخ) معناه اذا كان الجوالق في موضع ليس بحرز كالطريق والمفازة
والمسجد ونحوه حتى يكون محرزا بصاحبه فتح **(قوله)** بضم الجيم (اى مع فتح اللام
وكسرهما وبكسر الجيم واللام الوعاء المعروف وجمعه كصحنات وجوالق وجوالقات
قاموس ونحوه في الصحاح وفيهما ان القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة الا معربة او صوتا
(قوله) ور به يحفظه (اى يحفظ المسروق من الحيوان والحمل والمتاع مالكة او غيره قهستانی
اى فلا يلزم ان يكون الحافظ رب الجمل او الحمل ابن كمال وافاد ان هذه الجملة الحالية قيد
في مسألة القطار ايضا وايضا وهو ما افاده الشارح اولا بقوله وان كان معها حافظ وهذا
بخلاف مسألة الشق فقد قال السيد ابوالسعود انه يجب فيها القطع مطلقا فان الجوالق غير محرز
فاعتبر الحافظ وما فيه محرز به في شقه وأخذ ما فيه يقطع وان لم يكن معه حافظ للاخذ من
الحرز وفي أخذه بجملته لا يقطع الا ان يكون معه من يحفظه وكأنهم انما تركوا التنبيه على
ذلك لو ضوحه اه ملخصا **(قوله)** او بقر به (اى بحيث يراه كامر **(قوله)** او ادخل يده)
وكذا لو ادخل شيئا آخر يعلق بالمتاع قهستانی **(قوله)** في صندوق (بالضم وقد يفتح جمعه
صناديق كمصفور وعصافير قاموس وفي المصباح ان الفتح عامى **(قوله)** او في جيبه (جيب
القميص ونحوه بالفتح طوقه قاموس وكذا قال في المصباح جيب القميص بالفتح ما على النهر
والجمع اجياب وجيوب والمراد بالجيب هنا ما يشق بجانب الثوب لتحفظ فيه الدراهم وهل
اطلاق الجيب عليه عربى او عرقى حموى وفي حاشية ابى السعود ان الاخذ من العمامة

(وان) كان معها حافظ
او (شق الحمل فسرق منه
او سرق جوالقا) بضم
الجيم (فيه متاع ور به
يحفظه او نأثم عليه) او
بقر به (او ادخل يده في
صندوق غيره او) في (جيبه)

أو كنه فأخذ المال قطع) في الكل والاصل ان الحرز ان امكن **٢٨٤** دخول فتهتك بدخوله والا فبداخل

او الحرز كالأخذ من الجيب **(قوله** أو كنه) أي بأن وضع شيئاً في داخل الكم من غير ربط والافهى مسألة الطرأمل **(قوله** فتهتك) الهتك الخرق والشق **(قوله** فسطاطا) هو الخيمة **(قوله** لم يقطع) لأنه ليس محزرا بل ما فيه محزور به فإذا قلع فيما فيه دونه فتح ونظيره ما لو سرق الجوالق كامر **(قوله** ولو ملفوفا) أي ولو كان ملفوفا عنده يحفظه فتح **(قوله** قطع) أي إذا أخذه من حرز هو مكان أو حافظ **(قوله** فتهتكها أخرى) أي خرجت من الحرز بنفسها من غير سوق ولا إخراجها **(قوله** قطع المحمول فقط) لأنه لا عبرة للحامل الأتري أن من حلف أن لا يحمل طبقاً يحمل حامل الطبق لم يحنث جوهره قلت ولذا لو جلس على المصلى طائر عليه نجاسة لا تفسد صلاته ومثله صبي يستمسك بنفسه بخلاف من لا يستمسك لأن المصلى يصير حاملاً للصبي والنجاسة **(قوله** لكونه اقراراً بالسرقة الخ) المسئلة منقولة في الفتح وغيره معللة بأن الإضافة على الحال والنصب على الاستقبال وما هنا عال به في شرح الوهبانية عن التجنيس قلت وتحقيق المقام أن اسم الفاعل لا ينصب المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فلو بمعنى الماضي مثل أنا ضارب زيد أمس وجبت إضافته وتسمى إضافة محضة والعامل تجوز إضافته وتسمى غير محضة لأنها على نية العمل والقطع عن الإضافة كما قرر في محله وبه ظهر أن اسم الفاعل حال الإضافة يحتمل أن يكون بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال لكن لما كان الأصل فيما كان بمعنى الحال أو الاستقبال هو العمل فالأصل في المضاف أن يكون بمعنى الماضي فيكون اقراراً بأنه سرق الثوب في الماضي ويلزم منه أن يكون متصفاً بسرقة أيضاً في الحال فيقطع أما إذا نصب الثوب لزم أن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال فإن حمل على الحال لزم القطع وإن حمل على الاستقبال لم يلزم فلا يقطع بالشك وتعيين حمله على الاستقبال فيكون عدة بأنه سوف يسرق هذا الثوب لا اقراراً بأنه هو سارقه في الحال أي هذه السرقة المدعى بها فافهم ووقع في شرح الوهبانية هنا كلام غير محرز فتدبر **(قوله** قلت في شرح الوهبانية الخ) وعبارته قلت والقطع المذكور باصراه وعدم رجوعه أما لو رجع قبل رجوعه كما تقدم وينبغي أن لا يجري في هذا الإطلاق لأن العوام لا يفرقون فيفرق بين العالم والجاهل اللهم إلا أن يقال يجعل هذا شبهة في درء الحد وفيه بعد والله تعالى أعلم اه أقول ومعناه أنه ينبغي أن يكون التفصيل السابق في حق العالم أما الجاهل فلا يفرق بين كونه بمعنى الماضي أو الحال وإنما يقصد الإقرار فيقطع مطلقاً إلا أن يجعل الأعراب شبهة دارئة في حقه فلا يقطع إذا نون وفيه بعد لأن التووين دليل عدم إرادة الإقرار هذا ما ظهر لي فتأمل **(قوله** وهذا نادر) ظاهره ولو في المرة الثانية لكن قيده بعضهم بما إذا سرق بعد التقع مرتين وفي حاشية السيد أبي السعود رأيت بخط الحموى عن السراجية مانصه إذا سرق ثالثاً ورابعاً نالام أن يقتله سياسية لسعيه في الأرض بالفساد اه قال الحموى فما يقع من حكام زماننا من قتله أول مرة زاعمين أن ذلك سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن شرع مغاظر اه **(قوله** قلت وقدما الخ) فيه كلام قدمناه هناك وفي هذا الباب عند تعزيز المتهم والله سبحانه أعلم

اليد فيه والاخذ منه
(فروع) سرق فسطاطاً
منصوباً لم يقطع ولو ملفوفاً
أو في فسطاط آخر قطع
فتح* أخرج من حرز شاة
لا تبلغ نصاب قتلها أخرى
لم يقطع* سرق ما لا من
حرز فدخل آخر وحمل
السارق بما معه قطع
المحمول فقط سراج (قل
ان سارق هذا الثوب قطع
ان اضاف) لكونه اقراراً
بالسرقة (وان نونه)
ونصب الثوب (لا) يقطع
لكونه عدة لا اقراراً درر
وتوضيحه اذا قيل هذا قاتل
زيد معناه انه قتله واذا قيل
هذا قاتل زيدا معناه انه
يقتله والمضارع يحتمل
الحال والاستقبال فلا
يقطع بالشك قلت في شرح
الوهابية ينبغي الفرق بين
العالم والجاهل لأن العوام
لا يفرقون إلا أن يقال يجعل
شبهة لدرء الحد وفيه بعد
(للامام قتل السارق
سياسة) لسعيه في الأرض
بالفساد درر وهذا ان عاد
واما قتله ابتداء فليس من
السياسة في شيء نهر قلت
وقدما عنه معزياً للبحر
في باب الوطء الموح للحد

باب كيفية القطع وإثباته

حديث باب كيفية القطع
وإثباته

(تقطع يمين السارق من زنده) هو مفصل الرسغ (وتحسم) وجوبا وعند الشافعي ندبا فتح (الا في حر وبرد شديدين) فلا يقطع لان الحد زاجر لامتناف وتجبس ليتوسط الامر (ومن زيتة ومؤنته) كأجرة حداد وكلفة حسم (على السارق) عندنا التسببه بخلاف اجرة المحضر للخصوم في بيت المال وقيل على المتمرد شرح وهبانية قلت وفي قضاء الحانية هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المدعى وهو الاصح كاسارق (ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد) ثالثا (لا وجبس) وعزر ايضا بالضرب (حتى يتوب) اي تظهر امارات التوبة شرح وهبانية وماروى يقطع ثالثا ورابعا ان صح حمل على السياسة او نسخ

لما كان القطع حكم السرقة ذكره عقبها لان حكم الشئ يعقبه بحر (قوله) تقطع يمين السارق) اي ولو كانت شلاء او مقطوعة الاصابع او الابهام وان كانت اليميني مقطوعة قبل ذلك قطعت رجله اليسرى فان كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع ويضمن السرقة ويحبس حتى يتوب جوهره (قوله من زنده) بفتح الزاي وسكون النون (قوله) هو مفصل الرسغ (الاضافة بيانية قال في النهر من مفصل الزند وهو الرسغ قال الجوهرى الزند موصل طرف الذراع وهما زندان الكوع والكرسوع فالكوع طرف الزند الذي يلي الابهام والكرسوع طرف الزند الذي يلي الخنصر اهـ ح (قوله) وتحسم) بالخاء المهملة اي تكوى بزيت مغلى ونحوه نهر ومثله في المغرب وقيل مسكين الحسم الكى بجديدة محمأة لثلا يسيل دمه (قوله وجوبا) اي كيفيه قول الهداية لانه لو لم يحسم يؤدى الى التلف فتح وقد صرح به القهستاني (قوله الا في حر وبرد شديدين) والا في حال مرض مفتاح وقيد في البناء بالمرض الشديد افاده ط عن الحموى (قوله فلا يقطع) انما ذكره ليفيد ان الاستثناء من قوله تقطع لان قوله تحسم وان قرب ذكره ط (قوله) ليتوسط الامر) اي امر الحر والبرد (قوله مؤنته) اي مؤنة القطع اي ما ينفق فيه وبينها بقوله كأجرة حدادى من مباشر الحد وهو القسط هذا وقوله وكلفة حسم يشمل ثمن الزيت وكذا ثمن حطب واجرانة يغلى فيه الزيت * (تانيه) * يسن عند الشافعي واحد تعليق يده في عنقه لانه عليه الصلاة والسلام امر به وعندنا ذلك مطلق للامام ان رآه ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم في كل من قطعه ليكون سنة فتح (قوله كاسارق) محل هذه الكلمة عقب قوله على المتمرد قال في شرح الوهبانية قيل اجرة المشخص اي المحضر للخصوم في بيت المال وقيل على المتمرد كاسارق اذا قطعت يده فأجرة الحداد والذهن الذى تحسم به العروق على السارق لانه المتسبب اهـ ح (قوله من الكعب) اي لامن نصف القدم من معقد الشراك خلافا للاروافض (قوله ان عاد) اي بعدما قطعت يمينه والا بان سرق مرات قبل القطع تقطع يمينه للكل لانه يكتفى بمحد واحد لجنايات اتحد جنسها كما تقدم بيانه قيل باب التعزير (قوله حتى يتوب الخ) اي او يموت فتح وفي القهستاني ومدة التوبة مفوضة الى رأى الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيما الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى ان يموت كما في الكفاية اهـ (قوله ثالثا ورابعا) اي اليد اليسرى ثم الرجل اليميني (قوله ان صح حمل على السياسة او نسخ) اشار الى ما قاله الامام الطحاوى تبعا هذه الآثار فلم نجد لشيء منها اصلا قال في الفتح وفي المبسوط الحديث غير صحيح ولئن سلم يحمل على الانتساخ لانه كان في الابتداء تغليظ في الحدود كقطع أيدي العرنيين وارجلهم وسمر أعينهم ثم قل في الفتح بعد نقله مثل مذهبا عن علي وابن عباس وعمر ان هذا قد ثبت ثبوتا لامر دله وبعيد ان يقطع صلى الله عليه وسلم اربعة السارق ثم يقتله ولا يعلمه مثل علي وابن عباس وعمر من الصحابة الملازمين ولو غابوا لابد من علمهم عادة فامتناع على رضى الله تعالى عنه اما لضعف ما مر او لعلمه بأن ذلك ليس حدا مستمرا بل من رأى الامام قتله لما شاهد

فيه من السعي بالفساد في الارض وبعده الطباع عن الرجوع فله قتله سياسة فيفعل ذلك القتل
 المعنوي اه اي ان قطع اربعة قتل معنى فاذا رأى ان له قتله سياسة فله قتله معنى وهذا يشير
 الى ما قدمناه من ان له قتله سياسة في الثالثة تأمل **(قوله كمن سرق الخ)** اي كالا يقطع بل يحبس
 حتى يتوب من سرق الخ لان القلع حينئذ تقويت جنس المنفعة بعشا وذلك اهلاك وفوت
 الاصبعين منها يقوم مقام فوت الابهام في نقصان البطش بخلاف فوت واحدة غير الابهام قيد
 باليسرى لان اليمنى لو كانت شلاء او ناقصة الاصابع قطع في ظاهر الرواية لان استيفاء الناقص
 عند تعذر الكمال جائز نهر **(قوله)** اورحله اليمنى مقطوعة قيد بقطعها لان المقطوع
 لو كان هو الاصابع منها فان استطاع المشي قطعت يده والا لا كما في البحر عن السراج وقد
 باليمنى لانه لو كانت رجله اليسرى مقطوعة قطع قال في كافي الحاكم وان كانت رجله اليسرى
 شلاء قطعت يده اليمنى اه فلو يده اليمنى أيضا مقطوعة لم يقطع كاقدمناه أول الباب **(قوله)**
 يقطع) أي لم يقطع يده اليمنى في جميع ما ذكر كائن عليه في غاية البيان خلافا لما يوهمه كلام
 العيني والنهر حيث قلنا لا تقطع رجله اليسرى اه واجاب ابن الشبلي بانه محمول على ما اذا
 سرق ثانيا والحال ان رجله اليمنى مقطوعة فانه حينئذ لا تقطع رجله اليسرى قال وهذا الحمل
 صحيح لكنه بعيد مخالف لما يقتضيه سياق الكلام **(قوله)** لانه اهلاك اي بتقويت جنس
 منفعة البطش او المشي لانه اذا لم يكن له يدورجل من طرف واحد لم يقدر على المشي اصلا
 بخلاف ما اذا كان من طرفين فانه حينئذ يضع العصا تحت ابطه ابن كمال **(قوله)** ولا يضمن
 غير أنه يؤدب نهر أي ان كان عمدا بجر عن الفتح **(قوله)** ولو عمدا هذا عند الامام وقالا
 انه يضمن في العمد أرض اليسار وقال زفر يضمن مطلقا أي في العمد والخطأ والمراد بالخطأ
 هو الخطأ في الاجتهاد من القاطع في أن قطعها يجزى نظرا الى اطلاق النص أما الخطأ في
 معرفة اليمين من اليسار فلا يجعل عفو لانه بعيد يتهم به مدعيه وقيل يجعل عفو قال في
 المصنف هو الصحيح والقياس ما قاله زفر نهر **(قوله)** الصحيح ظاهره أنه تصحيح لقول الامام
 في شموله العمد والخطأ وهذا لم يذكره في النهر وانما الذي فيه تصحيح القول بجعل الخطأ عفو
 على التفسير الثاني من تفسير الخطأ كما سمعت من عبارة النهر نعم ظاهر الرواية وغيرها اعتماد
 قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتون فانهم **(قوله)** اذا امر بخلافه اي بان أمره الحاكم
 بقطع اليمين فقطع اليسرى اما لو اطاق وقال اقطع يده ولم يعين اليمنى فلا ضمان على القاطع
 اتفاقا فالعمد المخالفة اذا لا يد تطلق عليهما وكذا لو اخرج السارق يده فقال هذه يمينى لانه قطعه
 بامر به بحر * **(تنبيه)** * لم يبين المصنف ان هذا القطع وقع حدا ام لا قيل نعم فلا ضمان على
 السارق لو استهلك العين وقيل لا يضمن في العمد والخطأ كافي البحر والنهر **(قوله)** لانه تلف
 وأخاف الخ اي فلا بعد اتلافا كمن شهد على غيره ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع هدية وانما
 قلنا انه أخلف لان اليمنى كانت على شرف الزوال فكانت كالقائمة فاخلفها الى خلف
 استمرارها بخلاف ما لو قطع رجله اليمنى اي حيث يضمن لانه وان امتنع به قطع يده لكن لم
 يعوضه من جنس ما تلف عليه من المنفعة لان منفعة البطش ليست من جنس منفعة المشي
 واما ان قطع رجله اليسرى فلا نه لم يعوض عليه شيئا فتح **(قوله)** وكذا لو قطعه غير الحداد

(كمن سرق وابهامه
 اليسرى مقطوعة او شلاء
 او اصبعان منها سواها)
 سوى الابهام (او رجله
 اليمنى مقطوعة او شلاء)
 لم يقطع لانه اهلاك بل
 يحبس ليتوب (ولا يضمن
 قاطع اليد اليسرى) ولو
 عمدا في الصحيح نهر
 اذا امر بخلافه لانه تلف
 واخلف من جنسه ما هو
 خير منه وكذا لو قطعه غير
 الحداد

في الاصح (ولو قطعه احد قبل الامر والقضاء) ٢٨٧ وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ وسقط القطع عن

الساوق) سواء قطع يمينه أم يساره (وقضاء القاضي بالقطع كالامر) على الصحيح (فلا ضمان) كافي وفي السراج سرق فلما يؤخذ بها حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجله اليسرى (وطالب المسروق منه) المال لا القطع على الظاهر بحر (شرط القطع مطلقا) في اقرار وشهادة على المذهب لان الخصومة شرط لظهور السرقة (وكذا حضوره) اي المسروق منه (عند الاداء) للشهادة (و) عند (القطع) لاحتمال ان يقراله بالملك فيسقط القطع لاحضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة وأقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدمه متناوئرا فليحذر وقد حرره في الشرع بلالية بما يفيد ترجيح الاول فتأمل ثم فرغ عن قوله وطالب المسروق الى آخره فقال (فلو أقر أنه سرق مال الغائب توقف القطع على حضوره ومخاصمته و) كذا (لو قل سرق هذه الدراهم ولا أدري من هي ولا أخبرك من صاحبها لا قطع) لانه يلزم من جهالة عدم طلبه (و) كل (من له يد صحيحة

اي بعد امر القاضي الحداد اما اذا صدر ذلك قبل الامر أصلا فهو ما ذكره بعد ط والحاصل ان القاضي اذا أمر الحداد بقطعه فقطع اليسرى الحداد أو غيره لا يضمن (قوله في الاصح) قال في الفتح احتراز عما ذكر الاسييجاني في شرحه لمختصر الطحاوي حيث قال هذا كله اذا قطع الحداد بأمر السلطان ولو قطع يساره غيره ففي العمد القصاص وفي الخطأ الدية (قوله ولو قطعه احد الخ) قال في شرح الطحاوي من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فهذا لا يخلو اما ان يكون قبل الخصومة او بعدها قبل القضاء او بعده فان كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والارش في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذلك الجواب الا انه لا يقطع رجله في السرقة لانه لما خصم كان الواجب في التيمني وقد فات فسقط وان كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وكان قطعه من السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة أو سرق في يده اه ط عن حاشية الشلبي على الزيلعي قال فقول المصنف وسقط القطع الخ تبع فيه شيخه في بحره وقد علمت ما فيه الا ان يحمل على ما اذا كان القطع بعد الخصومة (قوله قصاصا) احترازه عن القطع للسرقة فانه لا يقطع ثانيا لاتحاد الجنس ط اي فيقع هذا انقطع عن السارقين السابقين بخلاف ما اذا سرق بعد القطع كامر (قوله قطعت رجله اليسرى) لانها المحل وقت القطع اه ح (قوله لا القطع على الظاهر) قل في البحر و اشار الشمني الى انه لا بد من الطلبين لكن في الكشف الكبير ان وجوب القطع حق الله تعالى على الخلوص ولذا لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى الحد واثباته ولا يملك العفو بعد الوجوب ولا يورث عنه اه فقد صرح بانه لا يملك طلب القطع الا ان يقال انه لا يملك مجردا عن طلب المال والظاهر ان الشرط انما هو طالب المال وتشتري حضرته عند القطع لا طلبه القطع اذ هو حقه تعالى فلا يتوقف على طلب العمد اه وفي النهر والظاهر ما جرى عليه الشارح الزيلعي وغيره من الاكتفاء بدعوى المال (قوله على المذهب) وروى عن ابي يوسف انه في الاقرار لا تشتري المطالبة كافي الفتح (قوله لان الخصومة الخ) افاد ان حد السرقة لا يثبت بدعوى الحسبة تأمل (قوله قلت لكنه مخالف لما قدمه) اي في الباب السابق في قوله وشرط للقطع حضور شاهديه او قته (قوله بما يفيد ترجيح الاول) اي ما تقدم من اشتراط الحضور وفيه نظر بل مفاده ترجيح ما هنا فان الذي حرره هو ما نقله عن كافي الحاكم من ان ما هنا هو قول الامام الاخير فيكون الاول مرجوحا عنه ولذا صحح ما هنا في شرح المنظومة الوهبانية كما حررناه فيما تقدم فافهم (قوله وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة) شمل المالك والامين والضامن كالغاصب فانه يجب عليه حفظ المصوب كالامين فيملك الخصومة لانه لا يقدر على اسقاط الضمان عن نفسه الا بذلك كما افاده في الفتح وشمل ما اذا كان المالك حاضرا أو غائبا كافي النهر عن السراج (قوله ثم فرغ عليه) الاولى ثم مثل له ط (قوله ومتولى) اي متولى الوقف كافي الزيلعي والفتح وعبر في البحر بتولى المسجد وهذا يرد ما بحثه في البحر في الباب السابق من انه لا قطع بسرقة مال الوقف وقدمنا الكلام فيه هناك (قوله وقبض على سوء الشراء) لانه ان سمي الثمن كان مضمونا عليه والا كان امانة بمنزلة المودع وعلى كل فيده صحيحة

ملك الخصومة) ثم فرغ عليه بقوله (كمودع وغاصب) ومرتهن ومتولى وأب ووصى وقبض على سوم الشراء (وصاحب ربا)

ومثل من ذكر كما في الفتح وغيره المستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع (قوله بان باع درهما بدرهمين) الاحسن قول النهر باع عشرة بعشرين وقبضها فسرقت منه اه انحقق النصاب الموجب للقطع اه ح (قوله لان الشراء فاسدا) اى الذى منه الربا بمنزلة المغصوب فى ان كلا منهما مضمون على ذى اليد بالقيمة (قوله بخلاف معطى الربا) بخلاف قوله ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم (قوله لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد) فيه نظر لما فى الاشياء من ان الربا لا يملك فيجب عليه رد عينه مادام قائما حتى لو أبرأه صاحبه لا يبرأ منه لان رد عينه القائمة حق الشرع اه به علة ان صاحب الربا فى عبارة المصنف وهو الذى قبضه لم يملكه بل بقى على ملك المعطى فصار معطى مالكا والقباض زايد فتصح مطالبة كل منهما بمنزلة المغصوب كما هو صريح عبارة المصنف الآتية تبعا للكثرة ولصاحب النهر هنا كلام غير محرر فراجعه وندير (قوله ولا قطع بسرقعة اللقطة) هذا لم يصرح به فى الحاشية وانما يفهم منها كما يحسنه فى البحر وعبارة الحاشية رجل التقط لقطعة فضاعت منه فوجدها فى يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان فى الوديعة يكون للمودع ان يأخذها من الثانى لان اللقطة اثنان كالاول وفى ولاية اخذ اللقطة وليس الثانى كالاول فى اثبات اليد على الوديعة اه قل فى البحر فينبغى ان لا يقطع بطلب الملتقط كما لا يخفى اه وتبعه أخوه فى النهر وكذا المقدسى واعترضه السيد أبو السعود بأن نفى الخصومة بين الملتقط الاول والثانى لا يدل على انه لا خصومة بين الملتقط والسارق منه اه قلت اى لان الملتقط يده يد أمانة حتى لا يمكن احد من اخذها منه ولو دفعها لآخره ان يستردها منه ولو ذكر احد علامتها ولم يصدقه الملتقط انها له لا يجبر على دفعها اليه فلو لم تكن له يد صحيحة لم يكن له شئ من ذلك وهذا يدل على ان له مخاصمة السارق منه بخلاف ما اذا ضاعت منه فالتقطها غيره فان يد الاول زالت بانبات يد مثل يده عليها لان الثانى له ولاية اخذها فليس للاول بعد زوال يده مخاصمة الثانى واما الوديعة اذا ضاعت من المودع فن له مخاصمة ملتقطها اذ ليس له اثبات يد عليها كالمودع ولعل وجه الفرق بين المودع والملتقط الاول مع ان كلا منهما يده يد أمانة ان يد المودع اقوى لانه باذن المالك فكانت يده يدا مالك بخلاف يد الملتقط والله تعالى اعلم (قوله سرق منه) بالنسبة للمجهول والجملة صفة لسارق وقوله بعد القطع اى قطع السارق الاول وقوله لم يقطع اى السارق الثانى وقوله لان يده اى يد السارق الاول (قوله كيانى آتفا) اى قريبا وهو بكسر التون ويجوز فى اوله المد والتصر وقرئ بهما كفى القاموس (قوله ويقطع بطلب المالك) شمل ما اذا حضر المسروق منه او لم يحضر وعن محمد انه لا بد من حضوره وظاهر الرواية الاول كفى النهر ولزىلى (قوله اى من الثلاثة) هم المودع والغاصب وصاحب الربا زىلى وغيره ولا يخفى ان المراد بالمالك فى مسألة الربا هو المعطى لانه باق على ملكه فهذا صريح فى انه يقطع السارق بطلبه خلافا لما قدمه عن الشئى ومثل الثلاثة غيرهم ممن مر كما فى الفتح وغيره (قوله وكذا بحسب الراهن) اى اذا كانت العين قومة وقد قضى الدين اما اذا لم يقضه او استهلك السارق العين فلا قطع بخصومته لانه قبل الايفاء لاحق له فى المطالبة بالعين وبالاتهلاك صار المرتهن مستوفيا لدينه قل الزىلى وينبغى ان يقطع بخصومته فيما

بان باع درهما بدرهمين
وقبضهما فسرقت منه لان
الشراء فاسدا بمنزلة
المغصوب بخلاف معطى
الربا لانه بالتسليم لم يبق له
ملك ولا يد شئى ولا قطع
بسرقعة اللقطة خاتمة (ومن
لا يده صحيحة فلا) يملك
الخصومة كسارق سرق
منه بعد القطع لم يقطع
بخصومة أحد ولو مالكا
لان يده غير صحيحة كيانى
آتفا (ويقطع بطلب المالك)
أيضا (وسرق منهم) اى من
الثلاثة وكذا بطلب الراهن
مع غيبة المرتهن على الظاهر
لانه هو المالك

إذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يبلغ نصاباً لأن له مطالبة بما زاد كالوديعة وإن تصاد في الفتح وهو المذكور في غاية البيان نهر أي أن له مطالبة السارق بعد الهلاك بما زاد كما عي به الزيلعي فليس المراد أن له مطالبة المهرين إذ ليس له ذلك **(قوله لا يطلب المالك الحق)** أي لا يقطع السارق الثاني بطاب الحق **(قوله لو سرق)** قيد احب المالك واطلب السارق **(قوله بعد القطع)** أي قطع الاول **(قوله استقوط عصمته)** أي المال لأنه لضمان على السارق بعدما قطعت يمينه كما ذكرنا نصف قل في الفتح وقل مالك والشافعي في قول يقطع بخصوصية المالك لأنه سرق نصاباً من حرز لاشبهة فيه ولنا أن المال لما لم يجب على السارق ضمانه كان ساقط التقويم في حقه وكذا في حق المالك لعدم وجوب الضمان له فيد السارق الاول ليست يد ضمان ولا امانة ولا ملك فكان المسروق مالاً غير معصوم فلا يقع فيه اه **(قوله أو بعد ما درى بشبهة)** كدعواه أنه ملكه ونحو ذلك كياتي واعترض بأن هذا يعنى عنه قوله قبل القطع وفيه ان المتبادر من قوله قبل القطع كون القطع لازماً له وهذا ساقط عنه بشبهة نعم يعلم حكم الساقط بالاولى لكسبه تابع الهداية لزيادة الايضاح ففهم **(قوله فإن له)** أي للسارق الاول **(قوله لأن سقوط التقويم ضرورة القطع الحق)** كذا في الهداية وهو برفع ضرورة على أنه خبر أن أو ينصبه على أنه مفعول لاجله والخبر محذوف أي ثابت لضرورة القطع أي أنه امر ضروري للقطع أي أنه يلزم من وجوب القطع سقوط التقويم لا يخلو عن القطع ولا يوجد بدونه لأن عدم سقوطه يناقض وجوب القطع كياتي بيانه هذا ما ظهر لي وفي هذا التعليق إشارة إلى الرد على مناقلة الكرخي والطحاوي من الطلاق عدم القطع سواء قطع الاول أو لا كما قدمناه اول كتاب السرقة قات ومفهوم هذا التعليق أن المراد بقوله قبل القطع ما إذا لم يقطع الاول اصلاً ويدل عليه ما يأتي من أنه لا يفرق في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها قبل القطع أو بعده فإذا لم تكن مضمونة بالاستهلاك قبل القطع يعنى ثم قطع تحقق سقوط التقويم فعلم أن التقويم لا يسقط الا إذا لم يوجد قطع اصلاً تأمل **(قوله فصار كالمغاصب)** أي في أن له يدا صحيحة هي يد الضمان **(قوله ثم بعد التمتع الحق)** أي قطع السارق الاول والاولى ذكر هذا قبل قوله بخلاف ما إذا سرق الحق **(قوله روايتان)** احدها أنه استرداد المسروق من السارق الثاني لحاجته إلى الرد الواجب عليه والاخرى لأن يده ليست يد ضمان ولا امانة ولا ملك فتح **(قوله واختار الكمال الحق)** أي اختار أن القاضي يرد من يد الثاني إلى المالك أن كان حاضراً والاحتفاظ به كما يحفظ اموال الغيب ولا يردده إلى الاول ولا يبقيه مع الثاني لظهور خيانة كل منهما **(قوله يردده قبل الخصومة)** أي الدعوى والشهادة المترتبة عليها أو الاقرار وقيد بالرد قبل الخصومة لأنه لو رده بعدها سواء قضى بالقطع أو لا فإنه يقطع نهر **(قوله ولو حكما كاصوله ولو في غير عياله)** أي كوالده وجدته ووالدته وجدته لأن لهؤلاء شبهة المالك فيثبت به شبهة الرد بخلاف ما إذا رده إلى عياله كاصوله لأنه شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ومن الرد الحكيم الرد إلى فرعه وكل ذي رحم محرره منه أن كانوا في عياله والرد إلى مكاتبه وعبيده بحر وكذا إلى زوجته واجيره مشاهرة وهو الذي يسمى غلامه أو مسانحة فتح وتامه فيه **(قوله أو ملكه بعد اقفه بالقطع)** لأن الامضاء

(لا يطلب المالك) من
السرقة (أو) يطلب
(السارق لو سرق من سارق
بعد القطع) لسقوط عصمته
(بخلاف ما إذا سرق) الثاني
من السارق الاول (قبل
القطع) أو بعد ما درى
بشبهة (فإن له ولرب المال
القطع) لأن سقوط التقويم
ضرورة القطع ولم توجد
فصار كالمغاصب ثم بعد
القطع هل للاول استرداده
روايتان واختار الكمال
رده للمالك (سرق شيئاً
ورده قبل الخصومة)
عند القاضي (إلى المالك)
ولو حكماً كاصوله ولو
في غير عياله (أو ملكه)
أي المسروق (بعد القضاء)
بالقطع

من القضاء في الحدود أي فالملك الحادث في هذه الحالة كالملك الحادث قبل القضاء لأن القاضي لما لم يمتص صار كأنه لم يقض فلا يستوفى القطع كما قبل القضاء وهذا لأن القاضي لا يخرج عن عهدة القضاء في باب الحدود بمجرد قوله قضيت بل بالاستيفاء جلدًا أو رجلاً أو قطعاً فلا جرم كان الامضاء من القضاء بخلاف حقوق العباد فإنه تمت بمجرد قوله قضيت يخرج عن عهدة القضاء وإن السارق لو قطع بعد الملك قطع في ملك نفسه اه ط عن الشلبي **(قوله)** ولو هبة مع قبض (هكذا وقع التقييد بالقبض في الهدايا ولقائل أن يقول لا يشترط القبض لأن الهبة تقطع الخصومة لأنه ما كان يهب ليخاصم فليأمل شربلالية قلت وهو بحث مخالف للمنقول مع أنه غير معقول فهو غير مقبول وذلك أن الخصومة قد وجدت لأن الكلام فيما بعد القضاء بالقطع لكنهم عدوا ملك المسروق بعد القضاء شبهة والهبة بدون قبض لا تفيد الملك فلم توجد شبهة ولم يقل أحد باشتراط خصومة أخرى بعد القضاء بالقطع بل طلبه القطع غير شرط على الظاهر كما مر نعم يشترط حضوره عند القطع كما تقدم فافهم **(قوله)** أو ادعى أنه ملكه أي ما ثبتت السرقة عليه بالينة أو بالاقرار بحر **(قوله)** للشبهة أي احتمال صدقه ولذا صح رجوعه بعد الأقرار **(قوله)** أو نقصت قيمته أي بعد القضاء لأن كالنصاب لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء لما ذكرنا **(قوله)** بنقصان السعر أي لابتنصان العين لأن العين لو نقصت فإنه يقطع لأنه مضمون عليه فكمثل النصاب عيناً وديناراً إذا استهلكه كله أما نقصان السعر فغير مضمون فافترقا بحر والمراد بنقصان العين فوات بعضها أو حدوث عيب فيها كما قدمناه أول كتاب السرقة **(قوله)** في بلد الخصومة أي وإن كان في البلد التي سرق فيها لم ينقص لما قدمه أول السرقة من أن المعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه **(قوله)** أقرار بسرقة نصاب أي أقرار اثنان انهما سرقا نصاباً أي جنسه إذا لا بد أن يصيب كلا منهما نصاب كما قدمه المصنف **(قوله)** لا يقطع أي المدعى والآخر لأنها سرقة واحدة فلا تكون موجبة لقطع وغير موجبة **(قوله)** قطع المقر أي وحده لأن إقراره على غيره لم يصح بتكذيبه فلم توجد الشراكة في السرقة **(قوله)** لأن شبهة الشبهة لا تعتبر قال الزيلعي وكان أبو حنيفة أولاً يقول لا يجب عليه القطع لأن الغائب ربما يدعى الشبهة عند حضوره ثم رجع وقال يقطع لأن سرقة الحاضر تثبت بالحجة فلا يعتبر الموهوم لأنه لو حضر وادعى كان شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر اه ح **(قوله)** ولو أقر عبد مكلف الخ أما لو كان صغيراً لم يقطع ويرد المال لو قائماً وكان مأذوناً وإن هالكاً يضمن وإن كان محجوراً وصدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه ولو قُتِلَ أو هلك فلا ضمان ولا بعد العتق بحر **(قوله)** قطع أي أقرار العبد على نفسه بالحدود والقصاص صحيح من حيث أنه آدمي لأنه لا تهمة فيه وإذا صح بالقطع صح بالمال بناءً عليه ولا فرق بين كون العبد مأذوناً أولاً أو صدقه المولى أولاً وتاماً في البحر **(قوله)** لو قائم فلو استهلكه فلا ضمان ويقطع اتفاقاً بحر **(قوله)** كالواقم عليه بينة بذلك أي فإنه يقطع بالطريق الأولى ويرد المال إلى المسروق منه بحر **(قوله)** ولا غرم على السارق التعبير بالغرم يفيد أن المسروق غير باق فلو قائماً يؤمر بالرد فقول المصنف بعد ويرد العين تصریح بمفهوم قوله ولا غرم ط **(قوله)** وغيرها

ولو هبة مع قبض (أو ادعى أنه ملكه) وإن لم يبرهن للشبهة (أو نقصت قيمته من النصاب) بنقصان السعر في بلد الخصومة (لا يقطع) في المسائل الأربع (أقرار بسرقة نصاب ثم ادعى أحدها شبهة) مسقطاً للقطع (لم يقطعاً) قيداً لأقرارها لأنه لو أقر أنه سرق وفلان فأنكر فلان قطع المقر كقوله قتلنا وفلان (ولو سرقوا غاب أحدهما وشهد أي شهادتان (على سرقتهما قطع الحاضر) لأن شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو أقر عبد) مكلف (بسرقة قطع وترد السرقة إلى المسروق منه) لو قائم (كالواقم عليه بينة بذلك) لكن (بشرط حضرة مولاه عند أقامتها) خلافاً للثاني لا عند إقراره بخلاف اتفاق (ولا غرم على السارق مدم قطعاً يمينه) هذا لفظ الحديث درر وغيرها

كالهداية **(قوله)** ورواه الكمال بعد قطع يمينه عزاه الى الدارقطني لكن عزاه العلامة نوح الى الدارقطني ايضا بلفظ المتن والمعنى واحد فان ما مصدرية واعل الحديث بالارسال وبجهاة بعض رواته وجوابه مبسوط في الفتح وحاشية نوح على الدرر واستدلوا بعد الحديث بالمعقول ايضا قال في الفتح ولان وجوب الضمان ينافي القطع لانه يملكه بأداء الضمان مستندا الى وقت الاخذ فبين انه اخذ ملكه فلا يقطع في ملكه لكن القطع ثابت قطعاً فابؤدى الى انتفائه وهو الضمان فهو المتنى **(قوله)** لبقائها على ملك مالكها ولذا قال في الايضاح قال ابو حنيفة لا يحل للسارق الانتفاع بها بوجه من الوجوه وكذا لو خاطها قيضا لا يحل له الانتفاع به لانه ملكه بوجه محذور وقد تعذر ايجاب القضاء به فلا يحل الانتفاع كمن دخل دار الحرب بأمان واخذ شيئاً من اموالهم لم يلزمه الرد قضاء ويلزمه ديانة وكالباغى اذا اتلف مال العادل ثم تاب فتح **(قوله)** في الظاهر من الرواية وفي رواية الحسن لا يظهر سقوط العصمة في حق الاستهلاك **(قوله)** لكنه يفتى الخ قال في الفتح وفي المبسوط روى هشام عن محمد انه انما يسقط الضمان عن السارق قضاء لتعذر الحكم بالمائلة فاما ديانة فيفتى بالضمان للحقوق الخسران والنقصان للمالك من جهة السارق **(قوله)** قبل القطع) يعنى ثم قطع لان انتفاء الضمان انما هو بسبب القطع كما علمت وقدم الشارح ايضا ان سقوط التقوم ضرورة القطع **(قوله)** او بعده) لكن يفرق بينهما بما في الكافي لو كان قبل القطع فان قال المالك انا اضمنه لم يقطع عندنا وان قال انا اختار القطع يقطع ولا يضمن اه قال في البحر لانه في الاولى تضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المالك **(قوله)** فللمالك تضمنه) اى تضمن المشتري او الموهوب له ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن لا بالقيمة تارخانية عن المحيط وفيها عن شرح الطحاوى لو قطع ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه ان يضمنه قيمته اه ومثله في النهر عن السراج وظاهره ان غير المشتري والموهوب له مثلهما لكن ذكر في التارخانية ايضا لو اودعه عند غيره فهلاك الاصل فيه ان كل موضع لو ضمنه المالك له ان يرجع على السارق فليس له ان يضمنه وفي كل موضع لو ضمنه لا يرجع على السارق فله ان يضمنه والذي يرجع عليه المودع والمستأجر والمرتهن اه قلت ووجه ظاهر لان ما ثبت فيه الرجوع على السارق يلزم منه ان يكون مضمونا على السارق بعد القطع مع انه غير مضمون عابه بخلاف ما لارجوع فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر في الهلاك ولذا فرض المسئلة فيما لو اودعه فهلاك بخلاف الاستهلاك فان المستهلك متعد فلا رجوع له على السارق اصلا بلا فرق بين كونه مشتريا او مودعا او مستأجرا نعم للمشتري الرجوع بالثمن على السارق لانه لما استهلكه وضمن قيمته ملكه من وقت الاستهلاك فيرجع على السارق بمادفعه اليه من الثمن لا بالقيمة لظهور ان مادفعه اليه لا يملك قبضه فيرجع به لا بما ضمن فاغتم تحرير هذا المحل فانه من فيض المولى عز وجل **(قوله)** ولو قطع الخ) اى لو سرق سرقات فقطع في احدها بنحوصة صاحبها وحده فهو اى ذلك القطع بجميعها ولا يضمن شيئاً لارباب تلك السرقات عنده وقالوا يضمن كلها الا التي قطع فيها فان حضروا جميعا وقطعت يده بنحوصتهم لا يضمن شيئاً من السرقات بالاتفاق فتح **(قوله)** ثم اخرجه) فلو شقه بعد الاخراج

ورواه الكمال بعد قطع يمينه (وترد العين لو قاعة) وان باعها او وهبها لبقائها على ملك مالكها (ولا فرق) في عدم الضمان (بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر) من الرواية لكنه يفتى باداء قيمتها ديانة وسواء كان الاستهلاك (قبل القطع او بعده) محتج به لو استهلكه المشتري منه او الموهوب له فالمالك تضمنه (ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئاً) وقالوا يضمن ما لم يقطع فيه (سرق ثوبا فشقه نصفين ثم اخرجه

قطع احدى بهر وهو مفهوم بالاولى (قوله قطع) اى عندها خلاو لاني يوسف ومحل
 الخلاف ما اذا شقه فحشا وهو ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة على الاصح واختار مالك
 تضمين النقصان واخذ الثوب قطع عندها خلاو له اما اذا اختار تضمين القيمة وترك الثوب
 فلا قطع اتفاق اما اليسير وهو ما يتعب به فقط فيقطع فيه اتفاق بهر (قوله فله تضمين
 القيمة) اى من غير خيار نحر اى ليس له تضمين النقصان والقطع (قوله فيما له) اى
 السارق فصار كما اذا ملكه اياه مالهبة بعد التقضاء لا يقطع على ما تقدم فتح (قوله وهل
 يضمن الخ) اى فيما اذ شقه نصفين ولم يكن اتلاف (قوله صحح الجبازى لا) اى لا يضمن
 كيلا يجتمع القطع مع التضمين (قوله وقل الكمال الحق بع) حيث قل والحق ما ذكر
 فى عامة الكتب الامهات انه يقطع ويضمن النقصان الى ان قل ووجوب ضمان النقصان
 لا يمنع القطع لان ضمان النقصان وجب باتلاف مذهب قبل الاخراج والقطع باخراج الباقي
 فلا يمنع كالمواخذة بين واحرق احدهم فى البيت واخرج الآخر وقيمتها نصاب (قوله
 ومتى اختار تضمين القيمة) اى فيما اذا كان الشق وحشا اذ لو كان يسيرا يقطع بالاتفاق كما
 قدماه قل فى الهداية اذ ليس له اختيار تضمين كل القيمة (قوله ممر) اى قريبا من انه
 يملكه مستندا الى وقت الاخذ (قوله فذبحها فخرجها) قيد بالاخراج بعد الذبح لانه
 لو اخرجها حية وقيمتها عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح طعن الحموى (قوله
 من الحجرين) اى الذهب والفضة (قوله دراهم) مفعول فعل (قوله تقوم الصنعة عندها
 خلافا له) واصل الخلاف فى الغاصب هل يملك الدراهم والدنانير بهذه الصنعة ام لا بناء على انها
 متقومة ام لا ثم وجوب القطع عنده لا يشك لانه لا يملكها على قوله واما على قولهما فويل
 لا يجب القطع لانه ملكها قبله وويل يجب لانه صار بالصنعة شيا آخر فلم يملك عنه وعلى هذا
 الخلاف اذا اتخذ حليا او آية زينة (قوله فهى لسارق اتفاق) لان هذه الصنعة بدلت العين
 والاسم بدليل انه تغير بها حكم الرضا حيث خرجت عن كونها موزونة بخلاف مسألة الذهب
 والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما كانت حكما حتى لا يصح بيع آية فضة وزنها عشرة
 بأحد عشر كذا يفاد من الفتح (قوله انقطع) انما قطع باعتبار سرقه الثوب الابيض وهو لم يملكه
 ابيض بوجه ما والمملوك للسارق انما هو المنصوب وكذا يقطع بالخطئة وان ملك الدقيق بحر
 (قوله لارد) اى حال قيامه ولا ضمان اى حال استهلاكه وهذا عندهما وقال محمد رد الثوب
 ويأخذ ما زاد الصبغ لان عين ماله قثم من كل وجه ولهما ان الصبغ قثم صورة ومعنى بدليل
 ان المسروق منه لو اخذ الثوب يضمن الصبغ وحق مالك قثم صورة لامعنى بدليل انه غير
 مضمون على السارق بهر (قوله خلافا لما فى الاختيار) اى من انه لو صبغه بعد القطع
 يردده وهو مخالف لقول الهداية فان سرق ثوبا فقطع فصبغه احمر لم يؤخذ منه ولقول محمد
 سرق الثوب فقطع يده وقد صبغ الثوب احمر لم يؤخذ منه فانه دليل على انه لا فرق بين ان
 يصبغه قبل القطع او بعده زينة وتبعه فى البحر والنهر قلت لكن قول محمد وقد صبغه جملة
 حالية فمن اين يفيد ككون الصبغ بعد القطع ثم رأيت سعدى جلي اعترض الزيلعى
 بأن عبارة الهداية ليست كما نقله اه قلت لان عبارة الهداية هكذا فان سرق ثوبا فصبغه

قطع لاعت قيمته صد
 بعد شقه ما لم يكن بالاول
 بان ينقص كثر من نصف
 القيمة فله تضمين القيمة
 فيملكه مستندا الى وقت
 الاختلاف لا قطع زينة وهل
 يضمن نقصان الشق مع
 انقطع صحح الجبازى لا
 وقل الكمال الحق بع متى
 اختار تضمين القيمة يسقط
 القطع ممر (ولو سرق شاة
 فذبحها فخرجها لا ممر
 انه لا قطع فى المباحه وان
 بيع ثمنها نصابا بل يضمن
 قيمتها (ولو فعل ماسرق
 من الحجرين وهو قدر
 نصاب) وقت الاختذ
 (دراهم او دنانير) او آية
 (قطع وردت) وقلا
 لا ترد تقوم الصنعة عندها
 خلافا له واما نحو النحاس
 لو جمعه او اتى فان كان بيع
 وزنا فكذلك وان عددا
 فهى للسارق اتفاق اختيار
 (ولو صبغه احمر او طحن
 الخطة) اولت السويق
 (فقطع لارد ولا ضمان)
 وكذا لو صبغه بعد انقطع
 بحر خلافا لما فى الاختيار
 (ولو صبغه) (اسود رده)
 لان السواد نقصان

أحمر ثم قطع الحج فعبارة الهداية مساوية لعبارة المصنف والكثرة قد ذكر الزيلعي ان ما في
الكثرة ذكر مثله في المحيط والكافي ولا يخفى ان هذه العبارة تؤيد ما في الاختيار ولم يبق
لدعوى الزيلعي دليل فلا اعتماد على ما قلوه لاعنى ما قلوه فتنبه **(قوله)** خلافاً للثاني (لان
السواد زيادة عنده كالحمرة وعند محمد زيادة ايضا كالحمرة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند
أبي حنيفة السواد نقصان ولا يوجب انقطاع حق المالك هداية **(قوله)** وهو اختلاف
زمان الحج فان الناس كانوا لا يلبسون السواد في زمنه ويلبسونه في زمنها فتح **(قوله)**
سرق في ولاية سلطان الحج ذكره مع تعليقه في الدرر وقال في الشرع بلالية ذكره في الفيض
وفي مختصر الظهيرية معزوا الى الامام الاجل الشهيد **(قوله)** اذ لا ولاية له الحج اي في وقت
السرقه اذ لا شك انهما في وقت الدعوى تحت يده وهل كذلك بقية الحدود والقصاص
ايضا لم أره والله سبحانه وتعالى أعلم

باب قطع الطريق

اي قطع المارة عن الطريق فهو من الحذف والايصال أو المراد بالطريق المارة من اطلاق المحل
على الحال او الاضافة على معنى في اي قطع في الطريق اي منع الناس المرور فيه أخره عن
السرقه لانه ليس سرقه مطابقة لان المتبادر منها الاخذ خفية عن الناس وأطلق عليه
اسمها مجازا لضرب من الاخفاء وهو الاخفاء عن الامام ومن نصهم لحفظ الطريق ولذا
لا يطلق عليه اسمها الا مقيدة بالكبرى ولزوم التقييد من علامات المجاز كما في الفتح وسميت
كبيرة اعظم ضررها لكونه على عامة المسلمين او اعظم جزائها **(قوله)** من قصده اي قصد
قطع الطريق وعبر بمن ايضاً انه لا يشترط كون القاطع جماعة فيشمل ما اذا كان واحداً له
منعة بقوته ونجدة كما في القهستاني والفتح وشمل العبد وكذا المرأة في ظاهر الرواية الا انها
لا تصاب كسيأتي **(قوله)** ولو في المصر لئلا اي سلاح او بدونه وكذا نهاراً لو بسلاح
كما سيأتي وهذا هو رواية عن ابي يوسف أفق بها المشايخ دفعا لشر المتغلبة المفسدين كما في
القهستاني عن الاختيار وغيره ومثله في البحر اما ظاهر الرواية فلا بد ان يكون في صحراء
دارنا على مسافة السفر فصاعداً دون القرى والامصار ولا ما بينهما كما في القهستاني وفي
كافي الحاكم وان قطعوا الطريق في دار الحرب على تجار مستأمنين او في دار الاسلام في موضع
غاب عليه عسكر الخوارج ثم أتى بهم الامام لم يمتص الحدود عليهم **(قوله)** وهو معصوم
اي بالعصمة المؤبدة وهو المسلم او الذمي قهستاني والعصمة الحفظ والمراد عصمة دمه وماله
بالاسلام او عقد الزمة وفي حاشية السيد ابي السعود مفاده لو قطع الطريق مستأمن لا يحد
وبه صرح في شرح النقاية معللاً بأنه لا يخاطب بالشرائع وحكي في المحيط اختلاف المشايخ
فيه **(قوله)** فلو على المستأمنين فلاحداً لكن يلزمه التمييز والحبس باعتبار اخافة الطريق
واخفاره ذمة المسلمين فتح قال في الشرع بلالية ويضمن المال لثبوت عصمة مال المستأمن
حالا وان لم يكن على التأييد ومحل عدم الحد بالقطع على المستأمن فيما اذا كان منفردا
اما اذا كان مع القافلة فانه يحد ولا يصير شبهة بخلاف اختلاط ذي الرحم بانقافاة كما في

خلافاً للثاني وهو اختلاف
زمان لا برهان (سرق في
ولاية سلطان ليس سلطان
آخر قطعه) اذ لا ولاية
له على من ليس تحت يده
فليحفظ هذا الاصل
(اذا كان للشارق كفان

في معصم واحد) قيل
يقطعان وقيل (ان تميزت
الاصلية وامكن اقتصار
على قطعها لم يقطع الزائد)
لانه غير مستحق للقطع
(والا) تكن متميزة قطعاً
هو المختار) لانه لا يمكن
من اقامة الواجب الا بذلك
سراج والله تعالى اعلم

باب قطع الطريق

وهو السرقه الكبرى
(من قصده) ولو في المصر
ليلا به يفتى (وهو معصوم
على شخص) معصوم
ولو ذمياً فلو على المستأمنين
فلاحداً (فأخذ قبل اخذ
شيء وقال) نفس

الفتح اه قلت لكن لو لم يقع القتل والاخذ الا في المستأمن فلا حد له في الفتح ايضا
 * (تنبيه) * قد علم من شروط قطع الطريق كونه ممن له قوة ومنعة وكونه في دار العدل
 ولو في المصر ولو نهرا ان كان بسلاح وكون كل من القاطع والمقطوع عليه معصوما
 ومنها كما يعلم مما يأتي كون القطاع كلهم أجنب لأصحاب الاموال وكونهم عقلاء بالغين
 ناطقين وان يصيب كلا منهم نصاب تام من المال المأخوذ وان يؤخذوا قبل التوبة ثم اعلم
 ان القطع يثبت بالاقرار مرة واحدة وعند أبي يوسف بمرتين ويسقط الحد برجوعه
 لكن يؤخذ بالمال ان اقربه ويثبت بشهادة اثنين بمعاينته او بالاقرار به فلو احدها بالمعينة
 والآخر بالاقرار لا تقبل ولو قالوا قطعوا علينا وعلى اصحابنا لا تقبل لانهما شهدا لانفسهما
 ولو شهدا انهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف او لا يعرف لا يخدمهم
 الا بمحض من الخصم واه في الفتح آخر الباب **(قوله حبس)** وما في الحانية من انه
 يغزر ويحلى سبيله خلاف المشهور فتح وافاد ايضا ان الحبس في بلده لافي غيرها خلافا
 لما لك **(قوله)** وهو المراد بالنفي في الآية لان النفي من جميع الارض محال والى بلد أخرى
 فيه ابداء أهلها فلم يبق الا الحبس والمحبوس يسمى منفا من الارض لانه لا ينتفع بطيبات
 الدنيا ولذاتها ولا يجتمع بأقاربه واجابه قال في الفتح قال صالح بن عبد القدوس فيما ذكره
 الشريف في الفرر

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها ❦ فلسنا من الاحياء فيها ولا الموتى

اذا جاءنا السجان يوما لحاجة ❦ عجبنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله) وظاهر ان المراد الخ) اى وليس المراد ما قاله بعض السلف ان الامام مخير في هذه
 الاجزئة الاربعة اذ من المقطوع به انها اجزئة على جناية القطع المتفاوتة خفة وغلظا ولا يجوز
 ان يرتب على اغلظها اخف الاجزئة المذكورة وعلى اخفها اغلظ الاجزئة لانه بما يدفعه قواعد
 الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع على احوال الجنايات لانها مقابلة بها فاقضت الاقسام
 فتقدير الآية ان يقتلوا ان قتلوا او يصلبوا ان قتلوا وأخذوا المال او تقطع ايديهم وارجلهم
 من خلاف ان أخذوا المال او ينفوا ان اخافوا وتماه في الفتح والزيلي **(قوله)** بعد التعزير
 اى بالضرب والا فالحبس تعزير ايضا كما مر في باب **(قوله)** او يموت عطف على يتوب **(قوله)**
 وان أخذ) اى القاطع اى جنسه الصادق بالواحد والاكثر **(قوله)** واصاب منه كلاً نصاب
 اى اصاب كل واحد منهم نصاب السرقة الصغرى **(قوله)** ان كان صحيح الاطراف) حتى
 لو كان يسراه شلاء لم تقطع يمينه وكذا لو كانت رجله اليسرى ولو كان مقطوع اليمنى لم تقطع له يد
 وكذا الرجل اليسرى نهر ومفهومه انه لو كانت يده اليمنى شلاء او رجله اليسرى او كلاهما
 قطع كما سبق في السرقة الصغرى من ان استيفاء الناقص عند تمذر الكامل جائز فالمراد
 بقوله ان كان صحيح الاطراف غير المستحقة للقطع او الجمع لما فوق الواحد او يراد بالصحيح
 ما يقابل المقطوع دون الاشل افاده السيد ابو السعود **(قوله)** لثلاث يفوت نفعه) علة لقوله
 من خلاف ط **(قوله)** فهذا لا يعفو (ولى) اى لكونه حدا خالص حق لله تعالى لا يسع فيه عفو
 غيره فمن عفا عنه عصي الله تعالى فتح قال وفي فتاوى قاضيخان وان قتل ولم يأخذ المال

قوله فلسنا من الاحياء الخ
 انشده الزيلي بلفظ
 * فلسنا من الاموات فيها
 ولا الاحياء *

وهذا احسن وانشده
 بعضهم * فلسنا من الموتى
 فيها ولا الاحياء * ولا يخفى
 انه غير موزون اه منه

(حبس) وهو المراد
 بالنفي في الآية وظاهر ان
 المراد توزيع الاجزئة
 على الاحوال كما تقرر في
 الاصول (بعد التعزير)
 لمباشرة منكر التخويف
 (حتى يتوب) لا بالقول
 بل بظهور سيما الصلحاء
 (او يموت) وان اخذ
 مالا معصوما) بأن يكون
 لمسلم او ذمى كما مر (واصاب
 منه كلاً نصاب قطع يده
 ورجله من خلاف ان كان
 صحيح الاطراف) لثلاث
 يفوت نفعه وهذه حالة
 ثانية (وان قتل) معصوما
 (ولم يأخذ) مالا (قتل)
 هذه حالة ثالثة (حدا)
 لا قصاصا (ف) لهذا لا يعفو
 ولى

يقتل قصاصا وهذا يخالف ما ذكرنا الا ان يكون معناه اذا امكنه اخذ المال فلم يأخذ شيئا ومال الى القتل فانا سندكر في نظيرها انه يقتل قصاصا خلافا لعيسى بن ابان اه والمراد بما سجد كره ما يأتي انه من الغرائب قلت لكن ما اول به عبارة الحانية بعيد والا قرب تأويلها بان المراد بقوله ولم يأخذ المال اى النصاب بل اخذ مادونه وتصير المسئلة حينئذ عين المسئلة الآتى انها من الغرائب **(قوله ولا يشترط الخ)** اى فيقتل القاتل والمعين سواء قتل بسيف او حجر او عصا كما يأتى **(قوله وبهذا الحل)** هو قوله بمخالفة امره **(قوله عن تقدير مضاف)** اى فى قوله تعالى يحاربون الله وتقدير المضاف اولياء الله اه ح قلت والاحسن عباد الله ليشمل الذمى كما نبه عليه فى الفتح والحاصل انه لما كان المخالفة والعصيان سببا للمحاربة اطلقت المحاربة عليها من اطلاق المسبب على السبب **(قوله خير الامام بين ستة احوال)** ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما اذا اقتصر على القطع لانه لا يجوز اه ح اقول الاقسام العقلية عشرة لانه اما ان يقتصر على القطع او القتل او الصلب او يفعل الثلاثة فهذه اربعة او يفعل اثنين منها القطع ثم القتل او عكسه والقطع ثم الصلب او عكسه والقتل ثم الصلب او عكسه فهذه ستة مع الاربعة بعشرة لكن القطع بعد القتل غير مفيد كالزنى اذا مات فى اثناء الجلد كفى الزيلعى ومثله القطع بعد الصلب **(قوله ان شاء قطع من خلاف ثم قتل)** اى بلا صلب خلافا لحمدانه لا يقطع ولما عن ابى يوسف انه لا يترك الصلب **(قوله ويصلب حيا)** اى فيما اذا اختار الامام صلبه او فيما اذا قلنا بلزومه على قول ابى يوسف كذا فى الفتح اما فيما اذا اختار الجمع بين القتل والصلب فلا بد ان يكون القتل سابقا والالم يبق فرق بين الجمع والاقتصار على الصلب **(قوله فى الاصح)** وعن الطحاوى انه يقتل ثم يصلب توقيا عن المثلة ويأتى جوابه قريبا **(قوله وكيفيته فى الجوهرة)** وهى ان تفرز خشبة فى الارض ثم يربط عليها خشبة أخرى عرضا فيضع قدميه عليها ويربط من اعلاها خشبة أخرى ويربط عليها يديه **(قوله ويبعج بطنه برح)** كذا فى الهداية وغيرها وفى الجوهرة ثم يطعن بالرمح نديه الايسر ويخضض بطنه الى ان يموت وفى الاختيار تحت نديه الايسر ولا يرد ان فى الصلب مثله وهى منسوخة منهى عنها لان الطعن بالرمح معتاد فلامثلة فيه ولو سلم فالصلب مقطوع بشرعيته فتكون هذه المثلة الخاصة مستثناة من المنسوخ قطعاً افاده فى الفتح وفيه ايضا ولا يصلى على قاطع الطريق كما علم من باب الشهيد **(قوله على الظاهر)** اى ظاهر الرواية لثلاثين اذى الناس براحتته **(قوله من اخذ مال)** اى ان كان هالكا كما يفيد قوله لا يضمن وذلك لسقوط عصمته بالقطع كما مر فى السرقة الصغرى اما لو كان المال باقيا يرد الى مالكه كفى الملتقى **(قوله وتجري الاحكام المذكورة)** من حبس وتعزير او قطع فقط او قتل فقط او تخيير ط **(قوله بمباشرة بعضهم)** لانه جزاء المحاربة وهى تتحقق بأن يكون البعض رداً للبعض هداية **(قوله وحجر)** مبتداً خبره كسيف وقوله لهم اى لقطاع الطريق احتراز عن غيرهم فانه لا يقتل بالقتل بحجر وعصا لكن القتل هنا ليس بطريق القصاص بل هو حد عن هذا قال فى النهر ان هذه الجملة كالتى قبلها معلومة من قوله قتل حدا الا انه اراد زيادة الايضاح **(قوله ان انضم الى الجرح اخذ)** لم يتقدم للجرح ذكر فالاولى تعبير الكثير وغيره بقوله وان

ولا يشترط ان يكون) القتل (موجب القصاص) وجوبه جزاء المحاربة لله تعالى بمخالفة امره وبهذا الحل يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى (و) الحالة الرابعة (ان قتل وأخذ) المال خير الامام بين ستة احوال ان شاء (قطع) من خلاف (ثم قتل او) قطع ثم (صلب) او فعل الثلاثة (او قتل) و صلب او قتل فقط (او صلب فقط) كذا فصله الزيلعى ويصلب (حيا) فى الاصح وكيفيته فى الجوهرة (وبعج) بطنه (برح) تشهيراً له ويخضضه به (حتى يموت) ويترك ثلاثة ايام (من موته) ثم يحلى بينه وبين اهله ليدفنه (لا أكثر منها) على الظاهر وعن الثانى يترك حتى يتقطع (وبعد اقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل) من اخذ مال وقتل وجرح زيلعى (وتجري الاحكام) المذكورة (على الكل بمباشرة بعضهم) الاخذ والقتل والاخافة (وحجر وعصا لهم كسيف و) الحالة الخامسة (ان انضم الى الجرح اخذ قطع) من خلاف (وهدر جرحه) لعدمه اجتماع قطع وضمان

أخذ ما لا وجرح قطع الح) (قوله وان جرح فقط) جواب الشرط قوله الآتى فلا حد كما سينبه عليه الشارح وهذا شروع في ست مسائل لاحد فيها وحيث سقط الحد يؤخذ بحقوق العباد من قصاص او مال كياتي (قوله ولم يأخذ نصابا) اى بأن لم يأخذ شيئا أصلا او أخذ مادون النصاب لانه لما كان الاخذ الموجب للحد هو النصاب كان مادونه بمنزلة العدم كافي البحر وتقدم ان الشرط ان يصيب كل واحد نصاب اى اذا كانوا جماعة و مثل ما دون النصاب الاشياء التى لا قطع فيها كالتافه وما يتسارع اليه الفساد كمنه عليه الزيلى (قوله ولو كان مع هذا الاخذ) أى أخذ مادون النصاب المفهوم من قوله ولم يأخذ نصابا فانهم (قوله لان المقصود هنا المال) أى انه المقصود فى قطع الطريق وهذا جواب عن طعن عيسى بن ابان فى المسئلة بأن القتل وحده يوجب الحد فكيف يتمتع مع الزيادة قال الزيلى وجوابه ان قصدهم المال غالبا فينظر اليه لا غير بخلاف ما اذا اقتصروا على القتل لانه تين ان مقصدهم القتل دون المال فيحدون فعدت هذه من الغرائب اه قلت و بيانه ان قطع الطريق سمي سرقة كبرى لان مقصود القطاع غالبا أخذ المال واما القتل فانما هو وسيلة الى أخذ المال لكن اذا اخافوا فقط اوقتلوا فقط فقد رتب عليه الشرع حدا فيتبع لانه تين انه المقصود دون المال اما اذا وجد مع ذلك أخذ مال ظهران مقصودهم ما هو المقصود الاصلى وهو المال فينبذ ينظر اليه فان بلغ نصابا لكل منهم وجب الحد لوجود شرطه والا فلا حد لعدمه وحيث لاحد وجب موجب القتل من قصاص او دية و وجب ضمان المال فانهم (قوله او قتل عمدا) قيد بالقتل ليعلم حكم أخذ المال بالاولى بحر (قوله ومن تمام توبته رد المال الح) أى لينقطع به خصومة صاحبه ولو تاب ولم يردده لم يذكره فى الكتاب و اختلفوا فيه فقيل لا يسقط الحد كسائر الحدود وقيل يسقط أشار اليه محمد فى الاصل لان التوبة تسقط الحد فى السرقة الكبرى بخصوصها للاستثناء فى النص فلا يصح قياسها على باقى الحدود مع معارضة النص فتح وظاهره ترجيح القول الثانى فقول الشارح قيل لاحد فيه نظر لانه يفيد ضعفه والظاهر ان هذا الخلاف عند عدم التقادم لما فى النهر عن السراج لو قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك واقام فى اهله زمانا ثم قدر عليه درى عنه الحد لانه لا يستوفى مع تقادم العهد اه قل فى النهر وبه علم ان مجرد الترك ليس توبة بل لابد ان تظهر عليه سيماها التى لا تخفى (قوله او كان منهم غير مكلف) أى سبي او مجنون لانها جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة وانه لا يثبت الحكم كالعامد والمخطئ اذا اشتركا فى القتل حيث لا يجب القود وعن ابى يوسف يحد الباقيون لو باشر العقلاء زيلى (قوله او اخرس) أى خلافا لابي يوسف زيلى (قوله او كان ذورحم محرمة) كان تامة وذو فاعل والمراد به احد القطاع وقوله من احد المارة متعلق بمحرم والعلة فيه كما فيها قبله وشمل ما اذا كان المال مشتركا بين المقتطوع عليهم او لا لكن لم يأخذوا الا من ذى الرحم المحرم وما اذا أخذوا منه او من غيره فلا يحدون فى الاصح كفى النهر وغيره * (تأنيه) * لو كان فى القافلة مستأمن لا يتمتع الحد مع ان القلع عليه وحده ينمعه كقدمناه والفرق كفى الفتح ان الامتناع فى حق المستأمن انما كان لحال فى عصمة نفسه وماله وهو امر يخصه اما هنا فهو لحل فى الحرز والقافلة

(وان جرح فقط) اى لم يقتل ولم يأخذ نصابا قال الزيلى ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حد ايضا لان المقصود هنا المال وهى من الغرائب (او قتل عمدا) وأخذ المال (فتاب) قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال ولو لم يردده قيل لاحد (او كان منهم غير مكلف) او اخرس (او) كان (ذو رحم محرمة) أحد (المارة)

حرز واحد فيصير كأن القريب سرق مال القريب وغير القريب من بيت القريب (قوله
 او شريك مفاوض) اى لو كان فى المقطوع عليهم شريك مفوض لبعض القطع لا يحدون
 فتح ومقتضاه ان شريك العنان ليس كذلك وينبغى انه لو كان مال الشركة معه فى القافلة انهم
 لا يحدون لاختلال الحرز تأمل (قوله او قطع بعض المارة) اى القافلة وبه عبر فى الكثر
 وهو اظهر وانما لم يقطع لان الحرز واحد وهو القافلة فصار كسارق سرق متاع غيره وهو معه
 فى دار واحدة فتح (قوله واقره المصنف) وكذا فى الزيلعى والقهستانى عن الاختيار والفتح
 عن شرح الطحاوى (قوله وللولى القود الخ) اى فى المسائل المذكورة وحاصله انه اذا
 لم يجب الحد لم يصيروا قطعاً فيضمنون ما فعلوا من قتل عمد او شبه عمد او خطأ او جراحة
 ورد المال لوقائماً وقيمه لو هالكاً او مستهلكاً فقيده بالقود يعلم منه حكم المال بالاولى
 او يراد بالارش ما يشمل ضمان المال والمراد بالولى من له ولاية المطالبة ويشمل صاحب المال
 ويشمل المجروح ايضا فى اولى المسائل المذكورة وبه اندفع اعتراض البحر على الهداية بأن
 ذلك للمجروح لاوليه لانه ان افضى الجرح الى القتل ينبغى ان يجب الحد اه اى لومات
 بالجراحة يرجع الى الحالة الثالثة وهى ما لو قتل فقط ينبغى ان يحد فلا يكون لوليه القود
 (قوله فى ظاهر الرواية) كذا نص عليه فى المبسوط وهو اختيار الطحاوى خلافاً للكرخى
 من ان المرأة كالصبي وهو ضعيف الوجه مع مصادمته لاطلاق القرآن فالعجب ممن عدل عن
 ظاهر الرواية كصاحب الداراية والتجنيس والفتاوى الكبرى وغيرهم وتسامه فى الفتح
 (قوله هو المختار) قال فى الشرنبلاية هذا غير ظاهر الرواية (قوله قتلن) أى قصاصاً لاحدا
 بدليل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق قال فى الشرنبلاية
 وهو كذلك مبنى على خلاف ظاهر الرواية كفى الفتح اه ح قلت فكان ينبغى للشارح عدم
 ذكر هذين الفرعين لخالفتهما امامتى عليه المصنف من ظاهر الرواية (قوله ويجوز ان يقاتل
 دون ماله) أى تحت ماله أو فوقه أو قدمه أو ورائه فان لفظ دون يأتى لمعان المناسب منها ما ذكرنا
 وقال بعضهم على ماله (قوله وان لم يبلغ نصاباً) أى نصاب السرقة وهو عشرة دراهم كفى
 منية المفتى وفى التجنيس دخل اللص داراً واخرج المتاع فله ان يقاتله مادام المتاع معه لقوله
 عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك فان رمى به ليس له ان يقتله لانه لا يتناوله الحديث وفى
 البرازية وغيرها رجل قتل رب الدار فان برهن انه كابره فدمه هدر والا فان لم يكن المقتول
 معروفاً بالسرقة والشر قتل به قصاصاً وان كان متهماً تجب الدية فى ماله استحساناً لان دلالة
 الحال اورثت شبهة فى القصاص لافى المال وفى الفتح اخذ اللصوص متاع قوم فاستغاثوا بقوم
 فخرجوا فى طلبهم فان كان ارباب المتاع معهم او غابوا لكن يعرفون مكانهم ويقدرّون على رد
 المتاع عليهم حل لهم قتال اللصوص وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرّون على الرد لا يحل
 وتماه فيه (قوله بكسر النون) اى ككتف وتسكن للتخفيف ومثله الحالف والحلف وفعله
 من باب قتل مصباح (قوله فى المصر) وكذا فى غيره كفى شرح الشلى عن الجامع الصغير فهو
 قيد اتفاقى بل غير المصر يعلم بالاولى وانما قيده لثلاثتهم انه لا يكون كذلك فى المصر كفى
 قطع الطريق (قوله اى خنق مرارا) اراد مرتين فصاعداً بقرينة قوله الآتى والابان خنق

او شريك مفاوض (او قطع
 بعض المارة على بعض
 او قطع) شخص (الطريق
 ليلا او نهاراً فى مصر او بين
 مصرين) وعن الثانى ان
 قصده ليلا مطلقاً او نهاراً
 بسلاح فهو قاطع وعليه
 الفتوى بحروددر واقره
 المصنف (فلاحد) جواب
 للمسائل الست (وللولى
 القود) فى العمد (او
 الارش) فى غيره (والعفو)
 فيهما (العبد فى حكم قطع
 الطريق كغيره وكذا
 المرأة فى ظاهر الرواية)
 فتح لكنها لا تطلب مجتبى
 وفى السراجية والدرر فيهم
 امرأة فباشرت الاخذ
 والقتل قتل الرجال دونها
 هو المختار * عشر نسوة
 قطعن واخذن وقتلن قتلن
 وضمن المال (ويجوز ان
 يقاتل دون ماله وان لم يبلغ
 نصاباً ويقتل من يقاتله عليه)
 لاطلاق الحديث من قتل
 دون ماله فهو شهيد فتح
 (ومن تكرار الحق) بكسر
 النون (منه فى المصر) اى
 خنق مراراً ذكره مسكين
 (قتل به)

مرة وفي البحر قيد بتعدده لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عند الامام (قوله سياسة) قدما الكلام عليها في حد الزنا (قوله وكل من كان كذلك) كاللوطي والساحر والعواني والزندق والسارق كما قدمناه في اوائل باب التعزير (قوله عند غير ابى حنيفة) اى عند صاحبيه ومن وافقهما من باقى الاثمة اما عند ابى حنيفة فتجب الدية على عاقلة كفى البحر والله سبحانه اعلم

بسم الله وبحمده * والصلاة والسلام على نبيه وعبد * وعلى آله وصحبه وجنده * وبعد
 فيقول مؤلفه افقر العباد * الى عفو مولاه يوم التناد * محمد امين * الشهير بابن عابدين *
 خادع العلوم الشرعيه * فى دمشق الشام المحمية * قد نجز تسويد هذا النصف المبارك *
 بعون الله جل وتبارك * من الحاشية المسماة رد المختار * على الدر المختار * فى صفر الخير سنة
 ثمان واربعين ومائتين والف * من هجرة نبينا محمد الذى تم به الالف * صلى الله عليه وسلم
 وشرفه وعظم * فجاء بحمد الله تعالى مكمل افرا واصلا * ردا للمختار على الدر المختار
 اسما وفعلا * لاشتماله على تنقيح عباراته * وتوضيح رموزه واشاراته * والاعتناء ببيان
 ماهو الصحيح المعتمد * وما هو معترض ومنققد * وتحرير المسائل المشككة * والحوادث المعضلة
 التى لم يوضح كثيرا منها احد قبل ذلك * ولا سلك مهامه بيانها سالك * مشحونا بذخا رزبر
 المتقدمين * وخلاصة كتب المتأخرين * ورسائلهم المؤلفة فى الحوادث الغريبه * الجامعة
 للفوائد العجيبة * كرسائل العلامة ابن نجيم الاربعين * ورسائل العلامة الشرنبلالى الستين
 وكثير من رسائل العلامة على القارى خاتمة الراسخين * ورسائل سيدى عبد الغنى
 النابلسى الخبر المتين * ورسائل العلامة قاسم خاتمة المجتهدين * وحواشى البحر والمنح
 والاشباه وجامع الفصولين للفهامة الشيخ خير الدين * وفتاويه الحيرية وفتاوى ابن الشلبى
 والرحيمى والشيخ اسمعيل وفتاوى الزينية والتمراثية والحامدية وفتاوى غيرهم من
 المفتين * وتحريرات شيوخنا ومشايخهم المعبرين * وما من به الله تعالى على عبده من
 الرسائل التى ناهزت الثلاثين * وما حررته ونقحته فى كتابى تنقيح الفتاوى الحامدية
 الذى هو بهجة الناظرين * وغير ذلك من كتب السادة الاخيار المعتمدين * مع بيان ما وقع
 من سهو او غلط فى كتب الفتاوى وكتب الشارحين * ولا سيما ما وقع فى البحر والنهر والمنح
 والاشباه والدرر وكتب المحشين * حتى صار بحمد الله تعالى عمدة المذهب * والطراز
 المذهب * ومرجع القضاة والمفتين * كما يعلمه من غاص بافكاره فى تياره من العلماء العاملين
 الحالين عن داء الحسد المعنى للجسد الصادقين المنصفين * فدونك كتابا قد اعملت فيه الفكر *
 والزمت فيه الجفن لسهر * وغرست فيه من فنون التحرير افنانا * وفقت فيه عن عيون
 المشكلات اجفانا * واودعت فيه من كنوز الفوائد * عقود الدرر القرائد * وبسطت فيه
 من انفع المقاصد * احسن الموائد * وجلوت فيه على منصة الانظار * عرائس ابكار
 الافكار * وكشفت فيه بتوضيح العبارات * قناع المخدرات * ولم اكتف بتلويح الاشارات *
 عن تنقيح كشف تحرير الخفيات * فهو يتيمة الدهر * وغنيمة اهل العصر * وما ذاك الا بمحض
 انعام المولى * الذى هو بكل حمد وشكر احق وأولى * حيث ابرز هذه الجواهر المكنونه *

سياسة لسميه فى الارض
 بالفساد وكل من كان كذلك
 يدفع شره بالقتل (والا)
 بأن خنق مرة (لا) لانه
 كالقتل بالثقل وفيه القود
 عند غير ابى حنيفة رحمه الله
 تعالى

والدرر الفرائد المصونة * في ميمون أيام خليفة الله في أرضه * القاسم بواجب حقه
وفرضه * رافع الوية الشريعة البديعة ومؤيدها * وموطد أبنيتها المنفعة الرفيعة ومشيدها *
المجاهد في سبيل الله حق جهاده * والقاطع لدابر الكافرين بجده واجتهاده * الذي
ابتسمت تغور تغور البلاد ببارقات مرهفاته * وبكت عيون عيون ذوى العناد بقاهرات
عزماته * وابدع نظام كئائب الجيوش بأرائه السديده * ورفع افئدة الاكسرة والقياصرة
بقوة بطشته الشديده * يكادنا برق طلعه يذهب بالابصار * وغصن رأفته يمس
لينا كئيب الاغصان ذات الازهار * وتكاد صواعق سطوته تزيح صم الجبال * ومواكب
كئائب حوزته تفي عدد الرمال * من انام الانام في أيامه في ظل الامان * ورعى الرعية
في مراعى الرعاية والاحسان * وأنار بنوار رياض أمنه بلاد المسلمين * فضاء فضاء
صدورهم بنور اليقين * وازاح غيوم غمومهم بردع المشركين * فلاح فلاح قلوبهم لآعين
الناظرين * وراح راح غفلاتهم بإيقاظ الثائمين * فصاح فصاح الستهم بالدعاء له كل حين *
خليفة خلفت أنوار غرته ☞ شمس الضحى ونداء يخلف الديما

سالت فواضله للمعتنى نعماً ☞ صالت نواضله للمعتدى نقماً

السلطان الاعظم * والحقان الافخم * تاج ملوك العرب والعجم * ظل الله في أرضه
للانم * محمود الذات * ممدوح الصفات * لا زالت دعائم سلطنته قائمه * وعيون
الحوادث عنها نائمة * ولا برحت رياض عزته مخضرة بديم الديمومة والابود * ورياحين
ذريته ريانة بطلاوة التأييد * والخلود * ولا زالت اعيان دولته من علمائه وقضائه
ووزرائه * يزيل نبراس آرائهم دجى الجور بسناه و سنائه * ولا فتئت نجوم جنوده
الساطعة في افلاك سمائه * شهاب ثواقب على مرده اعدائه * آمين آمين آمين * هذا وقد نجز
هذا السفر المسفر * عن روض اريض مزهر * مقابلة وتصحيحاً بحسب الامكان * سوى
ما شذ بعروض سهوا ونسيان * لا تخلو عنه جيلة الانسان * وذلك برسم من امر باستكثابه *
رغبة في نيل رضا مولاه و ثوابه * الامام الهمام * على القدر والمقام * من امتطى الجوزاء بزمام *
وصال في مواكب العز وحام * واشتهر اشتهاً البدر في الظلام * قاضى قضاة الاسلام * منفذ القضايا
والاحكام بالاتقان والاحكام * ذى الخيرات الحميدة والمآثر الفريدة التى لا ترام * مولانا عبد الحليم
افندى كجى زاده القاضى سابقاً بدمشق الشام * دام في عز و انعام * ومجد واحترام *
بحاج من هو للانبياء ختام * وآله وصحبه السادة الكرام * عليه وعليهم الصلاة والسلام *
في البدء والختام * كتبه اسير وصمة ذنبه * الراجى عفوره * محمد أمين * الشهير بابن عابدين
غفر الله تعالى له ولوالديه ولكل المسلمين آمين آمين آمين

هذا الكتاب يعبر عنه بالسير والجهاد والمغازى فالسير جمع سيرة وهي فعلة بكسر الفاء من السير
فتكون لبيان هيئة السير وحالته الا انها غلبت في لسان الشرع على امور المغازى وما يتعلق
بها كالمناسك على امور الحج وقالوا السير الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف

واصلها للحافظ الاسيوطي رحمه الله تعالى فقال

اذا مات ابن آدم جاء يجزى * عليه الاجر عند ثلاث عشر
علوم بشها ودعاء نجلى * وغرس النخل والصدقة تجزى
ورأته مصحف ورباط نقر * وحضر البئر او اجراء نهر
وبيت للغريب بناء يأوى * اليه او بناء محل ذكر
وتعليم لقرآن كريم * شهيد للقتال لاجل بر
كذا من سن صالحه ليقى * فيحذها من احاديث بشر

(قوله وامن الفتان) ضبط امن بفتح الهمزة وكسر الميم بلاواو وأومن بضم الهمزة وبزيادة
واو وضبط الفتان بفتح الفاء اى فتان القبر وفي رواية ابي داود في سننه وأمن من فتان القبر
وبضمها جمع فتن قال القرطبي وتكون للجنس اى كل ذى فتنة قلت او المراد فتان القبر من
اطلاق صفة الجمع على اثنين او على اكثر من اثنين فقد وردان فتان القبر ثلاثة واربعة
وقد استدل غير واحد بهذا الحديث على ان المرباط لايسئل في قبره كالشهيد علقمى على الجامع
الصغير **(قوله هو فرض كفاية)** قال في الدر المنقي وليس يتطوع اصلا هو الصحيح فيجب على
الامام ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانته الا اذا أخذ
الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكافئهم والا فلا يباح قتالهم
بخلاف الامر بالمعروف قهستانى عن الزاهدى اه **(قوله)** اذا حصل المقصود بالبعض هذا
التقيد لا بد منه لئلا ينتقض بالنفي العام فانه معه مفروض لغيره مع انه فرض عين لعدم حصول
المقصود بالبعض نهر قلت يعنى انه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع
العدو فمن كان بجذاء العدو اذا لم يتمكنهم مدافعة يفترض عينا على من يلهم وهكذا كما
سيأتى ولا يخفى ان هذا عند هجوم العدو او عند خوف هجومه وكلامنا في فرضيته ابتداء وهذا
لا يمكن ان يكون فرض عين الا اذا كان بالمسلمين قلة والعياذ بالله تعالى بحيث لا يمكن ان يقوم به
بعضهم حينئذ يفترض على كل واحد منهم عينا تأمل **(قوله)** ولعله قدم الكفاية اى الذى هو
فرض كفاية على فرض العين وهو الآتى في قوله وفرض عين ان هجم العدو **(قوله)** لكثرتنه
اى كثرة وقوعه **(قوله)** واما قوله تعالى الخ جواب عما يرد على قوله ابتداء وعلى عدم تقيده
بغير الاشهر الحرم ثم اعلم ان الامر بالقتال نزل مرتبا فقد كان صلى الله عليه وسلم مأمورا اولا
بالتبليغ والاعراض فاصدع بتأؤمر واعرض عن المشركين ثم بالمجادة بالاحسن ادع الى
سبيل ربك الآية ثم اذن لهم بالقتال اذن للذين يقاتلون الآية ثم امروا بالقتال ان قاتلوهم فان
قتلوهم فقتلوهم ثم امروا به بشرط انسلخ الاشهر الحرم فاذا انسلخ الاشهر الحرم فقاتلوا
المشركين ثم امروا به مطلقا وقتلوا في سبيل الله الآية واستقر الامر على هذا سرخسى ملخصا
يعنى في جميع الازمان والا ما كن سوى الحرم كفى القهستانى عن الكرماني ثم نقل عن الحافى
أن الأفضل أن لا يتبدأ به في اشهر الحرم اه والمراد بقوله سوى الحرم اذ لم يدخلوا فيه للقتال
فلو دخلوه للقتال حل قتالهم فيه لقوله تعالى حتى يقتلوكم فيه وتماه في شرح السير **(قوله)**
ان قام به البعض هذه الجملة وقعت موقع التفسير لفرض الكفاية فتح وحاصله أن

مطلب

المرباط لايسئل في القبر
كالشهيد

وامن الفتان وبعث شهيدا
آمنا من الفزع الاكبر
وتماه في الفتح (هو فرض
كفاية) كل ما فرض لغيره
فهو فرض كفاية اذا حصل
المقصود بالبعض والا
ففرض عين ولعله قدم
الكفاية لكثرتنه (ابتداء)
وان لم يبدو لنا وأما قوله
تعالى فان قاتلوكم فقتلوهم
وتحريمه في الاشهر الحرم
فمنسوخ بالعمومات كقاتلوا
المشركين حيث وجدتموهم
(ان قام به البعض) ولو

فرض الكفاية ما يكفي فيه اقامة البعض عن الكل لان المقصود حصوله في نفسه من مجموع المكلفين كتسهيل الميت و تكفيه ورد السلام بخلاف فرض العين لان المطلوب اقامته من كل عين اى من كل ذات مكلفة بعينها فلا يكفي فيه فعل البعض عن الباقيين ولذا كان افضل كامر لان العناية به أكثر ثم ان فرض الكفاية انما يجب على المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا ومغربا أو بعضهم قال الفهستاني وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان الآثم بعضا مبهما وذا غير مقبول والى انه قد يصير بحيث لا يجب على احد وبحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لزم منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم أتى به وظن آخرون ان غيرهم ما أتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حيز التعسر فالتكليف به يؤدي الى الحرج وتأماته في مناهج العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشف للفاضل التفتازاني انه يجب عليه ايضا فخالف للمتداولات اهـ (قوله في زمن ما) مفهومه انه اذا قام به البعض في اى زمن سقط عن الباقيين مطلقا وليس كذلك ط لما تقدم من انه يجب على الامام في كل سنة مرة أو مرتين وحينئذ فلا يكفي فعله في سنة عن سنة اخرى (قوله من المكلفين) اى العالمين به كامر ونظيره انه لومات واحد من جماعة مسافرين في مفازة فانما يجب تكفيه والصلاة عليه كفاية على باقى رفقاء العالمين به دون غيرهم (قوله اياك الخ) كذا في شرح ابن كمال ومثله في الحواشى السعدية (قوله بقيام اهل الروم مثلا) اذ لا يدفع بقتالهم الشرع عن الهنود المسلمين نهر عن الحواشى السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى قاتلوا الذين يلونكم من الكفار يدل على ان الوجوب على اهل كل قطر ثم قال في موضع آخر والآية تدل على ان الجهاد فرض على كل من بلى الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقيام الروم عن اهل الهند واهل ما وراء النهر مثلا كما اشرنا اليه اهـ قال في النهر ويدل عليه ما في البدائع ولا ينبغي للامام ان يخلى ثغرا من الثغور من جماعة من المسلمين فيهم غناء وكفاية لقتال العدو فان قاموا به سقط عن الباقيين وان ضعف اهل ثغر عن مقاومة الكفرة وخيف عليهم من العدو فعلى من وراءهم من المسلمين الاقرب فالاقرب ان ينفروا اليهم وان يمدوهم بالسلاح والكرع والمال لما ذكرنا انه فرض على الناس كلهم ممن هو من اهل الجهاد ولكن سقط الفرض عنهم لحصول الكفاية بالبعض فما لم يحصل لا يسقط اهـ قلت وحاصله ان كل موضع خيف هجوم العدو منه فرض على الامام او على اهل ذلك الموضع حفظه وان لم يقدر فرض على الاقرب اليهم اعانتهم الى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا يخفى ان هذا غير مستلثاوهى قتالنا لهم ابتداء فتأمل (قوله بل يفرض على الاقرب فالاقرب الخ) اى يفرض عليهم عينا وقد يقال كفاية بدليل انه لو قام به الابد حصل المقصود فيسقط عن الاقرب لكن هذا ذكره في الدرر فيما لو هجم العدو وعبارة الدرر وفرض عين ان هجموا على ثغر من ثغور الاسلام فيصير فرض

مطلب

في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية

عيدا و نساء (سقط عن الكل والا) يقيم به احد في زمن ما (انما بتركه) اى اثم الكل من المكلفين و اياك ان تتوهم ان فرضيته تسقط عن اهل الهند بقيام اهل الروم مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو الى ان تقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض عينا كصلاة وصوم ومثله الجنازة والتجهيز وتأماته في الدرر

عين على من قرب منهم وهم يقدرّون على الجهاد ونقل صاحب النهاية عن الذخيرة ان الجهاد اذا جاء النصير انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو فاما من وراءهم فيبعد من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركه اذا لم يحتج اليهم فان احتيج اليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو او لم يعجزوا عنها لكنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين كالصلاة والصوم لا يسعهم تركه ثم ونم الى ان يفترض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدرّج وبظيره الصلاة على الميت فان مات في ناحية من نواحي البلد فعلى جيرانه واهل محلته ان يقوموا باسبابه وليس على من كان بعيد من الميت ان يقوم بذلك وان كان الذي يبعد من الميت يعلم ان اهل محلته يضعون حقوقه أو يعجزون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا هنا اهـ (قوله لا يفرض على صبي) في الذخيرة للاب ان يأذن للمراهق بالقتال وان خاف عليه القتل وقال السعدى لا بد ان لا يخاف عليه فان خاف قتله لم يأذن له نهر (قوله وبالغ له ابوان) مفاده انهما لا يأتان في منعه والالكان له الخروج حتى يبطل عنهما الائم مع انهما في سعة من منعه اذا كان يدخلهما من ذلك مشقة شديدة وشمل الكافرين ايضا واحدها اذا كره خروجه مخافة ومشقة والابل لكراهة قتال اهل دينه فلا يطيعه ما لم يخف عليه الضيعة اذ لو كان معسرا محتاجا الى خدمته فرضت عليه ولو كافرا وليس من الصواب ترك فرض عين ليتوصل الى فرض كفاية ولو مات ابواه اذن له جده لابييه وجدته لامه ولم يأذن له الآخرون اى ابوا الام وام الاب فلا بأس بخروجه لقيام ابى الاب وام الام مقام الاب والام عند فقدها والآخرون كباقي الاجانب الا اذا عدم الاولان فالمستحب ان لا يخرج الاباذهما ولوله أم أم وأم اب فلاذن لأم الام بدليل تقدمها في الحضانة ولان الاخرى لا تقوم مقام الاب ولوله اب وام اب لا ينبغي الخروج بلا اذنها لانها كالأم لان حق الحضانة لهما واما غير هؤلاء كالزوجة والاولاد والاخوان والاعمام فانه يخرج بلا اذنها الا اذا كانت نفقتهم واجبة عليه وخاف عليهم الضيعة اهـ ملخصا من شرح السير الكبير (قوله لان طاعتها فرض عين) اى والجهاد لم يتعين فكان مراعاة فرض العين اولى كفى التجنيس وأخذ منه في البحر كراهة الخروج بلا اذنها واعترض على قول الفتح انه يحرم قلت وفيه نظر فان الاولى هنا بمعنى الاقوى والارجح اى ان الاقوى مراعاة فرض العين لقوته ورجحانه على فرض الكفاية فثبت انه فرض كان خلافه حراما ولذا قال السرخسى فعليه ان يقدم الاقوى نعم قدما آتفا عنه في الجد والجدوة الفاسدين ان المستحب ان لا يخرج الاباذهما (قوله وقال عليه الصلاة والسلام الخ) دليل آخر على تقديم بر الوالدين وقدما الحديث المتفق عليه وفيه تقديم برها على الجهاد وفي صحيح البخارى في الرجل الذى جاء يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد قل احى والدك قال نعم قال ففهما فجاهدوا ذكر بعضهم ان ذلك الرجل هو جاهدة بن العباس بن مرداس ثم رأيت في شرح السير الكبير قال وذكر عن ابن عباس بن مرداس انه قال يا رسول الله انى اريد الجهاد قال لك ام قال نعم قل الزم أمك الخ (قوله تحت رجل أمك) هو في معنى حديث الجنة تحت اقدام الامهات ولعل المراد منه والله تعالى أعلم تقييل رجلها او هو كناية عن التواضع لها واطلقت الجنة على سبب دخولها (قوله فيه خطر) كالجهاد وسفر البحر والخطر بالحاء المعجمة والطاء المهملة

(لا) يفرض (على صبي)
وبالغ له أبوان أو أحدهما
لان طاعتهما فرض عين
وقال عليه الصلاة والسلام
للعباس بن مرداس لما
اراد الجهاد الزم أمك وأن
الجنة تحت رجل أمك
سراج وفيه لا يحل سفره
خطر الاباذهما

مطلب
طاعة الوالدين فرض عين

المفتوحين الاشراف على الهلاك كافي ط عن القاموس **(قوله)** وما لخطر) كالسفر للتجارة والحج والعمرة يحل بلا اذن الا ان خيف عليهما الضيعة سرخسى **(قوله)** ومنه السفر في طلب العلم) لانه اولى من التجارة اذا كان الطريق آمنا ولم يخف عليهما الضيعة سرخسى **(قوله)** ومفاده الخ) اى تحليل عدم وجوبه كفاية على العبد والمرأة بكونه حق المولى والزواج اى حق مخلوق فيقدم على حق الخالق لاحتياج المخلوق واستغناء الخالق تعالى يفيد وجوبه كفاية على المرأة لو أمرها به الزوج لارتقاء المانع من حق الخالق تعالى وكذا غير المروجة لعدم المانع من اصله ومثلها العبد لو أمره به مولاه لكن سكت عنه لظهور وجوبه كفاية على العبد باذن مولاه بخلاف المرأة ولو غير مزوجة لانها ليست من اهل القتال لضعف بنيتها قال فى الهداية فى فصل قسمة الغنيمة ولهذا اى لعجزها عن الجهاد لم يلحقها فرضه ولانها عورة كفى القهستاني عن المحيط قال فلا يخص المروجة كما ظن وبه ظهر الفرق وهو ان عدم وجوبه على العبد لحق المولى فاذا زال حقه باذنه ثبت الوجوب بخلاف المرأة فانه ليس لحق الزوج بل لكونها ليست من اهله ولذا لم يجب على غير المروجة **(قوله)** وفى البحر الخ) مراد صاحب البحر مناقشة الفتح فى دعواه الوجوب على المرأة لو أمرها الزوج بناء على ان المراد وجوبه عليها بسبب أمره لها وفيه ان مراده الوجوب بأمره تعالى لا بأمر الزوج بل هو اذن وفك للحجر كما افاده ح وقد علمت عدم وجوبه عليها اصلا الا اذا هجم العدو كما يأتى **(قوله)** اى أعرج) نقه فى الفتح عن ديوان الادب وهو المناسب لقوله واقطع وفى المغرب انه الذى اقعده الداء عن الحركة وعند الاطباء هو الزمن وقيل المقعد المتشنج الاعضاء والزمن الذى طال مرضه اه **(قوله)** واقطع) هو المقطوع اليد والجمع قطمان كاسود وسود ان صحاح **(قوله)** لعجزهم) لقوله تعالى ليس على الاعمى حرج فانها نزلت فى اصحاب الاعذار زيلعى وفيه اشعار بأن من عجز عنه لسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه فى الاختيار قهستاني **(قوله)** ومديون بغير اذن غريمه) اى ولو لم يكن عنده وفاء لانه تعلق به حق العزم تجنيس فلو اذن له الدائن ولم يبرئه فالمستحب الاقامة لقضاء الدين لان البدء بالاوجب اولى فان خرج فلا بأس ذخيرة ولو الدائن غائبا فأوصى بقضاء دينه ان مات فلا بأس بالخروج لوفاء والا فالاولى الاقامة لقضاء دينه هندية وكذا لو كان عنده وديعة ربها غائب فأوصى الى رجل بدفعها الى ربها فله الخروج بحر عن التارخانية **(قوله)** لو بأمره) اى لانه حينئذ يثبت له الرجوع بما يؤدى عنه بخلاف ما اذا كفله لا بأمره فانه لا يرجع للكفيل عليه فلا يحتاج الى استئذنه بل يستأذنه الدائن فقط **(قوله)** ولو بالنفس) لان له عليه حقا بتسليم نفسه اليه اذا طلب منه وقد صرحوا بان للكفيل بالنفس منه من السفر وتماه فى النهر على خلاف ما يحتمل فى البحر **(قوله)** فله الخروج) اى بلا اذن الكفيل لعدم توجه المطالبة بقضاء الدين لكن الافضل الاقامة لقضائه ذخيرة **(قوله)** ان علم) اى بطريق الظاهر ذخيرة **(قوله)** فليس له الغزو الخ) لما كان المتن صادقا بجواز خروجه زاد قوله فليس الخ ليفيد انه لا يخرج ط قلت وظاهر التعليل بخوف ضياعهم جواز خروجه لو كان فى البلدة من يساويه تأمل **(قوله)** وعم فى البرازية السفر) يعنى اطلقه حيث قال اراد السفر **(قوله)** ولا يخفى ان المقيد) وهو منعه عن سفر الغزو يفيد غيره بالاولى اى يفيد منعه عن سفر غير

وما لخطر فيه يحل بلا اذن ومنه السفر فى طلب العلم (وعبد وامرأة) لحق المولى والزواج ومفاده وجوبه لو أمرها الزوج به فتح وعلى غير المروجة نهر قلت تحليل الشئ بضعف بنيتها يفيد خلافه وفى البحر انما يلزمها أمره فيها يرجع الى النكاح وتوابعه (واعمى ومقعد) اى أعرج فتح (واقطع) لعجزهم (ومديون بغير اذن غريمه) بل وكفيله ايضا لو بأمره تجنيس ولو بالنفس نهر وهذا فى الحال اما المؤجل فله الخروج ان علم رجوعه قبل حواله ذخيرة (وعالم ليس فى بلدة افقه منه) فليس له الغزو خوف ضياعهم سراجية وعم فى البرازية السفر ولا يخفى ان المقيد يفيد غيره بالاولى

الغزو بالاولى لان الغزو فرض كفاية فاذامنع منه يمنع من غيره كسفر التجارة وحج النفل
 وأما السفر لحج الفرض أو الغزو اذا هم العدو فهو غير مراد قطعاً فلا حاجة الى استثنائه على
 أن في دعوى الأولوية نظراً لان منعه من سفر لغزو لما فيه من الخطر ولا يلزم منه منعه مما
 لا خطر فيه كما مر في سفر الابن بلاذن الاب فانه يمنع عن سفره للجهاد وللتنجاسة وطلب العلم لما
 قلنا واما ما في البرازية فقد يقال ان المراد به السفر الطويل أو على قصد الرحيل فأن فيه
 ضياعهم بخلاف غيره ففهم **(قوله وفرض عين)** أى على من يقرب من العدو فأن عجزوا أو
 تكسلوا فعلى من يلبهم حتى يفترض على هذا التدرج على كل المسلمين شرقاً وغرباً كما مر في
 عبارة الدرر عن الذخيرة قل في الفتح وكأن معناه اذا دام الحرب بقدر ما يصل الابدون
 ويبلغهم الخبر والا فهو تكليف مالا يطابق بخلاف انقاذ الاسير وجوبه على الكل متجه من أهل
 المشرق والمغرب ممن علم ويجب أن لا يأنهم من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس
 وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه اه وفي البرازية مسلمة سيبت بالمشرق وجب على أهل
 المغرب تخليصها من الاسر ما لم تدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من لهم قوة اتباعهم
 لاخذ ما بأيديهم من النساء والذراري وان دخلوا دار الحرب ما لم يبلغوا حصونهم ولهم أن
 لا يتبعوهم للمال **(قوله ان هم العدو)** أى دخل بلدة بقتة وهذه الحالة تسمى التغير العام قال
 في الاختيار والتغير العام ان يحتاج الى جميع المسلمين **(قوله فيخرج الكل)** أى كل من ذكر
 من المرأة والعدو المديون وغيرهم قل السرخسى وكذلك الغلمان الذين لم يبلغوا اذا أطاقوا
 القتال فلا بأس بأن يخرجوا ويقاتلوا في التغير العام وان كره ذلك الآباء والامهات **(قوله)**
المدنف) بالبناء للمجهول أى الذى لازمه المرض وفي ح عن جامع اللغة الدنف المرض انما لازم
 وفي المصباح دنف دقمان باب تعب فهو دنف اذا لازمه المرض وأدنفه المرض وأدنف هو
 يتعدى ولا يتعدى اه **(قوله وشرط لوجوبه القدرة على السلاح)** أى وعلى القتال وملك الزاد
 او الراحة كفى قاضخان وغيره قهستانى وقدمنا عنه اشتراط العلم أيضاً **(قوله لأمن)**
 الطريق) أى من قطاع أو محاربين فيخرجون الى الزفير ويقاتلون من بطريقهم أيضاً حيث
 امكن والاسقط لوجوب لان الطاعة بحسب الطاقة تأمل **(قوله لم يلزمه القتال)** يشير الى
 انه لو قتل حتى قتل جاز لكن ذكر في شرح السير انه لا بأس ان يحمل الرجل وحده وان ظن وانه
 يقتل اذا كان يصنع شيئاً يقتل او يخرج او بهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يوم احد ومدحهم على ذلك فأما اذا علم انه لا ينكى فيهم فانه لا يحل له ان
 يحمل عليهم لانه لا يحصل بحملته شئ من اعزاز الدين بخلاف نهى فسقة المسلمين عن منكر اذا
 علم انهم لا يتبعون بل يقتلونه فإنه لا بأس بالاقدام وان رخص له السكوت لان المسلمين يعتقدون
 ما يأمروهم به فلا بد ان يكون فعله مؤثراً في باطنهم بخلاف الكفار **(قوله ويقبل خبر المستنفر)**
 أى طالب التفر وهو الخروج لغزو او اوده الشاي ويقبل خبر العبد فيه كفى شرح الملتقى ط
(قوله لانه خبر يشتهر في الحال) أى فلا يكون الوجوب مبنياً على خبر انفاق فقط والمراد ان
 خوف الاشهار قريبة على صدقه تأمل **(قوله وكره العمل)** بضم الجيم وهو ما يجعل للانسان
 في مقابلة شئ بفعله والمراد هنا ان يكلف امام الناس بأن يقوى بعضهم بعضاً بالكراع أى

(وفرض عين ان هم العدو)
 فيخرج الكل ولو بلاذن
 ويأنهم الزوج ونحوه بالمتع
 ذخيرة (ولا بد) لفرضيته
 (من) قيد آخر وهو
 (الاستطاعة فلا يخرج
 المريض المدنف) اما من
 يقدر على الخروج دون
 الدفع يأنى ان يخرج
 لتكثير السواد ارباباً
 فتح وفي السراج وشرط
 وجوبه القدرة على السلاح
 لأمن الطريق فان علم انه
 اذا حارب قتل وان لم
 يحارب اسر لم يلزمه القتال
 (ويقبل خبر المستنفر
 ومنادى السلطان ولو)
 كان كل منهما (فاسقاً)
 لانه خبر يشتهر في الحال
 ذخيرة (وكره العمل)
 أى أخذ المال من الناس
 لاجل الغزاة (مع النوى)
 أى مع وجود شئ في
 بيت المال درر وصدور
 الشريعة

مطلب

اذا علم انه يقتل يجوز له ان
 يقتل بشرط ان ينكى فيهم
 والا فلا بخلاف الامر
 بالمعروف

الحيل والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد مهر وعلل الكراهة في الهداية بقوله لانه يشبه
الاجر ولا ضرورة اليه لان مال بيت المال معد لنوائب المسلمين اه والثاني يوجب ثبوت
الكراهة على الامام فقط والاول يوجبها على الغازي وعلى الامام كراهة تسببه في المكروه
كافي الفتح وظاهره ان الكراهة تحريرية لقول الفتح ان حقيقة الاجر على الطاعة حرام فإشبهه
مكروه اه قيل ان هذا انما يظهر على قول المتقدمين قات لا يخفى فساد بل هو على قول الكل
لان المتأخرين انما اجازوا الاجر على اشياء خاصة نصوا عليها من الطاعات وهي التعليم
والاذان والامامة لاعلى كل طاعة والاشمل نحو الصوم والصلاة والقتال به كمنهنا عليه غير
مرة وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في الاجارات واوتخاذه في رسالتنا شفاء العليل وبل الغليل
في اخذ الاجرة على الحثبات والتهايل فافهم **(قوله ومفاده الح) اي مفاد تفسير النقي بما ذكر**
من وجود شيء الح ونحوه في الذخيرة وغاية البيان وقيد بقوله هنا لان حقيقة النقي كما في الفتح
ما يؤخذ بغير قتال كالخراج والجزية اما المأخوذ بقتال فيسمى غنيمة كما يأتي في الفصل الآتي
ولا تنقيد الكراهة بوجود النقي فقط وهو الحق كافي المنع والبحر وقال لجواز الاستقراض من
بقية الأنواع ولذا لم يذكر النقي في بعض المعبريات وانما ذكر مال بيت المال اه وسيأتي في
آخر فصل الجزية بيان مصارف بيت المال وتقدمت منظومة في باب العشر من كتاب الزكاة
(قوله والا لا) اي وان لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره الجمل للضرورة (قوله لدفع الضرر
الاعلى) وهو تعدى شر الكفار الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو الجمل المذكور فيلتزم
الضرر الخاص لدفع الضرر العام (تنبية) * من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له
اخذ الجمل ومن عجز عن الخروج وله مال ينبغي ان يبعث غيره عنه بماله وعكسه ان اعطاه الامام
كفائته من بيت المال لا ينبغي له ان يأخذ من غيره جملا واذا قل القاعد للغازي خذ هذا المال
لتغزوه عني لا يجوز لانه استئجار على الجهاد بخلاف قوله فأغزبه ومثله الحج والغازي ان يترك
بعض الجمل لنفقة عياله لانه لا يتهاى له الخروج الابيه وتماه في البحر (قوله دعونا هم الى
الاسلام) اي ندبا ان بلغهم الدعوة والا فوجوب ما لم يتضمن ضررا كما يأتي (قوله فناسلموا)
اي بالتلفظ بالشهادتين على تفصيل ذكره في البحر هنا وسيد كرم الشارح في آخر باب المرتد مع
التبري عن دينه لو كان كتابيا على ماسيأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى وقد يكون الاسلام
بالفعل كالصلاة بالجماعة والحج وتماه في البحر وتقدم ذلك منظوما في اول كتاب الصلاة
واشبعنا الكلام عليه ثمة (قوله فيها) اي فبالخصلة الكاملة اخذوا ونعمت الخصلة (قوله لو
محالها) بأن لم يكونوا مرتدين ولا من مشركي العرب كما يأتي بيانه في فصل الجزية قل في النهر
وينبغي للامام ان يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها والتفاوت بين الغني والفقير في
مقدارها (قوله فلهم مالنا من الانصاف الح) اي المعاملة بالعدل والقسط والانصاف اخذ
بالعدل قال في المنع والمراد انه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو تعرضنا لدمائهم واموالهم او
تعرضوا لدمائنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض اه وفي البحر وسيأتي في
اليوم استثناء عقدهم على الحجر والحزير فانه كعقدنا على العصير والشاة وقدمنا ان الدمى
مؤاخذ بالحدود والقصاص الاحد الشرب ومر في النكاح لو اعتقدوا جوازه بلامهر او شهود

ومفاده ان النقي هنا يعم
الغنمة فيحفظ (والالا)
لدفع الضرر الاعلى بالادنى
(فان حاصرناهم دعوناهم
الى الاسلام فان اسلموا)
فيها (والافالى الجزية)
لو محالها كما سيحج (فان
قبلا ذلك فلهم مالنا) من
الانصاف (وعليهم ما علينا)
من الانصاف

أوفى عدة نتركهم وما يدينون بخلاف الربا اهـ (قوله فخرج) أى بالتقييد بالانصاف والانصاف (قوله اذالكفار لا يخاطبون بها عندنا) الذى تحرر فى المنار وشرحه لصاحب البحر انهم مخاطبون بالايمان والعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات واما العبادات فقال السمرقنديون انهم غير مخاطبين بها اداء واعتقادا وقال البخاريون انهم غير مخاطبين بها اداء فقط وقال العراقيون انهم مخاطبون بهما فيما يقبون عليهما وهو المعتمد اهـ ح (قوله ويؤيده) أى يؤيد ما ذكر من التقييد بالانصاف والانصاف او يؤيد خروج العبادات وحاصله ان لهم حكما فى العقوبات والمعاملات الا ما استثنى دون الايمان والعبادات فلا نطالهم بهما وان عوقبوا عليهما فى الآخرة (قوله ولا يحل لنا الخ) لان بالدعوة يعلمون انا ما نقاتلهم على اموالهم وسبي عيالهم فرما يحبون الى المقصود بلا قتال فلا بد من الاستعلاء فتح فلو قاتلهم قبل الدعوة اثم للنهي ولا غرامة لعدم المعاصم وهو الدين او الاحراز بالدار فصار كقتل النسوان والصبيان بحر (قوله من تلغفه) الاولى من لم ط (قوله بفتح الدال) قال فى شرحه على الملتقى الدعوة هنا بفتح الدال وكذا فى الدعوة الى الطعام واما فى النسب فبالكسر كذا قاله الباقي لكن ذكر غيره انها فى دار الحرب بالضم (قوله وهو) أى الاسلام (قوله لا ينبغي الخ) الظاهر انه بمعنى لا يحل كما يأتى نظيره (قوله خلا لما نقله المصنف) الاولى تقديمه على قوله بقى الخ أى لا يحل فى زماننا ايضا خلا لما نقله المصنف عن الينابيع من ان ذلك فى ابتداء الاسلام وأما الآن فقد فاض واشتهر فيكون الامام مخيرا بين البعث اليهم وتركه اهل قال فى الفتح ويجب ان المدار غلبة ظن ان هؤلاء لم تبلغهم الدعوة (قوله الا اذا تضمن ذلك ضررا) ذكروا هذا الاستثناء فى الاستحباب مع امكانه فى الوجوب ايضا زاد فى شرح الملتقى عن المحيط ان يطمع فيهم ما يدعوههم اليه ط (قوله كأن يستعدون الخ) المناسب اسقاط التون لانه منصوب بأن المصدرية (قوله بنصب المجانيق) أى على حصونهم لانه عليه الصلاة والسلام نصبها على الطائف رواه الترمذى نهر وهو جمع منجنيق بفتح الميم عند الأكثر واسكان التون الاولى وكسر الثانية فارسية معربة تذكر وتأتيها احسن وهى آلة ترمى بها الحجارة الكبار قلت وقد تركت اليوم للاستغناء عنها بالدافع الحادثة (قوله وحرقتهم) اراد حرق دورهم وامتتهم قاله العيني والظاهر ان المراد حرق ذاتهم بالمجانيق واذا جازت محاربتهم بحرقهم فالهم اولى نهر وقوله بالمجانيق أى برمى النار بها عليهم لكن جواز التحريق والتفريق مقيد كما فى شرح السير بما اذا لم يتمكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلا مشقة عظيمة فإن تمكنوا بدونها فلا يجوز لان فيه اهلاك اطفالهم ونسائهم ومن عندهم من المسلمين (قوله الا اذا غلب الخ) كذا قيد فى الفتح اطلاق المتون وتبعه فى البحر والنهر وعلله بأنه افساد فى غير محل الحاجة وما أيسر الا لها ولا يخفى حسنه لان المقصود كسر شوكتهم والحق اعيط بهم فاذا غلب الظن بحصول ذلك بدون اتلاف وانه يصير لنا لانتلغه (قوله ونحوه) كرسا ص وقد استغنى به عن التبل فى زماننا (قوله سئل ذلك النبي) كذا نقله فى النهر عن ابي الليث أى بأن نقول له هل نرمى أم لا ونعمل بقوله ولم يذكر ما اذا لم يمكن سؤاله (قوله وما اصاب منهم) أى اذا قصدنا الكفار بالرمى واصبنا احدا من المسلمين الذين تترس الكفار بهم لانضمه وذكر السرخسى

فخرج العبادات اذالكفار لا يخاطبون بها عندنا ويؤيده قول على رضى الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدماؤنا واما الله كما موالاتنا (ولا) يحل لنا ان (نقاتل من لا تبلغه الدعوة) بفتح الدال (الى الاسلام) وهو وان اشتهر فى زماننا شرقا وغربا لكن لاشك ان فى بلاد الله من لا شعور له بذلك بقى لو بلغه الاسلام لا الجزية فى التارخانية لا ينبغي قتالهم حتى يدعوهم الى الجزية نهر خلا لما نقله المصنف (وندعون تدبا من بلغته الا اذا تضمن ذلك ضررا) ولو بغلبة الظن كأن يستعدون او يحضون فلا يفعل فتح (والا) يقبلوا الجزية (نستعين بالله ونحاربهم بنصب المجانيق وحرقتهم وغرقهم وقطع اشجارهم) ولو مشرة (وافساد زروعهم) الا اذا غلب على الظن ظفروا فيكره فتح (ورميهم) بنبل ونحوه (وان ترسوا ببعضنا) ولو ترسوا بنى سئل ذلك النبي (ونقصدهم) أى الكفار (وما اصاب منهم) أى من المسلمين (لادب فيه ولا كفارة)

مطلب

فى ان الكفار مخاطبون

لأن الفروض لا تقرر بالفرائض ٣٠٩ (ولو فتح الامام بلدة وفيها مسلم اودى لايحل قتل احد منهم اصلا ولو

اخرج واحد) ما (حل) حينئذ (قتل الباقي) لجواز كون المخرج هو ذاك فتح (ونهي عن اخراج ما يجب تعظيمه وبحرم الاستخفاف به كمصحف وكتب فقه وحديث وامرأة) ولو عجزوا للمداوة هو الاصح ذخيرة واراد بالنهي ما في مسلم لا تسافروا بالقرآن في ارض العدو (الافى جيش يؤمن عليه) فلا كراهة لكن اخراج العجائز والاماء اولى (واذا دخل مسلم اليهم بأمان جاز حمل المصحف معه اذا كانوا يوفون بالعهد) لان الظاهر عدم تعرضهم هداية (و) نهينا (عن غدر وغلول) (عن) (مثلة) بعد الظفر بهم اما قبله فلا بأس بها اختيار (و) (عن) (قتل امرأة

ان القول للراى بينه في انه قصد الكفار لا لولى المسلم المقتول انه تعمده قتله (قوله لان الفروض لا تقرر بالفرائض) أى كالمومات المحدود بالجلد او القطع واورد المضطر الى اكل مال الغير فانه مضمون وأجاب عنه في الفتح بأن المذهب عندنا انه لا يجب عليه اكله فلم يكن فرضا فهو كالبلح يتقيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق (قوله ولو اخرج واحدا) اراد بالاخراج ما يعم الخروج وزاد لفظ ما للتعميم فالمراد أى رجل كان لا يقيد كونه مسلما اودى في نفس الامراء بتغليب الظن ولذا قل محمد ولو اخرج واحد من عرض الناس (قوله لجواز كون المخرج هو ذاك) فصار في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحالة الاولى فان كون المسلم والذى فيهم معلوم بالفرض فوقع الفرق فتح قات ونظير هذه المسئلة ما لو تجسس بعض الثوب فقتل طرفا منه ولو بالتحرق فانه يصح ان يصل به اذ لم يقم متيقن النجاسة وهذا يرد على قولهم اليقين لا يزول بالشك وقدما تحقيق المسئلة في الطهارة عن شرع النية (قوله ويحرم الاستخفاف به) زاد ذلك وان استلزمه ما قبله لان ذلك علة النهي فان اخراجه يؤدى الى وقوعه في يد العدو وفي ذلك تعريض لاستخفافهم به وهو حرام خلافا لقول الطحاوى ان ذلك انما كان عند قلة المصاحف كي لا تقطع عن ايدى الناس واما اليوم فلا يكره (قوله وامرأة) اى وعن اخراج امرأة فهو معطوف على ما (قوله هو الاصح) احتراز عن قول الطحاوى المذكور (قوله الا فى جيش) اقله عند الامام اربع مائة واقل السرية عنده مائة كرايته في الخانية وكذا في الشر نبلاية نقلها عنها وعن العناية خلافا لما في البحر عن الخانية من ان اقل السرية مائتان وتبعه في النهر قال في الشر نبلاية وما قاله ابن زياد من ان اقل السرية اربع مائة واقل الجيش اربعة آلاف قاله من تلقا نفسه نص عليه الشيخ اكمل الدين اه وفي الفتح ينبغي ان يكون العسكر العظيم اثني عشر الفا لقوله عليه الصلاة والسلام لن تغلب اثنا عشر الفا من قلة اه قلت والتقيد بالقلة لانها قد تغلب بسبب آخر كخيانة الامراء في زماننا * (تمه) * في الخانية لا ينبغي للمسلمين ان يفروا اذا كانوا اثني عشر الفا وان كان العدو اكثر وذكروا الحديث ثم قال والحاصل انه اذا غاب على ظنه انه يغلب لا بأس بأن يفروا لا بأس للواحد اذا لم يكن معه سلاح ان يفروا من اثنين لهما سلاح وذكر قبله ويكره للواحد القوي ان يفروا من الكافرين والمائة من المائتين في قول محمد ولا بأس ان يفروا الواحد من الثلاثة والمائة من ثلثمائة (قوله لكن الخ) قال في الفتح ثم الاولى في اخراج النساء العجائز للطب والمداواة والسقى دون الشواب ولو احتيج الى المباشرة فالاولى اخراج الاماء دون الحرائر (قوله ونهينا عن غدر الخ) عدل عن قول الهداية وغيرها وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا لان المشهور عند المتأخرين استعمال ينبغي بمعنى يتدب ولا ينبغي بمعنى يكره تنزيها وان كان في عرف المتقدمين استعماله في اعم من ذلك وهو في القرآن كثير ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء قال في المصباح وينبغي ان يكون كذا معناه يجب او يتدب بحسب ما فيه من الطلب اه (قوله عن غدر) أى نقض عهد وغلول بضم الغين الحياثة من المغنم قبل قسمته ومثله بضم الميم اسم مصدر مثل به من باب نصرأى قطع اطرافه وشوه به كذا في جامع اللغة (قوله اما قبله فلا بأس بها) قال الزيلعي وهذا حسن ونظيره الاحراق بالنار وقيد جوازها قبله في الفتح بما اذا وقعت قتالا كبارا ضرب

مطلب — لفظ ينبغي يستعمل في التدب وغيره عند المتقدمين

وفي السير الكبير لا بأس لاهل الثغور باتخاذ النساء والذراري ان كانوا بحيث اذا نزل بهم العدو قدروا على دفعه او على ان يخرجوهم الى ارض الاسلام اه منه

وقطع دمه ثم ضرب ففقا عنه ثم ضرب ففقع يده وانه ونحو ذلك اه وهو ظاهر في انه
لو تمكن من كافر حال قيام الحرب ليس له ان يمثل به بل يقتله ومقتضى ما في الاختيار ان له ذلك
كيف وقدم على ما هنا باخ في كتبهم واضربهم نهر * (تنبيه) * ثبت في الصحيحين وغيرها
النهي عن المثلة فان كان متأخرا عن قصة العرنيين فلنسخ ظاهر وان لم يدرك فقد تعارض محرم
ومباح فيقدم المحرم ويتضمن الحكم نسخ الآخر وامام جني على جماعة بان قطع انف رجل
واذني رجل ويدي آخر ورجلي آخر وفقاعيني آخر فانه يقتص منه لكل لكن يستأني بكل
فصا إلى بره ما قبله فهذه مثله ضمنا لا قصدا وانما يظهر اثر النهي والنسخ فيمن مثل بشخص
حتى قتله فمقتضى النسخ ان يقتل به ابتداء ولا يمثل به فتح ما خص **(قوله)** وغير مكلف كالصبي
والجنون **(قوله)** وشيخ خرفن اصل المتن وشيخ فان لكن زاد الشارح لفظة خرف فيكون عطف
خاص على عام قل في الفتح ثم المراد بالشيخ الفاني الذي لا يقتل من لا يقدر على القتال ولا الصباح
عند اللقاء العفين ولا على الاحبال لانه يحجب منه الولد فيكثر محارب المسلمين ذكره في الذخيرة
زاد الشيخ ابو بكر الرازي انه اذا كان كامل العقل فقتله ومثله فقتله اذا ارتد والذي لانقله
الشيخ الفاني الذي خرف وزال عن حدود العقلاء والمميزين فهذا لانقله ولا اذا ارتد اه قلت
ومقتضى كلام الرازي انه اذا كان كامل العقل يقتل وان لم يقدر على القتال والصباح
والاحبال ومقتضى ما في الذخيرة انه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وان كان كامل العقل وهذا هو
الموافق لما في شرح السير الكبير وهذا الظاهر لانه اذا كان عاقلا لكنه لا يقدر على شيء مما
ذكر يكون في معنى المرأة والراهب بل اولى فصار الحاصل ان الشيخ الفاني ان كان خرفا فان زائل
العقل لا يقتل وان كان له صباح ونسل لانه في حكم الجنون وان كان عاقلا لا يقتل ايضا ان لم
يقدر على القتال ونحوه وبه تعلم ما في كلام الشارح من عدم الانتظام وكان عليه ان يقول وشيخ
فان لا صباح ولا نسل له او خرفا لا يعقل فلا يقتل ولا اذا ارتد والمراد بمن لا صباح له من
لا يحرض على القتال بصياحه عند اللقاء العفين **(قوله)** ومقدم وزمن) وكذا من في معناها
كباس الشق ومقطوع اليمنى او من خلاف لكن نظريه في النشر نبالية بأنه لا ينزل عن رتبة
الشيخ القادر على الاحبال او الصباح اه قلت ومثله يقال في المرأة والصبي والاعمى وقد
يجاب بأنه يندفع ما يحذر منهم بأخراجهم الى دارنا لما يأتي من ان من لا يقتل يحمل الى دارنا
سوى الشيخ الفاني عادم النفع بالكلية وتماه فيما علقناه على البحر **(قوله)** وراهب (الح) قال
في الفتح وفي السير الكبير لا يقتل الراهب في صومعته ولا اهل الكنائس الذين لا يخاطبون
الناس فان خاطبوا قتلوا كالقسيس والذي يحجب ويضيق يقتل في حال افقته وان لم يقتل اه
قال في الجوهرية وكذا يجوز قتل الاخرس والاصم واقطع اليد اليسرى او احدي الرجلين لانه
يمكنه ان يقتل راكبا وكذا المرأة اذا قتلت **(قوله)** الا ان يكون (الح) قل في الفتح استثناء من
حكم عدم القتل والاختلاف في هذا الاحد وصح امره عليه الصلاة والسلام بقتل دريد بن الصمة
وكان عمره مائة وعشرين عاما واكثر وقد عمى لما حجب به في جيش هوازن للرأى وكذا يقتل من
قتل من كل من قلنا انه لا يقتل كالجنون والصبي والمرأة الا ان الصبي والجنون يقتلان في حال
قتلهما ام غيرهما من النساء والرهبان وغيرهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسر والمرأة

مطلب

في بيان نسخ المثلة

وغير مكلف وشيخ) خرف
(فان) لا صباح ولا نسل
له فلا يقتل ولا اذا ارتد
(واعمى ومقدم وزمن)
ومعتوه وراهب واهل
كنائس لا يخاطبوا الناس
(الا ان يكون احدهم
ملكاً او مقاتلاً) اوذا
رأى

الملكمة تقتل وان لم تقاتل وكذا العبي الملك لان في قتل الملك كسر شوكتهم وقيد في الحويرة
العبي الملك بما اذا كان حاضرا (قوله في الحرب) متعلق برأى ومال على تأويل المال بالانفاق
(قوله ثم لا يتركونهم الخ) اي ينبغي ان لا يتركوا من ذكرهم ان يقتل بل يحملونهم الى دار الاسلام
اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك لما ذكره ولثلا يولد لهم فيكون في تركهم عون على المسلمين وكذلك
الصبيان يبلغون فيقاتلون واما الشيخ الفاني الذي لا يقاتل ولا يلقح ولا رأى له فان شأوا تركوه
اذ لا يقع فيه للكفار او حملوه ليفاديه اسرى المسلمين على قول من يرى المنفاداة وعلى القول
الآخر لا فائدة في حمله ومثله العجوز التي لا تلد منح عن السراج ملخصا والمعمد القول بالمنفاداة
كاسيد كره في الباب الآتي وكذلك الرهبان واصحاب الصوامع اذا كانوا لا يتزوجون بخر اي
ولا يخاطون وبه وفق بعض المشايخ بين هذا ورواية انهم يقتلون افاده القهستاني عن المحيط
(قوله وسيجي) اي في الباب الآتي (قوله وفيه فراغ قلنا) اي باندفاع شره عنا لاشتهار قتله
بذلك (قوله وقد حمل الخ) وكذا فعل عبدالله بن انيس بسفيان بن عبدالله ومحمد بن مسلمة
بكعب بن الاشرف كما بسطه السرخسي وقال عليه اكثر مشايخنا لوفيه غيظهم وفراغ قلنا
بأن يكون المقتول من قواد المشركين او عظماء البارزين اه (قوله وعبارة الحانية الخ) قال
في النهر ولم أر نبش قبور اهل الذمة ويجب ان يقال ان تحقق ذلك ولم يكن له وارث الايت
المال جاز نبشه ثم نقل ما في الحانية وقال وهذا يعم الذمي اه لكن لا يخفى ان ما في الحانية ليس فيه
التقييد بتحقيق المال بل الظاهر ان المراد عند توهم ذلك لانه عند التحقق يجوز النبش في المسلم
لحق آدمي كسقوط ماع او تكفين بثوب منصوب او دفن مال معه ولو درها كما في جواز البحر
فافهم (قوله ان يبدأ اصله المشرك) لانه يجب عليه احياءه بالاتفاق فيناقضه الاطلاق في
افناه هداية والاولى التعليل بأنه كان سبب ايجاده لما يأتي قريبا قيد بالبدء احترازا عما لو قصد
الاصل قتله كما يأتي وبالأصل احترازا عن الفرع المشرك وان سفل فللاب ان يتبدى بقتله وكذا
سائر القربات كافي البحر والنهر وعدل عن تعبير الكثر بالاب لان امه واجداده وجداته من
قبل الاب والام كالأب (قوله كما لا يبدأ قريبه الباغي) اشار الى فائدة التقييد بالمشرك وهي
انه لو كان الحارب باغيا لا يتقيد بكونه اصلا بل يعم الاخ وغيره قال في البحر لانه يجب عليه احياءه
بالاتفاق عليه لاتحاد الدين فكذا بترك القتل اه قلت ومفاده تقييد القريب بالرحم المحرم لانه
لا يجب عليه ان ينفق على غيره لكن يردانه يجب عليه الاتفاق على فرعه المشرك وبحجاب بأن
ذاك في غير الحربي لانه لا يجب الاتفاق على الاصول والفروع الحربيين كما مر في بابيه لكن
يلزم منه ان يكون له بدء اصله بالقتل وان لا يصح التعليل المار عن الهداية بانه يجب عليه
احياؤه بالاتفاق كما اورده في الحواشي السعدية فالاولى التعليل بما ذكره في شرح السيران الاب
كان سبب ايجاده فلا يكون سبب اعدامه بالقصد الى قتله كما قدمناه (قوله بل يشغله) اي
بالحاربة بان يعر قب فرسه او يطرحه عنها او يلجئه الى مكان ولا ينبغي ان ينصرف عنه ويتركه
نهر (قوله فان فقد قتله) اي اذا لم يكن ثمة غيره قتله كذا قاله في النهر ولم اره لغيره وعبارة الزيلعي
وان لم يكن ثمة من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حربا على المسلمين ولكنه ياجئه الى
مكان يستمسك به حتى يجي غيره فيقتله (قوله ولو قتله فهدر) اي باطل لادية فيه ولا قصاص

او مال (في الحرب ولو قتل
من لا يخل قتله) ممن ذكر
(فعليه التوبة والاستغفار
فقط) كسائر المعاصي
لان ذمة الكافر لا تقوى الا
بالامان ولم يوجد ثم لا
يتركونهم في دار الحرب بل
يحملونهم تكثيرا للنفي
وتماهة في السراج وسيجي
(فرعان) الاول لا بأس
بحمل رأس المشرك لوفيه
غيظهم وفيه فراغ قلنا وقد
حمل ابن مسعود يوم بدر
رأس ابي جهل والقاها
بين يديه عليه الصلاة
والسلام فقال النبي عليه
السلام الله اكبر هذا
فرعوني وفرعون امتي
كان شره على وعلى امتي
اعظم من شر فرعوني على
موسى وامته طهيرية
الثاني لا بأس بنبش قبورهم
طلبا للمال تار حانية
وعبارة الحانية قبور الكفار
فعمت الذمي (ولا) يحل
للفرع ان يبدأ اصله المشرك
بقتل كما لا يبدأ قريبه الباغي
(ويمتنع الفرع) عن قتله
بل يشغله (ل) اجل ان
(يقتله غيره) فان فقد قتله
(ولو قتله فهدر) لعدم
المعاصم (ولو قصد الاصل
قتله ولم يمكن دفعه الا
بقتله قتله)

لجواز الدفع مطلقا (ويجوز الصلح) على ترك الجهاد (معهم بمال) منهم أو منا (لو خيرا) لقوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها (ونبذ) أي تعلمهم بنقض الصلح تخريزا عن الغدر المحرم (لو خيرا) لفعاله عليه الصلاة والسلام بأهل مكة (ونقلهم) بالإنذاع خيانة ملكهم) ولو بقتال ذي منعة بأذنه ولو بدونه انتقض حقه فقط (و) نصلح (المرتدين لو غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب) لو خيرا (بأمال والأ) يغلبوا على بلدة (لا) لأن فيه تقرير المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح (وإن أخذ) المال (منهم لم يرد) لأنه غير معصوم بخلاف أخذه من بغاة فإنه يرد بعد وضع الحرب أوزارها فتح (ولم ينبع) في الزيلعي يحرم أن ينبع (منهم ما فيه تقويتهم على الحرب) كتحديد

قوله ولا تنهوا الثلاثة فلا تنهوا وأما الآية التي فيها ولا تنهوا فهي آية أخرى إله مصححه

ثم عليه التوبة والاستغفار كما في شرح الملتقى (قوله لجواز الدفع مطلقا) أي ولو كان الأب مسامحا فنه إذا أراد قتل ابنه ولا يمكن من التناقص منه الإبقاء كان له قتله لتعينه طريق الدفع شره فهنا أولى ولو كانا في سفرة وعطشا ومع الابن ماء يكفي لنجاة أحدهما كان الابن شره ولو كان الأب يموت وينبغي أنه لو سمع أمه المشرك يذكر الله تعالى وأمره بسوء أن يكون له قتله لما روى أن أبا عبيدة بن الجراح قتل أباه حين سمعه يسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وشرف وكرم فلم ينكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك كذا في الفتح (قوله بمال منهم) ويصرف مصادف الجراح والجزية إن كان قبل النزول بساحتهم بل برسول أما إذا ترأسا بهم فهو غنيمة نخمها ونقسم الباقي نهر (قوله أو منا) أي بمال نعطيهم إن خاف الإمام الهلاك على نفسه والمسلمين أي طريق كان نهر (قوله لقوله تعالى وإن جنحوا للسلم) أي مالوا قال في المصباح والسلم بالكسر والفتح الصلح يذكر ويؤث والآية مقيدة برؤية المصلحة إجماعا لقوله تعالى ولا تنهوا وتدعو إلى السلم وأنتم الاعلون أفاده في الفتح (قوله أي تعلمهم بنقض الصلح) أفاد شريطا إذا على المتن وهو إعلامهم به لأن هذا العهد نقضه لكن لا يجوز قتالهم أيضا حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ الخبر إلى أطراف مملكته حتى لو كانوا خربوا حصونهم للأمان وتفرقوا في البلاد فلا بد أن يعودوا إلى أمهم ويعمروا حصونهم كما كانت توقيا عن الغدر وهذا لو نقض قبل مضي المدة أمالوا مضت فلا يندب اليهم ولو كان الصلح بجعل فنقضه قبل المدة رده عليهم بحصته لأنه مقابل بالأمان في المدة فيرجعون بمالهم لا يسلهم الأمان فيه الزيلعي (قوله لفعاله عليه السلام بأهل مكة) تبع فيه الهداية وردة الكمال حيث قال وأما استدلالهم بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم نبذ المواعدة التي كانت بينه وبين أهل مكة فلا يليق جعله دليلا لقوله الآتي وإن بدوا بخيانة قاتلهم ولم يندب اليهم إذا كان بأناقهم لأنهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة إلى نقضه وإنما قلنا هذا لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدؤوا بالغدر قبل مضي المدة فقاتلهم ولم يندب اليهم بل سأل الله تعالى أن يعي عليهم حتى يبعثهم هذا هو المذكور لجميع أهل السير والمغازي وتماه في ح (قوله ولو بقتال) أي ولو كانت خيانة ملكهم بقتال أهل منعة بأذنه أي لافرق بين قتاله بنفسه أو بقتال بعض أتباعه بأذنه (قوله انتقض حقه فقط) أي حق المقاتلين ذوى المنعة بلا إذن ملكهم قال الزيلعي فلا ينتقض في حق غيرهم لأن فعلهم لا يلزم غيرهم وإن لم يكن لهم منعة لم يكن نقضا للعهد اه أي بأن قاتل واحدا منهم مثلا ثم ترك القتال يبقى عهده (قوله بأمال) أي بلا أخذه منهم لأنه في معنى الجزية وهي لا تقبل منهم نهر ولم يذكر صلحهم على أخذهم المال منا ولا شك في جوازه عند الضرورة كافي أهل الحرب ولكن هل يلزم إعلامهم بنقض العهد قبل انقضاء مدته أم لا لكونهم محبسون على الإسلام بخلاف أهل الحرب فيلزم (قوله لأنه غير معصوم) لأنه يصير فيا للمسلمين إذا ظهر وأفتح (قوله بعد وضع الحرب أوزارها) أي انقالها والمراد بعد انتهائها وإنما يرد عليهم لأنه ليس فيا إلا أنه لا يرد حال الحرب لأنه إغاة لهم فتح (قوله ولم ينبع الخ) أراد به التملك بوجه كالهبة فهستاني بل الظاهر أن الإيجار والإعارة كذلك أفاده الحموي لأن العلة منع مفيه تقوية على قتالنا كما أفاده كلام المصنف (قوله يحرم) أي يكره كراهة تحريم فهستاني (قوله كتحديد) وكسلاح مما استعمل للحرب ولو صغيرا كالابرة وكذا ما في

حكمه من الحرير والديباغ فان تملكه مكروه لانه يصنع منه الراية قهستاني (قوله وعيد)
 لانهم يتوالدون عندهم فيمودون حربا علينا مسلما كان الرقيق او كافرا بحر (قوله
 ولا نحملة اليهم) اى ليع ونحوه فلا بأس لتأجرنا ان يدخل دارهم بامان ومعه سلاح لا يريد
 بيعة منهم اذا علم انهم لا يتعرضون له والا فيمنع عنه كافي المحيط قهستاني وفي كافي الحاكم لوجاء
 الحربى بسيف فاشترى مكانه قوسا اورمحا او فرسا لم يترك ان يخرج وكذا لو استبدل بسيفه
 سيفا خيرا منه فان كان مثله اودونه لم يمنع والمستامن كالمسلم في ذلك الا اذا خرج بشئ من ذلك
 فلا يمنع من الرجوع به اه نهر (قوله ولو بعد صلح) تعمم للبيع والمحل قال في البحر لان الصلح
 على شرف الانقضاء او النقص (قوله فجاز استحسانا) اى اتباعا للنص لكن لا يخفى ان هذا
 اذا لم يكن بالمسلمين حاجة الى الطعام فلو احتاجوه لم يحجز (قوله ولا تقتل من آمنه الخ) اى
 اذا آمن رجل حرا وامراة حرة كافرا او جماعة او أهل حصن أو مدينة صح امانهم ولم يحجز لاحد
 من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام المسلمون تتكافأ دماؤهم اى لا تريد
 دية الشريف على دية الوضيع ويسعى بذمتهم ادناهم اى اقلهم عددا وهو الواحد وتماه في
 الفتحة فهو مشتق من الادنى الذى هو الاقل كقوله تعالى ولا أدنى من ذلك ولا اكبر فهو تنصيص
 على صحة امان الواحد او من الدنو وهو القرب كقوله تعالى فكان قاب قوسين او ادنى فهو
 دليل على صحة امان المسلم في ثغر بقرب العدو او من الدنائة فهو تنصيص على صحة امان الفاسق
 افاده السرخسى (قوله اذن لهما في القتال) اى اذا كان الصبي والعبد مأذونين في القتال
 صح امانهما في الاصح اتفاقا قهستاني عن الهداية خلافا لما نقله ابن الكمال عن الاختيار
 درمى (قوله بعد معرفة المسلمين ذلك) اى كون ذلك اللفظ امانا نقلت والظاهر ان الشرط
 معرفة المتكلم به واذا ثبت الامان به ثبت في حق غيره ايضا من المسلمين ولو لم يعرف معناه فافهم
 (قوله فلا امان لو كان بالبعد منهم) اشار الى ان المراد السماع ولو حكما لما نقله ط عند الهندية
 لولادوهم من موضع يسمعون وعلم انهم لم يسمعوا بأن كانوا نياما او مشغولين بالحرب فذلك
 امان (قوله كنعال) قال السرخسى استدلل عليه محمد بحديث عمر رضى الله تعالى عنه ايا
 رجل من المسلمين اشار الى رجل من العدو ان تعال فانك ان جئت قتلتك فأتاه فهو آمن
 وتأويله اذا لم يفهم او لم يسمع قوله ان جئت قتلتك اما لو علم وسمع فهو في (قوله الى السماء)
 لان فيه بيان انى اعطيتك ذمة اله السماء سبحانه وتعالى اوانت آمن بحقه سرخسى (قوله
 ولونادى المشرك) بالرفع على الفاعلية اى لو طلب المشرك الامان مناصح لو ممتنا اى في موضع
 يمنعه عن وصولنا اليه قال في البحر وان كان في موضع ليس بممتنع وهو ماد سيفه اورمحه فهو
 في اه قلت ومفاده انه اذا كان ممتنا يصير آمنا بمجرد طلبه الامان وان لم يؤمنه وليس
 كذلك بل هذا اذا ترك منعه وجاء الينا طالبا ففي شرح السير ولو كان في منعة بحيث لا يسمع
 المسلمون كلامه ولا يرونه فانخط الينا وحده بلا سلاح فلما كان بحيث نسمعه نادى بالايمان فهو
 آمن بخلاف ما اذا قبل سالا سيفه ماد ابرمحه نحونا فلما قرب استأمن فهو في لان البناء على
 الظاهر فيما يتعذر الوقوف على حقيقته جائز ولو في اباحة الدم كالدخول بيه انسان ليلا ولم
 يدركه سارق أو هارب فلو عليه سبب اللصوص له قتله والا فلا ثم قال والحاصل ان من فارق

بحر
 الامان

وعيد وخيل (ولا نحملة
 اليهم ولو بعد صلح) لانه
 عليه الصلاة والسلام نهى
 عن ذلك وأمر بالميرة وهى
 الطعام والقماش فجاز
 استحسانا (ولا تقتل من
 آمنه حرا او حرة ولو فاسقا)
 او اعمى او قانيا او صبيا او
 عبدا اذن لهما في القتال
 (بأى لغة كان) الا امان
 (وان كانوا لا يعرفونها بعد
 معرفة المسلمين) ذلك
 (بشرط سماعهم ذلك من
 المسلمين فلا امان لو كان
 بالبعد منهم) ويصح
 بالصريح كآمنت اولاً بأس
 عليكم وبالكناية كنعال
 اذا ظنه امانا وبالإشارة
 بالاصبع الى السماء ولو
 نادى المشرك بالايمان صح
 لو ممتنا

سنة عند ذستانه فله امن انا عادة والعدة تحمل حكما اذا لم يوجد التصريح بخلافه ولو
وجده حرييا في داره فقل دخلت بامان لم يصدق وكذا لو قال ان الرسول الملك الى الخليفة الا اذا
اخرج كتابا يشبه ان يكون كتاب ملكهم وان احتمل انه مفتعل لان الرسول آمن كما جرى به
نرسه جاهليه واسلامه ولا يجد مسلمين في دارهم ليشهد له فلو لم يصحبه دليل ولا كتاب فأخذه
مسلم فهو في جماعة مسلمين عند ابن خيفة كمن وجد في عسكرنا في دار الحرب فأخذه واحد
لكنه هناك خمس رواية واحدة وهنا فيه روايتان وعند محمد هو في لمن اخذه كالصيد
والحشيش وفي انجاب الخمس فيه روايتان عن محمد ايضا اه ملخصا **(قوله)** وصح طلبه الخ
هذا غلط وعبارة ليجر وطاب الامان لاله لا يكون هو آما بخلاف ما اذا طلب لذاراية فانه
يدخل تحت الامان اه فانها صريحة في انه يصح طلب الامان لاله وذاراية جميعا غير انه
لا يدخل في الاول ويدخل في الثاني اه ح قلت وظاهره ان الكلام فيما لو قال آمنوا اهلي
او قل آمنوا ذراري فيدخل الطالب في الثاني دون الاول ووجه الفرق خفي اما لو قال
آمنوني على اهلي او على ذراري او على متاعي او قل آمنوني على عشرة من اهل الحصن دخل
هو ايضا لانه ذكر نفسه بضمير الكناية وشرط ما ذكره معه لان على للشرط كنص على ذلك
السر خسي مع فروع آخر ذكرت بعضها ملخصة فيما علقته على البحر **(قوله)** ويدخل في
الاولاد اولاد الابناء الخ اي لو قل آمنوني على اولادي دخل فيه اولاده لصلبه واولادهم من
قبل المذكور دون اولاد البنات لانهم ليسوا باولاده هكذا ذكر محمد ههنا وذكر الحفاف
عن محمد انهم يدخلون لقوله عليه الصلاة والسلام حين اخذ الحسين والحسين اولادنا اكبانا
ووجه الرواية الاولى ان هذا مجاز بدليل قوله تعالى ما كان محمد ابأحد من رجالكم او هو
خاص باولاد فاطمة كما روى انه عليه الصلاة والسلام قال كل الاولاد ينتمون الى آبائهم الا
اولاد فضة فانهم ينسبون الى أنا ابوهم لكنه حديث شاذ وهو مخالف لما تلونا ولو قال
عبي اولاد اولادي دخل اولاد البنات لان اسم ولد الولد حقيقة لمن ولده ولدك وابنتك ولدك
فما ولده ابنتك يكون ولد ولدك حقيقة بخلاف الاول لان ولدك من حيث الحكم من ينسب اليك
وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات سر خسي وذكر في الذخيرة ان فيه روايتين ايضا وسيأتي
تمام تحقيق ذلك في الوقف ان شاء الله تعالى * (تأنيه) * سكت الشارح عن دخول اولاد
البنات في الذراري وفي البحر ان فيه روايتين ايضا وكذا قال السر خسي وذكر وجه رواية
عدم الدخول ان اولاد البنات من ذرية آبائهم لا من ذرية قوم الام ووجه رواية الدخول
ان الذرية اسم للفرع المتولد من الاصل والابوان اصلان للولد ومعنى الاصلية والتولد في
حالت الام ارجح لان الولد يتولد منها بواسطة ماء الفحل ثم ذكر فيه حكاية **(قوله)** ولو غار عليهم
اي على من آمنهم بعض العسكر الاول **(قوله)** وعلى الواطى المهر اي مهر المتل ط **(قوله)**
والولد اي من غير قيمة وهو مسلم ايضا تبعا لايه كما في البحر **(قوله)** يعني بعد ثلاث
حبض وفي زمان الاعتداد يوضع على يدي عدل والعدل امرأة مجوز ثقة لا الرجل بحر
(قوله) ويستثنى الامام الامم وعلهم بذلك كما مر قهستاني **(قوله)** يؤدب اي لو علم انه منهي
شبهه ولا يخفى عذر في دفع العقوبة عنه قهستاني **(قوله)** لا اذا أمر به مسلم بان قال له

امر به مسلم شعي
لوقب على اولادي ففي
دخول اولاد البنات
روايتان

مطلب
لو قل على اولاد اولادي
يدخل اولاد البنات

مطلب

في دخول اولاد البنات
في نذرية روايتان

قوله ثم ذكر فيه حكاية
حيث قل وفيه حكاية
ينبي بن يعمر فان الحجاج
امر به ذات يوم فدخل
عليه وهم يقتله فقتل له
لتقرن على آية من كتب الله
تعالى نصا على ان اعوية
من ذرية النبي صلى الله
عليه وسلم او لا يقتل
ولا يريد قوله تعالى لا
الامه واسلمة فلا ماله
تعالى من ذرية واد
مسلم الى قول ابن كزيب

ونجي وعيسى ممل فعسى من ذرية نوح من قبل الاب او من قبل الامه فهت الحجاج ورد به بحميل اه منه **(آمنهم)**

آمنهم فقال الذمي قد آمنتكم اوان فلانا المسلم قد آمنكم فيصح في الوجهين اما القول له المسلم قل لهم ان فلانا آمنكم فيصح في الوجه الثاني لانه ادنى الرسالة على وجهها دون الاول لانه خالف لانه انشاء عقد منه وهو لا يملكه بخلاف قول المسلم له آمنهم لان الذمي صار مائلا لالامان بهذا الامر فيكون فيه بمنزلة مسلم آخر وتماه في شرح السرخسي وصرح ايضا بأنه يصح سواء كان الأمر أمير العسكر او رجلا غيره من المسلمين لان امان الذمي انما يصح التهمة عليه اليهم وتزول التهمة اذا امره مسلم به بخلاف ما لو امره بالقتال اذ لا يتعين به معنى الحرية في الامان اه وبه ظهر ان ما في الزيالي وغيره من تقييد الأمر بكونه أمير العسكر قيد الله في لانه الاغلب فافهم **(قوله وأسير وتاجر)** لانهما مقهوران تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يختص بمحل الخوف نجح ثم نقل في البحر عن الذخيرة انه لا يصح امانه في حق باقي المسلمين حتى كان لهم ان يغيروا عليهم اما في حقه فصحيح ويصير كالدخل فيهم بأمان فلا يأخذ شيئا من اموالهم بلارضاهم وكذا معنى عدم صحة امان العبد المحجور اى في حق غيره اما في حق نفسه فصحيح بلا خلاف اه قلت والظاهر ان التاجر المستأمن من كذا ك* (تنبه) * ذكر في شرح السير لو آمنهم الاسير ثم جاء بهم ليلا الى عسكرنا فهم في لكن لا يقتل رجالهم استجسانا لانهم جاؤا للاستئمان للقتال كالمصور اذا جاء تاركا لقتال بان ألقى السلاح ونادى بالامان فانه يأمن القتل **(قوله محجورين عن القتال)** فلو مأذنين فيه صح في الاصح اتفاقا كما قدمناه **(قوله وفي الخانية الح)** عبارتها حربى له عبد كافر فاسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة امانا اه وفيه ان تعليمهم عدم جواز امان الاسير والتاجر بانهما مقهوران تحت ايديهم يقتضى عدم صحة هذا الفرع فتأمل اه ح قلت يتعين حمل قوله كانت الخدمة امانا على معنى كونها امانا في حق العبد نفسه لافى حق باقي المسلمين نظير ما قدمناه عن الذخيرة في الاسير والعبد المحجور ويدل عليه تعبير الخانية بالحربى اى في دار الحرب من غير ذكر خروج ولا قتال اذ المسئلة ذكرها في الخانية في فصل اعتاق الحربى العبد المسلم فافهم والله اعلم

باب المغنم وقسمته

لما ذكر القتال وما يسقطه شرع في بيان ما يحصل به **(قوله والى مانيل منهم بعد)** اى بعد الحرب هذا لا يشمل هدية اهل الحرب بلا تقدم قتال قال في الهنديّة الغنيمة اسم لما يؤخذ من اموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والى ما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة الخمس دون النفي وما يؤخذ منهم هدية او سرقة او خلسة او هبة فليس بغنيمة وهو لا أخذ خاصة اه قلت لكن في شرح السير الكبير لو وادع الامام قوما من اهل الحرب سنة على مال دفعود اليه جاز لو خيرا للمسلمين ثم هذا المال ليس بنفي ولا غنيمة حتى لا يخمس ولكنه كالخراج يوضع في بيت المال لان الغنيمة اسم مال مصاب بالبحاف الخيل والركاب والنفي اسم لما يرجع من اموالهم الى ايدينا بطريق القهر وهذا رجع اليها بطريق المراساة فيكون كالجزية والخراج يوضع في بيت المال اه ومقتضاه ان ما أخذ بالقتال والحرب غنيمة وما اخذه بعده مما وضع عليهم قهرا كالجزية والخراج في وما اخذ منهم بلا حرب ولا قهر كالهديّة والصالح فهو لا غنيمة ولا نفي وحكمه حكم النفي لا يخمس ويوضع في بيت المال فتأمل

(واسير وتاجر وصى وعبد محجورين عن القتال) وصرح محمد امان العبد وفي الخانية خدمة المسلم مولاه الحربى امان له (ومجنون وشخص اسلمتة ولم يهاجر اليها) لانهم لا يملكون القتال والله اعلم

باب المغنم

وقسمته في المغرب الغنيمة مانيل من الكفار غنوة والحرب قائمة فخمس وباقيها للغانمين والى مانيل منهم بعد كخراج وهو لكافة المسلمين

• طلب

بيان معنى الغنيمة والنفي

(قوله اذا فتح الامام بلدة صالحا) ويعتبر في صلحه الماء الخراجي والمشرى فان كان مأوهم خراجيا صالحهم على الخراج والافعل العشر افاذه القهستاني ط (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره احدلانه بمزلة نقض العهد ط (قوله اى قهرا) كذا في الهداية وانفق الشارحون على ان هذا ليس تفسيره لانه لغا لانها من عنا يعنو عنوة ذل وخضع لكن نقل في البحر عن القاموس ان العنوة القهر واعترضه في النهر بان صاحب القاموس لا يميز بين الحقيقي والمجازي بل يذكر المعاني جملة اى يذكر المعاني الاصطلاحية مع الغوية بالتمييز قلت لكن نقل صاحب النهر في اول باب العشر والخراج عن الفارابي انه من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وكذا قل في المصباح عنا يعنو عنوة اذا اخذ الشئ قهرا وكذا اذا اخذه صلحا فهو من الاضداد وفتحت مكة عنوة اى قهرا اه (قوله قسمها بين الجيش) اى مع رؤس اهلها استرقاقا واموالهم بعد اخراج خمسها لجهاته فتح (قوله او اقر اهلها عليها) اى من عليهم برقابهم وارضهم واموالهم ووضع الجزية على الرؤس والخراج على اراضيهم عن غير نظر الى الماء الذى تسقى به اه وماء العشر كما السماء والعيون والادوية والآبار اوما الخراج كالانهار التى شققها الاعاجم لانه ابتداء التوظيف على الكافر واما المن عليهم برقابهم وارضهم فكروه الا ان يدفع اليهم من المال ما يتمكنون به من اقامة العمل والتفقه على انفسهم وعلى الاراضى الى ان يخرج الغلال والا فهو تكليف بما لا يطاق واما المن عليهم برقابهم مع المال دون الارض او برقابهم فقط فلا يجوز لانه اضرار بالمسلمين بردهم حربا علينا فتح (قوله والاول اولى) عبارة الاختيار قالوا والاول اولى وعبر في الفتح والبحر بقيل (قوله ووضع عليهم الخراج) اى على ارضهم (قوله وضع العشر لا غير) لانه ابتداء وضع على المسلمين منح * (نبية) * للشر نبالى رسالة سماها (الدرة اليتيمة في الغنيمة) حاصلها ان تخيير الامام بين ما ذكر مخالف لاجماع الصحابة على ما فعله عمر من عدم قسمة الاراضى بين الغنائم وعدم اخذ الخمس منها كما نقله علماءنا واقرود قلت وقد يجاب بان ما فعله عمر انما فعله لانه كان هو الاصلح اذذاك كما يعلم من القصة لالكونه هو اللازم كيف وقد قسم صلى الله عليه وسلم خير بين الغنائم فلم ان الامام يخير في فعل ما هو الاصلح في فعله (قوله وقتل الاسارى) بضم الهمزة وفتحها قاموس والسمع انضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من المحققين اى قتل الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب او العجم فلا تقتل النساء والاذرارى بل يسترقون لمنفعة المسلمين قهستاني (قوله ان لم يسلموا) فلو اسلموا تعين الاسر (قوله او استرقهم) واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا في المتنق وشرحه (قوله ذمة لنا) اى حقا واجبالنا عليهم من الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان ويسمى اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وامانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعنى ليكونوا اهل ذمة لنا قهستاني (قوله الامشركى العرف والمرتين) فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام او السيف (قوله كاسيجى) اى في فصل الجزية (قوله قلنا نسخ الحج) اى آية اقاتلوا المشركين من سورة براءة فانها آخر سورة نزلت فتح واما اروى انه عليه الصلاة والسلام من على ابى عزة الجمحى يوم بدر فقد كان قبل النسخ ولذا الماسرة يوم احد قتله وذكر محمد جوابا آخر وهو انه كان من مشركى العرب وهم لا يؤسرون

(اذا فتح الامام بلدة صالحا) جرى على موجهه وكذا من بعده) من الامراء (وارضها بقى ملوكة لهم ولو فتحها عنوة) ما فتح اى قهرا (قسمها بين الجيش) ان شاء (او اقر اهلها عليها بجزية) على رؤسهم (وخراج) على اراضيهم والاول اولى عند حاجة الغنائم (او اخرجهم منها وانزل بها قوم غيرهم ووضع عليهم الخراج) والجزية (لو) كانوا (كفاراً) فلو مسلمين وضع العشر لا غير (وقتل الاسارى) ان شاء ان اساموا (او استرقهم او تركهم احراراً ذمة لنا) الامشركى العرب والمرتين كاسيجى (وحرّم منهم) اى اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعاق حق الغنائم وجوزة الشافعى لقوله تعالى فأما منا بعد واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح يجمع

فليس في المن عليه ابطال حق ثابت للمسلمين ونحن نقول به فيهم وفي المرتدين وان رأى الامام
النظر للمسلمين في المن على بعض الاسارى فلا بأس به ايضا لانه عليه الصلاة والسلام من على
نمامة بن اثال الحنفي بشرط ان يقطع الميرة عن اهل مكة ففعل ذلك حتى فخطوا شرح السير
ملخصا وقد نقل في الفتح ان قول مالك واحمد كقولنا ثم أيد مذهب الشافعي بما مر من قصة
الجمحي ونحوها وقد علمت جوابه **(قوله)** وحرم فداؤهم **(الح)** اى اطلاق اسيرهم بأخذ بدل منهم
اما مال او اسير مسلم فالاول لا يجوز في المشهور ولا بأس به عند الحاجة على ما في السير الكبير
وقال محمد لا بأس به لو بحث لا يرجى منه النسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار واما الثاني فلا
يجوز عنده ويجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية
وتمامه في القهستاني وذكر الزيلعي ايضا عن السير الكبير ان الجواز اظهر الروايتين عن
ابن خنيفة وذكر في الفتح انه قولهما وقول الأئمة الثلاثة وانه ثبت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره انه فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين وفدى بامرأة
ناسا من المسلمين كانوا اسروا بمكة قلت وعلى هذا فقول المتون حرم فداؤهم مقيد بالفداء بالمال
عند عدم الحاجة اما الفداء بالمال عند الحاجة او بأسرى المسلمين فهو جائز **(قوله)** بعد تمام
الحرب **(الح)** عبارة الدرر وصدر الشريعة واما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال
لابل اسير المسلم وبعده لا يجوز بالمال عند علمائنا ولا بالنفس عند الامام وعند محمد يجوز وعن
ابن يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا اه قلت وهذا التفصيل خلاف الظاهر
من كلامهم كما علمت ولذا قال ابن كمال بعد ذكره نحو ما نقلناه عنهم وهذا البيان ظاهر في عدم
الفرق بين ان يكون ذلك قبل وضع الحرب او زارها او بعده اه وتبعه في النهر **(قوله)**
واتفقوا انه لا يفادى بنساء وصبيان اذا الصبيان يبلغون فيقاتلون والنساء يلدن فيكثر
نسلهم منح وامل المنع فيما اذا أخذ البدل مالا والا فقد جوزوا دفع اسراهم فداء لاسرا نافع
انهم اذا ذهبوا الى دارهم يتناسون ط **(قوله)** وخيل وسلاح) اى اذا أخذناها منهم
فطلبوا المفاداة بما لم يجوز أن فعل لان فيه تقوية بما يختص بالقتال فلا يجوز من غير
ضرورة منح ط **(قوله)** الا اذا أمن على اسلامه) اى وطابت نفسه بدفعه فداء لانه يفيد
تحليب مسلم من غير اضرار المسلم آخر فتح * (تنبيه) * في القنية اراد في دار الحرب ان
يشترى اسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاولى تقديم الرجال والجهال قال وجوابه
ان كان منصوحا من السلف فسمعا وطاعة والا ففضية الدليل تقديم النساء صيانة لابطضاع
المسلمات قلت والعلماء احتراما للعلم اه وعلى البرازى تأخير العالم لفضله لانه لا يجتمع بخلاف
الجاهل در منتنى وقد يقال يقدم الرجال للانتفاع بهم في القتال ط وهذا ظاهر فيما اذا
اضطر اليهم والانصيابة لابطضاع مقدمة على ذلك الانتفاع تأمل **(قوله)** العلم به) علة لسقوطه
من المتن **(قوله)** بالاولى) لانه اذا حرم المن وهو الاطلاق يحرم الاطلاق مع الردالى الدار
(قوله) وحرم عقربا **(الح)** اى اذا اراد الامام العود ومعه مواشى اهل الحرب لم يقدر على
نقلها الى دارنا لا يعقرها كما نقل عن مالك لما فيه من المثة بالحيوان فتح وفي المغرب عقرب
الناقة بالسيف ضرب قوائمها **(قوله)** اذا لا يعذب بالنار الاربا) علة لفهوم قوله بعده وهو

(و) حرم (فداؤهم) بعد
تمام الحرب واما قبله فيجوز
بالمال لابل اسير المسلم دور
وصدر الشريعة وقالا
يجوز وهو اظهر الروايتين
عن الامام همنى واتفقوا
انه لا يفادى بنساء وصبيان
وخيل وسلاح الا ضرورة
ولا بأسير اسلم بمسلم اسير الا
اذا أمن على اسلامه (و)
حرم (رده الى دارهم)
ثابت في نسخ الشرح تبعا
لدرر دون المتن تبعا لابن
الكمال للعلم به من منع
المن بالاولى (و) حرم
(عقر دابة شق نقلها) الى
دارنا (قتلهم وتحرق)
بعده اذا لا يعذب بالنار الاربا
(كما تحرق اسلحة وامتنعة
تعذر نقلها وما لا يحرق
منها) كحديد (يدفن بموضع
خفي) وتكسر او انهم
وتراق ادهانهم مغيلة لهم
(ويترك صبيان ونساء منهم
شق اخراجها بأرض
خرابة حتى يموتوا جوعا)
وعطشا للنهي عن قتلهم

عنه احرقها قبل الذبح وفي صحيح البخاري انه لا يعذب بها الا الله واخرج البراري في مسنده عن عثمان بن حبان قال كنت عند ام الدرداء رضى الله تعالى عنها فأخذت برغوتا فألقته في النار فقال سمعت ام الدرداء يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب بالنار الا رب النار فتجمل ملخصا ولا يرد هذا على ما مر من جواز حرق اهل الحرب عند قتالهم لان ذلك مقيد بما اذا لم يكن الظفر بهم بدونه كما قدمناه عن شرح السير فافهم واورد المحشي على جواز احراقها بعد الذبح انه يقتضى ان الميت لا يتألم مع انه ورد انه يتألم بكسر عظمه قلت قد يجاب بأن هذا خاص ببني آدم لانهم يتعممون ويعذبون في قبورهم بخلاف غيرهم من الحيوانات والالزم ان لا يتنفع بعظمها ونحوه ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله ولا وجه الى ابقائهم) لئلا يعودوا حربا علينا لان النساء بهن النسل والصبيان يبلغون فيصرون حربا علينا ولو الجية واعترضه في الفتح بأن تركهم كذلك اشد من القتل المنهى عنه في حقهم قال المهم الا ان يضطروا الى ذلك بسبب عدم الحمل والميرة فيتركوا ضرورة اه وهو عجيب فان الولوالجي صرح بأن ذلك عند عدم امكان الاخراج لا مطلقا والمسئلة في المحيط ايضا بحر وفيه نظر فان مراد الفتح ان تركهم في ارض خربة بلا طعام ولا شراب اشد من القتل فحيث لم يمكن اخراجهم فليتركوا في مكانهم بلا مباشرة السبب في اهلاكهم (قوله ابقاء للنسل) اى لتتناسل بعد رجوع عسكرينا فتؤذى اهل الحرب (قوله يخرق بالنار) اى اذا لم يمكن دفنهم بمحل يخفى عليهم ولم تفل المدة بحيث يتفسخ ط (قوله ولا تقسم غنيمة ثمة) على المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وقيل تكره تحريما در منتقى (قوله او حاجة الغزاة) وكذا لو طلبوا القسمة من الامام وخشي الفتنة كافي الهندية عن المحيط (قوله فتصح) اى وثبت الاحكام فتصح اى من حل الوطء والبيع والعق والارث بخلاف ما قبل القسمة بدون اجتهاد او احتياج ولو بعد الاحراز بدارنا قال في الدر المنتقى والذي قرره في المنع كغيره انه لا ملك بعد الاحراز بدارنا ايضا الا بالقسمة فلا يثبت بالاحراز ملك لاحد بل يتأكد الحق ولهذا لو اعتق واحد من الغائبين عبدا بعد الاحراز لا يعتق ولو كان له ملك ولو بشركة اعتق وحكم استيلاء الجارية بعد الاحراز قبل القسمة وبعدها سواء نعم لو قسمت الغنيمة على الرايات والعرافة ف وقعت جارية بين اهل راية صح استيلاء احدهم وعتقه للشركة الخاصة حيث كانوا قليلا كثة فأقل وقيل كاربعة والاولى تفويضه للامام اه ملخصا وتام الكلام فيه والحاصل كافي الفتح عن المبسوط ان الحق يثبت عندنا بنفس الاخذ ويتأكد بالاحراز ويملك بالقسمة كحق الشفعة يثبت بالبيع ويتأكد بالطلب ويتم الملك بالاخذ ومادام الحق ضعيفا لا تجوز القسمة اه ويبقى على هذا ما يأتي في المتن من عدم جواز البيع قبل القسمة ومن استحفاظ المدد لامن مات قبلها كما يأتي بيانه قلت وهكذا كله اذا لم يظهر عسكرينا على البلد فلو ظهروا عليها وصارت بلدا اسلام صارت الغنيمة محرزة بدارنا ويتأكد الحق فتصح القسمة كما أتى التنبيه عليه قريبا (قوله فتحل) عبر بالحل وفيما قبله بالصحة لانه ليس المراد هنا قسمة التملك بل الايداع ليحملوها الى دار الاسلام ثم يجمعها منهم ويقسمها كافي الجوهره وغيرها فليس قسمة حقيقية حتى توصف بالصحة (قوله حواله) يفتح الحاء كل

ولا وجه الى ابقائهم (وجد المسلمين حية او عقربا في رحالهم ثمة) اى في دار الحرب (يتزعون ذنب العقرب واناب الحية) فطعا لمضمر عنا (بلا قتل) ابقاء للنسل تارخانية وفيها مات نساء مسلمات ثمة واهل الحرب يجامعون الاموات يخرق بالنار (ولا تقسم غنيمة ثمة الا) اذا قسم عن اجتهاد او حاجة الغزاة فتصح او (للايداع) فتحل اذا لم يكن للامام حواله فنأبوا اهل يجبرهم بأجر المثل

٣ مغلبل
وقسمة الغنيمة

ما احتمل عليه من حمار وغيره سواء كانت عليه الاحمال او لم تكن اهـ ح (قوله روايتان)
قال في الفتح والوجه انه ان خاف تفرقهم لو قسمها قسمة الغنيمة يفعل هذا وان لم يخف قسمها
قسمة الغنيمة في دار الحرب لانها تصح للحاجة وفيه اسقاط الاكراه واسقاط الاجرة اهـ قوله
يفعل هذا اي جبرهم باجر المثل (قوله فاذا تعذر) اي القسم للايداع بسبب عدم الاستحالة على
احدى الروايتين او لم يوجد عندهم حمولة على الرواية الاخرى قسمها بينهم حينئذ اهـ ح
(قوله ولم تبع الغنيمة قبلها) اي قبل القسمة سواء كان في دار الحرب او بعد الاحراز في دارنا
شربلالية لانها لا تملك قبل القسمة كما علمت قال في الفتح وهذا ظاهر في بيع الغزاة وامايح
الامام لها فذكر الطحاوي انه يصح لانه مجتهد فيه يعني انه لا بد ان يكون الامام رأى المصلحة
في ذلك وأقله تخفيف اكراه الحمل عن الناس أو عن البهائم ونحوه وتخفيف مؤنته عنهم فيقع
عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع جزافا فينقصد بالاكراهة مطلقا اهـ وبه يظهر ما في قوله لا
للإمام ولا غيره (قوله جوهرية) نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لا مالك
لاحد فيها قبل ذلك وانما يبيع لهم بالطعام والعلف للحاجة ومن أبيح له تناول شيء لم يجز له
بيعه كمن أباح طعاما لغيره اهـ فقوله وانما يبيع لهم الجواب سؤال تقديره كيف لا يجوز البيع
مع انه يجوز لهم الاستفاد بالطعام والعلف كما يأتي والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد يبيع
شيء بطعام وان كان الظاهر ان الحكم كذلك (قوله ومدد لحقهم ثمة) اي اذا حقق المقاتلين في
دار الحرب جماعة يمدونهم وينصرونهم شاركوهم في الغنيمة لما مر من ان المقاتلين لم يملكوها
قبل القسمة وذكر في التارخانية انه لا تقطع مشاركة المدد لهم الا بثلاث * احداها احراز الغنيمة
بدارنا * الثانية قسمتها في دار الحرب * الثالثة بيع الامام لها ثمة لان المدد لا يشارك الجيش في الثمن
اهـ قال في الشربلالية وتقييده بقوله ثمة اي في دار الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر
بلدا بدار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم المدد لم يشاركهم لانه صار بلد الاسلام فصارت
الغنيمة محرزة بدار الاسلام نص عليه في الاختيار اهـ قات وكذا في شرح السيرة وزاد ان مثله
لو وقع قتال اهل الحرب في دارنا فلا شيء للمدد * (تأنيه) * قال في البحر وافاد المصنف ان المقاتل
وغيره سواء حتى يستحق الجندى الذي لم يقاتل لمرض او غيره وانه لا يتميز واحد على آخر بشيء
حتى امير العسكر وهذا بلا خلاف كذا في الفتح وفي المحيط والمتنوع في الغزو وصاحب
الديوان سواء (قوله لاسوق) هو الخارج مع العسكر للتجارة نهر (قوله المثلثة) عائد على
الحربي والمراد وأورد الضمير للعطف بأو وزاد في الفتح التاجر الذي دخل بامان ولحق العسكر
وقاتل (قوله ولو مات بعد احدها) اي بعد القسمة او البيع بناء على ما قدمناه عن الطحاوي
من ان للإمام بيع الغنيمة (قوله او بعد الاحراز بدارنا) قال في الدر المنقى وينبغي ان يزداد
رابع وهو التفصيل فيسجي انه يورث عنه وان كان مات بدار الحرب وان لم يثبت له الملك فيه
وفيها يلغز اي مال يورث ولا يملكه مورثه ولم أر من نبه على ذلك هنا فليظن اهـ قلت وفي
التارخانية عن المضمرات ومن مات في دار الحرب من الغنائم بعد القسمة او الاحراز بدارنا
او بعد بيع الامام الغنائم في دارنا او في دار الحرب ليقسم الثمن بينهم او بعدما نفل لهم شيئا
تحريرا او بعدما فتح الدار وجعلها دار اسلام فانه يورث نصيبه وان مات قبل واحد من هذه

روايتان فاذا تعذر
فان يخال لو قسمها قدر كل
على حقه قسم بينهم والافيهو
ثم اشق نقله وسبق حكمه
(و لم تبع) الغنيمة (قبلها)
لا الامام ولا غيره يعي
تمتول اما لو اع شبا
كطعام حاز جوهرية (ورد)
بيع (و وقع) دفعا فساد
فان تكن ردة الغنيمة
خاتبة (ومدد لحقهم ثمة)
كمقابل لاسوق) وحرس
او مر تد المثلثة (بالفقال)
فان قاتلوا شريكهم (ولا
من مات ثمة قبل قسمة
او بيع و) لو مات (بعد
احدها ثمة او بعد الاحراز
بدارنا يورث نصيبه)

بعد اصابة الغنيمة لا يورث اه والظاهر انه يملك ما قبضه بالتفصيل ثمة في كلام الدر المنثور
نظر فتدبر **(قوله)** لتأكد ملكه علة لقوله او بعد الاحراز بدارنا فيورث نصيبه اذامات في
دارنا قبل القسمة لتأكد لا الملك لانه لا ملك قبل القسمة وهذا لان الحق المتأكد يورث كحق
الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط فتح **(قوله)** استحسانا لعل
وجهه تعمير النقض **(قوله)** وما في البحر من قياس الوقف اي غلة الوقف فانه قال انهم صرحوا
بان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على احد القولين ولم اترجيبا وينبغي التفصيل فمن
مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنيمة بعد
الاحراز بدارنا وان مات قبل الاحراز في يد المتولى لا يورث **(قوله)** رده في النهر حيث قال اقول
في الدرر والفرر عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه
في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اه وجزم في البنية بأنه يورث
بخلاف رزق القاضي وانت خير بأن ما يأخذه القاضي ليس صلة كاهو ظاهر ولا اجرا لان
مثل هذه العبادة لم يقل أحد بجواز الاستئجار عليها بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فانه
لا ينفك عنهما فبالنظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها
في يد الناظر وبالنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت وبهذا عرف ان القياس
على الغنيمة غير صحيح وسيأتي لهذا مزيد بيان في الوقف ان شاء الله تعالى اه اقول لم يف بما
وعده من بيانه في الوقف وقوله ان ما يأخذه القاضي ليس صلة مخالف لما في الهداية وغيرها قيل
باب المرتد كما سيأتي نعم ما يأخذه الامام ونحوه فيه معنى الصلة ومعنى الاجرة والظاهر ان ذلك
منشأ الخلاف المحكي في الدرر لكن ما جزم به في الغنية (٢) يقتضي ترجيح جانب الاجرة وهو
ظاهر لاسيما على ما اُفتي به المتأخرون من جواز الاجرة على الاذان والامامة والتعليم وعن
هذا مشى الامام الطرسوسي في انفع الوسائل على ان المدرس ونحوه من اصحاب الوظائف اذا
مات في اثناء السنة يعطى بقدر ما باشر ويسقط الباقي بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فانه اذا
مات مستحق منهم يعتبر في حقه وقت ظهور الغلة فان مات بعد ظهورها ولو لم يبد صلاحها صار
ما يستحقه لورثته والاسقط اه وتبعه في الاشياء وافتي به في الفتاوى الحيرية فليكن العمل
عليه من التفصيل والفرق بين كون المستحق مثل المدرس او من الاولاد والله تعالى اعلم ثم
رايت الشيخ اسمعيل في شرحه على الدرر نقل قبيل باب المرتد مثل ذلك عن المفتي ابي السعود
وان المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت اعطاء السلطان فلتحق الايام التي قبل المباشرة
بايام المباشرة حيث كان الاخذ عن ميت لانها من مبادئ ايام المباشرة كايام التعطيل اه
(تنبيه) * ظهر من كلام الطرسوسي ان معلوم المدرس ونحوه يورث عنه بقدر ما باشر وان لم
تظهر الغلة وان معلوم المستحق وفي وقف الذرية يورث عنه بموته بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها
الناظر على خلاف ما مر عن البحر وينبغي ان تكون الغلة بعض قبض الناظر لها ملكا
للمستحقين وان لم تقسم حيث كانوا مائة فاقل قياسا على الغنيمة اذا قسمت على الرايات قبل
ان تقسم على الرؤس فقد مر قريبا انها تملك للشركة الخاصة بالحاصل ان غلة الوقف بعد
ظهورها تورث لانه تأكد فيها حق المستحقين وبعد احرازها بيد الناظر صارت ملكا لهم وهي

مطلب

في ان معلوم المستحق من
الوقف هل يورث

لتأكد ملكه تشارخانية
وفيها ادعى رجل شهود
الوقعة وبرهن وقد قسمت
لم تنقض استحسانا ويعوض
يقدر حظه من بيت المال
وما في البحر من قياس
الوقف على الغنيمة رده في
النهر وحررناه في الوقف
(والهم)

(٢) قوله الغنية هكذا بخطه
بغين معجمة فنون والذي
سبق بخطه البنية بموحدة
فغين معجمة فليحرر اه
مصححه

في يده امانة لهم بضمها اذا استهلكها او هلكت بعد امتناعه عن قسمتها اذا طلبوا القسمة
واذا كانت حنطة أو نحوها يصح شراء الناظر حصة أحدهم منها هذا ما ظهر لي ويؤيده ماسأني
في الحوالة ان شاء الله تعالى عن البحر حيث جعل الحوالة على الناظر من المستحق كالحوالة
على المودع والله سبحانه أعلم (قوله اي للغامنين) اي من سهم أو رضح شربلالية ويأخذ
الجندى مايكفيه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه بحر (قوله لا غير)
فخرج التاجر والداخل لخدمة الجندى باجر الا ان يكون قد خبز الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به
حينئذ لانه ملكه بالاستهلاك ولو فعلوا لاضمان عليهم بحر (قوله بعاف) ولا بأس بعلف
دوابه البر اذا لم يوجد الشعير درمتقي (قوله وطعام) اطلقه فنحمل المهيأ للاكل وغيره حتى
يجوز لهم ذبح المواشي ويردون جلودها في الغنمية بحر (قوله ودهن) بالضم ما يدهن
به أما بالفتح فهو مصدر والاول هنا أولى لتناسق المعطوعات خلافاً للعيني كما أفاده في النهر
والمراد بالدهن ما يؤكل لقول الزيلعي ان ما لا يجوز له تناوله مثل الادوية والطيب ودهن
البنفسج وما أشبه ذلك اه ولا شك انه لو تحقق بأحدهم مرض يحوجه الى استعمالها
جاز كما بحثه في الفتح وصرح به في المحيط بحر (قوله وقيد في الوقاية الخ) قال في
الدر المتتقي اعلم انه ذكر في فتح القدير ان استعمال السلاح والكرع والفرس انما يجوز
بشرط الحاجة بان مات فرسه أو انكسر سيفه أما اذا أراد أن يوفر سيفه وفرسه باستعمال ذلك
فلا يجوز ولو فعل اثم ولا ضمان عليه ان تلف وأما غير السلاح ونحوه مما مكر لطعام فشرط في
السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو
الاستحسان وبه قالت الأئمة الثلاثة فيجوز لكل من الغنى والفقر تناوله اه ملخصاً وهكذا
ذكره في الشربلالية ولا يخفى ترجيح الاستحسان هنا قلت وهو ما اختاره الماتن يعني صاحب
الملتقى وهو الحق كما علمت اه قال في النهر ولو احتاج الكل الى السلاح والياب قسمها حينئذ
بخلاف السبي اذا احتيج اليه ولو للخدمة لكونه من فضول الحوائج اه وفمر الحاجة بالفقر
قلت والظاهر أنها أعم اذ لو كان غنياً ولا يجد ما يشتريه فهو كذلك (قوله فان نهى لم يبيع)
والحاصل منع الانتفاع بسلاح ودواب ودواء الحاجة وحل المأكول مطلقاً الا نهى الامام
فالنفع مطلقاً كمنع استباحة لفرج مطلقاً لان الفرغ لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز
بدارنا ولو أتمته المأسورة بخلاف امرأته المأسورة ومدبرته وأم ولده ان لم يطأهن الحربى كما
سيجيء فليحفظ درمتقي لكن في البحر ينبى أن يقيد النهى عن المأكول والمشروب بما
اذا لم تكن حاجة فان كانت لا يعمل نهيه اه (قوله وبلا يبيع وتمول) اي لا يتنفع بالكل بالبيع
في الحرب قبل القسمة اصلاً احتيج اليه أولاً ولا التمول لعدم الملك وانما يبيع الانتفاع
للحاجة والمباح له لا يملك البيع درمتقي والمراد بالتمول ان يبقى ذلك الشئ عنده يجعله مالاً له
ولذا قال القهستاني واذا استعمل السلاح ونحوه يردده الى المغنم (قوله ردت منه) اي اذا أجاز
الامام لانه يبيع الفضولى نهر (قوله فان قسمت) اي الغنمية تصدق به اي بالثمن لانه اقلته
لا تمكن قسمته فتعذر ايصاله الى مستحقه فيصدق به كاللقطة كافي الفتح (قوله لو غير فقير)
فلو فقيراً يأكله بحر (قوله ما لا يملكه أهل الحرب) اي شيئاً غير مملوك لهم لكن يخص منه

اي للغامنين لا غير (الانتفاع
فيها) اي في دار الحرب
(بعلف وطعام وحطب
وسلاح ودهن بلا قسمة)
اطلق الكل تبعاً للكثرة
وقيد في الوقاية السلاح
بالحاجة وهو الحق وقيد
الكل في الظهيرية بعدم
نهى الامام عن اكله فان
نهى لم يبيع فينبى تقيد
التمول به (و) بلا (بيع
وتمول) فلو باع ردت منه
فان قسمت صدق به لو غير
فقير ومن وجد ما لا يملكه
اهل الحرب كصيد وعسل

فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجزاة الامير فن هلك أو الثمن أنفع أجاره والا رده للغنيمة ببحر (وبعد الخروج منها) لا يرضاه (ومن اسلم منهم) قبل مسكه (عصم نفسه وطفله وكل مامعه) فان كانوا أخذوا أحرز نفسه فقط (أو اودعه معصوما) ولو ذميا فلو عند حربى ففى كولو اسلم ثم خرج اليائمه ظهرنا على الدار فانه ثمة فى سوى طفله لتبعية (لا ولده الكبير وزوجته وحملها وعقاره وعبداه المقاتل) وأمه المقاتلة وحملها لانه جزء الام (حربى دخل دارنا بغير امان) فأخذه أحدنا (فهو) ومامعه (ش) لكل المسلمين سواء (اخذ قبل الاسلام او بعده) ولا يأخذه خاصة وفى الخمس روايتان قنية وفيها استأجره لخدمة سفره فغزا بفرس المستأجر وسلاحه ففهمه بينها اذا شرط فى العقد انه للمستأجر

ما يشترك فيه العامة لما فى البحر لو حش الجندى الحشيش فى دار الحرب واستقى الماء وباعه طاب له ثمنه (قوله فهو مشترك) اى بين الغائبين فلا يختص به الاخذ ببحر (قوله اجازة) اى واخذ الثمن ورده فى الغنيمة وقسمه بين الغائبين ببحر (قوله الا) صادق بصورتين احدهما لو كان المبيع قنما والثانية لو كان المبيع انفع من الثمن وظاهر انه فيهما يفسخ البيع ويرد المبيع للغنيمة مع انه اذا كان قنما والثمن انفع لهم اجازة كفى البحر فيتعين حمل قوله أو الثمن انفع على معنى أو يهلك والثمن انفع (قوله وبعد الخروج منها) اى من دار الحرب لا اى لا ينتفع بشئ مما ذكر لزوال المبيع ولان حقهم قد تأكد حتى يورث نصيبهم بجزراد فى الكثر وغيره وما فضل رده اى والذى فضل فى يده مما اخذه قبل الخروج من دار الحرب رده الاخذ الى الغنيمة بعد الخروج الى دارنا لزوال الحاجة التى هى مناط الاباحة وهذا التعليل يفيد انه لو كان فقيرا أكله ب ضمان كفى المحيط هذا كله قبل القسمة اما بعدها فان كان غنيا وكانت العين قنمة تصدق بها وبقيتها لو هالكة وان كان فقيرا انتفع بها نهر (قوله ومن اسلم منهم) اى فى دار الحرب لان المستأمن اذا اسلم فى دار الاسلام ثم ظهر على داره فجميع ما خلفه فيها من الاولاد الصغار والمال فى لان التباين قطع للعصمة وللتبعية ببحر (قوله قبل مسكه) قيد به لانه لو اسلم بعده فهو عبد لانه اسلم بعد انعقاد سبب الملك فيه ببحر وقيد فى البحر وتبعه فى النهر بقيد آخر وهو قوله ولم يخرج اليائمه فيه كلام يأتى قريبا (قوله فان كانوا أخذوا) اى قبل اسلامه (قوله او اودعه معصوما) قيد بالوديعة لان ما كان غصبا فى يد مسلم او ذمى فهو فى عند الامام خلافا لهما ببحر (قوله سوى طفله) كذا نقله فى النهر عن الفتح مع انه فى الفتح قال بعده وما اودعه مسلما او ذميا ليس فى فقد نظر الى صدر كلامه الموهوم ولم ينظر الى مجزئه وستأى المسئلة فى المستأمن متنا حيث قال وان اسلم ثمة نجانا فظهر عليهم فقطله حر مسلم ووديعته مع معصوم له وغيره فى . ومن ثم قال الزيلعى هناك ان حكم المستأمن واحد وبه ظهر ان قيد البحر بقوله ولم يخرج اليائمه غير صحيح (قوله لا ولده الكبير) لانه كافر حربى ولا تبعية وكذا زوجته ببحر ومفاده ان المراد بالكبير البالغ وان الصغير يتبعه ولو كان يعبر عن نفسه خلافا لما قيل انه لا يتبعه فى الاسلام الا اذا كان صغيرا يعبر عن نفسه كما قدمنا فى الحائز وسند كره ايضا فى فصل استئمان الكافر فاعتنه ذلك فانه اخطأ فيه كثير (قوله وحملها) لانه جزء منها فيرق برقها والمسلم محل للملك تبعه لغيره بخلاف المنفصل لانه حر لانعدام الجزئية عند ذلك ببحر (قوله وعقاره) وكذا مافيه من ذرع لم يحدد لانه فى يد اهل الدار اذ هو من جملة دار الحرب فلم يكن فى يده الاحكام نهر (قوله وعبداه المقاتل) لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده وصار تبعا لاهل داره ببحر (قوله قبل الاسلام او بعده) لعله لان انعقاد سبب الملك فيه للمسلمين والاسلام لا يمنع الرق السابق عليه ط (قوله وقالا لا اخذه) اى هو لمن أخذه خاصة وقدمنا قبل هذا الباب عن شرح السير نسبة هذا القول لمحمد (قوله وفى الخمس) اى فى وجوب الخمس روايتان عن الامام وكذا عن محمد كقدمه (قوله استأجره لخدمة سفره الخ) هذه من مسائل الفصل الآتى ووجهها غير ظاهر فن أجير الغازى للخدمة لاسهم له لا أخذه على خروجه مالا الا اذا قاتل وترك العمل كما فى شرح السير وفيه لو دخل دار الحرب فارسانم دفع فرسه لرجل ليقاتل

عليه على ان سهم الفرس لصاحبه جاز لانه لو لم يشترط ذلك كان سهم فرسه له ولو كان ذلك قبل الدخول فسهم الفرس لمن ادخله دار الحرب لان السبب وهو الانفصال فارسا قد انعقد له ويكون لصاحب الفرس عليه اجر مثل فرسه اه ملخصا فتأمل والله سبحانه اعلم

فصل في كيفية القسمة

لما فرغ من بيان الغنيمة شرع في بيان قسمتها وافردها بفصل لكثرة شعبها وهي جمل النصيب الشائع معينا نهر قال في الملتقى وينبغي للامام ان يعرض الجيش عند دخول دارا الحرب ليعلم الفارس من الراجل قال في شرحه وان يكتب اسماءهم وان يؤمر عليهم من كان بصيرا باهوز الحرب وتديرها ولو من الموالى وعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر انه ضرر فيتبع اه **(قوله المعتبر في الاستحقاق)** اى استحقاق الغنائم لاربعة اخماس الغنيمة لان خمسها يخرجها الامام لله تعالى كما سيحى قال تعالى فان لله خمسة وللرسول درهم متقى **(قوله وقت المجاوزة)** برفع وقت على انه خبر المبتدأ **(قوله اى الانفصال من دارنا)** اى مجاوزة الدرب وهو الحد الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب نهر **(قوله فلو دخل دار الحرب فارسا)** هو من معه فرس ولو في سفينة كما في الشر بنبلالية عن الاختيار وغيره لانه تأهب للقتال على الفرس والتأهب للشئ كالباشر له **(قوله فنفق)** كفرح ونصر نقد وفنى قاموس ط وشمل ما لو قتل فرسه رجل واخذ منه القيمة كما في البحر ومثله ما لو اخذه العدو وكفى شرح السير واحتز به عمالو باعه قبل القتال فانه يستحق سهم راجل كما يأتى **(قوله استحق سهمين)** سهم لنفسه وسهم لفرسه وهذا عنده وعندهما ثلاثة اسهم له سهم ولفرسه سهمان لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخارى وغيره وحمله ابو حنيفة على التفصيل توفيقا بين الروايات ملتقى وشرحه واذا كان حديث في البخارى وحديث آخر في غيره رجاله رجال الصحيح اورجال روى عنهم البخارى كان الحديثان متساويين والقول بان الاول اصح تحكم لا نقول به مع ان الجمع وان كان احدهما اقوى اولى من ابطال الآخر وتماهه في الفتح **(قوله ولا يسهم لغير فرس واحد)** وعند ابى يوسف يسهم لفرسين وما روى فيه يحمل على التفصيل ايضا درم متقى **(قوله صالح لقتال)** اعترض بان هذا يغنى عن قوله صحيح كبير وفيه انه لا يلزم من كونه صحيحا كبيرا صلاحيته للقتال لجواز كونه حرونا او لايجرى فلا يصلح للكر والفرافاده ط لكن مراد المعتبر ان كلام المتن يغنى عما زاده الشارح فالاولى الجواب بانه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح للقتال نعم كان الاولى تأخير عنه كما فعله في الشر بنبلالية فافهم * **(تنبيه)** * يشترط في الفرس ان لا يكون مشتركا فلا سهم لفرس مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر احد الشريكين حصة الآخر قبل الدخول درم متقى واستفيد منه انه لا يشترط ان يكون الفرس ملكه فيشمل المستأجر والمستعار وكذا المغصوب كما يأتى **(قوله لا للمهر فكب)** اى بان طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المهر وصار صالحا للركوب فقال عليه لا يستحق سهم الفرسان بحر **(قوله وكان الفرق الح)** هو لصاحب البحر ولا يظهر اذا كان المرضينا افاده ط قات وقد ذكر الفرق الامام السرخسى وهو ان المريض كان صالحا للقتال عليه الا انه تعذر لغرض على شرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا وانما صار

مصاب

مخالفة الامير حرام

* (فصل في كيفية القسمة) *

(المعتبر في الاستحقاق)

لسهم فارس وراجل

(وقت المجاوزة) اى

الانفصال من دارنا وعند

الشافعى وقت القتال (فالو

دخل دار الحرب فارسا

فنفق) اى مات (فرسه

استحق سهمين ومن

دخل راجلا فشرى فرسا

استحق سهمها ولا يسهم

لغير فرس واحد) صحيح

كبير (صالح لقتال) فالو

مريضان صح قبل الغنيمة

استحقه استحسانه لا لو

مهر فكب تشارخانية

وكان الفرق حصول

الارهاب بكبير مريض

لا بالمهر ولو غصب فرسه

صالحا في دار الحرب ويوضحه ان الصغيرة لا تفقه لها على زوجها لانها لا تصلح لحدمة الزوج بخلاف المريضة لانها كانت سالحة لكن تعذر ذلك لعارض اه ملخصا **(قوله قبل دخوله)** اى في الحد الفاصل بين دارنا ودار الحرب **(قوله ثم اخذه)** اى في المسائل المذكورة اى اخذه قبل القتال فله سهمان استحسانا لانه التزم مؤنة الفرس من حين خروجه من اهله وقاتل عليه فلا يحرم سهمه بعارض غصب ونحوه فيما بين ذلك اما لو قاتل عليه الغاصب حتى غنموا وخرجوا فله سهم الفارس اذا لفرق بين الفرس المغصوب والمملوك ولصاحب الفرس سهم راجل الا اذا اصابوا غنائم بعد اخذه فرسه فله منها سهم فارس وللغاصب سهم راجل كما لو كان الغصب بعد دخول دار الحرب وتماه في شرح السير **(قوله فله سهمان)** وكذا لو جاوزه اى جاوز الدرب مستأجرا او مستعيرا وحضره اى حضره الواقعة وكذا الغاصب لكن يستحقه من وجه محظور فيصدق به جوهره وفي المنع لو رجع الواهب فالموهوب له فارس فيما اصابه قبل الرجوع وراجل فيما اصابه بعده والراجع راجل مطلقا اه در منق اى لانه جاوز الدرب راجلا باختياره كالمؤجر والمعير بخلاف المغصوب منه **(قوله لا لباعه)** اى باختياره فلو مكرها فله سهم فارس كما في البحر وكالبيع المورهنه أو أجره او وهبه بحر **(قوله ولو بعد تمام القتال)** تبع في هذا المصنف حيث قال وفي فتح القدير لو باعه بعد الفراغ من القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف يعنى صاحب الهداية الاصح انه يسقط لانه ظهر ان قصده التجارة اه وهو غلط في الثقل عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفارس بالاتفاق وكذا اذا باعه حال القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف الاصح انه يسقط لانه ظهر ان قصده التجارة اه ومثله في التبيين والجوهره وعبارة القهستاني موافقة له فلا معنى للاستدراك اه ح ملخصا قلت والظاهر انه سقط من نسخة المصنف ما بين لفظي القتال فحصل الاختلال فاستدراك الشارح عليه في محله نعم كان الاولى له مراجعة عبارة الفتح فافهم **(قوله ولتحفظ هذه القيود)** اى المذكورة في قوله ولا يسهم لغير فارس واحد صحيح كبير صالح للقتال كما هو صريح عبارته في شرحه على الملتقى واصل ذلك للمصنف فانه بعد ان قيد المتن بقوله صالح للقتال قال ان صاحب الكنز وغيره من اصحاب المتون اخل بما ذكرنا من القيد وان العجب من اصحاب المتون فاتهم بتركه في متونهم قيودا لا بد منها وهى موضوعة لنقل المذهب فيظن من يقف على مسائله الاطلاق فيحرى الحكم على اطلاقه وهو مقيد فيتركب الخطأ في كثير من الاحكام في الافناء والقضاء اه فافهم **(قوله وذمى)** ولو أسلم أو بلغ المراهق قبل القسمة والخروج الى دار الاسلام يسهم له كما في شرح السير والظاهر ان العبد اذا اعتق كذلك **(قوله ورضخ لهم)** اى يعطون قليلا من كثير فان الرضيخة هى الاعطاء كذلك والكثير السهم فالرضخ لا يبلغ السهم فتح **(قوله عندنا)** وفي قول للشافعى ورواية عن احمد انه من اربعة الاخماس فتح **(قوله اذا باشروا القتال)** شمل المرأة فانها يرضخ لها اذا قاتلت ايضا واطاق مباشرة القتال في العبد فشمّل ما اذا قاتل بأذن سيده او بدونه كما في الفتح وبه صرح في شرح السير الكبير وقال القياس انه اذا قاتل بلا اذن المولى لا يرضخ له كمستأمن قاتل بلا اذن الامام والاستحسان انه يرضخ له لانه غيره

قبل دخوله أو ركه آخر او نفر ودخل راجلا ثم أخذه فله سهمان لالو باعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهر أن قصده التجارة فتح واقره المصنف لكن نقل في الشرنبلالية عن الجوهره والتبيين ما يخالفه وفي القهستاني لو باعه في وقت القتال فراجل على الاصح ولو بعد تمام القتال فارس بالاتفاق انتهى فنبه ولتحفظ هذه القيود خوف الخطأ في الافناء والقضاء (ولا) يسهم (عبد وصبي وامرأة وذمى) ومجنون ومعتوه ومكاتب (ورضخ لهم) قبل اخراج الخمس عندنا (اذا باشروا القتال) أو كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى

محجور عما يتحضر منفعة وهو نظير القياس والاستحسان في العبد المحجور اذا أجر نفسه وسلم من العمل اه ملخصا وبه ظهر ان قوله في الولوالجية ان العبد اذا كان مع مولاه يقاتل بأذنه ويرضخ له غير قيد خلافا لما فهمه في البحر ولم أر من نبه عليه فنبه وظهر به ايضا ان قوله في يعقوبية ينبغي ان يسهم للعبد المأذون بحث مخالف للمنفوق (تنبيه) اقتصر المصنف على المذكورين لان الاجير لا يسهم له ولا يرضخ لعدم اجتماع الاجر والنصيب من الغنيمة الا اذا قاتل فانه يسهم له بحر اى بخلاف المذكورين فانهم اذا قاتلوا يرضخ ولا يسهم (قوله أو تداوى الجرحى) هذا داخل فيما قبله مع انه يومهم التخصيص بهذا النوع فلاولى ان يقول بدله أو تطبخ أو تخبر للغزاة كفى شرح السير ومثل ذلك السقى ومناولة السهم كما في الفتح والحاصل ان المراد حصول منفعة منها للغزاة احترازا عما اذا خرجت لخدمة زوجها مثلا (قوله عند الحاجة) اما بدونها فلا لانه لا يؤمن غدره (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام الخ) ذكر في الفتح ان في سنده ضعفا وان جماعة قالوا لا يجوز حديث مسلم انه عليه الصلاة والسلام خرج الى بدر فلحقه رجل مشرك فقال ارجع فلن استعين بمشرك الحديث وروى رجلان ثم قال وقال الشافعى رده عليه الصلاة والسلام المشرك والمشركون كان في غزوة بدر ثم انه عليه الصلاة والسلام استعان في غزوة خيبر يهود من بنى قينقاع وفي غزوة حنين بصفوان ابن أمية وهو مشرك فالردان كان لاجل انه كان مخيرا بين الاستعانة وعدمها فلا مخالفة بين الحديثين وان كان لاجل انه مشرك فقد نسخ ما بعد (قوله فيزاد على السهم) اى اذا كان في دلالة منفعة عظيمة للمسلمين فيرضخ له على قدر ما يرى الامام ولو أكثر من سهام الفرسان شرح السير (قوله لانه كالاجرة) اشار الى الفرق بين ما اذا قاتل الذمى حيث لا يبلغ في الرضخ له السهم وما اذا دل حيث تصح الزيادة وهو ان ما يدفع له في هذه الحالة ليس رضخا بل قائم مقام الاجرة بخلاف ما اذا قاتل فانه لا يبلغ له به السهم لانه عمل عمل الجهاد ولا يسوى في عمله بين من يؤجر عليه ومن لا يقبل منه أفاده في الفتح (تنبيه) قال في الحواشى يعقوبية لاوجه لتخصيص حكم الدلالة على الطريق بالذمى لان العبد ايضا اذا دل يعطى له اجر الدلالة بالغام بالغ الان تمنع ارادة التخصيص فليتأمل اه (قوله سواء) اى في القسم فلا يفضل احدها على الآخر فتح وهو خبر عن قول المصنف والبراذين والعناق وعلى حل الشارح خبر لمبتدأ محذوف اى هذه الاربعة سواء لانه قدر لكل واحد منها على افراد خبرا فلا يصلح ان يكون خبرا عنها جميعا ولا يخفى ان ما زاده الشارح من الهجين بوزن عجين والمقرف بوزن محسن يفهم حكمه بالاولى لانه فوق البراذين (قوله لا يسهم للراحلة) هى المركوب من الابل ذكر اكان أو اشى والثاء فيها للوحدة أو للنقل من الوصفية الى الاسمية والجل يختص بالذكر ط (قوله لعدم الاربعة) اى تخويف العدو اذا اتصلح للكر والفر (قوله والخمس الباقي) اى الباقي بعد اربعة أخماس الغانمين (قوله عندنا) واما عند الشافعى فيقسم أحساسهم لذوى القربى وسهم للتي يخلفه فيه الامام ويصرفه الى مصالح المسلمين والباقي للثلاثة للآية زيلعى (قوله لليتيم) اى بشرط فقره وفائدة ذكره دفع توهم ان اليتيم لا يستحق من الغنيمة شيأ لان استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها ومثله ما فى التأويلات للشيخ ابى منصور لما كان فقرا وذوى القربى يستحقون

مطلب

في الاستعانة بمشرك

أو تداوى الجرحى (أودل
الذمى على الطريق) ومفاده
جواز الاستعانة بالكافر
عند الحاجة وقد استعان
عليه الصلاة والسلام
باليهود على اليهود ورضخ
لهم (ولا يبلغ به السهم الا
الافى الذمى اذا دل) فيزاد
على السهم لانه كالاجرة
(والبراذين) خيل العجم
(والعناق) بكسر العين
جمع عتيق كرام خيل
العرب والهجين الذى
ابوه عربيه وأمه عجمية
والمقرف عكسه قاموس
(سواء لا) يسهم للراحلة
والبغل) والحمار لعدم
الاربعة (والخمس) الباقي
يقسم اثلاثا عندنا (اليتيم

مطلب

في قسمة الخمس

بالفقر فلا فائدة في ذكرهم في القرآن اجاب بأن افهام بعض الناس قد تفضى الى ان الفقير منهم لا يستحق لانه من قبيل الصدقة ولا تحل لهم بحر (قوله والمسكين) المراد منه ما يشمل الفقير (قوله وجاز صرفه الخ) علله في البدائع بان ذكر هؤلاء الاصناف لبيان المصارف لا ليجاب الصرف الى كل صنف منهم شيأ بل لتعيين المصرف حتى لا يجوز الصرف الى غير هؤلاء اه
 شرنبلالية (قوله وقد حققته في شرح الملتقى) ونصه والخمس الباقي من المغنم كالمعدن والركاز يكون مصرفها لليتامى المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتقسم عندنا اثلاثا هذه الاموال الثلاثة لهؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فتصرف لكلهم أو لبعضهم فسبب استحقاقهم احتياج يتيم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل فلا يجوز الصرف لغنيهم ولا لغيرهم كما في الشرنبلالية والقهستاني قلت ونقات فيما علقته على التوير عن النية انه لو صرف للغنائم لحاجتهم جاز اه ولعله باعتبار الحاجة فلا تنافي حينئذ فتنبه اه اقول لامعنى للترجي بعد تصريح النية بقوله لحاجتهم اه ح (قوله من بنى هاشم) بيان لذوى القربى وفيه قصور لان المراد بهم هنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه الصلاة والسلام وضع سهم ذوى القربى فيهم وترك بنى نوفل وبنى عبد شمس مع ان قرابتهم واحدة لان عبد مناف الجد الثالث للنبي صلى الله عليه وسلم له اولاد هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس بحر والمطلب عم الجد الاول وهو عبد المطلب بن هاشم (قوله اى من الاصناف الثلاثة) وكذا الضمير في عليهم راجع اليهم والضمير الثانى يغنى عن الاول ولكن زاده مع ما فيه من الركافة ليفيد ان ذوى القربى اذا كانوا من الاصناف الثلاثة يقدمون على من كان منهم ممن ليس من ذوى القربى فيتيم ذوى القربى مقدم على يتيم غيرهم وهكذا قال في الدر المنثور والاضح ان يقال خمس الغنيمة والمعدن للمحتاج وذوو القربى منه اولى (قوله لجواز الخ) علة لقوله وقدم اى لان غير ذوى القربى يحل له اخذ الصدقة لدفع حاجته بخلافهم فليس في تقديمهم اضرار بغيرهم (قوله ولاحق لاغنيائهم عندنا) وعند الشافعى يستوى فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر كالانثيين لانه لم يفرق في الآية بين الفقير والغنى ولنا ان الخلفاء الراشدين قسموه كما قلنا بمحض من الصحابة فكان اجماعا والنبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيهم للنصرة لالفقر لقوله صلى الله عليه وسلم انهم لم يزالوا معى هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين اسابعه حين اعطى بنى هاشم والمطلب لانهم قاموا معه حين ارادت قريش قتله عليه الصلاة والسلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قريش ولو كان لاجل القرابة لما خصهم لان عبد شمس ونوفلا اخوان لهاشم لاييه وأمه والمطلب كان اخاه لاييه فكان اقرب والمر بالنصرة كونهم معه يؤانسونه بالكلام والمصاحبة لا بالمقاتلة ولذا كان لنسائهم فيه نصيب ثم سقط ذلك بموته عليه الصلاة والسلام لعدم تلك العلة وهى النصرة فيستحقونه بالفقر زيلعى ملخصا وحاصله انه كاسقط سهمه صلى الله عليه وسلم بموته عندنا سقط سهم ذوى القربى بموته ايضا فقد علة استحقاقهم حتى قال الطحاوى لا يستحق فقيرهم ايسر لكن الاول وهو قول الكرخي اظهر وقد حقق في الفتح قسمة الخلفاء الراشدين اثلاثا كما قلنا لأخماسا كما قال الشافعى فراجع * (تنبيه) * في الشرنبلالية عن البدائع تعطى القرابة كفايتهم اه وفيها

والمسكين وابن السبيل) وجاز صرفه لصنف واحد فتح وفي النية لو صرفه للغنائم لحاجتهم جاز وقد حققته في شرح الملتقى (وقدم فقراء ذوى القربى) من بنى هاشم (منهم) اى من الاصناف الثلاثة (عليهم) لجواز الصدقات لغيرهم لالهم (ولاحق لاغنيائهم) عندنا

قوله فكان اقرب هكذا بخطه ولعل الصواب فكانا اى عبد شمس ونوفل تأمل اه مصححه

عن الجوهرية انه يقسم بينهم للذكر كالانثيين قلت واعترضه في الدر المنثور بانهم ذكروا هذا عن الشافعي لا عندنا قلت على انه ينافيه ما في البدائع (قوله) وما نقله المصنف) حيث قال وفي الحاوي القدسي وعن ابي يوسف الخمس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه وتأخذاه وهذا يقتضى كما نبه عليه شيخنا يعنى صاحب البحران الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ اهـ (قوله) نظر فيه في النهر) حيث قال واقول فيه نظر بل هو ترجيح لا عطائهم وغاية الامر انه سكت عن اشتراط الفقر فيهم للعلم به اهـ وانت اذا تأملت كلام الحاوي رأيت شاهداهما في البحر وهذه عبارته واما الخمس فيقسم ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع لاغنيائهم شئ وعن ابي يوسف ان الخمس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه تأخذاه اذ لو كان كما قاله في النهر لكنت رواية ابي يوسف عين ما قبلها فتدبر اهـ قلت لكن انت خير بأن هذه رواية عن ابي يوسف وهى خلاف المشهور عنه والمتون والشروح ايضا على خلافها فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة الذى اعتنى الشراح وغيرهم بتأييد ادلته والجواب عما ينافيه فهذا اقوى ترجيح ولا يعارضه ترجيح الحاوي ثم رأيت العلامة الشيخ اسمعيل النابلسي نبه على نحو ما قلته في شرحه على الدرر والغرر (قوله) وذكره تعالى) اى قوله تعالى فان لله خمسة (قوله) لانه حكم علق بمشتق وهو الرسالة) عبارة النهر وهو الرسول فيكون مبدأ الاشتقاق علة هو الرسالة ولا رسول بعده اهـ اى كما لو قيل اذا لقيت عالما فأكرمه واذا لقيت فاسقا فأهنه فانه علق فيه الامر بالاكرام والاهانة على مشتق وهو عالم وفاسق فيدل على ان ما اشتق منه ذلك الوصف أعنى العلم والفسق علة الحكم أى أكرمه لعلمه وأهنه لفسقه وبه يظهر ما في عبارة الشارح ثم ان هذا أغلبي لما علمت من أن قوله تعالى ولذى القربى ليس علة القرابة عندنا بل النصرة الا ان يقال مرادهم نفي كون العلة مجرد القرابة بل العلة قرابة خاصة مقيدة بالنصرة على الوجه المار فتدبر * (تنبيه) قدمنا عن الشافعي رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم يخلفه فيه الامام بعده أى بناء على انه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه لامامته وعندنا لرسالته ولا رسول بعده أى لا يوصف بعد احد بهذا الوصف فلذا سقط بموته بخلاف الامامة والقيام بأمر الامامة وبهذا التقرير اندفع ما أورده المقدسى على قولهم ولا رسول بعده من انهم ان ارادوا ان رسالته مقصورة على حياته فمنوع اذ قد صرح في منية المفتي بأن رسالة الرسول لا تبطل بموته ثم قال ويمكن ان يقال انها باقية حكما بعد موته وكان استحقاقه بحقيقة الرسالة لا بالقيام بأمر الامامة اهـ ولا يخفى ما في كلامه من ايها انقطاع حقيقتها بعده صلى الله عليه وسلم فقد افاد في الدر المنثور انه خلاف الاجماع قلت واما ما نسب الى الامام الاشعري امام اهل السنة والجماعة من انكار ثبوتها بعد الموت فهو افتراء وبهتان والمصرح به في كتبه وكتب اصحابه خلاف ما نسب اليه بعض اعدائه لان الانبياء عليهم الصلاة والسلام احياء في قبورهم وقد اقام التكثير على افتراء ذلك الامام العارف ابو القاسم القشيري في كتابه شكايه السنة وكذا غيره كما بسط ذلك الامام ابن السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة الامام

وما نقله المصنف عن البحر
من ان ما في الحاوي يفيد
ترجيح الصرف لاغنيائهم
نظر فيه في النهر (وذكره
تعالى للتبرك) باسمه في ابتداء
الكلام اذ الكل لله (وسهمه
عليه الصلاة والسلام سقط
بموته) لانه حكم علق
بمشتق وهو الرسالة

مطلب

في ان رسالته صلى الله عليه
وسلم باقية بعد موته

الاشعري (قوله كاصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة نهر اى كاسقط الصفي بموته
 صلى الله عليه وسلم (قوله يصطفيه لنفسه) اى قبل قسمة الغنيمة واخراج الخمس نهر كاصطفي
 ذا الفقار وهو سيف منه ابن الحجاج حين قتله على رضى الله تعالى عنه وكاصطفي صفيه بنت
 حبي بن اخضب من غنيمة خيبر رواه ابو داود في سننه والحاكم فتح وفي الشعر لبالية قال في
 طلبة الطلبة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسأثر بالصفي زيادة على سهمه (قوله ومن
 دخل دارهم بأذن الامم) ولو واحدا من اهل الذمة ط عن الشلي (قوله او منعة) في المصباح
 هو في منعة بفتح النون اى في عز قومه فلا يقدر عليه من يريد له قل الزمخشرى وهى مصدر
 مثل الانفة والعظمة او جمع مانع وهم العشيرة والحماة وقد تسكن في الشعر لا غير خلافا لمن
 أجازاه مطلقا (قوله خمس) اى بأخذ الامام خمسة والباقي لهم قال في الفتح لان على الامام ان
 ينصرهم حيث اذن لهم كما ان عليه ان ينصر الجماعة الذين لهم منعة اذا دخلوا بغير اذنه تحاميا
 عن توهين المسلمين والدين فلم يكونوا مع نصرة الامام متلصقين فكان المأخوذ قهرا غنيمة
 (قوله مأخذوا) بضمير الجمع مراعاة لمخى من كاردعى لفظها في قوله فاغار (قوله والا لا)
 اى وان لم يدخلوا بأذن الامام ولم يكونوا ذوى منعة بأن دخلوا بلا اذنه وهم ثلاثة فأقل كما افاده
 في الفتح قال وعن ابى يوسف انه قدر الجماعة التى لا منعة لها بسبعة والتى لها منعة بعشرة (قوله
 لانه اختلاس) من خسلت الشئ خلسا من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة مصباح
 (قوله وفي امنية الخ) افاده بتقدير المنعة (قوله والاجاز) لان الخمس فى الثانى واجب بقول
 الامام فله أن يبطله بقوله بخلافه فى الاول ولذا لو دخلوا بغير اذنه خمس ما أخذوه بحر عن
 المحيط وحاصله انهم اذا لم يكن لهم منعة لا يجب الخمس الا اذا اذن فيكون قد وجب بسبب
 قوله فله أن يبطله بخلاف ما اذا كانت لهم منعة فانه يجب وان لم يأذن لهم فلم يجب بقوله
 فليس له ابطاله وفي النهر عن التارخانية لو كان بعضهم بأذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعة لهم
 فحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كما في حالة الافراد وان كان لهم منعة يجب الخمس
 اه (قوله وندب للامام) وكذا لامير السرية الا اذا ناهى الامام فليس له ذلك الا برضا العسكر
 فيجوز من الاربعة الاخماس بحر (قوله ان ينفل) التثنية اعطاء الامام الفارس فوق
 سمه وهو من النفل ومنه النافلة للزائد على الفرض ويقال لولد الولد كذلك ويقال نفله
 تنفيلًا ونفله بالتحفيف نفلا لغتان فصيحتان فتح (قوله وقتل القتال) قيد به القدورى ولا بد منه
 لانه بعده لا يملكه الامام وقيل ماداموا فى دار الحرب يملكه كذا فى السراج وقد يؤيد هذا
 القيل ان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلًا فله سلبه انما كان بعد الفراغ من حين ولم ار
 جوازه قبل المقاتلة نهر قلت وفيه نظر لان المنقول أن ذلك كان عند الهزيمة تحريضًا للمسلمين
 على الرجوع الى القتال وفي القهستاني ان فى قوله وقت القتال اشارة الى انه يجوز لتثنية
 قبله بالاولى والى انه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق الغائبين اه وفيه
 التصريح بجوازه قبله وعزاه ح الى المحيط وقوله لكن بعد القسمة الظاهر أنه مبنى على
 القيل المار عن السراج ويؤيده قول المتون وينفل بعد الاحراز من الخمس فقط فان مفهومه
 انه قبل الاحراز بدارنا يجوز من الكل لكن الظاهر أن هذا المفهوم غير معتبر لانه وقع التصريح

(كالصفي) الذى كان عليه
 الصلاة والسلام يصطفيه
 لنفسه (ومن دخل دارهم
 بأذن الامم) او منعة اى
 قوة (فاغار خمس) ما أخذوا
 لانه غنيمة (والالا) لانه
 اختلاس وفي النية لو دخل
 اربعة خمس ولو ثلاثة لا
 الامام ما اصبتم لا أخسه
 فلولهم منعة لم يحزوا الاجاز
 (وندب للامام ان ينفل
 وقت القتال حنا)

مطلب
 فى التثنية

بخلافه ففي المنبع عن الذخيرة لاختلاف ان التنفيل قبل الاصابة واحراز الغنيمة وقبل ان
تضع الحرب اوزارها جائز ويوم الهزيمة ويوم الفتح لا يجوز لان القصد به التحريض على القتال
ولاحاجة اليه اذا انهزم العدو واما بعد الاحراز فلا يجوز الا من الخمس اذا كان محتاجا له
ملخصا وفي متن المنتقى ومتن المختار وللإمام ان ينقل قبل احراز الغنيمة وقبل ان تضع الحرب
اوزارها فقولهم وقبل ان تضع الحرب اوزارها فأنذته دفع توهم الجواز بعد انتهاء الحرب لان
قولهم قبل احراز الغنيمة يشمل ما بعد الاصابة اى اصابة العسكر الغنيمة بالهزيمة وانتهاء
الحرب مع انه غير مراد كما بينه عطف هذه الجملة وفي الفتح التنفيل انما يجوز عندنا قبل الاصابة
فقد ظهر ضعف ما في السراج مع ان صاحب السراج لم يعول عليه في مختصره الجوهرية
حيث قال عن الحنجدى التنفيل اما ان يكون قبل الفراغ من القتال او بعده فان كان بعده
لا يملكه الامام لانه انما جاز لاجل التحريض على القتال وبعد الفراغ منه لا تحريض اه
قلت وكل ماورد من التنفيل بعد القتال فهو محمول عندنا على انه من الخمس كما بسطه
السرخسى * (تنبيه) * قولهم ان تضع الحرب اوزارها اقتباس من القرآن وبه يستدل على
جوازه عندنا كما بسطه الشارح في الدر المنثور فراجع (قوله) وتحريضا اى ترغيبا في القتال
(قوله) ساء قتيل لقربه منه اى من القتل ففيه مجاز الاول مثل اعصر خيرا لكن قال الزركشى
قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال اى حال التلبس بالفعل لاحال النطق فان حقيقة الضارب
والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتأخر عنه فهما معه في زمن واحد ومن هذا ظهر ان
قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلاً فله سلبه ان قتيلاً حقيقة وان ما ذكره من انه سمي
قتيلاً باعتبار مشاركته للقتل لا تحقيق فيه اه وصرح القرافى في شرح التقيح بان المشتق
انما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مختلفا فيه في الماضي اذا كان محكوما به اما اذا
كان متعلق الحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقا يعنى سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او الماضي
اجماعا وحينئذ فلا مجاز ابو السعود عن الحموى وقوله اذا كان محكوما به كقولك زيد قائم
فانه حكم به على زيد بخلاف جاء القائم فانه جعل متعلق الحكم بالجحى في الاول لا بد من ان
يكون متصفا بالقيام حال النطق حتى يصح الحكم عليه بالصفة والا كان مجازا بخلاف الثانى
فان قولك جاء القائم غدا حكم بالجحى على ذات القائم غدا اى على من يسمى قائما غدا اى حال
التلبس بالصفة ومنه من قتل قتيلاً اى شخصا يسمى قتيلاً عند تحقق القتل فيه فافهم (قوله)
او يقول من أخذ شيئا فهو له (هذا الفرع منقول في حواشى الهداية وللكمال فيه كلام
سند كره مع جوابه عند قول الشارح وجاز التنفيل بالكل (قوله) وقد يكون بدفع مال)
كأن يقول له خذ هذه المائة واقتل هذا الكافر تأمل ولم أره (قوله) وترغب مال الظاهر انه
بهمزة ممدودة والاضافة على معنى فى اى ترغيب فى المال مثل ان قلت قتيلاً فلك ألف درهم
لكن يشترط ان لا يصرح بالاجر كما سند كره قريبا (قوله) فالتحريض الخ جواب عما يورد على
قوله وندب للامام الخ وحاصله ان التحريض الواجب فديكون بالترغيب فى ثواب الآخرة او
فى التنفيل فهو واجب مخير واذا كان التنفيل ادعى الحصل الى المقصود يكون هو الاولى فصار
المندوب اختيار اسقاط الواجب به لاهو فى نفسه بل هو واجب مخير فتح ملخصا وفيه رد لقول

مطلب

الاقتباس من القرآن جائز
عندنا

مطلب

فى قولهم اسم الفاعل
حقيقة فى الحال

وتحريضا (فيقول من قتل

قتيلا فله سابه) ساء قتيلا

لقربه منه (او يقول من

أخذ شيئا فهو له) وقد يكون

بدفع مال وترغب مال

فالتحريض نفسه واجب

للامر به واختيار الادعى

للمقصود مندوب

مقابل

كلمة لأبس قد استعمل في
الندوب

ولا يخالفه تعبير القدوري
بلا بأس لأنه ليس مطرد
لما تركه أولى بل يستعمل في
الندوب أيضا قوله المصنف
ولذا عبر في ماسوط
بالاستحباب (ويستحق
الامام لوقول من قتل قتिला
قوله سابه اذا قتل هو)
استحسا (خلاف) ما
قل منكم وقل (من قتلته
انافى سلبه) فلا يستحقه
الا اذا اتم بعدة ظهيرة
ويستحقه مستحق سهم
اورضخ فمع الذمي وغيره
(وذا) اي التنفيل (انما
يكون في مباح القتل فلا
يستحقه بقتل امرأة
ومجنون ونحوهم ممن لم
يقاتل وسماع القتال
مقاة لامة ليس بشرط في
استحقاقه) مناقبه اذ ليس
في الوسع سمع الكل بهم
كل قدر في تلك السنة ما
يرحموا وان مات لولي
او عزل ما يتبعه الثاني نهر
وكذا يع كل قبيل لانه
نكرة في سياق الشرط
وهو من

الغاية ان الامر في الآية مصروف عن الوجوب لقريئة (قوله ولا يخالفه) اي لا يخالف قول
المصنف وندب (قوله بل يستعمل في المندوب) يطهر لي ان محله في موضع يتوهم فيه البأس اي
الشدة كهنا فان فيه تخصيص الفارسي بزيادة مع قطع الحس بل استعمل نظيره في القرآن
في الواجب كما في قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ففي الجناح لما كانوا يعتقدونه من
حرمة السعي بين الصفا والمروة (قوله قوله المصنف) اي تبعا للفتح وغير (قوله ولذا) اي لكونه
مندوبا لا خلاف الاولى (قوله استحسانا) والقياس عدمه لان غيره يستحق بايجابه وهو لا يملك
الايجاب لنفسه كالتقاضى لا يملك القضاء لنفسه وجه الاستحسان انه اوجب النفل للجيش
وهو واحد منهم (قوله فلا يستحقه) لانه في الاول خصهم بقوله فلا يتناولوه الكلام وفي
الثاني هو منهم بتخصيصه نفسه (قوله الا اذا اتم بعدة) اي اذا قال ان قتل قتिला في سلبه ولم
يقتل أحدا حتى قتل ومن قتل منكم قتिला فله سلبه فقتل الامير قتिला استحقه لان التنفيل
صادر ما باعتبار كلاميه ولا فرق بين كونه كلاميين او بكلام واحد لان الاول لم يصح للهمة
بتخصيص وقد زلت بانثاني فده السرخسي وحاصله ان التعميم حصل بمجموع الكلامين
لا يثنى فقط وفيهم (قوله ويستحقه) اي السلب (قوله وغيره) كالتاجر والمرأة والعبد بحر
(قوله اي التنفيل) اي تنفيل الامام بقوله من قتل قتिला انما يكون في مباح القتل اي وان
كان لفظ قتिला نكرة لكنه مقيد بمن يباح قتله فيدخل فيه اجير لهم وتاجر منهم وعبد بخدم
مولاه ومرتب أو ذمي لحق بهم ومريض او مجروح وان لم يستطع القتال وشيخ فان له رأي او
يرجى نسله لان قتالهم مباح نعم لو قتل مسلما كان يقاتل في صفهم لم يكن له سلبه لانه وان كان
مباح الدم لكن سلبه ليس بغنيمة كأهل البغي الا اذا كان سلبه للمشركين اعاروه اياه
سرخسي وما ذكره في الدر المنثور عن البرجندی عن الظهيرية من انه يستحق السلب بقتل
من لم يقاتل استحسانا لم أره في الظهيرية بل الذي فيها عدم الاستحقاق كاعزاه اليها القهستاني
وفيهم (قوله من لم يقاتل) حتى لو قاتل الصبي فله سلبه لانه مباح الدم وكذا المرأة كافي شرح
السير (قوله وبهم كل قتل في تلك السنة) الاولى السفرة كاعبر في البحر والنهر وفي نهر السير
لو قتل في دار الحرب قبل القتال يبقى حكمه الى ان يخرجوا من دار الحرب حتى لو رأى مسلم
مشركا نائما فقتله فله سلبه كما لو قتله في الصف او بعد الهزيمة اما لو قتل بعدما اصطفوا للقتال
فهو على ذلك القتال حتى ينقضي ولو بقي ايام (قوله وان مات الوالي او عزل) في شرح السير
لوجه مع اندد امير وعزل الامير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزوال ولايته بالعزل اما لو لم يقدم
امير بل مات اميرهم فأمروا عليهم غيره لم يبطل حكم تنفيل الاول لان الثاني قثم مقامه الا اذا
ابطله الثاني او كان الخليفة قل لهم ان مات اميركم فأمر بكم فلان فيبطل تنفيل الاول لان
الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهته فكأنه قلده ابتداء فيقطع حكم رأي الاول برأي
فوقه اه ملخصا وحاصله بطلانه بالعزل وكذا بالموت اذا نصب غيره بعده من جهة الخليفة
لامن جهتهم وهو خلاف ما في الشرح تبعا للبحر والنهر (قوله لانه نكرة في سياق الشرط) فيه
ان النكرة في سياق الشرط انتم في العيين المثبت لان الحلف على نفيه دون المثني كأن لم
أكلهم رجلا لانه على الانبات كأنه قل لا كل رجلا كفي التحرير ح قلت ذكر في التحرير ايضا

أنه قد يظهر عموم النكرة من المقام وغيره كعلمت نفس وتمرة خير من جرادة واكرم كل رجل
 اه وهنا كذلك كما يأتي تلوه فافهم (قوله بخلاف ان قتلت قتيلا) اى فقتل المخاطب قتيلا
 مثلا لا يعم الكل بل له سلب الاول فقط استحسانا والقياس انه كالاول لانه علق استحقيقه
 بشرط يتكرر فلا ينتهى بقتل الاول وجه الاستحسان انه فى الاول لما يعين انسانا بعينه فقد
 خرج الكلام منه عاما لا ترى أنه يتناول جميع المخاطبين فكما يعم جماعتهم يعم جماعة المقتولين
 وحقيقة معنى الفرق ان مقصود الامام من تحريضهم المبالغة فى النكاية فى المشركين ولا فرق فى
 ذلك بين ان يكون القاتل للعشرة مثلا عشرة من المسلمين او واحدا منهم واما الثانى فالمقصود
 فيه معرفة جلادة ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم فى المقتولين اه ما خصا من
 شرح السير الكبير وقد خطرلى هذا الفرق قبل رؤيته والله تعالى الحمد وحاصله يرجع الى
 ان العموم فى احدها استفيد من قرينة المقام كما بينا عليه آفأف فافهم (قوله ولو قال ان قتلت
 ذلك الفارس الخ) أقول هذا اذا صرح بكونه اجرا والا فهو تنفيل لما فى السير الكبير
 للسرخسى ولو قال الامير مسلم حر أو عبد ان قتلت ذلك الفارس من المشركين فلك على اجر
 مائة دينار فقتله لم يكن له اجر لانه لما صرح بالاجر لا يمكن حمل كلامه على التنفيل والاستحسان
 على الجهاد لا يجوز وان قال ذلك لزمى فكذلك عندها وعند محمد جاز واصل جواز الاستحسان
 على القتل عنده لا عندها لانه ازهاق الروح وليس من عمله ولو كان الاسرى قتلى فقال من
 قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم ففعل ذلك مسلم او ذمى استحقيقه لان ذلك ليس من عمل
 الجهاد ولو اراد قتل الاسرى فاستأجر عليه مسلما أو ذميا فهو على الخلاف اه ما خصا وهذا
 صريح بأنه لو لم يصرح بالاستحسان يكون تنفيلا ويشهد له فروع كثيرة فى السير الكبير ايضا
 منها من جاء بألف درهم فله الفان فجاء رجل بألف لم يكن له غيرها بخلاف من جاء بأسير فهو
 له وخمسائة درهم فإنه يعطى ذلك لان المقصود هنا نكاية العدو وفيما قبله المقصود الانال ولو
 قال من قتل الملك فله عشرة آلاف دينار صح وان لم يحصل بقتله مال قال حين اصطفوا للقتال
 من جاء برأس فله مائة دينار فهو على رأس الرجال دون السبي لان المقصود فى هذه الحالة
 التحريض على القتال اه فى هذه الفروع ذكر مال معلوم وقد جعل تنفيلا لاجارة لعدم
 التصريح بها فقد ظهر ان ما ذكره الشاوش تبعا للنهر عن المنية وكذا ما نقله ح عن قضيخان
 ليس على اطلاقه واما القول بأن الاستحسان على الطاعات جائز عند المتأخرين ففيه انهم
 اجازوه فى مسائل خاصة للضرورة وليس الجهاد منها ولا يصح حمل كلامهم على كل عبادة كما
 نبهنا عليه سابقا فافهم (قوله ولو نفل السرية الخ) من فروع قوله وسام القاتل الخ (قوله
 هى قطعة من الجيش الخ) قد علمت ما فيه قبل هذا الباب (قوله الربع) اى ربع الغنيمة اى
 بأن جعل لهم ربعها يأخذونه دون بقية العسكر زيادة على سهامهم (قوله فلهم النفل) اى
 للسرية والاولى ان يقول فلها لئلا يتوهم عود الضمير على العسكر (قوله استحسانا) والقياس
 انه لا نفل لهم لان المقصود التحريض ولا يحصل اذا لم يسمعه احد منهم وتكلم الامير بذلك فى
 عسكره كتكلمه ليلامع عياله وجه الاستحسان ان ما يتكلم به فى عسكره يفشو عادة وان
 عادة الملوك التكلم بين خواصهم وتماه فى شرح السير (قوله وجاز التنفيل بالكل) بأن يقول

مطلب

مهم فى التنفيل العام بالكل
 أو بقدر منه

بخلاف ان قتلت قتيلا
 ولو قال ان قتلت ذلك
 الفارس فلك كذا لم يصح
 وان قطعت رأس اوئك
 القتل فلك كذا صح
 (ولو نفل السرية) هى قطعة
 من الجيش من اربعة الى
 اربعمائة مأخوذة من
 السرى وهو النشى ليل
 در (الرج وسمع العسكر
 دونها فلهم النفل)
 استحسانا ظهيرة وجاز
 التنفيل بالكل

للسرية ما اصبتم فهو لكم سوية بينكم (قوله أو بقدر منه) بأن يقول ما اصبتم فلكم ثلثة سوية بينكم بعد الخمس أو يقول قبل الخمس اى لكم ثلثة بعد اخراج الخمس أو قبل اخراجه اى ثلثة الاربعة الاخماس أو ثلث الكل (قوله والفرق في الدرر) اى الفرق بين جواز التفيل المذكور للسرية وعدم جوازه للعسكر لكنه لم يذكر في الدرر في الفرق الا التفيل بالكل لانه يعلم منه الفرق في التفيل بقدر منه وعادة الدرر هكذا في النهاية عن السير الكبير ان الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا ما اصبتم فلكم نقلا بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما اصبتم فلكم ولم يقل بعد الخمس فان فعله مع السرية جاز وذلك ان المقصود من التفيل التحريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال تفضيل الفارس على الراجل وابطال الخمس ايضا اذا لم يستثن اه قلت وما ذكره من محته للسرية صرح به في الهداية والاختيار والزيلعي لكن نقل في البحر عن الكمال التسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لوقال للعسكر كل ما اخذتم فهو لكم بالسوية بعد الخمس اول السرية لم يحجز لان فيه ابطال السهمين اللذين اوجبهما الشرع اذ فيه تسوية الفارس بالراجل وكذا لوقال ما اصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخمس لان فيه ابطال الخمس الثابت بالنص ذكره في السير الكبير قال الكمال وهذا بعينه يبطل ما ذكرناه من قوله من اصاب شئ فهو له لاتحاد اللازم فيهما وهو بطلان السهمين المنصوصين بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شئ أصلا بانهائه فهو اولى بالبطلان والفرع المذكور من الحواشي وبه ايضا ينتق ما ذكر اى صاحب الهداية من قوله انه لو نفل بجميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة وفيه زيادة ايجاش الباقيين وزيادة الفتنة اه وتبعه في النهر اقول وبالله سبحانه التوفيق لاتنافي بين ما نقله الجماعة وما نقله الكمال بحمل الاول على السرية المبعوثة من دار الحرب والثاني على المبعوثة من دار الاسلام وبه يندفع ما اورده الكمال على الفرع المنقول عن الحواشي وغيره كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السير الكبير في مواضع متفرقة منه وحاصله ان السرية ان كانت مبعوثة من دار الحرب بأن دخل الامام مع الجيش ثم بعث سرية ونفل لهم ما اصابوا جاز لانهم قبل التفيل لا يختصون بما اصابوا وهذا التفيل للتخصيص على وجه التحريض وان كانت السرية مبعوثة من دار الاسلام لم يكن له ذلك وكذا لو نفل لهم الثلث بعد الخمس او قبل الخمس كان باطلا لانه ما خص بعضهم بالتفيل وليس مقصوده الا ابطال الخمس او ابطال تفضيل الفارس على الراجل فلا يجوز كالأول قال لا خمس عليكم فيما اصبتم او الفارس والراجل سواء فيما اصبتم فانه يكون باطلا فكذلك تفيل لا يفيد الا ذلك باطل بخلاف قوله من قتل قتيلا فله سلبه ومن اصاب منكم شئ فهو له دون باقي اصحابه فانه يجوز لان فيه معنى التخصيص للتحريض لان القاتل يختص بالنفل دون باقي اصحابه وهذا وان كان فيه ابطال الخمس عن الاسلاب لكن المقصود منه التحريض وتخصيص القتالين بأبطال شركة العسكر عن الاسلاب ثم يثبت ابطال الخمس عنها تبعا وقد يثبت تبعا مالا يثبت قصدا كالشرب والطريق في البيع والوقف في المنقول يثبت تبعا للعقار وان كان لا يثبت قصدا ويوضحه ان الامام لو ظهر على بلدة له ان يجعلها خراجا ويبطل منها سهام من

أو بقدر منه لسرية لا
لعسكر والفرق في الدرر

اصابها والخمس ولو اراد قسمتها بين الغانمين ويجعل حصة الخمس خراجا للمقاتلة الاغنياء لم يكن له ذلك لانه ابطال الخمس مقصودا فلا يجوز وفي الاول ثبت ابطاله تبعا لابطال حق الغانمين في الغنيمة فيجوز وان كان في الموضوعين تخلص المنفعة للمقاتلة اهـ ملخصا من مواضعه والذي تحرر منه ومما مر أن تنفيل كل العسكر بكل المأخوذ او ثلثه مثلا بعد اخراج الخمس أو قبله لا يصح وكذا تنفيل السرية المبعوثة من دارنا لانها بمنزلة العسكر والتنفيل هو تخصيص بعض المقاتلين بزيادة التحريض وهذا ليس كذلك لانه جعل كل المأخوذ او ثلثه بين كل المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه ابطال التفاوت بين الفارس والراجل وابطال الخمس ايضا ان لم يستثنه بأن لم يقل بعد الخمس وابطال ذلك مقصودا لا يصح بخلاف السرية المبعوثة من الجيش في دار الحرب لان معنى التنفيل موجود فيها لان المراد تمييزها من بين العسكر بجميع المأخوذ او ثلثه مثلا لاجل تحريضها على القتال وان لزم منه ابطال التفاوت والخمس لكونه ضمنا لا قصدا فصار بمنزلة قوله للعسكر من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فانه تخصيص للبعض منهم وهو القاتل بزيادة على الباقي وان لزم منه ما ذكر بخلاف قوله لكل العسكر ما اصبتم فهو لكم لانه بمنزلة قوله ذلك للسرية المبعوثة من دار الاسلام لعدم المشاركة لها فليس فيه تخصيص بعض دون بعض فلا يصح كإقرارنا وبهذا التقرير ظهر صحة الفرع المنقول من حواشي الهداية وهو من اصاب شيئا فهو له لانه تخصيص للمصيب بما اصابه فهو بمنزلة قوله من قتل قتيلاً فله سلبه بخلاف قوله ما اصبتم فهو لكم او كل ما اخذتم فهو لكم بالسوية لانه تشريك محض بجميع المأخوذ بين جميع العسكر او السرية لان معناه قسمة جميع ما يأخذ كل واحد بينهم سوية فصار المقصود منه ابطال التفاوت والخمس ولا يصح ابطال ذلك قصدا كما علمت وكذا ظهر صحة قوله لو نفل بجميع المأخوذ جاز اي بان قال من اصاب شيئا فهو له بخلاف ما اصبتم فهو لكم لما علمت من أنه تشريك لا تخصيص ولا يرد عليه قوله ان فيه ابطال السهمين اي التفاوت بين الفارس والراجل وكذا ابطال الخمس لما علمت من ان ذلك جائز اذا كان ضمنا لا قصدا وهنا حيث وجد تخصيص كل آخر بما اخذه للتحريض فقد تحقق معنى التنفيل وان لزم منه حرمان من لم يصب شيئا فاغنم تحقيق هذا الحل فانه من فيض المولى عز وجل (قوله ولا ينفل بعد الاحراز هنا) وكذا قبل الاحراز بعد الاصابة كما اوضحناه عند قوله ونذب للامام ان ينفل وقت القتال (قوله لجوازه لصف واحد) اشار به الى انه يشترط ان يكون التنفيل المذكور لاحد الاصناف الثلاثة فلا يجوز لغنى كما صرح به الزيلعي والقهستاني وغيرهما وما بحثه في البحر رده في النهر وغيره (قوله وسلبه) بفتحين بمعنى المسلوب والجمع اسلاب (قوله مامعه من مركبه وثيابه) ومن ذهب وفضة في حقيقته او وسطه وخاتم وسوار ومنطقة في الصحيح نهر عن الحقائق (قوله لا ماعلى دابة اخرى) ولا ما كان مع غلامه او في خيمته نهر (قوله حكمه قطع حق الباقي) اي باقى الغانمين وحينئذ فلا خمس فيما اصابه لاحد ويورث عنه ولومات بدار الحرب شربلاية فليحفظ درمتمنى قلت ومن حكمه قطع التفاوت ايضا فيستوى فيه الفارس والراجل كما قدمناه عن شرح السير (قوله لا الملك قبل الاحراز) هذا عندهما وعند محمد ثبت ووجوب الضمان بالانلاف قيل على هذا

(ولا ينفل بعد الاحراز هنا) أي بدارنا (الامن الخمس) لجوازه لصف واحد كما مر (وسلبه مامعه من مركبه وثيابه وسلاحه) وكذا ماعلى مركبه لا ما على دابة أخرى (و) التنفيل (حكمه قطع حق الباقي لا الملك قبل الاحراز بدار لا سلام فلو قال الامام من اصاب جارية فهي له فأصابها مسلم فاستبرأها

(٢) قوله نصبا كذا بالاصل
المقابل على المؤلف واصل
الصواب نصااه مصححه
لم يحل له وطؤها ولا بيعها
كأول أخذها المتخصص ثمة
واستبرأها لم تحل له اجماعا
(والسلب لكل ان لم ينقل)
لحديث ليس لك من سلب
قتيلك الاماطات به نفس
امامك فحملنا حديث
السلب على التنفيل قلت
وفي معروضات المفتي ابي
السعود هل يحل وطء الامام
المشتراة من الغزاة الآن
حيث وقع الاشتباه في
قسمتهم بالوجه الم شروع
فأجاب لا توجد في زماننا
قسمة شرعية لكن في
٩١٨ سنة وقع التنفيل الكلبي
فبعد اعطاء الخمس لاتبقي
شبهة ابتداء انتهى فليحفظ
والله اعلم

قوله فان لم يقدر على أهله
الح هكذا بخطه ولعله سقط
من قامه شيء والاصل فان
لم يقدر على رده الى اهله
الح اه مصححه

مطلب

في حكم الغنيمة المأخوذة
بلاقسمة في زماننا

الاختلاف هداية وغيرها قلت والظاهر ان المراد بنفي ثبوت الملك عندها نفي تمامه والا
فكيف يورث مال لم يملكه مورثه ولم أر من نبه عليه درمستقى (قوله لم يحل له وطؤها ولا بيعها)
اي قبل الاجراز خلافا لمحمد كامر (قوله لم تحل له اجماعا) اي حتى يخرجها ثم يستبرئها ط
عن الشلبي (قوله والسلب لكل) اي لكل الخندان لم ينقل الامام به للقاتل وخصه الشافعي
رحمه الله بالمقابل درمستقى (قوله لحديث الح) ذكر في الفتح ان الحديث ضعيف ولا يضر ضعفه
لاننا استأنس به لاحد محتلى حديث السلب أى قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله
سلبه بحمله على التنفيل وليس كل ضعيف باطلا وقد تظافرت احاديث ضعيفة تفيد ان
حديث السلب ليس نصبا (٢) اماما مستمرا والضعيف اذا تعددت طرقه يرتقى الى الحسن فيغلب
الظن بأنه تنفيل وتام تحقيق المقام فيه (قوله حيث وقع الاشتباه في قسمتهم) الاولى في
قسمتهم بضمير النسوة اعوده الى الامام الا ان يقال انه عائد الى الغزاة وفيه بعد ثم الواقع الآن
انه لا تقسم غنيمة اصلا كما ذكره في الجواب (قوله وقع التنفيل الكلبي) اي بقول السلطان
كل من اخذ شيئا فهو له امالوقال كل ما اصبتم فهو لكم فانه لا يصح كامر والمراد وقوعه لاي
عسكر كان في اى غزوة كانت والاخافه مامر من انه يعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا
لكن يبقى النظر فيما بعد موت السلطان المنقل على هذا الوجه أو بعد عزله وتولية غيره هل
يبقى تنفيل الاول العام ام لا ويتعين عدمه ما لم ينقل الثانى مثله وهكذا الى وقتنا هذا فقط ذكر
في الحرية ان امر السلطان لا يبقى بعد موته وما قيل من ان كل سلطان من سلاطين آل عثمان
نصرهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد من قبله لا ينفع كما اوضحنا ذلك في كتابي (تنبيه الولاة
والحكام على شاتم خير الانام) (قوله فبعد اعطاء الخمس لاتبقي شبهة) قد علم بما قدمناه قريبا
عند قوله وجاز التنفيل بالكل انه لا يلزم اعطاء الخمس في التنفيل العام المقصود منه
التخصيص دون التشريك كما لا يلزم فيه تفاوت الفارس والراجل لسقوط ذلك ضمنا لا قصدا
على ان الواقع في زماننا عدم القسمة وعدم اعطاء الخمس فكيف تنتفي شبهة على فرض
لزوم الخمس بل شبهة باقية من حيث انا لانعلم ان سلطان زماننا هل نقل تنفيل عاما ام لا ولا
يقال ان عدم القسمة اليوم دليل على وجود التنفيل لان جيوش زماننا يأخذون ما تصل اليه
ايديهم سلبا ونهبة حتى من بلاد الاسلام ولو ظهر مالكة المسلم لا يدفعه اليه الا بئنه فليس في
حالهم ما يقتضى حملهم على الكمال وكذا حكام هذا الزمان وامراء الجيوش لا ينقلون ولا
يقسمون ولا يخمسون فالظاهر ان ما يؤخذ من الغنائم اليوم حكمه حكم الغلول وقد ذكر في
شرح السير الكبير ان الغال اذا ندم وأتى بما غله الى الامام بعد تفرق الجيش فان شاء رده عليه
وامره بصرفه الى مستحقه وان شاء اخذه منه ودفع خمسة لمستحقه ويكون الباقي كاللقطة
فان لم يقدر على اهله تصدق به أو جعله موقوفا في بيت المال وكتب عليه امره وان لم يأت به
الغال الى الامام ان لم يقدر على رده الى اهله فالمستحب له ان يتصدق به وان قدر فالحكم فيه
كاللقطة ودفعه الى الامام احب كما في اللقطة فيعطى الخمس منه لاهله وذكر ايضا ان بيع
الغازى سهمه قبل القسمة باطل كاعتقائه وفي حاوى الزاهدى اشترى جارية مأسورة لم يؤد منها
الخمس من الامير ينفذ ويحل وطؤها وان اشترىها ممن وقعت في سهمه نفذ في اربعة اجناسها

ولا يحل له وطؤها اه اى اذا قسمت ولم تخمس وانما حل في بيع الامير بناء على ان له البيع قبل الاحراز كما هو ويكون الخمس حينئذ واجبا في الثمن لافيهما فيحل وطؤها فاذا لم يوجد تنفيل ولاقسمة ولاشراء من امير الجيش لا يحل الوطء بوجه اصلا لكن لان الحكم على كل جارية بعينها من الغنيمة بأنها لم يوجد فيها شئ من ذلك لاحتمال ان من اخذها اشتراها من الامير قارفع تيقن الحرمة وبقيت الشبهة القوية فان الظاهر من حال الجيوش في زماننا عدم الشراء ولا ترتفع الشبهة لعقده عليها لانها حيث كانت مشتركة بين الغائبين واصحاب الخمس لم يصح تزويجها نفسها فالاحوط ما نقله بعض الشافعية عن بعض اهل الورع انه كان اذا اراد التسرى بجارية شراها نانيا من وكيل بيت المال قلت اى لانه اذا حصل اليأس من معرفة مستحقيها من الغائبين صارت بمنزلة اللقطة واللقطة من مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقيرا له تملكها ونقل في الفتية عن الامام الورى ان من له حظ في بيت المال ظفر بماله وجه لبيت المال فله ان يأخذه ديانة اه ونظمه في الوهبانية وفي الزاوية قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودعة فمات المودع بلا وارث له ان يصرف الودعة الى نفسه في زماننا لانه لو اعطاها لبيت المال لضاعت لانهم لا يصرفونه مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصرف اه وقدم الشارح هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وظاهره ان من له حظ في بيت المال بكونه فقيرا او عالما او نحو ذلك ووجد ما مرجعه الى بيت المال من اى بيت من البيوت الاربعة الآتية في آخر الجزية له أخذه ديانة بطريق الظفر في زماننا ولا يتقيد أخذه بأن يكون مرجع المأخوذ الى البيت الذى يستحق منه والاصرف تركه بلا وارث ولقطة هو لقيط فقير وفقير لاولى له وقوله فاذا كان من اهله اى من اهل بيت المال غير مقيد بكونه من اهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام الورى ايضا لانه لو تقيد بذلك لزم ان لا يأخذ مستحق شئ لان بيت المال في زماننا غير منتظم وليس فيه بيوت مرتبة ولورد ما وجدته الى بيت المال لزم ضياع لعدم صرفه الآن في مصارفه كما حررناه في باب العشر من الزكاة فعلى هذا اذا اشترى جارية من الغنيمة فان كان ممن يستحق من الخمس جازله صرفها الى نفسه بطريق استحقاقه من الخمس وان لم يكن مستحقا منه وله استحقاق من غيره كالعالم الغنى ينبغي له ان يملكها لفقير مستحق من الخمس ثم يشتريها منه او يملكه خمسا فقط ثم يشتريه منه لانه لو صرفها الى نفسه يبقى فيها الخمس فلا يحل له وطؤها لكن قد يقال ان الغنيمة بعد الاحراز صارت مشتركة بين الغائبين واصحاب الخمس وقدم ان من مات بعد الاحراز يورث نصيبه ولكن لما جهلت اصحاب الحقوق وانقطع الرجاء من معرفتهم صار مرجعها الى بيت المال وانقطعت الشركة الخاصة وصارت من حقوق بيت المال كسائر اموال بيت المال المستحقة لعامة المسلمين استحقاقا لا بطريق الملك لان من مات وله حق في بيت المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنيمة المحرزة قبل جهالة مستحقيها وتفرقهم فانها شركة خاصة وحيث صار مرجعها الى بيت المال لم يبق فيها حق الخمس ايضا فلمن يستحق من بيت المال ان يملكها لنفسه هذا ما ظهر لى وقد رأيت رسالة لمحقق الشافعية السيد السهمودى قال فيها وقد كان شيخنا الوالد قدسرى لى امة للتسرى فذاكر شيخنا العلامة محقق العصر الجلال المحلى في امر الغنائم والشراء من وكيل بيت المال

مطلب

في وطء السرارى في زماننا

مطلب

فيمن له حق في بيت المال

وظفر بشئ من بيت المال

قوله ظفر بماله وجه الخ

هكذا بخطه ولعل الاصول

وظفر بمال وجه الخ اه

مصححه

فقال له شيخنا الوالد نحن نملكها بطريق الظفر لما لنا من الحق الذي لا يعمل اليه في بيت المال لان تلك الجارية على تقدير كونها من غنيمة لم تقسم قسمة شرعية قد آل الامر فيها الى بيت المال لتعذر العلم بمسئقتها فقال شيخنا المحلى نعم لكم فيه حقوق من وجوه اه وهذا موافق لما نقلناه عن القنية وعن البرازية والله سبحانه وتعالى اعلم

باب استيلاء الكفار

* (باب استيلاء الكفار) *

لما فرغ من بيان حكم استيلائنا عليهم شرع في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض وحكم استيلائهم علينا فتح وبه ظهر انه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله ايضا لانه هو ما فرغ من بيانه فافهم (قوله على بعضهم بعضا) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وصوابه بعضهم على بعض كما قال ح او اسقاط لفظ بعضا كما قال ط (قوله بدار الحرب) افاد اطلاقه انه لا يشترط الاحراز بدار الملك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كافي الخلاصة قهستاني ونحوه في البحر ويأتى ما يؤيده لكن ذكر ابن كمال ان الاحراز هنا غير شرط وانما هو مخصوص في المسئلة الآتية وهي قوله وان غلبوا على اموالنا الخ على ما افصح عنه صاحب الهداية اه اى حيث اطلق هنا وقيد بالاحراز في الآتية وذكر في الشرنبلالية مثل ما ذكره ابن كمال فتأمل (قوله لاستيلائه على مباح) اى فيملكه مباشرة سبيه كالاحتطاب والاصطياد (قوله ولو سبي الخ) ذكر المسئلة بتعليقها في الدرر عن واقعات الصدر الشهيد ولم يذكر اموال اهل الذمة لانها كأموالنا فتملك بالاحراز وقوله من دارنا اظاها انه احتراز عما لو حلق الذمى بدار الحرب فسي منها ما لو دخل دارهم على نية العود فالظاها انه لا يملك بالسبي لبقاء عهد الذمة فله حكمنا تأمل (قوله من ذلك السبي للكافر) فسر اسم الاشارة بما ذكر ليفيد انه راجع الى المسئلة الاولى دون مسئلة الذمى لانهم اذا لم يملكو الذمى اذا سبوه لم يملكه منهم فافهم (قوله اعتبار اسائر املاكهم) اى كان ملك باقى املاكهم وشمل ما اذا كان بيننا وبين المسيئين مودعة لانا لم نغدرهم انما اخذنا ما لا يخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودعة كان لنا ان نشترى من السائين لما ذكرنا الا اذا اقتتلوا ابدارنا لانهم لم يملكوه لعدم الاحراز فيكون شراؤنا غدرا بالآخرين لانه على ملكهم وتماه في البحر عن الفتح وقوله لم يملكوه لعدم الاحراز يدل على اشتراط الاحراز في المسئلة المارة كاذكرناه * (تبه) * في النهر عن منية المفتى اذا باع الحربى هناك ولده من مسلم عن الامام انه لا يجوز ولا يجبر على الرد وعن ابى يوسف انه يجبر اذا خاصم الحربى ولو دخل دارنا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات اه اى لان في اجازة بيع الولد نقض امانه كافي ط عن الوالوجية (قوله ولو عبدا مؤمنا) وكذا الكافر بالاولى وكان الاولى التعبير بالقن ليخرج المذنب والمكاتب وام الولد فانهم لا يملكونهم كما سيذكره المصنف ومثل العبد الامة كافي الدرر (قوله واحرزوها بدارهم) وبالحق بها البحر المالح ونحوه كمفاضة ليس وراءها بلاد اسلام نقله بعضهم عن الحموى وفي حاشية ابى السعود عن شرح النظم الهاملى سطح البحر له حكم دار الحرب اه وفي الشرنبلالية قبيل باب العشر سئل قارى الهداية عن البحر المالح أمن دار الحرب أو الاسلام أجاب انه ليس من أحد القليلين لانه لا قهر

على بعضهم بعضا او على اموالنا (اذا سبي كافر كافرا) آخر (بدار الحرب وأخذ ماله ملكه) لاستيلائه على مباح (ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة من دارنا) يملكونهم لانهم أحرار (وملكنا ما نجد من ذلك) السبي للكافر (ان غلبنا عليهم) اعتبار اسائر املاكهم (وان غلبوا على اموالنا) ولو عبدا مؤمنا (واحرزوها بدارهم)

مطلب

فيا لو باع الحربى ولده

مطلب

يلحق بدار الحرب المفاضة والبحر المالح

لاحد عليه اه قال في الدر المنثور هناك لكن قد منا في باب نكاح الكافر ان البحر الملح ملحق
بدار الحرب (قوله ملكوها) هو قول ملك واحد ايضا فيحل الاكل والوطء لمن اشتراه منهم كما
في الفتح لقوله تعالى للفقراء المهاجرين سبهم فقراء فدل على ان الكفار ملكوا أموالهم
التي هاجروا عنها ومن لا يصل الى ماله ليس فقيرا بل هو ابن سبيل ولذا عطفوا عليهم في آية
الصدقات وهذا مؤيد لما ورد من طرق كثيرة وان كانت ضعيفة تفيد هذا الحكم بلا شك
كما أوضحه واطال في تحقيقه ابن الهمام (قوله لا للاستيلاء الخ) رد على الهداية حيث ذكر ان
عند الشافعي لا يملكونها لان الاستيلاء محذور فلا يفيد الملك ولنا أن الاستيلاء ورد على
مال مباح لان العصمة في المال انما تثبت على منافاة الدليل وهو قوله تعالى هو الذي خلق
لكم ما في الارض جميعا فانه يقتضي اباحة الاموال وعدم العصمة لكنها ثبتت لضرورة
تمكن المالك من الانتفاع فاذا زالت المكنة بالاستيلاء وتبين الدارين عاد مباحا كما كان اه
موضحا من الغاية والفتح (قوله لما ان الصحيح الخ) حاصله ان هذا التعليل المار عن
الهداية مبنى على ان الاصل في الاشياء الاباحة وهو رأى المعتزلة والصحيح من مذهب أهل
السنة ان الاصل فيها الوقف حتى يرد الشرع بل الوجه ان العصمة ثابتة بخطاب الشرع عندنا
فلم تظهر العصمة في حقهم وعند الشافعي هم مخاطبون بالشرائع فظهرت العصمة في حقهم
فلا يملكونها بالاستيلاء هذا حاصل ما في المنبع شرح المجمع أقول وفيه نظر من وجوه
* الاول ان ما مر عن الهداية ليس مبنيا على أن الاصل الاباحة لان الخلاف المذكور فيه
انما هو قبل ورود الشرع وصاحب الهداية انما أثبت الاباحة بعد ورود الشرع بمقتضى
الدليل يعني أن مقتضى الدليل اباحتها لكن ثبت العصمة بعارض وقد صرح بذلك في اصول
اليزدوى حيث قال بعد ورود الشرع الاموال على الاباحة بالاجماع ما لم يظهر دليل الحرمة لان
الله تعالى أباحها بقوله جعل لكم ما في الارض جميعا * الثاني ان الكفار مخاطبون بالايمان
وبالعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات وانما الخلاف بالعبادات كما قدمناه اوائل الجهاد
* الثالث ان قوله فلم تظهر العصمة في حقهم اى هو مباح لهم فيه رجوع الى القول
بالاباحة كما أفاده ط * الرابع أن نسبة الاباحة الى المعتزلة مخالف لما في كتب الاصول ففى
تحرير ابن الهمام المختار الاباحة عند جمهور الحنفية والشافعية اه وفي شرح أصول
اليزدوى للعلامة الاكمل قال أكثر اصحابنا وأكثر اصحاب الشافعي ان الاشياء التي يجوز ان
يرد الشرع بأباحتها وحرمتها قبل وروده على الاباحة وهى الاصل فيها حتى أبسح لمن لم يبلغه
الشرع أن يأكل ماشاء واليه أشار محمد في الاكراه حيث قال أكل الميتة وشرب الخمر لم يحرم
الا بالنهي فجعل الاباحة اصلا والحرمة بعارض النهي وهو قول الجبائي وابى هاشم واصحاب
الظاهر وقال بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد انها على الخطر وقالت
الاشعرية وعامة اهل الحديث انها على الوقف حتى ان من لم يبلغه الشرع يتوقف ولا يتناول
شيأ فان تناول لم يوصف فعلة محل ولا حرمة وقال عبد القاهر البغدادي تفسيره لا يستحق ثوابا
ولا عقابا واليه مال الشيخ أبو منصور اه وبسط ادلة الاقوال فيه (قوله ويفترض علينا
اتباعهم) اى لاستنقاذ أموالنا ماداموا في دار الاسلام فان دخلوا دار الحرب لا يفترض

ملكوها) لا الاستيلاء
على مباح لما ان الصحيح
من مذهب اهل السنة ان
الاصل في الاشياء التوقف
والاباحة رأى المعتزلة بل
لان العصمة من جملة
الاحكام المنسوعة وهم
لم يخاطبوا بها ففى حقهم
ما لا غير معصوم فيملاكونه
كما حققه صاحب المجمع
فى شرحه ويفترض علينا
اتباعهم

مطلب

فى ان الاصل فى الاشياء
الاباحة

والأولى الاتباع بخلاف الدراري يفترض ابتاعهم مطلقا بغير من المحيط وقوله مطلقا اي
وان دخوا دارا الحرب لكن ما لم يبيعوا حتمونهم كما قدمناه اول الجهاد عن الذخيرة (قوله
فان ساءوا تقرر ملكهم) اي لاسيل لاربابها عليها بخر عن شرح الطحاوي وعبر الشارح
بالتقرر لان ملكهم بعد الاحراز قبل الاسلام على شرف الزوال اذا غلبنا عليهم وبهذا التعبير
صح ذكره هذه المسئلة في شرح قوله وان غلبوا على اموالنا الخ ليفيد ان قوله ملكوها اي
ملكنا على شرف الزوال والا كان المناسب ذكرها عند قوله وملكنا ما نجد من ذلك الخ بان
يقول الا ان كانوا اسلموا لتقرر ملكهم تأمل (قوله فقبله) اي قبل الاحراز (قوله معلقا) اي
قبل القسمة أو بعدها (قوله فمن وجد ملكه) الاضافة للعهد اي الذي يملكه الكفار فلو
دخل في دارنا حربى بأمان وسرق من مسلم طعاما او متاعا وأخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلم
وأخرجه الى دارنا اخذه ملكه بلاشئ وكذا لو أبق عبد لهم ثم اشتراه مسلم كفى المحيط وغيره
قيستاني (قوله كما حققه في الدرر) أي رادا على ما وقع في شرح الجمع مضافه من حمل القسمة
على القسمة بين الكفار حيث قل انه يخالف لجميع الكتب كذا لا يخفى على أولى الابصار (قوله
بلاشئ) تفسير اقوله بجنا (قوله بالقيمة) اي قيمته يوم اخذنا الغنائم قيستاني وفيه ايضا انه لو مات
الملك لاسيل لوارثه لان الخيار لم يورثه اي لانه مخير بين اخذه بالقيمة وتركه لكن نقل
السائحاني عن الثانية لومات المأسور منه بعد اخراج المشتري من العدو لورثته أخذه على
قول محمد لبعض الورثة وعن ابن يوسف ليس للورثة اخذه * (تنبيه) * في الشرع لولاية
عن الجوهره لو كان عبدا فأعتقه من وقع في سهمه نفذ عتقه وبطل حق الملك وان باعه أخذه
ملكه بالثمن وليس له نقض البيع (قوله جبرا للضررين الخ) لان الملك القديم يتضرر بزوال
ملكه عنه بل ارضاه ومن وقع العين في نصيبه يتضرر بالاخذ منه بجنا لانه استحققه عوضا عن
سهمه في الغنيمة فقلنا بحق الاخذ بالقيمة جبرا للضررين بالقدر الممكن وقبل القسمة الملك فيه
للعامة فلا يصيب كل فرد منهم ما يبالى بقوته فلا يتحقق الضرر اه درر (قوله ولو قبلها الخ)
مكرر بما قبله ط (قوله الذي اشتراه) الضمير المستتر عائد الى تاجر لانه وان تأخر في اللفظ لكنه
متقدم في المعنى لانه في جواب الشرط فان التقدير ولو اشتراه منهم تاجر اخذه بالثمن الذي
اشتراه به (قوله وبالقيمة لو اتهمه منهم) لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال الا بالقيمة بخر وفيه
اشارة الى انه لو انما لا فائدة في اخذه كامر (قوله او ملكه بمقد فاسد) اي فانه يأخذه بالقيمة
لو قيمها (قوله ليس للملكه أخذه) أي الخمر والخنزير بل يأخذه بقيمة نفسه كما نقله في النهر عن
السراج او هاج وحيث لا معنى للاستدراك بل كان عليه أن يقول أو ملكه بمقد فاسد
كما لو شره بخمر أو خنزير اه ح قلت لكن صاحب السراج قل في الجوهره وان اشتراه
بخمر أو خنزير اخذه بقيمة الخمر وان شاء تركه اه الا ان يحمل هذا على ما اذا كان المبيع مثليا
وما في السراج على ما اذا كان قيميا تأمل وميد كره له اخذه بقيمة الخنزير والظاهر نعم بحمل
قيمة الخنزير قائمة مقام المبيع لامتناع الخنزير كما ذكره في الشعة مما لم اشتري دارا بخنزير
وشفعها مسلم بأخذها بقيمة الخنزير وتكون قيمة مقام الدار تأمل (قوله وكذا لو شره الخ)
أي ليس ملكه أخذه وهذا يقيده بقول ابن دالمين الخ (قوله فلو بقل قدرا) كما لو كان

فان ساءوا تقرر ملكهم
(وان غلبنا عليهم) اي بعد
ما حزنوا وهايدارهم اما قبله
فهي ملكها بجنا مطلقا
(فمن وجد ملكه قبل
القسمة) بين المسلمين
لا بين الكفار كما حققه
في الدرر (فهو له بجنا)
بلاشئ (وان وجد
بعدها فهو له بالقيمة) جبرا
للضررين بالقدر الممكن
(ولو) كان ملكه (مثليا فلا
سيل له عليه بعدها) اذ لو
أخذه اخذه بمثله فلا يفيد
ولو قبلها أخذه بجنا كامر
(وبالثمن) الذي اشتراه به
(لو اشتراه منهم تاجر) اي
من العدو وأخرجه الى
دارنا وبقيمة العرض لو
اشتراه وبالقيمة لو اتهمه
منهم زاد في الدرر او ملكه
بمقد فاسد لكن في البحر
شره بخمر او خنزير
ليس للملكه اخذه باتفاق
الروايات وكذا لو شره
بمثله نسيئة أو بمثله قدرا
ووصفا بمقد صحيح او فاسد
اعدم الفائدة فلو بقل قدرا

التاجر اشترى قفيز بر بنصف قفيز منه **(قوله** او ارد او صفا) كان اشترى قفيزا جيدا باردا منه وكذا لو بالعكس **(قوله** وليس بر بالانه فداء) اى لا عوض وهذا راجع الى قوله فلو بأقل قدرا اما الارد او صفا بعد التماثل في القدر لا يتوهم كونه ربا لان جيدها ورديها سواء **(قوله** وان وصاية) اى وصاية ما بعدها بما قبلها الاشرطية **(قوله** فقا عينه) المناسب ان يرسم فقا بآية مبنييا للمجهول وصورة المسئلة اذا أخذ الكفار عبدا ودخلوا به دار الحرب فاشترام رجل وأخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه واخذ أرضها فان المولى يأخذها بالثمن الذى اخذه به المشتري من العدو ولا يأخذ الارش لان الملك فيه صحيح فكان الارش حاصلا في ملكه ولو أخذه فثما يأخذه بمثابة الارش دراهم او دنائير وتماه في العناية **(قوله** او فقاها المشتري) اشار به الى قول البحر انه لا فرق في الفاق بين ان يكون المشتري او غيره **(قوله** لان الاوصاف الخ) اى والعين كالوصف لان بها يحصل وصف الابصار وقد كانت في ملك صحيح فلا يقابلها شيء منه والعقر كالارش نهر **(قوله** والتقول للمشتري الخ) لانه ينكر استحقاق الاخذ بما يدعيه المالك القديم كالمشتري مع الشفع **(قوله** لان البينة مينة) اى مظهرة وهو علة لمقدر وهو ما عند وجود البرهان من احدها فيقبل لان الخ **(قوله** ايضا) اى كان بينة المالك تقبل اذا برهن وحده كما علم مما قبله **(قوله** خلاف للثاني) فان البينة عنده بينة المشتري ولا يخفى ان الاوجه الاول لان البينة لا ثابت خلاف الظاهر والظاهر مع من يكون القول قوله وهو المشتري فبينة المالك اقوى لاثباتها خلافة هذا ما ظهر لي فافهم **(قوله** وان تكرر الاسر والشراء) قيد بالتكرار لان مشتري الاول لو وهبه كان لمولاه اخذه من الموهوب له بقيمته كما لو وهبه الكافر لمسلم فتح **(قوله** لو ردد الاسر على ماله) اى على ملك المشتري الاول فكان الاخذ له حتى لو ابى ان يأخذه لم يلزم المشتري الثاني اعطاؤه الاول فتح **(قوله** ثم يأخذ المالك القديم) اى ثم بعد اخذ المشتري الاول من المشتري الثاني اذا اراد المالك الاول ان يأخذه من المشتري الاول يأخذ بالثمنين **(قوله** وقبل اخذ الاول) الظرف متعلق بما بعده وهو قوله لا يأخذه القديم قال في النهر اى لا يأخذه المالك القديم من الثاني ولو كان الاول غائبا او حاضرا اى عن اخذه لان الاسر ما ورد على ملكه **(قوله** كي لا يضيع الثمن) اى على المشتري الاول **(قوله** ومديرنا) ظاهر في المدير المطلق اما المقيد فهل يملكونه او لا وفي تعليل المصنف بأن الاستيلاء انما يكون سببا للمالك اذا لاقى محلا قابلا للملك اشارة الى ملكهم المقيد شرعا لآلية **(قوله** فيأخذ ملكه) ولو في يد تاجر اشتراه منهم او واحد من العسكر نهر **(قوله** تؤدى قيمته) اى لمن وقع في سهمه **(قوله** وتملك عليهم جميع ذلك) فلو اهدى ملكهم لمسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دراهم مسلم بأمان ثم اشترى من احدهم ابنه ثم اخرجه الى دارنا قهرام ملكه وهل يملكه في دارهم خلاف والصحيح لا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك قانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في المستصفى وغيره قهستانى ملخصا درمتمقي قلت لكن قدما في العتق ان المراد بكونهم ارقاء اى بعد الاستيلاء عليهم اما قبله فهم احرار لما في الظهيرية لو قال لعبد نسبت حرا واصلات حرا ان علم انه سبي لا يعتق والاعتق قال وهذا دليل على ان اهل الحرب احرار اه واما في المحيط

٣ من باب
في قولهم ان اهل الحرب
ارقاء

قوله وأحد غيره بالثمن بجناها هكذا يحده والدي في شرح الثمن فقط ٣٤٠ بدون زيادة كلمة بجناها ولعله سقط من

قائه لفظة لا قبل قوله بجناها
سهواً نأمل اهـ مصححه

٣ مطلب

إذا شري المستأمن عبداً
ذمياً يجبر على بيعه

(ولولد اليهم دابة ملكوها)
لتحقق الاستيلاء ادلايد
للعجماء (وان أبق اليهم
قن مسلم فأخذه) قهراً
(لا) خلافاً لهما لظهور
يده عن نفسه بالخروج
من دارنا فلم يبق محلاً
للمالك (بخلاف ما إذا أبق
اليهم بعد ارتداده فأخذه)
ملكوه اتفاقاً (ولو أبق
ومعه فرس أو متاع فاشتري
رحل) ذلك (كله منهم
أخذ) المالك (العبد بجناها)
لما امر انهم لا يملكونه (و)
أخذ (غيره بالثمن) لانهم
ملكوه (وعتق عبد مسلم)
أو ذمى لانه يجبر على بيعه
أيضاً زايلى (شراه مستأمن
ههنا وأدخله دارهم)
أقامة لتباين الدارين مقام
اعتاق كالأستولوا عليه
وأدخلوه دارهم فابق منهم
أي لا يتد بالمستأمن لانه لو
شراه حربى لا يعتق عليه
اتفاقاً لمانع حق استرداده
نهر (كعبد لهم مسلم ثمة بجناها) الى دارنا

دليل عليه ايضاً (قوله ولولد) أى نفر من ذب صرب مصدره اندود كفى ابجر عن المغرب
(قوله ادلايد للعجماء) أى الدابة لكونها لا تغفل (قوله وان أبق اليهم قن) أى سواء كان مسلم
أو ذمى قيد بقوله اليهم لانهم لو أخذوه من دارنا لملكوه اتفاقاً وبقوله مسلم احترازاً عن
المرتد كما يأتى وفى العبد الذمى إذا أبق قولان كفى الفتح وبقوله قهراً المافى شرح الوقاية من
ان الخلاف فيما إذا أخذوه قهراً وقيدوه ما إذا لم يكن قهراً فلا يملكونه اتفاقاً نهر (قوله لا)
أى لا يملكونه فيأخذه المالك القديم بلا شئ سواء كان موهوباً منهم للذى أخرجه أو مشترى
أو مغنوماً لكن لو أخذه بعد القسمة يعوض الامام المأخوذ منه من بيت المال وتماهه فى الفتح
(قوله اظهروا ريد على نفسه) لانه آدمى مكلف له يد على نفسه وانما سقط اعتبار ريد لتكثير المولى
من الانتفاع وقد زالت يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب فظهرت يد العبد على نفسه وصار
معصوماً بنفسه فلم يبق محلاً للملك بخلاف ما إذا أخذوه من دارنا لان يد المولى قائمة حكماً للقيام
يد اهل الدار وتماهه فى الفتح (قوله ملكوه اتفاقاً) لعدم البدو العصمة ط (قوله وأخذ غيره
بالثمن بجناها) أى عند الامام وعندها بالثمن ايضاً اعتبار الحالة الاجتماع بالانفراد ولا تكون يده
على نفسه مانعة من استيلاء الكفار على ماله لقيام الرق للمالك بالاستيلاء كغيره بحر
ونظر فيه فى الفتح بأن ملكهم ماله لا باحته وانما يصير مباحاً إذا لم تكن عليه يد لاحد وهذا
عليه يد العبد (قوله وعتق عبد مسلم) أى عندانى خيفة ومثله مالو اسلم فى يده كفى العناية
(قوله لانه) أى المستأمن يجبر على بيعه أى بيع العبد الذمى الذى شراه ولا يمكن من ادخاله
دار الحرب كفى الزايلى عن النهاية عن الايضاح (قوله اقامة لتباين الدارين الخ) وهذا وجه
قول الامام وقال لا يعتق لان الازالة كانت مسحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت
ولاية الجبر عليه فبقى فى يده عبداً وله ان يخلص المسلم عن ذل الكافر واجب فيقام الشرط
وهو تباين الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخيصاله كما يقام مضى الثلاث حيض مقام
التفريق فيما إذا أسلم احد الزوجين فى دار الحرب ابن كمال (قوله كما لو استولوا عليه الخ)
ذكر هذا الفرع فى الدرر لكن ذكر فى البرازية وكذا فى التاخاينة عن الملتقط عبد اسره
اهل الحرب والحقوه بدارهم ثم أبق منهم يرد الى سيده وفى رواية يعتق اهـ وظاهره ان
المرجح عدم العتق وهو ظاهر لان سيده المسلم له حق استرداده كما يوضحه ما يأتى عقبه
(قوله قيد بالمستأمن الخ) عبارة النهر هكذا قيد بشراه المستأمن لان الحربى لو اسر العبد
المسلم وأدخله داره لا يعتق عليه اتفاقاً للمانع عنده من عمل المقتضى عمله وهو حق استرداد
المسلم اهـ وبه يظهر مافى عبارة المشرح من الحال (قوله مانع حق استرداده) الاضافة
ببيانى أى المانع هو حق استرداد المولى المسلم عبده وحصله الفرق من جهة الامام بين هذه
المسئلة وما قبلها وهو ان كلامنا فيما من ملكه الحربى فى دارنا ووجب ازالته عن ملكه وههنا لم
يملكه قبل ادخاله داره فكان للمولى حق استرداده فلو اعتنقه على الحربى حين احزره ابطنا
حق استرداد المسلم اليه جبراً فكان ذلك مانعاً من عمل المقتضى عمله أى من تأثير تباين الدارين فى
الاعتاق (قوله كعبد لهم الخ) أى كاعتق عبد الخ وهذا على قوله خلافه (قوله اسلم ثمة) أى
فى دار الحرب وهو قيد انضى اذ لو خرج مراعى المولاه فأسلم فى دارنا فالحكم كذلك بخلاف

ما اذا خرج بأذن مولاه او بأمره لحاجة فأسلم في دارنا فان حكمه ان يبيعه الامام ويخضع ثمنه لمولاه الحربى بحر (قوله او الى عسكرينا ثمة) لا يعلم فيه خلاف بين اهل العلم فتح (قوله) و اشتراه مسلم الخ) اى يعتق خلافا لهما لان قهر مولاه زال حقيقة بالبيع وكان اسلامه يوجب ازالة قهره عنه الا انه تعذر الخطاب بالازالة فقيم ماله اثر في زوال الملك مقام الازالة بحر (قوله او عرضه على البيع الخ) لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه فتح (قوله) وفي هذه المسألة صور) اقول بل هي احدى عشرة صورة الا ان العبد الذى اشتراه المستامن وادخله دارهم اما مسلم او ذمى وقوله كالمستولى عليه اى على العبد المسلم او الذمى اه ح قلت مسألة الاستيلاء قد علمت ما فيها نعم زاد مسئلة ما لو خرج مراغما مولاه (قوله ولا ولاء لاحد عليه الخ) عزاه في الدرر الى غاية البيان عن شرح الطحاوى واعترض بان الذى في شرح الطحاوى ولا يثبت ولاء العبد الخارج اليها مسلما لاحد لان هذا عتق حكيمى اه فقد خصه بالخارج النياقت لكن العذر اصحاب الدرر ان العتق حكيمى في الكل فليظهر عدم الفرق (قوله) و قل الحربى الخ) الذى تقدم من المسائل صح فيه العتق بلا عتاق وهذه بالعكس لان العتق لم يصح فيها مع صريح العتاق والمراد بالحربى من كان منشؤه دار الحرب سواء اسلم هناك او بقى على حربته احتراز عن مسلم دخل دار الحرب فاشتري عبدا حريا فاعتقه فالاستحسان انه يعتق بلا تخليه وله الولاء كما حررناه اول باب العتق فراجع (قوله آخذا بيده) اى لم يخل سبيله (قوله لا يعتق عند أبى حنيفة) حتى لو اسلم والعبد عنده فهو ملكه وعندها يعتق لصدور ركن العتق من اهله بدليل صحة اعتاقه عبدا مسلما في دار الحرب في محله لكونه مملوكا (قوله لانه معتق ببيانه) اى بتصريحه بلسانه مسترق ببيانه اى بيده وهذا وجه قول الامام قل الزيلعى وهذا لان الملك كما يزول يثبت باستيلاء جديد وهو اخذه له بيده في دار الحرب فيكون عبدا له بخلاف المسلم لانه ليس بمملوك بالاستيلاء اه والله سبحانه اعلم

باب المستامن

او الى عسكرينا ثمة واشتراه مسلم او ذمى او حربى ثمة او عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري بحر (او ظهرنا عليهم) ففي هذه التسع صور يعتق العبد بلا عتاق ولا ولاء لاحد عليه لان هذا عتق حكيمى درر وفي الزيلعى لو قال الحربى لعبده آخذا بيده انت حر لا يعتق عند أبى حنيفة لانه معتق ببيانه مسترق ببيانه

باب المستامن
اى الطالب للامان (هو من يدخل دار غيره بامان) مسامحا كان او حربيا (دخل مسلم دار الحرب بامان حرم تعرضه لشيء) من دم ومال وفرج (منهم) اذ المسلمون عند شروطهم (فلو اخرج) اليها (شيئا ملكه) ملكا (حراما) للغدر فيصدق به وجوبا

بكسر الميم اسم فاعل بقرينة التفسير ويصح بالفتح اسم مفعول والسين والتاء للصيرورة اى من صار مؤمنا أفاده ط (قوله دار غيره) المراد بالدار الاقليم المحتص بقهر ملك اسلام او كفر لا ما يشمل دار السكنى حتى يردانه غير مانع فافهم (قوله حرم تعرضه لشيء الخ) شمل الشيء أمته المأسورة لانها من املاكهم بخلاف زوجته وام ولده ومدبرته لعدم ملكهم لهن وكذا ما اسروه من ذرارى المسلمين فله تخليصهم من ايديهم اذا قدر أفاده في البحر * (تنبيه) * فى كافي الحاكم وان بايعهم الدرهم بدرهمين نقدا او نسيئة او بايعهم باحجر والخنزير والميتة فلا بأس بذلك لان له ان يأخذ اموالهم برضاهم في قولهما ولا يجوز شيء من ذلك في قول أبى يوسف اه (قوله اذ المسلمون عند شروطهم) لانه ضمن بالاستئمان ان لا يتعرض لهم والغدر حرام الا اذا غدر به ملكهم فاخذ ماله او حبسه او فعل غيره بعلمه ولم يمنعه لانهم هم الذين نقضوا العهد بحر (فلو اخرج الخ) تفريع لكون الملك حراما على حرمة التعرض كما اشار اليه بقوله للغدر فافهم (قوله فيصدق به) لحصوله بسبب محظور وهو الغدر حتى لو كان جارية لا يحمل له وطؤها ولا له شترى منه بخلاف المشتراة شراء فاسدا فان حرمة وطئها على المشتري

قیمت الاخراج لانه لو غلب منهم شيأ رده عليهم وجوبا (بخلاف ۳۴۲) (الاسير) فياح تعرضه (وان اطلقوه طرعا)

لأنه حرمة من فهو
 كالمحصن (وفيه يخبر به
 أخذ من وقتل النفس
 دون استباحة فخرج) لأنه
 لا يباح لأحد (لا إذا
 وجد أمرته مسورة و
 فدية ومدرته) لأنه
 مذكور في خلاف الأمة
 (ولم يصر في أهل الحرب)
 ذو وطئ فمن يجب العدة
 لشبهة (فإن دعه حربي) دين
 يبيع أو قرض (وبعبكسه
 أو غصب أحدهما صاحبه
 وخرجه) لأنه نقض (لا أحد
) بشي (لأنه من تزعم حكمه
 الإسلام فيما مضى بل فيما
 يستقبل (وبقي الإسلام برد
 المغصوب) زعمى زاد الكمال
 (و) برد (دين) بخلاف (ديانة)
 لا قضاء لأنه غدر (وكذا
 الحكم) بخبري (في حربين
 فعلا ذلك) أي (لادانة
 والغصب) ثم استأنف (ما بين
) خرج حربي مع مسلم إلى
 العسكري قد دعي المسلم أنه أسير
 وقال (الحربي) كنت
 مستأنفا لقول الحربي (لا
 إذا قت قريشة) ككونه
 مكتوف أو مغولا عملا
 بالظاهر بخبر (وإن خرج)
 أي الحربيين (مسلمين) و
 تحاكم (قضى بينهم بالدين)
 لو وقع تخيجه ، تراضي (و)

أما (نصيب) فلا ملامح انه مالك (قتل أحد المسلمين المستأمنين صاحبه) عمدا او خطأ (تجيب الندية) (قوله)

(قوله) سقوط القود (أي في العمد لانه لا يمتنع) أي بعدد الأمتعة والامته دون الامه
وجامعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب (قوله) نأخذ أي كسقوط الخد لوزني أو سرق
لعدم الولاية (قوله) فيها أي في العمد والخص (قوله) لتعذر الصيانة) عنه لقوله في ماله
أي لا على العاقلة لأن وحبوب الدية على العاقلة بسبب تركهم صيانتهم عن القتل ولا قدرة لهم
عليها مع تبين الدارين وهذا في الخطأ فكان ينبغي أن يزيد ولأن العواقل لا تعقل العمد (قوله)
لا طلاق النفس) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة بآتقيد بدار الاسلام
أو الحرب درر (قوله) من أي من اطلاق النص (قوله) ولا شيء في العمد اصلاً) أي لا كفارة
لانه لا تجب في العمد عندنا ولا قود لما ذكره وهذا عنده وقالوا في الاسيرين الدية في الخطأ
والعمد وتماه في البحر (قوله) لانه بالاسر الخ) بيان للفريق من جهة الامه بين المستأمنين
والاسيرين وذلك ان الاسير صار تبعاً لهم بالقهر حتى صار مقيماً بأقمتهم ومسافراً بسفرهم
كعبيد المسلمين فإذا كان تبعاً لهم فلا يجب بقتله دية كاصاله وهو الحربي فصار كالمسلم الذي
لم يهاجر اليه وهو المراد بقوله كقتل مسلم من اسلم ثمة أي في دار الحرب فانه لا يجب بقتله الا
الكفارة في الخطأ لانه غير مقوم اعدام الاحراز بالدار فكذلك هذا لبطان الاحراز الذي كان
في دارنا بالتبعية اهم في دارهم واما المستأمن فغير مقهور لا مكان خروجه باختياره فلا يكون
تبعاً لهم وتماه في الزياحي (قوله) فسقطت عصمته المقومة) هي ما توجب المال او القصاص
عند التعرض للمؤمنة ما توجب الاثم والاولى تثبت بالاحراز بالدار كعصمة المال بالاسلام
عندنا فان الذمي مع كفره يتقوم بالاحراز والثانية بكونه آدمياً لانه خلق لاقامة الدين ولا
يمكن من ذلك الابصمة نفسه بأن لا يتعرض له احد ولا يباح قتله الابعاض أفاده الزياحي
(قوله) كقتل مسلم اسيراً) افاد ان تصوير المسئلة بالاسيرين غير قيد بل الاعتبار كون المقتول
اسيراً لان المناط كون المقتول صار تبعاً لهم بالقهر كما علمت سواء كان القتال مثله او
مستأمناً فلو كان بالعكس بان قتل الاسير مستأمناً فالظاهر انه كقتل احد المستأمنين صاحبه
كما بحثه ح (قوله) ولو ورثته مسلمون ثمة) كذا في غالب النسخ وكان حقه ان يقول مسلمين لانه
خبر كان المقدرة بعدلوه وفي بعض النسخ المسلمون فهو صفة لورثته وخبر كان قوله ثمة والله
سبحانه اعلم

فصل في استئمان الكافر

(قوله) لا يمكن حربي مستأمن الخ) قيد بالمستأمن لانه لو دخل دارنا بلا امان كان ومعه
فياً ولو قال دخلت بأمان الا ان ثبت ولو قال ان رسول الملك فلو معه كتاب علامة تعرف كان
آمناً ولو دخل الحرم فهو في عنده وقال لا يؤخذ ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤذى ولا يخرج
ولو قال مسلم انا آمنه لم يصدق الا ان يشهد رجلان غيره وسواء اخذ قبل الاسلام او بعده
عند الامام وقال ان أسلم قبله فهو حر ولا يختص به الاخذ عنده وظاهر قولهما انه يختص
به اهل ملخصاً من الفتح والبحر وقدمنا بعضه قبل باب المغنم قل الرمي ويؤخذ مما ذكر جواب
حادثة الفتوى وهو انه يخرج كثيراً من سفن اهل الحرب جماعة منهم الاستقاء من النهر
التي بالسواحل الاسلامية فيقطع فيهم بعض المسلمين فيأخذها أي فيكون فياً لجماعة المسلمين

اسقوط القود ثمة كالحمد
(في ماله) فيهما التعذر
الصيانة على العاقلة مع
تبين الدارين (والكفارة)
ايضاً (في الخطأ) لا طلاق
النص (وفي) قتل احد
(الاسيرين) الآخر (كفر
فقط) لما مر بلا دية (في
الخطأ) ولا شيء في العمد
اصلاً لانه بالاسر صار
تبعاً لهم فسقطت عصمته
المقومة للمؤمنة فلا يكفر
في الخطأ (كقتل مسلم)
اسيراً (من اسلمة) ولو
ورثته مسلمون ثمة فيكفر
في الخطأ فقط لعدم
الاحراز بدارنا

* (فصل في استئمان الكافر)

(لا يمكن حربي مستأمن
فينا سنة)

لثلاثين بصير عبد الله وعو.
عائ (وقيل له) من قبل
الامه (نفت سنة) قيد
ان في حوز وقت مادونها
كشهر وشهرين درر لمكن
ينبغي ان لا يحقه ضرر
بتقصير مدة جد فتح
(وضع عائيت خزية فن
مكث سنة) بعد قوله (فيو
ذمي) ظهر استون ان قول
الامه ذمت شرط لكونه
ذميا فلو اقام سنة او سنتين
قبل القول فليس بذمي
وبه صرح العائى وقيل
نعونه حزم في الدرر قل
في الفتح والاول اوجه
(والاجزية عليه في حول
المكث الا بشرط اخذه
منه فيه و) اذا صار ذميا
(يخري القصاص بينه
وبين اسلم ويضمن المسد
قيمة خمره وخنزيره د
الثمن وتحب المدية عليه اذ
قتله خطأ ويجب كسب
الاذنى عنه

مطابقا

في احكام المستمن قبل ان
يصير ذميا

عبد لادم وفي كونه يحمس عنه روايتان كقدمناه قبل انهم (قوله لثلاثين بصير عبد الله اح)
يعين هو الجاسوس ورمون طهير عنى لامر وجمع اعوان عنية قول الرمي هذه العنة
تأخذ بحزمة تمكنه سنة الا بشرط وضع الجزية عليه ان هو اقامها تأمل اه (قوله من قبل
الامه) اي اوبائه ط (قوله قيد تدق) اي بالنسبة الاقل للاثلاثين فلا يجوز تحديد اكثر من
سنة بقرينة قوله السابق لا يمكن ان ط (قوله وقيل له) اي يكون ذميا والاولى ابدال هم بالا
اي لا يكون شرط (قوله وبه حزم في الدرر) اي نقلا عن النهاية عن المبسوط لكن عبارة
بمبسوط ينبغي للامه ان يتقدم اليه فبأمره الى ان قول وان لم يقدر له مدة فمعتبر الحول قول
في الفتح وليس بالامه اي لا يزم من هذا ان قول الامه ذمت شرط فله يصدق بقوله له
ان قت طويلا منعقت من اعود فن ذم سنة منه من اعود وفي هذا الشرط المتقدم غير
انه لم يوقت له مدة خاصة ووجه ان ذمته حتى يتقدم به ه وفقره في البحر والنهر وحده
ان ذمي بمبسوط غير صريح في عدم الاشتراط فلا ينافي تصريح عائى بالاشتراط وهو مبشور
به قول نهدي لانه لما اقام سنة بغير تقدير لادمه ح وبه يستغنى عن قول السعدية فاعل
فيه روايتان ففيه وعائيه وببطلان المدة من وقت يتقدم الامن وقت الدخول (قوله الاجزية
عنه في حول المكث) لانه انما صار ذميا بعد فتح في الحول الثاني بجر (قوله الا بشرط
اخذها منه فيه) اي في الحول اي ان قال له ان اقامت حولا اخذت منك الجزية فتح (قوله اذا
صار ذميا يخري القصاص ح) ام قبل صيرورته ذميا فلا قصص بقتله عمدا بل المدية قال في
شرح السير الاصل انه يجب على لادم نصرة المستمنين ماداموا في دارنا فكان حكمهم كاهل
لذمة الا انه لا قصص على مسلم وذمي يقتل مستمن ويقتل من مستمن يقتل مثله
ويستوفيه وارثه ان كان معه وذكر ايضا ان المستمن في دارنا اذا ارتكب ما يوجب عقوبة
لا تقدم عليه لادميه حتى العبد من قصاص وحده قذف وعذابي يوسف يده عليه كل ذلك
الاخذ احقر كاهل الذمة ولو اذم عبد المستمن اجر عن بيعه ولم يترك يخرج به ولو دخل مع
مراته ومعه اولاد صغير فسلم احدهما او صار ذميا فانسأر تسع له بخلاف المكث ولو
ان لادمه التبعة بسوء عن عقل ولا بصير الصغير تسع لاديه او عده او لوالد مينا
في طهر الرواية وفي رواية الحسن بصير مسلما باسلام جده والصحيح الاول ادل وصار مسلما
بسلام احد الاذنى لصار مسلما بسلام الاعلى فيلزم الحكم بالردة لكل كافر لاديه اولاد آدم
ولو سح عليهم السلام ولو اذم في داره ولد اولاد صغير في دارهم لم يتبعوه الا اذا خرجوا الى
داره قل موت ابيه اه ما يحصه وسنذكر عنه ان تبعية الصغير ثبت وان كان ممن يعبر عن
نفسه وذكر في موضع آخر ان المستمن لو قتل مسلما ولو عمدا او قطع الطريق او تحسس
الخطا لموت به اليهم وزنى نسامة او ذمية كرها او سرق لا ينتقض عهده اه ما يحصا
وحاشية المستمن في داره قبل ان يصير ذميا حكمه ذمي الا في وجوب القصاص
لقتله وعنده مدة حدته معقوبات غير ما فيه حق العبد وفي اخذ ما سحر منه العشر وقدم

قبل هذا الباب انه التزم امر المسلمين فيما يستقبل اقول وعلى هذا فلا يحل اخذ ماله بعقد فاسد بخلاف المسلم المستأمن في دار الحرب فان له اخذ مالههم برضاهم ولو برأ او قمار لان مالههم مباح لنا الا ان الغدر حرام وما أخذ برضاهم ليس غدرا من المستأمن بخلاف المستأمن منهم في دارنا لان دارنا محل اجراء الاحكام الشرعية فلا يحل لمسلم في دارنا ان يعقد مع المستأمن الا ما يحل من العقود مع المسلمين ولا يجوز ان يؤخذ منه شيء لاي لزمه شرعا وان جرت به العادة كالذي يؤخذ من زوار بيت المقدس كما قدمناه في باب العاشر عن الخير الرملة وسياتى تمامه في الجزية وبما قررناه يظهر جواب ماكثر السئوال عنه في زماننا وهو انه جرت العادة ان التجار اذا استأجروا مركبا من حربي يدفعون له أجرته ويدفعون ايضا مالا معلوما لرجل حربي مقيم في بلاده يسمى ذلك المال سوكرة على انه مهما هلك من المال الذي في المركب بحرق او غرق او نهب او غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأمن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الاسلامية بأذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة واذا هلك من ماله في البحر شيء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تماما والذي يظهر لي انه لا يحل للتأجير اخذ بدل الهالك من ماله لان هذا التزام مالا يلزم فان قلت ان المودع اذا أخذ أجره على الوديعة يضمنها اذا هلكت قلت مسئلتا ليست من هذا القبيل لان المال ليس في يد صاحب السوكرة بل في يد صاحب المركب وان كان صاحب السوكرة هو صاحب المركب يكون اجيرا مشتركا قد اخذ أجره على الحفظ وعلى الحمل وكل من المودع والاجير المشترك لا يضمن مالا يمكن الاحتراز عنه كالموت والغرق ونحو ذلك فان قلت سياتى قبيل باب كفالة الرجلين قال لا خراساك هذا الطريق فانه آمن فسلوك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا وأخذ ماله فأنما ضامن ضمن وعلا الشارح هناك بأنه ضمن الغار صفة السلامة للمغرور نصا اه اى بخلاف الاولى فانه لم ينص على الضمان بقوله فأنما ضامن وفي جامع الفصولين الاصل ان المغرور انما يرجع على الغار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفة السلامة للمغرور فصار كقول الطحان لرب البر ابعله في الدلو فجعله فيه فذهب من الثقب الى الماء وكان الطحان عالما به يضمن اذ غره في ضمن العقد وهو يقتضى السلامة اه قلت لا بد في مسألة التقرير من ان يكون الغار عالما بالخطر كما يدل عليه مسألة الطحان المذكورة وان يكون المغرور غير عالم اذ لا شك ان رب البر لو كان عالما بنقب الدلو يكون هو المضيع لماله بأختياره ولفظ المغرور ينبي عن ذلك لغة لما في القاموس غره غرا وغرور افهوه مغرور وغرير خدعه او طعمه بالباطل فاغتر هو اه ولا يخفى ان صاحب السوكرة لا يقصد تقرير التجار ولا يعلم بحصول الغرق هل يكون ام لا واما الخطر من اللصوص والقطاع فهو معلوم له وللتجار لانهم لا يعطون مال السوكرة الا عند شدة الخوف طمعا في أخذ بدل الهالك فلم تكن مسئلتا من هذا القبيل ايضا نعم قد يكون للتاجر شريك حربي في بلاد الحرب فيعقد شريكه هذا العقد مع صاحب السوكرة في بلادهم ويأخذ منه بدل الهالك ويرسله الى التاجر فالظاهر ان هذا يحل للتاجر أخذه لان المقدار فاسد جرى بين حربيين في بلاد الحرب وقد وصل اليه مالههم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقبض البدل في بلادنا او بالعكس ولا شك به في الاولى

مطلب

ما يؤخذ من النصارى زوار
بيت المقدس لا يجوز

مطلب

مهم فيما يفعله التجار من دفع
ما يسمى سوكرة وتضمن
الحربي ما هلك في المركب

حصل لهم حقه في الاداء لا يقتضي للتاجر بالبدل وان لم يحصل حقه دفع به البدل
 وكيفية المستأمن هنا يحل له اخذه لان العقد الذي صدر في بلادهم لاحكم له فيكون قد اخذ مال
 حربي رضاه وما في صورة العكس بأن كان العقد في بلادنا والقبض في بلادهم فالظاهر انه
 لا يحل اخذه ولو برضا الحربي لا يقتضيه على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه
 هذا ما ظهر لي في تحرير هذه المسئلة فاعتنمه فانك لا تتحد في غير هذا الكتاب **(قوله)** وتحرم
 غيبته كالمسلم) لانه بعقد الذمة وجب له مالنا فاذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته بل قالوا ان ظلم
 الذي اشد **(قوله)** ويأخذونه بيينة) في بعض النسخ ويأخذونه وهو المناسب لعدم ما يقتضي
 حذف النون **(قوله)** ولو من اهل الذمة الخ) قال في الفتح فان قاموا بيينة من اهل الذمة قبلت
 استحسانا لانهم لا يمكنهم اقامتهم من المسلمين لان اسبابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار
 كشهادة النساء فيما لا يطاع عليه الرجال فاذا قالوا لا علم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال واخذ
 منهم كفيلا لا يظهر في المال من ذلك قيل هو قولهما لا نقول ابي حنيفة كافي المسلمين وقيل بل
 قولهم جميعا ولا يقبل كتاب ما كتبهم ولو ثبت انه كتابه اه اى لان شهادته وحده لا تقبل
 فكتابه بالاولى **(قوله)** بعد الحول اى بعد المدة التي عينها له الامام حولا او اقل او اكثر **(قوله)**
 كايقيد الاطلاق) كذا بنحو في البحر وسبعه في النهر وهذا ظاهر ان خيف عدم عوده والا فلا
 كايقيد التعليل الآتي **(قوله)** لان عقد الذمة لا ينقض) لكونه خلفا عن الاسلام بحر
 وعبرة الزبلي لان في عوده ضررا بالمسلمين بعوده حربا علينا وبتوالده في دار الحرب وقطع
 الجزية اه ولا يخفى ان المفهوم منه ان المراد بالعود للحاق بدارهم بالارجوع **(قوله)** ومفاده
 منع الذي ايضا) كذا في النهر وهو مصرح به في الفتح حيث قل وتثبت احكام الذي
 في حقه من منع الخروج الى دار الحرب الحقاقت والمراد الخروج على وجه التحقق به اذ لو خرج
 لتجارة مع امن عوده عادة لا يمنع كالمسلم بقرينة التعليل المار فتدبر ثم رأيت في شرح السير
 الكبير ان الذي لو اراد الدخول اليهم بأمان فانه يمنع ان يدخل فرسامعه او سلاحا لان الظاهر
 من حاله انه يبيعه منهم بخلاف المسلم الا ان يكون معروفا بعد اوتهم ولا يمنع من الدخول لتجارة
 على البغال والخيول والسفن لانه للحمل لكن يستحلف انه لم يرد بيع ذلك منهم **(قوله)** كما يمنع)
 الاولى ان يقول كما يصير ذميا كما قاله الامام محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا دخل الحربي
 دار الاسلام بأمان فاشترى أرض خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا اه قل السرخصي
 فيوضع عليه خراج رأسه ولا يترك ان يخرج الى داره لان خراج الارض لا يجب الاعلى من هو
 من اهل دار الاسلام فكان ذميا وفي الهداية واذا لزمه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية
 لسنة مستقلة لانه يصير ذميا بنزاع الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه **(قوله)** بأن الزم به
 واخذ منه) الظاهر ان المراد بالاخذ استحقاق الاخذ منه وهو معنى يوضع عليه في عبارة
 الامام محمد فليس المراد به الاخذ بالفعل بل هو تأكيدي لرد ما قبل انه يصير ذميا بمجرد الشراء
 وهو خلاف ظاهر الرواية لانه قد يشتريها للتجارة قل في الفتح والمراد بوضعه التزامه به واخذه
 منه عند حلول وقته وهو بمثابة السب وهو اراد بالاعطائها مع التمكن منها اذا كانت
 في ملكه او زرعها بالاحارة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقدسة منه يؤخذ منه لامن

(وتحرم غيبته كالمسلم) فيح
 وفيه لومات المستأمن في
 دارنا ورشته ثم وقف ماله
 لهم ويأخذونه بيينة ولو من
 اهل الذمة فبكتيل ولا يقبل
 كتاب ما كتبهم (واذا اراد
 الرجوع الى دار الحرب
 بعد الحول) ولو لتجارة
 او قضاء حاجة كما يفيد
 الاطلاق نهر (منع) لان
 عقد الذمة لا ينقض ومفاده
 منع الذي ايضا (كما) يمنع
 (لو وضع عليه الخراج)
 بان الزم به واخذ منه عند
 حلول وقته لان خراج
 الارض

المالك فيصير به ذميا بخلاف ما إذا كان على ائمان اهـ أى بأن كان خيرا حـ مد خطاى دراهم معلومة فانه على مالك الارض فلا يصير به مستأجر ذميا لانه لا يؤخذ منه ما خرج منقاسمة وهو ما يكون جزءا من الخراج كنصفه او ثلثه فانه يؤخذ من المستأجر لكن هذه على قولهما اما على قوله فان الخراج مطلقا على المالك وكذا الخلاف في العشر وقد صرح بذلك السرخسي وهو الموافق لما تقدم في باب العشر وقدمنا ترجيح قول الامام هناك في طلاق افتتح نظر لايهامه ان ذلك متفق عليه عندنا ولم يثبت على ذلك في البحر والنهر فتدبر **(قوله كخراج الرأس)** اى في انه اذا التزمه صار ملتزما النقام في دارنا بجر **(قوله اوصار لها الخ)** اى تصير ذمية بذلك وظاهره ان الشكاح حادث بعد دخولها دارنا وليس بشرط فانهما لو دخلا دارنا ثم صدر الزوج مسلما او ذميا فهو كذلك كما أفاده في البحر وقيد بالكتابية لانها لو كانت مجوسية واسلم زوجها يعرض القاضي عليها الاسلام فان اسلمت والافرق بينهما ولها ان ترجع بعد انقضاء عدتها كما في شرح الدير **(قوله تتبعيتها له)** المراد بالتبعية كونها التزمت النقام معه كما في البحر وهذا شامل للزوج المسلم والذمي ففهم **(قوله وان لم يدخل بها)** فالشرط بجر دقعة عليها كما شار اليه الزيلعي بجر **(قوله لا عكسه)** اى لا يصير المستأمن ذميا اذا نكح ذمية لانه يمكنه طلاقها فيرجع الى بلده فلم يكن ملتزما النقام وكذا لو دخلا بأمن فأسلمت بجر ومافي الهداية في آخر كتاب الطلاق من انه يصير ذميا بالزوج في دارنا غلط من الكتاب بخلاف نسخة لاصية أفاده في النهر **(قوله على ما مر عن الدرر)** اى من انه لا يشترط قول الامام ان أقت سنة وضعا عليك الجزية **(قوله ومنه الخ)** اى من حكم المهر على حكم غيره من الدين فان بدائن منعه من الرجوع ايضا فاذا منعه وهضى حول صار ذميا **(قوله فان رجع المستأمن)** ظاهره انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا او بعده لان الذمي اذا لحق بدار الحرب صار حربيا كما سيأتى بجر **(قوله فأسر)** اى من غير ظهور على دارهم بأن وجدته مسلما فأسره **(قوله بتعنى غاب)** الاولى تأخيرها عن قوله عليهم اقول المغرب ظهر عليه غاب **(قوله فأخذوه)** حترارهم لو هرب كما أتى **(قوله سقطينه)** لان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق اليه من يد العامة فيختص به فيسقط ولا طريق لجعله فيا لانه الذى يؤخذ قهرا ولا يتصور ذلك في الدين نهر وهذا معنى قوله الآتى لسبق يده فهو علة للكل **(قوله وسامه)** اى لو اسلم الى مسلم دراهم على شيء **(قوله ما غصب منه)** ذكره في البحر بخلافه على في النهر السلم والاجرة **(قوله صار ماله)** فادان الدين ليس ماله لانه ملك المدينون وللمالك حق المطالبة به ليستوفى مثله لاعينه **(قوله كوديعة)** اى عند مسلم او ذمي ملتقى قل ط وكذا غير الاول وفي البحر وانما صارت وديعته غنيمة لانها في يده تقديرا لان يد المودع كيده فتصير فيا تبعتها نفسه واذا صار ماله غنيمة لاختس فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين بلا قتال بخلاف الغنيمة **(قوله واختاف في الرهن)** فعند ابى يوسف للمرتين بدينه وعند محمد يباع ويستوفى دينه والزيادة في السامين وينبى ترجيحه لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة بجر ورده في النهر بأن تقديم قول ابى يوسف يؤذن بترجيحه وهذا لان الوديعة انما كانت فيا لما مر أنها في يده حكما ولا كذلك الرهن اهـ وأجاب الخوى بأنه على

الخراج الرأس (وصار لها) اى مسافنة كتابية (زوج مسلم وذمي) لتبعتها نه وان لم يدخل بها (لا عكسه) لا يمكن طلاقها ولو ادخلها هنا فطالبت بهتمرها فيها منعه من الرجوع تدرجانية فهو ما يف حتى مضى حول ينبغي صيرورته ذميا على ما مر عن الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث في دار (فان رجع) مستأمن (ينهم) ولو غير داره (حل دمه) بصلان امانه (فان ترك وديعة عند معصوم) مسلم او ذمي (او ديننا) عليه (فأسر أو ظهر) بشاء المجهول بمعنى غلب (عليهم فأخذوه) أو قوه سقطينه) وسامه وما غصب منه وأجرة عين أجرها نسبق يده (وصار ماله) كوديعة وما عند شريكه ومضاربه ومافي بينه في دار (فأ) واختاف في الرهن ورجح في النهر انه امرتين بدينه وفي السراج لو بيعت من يأخذ الوديعة والقرض

سليم بن ابي سعيد بن جريح دث فيفيد ارجحية لاول في ذ كان الرهن قدر دين اما
زيادة فقد صرحوا في كتب برهن بأنها امانة غير مضمونة وكذا قول ح الحق في البحر
وذكر نحو ذلك **(قوله)** وجب التسليم اليه لان ماله لا يصير فياً لاسره او بقتله ولم يوجد
حدهم ط **(قوله)** وعيه اي على ما ذكر من وجوب التسليم ووجه الشاء ان طلب
غيره كطلبه بوكيه ورسوله وهذه المسئلة ذكرها في البحر بحثا فقال ولم أر حكمه ما اذا كان
على مستأمن دين مسلم وذمى دانه له في دارنا ثم رجع ولا يخفى انه باق ببقاء المطالبة ويبنى ان
يوفي من ماله متروك ولو صدرت وديعته فياً له ولا يخفى ان فيما ذكره الشارح تبعاً للنهر
من بناء مسئلة على ما قدمنا نقوية بحث وقد علمت وجهه وقول في النهر فان كانت الوديعه من
غير جنس دين اعطى له ضي ووفى منها وقد اقيمت بذلك اه **(قوله)** فله له وكذا دينه ويلزم
من ذلك انه لو ارسل من احدى وجب تسليمه كما لا يخفى **(قوله)** له ثمة اي في دار الحرب عرس
بانكسرى زوجة **(قوله)** وولاد اي ووصغرا لان بصغير انما يتبع اياه في الاسلام عند
تحول الدار بحر اي ولو حكمنا في شرح التحرير وكذا يتبعه اذا كان متبوع في دار الحرب
والشاع في دار الاسلام اه اي لان المسلم في دار الحرب من اهل دارنا * (تنبيه) * في شرح
السير الكبير لو دخل اصغير ندى يعبر عن نفسه دارنا لزيارة ابويه فن كانا ذميين فله الرجوع الى
دار الحرب بخلاف ما اذا كانا مسلمين او احدهما فانه يصير مسلماً تبعاً للمسلم منهما لان الذي
يعبر عن نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذي لا يعبر عن نفسه قل وبهذا تبين خطأ من
يقول من اخبرنا ان الذي لا يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لابويه فقد نص محمد
ههنا على انه يصير مسلماً اه والحاصل انه تنقص تبعية الولد في الاسلام لاحد ابويه ببلوغه
عقلاً كما صرح به السرخسي قبل ذلك ومقتضاه انه لو بلغ مجزواً تبقى التبعية وبه ظهر ما في
فتاوى العلامة ابن الشلي من ان الصبي اذا عقل لا يصير مسلماً باسلام احد ابويه فقد علمت
ان هذا القول خفاً وقد نبهنا على ذلك في باب نكاح الكافر وفي باب الجنائز عند قوله كصبي سى
مع احد ابويه وفي ما لو ادعى الابن البوغ وبرهن وادعى ابوه انه قصر وبرهن ايضا يريه
القاضي اهل الحرية واما لو كانت الدعوى بعدم مضى مدة تقدم بينه الاب انه قصر ليجعل الابن
مسلماً كما افقته به الرجسي وأما في تحقيقه في فتاواه في او خر كتاب الدعوى **(قوله)** ثم ظهرنا
عليه اي على دارهم **(قوله)** فيكاه اي كل ما ذكر من عرسه وما بعدها **(قوله)** ولو سى طفله
س (قوله) قل في البحر ولو سى الصبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعاً لابييه لانها
جتمعا في دار واحدة بخلاف ما قبل اخراجه وهو في كل حال اه لكن في العزيمة قوله
ولو سى اي مع امه فانه لو سى بدونه لا تظهر فئدة التبعية بالاب فانه يحكم باسلامه بتبعية الدار
على ما مر في كتاب الصلاة اه اي في فصل الجنائز **(قوله)** لاتحاد الدار لانه لما اسلم في دار
الحرب تبعه طفله درر فيراد بالدار دار الحرب فافهم وذلك لان ما ثبت يكون باقامه يوجد
مزيل ومثله لو لم يسلم بل عتلى الامه انى ذمة لكم اقمه في دار الحرب وأبعث بالخارج كل
سنة حار ويكون طفله ذمياً بمرئته ويكون الاب احق به ما قبل ان الذمى لا يملك بالتبهر وكذا
لو اسلم الاب في دارنا او صار ذمياً ثم رجع حتى ظهرنا على دارهم تبعه طفله ولا سبيل عليه وتامه

مطلد

••••• صبي يتبع حد ابويه
في الاسلام وان كان يعقل
مالم يبلغ وحلافه خفاً

••••• وجب تسليم اليه انتهى
وعيه فيوفي ماله دينه هـ
ولو صدرت وديعته فياً
(ون قبل ومات فقط)
بلا غلبة عايه (فديته
وقرضه ووديعته ورثته)
لان نفسه مضمونة
فكذلك ماله كما لو ظهر عليه
فهرب فماله (حربي
هنا له ثمة عرس وأولاد
ووديعه مع معصومه وغيره
فسلم) هنا او صار ذمياً
(ثم ظهرنا عليهم فيكاه
في) لعدم يده وولايته
ولو سى طفله المتبوع فهو
قل مسلم (وان أسلم ثمة
خفاً) (فصهرنا عليهم
فضله حر مسلم) لاتحاد
الدار (ووديعته مع
معصومه له) لان يده كيده
محترمة

قوله لا يعبر لحظة لاهل
زائدة كما لا يخفى هـ حاجي
اه منه

في شرح السير (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من الطفل والوديعة مع معصوم وهو أولاده الكبار وعمره وعقاره ووديعته مع حربى درر (قوله لعدم النياية) أي نياية الغاصب عنه (قوله وللإمام حق أخذدية الح) زاد لفظ حق إشارة إلى ما في البحر من أن أخذه الله ليس لنفسه بل ليضعها في بيت المال وهو المقصود من ذكرها هنا والافسحكم القتل خطأ معلوم ولذا لم ينص على الكفارة للمسيئ في الجنائيات (قوله ودية مستأن من أسلم هنا) أما إذا لم يكن مستأنما أو لم يسلم لأشئ على قتله كفى شرح مسكين وتقدم قبيل هذا الفصل ما لو أسلم في دار الحرب فقتله مسلم (قوله لا القتل قصاصا) لأن الدية وإن كانت انفع للمسلمين من قتله لكن قد تعود عليهم من قتله منفعة أخرى وهي أن يترجر أمثاله عن قتل المسلمين بحر (قوله أو الدية صاعا) أي برضا القتال لأن موجب العمد هو القود بحر وحاصله أن الإمام أن يقتل أو يصلح على الدية أن رضى القتال بالصلح والظاهر أنه ليس له الصلح على أقل من الدية كإفيدة التعليل الآتى إلا إذا لم يمكن إثبات القتل عليه كما في وصى اليتيم تأمل قال في الشرع لولاية وهل إذا طلب الإمام الدية ينقلب القصاص مالا كفى الأولى فينظر أه قلت الظاهر نعم لقول الفتح وإنما كان للسامطان ذلك أي القتل أو الصالح لأنه هو ولي المقتول قال عليه الصلاة والسلام السامطان ولي من لا ولي له أه (قوله نظرا لحق العامة) فإن ولايته عليهم نظرية وليس من النظر استقاط حقهم بلاعوض فتح وفيه أيضا أنه لو كان المقتول لقيطا للإمام أن يقتل القتال عندها خلافا لابن يوسف وتماه فيه (قوله أو من وجب عليه قود) أي في النفس أما فيما دونها فيقتص منه في الحرم إجماعا ذكره الشارح في الجنائيات ط (قوله التجأ بالحرم) أفاد أنه لم ينشئ القتل فيه فلو أنشأ فيه قتل فيه إجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره الشارح في الجنائيات وفي شرح السير لو كانوا جماعة دخلوا الحرم للقتال فلا بأس أن تقتلهم لقوله تعالى حتى يقتلوكم فيه لأن حرمة الحرم لا تلزمنا تحمل أذاهم كالصيد إذا صال على إنسان في الحرم جاز قتله دفعا لآذاه ولو قاتلوا في غيره ثم انهزموا ودخلوا فيه لا تعرض لهم إلا إذا كانت لهم فئة في الحرم وصارت لهم منعة لأن الملتجئ إلى فئة محارب وجميع ما ذكر في أهل الحرب هو كذلك في الخوارج والبلغاة أه (قوله لا لتصير دار الإسلام دار حرب الح) أي بأن يغلب أهل الحرب على دار من دورنا أو ارتد أهل مصر وغابوا واجروا أحكام الكفر أو قضى أهل الذمة العهد وغابوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا تصير دار حرب إلا بهذه الشروط الثلاثة وقال بشرط واحد لا غير وهو اظهار حكم الكفر وهو القياس هندية ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لا يجري فيها وأن الأسير المسلم يجوز له التعرض لما دون الفرج وتنعكس الأحكام إذا صارت دار الحرب دار الإسلام فتأمل ط وفي شرح درر البحار قل بعض المتأخرين إذا تحققت تلك الأمور الثلاثة في مصر المسلمين ثم حصل لأهلها الأمان وانصب فيه قاض مسلم ينفذ أحكام المسلمين عاد إلى دار الإسلام فن ظفر من الملاك الإقدمين بشئ من ماله بعينه فهو له بلاشئ ومن ظفر به بعدما باعه مسلم أو كافر من مسلم أو ذمى أخذه بالثمن إن شاء ومن ظفر به بعدما وهبه مسلم أو كافر لمسلم أو ذمى وسلمه إليه أخذه بالقيمة إن شاء أه قلت حاصله أنه لما صار دار حرب صار في حكم ما استولوا عليه في دارهم

مطلبه

(وغيره في) ولو عينا غصبها مسلم لعدم النياية فتح (وللإمام) حق (أخذدية مسلم لا ولي له) أصلا (و) دية (مستأن من أسلم هنا من عاقلة قتله خطأ) لقتله نفسا معصومة (وفي العمد له القتل) قصاصا (أو الدية) صلحا (لا العفو) نظرا لحق العامة (حربى أو مرتد أو من وجب عليه قود التجأ بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الغذاء ليخرج فيقتل) لأن من دخله فهو آمن بالنص وسيجيء في الجنائيات (لا تصير دار الإسلام دار حرب إلا) بأمر ثلاثة

فيما تصير ه دار الإسلام دار حرب وبالعكس

(قوله) «اجراء احكام اهل الشرك» اى على الاشهاد وان لا يحكم فيها بحكم اهل الاسلام هندية
وظهر انه لو اجريت احكام المسلمين واحكام اهل الشرك لا تكون دار حرب ط (قوله)
«و باتصالها بدار الحرب» بأن لا تخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام هندية ط وظاهره ان البحر ليس
فاصلا بل قدمنا في باب استيلاء الكفار ان بحر الملح ملحق بدار الحرب خلافا لما في قراوى
الهداية قلت وبهذا ظهر ان ما في الشام من جبل تيم الله المسمى بجبل الدروز وبعض البلاد
التابعة له كلها دار اسلام لانها وان كانت لها احكام دروز او نصارى ولهم قضاة على دينهم
وبعضهم يعلنون بستم الاسلام والمسلمين لكنهم تحت حكم ولاية امورنا وبلاد الاسلام محيطة
ببلادهم من كل جانب واذا ارادولى الامر تنفيذ احكامنا فيهم نفذها (قوله) بالامان الاول اى
الذى كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم بأسلامه وللذمى بعقد الذمة هندية ط (تمة)
ذكر في اول جامع الفصولين كل مصرفيه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع
والاعياد وخذ الخراج وتقاييد القضاء وتزويج الايامى لاستيلاء المسلم عليهم واماطعة الكفرة
فهى موادة ومخادعة وما فى بلاد عليها ولاية كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعياد ويصير
القاضى قاضيا يترضى المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم اه وقدما نحوه في باب الجمعة
عن البرازية (قوله) وهذا اى قوله حربى او مرتد الى آخر الباب وقوله لحيى بعضه اى المسئلة
الاولى فانها تستجى فى الجنابات وقوله ووضوح باقيه اى مسئلة الدار وفى وضوحها نظر والله
سبحانه اعلم

باب العشر والخراج والجزية

شروع فيما على المستأمن فى ارضه من الوظائف المالية اذا صار ذميا بعد الفراغ عما به يصير
ذميا وذكر العشر معه تيمنا لو وظيفة الارض وقدمه لما فيه من معنى العبادة نهر وألحق به
الجزية لان المصروف واحد (قوله ارض العرب) فى مختصر تقويم البلدان جزيرة العرب
خمس اقسام تهامة ونجد وحجاز وعروض ويمن فاماتهامة فهى الناحية الجنوبية من الحجاز
وامانجد فهى الناحية التى بين الحجاز والعراق واما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى يتصل
بالشام وفيه المدينة وعمان واما العروض فهو التمامة الى البحرين وانما سعى الحجاز حجاز لانه
حجز بين نجد واليمامة قل الواقدى الحجاز من المدينة الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة
وماوراء ذلك الى ان يشارف البصرة فهو نجد ومن المدينة الى طريق مكة الى بلخ هبط العرج
حجاز ايضا وماوراء ذلك الى مكة وجدة فهو تهامة وما كان بين العراق وبين وجرة وغمرة
الطائف فهو نجد وماوراء وجرة الى البحر فهو تهامة وما بين تهامة ونجد فهو حجاز اه (قوله)
وهى من حد الشام) نظم بعضهم حدها طولا وعرضا بقوله

جزيرة هذه الاعراب حدث * بحمد علمه للحشر باق

فاما العلول عند محقيقه * فن عدن الى ربو العراق

وساحل جدة ان سرت عرضا * الى ارض الشام بالاتفاق

(قوله) وما سلم اهلها اى الارض التى اسلم اهلها وذكر الضمير هنا وفيما سأتانى مراعاة للفظ
نهر (قوله) عنوة) بالفتح قل الفارابى وهو من الاضداد يطلق على العانة والتهير وهو المراد

(باجراء احكام اهل الشرك)
و باتصالها بدار الحرب
وبأن لا يبقى فيها مسلم
او ذمى آمن بالامان الاول
على نفسه (ودار الحرب
تصير دار الاسلام باجراء
احكام اهل الاسلام فيها)
كجمعة وعيد (وان بقى فيها
كافر اصلى وان لم يتصل
بدار الاسلام) درو وهذا
ثابت فى نسخ المتن ساقط
من نسخ الشرح فكأنه
تركه لحيى بعضه ووضوح
باقيه

باب العشر والخراج والجزية

(ارض العرب) وهى من
حد الشام والكوفة الى
اقصى اليمن (وما سلم اهلها)
طوعا (او فتح عنوة

وقسم بين جيشنا والبصرة)

ايضا باجماع الصحابة
(عشرية) لانه أليق بالمسلم
كدا بستان مسلم او كرمه
كان داره در روم في باب
العاشر بأنهم من هذا وحررناه
في شرح الملتقى ((وسواد)
قرى (العراق و حده من
العذيب) بضم ففتح قرية
من قرى الكوفة (الى عقبة
حلوان) بن عمران بضم
فسكون قرية بين بغداد
وهذان (عرضا ومن
العات) بفتح فسكون فثلاثة
قرية شرق دجلة موقوفة
على العلوية وما قيل من
الثعلبية بفتح فسكون غلط
مصنف عن المغرب (الى
عبادان) بالتشديد حصن
صغير بشط البحر في المثل
ليس وراء عبادان قرية
مستقى (طولا) وبالأيام
اثنا وعشرون يوما ونصف
وعرضه عشرة أيام سراج
(وما فتح عنوة) ولم يقسم
بين جيشنا

قوله ادريجان هكذا بخطه
بالدال المهملة وذكره هافى
المصباح في الألف مع الدال
المعجمة وما يشبهها وذكر
فيها ضبطين او اهما فتح
الهمزة والراء وسكون الدال
بينهما وانا فيهما ضم الهمزة
والدال واسكان الراء اه

هناهم (قوله وقسم بين جيشنا) احتاربه عما اذا قسم بين قومين غيرهم فخرجوا
في التنف ولو قال بيننا لشمل ما اذا قسم بين المسلمين غير العائدين فانه عشرين لان الخراج لا يوظف
على المسلم ابتداء ذكره القهستاني در منتقى (قوله والبصرة ايضا) والقياس ان تكون
خراجية عند ابي يوسف لانها بقرب ارض الخراج لكنه ترك القياس بأجماع الصحابة رضى
الله تعالى عنهم در منتقى وغيره وحاصله انه سيأتى ان ما احياء مسلم يعتبر قربة عند ابي يوسف
وعند محمد يعتبر الماء والمعتمد الاول والبصرة احياء المسلمون لانها بنيت في أيام عمر بن
الخطاب رضى الله تعالى عنه وهى في حيز ارض الخراج فقياس قول ابي يوسف ان تكون
خراجية (قوله لانه أليق بالمسلم) اى لما فيه من معنى العباداة وكذا هو أخف حيث يتعلق
بنفس الخارج وهذا علة لما اسلم اهله أو قسم بين جيشنا واما ارض العرب فلأنه لم ينتقل عنه
صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الخلفاء أخذ خراج من أراضيهم وكما لارق عليهم لاخراج
على أراضيهم نهر وتماحه في الفتح (قوله وحررناه في شرح الملتقى) نفسه وفي دار جعلت بستانا
خراج ان كانت لذى مطلقا خلافا لهما او لمسلم سقاها بماء اى الخراج وان سقاها بماء العشر
فعشر ولو ان المسلم او الذى سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذى
بالخراج كما في المعراج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما اذا سقاها بماء
الخارج بل عليه العشر بكل حال وفي الغاية عن السرخسى وهو الاظهر وأجاب في البحر بأن
الممنوع وضع الخراج عليه جبرا اما باختياره فيجوز كنهنا وكما لو احياء وانا بأذن الامام وسقاها
بماء الخراج فعليه الخراج اه ح وسيأتى الكلام على ماء العشر والخراج (قوله وسواد قرى
العراق) اى عراق العرب درر في القاموس سواد البلد قراها واما سقى به لحضرة اشجاره
وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم البصرة والكوفة وبغداد ونواحيها در منتقى وعليه
فتقوله قرى بدل من سواد أو تفسير على اسقاط اى التفسيرية والاحتراز بعراق العرب عن عراق
العجم وهو من الغرب ادريجان ومن الجنوب شئ من العراق وخورستان ومن الشرق مفازة
خراسان وفارس ومن الشمال بلاد الديلم وقرفين كافي تقويم البلدان (قوله قرية من قرى الكوفة)
الذى في تقويم البلدان انه ماء لبنى تيم وهو اول ماء يلقى الانسان بالبادية اذا سار من قادية
الكوفة يريد مكة اه ولعله أراد بالقرية القادسية المذكورة ويؤيده انه في تقويم البلدان
جعلها الحد فانه قال وامتداد العراق طولا شمالا وجنوبا من الحديثة على دجلة الى عبادان
وامتداده عرضا غربا وشرقا من القادسية الى حلوان (قوله بضم فسكون) اى بضم الحاء
وسكون اللام (قوله من الثعلبية) الذى رأيت في غير الثعلبية بماء النسبية (قوله غلط) لانها من
منازل البادية العذبية بكثير كما نقل عن ذخيرة العقبى (قوله حصن صغير بشط البحر) اى
بحر فارس وهو يدور بها فلا يبقى منها في البر الا القليل وهى عن البصرة مرحلة ونصف كذا
في تقويم البلدان (قوله وبالأيام الخ) قال في تقويم البلدان والسائر من تكريت وهى على
النهاية الشمالية للعراق الى عبادان وهى على النهاية الجنوبية له على تقويس الحد الشرقى
مسافة شهر وكذلك من تكريت الى عبادان اذا سار على تقويس الحد الغربى اعنى من
تكريت الى الانبار الى واسط الى البصرة الى عبادان فيكون دور العراق مسافة شهرين

الأرض وقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله صلى الله عليه وسلم ما سبق السماء ففيه العشر وما سبق بغرب أو دالية ففيه نصف العشر ولأن العشر يجب في الخارج إلى الأرض فكان ملك الأرض وعدمه سواء كما في البدائع ولا شك أن هذه الأرض المشتراة وجد فيها سبب الوجوب وهو الأرض النامية وشرطه وهو ملك الخارج ودليله وهو ما ذكرنا وقول المتن يجب العشر في مسقى سماء وسيح الخ فالقول بعدم الوجوب في خصوص هذه الأرض يحتاج إلى دليل خاص ونقل صريح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج على أنه قد ينزع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه بدليل أن الغازي الذي اختطه الإمام دار الأئمة عليه فيها فإذا جعلها بستانا وسقاها بماء العشر فعليه العشر أو بماء الخرج فعليه الخراج كما يأتي مع أن الواقع الآن في كثير من القرى أو المزارع الموقوفة أنه يؤخذ منها للميرى النصف أو الربع أو العشر وقد نبهنا على ذلك في باب العشر من كتاب الزكاة **(قوله)** لو كانت الأرض خراجية شرط لقوله ويجب الخراج وقوله

أو كانت الأرض (خراجية والعشر لو عشرية) ددر وم في الزكاة وقالوا أراضى الشام ومصر خراجية وفي الفتح المأخوذ الآن من أراضى مصر اجرة الإخراج

والعشر عطف على الخراج **(قوله)** وقالوا الخ هو مصرح به في الهداية وغيرها والحاصل الاتفاق على أنها خراجية وإنما اختلف العلماء في أنها فتحت عنوة أو صلحا ولا يؤثر في كونها خراجية لأنها تكون خراجية إذا لم يسلم أهلها سواء فتحت عنوة ومن على أهلها أو صلحا ووضع عليهم الجزية كما مر آنفا **(قوله)** المأخوذ الآن من أراضى مصر اجرة الإخراج وكذا أراضى الشام كما يأتي عن فضل الله الرومي وقال في الدر المتقى فيؤجرها الإمام ويأخذ جميع الاجرة لبيت المال كدار صارت لبيت المال واختار السلطان استغلالها وإن اختار بيعها فله ذلك أما مطلقا أو لحاجة فثبت أن يبيع الأراضى المصرية وكذا الشامية صحيح مطلقا أما من مالكتها أو من السلطان فإن كان من مالكتها انتقلت بخراجها وإن من السلطان فإن لعجز مالكتها عن زراعتها فكذلك وإن لموت مالكتها فقدمتها صارت لبيت المال وإن الخراج سقط عنها فإذا باعها الإمام لا يجب على المشتري خراج سواء وقفها أو باعها هلت وهذا نوع ثالث يعنى لا عشرية ولا خراجية من الأراضى تسمى أرض المملكة وأراضى الحوز وهو

قوله أمان من مالكتها أى الذى تملكها يوم الفتح أو من ورثه أو من شراه منه أو من وارثه أه منه

مأمنات أربابه بلا وارث وآل لبيت المال أو فتح عنوة وابق للمسلمين إلى يوم القيامة وحكمه على ما في التتار خاتية أنه يجوز للإمام دفعه للزراع بأحد طريقين إما بإقامتهم مقام الملاك في الزراعة وإعطاء الخراج وأما بإجارتهم فبأن يكون المأخوذ في حق الإمام خراجا ثم إن كان دراهم فهو خراج موظف وإن كان بعض الخارج فخراج مقاسمة وأما في حق الأكره فأجرة لا غير لا عشر ولا خراج فلما دل الدليل على عدم لزوم المؤتين العشر والخراج في أراضى المملكة والحوز كان المأخوذ منها أجرة لا غير أه ما في الدر المنقح ملخصا قلت فعلى هذا لا شئ على زراعتها من عشر أو خراج الأعلى قولهما بأن العشر على المستأجر كما مر في بابك على أنك علمت أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه بل هو في حق الإمام خراج ولا يجتمع عشر مع خراج تأمل ثم رأيت في الحبرية الزراع في الأرض الوقف عامل بالخصه وهو كالمستأجر وليس عليه خراج قال في الاسعاف وإذا دفع المتولى الأرض مزراعة فالخراج أو العشر من حصه أهل الوقف لأنها اجارة معنى وبمثله نقول إذا كانت الأرض لبيت المال وتدفع مزراعة للمزارعين

مطلبه
الأراضى المملكة والحوز لا عشرية ولا خراجية

مطلبه
لا شئ على زراع الأراضى السلطانية من عشر أو خراج سوى الاجرة

فلما أخذ منهم بدل اجاره الاخراج كما صرح به الكمال وغيره ومما هو مصرح به ان خراج
 المقاسمة لا يلزم بالتعطيل فلاشئ على الفلاح او عطائها وهو غير مستأجر اياها ولا جبر عليه بسببها
 وبه علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن مضرًا فلاشئ عليه فافقعهما الطلعة من
 الاضرار به حرام مصرح به في البحر والنهر اه ما خصا لكن اذا كان المأخوذ من المزارعين
 كالربع او الثلث من الغلة بدل اجارة كما مر يلزم ان يكون استئجار الارض ببعض الخارج
 منها وهو فاسد لحاله فما وجه الجواز هنا قل في الدر المنقي والجواب ما قلنا انه جعل في حق
 الامام خراجا وفي حق الاكره اجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكما لما مر اه اى
 لعدم من يجب عليه بسبب موت اهلها و صيرورتها لبيت المال قلت لكن يمكن جعلها
 مزارعة كما مر في كلام الخيرية وهى في معنى الاجارة لا اجارة حقيقية ولهذا قال في الفتح ان
 المأخوذ بدل اجارة ثم اعلم ان اراضى بيت المال المسماة باراضى المملكة وارضى الحوزا اذا
 كانت في ايدي زراعتها لا تنزع من ايديهم ماداموا يؤدون ما عليها ولا تورث عنهم اذا ماتوا ولا
 يصح بيعهم اياها ولكن جرى الرسم في الدولة العثمانية ان من مات عن ابن انتقلت لابنه بحاجا
 والا فليبيت المال ولوله بنت او اخ لابله اخذها بالاجارة الفاسدة وان عطائها متصرف ثلاث
 سنين او اكثر بحسب تفاوت الارض تنزع منه وتدفع لآخر ولا يصح فراغ احدهم عنها لآخر
 بلا اذن السلطان او نائبه كما في شرح الملتقى وتام الكلام على ذلك قد بسطناه في تنقيح
 الفتاوى الحامدية (قوله الاترى انها ليست مملوكة للزراع الخ) هذا من كلام الفتح وافره
 في البحر قلت لكن عدم ملك الزراع في الاراضى الشامية غير معلوم لنا الا في نحو القرى
 والمزارع الموقوفة او المعلوم كونها لبيت المال اما غيرها فتراهم بتوارثونها و يبيعونها جيلا
 بعد جيل وفي شعبة الفتاوى الخيرية سئل في اخوة لهم اراض مغروسة وللرجل ارض
 مغروسة مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل ارضه هل لهم اخذها بالشفعة ولا يمنع
 من ذلك كونها خراجية اجاب نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا الخراج
 لا ينافى الملك ففي التارخانية وكثير من كتب المذهب وارض الخراج مملوكة وكذلك ارض
 العشر يجوز بيعها و ايقافها وتكون ميراثا كسائر املاكه فثبت فيها الشفعة واما
 الاراضى التى حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس مزارعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا
 ادعى واضع اليد الذى تلقاها شراء او ارضا او غيرها من اسباب الملك انها ملكه وانه يؤدى
 خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صححت دعواه عليه شرعا واستوفيت
 شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة
 هذا الحكم الشرعى الذى يحتاج اليه كل حين والله تعالى اعلم اه ما فى الخيرية ولا يخفى انه كلام
 حسن جار على القواعد الفقهية وقد قالوا ان وضع اليد والتصرف من اقوى ما يستدل به
 على الملك ولذا تصح الشهادة بانه ملكه وفي رسالة الخراج لابي يوسف وايما قوم من اهل
 الخراج او الحرب بادوا فلم يبق منهم احد وبقيت ارضهم معطلة ولا يعرف انها في يد احد ولا ان
 احدا يدعى فيها دعوى واخذها رجل فخرتها وغرس فيها وادى عنها الخراج او العشر
 فمضى له وهذه الموات التى وصفت لك وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت

مطلب

لاشئ على الملاح او عطائها
 ولو تركها لا يجبر عليها

الاترى انها ليست مملوكة
 للزراع كأنه لموت المالكين
 شيئا فشيئا بلا وارث فصارت
 لبيت المال

مطلب

القول لى البدان الارض
 ملكه وان كانت خراجية

مطلب

ليس للامام ان يخرج شيئا
 من يد احد الا بحق ثابت
 معروف

معروف اه وقد منا عنه ايضا ان ارض العراق والشام ومصر عنوية خراجيه تركت لاهلها
الذين قهروا عليها وفي شرح السير الكبير للرخسى فان صالحوهم على اراضيهم مثل ارض
الشام مدائن وقرى فلا ينبغي للمسلمين أن يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم ولأن ينزلوا عليهم
منازلهم لانهم أهل عهد وصالح اه فاذا كانت مملوكة لاهلها فمن أين يقال انها صارت لبيت
المال باحتمال أن اهلها كلهم ماتوا بلا وارث فان هذا الاحتمال لا ينفي المالك الذي كان ثابتا
وقد سمعت التصريح في المتن تبعاً للهداية بان أرض سواد العراق مملوكة لاهلها بنحو ربيعهم
لها وتصرفهم فيها وكذلك أرض مصر والشام كل سمعته وهذا على مذهبننا ظاهر وكذا عند من
يقول انها وقف على المسلمين فقد قال الامام السبكي ان الواقع في هذه البلاد الشامية
والمصرية انها في أيدي المسلمين فلا شك انها لهم اما وقفنا وهو الاظهر من جهة عمر رضى الله عنه
وامامنا كما ان لم يعرف من انتقل منه الى بيت المال فان من بيده شيء لم يعرف من انتقل اليه
منه يبقى في يده ولا يكلف بينة ثم قال من وجدنا في يده أو ملكه مكانا منها فيحتمل انه أحبي
أو وصل اليه وصولا صحيحا اه قال المحقق ابن حجر المكي في فتاواه الفقهية بعد نقله كلام
السبكي فهذا صريح في أننا نحكم لذوى الاملاك والاقواق ببقاء ايديهم على ما هي عليه ولا
يضرنا كون اصل الاراضى ملكا لبيت المال أو وقفاً على المسلمين لان كل ارض نظرنا اليها
بخصوصها لم يتحقق فيها انها من ذلك الوقف والاملاك لا احتمال انها كانت مواتا واحيت وعلى
فرض تحقق انها من بيت المال فان استمرار اليد عليها والتصرف فيها تصرف الملاك في
املاكهم أو النظر فيما تحت ايديهم الا زمان المتطاولة قرائن ظاهرة او قطعية على اليد
المفيدة لعدم التعرض لمن هي تحت يده وعدم انتزاعها منه قال السبكي ولو جوزنا الحكم
برفع الموجود المحقق اى وهو اليد بغير بينة بل بمجرد اصل مستصحب لزم تسليط الظالمة على مافى
أيدي الناس ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل اذا تقرر ذلك بان لك واتضح اتضاحا لا يبق معه
ريبة ان الاراضى التى فى ايدي الناس بمصر والشام المجهول انتقالها اليهم تقرر فى ايدي اربابها
ولا يتعرض لهم فيها بشئ اصل الان الأئمة اذا قالوا فى الكنائس المبنية للكفر انها تبقى ولا
يتعرض لها عملا بذلك الاحتمال الضعيف اى كونها كانت فى بركة فارتفعت بها عمارة
المصرفاوى ان يقولوا ببقاء تلك الاراضى بيد من هي تحت ايديهم باحتمال انها كانت مواتا
فاحيت او انها انتقلت اليهم بوجه صحيح اه وقد اطال رحمه الله تعالى فى ذلك اطالة حسنة
ردا على من اراد انتزاع اوقاف مصر واقليمها وادخالها فى بيت المال بناء على انها فتحت عنوة
وصارت لبيت المال فلا يصح وقفها قال وسبقه الى ذلك الملك الظاهر بيبرس فانه اراد مطالبة
ذوى العقارات بمستندات تشهد لهم بالملك والا انتزعها من ايديهم متعللا بماتعال به ذلك
الظالم فقام عليه شيخ الاسلام الامام النووى واعلمه بأن ذلك غاية الجهل والعداوانه لا يحل
عند احد من علماء المسلمين بل من فى يده شيء فهو ملكه لا يحل لاحد الاعتراض عليه ولا يكلف
اثباته ببينة ولا زال النووى رحمه الله تعالى يشنع على الساطان ويعظه الى ان كف عن ذلك
فهذا الخبر الذى اتفقت علماء المذاهب على قبول نقله والاعتراف بتحقيقه وفضله نقل اجماع
العلماء على عدم المطالبة بمستند عملا باليد الظاهر فيها انها وضعت بحق اه قلت قذا كان

مطلب

فيا وقع من الملك الظاهر
بيبرس من ارادته انتزاع
العقارات من ملاكها لبيت
المال

مذهب هؤلاء الاعلام ان الاراضى المصرية والشامية اصلها وقف على المسلمين اوليت المال ومع ذلك لم يجز وامطالبة احدي على شئ انه ملكه بمسند يشهد له بناء على احتمال انتقاله اليه بوجه صحيح فكيف يصح على مذهبنا بانها مملوكة لاهلها اقرارا عليها بالخراج كما قدمناه انه يقال انها صارت لبيت المال وليست مملوكة للزراع لاحتمال موت المالكين لها شياً فنياً بلا وارث فان ذلك يؤدي الى ابطال اوقافها وابطال الموارث فيها وتعدى الظلمة على ارباب الابدى الثابتة المحققة في المدد المتطولة بلا معارض ولا منازع ووضع العنصر والخراج عليها لا ينافي ملكيتها كما مر وهو صريح قول المصنف وغيره هنا ان ارض سواد العراق خراجية وانها مملوكة لاهلها واحتمال موت اهلها بلا وارث لا يصلح حجة في ابطال اليد المبنية للمالك فانه مجرد احتمال لم ينشأ عن دليل ومثله لا يعارض المحقق الثابت فان اصل بقاء الملكية واليد اقوى دليل عليها فلا تزول الابحجة ثابتة والالزام ان يقال مثل ذلك في كل مملوك بظاهر اليد مع انه لا يقول به احد وقد سمعت نقل الامام النووي الاجماع على عدم التعرض مع ان مذهبه ان تلك الاراضى في الاصل غير مملوكة لاهلها بل هي وقف او ملك لبيت المال فعلى مذهبنا بالاولى واحتمال كون اهلها ماتوا بلا وارث بعد الامام النووي ابعد البعد وهذا ابن حجر المكي بعد النووي بثبات من السنين وقد سمعت كلامه والحاصل في الاراضى الشامية والمصرية ونحوها ان ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعى فحكمه ما ذكره الشارح عن الفتح وما لم يعلم فهو ملك لاربابه والمأخوذ منه خراج لاجرة لانه خراجى في اصل الوضع فاعتنم هذا التحرير فانه صريح الحق الذى يعرض عليه بالنواجز وانما طالت في ذلك لاني لم ار من تعرض لذلك هنا بل تبعوا المحقق الكمال في ذلك والحق احق ان يتبع ولعل مراد المحقق ومن تبعه الاراضى التى علم كونها لبيت المال والله تعالى أعلم **(قوله)** وعلى هذا) أى على كونها صارت لبيت المال **(قوله)** من وكيل بيت المال) متعلق بشرائه وهو من نصبه الامام قima على بيت المال وأما البيع فصح بيعه بنفسه بخلاف الشراء فان وصى اليتيم لا يصح شراؤه مال اليتيم فلذا قيد الشراء بكونه من الوكيل وفي الحانية والحلاصة فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري اه وفي التجنيس اذا أراد السلطان أن يشتريها لنفسه امر غيره أن يبيعها من غيره ثم يشتريها لنفسه من المشتري لان هذا أبعد من التهمة اه **(قوله)** لانه كوكيل اليتيم) أى كوصيه وسماه وكيلاً مشاكلة **(قوله)** فلا يجوز الا لضرورة) أى بان احتاج بيت المال لكن نازعه صاحب البحر في رسالته باطلاق مامر آفا عن الحانية والحلاصة فانه يدل على جواز البيع للامام مطلقاً وبما في الزيلعي من ان للامام ولاية عامة وله ان يتصرف في مصالح المسلمين والاعتياض عن المشترك العام جائز من الامام ولهذا لو باع شيئاً من بيت المال صح بيعه فقوله شيئاً نكرة في سياق الشرط يعم العقار وغيره لحاجة وغيرها **(قوله)** زاد في البحر) أى زاد على قوله الا لضرورة قوله اورغب في العقار الخ وعبر عن هذه الزيادة في التحفة المرضية بقوله او مصلحة ففهم قلت وسنذكر آخر الباب ان للامام ان يقطع من بيت المال الارض لمن يستحق وان هذا تملك رقبته كما سنحقيقه وعلى هذا فيمكن شراؤها من المستحق **(قوله)** على قول المتأخرين) أى في وصى اليتيم انه ليس له بيع العقار الا في المسائل السبع الآتية وهو المفتى به وعند المتقدمين له البيع مطلقاً واختاره الاسييجاني

وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء منها لانه كوكيل اليتيم فلا يجوز الا لضرورة والعياذ بالله تعالى زاد في البحر اورغب في العقار بضعف قيمته على قول المتأخرين المفتى به

مطلب

في بيع السلطان وشراؤه اراضى بيت المال

وصاحب الجمع وكثير كافي التحفة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونفسه وجازيعة عقار صغير من اجنبي لامن نفسه بضعف قيمته اولنفقة الصغير او دين الميت او وصية مرسلة لانفاذها الامنه او تكون غلته لاتزيد على مؤنته او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يده متغلب اه ح (قوله فضل الله الرومي) في بعض النسخ الرضى ولعله تحريف (قوله بأن غالب اراضينا) الظاهر ان المراد الاراضى الشامية ويحتمل ان يكون المراد الاراضى الرومية ويؤيد الاول ماقدمناه عن الدر المنتقى من قوله وكذا الشامية حيث جعلها مثل المصرية وكأن هذا مأخوذ من كلام الفتوح المار وقد علمت ما فيه (قوله كالعارية) وجه الشبه بينهما عدم تصرف من هي في يده تصرف المالك من البيع ونحوه اه ح فلا ينافى ما مر عن التارخانية من انها تكون في ايديهم بالاجرة بقدر الخراج وسيدكر الشارح ان من اقطعه السلطان ارضا فله اجارتها (قوله ثم يشتريها منه) يعنى من المشتري كما قدمنا التصريح به في عبارة التجنيس وظاهر هذا أنه لاشتراط الضرورة في صحة البيع والشراء كما مر (قوله واذا لم يعرف الحال في الشراء الخ) اى لم يعرف انه شراء صحيح وجد فيه الموسوغ الشرعى بناء على ما مر عن الفتوح من انه لا يجوز الا لضرورة (قوله فالاصل الصحة) حملا لحال المسلم على الكمال (قوله وبه عرف الخ) هذا كله ايضا من كلام النهر واصله لصاحب البحر وحاصله ان من اشترى ارضا مما صار لبيت المال فقد ملكها وان لم يعرف حال الشراء حماله على الصحة والاخراج عليها بناء على ما مر من انها لما مات ملاكها بلا ورثة عادت لبيت المال وسقط خراجها لعدم من يجب عليه فاذا باعها الامام لم يجب على المشتري خراجها لقبض الامام ثمنها وهو بدل عنها وتقدم ايضا انه لاعشر عليها ايضا وقدما ما في ذلك وحيث ملكها بالشراء صح وقفه لها وتراعى شروط وقفه قل في التحفة المرضية سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرها وما ذكره الجلال السيوطى من انه لا تراعى شروطه ان كان سلطانا أو أميرا وانه يستحق ريعه من يستحق في بيت المال من غير مباشرة للوظائف فمحمول على ما اذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى اه وحاصله ان ما ذكره السيوطى لا يخالف ما قلنا لانه محمول على ما اذا لم يعرف شراء الواقف لها من بيت المال بل وصلت اليه باقطاع السلطان لها اى بأن جعل له خراجها مع بقاء عنها لبيت المال فلم يصح وقفه لها ولا تلزم شروطه بخلاف ما اذا ملكها ثم وقفها كما قلنا قلت لكن بقى ما اذا لم يعرف شراؤه لها ولا عدمه والظاهر انه لا يحكم بصحة وقفها لانه لا يلزم من وقفه لها انه ملكها ولهذا قل السيد الحموى في حاشية الاشياء قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام مانصه وقد أفق علامة الوجود المولى ابو السعود مفتى السلطنة السلمانية بان اوقاف الملوك والامراء لا تراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه واذا كان كذلك يجوز الاحداث اذا كان المقرر في الوظيفة او المرتب من مصارف بيت المال اه ولا يخفى ان المولى ابا السعود ادرى بحال اوقاف الملوك ومثله ما سيدكره الشارح في الوقف عن الحمية عن المبسوط من ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع لان اصلها لبيت المال اه يعنى اذا كانت لبيت المال ولم يعلم ملك الواقف لها فيكون ذلك ارسادا لا وقتنا حقيقة اى ان ذلك السلطان الذى وقفه اخرجه من بيت المال

مطلبه

قلت وسيجى في باب الوصى جواز بيع عقار الصبي في سبع مسائل وافق مفتى دمشق فضل الله الرومي بان غالب اراضينا سلطانية لانقراض ملاكها قالت لبيت المال فتكون في يد زراعتها كالعارية اه وفي النهر عن الواقعات لو اراد السلطان شراءها لنفسه يأمر غيرهابيعها ثم يشتريها منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وبه عرف صحة وقف المشتراة من بيت المال وان شروط الواقفين صحيحة وانه لاخراج على اراضيها (وموات احياء ذمى)

مطلبه

في وقف الاراضى التى لبيت المال ومراعاة شروط الواقف
اوقف الملوك والامراء لا تراعى شرطها

وعليه مستحقيه من العبد والطالبة ونحوهم عوناً لهم على وصولهم الى بعض حقهم من بيت المال ولذا لما أراد السلطان نظام المملكة برقوق في ما ينف وثماني وسبع مائة ان ينقض هذه الاوقف لكونها أخذت من بيت المال وعقد ذلك مجاساً حافلاً حضره الشيخ سراج الدين الباقلاني والبرهان بن جماعة وشيخ الحنفية الشيخ اكمل الدين شارح الهداية فقال الباقلاني ما وقف على العلماء والطلبة لاسيلا الى نقضه لان لهم في حقهم أكثر من ذلك وما وقف على فاطمة وخديجة ومائشة ينقض وواقفه على ذلك الحاضر وكذا ذكره السيوطي في (التنقى المستور) في جواز قبض معلوم الوظائف بالاحضور) ثم رأيت نحوه في شرح الماتقي في هذا تصريح بان اوقف السلاطين من بيت المال ارسادات لا اوقف حقيقة وان ما كان منها على مصارف بيت المال لا ينقض بخلاف ماوقفه السلطان على اولاده او عتقائه مثلاً وانه حيث كانت ارسادات لا يلزم مراعاة شروطها لعدم كونها وقفاً صحيحاً فان شرط صحة ملك الواقف والسلطان بدون شراء من بيت المال لا يملكه وقد علمت موافقة العلامة الاكمل على ذلك وهو موافق لما مر عن انبساط وعن المولى ابي السعود ولما سيذكره الشارح في الوقف عن النهر من ان وقف الاقطاعات لا يجوز الا اذا كانت ارضاً واثماً أو ملكاً الامام فاقطعها رجلاً وهذا خلاف ما في التحفة المرضية عن العلامة قسم من ان وقف السلطان لارض بيت المال صحيح قلت ولعل مراده انه لازم لا يغير اذا كان على مصلحة عامة كتنقل الطرسوسى عن قاضيخان من ان السلطان لو وقف ارضاً من بيت مال المسلمين على مصلحة عامة للمسلمين جاز قال ابن وهبان لانه اذا ابدى على مقصده الشرعى فقد منع من يصرفه من امراء الجور في غير مصرفه اه فقد افاد ان المراد من هذا الوقف تأييد صرفه على هذه الجهة المعينة التي عينها السلطان مما هو مصلحة عامة وهو معنى الارصاد السابق فلا يتنافى ما تقدم والله سبحانه اعلم **(قوله بأذن الامام)** قيد به لان الاحياء يتوقف على اذنه ط عن المتبع **(قوله كامر)** انه اذا قتل مع المسلمين أو داهم على الطريق يرضخ له ط **(قوله خراجي)** لانه ابتداء وضع على الكافر وهو اليق بكامر **(قوله)** اعتبر قربه (اى قرب ما احياء ان كان الى ارض الخراج اقرب كانت خراجية وان كان الى العشر اقرب فعشرية نهر وان كانت بينهما فعشرية مراعاة لجانب المسلم ط وهذا عند ابي يوسف واعتبر محمد الماء فن احياءها بماء الخراج فيخراجية والا فعشرية بحر وبالأول يفتى در منقى **(قوله)** ما قرب المئى يعطى حكمه) استأناف قصده التعليل ط كفتاء الدار لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكه ولذا لا يجوز احياء ما قرب من العامر بحر **(قوله)** وكل منهما ط تسع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما في الهداية والتبيين والكافي وغيرها من ان اعتبار الماء فيما لو جعل المسلم داره بستاناً قال في الكافي لان المؤنة في غير المنصوص عليه تدور مع الماء فان كانت تسقى بماء بئر وعين فهي عشرية وان كانت تسقى بنهار الاعاجم فيخراجية ولو بهذا مرة وبهذا مرة فاعشر أحق بالمسلم اه ومقتضاه ان المنصوص على انه عشرى كارض العرب ونحوها أو على انه خراجى كارض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء وعن هذا قل في المتبع بعد كلام والحاصل ان التي فيجحت غرة ان اقر الكافر بملها لا يوظف عليهم الا الخراج ولو سقيت بماء المطر وان قسمت بين المسلمين لا يوظف الا عشر وان سقيت بماء الانهار كل

مطلب

على ماوقع للسلطان برقوق من ارادته نقض اوقف بيت المال

بأذن الامام (أو رضى له كامر (خراجي وواحياء مسلم اعتبر قربه) ما قرب المئى يعطى حكمه (وكل منهما) اى العشرية والخراجية (ان سقى بماء العشر اخذ منه العشر الا ارض كافر تسقى

قوله في التنقى المستور هكذا بالاصل المقابل على خطه ولعله المستور فليحذر

ارض لم تفتح عنوة بل أحياءها مسلم ان كان يصل اليها ماء الانهار فخراجية او ماء عين ونحوه
 فعشرية وهذا قول محمد وهو قول ابي حنيفة اه فتحصل ان الماء يعتبر فيما لواحيه مسلم
 ارضا او جمل داره يستانا بخلاف المنصوص على انه عشرى او خراجى وقدمنا عن الدر المنقى
 ان المفتى به قول ابي يوسف انه يعتبر القرب وهو ما مشى عليه المصنف اولا كالكثير وغيره
 وقدمه في متن الماتنى فأؤد ترجيحه على قول محمد وقول ح وهو المختار كفى الحوى على الكثير
 عن شرح قراحصارى وعليه المتون واعتبار الماء قول محمد قل في الشر نبالية قوله وكل منهما
 الخ فيه مخالفة لقوله قبله وما احياء مسلم يعتبر بقربه لانه اعتبر الحيز ثمة وهنا اعتبر الماء وعلمت
 ان ذلك قول ابي يوسف وهذا قول محمد اه **(قوله بناء العشر)** هو ماء السماء والبيئر
 والعين والبحر الذى لا يدخل تحت ولاية احد وماء الخراج هو ماء انهار حفرتها الاعاج وكذا
 سيحون وجيحون ودجلة والفرات خلافا لمحمد والحاصل انه ما كان عليه يد الكسفرة ثم حويناها
 قهرا وما سواه عشرى وتماه فيما قدمناه في باب العشر **(قوله خراج مقاسمة الخ)** هذا انما
 يوضع ابتداء على الكافر كما نوظف فذا فتح بلدة ومن على اهلها بارضها له ان يضع الخراج عليها
 مقاسمة او موزنا بخلاف ما اذا قسمها بين الجيش فنه يضع العشر قل الخير الرملى خراج
 المقاسمة كما نوظف مصرف وكالعشر مأخذا لافرق فيه بين الرطاب والزرع والكرم والنحل
 المتصل وغيره فيقسم الجمع على حسب ما تطبق الارض من النصف او الثلث او الربع او
 الخمس وقد تقرر ان خراج المقاسمة كالعشر لتعلقه بالخارج ولذا يتكرر بتكرر الخارج في
 السنة وانما يفرقه في مصرف فكل شئ يؤخذ منه العشر ونصفه يؤخذ منه خراج المقاسمة
 وتجري الاحكام التى قررت في العشر وفرة وخلاف فذا علمت ذلك علمت ما يزرع في بلادنا وما
 يغرَس فذا غرس رجل في ارضه زيتونا او كرما واشجارا يقسم الخارج كالزرع ولا شئ عليه
 قبل ان يعلم بخلاف ما اذا غرس في الموظيف ولو اخذها مقاطعة على دراهم معينة بالتراضى
 يابى الجواز وكذا لو وقع على عداد الاشجار لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة من اى
 شئ كان ولان تقدير خراج المقاسمة مفوض لرأى الامام وكل من الانواع الثلاثة يفعل في
 بلادنا فبعض الارض تقسم ثمار اشجارها ويأخذ مأذون السلطان منها ثلثا او ربعا ونحوه
 وبعضها يقطع عليه دراهم معينة وبعضها يعد اشجارها ويأخذ على كل شجرة قدرا معينا
 وكل ذلك جائز عند الطاقة والتراضى على اخذ شئ في مقابلة خراج المقاسمة لمن يستحقه ولا شك
 ان اراضى بلادنا خراجية وخراجها مقاسمة كما هو مشاهد وتقديره مفوض الى رأى الامام
 اه وياتى تمام الكلام قات لكن مران المأخوذ الآن من اراضى مصر والشام اجرة لالعشر
 ولاخراج والمراد الاراضى التى صارت لبيت المال لا المملوكة او الموقوفة كما قدمناه لكن
 هذه الاجرة بدل الخراج كما مروى **(قوله يتعلق بالتمكن من الانتفاع)** بيان لكونه واجبا في
 الذمة اى انه يجب في ذمته بمجرد تمكنه من الانتفاع بالارض لا بعين الخارج حتى لو تمكن من
 الزراعة وعطائها وجب بخلاف ما لو لم يتمكن كما سيذكره المصنف **(قوله كما وضع الخ)** تمثيل
 خراج الوظيفة **(قوله على السواد)** اى قرى العراق **(قوله بذراع كسرى)** احتراز عن ذراع
 العامة وهو ست قبضات ففتح والقبضة اربع اصابع **(قوله بالفدان)** بالتمثيل آلة الحرث

مطلب

في خراج المقاسمة

بناء العشر) اذ الكافر
 لا يبدأ بالعشر (وان شئ
 بناء الخراج اخذ منه
 الخراج) لان الماء بالما
 (وهو) اى الخراج (نوعان)
 خراج مقاسمة ان كان
 الواجب بعض الخارج
 كالتمس ونحوه وخراج
 وظيفة ان كان الواجب
 شئاً في الذمة يتعلق بالتمكن
 من الانتفاع بالارض كما
 وضع عمر رضى الله عنه
 على السواد لكل جريب)
 هوستون ذراعا في ستين
 بذراع كسرى سبع قبضات
 وقيل المعتبر في كل بلدة
 عرفهم وعرف مصر
 التقدير بالفدان فتح

ويطلق على الثورين يحترث عليهما في قران وجمعه فدادين وقد يخفف فيجمع على افدنة وفدن .
 صباح والمراد هنا الارض وهو في عرف الشام نوعان روماني وخطاطي ومساحة كل معروفة
 عند الفلاحين (قوله وعلى الاول المعول بحر) واصله في الفتح وقال ان الثاني يقتضى ان
 الجرب يختلف قدره في البلدان ومقتضاه ان يتحد الواجب مع اختلاف المقادير فانه قد
 يكون عرف بلد فيه مائة ذراع وعرف اخرى فيه خمسون ذراعا (قوله يباغ الما) صفة
 لجرب قيده لما يأتى من انه لاخراج ان غلب الماء على ارضه او انقطع وبه علم ان المراد الماء
 الذى تصير به الارض صالحة للزراعة فصار كقول الكثر جرب صالح للزراعة (قوله صاعا)
 مفعول وضع وهو القفيز الهاشمى الذى ورد عن عمر رضى الله تعالى عنه كافي الهداية وغيرها
 وهو ثمانية ارطال اربعة اماناء وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الحجاج
 فيقال صاع حجاجى لان الحجاج اخرجه بعدما فقد كفى ط عن الشلى (قوله من براوشعين)
 اى فهو مخير في اعطاء الصاع من الشعير او البر كافي النهاية معزيا الى فتاوى قاضيجان والصحيح
 انه مما يزرع في تلك الارض كافي الكافي شربلاية ومثله في البحر وبقي ما اذا عطلها والظاهر
 ان الامام يخبر تأمل (قوله ودرهما) هو وزن سبعة كما في الزكاة بحر وهو ان يكون وزنه
 اربعة عشر قيراطا جوهره (قوله الرطبة) بالفتح والجمع الرطاب وهى القماء ومن الحيار والبطيخ
 والباذنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطاب مثل الكراث شربلاية (قوله متصلة)
 يعنى انه يشترط في تلك الاشجار التى للغب والتمر وغيرها ان يكون متصلا بعضها ببعض
 بحيث لا يمكن ان يزرع بينها أفاده في شرح الملتقى فلو كانت متفرقة في جوانب الارض
 ووسطها مزروع فلاشئ فيها كالأشئ في غرس اشجار غير مشمرة بحر ط وقوله فلاشئ فيها
 اى في الاشجار المتفرقة بل يجب في الارض لانها اذا كانت متفرقة فهى بستان فيجب بقدر
 الطاقة على ما يأتى او المراد لاشئ فيها مقدر تأمل وقوله كالأشئ في غرس الخ هذا اذا لم يقصد
 شغل ارضه بها فلو استتمى ارضه بقوائم الخلاف وما اشبهه او القصب او الحشيش كان فيه
 العشر كما قدمناه في باب عن البدائع او غيرها تأمل (قوله ضعفها) اى ضعف الخمسة وهو عشرة
 دراهم لما فيها من الاثمار فان كانت لم تتم بعد ففيها اخراج الزرع كما في الحانية درمتى (قوله
 ولما سواه) اى سوى ما ذكر من الاشياء الثلاثة الموظف عليها (قوله مما ليس فيه توظيف عمر)
 قصد به اصلاح المتن فان ظاهره ان الزعفران والبستان فيه توظيف عمر كما هو قضية العطف
 مع انه ليس كذلك (قوله يحوطها) اى يرعاها ويحفظها أو هو بتشديد الواو اى دار عليها حائط
 قال في المصباح حاطه يحوطه حوطارعا وحوط حوله تحويطا ادار عليه نحو التراب حتى
 جعله محيطا به اه (قوله فلو ملتفة الخ) في المصباح التف النبات بعضه ببعض اختلط ثم اعلم
 ان حاصل ما ذكره من الفرق بين البستان والكرم هو ان ما كانت اشجاره ملتفة فهو كرم وما
 كانت متفرقة فهو بستان وقد عزاه في البحر الى الظهيرية ومثله في كافي النسفي ومقتضاه ان
 الكرم لا يختص بشجر العنب مع ان ما في المتون من عطف النخل على الكرم فيد انه غيره
 وفي الاختيار والجرب الذى فيه اشجار مشمرة ملتفة لا يمكن زراعتها قال محمد يوضع عليه
 نقدر ما يطيق لانه لم يرد عن عمر رضى الله تعالى عنه في البستان تقدير فكان مفوضا الى امر

وعلى الاول المعول بحر
 (يباغ الما صاعا من براو
 شعير ودرهما) عطف على
 صاع من اجود التقود
 زياى (والجرب الرطبة
 خمسة دراهم والجرب
 الكرم او النخل متصلة)
 قيد فيهما (ضعفها ولما
 سواه) مما ليس فيه توظيف
 عمر (كزعفران وبستان)
 هو كل ارض يحوطها
 حائط وفيها اشجار متفرقة
 يمكن الزرع تحتها فلو ملتفة
 اى متصلة لا يمكن زراعة
 ارضها فهو كرم (طاقته
 و) غاية الطاقة نصف
 الخارج

الامام وقال ابو يوسف لا يزاد على الكرم لان البستان بمعنى الكرم فالوارد في الكرم وارد فيه دلالة وان كان فيه اشجار متفرقة فهي تابعة للارض اه ومفاد هذا ايضا ان الكرم مختص بالغنم والبستان غيره بقريئة التعليل اولاً وثانياً وهذا أوفق بما في كتب اللغة ومفاده ايضا ان الخلاف بين محمد وابي يوسف في البستان اذا كانت اشجاره ملتفة وان مافي المتن هو قول محمد وعليه جرى في الملتقى وذكر في البدائع مثل مافي الاختيار حيث قل وفي جريب الكرم عشرة دراهم واما جريب الارض التي فيها اشجار مثمرة بحيث لا يمكن زراعتها لم يذكر في ظاهر الرواية وروى عن ابى يوسف انه قال اذا كان النخل ملتفا جمعت عليه الخراج بقدر ما يطبق ولا ازيد على جريب الكرم عشرة دراهم **(قوله لان التنصيف الخ)** علة لقوله وغاية الطاقة نصف الخراج فلا ينافي انه يجوز التقص عنه ففهم **(قوله)** فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ترك ما لم يوظف مع ان الكلام فيه فكان عليه ان يقول فلا يزداد عليه فيه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموظف الخ افاده ح قلت وقد يجاب بأن قوله والتنصيف الخ يفيد انه يجوز وضع النصف او الربع او الخمس فيصير خراج مقاسمة لانه جزء من الخراج وهو غير الموظف فقوله في خراج مقاسمة اراد به هذا النوع وقوله ولا في الموظف الخ اراد به النوع الاول فافهم **(قوله)** ولا في الموظف على مقدار ما وظفه عمر) وكذا اذا قمت بلدة بعد عمر فأراد الامام ان يضع على ما يزرع خضلة درهمين وقفيزا وهي تطيته ليس له ذلك عند ابى حنيفة وهو الصحيح لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يزد لما اخبر بزيادة الطاقة افاده في البحر عن الكافي قال ط وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه الظلمة على الارض من الزيادة على الموظف ولو سلم ان الاراضي آلت لبيت المال وصارت مستأجرة اه اى لما قدمناه عن التارخانية من ان الامام يدفعها للزراع بأحد طريقين اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها بقدر الخراج فقوله بقدر الخراج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المأخوذ الآن من الاراضي الشامية التي آلت الى بيت المال بموجب البراءة والدفر السطانية وكذا من الاوقاف شئ كثير فان منها ما يؤخذ منه نصف الخراج ومنها الربع ومنها العشر والظاهر انه خراج مقاسمة في اصل الوضع فيؤخذ بقدره اذا صار بدل أجرة ولعل مامر من التوظيف كان على سواد العراق فقط والموضوع على الاراضي الشامية كان خراج مقاسمة فبقى المأخوذ قدره وقد منّا التصريح عن الخبر الرملى بأنه خراج مقاسمة **(قوله)** وان اطاعت تعميم لقوله ولا يزداد عليه الخ فيشمل ما لم يوظف كما صرح به في قوله وغاية الطاقة نصف الخراج ويشمل خراج المقاسمة كما نص عليه في النهر وكذا الموظف من عمر رضي الله تعالى عنه كافي في البحر او من امام بعده كما مر فافهم **(قوله)** وجواز عند الطاقة) اعلم ان قول المصنف وغيره وينقص مما وظف ان لم تطبق يفهم منه انها ان اطاعت لا ينقص منه وهو مخالف لما في الدراية من جواز النقصان عند الطاقة قل في النهر ولو قيل بوجوده عند عدم الطاقة وبجوازه عند الطاقة لكان حسنا وعليه يحمل مافي الدراية قد بره اه وحينئذ فاللفهوم من قول المصنف ان لم تطبق انه لا يجب التقيص عند الطاقة فلا ينافي جوازه فقول الشارح وجوبا قيد اقوال المصنف وينقص مما وظف لا لقوله في الشرح فينقص الى نصف الخراج وقوله وجوازه اعطى على وجوب مكانه

لان (التنصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه) في خراج المقاسمة ولا في الموظف على مقدار ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه وان اطاعت على الصحيح كافي (وينقص مما وظف) عليها (ان لم تطبق) بان لم يبلغ الخراج ضعف الخراج الموظف فينقص الى نصف الخراج وجوبا وجوازه عند الطاقة

قول وينص وجوباً وظناً لم تطبق وجوازا ان اطاعت وهذا كلام لا غبر عليه وسقط
ما قيل ان مقتضى هذا العطف ان الخارج من الكرم مثلاً لو باع الف درهم جازاً اخذ خمسمائة
ولا قيل به والمراد انه ان باع الخارج ضعف الموظف او أكثر جازاً للامام ان ينقص عن الموظف
اه ووجه السقوط ان هذا انما يرد لو كان قوله وجوباً قيدا لقوله فينقص الى نصف
الخارج فيصير معنى قوله وجوازا انه ينقص الى نصف الخارج جوازا عند الاطاعة ولا موجب
لهذا الحمل ففهم (قوله وينبغي ان لا يزداد على النصف الخ) هذا في خراج المقاسمة ولم يقيد به
لانفهامه من التعبير بالنصف والخمس فن خراج الوظيفة ليس فيه جزء معين تأمل قال في النهر
وسكت عن خراج المقاسمة وهو اذا من الامام عليهم باراضيهم ورأى ان يضع عليهم جزءاً من
الخارج كنصف او ثلث او ربع فانه يجوز ويكون حكمه حكم العشر ومن حكمه ان لا يزيد
على النصف وينبغي ان لا ينقص عن الخمس قاله الحدادي اه وبه علم ان قول الشارح
وينبغي مذكور في غير محله لان الزيادة على النصف غير جائزة كما مر التصريح به في قوله ولا يزداد
عليه وكأن عدم التنقيص عن الخمس غير منقول فذكره الحدادي بحثاً لكن قال الخير الرملي
يجب ان يحتمل على ما اذا كانت تطبق فلو كانت قابلية الربع كثيرة المؤن ينقص اذ يجب ان
يتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة كما في ارض العشر ثم قال وفي الكافي وليس للامام ان يحول
الخارج الموظف الى خراج المقاسمة أقول وكذلك عكسه فيما يظهر من تعليقه لانه قال لان فيه
نقص العهد وهو حرام اه قلت صرح بالعكس القهستاني وقد منا عن الرملي ان المأخوذ
من الاراضي الشامية خراج مقاسمة وكتبنا ان ماصار منها لبيت المال تؤخذ اجزته بقدر
الخارج ويكون المأخوذ في حق الامام خراجاً بحيث كان كذلك تعتبر فيه الطاقة وبه يعلم ان
ما يفعله اهل التيار والزعامات من مطالبة اهل القرى بجميع ما عينه لهم السلطان على
القرى كالقسم من النصف ونحوه ظلم محض لان ذلك المعين في الدفاتر السلطانية مبنى على انه
كان لا يؤخذ من الزراع سوى ذلك القسم المعين والفاضل عنه يبقى للزراع والواقع في زماننا
خلافه فان ما يؤخذ منهم الآن ظلماً مما يسمى بالذخائر وغيرها شيء كثير ربما يستغرق جميع
الخارج من بعض الاراضي بل يؤخذ منهم ذلك وان لم يخرج الارض شيئاً وقد شاهدنا مراراً
ان بعضهم ينزل عن أرضه لغيره بلا شيء لكثرة ما عليها من الظلم وحينئذ فطالبته بالقسم ظلم على
ظلم والظلم يجب اعدامه فلا يجوز مساعدة اهل التيار على ظلمهم بل يجب ان ينظر الى ما تطبقه
الاراضي كما أفق به الخير الرملي ونقل بعض السراخ عن شمس الاثمة ان من سيرة الاكسرة
اذا أصاب زرع بعض الرعية آفة عوضوا له ما أنفقته في الزراعة من بيت مالهم وقولوا التاجر
شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا لم يعطه الامام شيئاً فلا أقل من ان لا يغرمه الخراج
(قوله فعليه خراج الارض) كذا في البحر عن شرح الطحاوي قال ط والاولى خراج الزرع
كما كتبه الشارح عن مجمع الفتاوى في باب زكاة الاموال اي في دفع صاعاً ودرهماً (قوله الى ان
يضم) يضم اوله وكسر ثامنه مبنياً فاعل قول في المصباح اطعمت الشجرة بالالف ادرك ثمرها
(قوله فعليه خراج الكرم) اي دائماً لانه صار الى الادنى مع قدرته على الاعلى قال في الفتاوى
المهنية قولوا من انتقل الى اخس الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض

وينبغي ان لا يزداد على
النصف ولا ينقص عن
الخمس حدادي وفيه
لو غرس بارض الخراج
كرماً او شجراً فعليه
خراج الارض الى ان ينعيم
وكذا لو قلع الكرم وزرع
الحب فعليه خراج الكرم

مطلب

لا يحول خراج الموظف
الى خراج المقاسمة
وبالعكس

مطلب

لا يلزم جميع خراج المقاسمة
اذا لم تطبق لكثرة المظالم

والزعفران فتركه وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كي لا يطمع الغنامة في اموال الناس كذا في الكافي ح
 قل في الفتح اذ يدعى كل ظالم ان ارضه كانت تصاح لزراعة الزعفران ونحوه وعلاجه صعب اه
(قوله) واذا اطعم معطوف على قوله الى ان يعلم قل في البحر وفي شرح الضحاوي لو انبت ارضه كرم ما فعليه خراجها الى ان يعلم فاذا اطعم فان كان ضعف وظيفة الكرم ففيه وظيفة الكرم وان كان اقل فنصفه الى ان ينقص عن قفيز ودرهم فان نقص فعليه قفيز ودرهم اه والقفيز صاع كاسر وهذا بناء على انها كانت للزراعة فلو لا الرطبة فالظاهر لزوم خمسة دراهم فلذا قل المزارع ولا ينقص عما كان تأمل **(قوله)** وكل ما يمكن الخ مكرر مع ما تقدم ح **(قوله)** على المسناة قال في جامع اللغة المسناة العرم وهو ما ينفى لاسيل ايرد الماء اه ح وحاصله انها ما ينفى حول الارض ليرد السيل عنها وتسمى حافتا النهر مسناة ايضا والظاهر ان الحكم فيها كذلك لان ذلك ليس محل الزرع فلا يسمى شاغلا للارض فيكون تابعا لها **(قوله)** قوم أراد بانهم الجمع الاثنين مجازا بقريته قوله احدها واو الجمع في شروا باعتبار صورة اسم الجمع ح **(قوله)** فيها كرمه أراد به الجنس كلذي بعده بقريته الجمع فيما يأتي ح **(قوله)** فشرى عطف على شروا عطفت مفصل على تحمل ح **(قوله)** فلو معلوما اي علم حصة الكروم وحصة الاراضى من الخراج المأخوذ **(قوله)** والا كان كان جملة في بعض النسخ بان كان جملة اي بان كان خراج الضيعة يؤخذ جملة من غير بيان لحصة الكروم وحصة الاراضى **(قوله)** فان لم تعرف الخ يعني لم يعرف احدا ان الكروم كانت اراضى ولا ان الاراضى كانت كروما ح **(قوله)** قسم بقدر الحصص اي ينظر الى خراج الكروم والاراضى فذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليها على قدر حصصها ح عن الحاشية قلت والظاهر ان المراد انه ينظر الى خراجها خراج وظيفة بأن ينظر كم جريا فيها فاذا بلغ خراج الكروم مائة درهم مثلا وخراج الاراضى مائتين يقسم جملة خراج الضيعة عليهما أنلانا لانه على الكروم وثلاث على الاراضى **(قوله)** قرية المراد اهلها فلذا قال خراجهم **(قوله)** ان لم يعلم الخ اي ان كان لا يعلم ان خراج اراضيهم كان على التساوى ام لا ترك كما كان * (نبيه) * في الحيرية سئل في مسجد قرية له ارض لم يعرف عاينها خراج من قديم الزمان ويريد السباهي المتكلم على القرية ان يأخذ عليها خراجا اجاب ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وحمل احوال المسلمين على الصلاح واجب **(قوله)** ولا خراج الخ اي خراج الوظيفة وكذا خراج المقاسمة والعشر بالاولى لتعلق الواجب بعين الخراج فيها ومثل الزرع الرطبة والكروم ونحوها خيرية **(قوله)** ما يمكن الزرع فيه ثانيا قال في الكبرى والفتوى انه مقدر بثلاثة اشهر نهر **(قوله)** ويمكن الاحتراز عنها خراج ما لا يمكن كالجراد كافي البزازية **(قوله)** كأنعام وكقردة وسباع ونحو ذلك بحر **(قوله)** وفأر ودودة عبارة البحر ومنه يعلم ان الدودة والفأرة اذا كالا للزرع لا يسقط الخراج اه قلت لاشك انهما مثل الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخير الرملى واقول ان كان كثيرا غالبا لا يمكن دفعه بحيلة يجب ان يسقط به وان امكن دفعه لا يسقط هذا هو المتعين للصواب **(قوله)** او هلك الخارج بعد الحصاد مفهومه انه لو هلك قبله يسقط الخراج لكن يخالفه التفصيل المذكور فيما لو أصاب الزرع آفة فان الزرع

واذا اطعم فعليه قدر ما يطبق ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكل ما يمكن الزرع تحت شجره فبستان وما لا يمكن فكره واما الاشجار التي على المسناة فلا شيء فيها انتهى وفي زكاة الحاشية قوم شروا ضيعة فيها كرم وارض فشرى احدها الكروم والآخرة الاراضى وارادوا قسم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشراء والا كان كان جملة فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر الحصص قرية خراجهم متفاوت فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على ما كان (ولا خراج ان غلب الماء على ارضه وانقطع) الماء (او أصاب الزرع آفة سماوية كغرق وحرق وشدة برد) الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا (اما اذا كانت الآفة غير سماوية) ويمكن الاحتراز عنها (كأن كل قردة وسباع ونحوها) كأنعام وفأر ودودة بحر (او هلك) الخارج (بعد الحصاد) لا يسقط

اسم للمقام في ارضه حيث وجب الخراج به لا كنه باق يمكن الاحتراز عنها علم انه يجب قبل الحصاد
 الا ان يحمل الهالك هنا على ما اذا كان بما لا يمكن الاحتراز عنه فتدفع الخالفة وقد من في باب العشر
 من الزكاة الاختلاف في وقت وجوبه فعنده يجب عند ظهور الثمرة والامن عليها من الفساد وان
 لم يستحق الحصاد اذا بلغت حدا يتفنع به وعند الثاني عند استحقاق الحصاد وعند الثالث اذا
 حصدت وصارت في الحرين فلو اكل منها بعد بلوغ الحصاد قبل ان تحصد ضمن عندها لا عند محمد
 ولو بعدما صارت في الجرين لا يضمن اجماعا ومرة هناك **(قوله)** وقبله يسقط (اي الا اذا
 بقي من السنة ما يمكن فيه من الزراعة كما يؤخذ مما سلف ط قال الحير الرملي ولو هلك الخراج في
 خراج المقاسمة قبل الحصاد او بعده فلا شيء عليه لتعلقه بالخارج حقيقة وحكمه حكم الشريك
 شركة الملك فلا يضمن الابتعدى فعلم ذلك فانه مهم ويكثر وقوعه في بلادنا وفي الحانية ماهو
 صريح في سقوطه في حصرة رب الارض بعد الحصاد ووجوبه عليه في حصرة الاكارم معا لان الارض
 في حصته بمنزلة المستأجرة اه **(قوله)** ان فضل عما انفق) ينبغي ان يلحق بالنفقة على الزرع ما
 يأخذه الاعراب وحكام السياسة ظاهرا كما يعلم بما قدمناه **(قوله)** اخذ منه مقدار ما بينا) اي ان بقي
 ضعف الخراج كدرهمين وصاعين يجب الخراج وان بقي أقل من مقدار الخراج يجب نصفه وأشار
 المشرح الى هذا بقوله وتماه في الشربالية فانه مذكور فيها افاده ح **(قوله)** مصنف سراج
 على حذف العاطف او على معنى مصنف عن السراج فن المصنف في المنح نقل ذلك عن السراج
(قوله) وكذا حكم الاجارة) اي لو استأجر ارضا فغلب عليها الماء وانقطع لتجب الاجارة واما
 لو أصاب الزرع آفة فلما يسقط اجرة ما بقي من السنة بعد الهلاك لا قبله لان الاجر يجب بازاء
 المنفعة شيئا فشيئا فيجب اجر ما استوفى لا غيره فيفرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كافي البحر
 عن الوالوية قمت لكن في اجارة البرازية عن المحيط الفتوى على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة
 لا يتمكن من الزراعة لا يجب الاجر والاي يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر
 وكذا لو منعه غاصب اه والخراج كذلك كما علمت **(قوله)** فن عطلها صاحبها) اي عطل الارض
 الصالحة للزراعة در متقى قلت في الحانية له في أرض الخراج ارض سبعة لا تصلح للزراعة اولا
 يصلها الماء ان امكنه اصلاحها ولم يصلح فعليه الخراج والا فلا اه ومن التعطيل من وجه مالو
 زرع الاخص مع قدرته على الاعلى كما مر قلت ويستثنى من التعطيل ما ذكره في الاسعاف في
 فصل احكام المقابر والربط لو جعل أرضه مقبرة او خانا لليلة او مسكنا سقط الخراج عنه وقيل
 لا يسقط والصحيح هو الاول اه وعليه متى في المنظومة الحبية وبقى مالو عجز مالكها عن
 الزراعة لعدم قوته واسبابه فالامام ان يدفعها لغيره مزارعة لياخذ الخراج من نصيب المالك
 ويمسك الباقي للمالك وان شاء آجرها وأخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعها من بيت المال
 فن يتمكن باعها واخذ الخراج من ثمنها قل في النهاية وهذا بلا خلاف لانه من باب صرف
 الضرر العام بالضرر الخاص وعن ابى يوسف يدفع لما جاز كفايته من بيت المال قرضا
 ليعمل فيها زباني وفي الذخيرة لو عادت قدرة مالكها ردها الامام عليه الا في البيع **(قوله)**
 يجب الخراج) أما في التعطيل فلان التفسير جاء من جهته واما فيما بعده فلان الخراج
 فيه معنى المؤنة فمكن ابقاؤه على المسلم وقد صح أن الصحابة اشتروا أراضي الخراج

وقبله يسقط ولو هلك بهضه
 ان فضل عما انفق سى اخذ
 منه مقدار ما بينا مصنف
 سراج وتماه في الشربالية
 معزى بالبحر قل وكذا حكمه
 الاجارة في الارض
 المستأجرة (فن عطلها
 صاحبها وكان خراجها
 موظفا او اسلم) صاحبها
 (او اشترى مسلم) من ذمى
 (ارض خراج يجب) الخراج
 (ولو منعه انسان من الزراعة
 او كان الخراج) خراج
 (مقاسمة)

مطلب

فيما لو عجز المالك عن زراعة
 الارض الخراجية

وكانوا يؤدون خراجها وتماه في الفتح (قوله لا يجبر بشئ) لانه اذا منع ولم يقدر على دفعه لم
 يتمكن من الزراعة ولان خراج المقاسمة يتعلق بعين الخراج مثل العشر فاذا لم يزرع مع القدرة
 لم يوجد الخراج بخلاف خراج الوظيفة لانه يجب في الذمة بمجرد التمكن من الزراعة (قوله
 وقد علمت الخ) حاصله دفع ما يتوهم من قولهم او عطلها صاحبها يجب الخراج انه لو ترك الزراعة
 لعذر او لغيره او رحل من القرية يجبر على الزراعة والعود وليس كذلك اما والا فلما علمت من
 قولهم ان الامام يدفعها لغيره مزارعة او بالاجرة او يبيعها ولم يقولوا باجبار صاحبها واما
 ثانيا فلما مر من ان الاراضي الشامية خراجها مقاسمة لا وظيفة فلا يجب بالتعطيل اصلا واما
 ثالثا فلانها لما صارت لبيت المال صار المأخوذ منها اجرة بقدر الخراج والاجرة لا تلزم هنا بدون
 التزام اما بعدد الاجارة او بالزراعة قل الخير الرمل في حاشية البحر اقول رأيت بعض اهل العلم
 أفنى بانه اذا رحل الفلاح من قريته ولزم خراب القرية برحيله انه يجبر على العود وربما اغتربه
 بعض الجهلة وهو محمول على ما اذا رحل لاعن ظلم وجور ولا عن ضرورة بل تعنتا وامر
 السلطان باعدته للمصلحة وهي صيانة القرية عن الخراب ولا ضرر عليه في العود واما ما يفعله
 الظلمة الآن من الالتزام بالرد الى القرية مع التكاليف الشاقة والجور المفرط فلا يقول به مسلم
 وقد جعل الحصني الشافعي في ذلك رسالة اقام بها الطامة على فاعل ذلك فارجع اليها ان شئت
 اه (قوله كي لا تجرى الظلمة) قل في العناية وردبانه كيف يجوز الكتان وانهم لو اخذوا كان
 في موضعه لكونه واجبا اجيب باننا لو افتيينا بذلك لادعى كل ظالم في أرض ليس شأنها ذلك انها
 قبل هذا كانت تزرع الزعفران فيأخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان اه (قوله باع ارضا
 خراجية الخ) هذا اذا كانت فارغة لكن اختلفوا في اعتبار ما يتمكن المشتري من زراعته
 فقل الخطة والشعر وقل اي زرع كان وفي انه هل يشترط ادراك الربيع بكماله او لا وفي واقعات
 الناطق ان الفتوى على تقديره بثلاثة اشهر وهذا منه اعتبار لزرع الدخن وادراك الربيع فان
 ربيع الدخن يدرك في مثل هذه المدة واما اذا كانت الارض مزروعة فباعها مع الزرع فان
 كان قبل بلوغه فالخراج على المشتري مطلقا وان بعد بلوغه وانقضاء حبه فهو كولو باعها فارغة
 ولو كان لها ريعان خرين وريعي وسلم احدهما للبائع والآخر للمشتري فالخراج عليهما ولو
 تداولتها الايدي ولم تمكث في ملك احدهم ثلاثة اشهر فالخراج على احدها من التناخانية
 ملخصا (قوله غناية) لم جده فيها وانما عزاه الى البنية وهي شرح الهداية للعيني
 (قوله ولا يؤخذ العشر الخ) اي لو كان له ارض خراجها موظف لا يؤخذ منها عشر الخراج
 وكذا لو كان خراجها مقاسمة من النصف ونحوه وكذا لو كانت عشرية لا يؤخذ منها عشر الخراج
 لانهما لا يجتمعان ولذا لم يفعله احد من الخلفاء الراشدين والا لقل وتماه في الفتح (قوله
 ولا يتكرر الخراج الخ) قل في الفتح فالخراج له شدة من حيث تعلقه بالتمكن وله خفة باعتبار
 عدم تكرره في السنة ولوزرع فيها مرارا والعشر له شدة وهو تكرره بتكرار خروج الخراج
 وخفة بتعلقه بعين الخراج فاذا عطلها لا يؤخذ بشئ اه قلت ومن ذلك ان الخراج يسقط
 بالموت وبالتدخل كالجزية وقل لا كالعشر وسأتي تمام الكلام عليه في الفصل الآتي
 (قوله او وهبه له) بان اخذه منه ثم اعطاه اياه (قوله عند الثاني) اي عند ابي يوسف وقول محمد
 لتعلقه بالخراج حقيقة

المأخوذ من اراضي مصر
 اجرة لخراج فما يفعل
 الآن من الاخذ من الفلاح
 وان لم يزرع ويسمى ذلك
 فلاحة و اجباره على
 السكنى في بلدة معينة يعمر
 داره ويزرع الارض حرام
 بلا شبهة نهر ونحوه في
 الشرب لالية مغزيا للبحر
 حيث قل وتقدم ان مصر
 الآن ليست خراجية بل
 بالاجرة فلا شئ على من لم
 يزرع ولم يكن مستأجرا ولا
 جبر عليه بتسيبها فما يفعله
 الظلمة من الاضرار به حرام
 خصوصا اذا اراد الاشتغال
 بالعام وقالوا لوزرع الاخس
 قدر على الاعلى كزعفران
 فعليه خراج الاعلى وهذا
 يعام ولا يفتى به كي لا تجرى
 الظلمة (باع ارضا خراجية
 ان بقى من السنة مقدار ما
 يتمكن المشتري من الزراعة
 فعليه الخراج والا فعلى
 البائع غناية) ولا يؤخذ
 العشر من الخراج من ارض
 الخراج لانهما لا يجتمعان
 خلافا للشافعي (ولا يتكرر
 الخراج بتكرار الخراج
 في سنة لو موظفا والا) بان
 كان خراج مقاسمة (تكرر)
 لتعلقه بالخراج حقيقة

(كالعشر) فانه يتكرر (ترك السلطان) او نائبه (الخراج لرب الارض) او وهبه له ولو بشفاعة (جاز) عند الثاني

لا يجوز له ان يخرج وجه قول محمد ان كان مراده انه لا يجوز له ان يكون مصرفا للخراج
(قوله وحل له ان يكون مصرفا) اعاده لان قوله جازي جازي مفعله السلطان بمعنى انه لا يصح من ولا
يأثم من ذلك حله لرب الارض وفي التقنية وتقدر في صرفه الى نفسه ان كان مصرفا كالميتى
والمجاهد والمعلم والمتعلم والمذاكر والواعظ عن علم ولا يجوز غيرهم وكما اذا تركه في بيت
الخارج لاحد بدون عهده **(قوله خلاف المشهور)** أي مخالف لما نقله العامة عن ابن يوسف
(قوله لا يجوز اجماع) لعل وجهه ان العشر مصرف مصرف له لا يزده الخارج ولا
يكون الانسان مصرفا لزكاة نفسه بخلاف الخارج فانه ليس زكاة ولا يوضع على أرض التكاثر
هذا مظهره في تأمل **(قوله مزية البرازية)** وذلك حيث قل وفي البرازية السلطان اذا ترك
العشر من هو عليه حاز غنيا كان أو فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان
كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخارج لبيت مال الصدقات اه فأتى
حمه على ما اذا كان الغني من مستحقى الخارج والافنياني أن يضمن السلطان ذلك من ماله تأمل
وقد مرنا في باب عشر عن الذخيرة مثل ما في البرازية وقول في الدر المنثور في البرجندى
في بيان مصرف الجزية وكذا وجعل العشر للمقاتلة جاز لانه مال حصل بقوتهم اه فايحفظ
وليكن التوفيق اه اى يحمل القول بانفع على غير المقاتلة والقول بالجواز عليهم قات لكن
قوله وجعل العشر للمقاتلة ليس صريحا في جعل عشرين اراضيهم تأمل **(قوله وفي النهر)**
من هذا القول في الاشياء من كلامنا **(قوله علم من قول الثاني)** اى يجوز ترك الخارج
وهو ان هر مصرف **(قوله كذا الاقصاصات الخ)** قل ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب
الخارج والامام ان يقطع كل مرات وكل ما ليس فيه ملك لاحد ويعمل بما يرى انه خير له مسلمين
واعم فعمله في قول ايضا وكل أرض ليست لاحد ولا عليها اترعمارة فقلعها رجالا فعملها فان
كانت في أرض الخارج ادى عنها الخارج وان كانت عشرية ففيها العشر وقيل في ذكر القطائع
ان عمر اصطفى اموال كسرى واهل كسرى وكل من فر عن أرضه او قتل في المعركة وكل مفيض
ماء او اجمة فكان عمر يقطع من هذا ما يقطع قل ابو يوسف رذائل بمنزلة بيت المال الذي لم يكن
لاحد ولا في يد وارث فالامام العدل ان يخرج منه ويعطى من كان له عناء في الاسلام ويضع ذلك
موضعه ولا يجازي به فكذلك هذه الأرض فهذا سبيل القطائع عندى في أرض العراق وانما
صار القطائع يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة اه قلت وهذا صريح في ان القطائع
قد تكون من الموات وقد تكون من بيت المال من هو من مصارفه وانه يملك رقبة الأرض ولذا
قل يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة ويدل له قوله ايضا وكل من اقلعه أو اذاه مهديون من
من أرض السواد وأرض العرب والحبلى من الاصناف التي ذكرنا ان الامام ان يقطع منها
فلا يدخل لمن يأتي عهده من الخلفاء ان يرد ذلك ولا يخرج من يد من هو في يده وارث او مشترم
قل والأرض عندى بمنزلة مال فالامام ان يخرج من بيت المال من له عناء في الاسلام ومن يقوى
به على العدو ويعمل في ذلك بالذى يرى انه خير للمسلمين واصالح الامرهم وكذلك الارضون
يقطع الامام منها من احب من الاصناف اه فهذا يدل على ان الامام ان يعطى الأرض من بيت
المال على وجه التملك لرقبتها كما يعطى المال حيث رأى المصلحة اذا لفرق بين الأرض والمال في

وحل له ان يكون مصرفا لا تصدق
به يفتى وما في الجاوى من
ترجيح حله لغير مصرف
خلاف المشهور (ولو ترك
العشر لا) يجوز اجماع
ويخرجه بنفسه للفقراء
سراج خلافا لما في تعدد
نصرف الامم منسوط
بالمصلحة من الاشياء معزيا
للبرازية فتدبه وفي النهر يعلم
من قول الثاني حكم
الاقصاصات من اراضي بيت
المال اذ حاصها ان الرقبة
ليست المال والخارج له

مطلبه

في احكام الاقطاع من
بيت المال

الدفع للمستحق فاعتق هذه الفائدة فأتى من صرح بها وإنما المشهور في الكتب أن الإقطاع
تملك الخراج مع بقاء رقبة الأرض لبيت المال (قوله وحينئذ) أي حين إذا كانت رقبتها لبيت
المال وهذا ظاهر وأما إذا كانت رقبتها للمقطع له كقول فلاشك في صحة بيعه وغيره (قوله نعم له
أجارته الخ) قل ابن نجيم في رسالته في الإقطاعات وصرح الشيخ قاسم في فتوى رفعت له بأن
للجندى أن يؤجر ما أقطعه له الإمام ولا أثر لجواز اخراج الإمام له أثناء المدة كالأثر لجواز
موت المؤجر في أثناء المدة ولا يكون له ملك منفعة في مقابلة مال لاتفاقهم على أن من صولح على
خدمة عبد سنة كان المصالح أن يؤجره إلى غير ذلك من النصوص الناطقة بإيجار مملكته من
المنافع لا في مقابلة مال فهو نظير المستأجر لأنه ملك منفعة الإقطاع بمقابلة استعداد لما أعد له
وإذا مات المؤجر أو أخرج الإمام الأرض عن المقطع تنسخ الأجرة لا انتقال الملك إلى غير
المؤجر كالأثر انتقال الملك في النظائر التي خرج عليها أجرة الإقطاع وهي أجرة المستأجر وأجرة
العبد الذي صولح على خدمته مدة وأجرة الموقوف عليه الغلة وأجرة العبد المأذون وأجرة
أم الولد اهـ (تنبيه) المراد بهذه الأجرة أجرة الأرض للزراعة لكن إذا كان للأرض زراع
واضعون أيديهم عليها وأنهم فيها حرث وكبس ونحوه مما يسمى كردار أو يؤدون ما عليها لا تصح
أجارتها غيرهم أما إذا لم يكن لها زراع مخصوص بل يتواردها أناس بعد آخرين ويدفعون
ما عليها من خراج المفاصلة فله أن يؤجرها لمن أراد لكن الواقع في زماننا المستأجر يستأجرها
لأجل أخذ خراجها للزراعة ويسمى ذلك التزاما وهو غير صحيح كما فتي به الحير الرملي في كتاب
الوقف وكذا في كتاب الأجرة في عدة مواضع فراجع (قوله وانتقل من أقطعه له في زمن سلطان
آخر) كذا في عبارة النهر والظاهر أن قوله انتقل بمعنى مات ولو عبر به لكان أولى (قوله هل
يكون لأولاده) أي هل تصير الأرض لأولاد المقطع له عملا بقول السلطان ولأولاده فإنه بمعنى
أن مات عن أولاد فلا أولاد من بعده فهو تعليق معنى (قوله ومقتضى قواعدهم الخ) حاصل
الجواب أنها لا تكون لأولاده لبطالان التعليق المذكور بموت السلطان المعلق قل في الأشباه
من كتاب الوقف يصح تعليق التقرير في الوظائف أخذًا من تعليق القضاء والإمارة بجامع
الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير فإذا قال القاضي أن مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد
قررتك فيها صحيح وقد ذكره في انفع الوسائل تفقها وهو فقه حسن اه أقول قدم الشارح في فصل
كيفية القسمة في تنفيل أنه يعلم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وإن مات الوالي أو عزل ما لم
يمنعه الثاني ومقتضى هذا أن التعليق لا يبطل بموت المعلق فإن قوله من قتل قتيلًا فله سلبه فيه
تعليق استحقيق السلب على القتال لكن قدمنا هناك عن شرح السير الكبير خلافه وهو أنه يبطل
التنفيل بعزل الأمير وكذا بموته إذا نصب غيره من جهة الخليفة لا من جهة العسكر (قوله ولو
أقطعه السلطان أرضا مواتا) أي من أراضي بيت المال حيث كان المقطع له من أهل الاستحقاق
فيه لك رقبتها كما قدمناه أو من غير بيت المال والمراد باقطاعه أنه له بأحيائها على قول أبي حنيفة
من اشتراط أن يكون بجهة الأحياء وهذا لا يختص بكون أخيه مستحقًا من بيت المال بل لو كان ذميا
ملك ما أحياده (قوله أو ملكها السلطان) أي بأحياء أو شراء من وكيل بيت المال (قوله ثم أقطعهها
لا) يعني وهبها (قوله جاز وقفه لها) وكذا بيعه ونحوه لأنه ملكها حقيقة (قوله ولأرضاد

مطلب

في أجرة الجندى ما أقطعه له
الإمام

وحينئذ فلا يصح بيعه
ولا هبته ولا وقفه نعم له أجارته
تخريجًا على أجرة المستأجر
ومن الحوادث لو أقطعهها
السلطان له ولأولاده
ونسله وعقبه على أن مات
منهم انتقل نصيبه إلى
أخيه ثم مات السلطان
وانتقل من أقطعه له في زمن
سلطان آخر هل يكون
لأولاده لم أره ومقتضى
قواعدهم الغناء التعليق
بموت المعلق قد بره ولو
أقطعه السلطان أرضا
مواتا أو ملكها السلطان ثم
أقطعهها له جاز وقفه لها
والأرضاد من السلطان
ليس باقصاص البتة وفي
الأشباه قبيل القول في
الدين أفتى العلامة قاسم

مطلب

في بطلان التعليق بموت
المعلق

مطلب

في صحة تعليق التقرير في
الوظائف

(الح) الرصد الطريق رصده رصدا من باب قتل قعدت له على الطريق وقعد فلان المرصد كجعفر وبالمرصاد بالكسر والمرصد ايضا اى بطريق الارتقاب والانتظار وربك لك بالمرصاد اى مراقبك فلا يخفى عليه شئ من فعالك ولا تقوته مصباح ومنه سعى ارساد الساطان بعض القرى والمزارع من بيت المال على المساجد والمدارس ونحوها لم يستحق من بيت المال كالقراء والائمة والمؤذنين ونحوهم كأن ما رصده قائم على طريق حاجتهم يراقبها وانما لم يكن وفقا حقيقة لعدم ملك الساطان له بل هو تعيين شئ من بيت المال على بعض مستحقه فلا يجوز لمن بعده أن يغيره ويبدله كاقدمنا ذلك مبسوطا (قوله بصحة اجارة المقطع) نقدم آنفا وذكرنا عبارة العلامة قاسم والله سبحانه اعلم

بصحة اجارة المقطع وان الامام ان يخرج منه متى شاء وقيد ابن نجيم بغير الموات اما الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فيلحفظ

فصل في الجزية

فصل في الجزية

هذا هو الضرب الثاني من الخراج قدم الاول لقوته لوجوبه وان اسلموا بخلاف الجزية اولانه الحقيقة اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولا يطلق على الجزية الا مقيد أى فيقال خراج الرأس وهذا اشارة الحجاز وبنيت على فعلة دلالة على الهيئة التي هي الاذلال عند الاعطاء نهر وتسمى جالية من جلوت عن البلد جلاء بالفتح والمد خرجت واجليت مثله والجالية الجماعة ومنه قيل لاهل الذمة الذين جلاهم عمر رضى الله عنه عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الجالية الى الجزية التي اخذت منهم ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وان لم يكن صاحبها اجلى عن وطنه فقيل استعمل فلان على الجالية والجمع الجوالى مصباح فاطلاقها على الجزية مجاز بمرتين (قوله لانها جزت على القتل) اى قضت وكفت عنه فاذا قبلها سقط عنه القتل بجر اولانها وجبت عقوبة على الكفر كما في الهداية قال في الفتح ولهذا سميت جزية وهى والجزاء واحد وهو يقال على ثواب الطاعة وعقوبة المعصية (قوله والجمع جزى) وفي لغة جزيات مصباح (قوله لا يقدر ولا يغير) أى لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يغير بزيادة ولا نقص درر وذلك كاصالح عليه الصلاة والسلام اهل نجران وهم قوم نصارى بقرب اليمن على الفى حلة فى العام وصالح عمر رضى الله تعالى عنه نصارى بنى تغلب على ان يؤخذ من كل واحد منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم من المال الواجب فلزم ذلك وتقدم تفصيله فى الزكاة فتح (قوله وما وضع بعد ما قهروا الخ) هذا الوضع والتقدير لا يشترط فيه رضاهم كفى الفتح (قوله على فقير معتملى) ظاهره ان القدرة على العمل شرط فى حق الفقير فقط لقوله الآتى وفقير غير معتملى وليس كذلك بل هو شرط فى حق الكل ولذا قال فى البناية وغيرها لا يلزم الزمن منهم وان كان مفرطاً فى اليسار وكذا لو مرض نصف السنة كما فى شرح الزيلعى فلو حذف الفقير لكان اولى بجر اى لو حذفه من قوله الآتى فيمن لا يوضع عليه الجزية وفقير غير معتملى بأن يقول وغير معتملى ليشمل الفقير وغيره لا من قوله هنا على فقير معتملى كما فهمه فى النهر فاعترضه بأنه لو اقتصر على قوله ومعتملى لما افاد اشتراط القدرة على العمل فى حق الغنى كيف وقد قال به اه قلت الاعتال الاضطراب فى العمل وهو الاكتساب والمراد القدرة عليه حتى لو لم يعمل مع قدرته وجبت كمن عطل الارض كما فى الفتح وقال قيد بالاعتمال لانه لو كان مريضاً فى نصف السنة فصاعداً لا يجب عليه شئ اه وبه ظهر ان التقيد بالمعتملى هنا واقع فى محله وان قوله الآتى لا يوضع على زمن واعمى وفقير غير معتملى تصريح بمفهوم القيد هنا وان

هى لغة الجراء لانها جزت عن القتل والجمع جزى كلحية ولحى وهى نوعان (الموضوع من الجزية يصلح لا يقدر ولا يغير) تحرزا عن الغدر وما وضع بعد ما قهروا واقروا على املاكم يقدر فى كل سنة على فقير معتملى يقدر على تحصيل التقدين بأى وجه كان ينابيع وتكفى صحته فى اكثر السنة هداية (اثناعشر درهما) فى كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه (وعلى المكثر ضعفه) فى كل شهر اربعة دراهم

عطف الفقير والاعمى على الزمن عطف خاص على عام لان المراد بالزمن العاجر فلو اقتصر عليه لاغناء لشموله الفقير وغيره وقد يقال ان غير المعتمل اعم لانه يشمل ما اذا كان سالم الآلات صحيح البدن لكنه لا يقدر على الكسب لحرقه وعدم معرفته حرقه يكتسب منها وعلى هذا فتكون القدرة على العمل شرطاً في الفقير فقط اذ لا شك ان غير الفقير توضع عليه اذا كان صحيحاً غير زمن ولا اعمى وان لم يكن معتملاً بهذا المعنى المذكور فيتعين تفسير غير المعتمل بما ذكرنا ليندفع الاستدراك على عبارة المتون ثم رأيت في القهستاني ما يؤيده حيث قال وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش بكسب يده في كل يوم فلو فضل على قوته وقوت عياله اخذت منه والا فلا والى ان غيره من لاجحة الى الكسب للنفقة في الحال **(قوله)** وهذا للتسهيل الخ الاشارة الى قوله في كل شهر درهم وقوله في كل شهر درهمان وقوله في كل شهر اربعة وفي القهستاني عن المحيط انها تجب في اوله عندهم لانها جزاء القتل وبعد الذمة يسقط الاصل فوجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باداء الكل عنده في آخر الحول تخفيفاً وباداء قسط شهرين عند ابي يوسف في آخرها وقسط شهر عند محمد في آخره اه ومثله في التارخانية فما ذكره الشارح تبعاً للهداية قول محمد والحاصل انها تجب في اول العام وجوباً موسعاً كالصلاة وانما تجب الاداء في آخره وفي آخر كل شهرين او شهر للتسهيل والتخفيف عليه **(قوله)** واعتبر ابو جعفر العرف حيث قال ينظر الى عادة كل بلد في ذلك الاترى ان صاحب خمسين الفابليخ يعد من المكثرين وفي البصرة وبغداد لا يعد مكثراً وذكره عن ابي نصر محمد بن سلام فتح **(قوله)** وهو الاصح صححه في الوالوجية ايضا قال في الدر المنقى والصحيح في معرفة هؤلاء عرفهم كما في الكرمانى وهو المختار كما في الاختيار ذكره القهستاني واعترف في المنع تبعاً للبحر بأنه اى التحديد لم يذكر في ظاهرها الرواية ولا يخفى ان الاول اى اعتبار العرف اقرب لرأى صاحب المذهب واقره في الشرنبلالية وفي شرح المجمع وغيره وينبى تفويضه للامام اى كما هو رأى الامام وفي التارخانية انه الاصح فتبصر اه يعنى ان رأى الامام ان المقدرات التى لم يرد بها نص لا تثبت بالرأى بل تفوض الى رأى المتبلى كما قال في الماء الكثير وفي غسل النجاسة وغير ذلك **(قوله)** ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة الخ قال في البحر وينبى اعتبارها في اولها لانه وقت الوجوب اه ورده في النهر بأنهم اعتبروا وجودها في آخرها لانه وقت وجوب الاداء ومن ثم قالوا لو كان في اكثر السنة غنيا اخذت منه جزية الاغنياء او فقيراً اخذت منه جزية الفقراء ولو اعتبر الاول لوجب اذا كان في اولها غنياً فقيراً في اكثرها ان يجب جزية الاغنياء وليس كذلك نعم الاكثر كالكل اه واعترضه محشى مسكين بأن ما ورده على اعتبار الاول مشترك الالتزام اذ هو وارد ايضا على اعتبار الآخر لاقتضائه وجوب جزية الاغنياء اذا كان غنياً في آخرها فقيراً في اكثرها اه قلت وحاصله انه اذا كان المعتمل الوصف الموجود في اكثر السنة فلا فرق بين كونه في اولها وآخرها وعلى هذا فمن اعتبر آخرها اراد اذا كان ذلك الوصف موجوداً في اكثرها وعلى هذا فلا اعتبار لخصوص الاول والاخر لكن سيد ذكر المصنف ان المعتمل في الاهلية وعدمها وقت الوضع بخلاف الفقير اذا أيسر بعد الوضع حيث توضع عليه وحاصله على وجه يحصل به التوفيق بينه وبين اعتبار اكثر السنة ان من كان من

وهذا للتسهيل لاليان
الوجوب لانه بأول الحول
بنية (ومن ملك عشرة
آلاف درهم فصاعد اغنى
ومن ملك مائتى درهم
فصاعداً متوسط ومن ملك
مادون المائتين او اقل
شياً فقير) قاله الكرخى
وهو احسن الاقوال
وعليه الاعتماد بحر واعتبر
ابو جعفر العرف وهو
الاصح تارخانية ويعتبر
وجود هذه الصفات في
آخر السنة فتح لانه وقت
وجوب الاداء نهر

عنه وقت الوضع وضعت عليه ودنا من يكون حر مكنا ولا موضع عليه وان صار اهلا
بعده كسبي ومن كان اهلا وقت وضع لكن قد به عذر لموضع عليه لا ذل عذر بعده
كالفقر اذا ايسر والمريض اذا صح لكن بشرط ان يبقى من سنة اكثرها وعنى هذا فيعتبر
ول السنة لتعرف لاهل من غيره وبه - خفي لاهلية لا يعتبر ولها في حق غير الاوصاف بل
يعتبر اكثرها فيه كما ان كان مريضا في وقت وضع عذر له في اكثره وجبت ولا فلا وكذا لو
كان فقيرا غير معتمدا لم صار فقيرا معتمدا او متوسعا وعنى في اكثرها وعنى هذا يحمل في
تولوا حية وغيرها من ان الفير لو ايسر في آخر السنة اخذت منه اهلى اذا ايسر اكثرها
وعنى هذا عكسه بان كان غنيا في اولها فقير في آخرها اعتبر موحد في اكثره لكن على ممر
من انه يؤخذ في كل شهر قسط يؤخذ من كان غنيا في اولها شهرين مثالا قسط شهرين دون
البقي لما في تقيتني عن المحيط يسقط الباقي في جرية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا
او مريضا نصف سنة او اكثر اهلى وأشار الى ان ناقص عن نصف سنة لا يجعل عذرا ولذا قول
في الفتح ثاب يوظف على المعتمل اذا كان صحيح في كثير السنة والا فلا جزية عليه لان الانسان
لا يجوز عن قليل مرض فلا يجعل لقليل منه عذرا وهو ناقص عن نصف العام اهلى هذا ما
طهر في تحرير هذا محل سنة على اعد (قوله) وتوضع على كتابي (اي ولو عربيا فتح
ولكتابي من يعتقد دينا مما اوى الى منزلا يكتب في يهود الاحكام ومهم السمرى لذي وضع
يدخل وهم فرقة من اليهود وتختلف يهود في الكبر الاحكام ومهم السمرى لذي وضع
مجل وعنده مصباح (قوله) (لا زمن) سبة على خلاف القيس الى ارمينية بكسر الهمزة
وايم بينهما راه سكة وفتح يه الشية بعد النون وهى ناحية الروم كفى المصباح (قوله)
تؤخذ منهم عنده خلافا لجمهم (قوله) على انهم من نصارى ارمين يهود فيهم من اهل كتاب
عنده وعندهم يعبدون كوكب فيسبون من لكت بين بل كعبدة الاوثان كما في الفتح
والنهر فلاح قول طهر كلامهم ان نصبة من العرب ذو كانوا من العجم لما تاتي الخلاف
ما علمت ان العجمي تؤخذ منه الحرية وهو مشكك اهلى قلت ويؤيده ما نقله السائحاني عن
بدع من انه عندهم تؤخذ منهم حرية اذا كانوا من العجم لا يه كعبدة الاوثان اهلى (قوله)
ومجوسى) من بعد النار فتح (قوله) على مجوس عجمي) بنفحجن ذل في الفتح بلدة في البحرين اهلى
وفي مصباح وقد اطلقت على ناحية بلاد البحرين وعلى جميع الاقيم وهو المراد بالحديث اهلى
وفيه بعض بحران على قطر ثنية موضع بين البصرة وعمان وهو من بلاد نجد (قوله) ورونى
عجمي) لوثن ما كان مقنوشا في حائط ولا شخص له والضم ما كان على صورة الانسان
وخصايب ما لا نقش له ولا صورة ولكنه بعد منح عن سراج ومنه في البحر لكن ذكر
قبله لوثن منه حنة من خشب الحجور وقصة او حوهر تحت وجمع لوثن وكانت العرب
تنصبها وتعبد هلى وفي مصباح وثن الضم سواء كان من خشب وحجر وغيره اهلى والعجمي
خلاف العربي (قوله) حوز سرقه ح) ولما نظرب الحرية على النساء والعبيان مع
جواز سرقتهم لا يه صاروا انباء لاصولهم في تكفر فكانوا اتباعا في حكمهم فكانت
الحرية عن الرجل واتباعه في المعنى ان كان له تسع والافهى عنه خاصة فتح (قوله) لان

(وتوضع على كتابي)

يدخل في اليهود السامرة
لا يه يديسون شريعة
موسى عليه الصلاة والسلام
وفي التصارى مخرج
الارمن واما نصبة
في الحرية تؤخذ منهم عنده
حازو يه (ومجوسى) يه
عربى لوصفه عليه صلاة
والسلام على محوس عجمي
(ومجوسى عجمي) حوز
استرقفه حوز سرقه حرية
عليه (لا) على ونى (عربى)
لان

المعجزة في حقه اظهر) لان القرآن نزل بلغتهم فكان كمرهم والحالة هذه اغبط من كفر العجم
فتح واورد في النهر ان هذا يشمل ما اذا كان كتابا اه اى فيخالف ما مر من انها توضع عليه
قلت والجواب انه وان شمله لكن خص بقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب اه ثم رأيت في
الشرع بلاية (قوله لا يقبل منهم) اى من العربي الوثني والمترد الا الاسلام وان ايساما قتل
بالسيف وفي الدر المنثور عن البرجندى ان نسبة القبول الى السيف مساححة (قوله ولو ظهرنا
عليهم ففسدوهم وصبيانهم في) لان ابا بكر رضى الله تعالى عنه استرق نساء نى حنيفة وصبيانهم
لما ارتدوا وقسمهم بين الغائبين هداية قل في الفتح الان ذرارى المرتدين ونساءهم يجبرون
على الاسلام بعد الاسترق بخلاف ذرارى عبدة الاوثان لا يجبرون اه اى وكذا نساؤهم
والفرق ان ذرارى المرتدين تبع لهم فيجبرون مثلهم وكذا نساؤهم لسبق الاسلام منهم
(نبيه) * في الفتح قولوا لوجاء زنديق قبل ان يؤخذ فأخبر بأنه زنديق وتاب تقبل توبته
فان اخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل لانهم باطنية يعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتل
ولا تؤخذ منه الجزية اه وسأأتى في باب المرتد ان هذا التفصيل هو المفتى به وفي القهستاني
ولا توضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قتله اذا اظهر بدعته ولم يرجع عن
ذلك وتقبل توبته وقل بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيعة والقرامطة والزنادقة من
الفلاسفة وقل بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ والظهار تقبل وان تاب بعدها لا تقبل
كما هو قياس قول ابى حنيفة كما في التمهيد السامى اه قل في الدر المنثور واعتمدا الاخير صاحب
التنوير (قوله وصي) ولا يجنون فتج (قوله وامرأة) النساء نى تغلب فانها تؤخذ من
نساؤهم كما تؤخذ من رجائهم لوجوبه بالصالح كذا في كاسياتى (قوله وابن ام ولد) صورته
استولد جارية لها ولد قد ملكه معها فن الولد يتبع امه في الحرية والتدبير والاستيلاء
(نبيه) * قل في الدر المنثور سبط من نسخ الهداية لفظ ابن وتبعه القهستاني بل زاد وأمة
ولا ينبغي فان من المعلوم ان لاجزية على النساء الاحرار فكيف بأمة الولد وانما المراد ابن ام الولد
(قوله وضمير غير معتمل) تقدم الكلام عليه (قوله لانه لا يقتل الخ) الاصل ان الجزية لا تسقط
القتل فمن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا اعانوا برأى او مال فتجب الجزية كما في
الاختيار وغيره در متقى وقهستاني (قوله وجزم الحدادى بوجوبها) اى اذا قدر على
العمل حيث قل قوله ولا على الرهبان الذين لا يخاطون الناس هذا محمول على انهم اذا كانوا
لا يقدرون على العمل اما اذا كانوا يقدرون فعليهم الجزية لان القدرة فيهم موجودة وهم
الذين ضيعوها فصار كتعطيل ارض الخراج اه وبه جزم في الاختيار ايضا كما في الشرع بلاية
قل في النهر وجعله في الحانية ظاهر الرواية حيث قل ويؤخذ من الرهبان والقسيسين في
ظاهر الرواية وعن محمد انها لا تؤخذ اه (قوله ونقل ابن كمال انه القياس) فيه نظر لانه قل
في شرح قوله ولا على راهب لا يخاط (قوله وقاما الرهبان الصوامع الذى يخاطون الناس
فقال محمد كان ابو حنيفة يقول بوضع الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول ابى
يوسف قال عمرو بن ابى عمر قلت لمحمد فما قولك قال القياس ما قال ابو حنيفة كذا في شرح
القدورى الا قطع اه وبه علم ان هذا في المخالط على ان هذه الصيغة من محمد تفيد اختياره

مطلب

الزنديق اذا اخذ قبل التوبة
يقتل ولا يؤخذ منه الجزية

المعجزة في حقه اظهر ولم
يعذر (ومرتد) فلا يقبل
منهما الا الاسلام او السيف
ولو ظهرنا عليهم ففسدوهم
وصبيانهم في (وصي
وامرأة وعبد) ومكاتب
ومدبر وابن ام ولد (ورمن)
من زمن يرمى زمانه نقص
بعض اعضائه او تعطل
قواه قد دخل المذبح
والشيخ العاجز (واسمي
وفغير غير معتمل وراهب
لا يخاط) لانه لا يقتل
والجزية لا تسقطه وجزم
الحدادى بوجوبها ونقل
ابن كمال انه القياس ومفاده
ان الاستحسان بخلافه
فتأمل (والمعتبر في الاهلية
للجزية) وعدمها وقت
الوضع (فمن افق او عقق
او بلغ او برى بعد وضع
الامام

قوله اى الطاعنين هكذا
بخطه وامل الاصول
الطاعنون كما لا يخفى اه
مصححه

لم توضع عليه (بخلاف
الفقير اذا ايسر بعد الوضع
حيث توضع عليه) لان
سقوطها معجزه وقد زال
اختيار (وهى) اى الجزية
ليست رضائيا بكفرهم كما
طعن الملحة بل انما هي
(عقوبة) لهم على اقامتهم
(على الكفر) فاذا جاز
امهالهم للاستدعاء الى
الايمان بدونها فيها اولى
وقال تعالى حتى يعطوا
الجزية عن يدهم صاغرون
واخذها عليه الصلاة
والسلام من مجوس هجر
ونصارى نجران واقربهم
على دينهم ثم فرغ عليه بقوله
(فاسقط بالاسلام) ولو مد
تمام السنة ويسقط المعجل
لسنة لالستين فيرد عليه
سنة خلاصة (والموت
والتكرار) للتدخل كما
سيجي (و) بـ (العمى
والزمانة

قول ابنى خيفة ولا تفيدان مقابله هو الاستحسان الذى يقدم على القياس ووجه كونه هو
القياس انا لو نظرنا على دار الحرب لنا ان نقتل الراهب المخالط بخلاف غير المخالط وقدمان
من لا يقتل لا توضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم ما جرى عليه اصحاب المتون فيكون
هو المذهب وما مر عن الحانية يمكن حمله عليه فلا يلزم ان يكون المصنف مثنى على خلاف
ظاهر الرواية فانهم (قوله) لم توضع عليه) لان وقت الوجوب اول السنة عند وضع الامام
فان الامام يحدد الوضع عند رأس كل سنة لتغير احوالهم ببلوغ الصبي وعق العبد وغيرها
فاذا احتلم وعق العبد بعد الوضع فقد مضى وقت الوجوب فلم يكونا اهلا للوجوب والواجبة
(قوله) بخلاف الفقير (اى غير المعتمل اذا ايسر بالعمل فانها توضع عليه ط) (قوله) لان
سقوطها معجزه) لان الفقير اهل لوضع الجزية كما فى الاختيار اى لكونه حرا مكفلا لكنه معذور
بالفقر فاذا زال اخذت منه لكن ان بقى من الحول أكثره على ما قدمنا تحريره (قوله) كما
طعن الملحة (اى الطاعنين فى الدين قال فى المصباح لحد الرجل فى الدين لحدا والحد الحادا
طعن) (قوله) انما هي عقوبة لهم) ولانها دعوة الى الاسلام بأحسن الجاهات وهو ان يسكن بين
المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره فى الحال فهستانى (قوله) فاذا جاز امهالهم
اى تأخيرهم بالاجزية للاستدعاء الى الايمان اى لاجل دعائهم اليه بمحاربتهم وقتالهم بدونها
فيها اولى اى فامهالهم للاستدعاء الى الايمان بالجزية اولى لان مخالطتهم للمسلمين ورؤيتهم
حسن سيرتهم تدعوهم الى الاسلام كما علمت فيحصل المقصود بلا قتال فيكون اولى هذا ما ظهر
لى فى تقرير كلامه وقد صرح ابو يوسف فى كتاب الخراج بأنه لا يجوز ترك واحد بالاجزية فعلم
ان المراد ما قرناه فتأمل (قوله) وقال تعالى (الح) لاجابة الى سوق الدليل الثقل هنا لان الملحد
معتز على مشروعية هذا الحكم من اصله (قوله) ونصارى نجران) بلدة من بلاد همدان من
الذين مضى وفى الفتح روى ابو داود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال صالح رسول
الله صلى الله عليه وسلم اهل نجران على الى حلة النصف فى صفر والنصف فى رجب (قوله) ثم
فرغ عليه) اى على كونها عقوبة على الكفر (قوله) ولو بعد تمام السنة) يجب ان تحمل
البعدية على المقارنة للتمام لانه لو اسلم بعد التمام بعدة فالسقوط بالتكرار قبل الاسلام لا
بالاسلام اه ح قلت لكن تحقق التكرار بدخول السنة الثانية فيه خلاف كما تعرفه
(قوله) ويسقط المعجل) على تقدير مضاف ان يسقط رده فالسقوط هنا عن الامام لانه
بخلاف الواقع فى المتن (قوله) فيرد عليه سنة) اى لو عجل لستين لانه ادى خراج السنة الثانية
قبل الوجوب فيرد عليه اما لو عجل لسنة فى اولها فقد ادى خراجها بعد الوجوب قال فى
الولوالجية وهذا على قول من قال بوجوب الجزية فى اول الحول كما نص عليه فى الجامع الصغير
وعليه الفتوى (قوله) والموت) اى ولو عند تمام السنة فى قواهم جميعا كما فى الفتح (قوله)
والتكرار) اى بدخول السنة الثانية ولا يتوقف على مضيتها فى الاصح كائناً فى قريباً وسقوطها
بالتكرار قول الامام وعندها لا تسقط كما فى الفتح (قوله) وبالعمى والزمانة (الح) اى لو حدث
شئ من ذلك وقد بقى عليه شئ لم يؤخذ كفى الولوالجية والحانية اى لو بقى عليه شئ من اقساط
الاشهر وكذا لو كان لم يدفع شيئاً لكن قدما عن القهستانى عن المحيط بتقيد سقوط الباقي بما

اذا دامت هذه الاعذار نصف سنة فاكثر ومثله ما ذكره الشارح اول الفصل عن الهداية فافهم هذا وفي التتارخانية قال في المتنق قال ابو يوسف اذا أغمر عليه او اصابته زمانة وهو موسر اخذت منه الجزية قال الامام الحاكم ابو الفضل على هذه الرواية يشترط للاخذ اهلية الوجوب في اول الحول وعلى رواية الاصل شرطها من اوله الى آخره اه ملخصا قلت وحاصله انه على رواية المتنق يشترط وجود الاهلية في اوله فقط فلا يضر زوالها بعده وعلى رواية الاصل يشترط عدم زوالها وهو مامشئ عليه المصنف وليس المراد عدم الزوال أصلا بل المراد ان لا يستمر العذر نصف سنة فاكثر فلا ينافي ما مر فتدبر **(قوله لا يستطيع العمل)** راجع لقوله فقير او مابعد **(قوله والاصح الخ)** وقيل لابد من مضي الثانية ليتحقق الاجتماع **(قوله بعكس خراج الارض)** فان وجوبه بآخر الحول لان به يتحقق الانتفاع **(قوله ويسقط الخراج)** اي خراج الارض **(قوله وقيل لا)** جزم به في المتنق **(قوله بحر)** اقره في النهر ايضا **(قوله وعزاه في الخانية)** حيث قال فان اجتمع الخراج فلم يؤد سنين عند ابى حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه قات وقد ترك المصنف والشارح هذا القيد وهو المعجز عن الزراعة اي في السنة الاولى وعلى هذا فلا محل لذكر الخراج هنا لانه لا يجب الا بالتمكن من الزراعة فاذا لم يجب لا يقال انه سقط ويظهر ان الخلاف المذكور لفظي بحمل القول الاول على ما اذا عجز والثاني على ما اذا لم يعجز اذ لا يأتى في الوجوب مع المعجز كما مر في الباب السابق ولذا قال فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل وعلى هذا فلم يبق في المسئلة قولان لكنه خلاف الظاهر من كلامهم فان الخلاف محكي في كثير من الكتب وقد علمت انه لا يأتى في الخلاف مع المعجز فالظاهر ان الخلاف عند عدمه وعليه بالناس اسقاط هذا القيد ولذا ذكر في الخانية هذه المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر ايضا القول الثاني فاقضى كلامه اعتماد قول الامام انه لا يؤخذ بخراج السنة الاولى لكن في الهندية عن المحيط ذكر صدر الاسلام عن ابى حنيفة روايتين والصحيح انه يؤخذ اه وجزم به في المتنق كما قدمناه وبه ظهران كلا من القولين مروى عن صاحب المذهب والمصرح بتصحيحه عدم السقوط فكان هو المعتمد ولذا جزم به في متن المتنق وذكر في العناية الفرق بينه وبين الجزية بأن الخراج في حالة البقاء مؤنة من غير التفات الى معنى العقوبة ولذا لو شرى مسلم ارضا خراجية لزمه خراجها فجاز ان لا يتداخل بخلاف الجزية فانها عقوبة ابتداء وبقاء والعقوبات تتداخل اه وبه اندفع ما في البحر **(قوله وفيها الخ)** اي في الخانية ومحل ذكر هذه المسئلة الباب السابق وقد ذكرها في باب العشر وقدمنا الكلام عليها **(قوله في الاصح)** اي من الروايات لان قبولها من الثائب يفوت المأمور به من اذلاله عند الاعطاء قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فتح **(قوله والقابض منه قاعد)** وتكون يد المؤدى اسفل ويد القابض اعلى هندية **(قوله ويقول الخ)** هذا في الهداية ايضا لكن لم يجزم به كما فعله الشارح بل قال وفي رواية يأخذ بتلييه ويهره هذا ويقول اعط الجزية يا ذمى اه ومفاده عدم اعتمادها وفي غاية البيان والتليب بالفتح ما على

وصيرورته (فقيرا او مقعدا او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل) ثم بين التكرار فقال (واذا اجتمع عليه حولان تداخلت و الاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول) السنة (الثانية) زيلى لان الوجوب بأول الحول بعكس خراج الارض (ويسقط الخراج بالموت في الاصح حاوى و (التداخل) كالجزية (وقيل لا) يسقط كالعشر وينبى ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر بحر قال المصنف وعزاه في الخانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيها لا يحل اكل الغلة حتى يؤدى الخراج (ولا تقل من الذمى لو بعها على يد نائبه) في الاصح (بل يكلف ان يأتي بنفسه فيعطى قائما و القابض منه قاعد) هداية ويقول

مصحح من بيت من بيت موضع ثلاثة من اصدور (قوله يا عدو الله) كذا في غاية
 بين وبي في مبداء وفتح والتميين يذمى (قوله يا صانع في علقه) صمغ ان يسط
 راحل كفه فيصير به قنار لاسان اذ يذنه فود تبيض كفه ثم ضربه فيس صمغ بل يقل
 ضربه بجمع مصحح ومذكره من الصمغ ثقله في التدرج خاية ونقته اصد في اظهر عن شرح
 صحرى وقد حذر مصنفه فقال (قوله لا ياكفر) ممددة المنع من قول يا عدو الله بل ومن
 لا خبايا تليق والبهز و صمغ اذا شاك به يؤذيه ولهذا رد بعض المحققين من الشافعية ذلك
 بأنه لا اصل له في السنة ولا فعله احد من اهل السنة تراشدن (قوله ويأثم القائل ان اذا به)
 مقتضاه انه يعزر لا ارتكاب لانهم بحر وقدره مصنف لكن نظر فيه في التفرقات والعل وجهه
 ممر في يفسق من نه هو يدى حق اشين بنفسه قبل قول القائل فوده الشارح في التعزير
 ط قات لكن ذكرنا الخرق هناك فانهم (قوله ولا يجوز ان يحدت) بضم الياء وكسر الدال
 وفعله الكافر ومنعوا به بعبارة يقتضيه قول شارح ولا صمغ وفي نسخة ولا يحدتوا اي اهل
 لمة ارح ومن الاحداث ثقلها في غير موضعها كفي البحر وغيره ط (قوله بيعة)
 بكسر معبد النصارى ويهود وكذا كنيسة الا انه غالب البيعة على معبد النصارى
 والكنيسة على اليهود قهستى وفي نهر وغيره وهد مصر يطلقون الكنيسة على متعبدها
 ويخصون اسم المدير بمعبد نصارى قمت وكذا اهل الشام در متقى والصومعة بيت يبنى
 رأس طول لتعبد فيه بالانقطاع عن الناس بحر (قوله ولا مقبرة) عزاه المصنف الى
 خلاصة ثم ذكر ما يخففه عن جواهر الفتاوى ثم قل ونظهر الاول ومن ثم عولنا عليه في
 مختصر (قوله بلوقرية في المختار) نقل تصحيحه في الفتح عن شرح شمس الائمة السرخسى في
 لاجرات ثم قل نه مختار وفي الوهبانية انه الصحيح من مذهب الذى عليه المحققون الى ان
 قل فقد عد انه لا يحدت بالاحداث في تخرى لاحد من اهل زماننا بعدما ذكرنا من
 صحيح ولا اختيار بل هوى واخذ ممة مشيخ ولا يلتفت الى فتوى من افق بما يخالف هذا
 ولا يخل لعمل به ولا لأخذ بفتواه ويخرج عليه في غتهى ويمنع لان ذلك منه مجرد اتباع هوى
 نفس وهو حرم لا يسهل قوة الترجيح لو كان كلامه مقبلا فكيف مع وجود النقل
 ب رحيح والفتوى فقيه يثبت وانه يوفق قل في اظهر وخلاف في غير جزيرة العرب املهى
 فيمنعون من قره بعد خبر لا يجمع دينان في جزيرة العرب اه قلت الكلام في الاحداث
 مع ان ارض العرب لا تقر فيها كنيسة ولو قدمت فضلا عن احداثها لانهم لا يمكنون من السكنى
 به بحديث من كور كجى وقد سدد في فتح وشرح السير الكبير وتقدم تعدد جزيرة العرب
 من بيت الامار (تبيينه) في خارج قيل لامصار ثلاثة مضره المسكون كالكوفة والمصرة
 وغندرو سد ولا يجوز فيه احداث ذلك جماعة وما فتحه مسجون عنوة فهو كذلك
 ومقتضوه من وقع على ارض به جاز لاحداث ولا فاق لا بشرطوا الاحداث
 ه مصحح وعليه فتوى ولا يجوز ان يحدتوا مقدما لما يقع مصحح على ان الارض املهى او
 على احداث لكن ظهر برونه لا استثناء فيه كفى بحر ونهر قمت لكن لا صحتهم
 على ان ارض لهم فلهم الاحداث لا دات مضره مسلمين عدوهم ينعون من الاحداث

اعد يا عدو الله وصدقه
 في علقه لا ياكفر ويأثم
 نقائل ر د د به قبه
 (ولا) شعور ان (يحدت)
 بيعة ولا كنيسة ولا
 صومعة ولا بيت ولا
 مقبرة ولا صنما حاوى
 (في دار الاسلام) ولو قرية
 في المختار فتح

في احكام الكنائس وايضا

لا يجوز احداث كنيسة
 في القرى ومن فتي بالحوار
 فهو مخطئ ويحجر عليه

نهدم كنائس من جزيرة
 العرب ولا يمكنون من
 سكنا

في بيت لا مضره
 ومن حدث مكانس

بعد ذلك ثم لو تحول المسلمون من ذلك المصير الانقراض سيرافهم الاحداث أيضا فلم يرجع المسلمون اليه لم يهدموا ما احدث قبل عودهم كما في شرح السير الكبير وكذا قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على اطلاقه ايضا بل هو فيما قسم بين الغانمين او صار مضررا للمسلمين فقد صرح في شرح السير بانه لو ظهر على ارضهم وجعاهم ذمة لا يمنعون من احداث كنيسة لان المنع مختص بامصار المسلمين التي تقام فيها الجعجعة والحدود فلو صارت مصر للمسلمين منعوا من الاحداث ولا تترك لهم الكنائس القديمة ايضا كما لو قسمها بين الغانمين لكن لا تهدم بل يجعلها مساكن لهم لانها مملوكة لهم بخلاف ما صالحهم عليها قبل الظهور عليه فانه يترك لهم القديمة ويمنعهم من الاحداث بعدما صارت من امصار المسلمين اه ملخصا * (تمة) * لو كانت لهم كنيسة في مصر فادعوا انا صالحهم على ارضهم وقال المسلمون بل فتحت عنوة وادعوا منعهم من الصلاة فيها وجهل الحال تحول العهد سأل الامام الفقهاء واصحاب الاخبار فان وجدنا اثر عمل به فان لم يجدوا واختلف الآثار جعلها ارض صالح وجعل القبول فيها لاهلها لانها في ايديهم وهم متمسكون بالاصل وتماه في شرح السير **(قولهم ويعد المنهدم)** هذا في القديمة التي صالحناهم على ابقائها قبل الظهور عليهم قال في الهداية لان الابنية لا تبقى دائما وما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة الا أنهم لا يتكفون من نقضها لانه احداث في الحقيقة اه **(قولهم اشباه)** حيث قال فائدة نقل السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادتها ذكره السيوطي في حسن المحاضرة قلت يستبطن منه أنها اذا قنات لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة فنقلها الشيخ محمد ابن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم تجسر حاكم على فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي قول اصحابنا يعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لافيا تهدم فليتأمل اه قال الخير الرملي في حواشي البحر اقول كلام السبكي عام فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يخص الاول والذي يظهر ترجيحه العموم لان العلة فيما يظهر ان في اعادتها بعد هدمه المسلمين استخفافا بهم وبالاسلام واحقادهم وكسرا لشوكتهم ونصرا للكفر واهله غاية الامر ان فيه اقباتا على الامام فيلزم قاعله التعزير كما اذا ادخل الحرني بغير اذنه يصح امانه ويعزر لاقبائه بخلاف ما اذا هدموها بأنفسهم فانها تعاد كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا لا تناباه لعدم العلة التي ذكرناها فيستثنى من عموم كلام السبكي اه * (تبيه) * ذكر الشرنبلالي في رسالة في احكام الكنائس عن الامام السبكي ان معنى قولهم لا تمنعهم من الترميم ليس المراد انه جائز امرهم به بل بمعنى تركهم وما يدينون فهو من جملة المعاصي التي يقرون عليها كشرب الخمر ونحوه ولا نقول ان ذلك جائز لهم فلا يخل لسلطان ولا للقاضي ان يقول لهم افعلوا ذلك ولا ان يعينهم عليه ولا يخل لاحد من المسلمين ان يعمل لهم فيه اذ لا يخفى ظهوره وموافقة لقواعدنا ثم نقل عن السراج البلقيني في كنيسة لليهود ما حاده ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم عند فتح النواحي لم يكن منهم صاحب مع اليهود اصلا اه قلت وهذا ظاهر فان البلاد كانت بيد النصاري ولم تزل اليهود مضروبة عليهم الذلة ثم رأيت في حاشية شيخ مشايخنا الرملي كتب عند قول الشارح في الخطبة الامم بجامع بني أمية مانعه ثم نقض اهل الذمة عهدهم في وقعة النار وقتلوا عن آخرهم فكنا نأسفهم الان موضوعه بغير حق

(ويعد المنهدم) اي لا

هدمه الامام بل ما انهدم

اشباه في آخر الدعاء برفع

الصاعون (من غير زيادة

على البناء الاول) ولا يعدل

مطلب

لو اختلفنا معهم في انها

صالحية او عنوة فن وجد

اثر والا تترك بأيديهم

مطلب

اذا هدمت الكنيسة ولو

بغير وجه لا يجوز اعادتها

مطلب

ليس المراد من اعادة

المنهدم انه جائز ترميمه

بل المراد تركهم وما

يدينون

مطلب

لم يكن من اصحابه صالح

مع اليهود

اه وبؤخذ من هذا حكم حادثة الفتوى الواقعة في عام ثمانية وأربعين بعد اثنا عشر والالف
 قريبا من كتابي اهنا المحل وهى ان كنيسة لفرقة من اليهود تسمى اليهود القرايين مهجورة
 من قديم لفرقة وانقطاعهم في دمشق فحضر يهودى غريب هو من هذه الفرقة الى
 دمشق فدفع له النصارى دراهم معلومة واذن لهم في بنائها وان يجعلوها معبداهم وصدق
 لهم على ذلك جماعة من اليهود لقوة شوكة النصارى في ذلك الوقت وبافى ان الكنيسة
 المذكورة في داخل حارة لليهود مشتملة على دور عديدة وان مراد النصارى شراء الحارة
 المذكورة وادخالها للكنيسة وطلبوا فتوى على صحة ذلك الاذن وعلى كونها صارت معدا
 للنصارى فامتنت من الكتابة وقلت ان ذلك غير جائز فكتب لهم بعض المتهورين طمعا في
 عرض الدنيا ان ذلك صحيح جائز فقويت بذلك شوكتهم وعرضوا ذلك على ولى الامر لياذن لهم
 بذلك حيث وافق غرضهم الحكم الشرعى بناء على ما فتاهم به ذلك المفتى (٣) ولا أدري ما يؤول
 اليه الامر والى الله المشتكى ومستندى فيما قلته امور منها ما علمته من ان اليهود لا عهد لهم
 فالظاهر ان كنائسهم القديمة اقرت مساكن لامعابد فتبقى كما بقيت عليه وما علمته ايضا من ان
 اهل الذمة تقضوا عهدهم لقاتهم المسلمين مع التنازل الكفار فلم يبق لهم عهد في كنائسهم فهمي
 موضوعة الآن بغير حق ويأتى قريبا عند قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم ان عهد اهل
 الذمة في الشام مشروط بأن لا يحدنوا بيعة ولا كنيسة ولا يشتموا مسلما ولا يضربوه وانهم ان
 خالفوا فلا ذمة لهم * ومنها ان هذه كنيسة مهجورة انقطع اهلها وتعطلت عن الكفر فيها فلا
 تجوز الاعانة على تجديد الكفر فيها وهذا اعانة على ذلك بالقدر الممكن حيث تعطلت عن كفر
 أهلها وقد نقل الشرنبلالى في رسالته عن الامام القرافي انه أفتى بأنه لا يعاد ما نهى عن
 الكنائس وان من ساعد على ذلك فهو راض بالكفر والرضا بالكفر كفر اه فنعمو ذلك من
 سوء المنقلب * ومنها ان عداوة اليهود للنصارى أشد من عداوتهم لنا وهذا الرضا والتصديق
 ناشئ عن خوفهم من النصارى لقوة شوكتهم كاذكرناه * ومنها انها اذا كانت معينة لفرقة
 خاصة ليس لرجل من اهل تلك الفرقة ان يصرفها الى جهة اخرى وان كان الكفر ملة واحدة
 عندنا كمدرسة موقوفة على الحنفية مثلا لا يملك أحد أن يجعلها لاهل مذهب آخر وان
 اتحدت الملة * ومنها ان الصلح العمري الواقع حين الفتح مع النصارى انما وقع على ابقاء
 معابدهم التي كانت لهم اذذاك ومن جملة الصلح معهم كما علمته أننا ان لا يحدنوا كنيسة ولا
 صومعة وهذا احداث كنيسة لم تكن لهم بالاشك واتفقت مذاهب الأئمة الاربعة على انهم
 يمنعون عن الاحداث كما بسطه الشرنبلالى بنقله نصوص أئمة المذاهب ولا يلزم من
 الاحداث ان يكون بناء حادثا لانه نص في شرح السير وغيره على انه لو اردوا ان يتخذوا بيتا
 لهم معدا للسكنى كنيسة يجتمعون فيه يمنعون منه لان فيه معارضة للمسلمين وازدراء
 بالدين اه لا به زيادة معبد لهم عارضوا به معابد المسلمين وهذه الكنيسة كذلك جعلوها
 معبداهم حادثا فما أفتى به ذلك المسكين خالف فيه اجماع المسلمين وهذا كله مع قطع
 النظر عما قصدوه من عمارتها بانقراض حديدية وزيادتهم فيها فانها لو كانت
 كنيسة لهم يمنعون من ذلك باجماع أئمة الدين ايضا ولاشك ان من أفتاهم وساعدهم

مطلب

مهم حادثة الفتوى في أخذ
 النصارى كنيسة مهجورة
 لليهود

مطلب

فيما أفتى به بعض المتهورين
 في زماننا

(٣) قوله ولا أدري الخ فأت
 آل الامر بعد سنة الى ان
 شرعوا في عمارتها على
 احسن ما ارادوا مع غضب
 اما كن حولها أخذوها
 من المسلمين قهرا ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلى العظيم

وقوى شوكتهم يخشى عليه سوء الحاتمة والعياذ بالله تعالى **(قوله عن النقض)** بالضم ما انتقض من البنيان قاموس **(قوله)** وتماه في شرح الوهبانية ذكر عبارته في النهر حيث قال قال في عقد الفرائد وهذا اى قولهم من غير زيادة يفيد انهم لا يبنون ما كان باللبن بالآجر ولما كان بالآجر بالحجر ولما كان بالجر يدو خشب النخل بالتقى والساج ولا يباضا لم يكن قال ولم أجد في شئ من الكتب المعتمدة أن لاتعاد الا بالنقض الاول وكون ذلك مفهوما لاعادة شرعا ولغة غير ظاهر عندي على انه وقع في عبارة محمد يبنونها وفي اجارة الحانية يعمر واو ليس فيها ما يشعر باشتراط النقض الاول وفي الحاوى القدسي واذا انهدمت البيع والكنائس لذوى الصلح اعادتها باللبن والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالحجر والشيد الآجر واذا وقف الامام بيعة جديدة أو بنى منها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما زاد في عمارتها العتيقة اه ومقتضى النظر ان النقض الاول حيث وجد كافيا للبناء الاول لا يعدل عنه الى آلة جديدة اذ لا شك في زيادة الثانى على الاول حينئذ اه **(قوله)** واما القديمة **(الح)** مقابل قوله ولا يتحدث بيعة ولا كنيسة وكان الاولى ذكره قبل قوله ويعاد المنهدم لان اعادة المنهدم انما هى في القديمة دون الحادثة **(قوله في الفتحة)** أراد بها المفتوحة عنوة بقرينة مقابلتها بالصلحية **(قوله بحر)** عبارته قال في فتح القدير واعلم ان البيع والكنائس القديمة في السواد لا تهدم على الروايات كلها واما في الامصار فاختلف كلام محمد فذكر في العشر والحراج تهدم القديمة وذكر في الاجارة لا تهدم وعمل الناس على هذا فانارأينا كثيرا منها توالى عليها أئمة وازمان وهى باقية لم يأمر امام بهدمها فكان متوارثا من عهد الصحابة وعلى هذا لو مصرنا برية فيهادير أو كنيسة فوقع داخل السور ينبغى ان لا يهدم لانه كان مستحقا للامان قبل وضع السور فيحمل ما في جوف القاهرة من الكنائس على ذلك فانها كانت فضاء فأدار العبيدون عليها السور ثم فيها الآن كنائس ويعد من امام تمكين الكفار من احداثها جهارا وعلى هذا ايضا فالكنائس الموضوعة الآن في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها ينبغى ان لا تهدم لانها ان كانت في الامصار قديمة فلا شك ان الصحابة او التابعين حين فتحوا المدينة علموا بها وبقوها وبعد ذلك ينظر فان كانت البلدة فتحت عنوة حكمنا بانهم بقوها مساكن لامعابد فلا تهدم ولكن يمنعون من الاجتماع فيها للتقرب وان عرف ان فتحت صاحبها حكمنا بانهم اقروها معابد فلا يمنعون من ذلك فيها بل من الاظهار اه قلت وقوله فوقع داخل السور ينبغى ان لا يهدم ظاهره انه لم يره منقولا وقد صرح به في الذخيرة وشرح السير وقوله وبعد ذلك ينظر **(الح)** قدمنا ما لو اختلف في انها فتحة او صلحية ولم يعلم من الآثار والاخبار تبقى في ايديهم **(قوله)** خلافا لما في القهستاني (اى عن التهمة من انها في الصلحية تهدم في المواضع كلها في جميع الروايات **(قوله)** ويميز الذى **(الح)** حاصله انهم لما كانوا مخالطين اهل الاسلام فلا بد من تمييزهم عناكى لا يعامل معاملتهم من التوقير والاجلال وذلك لا يجوز وربما يموت احدهم حاجة في الطريق ولا يعرف فيصل علىه واذا وجب التمييز وجب ان يكون بمافيه صفار لا عنزاز لان اذلالهم لازم بغير اذى من ضرب او صفع بلا سبب يكون منه بل المراد اتصافه بهيئة وضعية فتح **(قوله)** ومركبه مخالفة الهيئة فيه انما تكون اذا ركبوا من جانب واحد وغالب

مطلب

في كيفية اعادة المنهدم من الكنائس

عن النقض الاول ان كفى وتماه في شرح الوهبانية واما القديمة فتترك مسكنا في الفتحة ومعبد في الصلحية بحر خلافا لما في القهستاني فتنبه (ويميز الذى عنافى زيه) بالكسر لباسه وهيئته (ومركبه وسرجه

مطلب

في تمييز اهل الذمة في الملابس

ظننى انى سمعته من الشيخ الاخ كذلك نهر قلت وهو كذلك فى رسالة العلامة قاسم فى الكنائس وقد كتب عمر الى امراء الاجناد ان يختصوا اهل الذمة بالرخاص ويركبوا على الاكف عرشا (قوله وسلاحه) تبع فيه الدرر وهو مناف لقوله تبعه لغيره من اصحاب المتون ولا يعمل بسلاح الا ان يحمل على ما اذا استعان بهم الامام والمراد من تميزه فى سلاحه بأن لا يحمل سلاحا هو بعيد تأمل (قوله الا اذا استعان بهم الامام الخ) لكنه يركب فى هذه الحالة باكاف لا يسرج كما قال بعضهم نهر (قوله وذنب) بالذال المعجمة اى دفع وطرد لعدو (قوله وجاز بغل) اى ان لا يكن فيه عز وشرف وتماه فى شرح الوهبانية (قوله وهذا) اى جواز ركوبه بغل او حمار وكان ينبغى تأخير هذه الجملة كلها عن قوله ويركب سرجا كالاكف (قوله الا لضرورة) كما اذا خرج الى قرية او كان مريضا فتح (قوله والمعتمد ان لا يركبوا) كتب بعضهم هنا ان الصواب يركبون بالنون كما هو عبارة الاشياء لعدم الناصب والجازم وان مخففة من الثقلية واسمها ضمير أقول هذا التصويب خطأ محض لان المخففة من الثقلية التى لا تنصب المفترع شرطها ان تقع بعد فعل اليقين او ما ينزل منزلته نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع وهذه ليست كذلك بل هى المصدرية الناصبة ونحو وان تصوموا خير لكم (قوله مطلقا) اى ولو حارا (قوله فى الجامع) اى فى مجامع المسلمين اذ امرهم فتح (قوله كالاكف) بضم تين جمع اكف مثل حمار مصباح فكان الاولى التعبير بالاكف المفرد (قوله كابر ذغة) بدل من قوله كالاكف قال فى المصباح البرذعة بالذال والذال حلس يجعل تحت الرجل والجمع البراذع هذا هو الاصل وفى عرف زماننا هى للحمار ما يركب عليه بمنزلة المسرج للفرس اه فالمراد هنا المعنى العرفى لا اللغوى (قوله ولا يعمل بسلاح) اى لا يستعمله ولا يحمله لانه عز وكل ما كان كذلك يمنعون عنه قلت ومن هذا الاصل تعرف احكام كثيرة درم تقي (قوله ويظهر الكسيتيج) بضم الكاف وبالجمم كفى القهستاني فارسى معرب معناه المعجز والذل كما فى النهر فيشمل القلنسوة والزمار والنعل لوجود الذل فيها ولقوله فى البحر وكستيجات التصارى قلنسوة سوداء من اللبد مضربة وزمار من الصوف اه فتعريفه بخصوص الزمار بيان لبعض انواعه اه (قوله الزمار) بوزن فراح وجمعه زمارير مصباح وفى البحر عن المغرب انه خيط غليظ بقدر الاصبع يشده الذمى فوق ثيابه قال القهستاني وينبغى ان يكون من الصوف او الشعر وان لا يعمل له حلقة تشده كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما فى المحيط (قوله ولو زرقاء او صفراء) اى خلافا لما فى الفتح من انه اذا كان المقصود العلامة يعتبر فى كل بلدة متعارفها وفى بلادنا جعلت العلامة فى العمامة فالزمار التصارى بالازرق واليهود بالاصفر واختص المسلمون بالابيض قال فى النهر الا انه فى الظهيرية قال واما لبس العمامة والزمار الابيض خفاء فى حق اهل سلام ومكسرة لقلوبهم وهذا يؤذن بمنع التمييز بها ويؤيده مذكرة فى التارخانية حيث صرح بعضهم من القلائس الصغار واما تكون طويلة من كبراس مصبوغة بالسواد مضربة مبطنة وهذا فى العلامة اولى واذا عرف هذا فمنعهم من لبس العمام هو الصواب الواضح بالتبيان فبئذ الله ساطع زماننا واسمائه ابد * ولما لم يشد ولا مره سدد * اذ منعهم من لبسها اه قلت وهذا هو الموافق

وسلاحه فلا يركب خيالا
الا اذا استعان بهم الامام
لحاربة وذنب عنا ذخيرة
وجاز بغل كحمار تارخانية
وفى الفتح وهذا عند
المتقدمين واختار المتأخرون
انه لا يركب اصلا الا لضرورة
وفى الاشياء والمعتمد ان
لا يركبوا مصافا ولا يلبسوا
العمامة وان ركب الحمار
لضرورة نزل فى الجامع
(ويركب سرجا كالاكف)
كالبرذعة فى مقدمه شبه
الرمانة (ولا يعمل بسلاح
ويظهر الكسيتيج) فارسى
معرب الزمار من صوف
او شعر وهل يلزم تمييزهم
بكل الامارات خلاف اشياء
والصحيح ان فتحها
عنوة فله ذلك والا فعلى
الشرط تارخانية (ويمنع
من لبس العمامة) ولو زرقاء
او صفراء على الصواب
نهر ونحوه فى البحر
واعتمده فى الاشياء كما
قدمناه

لما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج من الزامهم لبس القلائس الطويلة المضربة وإن عمر كان يأمر بذلك ومن منعهم من لبس العمام * (تنبيه) * قال في الفتح وكذا تؤخذ نسائهم بالزى في الطرق فيجعل على ملأه اليهودية خرقه صفراء وعلى النصرانية زرقاء وكذا في الحمامات أه أي فيجعل في أعناقهم طوق الحديد كما في الاختيار قال في الدر المنقي قلت وسيجيء أن الذمية في النظر إلى المسلمة كالرجل الأجنبي في الأصح فلا تنظر أصلاً إلى المسلمة فليتنبه لذلك أه ومفاده منعهم من دخول حمام فيه مسلمة وهو خلاف المفهوم من كلامهم هنا تأمل **(قوله)** وإنما تكون طويلة سوداء ظاهره أن الضمير للعمامة وليس كذلك بل هو للقنسوة لأن المقصود منعهم من العمامة ولو غير طويلة والزامهم بالقنسوة الطويلة كما علمته فكان الصواب أن يقول وإنما لبس قنسوة طويلة سوداء والقنسوة هي التي يدخل فيها الرأس والعمامة ما يدار عليها من منديل ونحوه **(قوله)** الأبرسيم بكسر الهمزة والراء وفتح السين وهو الحرير قل في الصباح الحرية واحدة الحرير وهو الأبرسيم **(قوله)** كسوف مربع اعلمه الفرجية فإنه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلم **(قوله)** وأبراد رقيقة البرد نوع من الثياب مخطط كافي النهاية **(قوله)** وتماه في الفتح حيث قال بل ربما يقف بعض المسلمين خدمة لهم خوفاً من أن يتغير خاطره منه فيسعى به عند مستكتبه سعاية توجب له منه الضرر ثم قال وتجعل مكعبهم خشنة فاسدة اللون ولا يلبسوا طيالة كطيالة المسلمين ولا أردية كأرديتهم هكذا أمروا واتفقت الصحابة على ذلك أه وقال أيضاً ولا شك في وقوع خلاف هذا في هذه الديار أه قلت وفي هذه السنة في البلاد الشامية استأسدت اليهود والنصارى على المسلمين ولله در القائل

أحببنا نوب الزمان كثيرة ❦ وأمر عنيا رفعة السفهاء

فتى يفيق الدهر من سكراته ❦ وأرى اليهود بذلة الفقهاء

(قوله) وينبغي أن يلازم الصغار أي الذل والهوان والظاهر أن ينبغي هنا بمعنى يجب قال في البحر وإذا وجب عليهم اظهار الذل والصغار مع المسلمين وجب على المسلمين عدم تعظيمهم لكن قال في الذخيرة إذا دخل يهودي لحمام أن خدمه المسلم طمعاً في فلوله فلا بأس به وإن تعظيماً له فإن كان ليميل قلبه إلى الإسلام فكذلك وإن لم ينو شيئاً مما ذكرنا كره وكذا لو دخل ذمي على مسلم فقام له ليميل قلبه إلى الإسلام فلا بأس وإن لم ينو شيئاً أو عظمه لغناه كره أه قال الطرسوسي وإن قام تعظيماً لذاته وما هو عليه كفر لأن الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر أه قلت وبه علم أنه لو قام له خوفاً من شره فلا بأس أيضاً بل إذا تحقق الضرر فقد يجب وقد يستحب على حسب حال ما يتوقعه **(قوله)** ويضيق عليه في المرور بأن يلجئه إلى أضيق المطريق وعبرة الفتح ويضيق عليهم في المطريق **(قوله)** ويجعل على داره علامة لئلا يقف سائل فيدعوه بالغمرة أو يعامله في التضرع معاملة المسلمين فتح **(قوله)** لأنهما من أرض العرب أفاد أن الحكم غير مقصور على مكة والمدينة بل جزيرة العرب كلها كذلك كما عبر به في الفتح وغيره وقد ماتاً تحديدها والحديث المذكور قاله عليه الصلاة والسلام في مرضه الذي مات فيه كأخرجه في الموطأ وغيره وبسطه في الفتح **(قوله)** ولا يلبس (فيمنع من أن يعطيل فيها المكث

وأنما تكون طويلة سوداء
(د) من (ن) زنا الأبرسيم
والثياب الفاخرة المختصة
بأهل العلم والشرف
كسوف مربع وجوخ زريع
وأبراد رقيقة ومن استكتاب
ومأثرة يكون بها معظماً
عند المسلمين وتماه في الفتح
وفي المأثرة وينبغي أن
يلازم الصغار فيكون بينه
وبين المسلم في كل شيء
وعليه فيمنع من القعود حال
قيام المسلم عنده بحر ويجرم
تعظيمه وتكره مصافحته
ولا يبدأ بسلام الحاجة
ولا يزداد في الجواب على
وعليك ويضيق عليه في
المرور ويجعل على داره علامة
وتماه في الأشباه من أحكام
الذمي وفي شرح الوهبانية
للشربلالي ويمنعون من
استيطان مكة والمكة
من أرض العرب عليه
الصلاة والسلام لا يجتمع
في أرض العرب دينان ولو
دخل التجارة جازاً لا يلبس
وأما دخوله المسجد حرام
فذكر في السير الكبير المنع
وفي الجامع الصغير عدمه
والسير الكبير آخر تعانيف
محمد رحمه الله تعالى

(الذمي إذا اشترى داراً) أي أراد شراءها (في مصر لا ينبغي أن تباع منه فو اشترى بحجر على بيعها من المسلم) وقيل لا يحجر إلا إذا كثر درر قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود من كتاب الصلاة سئل عن مسجد لم يبق أطرافه بيت أحد من المسلمين واحاط به الكفرة فكان الإمام والمؤذن فقط لاحتل وظيفتهما يذهبان إليه فؤذان ويصليان به فهل تحمل لهم الوظيفة فأجاب بقوله تلك البيوت تأخذها المسلمون بقيمتها جبراً على الفور وقد ورد الأمر الشريف السلطاني بذلك أيضاً فالأحكام لا يؤخر هذا أصلاً وفيها من الجهاد وبعد أن ورد الأمر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين للعبيد والجواري لو استخدم ذمي عبداً أو حارية ماذا يلزمه فأجاب يلزمه التعزير الشديد والحبس في الحانية ويؤمرون بما كان استخفافاً لهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك (وإذا تكاثر أهل الذمة دوراً فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها)

حتى يتخذ فيها مسكناً لأن حالهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية كحالهم في غيرها بلا جزية وهناك لا يمتنعون من التجارة بل من إطالة المقام فكذلك في أرض العرب شرح السير وظاهره أن حد الطول سنة تأمل (قوله فالظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال) أي فيكون المنع هو المعتمد في المذهب قلت لكن الذي ذكره أصحاب المتون في كتاب الحظر والإباحة أن الذمي لا يمتنع من دخول المسجد الحرام وغيره وذكر الشارح هناك أن قول محمد والشافعي وأحمد المنع من المسجد الحرام فالظاهر أن ما في السير الكبير هو قول محمد وحده دون الإمام وأن أصحاب المتون على قول الإمام ومعلوم أن المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب فلا يعدل عما فيها على أن الإمام السرخسي ذكر في شرح السير الكبير أن أبا سفيان جاء إلى المدينة ودخل المسجد ولذلك قصة قال فهذا دليل لنا على مالك رحمه الله تعالى بمنعه المشرك من أن يدخل شيئاً من المساجد ثم قال إن الشافعي قال يمتنعون من دخول المسجد الحرام خاصة للآية إنما للمشركون نجس فماعدنا لا يمتنعون كما لا يمتنعون عن دخول سائر المساجد ويستوى في ذلك الحربي والذمي (قوله وفي الحانية الخ) كان الأولى تقديمه على مسألة الاستيطان ثم أن ظاهره أن نساءهم تميز بالكسيتيج دون العبيد مع أنه ليس في عبارة الحانية ذكر النساء أصلاً ونفسها ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسيتيجات وهكذا نقله عنها في البحر والنهر وعبارة النهر قالوا ويجب أن تميز نساؤهم أيضاً عن نساء في الطرقات والحمامات وفي الحانية ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسيتيجات اهـ (قوله الذمي إذا اشترى داراً الخ) قال السرخسي في شرح السير فإن مصر الإمام في أراضيهم للمسلمين كما مصر عمر رضي الله عنه البصرة والكوفة فاشترى بها أهل الذمة دوراً وسكنوا مع المسلمين لم يمتنعوا من ذلك فإنا قلنا منهم عقد الذمة ليقفوا على محاسن الدين ففسى أن يؤمنوا واختلاطهم بالمسلمين والسكن معهم يحقق هذا المعنى وكان شيخنا الإمام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا إذا قلوا وكان بحيث لا تعطل جماعات المسلمين ولا تقلل الجماعة بسكنائهم بهذه الصفة فاما إذا كثروا على وجه يؤدي إلى تعطيل بعض الجماعات أو تقليلها منعوا من ذلك وأمرنا أن يسكنوا ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة وهذا محفوظ عن أبي يوسف في الأمالي اهـ (قوله أي أراد شراءها) إنما فسر هذا القول به بعد لا ينبغي أن تباع منه ط (قوله وقيل لا يحجر إلا إذا كثر) نقله في البحر عن الصغرى بعد أن نقله عن الحانية بلا تقييد بالكثرة ولكن لم يعبر عنه بقيل ولا بنحى أن هذا القيد يصلح توفيقاً بين القولين وهذا قول شمس الأئمة الحلواني كاعلمته آنفاً ومشي عليه في الوهبانية وشرحها وكذا قال الحير الزملي أن الذي يجب أن يعمل عليه التفصيل فلا نقول بالمتع مطلقاً ولا بعدمه مطلقاً بل بدور الحكم على القلة والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقواعد الفقهية فتأمل اهـ (قوله فاجاب الخ) هذا الجواب مبني على اختيار الحلواني وغيره قال ط ولم يجب عن المسؤول عنه وجوابه أنهما يستحقان الوظيفة لقيامهما بالعمل اهـ قلت وإنما تركه لظهوره وتنبيهاً على ما هو الأهم فهو من أسلوب الحكيم كافي قوله تعالى يسألونك عن الأهلة الآية (قوله في الحانية الخ) أي والاستخدام المذكور ينافي الاستخفاف (قوله وإذا تكاثر الخ) شروع في الكراء بعد الفراغ من الشراء وظاهر كلام المصنف الفرق بينهما وهو مبني على

القول بالجبر على البيع مطلقا وقد علمت ان الممول عليه القول بالتفصيل فلا فرق بين الكراء والشراء بل أصل العبارة المذكورة انما هو في الشراء كما نقلناه آنفا عن السرخسي (قوله في المصنوع) الظاهر انه غير قيد بعد اعتبار الشرط المذكور (قوله ليس فيها مسلمون) هو في معنى ما مر من قوله ليس فيها للمسلمين جماعة لان من شأن المسلمين اقامة الجماعة (قوله لكن رده الخ) وعبارته كما رأيته في حاشية الحموي وغيره قوله في محلة خاصة هذا اللفظ لم أجده لاحد وانما الموجود في الكتب ان الجواز مقيد بما ذكره الحلواني بقوله هذا اذا قلوا بحيث لا تعطل بسبب سكنائهم جماعات المسلمين ولا تنقل اما اذا تعطلت او تقلت فلا يمكن من السكنى فيها ويسكنون في ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة فكأن المصنف فهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل قد صرح التمرتاشي في شرح جامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يؤمرون ببيع دورهم في امصار المسلمين والخروج عنها وبالسكنى خارجها لثلاث تكون لهم منعة كمنعة المسلمين بمنعهم عن ان تكون لهم محلة خاصة حيث قال بعد ما ذكرناه نقلا عن النسفي والمراد بالمتع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصنوع محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة كمنعة المسلمين فأما سكنائهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك اه قات وقوله بمنعهم متعلق بقوله صرح وقوله حيث قال اي التمرتاشي وحاصل كلامه ان المحلة من جملة المصنوع مع ان الحلواني قال لا يمكن من السكنى فيها اي في المصنوع ويسكنون في ناحية الخ فهو صريح بأنه اذا لم يقلل الجماعة يسكنون في ناحية خارجة عن المصنوع في غير المحلة والمصنوع كلام التمرتاشي ايضا منعهم عن ان يكون لهم محلة خاصة في المصنوع وانما يسكنون بينهم مقهورين يعني اذا لم يلزم تقليل الجماعة فتحصل من مجموع كلام الحلواني والتمرتاشي انه اذا لم يلزم من سكنائهم في المصنوع تقليل الجماعة امر وبالسكنى في ناحية خارج المصنوع ليس فيها جماعة للمسلمين وان لم يلزم ذلك يسكنون في المصنوع بين المسلمين مقهورين لافي محلة خاصة في المصنوع لانه يلزم منه ان يكون لهم في ماص المسلمين منعة كمنعة المسلمين بسبب اجتماعهم في محتاتهم فانهم (قوله انهم يؤمرون) مفعول نقل ط (قوله نقلا) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل اه ح (قوله والمراد) الاوضح ان يقول بأن المراد ويكون متعلقا بصريح ط (قوله ولهم فيها منعة) الواو للحال والمنعة بفتح النون جمع مانع اي جماعات يمنعونهم من وصول غيرهم اليهم أفاده ح وقوله عارضة صفة منعة وعروضها انما هو بسبب اجتماعهم في محلة خاصة وقوله فاما سكنائهم الخ مقابلة اي ان سكنائهم بين المسلمين لافي محلة خاصة بل متفرقين بينهم وهم مقهورون لهم فلا كذلك اي فلا يكون ممنوعا * (تنبيه) * قال في الدر المنقي وكذا يمنعون عن التعلل في بناءهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء نعم يبقى القديم كما في الوهبانية وشروحا وفي المنظومة المحبية

ويمنع الذمي من ان يسكن ۞ او ان يحل منزلا على البنا

ان كان بين المسلمين يسكن ۞ بل اهل ذمة على ما بينوا

اه قلت ومقتضى النظم الذي ذكره المنع ولو البناء قديما لانه علق المنع على السكنى

مطلب

في منعهم عن التعلل في البناء على المسلمين

في المصنوع (جاء) لعود نفعه
اليناو ليرواتعنا ما نفي سلموا
(بشرط عدم تقليل
الجماعات لسكنائهم) شرطه
الامام الحلواني (فان لم يلزم
ذلك من سكنائهم امروا
بالاعتزال عنهم والسكنى
بناحية ليس فيها مسلمون)
وهو محفوظ عن ابي يوسف
بحر عن الذخيرة وفي الاشياء
واختلف في سكنائهم بيننا
في المصنوع والمعتمد الجواز
في محلة خاصة انتهى واقره
المصنف وغيره لكن رده
شيخ الاسلام جوي زاده
وجزم بأنه فهم خطأ فكأنه
فهم من الناحية المحلة وليس
كذلك فقد صرح التمرتاشي
في شرح الجامع الصغير بعد
ما نقل عن الشافعي انهم
يؤمرون ببيع دورهم في
امصار المسلمين وبالخروج
عنها وبالسكنى خارجها
لثلاث يكون لهم محلة خاصة
نقلا عن النسفي والمراد
اي بالمتع المذكور عن
الامصار ان يكون لهم في
المصنوع محلة خاصة يسكنونها
ولهم فيها منعة عارضة
كمنعة المسلمين فأما سكنائهم
بينهم وهم مقهورون فلا
كذلك كذا في فتاوى
الاسكوبي فليحفظ

لأعلى التعلية في البناء لكن سئل في الخيرية عن طمعة اليهودي رابكة على بيت مسلم يريد المسلم منعه من سكنها ومن التعلية عليه فأجاب بأنه ليس بمسلم ذلك فقد حور الله دار الذي التعلية على دار المسلم وسكنها دار ملكها ما تهدمه فإنه لا يهدمه تعلية كما كانت من صرح بيت من شانه في شرح مطهر وهو من وكثير من عمه ما هو ذكر في جواب سؤال آخر أنه إذا كان التعلية مستحفظ من مخصوص لا يمنع منه لأهلهم نصوا على أنهم ليس لهم رفع بنائهم على المسلمين وعادة المنع مقيدة بالتعلية على المسلمين فإذا لم يكن ذلك بل للتحفظ فلا يمنعون كما هو ظاهر اهـ وقول قارى الهداية في فتاواه أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين فما جاز للمسلم فعله في ملكه جاز لهم وما لا فلا وإنما يمنع من تعلية بنائه إذا حصل لجاره ضرر كمنع ضوء وهواء قل هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج أن للقاضي منهم من السكنى بين المسلمين بل يسكنون منزلين قل قارى الهداية وهو الذي أفتى به أنا اهـ أى لانه أن كان له منعهم من السكنى بينا فله منعهم من التعلية بالأولى وذكر في جواب آخر لا يجوز لهم أن يعلو بناءهم على بناء المسلمين ولا أن يسكنوا دارا على البناء بين المسلمين بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين اهـ وهذا ميل منه إلى ما نقله عن أبي يوسف وأفتى به أولا أيضا والظاهر أن قوله هذا هو ظاهر المذهب يرجع إلى قوله أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين وما كان لا يلزم منه أن يكونوا مشايخ فيما فيه استعلاء على المسلمين أفتى في الموضوعين بالمتع ما قدمه الشارح عن الحاوى من أنه ينبغي أن يلازم الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء ولا يخفى أن استعلاءه في البناء على جيرانه المسلمين خلاف الصغار بل بحث في الفتح أنه إذا استعلى على المسلمين حل للأمام قتله ولا يخفى أن لفظ استعلى شمل ما تقول وما بالفعل وبهذا التقرير اندفع ما ذكره في الخيرية مخالفا لما قدمناه عنه من قوله أن ما أفتى به قارى الهداية من ظاهر المذهب أقوى مدركا للحديث الشريف الموجب لكونهم لهم ما لنا وعليهم ما علينا فإن قارى الهداية لما يفتى به بل أفتى في الموضوعين بخلافه كما سمعت والحديث الشريف لا يفيد أن لهم ما لنا من العز والشرف بل في المعاملات من العقود ونحوها للدلالة الدالة على إلزامهم الصغار وعدم التمرد على المسلمين وصرح الشافعية بأن منعهم عن التعلية واجب وأن ذلك لحق الله تعالى وتعظيم دينه فلا يباح برضا الجار المسلم اهـ وقواعدنا لا تأباه فقد مر أنه يجوز تعظيمه ولا يخفى أن الرضا باستعلاءه تعظيم له هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله تعالى أعلم (قول له ينقض عهدهم الخ) لأنهم بذلك صاروا حربا علينا وعقد الذمة ما كان الالدفع شر حرايتهم فيعبري عن الفائدة فلا يبق ولا يبطل أمان ذريته ينقض عهده فتح (قول له الغلبة على موضع) أى قرية أو حصن فتح وقوله للحرب أى لأجل حربنا وفي بعض النسخ للحرب بزيادة الألف واحترز بالغلبة المذكورة عما لو كانوا مع أهل الذمة يفتونهم على القتال فإنه لا ينقض عهدهم كما ذكره الزيلعي وغيره في باب النكاح (قول له أو لمحقق بدار الحرب) لا يبعد أن يقال انتقاله إلى المكان الذي تغلبوا فيه كانتقاله إلى دار الحرب بالاتفاق أن لم يكن ذلك المكان مواخا لدار الإسلام أى بأن كان متصلا بدار الحرب والأفعل قولهما كما في الفتح

وينقض عهدهم بالغلبة
على موضع للحرب أو
بالجاء بدار الحرب) زاد
في الفتح

معناه
نقض به عهد الذمة
الينقض

(قوله او بالامتناع عن قبول الجزية) اى بخلاف الامتناع عن أدائها على ما أتى لكن الامتناع عن قبولها انما يكون عند ابتداء وضعها وهو حينئذ لم يكن له عهد ذمة حتى ينتقض ويمكن تصويره فيمن دخل في عهد الذمة تبعاً لما صار اهلاً كالتخون والصى فاذا أفضى او بلغ اول الحول توضع عليه فاذا امتنع انتقض عهده أفاده ط (قوله او يجعل نفسه طليعة للمشركين) هذا ممازاده في الفتح ايضا لكن لم يذكره هنا بل ذكره في النكاح في باب نكاح المشرک (قوله بأن يبعث ليطاع الخ) صورته ان يدخل مستأمن ويقيم سنة وتضرب عليه الجزية وقصده التجسس على المسلمين ليخبر العدو ط (قوله فلو لم يبعثوه) بأن كان ذمياً اصلياً وطراً عليه هذا القصد ط (قوله وعليه يحمل كلام المحيط) حيث قال لو كان يخبر المشركين بعيوب المسلمين او يقاتل رجلاً من المسلمين ليقته لا يكون نقضاً للعهد وهذا التوفيق اصحاب البحر وأقره في النهر وغيره ويشعر به تعبير الفتح بالطليعة فان الطليعة واحدة الطلائع في الحرب وهم الذين يبعثون ليطاعوا على اخبار العدو كافي البحر عن المغرب (قوله في كل احكامه) فيحكم بموته بالحق واذا تاب قبل توبته وتعود ذمته وتبين منه زوجته الذمة التي خلفها في دار الاسلام اجماعاً ويقسم ماله بين ورثته فتح وتماه في البحر (قوله والمرتد يقتل) لان كفره أغلظ بحر (قوله والمرتد يجبر على الاسلام) اما المرتدة فانها تسترق بعد اللحاق رواية واحدة وقبلة في رواية بحر (قوله بقوله نقضت العهد) لانه لا ينتقض عهده بالقول بل بالفعل كما مر بخلاف الأمان للحربي قتل وعل وجه الفرق أن امان الحربي على شرف الزوال لتحكمه من العود متى أراد فهو غير لازم بخلاف عهد الذمة فهو لازم لا يصح الرجوع عنه ولذا لا يمكنه من العود الى دار الحرب فيجبره الامام على الجزية مادام تحت قهره بخلاف ما اذا لحق بدارهم او غلبوا على موضع او جعل نفسه طليعة او امتنع عن قبول الجزية لانه في الاو اين صار حرباً علينا كما مر وفي الثالث علم انه لم يقصد العهد بل جعله وصلة الى اضارده بنا وفي الرابع لم يوجد منه ما يدفع عنه القتل بخلاف ما اذا امتنع عن أدائها ولذا قال الزيلعي وغيره لان الغاية التي ينتهي بها القتال التزام الجزية لادائها والالتزام باق فيأخذها الامام منه جبراً اه وبهذا اندفع ما استشكله في النهر من انه لو امتنع عن قبولها نقض عهده وليس ذلك الا بالقول وجه الدفع ان الانتقاض لم يجز من قوله لا قبل بل من عدم وجود ما يدفع عنه القتل وهو التزام أدائها بخلاف امتناعه عن أدائها بقوله لا أوديها فانه قول وجد بعد التزامها الدافع للقتل ولا يزول ذلك الالتزام به وكذا بقوله نقضت العهد لما قلنا من انه لازم لا يملك فسخه صريحاً ولا دلالة مادام تحت قهرنا فافهم واندفع به ايضا ما اورده في الدرر من ان امتناعه عن أدائها بقوله لا اعطيها ينافي بقاء الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك الالتزام وانه لا يملك نقضه صريحاً فكذلك دلالة الاولى فيجبر على أدائها مادام مقهوراً في دارنا ثم رأيت المحوى أجاب بنحوه والله تعالى اعلم (قوله بل عن قبولها) اى بل ينتقض عهده بالاباء عن قبولها وقدمنا تصويره وقد علمت آتفا وجه الفرق بين المسئلتين (قوله ونقل العيني) حيث قال وفي رواية مذكورة في واقعات حسام ان اهل الذمة اذا امتنعوا عن أداء الجزية ينتقض العهد ويقاثلون وهو قول الثلاثة اه ولا يخفى ضعفها رواية ودراية بحر قلت اما وجه الضعف رواية فلا أنه خلاف الرواية

او بالامتناع عن قبول الجزية (او يجعل نفسه طليعة للمشركين) بأن يبعث ليطاع على اخبار العدو فلو لم يبعثوه لذلك لم ينتقض عهده وعليه يحمل كلام المحيط (وصار) الذي في هذه الاربع صور (كالمرتد) في كل احكامه (الا انه) لو اسر (يسترق) والمرتد يقتل (ولا يجبر على قبول الذمة) والمرتد يجبر على الاسلام (لا) بانه ينتقض عهده (بقوله) نقضت العهد (زياعى) بخلاف الامان للحربي فانه ينتقض بالقول بحر (ولا بالاباء عن) اداء (الجزية) بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن واقعات قتله بالاباء عن الاداء قال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه في البحر

المنهورة في المذهب المنصوصة في المتن وغيرها واما الدراية اى الضعف من حيث المعنى فلما علمت من بقاء الالتزام الدفع للقتل فتو حذمه جبرا ويمكن تأويل متى الواقعة بما اذا كانوا جماعة تغلبوا على موضع هو بلدهم او غيرها واطهروا العصيان والمخاربة فانها حينئذ لا يمكن اخذها منهم لا بالقتل تأمل **(قوله)** ولا بالزنا بمسلمة بل يقام عليه موجه وهو الحد وكذا لو نكحها لا ينقض عهده والنكاح باطل ولو أسلم بعده وبغزران وكذا الساعى بينهما بخر **(قوله)** وافان مسلم مصدر افتن الرباعى اه ح قلت لكن الذى رأيناه في النسخ افتتان بتأين وفي المصباح فتن المال الناس من باب ضرب استألمهم وفتن في دينه وافتن ايضا بالنساء للمفعول مال عنه اه **(٢)** ومقتضاه ان الافتتان متعد للآلزام تأمل **(قوله)** وسب النبي صلى الله عليه وسلم اى اذا لم يعان فلو أعلن بشتمه او اعتاده قتل ولو امرأة وبه يفتى اليوم درمتنى وهذا حاصل ما سيذكره الشارح هنا وفيه الخير الرملى بقيد آخر حيث قل اقول هذا ان لم يشترط انتقاضه به اما اذا شرط انتقض به كـ هو طاهر اه قلت وقد ذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في صلح ابى عبيدة مع اهل الشام انه صالحهم واشترط عليهم حين دخلها على ان يترك كنائسهم وبيعتهم على ان لا يحدنوا بقاء بيعة ولا كنيسة وان لا يشتموا مسلما ولا يضربوه الخ وذكر العلامة قسم من رواية الحلال واليهنى وغيرها كتاب العهد وفي آخره فلما ثبت عمر بن الخطاب بالكتاب زاد فيه وان لا يضرب احدا من المسلمين شرطنا لهم ذلك علينا وعلى اهل ملتنا وقبلنا عنهم الامان فن نحن خلفنا شيئا مما شرطنا لكم وضمناه على انفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا ما يحل لكم من اهل المعاهدة والشقاق وفي رواية الحلال فكتب عمر ان امض لهم ما سألوه والحق فيه حرفين اشترطتهما عليهم مع مشروطوا على انفسهم ان لا يشترطوا شيئا من سبائنا ومن ضرب مسلما عمدا فقد حلع عهده ه وقد ذكر الشرنبلالى في رسالته كتاب العهد بتمامه ثم قل وقد اعتمد الفقهاء ذلك من كل مذهب كما نقله القاضي بدر الدين القرافي اه ثم ذكر الشرنبلالى انه انتقض عهدهم باحداث دك الدير اى الذى احدثوه في زعمه والى فيه الرسالة المذكورة ثم قل بعد ذكره ما لحقه عمر رضى الله تعالى عنه ان هذا دليل لما قاله الكمال بن الهمد من نقض العهد بمجرد استعلائهم على المسلمين اه قلت ولعلمهم لم يقيدوا بهذا القيد المنهورة كما تقدم عن الرملى لان انعلق على امر لا يوجد بدونه ولان مرادهم بيان ان مجرد عقد الذمة لا ينتقض بما ذكره من السب ونحوه والجهاد ماض الى يوم القيامة وليس كل امام اذا فتح بلدة يشترط هذا الشرط الذى شرطه عمر فلذا تركوا التصريح به على ان ما شرطه عمر على الشام ونحوها لا يجزى حكمه على كل ما فتحه من البلاد ما لم يعلم اشراطه عليهم ايضا فصار الحاصل ان عقد الذمة لا ينتقض بما ذكره ما يشترط انتقاضه فاذا اشترط انتقض والا فلا الا اذا أعلن بالشتم او اعتاده ما قدمناه وما يأتى عن المعروضات وغيرها ولما ذكره ط عن الشلبى عن حافض الدين السبى اذا طعن الذمى في دين الاسلام طعنا طعنا جاز قوله لان العهد معقود معه على ان لا يظعن وذا طعن فقد نكث عهده وخرج من الذمة اه لكن مقتضى هذا التعليل اشراط عدم الطعن بمجرد عقد الذمة وهو خلاف كلامهم فتأمل **(تأنيده)** قيد الشافعية الشتم بما لا يتدنون به وفاته في حاشية السيد ابو السعود عن

(و) لا بالزنا بمسلمة وقتل مسلم وافان مسلم عن دينه وقطع الصريق **(وسب النبي صلى الله عليه وسلم)**

٢ قوله ومقتضاه ح وجه ذلك ان تصريحه بأن افتتن مبنى لجهول يقتضى به متعد لا لآلزام لان المعنى لله مجهول لا يكون من الآلزام اه مه

مطلب

وحكمه سب دى نبي صلى الله عليه وسلم

الذخيرة بقوله اذا ذكره بسوء يعتقد ويتدين به فان قال انه ليس برسول او قتل اليه ودينه
حق او نسب الى الكذب فعند بعض الائمة لا ينتقض عهده اما اذا ذكره بما لا يعتقد ولا يتدين
به كما لو نسب الى الزنا او طعن في نسبه ينتقض اهـ **(قوله المقارن له)** اي لعهد الذمة **(قوله**
فالمطاري) اي بالسبب **(قوله فلو من مسلم قتل)** اي ان لم يتب لامطلقا خلافا لما ذكره
في الدرر هنا والبرازية وغيرهما فانه مذهب المالكية لامذهبا كاسيا في تحريره فانهم **(قوله**
ويؤدب الذمي ويعاقب الخ) اطلقه فشمع تأديبه وعقابه بالقتل اذا اعتاده واعلن به كإياي
ويدل عليه ما قدمناه آنفا عن حافظ الدين النسفي وتقدم في باب التعزير انه يقتل المكابر
بالظلم وقطاع الطريق والمكاس وجميع الظلمة وجميع الكبار وانه أفتى الناصحي بقتل كل
مؤذ ورأيت في كتاب المصارم للمسول لشيخ الاسلام ابن تيمية الحلبي مانصه واما ابو خيفة واصحابه
فقالوا لا ينتقض العهد بالسب ولا يقتل الذمي بذلك لكن يعزر على اظهار ذلك كما يعزر على
اظهار المنكرات التي ليس لهم فعلها من اظهار اصواتهم بكتابهم ونحو ذلك وحكام الطحاوي
عن الثوري ومن اصولهم يعني الخيفة ان مالا قتل فيه عندهم مثل القتل بالثقل والجماع
في غير القبل اذا تكرر فللامام ان يقتل فاعله وكذلك له ان يزيد على الحد المقدر اذا رأى
المصلحة في ذلك ويحملون ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من القتل في مثل هذه
الجرائم على انه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله ان له ان يعزر
بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالتكرار وشرع القتل في جنسها ولهذا أفتى اكثرهم بقتل
من اكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة وان اسلم بعد أخذه وقالوا يقتل
سياسة وهذا متوجه على اصولهم اهـ فقد افاد انه يجوز عندنا قتله اذا تكرر منه ذلك
واظهره وقوله وان اسلم بعد أخذه لم أر من صرح به عندنا لكنه نقله عن مذهبنا وهو ثبت
فيقبل **(قوله قال العيني الخ)** قال في البحر لا اصل له في الرواية اهـ ورده الخيراتي على انه
لا يلزم من عدم النقض عدم القتل وقد صرحوا قاطبة بانه يعزر على ذلك ويؤدب وهو يدل
على جواز قتله زجرا لغيره اذ يجوز الترقى في التعزير الى القتل اذا عظم موجهه ومذهب
الشافعي كذهبنا على الاصح قال ابن السبكي لا ينبغي ان يفهم من عدم الانتقاض انه لا يقتل
فان ذلك لا يلزم اهـ وليس في مذهبنا ما ينفي قتله خصوصا اذا اظهر ماهو الغاية في التمرد
وعدم الاكثرات والاستخفاف واستعلى على المسلمين على وجه صار متمردا عليهم اهـ ونقل
المقدس ما قاله العيني ثم قال وهو مما يميل اليه كل مسلم والمتون والشروح خلافه اقول ولنا
ان تؤدب الذمي تعزيرا شديدا بحيث لو مات كان دمه هدرا اهـ قلت لكن هذا اذا اعلن
بالسب وكان مما لا يعتقد كاعلمته آنفا **(قوله وتسعه ابن الهمام)** حيث قال والذي عندي ان
سبه عليه الصلاة والسلام أو نسبة مالا ينبغي الى الله تعالى ان كان مما لا يعتقدونه (٢) كنسبة الولد
الى الله تعالى وتقدس عن ذلك اذا اظهره يقتل به وينتقض عهده وان لم يظهره ولكن عثر
عليه وهو يكتمه فلا وهذا لانه الغاية في التمرد والاستخفاف بالاسلام والمسلمين فلا يكون جاريا
على المقد الذي يدفع عنه القتل وهو ان يكون صاغرا ذليلا الى ان قال وهذا البحث منا
يوجب انه اذا استعلى على المسلمين على وجه صار متمردا عليهم يحل للامام قتله او يرجع الى الذل

لان كفره المقارن له لا يمنعه
فالمطاري لا يرفعه فلو من
مسلم قتل كاسيحي) ويؤدب
الذمي ويعاقب على سبه دين
الاسلام والقرآن والنبي
صلى الله عليه وسلم حاوي
وغیره قال العيني واختيارى
في السب ان يقتل اهـ
وتبعه ابن الهمام قلت

قلت ومذهب الشافعية
ما في المنهاج وشرحه لابن
حجر ولوزنى بمسألة او
أصاها بنكاح او دل اهل
الحرب على عورة للمسلمين
او فتن مسلما عن دينه او
طعن في الاسلام والقرآن
او ذكر جهر الله او رسوله
صلى الله عليه وسلم والقرآن
او نبيا بسوء مما لا يتدينون
به فالاصح انه ان شرط
انتقاض العهد به انتقض
لخالفه الشرط والاي شرط
ذلك اوشك هل شرط او لا
على الاوجه فلا ينتقض
لانها لا تخل بمقصود العقد
وصحح في اصل الروضة ان
لا تنقض مطلقا وضعف
انتهى اهـ منه

(٢) قوله كنسبة الولد تمثيل
للمنق اي ما يعتقدونه اهـ
منه

وبه افق شيخنا الخير الرملى
وهو قول الشافعى ثم رأيت
في معروضات المفتى ابى
السعود انه ورد امر سلطانى
بالعمل بقول ائمتنا القائلين
بقتله اذا ظهر انه معتاده
وبه افقى ثم افق فى بكر
اليهودى قال لبشر النصرانى
نبيكم عيسى ولد زنا بأنه يقتل
لسبه للانبياء عليهم الصلاة
والسلام اه قلت ويؤيده
ان ابن كمال باشا فى احاديثه
الاربعية فى الحديث الرابع
والثلاثين باعاشة لا تكوّن
فاحشة مانسه والحق انه
يقتل عندنا اذا اعلن بشتمه
عليه الصلاة والسلام صرح
به فى سير الذخيرة حيث قال
واستدل محمد لبيان قتل المرأة
اذا اعلنت بشتم الرسول بما
روى ان عمر بن عدى لما
سمع عصماء بنت مروان
تؤذى الرسول فقتلها ليلا
مدحه صلى الله عليه وسلم
على ذلك انتهى فليحفظ
(ويؤخذ من مال بالغ تغلبى
وتغلبى) لامن طفلهم الا
الحراج (ضعف زكاتها)
بأحكامها (مما تجب فيه
الزكاة) المعبودة بينا لان
الصالح وقع كذلك (و)
يؤخذ (من مولا) اى
معتق التغلبى (فى الجزية
والحراج كمولى القرشى)

والصغار اه قال فى البحر وهو بحيث خالف فيه اهل المذهب اه وقال الخير الرملى ان
ما بحثه فى النقض مسلم مخالفته للمذهب واما ما بحثه فى القتل فلا اه اى لما علمته آتفا من
جواز التعزير بالقتل ولما أتى من جواز قتله اذا اعلن به (قوله وبه افق شيخنا) اى بالقتل
لكن تعزيرا كما قدمناه عنه وينبئ تقيده بما اذا اظهر أنه معتاده كما قيد به فى المعروضات
او بما اذا اعلن به كما أتى بخلاف ما اذا عثر وهو يكتمه كما عن ابن الهمام (قوله
وبه افق) اى ابوالسعود مفتى الروم بل افق به اكثر الحنفية اذا اكثر السب كما قدمناه
عن الصام المسلول وهو معنى قوله اذا اظهر انه معتاده ومثله ما اذا اعلن به كما مر وهذا معنى
قول ابن الهمام اذا اظهره يقتل به فلم يكن كلامه مخالفا للمذهب بل صرح به بححر المذهب
الامام محمد كما أتى (قوله بأنه يقتل) لم يقيده بما اذا اعتاده كما قيد به اولا فظاهر أنه يقتل
مطلقا وهو موافق لما افق به الخير الرملى ولما مر عن العيني والمقدسى لكن علمت تقيده بالاعلان
او بما فى الصارم المسلول من اشتراط التكرار (قوله لسبه للانبياء) المراد الجنس والافهوقد
سب نبيا واحدا (قوله ويؤيده) اى يؤيد قتل الكافر الساب (قوله فى احاديثه) الجار والمجرور
خبر مقدم وما فى قوله مانسه نكرة موصوفة بمعنى شئ مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر
خبران ونصه مصدر بمعنى منصوصه مرفوع على انه مبتدأ وقوله والحق الخ هذه الجملة الى
آخرها اريد بها لفظها فى محل رفع على انها خبر نصه وجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل رفع على
انها صفة لما الواقعة مبتدأ وجملة ما وخبرها المقدم خبران فى قوله ان ابن كمال والمعنى ان ابن كمال
شئ منصوصه والحق الخ ثابت فى احاديثه الاربعية فافهم (قوله حيث قال الخ) بيانه ان
هذا استدلال من الامام محمد رحمه الله تعالى على جواز قتل المرأة اذا اعلنت بالشتم فهو
مخصوص من عموم النهى عن قتل النساء من اهل الحرب كما ذكره فى السير الكبير فيدل على
جواز قتل الذمى المنهى عن قتله بعقد الذمة اذا اعلن بالشتم ايضا واستدل لذلك فى شرح السير
الكبير بعدة احاديث منها حديث ابى اسحق الهمدانى قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال سمعت امرأة من يهود وهى تشتمك والله يا رسول الله انها لمحسنة الى فقتلتها
فأهدر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم دما (قوله تغلبى وتغلبى) بكسر اللام على الاصل ومنهم
من يفتحها مصباح نسبة الى تغلب بن وائل بن ربيعة بوزن تضرب قوم تنصروا فى الجاهلية
وسكنوا بقرب الروم امتنعوا عن أداء الجزية فصالحهم عمر على ضعف زكاتها فهو وان كان
جزية فى المعنى الا انه لا يراعى فيه شرائطها من وصف الصغار وتقبل من النائب بل شرائط
الزكاة واسبابها ولذا اخذت من المرأة لاهليتها لها بخلاف الصبي والمجنون فلا يؤخذ من
مواسيهم واموالهم كفى النهر (قوله الا الحراج) اى خراج الارض فانه يؤخذ من طفلهم
والمجنون لانه وظيفة الارض وليس عبادة ببحر (قوله ضعف زكاتها) يأخذ السامى من
غنمهم السائمة من كل اربعين شاة شاتين ومن كل مائة واحدة وعشرين اربع شياه وعلى هذا
من الابل والبقر نهر ولا شئ عليهم فى بقية اموالهم ورقبة كما فى الاقناني يعنى الا اذا
مروا على العاشر فانه يأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين ط عن الحوى (قوله كمولى
القرشى) يعنى ان معتق التغلبى كمعتق القرشى فى ان كلا منهما لا يبيع اصله حتى توضع

الجزية والحراج عليهما وان لم يوضع على اصلهما تخفيفا او المعق لا يلحق اصله في التخفيف ولذا لو كان لمسلم مولى نصراني وضعت عليه الجزية وتماه في الفتح (قوله وحديث الخ) جواب سؤال وهو ان ما علمت به من ان المعق لا يلحق اصله في التخفيف معارض للنص والجواب ان الحديث المذكور غير مجرى على عمومه بالايجاع فان مولى الهاشمي لا يلحقه في الكفاة للهاشمية ولا في الامامة واذا كان عاما مخصوصا يصح تخصيصه ايضا بما ذكرنا من العلة وتماه في الفتح (قوله ومصرف الجزية والحراج الخ) قيد بالحراج لان العشر مصرفه مصرف الزكاة كما مر (قوله وانما يقبلها الخ) ترك قيدا آخر ذكره في الجوهره وهو ان يكون المهدي لا يطمع في ايمانه لوردد هديته فلو طمع في ايمانه بالرد لا يقبل منه (قوله وما اخذ منهم بلا حرب) فيه ان ما قبله مأخوذ بلا حرب لكن فسر في النهر بالمأخوذ صلحا على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم (قوله مصالحنا) نبه بذلك على انه لا يخمس ولا يقسم بين الغانمين نهر وهو جمع مصلحة بفتح الميم واللام ما يعود نفعه الى الاسلام ط عن القهستاني (قوله كسد نفور) اي حفظ المواضع التي ليس وراءها اسلام وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص قهستاني (قوله وبناء قطرة وجسر) القطرة ما بنى على الماء للعبور والجسر بالفتح والكسر ما يعبر به النهر وغيره مبنا كان او غيره كما في المغرب ومثله بناء مسجد وحوض ورباط وكري انهار عظام غير مملوكة كالنيل وجيجون قهستاني وكذا النفقة على المساجد كما في زكاة الخانية فيدخل فيه الصرف على اقامة شعائرها من وظائف الامامة والاذان ونحوها بحر (قوله وكفاية العلماء) هم اصحاب التفسير والحديث والظاهر ان المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنحو وغيرها حموى عن البرجندی ط وفي التعبير بالكفاية اشعار بأنه لا يزاد عليها وسيأتي بيانه وكذا يشعر باشتراط فقرهم لكن في حظار الخانية سئل على الرازي عن بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه او القرآن اه قال في البحر اي بأن صرف غالب اوقاته في العلم وليس مراد الرازي الاقتصار على العامل او القاضي بل اشار بهما الى كل من فرغ نفسه لعمل المسلمين فيدخل فيه المفتي والجندي فيستحقان الكفاية مع الفتي اه وذكر قبله عن الفتح ان طالب العلم قبل ان يتأهل عامل لنفسه لكن ليعمل بعده للمسلمين (قوله والعمال) من عطف العام على الخاص لما في القهستاني انه بالضم والتشديد جمع عامل وهو الذي يتولى امور رجل في ماله وعمله كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المذكور والواعظ بحق وعلم كما في المنية وكذا الوالي وطالب العلم والمحتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر كما في المضمرات (قوله وشهود قسمة) بالسین المهمة ای الذين يشهدون بالقسمة بين الورثة والشركاء واستيفاء حقوقهم وفي نسخة وشهود قيمة بالياء المثناة التحية ای الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة ط (قوله ورقباء سواحل) جمع رقيب من رقبته ارقبه من باب قتل أي حفظته والسواحل جمع ساحل وهو شاطئ البحر مصباح فالمراد الذين يحفظون السواحل وهم المرابطون في الثغور أو أعم فافهم (قوله ورزق المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما ينتفع به قاموس وقال الراغب

و حديث مولى القوم
منهم مخصوص بالايجاع
(ومصرف الجزية والحراج
ومال التغلبي و هديتهم
للامام) وانما يقبلها اذا
وقع عندهم ان قتالنا للدين
لا الديناجوهره (وما أخذ
منهم بلا حرب) ومنه تركه
ذمی وما اخذه عاشر منهم
ظهريه (مصلحتنا) خبر
مصرف (كسد نفور وبناء
قطرة وجسر وكفاية
العلماء) والمتعلمين تجنيس
وبه يدخل طلبة العلم فتح
(والقضاة والعمال)
ككتبة قضاة وشهود
قسمة ورقباء سواحل
(ورزق المقاتلة وذرايهم)

مطلبه

في مصارف بيت المال

الرزق يقال للعطاء الجارى دينيا كان او دنيويا وللنصيب ولما يصل الى الجوف و يتغذى به
 قهستاني ط (قوله اي ذراري من ذكر الخ) لان العلة تعم الكل كما صرح به القهستاني ومن لا مسكين
 وغيرهما وبارة الهداية والكافي توهم تخصيصهم بالمقاتلة وبه صرح شارح الجمع قال في الشربلالية
 قال في البحر وليس كذلك وتبعه في المنح درم تقي وفسر الذراري في شرح درر البحار بالزوجة
 والاولاد (قوله لم اراه) نقل الشيخ عيسى الصفقي في رسالته مانصه قال ابو يوسف في كتاب الخراج
 ان من كان مستحقا في بيت المال وفرض له استحقا فانه يفرض لذريته ايضا تبعاله ولا يسقط
 بموته وقال صاحب الحاوي المتوى على انه يفرض لذراري العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان
 مستحقا في بيت المال لا يسقط ما فرض لذراريهم بموتهم اه ط قلت لكن قول المتون الآتي
 ومن مات في نصف الحول حرم من العطاء ينافي ذلك الا ان يجاب بأن ما يجري على الذراري عطاء
 مستقل خاص بالذراري لاعطاء الميت بطريق الارث بين جميع الورثة تأمل لكن ما مر عن الحاوي
 لم اراه في الحاوي القدسي ولا في الحاوي الزاهدي وراجعت مواضع كثيرة من كتاب الخراج فلم اراه
 فيه والله اعلم نعم قال الحموي في رسالته وقد ذكر علماؤنا انه يفرض لاولادهم تبعوا ولا يسقط بموت
 الاصل ترغيبا اه وذكر العلامة القدسي ان اعطاءهم بالاولى لشدة احتياجهم سيما اذا كانوا
 يجتهدون في سلوك طريق آبائهم اه ونقل العلامة البيري عن الخزانة عن مبسوط فخر
 الاسلام اذا مات من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعزاز الاسلام كأجر الامامة
 والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين وللميت ابناء يرعون و يقيمون حق
 الشرع واعزاز الاسلام كما يرعى و يقيم الاب فلا امام ان يعطى وظيفة الاب لابناء الميت
 لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع وانجبار كسر قلوبهم اه قال البيري اقول هذا مؤيد لما
 هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير تكبر من ابقاء ابناء الميت ولو كانوا صفارا
 على وظائف آبائهم مطلقا من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضيا لان فيه احياء خلف
 العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد اتفق بجواز ذلك طائفة من اكابر
 الفضلاء الذين يعول على افتائهم اه قلت ومقتضا تخصيص ذلك بالذكر دون الاناث
 وانت خير بأن الحكم يدور مع عاتيه فان العلة هي احياء خلف العلماء ومساعدتهم على
 تحصيل العلم فاذا اتبع الابن طريقة والده في الاشتغال في العلم فذلك ظاهر اما اذا اهل
 ذلك واشتغل باللهو واللعب او في امور الدنيا جاهلا غافلا معطلا للوظائف المذكورة او ينيب
 غيره من اهل العلم بشئ قليل ويصرف باقي ذلك في شهواته فانه لا يحل لما فيه من اخذ
 وظائف العلماء وتركهم بلا شئ يستعينون به على العلم كما هو الواقع في زماننا فان عامة
 اوقاف المدارس والمساجد والوظائف في ايدي جهلة اكثرهم لا يعلمون شئ من فرائض
 دينهم وياكلون ذلك بلا مباشرة ولا امانة بسبب تمسكهم بان خبز الاب لابنه فيتوارثون
 الوظائف اباعن جد كلهم جهلة كالانعام ويكبرون بذلك فراهم وعمائمهم ويتصدرون في البلدة
 حتى أدى ذلك الى اندراس المدارس والمساجد واكثرها صار بيوتا باعوها او بساتين
 استغلوها فمن اراد ان يطلب العلم لا يجد له مأوى يسكنه ولا شئ يأكله فيضطر الى ان يترك
 العلم ويكتسب ووقع في زماننا ان رجلا من اكابر دمشق مات عن ولد أجهل منه لا يقرأ ولا

اي ذراري من ذكر
 مسكين واعتمده في البحر
 قاتلا وهل يعطون بعد
 موت آبائهم حالة الصغر لم
 اراه والى هنا تمت مصارف
 بيت المال ثلاثة

مطلب

من له استحقاق في بيت المال
 يعطى ولده بعده

مطلب

من له وظيفة توجه لولده
 من بعده

مطلب

تحقيق مهم في توجيه
 الوظائف للابن

يكتب فوجهت من وظائفه تولية مسجد ومدرسة على رجلين من اعلم علماء دمشق فذهب ولده وعزلهما عن ذلك بالرشوة وفي اواخر الفن الثالث من الاشياء اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته وفي البرازية السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين يمنع المستحق واعطاء غيره اه ففي توجيه هذه الوظائف لابناء هؤلاء الجبهة ضياع العلم والدين واعانتهم على اضرار المسلمين فيجب على ولاة الامور توجيهها على اهلها وتزعمهم من ايدى غير الاهل واذا مات احد من اهلها توجه على ولده فان لم يخرج على طريقة والده يعزل عنها وتوجه للاهل اذا لاشك ان غرض الواقف احياء ما وقفه من ذلك فكل ما كان فيه تضييعه فهو مخالف لغرض الشرع والواقف هذا هو الحق الذي لا محيد عنه ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله فهذا) اى ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج اى ونحوها مما ذكر معهما (قوله مصرف الزكاة) اى في باب المصرف (قوله مصرف السير) اى في فصل كيفية القسمة (قوله وبقي رابع) تقدم هذا مع الثلاثة التى قبله نظما لابن الشحنة في آخر باب العشر من كتاب الزكاة وقدمنا الكلام عليها (قوله وفقير بلاولى) اى ليس له من تجب نفقته عليه قال في البحر يعطون منه نفقتهم وادويتهم ويكفن به موتاهم ويعقل به جنائيتهم اه * (تنبيه) * قال في الاحكام العلماء يستحقون من النوع الاول بالعمل مع الغنى ومن النوع الثانى بصفة الفقر ونحوها ومن النوع الثالث بأحد صفات مستحقه ومن النوع الرابع بصفة المرض ونحوه ومن خص استحقاقهم بالاول نظر الى محض صفة العلم اه (قوله بيتا يخصه) فلا يخلط بغيره بعض لان لكل نوع حكما يختص به زيلبي (قوله ليصرفه الاخر) اى لاهله قال الزيلبي ثم اذا حصل من ذلك النوع شئ رده في المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات او من خمس الغنمة على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شئ لانهم مستحقون للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله ويعطى بقدر الحاجة الخ) الذى في الزيلبي هكذا ويجب على الامام ان يتق الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسبا اه وفي البحر عن القنية كان ابو بكر رضى الله تعالى عنه يسوى في العطاء من بيت المال وكان عمر رضى الله تعالى عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والاخذ بهذا في زماننا احسن فتعتبر الامور الثلاثة اه اى فله ان يعطى الاحوج اكثر من غير الاحوج وكذا الافقه والافضل اكثر من غيرهما وظاهره انه لا تراعى الحاجة في الافقه والافضل والافلا فائدة في ذكرها ويؤيده ان عمر رضى الله تعالى عنه كان يعطى من كان له زيادة فضيلة من علم او نسب او نحو ذلك اكثر من غيره وفي البحر ايضا عن المحيط والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى وفيه عن القنية وللإمام الخيار في المنع والاعطاء في الحكم اه قلت ومثله في كتاب الخراج لابن يوسف الذى خاطب به هرون الرشيد حيث قال فاما الزيادة على ارزاق القضاة والعمال والولاة والنقصان مما يجرى عليهم فذلك اليك من رأيت ان تزيد من الولاة والقضاة في رزقهم فزدهم ومن رأيت ان تحوط رزقه حططت (قوله هو المفتى اليوم) لانهم كانوا يحفظون القرآن ويعلمون احكامه ط (قوله ممن ذكر) اى ممن يقوم بمصالح

فهذا مصرف جزية
وخراج ومصرف زكاة
وعشر مصرف الزكاة و
مصرف خمس وركاز
مصرف في السير وبقي رابع
وهو لقطة وتركة بلا
وارث ودية مقتول بلاولى
ومصرفها لقيط فقير وفقير
بلاولى وعلى الامام ان
يجعل لكل نوع بيتا يخصه
وله ان يستقرض من احدها
ليصرفه للآخر ويعطى
بقدر الحاجة والفقه
والفضل فان قصر كان الله
عليه حسبا زيلبي وفي
الحاوى المراد بالحافظ
في حديث حافظ القرآن
ما ثابدينار هو المفتى اليوم
ولاشئ لزمى في بيت المال
الا ان يهلك لضعفه فيعطيه
ما يسد جوعته (ومن مات)
ممن ذكر

المسلمين كالقضاة والغزاة ونحوهم زيلبي **(قوله في نصف الحول)** المراد به ما قبل آخره بقريته قوله ولو في آخره ط **(قوله حرم من العطاء)** هو ما ثبت في الديوان بأسم كل من ذكرنا من المقاتلة وغيرهم وهو كالجلمكية في عرفنا الا انها شهرية والعطاء سنوي فتح **(قوله لانه صلة)** ولذا سمي عطاء فلا يملك قبل القبض فلا يورث ويسقط بالموت فتح **(قوله في زماننا)** قال في العناية وفي الابتداء كان يعطى كل من كان له ضرب مزينة في الاسلام كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأولاد المهاجرين والانصار **(قوله القاضي والمفتي والمدرس)** عبارة البحر مثل القاضي والمفتي والمدرس وهي اولى لشمولها نحو المقاتلة اهـ ح قلت وهي عبارة الهداية ايضا **(قوله او بعد تمامه)** هذا مفهوم بالاولى لانه اذا استحب الصرف الى القريب قبل التمام فبعده أولى **(قوله فيندب الوفاء له)** قال في الفتح والوجه يقتضى الوجوب لان حقه تأكد باتمام عماله في السنة كما قلنا انه يورث سهم الغازي بعد الاحراز بدار الاسلام لتأكد الحق حينئذ وان لم يثبت له ملك وقول فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير وانما خص نصف السنة لان عند آخرها يستحب أن يصرف ذلك الى ورثته فأما قبل ذلك فلا الاعلى قدر غناؤه يقتضى ان يعطى حصته من العام اهـ **(قوله قيل يجب الح)** عبارة الزيلبي قيل يجب رد ما بقى من السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجة يرجع وعندها لا يرجع هو يمتد به بالاتفاق على امرأة ليتزوجها وهما يعتبرانه بالمهبة اهـ ونقل في الشرنبلالية تصحيح وجوب الرد عن الهداية والكافي ولكن لم أره فيهما في هذا الموضع فليراجع **(قوله فانه يسقط الح)** حاصله ان ما يأخذه الامام والمؤذن من الوقف بمنزلة ما يأخذه القاضي ونحوه من بيت المال نظرا الى انه في معنى الصلة لا تملك الا بالقبض كامر **(قوله وقيل لا يسقط الح)** اى ما يأخذه الامام والمؤذن قال في الشرنبلالية جزم في البغية تلخيص الفتية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي كافي الاشياء والنظائر اهـ قلت ووجه ما اشار اليه الشارح تبعا للدرر بقوله لانه كالاجرة اى فيه معنى الاجرة ومعنى الصلة فليس اجرة من كل وجه لكن وجه الاجرة فيه ارجح لجواز اخذ الاجرة على الاذان والامامة والتعليم كما فتى به المتأخرون بخلاف القضاء وغيره من الطاعات فانه لا يجوز اصلا ولعل وجه القول الاول ترجيح معنى الصلة في الكل بناء على اصل المذهب من عدم جواز الاجرة على شئ من الطاعات لكن الفتوى على قول المتأخرين فلذا جزم في البغية بالقول الثانى وفرق بين الامام والقاضى كقدمناه قبيل فصل في كيفية القسمة وقدمنا هناك عن الطرسوسى وغيره ان المدرس ونحوه اذامات في اثناء السنة يعطى بقدر ما باشر فقط بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فان المعتبر فيهم ظهور الغلة فمن مات بعد ظهورها استحق لاقبله وقدمنا هناك ايضا عن المفتى ابي السعود مثل ذلك وان المدرس الثانى يستحق الوظيفة من وقت توجيه السلطان **(قوله وهذا)** اى قوله والمؤذن الح وقد نقله في الدرر عن فوائد صاحب المحيط **(قوله وتماه في الدرر)** قال فيها وفي فوائد صدر الاسلام ظاهر بن محمود قرية فيها اراضى الوقف على امام المسجد يصرف اليه غلتها وقت الادراك فأخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لانسترد منه حصة ما بقى من السنة وهو نظير موت القاضي واخذ الرزق ويحل للامام اكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس والله سبحانه اعلم

(في نصف الحول حرم من العطاء) لانه صلة فلا تملك الا ما قبض وأهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدرس صدر شريعة (ولو) مات (في آخره) او بعد تمامه كما صححه أخى زاده (يستحب الصرف الى قريبه) لانه اوفى تعب فيندب الوفاء له ومن تعجله ثم مات او عزل قبل الحول قيل يجب رد ما بقى وقيل لا كالنفقة المعجلة زيلبي (والمؤذن والامام اذا كان لهما وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط) لانه كالصلة (وكذلك القاضي وقيل لا) يسقط لانه كالاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط من نسخ المتن هنا وتماه في الدرر وقد لخصناه في الوقف

مطلب

فما اذا مات المؤذن او الامام قبل أخذ وظيفتهما

شروع فی بیان احکام الکفر الطاری بعد بیان الاصلی ای الذی لم یسبقه ایمان (قوله) ورکنها اجراء کلمة الکفر علی اللسان (هذا بالنسبة الی الظاهر الذی یحکم به الحاكم والافند تكون بدونه کما لو عرض له اعتقاد باطل او نوى ان یکفر بعد حین افاده ط (قوله) بعد الايمان) خرج به الکافر اذا تلفظ بکفر فلا یعطى حکم المرتد ط نعم قد یقتل الکافر ولو امرأة اذا اعلن بشتمه صلی الله علیه وسلم کما مر فی الفصل السابق (قوله) وهو تصدیق الخ معنی التصدیق قبول القلب وادعائه لما علم بالضرورة انه من دین محمد صلی الله علیه وسلم بحيث تعلمه العامة من غیر افتقار الی نظر واستدلال کالوحدانية والنبوۃ والبعث والجزاء ووجوب الصلاة والزکاة وحرمة الخمر ونحوها اه عن شرح المسایرة (قوله) وهل هو فقط ای وهل الايمان التصدیق فقط وهو المختار عند جمهور الاشاعرة وبه قال الماتریدی ح عن شرح المسایرة (قوله) او هو مع الاقرار قال فی المسایرة وهو منقول عن ابی حنیفة ومشهور عن اصحابه وبعض المحققین من الاشاعرة وقال الخوارج هو التصدیق مع الطاعة ولذا کفروا بالذنب لانتفاء جزء الماهية وقال الکرامیة هو التصدیق باللسان فقط فان طابق تصدیق القلب فهو مؤمن ناج والافهم مؤمن مخلص فی النار اه ح قلت وقد حقق فی المسایرة انه لا یدفی حقيقة الايمان من عدم ما یدل علی الاستخفاف من قول او فعل ویأتی بیانه (قوله) والاقرار شرط) هو من تمة القول الاول ح اما علی القول الثانی فهو شرط لانه جزء من ماهية الايمان فلا یکون بدونه مؤمنا لا عند الله تعالی ولا فی احکام الدنیا لکن بشرط ان یدرک زمانا یتکون فیہ من الاقرار والافیکفیه التصدیق اتفاقا کما ذکره التفاتنا فی فی شرح العقائد (قوله) لاجراء الاحکام الدنیویة) ای من الصلاة علیه وخلفه والدفن فی مقابر المسلمین والمطالبة بالعشور والزکوات ونحو ذلك ولا ینحی ان الاقرار لهذا الغرض لا بد ان یکون علی وجه الاعلان والاطهار علی الامام وغیره من اهل الاسلام بخلاف ما اذا کان لاتمام الايمان فانه یکفی بمجرد التکلم وان لم یظهر علی غیره کذا فی شرح المقاصد (قوله) بعد الاتفاق ای بعد اتفاق القائلین بعدم اعتبار الاقرار قال فی شرح المسایرة واتفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار علی انه یلزم المصدق انه یمتد ان متى طوبل به اتی به فان طوبل به فلم یقر به فهو ای کفه عن الاقرار کفر عناد وهذا ما قالوا ان ترک العناد شرط وفسروه به ای فسروا ترک العناد بان یمتد انه متى طوبل بالاقرار اتی به اه بقی ما لو لم یمتد ذلك بان کان خالی الذهن او اعتقد انه متى طوبل به لا یتأتی به لکنه عند ما طوبل به اتی به فهل یکفی نظرا لحصول المقصود أو لا یکفی نظرا لاشتراطهم الاعتقاد السابق فلیحرج اه ح اقول الظاهر ان المراد بالاشتراط المذكور نفي اعتقاد عدمه ای لا یمتد انه متى طوبل به لا یقر وفي شرح المقاصد وشرح التحریر ما فیه ونصه ثم الخلاف فیما اذا کان قادرا وترك التکلم لاعلی وجه الالباء اذا العاجز کالآخرس مؤمن اتفاقا والمصر علی عدم الاقرار مع المطالبة به کافر وفاقا لکون ذلك من امارات عدم التصدیق ولهذا اطبقوا علی کفر ابی طالب اه فظهر ان خالی الذهن لو اتی به عند المطالبة مؤمن لعدم

باب المرتد

(هو) لغة الراجع مصطفا
وشرعا (الراجع عن دین الاسلام ورکنها اجراء کلمة الکفر علی اللسان بعد الايمان) وهو تصدیق محمد صلی الله علیه وسلم فی جمیع ما جاء به عن الله تعالی مما علم بحیثه ضرورة وهل هو فقط او هو مع الاقرار قولان واكثر الخفية علی الثانی واخفقسون علی الاول والاقرار شرط لاجراء الاحکام الدنیویة بعد الاتفاق علی انه یمتد متى طوبل به اتی به فان طوبل به فلم یقر به کفر عناد قوله المصنف وفي الفتح

الاصرار على عدم الاقرار ومن اعتقد عدم الايمان به عندها ليس مؤمنا فلو آتى به عندها كان ذلك ايمانا مستأنفا هذا ما ظهر لي **(قوله من هزل بلفظ كفر)** اى تكلم به باختياره غير قصد معناه وهذا لا ينافي ما مر من ان الايمان هو التصديق فقط او مع الاقرار لان التصديق وان كان وجودا حقيقة لكنه زائل حكما لان الشارع جعل بعض المعاصى امارا على عدم وجوده كالهزل المذكور وكالوسجد لصنم او وضع مصحفا في قاذورة فانه يكفر وان كان مصدقا لان ذلك في حكم التكذيب كما افاده في شرح العقائد و اشار الى ذلك بقوله للاستخفاف فان فعل ذلك استخفاف واستهانة بالدين فهو امارا على عدم التصديق ولذا قال في المسامرة وبالجملة فقد ضم الى التصديق بالقلب او بالقلب واللسان في تحقيق الايمان امورا لا خلل بها لخلل الايمان اتفاقا كترك السجود لصنم وقتل نبي والاستخفاف به وبالمصحف والكعبة وكذا مخافة او انكار ما اجمع عليه بعد العلم به لان ذلك دليل على ان التصديق مفقود ثم حقق ان عدم الاخلال بهذه الامور احاد اجزاء مفهوم الايمان فهو حينئذ التصديق والاقرار وعدم الاخلال بما ذكره دليل ان بعض هذه الامور تكون مع تحقق التصديق والاقرار ثم قال ولا اعتبار التعظيم المنافي للاستخفاف كفر الحنفية بالفاظ كثيرة وافعال تصدر من المتهكمين لدلائلها على الاستخفاف بالدين كالصلاة بلا وضوء عمدا بل بالمواظبة على ترك سنة استخفافا بها بسبب انه فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة او استقباحها كمن استسبح من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه او اخفاء شاربها اه قلت ويظهر من هذا ان ما كان دليل الاستخفاف يكفر به وان لم يقصد الاستخفاف لانه لو توقف على قصده لما احتاج الى زيادة عدم الاخلال بما مر لان قصدا للاستخفاف منافي للتصديق **(قوله فهو كفر العناد)** اى كفر من صدق بقلبه وامتنع عن الاقرار بالشهادتين عنادا ومخالفة فانه امارا على عدم التصديق وان قلنا ان الاقرار ليس ركنا **(قوله والكفر لغة الستر)** ومنه سعى الفلاح كافرا لانه يستر البذر في الارض ومنه كفر النعمة وهو موجود في المعنى الشرعى لانه ستر ما وجب اظهاره **(قوله تكذيبه صلى الله عليه وسلم الخ)** المراد بالتكذيب عدم التصديق الذى مر اى عدم الاذعان والقبول لما علم بحجته به صلى الله عليه وسلم ضرورة اى علما ضروريا لا يتوقف على نظر واستدلال وليس المراد التصريح بانه كاذب في كذا لان مجرد نسبة الكذب اليه صلى الله عليه وسلم كفر وظاهر كلامه تخصيص الكفر بمجرد الضرورى فقط مع ان الشرط عندنا ثبوته على وجه القطع وان لم يكن ضروريا بل قد يكون بما يكون استخفافا من قول او فعل كما مر ولذا ذكر في المسامرة ان ما ينفي الاستسلام او يوجب التكذيب فهو كفر ما ينفي الاستسلام كل ما قدمناه عن الحنفية اى مما يدل على الاستخفاف وما ذكره من قتل نبي اذا الاستخفاف فيه اظهر وما يوجب التكذيب جحد كل مائت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعاؤه ضرورة وامام ما يبلغ حد الضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت باجماع المسلمين فظاهر كلام الحنفية الا كفرا بمجرد فانهم لم يشترطوا سوى القطع في الثبوت ويجب حمله على ما اذا علم المنكر ثبوته قطعاً لان مناط التكفير هو التكذيب او الاستخفاف عند ذلك يكون اما اذا لم يعلم فلا الا ان يذكر له اهل العلم ذلك فيلجج اه وهذا موافق لما قدمناه عنه من انه يكفر بانكار ما اجمع عليه بعد العلم به ومثله ما في نور العين عن شرح العمدة اطلق بعضهم ان مخالف الاجماع

من هزل بلفظ كفر ارتد
وان لم يعتقد للاستخفاف
فهو كفر العناد والكفر
لغة الستر وشرعا تكذيبه
صلى الله عليه وسلم فى شئ
مما جاء به من الدين ضرورة
والفاظه تعرف فى الفتاوى

مطلب
فى منكر الاجماع

يكفر والحق ان المسائل الاجماعية تارة يصحبها التواتر عن صاحب الشرع كوجوب الخمس وقد لا يصحبها فالاول يكفر جاحده لمخالفته التواتر لمخالفته الاجماع اه ثم نقل في نور العين عن رسالة الفاضل الشهير حسام جلي من عظماء علماء السلطان سليم بن بايزيد خان مانعه اذا لم تكن الآية او الخبر المتواتر قطعي الدلالة او لم يكن الخبر متواترا او كان قطعيًا لكن فيه شبهة او لم يكن الاجماع اجماع الجميع او كان ولم يكن اجماع الصحابة او كان ولم يكن اجماع جميع الصحابة او كان اجماع جميع الصحابة ولم يكن قطعيًا بأن لم يثبت بطريق التواتر او كان قطعيًا لكن كان اجماعًا سكوتيًا ففي كل من هذه الصور لا يكون الجحود كفرًا يظهر ذلك لمن نظر في كتب الاصول فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في استخراج فروعه حتى تعرف منه صحة ما قيل انه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع آخر اه * (تنبيه) * في البحر والاصل ان من اعتقد الحرام حلالًا فان كان حرامًا لغيره كمال الغير لا يكفر وان كان لعينه فان كان دليله قطعيًا كفر والا فلا وقيل التخصيص في العالم أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه ولغيره وإنما الفرق في حقه أن ما كان قطعيًا كفر به والا فلا فيكفر اذا قال الخمر ليس بحرام وتماه فيه **(قوله بل افردت بالتأليف)** من احسن ما ألف فيها مذكوره في آخر نور العين وهو تأليف مستقل ومن ذلك كتاب الاعلام في قواطع الاسلام لابن حجر المكي ذكر فيه المكفرات عند الخفية والشافعية وحقق فيه المقام وقد ذكر في البحر جملة من المكفرات **(قوله ذال في البحر الح)** سبب ذلك ما ذكره قبله بقوله وفي جامع الفصولين روى الطحاوي عن اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الاحمود ما أدخله فيه ثم ماتين انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذ الاسلام الثابت لا يزول بالشك مع ان الاسلام يعلو وينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضى بصحة اسلام المكره * أقول قدمت هذا ليصير ميزانًا في نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليتأمل اه ما في جامع الفصولين وفي الفتاوى الصغرى الكفر بشئ عظيم فلا أجعل المؤمن كافرًا متى وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الخلاصة وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع فلي المنى أن يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسینًا للظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا صرح بأرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل ح وفي التتارخانية لا يكفر بالاحتمال لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعى نهاية في الجنابة ومع الاحتمال لانهاية اه والذي تحرر أنه لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير المذكورة لا يفتى بالتكفير فيها ولقد ألزمت نفسي أن لا أفتى بشئ منها اه كلام البحر باختصار **(قوله والطوع)** أي الاختيار احترازًا عن الاكراه ودخل فيه الهازل كما مر لانه يعد مستخفافًا لعدمه التلطف به وان لم يقصد معناه وفي البحر عن الجامع الاصغر اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتقد الضمير على الكفر وقال بعضهم بكفروا وهو الصحيح عندى لانه استخف بدينه اه ثم قال في البحر والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلًا أو لأعبا كفر عند الكل ولا اعتبار بأعتقاده كما صرح به في

بل افردت بالتأليف مع
انه لا يفتى بالكفر بشئ
منها الا فيما اتفق المشايخ
عليه كما سيحى قال في البحر
وقد ألزمت نفسي ان لا أفتى
بشئ منها (وشرائط صحتها
العقل والصحو والطوع)

مطلب

ما يشك في انه ردة لا يحكم
بها

الخانية ومن تكلم بها مخطئا أو مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر عند
 لكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بأنها كفر فيه اختلاف اه (قوله ومتموه) عزاء في
 النهر الى السراج وهو الناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وفي
 احكامات الاشياء ان حكمه حكم الصبي العاقل فنصح العبادات منه ولا نجب وقيل هو
 كالجنون وقيل كالبالغ العاقل اه قلت والاول هو الذي صرح به الاصوليون ومقتضاء
 ان تصح رده لكنه لا يقتل كما هو حكم الصبي العاقل تأمل ثم رأيت في الخانية قال وأما ردة
 المتموه لم تذكر في الكتب المعروفة قال مشايخنا هو في حكم الردة بمنزلة الصبي اه (قوله
 وموسوس) بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له اوايه اى تلقى اليه الوسوسة وقال
 الليث الوسوسة حديث النفس وانما قيل موسوس لانه يحدث بما في ضميره وعن الليث لا يجوز
 طلاق الموسوس قال يعنى المغلوب في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله اذا تكلم بتكلم
 بغير نظام كذا في المغرب (قوله وصى لا يقتل) قدر عقله في فتاوى قارى الهداية بأن يبلغ
 سبع سنين نهر وسياقى آخر الباب (قوله وسكران) اى ولو من محرم لما في احكامات
 الاشياء ان السكران من محرم كالصاحى الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود الخالصة والشهاد
 على شهادة نفسه الخ (قوله ومكره عليها) اى على الردة والمراد الاكراه بملجى من قتل او قطع
 عضو او ضرب مبرح فانه يرخص له ان يظهر ما امر به على لسانه وقلبه مطمئن بالايمان ولا تبين
 زوجته استحسانا كما سيجى في باب (قوله فليسا بشرط) هذا في الذكورة بالاتفاق واما في
 البلوغ فعندها خلافا لابى يوسف كما بآى آخر الباب ح (قوله فانه يقتل ولا يعنى عنه) قيده
 في البحر بما اذا كان سكره بسبب محذور باشره مختارا بلا اكراه والا فهو كالجنون اه ح
 قلت وما جزم به الشارح من انه لا يعنى عنه اى ان تاب سياقى ما يخالفه (قوله من ارتد) اى
 عن الاسلام فلو ان اليهودى تنصرت او تمجست او انصرت الى يهود او تمجست لم يجز على العود لما
 كان عليه لان الكفر كله ملة واحدة كما في البرجندى وغيره در منتنى وسيذكره المصنف
 (قوله الحاكم) اى الامام والقاضى بجر (قوله لبلوغه الدعوة) مصدر مضاف للمفعول
 والدعوة فاعل اه ح قال في البحر وعرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوة من بلغته الدعوى
 غير واجبة (قوله بيان لثمرة العرض) الظاهر ان ثمرة العرض الاسلام والنجاة من القتل
 واما هذا فهو ثمرة التأجيل ثلاثة ايام لان من انتقل عن الاسلام والى الله تعالى لا بدله غالبا
 من شبهة فتكشفت له ان ابداه في هذه المدة تأمل (قوله وقيل ندبا) أى وان استعمل وظاهر
 الرواية الاول وهو انه لا يمهل بدون استمهال كافي البحر (قوله ان استعمل) أى بعد العرض
 للتفكر قهستاني (قوله والاقتله) اى بعد عرض الاسلام عليه وكشف شبهة ط (قوله
 الا اذا رجى اسلامه) اى فانه يمهل وهل هو حينئذ واجب او مستحب محل تردد والظاهر الثانى
 تأمل (قوله لكنه يضرب الخ) اى اذا ارتد ثانيا ثم تاب ضرب به الامام وخلق سبيله وان ارتد
 ثالثا ثم تاب ضربه ضربا وجيعا وحبسه حتى تظهر عليه آثار التوبة ويرى انه مخلص ثم خلق
 سبيله فان عاد فعل به هكذا بجر عن التارخاية وفي الفتح فان ارتد بعد اسلامه ثانيا قبلنا
 توبته ايضا وكذا ثالثا ورابعا الا ان الكرخى قال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم ينب في

فلا تصح ردة مجنون
 ومتموه وموسوس وصى
 لا يقتل وسكران ومكره
 عليها واما اللوغ والذكورة
 فليسا بشرط بدائع وفي
 الاشياء لا تصح ردة السكران
 الا الردة بسبب النبي صلى الله
 عليه وسلم فانه يقتل ولا
 يعنى عنه (من ارتد عرض)
 الحاكم (عليه الاسلام
 استحبابا) على المذهب
 لبلوغه الدعوة (وتكشف
 شبهة) بيان لثمرة العرض
 (ويحبس) وجوبا وقيل
 ندبا (ثلاثة ايام) يمرض
 عليه الاسلام في كل يوم
 منها خانية (ان استعمل)
 اى طلب المهلة والاقتله
 من ساعته الا اذا رجى
 اسلامه بدائع وكذا وارتد
 ثانيا لكنه يضرب وفي
 الثالثة يحبس ايضا حتى
 تظهر عليه التوبة فان عاد
 فكذلك تارخاية قلت
 لكن نقل في الزواهر

الحال ولا يؤجل فان تاب ضربه ضربا جديما ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج حتى يرى عليه خشوع التوبة وحال المخلص حينئذ يخلى سبيله فان عاد بعد ذلك فعل به كذلك ابدامادام يرجع الى الاسلام قال الكرخي هذا قول اصحابنا جميعا ان المرتد يستتاب ابدما ذكره الكرخي مروى في النوادر قال اذا تكرر ذلك منه يضرب ضربا مبرحا ثم يحبس الى ان تظهر توبته ورجوعه اه وذلك لاطلاق قوله تعالى فان تابوا واقاموا الصلاة الآية وعن ابن عمر وعلى لا تقبل توبة من تكررت ردة كان زنديق وهو قول مالك واحمد والليث وعن ابى يوسف لو فعل ذلك مرارا يقتل غيلة وفسره بأن ينتظر فاذا أظهر كلمة الكفر قتل قبل ان يستتاب لانه يظهر منه الاستخفاف اه باختصار وحاصله ان ظاهر قوله وكذا ثالثا ورابعا انه لو استتم بعد الرابعة يؤجل ولا يحبس بعد التوبة والذي نقله عن الكرخي انه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل الا ان تاب فانه يضرب ويحبس كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وغيره يقتل ولا توبة له مثل الزنديق (قوله عن آخر حدود الحانية) ونصه وحكى انه كان يفتد نصرانيان مرتدان اذا اخذا تابا واذا تركا عادا الى الردة قال ابو عبدالله الباخي يقتلان ولا تقبل توبتهما اه اقول الظاهر ان الباخي اختار قول ابن عمر ولا يصح بناؤه على رواية النوادر المارة عن الفتح كما لا يخفى فافهم (قوله بلا توبة) اى بلا قبول توبة وليس المراد انه يقتل ان لم يتب لانه لا نزاع فيه (قوله والاقتل) اى ولو عبد افقتل وان تضمن قتله ابطال حق المولى وهذا بالاجماع لاطلاق الأدلة فتح قال في المنع واطلق فشمع الامام وغيره لكن ان قتله غيره او قطع عضوا منه بلاذن الامام اذبه الامام اه وسأأتى متنا وشرحا استثناء اربعة عشر لا يقتلون (قوله لحديث الخ) رواه احمد والبخارى وغيرهما زيلعى (قوله بعد نطقه بالشهادتين) كذا قيده في العناية والنهاية وعزاه القهستاني الى المبسوط والايضاح وغيرها وقال وانما لم يذكره لان ذلك معلوم لكن مقتضى ما في الفتح عدم اعتماده لانه عبر عنه بقيل وكأنه تابع لظاهر المتن وهو مفاد كلام الزيلعى ويؤيده ما سيذكره في المتن من ان انكاره الردة توبة ورجوع وقد يوفق بحمل ما هو ظاهر المتن على الاسلام المنجى في الدنيا عن القتل وما في الشروح من اشتراط النطق بالشهادتين ايضا محمول على الاسلام الحقيقي النافع في الدنيا والآخرة تأمل وذكر في الفتح ان الاقرار بالبعث والنشور مستحب (قوله على وجه العادة) اى بدون تبرى قال في البحر وافاد باشتراط التبرى انه لو أتى بالشهادتين على وجه العادة لم يرجع عما قال اذ لا يرتفع بهما كفره كذا في البرازية وجامع الفصولين اه قلت وظاهرها اشتراط التبرى وان لم ينتحل ديناً آخر بأن كفره بمجرد كلمة ردة والظاهر خلافه وان اشتراط التبرى فيمن اتحل ديناً آخر انما هو شرط لاجراء احكام الدنيا عليه أما بالنسبة لاحكام الآخرة فيكفيه التلفظ بالشهادتين مخلصا كما يدل عليه ما ذكره في اسلام العيسوية (قوله لما مر) اى من ان العرض مستحب ويكره تحريما عند من اوجه افاده في شرح الملتقى ط (قوله قيد باسلام المرتد) اى في قوله واسلامه (قوله لان الكفار) اى بكفر اصلى والمرتد كفره عارض (قوله كالدهرية) بضم الدال نسبة الى الدهر بفتحها سموا بذلك لقولهم وما يهلكنا الا الدهر ح (قوله كالثنوية) وهم المجوس القائلون بالهين أو كالمجوس كما في أنفع الوسائل ومقتضاه

عن آخر حدود الحانية
معزياً للبخى ما يفيد قتله
بلا توبة فتنه (فان اسلم)
فها (والاقتل) لحديث
من بدل دينه فاقتلوه
(واسلامه ان يتبرأ عن
الاديان) سوى الاسلام
(او عما انتقل اليه) بعد
نطقه بالشهادتين وتماه
في الفتح ولو أتى بهما على
وجه العادة لم ينفعه مالم
يتبرأ برازية (وكره) تنزيها
لما مر (قتله قبل العرض
بلاضمان) لان الكفر ميسر
للم قيد باسلام المرتد
لان الكفار اصناف خمسة
من ينكر الصانع كالدهرية
ومن ينكر الواحدانية
كالثنوية

مطلب

في ان الكفار خمسة اصناف
وما يشترط في اسلامهم

انهم غيرهم وهو الذى حققه ابن كمال باشانقلا عن الآمدى مع مشاركة الكل في اعتقاد ان اصل العالم النور والظلمة اى النور المسمى يزدان وشأنه خلق الخير والظلمة المسماة أهرمن وشأنها خلق الشر (قوله كالفلاسفة) اى قوم منهم كما في النهر والاجمهور الفلاسفة يثبتون الرسل على ابلغ وجه لقولهم بالاجباب اه ح اى بالزوم والتوليد لالاختيار لانكارهم كونه تعالى مختارا وينكرون كونها بزول الملك من السماء كثيرا مما علم بالضرورة بحجى الانبياء به كحشر الاجساد والجنة والنار والحاصل انهم وان اثبتو الرسل لكن لاعلى الوجه الذى يشته اهل الاسلام كما ذكره في شرح المسيرة فصار اثباتهم بمنزلة العدم وعليه فيصح اطلاق الشارح تأمل (قوله كالوثنية) فيه ان الوثنية لا ينكرون الصانع تعالى كالاخنوخ ح قال في شرح السير وعبد الاوثان كانوا يقولون بالله تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولكن كانوا يقولون بالوحدانية قال تعالى اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون اه وهذا زاد في الدرر على ما في البدائع وتبعه الشارح والظاهر ان صاحب البدائع ادخله في التوبة لانهم جعلوا مع الله تعالى معبودا ثانيا وهو اصنامهم فهم منكرون للوحدانية كالجوس وحكمهم في الاسلام واحدا كما تعرفه (قوله كالعيسوية) هم قوم من اليهود ينسبون الى عيسى الاصفهاني اليهودى ح قلت وعبرة البدائع وصنف منهما يقولون بالصانع وتوحيد الرسالة في الجملة لكنهم ينكرون عموم رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم وهم اليهود والنصارى قال في النهر وليس المراد كل النصارى بل طائفة في العراق يقال لهم العيسوية صرح بذلك في المحيط والحانية اه (قوله فيكنفى في الاولين الخ) عبارة البدائع فان كان من الصنف الاول او الثاني فقال لا اله الا الله يحكم باسلامه لان هؤلاء يتمتعون عن الشهادة اصلا فاذا اقروابها كان ذلك دليل ايمانهم وكذلك اذا قال اشهدان محمد رسول الله لانهم يتمتعون عن كل واحدة من كلتي الشهادة فكان الاتيان بواحدة منهما ايتما كانت دلالة الايمان اه اى ويلزم من الايمان باحداها الايمان بالآخرى وهذا صريح في ان التوبة ينكرون الرسالة فهم كالوثنية فيكنفى في الكل بأحدى الكلمتين وبه صرح في انفع الوسائل فقال ان عبدة الاوثان والنيران والمشرک في الربوبية والمنكر للوحدانية كالتوبة اذا قال الواحد منهم لا اله الا الله يحكم باسلامه وكذا لو قال اشهد ان محمد رسول الله او قال اسلمنا او آمنا بالله اه وذكر قبله عن المحيط ان الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد يحكم باسلامه ونحوه في شرح السير الكبير وبه علم ان ما في شرح المسيرة لابن ابي شريف الشافعى من انه يكتفى في التوبة والوثنى بالشهادتين بدون تبرى فهو على مذهبه والمراد به احداها فانهم (قوله وفي الثالث بقول محمد رسول الله) فلو قال لا اله الا الله لا يحكم باسلامه لانه منكر الرسالة ولا يتمتع عن هذه المقالة ولو قال اشهد ان محمد رسول الله يحكم باسلامه لانه يتمتع عن هذه الشهادة فكان الاقرار بها دليل الايمان بدائع ومقتضاه ان الاتيان بالثانية يكفيه لان المدار على الاقرار بخلاف معتقده (قوله وفي الرابع بأحدها) علله في الدرر بأنه منكر للامرين جميعا فبأيهما شهد دخل في دين الاسلام اه وهذا التعليل موافق لما قدمناه عن البدائع وبه صرح ايضا في شرح السير الكبير وزاد انه لو قال انا مسلم فهو مسلم لان عبدة الاوثان لا يبدعون

ومن يقربهما لكن ينكر
بعثة الرسل كالفلاسفة
ومن ينكر الكل كالوثنية
ومن يقرب الكل لكن ينكر
عموم رسالة المصطفى صلى
الله عليه وسلم كالعيسوية
فيكنفى في الاولين بقول
لا اله الا الله وفي الثالث
بقول محمد رسول الله
وفي الرابع بأحدها

هذا الوصف لانفسهم بل يبرؤن على قصد المغايظة للمسلمين وكذا لو قال انا على دين محمد أو على الخيفية او على دين الاسلام وقد علمت ان هذا الرابع داخل في الاولين والحكم في الكل واحد وهو الاكتفاء بأحد اللفظين عن الآخر وان مامر عن شرح المسيرة لايدفع المنقول عندنا فافهم **(قوله)** وفي الخامس بهما مع التبري الخ ذكر ابن الهمام في المسيرة ان اشتراك التبري لاجراء احكام الاسلام عليه لا يثبت الايمان فيما بينه وبين الله تعالى فانه لو اعتقد عموم الرسالة وتشهد فقط كان مؤمنا عند الله تعالى اه نعم ان الذي في البدائع لو أتى بالشهادتين لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ عن الدين الذي هو عليه وزاد في المحيط لا يكون مسلما حتى يتبرأ من دينه مع ذلك ويقرأه دخل في الاسلام لانه يحتمل انه تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية فاذا قال مع ذلك ودخلت في الاسلام يزول هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا اذا قال دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يتبرأ مما كان عليه لانه يدل على دخول حادث منه في الاسلام اه ومثله في شرح السير الكبير قلت اشتراط قوله ودخلت في دين الاسلام ظاهر فيما اذا تبرأ من دينه فقط اما اذا تبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام فلا يحتاج اليه لعدم الاحتمال المذكور فلذا لم يذكره الشارح مع صيغة التبري التي ذكرها والظاهر انه لو أتى بالشهادتين وصرح بتعميم الرسالة الى بني اسرائيل وغيرهم او قال واشهد ان محمدا رسول الله الى كافة الخلق الانس والجن يكفي عن التبري ايضا كما صرح به الشافعية * **(تنبيه)** * قال في الفتح ان اشتراط التبري انما هو فيمن بين اظنرنا منهم واما من في دار الحرب لو حمل عليه مسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم اوقل دخلت في دين الاسلام اودين محمد صلى الله عليه وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أتى بالشهادتين لان في ذلك الوقت ضيقا وقوله هذا انما أراد به الاسلام الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيحمل عليه ويحكم به بمجرد ذلك اه قالت وانما اكتفى عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لان اهل زمانه كانوا منكرين لرسالاته اصلا كما يأتي ثم اعلم انه يؤخذ من مسألة العيسوي ان من كان كفره بانكار امر ضروري كحرمة الخمر مثلا انه لا بد من تبرئه مما كان يعتقد لانه كان يقر بالشهادتين معه فلا بد من تبرئه منه كما صرح به الشافعية وهو ظاهر **(قوله)** فيستفسر من جهل حاله ذكر ذلك في النهر بعد ان ذكر انه ليس كل اليهود والنصارى كذلك بل طائفة منهم يقال لهم العيسوية فقال وعلى هذا فينبغي ان يستفسر الآتي بالشهادتين منهم ان جهل حاله اه اي فان ادعى انه عيسوي يعتقد تخصيص الرسالة بغير بني اسرائيل لا يصح اسلامه الا بالتبري وان ادعى انه ينكرها مطلقا اكتفى بالشهادتين فافهم **(قوله)** بل عجم في الدرر الخ في البحر اول الجهاد عن الذخيرة اما اليهود والنصارى فكان اسلامهم في زمانه عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لانهم كانوا ينكرون رسالته صلى الله عليه وسلم واما اليوم ببلاد العراق فلا يحكم باسلامه بهما ما لم يقل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الاسلام لانهم يقولون انه رسول الى العرب والعجم لا الى بني اسرائيل كذا صرح به محمد اه وفي شرح السير للسرخسي واما اليهود والنصارى اليوم بين ظهري المسلمين اذا أتى واحد منهم بالشهادتين لا يكون مسلما لانهم جميعا يقولون هذا ليس من نصراني ولا يهودي عندنا نسأله الا قال هذه الكلمة فاذا استفسرته قال رسول الله اليكم

مبحث
في اشتراط التبري مع
الاتيان بالشهادتين

وفي الخامس بهما مع التبري
عن كل دين يخالف دين
الاسلام بدائع وآخر
كراهية الدرر وحينئذ
فيستفسر من جهل حاله
بل عجم في الدرر اشتراط
التبري من كل يهودي
ونصراني ومثله في فتاوى
المصنف وابن نجيم وغيرها
وفي رهن فتاوى قارى
المهداية كذا أفق علمائنا
والذي أفق به صحته
بالشهادتين بالتبري

لا الى بنى اسرائيل ثم قل ولو قال انا مسلم لم يكن مسلما بهذا لان كل فريق يدعى ذلك لنفسه
فالمسلم هو المستسلم للحق وكل ذى دين يدعى انه منقاد للحق وكان شيخنا الامام يقول الا المجوس
في ديارنا فان من يقول منهم انا مسلم يصير مسلما لانهم يأبون هذه الصفة لانفسهم ويسبون به
اولادهم ويقولون يا مسلمان اه قلت وما عزاء الى شيخه يعنى الامام الحلواني جزم به في محل
آخر وقدمنا عنه قريبا في الوثقى انه يصير مسلما بقوله انا مسلم او على دين محمد او الحنيفة او
الاسلام فعلى هذا يقال كذلك في اليهود والنصارى في بلادنا فانهم يتمتعون من قول انا مسلم
حتى ان احدهم اذا اراد منع نفسه عن امر يقول ان فعلته اكون مسلما فاذا قال انا مسلم
طائعا فهو دليل اسلامه وان لم يسمع منه النطق بالشهادتين كما صرح به في شرح السير فيمن
صلى بمجاعة فانه يحكم بأسلامه وبأنه يحكم بالاسلام بمجرد سبب المسلمين في حق الصلاة عليه اذا
مات وكذا يتمتعون من النطق بالشهادتين اشد الامتناع فاذا أتى بهما طائعا يجب الحكم
بأسلامه لانه فوق السبب اذ لا شك ان محمدا انما اشترط التبرى بناء على ما كان في زمنه من
اقرارهم بالرسالة على خلاف ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من انكارها فاذا
انكروها في زماننا وامتنعوا من النطق بالشهادتين يجب ان يرجع الامر الى ما كان في زمنه
صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق وجه للعدول عنه على ان محمدا انما حكم على ما كان في بلاد العراق
لامطلقا كما يومه ما في الدرر وعن هذا ذكر العلامة قاسم انه سئل عن سامري أتى بالشهادتين
ثم رجع فأجاب بما حاصله انه ينظر في اعتقاده فانهم ذكروا أن بعض اليهود يخص رسالة نينا
صلى الله عليه وسلم بالعرب وهذا لا يكفي مجرد الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة اصلا
وبعض من أعصى الله قلبه جعلهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى حكم في نصراني منكر
لِلرسالة تلفظ بالشهادتين ببقائه على النصرانية لانه لم يترأأ اه ملخصا والحاصل ان الذي
يجب التعويل عليه انه ان جهل حاله يستفسر عنه وان علم كافي زماننا فالامر ظاهر وهذا وجه
ما يأتي عن قارى الهداية (قوله لان التلفظ بها صار علامة على الاسلام الخ) افاد بقوله صار
الى ان ما كان في زمن الامام محمد تغير لانهم في زمنه ما كانوا يتمتعون عن النطق بها فلم تكن
علامة الاسلام فلذا اشترط معها التبرى اما في زمن قارى الهداية فقد صارت علامة الاسلام
لانه لا يأتي بها الا المسلم كفي زماننا هذا ولذا نقل في البحر اول كتاب الجهاد كلام قارى الهداية
ثم اعقبه بقوله وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة لانه لا يسمع من اهل الكتاب فيها
الشهادتان ولذا قديم محمد بالعراق اه ومثله في شرح العلامة المقدسى ونقل ايضا في الدر
المتقى كلام قارى الهداية ثم قال وبه افق احمد بن كمال باشا وفي شرح الملتقى لعبد الرحمن افندى
داماد وافق البعض في ديارنا بأسلامه من غير تبر وهو المعمول به اه فليحفظ اه وقد استمعناك
آنفا ما فيه الكفاية * (خاتمة) * اعلم ان الاسلام يكون بالفعل ايضا كالصلاة بمجاعة
او الاقرار بها او الاذان في بعض المساجد او الحج وشهود المناسك لا الصلاة وحده وبمجرد
الاحرام بحر وقدم الشارح ذلك نظما في اول كتاب الصلاة وقدمنا الكلام عليه مستوفي
وذكرنا هناك انه لا فرق في الاسلام بالفعل بين العيسوى وغيره والمراد انه دليل الاسلام فيحكم
على فاعل ذلك به والا حقيقة الاسلام المنجية في الآخرة لا بد فيها من التصديق الجازم مع

لان التلفظ بها صار علامة
على الاسلام فيقتل ان يرجع
ما لم يعد (و) اعلم انه

مطلب
الاسلام يكون بالفعل
كالصلاة بمجاعة

الاقرار بالشهادتين اوبدونه على الخلاف المار (قوله لا يفتى بكفر مسلم امكن حمل كلامه على محل حسن) ظاهره انه لا يفتى به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحكم بينونة زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بأن يكون قصد ذلك التأويل وهذا لا ينافي معاملته بظاهر كلامه فيها هو حق العبد وهو طلاق الزوجة وملكها لنفسها بدليل ما صرحوا به من انه اذا اراد ان يتكلم بكلمة مباحة فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بلا قصد لا يصدق القاضي وان كان لا يكفر فيما بينه وبين ربه تعالى فتأمل ذلك وحرره نقلا فأتى لم أر التصريح به نعم سيذكر الشارح ان ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل والنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح اه وظاهره انه امر احتياط ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر بستم دين مسلم اى لا يحكم بكفره لامكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام اقول وعلى هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين مسلم ولكن يمكن التأويل بأن مراده اخلاقه الردية ومعاملته القبيحة لاحقيقة دين الاسلام فينبى ان لا يكفر حينئذ والله تعالى اعلم اه واقره في نور العين ومفهومه انه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذى قلناه واما امره بتجديد النكاح فهو لاشك فيه احتياطا خصوصا في حق الهمج الارذال الذين يشتمون بهذه الكلمة فانهم لا يخطر على بالهم هذا المعنى اصلا وقد سئل في الخيرية عن قال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا قبل فأفتى مفت بأنه كفر وبانت زوجته فهل ثبت كفره بذلك فأجاب بأنه لا ينبغي للعالم ان يبادر بكفير اهل الاسلام الى آخر ما حرره في البحر واجاب قبله في مثله بوجوب تعزيره وعقوبته (قوله ولو رواية ضعيفة) قال الخير الرملى اقول ولو كانت الرواية لغير اهل مذهبنا ويدل على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر مجمعا عليه اه (قوله كما حرره في البحر) قد مناعبارته قيل قوله وشرايط صحتها (قوله وجوه) اى احتمالات لما مر في عبارة البحر عن التارخانية انه لا يكفر بالاحتمال (قوله والا) اى وان لم تكن نيته ذلك الوجه الذى يمنع الكفر بأن اراد الوجه المكفر او لم تكن له نية اصلا لم ينفعه تأويل المفتى لكلامه وحمله اياه على المعنى الذى لا يكفر كما لو شتم دين مسلم وحمل المفتى الدين على الاخلاق الردية لنفى القتل عنه فلا ينفعه ذلك التأويل فيما بينه وبين ربه تعالى الا اذا نواه (قوله وينبى التعوذ بهذا الدعاء صباحا ومساء) تدخل اوراد الصباح من نصف الليل الاخير والمساء من الزوال هذا فيما عبر فيه بهما واما اذا عبر باليوم واليلة فيعتبران تحديدا من اولهما فلو قدم المأمور به فيهما عليه لا يحصل له الموعود به افاده بعض من كتب على الجامع الصغير للسيوطى ط قلت ولم أر في الحديث ذكر صباحا ومساء بل فيه ذكر ثلاثا كافي الزواجر عن الحكيم الترمذى أفلا ادلك على ما يذهب الله به عنك صفار الشرك وكباره تقول كل يوم ثلاث مرات اللهم انى اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك لما اعلم وعند احمد والطبرانى ايها الناس اتقوا الشرك فانه اخفى من ديب النمل قالوا وكيف تنقيه يا رسول الله قال قولوا اللهم انا نعوذ بك من ان نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفرك لما لانعله (قوله وتوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس) هو بالمتانة التحية ضد الرجاء وقطع الطمع عن الحياة وعلل قبولها في الدرر تبعا للبرازية بأن الكافر اجنبى غير عارف بالله تعالى

مطلب

في حكم من شتم دين مسلم

(لا يفتى بكفر مسلم امكن)

حمل كلامه على محل حسن

او كان في كفره خلاف ولو

كان ذلك (رواية ضعيفة)

كما حرره في البحر وعزاء

في الاشياء الى الصغرى

وفي الدرر وغيرها اذا كان

في المسئلة وجوه توجب

الكفر وواحد يمنعه فعلى

المفتى الميل لما يمنعه ثم لو

نيته ذلك فسلم والام ينفعه

حمل المفتى على خلافه وينبى

التعوذ بهذا الدعاء صباحا

ومساء فانه سبب المعصية من

الكفر بوعد الصادق الامين

صلى الله عليه وسلم اللهم

انى اعوذ بك من ان اشرك

بك شيئا وانا اعلم واستغفرك

لما لا اعلم انك انت علام

الغيوب وتوبة اليأس

مقبولة دون ايمان اليأس

درر

مطلب

توبة اليأس مقبولة دون

ايمان اليأس

وابتداً ايما وعرفنا والناسق حاله حالة البناء والبقاء اسهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلقاً قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه وقد اطل في آخر البرازية في هذه المسئلة ونقل قبله القول بعد قبول كل منهما وعزا الى الحنفية والمالكية والشافعية وانتصر له من اهل القارى في شرح بدء الامالى وقد منذ ذلك مبسوطاً في اول باب صلاة الجائنه واما ايمان اليأس فذهب اهل الحق انه لا ينفذ عند الغرغرة ولا عند معاينة عذاب الاستئصال لقوله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا ولذا أجمعوا على كفر فرعون كما رواه الترمذى في تفسيره في سورة يونس وان خالف في ذلك الامام العارف المحقق سيدى محي الدين ابن عربى في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في الزواجر فاننا وان كنا نعتقد جلالة قلته فهو مردود فان العصمة ليست الا للانبياء مع انه نقل عن بعض كتبه انه صرح فيها بأن فرعون مع هامان وقارون في النار واذا اختلف كلام امام فيؤخذ بما يوافق الادلة الظاهرة ويعرض عما خالفها ثم اطل في بيان رده وذكر ايضا انه يستثنى من ايمان اليأس قوم يونس عليه السلام لقوله تعالى الا قوم يونس الآية بناء على ان الاستثناء متصل وان ايمانهم كان عند معاينة عذاب الاستئصال وهو قول بعض المفسرين بجعله كرامة وخصوصية لنبيهم فلا يقاس عليها الا ترى ان نبينا صلى الله عليه وسلم قد اكرمه الله تعالى بحياة ابويه له حتى آمنابه كما في حديث صححه القرطبي وابن ناصر الدين حافظ الشام وغيرها فالتفعا بالايمان بعد الموت على خلاف القاعدة اكراما لنبيه صلى الله عليه وسلم كما احيا قيل بنى اسرائيل ليخبر بقاتله وكان عيسى عليه السلام يحى الموتى وكذلك نبينا صلى الله عليه وسلم احيا الله تعالى على يديه جماعة من الموتى وقد صح ان الله تعالى رده عليه صلى الله عليه وسلم الشمس بعد مغيبها حتى صلى على كرم الله وجهه العصر فكما اكرم بعود الشمس والوقت بعد فواته فكذلك اكرم بعود الحياة ووقت الايمان بعد فواته وما قيل ان قوله تعالى ولا تسئل عن احباب الجحيم تزل فيهما لم يصح وخبر مسلم ابى وابوك في النار كان قبل علمه اه ما خصا وقد منا تمام الكلام على ذلك في باب نكاح الكافر **(قوله وفيها ايضا شهد نصرانيان الخ)** هذا ساقط من بعض النسخ وسيد كره بعد قوله وكل مسلم ارتد الخ **(قوله على مامر)** اى عن الحاتمية معزى بالبخى لكن قدمنا ان المروى عن اصحابنا جميعا خلافه **(قوله الكافر بسب نبى)** في بعض النسخ والكافر بواو العطف وهو المناسب **(قوله فانه يقتل حدا)** يعنى أن جزاءه القتل على وجه كونه حدا ولذا عطف عليه قوله ولا تقبل توبته لان الحد لا يسقط بالتوبة فهو عطف تفسير وأفاد أنه حكم الدنيا أما عند الله تعالى فهو مقولة كما في البحر ثم اعلم أن هذا ذكره المشرح مجازاة لصاحب الدرر والبرازية والافسيد كره خلافة ويأتى تحقيقه **(قوله مطلقاً)** أى سواء جاء تأثبا بنفسه أو شهد عليه بذلك بحر **(قوله حق عبد)** فيه ان حق العبد لا يسقط اذا طالب به كحد القذف فلا بد هنا من دليل يدل على ان الحاكاه هذه المطالبة ولم يثبت واما الثابت انه صلى الله عليه وسلم عفا عن كثيرين ممن آذوه وشتموه وقبل اسلامهم كأبى سفيان وغيره **(قوله وتماه في الدرر)** حيث قل نقلا عن البرازية وقال ابن سحنون المالكي اجمع المسلمون ان شاتم كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر اه قلت وهذه العبارة مذكورة في الشفاء للقاضى عياض المالكي نقاه عنه البرازى

مطلب

اجمعوا على كفر فرعون

وفيها ايضا شهد نصرانيان

على نصراني انه اسلم وهو

ينكر لم تقبل شهادتهما وكذا

لو شهد رجل وامرأتان من

المسلمين وفي التوازل تقبل

شهادة رجل وامرأتين على

الاسلام وشهادة نصرانيين

على نصراني بأنه اسلم اه

(وكل مسلم ارتد فتوبته

مقبولة الا) جماعة من

تكررت رده على مامر

و (الكافر بسب نبى) من

الانبياء فانه يقتل حدا ولا

تقبل توبته مطلقا ولو سب

الله تعالى قبلت لانه حق الله

تعالى والاول حق عبد

لا يزول بالتوبة ومن شك

في عذابه وكفره كفر

وتماه في الدرر في فصل الجزية

مطلب

في استثناء قوم يونس

مطلب

في احيا ابوى النبي صلى الله

عليه وسلم بعد موتها

مطلب

مهم في حكم ساب الانبياء

قوله لانه حق عبد هكذا

بخطه والذي في المشرح

لانه حق الله تعالى والاول

حق عبداه مصححه

واخطأ في فهمها لأن المراد بها ما قبل التوبة والالزم تكفير كثير من الأئمة المجتهدين القائلين بقبول توبته وسقوط القتل بها عنه على أن من قتل يقتل وإن تاب يقول أنه إذا تاب لا يعذب في الآخرة كما صرحوا به وقدمناه آنفاً فاعلم أن المراد ما قلناه قطعاً **(قوله)** والديك ووالدي الذين خلفوك بكسر الدال على انقطاع الجمع فيهما أو في أحدهما **(قوله)** فيم حضرة الرسالة أي صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالشريف بل غيره مثله لأن آدم عليه السلام أبو جميع الناس ونوح الأب الثاني **(قوله)** باحتمال العهد المفهوم من العبارة السابقة انهما يقولان بأنه لا يعم وإن لم يتحقق عهد **(قوله)** فلا كفر أي لوجود الخلاف في عمومته وتحقق الاحتمال فيه **(قوله)** لكن صرح في آخر الشفاء الخ هذا استدراك على ما في فتاوى المصنف وعبارة الشفاء هكذا قال أبو بكر بن المنذر اجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن قال ذلك مالك بن أنس والليث وأحمد وإسحق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه ولا تقبل توبته عند هؤلاء وبمثله قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم لكنهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك وروى الطبراني مثله عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن ينقصه صلى الله عليه وسلم ويرى منه أو كذبه أو حاصله أنه نقل الإجماع على كفر الساب ثم نقل عن مالك ومن ذكر بعده أنه لا تقبل توبته فعلم أن المراد من نقل الإجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وبمثله قال أبو حنيفة وأصحابه الخ أي قال أنه يقتل يعني قبل التوبة لا مطلقاً ولذا استدرك بقوله لكنهم قالوا هي ردة يعني ليست حداً ثم ذكر أن الوليد روى عن مالك مثل قول أبي حنيفة فصار عن مالك روايتان في قبول التوبة وعدمه والمشهور عنه العدم ولذا قدمه وقل في الشفاء في موضع آخر قال أبو حنيفة وأصحابه من يرى من محمد صلى الله عليه وسلم أو كذب به فهو مرتد حلال الدم إلا أن يرجع أه فهذا تصريح بما علم من عبارته الأولى وقال في موضع بعد أن ذكر عن جماعة من المالكية عدم قبول توبته وكلام شيو خنا هؤلاء مبنى على القول بقتله حداً لا كفراً وأما على رواية الوليد عن مالك ومن وافقه على ذلك من أهل العلم فقد صرحوا أنه ردة قالوا ويستتاب منها فإن تاب نكل وإن أبى قتل فحكموا له بحكم المرتد مطلقاً والوجه الأول أشهر وأظهر أه يعني أن قول مالك بعدم قبول التوبة أشهر وأظهر مما رواه عنه الوليد فهذا كلام الشفاء صريح في أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه القول بقبول التوبة كما هو رواية الوليد عن مالك وهو أيضاً قول الثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي إذا سب فانه لا ينقض عهده عندهم كما مر تحريره في الباب السابق ثم إن ما نقله عن الشافعي خلاف المشهور عنه والمشهور بقبول التوبة على تفصيل فيه قال الإمام خاتمة المجتهدين الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه السيف المسلول على من سب الرسول حاصل المنقول عند الشافعية أنه متى لم يسلم قتل قطعاً ومتى أسلم فإن كان السب قد فاق الأوجه الثلاثة هل يقتل أو يجلد أو لا شيء وإن كان غير قذف فلا أعرف فيه نقلاً للشافعية غير قبول توبته وللحنفية في قبول توبته قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلما هم قريب من كلام المالكية والمشهور عن أحمد عدم قبول توبته وعنه رواية بقولها فذهب كذهب

معزياً للبرازية وكذا لو أبغضه بالتبقيع وأشباه وفي فتاوى المصنف وينبغي الحق الاستبراء والاستحذف به لتعاق حقه أيضاً وفيها سئل عن من قال لشريف لعن الله الديك ووالدي الذين خلفوك فأجاب الجمع المضاف بعم ما لا يتحقق عهد خلافاً لأبي هاشم وإمام الحرمين كافي جمع الجوامع وحينئذ فيم حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره وإذا كفر بسببه لا توبة له على ما ذكره البرازي وتوارد الشارحون نعم لو لوحظ قول أبي هاشم وإمام الحرمين باحتمال العهد فلا كفر وهو اللائق بمذهبنا فنصريحهم بالميل إلى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة بأن سبه صلى الله عليه وسلم أو بفعله بأن بغضه بقلبه قتل حداً كما مر التصريح به لكن صرح في آخر الشفاء بأن حكمه كالمرتد

ملك سواء هذا خبر بالمقول في ديب اه ما يحصاه هذا ايضا صريح في ان مذهب الحنفية القبول
وانه لا قول لهم بخلافه وقد سبقه الى نقل ذلك ابي شيخ الاسلام تقي الدين احمد بن تيمية الحنبلي
في كتابه الصارم المسؤول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما رأيت في نسخة منه قديمة
عليها خطه حيث قال وكذلك ذكر جماعة آخرون من اصحابنا اى الحنابلة انه يقتل ساب
الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلما او كافرا وعامة هؤلاء لما ذكروا المسئلة
قالوا خلاه لابي حنيفة والشافعي وقولهما اى ابي حنيفة والشافعي ان كان مسلما يستتاب
فان تاب والاقتل كالمترد وان كان ذميا فقال ابو حنيفة لا يتنقض عهده ثم قال بعد ورقة قال
ابو الخطاب اذا قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته وفي الكافر اذا سبها ثم اسلم
روايتان وقال ابو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين اه ثم قال في محل آخر قد ذكرنا
ان المشهور عن مالك واحمد انه لا يستتاب ولا يسقط القتل عنه وهو قول الليث بن سعد
وذكر القاضي عياض انه مشهور من قول السلف وجهور العلماء وهو احد الوجهين لاصحاب
الشافعي وحكى عن مالك واحمد انه تقبل توبته وهو قول ابي حنيفة واصحابه وهو المشهور
من مذهب الشافعي بناء على قبول توبة المرتد اه فهذا صريح كلام القاضي عياض في الشفاء
والسبكي وابن تيمية وائمة مذهبه على ان مذهب الحنفية قبول التوبة بلا حكاية قول آخر
عنهم وانما حكوا الخلاف في بقية المذاهب وكفى بهؤلاء حجة لو لم يوجد النقل كذلك في
كتب مذهبنا التي قبل البرازي ومن تبعه مع انه موجود ايضا كما يأتي في كلام الشارح قريبا
وقد استوفيت الكلام على ذلك في كتاب سميت به نبيه الولاية والحكام على احكام شاتم خير الانام
او احد اصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله ومفاده قبول التوبة) اقول
بل هو صريح ونص في ذلك كما علمته (قوله والبرازي) تع صاحب السيف المسلول الذي قاله
البرازي انه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة اوجاء تأييدا من قبل
نفسه كالتدقيق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد له لانه تعلق به حق
العبد الى ان قال ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول اه
وهذا كلام يقضى منه غاية العجب كيف يقول لا يتصور فيه خلاف لاحد بعد ما وقع فيه
اختلاف الائمة المجتهدين مع صدق الناقلين عنهم كما اسمعناك وعزوه المسئلة الى كتاب الصارم
المسلول وهو لابن تيمية الحنبلي يدل على انه لم يتصفح ما نقلناه عنه من التصريح بأن مذهب
الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة وكذلك صرح به السبكي في السيف
المسلول والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع ان عبارة البرازي بطولها اكثرها مأخوذ
من الشفاء فقد علم ان البرازي قد تساهل غاية التساهل في نقل هذه المسئلة وليته حيث
لم ينقلها عن احد من اهل مذهبنا بل استند الى ما في الشفاء والصارم امعن النظر في المراجعة
حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه ممن نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم فلقد صار هذا التساهل سببا لوقوع عامة المتأخرين عنه في الخطأ حيث اعتمدوا
على نقله وقلدوه في ذلك ولم ينقل احد منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنفية بل المنقول
قبل حدوث هذا القول من البرازي في كتبنا وكتب غيرنا خلافا (قوله وقد صرح

ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى
زاد المصنف في شرحه
وقد سمعت من مفتي
الحنفية بمصر شيخ الاسلام
ابن عبد العال ان الكمال
وغیره تبعوا البرازي
والبرازي تبع صاحب
السيف المسلول وعزاه
اليه ولم يعزه لأحد من
علماء الحنفية وقد صرح

في التفتيح) اقول ورأيت في كتاب الخراج لابي يوسف مائة واثنين رجل مسلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او كذبه او عابه او تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبات منه امرته فن تاب والاقول وكذبت المرأة الا ان ابا حنيفة قال لا تقتل المرأة وتنجير على الاسلام اه وهكذا نقل الخيزر الملى في حاشية البحر ان المسطور في كتب المذهب انما ردة وحكمها حكمها ثم نقل عبارة التفتيح ومعين الحكم والعجب منه انه افق بخلافه في التفتيح والخيرة ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائغاني في هذا المثل والعجب كل العجب حيث سمع المصنف كلام شيخ الاسلام يعني ابن عبدالعبار ورأى هذه النقول كيف لا يشطب مته عن ذمت وقد اسمعني بعض مشايخي رسالة حاشاها انه لا يقتل بعد الاسلام وان هذا هو المذهب اه وكذلك كتب شيخ مشايخنا الرحمتي هنا على نسخة ان مقتضى كلام الشفاء وابن ابي حمزة في شرح مختصر البخاري في حديث ان فريضة الحج ادركت ابي الخ ان مذهب ابي حنيفة والشافعي حكمه حكم المرتد وقد علم ان المرتد قبل توبته كقتله هنا عن التفتيح وغيره فإذا كان هذا في سب الرسول صلى الله عليه وسلم ففي سب الشيخين او احدهم بالاولى فقد تحرر ان المذهب كمذهب المشافعي قبول توبته كما هو رواية ضعيفة عن مالك وان تختم قتله مذهب مالك ومعداه فله المقتل غير اهل المذهب او طرة بمجوبة لم يعد كاتبها فكيف عن بصيرة في الاحكام ولا تغتر بكل امر مستغرب وتغفل عن الصواب والله تعالى اعلم اه وكذلك قال الخوي في حاشية الاشبه نقلا عن بعض العلماء ان مذكرة صاحب الاشباه من عدم قبول التوبة قد اكد له عليه اهل عصره وان ذمت انما يحفظ لبعض اصحاب مالك كما نقله القاضي عياض وغيره اما على طريقتنا فلا اه وذكر في آخر كتاب نور العين ان العلامة التحرير الشهير بنسامة جاني الف رسالة في الرد على البرازي وقول في آخرها ووجهة قد تبعتها كتب الحنفية فلم نجد القول بعد قبول توبة الساب عندهم سوى ما في البرازية وقد علمت بطلانه ومنشأ غلطه اول الرسالة اه وسيدكر الشارح عن المحقق المنقي ابي السعود التصريح بأن مذهب الامام الاعظم انه لا يقتل ذنابا ويكتفى بتعزيزه فهذا صريح المنقول عن تقدم عن البرازي ومن تبعه ولم يستند هو ولا من تبعه الى كتب من كتب الحنفية وانما استند الى فيه اخص فيه حيث نقل عن صرح بخلاف مذهبهم كما قدمناه وان اردت زيادة البيان في المقام فارجع الى كنه تذييل الولاة والاحكام (قوله) وهو ظاهر في قبول توبته المراد بقبول التوبة في الدنيا بدفع القتل عنه اما قبولها في الآخرة فهو محل وفق واصرح منه مقدمناه عن كتاب الخراج لابي يوسف فن تاب والاقول (قوله كذبت) اي يكون شامتا لشي لكن قوله يا ابن مائة كلب ان قاله الشريف فهو ممكن فيجوز فيه الخلاف اذ في قبول توبته وعدمه والافتقار يكون له مائة اب ليس فيه شيء على انه يمكن ان يكون مراده انه اجتمع على ام المشرك مائة كلب وانما خيزر فلا يدخل اجداده في ذلك وحيث احتمل التأويل فلا يشك بان كافر عندنا كمر (قوله) وان شتم الملائكة كالانبياء هو مخرج به عندنا فقلوا ذا شتم احدا من الانبياء او الملائكة كفر وقد علمت ان الكفر بشتم الانبياء كفر ردة فكذلك الملائكة ون تاب فيها والا قل (قوله) فاجزى قد علمت تحريره بما قل (قوله) هل لشافعي ان يحكم بقبول توبته

في التفتيح ومعين الحكم
وشرح الصدوق وحاشا
لواحدى وغيرها بأن
حكمه كمرتد ولعقل
التفتيح من سب الرسول
صلى الله عليه وسلم فانه
مرتد وحكمه حكم المرتد
ويفعل به ما يفعل بالمرتد
الشافعي وهو ظاهر في قبول
توبته كما مر عن الشفاء اه
فاحفظ قلت وظاهر
الشفاء ان قوله يا ابن الف
خزير او يا ابن مائة كلب
وان قوله لها شى لعن الله
فى هشم كذلك وان شتم
ملائكة كالانبياء فيجوز
ومن حوادث الفتوى ما لو
حكم حنفى بكفره بسب
نبي هل لشافعي ان يحكم
بقبول توبته الظاهر نعم

لأنها حادثة أخرى وإن حكم بموجبه بغير قلت ثم رأيت في معروضات المفتي أبي السعود سؤالاً ما يخصه أن طالب علم ذكر عنده حديث - روى فقال أكلت حديث النبي صلى الله عليه وسلم صدق عمل به - فاجاب بأنه يكفر أو لا حسب استظهاره

الاركارى وثانياً ما حقه
اشين مى صلى الله عليه
وسلم فى كفره الاول من
الائمة يؤمر بتجديد الايمان
فلا يقال والثانى يفيد
الزندقه فبعد اخذه لا تقبل
توبته اتفاقاً فيقتل وقبلة
احتمال فى قبول توبته فعند
ابى حنيفة تقبل فلا يقتل
وعند بقية الائمة لا تقبل
وبقتل حداً فذلك ورد
امر سلطانى فى سنة ٩٤٤
لقضاة اعمان المحمية
برعاية رؤى الحائين
ان يظهر صلاحه وحسن
توبته واسلامه لا يقتل و
يكفى بتعزيره وحسنه عملاً
بقول الامام الاعظم وانما
يكن من الناس بفهم خيره
يقتل عملاً بقول الائمة ثم
فى سنة ٩٥٥ تقرر هذا
الامر بآخر وبظن القائل
من اى الفريقين فيعمل
بمقتضاه اهـ فليحفظ وليكن
التوفيق (او) الكافر
بسبب (الشيخين او)
بسبب (احدهم) فى البحر
عن الجوهره معزى المشيد
من سبب الشيخين او
ضع فيهما كفر ولا تقبل
توبته وبه اخذ الدوسى

فى سبب احتمال شبه وهو مبنى على ما ذكره برى وقد علمت ان اهل المذهب قائلون
بقول توبته فلا وجه لما ذكره اهـ ط وكذا قال الترمذى قد علمت ان هذا ليس مذهبنا
كما صفت به كتبهم وما سألهم لائمة كاتبة حتى عيسى بن عيسى (قوله) لانه حادثة اخرى
الح) يعنى ان حكمه - فى كفره - على ان منعه عنه قبول توبته لا يرفع الخلاف فى عدم
قبول توبته لان عدم قبوله حادثة اخرى لم يحكم به حتى فيسوغ للشافعى الحكم بقبولها
وان قال الحنفى حكمت بالكفر وموجبه لان موجب الكفر القتل انما ياب وهو المتفق عليه
ولا يزم منه القتل ايضا ان تاب على انه له موجبات اخر من فسخ النكاح - وحبط العمل وغير ذلك
فلا يكون قول الحنفى حكمت بموجبه حكماً بقتله وان تاب فللشافعى ان يحكم بعدم قتله اذا
تاب والاصح من الشارح حيب نقل صريح ما فى كتب المذهب من ان الحنفى كالشافعى فى
قبول توبته كيف حازى صاحب النهى فى هذه المسئلة وكان الصواب ان يبذل الحنفى بالمالكي
او الحنفى (قوله - مؤلاً) مفعول رأيت وفى مضمحل نسخ سؤال بالرفع وهو تحريف (قوله
واجاب بأنه يكفر الح) قال الشافعى اقول هذا لا يصدر عن ابي السعود لان كلامه انما يقتضى ان
كل الاحاديث الموجودة ليست صالحة لان فيها الموضوع وهذا الاحتمال اقرب من غيره وتقدم
عن الدرر اذا كان فى المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنعه فعلى المفتى الميل لما يمنعه
وقوله والثانى اى الحق الشين يفيد الزندقه اقول لا فائدة فيه لان الزندقه ان لا يتدين بدين اهـ
وكتب ط نحوه (قوله) فبعد اخذه الح) يفرع على كونه صار زنديقاً وحاصل كلامه ان
الزندق لو تاب قبل اخذه اى قبل ان يرفع الى الحاكم تقبل توبته عندنا وبعدة لاتفاقاً وورد
الامر السلطانى للقضاة بأن ينظر فى حال ذلك الرجل ان يظهر حسن توبته يعمل بقول ابى حنيفة
والا فبقول باقى الائمة وانت خير بان هذا مبنى على ما مبنى عليه القاضي عياض من مشهور
مذهب مالك وهو عدم قبول توبته وان حكمه حكم الزندق عندهم وتبعه البرازى كما قدمناه
عنه وكذا تبعه فى الفتى وقد علمت ان صريح مذهبنا خلافه كما صرح به القاضي عياض وغيره
(قوله) وليكن التوفيق) اى يحمل ما مر عن التفت وغيره من انه يفعل به ما يفعل بالمرتد على
ما اذا تاب قبل اخذه وحمل ما فى البرازية على ما بعد اخذه وانت خير بان هذا التوفيق
غير ممكن لتصريح علمائنا بان حكمه حكم المرتد ولا شئ ان حكمه المرتد غير حكم الزندق
وما يفصل احد منهم هذا التفصيل ولان البرازى ومن تابعه قولوا انه لا توبة له اصلاً سواء بعد
القدرة عليه والشهادة او جاء ثاباً من قبل نفسه كيهو مذهب المالكية والحالة فعلم انهما
قولان مختلفان بل مذهبين متباعدان على ان الزندق الذى لا تقبل توبته بعد الاخذ هو
المعروف بالزندقه المدعى الى زندقته كياتى ومن صدرت منه كلمة لائمة مرة عن غيظ او نحوه
لا يصير زنديقاً هذا المعنى (قوله) وهو الذى ينفى التعويل عليه) قلت الذى ينفى التعويل
عليه مانص عليه اهل المذهب وانه غثاله واجب ط (قوله) رعاية جانب حضرة المصطفى

وابوليث وهو المختار مفتوى سبى وجرمه فى الاشياء واقرب المصنف قائلان وهذا يقوى لقول بعده قبول توبة ساب الرسول
صلى الله عليه وسلم وهو الذى ينفى تعويل عليه فى الافتاء والقضاء رعاية جانب حضرة المصطفى
مطلب — مهم فى حكم ساب الشيخين

صلى الله عليه وسلم) اقول رعاية جانبه في اتباع ما ثبت عنه عند اجتهد (قوله لكن في النهر الح) قول
السيد الحموى في حاشية الاشباه حتى عن عمر بن نعيم ان اخاه افقي بذلك قطاب منه النقل فلم يوجد
على طرة الجوهرة وذلك بعد حرق الرجل اه و اقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة
لاوجه له يظهر لما قدمناه من قبول توبة من سب الانبياء عندنا خلافا للعلماء الكية والحنابلة واذا كان
كذلك فلاوجه للقول بعدم قبول توبة من سب الشيخين بل لم يثبت ذلك عن احدهم الاثمة فيما علم اه
ونقله عنه السيد ابو السعود الازهرى في حاشية الاشباه ط اقول نعم نقل في البرازية عن الخلاصة ان
الرافضى اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما فهو كافر وان يفضل عليهما فلهما فهو مبتدع اه وهذا
لايستلزم عدم قبول التوبة على ان الحكم عليه بالكفر مشكلا في الاختيار اتفق الاثمة على تفصيل
اهل البدع اجمع وتخطئهم وسب احدهم الصحابة وبغضه لا يكون كفرا لكن يضل الخ وذكر
في فتح القدير ان الخوارج الذين يستحلون دماء المسلمين واموالهم ويكفرون الصحابة حكمهم
عند جمهور الفقهاء واهل الحديث حكم البغاة وذهب بعض اهل الحديث الى انهم مرتدون
قال ابن المنذر ولا اعلم احدا وافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل اجماع الفقهاء
وذكر في المحيط ان بعض الفقهاء لا يكفر احدا من اهل البدع وبعضهم يكفرون البعض
وهو من خالف ببدعته دليلا قطعا ونسبه الى اكثر اهل السنة والنقل الاول اثبت وابن
المنذر اعرف بنقل كلام المجتهدين نعم يقع في كلام اهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من
كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين
ما ذكرنا اه ومما يزيد ذلك وضوحا ماصرحوا به في كتبهم متونا وشروحا من قواهم ولا تقبل
شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الاهواء الخطابية وقول ابن ملك في شرح
المجمع وترد شهادة من يظهر سب السلف لانه يكون ظاهر الفسق وتقبل من اهل الاهواء
الجبر والقدر والرفض والخوارج والتشبيه والتعطيل اه وقول الزيلعي او يظهر سب اسلاف
يعنى الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة
مروءته ومن لم يتمتع عن مثلها لا يتمتع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفى السب اه
ولم يعلل احد لعدم قبول شهادتهم بالكفر كما ترى نعم استنوا الخطابية لانهم يرون شهادة
الزور لاشياعهم او للحالف وكذا نص المحدثون على قبول رواية اهل الاهواء فهذا فيمن
يسب عامة الصحابة ويكفرهم بناء على تأويل له فاسد فعلم ان ما ذكره في الخلاصة من انه كافر
قول ضعيف مخالف للمتون والشروح بل هو مخالف لاجماع الفقهاء كما سمعت وقد انف
العلامة مناعلى القارى رسالة في الرد على الخلاصة وبهذا تعلم قطعا ان ما عزى الى الجوهرة من
الكفر مع عدم قبول التوبة على فرض وجوده في الجوهرة باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به
وقد مر انه اذا كان في المسئلة خلاف ولو رواية ضعيفة فعلى المفتى ان يميل الى عدم التكفير
فكيف يميل هنا الى التكفير المخالف للاجماع فضلا عن ميله الى قتله وان تاب وقد مر ايضا
ان المذهب قبول توبة سب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف سب الشيخين والعجب
من صاحب البحر حيث تساهل غاية التساهل في الافتاء بقتله مع قوله وقد لزم نفسى ان لا افقي
بشيء من ألفاظ التكفير المذكورة في كتب الفتاوى نعم لاشك في تكفير من قذف السيدة

صلى الله عليه وسلم
لكن في النهر وهذا
لا وجود له في اصل
الجوهرة وانما وجد على
هامش بعض النسخ فالحق
بالاصل مع انه لا ارتباط
له بما قبله انتهى قلت
قوله والخوارج هكذا
بخطه واهل الانسب بما قبله
وما بعده أن يقول والخروج
تأمل اه مصححه

مطلب

في حال الشيخ الأكبر
سیدی محی الدین بن عربی
نفعتنا الله تعالى به

ويكفيها ما مر من الامر
فقد بر وفي المعروضات
المزبورة ما معناه أن من
قال عن فصوص الحكم
للشيخ محي الدين بن العربي
انه خارج عن الشريعة
وقد صنفه للاضلال ومن
طالع ملحد ماذا يلزمه
اجاب نعم فيه كلمات تبين
الشريعة وتكلف بعض
المتصليين لارجاعها الى
الشرع لكننا نقول أن بعض
اليهود افترأوا على الشيخ
قدس الله سره فيجب
الاحتياط بترك مطالعة
تلك الكلمات وقد صدر
أمر سلطاني بالنهاي فيجب
الاجتناب من كل وجه
انتهى فيحفظ وقد اتى
صاحب القاموس عليه
في سؤال رفع اليه فيه
فكتب اللهم انطقنا بما
فيه رضاك

عائشة رضي الله تعالى عنها او انكر حجة الصديق او اعتقد الاوهية في على او ان جبريل
غلط في الوحي او نحو ذلك من الكفر الصريح المخالف للقرآن ولكن لو تاب قبل توبته
هذا خلاصة ما حررناه في كتابنا تبيين الولاة والحكام و ان اردت الزيادة فارجع اليه واعتمد
عليه فيه الكفاية لذوى الدراية **(قوله ويكفيها الخ)** هذا مرتبط بقوله وهذا يقوى القول
الخ ط والمراد بالامر الامر السلطاني وقد علمت ما فيه والحاصل انه لا شك ولا شبهة في كفر شاتم
النبي صلى الله عليه وسلم وفي استباحة قتله وهو المنقول عن الأئمة الاربعة وانما الخلاف في
قبول توبته اذا اسلم فعندنا وهو المشهور عند الشافعية القبول وعند المالكية والخالصة
عدمه بناء على ان قتله حد اولاً واما الرافضي ساء الشيخين بدون قذف للسيدة عائشة
ولا انكار لصحبة الصديق ونحو ذلك فليس بكفر فضلاً عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال
وبدعة وسيأتي تمامه في اول باب البغاة ان شاء الله تعالى **(قوله للشيخ محي الدين بن العربي)**
هو محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الاندلسي العارف الكبير ابن عربي ويقال ابن العربي
ولد سنة ٥٦٠ ومات في ربيع سنة ٦٣٦ ودفن بالصالحية وحسبك قول زروق وغيره من
الفحول ذاكرين بعض فضله هو اعرف بكل فن من اهله واذا اطلق الشيخ الأكبر في عرف
القوم فهو المراد وتمامه في ط عن طبقات المناوي **(قوله مض المتصليين)** اي المتكلفين
(قوله لكننا نقول الخ) لعل يتقنه بذلك دليل ثبت عنده او بسبب عدم اطلاعه على مراد
الشيخ فيها وانه لا يمكن تأويلها فتعين عنده انها مفترأة عليه كما وقع للعارف الشعراني انه
افترى عليه بعض الحساد في بعض كتبه أشياء مكفرة واشاعها عنه حتى اجتمع بعلماء عصره
وأخرج لهم مسودة كتابه التي عليها خطوط العلماء فإذا هي خالية عما افترى عليه هذا ومن
أراد شرح كلماته التي اعترضها المنكرون فليرجع الى كتاب الردائين على منقصد العارف
محي الدين لسیدی عبدالغني التالسي **(قوله فيجب الاحتياط الخ)** لانه ان ثبت افترأوا
فالامر ظاهر والا فلا يفهم كل أحد مراده فيها فيخشى على الناظر فيها من الانكار عليه
أو فهم خلاف المراد وللحافظ السيوطي رسالة سماها تنبيه الغبي بترئة ابن عربي ذكر فيها
أن الناس افترقوا فيه فرقتين الفرقة المصيبة تعتقد ولايته والاخرى بخلافها ثم قال والقول
الفصل عندي فيه طريقة لا يرضاها الفرقان وهي اعتقاد ولايته وتحريم النظر في كتبه
فقد نقل عنه انه قال نحن قوم يحرم النظر في كتبنا وذلك ان الصوفية تواطوا على ألفاظ
اصطلحوا عليها وارادوا بها معاني غير المعاني المتعارفة منها بين الفقهاء فمن حملها على معانيها
المتعارفة كفر نص على ذلك الغزالي في بعض كتبه وقال انه شبيه بالمتشابه في القرآن والسنة
كلوجه واليد والعين والاستواء واذا ثبت أصل الكتاب عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة لاحتمال
أن يدس فيه ما ليس منه من عدو أو ملحد او زنديق وثبت انه قصد بهذه الكلمة المعنى
المتعارف وهذا لا سبيل اليه ومن ادعاه كفر لانه من امور القلب التي لا يطلع عليها الا الله تعالى
وقد سأل بعض اكابر العلماء بعض الصوفية ما حملكم على انكم اصطالحتم على هذه الالفاظ
التي يستشع ظاهرها فقالا غيرة على طريقنا هذا أن يدعيه من لا يحسنه ويدخل فيه من
ليس أهله والمتصدى للنظر في كتبه أو اقراءها لم ينصح نفسه ولا غيره من المسلمين ولا سيما ان

كان من القاصرين عن علوم الظاهر فانه يفضل ويفضل وان كان عارفا فليس من طريقتهم اقراء
 المريدين لكتبهم ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب اه ملخصا وذكر في محل آخر سمعت ان
 الفقيه العالم العلامة عز الدين بن عبد السلام كان يطلعن في ابن عربي ويقول هو زنديق فقال
 له يوما بعض اصحابه اريد ان تري القطب فاشار الى ابن عربي فقال له انت تطلعن فيه فقال
 حتى اصون ظاهرا للشرع او كما قال اه وللمحقق ابن كمال باشا فتوى قال فيها بعدما ابدع في
 مدحه وله مصنفات كثيرة منها فصوص حكيمة وفتوحات مكية بعض مسائلها مفهوم
 النص والمعنى وموافق الامر الالهى والشرع النبوى وبعضها خفى عن ادراك اهل الظاهر
 دون اهل الكشف والباطن ومن لم يطلع على المعنى المرام يجب عليه السكوت في هذا المقام
 لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا
(قوله) شيخ الطريقة حالا وعلماء الطريقة هي السيرة المختصة بالمساكين الى الله تعالى من
 قطع المنازل والترقى في المقامات والحال عند اهل الحق معنى يرد على القلب من غير تصنع
 ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط أو هيئة ويزول بظهور صفات
 النفس سواء تعقبه المثل أولا فاذا دام وصار ملكة يسمى مقاما فالاحوال مواهب
 والمقامات تحصل ببذل المجهود والعلم هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ومنه فعلى وهو
 مالا يؤخذ من الغير وانفعالى مأخذ من الغير اه من تعريفات السيد الشريف قدس سره
(قوله) وامام الحقيقة هي مشاهدة الربوبية بالقلب ويقال هي سر معنوى لاحدله ولا جهة
 وهي والطريقة والشرعية متلازمة لان الطريق الى الله تعالى لها ظاهر وباطن فظاهرها
 الشرعية والطريقة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة في الشريعة والطريقة كبطون الزبد
 في لبنه لا يظفر من اللبن بزبد بدون محضه والمراد من الثلاثة اقامة العبودية على الوجه
 المراد من العبد اه من الفتوحات الالهية للقاضى زكريا **(قوله)** حقيقة ورسم (قوله) الحقيقة
 ضد الحجاز والرسم الاثر أو بعبقته أو مالا شخص له من الآثار جمعه ارسم ورسوم قاموس
 والمراد انه الامام من جهة الحقيقة ونفس الامر ومن جهة الاثر الظاهر للبصر **(قوله)** فعلا
 واسما (اي احياء آثارها من جهة الفعل والاسم حتى صارت المعارف فاعلة افعالها ومشهورة
 بين الناس **(قوله)** اذا تغافل الخ) هذا بيت من بحر البسيط والتغافل الدخول والاسراع
 والفكر بالكسر ويفتح اعمال النظر في الشئ والخاطر الهاسجس قاموس وهو ما يخاطر
 في القلب من تدبير امر مصباح **(قوله)** عباب (كغراب معظم السيل وكثرته أو موجه
 والدلاء جمع دلو اى لا يتغير بأخذ الدلاء منه لانها لا تصل الى اسفله لكثرة **(قوله)** تنقاصى عنه
 الانواء (التقاصى بالقاف والصاد المهملة التباعد والانواء جمع نوء وهو النجم واستثناء طلب
 نوءه اى عطاء قاموس اى انه سحاب تتباعد عن مطره وفيضه النجوم التى يكون المطار
 وقت طلوعها او تتباعد عنه عطايا الناس اى لانتشبه **(قوله)** الآفاق (جمع افق بضم
 وبضمين الناحية وما ظهر من نواحي الفلك قاموس **(قوله)** وهو يقينا (مفعول مطلق
 لفعل محذوف تقديره ايقنه جملة معرضة بين المبتدأ والخبر ط **(قوله)** وناطق بما كتبه
 المراد انه مقربه وان القول طابق الفعل ط والجملة عطف على اصفه **(قوله)** ما انصفته

الذى اعتقده وادين الله به
 انه كان رضى الله تعالى عنه
 شيخ الطريقة حالا وعلماء
 وامام الحقيقة حقيقة ورسم
 ومحى رسوم المعارف فعلا
 واسما

اذا تغافل فكر المرء في
 طرف من علمه غرقت فيه
 خواطره عباب لا تكدره
 الدلاء * وسحاب تنقاصى
 عنه الانواء * كانت دعوته
 تحرق السبع الطباق *
 وتفرق بركاته قملأ
 الآفاق * وانى اصفه
 وهو يقينا فوق ما رصفته *
 وناطق بما كتبه وغالب
 ظنى انى ما انصفته

يقال انصفته انصافا عاملته بالعدل والقسط مصباح (قوله وما على) ما استنهامية أو نافية أي وما على شيء (قوله يظن الجهل) أي يظن الجهل في غيره فهو مفعول أول أو يظن الظن الجهل فهو مفعول مطلق وقوله عدوانا أي ظلمنا مفعول لاجله أو حال وهذا أولى مما قيل أن الجهل بمعنى المجهول مفعول أول وعدوانا مفعول ثان أي ذا عدوان فافهم (قوله برهانا) هو الحجة قاموس فهو حال مؤكدة ط (قوله من مناقبه) جمع منقبة وهي المنفخرة قاموس ط (قوله الالعلی) أي لكن اخاف واشفق أني زدت من جهة نقصان والتقصير في حقه فقصانا تمييز لا مفعول زدت لئلا يرد عليه ما قيل في زاد النقص انه لا مناسبة بين الزيادة والنقص حتى يتسلط احدهما على الآخر (قوله والكافر بسبب اعتقاد السحر) في الفتح السحر حرام بلا خلاف بين اهل العلم واعتقاد ابحاثه كفر وعن اصحابنا ومالك واحد يكفر الساحر بتعلمه وفعله سواء اعتقد الحرمة أولا ويقتل وفيه حديث مرفوع حد الساحر ضربه بالسيف يعني القتل وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر الا اذا اعتقد ابحاثه واما الكاهن فقيل هو الساحر وقيل هو العراف الذي يحسد ويتخرص وقيل من له من الجن من يأتيه بالاخبار وقال اصحابنا ان اعتقد ان الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر لا ان اعتقد انه تخيل وعند الشافعي ان اعتقد ما يوجب الكفر مثل التقرب الى الكواكب وانها تفعل ما يلتمسه كفر وعند احمد حكمه كالساحر في رواية يقتل وفي رواية ان لم يتب ويجب ان لا يعدل عن مذهب الشافعي في كفر الساحر والعراف وعدمه واما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت من اوائله لعمل السحر لسعيه بالفساد في الارض لا بمجرد علمه اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه وحاصله انه اختار انه لا يكفر الا اذا اعتقد مكفرا وبه جزم في النهرو تبعه الشارح وانه يقتل مطلقا ان عرف تعاطيه له ويؤيده ما في الحانية اتخذ لعبة ليفرق بين المرء وزوجه قالوا هو مرتد ويقتل ان كان يعتقد لها اثرا ويعتقد التفريق من اللعبة لانه كافر اه وفي نور العين عن المختارات ساحر يسحر ويدعي الخلق من نفسه يكفر ويقتل لردته وساحر يسحر وهو جاحد لا يستتاب منه ويقتل اذا ثبت سحره دفعا للضرر عن الناس وساحر يسحر تجربة ولا يعتقد به لا يكفر قال ابو حنيفة الساحر اذا اقر بسحره أو ثبت بالبينه يقتل ولا يستتاب منه والمسلم والذمي والحر والعبد فيه سواء وقيل يقتل الساحر المسلم لا الكتابي والمراد من الساحر غير المشعوذ ولا صاحب الطلسم ولا الذي يعتقد الاسلام والسحر في نفسه حق امر كائن الا انه لا يصلح الا للشر والضرر بالخلق والوسيلة الى الشر شريفصير مذموما اه والفرق بين الثلاثة ان الاول مصرح بما هو كفر والثاني لا يدري كيف يقول كما وقع التعبير به في الحانية لانه جاحد ويعلم منه ان الاول لا يستتاب ايضا ولا يمهل طلبا للتوبة لانها لا تقبل منه في دفع القتل عنه بعد اخذه كإثباتي دفعا للضرر عن الناس كقطع الطريق والحقاق وان كانوا مسلمين وبه علم ان الثالث وان كان لا يكفر لكنه يقتل ايضا للاشتراك في الضرر وان تقييد الشارح بكونه كافرا بسبب اعتقاد السحر غير قيد بل يقتل ولو كان كافرا اصليا أو لم يكفر باعتقاده نعم لما كان كلام المصنف في المسلم الذي ارتد قيد بذلك تأمل وعلم به وبما نقلناه عن الحانية انه لا يكفر بمجرد عمل السحر ما لم يكن فيه اعتقاد أو عمل ما هو مكفر ولذا نقل في تبیین المحارم عن الامام ابی

* وما على اذا ما قلت
معتدى * دع الجهل
يظن الجهل عدوانا *
والله والله والله العظيم
ومن * اقام حجه لله برهانا *
ان الذي قلت بعض من
مناقبه * ما زدت الا لعلی
زدت نقصانا * الى ان قال
ومن خواص كتبه انه من
واظب على مطالعتها اشرح
صدره لفك المضلات *
وحل المشكلات * وقد
اننى عليه الشيخ العارف
عبد الوهاب الشعراني سيما
في كتابه تنبيه الاغبياء *
على قفطرة من بحر علوم
الاولياء * فمليك به وبالله
التوفيق (و) الكافر
بسبب اعتقاد (السحر)
لا توبة له

مطلب
في الساحر والزندق

منصور ان القول بأنه كفر على لاطلاق خطأ ويوجب البحث عن حقيقته فان كان في ذلك رد
 ما لزم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا اه و الظاهر ان ما نقله في الفتح عن احتجاجنا مبنى
 على ان السحر لا يكون الا اذا تضمن كفرا ويأتى تحقيقه وقدمنا في خطبة الكتاب تعداد
 انواع السحر وتام بيان ذلك في رسالتنا المسماة (سل الحسام الهندي لنصرة مولانا خالد
 النقشبندى) (قوله اسعياها الخ) اى لا بسبب اعتقادها الذى هو ردة لان المرتدة لا تقتل عندنا
 ومقابل الاصح ما فى المنتقى انها لا تقتل بل تحبس وتضرب كالمتردة كفى الزيلعى (قوله وكذا
 الكافر بسبب الزندقة) قل العلامة ابن كمال باشا في رسالته الزنديقى في لسان العرب يطلق
 على من ينفى البارى تعالى وعلى من يثبت الشريك وعلى من ينكر حكمته والفرق بينه
 وبين المرتد العموم الوجهى لانه قد لا يكون مرتدا كما لو كان زنديقا أصليا غير منتقل عن دين
 الاسلام والمترد قد لا يكون زنديقا كما لو تنصر او تهود وقد يكون مسلما فيترد وقد
 فى اصطلاح الشرع فالفرق أظهر لا اعتبارهم فيه ابطان الكفر والاعتراف بنبوة نبينا
 صلى الله عليه وسلم على ما فى شرح المقاصد لكن القيد الثانى فى الزنديقى الاسلامى بخلاف غيره
 والفرق بين الزنديقى والمنافق والدهرى والملحد مع الاشتراك فى ابطان الكفر أن المنافق
 غير معترف بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم والدهرى كذلك مع انكاره اسناد الحوادث الى
 الصانع المختار سبحانه وتعالى والملحد وهو من مال عن الشرع القويم الى جهة من جهات
 الكفر من الحد فى الدين حاد وعدل لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة نبينا صلى الله تعالى عليه
 وسلم ولا بوجود الصانع تعالى وبهذا فارق الدهرى ايضا ولا اضمار الكفر وبه فارق
 المنافق ولا سبق الاسلام وبه فارق المرتد والملحد اوسع فرق الكفر حدا اى هو اعم من الكل اه
 ملخصا قلت لكن الزنديقى باعتبار أنه قد يكون مسلما وقد يكون كافرا من الاصل لا يشترط فيه
 الاعتراف بالنبوة وسياق فى الفتح تفسيره بمن لا يتدين بدين ثم بين حكم الزنديقى فقال اعلم
 أنه لا يخلو اما ان يكون معروفا داعيا الى الضلال اولا والثانى ما ذكره صاحب الهداية
 فى التجنيس من انه على ثلاثة اوجه اما أن يكون زنديقا من الاصل على الشرك او يكون
 مسلما فيترد او يكون ذميا فيترد فالاول يترك على شركه ان كان من العجم اى بخلاف
 مشرك العرب فانه لا يترك والثانى يقتل ان لم يسلم لانه مرتد وفى الثالث يترك على حاله لان
 الكفر ملة واحدة اه والا لاول اى المعروف الداعى لا يخلو من ان يتوب بالاختيار ويرجع
 عما فيه قبل ان يؤخذ اولا والثانى يقتل دون الاول اه وتامه هناك (قوله لاتوبة له)
 تصرح بوجه الشبه والمراد بعدم التوبة انها لا تقبل منه فى نفى القتل عنه كما مر فى الساب ولذا
 نقل البيهقى عن الشمنى بعد نقله اختلاف الرواية فى القبول وعدمه ان الخلاف فى حق الدنيا
 اما فيما بينه وبين الله تعالى فتقبل توبته بلا خلاف اه ونحوه فى رسالة ابن كمال (قوله لكن
 فى حظر الحائية الخ) استدراك على الفتح حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل فى النهر عن
 الدراية روايتين فى القبول وعدمه ثم قال وينبغى ان يكون هذا التفصيل محمل الروايتين
 اه (قوله المعروف) اى بالزندقة الداعى اى الذى يدعو الناس الى زندقته اه ح
 فان قلت كيف يكون معروفا داعيا الى الضلال وقد اعتبر فى مفهومه الشرعى أن يبطن

مطلب

فى الفرق بين الزنديقى
 والمنافق والدهرى والملحد

(ولو امرأة) فى الاصح

لسميها فى الارض بالفساد

ذكره الزيلعى نمة (د).

كذا الكافر بسبب (الزندقة)

لاتوبة له وجعله فى الفتح

ظاهر المذهب لكن فى حظر

الحائية الفتوى على انه (ذا

اخذ) الساحر او الزنديقى

المعروف الداعى (قبل

توبته) سمى ان لم يقبل توبته

ويقتل ولو اخذ بمده قيات

وافاد فى السراج

قوله وفى النساء كذا

بالاصل المقابل على خط

المؤلف والمناسب حذف

فى كالاول والثانى قبله اه

مصححه

الكفر قلت لا بعد فيه فان الزنديق يموت كفره ويروج عقيدته الفاسدة ويخرجها في الصورة الصحيحة وهذا معنى ابطان الكفر فلا ينافي اظهاره الدعوى الى الضلال وكونه معروفا بالاضلال اه ابن كمال (قوله ان الخناق لا توبة له) أفاد بصيغة المبالغة ان من خنق مرة لا يقتل قل المصنف قيل الجهاد ومن تكرر الخنق منه في المصر قتل به والا لا اه ط قلت ذكر الخناق هنا استطرادى لان الكلام في الكافر الذي لا تقبل توبته والخناق غير كافر وانما لا تقبل توبته لسعيه في الارض بالفساد ودفع ضرره عن العباد ومثله قطاع الطريق (قوله الكاهن قيل كالمساحر) في الحديث من أتى كاهنا او عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد أخرجه اصحاب السنن الاربعة وصححه الحاكم عن ابى هريرة والكاهن كما في مختصر النهاية للسيوطي من يتعاطى الخبر عن الكائنات في المستقبل ويدعى معرفة الاسرار والعراف النجم وقل الخطابي هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق والضالة ونحوهما اه والحاصل ان الكاهن من يدعى معرفة الغيب باسباب وهي مختلفة فلذا نقسم الى انواع متعددة كالعراف والرمال والنجم وهو الذي يخبر عن المستقبل بطولوع النجم وغروبه والذي يضرب بالخصي والذي يدعى ان له صاحباً من الجن يخبره عما سيكون والكل مذموم شرعاً محكوم عليهم وعلى مصدقهم بالكفر وفي البزاية يكفر بادعاء علم الغيب وباتيان الكاهن وتصديقه وفي التارخانية يكفر بقوله انا اعلم المسروقات او انا اخبر عن اخبار الجن اياي اه قلت فعلى هذا ارباب التقاويم من انواع الكاهن لادعائهم العلم بالحوادث الكائنة وامام واقع لبعض الخواص كالانبياء والاولياء بالوحى او الالهام فهو باعلام من الله تعالى فليس مما نحن فيه اه ملخصاً من حاشية نوح من كتاب الصوم قلت وحاصله ان دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن فيكفر بها الا اذا اسند ذلك صريحاً ودلالة الى سبب من الله تعالى كوحى او الهام وكذا لو اسنده الى اماراة عادية بجعل الله تعالى قل صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل وامام علم النجوم فهو في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسماً * حسناً وانه حق وقد نطق به الكتاب قال تعالى والشمس والقمر بحسبان اى سيرهما بحساب * واستدلالى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الغنيب بالنبض على الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى او ادعى علم الغيب بنفسه يكفر اه وتمام تحقيق هذا المقام يطلب من رسالت (سل الحساء الهندى) (قوله والداعى الى الاحاد) قدمنا عن ابن كمال بيانه (قوله والاباحى) اى الذى يعتقد اباحة المحرمات وهو معتقد الزنادقة ففى فتاوى قارى الهداية الزنديق هو الذى يقول بقاء الدهر ويعتقد ان الاموال والحرم مشتركة اه وفي رسالة ابن كمال عن الامام الغزالى فى كتاب التفرقة بين الاسلام والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض من يدعى التصوف انه باع حالة بينه وبين الله تعالى اسقطت عنه الصلاة وحل له شرب المسكر والمعاصى وأكل مال السلطان فهذا مما لا شك فى وجوب قتله اذ ضرره فى الدين اعظم وينفتح به باب من الاباحة لا يندد وضرر هذا فوق ضرر من يقول بالاباحة مطلقاً فانه يتمتع عن الاصغاء اليه لظهور كفره اما هذا فيزعم انه لم يرتكب الا تخصيص عموم التكليف

مطلب

في الكاهن والعراف

مطلب

في دعوى علم الغيب

قوله والشمس والقمر بحسبان هكذا بخطه والتلاوة الشمس والقمر بحسبان بدون واو اه مصححه

ان الخناق لا توبة له وفي الشمنى الكاهن قيل كالمساحر وفي حاشية البيضاوى مثلاً خسرو الداعى الى الاحاد والاباحى كالمزبدق وفي التفتيح واما فى معنى الكفر ويظهر الاسلام كالمزبدق

بمن ليس له مثل درجته في الدين ويتدعى هذا الى ان يدعى كل فاسق مثل حاله اه ملخصا
 وفي نور العين عن التمهيد اهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر فانه يباح
 قتلهم جميعا اذا لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا واسلموا تقبل توبتهم جميعا الا الاباحية
 والغالية والشيعية من الروافض والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال
 من الاحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا
 اليه وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار تقبل توبته والافلا وهو قياس قول أبي
 حنيفة وهو حسن جدا فاما في بدعة لا توجب الكفر فانه يجب التعزير بأى وجه يمكن ان يمنع عن
 ذلك فان لم يمكن بالاحبس وضرب يجوز حبسه وضربه وكذا لو لم يمكن المنع بلا سيف ان كان
 رئيسهم ومقتداهم جاز قتله سياسة وامتاعا والمتدع لوله دلالة ودعوة للناس الى بدعته
 ويتوهم منه ان ينشر البدعة وان لم يحكم بكفره جاز لسلطان قتله سياسة وزجرا لان فساد
 اعلى واعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل اصحابها عاما ولو لم تكن كفرا
 يقتل معلمهم ورئيسهم زجرا وامتاعا اه **(قوله الذي لا يتدين بدين)** يحتمل ان يكون المراد
 به الذى لا يستقر على دين أو الذى يكون اعتقاده خارجا عن جميع الاديان والثانى هو
 الظاهر من كلامه الذى سنذكره عنه وقدمنا عن رسالة ابن كمال تفسيره شرعا بمن يبطن الكفر
 وهذا أعم **(قوله وتماه فيه)** اى في الزندق حيث قال ويجب ان يكون حكم المنافق في عدم
 قبولنا توبته كالزنديق لان ذلك في الزندق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان
 يخفى كفره الذى هو عدم اعتقاده دينا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا فطرق العلم بحاله
 اما بان يعثر بعض الناس عليه او يسره الى من أمن اليه اه * (تنبيه) * يعلم مما هنا حكم
 الدرود والتمانة فانهم في البلاد الشامية يظهر ان الاسلام والصوم والصلاة مع انهم
 يعتقدون تناسخ الارواح وحل الحمر والزنا وان الالهية تظهر في شخص بعد شخص
 ويحشدون الحشر والصوم والصلاة والحج ويقولون المسمى بها غير المعنى المراد ويتكلمون
 في جناب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كلمات فليعة وللامامة المحقق عبد الرحمن العمادى فيهم
 فتوى مطولة وذكر فيها انهم يتحاوون عقائد النصيرية والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة
 والباطنية الذين ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الاربعة انه لا يحل اقرارهم
 في ديار الاسلام بحزبية ولا غيرها ولا تحل مناكتهم ولا ذبايحهم وفيهم فتوى في الخيرية ايضا
 فراجعها والحاصل انهم يصدق عليهم اسم الزنديق والمنافق والملاحد ولا يخفى ان اقرارهم
 بالشهادتين مع هذا الاعتقاد الخبيث لا يجمعانهم في حكم المرتد لعدم التصديق ولا يصح اسلام
 احدهم ظاهرا الا بشرط التبرى عن جميع ما يخالف دين الاسلام لانهم يدعون الاسلام
 ويقررون بالشهادتين وبعد الظفر بهم لا تقبل توبتهم أصلا وذكر في التتارخانية انه سئل فقهاء
 سمرقند عن رجل يظهر الاسلام والايمان ثم اقر بأنى كنت اعتقد مع ذلك مذهب القرامطة
 وأدعو اليه والآن تبت ورجعت وهو يظهر الآن ما كان يظهره قبل من الاسلام والايمان
 قال ابو عبد الكريم بن محمد قتل القرامطة واستئصالهم فرض واما هذا الرجل الواحد
 فبعض مشايخنا قال يتغفل ويقتل اى تطلب غفاته في عرفان مذهبه وقال بعضهم يقتل

مطلب

في اهل الاهواء اذا ظهرت
بدعتهم

الذى لا يتدين بدين وكذا
 من علم انه ينكر في الماطن
 بعض الضروريات كحرمة
 الحمر ويظهر اعتقاده حرمة
 وتماه فيه وفيه يكفر
 الساحر بتعلمه وفعاله
 اعتقد تحريمه او لا يقتل
 انتهى

مطلب

حكم الدرود والتمانة
والنصيرية والاسماعيلية

بلا استعمال لأن من طهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق فيما يدعى بعد من التوبة ولو قبل منه ذلك اهدموا الاسلام وأضلوا المسلمين من غير ان يمكن قتالهم واحاط في ذلك ونقل عدة فتاوى عن ائمتنا وغيرهم نحو ذلك لكن تقدم اعتاد قبول التوبة قبل الاخذ لابعده **(قوله)** لكن في حظر الحانية) اى في كتاب الحظر والاباحة منها والاستدراك على قول الفتح أولا اى ولم يعتقد تحريمه وقدمنا انه في الفتح نقل ذلك عن اصحابنا وانه اختار انه لا يكفر ما لم يعتقد ما يوجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن الاصحاب مبنى على ان السحر لا يتم الا بما هو كفر كما يفيد قوله تعالى وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر وعلى هذا فغير المكفر لا يسمى سحرا ويؤيده مقدمناه عن المختارات من ان المراد بالساحر غير المشمود ولا صاحب الظلم ولا من يعتقد الاسلام اى بان يفعل او يعتقد ما ينافى الاسلام ولذا قال هنا ولا يعتقد فقد علم انه لا يسمى ساحرا ما لم يعتقد ويفعل ما هو كفر والله سبحانه اعلم **(قوله)** قلستنى احد عشر) اى من قوله وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا احد عشر من تكررت رده وسب النبي صلى الله عليه وسلم وسب احد الشيخين والساحر والزنديق والحقاق والكاهن والملحد والاباحى والمتافق ومنكر بعض الضروريات باطنا اى ح قلت لكن الساحر لا يلزم ان يكون مرتدا بان يكون مسلما اصليا ثم قيل ذلك فانه يقتل ولو كافرا كما مر والحقاق غير كافر وانما يقتل لسعيه بالفساد كما قدمناه واما الزنديق الداعى والملحد وما بعده فيكفى فيه اظهاره للاسلام وان كان كافرا اصليا فعلم ان المراد بيان جملة من لا يقبل توبته سواء كان مسلما ارتد او لم يرتد او كان كافرا اصليا وعليه فكان المناسب ذكر قطاع الطريق وكذا اهل الاهواء كما مر عن التمهيد وكذا العوانى كامر في باب التعزير وكذا كل من وجب عليه حد زنا او سرقة او قذف او شرب واما ذكر سب النبي صلى الله عليه وسلم واو احد الشيخين فقد علمت ما فيه **(قوله)** المرأة) يستثنى منها المرتدة بالسحر كامر وهو الاصح كافي البحر **(قوله)** والختنى اى المشكل فانه اذا ارتد لم يقتل ويحبس ويحجر على الاسلام بحر عن التارخانية **(قوله)** ومن اسلامه تبعا) صوابه تبعا اى ح قال في البحر عن البدائع صبي ابواه مسلمان حتى حكم باسلامه تبعا لابويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه اقرار باللسان بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الرد منه اذ هي اسم للتكذيب بعد سابقة التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ حتى لو اقر بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الاولى يحبس لانه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ تبعا والحكم في اكسابه كالحكم في اكساب المرتد لانه مرتد حكما اى **(قوله)** والصبي اذا اسلم) اى استقلالا بنفسه لا تبعا لابويه والافهوه المسئلة المارة واطلق عدم قتله فشمع ما بعد البلوغ في البحر ولو بلغ مرتدا لا يقتل استحسانا لقيام الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه وسيأتي الكلام في اسلامه وردته وبقى مسألة اخرى ذكرها في البحر والفتح عن المبسوط وهى ما لو ارتد الصبي في صغره فعلم ان الاولى فيما اذا ارتد حال البلوغ اى قبل ان يقر بالاسلام **(قوله)** والمكره على الاسلام) لان الحكم باسلامه من حيث الظاهر لان قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد فيصير شبهة في اسقاط القتل فتح وفيه بعد نقله هذه المسائل عن المبسوط قل وفي كل ذلك يحجر على الاسلام ولو قتله قتل قبل ان يسلم لا يلزم شئ **(قوله)** ثم رجعا) لان الرجوع شبهة الكذب في

مطلب

جملة من لا تقبل توبته

لكن في حظر الحانية لو استعمله لتجربة والامتحان ولا يعتقد لا يكفر وحينئذ قلستنى احد عشر (و) اعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب (الا) جماعة ٣ (المرأة والختنى ومن اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا)

٣ مطلب

جملة من لا يقتل اذا ارتد

الشهادة **(قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرئين)** هذا على رواية النوادر كما سترجح
(قوله وقيل تقبل) يومهم ان المسئلة الاولى اتفاقية وليس كذلك ويمكن ارجاعه للمستثنين
(قوله ولو على نصرانية قبلت اتفاق) لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتد ولكنها تحجج على الاسلام
وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرئين على الاسلام وشهادة نصرانيين
على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كفي ح واعتمده فضيخان قول الامام
بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يحجج على الاسلام لان اى نفس كانت لا تقتل بشهادة
النساء ط عن نوح افدى **(قوله من ولدته المرتدة بيننا)** لانه يحجج على الاسلام كما ماله لكنه
لا يقتل من كان اسلامه تبعا لابويه ولم يصف الاسلام فبلغ كافرا كما مرو قوله بيننا اى المسلمين
غير قيد لماسياتى من ان الزوجين لو ارتدا معا فولدت ولدا يحجج بالضرب على الاسلام وان
حبلت به ثمة **(قوله والسكران اذا اسلم)** يعنى فان اسلامه يصح فان ارتد لا يقتل كالصبي العاقل
اذا ارتد بجر عن التارخانية قلت اى ان ارتد بعد صحوه لا يقتل لان في اسلامه شبهة **(قوله)**
لان اسلامه حكمى اى بتبعية الدار كما سياتى في بابه **(قوله وفي الاستحسان يصح)** وهو
المعمول به رملى وهو الصواب ط عن بعض العلماء قلت ووجهه ان الحربى انما يقاتل على
الاسلام اصاله فلا يأتى فيه قياس واستحسان بخلاف الذمى فانه بعد التزام الذمة لا يقاتل
عليه فان قياس ان لا يصح اسلامه بالاكرامه كما لا تصح ردة المسلم به وفي الاستحسان يصح لكن
لو ارتد لا يقتل وتقدم وجهه **(قوله فليستنى اربعة عشر)** لان المكروه تحته ثلاثة الحربى
والذمى والمستأمن وشهادة نصرانيين على نصراني او نصرانية صورتان والباقي ظاهر **(قوله)**
لان اسكاه توبة ورجوع ظاهره ولو بدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتون اول
الباب واسلامه ان يتبرأ عن الاديان حيث لم يذكر اوا الاقرار بالشهادتين ويحتمل ان يكون
المراد الانكار مع الاقرار بهما ويؤيده ما في كافى الحاكم واذا رفعت المرتدة الى الامام فقالت
ما ارتددت وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله كان هذا توبة منها اه تأمل ثم
رأيت في البيرونى على الاشياء قل كون مجرد الانكار توبة غير مراد بل ذلك مقيد بثلاثة قيود
قال في الذخيرة عن بشر بن الوليد اذا حجد المرتد اقر بالتوحيد وبمعرفة رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبدى الاسلام فهذا منه توبة اه **(قوله كحط عمل)** يأتى الكلام عليه **(قوله)**
وبطلان وقف اى الذى وقفه حال اسلامه سواء كان على قرينة ابتداء او على ذريته ثم على
المساكين لانه قرينة ولا بقاء لها مع وجود الردة واذا عاد مسلما لا يعود وقفه الا بتجديده واذا
مات او قتل او لحق كان الوقف مبرئا بين ورثته بجر عن الخصاص **(قوله وبينونة زوجة)**
وتكون فسخا عندها وقال محمد فرقة بطلاق ولو هى المرتدة فبغير طلاق اجماعا ثم اذا تاب
واسلم ترتفع تلك بينونة يرى عن شرح الطحاوى واقره السيد ابو السعود في حاشية الاشياء
قلت والظاهر ان قوله ترتفع اصله لا ترتفع فسقطت لفظة لا النافية من قلم الناسخ والافه
مخالف لفروعههم الكثيرة المقررة في باب نكاح الكافر وغيره المصراحة بلزوم تجديد النكاح
ومنها ما يأتى قريبا وصرح في البحر عن العناية ان بينونة لا تتوقف على اسلامه كبطلان
وقفه فانه لا يعود صحيحا باسلامه تأمل **(قوله لو فيما تقبل توبته)** شرط في قوله السابق

زاد في الاشياء ومن ثبت
اسلامه بشهادة رجل
وامرئين انتهى ولو شهد
نصرانيان على نصراني انه
اسلم وهو ينكر لم تقبل
شهادتهما وقيل تقبل ولو
على نصرانية قبلت اتفاقا
وتمامه في آخر كراهية
الدرر ويلحق بالصبي من
ولدته المرتدة بيننا اذا بلغ
مرتدا والسكران اذا اسلم
وكذا اللقيط لان اسلامه
حكمى لاحقيقى وقيد في
الحانية وغيرها المكروه
بالحربى اما الذمى والمستأمن
فلا يصح اسلامه انتهى لكن
حمله المصنف في كتاب
الاكرام على جواب القياس
وفي الاستحسان يصح
فليحفظ وحيد فليستنى
اربعة عشر (شهدوا)
على مسلم بالردة وهو منكر
(لا يعرض له) لا التكذيب
الشهود العدول بل
(لان انكاره توبة ورجوع)
يعنى فيمتنع القتل فقط
وتثبت بقية احكام المرد
كحط عمل وبطلان وقف
وبينونة زوجة لو فيما تقبل
توبته والاقتل كالردة
بسبه عليه الصلاة والسلام

كأمر أشباه زاد في البحر
وقد رأيت من غلط في هذا
المحل وأقره المصنف
وحينئذ والمستثنى أربعة
عشر وفي شرح الوهبانية
للشربلالي ما يكون كفرا
اتفاقا يبطل العمل والنكاح
وأولاده أولاد زنا وما فيه
خلاف يؤمر بالاستغفار
والتوبة وتجديد النكاح
(ولا يترك) المرتد (على
ردته باعطاء الجربة ولا
بأمان موقت ولا بأمان
مؤبد ولا يجوز استرقاقه
بعد اللحاق) بدار الحرب
بخلاف المرتدة خائفة
(والكفر) كله (ملة
واحدة) خلافا للشافعي
(فلو تنصر يهودى أو عكسه
ترك على حاله) ولم يجبر
على العود (ويزول ملك
المرتد عن ماله زوالا
موقوفاً فإن أسلم عاد ملكه
وإن مات أو قتل على رده)
أو حكم بلحقاقه (ورث
كسب أسلامه وورثته المسلم)
ولو زوجته بشرط العدة
ذيل

فيجتمع القتل ط (قوله امر) قدمنا ما فيه (قوله وقد رأيت من غلط في هذا المحل) أي
حيث فهم أن الشهادة لا قبل أصلاً حتى في بقية الأحكام المذكورة (قوله والمستثنى أربعة
عشر) صوابه خمسة عشر لأن هذا زائد على ما تقدم والوجه فيه أنه لم يثبت حقيقة وإنما تاب
حكماً يجعل انكاره توبة فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يثبت ط (قوله وأولاده أولاد زنا)
كذا في فصول العمادى لكن ذكر في نور العين ويحدد بينهما النكاح أن رضيت زوجته بالعود
إليه والأفلا تجبر والمواد بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد الردة يثبت نسبه منه لكن
يكون زناً اه قلت وأعل ثبوت النسب للشبهة الخلاف فأنها عند الشافعي لا تبين منه
تأمل (قوله والتوبة) أي تجديد الإسلام (قوله وتجديد النكاح) أي احتياطاً كافي
الفصول العمادية وزاد فيها قصاً ثالثاً فقال وما كان خطأ من الألفاظ ولا يوجب الكفر
فقاله يقر على حاله ولا يؤمر تجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن
ذلك وقوله احتياطاً أي يأمره المفتي بالتجديد ليكون وطؤه حلالاً باتفاق وظاهره أنه لا يحكم
القاضي بالفرقة بينهما وتقدم أن المراد بالاختلاف ولو رواية ضعيفة ولو في غير المذهب
(قوله بخلاف المرتدة) أي فأنها تسترق بعد اللحاق بدار الحرب وتجبر على الإسلام بالضرب
والحبس ولا تقتل كما صرح به في البدائع ولا يكون استرقاقها مسقطاً عنها الجبر على الإسلام
كما لو ارتدت الأمة ابتداءً فلها تجبر على الإسلام بحر (قوله ويزول ملك المرتد الخ) أي خلافاً
لهم وفي البدائع لا خلاف أنه إذا أسلم فأمواله باقية على ملكه وأنه إذا مات أو قتل أو لحق تزول
عن ملكه وإنما الخلاف في زوالها بهذه الثلاثة مقصوراً على الحال عندها ومستنداً إلى
وقت وجود الردة عنده وتظهر الثمرة في تصرفاته فعندها نافذة قبل الإسلام وعنده موقوفة
لوقوف أملاكه اه قيد بالملك لأنه لا توقف في إحباط طاعته وفرقة زوجته وتجديد الإيمان
فإن الارتداد فيها عمل عمله كذا في العناية وتقدم أن من عباداته التي بطلت وقفه وأنه
لا يعود بالإسلام وكذا لا توقف في بطلان إجماره واستجاره ووصيته وإيصائه وتوكيله ووكانته
وتأمله في البحر قلت ويستثنى من فرقة الزوجة ما لو ارتد معها فانه يبقى النكاح كما صرح
به في العناية وفي البحر وأفاد أن الكلام في الحر ولذا قال في الحاشية وتصرف المكاتب في
رده نافذ في قولهم زاد في النهر عن السراج وكسبه حال الردة لولاه (قوله فإن أسلم الخ) جملة
مفسرة لما قبلها ط (قوله ورث كسب أسلامه وورثته المسلم) أشار إلى أن المعتبر وجود
الوارث عند الموت أو القتل أو الحكم بالحق وهو رواية محمد عن الإمام وهو الأصح وروى
عنه اعتبار وقت الردة وروى اعتبارها مع فعل الأصح لو كان له ولد كافر أو عبد يوم الردة
فعتق أو أسلم بعدها قبل أحد الثلاثة ورثه وكذا لو ولد من علوق حادث بعدها إذا كان مسلماً
بما لا ممة بأن علق من أمة مسأمة له وتأمله في البحر لكن قوله أو الحكم بالحق خلاف الأصح
فإن الأصح وهو ظاهر الرواية اعتبار وجود الوارث عند اللحاق وروى عند الحكم به
كافي شرح السير الكبير (قوله ولو زوجته) لأنه بالردة كأنه مرض مرض الموت لا اختياره
سبب المرض باصراره على الكفر مختاراً حتى قتل نهر (قوله بشرط العدة) قال في النهر
هذا يقتضى أن غير المدخول بها لا ترث لصيرورتها بالردة اجنبية وليست الردة موتاً حقيقياً

بدليل ان المدخولة انما تعتد بعد موته بالحيض لا بالاشهر فلا تنهض سببا للارث والارث وان
استند الى الردة لكن يتقرر عند الموت هذا حاصل ما في الفتح اهـ **(قوله)** بعد قضاء دين اسلامه
الحـ هذا اعني قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الردة من كسبها رواية زهير عن
الامام وروى ابو يوسف عنه انه من كسب الردة الا ان لا يفي فيقضى الباقي من كسب الاسلام
وروى الحسن عنه انه من كسب الاسلام الا ان لا يفي فيقضى الباقي من كسب الردة قال في البدائع
والولولية وهو الصحيح لان دين الميت انما يقضى من ماله وهو كسب اسلامه فأما كسب الردة
فلجماعة المسلمين فلا يقضى منه الدين الا للضرورة فاذا لم ينف تحققت نهر فما في المتن تبعا
للكنزة ضعيف كما في البحر قلت لكن الحكم عليه بالضعف غير مسلم فانه جرى عليه اصحاب المتون
كالختار والوقاية والمواهب والملتقى وهي موضوعة لنقل المذهب كما صرحوا به * **(تنبيه)** *
في القهستاني هذا اذا كان له كسبان والاقضى مما كان بلا خلاف وهذا ايضا اذا ثبت الدين
بغير الاقرار والافنى كسب الردة **(قوله)** وكسب ردة في اي للمسلمين فيوضع في بيت المال
قهستاني والمراد ما اكتسبه قبل اللحاق اماما اكتسبه في دار الحرب فهو لابنه الذي ارتد
ولحق معه اذا مات مرتدا لانه اكتسبه وهو من اهل الحرب وهم يتوارثون فيما بينهم فلو لحق
معه ابن مسلم ورت كسب اسلامه فقط وتماه في شرح السير **(قوله)** وقالا ميراث ايضا لان
زوال ملكه عندها مقصور على الحال كما مر **(قوله)** كسب المرتدة فانه لورثتها ويرثها
زوجها المسلم ان ارتدت وهي مريضة لقصد ابطال حقه وان كانت صحيحة لا يرثها لانها
لا تقتل فلم يتعاق حقه بما لها بالردة بخلاف المرتد والحاصل ان زوجة المرتد ترث منه مطلقا
وزوج المرتدة لا يرثها الا اذا ارتدت وهي مريضة بجر وسأني ايضا **(قوله)** وان حكم بلحاقة
كان الاولى للمصنف ان يذكر الحكم باللحاق اولا كما عبر الشارح ويقول وعق مدبره الحـ
عظما على ورت لثلايوهم اختصاص العتق بالحكم باللحاق وان كان يفهم منه ان الموت والقتل مثله
فانه تطويل بلا فائدة كما أفاده حـ **(قوله)** من ثلث ماله الظاهر ان المراد به كسب الاسلام حـ
وبه جزم ط بناء على ما مر من الصحيح **(قوله)** وحل دينه لانه باللحاق صار من اهل الحرب
وهم اموات في حق احكام الاسلام فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاقه الا بالقضاء لاحتمال العود
واذا تقرر موته ثبتت الاحكام المتعلقة به كما ذكرنا نهر **(قوله)** ويؤدى كتابته اي يؤدى بدل
كتابته **(قوله)** والولاء للمرتد اي للورثة ابتداء فيرثه العصبه بنفسه بخلاف ما اذا كان للورثة
فانه يدخل فيه الاناث ط **(قوله)** وينبغي الحـ اعلم ان بعضهم لا يشترط القضاء باللحاق بل
يكفي بالقضاء بحكم من احكامه وعامتهم على انه يشترط القضاء به سابقا على القضاء بالاحكام
أفاده في المجتبى ونحوه في الفتح وظاهره ان القضاء باللحاق قصدا صحيح وينبغي ان لا يصح
الا في ضمن دعوى حق للعبد لان اللحاق كالموت ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء فينبغي
ان لا يدخل اللحاق تحت القضاء قصدا بجر قول في النهر وأقول ليس معنى الحكم بلحاقة
سابقا على هذه الامور ان يقول ابتداء حكمت بلحاقة بل اذا ادعى مدبر مثلا على
وارثه انه لحق بدار الحرب مرتدا وانه عتق بسببه وثبت ذلك عند القاضي حكم اولا
بلحاقة ثم يعق ذلك المدبر كما يعرف ذلك من كلامهم اهـ ونحوه في شرح المقدسي

(بعد قضاء دين اسلامه)
(وكسب ردة في بعد قضاء)
(دين ردة) وقالا ميراث
أيضا ككسب المرتدة
(وان حكم) القاضي
(بلحاقة عتق مدبره)
(من ثلث ماله) وام ولده
(من كل ماله) وحل دينه
(وقسم ماله) ويؤدى كتابته
الى الورثة والولاء للمرتد
لانه المعق بدائع وينبغي ان
لا يصح القضاء به الا في
ضمن دعوى حق العبد نهر

والحاصل ان ما في المجتبى من الخلاف معناه انه لو حكم القاضي بمقتضى المدبر يكتفى عند البعض
 بثبوت المحاق ضمنا واما عند العامة فلا بد من حكمه اولا بالحق لانه السبب وفي كونه في
 حكم الموت خلاف الشافعي فلهذه الخلاف لابد من الحكم به اولا ثم بالعق وليس المراد
 انه يحكم بالحق قبل دعوى المدبر مثلا حتى يرد ما قاله في البحر فقول الشارح الا في ضمن
 دعوى حق العبد معناه ان يسبق دعوى حق العبد فيحكم به اولا ثم بما ادناه العبد لانه الذي
 في التمهيد وليس المراد انه يكتفى عن الحكم به بالحكم بما ادناه لثبت الحكم بالحق في ضمن
 الحكم الاول ففيه (قوله واعلم الخ) بيان لتصرفه حال رده بعد بيان حكم املاكه قبل
 رده بخر (قوله على اربعة اقسام) نافذ اتفاقا باطل اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده
 نافذ عندها ط (قوله ما لا يعتمد تمام ولاية) قال الزيلعي لانها لا تستدعي الولاية ولا تعتمد
 حقيقة ملك حتى تحت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه ط (قوله الاستيلاء)
 صورته اذا كانت بولد وودعه تمت نسبه منه ويرت ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية ام ولد
 له بخر ط (قوله والاتفاق) اي مادامت في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها
 بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة بخلاف حرمة المحرمة فانها لا غاية لها فلا يفيد لحوق
 الطلاق فائدة ففتح من باب نكاح الكافر وقد مر هناك عن الحائض ان طلاقا انما يقع قبل لحوقه
 فلو لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع الا اذا عاد مسلما وهي في العدة فطلقها وأو رد
 انه كيف يتصور طلاقه وقد بانت برده واجيب بأنه لا يلزم من وقوع البيئونة امتناع
 الطلاق وقد سلف ان المبانة يلحقها الصريح في العدة بخر اي ولو كان الواقع بذلك
 صريح باننا كالتحقيق الثلاث او على مال وكذا لو قل انت طالق بائن واما قولهم ان
 من لا يلحق البائن فذلك اذا امكن جعله اخبارا عن الاول حتى لو قال ابتك بأخرى
 منع كما تقدم في الكتابات ففهم (قوله وتسليم الشفعة والحجر) قال في البحر ولا يمكن توقف
 التسليم لان الشفعة بطلت به مطلقا واما الحجر فيصح بحق الملك فبحقيقة الملك الموقوف اولى
 اه قلت ومنه قوله ان له قبل اسلامه الاخذ بالشفعة والذي في شرح السيران ذلك قول محمد
 في قول ابي حنيفة لا شفعة له حتى يسلم فلو لم يسلم ولم يطلب بطلت شفעתه وتركه الطلب بعد
 التمكن بأن يسلم (قوله ما يعتمد الملة) اي ما يكون الاعتماد في صحته على كون قاعله معتقدا
 ملة من المال ط اي والمراد لامة له اصلا لانه لا يقر على ما انتقل اليه وليس المراد ملة
 سماوية مثلا يرد النكاح فن نكاح المجوسى والوثى صحيح ولامة لهما سماوية بل المراد الاعم
 (قوله النكاح) اي ولو لم يرد ملة (قوله والذبيحة) الاولى والذبيحة لانه من التصرفات (قوله
 وصيا) اي بالكلب والذى ومثله الرمي بخر (قوله والشهادة) اي اذاؤها لا تحملها ط
 وذكر في الاشباه عن شهادات الولا الحية انا يبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع
 منه ان يرويه عنه بعد رده اه ولكن كلامنا فيما فعله في رده وهذا قبلي (قوله والارث) فلا
 يرث احدا ولا يرثه احدنا اكتسب في رده بخلاف كسب اسلامه فانه يرثه ورثته كما مر لاستناده
 الى ما قبلها فهو ارث مسلم من مثله والكلام في ارث المرتد ففيه (قوله ما يعتمد المساواة) اي
 بين الملة قدين في الدين (قوله هو المتفاوض) وذا فروض مساما توقف اتفاقا ان اسلم نفذت

(و) اعلم ان تصرفات
 المرتد على اربعة اقسام
 (ينفذ منه) اتفاقا مالا
 يعتمد ملة ولا يهوى خمس
 (الاستيلاء والاتفاق)
 وقبول الهبة وتسليم الشفعة
 والحجر على عبده (مذون
 ويسئل منه) اتفاقا
 ما يعتمد الملة وهي خمس
 (النكاح والذبيحة والعيد
 والشهادة والارث) ويتوقف
 منه اتفاقا ما يعتمد المساواة
 وهو (المتفاوض)

وان هلك بطلت وتصير غنا من الاصل عندها وتبطل عندها بجزء من الحانية (قوله او ولاية متعدية) اى الى غيره (قوله ويتوقف منه عند الامام) بناء على ان زوال الملك كما سلف نهر (قوله وينفذ عندها) الا انه عند ابي يوسف كتحصيص من الصحيح لان الظاهر عوده الى الاسلام وعند محمد كتحصيص من المريض لانها تقضى الى القتل ظاهرا ط عن البحر (قوله والصرف والسلم) من عطف الخاص لانهما من عقود المباحة ط (قوله والهبة) هى من قبيل المبادلة ان كانت بعوض كفى النهر ومن قبيل التبرع ان لم تكن ح (قوله والرهن) لانه مضمون عند الهلاك بالدين فهو معاوضة مالا (قوله والصلح عن اقرار) اى يكون مبادلة واما اذا كان عن انكار او سكوت فالذكر فى كتاب الصلح انه معاوضة فى حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع فى حق الآخر ومقتضاء انه ان كان المرتد مدعيا فهو داخل فى عقود المبادلة وان كان مدعى عليه يدخل فى عقد التبرع افاده ط لكن فى كونه تبرعا نظرا لانه لم يدفع المال مجانا بل مفاداة ليمينه فهو خارج عن مبادلة المال بالمال وعن عقد التبرع تأمل (قوله لانه مبادلة حكمية) وجهه ما قولوا ان الدين يقضى بثله وتقع المقاصة فبعض الدين اخذ بدل ما تحقق فى ذمة المدين ط (قوله والوصية) اى التى فى حال رده اما التى فى حال اسلامه فالذكر فى ظاهر الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل قرينة كانت او غير قرينة من غير ذكر خلاف وتماهى فى الشرع بلالية عن الفتح (قوله وبقي الخ) لما فرغ من ذكر المنقول فى الاقسام الاربعة ذكر اشياء لم يصرحوا بها فافهم (قوله ولا شك فى بطلانها) اما الامان فلانه لا يصح من الذمى فن المرتد اولى واما العقل فلأن المرتد لا ينصر ولا ينصر والعقل بالنصرة ح (قوله فينبى عدم جوازها) عبارة النهر فلا ينبى التردد فى جوازها منه اه فلفظة عدم من سبق التلم (قوله بطل ذلك كله) الاشارة ترجع الى استوقف اتفاق واستوقف عند الامام ط (قوله فكانه لم يرتد) فلا يعتق مدبره وأم ولده ولا تحل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه الوارث لكونه فضوليا بجزء وماع وارثه يعود للملكة بلا قضاء ولا رضا من الوارث درمتمنى قلت وكذا يبطل ما تصرف فيه بنفسه بعد اللحاق قبل الحكم به كالموت اعتق عبده الذى فى دار الاسلام او باعه من مسلم فى دار الحرب ثم رجع تابيا قبل الحكم بلحقاقه فانه مردود عليه وجميع ما صنع فيه باطل لانه باللاحاق زال ملكه وانما توقف على القضاء دخوله فى ملك وارثه فتصرفه بعد اللحاق صاف مالا غير مملوك له فلا ينفذ وان عاد الى ملكه بعد كالبائع بشرط خيار المشتري اذا تصرف فى المبيع لا ينفذ وان عاد الى ملكه بفسخ المشتري نعم لو اقر بجزية العبد أو بأنه لفلان صح لانه ليس بانشاء التصرف بل هو اقرار لازم كما لو اقر بعبء الغير ثم ملكه اه ملخصا من شرح السير الكبير (قوله وكما لو عاد بعد الموت الحقيقى) اى لو احيا الله تعالى ميتا حقيقة وأعادته الى دار الدنيا كان له اخذ ما فى يد ورثته بجزء الا انه ذكره بعد عود من حكم بلحقاقه وكذا ذكره الزيلعى فكان على الشارح ذكره بعد قوله وان جاء بعده كما افاده ح (قوله بقضاء اورضا) لان بقضاء القاضى بلحقاقه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الا بالقضاء الا ترى ان الوارث لو اعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل القضاء برد المال عليه نفذ عتقه ولم يضمن للمرتد شيئا كما لو اعتقه قبل رجوع المرتد وبهذا يستدل على انه لا ينفذ عتق المرتد لان العتق يستدعى

او ولاية متعدية (و) هو (التصرف على ولده الصغير) يتوقف منه عند الامام وينفذ عندها كل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع ك (المباحة) والصرف والسلم (والعق والتدبير والكتابة والهبة) والرهن (والاجارة) والصلح عن اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية (والوصية) وبقي امانه وعقله ولا شك فى بطلانها واما ايداعه واستيداعه والتقاطه ولقطته فينبى عدم جوازها نهر (ان سلم نفذ وان هلك) بموت او قتل (او لحق بدار الحرب وحكم) بلحقاقه (بطل) ذلك كله (فان جاء مسلما قبله) قبل الحكم (فكانه لم يرتد) وكما لو عاد بعد انوت الحقيقى زيلعى (وان) جاء مسلما (عده) وماله مع وارثه أخذه) بقضاء اورضا

حقيقة الملك شرح السير ونقله في البحر عن التارخانية وبه جزم الزيلعي **(قوله)** ولو في بيت المال (لا) قال في النهر وفي قوله وارثه ايماء الى انه لاحق له فيما وجد من كسب رده لان اخذه ليس بطريق الخلاف عنه بل لانه في الاتري ان الحربى لا يسترد ماله بعد اسلامه وهذا وان لم يره مسطورا الا ان القواعد تؤيده اه واصل البحث لصاحب البحر وظاهره ان ما وضع في بيت المال لعدم الوارث له اخذه في كلام الشارح ايها كفاية السيد ابو السعود **(قوله)** او ازاله الوارث عن ملكه (سواء كان بسبب يقبل الفسخ كبيع او هبة او لا يقبله كعتق او تدبير واستيلاء فانه يضي ولا عود له فيه ولا يضمنه اه فتح **(قوله)** وله ولاء مدبره وأم ولده) اذ انهم لا يعودون في الرق لان القضاء بعقوبتهم قد صح والعق بعد نفاذه لا يقبل البطالان فتح **(قوله)** ومكاتبه (له) مبتدأ وخبر **(قوله)** ان لم يؤد (اي الى الورثة بدل الكتابة فيأخذها من المكاتب واما ان آده اليهم فلا سبيل له عليه لانه عتق بأداء المال والعق لا يحتمل الفسخ ويأخذ منهم المال لوقائما والالايمان عليهم كسائر امواله بحر **(قوله)** والمعصية تبقى بعد الردة (نقل ذلك مع التعليل قبله في الحانية عن شمس الائمة الحلواني قل الفهستاني وذكر الفهرتاشي انه يسقط عند العامة ما وقع حال الردة وقبائها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين اه وتماه فيه قلت والمراد انه يسقط عند العامة بالتوبة والعود الى الاسلام للحديث الاسلام يجب ما قبله واما في حال الردة فيبقى ما فعله فيها أو قبلها اذا مات على رده لانه بالردة ازداد فوقه ما هو اعظم منه فكيف تصالح ما حقه بل الظاهر عود معاصيه التي تاب منها ايضا لان التوبة طاعة وقد حبطت طاعاته وبذل له ما في التارخانية عن السراجية من ارتد ثم اسلم ثم كفر ومات فانه يؤاخذ بعقوبة الكفر الاول والثاني وهو قول الفقيه ابي الليث اه ثم لا يخفى ان هذا الحديث يؤيد قول العامة ولا ينافيه وجوب قضاء ما تركه من صلاة أو صيام ومطالبته بحقوق العباد لان قضاء ذلك كله ثابت في ذمته وليس هو نفس المعصية وانما المعصية اخراج العبادة عن وقتها وجبايته على العبد فذا سقطت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق الثابت في ذمته كما أجاب بعض المحققين بذلك عن القول بتكثير الحج المبرور الكبار والله سبحانه اعلم **(قوله)** وما أدى منها فيه يبطل (في التارخانية معزيا الى التهمة قبله لو تاب تعود حسنة قال هذه المسئلة مختلفة فعند ابي على وابي هاشم واحبابنا انه يعود وعند ابي القاسم الكعبي لا ونحن نقول انه لا يعود ما يبطل من ثوابه لكنه تعود طاعاته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه بحر وفي شرح المقاصد للمحقق التفتازاني في بحث التوبة ثم اختلفت المعتزلة في انه اذا سقط استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقاق ثواب الطاعة الذي أبطلته تلك المعصية فقال ابو على وأبو هاشم لان الطاعة تنعدم في الحال وانما يبقى استحقاق الثواب وقد سقط والساقط لا يعود وقال الكعبي نعم لان الكيفية لازيل الطاعة وانما تمنع حكمها وهو المدح والتعظيم فلا تزيل ثمرتها فاذا صارت بالتوبة كأن لم تكن ظهرت ثمرة الطاعة كنور الشمس اذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المتأخرين لا يعود ثوابه السابق لكن تعود طاعته السالفة مؤثرة في استحقاق ثمراته وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة شجرة احترقت بالنار اغصانها وثمارها ثم انطفأت النار فانه تعود اصل الشجرة وعروقها الى خضرتها وثمرتها

مطلب

المعصية تبقى بعد الردة

ولو في بيت المال لالانه في نهر
(وان هلك) ماله (وازاله)
الوارث (عن ملكه لا)
يأخذه ولو قائما لصحة
القضاء وله ولاء مدبره
وأم ولده ومكاتبه له ان لم
يؤد وان عجز عادر فيقاله
بدائع (ويقضى ما ترك
من عبادة في الاسلام)
لان ترك الصلاة والصيام
معصية والمعصية تبقى
بعد الرد (وما أدى منها
فيه يبطل ولا يقضى)
من العبادات

مطلب

لو تاب المرتد هل تعود
حسناته

اه وهذا يفيد ان الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي على عكس ما مر وان الخلاف في احباط الكبائر للطاعات لان هؤلاء الجماعة من المعتزلة وعندهم ان الكبيرة تخرج صاحبها من الايمان لكنها لا تدخله في الكفر وان كان يخلد في النار ويلزم من اخراجه من الايمان حبس طاعاته فالكبيرة عندهم من هذه الجهة بمنزلة الردة عندنا فيصح نقل الخلاف المذكور الى الردة تأمل **(قوله 'الالحج')** لان سببه البيت المكرم وهو باق بخلاف غيره من العبادات التي أداها لخروج سببها ولهذا قالوا اذا صلى الظهر مثلاً ثم ارتد ثم تاب في الوقت يعيد الظهر لبقاء السبب وهو الوقت ولذا اعترض اقتضاره على ذكر الحج وتسميته قضاء بل هو اعادة لعدم خروج السبب **(قوله 'لانه بالردة الح')** علة لقوله ولا يقضى ولقوله 'الالحج ط' **(قوله 'اصاب مالا')** اي أخذ وقوله او شيئاً اي فعل شيئاً الح ط **(قوله 'يعنى المالم المسروق لا الح')** الاولى ذكره عند قول المصنف يؤاخذ به وائس ذلك في عبارة الخانية ولا هو محل ايهام لان قوله او حد مرفوع عطفاً على فاعل يجب لامنصوب عطفاً على مفعول أصاب حتى يحتاج للتأويل **(قوله 'واصله')** اي القاعدة فيما ذكر ط **(قوله 'انه يؤاخذ بحق العبد')** اي لا يسقط عنه بالردة الا اذا كان ممن لا يقتل بها كالمراة ونحوها اذا لحقت بدار الحرب فسببت فصارت امة يسقط عنها جميع حقوق العباد الا القصاص في النفس فانه لا يسقط بيري عن شرح الطحاوي **(قوله 'فيه التفصيل')** وهو انه يقضى ما ترك من عبادة في الاسلام كما مر واما الحدود ففي شرح السير لو أصاب المسلم مالا او ما يجب به القصاص او حداً القذف ثم ارتد او أصابه وهو مرتد ثم لحق ثم تاب فهو مأخوذ به 'لاو أصابه بعد اللحاق ثم أسلم وما أصابه المسلم من حدود الله تعالى في زنا او سرقة او قطع طريق ثم ارتد او أصابه بعد الردة ثم لحق ثم أسلم فهو موضوع عنه الا انه يضمن المالم المسروق والدم في قطع الطريق بالقصاص او الدية لو خطأ على العاقلة لو قبل الردة وفي ماله لو بعدها وما أصابه من حد الشرب ثم ارتد ثم أسلم قبل اللحاق لا يؤخذ به وكذا لو أصابه وهو مرتد محبوس في يد الامام ثم أسلم لان الحدود زواجر عن اسبابها فلا بد من اعتقاد المرتكب حرمة السبب ويؤخذ بما سواه من حدوده تعالى لاعتقاده حرمة السبب وتمكن الامام من اقامته لكونه في يده فان لم يكن في يده حين اصابه ثم أسلم قبل اللحاق لا يؤخذ به ايضا اه ما خصا **(قوله 'او الدية')** اي على عاقلته ان اصاب ذلك قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعدها كما مر **(قوله 'وحاربنا زمانا')** تأكيد لقوله ثم لحق وكذلك بدون ذلك بالاولى **(قوله 'اخبرت بارتداد زوجها')** اي من رجلين او رجل وامرأتين على رواية السير وعلى رواية كتاب الاستحسان يكفي خبر الواحد العدل لان حل التزوج وحرمة امر ديني كما لو اخبر بموته والفرق على الرواية الاولى ان ردة الرجل يتعلق بها استحقاق القتل كما في شرح السير الكبير للسرخسي ونقل المصنف عنه ان الاصح رواية الاستحسان ومثله في الشرع نبالية معللاً بأن المقصود الاخبار بوقوع الفرقة لا اثبات الردة **(قوله 'او تطليقه ثلاثا')** ينبغي ان يكون البائن مثله وظاهره انها في الرجعي لا يجوز لها التزوج ولعله لاحتمال المراجعة وليحذر ط **(قوله 'فأناها بكتاب')** ظاهره ان غير الثقة لو لم يأتها بكتاب لا يحل لها وان كان اكبر رأيها صدقه تأمل **(قوله 'لابأس بأن تعتد')** اي من حين الطلاق او الموت لامن حين الاخبار فيما يظهر

(الالحج) لانه بالردة صار
كالكافر الاصل في ذنوبه
وهو غنى فعليه الحج فقط
(مسلم اصاب مالا او شيئاً
يجب به القصاص او حد
السرقة) يعنى المالم المسروق
لا الحد خانية واصله انه
يؤاخذ بحق العبد واما
غيره ففيه التفصيل (او
الدية ثم ارتد او أصابه وهو
مرتد في دار الاسلام ثم
لحق) وحاربنا زمانا (ثم
جاء مسلماً يؤاخذ به كله
ولو أصابه بعد ما لحق
مرتداً فاسلم لا) يؤخذ بشئ
من ذلك لان الحرب لا يؤاخذ
بعد الاسلام بما كان أصابه
حال كونه محارباً لنا (اخبرت
بارتداد زوجها فلها التزوج
بأخبر بعد العدة) استحسانا
(كافي الاخبار) من ثقة
(بموته او تطليقه ثلاثا)
وكذا لو لم يكن ثقة فأناها
بكتاب طلاقها واكبر
رأيها انه حق لا بأس بأن
تعتد وتزوج مبسوط
(والمرتدة) ولو صغيرة
او خنتي بحر

تأمل ثم لا يخفى انه اذا ظهرت حياته او انكر الطلاق او الردة ولم تقم عليه بينة شرعية
يفسخ النكاح الثاني وتعود اليه **(قوله تحبس)** لم يذكر ضربها في ظاهر الرواية وعن
الامام انها تضرب في كل يوم ثلاثة اسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين الى ان تموت او تسلم
وهذا قتل معني لان موالاة الضرب تفضي اليه كذا في الفتح واختار بعضهم انها تضرب خمسة
وسبعين سوطا وهذا ميل الى قول الثاني في نهاية التعزير قال في الحاوي القدسي وهو المأخوذ
به في كل تعزير بالضرب نهرو جزم الزيلعي بأنها تضرب في كل ثلاثة أيام وظاهر الفتح تضعيف
ما مر والظاهر اختصاص الضرب والحبس بغير الصغيرة تأمل وسنذكر ما يؤيده **(قوله ولا
تقتل)** يستثنى الساحرة كما تقدم وكذا من اعلنت بستم النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في
الجزية **(قوله خلافه لاشافعي)** اي وباقي الائمة والادلة المذكورة في الفتح **(قوله لا يضمن شيئا)**
لكنه يؤدب على ذلك لارتكابه ما لا يحل بحر **(قوله وليس للمرتدة الزوج بغير زوجها)** في
كافي الحاكم وان لحقت بدار الحرب كان لزوجها ان يتزوج اختها قبل ان تنقض عدتها فان
سببت او عادت مسلمة لم يضر ذلك نكاح الاخت وكانت فيما ان سببت وتجب على الاسلام وان
عادت مسلمة كان لها ان تتزوج من ساعتها وظاهره ان لها الزوج بمن شئت لكن قال في
الفتح وقد افقى الدبوسي والصفار وبعض اهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة ردا عليها
وغيرهم مشوا على الظاهر ولكن حكموا ببحرها على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة
وسبعين سوطا واختاره قاضيه خان للفتوى اه **(قوله وعن الامام)** اي في رواية النوادر كافي
الفتح **(قوله ولو افقى به الخ)** في الفتح قيل ولو افقى بهذه لأبأس به فيمن كانت ذات زوج حسبا
لقصدها السي بالردة من اثبات الفرقة **(قوله وتكون قلة الزوج بالاستيلاء)** قال في الفتح قيل
وفي البلاد التي استولى عليها التتار واجروا احكامهم فيها ونفوا المسلمين كما وقع في خوارزم
وغيرها اذا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها لانها صارت دار حرب في الظاهر من غير
حاجة الى ان يشتريها من الامام اه **(قوله وفي الفتح الخ)** هذا ذكره في الفتح قبل الذي نقلناه عنه
آثقا وحاصله انها اذا ارتدت في دار الاسلام صارت فيما للمسلمين فسترق على رواية النوادر
بأن يشتريها من الامام او يهبها له اما لو ارتدت فيما استولى عليه الكفار وصار دار حرب فله ان
يستولى عليها بنفسه بلا شراء ولا هبة كمن دخل دار الحرب متلصصا وسي منهم وهذا ليس مبني
على رواية النوادر لان الاسترقاق وقع في دار الحرب لا في دار الاسلام **(قوله وصح تصرفها)**
اي لا توقف تصرفاتها من مباحة ونحوها بخلاف المرتد نعم يبطل منها ما يبطل من تصرفاته
المارة **(قوله لانها لا تقتل)** فلم تكن ردتها سببا لزوال ملكها فجاز تصرفها في مالها بالاجماع
بحر عن البدائع قال المقدسي فلو كانت ممن يجب قتلها كالساحرة والزديقة ينبغي ان تلحق
بالمترد **(قوله وأكسابها مطلقا ورثتها)** اي سواء كانت كسب اسلام او كسب ردة قال في النهر
تبعا للبحر وينبغي ان يلحق بها من لا يقتل اذا ارتد لشبهة في اسلامه كما مر **(قوله لو مريضة)** لانها
تكون فارة كما قدمناه **(قوله لو صحيحة)** اي لو ارتدت حال كونها صحيحة **(قوله فلم تكن فارة)**
لانها اذا كانت لا تقتل لم تكن ردتها في حكم مرض الموت فلم تكن فارة فلا يرثها لانها بانت منه
وقدمت كافرة بخلاف ردة لانها في حكم مرض الموت مطلقا فترثه مطلقا **(قوله فتأمل)**

(تحبس) ابدا ولا تجالس
ولا تنواكل حقائق (حتى
تسلم ولا تقتل) خلافا لاشافعي
(وان قتلها احد لا يضمن)
شيئا ولو امة في الاصح
وتحبس عند مولاهما لخدمته
سوى الوطء سواء طلب
ذلك ام لا في الاصح ويتولى
ضربها جميعا بين الحقيين وليس
للمرتدة الزوج بغير زوجها
به يفق وعن الامام تسترق
ولو في دار الاسلام ولو افق
به حسبا لقصدها السي لا
أبأس به وتكون قلة للزوج
بالاستيلاء مجتبي وفي الفتح
انها في المسلمة فيشتريها
من الامام او يهبها له لو
مصرفا (وصح تصرفها)
لانها لا تقتل (واكسابها)
مطلقا (ورثتها) ويرثها
زوجها المسلم لو مريضة
وماتت في العدة كما مر في
طلاق المريض قلت
وفي الزواهر انه لا يرثها
لو صحيحة لانها لا تقتل فلم
تكن فارة فتأمل (ولدت أمته
ولدا فادعاه فهو ابنة حرا
يرثه في أمته) (المسلمة مطلقا)

ولدت لاقل من نصف حول او اكثر **٤٢١** للاسلام تبعا لامه والمسلم يرث المرتد (ان مات) المرتد (اولحق بدارهم

وكذا في) امته (النصرانية)
اي الكتابية (الاذاجات
به لاكثر من نصف حول
من ارتد) وكذا لنصفه
لعوقه من ماء المرتد فيتبعه
لقربه للاسلام بالجبر عليه
والمرتد لا يرث المرتد (وان
لحق بماله) اي مع ماله
(وظهر عليه فهو) اي
ماله (في) لافسه لان المرتد
لا يستر (فان رجع) اي
بعد ما لحق بلا مال سواء
قضى بلحقه او لا في
ظاهر الرواية وهو الوجه
فتح (فلحق) ثانيا (بماله
وظهر عليه فهو لوارثه)
لانه بالحقاق انتقل لوارثه
فكان ماله كفاقيما وحكمه
ما مر انه (قبل قسمته
بلا شيء) وبعدها بقيمته)
ان شاء ولا يأخذه لومثليا
لعدم الفائدة (وان قضى
بعده) شخص (مرتد
لحق) بدارهم (لابنه
فكاتبه) الابن (خادم) المرتد
(مسلم فبذلها والولاء)
كلاهما (للأب) الذي عاد
مسلم لعل الابن كالوكيل
(مرتد قتل رجلا خطأ
فلحق او قتل فديته في كسب
الاسلام) ان كان والافني
كسب الردة ببحر عن
الخانية وكذا الواقف بفسب

ما ذكره في الزواهر مفهوم مما قبله وقدما التصريح به عن البحر وتقدم متنا في باب طلاق
المريض أيضا فلم يظهر وجه الامر بالتأمل نعم يوجد في بعض النسخ قبل قوله قلت مانصه ويرثها
زوجها المسلم استحسانا ان ماتت في العدة وترث المرتدة زوجها المرتد اتفاقا خاتية قلت وفي
الزواهر الخ وعليه فالامر بالتأمل وارد على اطلاق قول الخاتية ويرثها زوجها المسلم والله
سبحانه اعلم **(قوله)** ولدته لاقل من نصف حول) اي من وقت الارتداد ط **(قوله)** اي الكتابية)
فسره به ليعم اليهودية ط **(قوله)** الاذاجات به لاكثر الخ استثناء من قوله يرثه أما اذاجات به
لاقل من ستة أشهر كان العلوق في حالة الاسلام فيكون مسلما يرث المرتد دزر **(قوله)** بالجبر عليه)
اي على الاسلام فالظاهر من حاله ان يسلم دزر اي بخلاف ما اذا تبع أمه الكتابية لانها لا تجبر عليه
(قوله) وظهر عليه) بالبناء للمجهول اي غلب وقهر **(قوله)** في) اي غنيمه يوضع في بيت المال
لا لورثته ببحر **(قوله)** لان المرتد لا يستر) بل يقل ان لم يسلم ولا يشكل كون ماله فيأدون
نفسه لان مشركي العرب كذلك ببحر **(قوله)** بلا مال) متعاق بلحق بقى ما اذا لحق ببعض ماله
ثم رجع ولحق بالباقي ومقتضى النظر ان ما لحق به اولافي وما لحق به ثانيا لورثته اهـ **(قوله)**
في ظاهر الرواية) لان عوده وأخذه ولحقه ثانيا يرجع جانب عدم العود ويؤكد فيقرر موته
وما احتيج للقضاء بالحق لصيرورته ميراثا لا ليرجع عدم عوده فيقرر اقامته ثم فيقرر موته
فكان رجوعه ثم عوده ثانيا بمنزلة القضاء وفي بعض روايات السير جعله فيألان بمجرد الحق لا
يصير المال ملكا للورثة والوجه ظاهر الرواية كذا في الفتح تبعا للنهاية والعناية وفخر الاسلام
من ان ظاهر الرواية الاطلاق واعتمده في الكافي وبه سقط اشكال الزيلعي عن النهاية فاذا في البحر
(قوله) وحكمه) أي حكم المالك القديم اذا وجد ملكه في الغنيمه مامر في الجهاد من التفصيل
المذكور **(قوله)** عدم الفائدة) اي في أخذه ودفع مثله **(قوله)** لحق بدارهم) أي بدار اهل الحرب
(قوله) فجاء المرتد مسلما) يعني قبل اداء البذل للابن اذ لو كان بعده يكون الولاء للابن وقيد
بالكتابة لان الابن اذا بره ثم جاء الاب مسلما فان الولاء للابن دون الاب كافي البحر عن التارخاتية
وكان الفرق ان الكتابة تقبل الفسخ بالتعجيل فلم تكن في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير
نهر **(قوله)** كلاهما (الأب) قال في البحر اشار به الى انه لا يملك فسخ الكتابة لصدورها عن ولاية
شرعية وقد صرح به الزيلعي وقدما عن الخاتية انه يملك ابطال كتابة الوارث قبل اداء جميع
البذل الا ان يقال ان مرادهم انه لا يملك فسخها بمجرد مجيئه من غير ان يفسخها اما اذا فسخها
انفسخت الا ان جعلهم الوارث كالوكيل من جهته يأباه اهـ **(قوله)** فلحق) اما لو قتل بعد
للحق ثم جاء تابا فلا شيء عليه وكذا او غصب او قذف لصيرورته في حكم اهل الحرب ببحر **(قوله)**
فديته في كسب (الاسلام) هذا بناء على رواية الحسن المصححة كما قد مناه من ان دين المرتد يقضى
من كسب اسلامه) لان لا يفي فن كسب رده كما يظهر من عبارة البحر وهذا خلاف ما مشى عليه
المصنف كغيره في الدين **(قوله)** عن الخاتية) صوابه عن التارخاتية وفيه رد على قول الفتح لولم
يكن له الا كسب رده فقط بخاتية هدر عنده خلافا لهما قل في البحر والظاهر انه سهو ثم قال وان
كان له الكسبان قال يستوفي منهما وقال الامام من كسب الاسلام اولافان فضل شيء استوفي
من كسب الردة **(قوله)** كذا) ظاهره ان الاشارة الى ما قبله من وجوبه في كسب الاسلام ان

اما لو كان الغصب بالمعينة او بالبيئة فانه في الكسبين اتفاقا ظهيري واعلم ان جناية العبد والامة والمكاتب والمدر

كان الح وهو صريح عبارة التهر عن الفوائد الظهيرية لكن في الشرع بالاية عن فوائد الظهيرية وان ثبت ذلك باقراره فعندها يستوفى من الكسبين جميعا وعنده من كسب الردة لان الاقرار تصرف منه فيصح في ماله وكسب الردة ماله عنده اه ومثله في البحر عن التارخانيه **(قوله)** كجنايتهم في غير الردة) فيخير السيد بين الدفع والفداء والمكاتب موجب جنايته في كسبه وأما الجناية عليهم فهدر أفاده في البحر وأما جناية المدير فستأتى في الجنايات ط **(قوله)** فارتد أفاد ان الردة بعد القطع فلو قبله لا يضمن قاطعه اذ لو قتله لا يضمن كاسر **(قوله)** والعياذ بالله مبتدأ وخبر او بالنصب فعول مطلق اى نعوذ بالعياذ بالله تعالى **(قوله)** ومات منه) أى من القطع أى مات مرتدا فلو مسلما فيأتى **(قوله)** نصف الدية) أى ضمن دية اليد فقط وذلك نصف دية النفس ولا يضمن بالسراية الى النفس شيئا **(قوله)** لو ارثه) انما كانت له لانها بمنزلة كسب الاسلام ط **(قوله)** لان السراية الح) تعليل للمسئلة الاولى وعلل الثانية في الهداية بأنه صار ميتا تقديرا والموت يقطع السراية واسلامه حياة حادثة في التقدير فلا يعود حكم الجناية الاولى اه وانما سقط القصاص لاعتراض الردة **(قوله)** لانه في الخطأ على العاقلة) الضمير يرجع الى ما ذكر من ضمان نصف الدية وفيه ان العاقلة لا تعقل الاطراف فليتأمل ط أقول لم نرمز قال ذلك وانما المصرح به ان العاقلة لا تعقل مادون نصف عشر الدية والواجب هنا نصف الدية فتحملة العاقلة بلا شبهة **(قوله)** كلهما) هذا عندهما وعند محمد النصف بحر **(قوله)** ارتد القاطع) لما بين حكم المقطوع المرتد اراد بيان حكم القاطع المرتد ط **(قوله)** لفوات محل القود) مقتضاه عدم الفرق في القاطع بين ان يرتد او لا ط قلت وقد صرحوا في الجنايات بأن موت القاتل قبل المقتول مسقط للقود **(قوله)** فالدية على العاقلة) لانه حين القطع كان مسلما وتبين ان الجناية قتل بحر **(قوله)** ولا عاقلة لمرتد) أعترض بانه لا محل له هنا بل محله عند قوله مرتد قتل رجلا خطأ قلت أشار بذكره هنا اشارة خفية كما هو عادته شكر الله تعالى سعيه الى فائد التقييد بكون الردة بعد القطع في قوله ارتد القاطع وهى ماله كان القطع في حال الردة فانه لاشئ على العاقلة لانه لا عاقلة للمرتد فاستغنى بالتعليل عن التصريح بالمعلل لان فهمه مما قبله ولا تنس قوله في خطبة الكتاب فرما خالف في حكم او دليل لحسه من لا اطلاع له ولا فهم عدولا عن السبيل الح فافهم **(قوله)** وأخذ بماله) اى أسر مع ماله الذى اكتسبه في زمن ردة نهر **(قوله)** فبدل مكاتبه لمولاه الح) اما على اصلهما فظاهر لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً واما عنده فلان المكاتب انما يملك اكسابه بالكتابة والكتابة لا تتوقف الردة فكذا اكسابه بحر **(قوله)** ولحقا فولدت) وكذا اذا ولدت قبل الردة ثم لحق به او احدها الى دار الحرب فانه خرج عن الاسلام لانه كان بالتعية لهما او للدار وقد انعدم الشكل فيكون الولد فيا ويحبر على الاسلام اذا بلغ كالام فان كان الاب ذهب به وحده والأم مسلمة في دار الاسلام لم يكن الولد فيا لانه بقى مسلما تبعالاه بحر **(قوله)** فالولدان في كأصاهما) هذا ظاهر في الولد فان أمه استرق والولد يتبع أمه في الحرية والرق اما ولد الولد فلا يذهبها لانه لا يتبع الجد كياتى وهذه حدة في حكم الجد ولا أمه لان أباه تبع والتبع لا يستتبع غيره كياتى وأجيب بأنه تبع

كجنايتهم في غير الردة
(قطعت يده عمدا فارتد
والعياذ بالله ومات منه او
لحق) فحكم به (جاء مسلما
فمات منه ضمن القاطع
نصف الدية في ماله لو ارثه)
في المسئلتين لان السراية
حلت محلا غير معصوم
فاهدرت قيد بالعد لانه
في الخطأ على العاقلة (و)
قيدنا بالحكم بلحاظه لانه
(ان عاد قبله او اسلم ههنا)
ولم يلحق (فمات منه)
بالسراية (ضمن) الدية
(كلها) لكونه معصوما وقت
السراية ايضا ارتد القاطع
فقتل او مات ثم سرى الى
النفس فهدر لو عمد الفوات
محل القود ولو خطأ فالدية
على العاقلة في ثلاث سنين
من يوم القضاء عليهم خانية
ولا عاقلة لمرتد (ولو ارتد
مكاتب ولحق) واكتسب
مالا (واخذ بماله) لم يسلم
فقتل فبدل مكاتبه
لمولاه وما بقى) من ماله
(لو ارثه) لان الردة لا تؤثر
في الكتابة (زوجان ارتدا
ولحقا فولدت) المرتدة
(ولدا وولده) اى لذلك
المولود (ولدفظهر عليهم)
جميعا (فالولدان في)
كأصلهما

في ردة الصبي واسلامه

لامه الحربية وفيه انه قد تكون أمه ذمية مستأمنة فالمناسب كون العلة في كونه فينا ان حكمه
حكم الحربى كما يأتى فافهم (قوله) والولد الاول يجبر بالضرب (اى والحبس نهراى بخلاف
ابويه فانهما يجبران بالقتل (قوله) وان حبلت به ثمة (اشار الى انها لو حبلت به في دار
الاسلام يجبر بالاولى وبه يظهر ان تقييد الهداية بالحبل في دار الحرب غير احترازي افاده في
البحر (قوله) لتبعيته لابويه) اى في الاسلام والردة وهما يجبران فكذا هو وان اختلفت كيفية
الجبر ط (قوله) لعدم تبعية الجد) ولعدم تبعيته لابيه لان ردة ابيه كانت تبعا والتبع
لا يستتبع خصوصا واصل التبعية ثابتة على خلاف القياس لانه لم يرد حقيقة ولذا يجبر
بالحبس لا بالقتل بخلاف ابيه بحر (قوله) على الظاهر (اى ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
عنه انه يتبع الجد ووجه الاول انه لو تبع الجد لكان الناس كلهم مسلمين تبعا لآدم وحواء
عليهما السلام ولم يوجد في ذريتهما كافر غير مرتد وتماه في الزيلعي والمسائل التى يخالف فيها
الجد الاب ثلاثة عشر ستأتى في الفرائض وذكر في البحر منها هنا احدى عشر ذكرها
الحشى (قوله) فحكمه كحربى) في انه يسترق او توضع عليه الجزية او يقتل واما الجد فيقتل
لا محالة لانه المرتد بالاصالة او يسلم بحر عن الفتح (قوله) لانه مسلم (اى تبعا لابيه ولا يتبع امه في الرق
لعدم تحقق الملك عليها وقت ولادته بخلاف ما اذا ولدته بعد السبي ط (قوله) واذا ارتد صبي
عاقل صح (سواء كان اسلامه بنفسه او تبعا لابويه ثم ارتد قبل البلوغ فتحرم عليه امرأته ولا
يبقى وارثا فهستانى ولكن لا يقتل كما مر لان القتل عقوبة وهو ليس من اهلها في الدنيا ولكن
لوقته انسان لم يغرم شيئا كالمراة اذا ارتدت لا تقتل ولا يغرم قاتلها كفى الفتح عن المبسوط (قوله)
خلافا للثانى) فلا تصح عنده لانها ضرر محض وفي التارخانية عن المتقى ان الامام رجع اليه
ومثله في الفتح (قوله) ولا خلاف في تخليده في النار) فالخلاف انما هو في احكام الدنيا فقط بحر
لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول
فهستانى (قوله) كاسلامه) فترتب عليه احكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح
المسلمة والارث من المسلم فهستانى (قوله) فانه يصح اتفاقا) اى من اثمتا الثلاثة والافقد خالف
في صحة اسلامه زفر والشافعى كفى الفتح فان قيل هو غير مكلف قلنا انما يلزم اذا قلنا بوجوده
عليه قبل البلوغ كما عن ابى منصور والمعتزلة وانه يقع مسقطا للواجب لكننا انما نختار انه يصح
ليترتب عليه الاحكام الدنيوية والاخرية فتح (قوله) ويجبر عليه بالضرب (اى والحبس كما
مر قلت والظاهر ان هذا بعد بلوغه لما مر ان الصبي ليس من اهل العقوبة ولما في كافى الحاكم وان
ارتد الغلام المراهق عن الاسلام لم يقتل فان أدركه كافرا حبس ولم يقتل (قوله) وقيل الذى
يعقل الخ) قال في الفتح بين اى صاحب الهداية ان الكلام في الصبي الذى يعقل الاسلام زاد
في المبسوط كونه بحيث ينظر ويفهم ويفهم اه قلت والظاهر ان ما ذكره المصنف بيان لقوله
يعقل الاسلام ومعنى تمييزه المذكور ان يعرف ان الصدق مثلا حسن والكذب قبيح يلام فاعله
وان العسل حلو والصبر مر ومعنى كونه بحيث ينظر ان يقول ان المسلم في الجنة والكافر
في النار واذا قيل له لا ينبغي لك ان تخالف دين ابويك يقول نعم لو كان دينهما حقا او نحو ذلك
ولا يخفى ان ابن سبع لا يعقل ذلك غالبا ويحتمل ان يكون المراد المناظرة ولو في امر دنيوى كالمو

(و) الولد (الاول يجبر)
بالضرب (على الاسلام)
وان حبلت به ثمة لتبعيته
لابويه (الاثاني) لعدم تبعية
الجد على الظاهر فحكمه
كحربى (و) قيد بردهما
لانه (لومات مسلم عن امرأة
حامل فارتدت و لحقت
فولدت هناك ثم ظهر عليهم)
اى على أهل تلك الدار (فانه
لا يسترق ويرث أباه) لانه
مسلم (ولو لم تكن ولدته
حتى سييت ثم ولدته في دار
الاسلام فهو مسلم) تبعا لابيه
(مرقوق) تبعا لامه (فلا يرث
أباه) لرقه بدائع (واذا ارتد
صبي عاقل صح) خلافا
للثانى ولا خلاف في تخليده
في النار لعدم العفو عن
الكفر تلويح (كأسلامه)
فانه يصح اتفاقا (فلا يرث
ابويه الكافرين) تفريع
على الثانى (ويجبر عليه)
بالضرب تفريع على الاول
(والمعاقل المميز) وهو ابن
سبع فاكثر مجتئ وسراجية
(وقيل الذى يعقل ان
الاسلام سب التجارة ويميز
الحديث من العيب والحلو
من المر) قائله الطرسوسى
في انفع الوسائل قلنا
ولم أر من قدره بالسن

اشترى شيئا ودفع الى سائغ الثمن وامتنع البائع من تسليم المبيع فثبلا لا اسلمه الا الى ابيك لانك
 قاصر في قولك لم اخذت مني الثمن فان لم تسلمني المبيع ادفع لي الثمن فهذا ونحوه يقع من ابن
 سبع غلبا وعليه تحدا القولان تأمل **(قوله وقد رأيت)** بفتح تاء الخطاب **(قوله وسنه سبع)**
 وقيل ثمان وهو الصحيح واخرجه البخاري في تاريخه عن عمرو وقيل عشر أخرجه الحاكم في
 المستدرک وقيل خمسة عشر وهو مردود وتام ذلك مبسوط في الفتح وهو اول من اسلم من
 الصبيان الاحرار ومن الرجال الاحرار ابو بكر ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد بن حارثة
 وتام تحقيق ذلك في الدر المنثور ونقل عبارته المحشى **(قوله حتى قال الخ)** ذكر في القاموس في
 مادة ودق قل المازني لم يصح ان عليا رضى الله تعالى عنه تكلم بشئ من الشعر غير هذين
 البيتين * تلکم قريش تثنان لتثنان * الخ وصوبه الزمخشري اه ومقتضاه ان نسبة ما هنا اليه
 لم تصح **(قوله ظاهر كلامهم نعم اتفاق)** فائدة وقوعه فراضا عدم فرضية تجديده اقرار آخر بعد
 البلوغ قل في الفتح ومقتضى الدليل انه يجب عليه بعد البلوغ ثم قل لكنهم اتفقوا على ان
 لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ اما عند فخر الاسلام فلانه ثبت اصل الوجوب به
 على الصبي بالسبب وهو حدوث العالم وعقاية دلالة دون وجوب الاداء لانه الخطاب وهو
 غير مخاطب فاذا وجد بعد السبب وقع الفرض كتعجيل الزكاة واما عند شمس الاثمة لا وجوب
 اصلا لعدم حكمه وهو وجوب الاداء فاذا وجد وجد فصار كالسافر يصلي الجمعة يسقط فرضه
 وليست الجمعة فرضا عليه لكن ذلك للترفيه عليه بعد سببها فاذا فعل تم اه **(قوله وفي التحرير الخ)**
 هذا قول ثالث وعبرة التحرير في الفصل الرابع وعن ابى منصور الماتريدي وكثير من مشايخ
 العراق والمعتزلة اناطة وجوب الايمان به اى بعقل الصبي وعقابه بتركه ونفاه باقى الحنفية دراية
 لقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن الثائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم
 وعن المجنون حتى يعقل ورواية لعدم انفساح نكاح المراهقة بعدم وصف الايمان اه
 موضعنا من شرحه لابن امير حاج وقال في اول الفصل الثانى وزاد ابو منصور ايجابه على الصبي
 العقل ونقلوا عن ابى حنيفة لو لم يبعث الله تعالى للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بعقولهم
 وقال البخاريون لا تعلق لحكمة الله تعالى بفعل المكلف قل البعثة والتسليغ كالا شعرة وهو
 المختار وحكموا بان المراد من رواية لا عذر لاحد فى الجهل بخالقه لما يرى من خلق السموات
 والارض وخلق نفسه بعد البعثة وحينئذ فيجب حل الوجوب فى قول الامام لوجب عليهم
 معرفته على معنى ينسب وتامه فى شرحه المذكور **(قوله لو مات بعد)** اى بعد العقل **(قوله كفى بعضهم)**
 لان معناه جميع الاشياء مباحة فيدخل فيه ما لا تحوز اباحتها فيكون ميسر الحرام
 وهو كفر وهذا باطل لان معناه مسكنة المساكين أو فقر الفقراء فكأنه قال تسكننا بمسكنة
 المساكين أو أفقرنا اليك بفقر الفقراء ولا دلالة فيه قط على ما ذكر كذا فى البرازية ونازعه فى نور
 العين بان ما ذكره من المعنى هو معناه الوضعى اما العرفى الذى جرى عليه اصطلاح الملاحدة
 والتمندرية فهو ان جميع الاشياء مباحة لك فالحق ان يكفر القائل ان كان من تلك الفئة او اراد
 ما ارادوه ولم يعلم معناه لكنه قاله تقليدا وتشديها بهم او يخشى عليه الكفر فيجدد وجوبا
 او احتياطا ايمانه وان قوله غير عالم ولا متأمل فهو مخطئ يلزمه ان يستغفر وغاية الامر ان

مطلب

هل يجب على الصبي الايمان

قلت وقد رأيت نقله ويؤيده
 انه عليه الصلاة والسلام
 عرض الاسلام على علي
 رضى الله تعالى عنه وسنه
 سبع وكان يفترخ به حتى قال
 * سبقتكم الى الاسلام طرا *
 * غلاما ما بلغت او ان حلمى *
 * وسبقتكم الى الاسلام قهرا *
 * بصارمه همتي وسنان عزمى *
 ثم هل يقع فرض قبل البلوغ
 ظاهرا كلامهم نعم اتفاقا
 وفى التحرير المختار عند
 الماتريدي انه مخاطب باداء
 الايمان كالبالغ حتى لو مات
 بعده بلا ايمان خلد فى النار
 نهر وفى شرح الوهبانية
 * بدرويش درويشان كفر
 بعضهم * ويصح ان لا كفر
 وهو المحرر *

مطلب

فى معنى درويش درويشان

لا يرخص في التكلم بامثال هذه المقالة اه ملخصا (قوله قيل بكفره) لعل وجهه انه طلب شيئا لله تعالى والله تعالى غنى عن كل شيء والكل مفتقر ومحتاج اليه وينبغي ان يرجح عدم التكفير فانه يمكن ان يقول أردت اطلب شيئا اكراما لله تعالى اه شرح الوهبانية قات فينبغي او يحجب التباعد عن هذه العبارة وقدمر ان مافيه خلاف يؤمر بالتوبة والاستغفار وتجديد الكاح لكن هذا ان كان لا يدري مايقول اما ان قصد المعنى الصحيح فالظاهر انه لا بأس به (قوله ليس يكفر) فان الحضور بمعنى العلم شائع ما يكون من نجوى ثلاثة الالهوا ربهم والنظر بمعنى الرؤية ألم يعلم بأن الله يرى فالمعنى يا عالم يا من يرى بزاوية (قوله ومن يستحل الرقص قالوا بكفره) المراد به التمايل والحفض والرفع بحركات موزونة كما يفعله بعض من ينتسب الى التصوف وقد نقل في البرازية عن القرطبي اجماع الأئمة على حرمة هذا الغناء وضرب القضيب والرقص قال ورايت فتوى شيخ الاسلام جلال الملة والدين الكرماني ان مستحل هذا الرقص كافر وتماهه في شرح الوهبانية ونقل في نور العين عن التمهيد انه فاسق لا كافر ثم قال التحقيق القاطع للزاع في امر الرقص والسماع يستدعي تفصيلا ذكره في عوارف المعارف واحياء العلوم وخلاصته ما أجاب به العلامة التحرير ابن كمال باشا بقوله مافي التواجد ان حققت من حرج * ولا التمايل ان أخلصت من بأس

فقمتم تسعى على رجل وحق لمن * دعاه مولاه ان يسعى على الرأس
الرخصة فيما ذكر من الاوضاع * عند الذكر والسماع * للمعارفين الصارفين أوقاتهم الى احسن الاعمال * السالكين المالكين لضبط أنفسهم عن قبائح الاحوال * فهم لا يستمعون الا من الاله * ولا يشاقون الا له * ان ذكره نأحوا * وان وجدوه صاحوا * وان شهدوه استراحوا * وان سرحوا في حضرة قربه صاحوا * اذا غلب عليهم الوجد بغلباته * وشربوا من موارد اراداته * فمنهم من طرقت طوارق الهية فخر وذاب * ومنهم من برقت له بوارق اللطف فتحرك وطاب * ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع القرب فسكروا وطاب * هذا ماعن الى في الجواب * والله تعالى أعلم بالصواب

ومن يك وجدده وجدا صحيحا * فلم يحتج الى قول المعنى

له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن اه

(قوله ومن لولى الخ) من مبتدأ وقال صلته وجهول خبره ولولى متعلق بجوز وطى مبتدأ خبره بجوز واصل التركيب ومن قال طى مسافة بجوز لولى جهول وهذا قول الزعفراني والقائل بكفره هو ابن مقاتل ومحمد بن يوسف ط (قوله واثباتها الخ) قل في البرازية وقد ذكر علماؤنا ان ماهو من المعجزات الكبار كاحياء الموتى وقلب العصاحية واشقاق القمر واشباع الجمع من الطعام وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه كرامة لولى وطى المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام زويت لى الارض فلو جاز لغيره لم يبق فائدة للتخصيص لكن فى كلام القاضي ابى زيد ما يدل على انه ليس بكفر اه قات يدل له ما قالوا فيمن كان بالشرق وتزوج امرأة بالمغرب فأتت بولد يلحقه فتأمل وفي التارخانية ان هذه المسئلة تؤيد الجواز وقد قل العلامة التفتازاني بعد ان حكى عن اكثر المعتزلة المنع من اثبات الكرامات الاولياء وأن

مطلب

في مستحل الرقص

كذا قول شى لله قيل
بكفره * ويا حاضر يا ناظر
ليس يكفر * ومن يستحل
الرقص قالوا بكفره *
ولا سيما بالدفع ليهو ويزمر *
ومن لولى قال طى مسافة *
يجوز جهول ثم بعض
يكفر * واثباتها فى كل
ما كان خارقا * عن النسفى
النجم يروى وينصر *

مطلب

فى كرامات الاولياء

الاستاذ ابا اسحق يميل الى قريب من مذهبهم وحكى ما قدمناه وان امام الحرمين قال المرضى عندنا تجوز حلة خوارق العادات في معرض الكرامات ثم قال نعم قد يرد في بعض المعجزات نص قاطع على ان احدا لا يأتي بمثله اصلا كالقرآن ثم ذكر بقية الاقوال ثم قال والانصاف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يحكى ان الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة قلت النسفي هذا هو الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه من شرح الوهبانية وتماه فيه والله سبحانه اعلم

باب البغاة

آخره لقلة وجوده وليان حكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار بحرقلت ولم يترجم له بكتاب اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد لان القتال معهم في سبيل الله تعالى ولذا كان المقتول منا شهيدا كاسيأتى اذ لا يختص الجهاد بقتال الكفار وبه اندفع ما في النهر قال في الفتح والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم فاعل معتل اللام كغزاة ورماة وقضاة اه وانما جمعه لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج قهستاني (قوله البني لغة الطلب الخ) عبارة الفتح البني في اللغة الطلب بغيت كذا اي طلبته قال تعالى حكاية ذلك ما كنا نبغي ثم اشتهر في العرف في طلب مال يحل من الجور والظلم والباغي في عرف الفقهاء الخارج على امام الحق اه لكن في المصباح بغيته ابغيه بغيا طلبته وبني على الناس بغيا ظم واعتدى فهو باغ والجمع بغاة وبني سعى في الفساد اه وفي القاموس الباغية لانها عدلت عن القصد واصله من بني الجرح اذا ترامى الى الفساد اه وفي القاموس الباغى الطالب وفة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل اه قال في البحر ف قوله في فتح القدير الباغى في عرف الفقهاء الخارج عن امام الحق تساهل لما علمت انه في اللغة ايضا اه قلت قد اشتهر ان صاحب القاموس يذكر المعاني العرفية مع المعاني اللغوية وذلك مما عيب به عليه فلا يدل ذكره لذلك انه معنى لغوي ويؤيده ان اهل اللغة لا يعرفون معنى الامام الحق الذي جاء في الشرع بعد اللغة نعم قديمترض على الفتح بأن كلامه يقتضى اختصاص البني بمعنى الطلب وان استعمله في الجور والظلم معنى عرفي فقط وقد سمعت انه لغوي ايضا وقد يحاج بأن مراده بقوله ثم اشتهر في العرف الخ العرف اللغوي وان الاصل ومدار اللفظ على معنى الطلب لكن ينافيه قول المصباح واصله من بني الجرح الخ فتأمل (قوله وشرعاهم الخارجون) عطفه على ما قبله يقتضى ان يكون التقدير والبني شرعاهم الخارجون وهو فاسد كما افاده ح فكان المناسب ان يقول فالبغاة عرفا الطالبون لما لا يحل من جور وظلم وشرعا الخ افاده ط ويمكن ان يكون على تقدير مبتدأ اي والبغاة شرعا الخ (قوله على الامام الحق) الظاهر ان المراد به مايم المتغلب لانه بعد استقرار سلطته ونفوذ قهره لا يجوز الخروج عليه كاصرحوا به ثم رأيت في الدر المنقى قال ان هذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغى كما في العمادية اه وقوله بغير حق اي في نفس الامر والا فالشرط اعتقادهم انهم على حق بتأويل والافهم لصوص واتي تمام بيانه (قوله وتماه في جامع

باب البغاة

البني لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغي وعرفا طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعا (هم الخارجون على الامام الحق بغير حق) فلو بحق فليسوا ببغاة وتماه في جامع

قوله عن الامام الحق الذي في عبارة الفتح على امام الحق كما نقله هو قبل ذلك بأسطر والخطب سهل اه مصححه

(الفصولين) حيث قال في اول الفصل الاول بيانه ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا
آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك اظلم ظلماتهم به فهم ليسوا من اهل البني
وعليه ان يترك الظلم ويتصفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على
الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعانة على خروجهم على الامم وان
لم يكن ذلك لظلم ظلماتهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معنا فاهل البني فعلى كل
من يقوى على القتال ان ينصروا امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ماعونون على لسان
صاحب الشرع قال عليه الصلاة والسلام الفتنة نائمة اعن الله من ايقظها فان كانوا تكلموا
بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد فليس للامام ان يتعرض لهم لان العزم على الخيانة
لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعات اللامنى وذكر القلائسى في تهذيبه قل بعض المشايخ ولا
على رضى الله عنه مادرينا القتال مع اهل القبلة وكان على ومن تبعه من اهل العدل وخصمه
من اهل البني وفي زماننا الحكم للغلبة ولا تدرى العادلة والباغية كلهم يطلبون الدنيا اه ط
لكن قوله ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام فيه كلام سيأتى (قوله قطع طريق) وهم
قسمان احدهما الخارجون بلا تأويل بمنعة وبلا منعة يأخذون اموال المسلمين ويقتلونهم
ويخيفون الطريق والثانى قوم كذلك الا انهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل كذا في الفتح لكنه
عدا الاقسام اربعة وجعل هذا الثانى قسما منها مستقلا ملحقا بالقطاع من جهة الحكم وفى
النهر هنا تحريف فتنهله (قوله بغاة) هم كما في الفتح قومه مسلمون خرجوا على امام العدل
ولم يستيحيوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسي ذراريهم اه والمراد خرجوا بتأويل
والافهم قطاع كما علمت وفى الاختيار اهل البني كل فئة لهم منعة يتعابون ويجمعون ويقتلون
اهل العدل بتأويل يقولون الحق معنا ويدعون الولاية اه (قوله وخوارج وهم قومه الحق)
الظاهر ان المراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على على رضى الله تعالى عنه لان مناط الفرق
بينهم وبين البغاة هو استباحتهم دماء المسلمين وذراريهم بسبب الكفر اذ لا تسبى الذرارى
ابتداء بدون كفر لكن الظاهر من كلام الاختيار وغيره ان البغاة اعم فلتراد بالبغاة ما يشمل
الفريقين ولذا افسر فى البدائع البغاة بالخوارج لبيان انهم منهم وان كان البغاة اعم وهذا من
حيث الاصطلاح والا فالبنى والخروج متحققان فى كل من الفريقين على السوية ولذا قل
على رضى الله تعالى عنه فى الخوارج اخواننا بغوا علينا (قوله لهم منعة) بفتح النون اى عزة
فى قومهم فلا يقدر عليهم من يريدهم مصباح (قوله بتأويل) اى بدليل يؤولونه على خلاف
ظاهره كما وقع للخوارج الذين خرجوا من عسكر على عليه بزعمهم انه كفر هو ومن معه من
الصحابه حيث حكم جماعة فى امر الحرب الواقع بينه وبين معاوية وقلوا ان الحكم الا لله
ومذهبهم ان مرتكب الكبيرة كافر وان التحكيم كبيرة لشبه قامت لهم استدلوهاها مذكورة
مع ردها فى كتب العقائد (قوله ويكفرون اصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم) علمت ان
هذا غير شرط فى مسمى الخوارج بل هو بيان من خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه
والا فيكفى فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه كما وقع فى زماننا فى اتباع عبد الوهاب الذين
خرجوا من نجد وتغلبوا على الحرمين وكانوا يتحلون مذهب الخبابة لكنهم اعتقدوا انهم

مطلب

فى اتباع عبد الوهاب
الخوارج فى زماننا

مطلب

في عدم التكفير الخوارج
واهل البدع

مطلب

لا عبرة بغير الفقهاء يعني
المجتهدين

كما حققه في الفتح وانما لم
نكفرهم لكونه عن تأويل
وان كان باطلا بخلاف
المستحل بلا تأويل كمر
في باب الامامة (ولا امام
يصير اماما) بمرس (سيرة)
من الأشراف والامين
وبأن ينفذ حكمه في رعيته
خوف من قهره وجبروته
فن باع الناس (الامام
(ولم ينفذ حكمه فيهم
لعجزه) عن قهرهم
(لا يصير اماما فإذا صار
اماما فخار لا ينزل ان)
كان (له قهر وغلبة) لعوده
بالتقهر فلا يفيد (والا
ينزل به) لانه مفيد خاتمه
وتمامه في كتب الكلام

٢ مطلب

الامام يصير اماما بالمباينة
او بالاستحلاف ممن قبله

٣ مطلب

فيما يستحق به الخليفة العزل

هم المسلمون وان من خالف غلبه هم مشركون واستباحوا بدت قبل اهل السنة وقتل
علمائهم حتى كسر الله الي شه كتمهم وخرّب بلادهم وظهر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث
وباريس ومائتين والرب (قوله) حققه في الفتح حيث قل حكم الخوارج عند جمهور الفقهاء
المحدثين حكم العامة يدع بعض المحدثين الى كفرهم قل ابن المنذر ولا على احد او افق اهل
الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء وقد ذكر في الحديث ان بعض الفقهاء
لا يكفر احدا من اهل البدع وبعضهم يكفر من خالف منهم بدعته دليلا قطعيًا ونسبه الى
اكثر اهل السنة والحق الاول ثبت به يقع في كلام اهل مذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام
الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ماذ كرنا
وابن المنذر اعرف بنقل مذاهب المجتهدين اه لكن صرح في كتابه المسيرة بالاتفاق على
تكفير الخالف فيما كان من اصول الدين وضرورياته كالقول بقده العالم ونفى حشر الاجساد
ونفى العلم بالمرئيات وان الخالف في غيره كنفى مبادئ الصفات ونفى عموم الارادة والقول
بخلق القرآن الخ وكذا قل في شرح منية المصلّي ان ساب الشيخين ومكر خلافتهم ممن بناء
على شبهة قل لا يكفر بخلاف من ادعى ان عليا اله وان جبريل غلط لان ذلك ليس عن شبهة
واستفراغ وسع في الاجتهاد بل بعض هوى اه وتماه فيه قلت وكذا يكفر قاذف عائشة
ومكر تحبة أمها لان ذلك يكذب صريح القرآن كما مر في الباب السابق (قوله) بخلاف
المستحل بلا تأويل (اى من يستحل دماء المسلمين واموالهم ونحو ذلك مما كان قطعي التحريم
ولم ينفذ على دليل كبناء الخوارج كمر لانه اذا بنى على تأويل دليل من كتاب اوسنة كان في
زعمه اتباع الشرع لامعارضته ومناذته بخلاف غيره (قوله) والامام (اى الامام الحق الذى
ذكره الاول ولم يذكر شروطه استغناء بما قدمه في باب الامامة من كتاب الصلاة وقدمنا الكلام
عليه هناك فراجعها (قوله) يصير اماما بالمباينة (وكذا باستحلاف امام قبله وكذا بالتغلب
والقهر كما في شرح المقاصد قل في المسيرة وبنت عقد الامامة اماما باستحلاف الخليفة اياه كما
فعل أبو بكر رضى الله تعالى عنه وامامبيعة جماعة من العلماء او من اهل الراى والتدبير وعند
الاشعرى يكفي الواحد من العلماء المشهورين من اولى الراى بشرط كونه بمشهد شهود لدفع
الانكار ان وقع بشرط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص
اه ثم قال لو عذر وجود العلم والمعدلة فيمن تصدى للامامة وكان في صرفه عنها اشارة فتنه
لا يصدق حكمنا بالاعتقاد امامته كي لا نكون كمن يبنى قصرا ويهدم مصرا واذا تغلب آخر على
التغلب وقدم مكانه عزل الاول وصار الثاني اماما وتجب طاعة الامام عادلا كان او حائرا اذا
لم يخالف الشرع فقد علم انه يصير اماما بثلاثة امور لكن الثالث في الامام التغلب وان لم
تكن فيه شروط الامامة وقد يكون بالتغلب مع المباينة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم
الرحمن (قوله) ان ينفذ حكمه (اى بشرط مع وجود المباينة فنفذ حكمه وكذا هو شرط ايضا
مع الاستحلاف فيما يطهر بل يصير اماما بالتغلب ونفاذ الحكم والقهر بدون مباينة او استخلاف
كما علمت (قوله) لا يفيد عزله (قوله) لا ينزل به (اى ان لم يكن له قهر ومنعة
ينزل به اى ينزل قول في شرح المقاصد يحل عقد الامامة بما ينزل به مقصود الامامة

كالردة والجنون المطبق وصيرورته اسير الايرجى خلاصه وكذا بالمرض الذي يئسه معلوم وبالعمى والصمم والخرس وكذا بخلعه نفسه لعجزه عن القيام بمصالح المسلمين وان لم يكن ظاهرا بل اشتغره من نفسه وعليه يحمل خلع الحسن نفسه واما خلعه لنفسه بلا سبب ففيه خلاف وكذا في انزاله بالفسق والاكثر على انه لا ينزل وهو المختار من مذهب الشافعي وابي حنيفة رحمهما الله تعالى وعن محمد روايتان ويستحق العزل بالانفاق اهـ وقال في المسيرة واذا قلنا لا نعلم حار وفسق لا ينزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم فتنة اهـ وفي المواقف وشرحه ان الامة خلع الامم وعزله بسبب يوجه مثل ان يوجد منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانكسار امور الدين كما كان لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلامها وان ادى خلعه الى فتنة احتمل ادنى الضررين اهـ **(قوله)** فاذا خرج جماعة مسلمون قيد بذلك لان اهل الذمة اذا غلبوا على بلدة صاروا اهل حرب كما مر ولو قتلونا مع اهل البغي لم يكن ذلك نقضا للعهد منهم وهذا لا يرد على المصنف لانهم اتباع للبيعة المسلمين نهراى فلهم حكمهم بطريق التبعية **(قوله)** عن طاعته اي طاعة الامام وقيدته في الفتح بان يكون الناس به في امان والطرق آمنة اهـ ومثله ما ذكره عن الدرر ووجهه انه اذا لم يكن كذلك يكون عاجزا او جائرا ظالما يجوز الخروج عليه وعزله ان لم يلزم منه فتنة كما علمته آنفا **(قوله)** وغلبوا على بلد الظاهر ان ذكر البلد بيان للواقع غالبا لان انداز على تجمعهم وتسكروهم وهو لا يكون الا في محل يظهر فيه قهرهم والغالب كونه بلدة فلو تجمعوا في قرية فالحكم كذلك تأمل **(قوله)** اي الى طاعته اشار الى انه على تقدير مضف **(قوله)** كشف شبهتهم استحبابا اي بان يسألهم عن سبب خروجهم فن كان انظم منه ازاله وان بدعوى ان خلق معهم والولاية لهم فهم بغاة فلو تلبسوا بدعوى جاز لانهم علموا ما يقامون عليه كمرتدين واهل الحرب بعد بلوغ الدعوة بحر **(قوله)** فن تميزوا بمجتمعين اي مالوا الى جهة مجتمعين فيها اولى جمعة وهذا في معنى قوله وغلبوا على بلد فكان احدهما يغني عن الآخر عن مقد **(قوله)** حل قتالهم بدأ هذا اختيار لما نقله خواهر زاده عن استحبابنا ان لا بدؤهم قبل ان يدؤنا لانه لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم ونقل القدوري انه لا بدؤهم حتى يدؤه ظاهر كلامهم ان المذهب الاول بحر ولو اندفع شرهم بهون من القتل وجب بقدر ما يندفع به شرهم زيلى **(قوله)** افترض عليه اجابته والاصل فيه قوله تعالى واولى الامر منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا ولو امر عليكم عبد حبشي اجده وروى محمد بن سعد بن عمر انه عليه الصلاة والسلام قل عليكم بالسمع والطاعة لكن من تأمر عليكم ما لم يأمركم بترك في المنكر لاسمع ولا طاعة ثم اذا امر العسكر بأمر فهو على وجه ان علموا انه نفع بيقين اطاعوه وان علموا خلافه بان كان لهم قوة ولمعدو مدد يلحقهم لاطيعونه وان شكوا لزمتهم طاعته وتماه في الذخيرة **(قوله)** والا لزم بيته اي ان لم يكن قادرا وعليه يحمل ما روى عن جماعة من الصحابة انهم قعدوا في الفتنة وربما كان بعضهم في تردد من حل القتال والاروى عن ابي حنيفة من قوله الفتنة اذا وقعت بين المسلمين فلو اوجب على كل مسلم ان يعتزل الفتنة ويقعد في بيته محمول على ما اذا لم يكن لهم امام وما روى اذا انتفى المسلمان بسيفيهما فالتاقل والقتول في نار محمول على اقتالهما محمية وعصية كما يتفق بين اهل قريتين ومخلفين او لاجل

(فذا خرج جماعة مسلمون)
(عن طاعته) او طاعة نائبه
الذي الناس به في امان درر
(وغلبوا على بلد دعاهم
اليه) اي الى طاعته (وكشف
شبهتهم) استحبابا (فن
تميزوا بمجتمعين حل لنا
قتالهم بدأ حتى نفرق
جمعهم) اذ الحكم يدار
على دليله وهو الاجتماع
والامتناع (ومن دعاه الامام
الى ذلك) اي قتالهم (افترض
عليه اجابته) لان طاعة
الامام فيما ليس بمعصية فرص
فكيف فيها هو طاعة بدائع
(لو قدرا) والا لزم بيته درر

مطلب

في وجوب طاعة الامام

وفي المبتغى ولو غو لاحل طم ساعد ولا يتمتع عنه لا ينبغي للذئب معاونة الساطان ولا معوضتهم (ولو طلبوا المواعدة اجيبوا)
اليها (ان خير للمسلمين) كفى اهل الحرب (والالا) يجربوا بحر ^{٤٣٠} (ولا يؤخذ منهم شيء فلو أخذنا منهم رهونا

والدين والملك وتما في الفتح **(قوله وفي المبتغى الخ)** موافق لما مر عن جمع المفعولين ومثله في
السراج لكن في الفتح ويحب على كل من اطاق الدفع ان يقاتل مع الامام الا ان أبدوا لاجور لهم القتال
كان ظلمهم او ظلم غيرهم ظلماً مشبهة فيه بل يجب ان يعينوا حتى ينصفهم ويرجع عن جورهم بخلاف
ما اذا كان الحل مشتبهاً بظلم مثل تحميل بعض الجبايات التي للامام أخذها والحق الضرر بها الدفع
ضرراً عما منه اه قلت ويمكن التوفيق بأن وجوب اعانتهم اذا تمكن امتناعه عن غيه والافلا كما يفيد
قول المبتغى ولا يتمتع عنه تأمل **(قوله ولو طلبوا المواعدة)** اي الصلح على ترك قتالهم ط **(قوله)**
(ولا يؤخذ منهم شيء) اي على المواعدة لانهم مسلمون ومثله في المرتدين **(قوله لا يقتل رهونهم)**
اي وان وقع الشرط على ان يهد غدراً يقتل الآخرون الرهن لانهم صاروا آمنين بالمواعدة وباعطاء
الامان لهم حين اخذناهم رهناً والغدر من غيرهم يؤخذون به والشرط باطل وتما في الفتح
(قوله او يصبروا ذمة لنا) او بمعنى الافذك حذف النون ح **(قوله اجهز على جريحهم)**
بابه للمفعول فيه وفي اتبع **(قوله اي اتم قتله)** في المصباح جهزت على الجريح من باب نفع
واجهزت اجهزاً تمت عليه واسرعت قتله **(قوله واتبع موليهم)** اي هاربهم لقتله واسره كي
لا يلحق هو والجريح بنفسه **(قوله والا)** اي وان لم يكن لهم قوة يثقون بها لايجهز ولا يتبع
(قوله ان شاء قتله) اي ان كان له قوة والا كما في التهستانى عن الحيط قول في الفتح ومعنى هذا الخيار
ان يحكم ظره فيما هو احسن الامرين في كسر الشوكة لاهوى النفس والتشنى **(قوله كنساء)**
وشيوخ (ادخلت الكف الصبيان والعميان كفى البحر ط **(قوله ما يقاتلوا)** اي فقتلون
حال القتلى وبعد الفراغ **(قوله الصبيان والعميان يجر)** **(قوله ولا يقتل)** اي يكره له في الفتح **(قوله)**
ما يرد قتله (وذا اراده فله دفعه ولو بقتله وله ان يتسبب لقتله غيره كعقر دابته بخلاف
اهل الحرب فله ان يقتل محرمه منهم مباشرة الا لو الدين يجر اي فانه لا يجوز له قتل الوالدين
الحريين مباشرة بل له منعهما ليقتلها غيره الا اذا اراد قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل فله
قتلها مباشرة كمر ول جهاد واحصل ان المحرم هناك ولو الدين بخلاف اهل الحرب فان له
قتل المحرم فقط والخرق كفى الفتح انه جتمع في الباغي حرمات الاسلام وحرمة القرابة
وفي الكافر حرمة القرابة فقط **(قوله ولم تسب لهم ذرية)** اي اولاد صفار وكذا النساء لان
الاسلام يمنع الاسترقاق ابتداء كفى الزيلعي **(قوله ويبيع الكراع اولى)** بضم الكاف من
تسمية الشيء باسم بعضه لما في المصباح ان الكراع من الغنم والبقر مستدق الساعد بغزلة
الوظيف من الفرس وهو مؤنث يجمع على اكراع والاكرع على اكرع قال الازهرى
الاكرع للذابة قوائمه **(قوله لانه نفع)** اي نفع من امساكه والانفق عليه من بيت المال
او للرجوع على صاحبه كما يفيد كلام سحر **(قوله التي السلاح)** فعل ماض معطوف على
قل **(قوله فمضى القادح)** قل في الفتح وما يليق السلاح في صورة من الصور كان له قتله ومتى
القادح كف عنه بخلاف الحربي لا يزمه الكف عنه بالقادح السلاح **(قوله فلا شيء فيه)** اي
الدية ولا قصاص اذا ظهرنا عليهم فتح **(قوله لكونه مباح الدم)** الا ترى ان العادل اذا قتله

واخذوا مائراً هو ثم عدروا
بنا وقتلوا رهونا لا تقتل
رهونهم ولكنهم يحبسون
الى ان يهلك اهل البغي او
يتوبوا وكذلك اهل الشرك
اذا فعلوا برهونا ذمت لا
تفعل برهونهم (و) لكن
(يجبرون على الاسلام او
يصبروا ذمة لنا) ولو لهم
قوة اجهز على جريحهم
اي اتم قتله (واتبع موليهم
والالا) لعدم الخوف (والامام
بالخير في اسيرهم ان شاء قتله
وان شاء حبسه) حتى يتوب
اهل البغي فان تابوا حبسه
ايضاً حتى يحدث توبة سراج
(وقتلهم بالحق والاعراف
وغير ذلك كاهل الحرب
وما لا يجوز قتله من اهل
الحرب) كنساء وشيوخ
(لا يجوز قتله منهم) ما يقاتلوا
ولا يقتل عادل محرمه مباشرة
ما لم يرد قتله (ولم تسب لهم ذرية
وتحبس امواتهم الى ظهور
توبتهم) فقد دعاهم وبيع
الكراع اولى لانه انفع
فتح ويقس على العبيد
(ونقتل بسلاحهم
وخيالهم عند الحاجة ولا
ينتفع غيرهما من امواتهم
مطلقاً) ولو عند الحاجة

سراج (ولو قل الباغى ثبت واتى السلاح) من يده (كف عنه ولو قل كف عني لانظر في امرى على آتوب (لا يجب)
والتي السلاح كف عنه ولو قل اتا على دينك ومع السلاح لا) لان وجود السلاح معه قرينة بقاء بغيه فمضى القادح كف عنه والا
لافتح (ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا شيء فيه) لكونه مباح الدم فتح

لا يجب عليه شيء، ولأن القصاص لا يستوفى إلا بالولاية وهي المنفعة والولاية لامانا عليهم فلم يجب شيء، وصار القتل في دار الحرب وعند الأئمة الثلاثة يقتل به فتح **(قوله فلائهم أيضا)** أخذه في النهر من ظاهر كلام الفتح ومثله في البحر فتأمل **(قوله وقتلنا شهداء)** أي فيصنع بهم ما يصنع بالشهداء كافي **(قوله بل يكفنون)** أي بعد أن يغسلوا كافي البحر ح **(قوله لأنها مثله)** أي لأن هذه الهيئة أو أنه لتأنيث الخبر أي والمثلة منهي عنها **(قوله وجوز به بعض المتأخرين)** لمنع كونه مثله قال في البحر ومنعه في المحيط في رؤس البغاة وجوز به أهل الحرب **(قوله)** أن لم يجر الخ) أي بأن أخرجهم أمام العدل قبل تقرير حكمهم لأنه حينئذ لم تنقطع ولاية الإمام فوجب القود فتح **(قوله وان جرى لا)** أي لا يقتل به ولكن يستحق عذاب الآخرة فتح **(قوله مطلقا)** يفسره مابعد قال في البحر إذا قتل عادل باغيا فإنه يرثه ولا تفصيل فيه لأنه قتله بحق فلا يمنع الأرض واصله أن العادل إذا أتلّف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يأنم لأنه مأمور بقتالهم دفعا لشركهم كذا في الهداية ونحوه في البدائع وفي المحيط العادل لو أتلّف مال الباغي يضمن لأنه معصوم في حقا ووفق الزباني بحمل الأول على أنالافه حال القتال بسبب القتال إذا لم يمكنه أن يقتلهم إلا بأتلّف شيء من أموالهم كالخيل وأما في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان لعصمة أموالهم أه ملخصا قلت ويظهر لي التوفيق بوجه آخر وهو حمل الضمان على ما قبل تحيزهم وخروجهم أو بعد كسرهم وتفرق جمعهم أما إذا تحيزوا القتالنا مجتمعين فأنهم غير معصومين بدليل حل قتالناهم ويدل عليه تعاليل الهداية بالامر بقتالهم إذا لم يؤمر بقتالهم إلا في هذه الحالة فلو أتلّف العادل منهم شيئا في هذه الحالة لا يضمنه لسقوط العصمة بخلاف غيرها فإنه يضمن لأنه حينئذ معصوم في حقا ولم أر من ذكر هذا التوفيق والله تعالى الموفق **(قوله وبالعكس)** أي إذا قتل باغ عادلا **(قوله وقت قتله)** متعلق بقوله أنا على باطل فكان عليه أن يذكره عقبه إذ لا يلزم قوله ذلك وقت قتله بل اللازم اعتقاده ذلك وقته لكن قد يأتي لفظ قال بمعنى اعتقد تأمل وعبرة البحر وإن قال قتله وأنا أعلم أني على باطل لم يرثه **(قوله اتفاقا)** أي من أبي يوسف وصاحبه **(قوله لعدم الشبهة)** وهي التأويل باعتقاد كونه على حق **(قوله ورثه)** أي خلافا لأبي يوسف لأنه أتلّف بتأويل فاسد والفاصد منه ملحق بالصحيح إذا ضمت إليه المنعة في حق الدفع كما في منعة أهل الحرب وتأويلهم والحاصل أن نفى الضمان منوط بالمنعة مع التأويل فلو تجردت المنعة عن التأويل كقوم تغلبوا على بلدة فقتلوا واستهلكوا الأموال بلا تأويل ثم ظهر عليهم أخذوا بجميع ذلك ولو انفرد التأويل عن المنعة بأن انفرد واحد واثنان فقتلوا وأخذوا عن تأويل ضمنوا إذا تابوا وقدر عليهم وتامه في الفتح والزباني وفي الاختيار وما أصاب كل واحد من الفريقين من الآخر من دم أو جراحة أو استهلاك مال فهو موضوع لأدبية فيه ولا ضمان ولا قصاص وما كان قائما في يد كل واحد من الفريقين للآخر فهو لصاحبه قال محمد رحمه الله تعالى إذا تابوا فسيهم أن يغرموا ولا أجبرهم على ذلك لأنهم أتلّفوه بغير حق فسقوط المطالبة لا يسقط الضمان فيما بينه وبين الله تعالى وقال أصحابنا ما فعلوه قبل التحيز والخروج وبعد تفرق جمعهم يؤخذون به لأنهم من أهل دارنا ولا منعة لهم كغيرهم من المسلمين إماما فعلوه بعد التحيز لا ضمان فيه لما بينا أه قلت فتحصل

فلائهم أيضا وقتلنا شهداء
ولا يصلي على بغاة بل
يكفنون ويدفنون بدائع
(ويكره نقل رؤسهم إلى
الآفاق) وكذلك رؤس
أهل الحرب لأنها مثله
وجوز به بعض المتأخرين
لوفيه كسر شوكتهم أو
فراغ قلبنا فتح ومر في
الجهاد (ولو غلبوا على
مصر فقتل مصرى مثله
عمدا فظهر على المصر
قتله به أن لم يجر على أهله)
أي المصر (أحكامهم) وإن
جرى لا لاقطاع ولاية
الإمام عنهم (وإن قتل
عادل باغيا ورثه) مطلقا
(وبالعكس إذا قتل الباغي
وقت قتله (أنا على باطل لا)
يرثه اتفاقا لعدم الشبهة
(وإن قال أنا على حق)
في الخروج على الإمام
وأصر على دعواه (ورثه)
أما لو رجع

من ذلك كله أن أهل البني إذا كانوا كثيرين ذوى منعة وتحيزوا لقتالنا معتدين حله بتأويل سقط عنهم ضمان ما أتلّفوا من دم أو مال دون ما كان قائما ويضمنون كل ذلك إذا كانوا قليلين لامنعة لهم أو قبل تحيزهم أو بعد تفرق جمعهم وتقدم أن ما أتلّفه أهل العدل لا يضمنونه وقيل يضمنونه وقد منّا التوفيق **(قوله تبطل ديانته)** أى تأويله الذى كان يتدين به واسقطنا ضمانه بسببه فإذا رجع ظهر أنه لا تأويل له فلا يرث ويضمن ما أتلّف وفي عامة النسخ ديانة بدون ضمير وهو تحريف والموافق لما فى ابن كمال عن غاية البيان هو الأول **(قوله عمدا)** ليس فى كلام الفتح ولكن حمله عليه فى النهر لانه المراد بدليل التعليل ثم قال فى النهر وينبى أن لا يرث منه وهذه ترد على إطلاق المصنف **(قوله كافي المستأمن)** أى كمالو قتل المسلم مستأنا فى دارنا فتح **(قوله لبقاء شبهة الإباحة)** علة لعدم وجوب القصاص المفهوم من وجوب الدية أحم **(قوله تحريما)** بحث لصاحب البحر حيث قال وظاهر كلامهم أن الكراهة تحريمية لتعليلهم بالإعانة على المعصية ط **(قوله من أهل الفتنة)** شمل البغاة وقطاع الطريق واللصوص بحر **(قوله أن علم)** أى أن علم البائع أن المشتري منهم **(قوله لانه إعانة على المعصية)** لانه يقابل بعينه بخلاف ما لا يقابل به إلا بصنعة تحدث فيه كالحديد ونظيره كراهة بيع المعازف لأن المعصية تقام بها عنها ولا يكره بيع الحشب المتخذة هى منه وعلى هذا بيع الخمر لا يصح ويصح بيع الغنم والفرق فى ذلك كله ما ذكرنا فتح ومثله فى البحر عن البدائع وكذا فى الزيلعى لكنه قال بعده وكذا لا يكره بيع الجارية المغنية والكبش الطلوح والديك المقاتل والحمامة والطيارة لانه ليس عنها منكرا وإنما المنكر فى استعمالها المحظور اه قلت لكن هذه الاشياء تقام المعصية بعينها لكن ليست هى المقصود الاصلى منها فان عين الجارية للخدمة مثلا والغناء عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصلى منه هو المحاربة به فكان عينه منكرا اذا بيع لأهل الفتنة فصار المراد بما تقام المعصية به ما كان عينه منكرا بلا عمل صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لانه وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فلم يكن عينه وبهذا ظهر أن بيع الامرد ممن يلوط به مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلافا لما ذكره المصنف والشارح فى باب الحظر والاباحة ويأتى تمامه قريبا **(قوله يكره لأهل الحرب)** مقتضى ما نقلناه عن الفتح عدم الكراهة الا أن يقال المنفى كراهة التحريم والمثبت كراهة التنزيه لأن الحديد وإن لم تقم المعصية بعينه لكن اذا كان بيعه ممن يعمله سلاحا كان فيه نوع إعانة تأمل **(قوله نهر)** عبارته وعرف بهذا انه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش الطلوح والحمامة والطيارة والعصير والحشب الذى يتخذ منه المعازف وما فى بيوع الحانية من انه يكره بيع الامرد من فاسق يعلم انه يعصى به مشكل والذى جزم به فى الحظر والاباحة انه لا يكره بيع جارية ممن يأتىها فى دبرها أو يبيع الغلام من لوطى وهو الموافق لما مر وعندى أن ما فى الحانية محمول على كراهة التنزيه والمنفى هو كراهة التحريم وعلى هذا فيكره فى الكل تنزيها وهو الذى اليه تطمئن النفس لانه تسبب فى الإعانة ولم أر من تعرض لهذا والله تعالى الموفق اه **(قوله ينفذ)** بالتمشيد مبني للمجهول **(قوله لو عادلا)** أى لو كان حكم قاضيه عادلا أى

مطلب

فى كراهة بيع ما تقوم
المعصية بعينه

تبطل ديانته فلا يرث ابن
كامل وفى الفتح لو دخل باغ
بأمان فقتله عادل عمد الزمه
الدية كافي المستأمن لبقاء
شبهة الإباحة (ويكره)
تحريما (بيع السلاح من
أهل الفتنة أن علم) لانه
إعانة على المعصية (وبيع
ما يتخذ منه كالحديد) ونحوه
يكره لأهل الحرب (لا)
لأهل البني لدم تفرغهم
لعمله سلاحا لقرب زوالهم
بخلاف أهل الحرب زيلعى
قلت وأفاد كلامهم أن
ما قامت المعصية بعينه يكره
بيعه تحريما والأفتنزيها
نهر وفى الفتح ينفذ حكم
قاضيهم لو عادلا والالا

التقاطه لا يوجب عليه مدا التقاطه حفظه فلا يملك رده الى ما كان عليه (قوله وهو حر) اى
 فى جميع حكمه حتى يحدوده لان الاصل فى بنى آدم الحرية لانهم اولاد خيبر المسلمين آدم
 وحواء وانما عرض الرق بعروض الكفر لبعضهم وكذا الدار دار الاحرار فتح وشمل ما اذا
 كان الواجد حرا او عبدا او مكاتباً ولا يكون تبعا للواجد ولو الجية وفى المحيط لو وجد المحجور
 ولا يعرف الا بقوله وقل المولى كذبت بل هو عبدى فاقول للمولى لانه ذواليد اذ لا يد للعبد
 على نفسه وان كان العبد مأذونا فاقول له لان له يدا وتامه فى البحر (قوله مسلم تبعا للدار)
 أفاد ان المتعبر فى ثبوت اسلامه المكان سواء كان الواجد مسلما او كافرا وفيه خلاف سياتى
 (قوله بالبحجة رقه) يستثنى منه ما لو كان الملتقط عبدا محجورا وادعى مولاه انه عبده كامر
 آفا وكذا لو ادعى الملتقط الحر ان لم يكن أقر بأنه لقيط كافى البحر (قوله على خصم وهو
 الملتقط) هذا اذا كان النقيض صغيرا فلو كبيرا يثبت رقه باقامة اليانة عليه وباقراره ايضا كما
 فى القهستانى عن النظم لكن اقراره يقتصر عليه ويأتى بيانه فى الفروع (قوله وما يحتاج
 اليه) عبارة المتون ونفقته فى بيت المال قال فى البحر ولو قال وما يحتاج اليه كان أولى لما فى
 المحمد من ان مهره اذا زوجه السلطان فى بيت المال وان كان له مال فى ماله اه (قوله من
 نفقة وكسوة الخ) فى النهر قدم ان النفقة اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى (قوله
 ودواء) ذكره فى النهر بحثا لانه أولى من التزويج (قوله اذا زوجه السلطان) اى او وكيله وقيد
 به لان الملتقط لا يملك تزويجه كإتأى والظاهر ان تزويج السلطان له مقيد بالحاجة كإلو احتاج
 الى خادم فزوجه امرأة تخدمه او نحو ذلك و الا فيه الاتفاق من بيت المال بلا ضرورة
 والظاهر ان نفقة زوجته فى بيت المال ايضا فتأمل (قوله ان برهن على التقاطه) لانه عساه
 ابنه والوجه ان لا يتوقف على اليانة بل ما يرجح صدقه لانها لم تقم على خصم حاضر ولذا قال
 فى المبسوط هذه لكشف الحال واليانة لكشف الحال مقبولة وان لم تقم على خصم فتح
 * (تنبيه) * أفاد انه لو اتفق الملتقط من ماله فهو متبرع الا اذا اذن له القاضى بشرط الرجوع
 وسياتى تمامه فى اللقطة (قوله ودوية) قال فى الفتح حتى لو وجد اللقيط قبلا فى محلة كان على
 اهلهما دية لبيت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قتله الملتقط او غيره خطأ فالدية على عاقلته
 لبيت المال ولو عمدا فالجأ الى الامام اه اى بين القتل والصلح على الدية وليس له العفو
 بحر (قوله كجانيته) اى على غيره (قوله لان الغرم بالغنم) تعليل لقوله كجانيته قال فى المصباح
 والغنم بالغرم اى مقابل به فكما ان المال يختص بالغنم ولا يشاركه فيه احد فكذلك يحمل
 الغرم ولا يحمل معه احد وهذا معنى قولهم الغرم مجبور بالغنم اه (قوله وليس لاحد
 اخذه منه قهرا) لانه ثبت حق الحفظ له لسبق يده وينبى ان يتزعم منه اذا لم يكن اهلا لحفظه كما
 قلوا فى الحاشية وكما يفيد قول الفتح الآتى الاسباب يوجب ذلك بحر قلت وكذا يفيد
 سياتى من انه يثبت نسبه من دمه لكن هو مسلم فيترع من يده قيل عقل الاديان والظاهر
 ان التزعم فيه واجب كإء كان ملتقطا فسقا يحصى عليه منه المحجور بالقيط فيترع منه قيل
 حد الاستثناء ولا فيه وفى الحاشية من انه اذا علم القاضى محجوره عن حفظه بنفسه واتى به اليه
 ون الاولى له ان يقبله اه لانه اذا رد بالاولى الواجب فوجبه انه اذا لم يقبله منه بعدما أتى

(وهو حر) مسلم تبعا للدار
 (بالبحجة رقه) على خصم
 وهو الملتقط لسبق يده
 (وما يحتاج اليه) من نفقة
 وكسوة وسكنى ودواء
 ومهر اذا زوجه السلطان
 (فى بيت المال) ان برهن على
 التقاطه (وان كان له مال)
 او قرابة (فى ماله) او على
 قرابته (وارثه) ولودية (فى
 بيت المال كجانيته) لان
 الغرم بالغنم (وليس لاحد
 اخذه منه قهرا) وهل للامام
 الاعظم اخذه بالولاية العامة

مطلب

فى قواهم الغرم بالغنم

به اليه علم امانته وديانته وانه حيث لم يقبله منه يدفعه هو الى من يحفظه فلم يتعين التقاضي لاحد
منه بخلاف ما اذا كان يخشى عليه من الملتقط وبه اندفع مافى النهر (قوله في الفتح لا)
حيث قال لا ينبغي للامام ان يأخذ من الملتقط الا سبب يوجب ذلك لان يده سبقت اليه
فهو احق منه (قوله وحرر في النهر نعم) حيث قال واقول المذكور في المبسوط ان الامام
الاعظم ان يأخذ من الملتقط (قوله لانه لا ينبغي له ذلك وهو الذي ذكره في الفتح) (قوله
وهذا) اي عدم اخذه من الملتقط (قوله لانه انفع للقيط) لانه يعلمه احكام الاسلام ولانه
محكوم له بالاسلام فكان المسلم اولى بحفظه افاده في البحر قلت وهذا اذا لم يعقل الاديان
والانزع من الكافر ولو كان هو الملتقط وحده كما يأتي تأمل (قوله ولو استويا) بان كانا مسلمين
أو كافرين (قوله فالرأى للقاضي) وينبغي ان يرجح ما هو انفع للقيط نهر بأن يقدم العدل
على الفاسق والغنى على الفقير بل ظاهر تعليل الحانية بأنه انفع للقيط عدم اختصاص
الترجيح بالاسلام فيع ماذ كرفي قضى به للعدل والغنى حيث كان هو الانفع ولذا قال في البحر وهو
يفيد انه ان امكن الترجيح اختصاص به الراجح اه وعلى هذا يحمل قوله ولو استويا اي في
صفات الترجيح كلها (قوله استحسانا) والقياس ان لاتصح دعواها اما الملتقط فلتناقضه
واما غيره فلأن فيه ابطال حق ثابت بمجرد دعوى اعنى الحفظ للملتقط وحق الولد للعامة
وجه الاستحسان انه اقرار للصبي بما ينفعه والتناقض لا يضر في دعوى النسب وابطال حق
الملتقط ضمان ضرورة ثبوت النسب وكم من شئ ثبت ضمنا لا قصدا ألا ترى ان شهادة القابلة
بالولادة تصح ثم يترتب عليها استحقاقه الارث ولو شهدت عليه ابتداء لا يصح نهر (قوله
لو حيا) اي لو كان اللقيط حيا وهو مرتبط بقوله بمجرد دعواه (قوله والافالينة) اي وان كان
القيط ميتا وترك مالا أولم يترك فادعى رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الا بحجة بجر عن
الحانية اي لاحتمال ظهور مال له ولعل وجه الفرق ان دعوى الحى تتمحض للنسب بخلاف
الميت لاستغنائه عنه بالموت فصارت دعوى الارث ثم رأيت صريحا في الفتح وايضا فانه في
دعوى الحى غير متهم لاقراره على نفسه بوجوب النفقة تأمل (قوله ومن اثنين مستوين) اي
اذا ادعياه معا فلو سبق احدهما فهو ابنه مالم يبرهن الآخر وقيد بالاستواء اذ لو كان
لاحدهما مرجح فهو اولى كملتقط وخارج فيحكم به للملتقط ولو ذميا وباسلام الولد ولو
خارجين يقدم من برهن على من لم يبرهن والمسلم على الذمى والحر على العبد والذمى الحر على
العبد المسلم افاده في البحر وكان الشارح ترك التقييد بالمعية لكونه الاسبق له مرجح وهو
السبق اعدم المنازع ومن المرجح وصف احدها علامة كما يأتي (قوله كولد امة مشتركة) اي
فانه لو ادعاه كل من الشريكين او الشركاء معانبت من الكل فهو تشبيه لمسئلة المتن بهذه كانه
عليه في الدر المتقى لا تقيد لما في المتن بما اذا ادعاه كل من الملتقطين من جارية مشتركة
خلافا لما فهمه في البحر من عبارة الحانية كانه عليه في النهر ولذا قال بعده ولا يشترط اتحاد
الام وبه صرح في التارخانية كما يأتي (قوله وعبرة النية) مبتدأ ومضاف اليه وقوله ادعاه
الح بدل من عبارة وقوله ظاهرة خبر المبتدأ ومثل مافى النية مافى الفتح حيث قال ولا يلحق
بأكثر من اثنين عند ابى يوسف وهو رواية عن احمد وعند محمد لا يلحق بأكثر من ثلاثة وفي

في الصحيح لا وأقره المصنف
تبعا للبحر وحرر في النهر
نعم لكن لا ينبغي أخذه الا
يتوجب (ولو أخذه أحد
وخاصمه الاول رد اليه)
الا اذا دفعه باختياره لانه
أبطل حقه (و) هذا اذا
أخذ الملتقط فلو تعدد
فلو تعدد وترجح احدها
كما لو وجد مسلم وكافر
فتنازعوا قضى به للمسلم
لانه انفع للقيط خانية ولو
استويا فالرأى للقاضي بحر
بخنا (ويثبت نسبه من
واحد) بمجرد دعواه
ولو غير الملتقط استحسانا
لو حيا والافالينة خانية
(ومن اثنين) مستوين
كولد امة مشتركة وعبرة
النية ادعاه أكثر من اثنين
فعن الامام انه الى خمسة
ظاهرة في عدم قبول
دعوى الزائد

شرح الطحاوي وان كان المدعى اكثر من اثنين فعن ابى حنيفة انه جوز له الى خمسة اه
قال في البحر ولم أر توجيه هذه الاقوال **(قوله ولا يشترط اتحاد الاله)** لما في النهر عن التارخانية
لوعين كل واحد منهما امرأة اخرى قضى بالولد بينهما وهل يثبت نسب الولد من المرأتين على
قياس قوله يثبت وعلى قولهما لا **(قوله لكن في القهستاني الخ)** استدراك على ما في المنة
وعبارة القهستاني هكذا وفيه اى في قول الثقاية ولورجلين اشارة الى انه لو ادعاه اكثر من
رجلين لم يثبت منه وهذا عند ابى يوسف واماعند محمد يثبت من الثلاث الا اكثر وعند ابى
حنيفة يثبت من الاكثر اه فقوله من الاكثر يشمل ما فوق الخمسة لكن حيث قيده غيره بالخمس
يحمل اطلاقه عليه لانه صريح **(قوله ولورجلا وامرأتين)** اعلم انى بالمبالغة اشارة الى ان
قوله الآتى فلا بد من شهادة رجلين ليس المراد به الحصر في الرجلين بل المراد به نصاب الشهادة
فهو نفي اقبول شهادة الفرد فلا ينافى في قبول شهادة رجل وامرأتين لان الشهادة على النسب
لا يشترط فيها الرجال بخلاف نحو الحدود والقود فافهم **(قوله على الغير)** اى على الزوج لانه
يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد للفراش **(قوله فلا بد من شهادة رجلين)** ذكر في النهر
ان هذا يخالف ما في المنة من انها تصدق ولو ادعت انها ابنها منه اه وذكر في الخانية الفرق بين
هذا وبين قبول دعوى الرجل بلاينة وهو ان في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقيط
وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلاينة اه ولذا قبل قولها بتصديق الزوج
وشهادة الثقاية لانه يثبت نسبه من الزوج فيندفع عنه العار اى عاره بكونه لأب له فانه مظنة
كونه ابن زنا **(قوله خلافا لهما)** فعندها لا يكون لواحدة منهما لكن عن محمد روايتان
احدهما كقول الامام كافي البحر عن البدائع **(قوله الكل من الخانية)** اى مذكر من مسائل
دعوى المرأة والمرأتين **(قوله وان ادعاه خارجان)** اى لا يدلا حدهما عليه وقيده لما في البحر
من ان ظاهر ما في الفتح تقديم ذى اليد على الخارج ذى العلامة **(قوله اى كسامة)**
وسلعة **(قوله لاثبوت)** لان الثوب غير ملازم له فلا يفيد التعيين ط قلت وهذا ذكره في النهر
أخذا من مفهوم قول القدورى بحجسه **(قوله ووافى)** قيده لانه لم يوافق فلا ترجيح
وهو ابنهما وكذا لو أصاب في البعض دون البعض او وصفا ولم يصب واحد منهما اما لو أصاب
احدهما دون الآخر فهو لمن أصاب بحر عن الظهيرية **(قوله وسبقه)** اى او كانت دعوى
احدهما سابقة على الآخر كان ابنه ولو وصف الثاني علامة لثبوته في وقت لا منازع له فيه
اه فتح فعلم ان المراد السابق في الدعوى لافى وضع اليد لان الكلام في الخارجين فافهم
(قوله وحريته) ذكره في النهر بخنا **(قوله وسنه ان ارخا فان اشبه فينهما)** هذا يوجد
في بعض النسخ قال في البحر وفي الظهيرية رجلان ادعياه وارخت بينة كل منهما يقضى
لمن يشهد له سن الصبي فلو السن مشتبه فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضى لهما
وعلى قوله في رواية كذلك وفي أخرى لأسبقهما تاريخا وفي التارخانية يقضى به بينهما في
عامة الروايات وهو الصحيح اه ما خلا حيث كانت العلامة مرجحة فالظاهر اعتبارها هنا
ايضا فيقضى به لذى العلامة قال في الفتح وكما لم يترجح دعوى واحد من المدعين يكون

ولا يشترط اتحاد الاله نهر
لكن في القهستاني عن
النظم ما يفيد ثبوته من
الاكثر فليحذر (ولو
ادعته امرأة) واحدة
(ذات زوج فان صدقها
زوجها او شهدت لهما
القائلة او اقامت بينة)
ولو رجلا وامرأتين على
الولادة (صححت) دعوتها
(والالا) لما فيه من تحميل
النسب على الغير (وان
لم يكن لهما زوج فلا بد
من شهادة رجلين ولو
ادعته امرأتان واقامت
احدهما البينة فهي اولى به
وان اقامتا جميعا فهو ابنهما)
خلافا لهما الكل من
الخانية (وان) ادعاه
خارجان و(وصف احدهما
علامة به) اى بحجسه
لا يثبوت (وهوافق فهو احق)
اذا لم يارضها اقوى منها
كينة الآخر وسبقه
وحريته وسنه ان ارخا فان
اشبه فينهما واسلامه
ولو ادعى احدهما انه ابنه
والآخر انه ابنه فذا هو
خفى فلو مشكلا

ابنهما وعند الشافعي يرجع الى القافة **(قوله قضي لهما)** لانه لم يظهر ترجيح احدهما على الآخر فاستويا كولو وصفاه وصفاه ولم يصب واحد منهما كما مر فانهم **(قوله والا فلن ادعى انه ابنه)** مقتضاه ولو ظهر انه أنثى وهو مخالف للمسائل المارة ولذا قال المقدسي ينبغي انه لمن وافق قلت على ان الذي رأيته في التارخانية وان لم يكن مشكلا وحكم بكونه ابنا فهو للذي يدعى انه ابنه اه وهذا الاشكال فيه والشارح تبع في التعبير صاحب البحر وفيه اختصار محل **(قوله قضي به للمسلم)** لان الذين شهدا على ذمي والمسلمين على مسلم فصحت الشهاداتان وترجع المسلم اه ح **(قوله استحسانا)** والقياس ان لا يثبت نسبة لان فيه نفي اسلامه الثابت بالدار وجه الاستحسان ان دعواه تضمنت شيئين النسب وهو نفع للصغير ونفي الاسلام الثابت بالدار وهو ضرره وليس من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر لجواز مسلم هو ابن كافر بان اسلمت أمه فصححت دعواه فيها ينفعه دون ما يضره فتح **(قوله ما لم يبرهن)** وذكر ابن سماعة عن محمد لو عليه زى أهل الشرك كصليب ونحوه فهو ابنه وهو نصراني فتح **(قوله بمسلمين)** فلو أقام بينة من أهل الذمة لا يكون ذميا لانا حكمنا باسلامه فلا يبطل هذا الحكم بهذه البينة لانها شهادة قامت في حق الدين على مسلم فلا تقبل بجر عن الحائنية **(قوله او عكسه)** اى مسلم في مكانهم **(قوله فظاهر الرواية اعتبار المكان)** اى في صورتين وفي بعض نسخ المبسوط اعتبر الواحد وفي بعضها اعتبر الاسلام اى ما يصير به الولد مسلما نظرا له ولا ينبغي ان يعدل عن ذلك وقيل يعتبر بالسبب والزى فتح وعلى ما رجحه في الفتح يصير مسلما في ثلاث صور وذميا في صورة واحدة وهي ما لو وجد ذمي في مكانهم وهو ظاهر الكثرة وغيره وقال في البحر ايضا ولا يعدل عنه **(قوله اسبقه)** اى سبق المكان على يد الواحد **(قوله وهو حر)** اى الابحجرة فقه كقدمه المصنف **(قوله عند محمد)** وقال ابو يوسف يكون عبدا لانه يستحيل ان يكون الولد حرا بين رقيقين قلنا لا يستحيل لجواز عتقه قبل الانفصال وبعده فلا تبطل الحرية بالشك زيلعي وقامه في النهر **(قوله ثبوت من الجانبين)** فيه ان النسب يثبت من جانب الأم ايضا سواء كانت الامة زوجة له او مملوكة له فالمراد ثبوت احكامه كما عبر به الزيلعي اى كالارث وحق الحضانة ووجوب التفقة ونحو ذلك وهذا مختص بالحره فكانت هذه البينة أكثر اثباتا **(قوله عملا بالظاهر)** أورد عليه ان الظاهر يصلح للدفع لالابنات قلنا نعم يدفع بهذا الظاهر دعوى ملك غيره عنه ثم يثبت ملكه بقيام يده مع حريته المحكوم بها أفاده في الفتح **(قوله ولو فوقيه او تحته)** دخل فيه الدراهم الموضوعه عليه وينبغي ان تكون الدراهم التي فوق فراشه او تحته له كلباسه ومهاده ودناره بخلاف المدفونه تحته ولم أره بجر **(قوله او دابة)** بالنسب عطفًا على فوقه اى ولو كان ذلك المال دابة هو عليها اه ح **(قوله لا ما كان بقره)** في بعض النسخ لا مكان بقره وعليها كتب ح فقال الظاهر انه سقط لفظ في والاصل لا في مكان بقره عطفًا على فوقه اه قال في النهر وبه عرف ان الدار التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له بالاولى اه وقد توقف فيه في البحر بعد ان نقل عن الشافعية ان الدار له وفي البستان وجهان **(قوله لانه مال ضائع)** قل في الفتح اى لاحافظ له ومالكة وان كان معه فلا قدرة له على الحفظ والقاضي ولاية صرف مثله اليه وكذا لغير الواحد بامرهم والقول له في نفقة مثله وقيل له صرفه عليه بغير أمر القاضي **(قوله ولو قرر)**

قضى لهما والا فلن ادعى انه ابنه ولو شهد للمسلم ذميان ولذمي مسلمان قضي به للمسلم تارخانية **(٥)** يثبت نسبة (من ذمي و) لكن (هو مسلم) استحسانا فيزع من يده قيل عقل الا ديان ما لم يبرهن بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا نهر (ان لم يكن) اى يوجد (في) مكان اهل الذمة كقرتهم او بيعة او كنيسة والمسألة رابعة لانه اما ان يجده مسلم في مكاننا فسلم او كافر في مكانهم فكافر او كافر في مكاننا او عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان اسبقه اختيار **(و)** يثبت (من عبد وهو حر) وان ادعى انه ابنه من زوجته الامه عند محمد وكلام الزيلعي ظاهر في اختياره (ولو ادعاه حران احدهما انه ابنه من هذه الحره والاخر من الامه فالذي يدعيه من الحره اولى) ثبوت من الجانبين زيلعي (وان وجد معه مال فهو له) عملا بالظاهر ولو فوقه او تحته او دابة هو عليها لا ما كان بقره (فيصرفه الواحد) او غيره (اليه بامر القاضي) في ظاهر الرواية لانه مال ضائع (ولو قرر)

نقصي (ولاه بمقتضى صحيح) في أن يقول به حجاب ولا مهر بمقتضى تركه دلت على عقله
 دحي (قوله) لانه قصه في فصل مجتهد فيه (ول من مله من قول ان مقتضى شبه مقتضى
 من حيث به حبه كالمقتضى مني هذا لا يكون متبرعا بالانق غير أمر نقصي في شهد يبرح
 كوصي نجر من كتاب منقذ (قوله) به (ح) ظهره ان به دلت ووبعد ما قرر القاصي
 ولاد بمقتضى وظهر خلافه لا يكد. غصه وقد راجعت عبارة حانية فرأيت ذكر المنسلة
 نسبة وم يذكر مسئلة تقرير القاصي (قوله) ما يعقل عنه بيت المال (فإن حتى ثم عقل عنه
 تقرير الزنه له لأن غم بالغرمه (قوله) ويدفعه في حرفة) يعني ان يقال ما قيل في وصي النبي انه
 يعلمه بعد ولادون. يوجد فيه فبينة سلمه حرفة نهر (قوله) وبغض هته وصدقه (اي ما وهبه له
 الغير) وتصدق به عليه ذلك فغير (قوله) وبس له خته (الظاهر ان هذا لو بدون اذن
 سلطان وبأشبهه هو من صحيح لأن ولادته له كبريأتى ولذا كان وصي بيتهم ان يخته (قوله) ولو
 عد الختان (ح) بقه في حجر عن الذخيرة بقيل (قوله) ولا ينفذ لمقتضى عليه نكاح) لانه
 يعتمد الولاية من القرابة وملك والسلطنة ولا وجود لواحد منها نهر وقدم المشرح ان مهره
 في بيت المال اذ اذروحه سلطان (قوله) ويبيع (اي يبيع ما به وكذا اشراء شئ) ليستحق الثمن ديننا
 عليه لأن الذي اياه ليس لا حفظ والحماية وممن ضروريات ذلك اعتبارا بالام قاتها لا يجوز
 به دلت مع انهم تملك تزويجه عند عدم العصبية وتامه في الفتح (قوله) في الاصح) لانه لا يملك
 اتلاف منافعه ولا يملك تملكها وشبهه بالغير بخلاف الأم لانها تملك اتلاف منافعه بالاستخدام
 والاعارة بالاعوض فبالعوض بالاحارة اولى فتح وقوله ولا يملك تملكها يشمل ما اذا أجره
 ليأخذ الاجرة لنفسه او لم يقبض بل المتبادر الثاني لأن الاول معوم من قوله لا يملك اتلاف منافعه
 وعليه فيشكل قول القهستاني لا يجوز ان يؤجره ليأخذ الاجرة لنفسه مع انه خلاف اطلاق
 المتون وعن هذا فلا يصح ان يحمل مقابل الاصح من جواز ايجاره على ما اذا أجره ليأخذ
 الاجرة لنفسه توفيقا بين التكوين وفيه (قوله) لو باع (ح) اي المقيط بعد بلوغه (قوله)
 وسلم) قيد في وهب وتصدق لأن به يحصل الملك للموهوب له وان تصدق عليه (قوله) لا يصدق
 في ابطال شئ من ذلك (مفهومه انه يصدق في اقراره بالرق لزيد وهذا اذا كان زيد يدعيه
 وكان قبل ان يقضى عليه بما لا يقضى به الاعلى الاحرار كالحدا الكامل ونحوه فلو بعد القضاء
 بنحو ذلك لا يقبل لأن فيه ابطال حكم الحاكم ولانه مكذب شرعا فهو كما لو كذبه زيد ولو
 كانت اللقيطة امرأة لها زوج كانت امة للمقرله ولا تصدق في ابطال النكاح ولو كان رجلا
 عليه مهر لزوجه لا يصدق في ابطاله لانه دين ظهر وجوبه اه فتح ما خصا وتامه في البحر
 وفيه عن التارخانية اذا أقرانه عبد لا يصدق على ابطال شئ كان فعله الا النكاح لانه زعم
 انه لما يصح اعدام اذن من يزعم انه مولاه فيؤاخذ به زعمه بخلاف المرأة لا يبطل نكاحها اه
 (قوله) ومجهول نسب كلقيط (اي فيما ذكر من الاقرار لاني جميع أحكامه كما لا يخفى
 وهذه المسئلة ستأتي في آخر كتاب الاقرار بتفاصيلها ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقيطة

تقدم وجه تقديم اللقيط عليها وقول في العناية بها متقاربان لفظا ومعنى وخص اللقيط ببني

نقصي ولاد بمقتضى
 صحيح) ظهري لانه قصه
 في فصل مجتهد فيه بعد
 بلوغه ان يولي من شاء ما
 يعقل عنه بيت مال حانية
 (ويدفعه في حرفة وبغض
 هته) وصدقه (وأيس له
 حخته) فهو من فهلك ضمن
 ولو عد ختان نه ملتقط
 ضمن ذخيرة (وله غله حيث
 شاء) ويبيع منعه من مضر
 الى قرية نجر (ولا ينفذ
 لمقتضى عليه نكاح ومع
 وكذا) حارة) في الاصح
 لأن الولاية عليه في ماله
 ونفسه لاساطان حديث
 السلطان ولي من لا ولي له
 (فروع) * لو باع او كفل
 او تبر او كاتب او اعتق او
 وهب او تصدق وسلم ثم
 أقرانه عبد لزيد لا يصدق
 في ابطال شئ من ذلك لانه
 متهم وتامه في الحانية
 ومجهول نسب كلقيط

كتاب اللقيطة

ان اخذها لنفسه لم يبرأ من ضمانها الا بردها الى صاحبها كافي الكافي (قوله لاها كالغصب)
 اى حكما من جهة الحرمة والضمان والا حقيقة الغصب رفع اليد المحقة ووضع المبطلة
 ولا يد محقة هنا تأمل (قوله ووجب اى فرض) ظاهره ان المراد الفرض القطعى الذى
 يكفر منكروه وفيه نظر على انه فى الفتح لم يفسر الوجوب بالاقتراض كما فعل الشارح بل قال وان
 غلب على ظنه ذلك اى ضياعها ان لم يأخذها فى الخلاصة يفترض الرفع اه تأمل (قوله فتح
 وغيره) اى كالحلاصة والمحتج لكن فى البدائع ان الشافعى قال انه واجب وهو غير سيد لان
 الترك ليس تضييعا بل امتناع عن حفظ غير ملتزم كالامتناع عن قبول الوديعة اه وأشار فى
 الهداية الى التبرى من الوجوب بقوله وهو واجب اذا خاف الضياع على ما قالوا بمر من خلاصة
 وجزم فى النهر بأن مافى البدائع شاذ وان مافى الخلاصة جرى عليه فى المحيط والتبارة غاية
 والاختيار وغيرها اه قات وكذا فى شرح الوهبانية تبعا للذخيرة (قوله عند خوف ضياعها)
 المراد بالخوف غلبة الظن كما نقلناه آنفا عن الفتح وهذا اذا أمن على نفسه والا فالترك اولى
 كما فى البحر عن المحيط تأمل (قوله كما مر) اى فى اللقيط من قوله التقاطه فرض كفاية اذا
 غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه ولو لم يعلم به غيره ففرض عين اه وينبنى هذا التفصيل هنا
 حموى (قوله فلو تركها) اى وقد أمن على نفسه والا فالترك افضل ط (قوله ظاهر كلام
 النهر لا) الاولى ان يقول استظهر فى النهر لا واصله لصاحب البحر استدلالا بما فى جامع الفصولين
 لو افتتح زق فرب به رجل فلو لم يأخذه برى ولو اخذه ثم ترك ضمن لومالكة غائبا لالو حاضرا
 وكذا لو رأى ما وقع من كم رجل اه فقوله وكذا يدل على انه لا يضمن بتركه أخذه لكنه يدل على
 انه لو اخذه ثم تركه يضمنه وهو خلاف ما يأتى قريبا عن الفتح والفرق بينه وبين الزق ان الزق اذا
 افتتح ثم تركه بعد اخذه لا بد من سيلان شئ منه فالحلاك فيه محقق بخلاف الواقع من الكم
 لو تركه بعد اخذه لاحتمال ان يلتقطه أمين غيره * (تنبيه) * افادانه لا يلزم من الاثم الضمان
 واستدل له فى البحر بما قالوا لو منع المالك عن امواله حتى هلكت يأثم ولا يضمن اه قلت
 وكذا لو حل دابة مربوطة ولم يذهب بها فهربت او فتحت باب قنص فيه طير اودار فيها دواب
 فذهبت فلا يضمن بخلاف ما اذا حل حبلا علق فيه شئ او شق زقاقه زيت كفى كفى الحاكم
 لان السقوط والسيلان محقق بنفس الحل والشق بخلاف ذهاب الدواب او الطير فانه بفعلها
 لا بنفس فتح الباب ومثله ترك اللقطة بعد اخذها فان هلكها ليس بالترك بل بفعل الآخذ
 بعده وكذا لو تركها قبل اخذها بالاولى بخلاف ترك الزق المنفتح بعد اخذه فان سيلانه بتركه
 اما لو تركه قبل اخذه فانه لا ينسب سيلانه اليه اصلا (قوله لما فى الصيرفية الخ) ذكر الزاهد
 هذا الفرع بلفظ رأى حمارة قال الخير الرملى فلو الحمار لغيره اقيمت بعدم الضمان اه ولا يخفى
 ظهور الفرق بين حمارة وحمارة غيره فانه اذا كان الحمار له وتركه صار القفل منسوب اليه والتفجع
 عائدا عليه بخلاف حمارة غيره فانه وان كان الاتلاف محققا وهو يشاهده لكنه لا يتفجع به فهو
 كما لو رأى زقا مفتحا كما مر واذا لم يضمن هنا لا يضمن بترك اللقطة بالاولى لعدم تحقق التلف به
 كما قلنا فافهم (قوله لم يضمن فى ظاهر الرواية) هذا اذا اخذها ليعرفها فلو لم يأكلها لا يبرأ ما لم يردّها
 الى ربها كفى نور العين عن الحانية وقدمناه عن كفى الحاكم واطلقه فشمعل ما اذا ردها قبل ان

لأنها كالغصب (ووجب)
 اى فرض فتح وغيره
 (عند خوف ضياعها)
 كما مر لان لمال المسلم
 حرمة كالتفسيه فلو تركها
 حتى ضاعت اثم وهل
 يضمن ظاهر كلام النهر
 لا وظاهر كلام المصنف
 نعم لما فى الصيرفية حمارة
 يأكل خبطة انسان فلم يضمنه
 حتى أكل قال فى البدائع
 الصحيح انه يضمن انتهى
 وفى الفتح وغيره لو ردها
 ثم ردها لمكانها لم يضمن
 فى ظاهر الرواية

يذهب بها أو بعده قال في الفتح وقيد بعض المشايخ بما إذا لم يذهب بها فلو بعده ضمن وبعضهم
ضمته مطلقا والوجه ظاهر المذهب اهـ وشمل أيضا ما لو خاف باعادتها الهلاك وهو مؤيد
لما استظهره في النهر كما مر (قوله) وصح التقاط صبي وعبد (أى ويكون التعريف الى ولى
الصبي كما في المجتبى وينبى أن يكون التعريف الى مولى العبد كالصبي بجامع الحجر فيهما
أما المأذون والمكاتب فالتعريف اليهما نهر وصح أيضا التقاط الكافر لقول الكافي لو أقام
مدعيها شهودا كفاراً على ملتقط كافر قبلت اهـ وعليه فثبت الأحكام من التعريف والتصدق
بعده أو الانتفاع ولم أره صريحاً بحر (قوله) لا يجنون الخ (مأخوذ من قوله في النهر ينبى
أن لا يتردد في اشتراط كونه عاقلاً ضاحياً فلا يصح التقاط المجنون الخ لكن الشارح زاد عليه
المفتوء وقد مر أول باب المرتد أن حكمه حكم الصبي العاقل ومقتضاه صحة التقاطه تأمل
قال ط وفائدة عدم صحة التقاط المجنون ونحوه انه بعد الافاقة ليس له الاخذ ممن أخذه
منه ومفاد التعليق تنيد الصحة في الصبي بالعقل اهـ (قوله) فإن شهد عليه) ظاهر المبسوط
اشتراط العدلين فتح (قوله) ويكفيه) أى في الأشهاد أن يقول الخ وكذا قوله عندى ضالة
أوشى فمن سمعتموه الخ ولا فرق بين كون اللقطة واحدة أو أكثر لأنها اسم جنس ولا يجب أن
يعين ذهباً أو فضة خصوصاً في هذا الزمان فتح وقوله أوشى يدل على انه لا يشترط التصريح
بكونه لقطة وبه صرح في البحر عن الوالدية (قوله) ينشد) في المصباح نشدت الضالة نشداً
من باب قتل طائتها وكذا إذا عرفتها والاسم نشدة ونشدان بكسرهما وأنشدتها بالالف عرفتها
(قوله) عرف) معطوف على اشهد فذاهره ان الأشهاد لا كفى لتنى الضمان وهكذا شرط
في المحيط لتنى الضمان الأشهاد وإشاعة التعريف وحكى فيه في الظهيرية اختلافاً فقال الحلواني
يكفى عن التعريف شهادة عند الاخذ بأنه اخذها لبردها وهو المذكور في السير ومنهم من قال
يأتى على ابواب المساجد وينادى وحاصله ان الأشهاد لا بد منه على قول الامام باتفاقهم والخلاف
في انه هل يكفى عن التعريف هذه اولاً ولم يقل اخذ ان التعريف بعد الأخذ يكفى عن الأشهاد
وقت الاخذ خلافاً لما فهمه في الفتح هذا حاصل ما في البحر والنهر (قوله) أى نادى عليها
الخ) اشار الى ان المراد بالتعريف الجهر به كافي الخلاصة لا كما فعله بعضهم حيث دلى رأسه في
بئر خارج المضرت فنادى عليها فاتفق ان صاحبها كان هناك فسمعه كما حكاه السرخسى ومر ان
لقطة الصبي يعرفها وليه زاد في القية او وصيه وهل للملتقط دفعها الى غيره ليعرفها فقبل لم ان
عجز وقيل لا ما لم يأذن القاضي بحر ملتخصاً وفي القهستاني له دفعها لأمين وله استردادها
منه وان هلك في يده لم يضمن (قوله) وفي الجامع) أى محلات الاجتماع كالاسواق وابواب
المساجد بحر وكثير القهوات في زماننا (قوله) الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها) لم يجعل
للتعريف مدة اتباعاً للسرخسى فإنه بنى الحكم على غالب الراى فيعرف القليل والكثير الى
ان يغلب على رأيه ان صاحبها لا يطلبه وصححه في الهداية وفي المضمرات والجوهرة وعليه الفتوى
وهو خلاف ظاهر الرواية من التقدير بالحول والقليل والكثير كما ذكره الاستيعابى
وعليه قبل يعرفها كل جمعة وقيل كل شهر وقيل كل ستة اشهر بحر قلت والمتون على قول
السرخسى والظاهر انه رواية أو تخصيص لظاهر الرواية بالكثير تأمل قال في الهداية فان كانت

وصح التقاط صبي وعبد
لا يجنون ومدعوش ومعنوه
وسكران لعدم الحفظ منهم
(فان اشهد عليه) بأنه اخذه
ليرده على ربه ويكفيه ان
يقول من سمعتموه ينشد
لقطة فدأوه على (وعرف)
أى نادى عليها حيث
وجدتها وفي الجامع (الى)
ان علم ان صاحبها لا يطلبها
او انها تفسد ان بقيت
كالاطعمة) والثمار

شيأ يعلم أن صاحبها لا يصلها كالتبوء وقشر الرمان يكون التوبة حتى حاز الانتفاع به
 بالتعريف ولكنه يبقى على ملك مالكه لأن التملك من الخمول لا يصح وفي شرح السير الكبير
 لو وجد مثل السوط والحبل فهو بمنزلة اللقطة وما حاز في الترخيص في السوط فذاك في المنكسر
 ونحوه مما لا قيمة له ولا يطلبه صاحبه بعدما سقط منه وربما القاه مثل التوى وقشور الرمان
 وبعرا الابل وجلد الشاة الميتة أما ما يعلم أن صاحبه يعمله فهو بمنزلة اللقطة والدابة العجفاء التي
 يعلم أن صاحبها تركها إذا أخذها إنسان فعليه ردها استحسانا لأن صاحبها انما تركها بحجز فلا
 يزول ملكه عنها بذلك والسوط انما القاه رغبة عنه لقدرته على حمله ولو ادعى على صاحب
 الدابة أنك قلت من أخذها فمضى له فتقول صاحبها بينه الا اذا نكل او برهن الآخذ فمضى له
 وان لم يكن حاصرا حين هذه المقالة وبعد حجة الهبة اذا سمعت الدابة في يده فليس للواهب
 الرجوع لأن الزيادة المتصلة تمنع الرجوع اهـ ملخصا **(قوله)** كانت امانة **(جواب قوله)** فان شهد
 اخ **(قوله)** مع التمكن منه **(أى من الاشهاد)** اما لو لم يجد من يشهده عند الرفع او خاف انه
 لو شهد عنده يأخذه منه الظالم فتركه لا يضمن بحر عن الحائية **(قوله)** او لم يعرفها **(مبنى على**
ما مر من أن الاشهاد لا يكفي عن التعريف (قوله) ان انكر ربه **(أما لو صدقه فلا ضمان**
اجماعا بحر (قوله) وبه تأخذ الخ **) وكذا ذكر الطحاوى كفى النهر عن الاتفاقى قال في البحر**
وفي الولوالية محل الاختلاف فيما اذا اتفقا على كونها لقطة لكن اختلفا هل التقطها
للمالك أولا اما اذا اختلفا في كونها لقطة فقال المالك اخذتها غصبا وقال الملتقط لقطة وقد
اخذتها لك فملتقط ضامن بالاجماع (قوله) ولو من الحرم **(لاطلاق قوله)** عليه الصلاة
 والسلام اعرف عقاصها اى وعاءها ووكاءها اى رباطها وعرفها سنة **واما قوله)** عليه الصلاة
 والسلام في مكة ولا تحل ساقطها **الملتقط فقال في الفتح لا يعارضه لان معناه لا يحل الا لمن يعرف**
ولا يحل لنفسه وتخصيص مكة حيث لا دفع وهم سقوط التعريف بها بسبب أن الظاهر أن
ما وجد بها من لقطة فالظاهر أنه للغرباء وقد تفرقوا فلا يفيد التعريف فيسقط (قوله) ولقطة
 ولقطة **(أى لا فرق بينهما اى في وجوب اصل التعريف ليناسب قوله الى ان علم أن صاحبها**
 لا يطلبها فانه يقتضى تعريف كل لقطة بما يناسبها بخلاف ما مر عن ظاهر الرواية من التعريف
 حول الشكل **(قوله)** فيستغنى الرفع **(أى من رفعها من الارض اى التقطها وأتى بالفاء فدل على**
أنه انما ينتفع بها بعد الاشهاد والتعريف الى ان غلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها والمراد
جواز الانتفاع بها والتصدق وله امساكها اصحابها وفي الخلاصة له بيعها ايضا وامساك ثمنها
ثم اذا جاء ربه ليسر له نقض البيع لو بامر القاضى والا فلو قائمة له ابطاله وان هلكت فان شاء
ضمن البائع وعند ذلك ينفذ بيعه في ظاهر الرواية وله دفعها للقاضى فيصدق بها او يقرضها من
ملى او يدفعها مضاربة والظاهر أن له البيع ايضا وفي الحاوى القدسى الدفع الى القاضى اجود
ليفعل الاصلح وفي المجتبى التصديق بها في زماننا اولى وينبغى التفصيل بين من يغلب على الظن
ورعه وعدمه نهر ما حصد (تنبيه) * ظاهر كلامهم متونا وشروحا ان حل الانتفاع للفقير
 بعد التعريف لا يتوقف على اذن القاضى ويخالفه ما فى الحائية من انه لا يحل ذلك للفقير بلا
 أمره عند عامة العلماء وقال بشرى محل اهـ بحر ومثله فى الشرع بلالية عن البرهان نعم فى

(كانت امانة) لم تضمن بلا
تعديل ولم يشهد مع التمكن
منه او لم يعرفها ضمن ان
انكر ربه اخذه للرد وقبل
الثانى قوله بينه وبه تأخذ
حاوى واقره المصنف
وغيره (ولو من الحرم او
قليلة او كثيرة) فلا فرق
بين مكان ومكان ونقطة
ولقطة (فيستغنى الرفع) بها

الهداية والغاية جواز الانتفاع للغنى باذن الامام لانه يجتهد فيه ويأني قريبا عن النهر وفي النهر
معنى الانتفاع بها صرفها الى نفسه كما في الفتح وهذا لا يتحقق ، بقيت في يده لا تملكها كما توهمه
في البحر لانها باقية على ملك صاحبها ما لم يتصرف بها حتى لو كانت اقل من نصاب وعنده ما يتصرف
به نصابا حال عاياه الحول تحت يده لا يجب عليه زكاة اه قات مقتصدا أنها لو كانت ثوبا فلبسه
لا يملكها مع انه يصدق عليه انه صرفها الى نفسه فمراد البحر التصرف بها على وجه التملك فلو
دراهم يكون بانفاقها وغيرها بحسبه فهو احتراز عن التصرف بطريق الاباحة على ملك
صاحبها ولذا قال وانما فسرنا الانتفاع بالتملك لانه ليس المراد الانتفاع بدونه كالأباحة ولذا ملك
بيعهما وصرف الثمن الى نفسه كما في الخاتية اه **(قوله لو فقيرا)** قيد به لان الغنى لا يخل له
الانتفاع بها الا بطريق القرض لكن باذن الامام نهر **(قوله على فقير)** اي ولو ذميا لا حريبا
كافي شرح السير قال في النهر قالوا ولا يجوز على غنى ولا على طفله الفقير وعنده ولو فعل ينبغي
ان لا يتردد في ضمانه **(قوله وفرعه)** الضمير عائد الى الغنى المفهوم من قوله والانتصدق بها فلا
بدأن يراد بفرعه الكبير الفقير للمعلمت من انه لا يجوز على طفل الغنى ولو فقيرا **(قوله توضع في**
بيت المال) للنائب بحرط **(قوله وفي القنية الخ)** عبارتها وما يتصدق به الملتقط بعد
التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجب ايضاؤه وان كان يرجو وجود المالك وجب
الايباء اه والمراد الايباء بضمائها اذا ظهر صاحبها ولم يحجز تصدق الملتقط لا الايباء بعينها
قبل التصديق بها لكنه مفهوم بالاولى فلذا عمم الشارح وفي النهر ثم اذا امسكها وحضرته
الوفاة اوصى بها ثم الورثة يعرفونها قال في الفتح مقتضى النظر أنهم لو لم يعرفوها حتى هلكت
وجاء صاحبها انهم يضمنون لانهم وضعوا أيديهم على اللقطة ولم يشهدوا أى لم يعرفوا قال في
البحر وقد يقال ان التعريف عليهم غير واجب حيث عرفها الملتقط اه قلت الظاهر ان كلام
الفتح فيما اذا لم يشهد الملتقط ولم يعرفها بناء على ما قدمناه عنه من ان الشرط التعريف قبل
هلاكها لا الاشهاد وقت الاخذ وتقدم ما فيه **(قوله بعد التصديق)** اراد به ما يشمل انتفاع
الملتقط بها اذا كان فقيرا كما في البحر **(قوله او تضمينه)** فيملكها الملتقط من وقت الاخذ
ويكون الثواب له خاتية **(قوله اجازتها)** الاولى اجازته اي اجازة فعل الملتقط **(قوله الصبي**
كبالغ) اي في اشتراط الاشهاد قال في البحر وفي القنية وجد الصبي لقطة ولم يشهد بضمن كالبالغ
اه قلت والمراد ما يشمل اشهاد وليه او وصيه **(قوله ثم لايه او وصيه التصديق)** اي بعد
الاشهاد والتعريف كما في القنية قال في البحر وكذا له تملكها للصبي لو فقيرا بالاولى **(قوله**
و ضمانها في مالهما) كذا بحثه في شرح منظومة ابن وهبان للمصنف حيث قال ينبغي على قول
اصحابنا اذا تصدق بها الاب او الوصي ثم ظهر صاحبها وضمنها ان يكون الضمان في مالهما
دون الصبي اه قات قديؤيد بحثه بما يأتي من ان الملتقط تضمنين القاضي تأمل وبه يندفع بحث
البحر بأن في تصدقهما بها اضرار بالصفير اذا حضر المالك والعين هالكة من يد الفقير **(قوله**
ولو تصدق بأمر القاضي) مرتبط بقوله او تضمينه لان امر القاضي لا يزيد على تصدقه بنفسه
(قوله وايهما ضمن لا يرجع به على صاحبه) فان ضمن الملتقط مملكها الملتقط من وقت الاخذ
ويكون الثواب له خاتية وبه علم ان الثواب موقوف بحر **(قوله او ضال)** الضال هو الانسان

لو فقير او الا تصدق بها على
فقير ولو على اصاه وفرعه
وعرسه الا اذا عرف انها
لذمى فانها توضع في بيت
المال (تتارخاتية وفي القنية
لورجى وجود المالك وجب
الايباء (فان جاء مالكمها)
بعد التصديق (خير بين اجازة
فعله ولو بعد هلاكها) وله
ثوابها (او تضمينه) والظاهر
انه ليس للوصى والاب
اجازتها نهر وفي الوهبانية
الصبي كبالغ فيضمن ان لم
يشهد ثم لايه او وصيه
التصدق وضمانها في مالهما
لامال الصغير (ولو تصدق
بأمر القاضي) في الاصح
(ك) له ان (يضمن القاضي)
او الامام (لو فعل ذلك) لانه
تصدق بمال الغير بغير اذنه
ذخيرة (او) يضمن (المسكين
وايها ضمن لا يرجع به
على صاحبه) ولو العين
قائمة أخذها من الفقير
(ولا شئ للملتقط) مال
او بهيمة او ضال (من جعل

والصلة الحيوان الضائع من ذكر أو أنثى ويقال لغير الحيوان ضائع واقطة مصباح. فعمل ان
 الضالة بالتاء تشمل الانسان الضائع وغيره من الحيوان وبدون تاء خاص بالانسان وهو المناسب
 هنا لعطفه على البهيمة (قوله اصلا) اى - سواء التقطه من مكان قريب او بعيد بخلاف الآبق
 كما يأتي وفي كافى الحاكم وان عوضه شيئا حسن (قوله فله اجر مثله) غلله في المحيط بأنها اجارة فاسدة
 واعترضه في البحر بأنه لا اجارة اصلا اعدم من يقبل واجاب المقدسى بحمله على انه قال ذلك لجمع
 حضر قلت يؤيده ما في احارات الوولو الحية ضاع له شئ فقال من دلى عليه فله كذا فالاجارة
 باطلة لان المستاجر له غير معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجب الاجر وان خصص
 بان قال لرجل بعينه ان دللتني عليه فلك كذا ان مثلى له ودله يجب اجر المثل في المشى لان ذلك عمل
 يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجر المثل وان دله بلا مثلى فهو والاو لسواء
 اه وبه ظهر انه هناكان خصص فالاجارة فاسدة لكون مكان الرد غير مقدر فيجب اجر المثل وان
 عمم فباطلة ولا اجر فقوله كاجارة فاسدة الاولى ذكره بصيغة التعليل كما فعل في المحيط (قوله
 ونذب التقاط البهيمة الخ) وقال الاثمة الثلاثة اذا وجد البقر والبعير في الصحراء فالترك افضل لان
 الاصل في اخذ مال الغير الحرمة واباحة الالتقاط مخافة الضياع واذا كان معها ما تدفع به عن
 نفسها كالقرن مع القوة في البقر والفرس مع الكدم في البعير والفرس يقل ظن ضياعها
 ولكنه يتوهم ولنا انها لقطة يتوهم ضياعها فيستحب أخذها وتعريفها مائة صيانة لاموال الناس
 كالشاة وقوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء
 وتأكل الشجر فذرهما حتى يجدها ربها اجاب عنه في المبسوط بأنه كان اذا ذك الغلبة اهل الصلاح
 والامانة واما زماننا فلا يأمن وصول يد خائنة اليها بعده ففي اخذها احيائها وحفظها فهو
 اولى ومقتضاء ان غلب على ظنه ذلك ان يجب الالتقاط وهذا حق فانا نقطع بأن مقصود الشارع
 وصولها الى ربها فاذا تغير الزمان وصار طريق التلف تحكمه عنده بلا شك خلافه وهو
 الالتقاط للحفظ وتماه في الفتح (قوله وكره الخ) قال في البحر وبه علم ان التقاط البهيمة على
 ثلاثة اوجه لكن ظاهر الهداية ان صورة الكراهة انما هي عند الشافعي لا عندنا اه قات وهو
 ايضا ظاهر ما قدمناه آتفا عن الفتح (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الدال فعلمه من باب
 ضرب وقتل وهو العوض بأذى الفم (قوله ان ظن انها ضالة) اى غلب على ظنه بأن كانت
 في موضع لم يكن بقره بيت مدر او شعر او قافلة نازلة او دواب في مراعيها يجر عن الحاوى
 (قوله الا اذا قال له قاض الخ) اى بعد اقامة البينة من الملتقط كما شرطه في الاصل وصححه
 في الهداية لاحتمال ان يكون غصبا في يده والبينة لكشف الحال لا للقضاء فلا يشترط لها خصم
 وصرح في الظهيرية بأن الملتقط كذلك وان قال لا بينة لى يقول له بين يدي ثقات انفق عليهما ان
 كنت صادقا وقد منا ان القاضى لو جعل ولاء اللقيط للملتقط جاز لانه قضاء في فصل مجتهد فيه
 فعليه لا يكون متبرعا بالاتفاق بلا امره اذا شهد ليرجع كالوصى بجزء من ماله (قوله لم يكن ديننا
 في الاصح) لان الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون ديننا بالشك بجزء (قوله لا بما زعمه
 ابن الملك) من انه اذا لم يأمره بالاتفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقه اللقيط رجع عليه ح (قوله
 نهر) اصلا للبحر (قوله والمديون) اى الذى يثبت للملتقط الرجوع عليه بما أنفق بقول

اصلا) الا بالشرط كمن رده
 فله كذا فله اجر مثله
 تناخانية كاجارة فاسدة
 (ونذب التقاط البهيمة
 الضالة وتعريفها ما لم يخف
 ضياعها) فيجب وكره
 لو هو ما تدفع به عن نفسها
 كقرن البقر وكدم الابل
 تناخانية (ولو) كان
 الالتقاط (في الصحراء)
 ان ظن انها ضالة حاوى
 (وهو في الاتفاق على اللقيط
 واللقطة متبرع) لقصور
 ولايت (الا اذا قال له قاض
 انفق ليرجع) فلو لم يذكر
 الرجوع لم يكن ديننا في
 الاصح (او يصدقه اللقيط
 بعد بلوغه) كذا في المجمع
 اى يصدقه على ان القاضى
 قال له ذلك لا ما زعمه ابن
 الملك بجزء والمديون رب
 الملقطة وابو الليث

القاضي انفق لترجع (قوله أو سيدة) أي ان ظهر له سيدا بقراره ببحر (قوله أو هو بعد بلوغه)
فلومات صغيرا يرجع على بيت المال كما في القهستاني عن النظم (قوله وان كان لها نفع) بأن
كانت بهيمة يحمل عليها كالخمار والبغل (قوله بأذن الحاكم) الذي في الملتقى وغيره انه يؤجرها
القاضي لكن لا يخفى ان اذنه كفعاله (قوله منه) أي من بدل الاجارة (قوله كالتضال) أي العبد
الذي ضل عن سيده (قوله بخلاف الآبق) فانه لا يؤجره القاضي لانه يخاف عليه ان يابق كذا
في التبيين وسوى بينهما في الهداية بقوله وكذلك يفعل بالعبد الآبق ببحر ووفق المقدسي في
شرحه بحمل ما في الهداية على ما اذا كان معه علامة تمنع من الاباق كالراية ونقل الشر نبالا
عنه وجها آخر وهو حمله على ما اذا كان المستأجر ذا قوة ومنعة لا يخف عليه او على الاخبار
مع اعلام المستأجر بحاله ليحفظه غاية الحفظ اه قل في البحر ولم أر حكمه المقيط اذا صار ميمزاولا
مال له هل يؤجره القاضي للنفقة اولا (قوله ولو الاتفاق اصاح) قلوا انما يأمر بالاتفاق يومين
او ثلاثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالكها فاذا لم يظهر يأمر ببيعها لان دارة النفقة مستأصلة
فلانظر في الاتفاق مدة مديدة هداية (قوله وله منعها من ربه) يأخذ النفقة (فان لم يعطه باعها
القاضي واعطى نفقته ورد عليه الباقي ولا فرق بين ان يكون الملتقط انفق من ماله او استدان
بأمر القاضي ليرجع على صاحبها كافي الحاروي وقد صرحوا في نفقة الزوجة المستدانة بأذن
القاضي ان المرة تتمكن من الحوالة عليه بغير رضاه وقياسه هنا كذلك ببحر (قوله فان
هلك بعد حبسه) أي منع الملتقط اللقطة عن صاحبها سقط النفقة لانها تصير كالرهن قل
في النهر ولم يحكم المصنف في الكافي تبعا لصاحب الهداية فيه خلافا فيفهم انه المذهب وجعله
القدوري في تقريره قول زفر وعند اصحابنا لا يسقط لو هلك بعده وعزاه في النابيع الى
علمائنا الثلاثة اه قلت وظاهر الفتح اعتماد ما ذكره القدوري فانه قال انه المنقول وكذا
نقل في الشر نبالا عن خط العلامة قاسم ان ما في الهداية ليس بمذهب لاحد من علمائنا
الثلاثة وانما هو قول زفر ولا يساعد الوجه ثم نقل عن المقدسي انه يمكن ان يكون عن علمائنا
فيه روايتان او اختار في الهداية قول زفر فتأمل اه وعلى ما في الهداية جرى في الملتقى
والدرر والنقاية وغيرها (قوله خبر اعليه) افاد ان المراد بعدم الدفع عدم لزومه كافي البحر
(قوله بلاينة) اراد بها القضاء بها ببحر (قوله فن بين علامة) أي مع المطابقة ومرفى المقيط
ان الاصابة في بعض العلامات لا تكفي وظاهر قول التتارخانية اصاب في علامات اللقطة كلها
انه شرط ولم أر ما لو دين كل من المدعين واصابا وينبغي حل الدفع لهما ببحر (قوله بين اولا) لكن
هل يجبر قيل نعم كولو برهن وقيل لا كولو كليل بقبض الوديعة اذا صدقه المودع ودفع بالفرق بأن
المالك هنا غير ظاهر والمودع في مسألة الوديعة ظاهر فتح (تمة) دفع بالتصدق او بالعلامة
واقام آخر بينة أنها له فان قائمة اخذها وان هالكه ضمن ايها شاء فان ضمن القابض لا يرجع
على احد او الملتقط فكذلك في رواية وفي أخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه الا انه
بالقضاء عليه صار مكذبا شرعا فيضل اقراره نهر عن الفتح (قوله لان يده احق) لعل وجهه
كونها اسبق وان له حق تملكها بعد التعريف لو فقيرا وفيهم منه بالاولى انه لو اتزعا من يده
آخره اخذها منه كما قالوا في المقيط وهو خلاف ما في الولوجية حيث سوى بين مسئلتى الضياع

او سيده او هو بعد بلوغه
(وان كان لها نفع اجرها)
بأذن الحاكم (وانفق عليها)
منه كالتضال بخلاف الآبق
وسيجي في باب (ان لم يكن
باعها) القاضي وحفظ منها
ولو الاتفاق اصاح امر به
لان ولايته نظرية اختيار
فلو لم يكن تمة نظري لم ينفذ
امر به فتح بحث (وله منعها
من ربه) يأخذ النفقة (فان
هلك بعد حبسه سقطت
وقبله لا) ولا يدفعها الى
مدعيها (جبر اعليه) بلاينة
(فان بين علامة حل الدفع)
بلا جبر (وكذا) يخل (ان
صدقه مصافق) بين اولاه
اخذ كفيلا الامع البينة في
الاصح نهاية (التقط لقطة
فضاعت منه ثم وجدها
في يد غيره فلا خصومة بينهما
بخلاف الوديعة) مجتبي
ونوازل لكن في السراج
الصحيح ان له الخصومة
لان يده احق (عليه ديون
ومظالم

فيمس عليه ديون ومظالم
جهل ربابها

جهل ربابها وأيس) من
عليه ذلك (من معرفتهم
وعليه تصدق بقدرها من
ماله وان استغرقت جميع
ماله) هذا مذهب أصحابنا
لا يعمد عليهم خلافاً لمن في يده
عروض لا يعمد مستحقها
اعتبار مديون بالاعيان (و)
متى فعل ذلك (سقط عنه
المطالبة) من أصحاب الديون
في الحقني (حتي وفي العمدة
وحدقصة وعرفها وغير
رهبان فتفع بها فقره
ثم أيسر يجب عليه ان
يتصدق بماله (مات في البداية
حاز رفيقه بيع متاعه
ومركبه وحمل ثمنه الى أهله
حصب وجد في الماء ان له
قيمة فلقطة والاخلاق
لا أخذه) كسائر المباحات
الاصلية دبر وفي الحواشي
غريب مات في بيت انسان
ولم يعرف وارثه فتركته
كلقطة مالم يكن كثيراً
فلبيت المال بعد الفحص
عن ورثته سنين

فيمس مات في سفره فباع
رفيقه متاعه

فيمس وحد حصا في بهر
او وجد جوزا او كثرى

والاستزاع في انه لاحصومة له ولا يخفى ان ما في السراج يشملها (قوله جهل ربابها) يشمل
ورثتهم فلو علمهم ربه الدفع اليهم لان الدين صار حقهم وفي الفصول العلامية من له على آخر دين
قطبه ولم يعطه مات رب الدين لم يتبق له خصومة في الآخرة عنداكثر المشايخ لانها بسبب الدين
وقد انتقل الى الورثة والمختار ان الخصومة في الظلم مانع للميت وفي الدين للوارث قال محمد بن
الفضل من تناول مال غيره بغير اذنه ثم رد البذل على وارثه بعد موته يرى عن الدين وبقي حق
انبت لظلمه اياه ولا يبرأ عنه الا بالتوبة والاستغفار والدعائه اه (قوله فعليه التصديق بقدرها
من ماله) اي الخاص به او المتحصل من المظالم اه ط وهذا ان كان له مال وفي الفصول العلامية
لو لم يقدر على الاداء لفقره او لنسيانه او لعدم قدرته قال شداد والناطق رحمهما الله تعالى
لا يؤخذ به في الآخرة اذا كان الدين ثمن متاع او قرضاً وان كان غصباً يؤخذ به في الآخرة
وان سعى عصبه وان علم الوارث دين مورثه والدين غصب او غيره فعليه ان يقضيه من التركة
وان لم يقض فهو مؤخر خذبه في الآخرة وان لم يجد المديون ولا وارثه صاحب الدين ولا وارثه
فتصدق المديون او وارثه عن صاحب الدين يرى في الآخرة (قوله كمن في يده عروض لا يعلم
مستحقها) يشمل ما اذا كانت لقصة او غصبا او رشوة فن كانت لقطة فقد علم حكمها وان
كانت غيرها فظاهر وجوب التصديق باعيانها ايضاً (قوله سقط عنه المطالبة الخ) كأنه والله
تعالى انه لانه بمنزلة المال الضائع والفقراء مصرفه عند جهل ربابه وبالتوبة يسقط اثم
الاقدام على الظلم ط (قوله يجب عليه ان يتصدق بماله) المختار انه لا يلزمه ذلك كافي القهستاني
عن الظهيرية وكذا في البحر والنهر عن الوالوالية (قوله حاز رفيقه الخ) الظاهر انه احتراز
عن الاخني اذا الرفيق في السفر مأذون بذلك دلالة كقولوا في حواجز احراره عن رفيقه اذا اغنى
عليه وكذا النفاق عليه وهذه المسئلة وقعت لمحمد رحمه الله تعالى في سفره مات بعض اصحابه
فباع كتبه وامتنعته فقبل له كيف تفعل ذلك ولست بقاض فقال والله يعلم المفسد من المصلح
يعني ان ذلك من الاصلاح المأذون فيه عادة فانه لو حمل متاعه الى اهله يحتاج الى نفقة ربما
استغرقت المتاع لكن للورثة الخيار في ادب الاوصياء عن المحيط عن المنتقى مات في السفر
فباع رفقاؤه تركته وهم في موضع ليس فيه قاض قل محمد جاز بيعهم وللمشتري الانتفاع بما
شتراه منهم ثم اذا جاء الوارث ان شاء اجاز البيع وان شاء أخذ ما وجد من المتاع وضمن ما لم يجد
داللقصة اذا جاء صاحبها بأخذها قل لم يجد فله ان يضمن الذي اصابها وله ان يجيز التصديق اه
(قوله له قيمة فلقطه) وقيل انه كالتفاح الذي يجده في الماء وذكر في شرح الوهبانية ضابطا
وهو ان مالا يسرع اليه امساده ولا يعتاد رمية كخطب وخشب فهو لقطة ان كانت له قيمة ولو
جمعه من اماكن متفرقة في الصحيح كالموجود جورة ثم اخرى وهكذا حتى يبلغ ماله قيمة بخلاف
تفاح وكبرى في نهر جرد به يجوز أخذه وان كثر لانه لم يفسد ولو ترك وبخلاف النوى اذا
وجد متفرقة وله قيمة فيجوز أخذه لانه مما يرمى عادة فيصير بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو
تركه صاحبه تحت الاشجار فهو بمنزلة (قوله مالم يكن كثيراً) ذكر الصمير على تأويل التركة
بامتروك واذا هرب ان امره بالكثير مازاد على خمسة دراهم ما في البحر عن الخلاصة والوالوالية
مات غريب في دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فله ان يتصدق على نفسه ان كان فقيراً كاللقطة

وفي الخاتمة ليس له ذلك لانه ليس كاللقطة قال في البحر والاول اثبت وصرح به في المحيط **(قوله)** فان لم يجدهم فلهو مصرفا) هذا ذكره في النهر وهو زائد على ما نقله في البحر عن حاوي القدسي وقد راجعت الحاوي فلم أجده فيه ايضا **(قوله محضته)** بالحاء المهملة والضاد المعجمة في الصباح حضن الطائر بيضه اذا جثم عليه **(قوله اي برج)** في الصباح برج الحمام مأواه **(قوله)** اختلط بها اهلى (غيره) المراد بالاهلى ما كان ملوكا غيره **(قوله)** لا ينبغي له ان يأخذه) لانه بما يطير فيذهب الى محله الاصلى فلا ينافي ما مر من ان اللقطة يندب أخذها فأفاده ط **(قوله)** لانه ملك الغير) لان ولد الحيوان يتبع امه **(قوله)** واذا لم يملك الفرخ) اي ولم يعلم مالكة **(قوله)** وفي الوهبانية (الح) نقل بالمعنى وترك مما في الوهبانية قيد كون الثمار مالا يبقى وكون ذلك في بستان احترازا عن القرى والسواد وحاصل ما في شرحها عن الخاتمة وغيرها أن الثمار اذا كانت ساقطة تحت الاشجار فلو في مصر لا يأخذ شيئا منها ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصا او دلالة لانه في مصر لا يكون مباحا عادة وان كان في البستان فلو الثمار مما يبقى ولا يفسد كالجوز واللوز لا يأخذه ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبقى فقليل كذلك والمعتمد أنه لا بأس به اذا لم يعلم النهى صريحا او دلالة او عادة وان كان في السواد والقرى فلو الثمار مما يبقى لا يأخذ ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبقى اتفقوا على ان له الاخذ ما لم يعلم النهى ولو كان الثمر على الشجر فالأفضل ان لا يأخذ ما لم يؤذن له الا في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشبهون بمثل ذلك فله الاكل دون الحمل **(قوله)** وفي الجوز ينكر) لانه مما يبقى ولا يرمى عادة بخلاف التفاح والكمثرى لانه لو ترك يفسد وبخلاف النوى لانه مما يرمى كامر بيانه في مسألة الحطب * (فروع) * القى شيئا وقال من اخذه فهو له فلمن سمعه او بلغه ذلك القول ان يأخذه والا لم يملكه لانه أخذه اعانة لما له ليرده عليه بخلاف الاول لانه أخذه على وجه الهبة وقد تمت بالقبض ولا يقال انه ايجاب لمجهول فلا يصح هبة لانا نقول هذه جهالة لا تنفض الى المنازعة والملك يثبت عند الاخذ وعنده هو متعين معلوم اصله انه عليه الصلاة والسلام قرب بدنان ثم قال من شاء اقتطع ويقرره ان مجرد الاقامة من غير كلام يفيد هذا الحكم كمن ينثر السكر والدرهم في عرس وغيره فمن أخذ شيئا ملكه لان الحال داليل على الاذن وعلى هذا الوضع الماء والحمد على بابه يباح الشرب منه لمن مر به من غنى او فقير وكذا اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد واباح للناس ثمارها وكل ذلك مأخوذ من الحديث اه ملخصا من شرح السير الكبير وفي التتارخانية عن النبايع اشترى دارا فوجد في بعض الجدار درهم قال ابو بكر انها كاللقطة قال الفقيه وان ادعاه البائع رد عليه وان قال ليست لى فمهي لقطه اه وفيها سأل رجل عطاء رحمه الله تعالى عن نبات في المسجد فاستيقظ وفي يده صرة دنانير قال ان الذى صررها في يدك لا يريد الا ان يجعلها لك وفي البحر وجد في البادية بعيرا مذبوحا قريب الماء لا بأس بالاكل منه ان وقع في قلبه أن مالكة أباحه وعن الثاني طرح ميتة فأخذ آخر صوفها له الانتفاع به وللمالك أخذه منه ولو سلخ الجلد ودبغه للمالك أن يأخذه ويرد عليه ما زاد البع فيه وفي الخاتمة وضعت ملاءتها وضعت اخرى ملاءتها ثم أخذت الاولى ملاءة الثانية لا ينبغي للثانية الانتفاع بملاءة الاولى فان ارادت ذلك قالوا ينبغي ان تتصدق بها على بنتها الفقيرة بنية كون الثواب لصاحبها ان رضيت ثم تستوهب الملاءة من البنت لانهما بمنزلة

فان لم يجدهم فلهو مصرفا
(محضته) اي برج (حمام)
اختلط بها اهلى غيره
لا ينبغي له ان يأخذه وان
أخذه طلب صاحبه ليرده
عليه) لانه كاللقطة (فان
فرخ عنده فان) كانت
(الام غريبة لا يتعرض
لفرخها) لانه ملك الغير
(وان الام لصاحب المحضنة
والغريب ذكر فالفرخ له)
وان لم يعلم ان بيرجه غريبا
لاشئ عليه ان شاء الله قلت
واذا لم يملك الفرخ فان
فقيرا اكله وان غنيا تصدق
به ثم اشتراه وهكذا
كان يفعل الامام الحلواني
ظهريه وفي الوهبانية
مرسومة تحت اشجار في غير
امصار لا بأس بالتناول ما لم
يعلم النهى صريحا او دلالة
وعليه الاعتماد وفيها
* واخذك تقاضا من النهر
جاريا * يجوز وكثرى وفي
الجوز ينكر *

مطلب

اللقى شيئا وقال من اخذه فهو له

مطلب

له الاخذ من نثار السكر
في العرس

مطلب

وجد درهم في الجدار او
استيقظ وفي يده صرة

مطلب ——— اخذ صوف ميتة او جلدها

الملقطة وكذلك الجواب في المكعب اذا سرق اه وقيد بعضهم بأن يكون المكعب الثاني كالاول او اجود فلودونه له الانتفاع به بدون هذا التكلف لان اخذ الاجود وترك الاول دليل الرضا بالانتفاع به كذا في الظهيرية وفيه مخالفة للمقطة من جهة جواز التصديق قبل التعريف وكأنه للضرورة اه ملخصا قلت ما ذكر من التفصيل بين الادون وغيره انما يظهر في المكعب المسروق وعليه لا يحتاج الى تعريف لان صاحب الادون معرض عنه قصدا فهو بمنزلة الدابة المهزولة التي تركها صاحبها عمدا بل بمنزلة القاء النوى وقشور الرمان اما لو اخذ مكعب غيره وترك مكعبه غاطا للظلمة او نحوها ويعلم ذلك بالقرائن فهو في حكم اللقطة لا بد من السؤال عن صاحبه بلا فرق بين اجود وادون وكذا لو اشتبه كونه غلطا او عمدا المقيم دليل الاعراض هذا ما ظهر لي فتأمله * (قاعدة) ذكر ابن حجر في حاشية الايضاح عن بعض الصوفية قدس الله تعالى اسرارهم مانصه اذا ضاع منك شيء فقل يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد اجع بيني وبين كذا ويسميه باسمه فانه محجوب قال النووي وقيد جريته فوجدته نافعا لوجود الضالة عن قرب غالبا ونقل عن بعض مشايخه مثل ذلك اه والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الآبق

اسم فاعل من آبق كضرب وسمع ومنع قاموس والاكثر الاول مصباح ومصدره آبق ويحرك وابق ككتاب وجمعه ككفار وركع قاموس (قوله مناسبته) اي مناسبة الآبق للقيط واللقطة عرضية التلف اي الهلاك والزوال اي زوال يد المالك اي توقع عروض الامرين او احدهما في الثلاثة وهو وجه ذكرها عقب الجهاد فان النفس والاموال فيه على شرف الزوال كاسر واعترض في الفتح بأن عرضية ذلك في الآبق بفعل فاعل مختار فالاولى ذكره عقب الجهاد وأجاب في البحر بان خوف التلف من حيث الذات في اللقيط اكثر من اللقطة فذكر عقبه واما التلف في الآبق فمن حيث الانتفاع للمولى لا من حيث الذات لانه لو لم يعد الى مولاه لا يموت بخلاف اللقيط فانه لصغره ان لم يرفع يموت فالانصب ترتيب المشايخ (قوله والابق انغلاق الرقيق تمردا) وهو في اللغة الهرب كما في المغرب والتمرر الخروج عن الطاعة احتراز به عن الضال وهو المملوك الذي ضل عن الطريق الى منزل سيده بلا قصد (قوله من مؤجره) بفتح الجيم اه ح اي مستأجره ولو عير به لكان اولى ط (قوله ومودعه) بفتح الدال اه ح (قوله ووصيه) اي الوصى عليه بأن مات سيده عن اولاد صغار وأقام هو او القاضى عليهم وصيا فان العبد يكون داخلا تحت وصايته (قوله اخذه فرض ان خاف ضياعه) اي ان غلب على ظنه ذلك وهذا ذكره في البحر اخذا من عبارة البدائع وبأني ما فيه وذكره في الفتح بخلافه المصنف (قوله ويندب اخذه ان قوى عليه) عبارة كافي الحاكم واذا وجد عبدا آبقا وهو قوى على اخذه قال بسعه تركه واجب الى ان يأخذه فيردم على صاحبه اه ومفهومه ان قيد القوة على اخذه تأكيد لافادة جواز الترك وانه لا يجب أخذه بل ينذب فهو في الحقيقة لدفع توهم الوجوب عند القوة عليه وبه اندفع ما أورد على المصنف من ان هذا الشرط لا يخص مانحن فيه بل هو عام في سائر التكليف على ان كون القدرة شرطا عاما لا يوجب عدم ذكرها في معرض بيان الاحكام قال تعالى والله على الناس حجج

مطلب

سرق مكعبه ووجد مثله او دونه

قرر الزيادة ان الانسان اذا ضاع له شيء واراد ان يرد الله سبحانه عليه فليقف على مكان عال مستقبل القبلة ويقرأ الفاتحة ويهدي ثوابها للنبي صلى الله عليه وسلم ثم يهدي ثواب ذلك لسيدى احمد بن علوان ويقول يا سيدى احمد يا ابن علوان ان لم ترد على ضالتي والا نزعتك من ديوان الاولياء فان الله تعالى يرد على من قال ذلك ضالته ببركته اجبه وري مع زيادة كذا في حاشية شرح المنهج للداودى رحمه الله اه

كتاب الآبق

مناسبة عرضية التلف والزوال والابق انغلاق الرقيق تمردا كذا عرفه ابن الكمال لا يدخل الهارب من مؤجره ومستعيره و مودعه ووصيه (اخذه فرض ان خاف ضياعه ويحرم) اخذه (نفسه ويندب) اخذه (ان قوى عليه) والا فلا ندب

البيت من استطاع اليه سبيلا ولم يصرح باشتراط عدم خوف ضياعه لعلمه من قوله فرض
 ان خاف ضياعه فقههم (قوله ما في البدائع الخ) تعليل لقوله اخذه فرض ان خاف
 ضياعه الخ وقد تبع في ذلك البحر واعترضه في النهر بانه قدم عن البدائع ان القول بفرضية
 اخذ اللقطة عند خوف الضياع قول الشافعي فقول البدائع هنا ان حكمه اخذ لا بقى حكمه
 اللقطة لا يدل على فرضية اخذه عندنا نعم في الفتح يمكن ان يجري فيه التفصيل في اللقطة
 بين ان يغلب على ظنه تلفه على المولى ان لم يأخذه مع قدرة تامة عليه فيجب اخذه والا فلا
 اه قلت لكن تقدم ان مانسبه في البدائع الى الشافعي مذهبا فقوله هنا حكمه حكم
 اللقطة يفيد انه اذا كان اخذها واجبا يكون اخذه مثملا وقد صرح في غير البدائع بان
 اخذها واجب فاخذ الآبق كذلك فلينأمل (قوله واستوتق منه بكفيل ان شاء) قل
 في الفتح ثم اذا دفعه اليه عن ينة ففي أولوية اخذ الكفيل وتركه روايتان اه وظاهره ان
 ذلك في حق القاضى وهو صريح ما في كافى الحاكم قل ط وذكر العلامة نوح قيل رواية
 عدم اخذ الكفيل اصح لانه لما قام اليانة له حرم تأخيرها لان الدفع في هذه الصورة واجب
 اه قلت لكن في التتارخانية ان رواية الاخذ أحوط (قوله ايضا) اى مع الاستيثاق
 منه بكفيل (قوله بوجه) كبيع أوهبة بنفسه أو بوكيله (قوله دفع اليه بكفيل) اخذ
 الكفيل هنا رواية واحدة كفى الفتح قل في التتارخانية وفي ذكرى الكتاب ان القاضى يتخير
 في الدفع اليه او يحجب عليه الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه قات ينبغي وجوب الدفع
 في صورة اقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة تأمل (قوله مخافة جعله) اى اخذ
 جعله (قوله بذلك) اى بآفاقه (قوله فان طالت المدة) سياتى ان القاضى يحبس الآبق
 تعزيرا وفي التتارخانية يحبس الى ان يحجى طالبه ويكون هذا الحبس بطريق التعزير وينفق
 عليه في مدة الحبس من بيت المال ثم قل فان لم يحجى له طالب وطال ذلك باعه بعد ما حبسه ستة
 اشهر ويدفع الثمن الى صاحبه اذا وصف حالته وعلامته اه وجواز بيعه ظاهر على انه
 لا يؤجره خوف ابقاء كمر في اللقطة ويأتى (قوله ولوعلى مكانه) في الحواشى المعنوية
 ينبغي ان يكون هذا اذا تعذر ايصاله الى مالكه وخيف تلفه وقد ذكر في الفتنى ان مال
 الغائب لا يباع اذا علم مكان الغائب لا مكان ايصاله اه نهر قلت قد يكون ايصاله الى مالكه
 موحبا لكثرة النفقة فيتضرر مالكه وقد لا يمكن معه اخذ ما انفقه عليه القاضى (قوله
 وأمسك من ثمنه ما انفق منه) الضمير في منه للقاضى والمراد ما انفقه من بيت المال اى بمسك
 قدر ما انفق ليرده الى بيت المال (قوله أو علم) بتشديد اللام اى وصف علامته وفي
 المصباح علمت له علامة بالتشديد وضعت له امارة يعرفها (قوله دفع باقى الثمن اليه) نقل في
 التتارخانية عن التهذيب انه لا يدفع اليه الثمن الا باليمنة ولا يكتفى بالحلية ونقل عن الكافى
 انه يجوز ان يكتفى بها فأتى يمكن التوفيق بان الاول في وجوب الدفع والثانى في جوازده (قوله
 عن اعطاء الاذن) اى لو اجد الآبق (قوله وحينئذ فلا يصح الخ) لانه لا يصح بيعه بلا اذن
 القاضى وحيث كان القاضى ممنوعا من اعطاء الاذن لا يصح اذنه لانه يستتيد الولاية من
 السلطان ولكن هذا المنع السلطاني لا يبقى بعد موت السلطان اذ منع على ما أفاده الخبر الرسمى

ما في البدائع حكم اخذه
 كلقطة (فان ادعاه آخر دفعه
 اليه ان يرهن واستوتق)
 منه (بكفيل) ان شاء جواز
 ان يدعيه آخر (ويخافه)
 الخ كما يرضى (بآفاقه ما اخرج
 عن ملكه بوجه وان لم
 يرهن) عطف على ان
 يرهن (واقبر) العبد (انه
 عبده أو ذكر) المولى
 (علامته وحليته دفع اليه
 بكفيل فان انكر المولى اباقة)
 مخافة جعله (حلف) الا ان
 يرهن عن ابقه أو عنى
 اقرار المولى بذلك فليعنى
 (فان طالت المدة) اى مدة
 محجى المولى (باعه القاضى
 ولو علم مكانه) لا يتضرر
 المولى بكثرة النفقة (وحفظ
 ثمنه لصاحبه) أمسك من
 ثمنه ما (انفق منه وان جاء)
 المولى (بعده ورهن) أو علم
 (دفع باقى الثمن اليه ولا يملك)
 المولى (تقضى بيعه) اى يبيع
 القاضى لانه بامر الشرع
 حكمه لا يتقضى قلت لكن
 رأيت في معروضات المرحوم
 ابن السعود مفتى الروم انه
 صدر امر سلطاني يمنع
 القضاة عن اعطاء الاذن
 ببيع عبيد العسكرية وحينئذ
 فلا يصح بيع عبيد السباهية
 فيها خذها من مشتريها
 ويرجع انشترى بثمنه على
 البائع واما عبيد الرعايا

في مذكوره تأمل (قوله فكذلك) اى لا يصح بيع القاضى لان تصرفه منوط بالمصاحبة
 وخصوصا بعد ورود لامر له بذلك (قوله لا يصدق في نقضه) اى لا يصدق في زعمه المذكور
 في حق نقض البيع والافهموا ما اخذ باقراره على نفسه (قوله الا ان يكون عنده ولد منها) اى
 ولد ولدته في ملكه فيدعى انه ولده منها فيصدق عليه وينبت النسب ويفسخ البيع اه كافي
 الحاكم الشهيد (قوله أو يبرهن على ذلك) اى على ما زعمه من التدبير ونحوه وأفاد ان ما ذكره
 المصنف محمول على ما اذا كان مجرد دعوى بلا برهان وبه اندفع ما في البحر من اللقطة من ان
 عدم تصديقه مشكل لانه اى المالك لو باع بنفسه ثم قال هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد أو برهن
 قبل برهانه لان التناقض في دعوى الحرية وفروعه لا يمنع اه قل في النهر فيحمل على ما اذا
 لم يبرهن اه وبه احب المقدسى ايضا (قوله واختلاف في الضال) الاولى للمصنف ذكر هذا
 بعد قوله ويندب ان قوى عليه ثلاثا يوهم ان لاختلاف في نقض البيع (قوله قيل الخ) وعليه
 فهو مما خالف فيه الآبق ويخلفه ايضا في انه لا جعل لراداه وانه لا يجبس وانه يؤجره وينفق
 عليه من اجرة كالمقضة كفي البحر وسيأتى (قوله ولو عرف بيته الخ) يشير الى ان محل
 الاختلاف ما اذا لم يعلم واجد مولاه ولا مكانه قل في التمتع اما اذا علم فلا ينبغي ان يختلف في
 افضلية اخذه وردة (قوله صدق) اى يمينه كافي (قوله من مدة سفر) الظاهر ان المعتبر في هذه
 المسافة ما بين مكان لاخذ ومكان سيد العبد سواء أبق من مكان سيده أو غيره كما يشعر به قول
 الهداية ومن رد الآبق على مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فتد اعتبار مكان الرد ومكان المولى
 وعليه فلو خرج في حاجة مولاه مسيرة يومين ثم ابق منها مسافة يوم فخذ رجل وردة على
 مولاه فله اربعون درهما اعتبارا لمكان المولى والظاهر ايضا كما افاده ط ان المعتبر في مكان المولى
 المكان الذي يحصل فيه الرد عليه حتى لو لحقه المولى وقد سار يوما فلقه الواجد بعد
 مسير يومين فله جعل اليومين فقط (قوله ووصيا أو عبدا الخ) جملة معترضة بين اسم ان
 وخبرها وهو قوله ممن يستحق الجعل ودخل في هذا التعميم ما اذا تعدد الراد كائنين فيشتركان
 في الاربعين اذا رداه الى مولاه وما اذا رده بنفسه أو بنائيه كما اذا دفعه الى رجل وامره
 ان يأتي به الى مولاه وان يأخذه منه الجعل وما اذا اغتصبه منه رجل وجاء به الى مولاه واخذ
 جعله ثم جاء الآخر وبرهن انه اخذه من مسيرة سفر فله الجعل) ويرجع المولى على الغاصب بما
 دفعه اليه لانه اخذه بغير حق (قوله ممن يستحق الجعل) بان لم يكن ممن يعمل متبرعا
 بخلاف المتبرع اما لو حوب ذلك العمل عليه كالسلطان او احد نوابه او لكونه يحفظ مال
 سيد العبد كوصى اليتيم وعائله او لكونه ممن جرت العادة برده عليه تبرعا بالاستعانة به او لانه
 ممن في عياله او زوجة او بنوة او شركة (قوله وشحنة) هو حافظ المدينة اه ح (قوله
 وخفي) هو بمعنى المعاهد اى من يهدك على النصرة وأهل المراءى به من ينصبه الحاكم في
 الطريق لدفع القصاص عن المسافرين ثم رأيت نقلا عن الحموى ان المراد به هنا الخارس (قوله
 وعائله) اى من يعمل اليتيم ويريه في حجره بلا وصاية (قوله فقال نعم) كذا شرطه
 في التارخانية معللانه قد وعدله الاعانة بحجر قال المقدسى والظاهر انه ليس بشرط لان
 الظاهر منه التمتع بعمل حيث يشترط عليه جعل اه قلت وفيه نظر وان عدم شرط الجعل

فكذلك كان من وحش
 ولا امر به ختم وبذلك
 ورد الامر ايضا انتهى بمعنى
 فيحتمل وجهه (ووزعم)
 المولى (تدبيره او كتابته)
 واستيلا دعه (لا يصدق في
 نقضه) لا ان يكون عنده
 ولد منها أو يبرهن على ذلك
 نهر (واختلاف في الضال)
 قيل اخذه افضل وقيل تركه
 ولو عرف بيته ويصل اليه
 اولى (بق عبد الخ) به رجل
 وقوله خدمه (من
 مال) صدق (ولائى عليه
 ومن رده) خبر قوله الآتى
 اربعون درهما (اية من مدة
 سفر) فكثر (وهو) اى
 والحال ان الراد ولو وصيا
 أو عبدا لكن الجعل مولاه
 (ممن يستحق الجعل) قيده
 لانه لا جعل للسلطان
 وشحنة وخفي ووصى
 يمين وعائله ومن استعانه
 كان وحده فيدعه فله

لا يدل على التبرع والالتزم شرطه في كل المواضع بخلاف ما اذا استعان به ووعده الاعانة فن
اجابته بالقول لمطاب دليل التبرع تأمل (قوله او كان في عياله) عطفت على استعان وشمل
احد الابوين اذ ارد عبد الابن فلا جعل له ادا كان في عيال الابن حكم بقية المحارم كافي الهداية
وشروحها كفاية البيان والمعراج والفتح والعناية وكذا في البرازية والحوهرة والقهستانى
والنهر على خلاف ما في البحر والمنح حيث سوى بين الابوين والابن ومثله قول الحاوى
القدسى اذا كان الراد في عيال مالك الغلام لا جعل له والا فله الجعل سواء كان اجنيا او ذارح
محرم الا والوالدين والمولودين (قوله وابن) عطفت على سلطان ح (قوله مطلقا) اى
سواء كان الابن في عيال الاب واحد الزوجين في عيال الآخر اولا قل الزيلعى لان رد الآبق
على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمة
احد الزوجين الآخر اه ح (قوله وشريك) لان عمله يكون في حصته وحصه شريكه بلا
تميز فلا اجر له كمن استأجر شريكه على حمل الحمل المشترك بينهما لا يستحق اجرا ومنه ما في
الولولجية لوجاء به وارث الميت ان اخذه وسار به ثلاثة ايام وسلمه في حياة المولى يستحق
الجعل ان لم يكن في عياله وان سلمه بعد موته وليس ولد المولى ولا في عياله وكان معه وارث
آخر قال محمد له الجعل في حصه شركائه وقال ابو يوسف لا وقيل قول ابى حنيفة كقول محمد
اه ملخصا قلت ولعل وجه الخلاف انه ان نظر الى ان العمل الموجب للجعل وهو سير ثلاثة
ايام حصل في حياة المولى قبل ان يصير الراد شريكا وجب الجعل وان نظر الى ان الاستحقاق
بالتسليم وهو لم يحصل الابدالموت والاشتراك لم يجب الجعل ويؤيد الثانى عدم استحقاق الجعل
في موت مولى ام الولد والمدير كما يأتى قريبا تأمل (قوله ووهبانية) كذا في بعض النسخ
والذى رأيت في عدة نسخ ورهبان وهكذا رأيت معزيا الى نسخة الشارح وهو الصواب لان
الشارح عزاه للولولجية والذى رأيت فيها ورهبان وشحنة وهكذا رأيت في التجنيس
والظاهر انه في عرفهم اسم لنوع ممن يهرب منه من اهل الولايات بقرينة ذكره مع الشحنة
وحينئذ يتم قول الشارح فالمستثنى احد عشر فانه به يتم العدد فافهم (قوله اربعون درهما)
بوزن سبعة مثاقيل فنج وان انفق اضعافها بغير امر القاضى كافي الحاكم امالو انفق بامر
له الاربعين مع جميع ما انفق فلا يستحق الاربعين فقط الا اذا كان انفاقه بغير امر القاضى وبه
سقط اعتراضه في الدر المنقى على شارح الوهبانية بأن تعبيره بلفظ غير من سبق القلم (قوله)
فبطل صلحه فيما زاد عليها) لانه زيادة على ما ثبت بالنص كما بطل صلح القاتل فيما زاد على الدية
قل في البحر بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه (قوله استحسانا) والقياس ان لا
يكون له شئ الا بالشرط كما اذ ارد بهيمة ضالة او عبدا ضالا وجه الاستحسان ان الصحابة رضى
الله تعالى عنهم اجمعوا على اصل الجعل واختلفوا في مقداره فأوجبنا الاربعين في مدة السفر
ومادونها فيما دونه جمعا بين الرويتين نهر (قوله ولورد امة الخ) اعلم انه في كافي الحاكم عمم
اولا في وجوب الجعل في رد الآبق فقال بالنفا او غير بالغ ثم قال واذا أبقت الامة ولها صبي
رضيع فرد هارجل كان له جعل واحد فان كان ابنها غلاما قد قرب الخلم فله الجعل ثمانون درهما
اه قال في الفتح لان من لم يراها لم يعتبر آبقا اه ومقتضاه ان امراد بقوله او غير باخ هو

او كان في عياله وابن واحد
الزوجين مطلقا زيلعى و
شريك نتف ووهبانية
وولولجية فالمستثنى احد
عشر (اربعون درهما)
فبطل صلحه فيما زاد عليها
(ولو بالشرط) استحسانا
ولوردامة ولها ولد يعقل
الاباق فجعلان نهر بخنا
(وان لم يعدلها) عند الثانى

لشبوه بأصل فدا عول عليه ارباب المتون (ان اشهداه حده ٤٥٢ ليرده) واللاشي له (و) اراده (من اقل منها
 بقسطه وقيل يرضح له برأى
 الحاكم) او يقدر باصطلاحهما
 (به يفتى) تتارخانية بحر
 (ولو من المصير) فيرضح له
 او بقسطه كما مر (وام ولد
 ومدير) وما ذون (كقن)
 في الجعل (وان مات المولى
 قبل وصوله) اى الآبق
 (وهو مدير او ام ولد فلا
 جعل له) لعقهما بموته
 (وان ابق منه بعد اشهاد)
 المتقدم (لم يضمن) لانه
 امانة حتى لو استعمل في
 حاجة نفسه ثم انه ابق ضمن
 ابن ملك عن القنية وفي
 الوهبانية وانكر المولى اباقه
 قبل قوله بيمينه ويلزم مرید
 الرد قيمته ما لم يمين اباقه (و
 ضمن لو) ابق او مات (قبله)
 مع تمكنه منه لانه غصب
 (ولا جعل له في الوجهين)
 خلافا للثاني في الثاني لان
 الاشهاد عنده ليس شرطا
 فيه وفي اللقطة (ولا جعل
 برد مكاتب) لحرية يدا
 (وجعل عبد الرهن على
 المرتين لو قيمته مساوية
 للدين او اقل ولو اكثر
 من الدين فعليه بقدر دينه
 والباقي على الراهن) لان
 حقه بالقدر المضمون منه
 (وجعل عبد اوصى برقبته
 لانسان وبخدمته لا آخر
 على صاحب الخدمة) في الحال لان المنفعة له (فاذا انقضت) الخدمة (رجعت صاحبها على صاحب الرقبة) (اشهاد)

وبيع العبد فيه) اى فى الجعل (وجعل **٤٥٣** ماؤون مديون على من يستقر له

اشهاد لكن لا بد فيه ان يردده على مولاه واسلامه فيما اذا ابقى اومات قبل الرد ففيه **(قوله**
اوبيع العبد فيه) اى ان يمدفع صاحب الرقبة الجعل والظاهر ان الذى يبيعه هو القاضى
(قوله على من يستقر له الملك) وهو المولى ان اختار قضاء دينه او الغرماء ان اختار بيعه فى
الدين فيجب الجعل فى الثمن فى كلامه تسخ لان الملك لم يستقر لهم فيه بل فى ثمنه وانما سقر
ملكه للمشتري ولا شئ عليه كفى المنح **(قوله** جنى خطأ) اى قبل الاباق او بعده قبل لاخذ
كافيه **قوله** لا فى يد الآخذ واحترز به عمالو جنى فى يد الآخذ فلا جعل له على احد كما هو قتل
عمدا ثم رده **(قوله** على من سبصيراه) وهو المولى ان اختار فداءه او الاولياء ان اختار دفعه
اليهم فلو دفع المولى الجعل ثم قضى عليه بالمدفع الى الاولياء له الرجوع على المدفوع اليه بالجعل
بحر عن المحيط تأمل **(قوله** على غصبه) لانه حياهه لثب ثمته بدفعه وضاخره لزوم الجعل له
ولو رده الى ملكه ويحترط **(قوله** وهو ترك التصرف) اى تصرفه بما يمنع رجوع الواهب
في هبه **(قوله** عبد صبي) بالاضافة اى جعل عبد الصبي فى مال الصبي **(قوله** كنفقة نقصة)
لانه لقطة حقيقة فلو اتفق عليه الآخذ بالا امر القاضى كان متبرعا وباذنه كان له الرجوع
بشرط ان يقول على ان ترجع على الاصح بحر **(قوله** وله حبسه لدين نفقته) فان طالت
المدة ولم يجئ صاحبه باعه القاضى وحفظ ثمنه كما قدمناه بحر قات وله حبسه ايضا لجعل
قل فى الكافى ومن جاء بالآبق ان ينسكه حتى يأخذ الجعل فن مات فى يده بعد ما قضى له
القاضى بامساكه بالجعل فلا ضمان عليه ولا جعل وكذلك لو مات قبل ان يرفعا الى القاضى
(قوله وقيل يؤجره لنفقة) تقدم الكلام عليه فى النقطة **(قوله** بخلاف المقتطعة والفضل)
فان الدابة المقتطعة تؤجر لينفق عليها من اجرتها والفضل لا يحبس وضاخره انه يؤجره لينفق
عليه من اجرته وبه صرح فى كتاب النقطة **(قوله** ثم بعدها يبيعه القاضى) اى ويرد ليلى المال
ما نفقه منه كما قدمناه ح والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المفقود

مناسبته للآبق ان كلامهم ما فقد اهله وهم فى ضلله وأخرج عنه نقلة وجوده **(قوله** هو غائب
الح) افاد ان قول الكتز هو غائب لم يدر موضعه معناه لم يدر حياته ولا موته قل فى البحر فليدار
انما هو على الجهل بحياته وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كفى المحيط المسلم الذى اسره
العدو ولا يدرى احيى ام ميت مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعم من ان يكون عرف
انه فى بلدة معينة من دار الحرب او لا اه لكن فى الملتقى وغيره هو غائب لا يدرى مكانه ولا
حياته ولا موته قيل فهذا صريح فى اشتراط جهل المكان فيكون التعويل عليه قات الظاهر
ان عدم المكان يستلزم عدم النوت والحياة غالبا وعدمه عدمه فاعطف للتفسير ولو علم مكانه
من دار الحرب مع تحقق الجهل بحالته وعدمه امكان الاضلاع عليه لاشك فى انه مفقود وفيه
(قوله فيتوقع قدومه) اى يصاب او ينتظر وقوعه وقوله قدومه بدل اشتال من الضمير فى
يتوقع العائد الى قوله غائب لانا بفاعل لان حذفه لا يجوز **(قوله** ومريم يدر الحق ملا)
اى فانه يوقف ميراثه كما يوقف ميراث المسلم كفى الحاك لانه اذا جعل حقه لا يمكن الحكم به

بخلاف ما اذا علم فانه يحكم به ويكون موتا حكما فيقسم ميراثه على ما سرق في بابه **(قوله وهو في حق نفسه حي)** مقابله قوله الآتي وميت في حق غيره وحاصله انه يعتبر حيا في حق الاحكام التي تصرفه وهي المتوقعة على ثبوت موته ويعتبر ميتا فيما يتفعه ويضر غيره وهو ما يتوقف على حياته لان الاصل انه حي وانه الى الآن كذلك استصحابا للحال السابق والاستصحاب حجة ضعيفة تصالح للدفع لا الاثبات اى تصالح لدفع ما ليس بثابت لا لاثباته **(قوله تزع)** اى تزع مال المفقود **(قوله لما سيجي الح)** فيه ان ما هنا اودعه بنفسه وما يجي في مال مورثه ط قلت لكن يأتي قريبا انه لو كان له وكيل له حفظ ماله اى لانه لا ينزل بفقد الموكل كياتي لكن نقل ابن المؤيد عن جامع الفصولين لو اخذ القاضى ودعة المفقود ممن هي بيده ووضعها عند ثقة لا بأس به اه وهذا يخالف ما في المعروضات الا ان يقال ما فيها هو في حق امين بيت المال فليس له ذلك وان كان المفقود لا وارث له الا بيت المال لان الوارث حقيقة ليس له ذلك فأمين بيت المال بالاولى وما نقلناه اما هو في القاضى الذى له ولاية حفظ مال الغائب والظاهر انه محمول على ما اذا رأى المصلحة في ذلك بان كان من المال بيده غير ثقة والا فهو عبث تأمل **(قوله ولا تفسخ اجارته)** لانها وان كانت تفسخ بموت المؤجر او المستأجر لكنه لم يثبت موته **(قوله المقر بها)** بالبناء للمجهول اى التي اقربها غر مأوه قيد به لما في النهر ويخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف لافيا وجب بعقد المفقود ولا في نصيب له في عقار او عرض في درجل ولا في حق من الحقوق اذا جحد من هو عنده او عليه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضى وهو لا يملك الخصومة بالاخلاف **(قوله ويقوم عليه)** اعم بمقابله لانه يشمل الحفظ وغيره كحصاد ودياس مثلا **(قوله عند الحاجة الح)** متعلق بقوله ونصب القاضى وهذا بحث ذكره في البحر حاصله انه انما ينصب اذا لم يكن له وكيل في الحفظ اقامه الغائب قبل فقده لانه لا ينزل بفقده لما في التجنيس جعل داره بيد رجل ليعمرها او دفع ماله ليحفظه وفقد الدافع فله الحفظ لا التعمير الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون الرجل وصيا اه واجاب في النهر بأن الظاهر انه اى وكيل المفقود لا يملك قبض ديونه التي اقربها غر مأوه ولا غلاته وحينئذ فيحتاج الى النصب وكأن هذا هو السر في اطلاقهم نصب الوكيل اه قلت وفيه نظر لان مراد البحر ان القاضى انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكيل في ذلك لان وكيله لا ينزل بفقده وقول الظاهر انه لا يملك قبض ديونه الح غير مسلم الا بقل صريح لانه اذا لم ينزل وقد وكله بذلك فالمانع له منه فلذا والله اعلم لم يعول الشارح على كلامه **(قوله ليس بخصم فيما يدعى على المفقود)** ولا فبا يدعى له كما علمته قال في البحر وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرثونه بعد موته ولم يثبت ثم نقل عن البرازية مات عن اثنين احدهما مفقود فرغم ورثة المفقود انه حي وله الميراث والاين الآخر يزعم موته لا خصومة بينهما لان ورثة المفقود اعترفوا انه لاحق لهم في التركة فكيف يخاصمون عمهم اه لان اعترافهم بحياته اعتراف بأن الحق له **(قوله ونحوه)** اى نحو ما ذكر من رد عيب او مطالبة الاستحقاق بحر **(قوله الاخلاف)** لما فيه من تضمن الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بينهم فيمن وكله المالك بقض الدين هل يملك الخصومة ام لا فعنده بملكها

(وعندها)

(وهو في حق نفسه حي) بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه **(فلا ينكح عرسه غيره ولا يقسم ماله)** قلت وفي معروضات المفتى ابي السعود انه ليس لامين بيت المال تزع من يد من بيده ممن امنه عليه قل ذهابه لما سيجي معزيا لحزاة المفتين **(ولا يفسخ اجارته ونصب القاضى من اى وكلا يأخذ حقه كغلاته وديونه المقر بها)** ويحفظ ماله ويقوم عليه **(عند الحاجة قوله)** وكل فله حفظ ماله لا تعمير داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس **(لكنه)** اى هذا الوكيل المنسوب **(ليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين وودعة وشركة في عقار او رقيق ونحوه)** لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضى وانه لا يملك الخصومة بلا خلاف ولو قضى بخصومته

وعندها لا اه ح عن الزيلعي **(قوله)** لا ينفذ (انفذ) ان قضا القاضي ثلاثة اقسام قسم يرد بكل حال وهو ما خالف النص والاجماع وقسم يمضي بكل حال حتى لو رفع الى قض آخر لا يراه نفذه وامضاء ولا بطله وهو ما يكون الخلاف فيه لا في نفس انقضاء بل في سببه وامثاله كثيرة منها لو قضى شافعي بشهادة المحدودين بعد التوبة او قضى لامرأة بشهادة زوجها اى اجنى نفذ ولو رفع الى حنفي لزمه تنفيذه لان الاختلاف في سبب القضاء وهو ان شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم ام لا اما نفس الحكم فلا اختلاف فيه والقسم الثالث الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه في نفس الحكم فقليل ينفذ ايضا وقيل لا ينفذ الا اذا نفذ قاض آخر فاذا نفذ الثاني نفذ حتى لو رفع الى ثالث امضاء واذا ابطله الثاني فليس لاحد ان يحيزه وهذا هو الصحيح وبعضهم صحح الاول وذلك كالموقوف على اجنبي او لامرأته بشهادة رجلين لان نفس القضاء مختلف فيه واختافوا فيما لو قضى على الغائب فقل هو من هذا القسم فلا ينفذ الا بتنفيذ قاض آخر وهو ما نقله عن الزيلعي والكمال بناء على ان الاختلاف في نفس القضاء على الغائب وقيل هو من القسم الثاني فينفذ بلا توقف على تنفيذ قاض آخر وهو ما نقله عن الخلاصة بناء على ان الاختلاف لا في نفس القضاء بل في سببه وهو ان البيعة هل تكون حجة من غير خصم حاضر او لا **(قوله)** يعنى لو القاضي مجتهدا ومثله لو كان مقلدا المجتهد وهذا ترجيح لما حققه في البحر من كتاب القضاء من ان الخلاف في نفاذ القضاء على الغائب محله ما اذا كان مذهب القاضي صحة هذا القضاء بخلاف القاضي الحنفي وسيأتى في القضاء ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك **(قوله)** ولا يبيع القاضي ما لا يخاف فسادا (منقولا) كان أو عقارا لان القاضي لا ولاية له على الغائب الا في الحفظ وفي البيع ترك حفظ الصورة بلا ما جئ وما يخاف عليه الفساد كالثمار ونحوها يبيعه لانه تعذر حفظ صورته ومعناه فينظر للغائب بحفظ معناه اه من الهداية والفتح وفي جامع الفصولين وشرح الوهبانية للقاضي بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها لنفقة عيالهما وان باعها لحوف الضباع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقة اه وفيه شراء فغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أن هو جاز للقاضي بيع المبيع وايفاء الثمن للبائع لو كان المبيع منقولا لالو عقارا وعلى هذا لو رهن المديون وغاب غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر للقاضي لبيع الرهن بدينه ينبغي أن يجوز كما في هذه المسئلة اه قلت ومسئلة بيع المبيع ذكرها المصنف في متفرقات البيوع وذكر في النهر هناك أنه لو غاب بعد قبض المبيع ليس للقاضي بيعه ومسئلة بيع الرهن ذكرها الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياس هذه على المسئلة الاولى تخصيص الرهن بكونه منقولا تأمل **(قوله)** مأمورون بالبيع (أى أمرهم السلطان بذلك أقول كيف تيج هذا الامر مع مخالفته لما ذكره المصنف تبعا لما في كتب المذهب كالهداية وغيرها وكافي الحاكم الشهيد بلا حكاية خلاف الا أن يقال انه اذن للقضاة بالحكم على مذهب الغير لكن في حكم القاضي بخلاف مذهب كلام المذكور في كتاب القضاء على أن امر قضاة زمانه لا يسرى على غيرهم كما حرره في الخيرية **(قوله)** وينفق (أى الوكيل المنصوب نهر أى ينفق من مال المفقود الحاصل في بيته والواصل من ثمن ما يتسارع

مط.

قضاء القاضي ثلاثة اقسام

لا ينفذ زاد الزيلعي
في القضاء وتبعه الكمال
الابتناء قض آخر لكن
في الخلاصة الفتوى على
النفاذ يعنى لو القاضي
مجتهدا نهرا (ولا يبيع)
القاضي (ما لا يخاف فسادا)
في نفقة ولا في غيرها بخلاف
ما يخاف فسادا (قوله) يبيعه
القاضي ويحفظ ثمنه قلت
لكن في معروضات الفتوى
أبى السعود ان القضاة
وأمناء بيت المال في زماننا
مأمورون بالبيع مطلقا
وان لم يخف فسادا فن
ظهر حيا فله الثمن لان
القضاة غير مأمورين
بفسخه نعم اذا بيع بفين
فأحش فله فسخه اه فليحفظ
(وينفق على عرسه وقريبه)

اليه الفساد ومن مال مودوع عند مقرودين على مقروته في الفتح والبحر (قوله ولادا)
نصب على التمييز نهر (قوله وهم اصوله وفروعه) اعاد الضمير بالجمع على القريب لانه يصدق
على الواحد والاكثر والمراد الاصول وان علوا والفروع وان سفلا ولم يشترط الفقر في
الاصول استغناء بما مر في النفقات وانما ينفق عليهم لان وجوب النفقة لهم لا يتوقف على
القضاء فكان اعانة لهم بخلاف غير الولاد من الاخ ونحوه فان وجوبها يتوقف عليه فكان
قضاء على الغائب وهو لا يجوز وهذا الاطلاق مقيد بالدراهم والدنانير والتبر لان حقهم
في المعلوم والملبوس فان لم يكن ذلك في ماله احتسب الى القضاء بالقيمة وهي التقديرات وقد علمت
انه على الغائب لا يجوز الا في الاب فان له بيع العرض لنفقته استحسانا كما في المبسوط وقدم
المصنف في النفقات ان هؤلاء اخذ النفقة من مودعه ومديونه المقرين بالنكاح والنسب
اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي فان ظهرا لم يشترط او احدهما اشترط الاقرار بما خفي هو
الصحيح فان انكر الوديعة والدين لم يتصب احد من هؤلاء خصما فيه والمسئلة بفروعهما
مرت نهر اى مرت في النفقات (قوله خلافا لمالك) فان عنده تعدد زوجة المفقود عدة
الوفاة بعد مضي اربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم واما الميراث فذهبنا كمذهبنا
في التقدير بتسعين سنة والرجوع الى رأى الحاكم وعند احمد ان كان يغاب على حاله الهلاك
كمن فقد بين الصنفين او في مركب قد انكسر او خرج لحاجة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا
بعد اربع سنين يقسم ماله وتعد زوجته بخلاف ما اذا لم يغاب عليه الهلاك كالمسافر لتجارة
او لسياحة فانه يفوض للحاكم في رواية عنه وفي اخرى يقدر بتسعين من مولده كما في شرح
ابن الشحنة لكنه اعترض على الناظم بأنه لا حاجة لاحضى الى ذلك اى لان ذلك خلاف مذهبنا
فحذفه أولى وقال في الدر المنقي ليس بأولى لقول القهستاني لو أفنى به في موضع الضرورة
لأبأس به على ما أظن اه قالت ونظير هذه المسئلة عدة ممتدة الطهر التي بلغت برؤية الدم ثلاثة
أيام ثم امتد طهرها فانها تبقى في العدة الى أن تحيض ثلاث حيض وعند مالك تنقضي عدتها
بتسعة أشهر وقد قال في البرازية الفتوى في زماننا على قول مالك وقال الزاهدى كان بعض
أصحابنا يفتون به للضرورة واعترضه في النهر وغيره بأنه لا داعي الى الافتاء بمذهب الغير لا مكان
الترافع الى مالكي يحكم بمذهبه وعلى ذلك مشى ابن وهبان في منظومته هناك لكن قدما أن
الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم يوجد مالكي يحكم به (قوله وميت في حق غيره) معطوف
على قوله وهو في حق نفسه حتى كامر (قوله وللمفقود بنتان وأبناء) الظاهر أنه بالمدحج ابن
اذ لا يصح أن يكون مفردا منصوبا وفي بعض النسخ وابنان بصيغة المثنى وفي بعضها وابن بصيغة
المفرد والكل صحيح (قوله والتركة في يد البنين) اى بنى الرجل الميت واعلم أن في هذه المسئلة
ست صور والمذكور هنا صورة واحدة منها وحاصل الصور أن المال إما أن يكون في يد أجنبي
أو في يد البنين أو في يد أولاد الابن وعلى كل إما أن يتفقوا على الفقد أو ينكره من في يده المال
ويدعى أنه مات وأحكام الكل مينة في الفتح فراجع ان شئت (قوله أى لا ينزعه من يد
البنين) بل يقضى لهما بالنصف ميراثا ويوقف النصف في أيديهما على حكم ملك الميت فان
ظهر المفقود حيا دفع اليه وان ظهر ميتا أعطى البنان سدس كل المال من ذلك النصف

معلل

في الافتاء) بمذهب مالك
في زوجة المفقود

ولادا) وهم أصوله وفروعه
(ولا يفرق بينه وبينها ولو
بعد مضي أربع سنين)
خلافا لمالك (وميت في حق
غيره فلا يرث من غيره) حتى
لومات رجل عن بنتين وابن
مفقود وللمفقود بنتان
وابناء والتركة في يد البنين
والكل مقرون بفقد الابن
واختصموا للقاضي لا ينجي
له أن يحرك المال عن
موضعه اى لا ينزعه من يد
البنين خزانة المقتنين

والثالث الباقي لاولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين فتح (قوله ولا يستحق الخ) اي لا يحكم باستحقاقه للموصية بعدموت الموصى ولا بعده بل يوقف الى ظهور الحل فان ظهر الى آخر ما سجد كره المصنف (قوله الى موت أقرانه) هذا ليس خاصا بالموصية بل هو حكمه العام في جميع احكامه من قسمة ميراثه وبينونة زوجته وغير ذلك (قوله في بلده) هو الاصح ببحر وقيل المعتبر موت أقرانه من جميع البلاد فان الاعمار قد تختلف طولا وقصرا بحسب الاقطار بحسب اجرائه سبحانه العادة ولذا قالوا المتقابلة أطول أعمارا من الروم لكن في تعرف موت أقرانه من البلاد حرج عظيم بخلافه من بلده فأنما فيه نوع حرج محتمل فبح (قوله على المذهب) وقيل يقدر بتسعين سنة بتقديم التاء من حين ولادته واختاره في الكنز وهو الارفق هداية وعليه الفتوى ذخيرة وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين واختار المتأخرون ستين سنة واختار ابن الهمام سبعين لقوله عليه الصلاة والسلام أعمار امتي ما بين الستين الى السبعين فكانت المنتهى غالبا وذكر في شرح الوهبانية انه حكاه في النبايع عن بعضهم قال في البحر والعجب كيف يختارون خلاف ظاهر المذهب مع انه واجب الاتباع على مقادير أبي حنيفة وأجاب في النهر بأن التفحص عن موت الاقران غير ممكن أو فيه حرج فعن هذا اختاروا تقديره بالسن اه قلت وقد يقال لا مخالفة بل هو تفسير لظاهر الرواية وهو موت الاقران لكن اختلفوا فمنهم من اعتبر أطول ما يعيش اليه الاقران غالبا ثم اختلفوا فيه هل هو تسعون او مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون اعتبروا الغالب من الاعمار اي أكثر ما يعيش اليه الاقران غالبا لأطول فقدروه بستين لان من يعيش فوقها نادر والحكم للغالب وقدره ابن الهمام بسبعين لتحديث لاهتمامه هذا الغالب ويشير الى هذا الجواب قوله في الفتوح بعد حكاية الاقوال والحاصل ان الاختلاف ما جاء الا من اختلاف الرأي في ان الغالب هذا في الطول او مطلقا اه (قوله واختار الزيلعي تفويضه للامام) قال الفتوح في وقت رأى المصلحة حكم بموته قال في النهر وفي النبايع قيل يفوض الى رأى القاضي والتقدير فيه في ظاهر الرواية وفي القنية جعل هذا رواية عن الامام اه قلت والظاهر ان هذا غير خارج عن ظاهر الرواية ايضا بل هو أقرب اليه من القول بالتقدير لانه فسرده في شرح الوهبانية بان ينظر ويجهد ويفعل ما يغلب على ظنه فلا يقول بالتقدير لانه لا يرد به الشرع بل ينظر في الاقران وفي الزمان والمكان ويجهد ثم نقل عن مغنى الحنابلة حكايته عن الشافعي ومحمد وانه المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف وقال الزيلعي لانه يختلف باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن تختلف باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في أدنى مدة انه قدم اه ومقتضاه انه يجهد ويحكم القرائن الظاهرة بدالة على موته وعلى هذا يتبين ما في جامع الفتاوى حيث قال واذا فقد في المهلكة فموت غلب فيحكم به كما اذا فقد في وقت الملاقة مع العدو أو مع قطاع الطريق أو سافر على المرض الغائب هلاكه أو كان سفره في البحر وما أشبه ذلك حكم بموته لانه الغالب في هذه الحالات وان كان بين احتمالين واحتمال موته ناشئ عن دليل لا احتمال حياته لان هذا الاحتمال كاحتمال ما اذا بلغ المفقود مقدار ما لا يعيش على حسب ما اختلفوا في مقداره نقل من الغنية اه ما في جامع الفتاوى وأفتى به

(ولا يستحق ما وصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت أقرانه في بلده على المذهب) لانه الغالب واختار الزيلعي تفويضه للامام

بعض مشايخنا وقال انه أفق به قاضى راده صاحب بحر الفتاوى لكن لا يخفى انه لابد من مضي مدة طويلة حتى يغلب على الظن موته لا بمجرد فقدة عند ملاقة العدو او سمر البحر ونحوه الا اذا كان ملكا عظيما فانه اذا بقى حيا تشتهر حياته فلذا قلنا ان هذا مبنى على ما قاله الزيلعي تأمل **(قوله وطريق قبول البينة)** فيه ايها انه يحتاج الى بينة على موت اقرانه وليس بمراد بل المراد ما اذا قامت بينة على موته حقيقة ففي النهر عن التارخانية ثم طريق موته اما بالبينة او موت الاقران وطريق قبول هذه البينة ان يجعل القاضي **الح (قوله)** او ينصب عليه قبا اى اذا لم يكن له وكيل بحفظ ماله ينصب عنه مسخرا لاثبات دعوى موته من زوجته او احد ورثته او غريمه **(قوله بقضاء الح)** هو احد قولين قال القهستاني وفي الفاء من قوله فتعتمد عرسه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قال شرف الأئمة وقال نجم الأئمة القاضي عبدالرحيم نص على انه يتوقف عليه كفى المنية اه وما قاله شرف الأئمة موافق للمتون سائحاني قلت لكن المتبادر من العبارة ان المنصوص عليه في المذهب الثاني ثم رأيت عبارة الواقعات عن القنية ان هذا اى ماروى عن ابى حنيفة من تفويض موته الى رأى القاضي نص على انه انما يحكم بموته بقضاء **الح (قوله فان ظهر قبله)** هذه القليلة لا مفهوم لها وان ذكرها الكثيرون سائحاني ولذا قال في البحر وان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت من اقرابه اه لكن لو عاد حيا بعد الحكم بموت اقرانه قال ط الظاهر انه كالميت اذا أحيى والمرتد اذا أسلم فالباقي في يد ورثته له ولا يطالب بما ذهب قال ثم بعد رقه رأيت المرحوم ابا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل ان زوجته له والاولاد للثاني اه تأمل **(قوله فله ذلك القسط)** اى الموقوف له من الوصية وكذا الارث كما علمت **(قوله وبعده)** اى بعد موت اقرانه وهو متعلق بقوله يحكم لا بقوله يظهر لانه يصير المعنى وان ظهر حيا بعد موت اقرانه يحكم بموته **الح** وهو فاسد كما لا يخفى **(قوله فتعتمد منه عرسه للموت)** اى عدة الوفاة ويرد قسطه من الوصية الى وريثة الموصى **(قوله من يرثه الآن)** اى حين حكم بموته لامن مات قبل ذلك الوقت من ورثته زيلعي وكذا يحكم بعنق مدبريه وامهات اولاده في ذلك الوقت بحر **(قوله من حين فقدته)** اى ما لم تعلم حياته في وقت كامر **(قوله عند موته)** اى موت المورث **(قوله حجة دافعة)** فتدفع ثبوت حق غيره في ماله **(قوله لاثبت له حق في ماله غيره)** **(قوله ولو كان مع المفقود وارث يحجب به الح)** اى يحجب ذلك الوارث بالمفقود ويظهر هذا من المثال السابق حيث لم يعط اولاد الابن المفقود شيئا قبل ظهور حياته لحجبهم به واعطى البنتان النصف فقط دون الثلثين ووقف لهما السدس ولاولاد الابن الثلث الى ظهور موته فان ظهر حيا أخذ النصف الموقوف **(قوله كالحمل)** فانه لو كان معه وارث لا يتغير ارثه بحال يعطى كل نصيبه وان كان ينقص حقه يعطى الاقل وان كان يسقط به لا يعطى شيئا فلو ترك ابنا وزوجة حاملات يعطى الزوجة الثمن لانه لا يتغير والابن نصف الباقي لانه اقل من كل الباقي على تقدير موت الحمل ومن ثلث الباقي على تقدير كون الحمل اثنى ولو ترك زوجة حاملا واخاشيقا او عما لا يعطى شيئا لاحتمال ذكورة الحمل **(قوله ولذا حذفه)** اى حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث **الح**

وطريق قبول البينة ان يجعل القاضي من في يده المال خصا عنه او ينصب عليه قبا تقبل عليه البينة نهر قلت وفي واقعات المفتين القسدرى افدى معزيا للقنية انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل فلما ينضم اليه القضاء لا يكون حجة (ون ظهر قبله) قل موت اقرانه (حياله) ذلك (القسط) وبعده يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك (اى موت اقرانه) (فتعتمد منه) عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه (الآن) يحكم بموته (في) حق (مال غيره من حين فقدته فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته) لما تقرر ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لاثبتة (ولو كان مع المفقود وارث يحجب به لم يعط) الوارث (شيئا وان انتقص حقه) به (اعطى اقل النصيبين) ويوقف الباقي (كالحمل) ومحله الفرائض ولذا حذفه القسدرى وغيره

(قوله فرع الح) عزاه في الدرر الى فصول الامداد (قوله بهما) في شرح اوهامية
عن القنية فقدت مولاهما ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة فللقاضي ان يبيعها او يجرها
من امرأة ثقة وليس له تزويجها اه والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشركة

(فرع) ليس للقاضي
تزويج امة غائب ومجنون
وعبدها وله ان يكتبهما
ويبيعهما

كتاب الشركة

لا يخفى مناسبتها للمفقود
من حيث الامانة بل قد
تحقق في ماله عند موت
مورثه (هي) بكسر فسكون
في المعروف لغة الخلط سمي
بها العقد لانها سببه وشرعا
(عبارة عن عقد بين
المتشاركين في الاصل
والربح) جوهره (وركنها
في شركة العين اختلاطهما
وفي العقد اللفظ المفيد له)
وشرط جوازها كون
الواحد قبلا للشركة
(وهي ضربان شركة ملك
وهي ان يملك متعدد)
اثنان فأكثر (عينا)

قيل مشروعتها ثابتة بالكتاب والسنة والمعقول واختلفوا في النص المفيد لذلك قال في الفتح
ولاشك ان مشروعتها اظهر ثبوتها اذا التوارث والتعامل بها من لدن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهلم جرا متصل لا يحتاج فيه لاثبات حديث بعينه (قوله من حيث الامانة) فان مال احد
الشريكين امانة في يد الآخر كما ان مال المفقود امانة في يد الحاضر بحر وجعل في الفتح هذه
مناسبة عامة فيهما وفي الآبق واللقيط واللقطة (قوله بل قد تحقق في ماله) هذه مناسبة
خاصة ببيانها انه لو مات أبوه عنه وعن ابن آخر فان مال المفقود من التركة على تقدير حياته
مشترك اى مختلط مع مال أخيه (قوله بكسر فسكون في المعروف) كذا في الفتح اى المشهور
فيها كسر الشين وسكون الراء قال في النهر ولك فتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله لغة
الخلط) قال في الفتح هي لغة خلط النصيين بحيث لا يتميز احدهما وما قيل اختلاط النصيين
تساهل لانها اسم المصدر والمصدر الشرك مصدر شركت الرجل اشركه شركا فظهر انها فعل
الانسان وفعله الخلط واما الاختلاط فصفة للمال تثبت عن فعلهما ليس له اسم من المادة
وتمامه فيه قلت لكن الشركة قد تتحقق بالاختلاط كما يأتي فيلزم ان لا يكون لها اسم تأمل
الا ان يقال ان اهل اللغة لا يسمونها شركة (قوله سمي بها العقد) عبارة الزيلعي ثم يطلق
اسم الشركة على العقد مجازا لكونه سببا له (قوله لانها سببه) الضمير الاول عائد الى العقد
بتأويل الشركة والثاني الى الخلط اه ح والاظهر تذكير الضميرين بعبارة الزيلعي أو يقول
لانه سببها اى لان العقد سبب الشركة التي حقيقتها الخلط فالعلاقة السببية من اطلاق اسم
السبب على سببه قال في الفتح فاذا قيل شركة العقد بالاضافة فهي اضافة بيانية (قوله وشرعا
الح) ظاهر كلامهم اتحاد اللغوى والشرعى فانها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد
مجازا تأمل بدليل تقسيمهم لها الى شركة عقد وشركة ملك والثانية تكون بالخلط او الاختلاط
الا ان يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لانها التي فصلت انواعها الى اربعة من مفاوضة
وغيرها تأمل (قوله في شركة العين) اى الملك فانها في مقابلة العقد الذى هو عرض غير عين
وقوله اختلاطهما اى اختلاط المالكين بحيث لا يتميز احدهما وعبر بالاختلاط تبعا للفتح مع
ان مقتضى ما مر التعير بالخلط تأمل (قوله اللفظ المفيد له) اى لعقد الشركة وهو الانجاب
والقبول ولو معنى كاسيا تى (قوله كون الواحد الح) كذا في البحر عن المحيط والظاهر
ان المراد بالواحد المعقود عليه احترازا عن المباحات والسكاح والوقف لما سياتى من قوله
وشرطها كون المعقود عايه قابلا للوكالة فان المراد من قبوله الوكالة قبوله الاشتراك (قوله
وهي ضربان) اى الشركة من حيث هي لا بقيد كونها شركة عقد ففيه شبه الاستخدام
والا كان من تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره (قوله شركة ملك) اى اختصاص فلاضافة

ان يرد في معرفته (قوله وحقق) دخوله في ملك مفسر بالاختصاص ظاهر
 والمقصود بين شركائهم في حصة ونسب الحق بهما لا وحده فقط ولا يلزم من ذكر مسألة
 في باب جريان جميع حكمه ما فيها كالدين مشترك وله لا تخفى فيه جميع احكام العين
 وفيه (قوله في البيع) حقه ان يقال ثبت به البيع ما في انقسام موصى الهب والهوب
 ثورين ببيع وهبه هب وهبه ببيع وهبه بالكمسرقضعه اه فقد جعل المتعدي بمعنى القضيعة
 وهو غير مردها كما لا يخفى (قوله على مذهب الحق) قول في الفتح ان بعضهم ذكر من شركة
 الاملاك شركة في دين فقيل يجوز ان الدين وصف شرعي لا يملك وقد يقال بل يملك شرعا
 ولذا حاله ثبت من عليه وقد يقال ان الهبة مجاز عن الاسقاط ولذا لا تجز من غير من عليه والحق
 ما ذكرناه من ملكه وبذلك ملك ما عنه من العين على الاشتراك حتى لو دفع الخ اه وقوله ملك
 ما عنه الخ اي لو صالح أحدهما عن نصيبه على عين كنبوب مثلا ملكه مشتركا بينه وبين الآخر
 وتقدمه في الصالح قيل لتخارج (قوله وان من حيل اختصاصه) اي اختصاص الآخذ بما
 أخذ دون شركه وهذه الحيلة المذكورة في الفتح ايضا وسيأتي غيرها في الصالح (قوله
 يارث) متعلق بقوله يملك متعدد (قوله بأي سبب كان الخ) هو مفهوم قوله يارث أو بيع
 فن الاول جبري والثاني اختياري ومن الاول ما اختلف ما لهما بالاصنع من أحدهما
 ومن الثاني ما ملكا عين هبة أو استيلاء على مال حربي أو خلعا ما لهما بحيث لا يتميز
 كباقي أو قبلا وصية بعين لهما كفي البحر (قوله ولو متعدي) مرتب بقوله ان يملك متعدد
 ط (قوله ثم اشرك فيه آخر) سيذكر مصنف مسألة الاشراك آخر الشركة (قوله
 في الامتناع) لا ولي حذفه لانه اجنبي في تصرف لافي الامتناع عنه الا ان يقال قوله اجنبي
 في كاجنبي ويكون هذا بيننا لو حقه الشبه ط (قوله عن تصرف مضر) احتراز به عن غير
 مضر كالامتناع بيت وخادم وأرض في غيبة شريكه على ما سيأتي بيانه (قوله فصالح بيع
 حصه) الخربوع على تنقيدها بل صاحب ط (قوله الا في صورة الخلط) والاختلاط قائم
 لا يجوز لبيع من غير شريكه بلا اذنه والفرق ان الشركة اذا كانت بينهما من الابتداء بأن
 شريكا حصصا أو ورثا كانت كل حصة مشتركة بينهما فيبيع كل منهما نصيبه شائعا جائز من
 شريك ولا يخفى بخلاف ما اذا كانت بالخلط أو الاختلاط كان كل حصة مملوكة بجميع
 حزمها ليس لأخر ثبوتها شركة فذاع نصيبه من غير الشريك لا يقدر على تسليمه الا مخلوطا
 نصيب الشريك فيتوقف على اذنه بخلاف بيعه من الشريك لمقدرة على التسليم والتسلم اه
 فبيع وشركات ومن حصة واختلاط بيع فيه ضرر على الشريك أو البائع أو المشتري
 كبيع حصة من شدة أو مرض أو بيع بيت معين من دار مشتركة كباقي تحريره (قوله
 معهما) احتراز عما كان يعمل احدهم بالاذن الآخر وان اختلف يملك مال الآخر
 ويكون مضمونا عليه مذهبنا مذهبنا (قوله كخصة بشعير) وشبه حصة بخطة بالاولى لتعذر
 تميزه في الاول لعدم (قوله وكه وشجر وزرع مشترك) صنيعة يقتضي ان هذا من قيل
 ليس كذات وانه مذهبنا في بيع فيه من الاجنبي على اذن شريكه لتضرر الشريك بالتمتع
 به لا يملك في نصيبه شرعا ثبت ويمكن ان يكون ان قوله وكذا معطوف على قول المصنف

في صورة الخلط فيكون استثناء صورة أخرى وهي ما في بيعه ضرر كقولنا (قوله) فهو في فتاوى ابن نجيم) أي في كتاب البيع حيث أفتى بأنه لو باع أحد الشريكين في أرض حصته لأجنبي لا يجوز ولشريكه جاز وأفتى أيضاً بأنه لو باع حصته من الزرع لأجنبي بلا رضا شريكه لا يجوز ومنفاده تقييد الأول أيضاً بما إذا لم يرض الشريك أفاده مع وفي الخيرية صرحه بأن بيع الحصة في البناء والغرس أغبر الشريك لا يجوز (قوله) وفيها بعد ورقتين أن المبطحة كذلك) ونصه سئل في مبطحة بين شريكين باع أحدها حصته لأجنبي بمن مملوك بدون رضا شريكه هل يجوز البيع أم لا أجاب لا يجوز البيع اهـ والمراد بالمبطحة البطيخ المرادع لأرض البطيخ أدبيعه مع الأرض جائز والمراد أيضاً ما إذا باعه قبل النضج لأن فيه ضرراً على الشريك بالتقطع قل في جامع الفصولين باع نصيبه من المبطحة برضا شريكه فلم يضره القطع لم يحجز البيع ونصيب البائع للمشتري ما لم يفسخ البيع وشريكه أن لا يرضى بعد الاجازة إذ في قاعه ضرر والانسان لا يجبر على تحمل الضرر اهـ ومنافاه أن البيع فاسد قبل الفسخ لقوله ونصيب البائع للمشتري الخ يعني إذا قبض المبيع (قوله) لكن فيها الخ) أفتى بمثله في الفتاوى الخيرية واستند إلى ما في فتاوى ابن نجيم وبين وجه ذلك حيث قل سئل فيما إذا باع أحد الشركاء حصته في الغراس في الأرض المحتكرة من أجنبي وأعلمه بما على الحصة من الحكر هل يجوز بيعه لكونه لامعاً به بالتقاع فلا يضر اهـ لا أجاب نعم يجوز بيعه لعدم الضرر بعدم التكليف بالتقاع ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم إذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس في الأرض المحتكرة حصته من أجنبي هل يجوز بيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذلك الشريك والله أعلم اهـ ووجه عدم المطالبة في الأرض المحتكرة بالتقاع كما هو ظاهر اهـ ما في الخيرية وبه ظهر أنه لا مخالفة بين هذا وما تقدم لأن مناط الفساد حصول الضرر ففهم ولذا قل الطرسوسي بعد كلامه فتجرد لنا من هذه الأقول أن بيع الحصة من الزرع والثمر والمبطحة بغير الأرض من الأجنبي أو من أحد شريكه لا يجوز فله رضي الشريك قيل لا يجوز أيضاً وقيل يجوز ويظهر لي التوفيق بحمل الأول على ما إذا قصد المشتري إجبار الشريك على القلع والثاني على ما إذا لم يقصد ذلك ويفهم هذا التوفيق من تعبد المحيط لعدم الجواز بقوله لأن فيه ضرراً والانسان لا يجبر على تحمل الضرر ورضى به اهـ كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل لا يجوز لأن المشتري يطلب المانع فيتضرر البائع فيما لم يبيعه وهو النصف الآخر كبيع الجذع في السقف ثم إذا طاب ماله القاع لا يجاب إليه نظراً للشريك لكن إن طلب هو أو البائع النقض ففسخ البيع لا بأس به وإن سكت إلى وقت الإدراك انقلب جائزاً لزوال المانع وذكر في الخيرية أن نصيب الشريك للمشتري ما لم ينقض البيع اهـ وما بيع هذه المذكورات من الشريك كارض بينهم فيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدها نصيبه من الزرع لشريكه بدون الأرض في رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الأصحاب ولكنها تحمل على ما فيه ضرر بالتقاع كبيع رب الأرض من الأكار حصته من الزرع والثمر فلا يجوز لأنه يكلف الأكار القلع فيتضرر أما لو باع الأكار لرب الأرض فإنه يجوز اتفاقاً والدليل قول المحيط لأن البائع يطالبه بالتقاع

معه في بيع حصة الشريك
من بناء وغرس

معه في فتاوى ابن نجيم
وفيها بعد ورقتين أن
المبطحة ذات الحكر
بعد ورقتين أخريتين
جاء لبيع البناء من
الشريك في الأرض عداوة
وله الأجنبي

يفرغ صفيه من ارض ولا يمكن ذلك الا ببيع سكل فيتضرر المشتري فيما يشتريه وهو
يصيب نفسه هـ كلام الضرر سوسى مخصصا ثم حرر ان حكم الغرس كالزرع وهذا كله فيما
اذا يدرك الزرع والنثر والاجاز لعدم الضرر بالقلع كما سيذكره الشارح عن الفتاوى اذا بلغت
الاشجار اوان تقطع جاز الشراء والافسد ومثله الزرع كما في بيع البحر عن الولوالجية
والحاصل ان ما بيع اوان قطعه يصح بيع الحصة منه للشريك وغيره ولو بلا اذن الشريك
لعدم الضرر والا لم يجز بيعه من الاجنبي بلا اذن الشريك فلو باذنه لم يجز ان كان مراد المشتري
اجاز الشريك على القلع والابان سكت الى وقت الادراك يجوز وعلى هذا ما كان في الارض
المحتكرة لانه معد للبقاء لا للقطع فلا يتضرر احدهما فلو اراد القطع قبل بلوغ اوانه لا يحجب
الى ذلك واذا طاب احدهما فسخ البيع بحجب لانه فاسد وانما يتقلب جائزا اذا سكت الى وقت
الادراك واما البناء فذكر الضرر سوسى انه اما ان تكون الارض لهما او لغيرهما او لاحدهما
* فان كانت لهما ففي المحيط انه لو باع احدهما حصته من البناء فقط لاجنبي لم يجز ولو باذن
الشريك لان لمائع مطالبته بالهدم وكذا لو كان الكل له فباع نصفه من رجل لان المشتري
يصابه بالهدم فيتضرر بالمائع فيما يبيعه ولو باع من شريكه في رواية جاز وفي أخرى لا واختارها
ابو الليث لان المائع يصابه بتقريغ نصيبه من الارض * وان كانت الارض لغيرهما ففي
البدائع والخلاصة لو باع لاجنبي لم يجز لانه لا يمكنه تسليمها الا بضرر وهو نقض البناء
ومقتضاه انه لشريكه يجوز لكن ينبغي حمله على ما اضر فيه كولو استعارها للبناء مدة ومضت
امدة لان المائع لاحق له في الارض فلا يمكنه مصادرة المشتري بالقلع بخلاف الارض
المستأجرة لبقاء حقه في الارض لان يؤجره صفيه منها قبل البيع وكذا لو كانت الارض
مفصولة لان البناء غير مستحق ببقاء بل للقلع فهو كمنقوع حقيقة فيصح بيعه ولو لاجنبي
ومثله الاحكار حتى يدفع بها في كل سنة مبلغ معلوم بلا حارة شرعية فيلبي ان يكون
كمنقوضة لانه مستحق بمقاع * وان كانت لارض لاحدهما فان باع احدهما لاجنبي
لا يجوز وان لشريكه ينبغي حوز سوسى كان سلع صاحب الارض او الآخر لان البناء
هنا لا يكون الا بصريق الاباحة فهو مستحق بقاء بخلاف الزرع في ارض احدهما فانه بطريق
المزارعة وهي عقد لازم والزرع مستحق بقاء فدل انه يصح بيع صاحب الارض حصته
في الزرع للمزارع وصح عكس لعدم الضرر هـ خلاصة ما حرره الضرر سوسى في انفع
المسائل قلت وعرف الآن في العمارة الهاتني في ارض يوقف او أرض بيت المال بعد
استحكار ارض الوقف مدة طويلة على مذهب من يراها فذا باع حصته من البناء لاجنبي
بعدها احكره حصة من الارض او فرع له عن حق تصرفه في الارض تسلطانية باذن المتكلم
عليها صح عدم ضرر وكذا لو تأخر الاحكار او انقراغ عن البيع لارتفاع المفسد كما مر فيها
لو باع حصته من الشجر قبل الادراك ولم يعلب قلع الى الادراك وعلى هذا فامر عن
البدائع وخلاصة من عدم خوار الاجنبي ينبغي حمله على ما اذا كانت الارض مستعارة
بقرية التعليل وذلك لان المشتري غير مستعير ولا بد من تسليم المبيع فلا بد من الهدم وفيه
ضرر على الشريك بخلاف ما اذا كانت في رضى وقف او أرض سلطانية لانه يمكنه تسليم

فتنبه فلا يجوز بيعه الا باذنه ولو كانت الدار ٤٦٣ مشتركة بينهما باع احدهما بتمامها ونصيبه من بيت معين فلا خزان

المبيع مع الارض فيقوم المشتري مقام البائع اذا كان قصده ابقاء البناء وتزول علة الفساد التي ذكرها وهذا ما استند اليه الخير الرملي في علة الجواز تبعا لابن نجيم كما مر اكنه سوى بين الغراس والبناء فيحمل ما مر من عدم الجواز في الغراس الذي لم يبلغ اوان القطع على ما اذا كانت الارض للبائع وقد استوفينا الكلام على هذه المسائل في كتابنا (العقود الدرية تنقيح الفتاوى الحامدية) فراجع (قوله فتنبه) اشار به الى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلامي ابن نجيم (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) راجع الى قوله الا في صورة الخلط وما بعده ا هـ وقد سقط في بعض النسخ من هنا الى قوله والاختلاط (قوله فلا خزان يبطل البيع) كذا في غالب كتب المذهب معللين بتضرر الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه لفوات ذلك ببيعته التصف واذ اسلم الامر من ذلك انتفى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخيرية من البيع (قوله باع احدهما نصيبه) اي من البناء فقط كما هو صريح العمادية اما بيع النصيب من الدار بتمامها فلا مانع من جوازه افاده ح (قوله بشرط القناع او الهدم) اي قلع الاخشاب او هدم البناء والعمارة والذي في ح عن العمادية و الهدم بالواو (قوله كشرط اجارة في البيع) اي كمالو باع البناء واشترط عليه اجارة الارض وهو مفسد للعقد لان فيه منفعة لاحد المتعاقدين (قوله باع احدهم نصيبه) اي من الشجر وبه عبر في شرح المتق ط (قوله قد انتهت اوان القطع) الاولى قد انتهت اوان قطعها وهذا انما يظهر في شجر يراد منه القطع بخلاف ما يراد منه الثمر ط (قوله حتى لا يضرها) اي لا يضر الاشجار وفي نسخة لا يضرها بضمير التثنية اي لا يضر الشريك والمشتري (قوله وللمشتري ان يقطع) اي بعد القسمة ط (قوله وفي التوازل) هو عين ما في الفتاوى ط لكن اعاده لان فيه التصريح بقوله بلا ارض وبقوله بلا اذن شريكه ومضاده انه لو باع نصيبه من الارض والشجر يصح وان لم يبلغ اوان القطع لانه ليس لاحدهما ان يطالب شريكه بالقلع لان ماتحته ملكه فلا يتضرر احدهما كما في انفع الوسائل عن المحيط وانه لو باع باذن شريكه او من الشريك نفسه انه يصح ايضا وتقدم الكلام عليه (قوله وفيها الخ) هي مسألة الوقاعات ط (قوله والاختلاط بلا صنع من احدهما) كما اذا اشق الكيسان فاختلف ما فيهما من الدراهم ط عن الشاي (قوله لعدم شيوع الشركة الخ) يشير الى الفرق الذي قدمناه عن الفتح والبحر (قوله حيث يصح بيع حصته) اي من غير شريكه ط (قوله كما بسطه المصنف في فتاويه) حاصل ما بسطه هو ما قدمناه من ذكر الفرق بين المشترك بالخلط والاختلاط والمشارك بغيرها كأرث ونحوه وانه لا يشترط في صحة البيع الافراز عند التسليم لاتفاقهم على صحة بيع مشاع لا يمكن افرازه كالحمام والطاحون والعبد والدابة (قوله ثم الظاهر ان البيع) اي الواقع في قول المصنف فصيح له بيع حصته الخ وهذا مأخوذ من المجر لكن اخراج المشترك عن الملك هبة يشترط له كونه غير قابل للقسمة كبيت صغير وحمام وطاحون اما قبلها فلا يصح مالم يقسم فيصير كالمشارك بخلط او اختلاط وبعد اقسمة لا حاجة الى اذن

يبطل البيع وفي الوقاعات دارين رجلين باع احدهما نصيبه لا آخر لم يجز لانه لا يخلو اما ان باعه بشرط الترك او بشرط القناع او الهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار كشرط اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقناع لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع وفي الفتاوى مشجرة بين قوم باع احدهم نصيبه مشاعا والاشجار قد انتهت اوان القطع حتى لا يضرها القطع جاز الشراء وللمشتري ان يقطع لانه ليس في القسم ضرر وفي انه اذن باع نصيبه من المشجرة بلا ارض بلا اذن شريكه ان بلغت اوان انقطاعها جاز البيع لانه لا يضرر المشتري بالقسمة وان لم تبلغ فسد لتضررها وفيها باع بناء بلا ارضه على ان يترك المشتري البناء فالبيع فاسد عمادية من الفصل الثالث من مسائل الشيوع (والاختلاط) بلا صنع من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شيوع الشركة في كل حبة بخلاف نحو حمام وطاحون وعبد ودابة حيث يصح بيع حصته

اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاويه ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد بل المراد الاخراج عن الملك ولو هبة او وصية

الشريك - مل (قوله وتامه في الرسالة المباركة) الى قوله واما الانتفاع ساقط من بعض النسخ قل في النهر وباقي الاحكام في الاشياء المشتركة بينه مستوفى في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فعليك بها تزد بها بهاء فانها لمن ابتلى بالافاء نافعة وانوار القبول عليها ساطعة (قوله وزاد الواني) اي محشى الدرر حيث قال قوله الا في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بأنه ينبغي ان يشير الى استثناء صورة الشفعة أيضا فانهما لو ورثا ارضا لا يجوز ان يبيع احدهما حصته من الارض من غير شريكه الا باذنه ولا يخفى ان هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأمل بل هذه الصورة من الشركة بسبب جبري فاذا آلت اليها بالارث حر لكل التصرف في حصته وان كان لشريكه الشفعة ط قلت ويؤيده ان قوله الا في صورة الخلط والاختلاط استثناء من صحة البيع بلا اذن الشريك وحاصله توقف الصحة على اذن الشريك وهذا لا يتأتى في الشفعة فان بيع الحصة من الدار صحيح وان كان للشريك حق التملك بالشفعة فانه اذا ادعى الشفعة يملكها ملكا جديدا وان سكت يبقى ملك المشتري على حاله سواء اذن او لا (قوله واما الانتفاع الخ) مختار قوله عن تصرف مضر (قوله ففي بيت وخادم الخ) قال في جامع الفصولين وفي الكرم يقوم عليه فاذا ادركت الثمرة يبيعه ويأخذ حصته ويقف حصة الغائب فاذا قدم الغائب أجاز بيعه اوضمه القيسة ولو ادى الخراج فتبرع * ارض بينهما زرع احدهما كلها تقسم الارض بينهما فما وقع في نصيبه اقر وما وقع في نصيب شريكه امر بقلعه وضمن نقصان الارض هذا اذا لم يدرك الزرع فلو ادرك او قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نصفه لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه اه قلت هذا اذا كان الشريك حاضرا كما قيده في الحائية لان قسمة الارض لا تكون مع الغائب ولانه لا يكون غاصبا في صورة الغيبة والا لم يكن له زراعتها نعم يمكن كونه غاصبا لو كانت الزراعة تنقصها لقوله في الفصولين ويفق بأنه لو علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر غائب فله ان ينتفع بكل الارض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثله دلالة ولو علم ان الزرع ينقصها او الترك ينفعها ويزيدها قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا اصلا اذ الرضا لم يثبت وكذا لو مات احدهما فالشريك ان يزرع اه قلت وفي القنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك اجر وليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان المهايأة بعد الخصومة اه وهذا موافق لما سياتي آخر الباب عن المنظومة المحيية لكنه مخالف للمأمر ولما ذكره في تنوير البصائر عن الحائية ان الدار كالارض وان للغائب ان يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ استحسنوا ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه الفتوى اه وسياتي تمامه في الغصب (قوله ينتفع بالكل) في الحائية للحاضر ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية له ان يسكن منها قدر حصته ولو خاف ان تخرب الدار له ان يسكن كلها اه والفرق بين الروايتين ان الرواية المشهورة انه لو كان له نصف الدار مثلا يسكنها كلها مدة بقدر حصته كنصف سنة ويتركها نصف سنة وعلى الرواية الثانية يسكن نصفها فقط وهذا اذا لم يخف خرابها بالتراك فلو خاف يسكنها كلها دائما وذكر في الفصولين وكذا في الخادم يستخدمه الحاضر بخصته ومقتضاه انه يستخدمه يوما ويتركه يوما بقدر حصة

وتامه في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة وهي نافعة لمن ابتلى بالافاء وزاد الواني الشفعة أيضا فراجعها واما الانتفاع به بغية شريكه ففي بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت الارض ينتفعها الزرع والا لا بحر

مطلب

شركة العقد

بخلاف الدابة ونحوها
وتامه في الفصل الثالث
والثلاثين من الفصولين
(وشركة عقد) اى واقعة
بسبب العقد قابلة للوكالة
(وركنها) اى ماهيتها
(الايجاب والقبول) ولو
معنى كلود دفع له الفاء وقال
اخرج مثلها واشترى والريح
بيننا (وشرطها) اى شركة
العقد (كون المعقود عليه
قابلا للوكالة) فلا تصح في
مباح كاحطاب (وعدم ما
يقطعها كشرط دراهم
مساة من الريح لاحدها)
لانه قد لا يربح غير المسمى
وحكمها الشركة في الريح
(وهى) اربعة مفاوضة
وعنان وتقبل ووجوه وكل
من الاخيرين يكون مفاوضة
وعنانا كما سييجى
(اما مفاوضة) من التفويض
بمعنى المساواة في كل شئ

مطلب

اشرط الريح متفاوتا صحيح
بخلاف اشرط الحمران

مطلب

في شركة المفاوضة

الغائب فاطلاق الشارح في محل التقيد (قوله بخلاف الدابة) لتفاوت الناس في الركوب لا
السكنى والاستخدام فصولين وهذا ظاهر اذا كان يسكن وحده اما لو كان له اولاد وعيال
كثيرون لاشك ان السكنى تتفاوت أكثر من الركوب وكذا الاستخدام يتفاوت بكثرة الاعمال
والاشغال فيأتمل وأفاد في شرح الوهبانية ان المنع في الركوب خاصة لافى غيره كالحرث ونحوه
(قوله اى واقعة بسبب العقد) اشار به الى ان الاضافة من الاضافة الى السبب وهى أقوى
الاضافات وقد سلف عن الكمال ان الاضافة للبيان ط (قوله قابلة للوكالة) يعنى عنه قول
المصنف بعد وشرطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة ط (قوله الايجاب والقبول) كأن
يقول أحدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر ولفظ كذا كناية عن الشئ اعم من ان يكون
خاصا كالبرزوال بقل أو عاما كما اذا شاركه في عموم التجارات بحر (قوله ولو معنى) يرجع الى كل
من الايجاب والقبول ط (قوله كما لو دفع له ألفا) اى وقبل الآخر وأخذها وفعل انعقدت
الشركة بحر وقوله وأخذها عطف تفسير لان المراد القبول معنى وهو بنفسه الاخذ (قوله
وشرطها الخ) أفاد ان كل صور عقود الشركة تتضمن الوكالة وذلك ليكون ما يستفاد بالتصرف
مشتركا بينهما فيتحقق حكم عقد الشركة الماحلوب منه وهو الاشتراك في الربح اذ لو لم يكن كل
منهما وكلا عن صاحبه في النصف وأصيلا في الآخر لا يكون المستفاد مشتركا لاختصاص
المشتري بالمشتري فتح (قوله كأحطاب) واحتشاش واصطياد وتكد فان الملك في كل ذلك
يختص بمن باشر السبب فتح (قوله وحكمها الشركة في الريح) الواو للحال ط اى فيلزم انتفاء
حكمها لو لم يربح غير المسمى ويحتمل كون الواو للعطف على قوله وشرطها * (تنبيه) * ويندب
الاشهاد عليها وذكر محمد كيفية كتابتها فقال ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى
الله تعالى واداء الامانة ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول ذلك كله في أيديهما يشتريان به
ويبيعان جميعا وشقى ويعمل كل منهما برأيه ويبيع بالتقد والنسيئة وهذا وان ملكه كل
بمطلق عقد الشركة الا ان بعض العلماء يقول لا يملكه الا بالتصريح به ثم يقول فما كان من ربح
فهو بينهما على قدر رؤس اموالهما وما كان من وضعية او تبعة فكذلك ولا خلاف ان
اشرط الوضعية بخلاف قدر رأس المال باطل واشترط الريح متفاوتا عندنا صحيح فيما سذكر
فان اشرط التفاوت فيه كتابه كذلك ويكتب التاريخ كي لا يدعى أحدهما نفسه حقا فيما اشتراه
الآخر قبل التاريخ فتح (قوله وهى) اى شركة العقد وقوله اربعة خبر عنه وقول المصنف
اما مفاوضة مع ما عطف عليه بدل منه تأمل (قوله وكل من الاخيرين) اى التقبل والوجوه
فهى حينئذ ستة ولا يخفى ما فيه من الركافة فكان عليه ان يقول وهى ستة شركة بالمال
وبالاعمال ووجوه وكل اما مفاوضة او عنان كما قاله الشيخان الطحاوى والكرخى وجرى عليه
الزليعى وغيره نعم ما فعله الشارح حسن من حيث ان قول المصنف اما مفاوضة واما عنان
خاص بشركة المال بدليل قوله بعده واما تقبل واما وجوه فقصد دفع ما يوهمه المتن من ان
الاخيرين لا يكونان مفاوضة ولا عنانا فافهم وسذكر ان شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة
مختلفة وان الظاهر انها في الاخيرين مجاز (قوله من التفويض) او من الفوض الذى منه
فاض الماء اذا عم فتح ولذا قال في الهداية لانها شركة عامة في جميع التجارات وفي القاموس

والا فلا تبطل كما اذا دفع عرصا كالا يحوط (قوله) كل دين لازم احدهما (الح) يستثنى ما اذا كان الدائن الشريك لما في الظهيرية لوانواع احدهما من صاحبه ثوبا ليقطعه قيصا لنفسه أو أمة ليطأها او طعاما لاهله حاز البيع بخلاف ما اذا باعه شيئا من الشركة لأجل التجارة اه في صورة الخوازلزمه الثمن ولم يلزم شريكه افاده في البحر قات ويكون اثمن لنفسه له ونصفه لشريكه كاذكره الحاكم في الكافي وانما جاز البيع لان ذلك مما يختص به المشتري فلا يقع مشتركا بينهما حيث اشتراه لنفسه بخلاف ما اذا اشتراه للتجارة فانه لا يصح لانه لا يفيد اذ لو صح عاد مشتركا بينهما كما كان ولهذا قال في الكافي وان كان لاحدهما عبد ميراث فاشتراه الآخر للتجارة جاز وكان بينهما اه ووجهه ان الشراء هنا مفيد لانه لم يكن مشتركا قبل الشراء هذا ماظهر لي (قوله) تجارة) كمنن المشتري في بيع جائز وقيمه في فاسد سواء كان مشتركا او لنفسه وأجرة ما استأجره لنفسه أو لحاجة التجارة وكذا مهر المشتراة الموطوءة لاحدهما اذا استحققت فلم يستحق ان يأخذ ايها شاء بالعقر لانه وجب بسبب التجارة بخلاف المهر في النكاح بحر (قوله) واستقراض) هو ظاهر الرواية وليس لاحدهما الاقراض في ظاهر الرواية بحر وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله) وغصب) المراد به ما يشبه ضمان التجارة فيدخل فيه الاستهلاك والوديعة المحجودة او المستهلكة وكذا العارية لان تقرر الضمان في هذه المواضع يفيد له تملك الاصل فيصير في معنى التجارة بحر وعليه فالاولى ان يقول تجارة او ما يشبهها كأستقراض وغصب (الح) وخرج ما لا يشبه ضمان التجارة كمهر وبدل خلع او جناية كما يأتي (قوله) وكفالة بمال بأمره) هذا قول الامام وقال لا يلزم الآخر لانها تبرع وله انها تبرع ابتداء ومعاوضة اتيها لان للكفيل تضمين المكفول عنه لو كانت بأمره بخلاف كفالة النفس لانها تبرع ابتداء واتيها وكذا كفالة المسال بلا امر فلا يلزم صاحبه في الصحيح لانعدام معنى المعاوضة وتماه في الفتح (قوله) ولو لزومه) اي لزوم ما ذكر من الثلاثة باقراره اي فانه يكون عليهما لانه أخبر عن امر يملك استئفاه بحر عن المحيط وسنذكر في الفروع ان اقراره بالاستقراض يلزمه خاصة ويأتي تمامه وما ذكره من لزومه بالاقرار في شركة المعاوضة اما العنان فلا يمتضى اقراره على شريكه بل على نفسه على تفصيل سنذكره عند قول المصنف لا اقراره بدين (قوله) لمن لا تقبل شهادته له) كأصوله وفروعه وامراته وعندهما يلزم شريكه ايضا الابعده ومكاتبه بحر (قوله) ولو معتدته) اي عن نكاح فلو اعتق أم ولده ثم اقر لها بدين يلزمهما وان كانت في عدته لان شهادته لها جائزة بخلاف المعتد عن نكاح في ظاهر الرواية بحر (قوله) وخام) على تقدير مضاف اي بدل خلع كالمعتد امرأة شركة معاوضة مع آخر ثم خالعت زوجها على مال لا يلزم شريكها وكذا لو أقرت ببذل الخلع فتح (قوله) وجناية) اي ارض جناية على الآدمي اما الحناية على الدابة او الثوب فيلزم شريكه في قول الامام ومحمد لمانه يملك المحنى عليه بالضمن نهر عن الحدادي (قوله) وكل ما لا تصح الشركة فيه) كالصالح عن دم العمدة وعن النفقة بحر (قوله) وفائدة المزوم (الح) بيان لوجه الفرق بين ما يلزم احد الشريكين بمباشرة الآخر وما لا يلزمه (قوله) انه اذا ادعى على احدهما) اي ادعى عليه بيعا او نحوه فله تخليف

(وكل دين لازم احدهما)
تجارة) واستقراض (و)
غصب) واستهلاك (وكفالة)
بمال بأمره لزوم الآخر ولو)
لزومه (بأقراره) الا اذا اقر
لمن لا تقبل شهادته له ولو
معتدته فيلزمه خاصة كمهر
خلع وجناية وكل مالا
تصح الشركة فيه (و)
فائدة اللزوم انه (اذا ادعى
على احدهما فله تخليف
الآخر)

الآخر اى الذى لم يباشر العقد لكن يخاف المباشر على البت اى القطع بأن يخاف انى مابعتك مثلاً لانه فعل نفسه ويخلف الآخر على العلم بأن يخلف انى لاعلم ان شريكى باعك وانما يخاف الآخر لان الدعوى على احدهما دعوى عليهما قل فى البحر ولو ادعى عليهما يستخلف كل واحد البتة لان كل واحد منهما يستخلف على فعل نفسه فليهما نكل عن اليمين يتضى الامر عليهما لان اقرار احدهما كأقرارها اه وهذا لو كان كل من المدعى عليهما مباشرين كما يفيد التعليل فلو كان المباشر احدهما يخلف الآخر على العلم لانه فعل غيره كما لا يخفى (قوله ولو ادعى على الغائب) اى على فعل الغائب بأن ادعى على الحاضر بأن شريكك الغائب بأعنى كذا (قوله له تخليف الحاضر على علمه) لانه فعل غيره بجر (قوله له تخليفه البتة) لانه يستخلفه على فعل نفسه بجر قال ح اى اليمين البتة فالبتة قيم مقام المفعول المطلق المحذوف قيام الصفة مقام الموصوف اه قال فى البحر ولو ادعى على احدهما ارش جراحة خطأ واستخلفه البتة لم يكن له تخليف الآخر وكذا المهر والخلع والصلح عن دم العمد لان هذه الاشياء غير داخلة تحت الشركة فلا يكون فعل احدهما كفعلهما (قوله وبطلت ان وهب الخ) لو قال وبطلت ان ملك احدهما الخ لكان اخصر وافود لشموله ما ذكره الشارح من الصدقة والايضاء ط عن ابى السعود (قوله مما يجي) اى فى قوله ولا تصح مفاوضة وعنان بغير التقدين الخ ط (قوله ووصل ايده) مقتضاه اشتراط ذلك فى الموروث ايضا ورده فى الشر بنسب لانه بأن الملك حصل بمجرد موت المورث اه ح وهو محمول على التقدير العين بخلاف الدين لقول الزيلعى ولو ورث احدهما ديناً وهو دراهم او دنانير لا تبطل حتى قبض لان الدين لا تصح الشركة فيه افاده ط عن ابى السعود (قوله كعرض) ادخلت الكاف الديون فأنها لا تبطل بها الا بالقبض ط عن البحر (قوله بما ذكر) اى بملك احدهما ما تصح فيه الشركة ط (قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها ط عن المنع (قوله ذكر فيهما المال) لاحاجة اليه لان الكلام فى شركة الاموال اه ح اى لما قدمنا من ان قوله اما مفاوضة واما عنان خاص بشركة المال بدليل عطفه عليه قوله وتقبل ووجوه وقد تابع الشارح النهر والدرر (قوله بغير التقدين) فلا تصحان بالعرض ولا بالكيل والموزون والعددى المتقارب قبل الخلط بجنسه واما بعده فكذلك فى ظاهرها رواية فيكون الخلوط شركة ملك وهو قول الثانى وقال محمد شركة عقد وائر الخلاف يظهر فى استحقاق المشروط من الربح واجمعوا انها عند اختلاف الجنس لا تنعقد نهر (قوله والفلوس النافقة) اى الرائجة وكان يغنى عنه ما بعده من التقييد بجرى التعامل والجواز بها هو الصحيح لانها ائمان بأصطلاح الكل فلا تبطل مالم يصطاح على ضده نهر (قوله والتبر والنقرة) فى المغرب التبر مالم يضرب من الذهب والفضة والنقرة القطعة المذابة منهما اه زاد فى المصباح وقيل الذوب هى التبر فاذا ذكره الشارح يصاح تفسيراً لهما لاخذ عدم الضرب فى كل منهما لكن الفرق بينهما ان التبر لم يذب فى النار تأمل (قوله ان جرى التعامل بهما) قيد بذلك زيادة على ما فى الكثر ليوافق الرواية المصححة كما اوضحه فى البحر (قوله وصحت) اى شركة الاموال سواء كانت مفاوضة او عنانا بقرينة قوله

ولو ادعى على الغائب له تخليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم له تخليفه البتة والواجبة (وبطلت ان وهب لاحدهما او ورث ما تصح فيه الشركة) مما يجي ووصل ليده ولو صدقة او ايضاء لفوات المساواة بقاء وهى شرط كالابتداء (لا) تبطل قبض (لا ما تصح فيه) الشركة (كعرض وعقار و) اذا بطلت بما ذكر (صارت عنانا) اى تنقلب اليها (ولا تصح مفاوضة وعنان) ذكر فيهما المال والافهما تقبل ووجوه (بغير التقدين والفلوس النافقة والتبر والنقرة) اى ذهب وفضة لم يضربا (ان جرى) بجرى النقود (التعامل بهما) والا فكعرض (وصحت بعرض) هو المتاع غير التقدين ويحرك قاموس

ثم بقدره من مائة او مائة ط (قوله ان باع كل منهما اح) لانه يبيع صار بينهما شركة ملك
حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد مده صارت شركة عقد فيجوز
لكل منهما التصرف في مبيع (قوله نصف عرض الآخر) وكذا لو باعه بالدرهم ثم عقدا الشركة
في عرض مدي باعه جاز ايضا لزمعي ونحو وقوله الذي باعه يعني الذي باع نصفه بالدرهم
(قوله وهذا) في بيع النصف بالنصف (قوله بقدر ما تثبت به الشركة) اوضحه في النهاية بان
تكون قيمة عرض أحدهم اربع مائة وقيمة عرض الآخر مائة فانه يبيع صاحب الاقل اربعة
أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فيصير مائة كاهمسا ويكون الربح كله بينهما على قدر
رأس مائيهما ه وورد لزمعي بان هذا احتمال غير محتاج اليه لانه يجوز ان يبيع كل واحد منهما
نصف ماله بنصف من الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وكذا العكس
جاز وهو ما ذكرنا من قيمتهما متساوية فباعد على التفاوت بان باع احدهما ربع ماله بثلاثة
أرباع من الآخر فبعد ذلك ان قوله باع نصف ماله اح وقع اتفاق او قصدا ليكون شاملا
لمساواة وعلان لان المداوضة شرطها تساوى بخلاف العنان اه واقربه في البحر ولا يخفى
ما فيه فان ما ورد في النهاية هو الواقع عادة لان صاحب الاربع مائة مثلا لا يرضى في العادة
ببيع نصف عرضه بنصف عرض صاحب مائة حتى يصير العرضان بينهما نصفين وان أمكن
ذلك لكن مضيق الكلام ليحمل عن المتعارف وهذا حملو ما في المتن من بيع النصف بالنصف
على ما اذا تساوى قيمة وفيه (قوله اتفاق) في ما يقصد ذكره ثمادة وقد علمت أن قائده
مؤلفه لعدة وشموله للمداوضة اي نصا بخلاف ما اذا قل باع بعض عرضه ببعض عرض
الآخر فانه وان شمل المداوضة ايضا لكن لا يشملها الا اذا أريد بالبعض النصف دون الاقل
ولا كره في فهمه نعم هو اتفاقي بالنظر الى جواز بيع نصفه بالدرهم كما مر (قوله ولا تصح بمال
غائب) بل لابد من كونه حاضرا وامراد حضوره عند عقد الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو
لم يوجد عند عقدها يجوز الاتري انه لو دفع الى رجل الما وقل اخرج مثاها واشترها والحاصل
بيننا انصافا ولم يكن المال حاضرا وقت الشركة فبهرن المأمور على انه فعل ذلك واحضر
المال وقت الشراء جاز بخبر عن البرازية ومثله في الفتح وغيره لكن نقل في البحر ايضا عن القنية
ما يفيد فسادها بالافتراق لا بدفع ثم انعقادها وقت حضور المال * (فرع) * دفع الى رجل الما
وقل اشتر بها بيبي وبينك نصفين والربح لنا والوضعية علينا فهلك المال قبل الشراء لم يضمن
وبعده ضمن المشتري النصف بخبر عن الذخيرة قلت ووجهه انه لما امره بالشراء نصفين
صار مشتريا بنصف وكافة عن الأمر والنصف اصاله عن نفسه وقد اوفى الثمن من مال الأمر
فيضمن حصته نفسه والظاهر ان هذه شركة مال لا شركة عقد كما سيتضح قبل الفروع ولبست
مضاربة فقد فقهه بذلك وقد يقع كثير (قوله على موجب الشركة) اي من البيع والشراء
في البيع والشراء (قوله وما عدا) مأخوذة من عن كذا عرض أي ظهر له ان يشاركه
في امس من ماله ومثله في شهر (قوله من اهل التوكيل) اي توكيل غيره فتصح من الصبي
مادون في التجارة وفي حكمه المعتود (قوله لكونها لا تقتضي الكفالة) اي بخلاف المداوضة
التي هو ذكر الكفالة مع توفر باقي شرائط المداوضة اعتقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة

(ان باع كل منهما نصف
شركة بنصف عرض
لا خير فيه عندنا)
مداوضة ومساواة
حيثما صحته في عرض
وهذا هو ما يوجب
المساواة بين صاحب الاقل
والمالك في الشركة
من اهل التوكيل بنصف
عرض الآخر مافى
(ولا تصح بمال غائب ودين
مداوضة كذا وعدا)
ثم ان مقتضى على موجب
شركة (وما عدا) ان يكون
والتحقيق ان تضمنت وكالة
فقط (بيان لشرطه
(فتصح من اهل التوكيل)
كسبي ومعتود يعقل البيع
(وان لم يكن هالكا كفالة)
كسبي لا تقتضي الكفالة
من وكالة

معاد

لا تصح الشركة بمال غائب

معاد

في شركة العنان

كانت عنائهم هل تبطل الكفالة يمكن ان يقال تبطل وان يقال لا تبطل لان لمعتبر فيها في
العنان عدم اعتبار الكفالة لاعتبار عدمها قل في التخصيص وقدر يرجح الاول بأنها كفالة مجهول
فلا تصح رخصنا فإذا لم تكن مما تضمنها شركة لم يكن ثبوتها الاقصد اه نهى قلت لكن
في الحانية ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه اذا لم يذكر الكفالة
بخلاف المناوضة اه ومقتضاه انه يكون كفيلا اذا ذكر الكفالة وهذا ترجيح الاحتمال
الثاني ولعل وجهه ان الكفالة متى ذكرت في عقد شركة تثبت تبعاتها وضمنها لا قصدا لان
الشركة لا تنافي الكفالة بل تستدعيها لكنها لا تثبت فيها الا باقتضاء المنفذ لها كمنفذ المناوضة
او بذكرها في العقد تأمل **(قوله ولذا)** اي كونها لا تقتضي الكفالة ومقتضاه انها لو قضت
لم تصح خاصة اي في نوع من انواع التجارة ولا موقته بوقت خاص قل ح وهذا يقتضي ان
المناوضة لا تكون خاصة مع انها تكون كصرح به في البحر اه ثم ذا وقتها فهل تتوقف
بالوقت حتى لا تبقى بعد مضي فيه روايتان كفي توقيت الوكالة وتماه في البحر عن الخيط ولم
يذكر ترجيحاً وجزم في الحانية بأنها تتوقف حيث قل والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه
الشركة والمضاربة وان وقتا لذلك وقتا بأن قل ما اشترت اليوم فهو يتناصح التوقيت فما
اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا الوقت المضاربة لانها والشركة توكيل والوكالة
تأبى توقت اه لكن سيدكر الشارح في كتاب الوكالة عن البرازية الوكيل الى عشرة ايام
وكيل في العشرة وبعدها في الاصح تأمل **(قوله ومع التفاضل في المال دون الربح)** اي بأن
يكون لاحدهما الف وللآخر الثمان مثلاً واشترط التساوي في الربح وقوله وعكسه اي بأن
يتساوى المالاان ويتفاضلا في الربح لكن هذا مقيد بأن يشترط الاكثر للعامل منهما أو
لاكثرهما عمالاً اما لو شرطاه للقاعد او لاقليهما عمالاً فلا يجوز كفي البحر عن الزبيعي والكمال
قلت والظاهر ان هذا محمول على ما اذا كان العمل مشروطاً على احدهما وفي الشهر اعلم انهما
اذا شرطوا العمل عليهما ان تساويا مالا وتفاوتا ربحاً جاز عند علمائنا الثلاثة خلاف لزفر والربح
بينهما على ما شرطوا وان عمل احدهما فقط وان شرطاه على أحدهما فإن شرطوا الربح بينهما
بقدر رأس ماله جاز ويكون مال الذي لا عمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيعته
وان شرطوا الربح للعامل اكثر من رأس ماله جاز ايضا على الشرط ويكون مال الدافع عند
العامل مضاربة ولو شرطوا الربح للدافع اكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع
عند العامل بضاعة لكن واحد منهما ربح ماله والوضعية بينهما على قدر رأس ماله ابدأ هذا
حاصل ما في الحانية اه ما في النهى قلت وحاصل ذلك كله انه اذا تفاضلا في الربح فإن شرطوا
العمل عليهما سوية جاز ولو تبرع احدهما بالعمل وكذا لو شرطوا العمل على احدهما وكان
الربح للعامل بقدر رأس ماله او اكثر ولو كان الاكثر لغير العامل او لاقليهما عمالاً لا يصح وله
ربح ماله فقط وهذا اذا كان العمل مشروطاً كما يفيد قوله اذا شرطوا العمل عليهما اه فلا ينافي
ما ذكره الزبيعي في كتاب المضاربة من انه اذا أراد رب المال ان يجعل المال مضموناً على
المضارب أقرضه كله الا درهما منه وسلمه اليه وعقد شركة العنان ثم يدفع اليه اندرهم ويعمل

مصاب

في توقيت شركة روايتان

(و) لئ (تصح) عم

وخص ومعلق مؤقفا

(و) مع التفاضل في المال

دون الربح وعكسه

وبعض الامم دون بعض

وبخلاف الجنس كالتاجر

من احدهم (ودرهم من

الآخر و) بخلاف

(الوصف كبيض وسود

مطلب

في تحقيق حكم التفاضل

في الربح

فيه المستقرض فإن ربح كان بينهما على ما شرطوا وإن هلك هلك عليه اه ورأيت مثله في آخر
 مرسوم السرخسي ووجه عدم المناقاة ان العمل هنا لم يشترط على احد في عقد الشركة بل
 تبرع به المستقرض فيحوز لصاحب الدرهم الواحد ان يأخذ من الربح بقدر ما شرط من نصف
 او اكثر وأقل وإن لم يكن تاملا ويؤيد هذا التوفيق مذكوره في البحر قيل كتاب المكفالة في
 نحت ما لا يسئل ما شرط الفاسد حيث قل مانصه قوله والشركة بأن قل شاركك على ان
 تهدي كذا ومن هذا القيل ما في الشركة ان يراة لو شرط العمل على اكثرهما ملا والربح
 بينهما نصفين لم يخز الشرط والربح بينهما أثلاثا اه وقد وقعت حادثة توهم بعض حنيفة
 المعبر انهما من هذا القيل وليس كذلك هي تفاضلا في المال وشرط الربح بينهما نصفين
 ثم تبرع افضلهما ملا لا العمل فأجبت بأن الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على اكثرهما
 ملا والتبرع ليس من قبيل الشرط والدليل عليه ما في بيع الذخيرة اشترى حطبا في قرية
 شراء صحيحا وقل موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اجماله الى منزلي لا يفسد العقد لان
 هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام متدا بعد تمام البيع فلا يوجب فساد اه هذا كلام
 صاحب البحر وهو صريح فيما ذكرناه من التوفيق والله تعالى الخوف وبقي ما يقع كثيرا
 وهو ان يدفع رجل الى آخر ثمن يقرضه صفها ويشاركه على ذلك على ان الربح ثلثا للدافع
 وثلثه للمستقرض فهنا تساويا في المال دون الربح وهي صورة العكس وصريح ما مر عن
 الزبيعي والكمال انه لا يصح للدافع أخذ اكثر من نصف الربح الا اذا كان هو العامل
 فلو كان العامل هو المستقرض كما هو العادة كان له نصف الربح بقدر ماله لكنه محمول على
 ما اذا شرط العمل عليه وان لم يشترط صح التفاضل كما علمت من التوفيق وما يكثر وقوعه
 ايضا انه يكون لاحدهما ألف فيدفع له آخر الثمن ليعمل بالكل ويشترط الربح أثلاثا وهذا
 جائز ايضا حيث كان الربح بقدر رأس المال كما مر في عبارة النهر فلو شرط الربح أرباعا مع
 اشتراط العمل لم يصح كإفسيده التقييد بكونه بقدر رأس مالهما ومثله قول الظهيرية وان
 اشترط الربح على قدر رأس مالهما أثلاثا والعمل من احدهما كان جائزا * (تنبيه) * علم
 تمام ان العمل لو كان مشروطا عليهما لا يلزم اجتماعهما عليه كما هو صريح قوله وان عمل
 احدهما فقط ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل احدهما في غيبة الآخر فلما حضر اعطاه
 حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر فلما حضر الغائب أبى ان يعطيه حصته من الربح ان كان
 الشرط ان يعمل جميعا وشقي فما كان من تجارتهما من الربح فينبهما على الشرط عملا وعمل
 احدهما فان مرض احدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما اه والظاهر ان عدم العمل
 من احدهما لا يفرق ان يكون معذرا او بدونه كما صرح بثله في البرازية في شركة التقبل معللا
 بأن العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاقه الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل اه
 ولا يخفى ان العلة حالية هنا (قوله وان تفاوتت قيمتهما) راجع لحلاف الجنس والوصف
 واحترازه عن المفاوضة فإنه لا بد فيها من تساوى القيمة فيهما في ظاهر الراية كما في البحر فافهم

وان تفاوتت قيمتهما

(قوله والربح على ما شرط) أي من كونه بقدر رأس المال أولا لكنه محمول على معاملته من التفصيل المار واعاده مع قوله مع التفاضل في المال دون الربح للتصريح بان هذا الشرط صحيح فافهم نعم ذكره بين المتعاطفات غير مناسب وقيد بالربح لان الموضوعة على قدر المال وان شرطا غير ذلك كافي للمتنق وغيره (قوله ومع عدم الحائط) فيه اشعار بان المفاوضة يشترط فيها الحائط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كفي المبسوط وغيره ح عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال) لان العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى الاسم فيه فلم يكن الحائط شرطا بحر فلو كان لاحدها مائة درهم وللآخر مائة دينار فاشترى بها فهو على قدر المال وكذا لو اشترى بالدرهم متاعا ثم بالدنانير آخر فوضعا أي خسرا في احدها وربحا في الآخر فهو على قدر مالهما اه ملخصا من كافي الحاكم (قوله فلم يشترط الخ) تفريع على قوله ومع التفاضل وما عطف عليه (قوله فقط) قيد للمشتري أي ولا يطالب شريكه الآخر (قوله لعدم تضمن الكفالة) هذا اذا لم يذكر الكفالة كما قدمناه عن الحانية (قوله ويرجع على شريكه بحصته منه) أي بحصة شريكه من الثمن لان المشتري وكيل عنه في حصته فيرجع عليه بحسابه ان أدى من مال نفسه وان مال الشركة لم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للمنكر بينه كافي المنع ونحوه في الزباني وبقي ما لوصدقه في الشراء للشركة وكذبه في دعوى الاداء من مال نفسه قال الحير الرمل في حاشية المنع والذي يظهر ان القول للمشتري لانه لما صدقه الآخر في الشراء ثبت الشراء للشركة وبه يثبت نصف الثمن بذمته ودعواه انه دفع من مال الشركة دعوى وقائه فلا تقبل بلاينة ولذا قالوا اذا لم يعرف شراؤه الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر وهذا ليس منكرا بل مقربا بالشراء الموجب لتعلق الثمن بذمته وله تخايفه انه مادفعه من مال الشركة اه ثم لا يخفى انه في صورة ما اذا كذبه في الشراء للشركة ان كان ما اشتراه هالكا فظاهر وان كان قائما فهو له وان كذبه في اصل الشراء وادعى انه من اعيان الشركة فالقول للمشتري ان كان المال في يده لماسيا تي في الفروع انه لو قال ذو اليد استقرضت الفاء فالقول له ويأتي بيانه واما لو ادعى الشراء لنفسه لا للشركة ففي الحانية اشترى متاعا فقال الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشتريته بمالي لنفسى قبل الشركة فالقول له بيمينه بالله ما هو من شركتنا لانه حر يعمل لنفسه فيما اشترى اه والظاهر ان قوله قبل الشركة احتراز عن الشراء حال الشركة ففيه تفصيل ذكره في البحر عن المحيط وهو انه لو من جنس تجارتهما فهو للشركة وان اشهد عند الشراء انه لنفسه لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراشي معين وان لم يكن من تجارتهما فهو له خاصة اه قلت ويخالفه ما في فتاوى قارى الهداية ان اشهد عند الشراء انه لنفسه فهو له والا فان نقد الثمن من مال الشركة فهو للشركة اه لكن اعترض بأنه لم يستند لنقل فلا يعارض ما في المحيط وقد يجاب بحمله على ما اذا لم يكن من جنس تجارتهما تأمل وبقي شيء آخر يقع كثيرا وهو ما لو اشترى احدهما من شريكه لنفسه هل يصح ام لا لكونه اشترى ما يملك بعضه والذي يظهر لي انه يصح لانه في الحقيقة اشترى نصيب شريكه بالحصة من الثمن المسمى وان وقع الشراء في الصورة على

مطلب

في دعوى الشريك انه
ادى الثمن من ماله

والربح على ما شرطوا) مع
(عدم الحائط) لاستناد
الشركة في الربح الى العقد
لا المال فلم يشترط مساواة
واتحاد وخائط (ويطالب
المشتري بالثمن فقط) لعدم
تضمن الكفالة (ويرجع
على شريكه بحصته منه ان
ادى من مال نفسه) أي
مع بقاء مال الشركة

مطلب

ادعى الشراء لنفسه

معتبر

في بطلان الشركة

والأفشاء له خاصة للآل
يصير مستدينا على مال
الشركة بلا إذن بحر
(وتبطل) الشركة (بهلاك
المالين أو احدها قبل
الشراء) والهلاك على
مالكه قبل الخلط وعليهما
بعده (وان اشترى احدها
بماله وهلك) بعده (مال
الآخر) قبل ان يشتري به
شيء (فلمشتري) بالفتح
(بينهما) شركة عقد على
ما شرطاً (ورجع على
شريكه بحصته منه) أي
من الثمن لقيام الشركة
وقت الشراء (وان هلك)
مال احدها (ثم اشترى
الآخر بماله فان صرحا
بالوكالة في عقد الشركة)
بأن قل على ان ما اشتراه
كل منهما بماله هذا يكون
مشتركا نهرو صدر الشريعة
(ومشتري مشترك بينهما
على ما شرطاً) في اصل
المال

٣ مطلب

اشتركا على ان ما اشتريا من
تجارة فهو بيننا

الكل ثم ريت في الفتح من باب البيع الفاسد لو ضم ماله الى مال المشتري وباعهما بمقد واحد
صح في ماله بالحصه من الثمن على الاصح وقيل لا يصح في شيء اه ملخصا ورأيت في بيوع
الصغيرة ايضا اشترى نصف دار مشاعا ثم اشترى جميعها ثانيا قال يجوز في النصف الباقي وفي
فتاوى الصغرى لا يجوز اه (قوله والا) أي ان لم يبق مال الشركة أي لم يكن في يده مال ناض
بل صار مال الشركة اعيانا وأمتعة فاشترى بدراهم أو دنائير نسيئة فاشتراه خاصة دون شريكه
لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة واحد شريكه الغنا لا يملك الاستدانة
الا ان يأذن له في ذلك بحر عن المحيط (قوله وتبطل بهلاك المالين الخ) لان المعقود عليه فيها
هو المال ويبطل العقد بهلاك المعقود عليه كما في البيع وسيد ذكر المصنف تمام المبطلات
في الفصل الآتي (قوله واحدها قبل الشراء) لانها ما تبطلت في الهالك تبطلت فيما يقابله
لانه ماضى بشركة صاحبه في ماله الا بشركته في ماله (قوله والهلاك على مالكه) فلا يرجع
بنصف الهالك على الشريك الآخر حيث تبطلت الشركة ولو الهالك في يد الآخر لان المال في
يده امانة بخلاف ما وهلك بعد الخلط لانه يهلك على الشركة لعدم التمييز عن الاتقاني قل
وظاهره انه اذا تميز بعد الخلط كدراهم بدنائير فهو كعدم الخالص اه وفي كافي الحاكم لو خلاص
الدراهم كان الهالك منها عليهما والباقي بينهما الا ان يعرف كل شيء من الهالك او الباقي من
مال احدها بعينه فيكون ذلك له وعليه والباقي من الهالك والقائم بينهما على قدر ما خلط ولم
يعرف اه ملخصا (قوله وان اشترى احدها) بيان مفهوم تقييد الهلاك بما قبل الشراء
(قوله بعده) أي بعد الشراء ونبه بزيادته على ان الواو هنا لترتيب احترازا عما هو لك قبله كما
يأتي (قوله فلمشتري بينهما) لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر
بعد ذلك بحر (قوله شركة عقد على ما شرطاً) أي من الربح وايهما باع جازييعه وهذا عند
محمد وعند الحسن بن زياد هي شركة مالك فلا يصح تصرف احدهما الا في نصيبه وظاهر كلام
كثير ترجيح قول محمد كما في النهر (قوله ورجع على شريكه بحصته منه) لانه وكيل في حصه
شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسابه وفي المحيط لاحدهما مائة دينار قيمتها الف
 وخمسة وللآخر الف درهم وشرطا الربح والوضيعة على قدر المال فاشترى الثاني جارية
ثم هلك الدنانير فالجارية بينهما وربحها احسا ثلاثة اخماسه للاول وخمساه للثاني لان
الربح يقسم على قدر ما لهما يوم الشراء ويرجع الثاني على الاول بثلاثة اخماس الالف لانه
وكيل عنه بالشراء في ثلاثة اخماس الجارية وقد نقد الثمن من ماله ولو كان على عكسه رجع
صاحب الدنانير على الآخر بخمسة الثمن اربعون دينارا ولو اشترى كل واحد منهما بماله غلاما
وقبضا هلكا بهما كان من ماله لان كل واحد حين اشترى كانت الشركة بينهما قائمة اه بحر
ملخصا (قوله فقيده الشركة الخ) علة لكون المشتري بينهما كما مروا ماعلة الرجوع فكونه
وكلا كما علمت (قوله بأن قل) الاولى فلا كما في عبارة النهر واود بهذا التصوير انه ليس المراد
من التصريح بالوكالة ذكر لفظها بل ما يشمل معناها (قوله كل منهما) الاولى كل منا أفاده ح
(قوله بماله هذا) قيد به لان فرض المسئلة في عقد الشركة على مال مخصوص لا لكونه قيداً في
نبوت الوكالة صريحاً ففهم قول في الولوجية رجل قل لغيره ما اشتريت من شيء فهو بيني

وبينك او اشتركا على ان ما اشتريا من تجارة فهو بيتنا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلا منهما صار وكلا عن الآخر في نصف ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه وسأأتى تمامه في الفصل قلت وهذه الشركة تقع في زماننا كثيرا يكون أحد الشريكين في بلدة والآخر في بلدة يشتري كل منهما ويرسل الى الآخر ليبيع ويشترى لكنها شركة ملك والغالب انهما يعتقدان بينهما شركة عقد بمال متساو او متفاضل منهما ويجعلان الربح على قدر رأس المال ويقسمان ربح الشركتين كذلك وهذا صحيح في شركة العقد لا في شركة الملك لان الربح فيها على قدر المال فذا شرطوا الشراء بينهما مناصفة يكون الربح كذلك الا اذا شرطوا الشراء على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشركتين فنبه لذلك فانه يقع كثيرا ويغفل عنه **(قوله لا الربح)** فانه يكون بقدر المال **(قوله اصبر ورتها الخ)** علة لقوله لا الربح وقوله لبقاء الوكالة علة لقوله مشترك بينهما **ح (قوله ولم يتصادقا على الوكالة)** عبارة ابن كمال ولم ينص على الوكالة فيها ط **(قوله كاهم)** اى في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى ان التصريح بفسادها بما ذكره مفرع على ما قدمه من انه يشترط فيها عدم ما يقطعها فليس ذلك تكرارا محضاً فافهم وبيان القطع ان اشتراط عشرة دراهم مثلاً من الربح لاحدهما يستلزم اشتراط جميع الربح له على تقدير ان لا يظهر ربح الا العشرة والشركة تقتضى الاشتراك في الربح وذلك يقطعها فتخرج الى القرض او البضاعة كفى الفتح **(قوله لا لانه شرط الخ)** يعنى ان علة الفساد ما ذكر من قطع الشركة وليست العلة اشتراط شرط فاسد فيها لان الشركة لا تفسد بالشروط الفاسدة والمصرح به ان هذه الشركة فاسدة فقوله قلت الخ تأييد لقوله لا لانه شرط الخ واما قوله وظاهره اى ظاهر قوله لعدم فسادها بالشروط فلا محل له للاستثناء عنه بما قبله **(قوله ويكون الربح على قدر المال)** أى وان اشترط فيه التفاضل لان الشركة لما فسدت صار المال مشتركاً شركة ملك والربح في شركة الملك على قدر المال وسأأتى في الفصل انها لو فسدت وكان المال كله لاحدهما فلا آخر اجر مثله **(قوله وانكل من شريكى العنان الخ)** هذا كله عند عدم النهي فى الفتح وكل ما كان لاحدهما اذا انهاء عنه شريكه لا يمكن له فعله ولهذا لو قال له اخرج لدمياط ولا تجاوزها فجاوزها فهاهناك المال ضمن حصه شريكه لانه نقل حصته بغير اذنه وكذا لو انهاء عن بيع النسيئة بعد ما كان اذن له فيه اه قلت وسأأتى في المضاربة انه اذا صار المال عروضاً لا يصح نهى المضارب عن البيع نسيئة لانه لا يملك عزله في هذه الحالة وظاهره ان الشركة ليست كذلك لانه يملك فسخها مطلقاً كما سأأتى في الفصل **(قوله ويبضع الخ)** في القاموس البائع الشريك اه والمراد هنا دفع المال لآخر ليعمل فيه على ان يكون الربح لرب المال ولا شئ للعامل بجر **(قوله ويعبر)** فلو أعار دابة فمضت تحت المستعير فالقياس ان يضمن المعبر نصف شريكه ولكن استحسن ان لا ضمنه وهذا قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد وكذلك لو أعار ثوباً او داراً أو خادماً بجر عن كافى الحاكم **(قوله ويبضرب)** اى يدفع المال مضاربة وهو الاصح اما اذا اخذ مالا مضاربة فان اخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالربح له خاصة وكذا فيما هو من تجارتهما اذا كان بحضرة صاحبه ولو مع غيبته او مطلقاً كان الربح بينهما نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال كذا في المحيط نهر

لا الربح اصبر ورتها (شركة ملك لبقاء الوكالة) المصرح بها ويرجع بحصة ثمنه (والا) اى ان ذكر ا مجرد الشركة ولم يتصادق على الوكالة فيها ابن كمال (فهو لمن اشتراه خاصة) لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة (وتفسد بأشراط دراهم) مائة من الربح لاحدهم) لقطع الشركة كاهم لا لانه شرط لعدم فسادها بالشروط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة بجر ومضنفت صرح صدر الشريعة وابن الكمال بفساد الشركة ويكون الربح على قدر المال (ولكى من شريكى العنان والمفاوضة ان يستاجر) من تجر له او يحفظ المال (ويبضع اى يدفع المال بضاعة بأن يشترط الربح لرب المال (ويودع) ويعبر (ويضارب)

وقوله او مصالفا اى عن التقييد بكونه من تجارتها (قوله لانها) اى المضاربة دون الشركة
 لكون الوضعية تنزله الشريك ولا تلزم المضارب فتضمن الشركة المضاربة فتح (قوله ويوكل)
 لان التوكيل بالبيع والشراء من اعمال التجارة والشركة انقدت لهما بخلاف الوكيل صريحا
 باشراء ليس له ان يوكل به لانه عقد خاص طلب به شراء شئ بعينه فلا يستتبع منه فتح
 (قوله ولونها المفاوضات الآخرة) التقييد بالمفاوض وبكون النهى عن التوكيل اتفاقى لما مر
 ان كل ما كان لاحدهما فعلمه يصح نهى الآخر عنه ط اقول سياق كلام البحر يقتضى ان هذا
 خاص بالمفاوضة خلافا لما فهمه ح كما يعلم من مراجعة البحر اكن يخالفه ما فى الحانية فى فصل
 العنان ولو وكل احدهما رجلا فى بيع او شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عنها فان
 وكل البائع رجلا بتقاضى ثمن ما باع فليس للآخر ان يخرججه عن الوكالة اه اى لانه ليس
 لاحدهما قبض ثمن مباعه الآخر ولا انحصار فيه كما يأتى قريبا فكذا ليس له اخراج وكيله
 بالقبض ثم لا يخفى ان انقضاء المنصوب فى قول الشارح ولونها عائد الى الوكيل كما هو صريح
 عبارة الحانية لا الى الموكل حتى يكون النهى عن التوكيل ويكون التقييد فيه اتفاقيا فافهم
 (قوله ويبيع بما عروهان) اى له ان يبيع بئن زائد وناقص قيد بالبيع لان الشراء لا يجوز
 الا بالمعروف كما فى الرملى على المنع عن الجوهره وسيدكر الشارح فى كتاب الوكالة ان الوكيل له
 البيع بما قل او كثروا بالعرض وخصاه بالقيمة والتقود وبه يفتى بزازية اه ومقتضاء ان المفتى
 به هناك كذلك لكن ذكر العلامة قاسم هناك تصحيح قول الامام وانه اصح الاقاويل فافهم
 وفى البحر عن البزازية وان باع احدهما متاعا ورد عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا لو حط
 او أخر من عيب وان بلا عيب جاز فى حصته وكذا لو وهب ولو اقر بعيب فى متاع باعه جاز
 عليهما اه ويأتى تمام ذلك قبيل قوله وهو أمين (قوله وينقد ونسيئة) متعلق بقوله يبيع
 اما الشراء فان لم يكن فى يده دراهم ولادنانير من الشركة فاشتري بدراهم او دنانير فهو له خاصة
 لانه لو وقع مشتركا تضمن ايجاب مال زائد على الشريك وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال
 ولو الجية ومفاده انه لو رضى وقع مشتركا لانه يملك الاستدانة باذن شريكه كما قدمناه عن البحر
 عن المحيط ومنه ماسياتى قبيل الفروع عن الاشياء ويأتى تمامه وما مر من التفصيل فى الشراء
 انما هو فى شركة العنان اما فى المفاوضات فهو عليهما مطلقا كما فى الحانية (قوله خلافا
 للاشياء) الذى فيها هو ما نقله عقبه عن الظهيرية (قوله ومؤنة السفر الخ) اى ما أنفق على
 نفسه من كرائه ونفقته وطعامه وادامه من جملة رأس المال فى رواية الحسن عن ابي حنيفة قال
 محمد وهذا استحسان فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت من رأس المال خانية
 (قوله لا يملك الشريك) اى شريك العنان بقريئة قوله اما المفاوضات الخ وفى الحانية من
 فصل العنان ولو شارك احدهما شركة عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان نصفه له ونصفه
 بين الشريكين وما اشتراه الذى لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شئ منه للشريك
 الثالث اه ومثله فى الولوالجية وفيها ولو أخذ مالا مضاربة فهو له كما لو أجر نفسه اه
 ولكن فيه تفصيل قدمناه قريبا (قوله ولا الرهن) قال فى الفتح اى رهن عين من مال
 الشركة فان رهن بدين عليهما لم يحز وضمن ولو ارتهن بدين لهما لم يحز على شريكه فان هلك

لانها دون الشركة
 فتضمنتها (ويوكل) اجنيا
 ببيع وشراء ولونها
 المفاوضات الآخر صح نهيه
 بحر (ويبيع) بما عروهان
 خلاصة و (ينقد ونسيئة)
 بزازية (ويصافى) بالمال له
 حمل اولاهو الصحيح
 خلافا للاشياء وقيل ان له
 حمل بضمن والاظهارية
 ومؤنة السفر والكرا من
 رأس المال ان لم يربح
 خلاصة (لا يملك الشريك
 الشركة) الا باذن شريكه
 جوهره (و) لا (الرهن)
 الا باذن

مطلب

يملك الاستدانة باذن
 شريكه

الرهن في يده وقيمته والدين سواء ذهب بحصته ويرجع شريكه بحصته على المطلوب ويرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتين وان شاء شريك المرتين ضمن شريكه حصته من الدين لان هلاك الرهن في يده كالاستيفاء اهـ (قوله او يكون هو) اي الراهن العاقد أى الذى تولى عقد المبايعه قال في الحانية ولمن ولى المبايعه ان يرهن بالثمن اهـ ط (قوله في موجب) بكسر الجيم ح (قوله وحينئذ) اي حين اذا كان الراهن هو العاقد بنفسه قال في النهر وقراره بالرهن والارتهان عند ولايته العقد صحيح اهـ ط اما لو ولى العقد غيره او كانا ولياه لا يجوز اقراره في حصة شريكه وهل يجوز في حصة نفسه فهو على الخلاف ولا يصح اقراره بعد متناقضا الشركة اذا كذبه الا خربت رخانه (قوله ولا الكتابة) لانه ليس من عادة التجار بخر (قوله فله كل ذلك) اي المذكور من الشركة والرهن الخ (قوله ولو قاض) اي المفاوض (قوله والاتفقد غانا) وما حصه من الربح يكون بينه وبين شريكه ط (قوله ولا يجوز لهما تزويج العبد) اي عبد التجارة واحترز بالعبد عن الامة فان لاحد المتفاضلين تزويجها كما في الحانية ولا يزوج العبد ولو من امة التجارة استحسانا ط عن الهندية (قوله ولا الهبة) يستثنى منه هبة ثمن مباحه في البحر عن الظهيرية لوباع احد المتفاضلين عينا من تجارتها ثم وهب الثمن من المشتري او ابرأه منه جاز خلافا لابي يوسف ولو وهب غير البائع جاز في حصته فقط اجماعا اهـ قلت لكنه في الاولى يضمن نصيب صاحبه كوكيل البيع اذا فعل ذلك كما في الحانية (قوله ونحوه) اي مالم يس من جنس ما يؤكل ويهدى عادة بقريته مابعد (قوله فلم يجز) اي ما ذكر من الهبة في حصة شريكه بل جاز في حصته ان وجد شرط الهبة من التسليم والقسمة فيما يقسم وكذا الاعناق وتجري فيه احكام عتق احد الشريكين المقررة في بابه (قوله وجاز في نحو لم الخ) محترز قوله اي لثوب ونحوه (قوله ولا القرض) اي الاقراض في ظاهر الرواية اما الاستقراض فقدم انه يجوز ويأتى تمامه في الفروع (قوله اذنا صريحا) فلو قل عمل برأيك لا يكفي (قوله وفيه الخ) ومثله ما في البحر عن البرازية ولو قال كل منهما الاخر عمل برأيك فلكل منهما ان يعمل ما يقع في التجارة كالرهن والارتهان والسفرو والحلط بماله والشركة بمال الغير لا الهبة والقرض وما كان اتلافا للمال او تمليكاً من غير عوض فانه لا يجوز مالم يصرح به نصا (قوله لان الشركة) اي مطلقا (قوله وصرح بيع شريك مفاوض) انظر هل المفاوض قيد في كلام المصنف ط عن الحموى (قوله لا يصح اقراره بدين) اي لمن لا تقبل شهادته له امال غيره فيقبل كما سبق في قوله وكل دين لازم احدها الخ وهذا انما هو في شريك المفاوضة اما شريك العنان ففيه تفصيل قال في الحانية ولو اقر أحد شريكي العنان بدين في تجارتها لم يلزم المقر جميع ذلك ان كان هو الذى وليه وان اقر انه ولياه لم يلزمه نصفه وان قر ان صاحبه وليه لا يلزمه شئ بخلاف شركة المفاوضة فان كل واحد منهما يكون مطالبا بذلك اهـ ونحوه في الفتح وحاصله ان اقرار احد شريكي العنان بدين في تجارتها لا يمتضى على الآخر وانما يمتضى على نفسه على التفصيل المذكور اما شريك المفاوضة فيعضى عليهما مطلقا فانهم لكن سياً في الفروع انه لو قال احد الشريكين استقرضت الف الف قال قول له ان المال في يده ويأتى الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة) استدراك على المتن بأن العين كالدين اهـ ح لكن ما في

او يكون هو العاقد في موجب الدين وحينئذ فيصح اقراره بالرهن والارتهان سراج (و) لا (الكتابة) والاذن بالتجارة (وتزويج الامة) وهذا كله (لو غانا) اما المفاوض فله كل ذلك ولو قاض ان بأذن شريكه جاز والاتفقد غانا بخر (ولا يجوز لهما) في غنان ومفاوضة (تزويج العبد ولا الاعناق) ولو على مال (و) لا (الهبة) اي لثوب ونحوه فلم يجز في حصة شريكه وجاز في نحو لم وخبر وفاكهة (و) لا (القرض) الا باذن شريكه اذنا صريحا فيه سراج وفيه اذنا له اعمل برأيك فله كل التجارة الا القرض والهبة (وكذا كل ما كان اتلافا للمال أو) كان (تمليكا) للمال (بغير عوض) لان الشركة وضعت للاسترباح وتوابعه ومالم يس كذلك لا ينظمه عقدها (او صرح بيع) شريك (مفاوض ممن ترد شهادته له) كأبيه وأبيه وينفذ على المفاوضة اجماعا (لا) يصح اقراره بدين فلا ينفذ على المفاوضة عنده برازية وفي الخلاصة اقر شريك العنان

بجارية لم يجز في حصة شريكه ولو باع احدها ليس للآخر اخذ ثمنه ولا الخصومة فيما باعه او ادانه (وهو) اى الشريك (امين) فى المال فيقبل قوله (يمينه) (فى) مقدار الربح والخسران والضيايع و (الدفع لشريكه ولو) ادعاه (بعد موته) كفى البحر مستدلا بما فى وكالة الولو الحية كل من حكي امرا لا يملك استثنائه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الصابط (ويضمن بالتعدى) وهذا حكم الامانات وفى الحاتية التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم مجاوزة من حصته شريكه وفى الاشياء نهى احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز (كما يضمن الشريك) غانا او مملوكة بخر (بموته) مجهولا نصيب صاحبه (على المذهب

٢ مطلب

اقر بمقدار الربح ثم ادعى الخطأ

٣ مطلب

فى قبول قوله دفعت المال معدوم الشريك او الموكل

المن فى المناوضة وهذا فى العنان (قوله بجارية) اى فى يده من الشركة انه الرجل تاريخية (قوله ليس للآخر اخذ ثمنه) او دان للمديون ان يمتنع من الدفع اليه فن دفع رضى من حصته القابض ولم يبرأ من حصته الاخر فوج وكذا لا يجوز تأجيله الدين لو اعاقده غيره او هاعند اى حنيفة وعندها يجوز فى نصيبه ولو اجله العاقد جاز فى النصيبين عندها وعند ابي يوسف فى نصيبه فقط واصاله الوكيل بالبيع اذا ابرأ عن الثمن او حط او اجله يصح عندها خلافا لابي يوسف الا ان هناك يضمن الموكله عندها لا هنا بخر عن المحيط (قوله فى مقدار الربح) فلو اقر بمقداره ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله ابو السعود عن اقرار الاشياء ط قلت لكن فى حاوى الزاهدى قال الشريك ربحت عشرة ثم قل لابل ربحت ثلاثة فله ان يخالفه انه لم يربح عشرة اه ومقتضاه ان القول له يمينه لكن لا يخفى ان الواجهة ما فى الاشياء لانه برجوعه متناقض فلا يقبل منه وما فى الاشياء عزاء الى كافى الحاكم فهو نص المذهب فلا يعارضه ما فى الحاوى (قوله والضيايع) اى ضيايع المال كلا او بعضا ولو من غير تجارة ط (قوله مستدلا بما فى وكالة الولو الحية) عبارة الولو الحية ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت فى حياته وانكرت الورثة او قال دفعته اليه صدق ولو كان دينا لم يصدق لان الوكيل فى الموضوعين حكي امرا لا يملك استثنائه لكن من حكي امرا لا يملك استثنائه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق الوكيل بقبض الدبعة فيما يحكى بنفى الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكى يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه قلت اى ان الوكيل بقبض الدين اذا قل قبضته من المديون وهلك عندى او قال دفعته للموكل الميت لا يصدق بالنسبة الى براءة المديون لان فى ذلك الزام الضمان على الميت فان الديون تقضى بامثالها فثبت للمديون بذمة الدائن مثل مال الدائن بذمة فيلتقيان قصاصا واما بالنسبة الى الوكيل نفسه فيصدق لانه أمين وموت الموكل لم ترتفع امانته وان بطلت وكالته فلا يضمن ما قبضه ولا يرجع عليه المديون وقد اوضح المسألة فى الحيرية اول كتاب الوكالة فافهم (قوله كل من حكي امرا الخ) فان الوكيل هنا حكي امرا وهو قبض الدبعة او الدين فى حياة الموكل وهو لا يملك استثنائه بعد موت الموكل اى لو كان لم يقبض فى حياته واراد استئناف القبض بعد موته لم يملكه لانه انزل عن الوكالة (قوله التقييد بالمكان صحيح الخ) ظاهر التفرغ ان التنصيص على المكان بلا نهى لا يكون تقييدا وعبارة البرازية التقييد بالمكان صحيح حتى لو قال اخرج الى خوارزم ولا تجاوزه صح فلو جاوزه ضمن وفى الجوهرية من المضاربة والفاظ التخصيص والتقييد ان يقول خذ هذا مضاربة بالنصف على ان تعمل به فى الكوفة او فاعمل به فى الكوفة اما اذا قال واعمل به فى الكوفة بالواو لا يكون تقييدا فله ان يعمل فى غيرها لان الواو حرف عطف ومشورة وليست من حروف الشرط اه فاذا ان مجرد التنصيص لا يكتفى بل لابد من امر يفيد التقييد كالشرط وكانهى (قوله وفى الاشياء الخ) اعبر منه ما قدمناه عن الفتح من ان كل ما كان لاحدها اذا نهى عنه شريكه لم يكن له فعله (قوله جاز) اى النهى (قوله بموته مجهولا الخ) فى حاوى الزاهدى مات الشريك ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهولا يضمن كما لو مات مجهولا لامين اه اى عين مال الشركة الذى فى يده ومثله بقية الامانات لكن اذا علم

وان وارثها لا يضمن ولو ادعى الوارث العلم وانكر الطالب فان فسرهما الوارث وقال هي
 كذا وهلك صدق كما سياتي ان شاء الله تعالى في كتاب الوديعة **(قوله)** والقول بخلافه غلط
 وهو عدم تضمين المفاوض **(قوله)** وسيجي في الوديعة) سيجي هناك بضع عشرة موضعا يضمن
 فيها الامين بموته مجعلا **(قوله)** خلافا للاشياء) حيث جرى في كتاب الامانات على ما هو الغلط
(قوله) في المحيط) صوابه في البحر فان الحادثين وقعتا لصاحب البحر سئل عنهما واجاب بما ذكر
 ثم قال ولم أر فيهما الا ما قدمته اى ماسر عن الحانية **(قوله)** فان أجاز فالريح لهما) وان لم يجز
 فالبيع في حصته باطل **(قوله)** فأجبت انه غاصب) اى كما هو صريح ما قدمه عن الحانية من
 قوله ضمن حصته شريكه **(قوله)** بالاخراج) فيه نظر في مضاربة الجوهره عند قول القدورى
 وان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجز ان يتجاوز ذلك فان خرج
 الى غير ذلك البلد او دفع المال الى من اخرجه لا يكون مضمونا عليه بمجرد الاخراج حتى
 يشتري به خارج البلد فان هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وكذا لو اعاده الى البلد
 عادت المضاربة كما كانت على شرطها وان اشترى به قبل العود صار مخالفا ضامنا ويكون ذلك له
 لانه تصرف بغير اذن صاحب المال فيكون له ربحه وعليه وضيعته لا يطيب له الربح عندها
 خلافا لابي يوسف وان اشترى ببعضه واعاد ببقية الى البلد ضمن قدر ما اشترى به ولا يضمن
 قدر ما أعاده والظاهر ان الشركة كذلك **(قوله)** فينبغي ان لا يكون الربح على الشرط)
 اى بل يكون له كعلامته منقولا **(قوله)** ومقتضاه فساد الشركة) اى مقتضى الجواب بانه صار
 غاصبا وبأن الربح لا يكون على الشرط ولكن هذا بعد التصرف في المال لا بمجرد الاخراج فلو
 عاد قبل التصرف تبقى الشركة كما علمت فافهم **(قوله)** فأجاب الخ) حيث قال ان القول قول
 الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ويلزمه ان يذكر الامر مفصلا
 والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك اه قلت بقى مالو ادعى على شريكه خيانة مبهمة
 ففي قضاء الاشياء لا يخاف ونقل الحموى عن قارى الهداية انه يخاف وان لم يبين مقدارا لكن اذا
 نكل عن اليمين لزمه ان يبين مقدار ما نكل فيه ثم قال وانت خير بان قارى الهداية لا يستند
 الى نقل فلا يعارض مانقله في الاشياء عن الحانية **(قوله)** ومثله المضارب والوصى والمتولى)
 سيدكر الشارح في الوقف عن القنية ان المتولى لا تلزمه المحاسبة في كل عام ويكتفى القاضي
 منه بالاجمال لو معروف بالامانة ولو متهما يجبره على التعيين شيئا فشيئا ولا يحبس به بل يهدده ولو
 اتهمه يحلفه اه والظاهر انه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصى فيحمل اطلاقه
 على غير المتهم اى الذى لم يعرف بالامانة تأمل **(قوله)** نهر) يغنى عنه قوله او لاوليه **(قوله)** الى
 سحت المحصول) السحت بالضم وبضمين الحرام او ما خبث من المكاسب فلزمه منه العارط
 عن القاموس اذ لا يجوز للقاضى الاخذ على نفس المحاسبة لانها واجبة عليه نعم لو كتب سجلا
 أو تولى قسمة وأخذ اجر المثل له ذلك كما حرره في البحر من الوقف **(قوله)** واما تقبل) عطف
 على قوله امامفاضة **(قوله)** ويسمى شركة صنائع) جمع صناعة كرسالة ورسائل وهى كالصناعة
 حرفة الصانع وعمله **(قوله)** واعمال وأبدان) لان العمل يكون منها غالبا بدانها **(قوله)** ان
 اتفق صانعان الخ) اشار الى انه لا بد من العقد او لابلان يتفقا على الشركة قبل التقبل لماسيا في قبيل

مطلب

فما لو ادعى على شريكه
 خيانة مبهمة

مطلب

في شركة التقبل

المروع وتقبل ثلثة عمالا بلا عقد شركة فعمله احدثهم فله ثلث الاجر ولا شيء للآخرين وسياق
بيانه والمراد عقد الشركة على التقبل والعمل لما في البحر عن القنية اشترك ثلاثة من الجمالين
على ان يملأ احدثهم الجوالق ويأخذ الثاني فيها ويحملها الثالث الى بيت المستاجر والاجر
بينهم بالسوية فهي فاسدة قال فسادها لهذه الشروط فان شركة الجمالين صحيحة اذا اشتركوا
في التقبل والعمل جميعا اه اى وهنا لم يذكر التقبل اصلا بل مجرد العمل مقيدا على كل واحد
بنوع منه لكن لا يشترط كون التقبل منهما معا لما في البحر ايضا لو اشتركوا على ان يتقبل احدهما
المنازع ويعمل الآخر او يتقبله احدهما ويقطعه ثم يدفعه الى الآخر لا حجة بالنصف جار كذا
في القنية لكن من شرط عليه العمل فقط لو تقبل جاز فلو شرط على من عليه العمل ان لا يتقبل
لا يجوز لانه عند السكوت جعل اثباتها اقتضاء ولا يمكن ذلك مع النفي كذا في المحيط اه قلت
وبه علم ان الشرط عدم نفي التقبل عن احدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما ولا على عمالهما
لانه اذا اشتركوا على ان يتقبل احدهما ويعمل الآخر بلا نفي كان لكل منهما التقبل والعمل
لتضمن الشركة الوكالة قال في البحر وحكمها ان يصير كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه
بتقبل الاعمال والتوكيل به حائز سواء كان الوكيل يحسن مباشرة ذلك العمل او لا **(قوله)**
فلا يلزم اتحاد صناعة ومكان (تفريع الاول على كلام المصنف ظاهر واما الثاني فمن حيث انه لم
يقيد بالمكان ووجه عدم اللزوم كما في الفتح ان المعنى المجوز لشركة التقبل من كون المنقصود
تحصيل الربح يتفاوت بين كون العمل في دكاكين او دكان وكون الاعمال من احناس او
جنس **(قوله)** على ان يتقبلا الاعمال اى محالها ككثبات مثلا عن العمل عرض لا يقبل القبول
افاده القهستاني وعلمت ان التخصيص على تقبل كل منهما او على عمله غير شرط وفي النهر ان
المشترك فيه انما هو العمل ولذا قالوا من سور هذه الشركة ان يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه
العمل بالنصف والقياس ان لا يجوز لان من احدثها العمل ومن الآخر الحانوت واستحسن
جوازها لان التقبل من صاحب الحانوت عمل اه ومنها ما في البحر عن البرازية لاحدهما آلة
القضارة والآخر بيت اشتركوا على ان يعملوا في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر
الصناعات ولو من احدها أداة القضارة والعمل من الآخر فسدت والربح للعامل وعليه اجر
مثل الاداة اه ونظير هذه الاخيرة مسائل ستاتي في الفصل قيل وتبطل الشركة الخ **(قوله)**
التي يمكن استحقاقها اى التي يستحقها المستاجر بعقد الاجارة وزاد في البحر قيد ان يكون
العمل حلالا لما في البرازية او اشتركوا في عمل حرام لم يصح اه وانت خير بان الحرام لا يستحق
بالاجر ففهم **(قوله)** منه الاول ومنها اى الاعمال المذكورة **(قوله)** على المفتي به اى الذى
هو قول المتأخرين من جواز اخذ الاجرة على التعليم وكذا على الاذان والامامة فافهم **(قوله)**
بخلاف شركة دلايين فان عمل الدلالة لا يمكن استحقاقه بمقد الاجارة حتى لو استأجر دلالا لبيع
له او يشتري ولا حارة فاسدة اذا لم يبين له أجلا كما صرح به في اجازة المحتج ح **(قوله)** ومغنين
لان الغناء حرام **(قوله)** وشهود محاكم اعمد صحة الاستئجار على الشهادة ح **(قوله)** وقراء
محاسن وتمعن اه يحتمل اه عطف تفسير أو مغاير وهو بفتح التاء المثناة فوق ريعين مهملة بعدها

فلا يلزم اتحاد صناعة ومكان
(على ان يتقبلا الاعمال)
التي يمكن استحقاقها ومنه
تعليم كتابة وقرآن ورفقه
على المفتي به بخلاف شركة
دلايين ومغنين وشهود
محاكم وقراء محاسن وتمعن

الف ثم زاي جمع تعزئة وهي المأتم بالهمزة والتاء المتتاة الفوقية الذي يصنع الاموات لان عادتهم القراءة بصوت واحد يشتمل على التعليط وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء من اثناء الكلمة ولانه استنجا على القراءة والذي اجازه المتأخرون انما هو الاستنجا على التعليم خلافا لمن توهم خلافه كاسياني في الاجارات ان شاء الله تعالى وفي القنية ولا شركة القراء بالزمزمة في المجالس والتعازي لانه غير مستحقة عليهم اه وفي القاموس الزمزمة الصوت البعيدله دوى وتتابع صوت الرعد وذكر ابن الشحنة ان ابن وهبان بالغ في التكبير على اقرارهم على هذا في زمانه وعلى القراءة بالتعطيط ومنع من جواز سماعها واطنب في انكارها وتماه في ح (قوله ووعاظ) اى شركة وعظفيا يحصل لهم بسبب الوعظ لانه غير مستحق عليهم ط (قوله وسؤال) بتشديد الهمزة جمع سائل وهو الشحاذاه ح (قوله لان التوكيل بالسؤال لا يصح) وما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة كما مر (قوله مطلقا) اى سواء شرطا الربح على السواء او مفاضلا وسواء تساويا في العمل والا وقيل ان شرطا اكثر الربح لادانها عملا لا يصح والصحيح الجواز افاده في البحر وهذا اذا لم تكن مفاوضة اذ لا تكون المفاوضة الا مع التساوى كياتي (قوله لانه ليس بربح الخ) اعلم ان التفاضل في الربح عند اشتراط التساوى في العمل لا يجوز قياسا لان الضمان بقدر ما شرط عليه من العمل فالزيادة عليه ربح مالم يضمن فلم يجز العقد كافي شركة الوجوه ويجوز استحسانا لان ما يأخذه ليس بربحا لان الربح انما يكون عند اتحاد الجنس وهنا رأس المال وعمل والربح مال فلم يتحد الجنس فكان ما يأخذه بدن العمل والعمل يتقوم بالتقويم اذا رضى بقدر معين فيقدر بقدر ما يقوم به فلم يؤد الى ربح مالم يضمن بخلاف شركة الوجوه حيث لا يجوز فيها التفاوت في الربح عند التساوى في المشتري لان جنس المال وهو الثمن الواجب في ذمتها متحد والربح يتحقق في الجنس المتحد فلوجاز زيادة الربح كان ربح مالم يضمن وتماه في العناية (قوله فيطالب كل واحد منهما بالعمل الخ) هذا ظاهر فيما اذا كانت مفاوضة اما اذا اطلقاها او قيدها بالengan فنبوت هذين الحكمين استحسان وفيما سواهما فهي باقية على مقتضى العنان ولذا لو اقر بدين من ثمن مبيع مستهلك او أجر أجير أو دكان مدة مضت لا يصدق الابينة لان نفاذ الاقرار على الآخر موجب للمفاوضة ولم ينصا عليها فلو كان المبيع لم يستهلك او المدة لم تمتص فانه يلزمهما كما في المحيط اه ح ملخصا (قوله ويراد افهما) انت الضمير وان عاد على الاجر لتأويله بالاجرة ط (قوله والحاصل الخ) ما مر من قوله ويكون الكسب بينهما انما هو في الكسب الحاصل من عملهما وما هنا في الحاصل من عمل احدهما اى لافرق بين ان يعمل او يعمل احدهما سواء كان عدم عمل الآخر لعذر او لا لان العامل معين القابل والشرط مطلق العمل الخ ما ذكره (قوله واما وجوه) ويقال لها شركة المفاضلة قهستاني (قوله نوعا وانواعا) افادتها تكون خاصة وعامة كافي النهر ولذا حذف المصنف المفعول (قوله اى بسبب وجهتهما) افاد وجه التسمية لان من لا مال له لا يبيعه الناس نسيئة الا اذا كان له جاه ووجهة وشرف عندهم وافاد الكمال ان الجاه مقلوب الوجه بوضع الواو موضع العين فوزنه عقل الان الواو انقلبت الفا للموجب لذلك وقيل اضيفت الى الوجوه لانها تبدل فيها الوجوه لعدم المال (قوله

ووعاظ وسؤال لان التوكيل بالسؤال لا يصح قنية واشباه (ويكون الكسب بينهما) على ما شرطا مطلقا في الاصح لانه ليس بربح بل بدل عمل فصح تقويمه (وكل ما تقبله احدهما يلزمهما) وعلى هذا الاصل (فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب) كل منهما (بالاجر ويبرأ) دافهما (بالدفع اليه) اى الى احدهما (والحاصل من) اجر (عمل احدهما بينهما على الشرط) ولو الآخر مريضا او مسافرا او امتنع عمدا بلا عذر لان الشرط مطلق العمل لا عمل القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره واستأجره استحق الاجر بزاوية * (و) اما (وجوه) هذا رابع وجوه شركة العقد (ان عقداها على ان يشتريا) نوعا وانواعا (بوجوههما) اى بسبب وجهتهما (و ييما) فاحصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشتريا

مطلب

شركة الوجوه

بالنسبة) هو على حل الشارح متعلق بقوله اشتريا وقصدته ذلك دفع ما يوجهه المتن من كونه
مطلوبا ليشترى او يبيعاً وليس كذلك بل هو مطلوب لقوله يشتريا فكان ينبغي للمصنف ذكره
عقبه لانه لا ملل اليهما فشرأوها يكون بالنسبة اما البيع فهو اعم (قوله ويكون كل منهما
عنانا ومفاوضة بشرطه) فصورة اجتماع شرائط المفاوضة في التقبل كما في المحيط ان يشترك
الصانعان على ان يتقبلا جميعا الاعمال وان يضمنا العمل جميعا على التساوى وان يتساويا في
الربح والموضوعة وان يكون كل منهما كفيلا عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة اه و
صورتهما في الوجود كما في النهاية ان يكون الرجلان من اهل الكفالة وان يكون ثمن المشتري
بينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة زاد في الفتح ويتساويا في الربح ويكفي ذكر
مقتضيات المفاوضة عن التلفظ بها كسائر وتامه في البحر ولا يخفى أنه اذا فقد منها شرط
كانت عنانا وفي التمهيد ان شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة قد اختلفت ولم يتعرض في
المتداولات الى انها في كل منها حقيقة والظاهر انها في الاول اى في المال حقيقة وفي الباقيين
محوز ترجيح على الاشتراك (قوله من مناصفة المشتري) اى في المفاوضة والعنان وقوله او
مثالته اى في العنان قهسنى (قوله التلايؤدى الخ) علة لمفهومة ما قبله وهو انه لا يجوز
ان يكون الربح مخالفا لقدر الملك وعبرة الكثير وان شرطا مناصفة المشتري او مثالته فالربح
كذلك وبطل شرط الفضل اه قل في النهر لان استحقاق الربح في شركة الوجود بالضمان
وهو على قدر الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن بخلاف العنان فان
الفضل في الربح فيها مع التساوى في المال صحيح لانها في معنى المضاربة من حيث ان كلا
منهما يعمل في مال صاحبه فتمسكت بها (قوله بخلاف العنان) اى في شركة الاموال وكذا في
شركة التقبل فانه يجوز فيها التفاضل كما قدمناه لان المأخوذ فيها ليس بربح بل بدل عمل كما مر
تقريره ففهمه (قوله بل) كافي شركة الاموال وفي المضاربة في حق رب المال (قوله او عمل)
كالمضارب في المضاربة (قوله او تقبل) عبارة الدرر اوضان وكذا في البحر وغيره وذلك
كم من اجلس على دكانه تقيذا بطرح عليه العمل بالنصف وكفى في شركة الوجود فان الربح فيها بقدر
الضمان والزائد عليه ربح مالم يضمن فلا يجوز كما مر قل في الدرر ولهذا لوقال لغيره تصرف
في مال عني انلى بعض ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني والله سبحانه اعلم

فصل في الشركة الفاسدة

ما في هذا الفصل مسائل منفردة من كتاب الشركة فكان الاولى ان يترجم بها وان كانت الزيادة
على في الترجمة لا تضر (قوله واصطيداد) جمعه من المباح وذلك مقيد بما اذا لم يكن للتلمي
او يتخذ حرفة والا فلا يشمل كما في الاشياء وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب (قوله وطلب
معدن من كثير) المعدن ما وضع في الارض خلقه والكثير ما وضعه بنو آدم والركاز يعمهما فلو
قل وطلب معدن وكثير حافل كالفعل في الهندية لكان اولى لان الكثير الاسلامي لفظة ط
(قوله من طين مباح) فن كان الطين او النورة اوسيلة الزجاج مملوكا فاشتركا على ان يشتريا
ذلك ويطبخاه ويبيعهما جاز وهو كشركة الوجود كذا في الخلاصة معزيا الى الشافعي وتبعه
البرازي والمعنى والمذكور في الفتح ان هذا من شركة الصنائع والاول اظهر نهر (قوله

(بالنسبة) وما في (وكون كل منهما)
التقبل والوجود (عنانا
ومفاوضة) ايضا
(بشرطه) السابق وانما
اطلب كانت عنانا
(وتضمن) شركة كل
من التقبل والوجود
(الوكالة) لاعتبارها في
جميع انواع الشركة
(والكفالة ايضا اذا كانت
مفاوضة) بشرطها
(والربح) فيها (على ما
شرطا من مناصفة المشتري)
بفتح الراء (او مثالته)
ليكون الربح قدر الملك
ان لا يؤدي الى ربح مالم
يضمن بخلاف العنان كما
مر وفي الدرر لا يستحق
الربح الا باحدى ثلاث
بمال او عمل او تقبل

فصل في الشركة الفاسدة

لا تصح شركة في احتطاب
واحتشاش واصطيداد
واستقاء وسائر مباحات
كاجتناء ثمار من جبال
وطلب معدن من كثير
وطبخ آجر من طين مباح
اضمنها الوكالة والتوكيل
فاخذ المباح لا يصح

وما حصله احدها) اى بدون عمل من الآخر (قوله ما حصله معا الخ) يعنى ثم خلطاه وباعاه
 فيقسم الثمن على كيل او وزن ما لكل منهما وان لم يكن وزنيا ولا كيليا قسم على قيمة ما كان
 لكل منهما وان لم يعرف مقدار ما كان لكل منهما صدق كل واحد منهما الى النصف لانهما
 استويا في الاكتساب وكان المكتسب في ايديهما فظاهر انه بينهما نصفان والظاهر يشهد
 له في ذلك فيقبل قوله ولا يصدق على الزيادة على النصف الابينة لانه يدعى خلاف الظاهر اه
 فتح (تأنيه) يؤخذ من هذا ما أفنى به في الحرية في زوج امرأة وابنها اجتماعا في دار واحدة
 وأخذ كل منهما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما ولا يعلم التفاوت والنسوى ولا التميز
 فأجاب بأنه بينهما سوية وكذلك لو اجتمع اخوة يعامون في تركة ابيهم ونما المال فهو بينهم
 سوية ولو اختلفوا في العمل والرأى اه وقدمنا ان هذا ليس شركة مفاوضة مالم يصحرا
 بالنظر او بمقتضياتها مع استيفاء شروطها ثم هذا في غير الابن مع ابيه لما في تقنية الاب وابنه
 يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء فالكسب كله للاب ان كان الابن في عياله اكونه
 معناله الا ترى لو غرس شجرة تكون الاب ثم ذكر خلافا في المرأة مع زوجها اذا اجتمع
 بعماله اموال كثيرة فتقبل هي للزوج وتكون المرأة معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة
 فهو لهما وقيل بينهما نصفان وفي الحانية زوج بنيه الخمسة في داره وكلهم في عياله واختلفوا في
 امتناع فهو الاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قالوا هم أو امرأته بعد موته ان هذا
 استفدناه بعد موته فاقول لهم وان أقروا أنه كان يوم موته فهو ميراث من الاب (قوله بأمانة
 صاحبه) سواء كانت الاعانة بعمل كما اذا اعانه في الجمع والقاع او الربط او الحمل او غيره أو بأمانة
 كما لو دفع له بغلا او راوية ليستقى عليها او شبكة ليصيد بها حموى وقهستاني ط (قوله لا يجاوز
 به) بفتح الواو على البناء المفعول وقوله نصف ثمن ذلك بالرفع لانه هو النائب عن الماعل اه
 فتح اى يعطى اجر المثل لو كان مثل نصف الثمن او اقل فلوا اكثر لا يزداد على نصف الثمن لانه
 رضى بنصف الثمن ثم التعبير بنصف الثمن وقع في كافي الحاكم والهداية وغيرها قل ط
 وذكر في النقاية أن اجر المثل لا يزداد على نصف القيمة لان المعين وصاحب العدة يطلبان اجر
 المثل عند تمام العمل فربما لا ييسر البيع عند تمام العمل فكيف يفرض نصف ثمنه حتى
 يطلب حموى وفي القهستاني ولا يزداد على نصف القيمة اى قيمة المباح يوم الاخذ ان كان له قيمة
 والا فيبنى ان يكون الحكم فيه التخييم والقياس اه (قوله يؤذن بأختياره) قل في الغاية
 وكذا تقديم دليل ابي يوسف على دليل محمد في المبسوط دليل على انهم اختاروا قول محمد اه
 اى لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن الدليل المتقدم وهذه عادة صاحب الهداية ايضا
 انه يؤخر دليل القول المختار وعبرة كافي الحاكم تؤذن ايضا بأختيار قول محمد حيث قل فيه
 اجر مثله لا يجاوز نصف الثمن في قول ابي يوسف وقل محمد له اجر مثله بالنما ما بالغ الا ترى انه
 لو اعانه عليه فلم يصب شيئا كان له اجر مثله اه ونقل ط عن الحموى عن المفتاح ان قول محمد
 هو المختار للفتوى وعن غاية البيان أن قول ابي يوسف استحسان اه قت وعليه فهو من
 المسائل التي ترجح فيها القياس على الاستحسان (قوله والريح الخ) حاصله أن الشركة المفاسدة
 اما بدون مال أو به من الجانبين او من أحدها تخيكم الاولى أن الريح فيها للعامل كما علمت

مطلب
 اجتماع في دار واحدة
 واكتساب ولا يعلم التفاوت
 فهو بينهما بالسوية

(هـ) ما حصله احدها فله
 (و) ما حصله معا فلهما
 نصفين ان لم يعلم ما لكل
 (و) ما حصله احدها بأمانة
 صاحبه فله واصل صاحبه اجر
 مثله بالنما ما بالغ عند محمد
 وعند ابي يوسف لا يجاوز
 به نصف ثمن ذلك قيل
 تقديم قول محمد يؤذن
 بأختياره نهر وعناية
 (و) الريح في الشركة
 الفاسدة بقدر المال ولا
 عبرة بشرط الفضل
 فلو كل المسال لاحدها
 فلا آخر اجر مثله كما
 لو دفع دابته لرجل
 ليؤجرها والاجر بينهما

مطلب
 يرجح القياس

والثانية بقدر المال ولم يذكر ان لاحد من الاجراء لان لا اجر لشريك في العمل بالمشارك كما ذكره في فقيه الصحاح والثالثة لرب المال ولا آخر اجر مثله (قوله فاشركة فاسدة) لانه في معنى بيع منافع دأبى ليكون الاجر بيننا فيكون كله لصاحب الدابة لان العاقد عقد العقد على ملك صاحبه بأمره وللعاقد اجرة مثله لانه لم يرض ان يعمل مجانا فتح (تنبيه) * لم يذكر او ما لو كانت الدابة بين اثنين دفعها احدها للآخر على ان يؤجرها ويعمل عليها على ان تلتي الاجر للعامل والثالث للآخر وهي كثيرة الوقوع ولا شك في فسادها لان المنفعة كالعروض لا تصح فيها الشراكة وحينئذ فلا اجر بينهما على قدر ملكهما وللعامل اجر مثل عمله ولا يشبه العمل في المشترك حتى نقول لا اجر له لان العمل فيما يحمله وهو لغيرها تأمل وتامره في حواشي المنح بحجر الرمل ويأتى قريبا ما يؤيده (قوله وكذلك السفينة والبيت) اى مثل الدابة وفي البحر عن السفينة له سفينة فاشترك مع اربعة على ان يعملوا بسفينته وآلاتها والخمس صاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فيمى فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه اجر مثلهم اهـ (قوله ولو لاحدها بغل ولا آخر بعير) اى وقد اشتركا على ان كلا يؤجر مالكل واحد والحاصل بينهما فهو باطل ايضا لان معنى هذا ان كلا قال لصاحبه بيع منافع دأبى ودأبى على ان ثمنه بينهما ان آجراهما باجر معلوم صفقة واحدة في عمل معلوم قسم الاجر على مثل اجر البغل ومثل اجر الجمال بخلاف ما لو اشتركا على ان يتقبلا المحولات المعلومه باجرة معلومة ولم يؤجر البغل والجمال كانت صحيحة لانها شركة التقبل والاجر بينهما نصفان ولا يعتبر زيادة حمل الجمال على حمل البغل كما لا يعتبر في شركة التقبل زيادة عمل احدهما كصباغين لاحدهما آلة الصبغ ولا آخر بيت يعمل فيه وان آجر البغل أو البعير بعينه كان كل الاجر لصاحبه لانه هو العاقد فلو اعاناه الآخر على التحميل والنقل كان له اجر مثله فتح (قوله على مثل اجر البغل) الاولى اجر مثل البغل وقوله والبعير اى واجر مثل البعير فلو البعير يؤجر بضعف ما يؤجر به البغل مثلا فصاحب البعير ثلثا الاجر واصحاب البغل ثلثه ط وان آجر كل واحد منهما دأبته وشرطا عملهما في الدابة أو عمل احدهما من السوق والحمل وغير ذلك كان الاجر مقسوما بينهما على قدر اجر مثل دأبتهما وعلى مقدار اجر عملهما كما قبل الشركة اهـ قال الحبر الرمل وهو مؤيد لما قلنا * (فرع) * اعطى بذر الفيلق رجلا ليقوم عليه فيعلفه بالاوراق على ان ما حصل فهو بينهما فلياق لصاحب البذر لانه حصل من بذره وللرجل الذى قام عليه قيمة الاوراق واجر مثله على صاحب البذر وعلى هذا اذا دفع البقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما بصفتين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولا آخر مثل علفه واجر مثله تارخانية (قوله اى شركة العقد) اما شركة الملك فلا تبطل وقول الدرر وتبطل الشركة مطلقا فلا تلاق فيه بالنظر للمفاوضة والعنان ط قنت والمراد ان شركة الملك لا تبطل اى لا يبطل الاشتراك فيها بل يبقى المال مشترك بين الحى وورثة الميت كما كان والا فلا يخفى ان شركة الميت مع الحى بطلت بموته تأمل (قوله تموت احدهما) لانها تتضمن الوكالة اى شرط لها ابتداء وبقاء لانه لا يتحقق ابتداءها الا بولاية التصرف فكأن منهما فى مال الآخر ولا تبقى الولاية الا ببقاء الوكالة وبه اندفع ما قيل الوكالة تثبت لهما ولا يلزم من بطلان التسع بطلان الاصل فتح فلو كانوا ثلاثة

فالشركة فاسدة والرجح للمالك ولا آخر اجر مثله وكذلك السفينة والبيت ولو ابيع عليها البر فالرجح لرب البر ولا آخر اجر مثل الدابة ولو لاحدها بغل ولا آخر بعير فالاجر بينهما على مثل اجر البغل والبعير نهر (وتبطل الشركة) اى شركة العقد (تموت احدهما) علم الآخر اولا لانه عزل حكمى (ولو حكما)

فأت أحدهم حتى انسحبت في حقه لا تفسخ في حق الباقيين بحر عن الظاهر به **(قوله)** أن
 قضى بلحاظه مرتداً حتى لو عاد مسلماً لم يكن بينهما شركة وإن لم يقض بلحاظه انقضت على سبيل
 التوقف بالاجماع فإن عاد مسلماً قبل الحكم بقيت وإن مات أو قتل انقضت ولو لم يلحق
 وانقضت المفاوضة على التوقف هل تصير عتاقاً عنده لا وعندهما نعم بحر عن الوالدية مخصصاً
(قوله) بالنكارها أي ويضمن حصة الآخر لأن وجود الأيمن غصب كافي للبحر سائحاني
(قوله) وبقوله لا عمل معك هذا في المعنى فسخ فكان الأولى تأخيرها عن قوله وبفسخ
 أحدها وفي البحر عن البرازية اشتراكاً واشتراكاً أمتعة ثم قال أحدها لا عمل معك بالشركة
 وغاب فباع الحاضر الأمتعة فالحاصل للبائع وعليه قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ
 للشركة معه وأحدها يملك فسخها وإن كان المال عروضاً بخلاف المضاربة هو المختار اهـ **(قوله)**
 بخلاف المضاربة والفرق أن مال الشركة في أيديهما معا وولاية التصرف إليهما جميعاً
 فيملك كل نهي صاحبه عن التصرف في ماله نقداً كان أو عروضاً بخلاف مال المضاربة فإنه بعد
 ماصار عروضاً ثابت حق المضارب فيه لاستحقاقه ربحه وهو المنفرد بالتصرف فلا يملك رب
 المال نهيه اهـ فتح **(قوله)** خلافاً للزيبي حيث قيد فسخ أحدها الشركة بكون المال دراهم
 أو دنائير فأفاد عدمه لو عروضاً كافي المضاربة وهو قول الطحاوي وصرح في الخلاصة بأن
 أحداً الشريكين لا يملك فسخ الشركة إلا برضا صاحبه قال في الفتح وهذا غلط وقد صحح هو
 أي صاحب الخلاصة أفراد الشريك بالفسخ والمال عروض اهـ ووفق في البحر بين كلامي
 الخلاصة واعترضه في النهر وأجبت عنه فيما علقناه على البحر **(قوله)** ويتوقف الخ قيد
 للمتن **(قوله)** لأنه عزل قصدي لأنه نوع حجر فيشترط عليه دفعا للضرر عنه فتح **(قوله)** ويجنونه
 مطبقاً فالشركة قائمة إلى أن يتم أطباق الجنون فتفسخ فإذا عمل بعد ذلك فالربح كله للعامل
 والوضعية عليه وهو كالغصب لمال المجنون فيطيب له ربح ماله لا ما ربح من مال المجنون
 فيتصدق به بحر عن التارخانية قال ط وظاهره أنه لا يحكم بالفسخ إلا بأطباق الجنون وهو مقدر
 بشر أو بنصف حول على الخلاف **(قوله)** لكنه يتصدق الخ والظاهر أنه يقال مثل ذلك فيما
 إذا تصرف أحدهما بالمال في صور بطلان الشركة المارة فإن الربح يكون للعامل ويتصدق بما
 ربح من مال الآخر **(قوله)** ولم يترك أحدهما الخ لأن الأذن بينهما في التجارة والزكاة ليست
 منها ولأن أداء الزكاة من شرطه النية وعند عدم الأذن لانية له فلا تسقط عنه لعدمها ط
 عن المحوى **(قوله)** وأديهما أي أدى كل منهما عن نفسه وعن شريكه ح وصورته كما قال
 ابن كمال بأن أدى كل منهما بغية صاحبه واتفق أدائهما في وقت واحد **(قوله)** وتقاصا أي
 أن كانت مفاوضة أو عتاقاً تساوياً فيها ط **(قوله)** أو رجوع أي بالزيادة أن كانت عتاقاً لم يتساو
 فيها المالا لأن ط **(قوله)** اشترى أحد المتفاوضين قيل التقييد بالمتفاوضين اتفاق وفيه نظر
 لأن قوله وللبيع أخذ كل بئنها لا يشمل العنان لعدم تضمنها الكفالة وإيضاً فإن شريك
 العنان له أن يشتري ما ليس من جنس تجارتها ويقع الشراء له وبطال بئنها وكذا يقع الشراء
 له إذا اشترى من جنس تجارتها بعد ماصار المال عروضاً كما مر قبيل قول المصنف
 وتبطل بهلاك المسالين **(قوله)** بأذن الآخر قيد به لأنه لو اشتراها للوط بلا إذن كانت

بأن قضى بلحاظه مرتداً
 (و) تبطل أيضاً (بأنكارها)
 وبقوله لا عمل معك فتح
 (وبفسخ أحدها) ولو أنزل
 عروضاً بخلاف المضاربة
 هو المختار بزازية خلافاً
 للزيبي ويتوقف على علم
 الآخر لأنه عزل قصدي
 (وبجنونه مطبقاً) فالربح
 بعد ذلك للعامل لكنه
 يتصدق بربح مال المجنون
 تارخانية (ولم يترك أحدها
 مال الآخر بغير إذنه فن
 إذن كل وأديهما) أو جهل
 (ضمن كل نصيب صاحبه)
 وتقاصا أو رجوع بالزيادة
 (وإن أديا متعاقبا كن
 الضمان على الثاني علم بأداء
 صاحبه أولاً كالأموار بأداء
 الزكاة أو الكفارة (إذا
 دفع للفقير بعد أداء الآخر
 بنفسه) لأن فعل الآخر
 عزل حكيم وفيه لا يشترط
 العلم خلافاً لهما (اشترى
 أحد المتفاوضين أمة بأذن
 الآخر) صريحاً فلا يكفي
 سكوته (ليطأها فهي له) لا
 للشركة (بلا شيء) لتضمن
 الأذن بالشراء

شركة بحر (قوله) وط' متعلق بالشراء وقوله الهبة بالنصب مفعول تضمن (قوله) وقالوا يلزمه نصف الثمن (لأنه أدى ديناً عليه خاصة من ما مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه بحر والمتون على قول الامام (قوله) والمبايع الخ) لأنه دين وحسب بسبب التجارة بحر والمراد بالتجارة الشراء فانه من انواعها كما مر في قوله وكل دين لزم احدهما تجارة ففهم (قوله) وعقرها) يرجع الى المستحق قال ح فهو اشترى مرتب (قوله) لا كماله) متعلق بتضمن والامام فيه للتقوية وهي الداخلة على معمول المتعدي بنفسه اذا كان مخولاً على الفعل او متأخراً عن معموله وما هنا من الاول ففهم (قوله) ومن اشترى) بمعنى المضرّد لما في الفتح لو اشترى اثنان عبداً وشركا فيه آخر فاقياس ان يكون له نصفه ولكل من اشترى ربعه لان كلا صار مملوكا نصف نصيبه وفي الاستحسان له ثلثه لانهما حين اشركاه سوياء بانفسهما فكأنه اشترى العبد معهما اهـ (قوله) ان قبل القبض لم يصح) قال في الفتح اعلم ان ثبوت الشركة فيما ذكرنا كله ينبغي على صيرورة المشتري بائعاً للمدعي الشركة وهو استفاد المالك منه فابنى على هذا ان من اشترى عبداً فله يقبضه حتى اشرك فيه رجلاً لم يجز لانه بيع ما لم يقبض ولو اشركه بعد القبض ولم يمسسه اليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم انه لا بد من قبول الذي اشركه لان لفظ اشركتك صار ايجاباً للبيع اهـ قات ومثله قوله في الذخيرة اشترى شيئاً ثم اشرك آخر فيه فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي اشترده اهـ ومقتضاه انه يثبت فيه بقية احكام البيع من ثبوت خيار العيب والرؤية ونحوه وانه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول المصنف وان بعده صح الخ فتأمل (قوله) ولزمه نصف الثمن) بناء على ان مطلق الشركة يقتضي التسوية قل الله تعالى فهم شركاء في الثالث الا ان يبين خلافه فتح (قوله) ثم لقيه آخر) اما لو اشرك اثنين صفقة واحدة كان العبد بينهما اثلاثاً فتح وكفى (قوله) فان كان القائل) اي الثاني (قوله) فله ربعه) اي ربع جميع العبد لانه طاب منه الاسراك في نصيبه ونصيبه النصف بحر (قوله) لكون مطلوبه شركته في كماله) لانه حيث لم يعلم بمشاركة الاول يصير طالباً للشراء النصف وقد اجابه اليه * (تايه) * لا يخفى ان هذه الشركة شركة ملك وفي التتارخانية عن التمسك سئل والدي عن احد شريكي عنان اشترى بما في يده من المال عروضاً ثم قل لاجنبي اشركتك في نصيبي مما اشتريت قل يصير شريكاً له شركة ملك (قوله) ما اشتريت اليوم الخ) ذكر اليوم غير قيد كفي الهندية وفي كافي الحاكم وان اشتركا بالامال على ان ما اشتريا من الرقيق فهو بينهما جاز وكذلك لو قالا في هذا الشهر فخصاً العمل والوقت فان قل احدهما اشتريت متاعاً فهلك متى وطالب شريكه بنصف ثمنه لم يصدق فان برهن على الشراء والقبض ثم ادعى الهلاك صدق بيمينه وان شرط الربح اثلاثاً بطل الشرط والربح بينهما نصفان ولا يستطيع احدهما الخروج من الشركة الا بمحض من صاحبه اهـ ملخصاً زاد في البحر عن الظهيرية وليس لواحد منهما ان يبيع حصة الآخر مما اشترى الا باذن صاحبه لانهما اشتركا في الشراء لافي البيع اهـ فتأود ان هذه شركة ملك لا عقد وقدمنا عن الولوالية اشتركا على ان ما اشتريا من تجارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والتقدير والوقت لان كلا منهما صار وكلاً عن الآخر في نصف

له طء الهبة دلاً طرأ عليه لايها خرمه وطء الشركة وعبه المشاع فيما لا يشبه حائزاً وقولاً يلزمه نصف الثمن (ولابح) والمستحق (اخذ كل منهما) وعقرها لتضمن المتفاوضة للذمة (ومن اشترى عند) مثلاً (فقال له آخر اشركني فيه فيما فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العبد ولو قل اشركني فيه فقل بـ ثم لقيه آخر و قل مثله وأجيب بنعوان) كان القائل (عالمًا بمشاركة الاول فله ربعه وان لم يعلم فله نصيبه) لكون مطلوبه شركته في كماله (و) حيثئذ (اخرج العبد من ملك الاول) ما اشتريت اليوم من انواع التجارة فهو بائى وبينك فقال نعم جاز اشياء وفيها تقبل ثلاثة عملاً بالاعتد شركة فعماله احدهم فله ثلث الأجر

ما يشتره وغرضه تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء وفي التارخانية عن
المتقى قال هشام سمعت ابا يوسف يقول في رجل قال لآخر مئى عشرة آلاف فحذها شركة
تشتري بنى وبينك قال هو جائز والربح والوضيعة عليهما اهـ **(قوله ولا شئ للآخرين)**
لانهم لما لم يكونوا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل لان المستحق على كل منهم ثلثه بثالث
الاجر فاذا عمل احدهم الكل صار متطوعا في الثلثين فلا يستحق الاجر اهـ ح عن البحرقل
ابن وهبان هذا في القضاء اما في الديانة فينبغي ان يوفيه بقية الاجرة لان الظاهر من حال العامل
انه انما عمل الجميع على ظن ان يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي ان يخيب ظنه **(قوله انقول)**
لمنكر الشركة) اى اذا كان المال في يده فادعى عليه آخرانه شاركة ومفاوضة فاقول للجاحد مع
يمينه وعلى المدعى البينة لانه يدعى العقد واستحقاق ما في يده وهو منكر ففتح **(قوله برهن الورثة)**
الح) اى اذا مات احد المفاوضين والمال في يد الحى فبرهن الورثة على المفاوضة لم يقض لهم
بشئ مما في يد الحى لانهما شهدا بعقد علم ارتفاعه بالموت ولانه لاحكم فيما شهدا به على المال
الذى في يده في الحال لان المفاوضة فيما مضى لا توجب ان يكون المال الذى في يده في الحال من
شركتهما الا ان يبرهنوا انه كان في يده في حياة الميت او انه من شركتهما فانه حينئذ شهدوا
بأن نصف للميت وورثته خلفاؤه ففتح **(قوله برهنوا على الارث)** يعنى والمال في ايديهم كفى الفتح
(قوله قضى له بنصفه) اى ترجيح البيئته على بئنتهم لانه خارج يدعى نصف المال على ذى اليد
بعقد المفاوضة مع المورث **(قوله تصرف احد الشريكين في البلد الح)** تخصيص احدهما
بكونه تصرف في البلد والاخر في السفر مبنى على كونه صورة الواقعة اوليفيد ان القول
لذى اليد وان لم يعلم صاحبه بما صنع **(قوله فاقول له ان المال في يده)** لانه حينئذ امين فقد
ادعى ان الاثب حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن في يده لانه يدعى دينه عليه فلو قال لى في هذا المال
الذى في يدي كذا يقبل ايضا كما يقبل انه لا غير تأمل وهى واقعة الفتوى وبه افتيت رملى على
المنح وافق ايضا في الحيرية فيما اذا قال الذى في يده المال كنت استدنت من فلان كذا
للشركة ودفعت له دينه بأن القول قوله بيمينه واستدل له بما في المنح عن جواهر المتأوى وهو
ما ذكره الشارح هنا ويؤيده ما في الحامدية عن محيط السرخسى في فصل ما يجوز لاحد
شريكى العنان لو استقرض احدهما ما لا لزمهما لان الاستقراض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك
المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة او الاستعارة وايهما كان نفذ على صاحبه اهـ
ومثله في الولوالية وكذا في الحانية من فصل شركة العنان لكن في الحانية ايضا قال احد
شريكى العنان انى استقرضت من فلان الف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله
لا يكون حجة لالزام الدين عليه وان امر احدهما صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا يملك
الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل
بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الا ان يقول الوكيل للمقرض ان فلانا
يستقرض منك الف درهم فيئذ يكون المال على الموكل لاعلى الوكيل اهـ اى لانه يكون
حينئذ رسولا والمستقرض هو المرسل وكذا قال في الولوالية وان اذن كل منهما لصاحبه

ولا شئ للآخرين
(فروع) القول لمنكر
الشركة * برهن الورثة
على المفاوضة لم يقبل حتى
يرهنوا انه كان مع الحى
في حياة الميت * برهنوا
على الارث والحى على
المفاوضة قضى له بنصفه
فتح * تصرف احد
الشريكين في البلد والاخر
في السفر وأراد القسمة
فقال ذواليد قد استقرضت
الفا فاقول له ان المال
في يده * سؤروا كراما
فباعوا ثمرته

مطلب

اذا قال الشريك استقرضت
الفا فاقول له ان المال

بالاستدانة عليه برمه خاصة وكان مقرصا ان يأخذه منه وليس له أن يرجع على
شريكه وهو الصحيح لأن التوكيل بالاستقراض باطل فصار لاذن وعدمه سواء اه
قلت ويظهر من هذا أن المستدانة قوين أحدهما مأمور عن المحيط من أن لكل من شريك
الغبن الاستقراض لأنه تجارة أي مبادلة معنى والثاني عدم الجواز ولو بصريح الاذن
وهو الصحيح موافقة لقولهم ان التوكيل بالاستقراض باطل لأنه توكيل بالتكدي
وبماه ان الاستقراض تبرع ابتداء فكان في معنى التكدي أي الشحاذة ويتفرع على
ذلك أنه لو استقرض بالاذن وهلك القرض يهلك عليهما على القول الاول وعلى الثاني
يهلك على المستقرض لكن لا يخفى ان هذا لا ينافي ما مر عن الجواهر لان ما استقرضه
أحدهما يمكنه المستقرض لعدم صحة الاذن فينفذ عليه فإذا اخذ المال ووضع في مال
الشركة وكان ما في يده يصدق فله اخذ نظيره لما قدمه المصنف ان الشريك أمين
في المال فيقبل قوله بيمينه وأما قوله وليس له أن يرجع على شريكه فذلك فيما اذا هلك
القرض فلا ينافي بقوله ان بعض هذا المال قرض واراد اخذ نظيره اذا رجوع
في ذلك على الشريك وكذا لا ينافي ما قدمناه عند قوله لا يصح اقراره بدين من أنه يلزم
المقر جميع الدين ان كان هو الذي وليه الحق لما قلنا نعم يشكل عليه ما مر هناك في الشرح
من أنه لو اقر بخيرية في يده من الشركة انها لرجل لم يخز في حصة شريكه الا ان يحجب بان
المراد ما اذا علم بينة او اقرار انها من المال المشترك بينهما اذا يصدق على شريكه بان
اقراره يقتصر عليه هذا ماضر لي في هذا المقدم فغنتم تحريره والسلام **(قوله ودفعوه)**
أي الثمن المفهوم من البيع التزاما والمصنف صرح به اهـ **(قوله فده في التراب)**
أي تراب الكرم الحصين بباب وغلق ولو في الارض المملوكة له لم يضمن ان جعل علامة
والاضمن كالوضع في المنافسة مطلقا جامع الفصولين والفرق بين الكرم والارض
ان الكرم مطلوب لاجل الثمار فلا بد من كونه حرزا وأما الارض فليست مقصودة
سائحنا ففهم **(قوله اقرضه نصفه)** يحتمل ان يكون الاقراض بعد اقراره او قبله
فن قرض المشاع جائز بالاجماع كما في جامع الفصولين في مضاربة التارخانية ولو قال
خذ هذه الالف على ان نصفها قرض على ان تعمل بالنصف الآخر على ان يكون
الربح لى حاز ولا يكره فان تصرف بالالف وبيع كان بينهما على السواء والوضعية عليهما
لان نصف الالف صار ملكا له مضارب بالقرض والنصف الآخر بضاعة في يده وان على ان
نصفها قرض ونصفها مضاربة بالنصف حاز ولم يذكر الكراهة هنا اهـ قلت ويظهر عدم
الكراهة في الثاني بالاولى والظاهر ان الشركة كالمفاوضة لو دفع النصف نصفها قرض
على ان يعمل بالالف بالشركة بينهما والربح بقدر المسالين مثلا وأنه لا كراهة في ذلك لأنه
ليس قرض حرقة **(قوله فضا رب المال حصته)** أي مما كان من الشركة منح والمراد
انه طلب مال القرضه فن صر لي ان يصير مال الشركة ناضا أي دراهم ودنانير يأخذ
ما اقرضه من حصته وان لم يصير لنفسه اخذ متاعا بقيمة الوقت والظاهر انه مقيد برضا

ودفعوه لاحدهم ليحفظه
فده في التراب ولم يجده
حلف فقط * دفع لآخر
مالا اقرضه نصفه وعقد
الشركة في سكن فشرى
امتعة فطلب رب المال
حصته ان لم يصبر لنصفه اخذ
المتاع بقيمة الوقت

مطلب

دفع الف على ان نصفه قرض
ونصفه مضاربة او شركة

شريكه والاقله دفع قرضه من غير المتاع ان كان له غيره او يأمره القاضى ببيعه وانما قلنا ان المراد مال القرض لانه لو كان المراد قسمة حصته من مال الشركة فانه يقوم بقيمته يوم اشترياه ويكون الربح بينهما على قدره كالتقاه في البحر عن النابيع **(قوله)** بينهما متاع الخ ولو كان بينهما بيع حمل عليه احدها بأمر شريكه فسقط في الطريق فنجره ان كان ترجى حياته ضمن والا فلا ولو نجره اجنبى يضمن مطلقا وهو الاصح وكذا الشاة لو ذبحها الراعى على هذا التفصيل ولو ذبحها غيره يضمن ط ملخصا عن الهندية **(قوله)** دابة مشتركة اى بين حاضر وغائب ط **(قوله)** قال البيطارون جمع بيطار معالج الدواب قاموس ط **(قوله)** لم يضمن اى اذا هلكت لانه اعتمد على خبر اهل المعرفة ومفهوما انه لو فعله من تلقاء نفسه ضمن ط **(قوله)** سكن احدها الخ تقدمت مسائل الاستفاد بالمشارك في غيبة شريكه اول الباب عند قوله الا فى الخلط والاختلاط وقد منا الكلام عليها **(قوله)** طاحون مشتركة المراد بها كل ما لا يقسم ط **(قوله)** عمرها بصيغة الامر اى قال الآخر عمرها معى فافهم **(قوله)** لم يرجع لان شريكه يجبر على ان يفعل معه كما يعلم من الضابط الآتى **(قوله)** فليس بمتطوع مخالف لما قبله وللضابط **(قوله)** فهو متطوع لانه يجبر على الاتفاق وعلى اداء الخراج ط قال فى جامع الفصولين جاز الجبر على الاتفاق فى قن وزرع ودابة مشتركة ولم يجبر ذوالسفل على البناء لانه فى الاول يصير الممتع عن النفقة متلفا حقا قائما لشريكه فيجبر بخلاف الثانى لان حق ذى العلوقاقت اذحقه قرار العلو على السفل ولم يبقا لكن يأتى فى الحائظ المشترك لو انهم وعرضه عريضة قيل لا يجبر وقيل يجبر وهو الاشبه لتضرر الشريك فعلى هذا القول ينبى ان يجبر ذوالسفل على البناء اه ملخصا وذكرا قبيله فى قن او زرع بينهما فغاب احدها وانفق الآخر يكون متبرعا بخلاف ذى العلو مع ان كلا لا يصل الى احياء حقيقه الا بالاتفاق والفرق ان الاول غير مضطر لان شريكه لو حاضرا يجبره القاضى على الاتفاق ولو غائبا بأمر القاضى الحاضر به ليرجع على الآخر فلما زال الاضطرار كان متبرعا اما ذوالعلو فمضطر فى بناء السفل اذا القاضى لا يجبره لو حاضرا فلا يأمر غيره لو غائبا والمضطر ليس بمتبرع اه ملخصا وحاصله ان فى الجبر على الاتفاق على القن والزرع قولين وانه ينبى ان يكون ذوالسفل كذلك **(قوله)** والضابط الخ نقل هذا الضابط فى متفرقات قضاء البحر عن الامام الحلوانى قلت ولا بد من تقييده بما اذا كان مرید الاتفاق مضطرا الى اتفاق شريكه معه فيقال اذا كان احدهما مضطرا الى الاتفاق معه وانفق بلا اذن الآخر فان كان الآخر الممتع يجبر على الفعل معه فهو متطوع لتمكنه من رفعه الى القاضى ليحبره والا لاى وان لم يجبر الممتع لا يكون متطوعا فالاول كافى الثلاث التى ذكرها الشارح وكفى قن وزرع ودابة على احد القولين والثانى كافى سفل انهم فان صاحبه لا يجبر على البناء على ما مر فذوالعلو مضطر الى البناء وصاحبه لا يجبر فاذا انفق ذوالعلو لا يكون متبرعا ومثله الحائظ المنهدم اذا كان عليه حمولة لاخر على ما يأتى بيانه بخلاف ما اذا كان مرید الاتفاق غير مضطر وكان صاحبه لا يجبر كدار يمكن قسمتها وامتنع الشريك من العمارة فانه لا يجبر فلو أنفق عليها الآخر بلا اذنه فهو متبرع لانه غير مضطر اذ يمكنه ان يقسم حصته ويعمرها كما صرح به فى الحانية ويعلم مما يأتى من التقييد بما لا يقسم

* بينهما متاع على دابة فى الطريق سقطت فاكثرى احدها بغية الآخر خوفا من هلاك المتاع وانقصه رجع بحصته قية * دابة مشتركة قال البيطارون لابد من كياها فكواها الحاضر لم يضمن * دار بين اثنين سكن احدها وخربت ان خربت بالسكنى ضمن * طاحون مشتركة قال احدها لصاحبه عمرها فقال هذه العمارة تكفينى لا ارضى بعمارتك فعمرها لم يرجع جواهر الفتوى * وفى السراجية طاحون مشتركة انفق احدها فى عمارتها فليس بمتطوع ولو انفق على عبد مشترك او أدى خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل من منح المصنف قلت والضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدها بلا اذن فهو متطوع والا لا

مطلب

مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والاتفاق فى المشترك

يضا وبه علمه لا بد من التقييد بالاضطرار كما قلنا ولا يلزم ان لا يكون متبرعا حيث امكنته
 القسمة وعلى هذا يحمل ما في جامع الفصولين حيث قلنا وتحقيق ان الاضطرار يثبت فيما
 لا يخبر صاحبه لافي خبر في الاول يرجع لافي الثاني لوفقه بلا اذن وهذا يخلصك عن الاضطراب
 الواقع في هذا الباب اه ما خلا وفيهم هذا وفي شرح الوهبانية لشرنا لابي حمام بين رجلين
 اودولاب ونحوه مما تفوت بقسمته المنفعة المقصودة احتياج الى المزمة وامتنع احدهما
 منها قل بعضهم يؤجرها القاضي ليردها بالاجرة او ياذن لاحدهما بالاجارة واخذ المزمة منها
 وقول بعضهم ان القاضي ياذن لغير الابن بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي
 حصته وفتوى على هذا القول اه ومثله في الخبرية عن الحسانية قلت وهذا زيادة بيان
 ما سكت عنه ضابطه المذكور وهو انه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي ليحجبه ثم امتنع
 تعنتا وتحجرا ياذن القاضي بامضطر يرجع في انه يذكر بما ذكرنا في جامع الفصولين حائط
 بينهما وهي وخيف سقوطه فراد احدهما تقضه واني الآخر يحجر على تقضه ولو هدم حائطا
 بينهما في احدهما عن ماله يجبر ولو انه دمه لا يجبر ولكنه يبنى الآخر فيمنعه حتى يأخذ نصف
 ما اتفقوا عليه بأمري القاضي ونصف قيمة البناء لو اتفق بلا امر القاضي اه ونقل هذا
 حكمه في شرح الوهبانية عن الذخيرة في مسألة الهدم السفلى وقول انه الصحيح اختيار
 مفتوى فعه ان هذا في لا يجبر عليه كالحائض والسفل اما يجبر عليه مثل ما لا يقسم لا بد فيه
 عند الامتناع من اذن القاضي كما علمت خلافا لما سألني عن الاشياء وبه يظهر لك ما في قسمة
 الخيرية حيث سأل في عقد لا يقبل القسمة كالحا حون والتمام اذا احتاج الى مزمة وانفق
 احد الشريكين من ماله اجاب لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كحقيقه في
 جامع الفصولين وجعل مفتوى عليه في الوالوجية قلنا في جامع الفصولين معزيا الى فتوى
 الفضلي طاحونة لهما اتفق احدهما في مرمتها بلا اذن الآخر ما يكن متبرعا اذا لا يتوصل الى
 الانتفاع بتسليمه الا به ه فراجع كتب المذهب فن في هذه المسئلة وقع تحجير واضطراب في
 كلام الاصحاب اه ما خلا قلت ما نقله في جامع الفصولين عن القاضي قل عقبه اقول ينبغي
 ان يكون على تفصيل قدمته اه قلت اراد بالتفصيل ما مر من اذلة الرجوع وعدمه على
 الجبر وعدمه وحاصله انه يرض بما في فتوى الفضلي لان الشريك في الطاحون يجبر لكونها
 مما لا يقسم فلا يرجع المعمر بلا اذنه وبلا امر القاضي ويمكن تأويل كلام الفضلي بحمله على
 ما اذا اتفق بأمر القاضي او هو قول آخر كما يأتي واما في الوالوجية فقد ذكره في مسألة
 السفلى وهو ما قدمناه آنفا عن شرح الوهبانية عن الذخيرة بعينه وهذه المسئلة لا يجبر فيها
 الشريك فيرجع عليه المعمر وان عمر بلا اذنه كما علمت ولانقاس عليها مسألة الطاحون
 ٢ ولذي تحصل في هذا محل ان الشريك اذا لم يضطر الى العمارة مع شريكه بان امكنه القسمة
 واتفق بلا اذنه فهو متبرع وان اضطر وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه او
 امر القاضي فيرجع بمتفق والا فهو متبرع وان اضطر وكان شريكه لا يجبر فان اتفق
 اذنه وبأمر القاضي يرجع بمتفق والا فلا قيمة فغتم تحجير هذا المقام الذي هو مزالة

٣ قوله وبه علمه

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

قوله بمتفق

اقدام الافهام (قوله وصي وناظر) قل في وصايا الحانية جدار بين داري صغيرين عليه حمولة يخاف عليه السقوط ولكن صغير وصي فطاب احد الوصيين مرمة الجدار وابى الآخر قل الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل يبعث المتدني امينا ينظر فيه ان علم ان في تركه ضررا عليهما اجبر الآبي ان يبني مع صاحبه وليس هذا كأباء احد المالكين لان ثمة الآبي رضي بدخول الضرر عليه فلا يجبر اما هنا الوصي اراد ادخال الضرر على الصغير فيجبر ان يرمه مع صاحبه اه قات ويجب ان يكون الوقت كمال اليتيم فاذا كانت الدار مشتركة بين وقفين احتاجت الى المرمة فأرادها احد الناظرين وابى الآخر يجبر على التعمير من مال الوقت وقد صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء البحر ح قات بقي لو كانت الشراكة بين بالغ ویتيم وينبغي انه لو كان الضرر على البالغ لا يجبر وصي اليتيم بخلاف العكس وكذا لو بين یتيمين والضرر على احدهما بان كانت حمولة الجدار له فينبغي ان يجبر وصي المتضرر لو امتنع وكذا يقال في الوقف مع المالك تأمل (قوله وضرورة تعذر قسمة) الاضافة لبيان (قوله ككبرى نهر) اي تعزيله (قوله فن كان الحائط يحتمل القسمة) اي يحتمل اساسه القسمة بان كان عريضا وفي المسئلة تفصيل لانه اما ان يكون عليه حمولة او لا ففي الثاني ان طاب احدهما القسمة وابى الآخر فقل لا يجبر مطلقا وقيل يجبر لو عرصته عريضة وبه يفتى وان طاب احدهما البناء لا القسمة فلو عريضة لا يجبر الآبي ولو غير عريضة قيل لا يجبر ايضا وقيل يجبر وهو الاشبه وان بنى احدهما قيل لا يرجع مطلقا وقيل لا يرجع لو عريضة لانه غير مضطر فيه وفي الاول وهو ما اذا كان عليه حمولة فاما ان تكون الحمولة لهما او لاحدهما فن كانت لهما فن طاب احدهما قسمة عريضة الحائط لا يجبر الآخر ولو عريضة اذ لكل منهما حق في كامل العريضة وهو وضع الجذوع على جميع الحائط وان طاب احدهما البناء قيل لا يجبر الآبي لو عريضة وقيل مطلقا وقيل يجبر مطلقا وبه يفتى اذ في عدم الجبر تعطيل حق شريكه وهو وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بنى بلا اذن قيل لو عريضة لا يرجع وقيل يرجع وهو الصحيح لانه مضطر كما لو كانت غير عريضة لكن مر ان الفتوى عن ان شريكه يجبر على البناء ولا يضطر في يجبر عليه كما مر تحقيقه فينبغي ان يفتى بأنه متبرع وان كانت الحمولة لاحدهما وطاب صاحبها القسمة يجبر الآبي لو عريضة وهو الصحيح وبه يفتى ولو اراد ذوا الحمولة البناء وابى الآخر فالصحيح انه يجبر ولو بنى فالصحيح انه يرجع لما مر انه مضطر ولو بناء الآخر والعريضة عريضة فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الباني متبرعا كان له منع صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما اتفق لوقية البناء على ما مر فلو قل صاحبه ان لا اتمع بالمبنى قيل لا يرجع الباني وقيل يرجع اه جامع الفصولين ما خلا (قوله والا جبر) اي وان لم يحتمل القسمة اجبر الآبي على البناء وهو الاشبه كما مر (قوله ككبرى ح) اي اذا احتاج الى مرمة او قدر ونحوه بخلاف ما اذا خرب وصار صحرا لانه يمكن قسمة كذا في جامع الفصولين (قوله بلا اذن شريكه) اي في الارض بان كانت مشتركة بينهما بصفين (قوله لا يجبر) لانه بيع معنى فلا يصح في معدوم (قوله وان اراد) اي غير الرضاع (قوله يقاسمه) اي يقاسمه لارض مشتركة بينهما (قوله لا ينعمه) اي يقع الزرع من نصيبه من الارض ونظيره ما قالوا فيما لو بنى في دار مشتركة وطاب الآخر

ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصي وناظر وضرورة تعذر قسمة ككبرى نهر ومرمة قناة وبئر ودولاب وسفينة معينة وحائط لا يقسم اساسه فن كان الحائط يحتمل القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه الستة لا يجبر والا جبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان وطاحون وتماره في متفرقات قضاء البحر والعيني والاشباه وفي غصبا المجتبى زرع بلا اذن شريكه فدفعت له شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لا يجبر وبعد حذر وان اراد قسمة يتسمة فيقاسمه من نصيبه

٣. مطلبه

في الحائط اذا خرب وطالب احد الشريكين قسمته او تعميره

رفع البناء فإنه يقاسمه المدر ويأمره بهدم ما خرج من البناء في حصته **(قوله)** ويضمن الزارع نقصان الأرض بالقلع (أي نقصان نصف الأرض لو انتقصت لأنه غائب في نصيب شريكه شرح الملتقى **(قوله)** والصواب نقصان الزرع) هذا من عند الشارح لأن عبارة المجتبى انتهت عند قوله نقصان الأرض ، منع كما وحدته في نسخة معتمدة من نسخ المجتبى ولا وجه لتصويب الشارح فن نقصان الزرع بأرادة مالكه على الخصوص أما نقصان الأرض بالقلع فضرر للشريك لكونها ملكهما فإن القسمة وقعت على الزرع فقط لأعلى الأرض أيضا هذا ماظهرلى فأمل ا ه ح ق ت في عبارته قلب والصواب ان يقول فإن القسمة وقعت على الأرض فقط لأعلى الزرع أيضا على ان مفهمه من كلام الشارح غير متعين ويبعد من هذا الشارح الفاضل ان يفهم هذا الفهم العاطل بل مراده ان الصواب ان يقول ويضمن الزارع نقصان الأرض بالزرع لكنه اختصر العبارة فقال نقصان الزرع من اضافة المصدر الى فاعله أي ما نقصها الزرع ووجه التصويب ان الأرض ينقصها الزرع لا القلع لأنها تحرث لأجل الزرع فإذا زرعت ونبت الزرع تحتاج الى حرث آخر بل بعض أنواع الزرع يعطل الأرض بحيث لا يمكن زراعتها حتى تترك عامين أو أكثر أما نفس القلع فليس ضررا للأرض منه ففهم **(قوله)** والابن ثم أجره ليرجع) أي أجره بأذن القاضي ليأخذ ما نفقه من الاجرة وهذا احد قولين والثاني ان القاضي يأذن له بالانفاق ثم يتبع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته وقدما عن شرح الوهبانية للشرنبلالى ان الفتوى على هذا القول وعبارة الاشباه كما ذكره الشارح في آخر القسمة والابن ثم أجره ليرجع بما أنفق أو بأمر قاض والا فبقسمة البناء وقت البناء اه وقدما ان هذا التفصيل فيما لا يجبر فيه الشريك **(قوله)** باع شريك الخ) أي شركة الملك وهذه المسئلة تقدمت متناول الباب عند قوله وكل أجني في مال صاحبه الخ **(قوله)** وهالكاً أى الفرس والالف فيه للاطلاق والمراد انه هلك بيد المشتري **(قوله)** وكان ذا) أي بيع المقرن بالتسليم اذا بيع وحده لا يوجب الضمان لعدم تحقق الغصب به كما ذكره في كتاب الغصب وفي البرازية قول بع الوديعة وقبضت ثمنها لا يضمن ما يقل دفعها الى المشتري **(قوله)** فان يشاؤا الخ) أي الشركاء وفي الحامدية عن فتاوى قارى الهداية والمنح لهما دابة فباع أحدها نصيبه وسلمها الى المشتري بغير اذن شريكه فهلك عند المشتري فالشريك بخير بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه فتصف الثمن له وان ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على احد كما هو حكم الغاصب اه وبه علم ان مبنى الضمان هو التسليم الى المشتري بدون اذن الشركاء لا بمجرد البيع كما قلنا فافهم ووجه الخيار هو ان البائع كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب **(قوله)** وان يكن كل شريك أجرا الخ) هذه المسئلة سئل عنها الامام القاضي واجاب فيها بعدم الرجوع ثم قال يحتمل ان يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما اتفق فيرجع على مؤجره وهو اى مؤجره على شريكه ويحتمل ان يقال المستأجر انما رجع على مؤجره الامر وامره انما يجوز على نفسه لأعلى غيره فالمستأجر متبرع في نصيب شريكه فلا يرجع على احد اه وناقشه في جامع الفصولين بقوله اقول لورم المؤجر بنفسه فلو كان له الرجوع على شريكه ينبغي ان يرجع المستأجر على مؤجره وهو على شريكه

ويضمن الزارع نقصان الأرض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي قسمة الاشياء المشترك اذا انهدم فأبى احدهما العمارة فن احتمل القسمة لاجبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع وتامه في شركة المنظومة المحية وفيها

باع شريك شقصه الآخر *
ولو بلاذن شريك ناظر *
فيما عد الخلط والاختلاط *
جوز ذالبيع والتعاطى *
ثم الشريك ههنا لو باعا *
حصته من فرس وابتاعا *
ذلك منه الاجنى وهلكا *
وكان ذا بغير اذن الشركا *
فان يشاؤا ضمنوا الشريك
او * من اشترى منه على ما
قدروا * وان يكن كل
شريك أجرا * حصه
حما له من آخر * وكان
شخص منهما قد اذنا *
لذلك في تميرها وبالبناء *
فلا رجوع صاح للمستأجر *
في ذا البناء على الشريك
الآخر *

لصحة الامر اذا امر فيما له فعليه فكأنه رم بنفسه فلامعنى لقوله وامره انما يجوز على نفسه
لاعلى غيره ولولم يكن له الرجوع اذا رم بنفسه لم يجز امره على حق شريكه فلا رجوع فلا يفيد
قوله يقوم مقام مؤجره فالحاصل ان احدا الاحتمالين باطل الا ان يكون قولان في رجوع
المؤجر لو رم بنفسه والظاهر ان فيه قوانين على ما يظهر مما تقدم ولو رمه المؤجر بنفسه يتأتى
فيه ما مر من تفصيل المطالبة وتركها والحضور والغيبة وامر القاضى وعدمه فينبى ان
يكون رجوعه على التفصيل اه قلت وهو كلام وجيه لكن تقدم عن فتاوى الفضلى انه
لو اتفق في مرمة الطاحون لم يكن متبرعا اى بناء على ان الآبى لا يجبر وهو مخالف للضابط
المتقدم كما قدمنا تحريره فالظاهر ان كلام الفضلى هنا مبنى على ما ذكره في فتاواه فيرجع لو رم
بنفسه او رم مأموره وهو المستأجر لانه امر بما تملك فعليه فيرجع المستأجر عليه وهو يرجع
على شريكه اما عدم رجوع المستأجر على شريك المؤجر فظاهر لانه اجنبى عنه وقد كتب
الشارح هنا على الهامش عند قوله فلا رجوع صاح للمستأجر الخ مانصه قلت ظاهره انه يرجع
على الآذن بقى به يرجع ب كله او بحصته فراجع اه قلت صريح عبارة الفضلى المارة انه
يرجع على الآذن وهو المؤجر وانه يرجع بالكل على الاحتمال الاول وبحصة المؤجر فقط على
الاحتمال الثانى لانه جعله متبرعا في نصيب الشريك واذا قلنا بانه يثبت للشريك الرجوع
فالظاهر ان مأموره يرجع عليه بالكل اما على مقتضى الضابط المار فلا رجوع للشريك
ويرجع المأمور عليه بحصته فقط والله تعالى اعلم **(قوله لو واحد من الشريكين سكن الخ)**
قدمنا الكلام على هذه المسئلة اول الباب قبيل شركة العقد **(قوله باجرة السكنى)** اى
ولو معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل ملك فلا أجر عليه نعم لو كان وقفا او مال يتيم
بلزمه اجرة شريكه على ما اختاره المتأخرون وهو المعتمد كما سيأتى في كتاب الغصب
ان شاء الله تعالى **(قوله لكنه الخ)** هذا في غير الوقف لان الوقف لا تجرى فيه القسمة
ولا المهايأة كما يأتى والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوقف

هو مصدر وقفت اقف حبست ومنه الموقوف لحبس الناس فيه للحساب واوقفت لغة رديئة
حتى ادعى المازنى انها لم تعرف من كلام العرب قل الجوهري وليس في الكلام اوقفت
الا حرفا واحدا اوقفت على الامر الذى كنت عليه ثم اشتهر في الموقوف فقيل هذه الدار وقف
ولذا جمع على الوقاف وقد قال الشافعى رحمه الله تعالى لم يحبس اهل الجاهلية فيما علمت وانما
حبس اهل الاسلام وفي وقف النية الرباط افضل من العتق نهر **(قوله ادخال غيره معه في**
ماله) هذا في الشركة ظاهر واما في الوقف فلا يتم الا اذا وقف على نفسه وغيره وما فى النهر
اوضح حيث قال مناسبه بالشركة باعتبار ان المقصود بكل منهما الانتفاع بما يزيد على اصل المال
الا انه في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج عنه عند الاكثر اه ح **(قوله على**
حكم الملك الواقف) قدر لفظ حكم تبعا للاسعاف والشر نبالية ليكون تعريفا للوقف اللازم
المتفق عليه اما غير اللازم فانه باق على ملك الواقف حقيقة عنده ولذا قال القهستانى وشرعا

لو واحد من الشريكين
سكن * في الدار مدة مضت
من الزمن * فليس للشريك
ان يطالبه * بأجرة السكنى
ولا المطالبة * بأنه يسكن
مثل الاول * لكنه ان كان
في المستقبل * يطلب ان
يهائى الشريكا * يجاب
فانهم ودع التشكيكا *

كتاب الوقف
مناسبه للشركة ادخال
غيره معه في ماله غير
ان ملكه باق فيها لافيه
(هو) لغة الحبس وشرعا
(حبس العين على) حكم
(ملك الواقف والتصدق
بالمنفعة)

عنده حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالتقوى عن تصرف الغير حال كونها مقتصرة على ملك الواقف ولرقبة باقية على ملكه في حياته وملك لورثته بعد وفاته بحيث يباع ويوهب ثم قال ويشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع النهم الان يقال انه تعريف للوقف يختلف فيه اه والحاصل ان المصنف عرف الوقف يختلف والشارح قدر الحكم اختيارا للازم المتفق عليه وبكل جهة هو موليها لكن جهة الشارح ارجح من حيث ان المصنف قال هو حبس العين وذلك لا يناسب تعريف غير الم لازم اذا حبس فيه لانه غير ممنوع عن بيعه ونحوه بخلاف الم لازم فانه محبوس حقيقة وكثيرا ماتخى رموز هذا الشارح الفاضل على الناظرين خصوصا من هو مولى بالاعتراض عليه فافهم (قوله ولو في الجملة) فيدخل فيه الوقف على نفسه ثم على الفقراء وكذا الوقف على الاغنياء ثم الفقراء لما في النهر عن المحيط او وقف على الاغنياء وحدهم لم يجز لانه ليس بقربة اما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجملة اه وبهذا التعميم صار التعريف جامعا واستغنى عما زاده فيه الكمال وتبعه ابن كمال من قوله او تصرف منفعتها الى من احب وقل لان الوقف يصح لمن يحب من الاغنياء بلا قصد القربة وهو وان كان لا بد في آخره من القربة بشرط التأييد كالفقراء ومصالح المسجد لكنه يكون وقتا قبل انقراض الاغنياء بلا تصدق اه افده في النهر واجاب في البحر ايضا بانه قد يقال ان الوقف على الغنى تصدق بالمنفعة لان الصدقة تكون على الاغنياء ايضا وان كانت مجازا عن الهبة عند بعضهم صرح في الذخيرة بان في التصدق على الغنى نوع قربة دون قربة الفقير اه واعترضه ح بان هذا النوع من القربة لو كفي في الوقف لصح الوقف على الاغنياء من غير ان يجمل آخره للفقراء وعلمت تصريح المحيط بانه لا يصح وسأني قبيل الفصل قالت والجواب الصحيح ان الوقف تصدق ابتداء وانتهاء اذ لا بد من التصريح بالتصدق على وجه التأييد او ما يقوم مقامه كما يأتي تحقيقه ولكنه اذا جعل اوله على معينين صار كأنه استثنى ذلك من الدفع الى الفقراء كما صرحوا به ولذا لو وقف على بنه ثم على الفقراء ولم يوجد الابن واحد يعطى النصف والنصف الباقي للفقراء لان ما بطل من الوقف على الابن صار للفقراء لان الوقف خرج عن ملك الواقف بقوله صدقة موقوفة ابدأ فقد ابتداء بالصدقة وختمه بها كما قاله الخصاص فعلم انه صدقة ابتداء ولا يخرج عنه عن ذلك اشتراط صرفه لعين (قوله والاصح انه عنده جائز الخ) قل في الاسعاف وهو جائز عند علمائنا ابى حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى وذكر في الاصل كان ابو حنيفة لا يجيز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعدمه فعنده يجوز جواز الاعارة فتصرف منفعة الى جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الواقف واورد جمع عنه حال حياته حازم الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الاباحد امرين اما ان يحكم به القاضي او يخرج مخرج الوصية وعندهما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح ثم ان ابا يوسف يقول يصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة الاعناق عنده وعليه الفتوى وقال محمد لا لاربعة شروط ستأتي اه ملخصا وببحث في الفتوح بانه اذا لم يزل ملكه عنده قبل الحكم فلفظ حبس لا معنى له لان له التصرف فيه متى شاء فلم يحدث الوقف الامشيئة

ولو في الجملة والاصح انه
(عنده) جائز غير لازم
كأما رية (وعندها هو
حبسها)

مطلب

لو وقف على الاغنياء
وحدهم لم يجز

التصدق بالمنفعة وله ان يترك ذلك متى شاء وهذا القدر كان ثابتا قبل الوقف فلم يفد لفظ الوقف شيئا وحينئذ يقول من اخذ بظاهر ما في الاصل صحيح ونظر فيه في البحر بأن سلب الفائدة مطلقا غير صحيح لانه يصح الحكم به ويحل للفقير ان يأكل منه ويثاب الواقف به ويتبع شرطه يصح نصب المتولى عليه وقول من اخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لان ظاهره عدم الصحة اصلا ولم يقل به احدوا الا لزم ان لا يصح الحكم به اه قات بل ذكر في الاسعاف انه عنده يكون نذرا بالتصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في تعريفه فلو قال ارضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز لازما عند عامة العلماء وعند ابن حنيفة يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات يورث عنه اه اى فيجب عليه التصديق بغلته **(قوله على حكم ملك الله تعالى)** قدر لفظ حكم ليفيد ان المراد انه لم يبق على ملك الواقف ولا انتقل الى ملك غيره بل صار على حكم ملك الله تعالى الذى لا ملك فيه لاحد سواء ولا فالكل ملك لله تعالى واستحسن في الفتح قول مالك رحمه الله انه حبس العين على ملك الواقف فلا يزول عنه ملكه لكن لا يباع ولا يورث ولا يوهب مثل ام الولد والمدير وحققه بما لا مزيد عليه قلت والظاهر ان هذا مراد شمس الأئمة السرخسى حيث عرفه بأنه حبس المملوك عن التمليك من الغير فان الحبس يفيد انه باق على ملكه كما كان وانه لا يباع ولا يوهب **(قوله وصرف منفعتها على من احب)** عبر به بدل قوله والتصدق بالمنفعة لانه اعم والى التعميم اشار بقوله ولو غنيا افاده ان يمكن عامت ان الوقف على الأغنياء وحدهم لا يجوز فالتناسب التعبير بالتصدق بالمنفعة الا ان يراد صرف منفعتها على وجه التصديق **(قوله فيلزم)** تفريع على ما افاده التعريف من خروج العين عن ملك الواقف لثبوت التلازم بين الزموم والخروج عن ملكه باتفاق ائمتنا الثلاثة كما ذكره في الفتح **(قوله وعليه الفتوى)** اى على قولهما بلزومه قال في الفتح والحق ترجح قول عامة العلماء بلزومه لان الاحاديث والآثار متظافرة على ذلك واستمر عمل الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا ترجح خلاف قوله اه ما خصنا **(قوله ببر الاحباب)** اى من يحب برهم ونفعهم من قريب او فقير اجنبى **(قوله يعنى بالنية)** قيد للثواب اذ لا ثواب الا بالنية **(قوله من اهلها)** وهو المسلم العاقل واما البلوغ فليس بشرط لصحة النية والثواب بها بل هو شرط هنا لصحة التبرع **(قوله لانه مباح الخ)** يعنى قد يكون مباحا كما عبر في البحر والمراد انه ليس موضوعا للتعبد به كالصلاة والحج بحيث لا يصح من الكافر اصلا بل التقرب به موقوف على نية التقربة فهو بدونها مباح حتى يصح من الكافر كالعق والتكاح لكن العق انفذ منه حتى صح مع كونه حراما كالعق للصنم بخلاف الوقف فانه لا بد فيه من ان يكون في صورة التقربة وهو معنى ما يأتى في قوله ويشترط ان يكون قربة في ذاته اذ لو اشترط كونه قربة حقيقة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر لى فتأمل **(قوله فيصدق بها او بثمنها)** خلط الشارح مسألة النذر بالوقف بمسألة ما لو كانت صيغة الوقف نذرا مع ان حكمها مختلف فلما النذر به فقال في البحر والثالث المنذور كما لو قال ان قدم ولدى فعلى ان اقف هذه الدار على ابن السبيل فقدم فهو نذر يجب الوفاء به فان وقفه على ولده وغيره ممن لا يجوز دفع زكاته اليهم جاز في الحكم ونذره باق وان وقفه على غيرهم سقط وانما صح النذر لان من جنسه واجبا فانه يجب ان يتخذ الامام للمسلمين

(على حكم ملك الله تعالى)
وصرف منفعتها على من
أحب) ولو غني فيلزم فلا
يجوز له ابطاله ولا يورث
عنه وعليه الفتوى ابن
الكمال وابن الشحنة
(وسببه ارادة محبوب
النفس) في الدنيا
الاحباب وفي الآخرة
بالثواب يعنى بالنية من
اهلها لانه مباح بدليل
صحته من الكافره قد يكون
واجبا بالنذر فيصدق
بها او بمنه ولو وقفه على
من لا يجوز له الزكاة

مسجداً من بيت المال أو من مالهم أن لم يكن لهم بيت مال كذا في فتح القدير وامامسئلة مالو كانت صيغة الوقف نذراً فقال في البحر قبل هذا التاسع لو قال هي للسبيل ان تعارفوه وفقاً مؤبداً للفقراء كان كذلك والاسئل فان قال اردت الوقف صار وفقاً لانه محتمل لفظه أو قال اردت معنى صدقة فهو نذر فيتصدق بها أو بئنها وان لم ينو كانت ميراثاً ذكره في النوازل اه ح قلت صيغة النذر بالوقف التي ذكرها في البحر غير متعينة فليكن الشارح اشار الى صيغة غيرها تشمل المسئلتين كأن قال ان قدم ولدى فعلى ان اجعل هذه الدار للسبيل وحينئذ فان اراد بالسبيل الصدقة كانت كذلك وقد ذكر حكمها بقوله فيصدق بها أو بئنها وان اراد الوقف أو كان متعارفاً كانت وفقاً وقد افاد حكمها بقوله ولو وقفها الخ ودقة نظر الشارح واجازه في التعبير فوق ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابه فافهم **(قوله جاز في الحكم)** اى صح الوقف في حكم الشرع اصدوره من اهله في محله وصح تعيينه الموقوف عليه لكنه لا يسقط به النذر لان الصدقة الواجبة لا بد ان تكون لله تعالى على الخلوص وصرفها الى من لا تجوز شهادته له فيه نفع له فلم تخص لله تعالى كما صرف اليه الكفارة او الزكاة وقعت صدقة وبقيت في ذمته **(قوله وبهذا)** اى بما ذكر من انه يكون قرينة بالنية ومباحا بدونها وواجبا بالنذر **(قوله وحكمه)** اى الاثر المترتب عليه **(قوله مامرفي تعريفه)** اى من انه تصدق بالمنفعة **(قوله ومحله المال المتقوم)** اى بشرط ان يكون عقاراً او منقولاً فيه تعامل كما سيأتى بيانه ثم رأيت هذا مسطوراً في الاسعاف **(قوله وركه الالفاظ الخاصة)** وهى ستة وعشرون لفظاً على ما بسطه في البحر ومنها ما في الفتح حيث قال فرع يثبت الوقف بالضرورة وصورته ان يوصى بغلة هذه الدار للمساكين ابدان او لفلان وبعده للمساكين ابدان فان الدار تصير وقفاً بالضرورة والوجه انها كقولها اذا مت فقد وقفت دارى على كذا اه اى فهو من المعلق بالموت وسيأتى الكلام عليه وانه كوصية من الثلث وذكر في البحر منها لو قال اشتروا من غلة دارى هذه كل اشهر بعشرة دراهم خبزاً وافرقيه على المساكين صارت الدار وقفاً اه وعزاه للذخيرة وبسط الكلام عليه في انفع الوسائل وقال لا اعلم في المسئلة خلافاً بين الاصحاب قلت ومقتضاء ان الدار كلها تصير وقفاً من ثلث ماله ويصرف منها الخبز الى ماعينه الواقف والباقي الى الفقراء لانهم مصرف الوقف في الاصل مالم ينص على غيرهم ونظيره ما قدمناه لو وقف على اولاده وليس له الا ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء وقد سئلت عن نظير هذه المسئلة في رجل اوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا دراهم يشتري بها زيت لمسجد كذا ثم باع الورثة الدار وشرطوا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فأقيمت بعدم صحة البيع وبأنها صارت وفقاً حيث كانت تخرج من الثلث **(قوله واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة الخ)** اى بدون ذكر تأبيد أو ما يدل عليه كلفظ صدقة او لفظ المساكين ونحوه كالمسجد وهذا اذا لم يكن وفقاً على معين كزيد او اولاد فلان فإنه لا يصح بلفظ موقوفة لما فاة التمين للتأبيد ولذا فرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث اجاز الاول دون الثانى نعم تعيين المسجد لا يضر لانه مؤبد وسيأتى تمامه قال في البحر لا يصح اى موقوفة

جاز في الحكم وبقي نذره وبهذا عرف صفته وحكمه مامرفي تعريفه (ومحله المال المتقوم وركه الالفاظ الخاصة ك) أَرْضَى هذه (صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه) من الالفاظ كموقوفة لله تعالى او على وجه الخير او البر واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفتى به للعرف

مطلب

قد يثبت الوقف بالضرورة

فقط الا عند أبي يوسف فانه يجعلها بمجرد هذا اللفظ موقوفة على الفقراء واذا كان مفيدا
 لخصوص المصرف اعني الفقراء لزم كونه مؤبدا لان جهة الفقراء لا تنقطع قال الصدر
 الشهيد ومشايخ بلخ يفتون بقول أبي يوسف ونحن نفتي به ايضا لمكان العرف لان العرف
 اذا كان يصرفه الى الفقراء كان كالتخصيص عليهم اه قلت وهذا بناء على ان ذكر التأييد
 او ما يدل عليه غير شرط عنده ككسبياً في بيانه **(قوله)** وشرطه شرط سائر التبرعات (أفاد ان
 الواقف لابد ان يكون مال كاله وقت الوقف ملكا بآنا ولو بسبب فاسد وان لا يكون محجورا
 عن التصرف حتى لو وقف الغاصب المغضوب لم يصح وان ملكه بعد شراء أو صلح ولو أجاز
 المالك وقف فضولى جاز وصح وقف ما شراء فاسدا بعد القبض وعليه القيمة للبائع وكالشراء
 الهبة الفاسدة بعد القبض بخلاف ما لو اشترى بخيار البائع فوقفها وان أجاز البائع بعده ويتنقض
 وقف استحق يملك او شفعة وان جعله مسجد او وقف مريض أحاط دينه بماله بخلاف صحيح
 وسياً في تمامه مع حكم وقف المهرهون قبيل الفصل وكذا وقف محجور لسفه او دين كذا اطلقه
 الخصاص قال في الفتح وينبغي انه اذا وقفها المحجور لسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع ان
 يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم اه قال
 في البحر وهو مدفوع بان الوقف تبرع وهو ليس من اهله وفي النهر يمكن ان يجاب بان الممنوع
 التبرع على غيره لا على نفسه كاهنا واستحقاق الغيرة انما هو بعد موته **(قوله)** وان يكون قربة
 في ذاته (اي بان يكون من حيث النظر الى ذاته وصورته قربة والمراد ان يحكم الشرع بانه لو
 صدر من مسلم يكون قربة حملا على انه قصد القربة لكنه يدخل فيه ماله وقف الذمي على حج
 او عمرة مع انه لا يصح ولو أجرى الكلام على ظاهره لا يدخل فيه وقف الذمي على الفقراء لانه
 لا قربة من الذمي ولو حل على ان المراد ما كان قربة في اعتقاد الواقف يدخل فيه وقف الذمي
 على بيعة مع انه لا يصح فتعين ان هذا شرط وقف المسلم فقط بخلاف الذمي لما في البحر وغيره ان
 شرط وقف الذمي ان يكون قربة عندنا وعندهم كالوقف على الفقراء او على مسجد القدس
 بخلاف الوقف على بيعة فانه قربة عندهم فقط او على حج او عمرة فانه قربة عندنا فقط فأفاد ان هذا
 شرط لو وقف الذمي فقط لان وقف المسلم لا يشترط كونه قربة عندهم بل عندنا كوقفنا على حج
 و عمرة بخلافه على بيعة فانه غير قربة عندنا بل عندهم **(قوله)** معلوما (حتى لو وقف شيئاً من
 ارضه ولم يسمه لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا لو قال وقفت هذه الارض او هذه نعم لو وقف
 جميع حصته من هذه الارض ولو يسم السهام جاز استحسانا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فاذا
 هو النصف كان الكل وقفا كافي الخانية نهر اى كل النصف وفي البحر عن المحيط وقف ارضا
 فيها اشجار واستثنائها لا يصح لانه صار مستثنيا الاشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف
 مجهولا **(قوله)** منجزا) مقابلة المعلق والمضاف **(قوله)** لا معلقا) كقوله اذا جاء غد أو اذا جاء
 رأس الشهر او اذا كملت فلانا فارضى هذه صدقة موقوفة او ان شئت احببت يكون الوقف
 باطلا لان الوقف لا يحتمل التعاقب بالخطر لكونه مما لا يخلف به كالا يصح تعليق الهبة بخلاف
 النذر لانه يحتمله ويخلف به فلو قال ان كملت فلانا اذا قدم او ان برئت من مرضي هذا فارضى
 صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة النذر واليمين اسعاف

(و شرطه شرط سائر
 التبرعات) كحرية وتكليف
 (وان يكون قربة في ذاته)
 معلوما (منجزا) لا معلقا

(قوله الابكائن) اى موجود للحال فلا ينافى عدم صحته معلقا بالموت قال فى الاسعاف ولو قال ان كانت هذه الارض فى ملكى فبى صدقة موقوفة فان كانت فى ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بالشرط المكائن تحييز (قوله ولا مضاف) يعنى ما بعد الموت فقد نقل فى البحران محمدانص فى السير الكبير انه اذا اضيف الى ما بعد الموت يكون باطلا عند ابى حنيفة اه نعم سياتى فى الشرح انه يكون وصية لازمة من الثلث بالموت لاقبله اما لو قال دارى صدقة موقوفة غدا فانه صحيح كاجزم به فى جامع الفصولين واقره فى البحر والنهر وسذكره المصنف قيل باب الصرف فمراد الشارح بالمضاف الاول فلا غلط فى كلامه فافهم (قوله ولا موقفا) كما اذا وقف داره يوما او شهرا قاله الحطاف وفصل هلال بين ان يشترط رجوعها اليه بعد الوقت فيبطل والا فلا وظاهر الحانية اعتاده بخر ونهروبا تى تمامه عند قول المصنف واذا وقته بطل (قوله ولا بخيار شرط) معلوما كان او مجهولا عند محمد وصححه هلال اسعاف وفى ط عن الهندية وصح اشتراطه ثلاثة ايام عند الثانى ومحل الخلاف فى غير وقف المسجد حتى لو اتخذ مسجدا على انه بالخيار جاز والشرط باطل اه (قوله ولا ذكر معه اشتراط بيعه الح) فى الحطاف لوقال على ان لى اخراجها من الوقف الى غيره او على ان اهبها واتصدق بثمنها او على ان اهبها لمن شئت او على ان ارهنها متى بدالى وأخرجها عن الوقف بطل الوقف ثم ذكر ان هذا فى غير المسجد اما المسجد لو اشترط ابطاله او بيعه صح وبطل الشرط قلت ولو اشترط فى الوقف استبداله صح وسياتى بيانه * (تمة) * لا يشترط قبول الموقوف عليه لو غير معين كالفقراء فلو لشخص بعينه وآخره للفقراء اشترط قبوله فى حقه فان قبله فالعامة له وان رده فالفقراء ومن قبل ليس له الرد بعده ومن رده اول الامر ليس له القبول بعده وتام الفروع فى الاسعاف والبحر ولا يشترط ايضا وجود الموقوف عليه حين الوقف حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه قبل ان يبنيه فالصحيح الجواز كسأتنى ولا تحديد العقار بل الشرط كونه معلوما خلافا لما يوهمه كلام القنية والفتح نعم هو شرط فى الشهادة وسند ذكر تمامه عند قوله ولو وقف العقار ببقره (قوله بطل وقفه) هو المختار جامع الفصولين وغيره (قوله فقتل اومات) اما ان أسلم صح كما فى البحر (قوله او ارتد المسلم بطل وقفه) ويصير ميراثا سواء قتل على رده اومات او عاد الى الاسلام الا ان اعاد الوقف بعد عوده الى الاسلام ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل بخر وفى هذه المسئلة الاغتفار فى الابتداء لافى البقاء عكس القاعدة فان الردة المقارنة للوقف لا تبطله بل يتوقف بخلاف الطارئة فانها تبطله بتا اه وسياتى تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل الآتى (قوله ولا يصح وقف مسلم او ذمى على بيعة) اما فى المسلم فعنده كونه قربة فى ذاته واما فى الذمى فعنده كونه قربة عندنا وعنده كما مر افاده ح لكن هذا اذا لم يجعل آخره للفقراء لما فى الفتح لو وقف اى الذمى على بيعة مثلا فذا خربت يكون للفقراء كان للفقراء ابتداء ولو لم يجعل آخره للفقراء كان ميراثا عنه نص عليه الحطاف فى وقفه ولم يحك فيه خلافا اه ومثله فى الاسعاف ويظهر منه ان فى عبارة البحر سقطا حيث قال ولو وقف على بيعة فذا خربت كان للفقراء لم يصح وكان ميراثا لانه ليس بقربة عندنا اه قلت ويبنى ان يصح وقفنا على الفقراء مطلقا على قول ابى يوسف المفتى به

الابكائن ولا مضافا ولا موقفا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لحاجته فان ذكره بطل وقفه بزازية وفى الفتح لو وقف المرتد فقتل اومات او ارتد المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم او ذمى على بيعة

مطلب

فى وقف المرتد والكافر

وهو عدم اشتراط التصريح بالتأبيد كما مر وبأقوى الا ان يحجب بان التقييد بالبيعة ينافى التأبيد كما قدمناه قريبا فتأمل **(قوله او حربى)** لانا قد نهيا عن برهم ط **(قوله قيل او مجوسى)** اشار الى ان الصحيح صحة الوقف عليه ابتداء كما اختاره فى القنية وفى الاسعاف لو وقف نصرانى مثلا على مساكين اهل الذمة جاز صرفها لمساكين اليهود والمجوس لكونهم من اهل الذمة ولو عين مساكين اهل دينه تعينوا ولو صرفها القيم الى غيرهم ضمن وان كان اهل الذمة مائة واحدة لتعين الوقف بمن يعينه الواقف **(قوله على المذهب)** فيه رد على الطرسوسى حيث شنع على الخصاف بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان قال فى الفتح ولا تعلم احدا من اهل المذهب تعقب الخصاف غيره وهذا البعد من الفقه فان شرائط الواقف معتبرة اذا لم تخالف الشرع وهو مالك فله ان يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله ان يخص صنفا من الفقراء ولو كان الوضع فى كلهم قرينة ولا شك ان التصديق على اهل الذمة قرينة حتى جاز ان يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات عندنا فكيف لا يعتبر شرطه فى صنف دون صنف من الفقراء ارايت لو وقف على فقراء اهل الذمة ولم يذكر غيرهم اليس يحرم منه فقراء المسلمين ولو دفع المتولى الى المسلمين ضمن فهذا ماله والاسلام ليس سببا لحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب تمكنه لهذا المال وهو اعطاء واقف المالك اه **(قوله والملك يزول)** اى ملك الواقف فيصير الوقف لازما للاتفاق على التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه كما قدمناه عن الفتح **(قوله باربعة)** هذا على قول الامام لكن فيه انه بالثانى والثالث لا يزول الملك فيه عند الامام حتى كان له الرجوع عنه مادام حيا كما سيأتي عليه الشارح **(قوله بافراز مسجد)** عبر بالا فراز لانه لو كان مشاعا لا يصح اجماعا وافادانه يلزم بلا قضاء **(قوله وبقضاء القاضى)** اى قضائه بلزومه كفى الفتح وعبر فى موضع آخر قبله بقوله اى بخروجه عن ملكه وكل صحيح لما قدمناه عنه آقا من التلازم بين الخروج واللزوم * **(تنبيه)** * قال العلامة ابن الغرس فى الفواكه البدرية قالوا القضاء بصحة الوقف لا يكون قضاء بلزومه وتوجيهه ان الوقف جائز غير لازم عند الامام لازم عندهما فاذا قضى القاضى بصحته احتمل ان يكون قضى بذلك على مذهبه ولا معنى للجواز ههنا الا الصحة ولا يلزمها اللزوم فيحتاج فى لزوم الوقف الى التصريح بذلك وفيه نظروجه ان الامام لم يبق بكون الوقف جائزا غير لازم مطلقا بل هو عندنا لازم اذا علقه الوقف بالموت وقضى به القاضى ولا شك ان القضاء بصحة الوقف قضاء بالوقف فيكون القضاء بصحته مقتضيا للزومه فلا يحتاج الى التصريح باللزوم فى القضاء به فليتأمل اه كلام ابن الغرس وحاصله ان القضاء بصحته كالتضاء بلزومه او بخروجه عن ملكه وفيه نظر لانهم اتفقوا على صحة الوقف بمجرد القول وانما الخلاف فى اللزوم فالامام لا يقول به وقد تقرر ان كل مجتهد فيه اذا حكم به حاكم يراه نفذ حكمه وصار مجمعا عليه فليس لحاكم غيره نقضه والوقف من هذا القبيل فاذا حكم بلزومه حاكم يراه لازم اتفاقا وارتفع الخلاف اما لو حكم باصل الصحة فلا لانها ليست محل الخلاف ولا نسلم انها تستلزم اللزوم والا لم يكن خلاف فيه مع انه ثابت فقولهم يلزم عند الامام بالقضاء معناه بالقضاء بلزومه او بخروجه عن ملكه كما مر اما لو حكم بالصحة بان وقع النزاع فيها فقط بان ادعى عبده تعليق عتقه على وقفه ارضه فأنكر المولى صحة الوقف

مطلب

شرائط الواقف معتبرة
اذا لم تخالف الشرع

او حربى قيل او مجوسى
وجاز على ذمى لانه قرينة
حتى لو قال على ان من اسلم
من ولده او انتقل الى غير
النصرانية فلا شئ له لزم
شرطه على المذهب
(والملك يزول) عن
الموقوف بأربعة بافراز
مسجد كما سيأتي **(وبقضاء
القاضى)**

لكونه عاقله بشرط مثلاً فثبت العبد انه عاقله بكائن حكم الحاكم بصحته فهو صحيح ولا يستلزم
 المروم لانه ليس محل النزاع هذا مظهر للفكر الفاتر قد بده **(قوله لانه مجتهد فيه)** اى انه يسوغ
 فيه الاجتهاد والاختلاف بين الائمة فيكون الحكم فيه رافعا للخلاف كما قلنا وهذا تعليل لزوال
 الملك ولزومه عند الامام القائل بعدم ذلك ففهم **(قوله وصورته)** اى صورة قضاء القاضى
 بلزومه **(قوله ان يسلمه)** اى يسلم لواقف وقفه بعد ان نصب له متوليا **(قوله ثم يظهر الرجوع)**
 اى يدعى عند القاضى انه رجع عن وقفه ويطلب رده اليه لعدم لزومه ويمتنع المتولى من رده
 اليه فيحكم القاضى بلزومه فيلزم عند الامام ايضا لارتفاع الخلاف بالقضاء **(قوله لا المحكم)** فان
 الصحيح ان يحكمه لا يرتفع الخلاف والقاضى ان يبطله بجر عن الحائنة ومثله فى الاسعاف
 خلافا لما صححه فى الجوهره * **(نبيه)** * قل فى الاسعاف ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف
 فأمضى رأيه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او مقلدا فأسأل فأتفى بالجواز فقبله وعزم على ذلك
 لزم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل رأى المجتهد وأتفى المقلد بعدم اللزوم بعد ذلك اه
 فهذا مما يزداد على ما يلزم به الوقف لكن قال فى النهر بعد نقله الظاهر ضعفه اه اى لخالفته
 لقول المتون يزول بقضاء القاضى وايضا فان العبرة لرأى الحاكم فاذا رفع اليه حكم يحكم فيه
 برأيه لا برأى الخصم والظاهر ان ما فى الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان المجتهد اذا تغير
 رأيه لا ينقض ما مضى اولا وكذا المقلد فى حادثة ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهدا آخر امالو
 رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم آخر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال ولا
 يصح الرجوع فيه وليقل ولا يصح الحكم بخلافه فانتم هذا التحريم **(قوله وسيجي)** اى فى
 اول الفصل الآتى **(قوله ان البيئة تقبل بلا دعوى)** اى فى الوقف لان حكمه هو التصديق بالغلة
 وهو حق لله تعالى وفى حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى بجر عن المحيط
 واذر بهذا الى ان ممر من تعويده بالدعوى غير لازم لكن قل الحبر الرملى الكلام فى الحكم
 الراجع للخلاف لا الحكم بثبوت اصله فانه غير محتاج الى الدعوى عند البعض واما الحكم باللزوم
 عند دعوى عدمه فلا يرفع الخلاف الا بعد تمام الدعوى فيه ليصير فى حادثة اذ المتنازع فيه
 حينئذ اللزوم وعدمه فيرفع الخلاف اه **(قوله قضاء على الكافة الخ)** اى لاعلى المقضى عليه فقط
 كما فى دعوى الملك فانه لو ادعى على ذى اليد ان هذا ملكه وحكم به القاضى تسمع دعوى رجل
 آخر على المدعى بانه ملكه بخلاف ما اذا حكم لاسان بالحرية ولو عارضة او بنكاح امرأة
 او بنسب او بولاء عتاقة فانه لا تسمع دعوى آخر عليه فانه فى هذه الاربعة قضاء على كافة الناس
 كما فاده فى البحر وسيجي فى باب الاستحقاق **(قوله ورجحه المصنف)** حيث قال وينبنى ان يفتى به
 ويعمل عليه لما فيه من صون الوقف عن التعرض اليه بالحيل والتلايس والدعاوى المقتعلة
 قصدا لابطاله ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح صاحب الحاوى القدسى بأنه يفنى
 كل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقضت الاحادة عند الزيادة الفاحشة
 نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى وابقاء للخيرات اه ط **(قوله ان المعتمد الثانى)** قال
 شيخنا حفظه الله تعالى ينبنى الافتاء بهذا ان عرف الواقف بالحيل لانه قد يقف عقار غيره
 ويقضى القاضى بلزومه لدفع دعوى مالكة والا يفنى بالاول اه وهو حسن وفيه

لانه مجتهد فيه وصورته
 ان يسلمه الى المتولى ثم
 يظهر الرجوع معين المفتى
 معزيا للفتح (المولى من
 قبل السلطان) لا المحكم
 وسيجي ان البيئة تقبل
 بلا دعوى ثم هل القضاء
 بالوقف قضاء على الكافة
 فلا تسمع فيه دعوى ملك
 آخر ووقف آخر ام لا
 فتسمع افتى ابو السعود
 مفتى الروم بالاول وبه
 جزمه فى المنظومة الحجية
 ورجحه المصنف صونا
 عن الحيل لابطاله لكنه
 نقل بعده عن البحر ان
 المعتمد الثانى وصححه
 فى العواكه البدرية وبه
 افتى المصنف

جمع بين القولين **(قوله)** او بالموت الخ معطوف على قوله بقضاء ومقتضاه انه يزول الملك به وهو ضعيف كما اشار اليه الشارح قال في الهداية وهذا أي زوال الملك في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فصل مجتهد فيه اما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه لانه تصدق بموافقه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فيلزمه اه والحاصل انه اذا علم بموته فالصحيح انه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور التصرف فيه ببيع ونحوه بعد موته لما يلزم من ابطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعد موته بغيره ومثله في الفتح ومحصل هذا ان المعلق بالموت لا يكون وقفا في الصحيح فلا يزول به الملك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة بعده حتى لا يجوز التصرف به لاقبله حتى جازاله الرجوع عنه وهذا معنى قول الشارح فالصحيح انه كوصية الخ فانه قصد به تحويل كلام المصنف لان كلامه فيما يزول به الملك لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما قدمناه من الاتفاق على التلازم بين لزوم والخروج عن الملك لان ذلك في الوقف واما المعلق بالموت فليس وقفا كما علمت فلا يلزم من لزومه وصية ان يخرج عن الملك **(قوله)** فالصحيح انه كوصية قد علمت انه تحويل لكلام المصنف لا تفريع قل في الفتح وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق الوقف والوقف لا يقبل التعليق بالشرط اه واعترضه الحموي بانه تعاليق بكائن وهو كالمنجز قلت قدمنا ان المراد بالكائن المحقق وجوده للحال فافهم **(قوله)** ولولو ارثه الخ اي يلزم من الثلث ولو كان وقفا على وارثه وان ردوه اي الورثة الموقوف عليهم او وارث آخر وفي البحر عن الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم على اولادهن واولاد اولادهن ابدًا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فللمنقرضين ماتت في مرضها وخلفت بنتين واختلاب والاخت لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم ويوقف الثلث فما خرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت البنات فاذا ماتتا صرفت الغلة الى اولادها واولاد اولادها كما شرطت الواقفة لاحق للورثة في ذلك رجل وقف داره في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثالثان مطلق يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه ابو الليث هذا اذا لم يجز انما اذا أجزن صار الكل وقفا عليهن اه وهذا عند ابى يوسف خلافا لمحمد اسعاف اي لانه مشاع حيث وقفه على الثلاثة ولم يقسمه كما يفهم من كلام الاسعاف **(قوله)** لكنه يقسم اي اذا ردوه يقسم الثلث الذي صار وقفا اي تقسم غلته كالثلثين فتصرف مصرف الثلثين على الورثة كلهم مادام الموقوف عليه حيا اما اذا مات تقسم غلة الثلث الموقوف على من يصير له الوقف كما علمت وبقي مالومات بعض الموقوف عليهم فانه ينتقل سهمه الى ورثته ما بقي احد من الموقوف عليه حيا كما في الاسعاف **(قوله)** فقول البرازية عبارتها ارضي هذه موقوفة على ابني فلان فان مات فعلى ولدى وولدولدى ونسلى ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فاذا مات صار كلها للنسل اه **(قوله)** اي حكما اعلم ان خبر المبتدأ وهو قول مدلول أي التفسيرية فكأنه قال مفسر بالارث حكما وحكما تمييز عن الارث المقدر وحاصله ان المراد انه ارث من جهة الحكم اي من حيث انه يقسم

(او بالموت اذا علق به) اي بموته كاذامت فتدوقفت داري على كذا فالصحيح انه كوصية تلزم من الثلث بالموت لاقبله قلت ولولو ارثه وان ردوه لكنسه يقسم كالثلثين فقول البرازية انه ارث اي حكما

مطلب

في وقف المريض

قوله قال الثلث من الدار وقف الخ اي لان الوقف في المرض وصية تقتض من الثلث فقط الا باجازه لكن صرحوا بأن الوصية للوارث لا تجوز ولعل مرادهم ان وجد المنازع وهو الوارث الاخر لتعلق حقه فان لم يوجد تجوز بلا اجازة لكن قد يقال اذا لم يوجد غيره فلم لا يجوز في الكل بل توقف جوازها في الثلثين على الاجازة وقد يجاب بأن الشارع لم يجعل للموصي حقا فيما زاد على الثلث فلم تجز في الزائد وان كانت للوارث بلا منازع الا اذا اجازها هذا مظهر الى والله تعالى اعلم اه منه

كلارث على الفريضة الشرعية مدام الموقوف عليه حيا والا في الحقيقة الثلث وقف والباقي ملك **(قوله)** فلا خلل في عبارته اي عبارة البرازي وهذا جواب عن قول البحر هي عبارة غير صحيحة لما مر عن الظهيرية ان الثلثين ملك والثلث وقف وان غلة الثلث تقسم على الورثة مدام الموقوف عليه حيا اه قلت والظاهر أن الاعتراض على عبارة البرازي من وجهين الاول ما مر من قوله فهي ارث وجوابه ما علمت من انها ارث حكما اي حصة الموقوف فقط والثاني قوله فاذا مات صار كلها للنسل فانه غير صحيح ايضا لان الذي يصير للنسل هو الثلث الموقوف أما الثلثان فهما ملك للورثة حيث لم يميزوا والذي يظهر لي في الجواب عن الوجهين ان الضمير في قوله فهي ارث راجع الى غلة الثلث الموقوف وكذا ضمير قوله صار كلها للنسل اويقال مراده ما اذا كانت الارض كلها تخرج من الثلث فانها حينئذ تصير كلها وقفا وحيث لم يميزوا تقسم غلتها كلارث ثم بعد موت الابن تصير كلها للنسل يؤيده ما قلنا في البرازية ايضا وقف ارضه في مرضه على بعض ورثته فان اجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والا فان كانت تخرج من الثلث صارت الارض وقفا والا فتقار ما خرج من الثلث يصير وقفائهم تقسم جميع غلة الوقف ما جاز فيه الوقف وما لم يميز على فرائض الله تعالى مدام الموقوف عليه أو أحدهم في الاحياء فاذا انقرضوا كلهم تصير غلة الارض الى الفقراء ان لم يوص الواقف الى واحد من ورثته ولومات أحد من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فان الميت في قسمة الغلة مدام الموقوف عليهم احياء كأنه حي فيقسم ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لاحصة لهم من الوقف اه بقى لو وقفها في مرضه ثم مات عن زوجة ولم تحز في البحر ينبغي ان يكون لها السدس والباقي وقف لما في وصايا البرازية لومات عن زوجة واوصى بكل ماله لرجل فان اجازت فالكل له والا فالسدس لها وخمسة الاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث اولا بقى اربعة تأخذ الربع والثلاثة الباقية له فحصل له خمسة من ستة اه ولا شك ان الوقف في مرض الموت وصية اه **(قوله)** فاعتبروا الوارث الخ قال في البحر والحاصل ان المريض اذا وقف على بعض ورثته ثم على اولادهم ثم على الفقراء فان اجاز لوارث الآخر كان الكل وقفا واتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقف مع ان الوصية للبعض لا تنفذ في شيء لانه لم يتمحض للوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مدام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث على فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه **(قوله)** بالنظر للغلة وهذا الاعتبار قسموها كالثلاثين اه ح **(قوله)** والوصية بالنصب عطفًا على قوله الوارث اي واعتبروا الوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة ان يقول واعتبروا الغير بالنظر الى الوصية اي الى لزومها ط **(قوله)** وان ردوا اي الورثة اي بقيتهم ط وكذا لو ردكاهم كما قدمناه عن الظهيرية **(قوله)** وان لم تنفذ لوارثه الاوضح ان يقول لعدم نفاذها للوارث ويكون علة نقوله والوصية بالنظر للغير يعني انما اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم نفاذها للوارث ط **(قوله)** لانها لم يتمحض له علة لقوله واعتبروا الوصية ح **(قوله)** فافهم امر بالفهم لدقة المقام ثم اعلم ان ما ذكره الشارح من قوله قلت الى هنا ليس هذا محله لان

فلا خلل في عبارته فاعتبروا
الوارث بالنظر للغلة والوصية
وان ردوا بالنظر للغير
وان لم تنفذ لوارثه لانها
لم يتمحض له بل لغيره بعده
فافهم

خروج الملك بالقضاء او بالتعليق بالموت تفريع على قول الامام ابيان لمسئلة احماعية كياتي
عن النهر وما ذكره هنا موصور في مسئلة الوقف في المرض فكان عليه ان يذكره آخر الباب
عند الكلام على وقف المريض لان ذكره هنا يوهم ان الوقف في المرض يلزم عند الامم نظير
التعليق بالموت وليس كذلك ففي البحر عن الهداية ولو وقف في مرض موته قل الخجاي
هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم عند ابي حنيفة وعندها يلزم الا انه يعتبر من
الثالث والوقف في الصحة من جميع المال اه والحاصل أن ما ذكره الشارح صحيح من حيث
الحكم لكنه على قولهما وظاهر كلامهم اعتماده اما على قول الامام الذي الكلام فيه فلا في
الصحيح كعلمته من عبارة البحر والعجب من نقل صدر عبارة البحر المذكورة ولم ينظر تمامها
فانهم ثم هذا بخلاف ما اذا اوصى ان تكون وقفاً بعد وفاته فان له الرجوع لانه وصية بعد الموت
والذي نجزه في مرضه يصير وقف الصحة اذا برئ من مرضه ففترقا كما في الحضاف **(قوله**
او بقوله الخ) ذكر الحياة والموت غير قيد لاغناء التأييد عنه قال في الاسعاف لو قال ارضى
هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا ان محمداً اشترط التسليم الى المتولى واختاره
جماعة وعند الامام يكون نذراً بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات تورث
عنه اه **(قوله فانه جائز عندهم)** اى عند أئمتنا الثلاثة وهذا ايضا تحويل لكلام المصنف
عن ظاهره اصلاحه لان كلامه فيما يزول به الملك عند الامام **(قوله لكن الخ)** أفاد انه عند
الصاحيين جائز لازم تأمل **(قوله وله الرجوع)** اى مع الكراهة كإقدامه عن الاسعاف
(قوله جاز من الثالث) ويكون كالعبد الموصى بخدمته لانسان فالخدمة له والرقبة على ملك
مالكها فلو مات الموصى له يصير العبد ميراثاً لورثة المالك الا ان في الوقف لايتوهم انقطاع
الموصى لهم وهم الفقراء فتأبد هذه الوصية اسعاف ودرر **(قوله في هذين الامرين)** اى
فيما اذا علقه بالموت وفيما اذا قال وقفها في حياتي وبعد مائى وقد استوى الامران من حيث
انهما يفيدان الخروج واللزوم بموت الواقف بخلاف الامر الاول والرابع وهما اذا احكم به
حاكم او أقرزه مسجداً فانهما يفيدان الخروج والزرور في حياته بلا توقف على موته كما في
الشربلالية فاللزوم فيهما حالى وفي الآخريين مآلى **(قوله له الرجوع)** الظاهر ان هذا
على قوله اما على قولهما فالظاهر انه وقف لازم لكن ينافيه ما قدمناه في تعليقه بالموت من انه
لا يكون وقفاً في الصحيح بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله فله الرجوع قبله لما يلزم على جعله
وقفاً من جواز تعليقه والوقف لا يقبل التعليق تأمل نعم لا تعليق في المسئلة الثانية فاللزوم فيها
ظاهر عندهما **(قوله لو غير مسجل)** اى محكوم به فأطاق التسجيل وهو الكتابة في السجل
واراد ملزومه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم بشئ كتب في السجل ط **(قوله منظور**
فيه) لانه في هذين الامرين له الرجوع بلا اشتراط فقر ولا فسح قاض على قول الامام كعلمته
وسياتى تمام الكلام على ذلك قيل الفصل عند قول المصنف اطلق القاضي بيع الوقف غير
المسجل لو ارث الواقف فباع صح ولو اغيره لا **(قوله ولا يتم الوقف الخ)** شروع في شروطه
على القول بلزومه كما اشار اليه الشارح بعد **(قوله لان تسليم الخ)** ويشمل تسليمه الى الموقوف
عليهم كما في العزيمة عن الحانية **(قوله المسجد بالافراز)** اى والصلاة فيه كإسيانى وفي

(او بقوله وقفها في حياتي
وبعد وفاتي مؤبداً) فانه
جائز عندهم لكن عند
الامام مادام حيا هو نذر
بالصدق بالغلة فعليه الوفاء
وله الرجوع ولو لم يرجع
حتى مات جاز من الثالث
قلت ففي هذين الامرين
له الرجوع مادام حيا غنيا
او فقيرا بأمر قاض او غيره
شربلالية فقول الدرر
لو افتقر يفسخه القاضي
لو غير مسجل منظور فيه
(ولا يتم) الوقف (حتى
يقبض) لم يقل للمتولى
لان تسليم كل شئ بما يليق
به ففي المسجد بالافراز

مطلب

شروط الوقف على قولهما

المقبرة بدفن واحد فصاعدا بأذنه وفي السقاية بشرب واحد وفي الحان بزول واحد من المارة لكن السقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها والحان الذي ينزله الحاج بمكة والغزاة بالتغرلابد فيهما من التسليم الى المتولى لان نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج الى من يقوم بمصالحه والى من يصب الماء فيها اسعاف (قوله وفي غيره) اى غير المسجد ونحوه مما ذكرنا وفي القهستاني ان التسليم ليس بشرط اذا جعل الواقف نفسه قبا ولا يعتبر التسليم للمشرف لانه حافظ لاغير اه لكن فيه ان من شرط التسليم وهو محمد لم يصحح تولية الواقف نفسه ومن صححها وهو ابو يوسف لم يشترطه تأمل (قوله ويفرز) اى بالقسمة وهذا الشرط وان كان مفرغا على اشتراط القبض لان القسمة من تمامه الا انه نص عليه ايضا واى يوسف لم يشترط التسليم اجاز وقف المشاع والخلاف فيما يقبل القسمة اما ما لا يقبلها كالحمام والبر والرحى فيحوز اتفاقا الا في المسجد والمقبرة لان بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى نهر وفتح (قوله فلا يجوز وقف مشاع يقسم الخ) شمل ما لو استحق جزء من الارض شائع فيبطل في الباقي لان الشيوع مقارن كافي الهبة بخلاف ما لو رجع الوارث في الثلثين بعد موت الواقف في مرضه وفي المال ضيق لانه شيوع طار ولو استحق جزء معين لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع بحر عن الهداية ولو بينهما ارض وقفاها ودفعها معا الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا لوجودهما معا منهما وكذا لو وقف كل منهما نصيبه على جهة وسلمهما معا لقيم واحد لعدم الشيوع وقت القبض وكذا لو اختلفا في وقيهما جهة وقبا واتحد زمان تسليمهما لهما او قال كل منهما لقيمة اقبض نصيبى مع نصيب صاحبي لانهما صار كمتول واحد بخلاف ما لو وقف كل واحد وحده وسلم لقيمة واحد فلا يصح عند محمد لوجود الشيوع وقت العقد وتمكنه وقت القبض اسعاف وفيه ايضا وقت دارها على بناتها الثلاث ثم على الفقراء ولا مال لها غيرها ولا وارث غيرهن فالثالث وقف والثلثان ميراث لهن وهذا عند ابى يوسف خلافا لمحمد اه اى لانه مشاع حيث لم تقسمه بينهما (قوله ويجعل آخره جهة قريبة لا تنقطع) يعنى لا بد ان ينص على التأيد عند محمد خلافا لابى يوسف اه ح ويأتى بيانه وهذا في غير المسجد اذ لا مخالفة لمحمد في لزومه بل هو موافق للامام فيه وتمامه في الشر نبلاية (قوله هذا بيان) اى ما ذكره المصنف تبعا للكثير وغيره من قوله ولا يتم حتى يقبض وأشار الى ما في النهر حيث قال فان قلت هذا مناف لقوله اولو الملك يزول بالقضاء اذ فاده انه لا يزول بغيره ولو توفرت هذه الشروط قلت الاولى ان يحمل ما قاله اولو على مسألة اجماعية هي ان الملك بالقضاء يزول اما اذا خلا عن القضاء فلا يزول الا بعد هذه الشروط عند محمد واختاره المصنف تبعا لعامة المشايخ وعليه الفتوى وكثير من المشايخ اخذوا بقول ابى يوسف وقالوا ان عليه الفتوى ولم يرجع احد قول الامام وبهذا التقرير اندفع ما في البحر كيف مشى اولو على قول الامام وثانيا على قول غيره وهذا مما لا ينبغي يعنى في المتون الموضوعات للتعليم اه (قوله لانه كالصدقة) اى فلا بد من القبض والافراز اه ح (قوله وجعله ابو يوسف كالا عتاق) فلذلك لم يشترط القبض والافراز اه ح اى فيلزم عنده بمجرد القول كالا عتاق بخامع اسقاط الملك قل في الدرر والصحيح ان التأيد شرط اتفاقا لكن ذكره

وفي غيره بنصب المتولى
وبتسليمه اياه ابن كل
(ويفرز) فلا يجوز وقف
مشاع يقسم خلافا للثاني
(ويجعل آخره جهة) قريبة
(لا تنقطع) هذا بيان
شرائطه الخاصة على قول
محمد لانه كالصدقة وجعله
ابو يوسف كالا عتاق

مطلب

في الكلام على اشتراط
التأيد

ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا بد أن ينص عليه اه وصححه في الهداية ايضا وقال في الاسعاف لو قال وقفت ارضي هذه على ولد زيد وذكر جماعة بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف ايضا لان تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره بخلاف ما اذا لم يعين لجملة اياه على الفقراء الا ترى انه فرق بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدى فصحح الاول دون الثاني لان مطلق قوله موقوفة يصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يبقى العرف فظهر بهذا ان الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأبيد وعدمه انما هو في التخصيص عليه او على ما يقو به مقامه كالفقراء ونحوهم واما التأبيد معنى فشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ اه قات ومقتضا ان المقيد باطل اتفاقا لكن ذكر في البرازية ان عن أبي يوسف في التأبيد روايتين الاولى انه غير شرط حتى لو قال وقفت على اولادى ولم يزد جاز الوقف واذا انقرضوا عاد الى ملكه لو حيا والا فالى ملك الوارث والثانية انه شرط لكن ذكره غير شرط حتى تصرف الغلة بعد الاولاد الى الفقراء اه ومقتضا انه على الرواية الاولى يصح كل من الوقف والتقييد وعلى الثانية يصح الوقف ويبطل التقييد لكن ذكر في البحر ان ظاهر المجتبى والخلاصة ان الروايتين عنه فيما اذا ذكر لفظ الصدقة اما اذا ذكر لفظ الوقف فقط لا يجوز اتفاقا اذا كان الموقوف عليه معينا اه قلت ويشهد له ما في الذخيرة لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة فهي وقف بلا خلاف اذا لم يعين انسانا فلو عين وذكر مع لفظ الوقف لفظ الصدقة بان قال صدقة موقوفة على فلان جاز ويصرف بعده الى الفقراء ثم ذكر بعده عن المتني انه يجوز مادام فلان حيا وبعدة يرجع الى ملك الواقف او الى ورثته بعده اه وفيها ايضا لوعين كوقفها على فلان لا يجوز اه فهذا يدل على ان الروايتين عن أبي يوسف فيما اذا ذكر لفظ صدقة مع موقوفة وعين الموقوف عليه واما اذا لم يعينه فيجوز بلا خلاف واذا افرد موقوفة وعين لا يجوز بلا خلاف خلافا لما في البرازية حيث جعل الروايتين فيه فانه يقتضى صحة الوقف ويخالفه ايضا كلام الاسعاف وقوله في الهداية وقيل ان التأبيد شرط بالاجماع الا ان عند أبي يوسف لا يشترط ذكره لان لفظ الوقف والصدقة منى عنه واهذا قال في الكتاب وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكره شرط الخ فقله لان لفظ الوقف والصدقة يفيد ان الكلام في ذكرهما معالا في ذكر لفظ الوقف فقط ويوضحه ما في الحانية لو قال صدقة موقوفة على فلان صح ويصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلتها تكون لفلان مادام حيا ولو قال موقوفة على فقراء قرأتى او على ولدى لا يصح لانهم ينقطعون فلا يتأبد الوقف بدون التأبيد لا يصح الا ان يجعل آخره للفقراء وفرق أبي يوسف بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدى فتصح الاول لا الثاني اه اى لان الثاني ذكر مقيدا بالموقوف عليه المعين وذلك ينافي التأبيد حيث لم يصرح به ولا بما في معناه بخلاف ما اذا قال موقوفة فقط لانصرافه الى الفقراء عرفا فهو مؤبد وكذا صدقة موقوفة على فلان فانه وان قيد بمعين لكنه مطابق لان الصدقة للفقراء فكأنه قال وبعد فلان فعلى الفقراء فيكون مؤبدا لكن اذا لم يقيد بمعين فهو مؤبد بلا خلاف فيصح عند محمد ايضا كما مر لعدم منافي التأبيد اصلا ولذا قال في الحانية لو قال موقوفة ولم يزد لا يجوز الا عند أبي يوسف

مطلب

مهم فرق أبو يوسف بين
قوله موقوفة وقوله
موقوفة على فلان

مطلب

التأبيد معنى شرط اتفاقا

ويكون وقفا على المساكين ولوقل موقوفة صدقة او صدقة موقوفة ولم يرد جاز عند ابى يوسف ومحمد وهلال وقيل لا ما لم يقل واخرها للمساكين ابدأ او الصحيح الجواز لان محل الصدقة فى الاصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكرهم ولا انقطاع ائهم فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا اه
فهذا صريح فى ان التصريح بالصدقة تصريح بالتأييد فيجوز عندها بلا خلاف ان لم يعين
فلو عين لم يحز عند محمد وراز عند ابى يوسف ثم بعد انقطاعه يعود الى الفقراء كما يحججه فى الهداية
وعليه المتون كالقدورى والملقى والنقاية وغيرها او يعود الى ملك الواقف او ورثته
وسيدكر الشارح تصحيحه لكن نقل فى الذخيرة ان هذا القول مذكور فى شرح الطحاوى
وشرح السرخسى وان بعض المشايخ قالوا انه خطأ قلت ويؤيده ما مر عن الاسعاف من ان
التأييد معنى شرط انفساقا واذا عاد الى الملك لم يكن مؤبدا لالفاظا ولا معنى والحاصل انه
لا خلاف عندها فى صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه اذا ذكر لفظ التأييد او ما فى
معناه كالفقراء وكلفظ صدقة موقوفة وكموقوفة لله تعالى وكموقوفة على وجود البر لانه عبارة
عن الصدقة وكذا موقوفة على الجهاد او على اكفان الموتى او حفر القبور كما فى الحانية
وغیرها وانه لا خلاف فى بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة مع التعيين كموقوفة على زيد
خلاف لما فى البرازية وانما الخلاف بينهما لو اقتصر بلا تعيين اوجع مع التعيين كصدقة موقوفة
على فلان فعند ابى يوسف يصح ثم يعود الى الفقراء وهو المعتمد وقيل يعود الى الملك والمراد
بالمعين ما يَحتمل الانقطاع كأولاد زيد او فقراء قرابة فلان وهم يحصون وفى الذخيرة عن وقف
الخصاف قال جعلت هذه الارض صدقة موقوفة على فلان وولده وولد ولده واولاد اولادهم
فاذا سمي من ذلك ثلاث بطون فهمى وقف مؤبد الى يوم القيمة وبقي ما اذا وقف على عمارة
مسجد معين فقل يصح عند ابى يوسف لتأبده مسجد الا عند محمد وقيل يصح اتفاقا وفى البحر
عن المحيط انه المختار فانتم تحریر هذا المحل فانك لاتجد فى غير هذا الكتاب والحمد لله تعالى
ما هم الصواب **(قوله)** واختلف الترجيح مع التصريح فى كل منهما بأن الفتوى عليه لكن فى
الفتح ان قول ابى يوسف اوجه عند المحققين **(قوله)** بطل اتفاقا هذا اذا شرط رجوعه بعد
الوقت والا فهو باطل ايضا عند الخصاف صحيح مؤبد عند هلال كما فى الاسعاف وظاهر ما فى
الحانية اعتماده كما فى البحر وجهه انه اذا قال صدقة موقوفة يوما او شهرا فهو مثل ما لو وقفه
على معين فينبغى ان يجزى فيه الخلاف المار بين محمد وابى يوسف فيصح عند الثانى لان لفظ
صدقة يفيد التأييد فياغو التوقيت اما اذا شرط رجوعه اليه بعد مضي الوقت فقد ابطال
التأييد فيبطل الوقف نعم ذكر فى الاسعاف عن هلال انه لو قل صدقة موقوفة بعد موتى سنة
يصح مؤبدا الا اذا قل فاذا مضت السنة فلو وقف باطل فهو كما شرط فتصير الغلة للمساكين
سنة والارض ملك لورثته لانه باشتراط البطلان خرجت من الوقف المضاف اللازم بعد الموت
الى الوصية المحضة **(قوله)** وعليه فلو وقف على رجل (اي مذكورا) بلفظ صدقة والا لم يحز اتفاقا
كما حققناه قريبا ثم ان هذا لا يصح بذؤه على بطلان الوقف الموقت بل هو مبنى على صحته فكان
عليه ان يذكره بعد كلام الحانية بل الاولى ذكره قبل قوله واذا وقته ليكون تفرعا على قول
ابى يوسف لكنه على احدى الروايتين عنه وقد علمت انه خلاف المعتمد مخالفة مانص عليه

واختلف الترجيح
والاخذ بقول الثانى
احوط واسهل بحر وفى
الدرر وصدر السريعة وبه
يفتى واقربه لمصنف (واذا
وقته) بشهر او سنة (طل)
اتفاق درر وعليه فلو
وقف على رجل بعينه
عاد بعد موته لورثة
الواقف به يفتى فتج

محققو المشايخ ولما في التون من انه بعد موت الموقوف عليه يعود للفقراء لانه لو عاد للمالك لم يكن موقفا لافلا ولا معنى والتأيد معنى متفق عليه في الصحيح كمر فله اود في النهز ضعف ما هنا وان نقل في الفتح عن الاجناس انه به يفتى (قوله) قات وجزم في الحانية (الح) استدراك على قول الدرر بطل اتفاقا وعبارة الشربلانية اقول يرد عليه اى على الدرر ما في الحانية رجل وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقت ويكون وقتا ابدا اه قلت وعلى ما حاننا عليه كلام الدرر لا يرد ما في الحانية لان المراد به ما اذا لم يشترط رجوعه اليه بقريئة قوله ولم يزد على ذلك وبه تعلم انه لا يحمل لقول الشارح مطلقا لانه ليس في كلامه تفسير الاطلاق بل ربما يفيد انه يجوز وان شرط رجوعه اليه مع انه يبطل اتفاقا كما علمت وقد قال في الحانية عقب عبارته المذكورة ولو قل ارضى هذه صدقة موقوفة شهرا فذا مضى شهر فلو قب بطل كان الوقت باطلا في قول هلال لان الوقت لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التأيد شرطا لا يجوز موقفا اه وانما قيد بقوله في قول هلال لانه على قول الخصاف باطل مطلقا كما علمت آفا وقيد الضيقة بقوله صدقة موقوفة لانه بدون لفظ صدقة او ما يقوم مقامها لا يصح كمر وبه يظهر ان قوله وقف داره يوما ليس صيغة الوقت بل حكاية عنه وصيغته قول الواقف ارضى صدقة موقوفة ونحوه (قوله) ذواته ولزم (لزومه) على قول الامام بأحد الامور الاربعة المارة وعندهما بمجرد القول ولكنه عند محمد لا يتم الا بالقبض والافراز والتأيد لفظا وعندنا يونس بالتأيد فقط ولو لمعنى كالم نامر (قوله) لا يملك اى لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك اى لا يقبل التملك غيره بالبيع ونحوه الاستحالة تملك الخارج عن ملكه ولا يهر ولا يهرن لاقتضاءهما الملك درر ويستثنى من عدم تملكه ما لو اشترط الواقف استبداله وسيأتي الكلام عليه وعلى بيع الوقف اذا افتقر الواقف وليكن مسجدا ويستثنى من عدم الاعادة ما لو كان دارا موقوفة للسكنى لان من له السكنى له الاعادة كما صرح به في البحر وغيره بخلاف الموقوف للاستغلال قل في الاسعاف ومن وقف دوره للاستغلال ليس له ان يسكنها احدا بل اجر اه وفي شرح المالقي وجاز بيع المصحف المحرق وشراء آخر بثمنه (قوله) فبطل (الح) لا يصح تقريره على قوله ولا يهرن لانه في رهن الوقف لا في الرهن به بل هو تقرير على قوله ولا يملك ففيه وجه ان الرهن حبس شئ مالى بحق يمكن استيفاء منه كالدين والاعيان المضمونة بالمثل والقيمة حتى لو هلك الرهن صار المرتين مستوفيا حقه لو ساديا للرهن ولا يخفى ان الاستيفاء انما يتأتى فيما يمكن تملكه الوقف لا يمكن تملكه فلا يصح الرهن به ولانه امانة عند المستعير وهو غير مضمون قال في الاشباه في القول في الدين معزيا الى السبكي فرع حدث في الاعصار القريبة وقف كتب شرط الواقف ان لا تدار الا برهن او لا تخرج اصلا والذي أقول في هذا ان الرهن لا يصح ابدا لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال انها عارية ايضا بل لا خذلها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع ويده عايبا يامانة فشرط اخذ الرهن عايبا فاسد وان اعطى كان رهنا فاسدا ويكون في يد خازن الكتب امانة هذا ان اريد الرهن الشرعى وان اريد مدلوله اذ وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح وانما لم يرد الواقف في اقرب الحمل على اللغوى تصحيحا لكلامه وفي بعض الاوقف يقول لا تخرج الا تذكرة فيصح

قلت وجزم في الحانية
بصيغة الوقت مطلقا
فتنه وأقره الشربلاني
(فذا تم ولزم لا يملك ولا
يملك ولا يهر ولا يهرن)
فبطل شرط واقف
الكتب الرهن كفى التدبير
ولو سكنه المشتري او
امره شربان انه وقف
او لا يغير

مطابقا

في شرط واقف الكتب
ان لا تدار الا برهن

ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع مشروط بذلك ولا نقول انها تبقى رهنا بل له
احدها فيطالبه الحزن برد الكتاب وعلى كل فلائنت له احكام الرهن ولا يبعه ولا يبدل
الكتاب الموقوف بتلفه ان لم يضطرها ما خلا قول في الاشياء بعد نقله وقول احماسنا لا يصح
الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فذا هلك لم يجز شي بخلاف
الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى المفوق فغير بعيد
اه وسيأتي تمام الكلام على جواز نقل الكتب قبل قوله ويبدأ من غلته بعمارة (قوله) لم
اجر امثل (بناء على المفتي به عندنا آخرين من ان منافع العقار تضمن اذا كان وقفا اوليهم
او معدا للاستغلال كسياني في الفصل عند قول المصنف يفتي بالضمان الخ وبه افتى الرملي
وغيره وحزم به في الفتح آخر الباب وعلى هذا فاذ ذكره في الفتنه ايضا من انه لو سكن الدارسين
يدعى المالك ثم استحققت للموقف لا تلزمه اجرة ماضى اه ضعيف كجزءه في البحر لانه مبني على
قول المتقدمين ووجوب الاجرة قول المتأخرين كنص عليه في الاسعاف افاده الشير الرملي
ولو بنى المشتري او غرس فسياتي حكمه عند مسئلة ابن المنقار في سودة الفصل الآتي (قوله)
ولا يقسم الا عندهما الخ) اي اذا قضى قض بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه وصار متفقا
عليه كسائر المختلفات فان طالب بعضهم القسمة فعنده لا يقسم ويتهايئون وعندهما يقسم اي
اذا كانت بين الواقف والمالك واجمعا ان الكل لو كان موقوف على الارباب فاردوا القسمة
لا يقسم كذا في المحيط درر وهذا معنى قول المصنف الا عندهما اذا كانت بين الواقف
والمالك لا الموقوف عليهم (قوله) بل يتهايئون) قل في فتاوى ابن الشلبى القسمة بطريق
التهايؤ وهو التناوب في العين الموقوفة كما اذا كان الموقوف ارضا مثلا بين جماعة فراضوا
على ان كل واحد منهم يأخذ له من الارض الموقوفة قطعة معينة يزرعها لنفسه هذه السنة
ثم في السنة الاخرى يأخذ كل منهم قطعة غيرها فذلك سائع ولكنه ليس بلازم فلم يبطاله وليس
ذلك في الحقيقة بقسمة اذا القسمة الحقيقية ان يختص ببعض من العين الموقوفة على الدوام اه
ونحوه في البحر عن الاسعاف ومقتضاه انه ليس لهم استدامة هذه القسمة بل يجب عليهم نقضها
او استبدال الاماكن بعضها ببعض اذ لو استديمت صارت من القسمة الممنوعة بالاجماع
لتأديها في طول الزمان الى دعوى الملكية او دعوى كل منهم او بعضهم ان مافي يده موقوف
عليه بعينه ولا يخفى ما في ذلك من الضرر ثم لا يخفى ان ما قيل من ان المهايأة في الوقف لا يمكن
ابطالها لانه لا يكون الا بطلب القسمة والقسمة في الوقف متعذرة فهو ممنوع بل يمكن نقضها
وابطالها بأعادته كما كان او باستبدال الاماكن كما قلنا ولو ثبت عدم امكان ابطالها لبطل
ما نقلوه من الاجماع على ان الوقف لا يقسم اي قسمة مستدامة فقد ظهر لك ان هذا كلام
ناشئ عن عدم التدبير تخالفته للاجماع فتدبر بقى ما لو كان الموقوف دارا شرط الواقف سكنها
لاولاده وسله قول في الاسعاف تكون سكنها لهم ما بقى منهم احد فلم يبق الا واحد وأراد ان
يؤجرها او ما فضل عنه منها ليس له ذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت اولاد الواقف وضاعت
الدار عليهم ليس لهم ان يؤجروها وانما تقسط سكنها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له
من سكنها ويكون من بقى منهم ولو كانوا ذكورا وانما اراد كل من الرجال والنساء ان يسكنوا

لزم اجر امثل قنية (ولا
يقسم) بل يتهايئون

مطلب

سكن دارا ثم ظهر انها
وقف يلزمه اجرة ما سكن

مطلب

في التهايؤ في ارض الوقف
بين المستحقين

مطلب

فيما اذا ضاقت الدار على
المستحقين

معهم نساءهم وازواجهن معهم جازلهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير وحجر يغلق على كل واحدة باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن ان تقسط بينهم لا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء اه اى لان الواقف قصد بيانهم وسترهم فلو سكن زوج امرأة معها ولها في هذه الدار اخوات مثلا كان فيه بذلة لمن بدخول الرجل عليهم كفى الخصاص بخلاف ما اذا كان لكل منهم حجرة لها باب يغلق فان لكل ان يسكن باهله وحشمه وجميع من معه كفى الخصاص ايضا وقد من في السركة ان المقصورة الحجرية بلسان اهل الكوفة وانه ذكر محمد قبالوا خرج السارق السرقة الى سخن الدار انه ان كان فيها مقاصير فأخرجها من مقصورة الى سخن الدار قطع قال في الفتح هناك اى اذا كانت الدار عظيمة فيها بيوت كل بيت يسكنه اهل بيت على حدتهم ويستغنون به استغناء اهل المنازل بتمازلهن عن سخن الدار وانما يتفنعون به انتفاعهم بالسكة اه وهل المراد هنا بالحجرة كذلك الظاهر نعم كما يفيد قول الخصاص لكل ان يسكن في حجرة بأهله وحشمه وجميع من معه ثم قد صرح الخصاص بأنه اذا لم يكن فيها حجر لا تقسم ولا يقع فيها مهابة بينهم وظاهره انه لو كان فيها حجر لا تكفيهم فهي كذلك اى يسكنها المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال النساء ولذا قال في الفتح بعد نقله كلام الخصاص وعن هذا تعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجد الآ خر موضعا يكفيه لا يستوجب أجرة حصته على الساكنين بل ان أحب ان يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج والا ترك المضيق وخرج او جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر ثم ذكر ان الخصاص لم يخالفه احد فيما ذكر كيف ونقلوا اجماعهم على الاصل المذكور اى على قولهم لو كان الكل وقفا على اربابه وارادوا القسمة لا يجوز التهايو اه لكن هذا يشكل على قول الشارح بل يتهايئون والتوفيق كما افاده الخبر الرملى بحمل ما في الخصاص وغيره من عدم جواز القسمة والتهايو على قسمة التملك جبرا وما في الشرح تبعا للاسعاف وغيره على قسمة التراضي بلا لزوم ولذا قالوا ولمن ابى منهم بعد ذلك ابطاله **(قوله فيقسم المشاع)** فاذا تقاسم الواقف مع شريكه فوقع نصيب الواقف في موضع لا يلزمه ان يقفه ثانيا لان القسمة تعين الموقوف واذا اراد الاجتناب عن الخلاف يقف المقسوم ثانيا بجرع الخلاصة اى اذا لم يكن محكوما بصحته اذ بعد الحكم لم يبق خلاف وفي البحر عن الظهيرية ولو كانت له ارضون ودورينه وبين آخر فوقف نصيبه ثم اراد ان يقاسم شريكه ويجمع الوقع كله في ارض واحدة ودار واحدة فانه جائز في قول ابى يوسف وهلال اه وفي الفتح ولو كان في القسمة فضل دراهم بان كان احد النصفين اجود فجعل بأزام الجوده دراهم فان كان الآخذ للدراهم هو الواقف بأن كان غير الموقوف هو الاحسن لا يجوز لانه يصير باثما بعض الوقف وان كان الآخذ شريكه بأن كان نصيب الوقف احسن جائز لان الواقف مشتر لا بائع فكأنه اشترى بعض نصيب شريكه فوقفه اه لكن في الاسعاف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا ومثله في الحانية وكذا في البحر عن الظهيرية تأمل **(قوله ان اختلفت جهة وقفهما)** اى بأن كان كل وقف منهما على جهة غير الجهة الاخرى لكن هذا التقيد مخالف لما في الاسعاف حيث قال ولو وقف نصف ارضه على جهة معينة وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف الآخر على تلك الجهة او غيرها وجعل

(الاعندهما) فيقسم المشاع
وبه افق قارئ الهداية
وغیره (اذا كانت) القسمة
(بين الواقف و) شريكه
(المالك) او الواقف الآخر
او ناظره ان اختلفت جهة
وقفهما قارئ الهداية
ولو وقف نصف عقار
كله له

مطلب

في قسمة الواقف مع شريكه

مطلب

قسم وجمع حصّة الوقف
في ارض واحدة جاز

مطلب

لو كان في القسمة فضل
دراهم من الواقف صح
لا من الشريك

مطلب

اذا وقف كل نصف على
حدة صارا وقفين

احتياطاً اه خالية واسعاف والظاهر ترجيح الاول لانه في الخاتمة يقدم الاشهر **(قوله**
بالفعل) اى بالصلاة فيه ففي شرح المتن اى يصير مسجداً بالاخلاف ثم قال عند قول المتن وعند
ابن يوسف يزول بمجرد القول ولم يرد انه لا يزول بدونه لما عرفت انه يزول بالفعل ايضا
بالاخلاف اه قات وفي الذخيرة وبالصلاة بجماعة يقع التسليم بالاخلاف حتى انه اذا بنى مسجداً
واذن للناس بالصلاة فيه جماعة فانه يصير مسجداً اه ويصح ان يراد بالفعل الافراز ويكون
بيانا للشرط المتفق عليه عند الكل كما قدمناه من ان المسجد لو كان مشاعاً لا يصح اجماؤه عليه
فقوله عند الثاني مرتبط بقول المتن بقوله جعلته مسجداً وليست الواو فيه بمعنى اوفيهم لكن
عنده لا بد من افرازه بطريقه ففي النهر عن القنية جعل وسط داره مسجداً واذن للناس
بالدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجداً في قولهم جميعاً والا فلا عند ابن
حنيفة وقلاً يصير مسجداً ويصير الطريق في حقه من غير شرط كالأجرارضة ولم يشترط
الطريق اه وفي القهستاني ولا بد من افرازه اى تميزه عن ملكه من جميع الوجوه فلو كان
العلو مسجداً والسفل حوانيت او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كفى المكافى
* (تنبيه) * ذكر في البحر ان مفاد كلام الحاوي لشرائط كون ارض المسجد ملكاً للباني اه
لكن ذكر الطرسوسى جوازه على الارض المستأجرة اخذ من جواز وقف البناء كما سذكره
هناك وسئل في الخبرية عن جعل بيت شعر مسجداً فأفتى بأنه لا يصح **(قوله)** وشرط محمد
والامام (الصلاة فيه) اى مع الافراز كما علمته واعلم ان الوقف انما احتيج في لزومه الى القضاء
عند الامام لان لفظه لا يبي عن الاخراج عن الملك بل عن الابقاء فيه لتحصل الغلة على ما ملكه
فيتصدق بها بخلاف قوله جعلته مسجداً فانه لا يبي عن ذلك ليجتاج الى القضاء بزواله فاذا
أذن بالصلاة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه ومقتضى هذا انه لا يحتاج الى قوله وقفت
ونحوه وهو كذلك وانه لو قال وقفته مسجداً ولم يأذن بالصلاة فيه ولم يصل فيه احدانه لا يصير
مسجداً بلا حكم وهو بعيد كذا في الفتح ملخصاً واقتل ان يقول اذا قال جعلته مسجداً
قال عرف قاض وماض بزواله عن ملكه ايضا غير متوقف على القضاء وهذا هو الذى ينبغي
ان لا يتردد فيه نهى قلت يلزم على هذا ان يكتفى فيه بالقول عنده وهو خلاف صريح كلامهم
تأمل وفي الدر المنقى وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيرها قول ابن يوسف وعلمت
ارجحيته في الوقف والقضاء اه **(قوله)** بجماعة) لانه لا بد من التسليم عندها خلافاً لابن
يوسف وتسليم كل شئ بحسبه في المقبرة بدفن واحد وفي السقاية بشربه وفي الخان بنزوله كما
في الاسعاف واشترط الجماعة لانها المقصودة من المسجد ولذا شرط ان تكون جهراً بأذان
واقامة والام يصير مسجداً قال الزيلعي وهذه الرواية هي الصحيحة وقال في الفتح ولو اتحد الامام
والمؤذن وصلى فيه وحده صار مسجداً بالاتفاق لان الاداء على هذا الوجه كالجماعة قال في النهر
واذ قد عرفت ان الصلاة فيه اقيمت مقام التسليم علمت انه بالتسليم الى المتولى يكون مسجداً
دونها اى دون الصلاة وهذا هو الاصح كافي الزيلعي وغيره وفي الفتح وهو الوجه لان التسليم
اليه يحصل تمام التسليم اليه تعالى وكذا لو سلمه الى القاضي أو نائبه كافي الاسعاف وقيل لا
واختاره السرخسى اه **(قوله)** وقيل يكفى واحد) لكن لو صلى الواقف وحده فالصحيح

بالفعل و (بقوله جعلته
مسجداً) عند الثاني
(وشرط محمد) والامام
(الصلاة فيه) بجماعة
وقيل يكفى واحد

انه لا يكتفى لان الصلاة انما اشترط لاجل القبض للعمامة وقبضه لنفسه لا يكتفى فكذا صلاؤه فصح
واسعاف **(قوله)** وجعله في الخانية ظاهر الرواية (وعليه المتون كالكتن والملتقى وغيرهما
وقد علمت تصحيح الاول وصححه في الخانية ايضا وعليه اقتصر في الحاكم فهو ظاهر الرواية
ايضا **(قوله)** ان الباني الخ المتبادر من العبارة ان المراد باني المسجد اولا لكن المناسب ان يراد
مريد البناء الآن وفي ط عن الهندية مسجد مبنى اراد رجل ان ينقصه وبينه احكم ليس له
ذلك لانه لا ولاية له بمصمرات الا ان يخاف ان يهدم ان لم يهدم تارخانية وتأويله ان لم يكن
الباني من اهل تلك الحلة واما اهلها فهم ان يهدموه ويجددوا بناءه ويفرشوا الحصى ويعلقوا
القناديل لكن من ماله من مال المسجد الا بامر القاضي خلاصة ويضعوا حيطان الماء
للشرب والوضوء ان لم يعرف للمسجد بان فأن عرف فالباني اولى وليس لو وثه منهم من نقضه
والزيادة فيه ولا اهل الحلة تحويل باب المسجد خانية وفي جامع الفتاوى لهم تحويل المسجد
الى مكان آخر ان تركوه بحيث لا يصلى فيه ولهم بيع مسجد عتيق لم يعرف بانيه وصرف ثمنه
في مسجد آخر اه سائحاني اه قلت وفي الهندية آخر الباب الاول من احياء الموات نقلا عن
الكبرى اراد ان يحفر بئرا في مسجد من المساجد اذا لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه
وفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال هنا وذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة لا يحفر
ويضمن والفتوى على المذكور هنا اه وقد ذكر في البحر حلة وافية من احكام المسجد
فراجع **(قوله)** واذا جعل تحت سردابا جمعه سراديب وهو بيت يتخذ تحت الارض لغرض
تبريد الماء وغيره كذا في الفتوح وشرط في المصباح ان يكون ضيقا نهر **(قوله)** جعل فوقه بيتا الخ
ظاهره انه لا يفرق بين ان يكون البيت للمسجد اولا الا أنه يؤخذ من التعليل ان محل عدم كونه
مسجدا فيما اذا لم يكن وقفا على مصالح المسجد به صرح في الاسعاف فقال واذا كان السرداب
او العلو لمصالح المسجد او كانا وقفا عليه صار مسجدا اه شرنبلالية قال في البحر وحاصله
ان شرط كونه مسجدا ان يكون سفله وعلوه مسجدا لينقطع حق العبد عنه لقوله تعالى وان
المساجد لله بخلاف ما اذا كان السرداب والعلو موقوفين لمصالح المسجد فهو كسرداب بيت
المقدس هذا هو ظاهر الرواية وهناك روايات ضعيفة مذكورة في الهداية اه **(قوله)** كما وجعل
الخ ظاهره انه لا خلاف فيه مع ان فيه خلافا فيما ايضا كما قدمناه عن القنية ونحوه في الهداية
فكان المناسب ذكر قوله خلافا لهما بعد هذه المسئلة ليكون راجعا للمسائل الثلاث **(قوله)**
واذن للصلاة) اللام للتعليل لاصالة اذن والاوضح واذن للناس بالصلاة فيه والمراد الاذن
مع الصلاة اذ لم يصل فيه أحد لا يصح في المسجد المفروض فهنا اولى كالا يخفى **(قوله)** اما لو تمت
المسجدية) اى بالقول على المفتي به او بالصلاة فيه على قولهما ط وعبارة التارخانية وان كان
حين بناءه خلى بينه وبين الناس ثم جاء بعد ذلك بدنى لا يترك اه وبه علم ان قوله في النهر واما
لو تمت المسجدية ثم اراد هدمه ذلك بالبناء فانه لا يمكن من ذلك الخ فيه نظر لانه ليس في عبارة
انتارخانية ذكر الهدم وان كان الظاهر ان الحكم كذلك **(قوله)** فاذا كان هذا في الواقع الخ
من كلام البحر والاشارة الى المنع من البناء **(قوله)** ولو على جدار المسجد مع انه لم يأخذ من هواء
المسجد شيئا اه ط ونقل في البحر قبله ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من اوقافه

وجعله في الخانية ظاهر
الرواية (فرع) * اراد
اهل الحلة نقض المسجد
وبناءه احكم من الاول
ان الباني من اهل الحلة
لهم ذلك والا لا بزازية
(واذا جعل تحت سردابا
لمصالحه) اى المسجد
(حاز) كمسجد القدس
(ولو جعل لغيرها او)
جعل (فوقه) بيتا وجعل
باب المسجد الى طريق
وعزله عن ملكه لا يكون
مسجدا (بله يبعه ويورث
عنه) خلافا لهما (كلو جعل
وسط داره مسجدا واذن
للاصلاة فيه) حيث لا يكون
مسجدا الا اذا شرط
الطريق زيلعي (فرع) *
لبنى فوقه بيتا للامام
لاضر لانه من المصالح
اما لو تمت المسجدية ثم اراد
البناء مع ولو قل غنيت
ذلك لما صدق انتارخانية
ودا اذن هذا في الواقع
فاكتب غيره فيجب هدمه
ولو على جدار المسجد
ولا يجوز اخذ الاجرة منه

اه قات وبه علم حكم ما يصنع بعض جيران المسجد من وضع جذوع على جداره فانه لا يحل
ولو دفع الاجرة **(قوله ولا ان يجعل الخ)** هذا ابتداء عبارة البزازية والمراد بالمستغل ان يؤجر
منه شئ لاجل عمارته وبالسكنى محالها او عبارة البزازية على ما في البحر ولا مسكنا وقد رد في الفتح
ما بحثه في الخلاصة من انه لو احتاج المسجد الى نفقة تؤجر قصعة منه بقدر ما ينفق عليه بانه
غير صحيح قلت وبهذا علم ايضا حرمة احداث الخوات في المساجد كالتي في رواق المسجد
الاموى ولا سيما ما يترتب على ذلك من تقدير المسجد بسبب الطبخ والغسل ونحوه ورأيت
تأليفا مستقلا في المنع من ذلك **(قوله ولو خرب ما حوله الخ)** اى ولو مع بقائه عامرا وكذا
لو خرب وليس له ما يعمر به وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر **(قوله عند الامام والثاني)**
فلا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله على مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه او لا وهو الفتوى
حاوى القدسي واكثر المشايخ عليه مجتبى وهو الوجه فتح اه بحر قال في الاسعاف وذكر
بعضهم ان قول ابى حنيفة كقول ابى يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد **(قوله وعاد الى)**
الملك عند محمد ذكر في الفتح ما معناه انه يتفرع على الخلاف المذكور ما اذا انهدم الوقف
وليس له من الغلة ما يعمر به فيرجع الى الباني او ورثته عند محمد خلافا لابى يوسف لكن عند
محمد انما يعود الى ملكه ما خرج عن الانتفاع المقصود للواقف بالكلية فكانت احتراق ولا
يستأجر بشئ ورباط وحوض محلة خرب وليس له ما يعمر به وأما ما كان معدا للغلة فلا يعود
الى الملك الا نقضه وتبقى ساحته وقفا تؤجر ولو بشئ قليل بخلاف الرباط ونحوه فانه موقوف
للسكنى وامتنعت بانهدامه أمداد الغلة فانها قد تخرب وتصبح كوما وهى بحيث لو نقل نقضها
يستأجر ارضها من بنى أو يغرس ولو بقليل فيغفل عن ذلك وتباع لواقفها مع انه لا يرجع اليه
منها الا النقص واستند في ذلك للخانية وغيرها وظاهر كلامه اعتاده **(قوله وعن الثاني الخ)**
جزم به في الاسعاف حيث قل ولو خرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى ملك
الواقف عند ابى يوسف فيباع نقضه بأذن القاضى ويصرف ثمنه الى بعض المساجد اه
(قوله ومنه حشيش المسجد الخ) اى الحشيش الذى يفرش بدل الحصر كما يفعل في بعض البلاد
كبلاد الصعيد كما اخبرنى به بعضهم قال الزيلعى وعلى هذا حصير المسجد وحشيشه اذا
استغنى عنهما يرجع الى مالكه عند محمد وعند ابى يوسف ينقل الى مسجد آخر وعلى هذا الخلاف
الرباط والبئر اذا لم ينتفع بهما اه وصرح في الخانية بأن الفتوى على قول محمد قل في البحر وبه
علم ان الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول ابى يوسف في تأييد المسجد اه والمراد
بالآلات المسجد نحو القنديل والحصير بخلاف أنقاضه لما قدمنا عنه قريبا من ان الفتوى على
ان المسجد لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر **(قوله وكذا الرباط)** هو
الذى يبني للفقراء بمجر عن المصباح **(قوله الى اقرب مسجد او رباط الخ)** لف ونشر مرتب
وظاهره انه لا يجوز صرف وقف مسجد خرب الى حوض وعكسه وفي شرح الملتقى يصرف
وقفها لاقرب مجانس لها اه ط **(قوله تفريع عن قولهما)** اى قوله فيصرف الخ مفرع
على قول الامام وابى يوسف ان المسجد اذا خرب يبقى مسجدا أبدا لكن علمت ان الفتوى به قول
ابى يوسف انه لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر كما مر عن الحاوى نعم هذا التفريع انما

ما به
في لو خرب المسجد وغيره
ولا ان يجعل شأنا منه مستغلا
ولا سكنى بزازية (ولو خرب
ما حوله واستغنى عنه يبقى
مسجدا عند الامام
والثاني) ابدا الى قيام
الساعة (وبه يفتى) حاوى
القدسى (وعاد الى الملك)
اى ملك الباني او ورثته
(عند محمد) وعن الثاني
ينقل الى مسجد آخر
بأذن القاضى (ومثله) في
الخلاف المذكور (حشيش
المسجد وحصره مع
الاستغناء عنهما و) كذا
(الرباط والبئر اذا لم ينتفع
بهما فيصرف وقف المسجد
والرباط والبئر) والحوض
(الى اقرب مسجد او رباط
او بئر) (وحوض (اليه)
تفريع على قولهما درر
وفيها وقف ضيعة على
الفقراء وسامها للمتولى
ثم قل لوصيه اعط من غلتها
فلانا كذا وفلانا كذا لم
يصح لخروجه عن ملكه
بالتسجيل

مطابق
في نقل انقاض المسجد
ونحوه

يظهر على ما ذكره الشارح من الرواية الثانية عن أبي يوسف وقدمائه جزء بها في الاسعاف
 وفي الحاية رباط بعيد ستقى عنه المارة ونجته رباط آخر قول السيد الامام أبو جعفر تصروف
 غاته الى الرباط الثاني كما مسجد اذا خرب واستقى عنه اهل القرية فرفع ذلك الى القاضي
 فاع الحطب وصرف الثمن الى مسجد آخر جاز وقل بعضهم بصير ميراثا وكذا حوض العامة
 اذا خرب اه ونقل في الذخيرة عن شمس الائمة الحلواني انه سئل عن مسجد او حوض خرب
 ولا يحتاج اليه لتفرق الناس عنه هل للقاضي ان يصرف اوقافه الى مسجد او حوض آخر
 فقال نعم ومنه في البحر عن القنية والمشرى بالى رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها في المتن
 تبعاً للدرر بما مر عن الحارثي وغيره ثم قل وبذلك تعلم فتوى بعض مشايخ عصرنا بل ومن
 قبلهم كالشيخ الامام أمين الدين بن عبد العال والشيخ الامام احمد بن يوسف الشافعي والشيخ
 زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي فمنهم من افق بنقل بناء المسجد ومنهم من افق بنقله ونقل ماله
 الى مسجد آخر وقدمسى الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحلواني على القول المتفق به من
 عدم نقل بناء المسجد وما يوفق المذكورين اه ثم ذكر المشرى بالى ان هذا في المسجد
 بخلاف حوض وبئر ورباط ودابة وسيف بشعر وقديل وبساط وحصير مسجد فقد ذكر في
 التارخية وغيرها جواز نقلها اه قات لكن الفرق غير ظاهر فليتأمل والذي ينبغي متابعة
 المشايخ المذكورين في جواز النقل بالافرق بين مسجد او حوض كما افق به الامام ابو شجاع
 والامام الحلواني وكفى بهم قدوة لاسيما في زماننا فان المسجد او غيره من رباط او حوض
 اذا لم ينقل اخذ القاضي للصوم والمغلوبون كما هو مشاهد وكذلك اوقافه يأكلها النظار
 او غيرهم ويترد من عدم النقل خراب المسجد الاخر المحتاج الى النقل اليه وقد وقعت حادثة
 سئلت عنها في امير اراد ان ينقل بعض احوار مسجد خراب في سفح قاسيون بدمشق ليلط بها
 صحن الجامع الاموي فافقت بعدم الجواز متابعة للمشرى بالى ثم بلغني ان بعض المتغلبين أخذ
 تلك الاحجار لنفسه فدمت على ما أفقت به ثم رأيت الآن في الذخيرة قال وفي فتاوى النسفي
 سئل شيخ الاسلام عن اهل قرية رحلو او تدعى مسجدوها الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون
 على خشبه وينقلونه الى دورهم هل لواحد لاهل الحلة ان يبيع الحطب بأمر القاضي ويمسك
 الثمن بصرفه الى بعض المساجد او الى هذا المسجد قل نعم وحكي انه وقع مثله في زمن سيدنا
 الامام الاجل في رباط في بعض الطرق خرب ولا ينفع المارة به وله اوقاف عامرة فسئل هل
 يجوز نقلها الى رباط آخر ينفع الناس به قال نعم لان الواقف غرضه انتفاع المارة ويحصل
 ذلك بالثاني ه **(قوله فوقه)** اي قبل التسجيل الذي هو الحكم لا مجرد التسليم الذي
 في صدر العبارة لكن هذا لما يظهر على قول الامام بعدم لزوم الوقف قبل الحكم ولذا لم يذكر
 التسجيل في الحالة حيث قل وقف ضيعة في صحته على الفقراء وخرجها من يده الى اسولى
 ثم قل لوصيه عندما موت اعطى من غلتها فلان كذا ولفلان كذا فجعله لاولئك باطل لانهما
 صارت للفقراء اولافلا يملك انصاف حقهم الا اذا شرط في الوقف ان يصرف غلتها الى من شاء
 اه والمراد بطلانه انه لا يكون حقاً لازماً لفلان في غلة الوقف فلو كان فلان فقيراً لا يلزم اعطاؤه
 بل له ان يعطى غيره **(قوله لكن سيحى)** اي آخر الفصل الآتي وفيه كلام سيأتى **(قوله**

فلقبه صح قوت كان
 سيحى معرر فتاوى مؤ -
 زاده ان مواقف الرجوع
 في الشرط ولو مسجلاً

قوله هل لواحد لاهل الحلة
 اي هذا يخصه وهل الاولى
 من اهل الحلة تأمل اه
 مصححه

اتخذ الواقف والجهة) بأن وقف وقفين على المسجد احدهما على العمارة والآخر الى امامه او مؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لقلة الرسوم ولحاكم الدين ان يصرف من فضل وقف المساح والعمارة الى الامام والمؤذن باستصواب اهل الصلاح من اهل المحلة ان كان الواقف متحدا لان غرضه احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا بجرع عن البرازية وظاهره اختصاص ذلك بالقاضي دون الناظر **(قوله)** بسبب خراب وقف احدهما اي خراب اما كن احد الواقفين **(قوله)** بأن بنى رجلان مسجدين الظاهر ان هذا من اختلافهما معا اما اختلاف الواقف ففيما اذا وقف رجلان وقفين على مسجد **(قوله)** لا يجوز له ذلك اي الصرف المذكور لكن نقل في البحر بعد هذا عن الوالوجية مسجد له اوقف مختلفة لأبأس للقيم ان يخلط غلتهما كلها وان خرب حانوت منها فلا بأس بعمارة من غلة حانوت آخر لان الكل للمسجد ولو كان مختلفا لان المعنى يجمعهما اه ومثله في البرازية تأمل * (تنبيه) * قال الخير الرملی اقول ومن اختلاف الجهة ما اذا كان الوقف منزليين احدهما للسكنى والآخر للاستغلال فلا يصرف احدهما للآخر وهي واقعة الفتوى اه **(قوله)** ولو وقف العقار هو الارض مبنية او غير مبنية فتح وفي القاموس هو الضيعة وهو المناسب لقوله بقره الخ نهر **(قوله)** عبيده الحراثون) الاكرة الحراثون من اكرت الارض حرثتها واسم الفاعل اكار للمبالغة مصباح والمراد انهم اذا كانوا عبيده صح وقفهم تبعا للارض وكذا آلات الحراثة كما في البحر **(قوله)** صح استحسانا الخ) لانه قد يثبت من الحكم تبعا ما لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف وهذا قول ابني يوسف ومحمد معه لانه أجاز افراد بعض المتقول بالوقف فالتبع اولى قل في الاسعاف ويدخل في وقف الارض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل ايضا الشرب والضريق كالأجارة ولو جعلها مقبرة وفيها اشجار عظام وابنية لا تدخل ولو زاد في وقف الارض بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وعلى الشجرة ثمرة قائمة يوم الوقف قل هلال لا تدخل قياسا وفي الاستحسان يلزمه التصديق بها على وجه النذر لا الوقف وذكر الناطقي اذا قل بحقوقها تدخل في الوقف وهذا اولى خصوصا اذا زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها وفيها حمامات يطرن او بيتا وفيه كوارات عسل يدخل الحمام والنحل تبعا للدار والعسل كما لو وقف ضيعة وذكر ما فيها من العبيد والدواب وآلات الحراثة اه ملخصا وقوله وذكر ما فيها الخ يفيد عدم الدخول بلا ذكره وبه صرح في الفتح وقد اختصر في البحر عبارة الاسعاف اختصارا محلا * (تنبيه) * لم يذكر المصنف لصحة الوقف اشتراط تحديد العقار لان الشرط كونه معلوما وقول الفتح اذا كانت الدار مشهورة معروفة صح وقفها وان لم تحدد استغناء بشهرتها عن تحديدها اه ظاهره اشتراط التحديد ولا يخفى ما فيه بل ذلك شرط لقبول الشهادة بوقفيتهاتماته في البحر وقال في انفع الوسائل بعدما قسم مسألة التحديد الى سبع صور واما الصورة الثالثة اي مالو لم يحددها اصلا وهم لا يعرفونها فقال الخفاف فيها الوقف باطل الا ان تكون مشهورة وقول هلال الشهادة باطلة ولا شك ان الاول يحتاج الى تأويل بمعنى أن الشهادة باطلة كما قل هلال وغيره ولا يجوز العمل بظاهره لان الوقف لا يشترط لصحته التحديد في نفس الامر ولا يجوز الحكم

٢ مطلب

في وقف المنقول تبعا للعقار

(اتخذ الواقف والجهة وقف)

مرسوم بعض الموقوف

عليه) بسبب خراب

وقف احدهما (جاز للحاكم

ان يصرف من فضل

الوقف الآخر عليه)

لانها حينئذ كشي واحد

(وان اختلف احدهما)

بان بنى رجلان مسجدين

او رجل مسجدا ومدرسة

ووقف عليهما اوقافا (لا)

يجوز له ذلك (ولو وقف

العقار بقره واكرته)

بفتحين عبيده الحراثون

(صح) استحسانا تبعا للعقار

مطلب

لا يشترط التحديد في

وقف العقار

بابه بمجرد قول الشهود لم يحدد هالنا ولا يعرفها ولا هي مشهورة اه ملخصا **(قوله)** وجاز وقف القس على مصالح الرباط (ظاهره جواز وقته استقلالاً ويؤيده انه ذكره في الفتح عن الخلاصة في مسائل وقف المنقول الذي جرى فيه التعامل فكان ينبغي للشارح ذكره بعد قول المصنف ومنقول فيه تعامل للتأيتوهم ان المراد انه وقفه تبعاً للرباط كآتوهم في البحر حيث قال واما وقف العبيد تبعاً للمدرسة والرباط فسيأتى انه جوزه بعض المشايخ اه مع انه فيما سيأتى انما ذكر ما في الفتح عن الخلاصة **(قوله)** ونفقه) اى وان لم يشرطها الواقف وفي الاسعاف لو شرطها من الغلة ثم مرض بعضهم استحقتها ان شرط اجراءها عليهم ماداموا أحياء وان قال لعملمهم لايجرى شئ على من تعطل عن العمل ولو باع العاجز واشترى بثمنه عبدا مكانه جاز اه وقال في موضع آخر وكذلك الدواليب والآلات يبيعها ويشترى بثمنها ماهو اصاح للوقف **(قوله)** وجانيته في مال الوقف وعلى المتولى ماهو الاصلح من الدفع او الفداء ولو فداء باكثر من أرش الجنسية كان متعونا في الزائد فيضمنه من ماله وان فداء اهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل اسعاف **(قوله)** لا قودفيه) كأن وجهه أن في القود ضرر الوقف بفوات البدل اه ح والظاهر ان محل ما ذكر فيها اذا رضى القاتل بدفع البدل اما اذا لم يرض الابتسليم نفسه للقصاص فانه لايجبر لان القصاص عندنا هو الاصل ط **(قوله)** بل تجب قيمته) كالوقتل خطأ ويشترى به المتولى عبدا ويصير وقفا كالوقتل المدبر خطأ وأخذ مولاه قيمته فانه يشترى بها عبدا ويصير مدبرا وقد صرح به في الذخيرة عن الخصاص بحر **(قوله)** كما صح وقف مشاع قضى بجوازه) ويصير بالقضاء متفقا عليه والخلاف في وقف المشاع مبنى على اشتراط التسليم وعدمه لان القسمة من تمامه فأبو يوسف أجازاه لانه لم يشترط التسليم ومحمد لم يجزه لاشتراطه التسليم كما مر عند قوله ويفرز وقدما ان محل الخلاف فيما يقبل القسمة بخلاف ما لا يقبلها فيجوز اتفاقا الا في المسجد والمقبرة وقدما بعض فروع ذلك **(قوله)** لانه مجتهد فيه) اى يسوغ فيه الاجتهاد لعدم مخالفته لنص او اجماع **(قوله)** فللحنفى المقلد الخ) أفاد ان المراد بقوله قضى بجوازه ما يشمل قضاء الحنفى وانما خصه بالتفريع للتأيتوهم ان المراد به من مذهب آخر لان امام مذهبا غير قائل به لكن لما كان قول اصحابه غير خارج عن مذهبه صح حكم مقلده به ولذا قال في الدرر من كتاب القضاء عند الكلام على قضاء القاضى بخلاف مذهبه ان المراد به خلاف اصل المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب الشافعى واما اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه أبو يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رأيه اه فتدأفاد ان اقوال اصحاب الامام غير خارجة عن مذهبه فقد نقلوا عنهم انهم مقلدوا قول الا هو مروى عن الامام كما او ضحت ذلك في شرح منظومتى في رسم المفتى وبهذا يرتفع الاشكال المشهور الذى ذكره الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل والعلامة ابن الشلبى في فتاواه وهو ان وقف الانسان على نفسه اجازاه أبو يوسف ومنعه محمد كما سيأتى ووقف المنقول كالبناء بدون ارض والكتب والمصحف منعه أبو يوسف واجازاه محمد فوقف المنقول على النفس

وجاز وقف القس على مصالح الرباط خلاصة ونفقه وجانيته في مال الوقف ولو قتل عبدا لا قودفيه بزازية بل تجب قيمته ليشترى بها بدله (ك) كما صح وقف (مشاع قضى بجوازه) لانه مجتهد فيه فللحنفى المقلد ان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه

مطلب

في وقف المشاع المقتضى به

مطلب

مهم اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه أبو يوسف ومحمد لم يكن حاكما بخلاف مذهبه

مطلب

مهم اشكال في وقف المنقول على النفس

لا يقول به واحد منهما فيكون الحكم به ملفقا من قولين والحكم الملفق باطل بالاجماع كما مر
اول الكتاب وبه يندفع ما أجاب به الطرسوسي من انه في منية المفتي افاد جواز الحكم الملفق
وتعام ذلك مبسوط في كتابنا تنقيح الحامدية في الباب الاول من الوقف **(قوله)** لاختلاف
الترجيح **(قوله)** فأن كلا من قول أبي يوسف وقول محمد صحيح بلفظ الفتوى كما مر **(قوله)** قولان
مصححان) اي وقد تساويا في لفظي التصحيح والا فلا ولي الاخذ بما هو آكد في التصحيح
كالوكان احدها بلفظ الصحيح والآخر بلفظ عليه الفتوى فان الثاني اقوى وكذا لو كان
احدهما في المتن او كان ظاهر الرواية او كان عليه الاكثر او كان هو الارفق بالناس فانه اذا
صحح هو ومقابله كان الاخذ به اولى كما قدمناه في اول الكتاب **(قوله)** بأحدها) اي بأى واحد
منهما اراد لكن اذا قضى بأحدهما في حادثة ليس له القضاء فيها بالقول الآخر نعم يقضى به
في حادثة غيرها وكذا المفتي وينبغي ان يكون معطوح نظره الى ما هو الارفق والاصح وهذا معنى
قولهم ان المفتي يفتي بما يقع عنده من المصلحة اي المصلحة الدينية لامصلحته الدينية **(قوله)**
كل منقول قصدا) اما تبعا للعقار فهو جائز بلا خلاف عندها كما مر كما لا خلاف في صحة
وقف السلاح والكرع اي الخيل للآثار المشهورة والخلاف فيما سوى ذلك فعند أبي
يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز ما فيه تعامل من المنقولات واختاره اكثر فقهاء الامصار كما
في الهداية الصحيح كما في الاسعاف وهو قول اكثر المشايخ كما في الظهيرية لان القياس قد
يترك بالتعامل ونقل في المجتبي عن السير جواز وقف المنقول مطلقا عند محمد واذا جرى فيه
التعامل عند أبي يوسف وتماه في البحر والمشهور الاول **(قوله)** وقدم) بفتح اوله وضم ثانيه
مخففا ومثقلا **(قوله)** بل ودراهم ودنانير) عزاء في الخلاصة الى الانصارى وكان من اصحاب
زفر وعزاه في الخاتبة الى زفر حيث قال وعن زفر شربلالية وقال المصنف في المنح ولما جرى
التعامل في زماننا في البلاد الرومية وغيرها في وقف الدراهم والدنانير دخلت تحت قول محمد
المفتي به في وقف كل منقول فيه تعامل كما لا يخفى فلا يحتاج على هذا الى تخصيص القول
بجواز وقفها لمذهب الامام زفر من رواية الانصارى والله تعالى اعلم وقد افتي مولانا صاحب
البحر بجواز وقفها ولم يحك خلافا ما في المنح قال الرملى لكن في الحاقها بمنقول فيه
تعامل نظر اذهى مما لا ينتفع بها مع بقاء عينها على ملك الواقف وافتاء صاحب البحر بجواز
وقفها بلا حكاية خلاف لا يدل على انه داخل تحت قول محمد المفتي به في وقف منقول فيه
تعامل لاحتمال انه اختار قول زفر وافتى به وما استدلل به في المنح من مسألة البقرة الآتية
ممنوع بما قلنا اذ ينتفع بلبنها وسمنها مع بقاء عينها لكن اذ حكم به حاكم ارتفع الخلاف اه
ملخصا قلت ان الدراهم لاتعين بالتعين فهي وان كانت لاينتفع بها مع بقاء عينها لكن بدلها
قائم مقامها لعدم تعيينها فكأنها باقية ولاشك في كونها من المنقول فحيث جرى فيها تعامل
دخلت فيما اجازه محمد ولهذا لما مثل محمد باشيء جرى فيها التعامل في زمانه قال في الفتح ان
بعض المشايخ زادوا اشيء من المنقول على ما ذكره محمد لما رأوا جريان التعامل فيها وذكر
منها مسألة البقرة الآتية ومسألة الدراهم والمكيل حيث قال في الخلاصة وقف بقره على
ان ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لأبناء السبيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في

مطلب
فيما اذا كان في المسئلة
قولان مصححان

مطلب
في وقف المنقول قصدا

مطلب
في وقف الدراهم والدنانير

لاختلاف الترجيح واذا
كان في المسئلة قولان
مصححان جاز الاقتاء
والقضاء بأحدها بحر
ومصنف (و) كما صح
ايضا وقف كل (منقول)
قصدا (فيه تعامل) للناس
(كفأس وقدم) بل
(ودراهم ودنانير) قلت
بل ورد الامر للقضاء
بالحكم به كافي معروضات
المفتي أبي السعود

• وفيهم رجوت ان يكون حائزاً عن الاصحاب كان من الخبايا فربما وقف الدارهم
او مبالا او ما يوزن الشجر ذلك قول نعم قيل وكتب قول يدفع دراهم مضاربة ثم يتصدق بها
في الوجه الذي وقف عليه وما كمال أو يوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة قال فعلى
هذا القياس اذا وقف كراماً من الحنطة على شرط ان يقرض للفقراء الذين لا بذلهم ليزرعوه
لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابداعلى هذا
السبيل يجب ان يكون حائزاً قول ومثل هذا كثير في الري وناحية دوماوند اه وبهذا ظهر
 صحة ما ذكره المصنف من الحاقها بالمنقول المتعارف على قول محمد المفتي به وانما خصوصها
بالنقل عن زفر لانها لم تكن متعارفة اذ ذلك ولانه هو الذي قال بها ابتداء قال في النهرو مقتضى
ما مر عن محمد عدم جواز ذلك اى وقف الحنطة في الاقطار المصرية لعدم تعارفه بالكلية
نعم وقف الدراهم والدنانير تعورف في الديار الرومية اه (قوله مكيل) معطوف على قول
المصنف ودراهم (قوله) ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة (وكذا يفعل في وقف الدراهم والدنانير
وما خرج من الريح يتصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول الفتح عن الخلاصة ثم
يتصدق بها فهو على تقدير مضاف اى برحبها وعبارة الاسعاف ثم يتصدق بالفضل (قوله) فعلى
هذا) اى القول بصحة وقف المكيل (قوله) وجنازة) بالكسر النعش وثيابها ما يعطى به
الميت وهو في النعش ط (قوله) لان التعامل يترك به القياس) فان القياس عدم صحة
وقف المنقول لان من شرط الوقف التأييد والمنقول لا يدوم والتعامل كما في البحر عن التحرير
هو الاكثر استعمالاً وفي شرح البيهقي عن المبسوط ان الثالث بالعرف كالثابت بالنص اه
وتام تحقيق ذلك في رسالتنا المسماة (نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف) وظاهر
ما مر في مسألة البقرة اعتبار العرف الحادث فلا يلزم كونه من عهد الصحابة وكذا هو ظاهر
ما قدمناه انما من زيادة بعض المشايخ اشياء جرى التعامل فيها وعلى هذا فالظاهر اعتبار
العرف في الموضع او الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم
دون بلادنا ووقف المأس والقنوم كان متعارفاً في زمن المتقدمين ولم نسمع به في زماننا
فالظاهر انه لا يصح الآن ولان وجدنا دار الايتام لما علمت من ان التعامل هو الاكثر استعمالاً
فتأمل (قوله حديث الح) رواه احمد في كتاب السنة ووه من عزاه للمسندين حديث أبي
وائل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن وتماه في حاشية الحموى عن المقاصد الحسنة
للسجواى (قوله) ومتاع) ما يتمتع به فهو عطف عام على خاص فيشمل ما يستعمل في البيت
من اثاث المنزل كفراش وبساط وحصير غير مسجد والاوانى والتدور نعم تعورف وقف
الاوانى من النحاس وبعض المتقدمين على وقف الاوانى والتدور المحتاج اليها في غسل الموتى
(قوله وهذا) اى جواز وقف المنقول المتعارف (قوله) وألحق في البحر السفينة بالمتاع) اى
فلا يصح لكن قال شيخ مشايخنا السامحاني انهم تعلموا وقفها فلا تردد في صحته اه وكأنه
حدث بعد صاحب البحر وألحق في المنح وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدون
لانه منقول فيه تعامل وتماه في الدر المتقى وسيأتى عند قول المصنف بنى على ارض الح
(قوله حاز وقف الاكسية الح) قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتولين على المؤذنين

ومكيل وموزون فيباع
ويدفع ثمنه مضاربة او
بضاعة فعلى هذا لو وقف
كراماً على شرط ان يقرضه
من لا بذله ليزرع نفسه
فذا ادرك اخذ مقداره
ثم اقرضه لغيره وهكذا
جاز خلاصة وفيها وقف
بقرة على ان ما خرج من
لبنها او سمحها للفقراء
ان اعتادوا ذلك رجوت
ان يجوز (وقدر وجنازة)
وثيابها ومصحف وكتب
لان التعامل يترك به القياس
لحديث ما رآه المسلمون
حسناً فهو عند الله حسن
بخلاف ما لا تعامل فيه
كثياب ومتاع وهذا قول
محمد وعليه الفتوى اختيار
والحق في البحر السفينة
بالمنازع وفي البرازية حاز
وقف الاكسية على
الفقراء فتدفع اليهم شتا
ثم يردونها بعده وفي الدرر
وقف مصحفاً على اهل
مسجد للقراءة

٣ مطلب

في التعامل والعرف

الفراء شتاء لئلا فينبغي الجواز سيما على ما مر عن الزاهدي فتدبر شرح الملتقى اى ما ذكره الزاهدي في المجتبى من جواز وقف المنقول مطلقا عند محمد ولا يخفى ان هذا في وقف نفس الاكسية أما لو وقف عقارا وشرط ان يشتري من ريعه أكسية للفقراء او المؤذنين فلا كلام فيه افده ط (قوله ان يحصون جاز) هذا الشرط مبنى على ما ذكره شمس الأئمة من الضابط وهو انه اذا ذكر للواقف مصرفا لا بد ان يكون فيهم تنصيص على الحاجة حقيقة كالفقراء او استعمالات الناس كالتامى والزمنى لان الغالب فيهم الفقر فيصح للاغنياء والفقراء منهم ان كانوا يحصون والا فافقرائهم فقط ومتى ذكر مصرفا يستوى فيه الاغنياء والفقراء فان كانوا يحصون صح باعتبار اعيانهم والابطل وروى عن محمد ان مالا يخصى عشرة وعن ابن يوسف مائة وهو المأخوذ به عند البعض وقيل اربعون وقيل ثمانون والفتوى انه مفوض الى رأى الحاكم اسعاف وبحر (قوله وان وقف على المسجد جار) ظاهره انه لا يشترط فيه كون اهله ممن يحصون لان الوقف على المسجد لاعلى اهله كما هو المتبادر من المقابلة ولعل وجهه انه يصير كالتنصيص على التأييد بمنزلة الوقف على عمارة مسجد معين فانه يصح في المختار اتأيده مسجدا كما قدمناه عند قوله ويجعل آخره جهة قربة لا تنتفع (قوله ولا يكون محصورا على هذا المسجد) هذا ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون الخ اى وذكر في كتاب آخر فهو قول آخر مقابل لقوله ويقرأ فيه فان ظاهره انه يكون مقصورا على ذلك المسجد وهذا هو الظاهر حيث كان الواقف عين ذلك المسجد فما فعله صاحب الدرر حيث نقل العبارة عن الخلاصة وأسقط منها قوله وفي موضع آخر غير مناسب لايهامه انه من تمة ما قبله الا ان يكون قد فهم ان قوله ويقرأ فيه محمول على الاولوية فيكون مافى موضع آخر غير مخالف له تأمل لكن فى القنية سبل مصحفاً في مسجد بعينه للقراءة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير اهل تلك المحلة للقراءة قال في النهر وهذا يوافق القول الاول لا ما ذكر في موضع آخر اه فهذا يفيد انهما قولان متغايران خلافا لما فهمه في الدرر وتبعه الشارح (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما بينه بعد بقوله فان وقفها الخ ط (قوله لم يجز نقلها) ولا سيما اذا كان الناقل ليس منهم نهر ومثاده انه عين مكانها بان بنى مدرسة وعين وضع الكتب فيها لانتفاع سكانها (قوله وان على طلبة العلم الخ) ظاهره صحة الوقف عليهم لان الغالب فيهم الفقر كما علم من الضابط المار آتفا وفي البحر قال شمس الأئمة فعلى هذا اذا وقف على طلبة العلم في بلدة كذا يجوز لان الفقر غالب فيهم فكان الاسم منبئا عن الحاجة ثم ذكر الضابط المار قلت ومقتضاه انهم اذا كانوا لا يحصون يختص بفقرائهم فعلى هذا وقف المصحف في المسجد والكتب في المدارس لا يحل لغير فقير وهو خلاف المتبادر من عبارة الخلاصة والقنية في المصحف وقد يقال ان هذا مما يستوى في الانتفاع به الغنى والفقير كما سيأتى من ان الوقف على ثلاثة اوجه منها ما يستوى فيه الفريقان كرباط وخان ومقابر وسقاية وعمله في الهداية بان اهل العرف يريدون فيه التسوية بينهم ولان الحاجة داعية وهنا كذلك فان واقف الكتب يقصد نفع القرينين ولانه ليس كل غنى يجد كل كتاب يريد به خصوصا وقت الحاجة اليه (قوله في جواز النقل تردد) اى الذى تحصل من كلامه انه

مطلب

متى ذكر للوقف مصرفا لا بد ان يكون فيهم تنصيص على الحاجة

ان يحصون جاز وان وقف على المسجد حاز ويقرأ فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقته لم يجز نقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزائنه التي في مكان كذا ففي جواز النقل تردد نهر

مطلب

في حكم الوقف على طلبة العلم

مطلب

في نقل كتب الوقف من محلها

ادوقف كتباً وعين موضعها فنوقفها على اهل ذلك الموضع فيخرجها من اهلها ولاغيرهم
 وظاهره انه لايجل لغيرهم الانتفاع بها وان وقفها على طلبة العلم فكل طالب الانتفاع بها
 في محلها وامانها من فقيه تردد ناشئ مما قدمه عن الخلاصة من حكاية القولين من انه لو
 وقف المصحف على المسجد اى بالاعتين اياه قيد يقرأ فيه اى يختص بأهله المتردين اليه
 وقيل لا يختص به اى فيحوز نقله الى غيره وقد علمت تقوية القول الاول بامر عن القنية
 وبقي ما لو علم الواقف بأن وقفه على طلبة العلم لكنه شرط ان لا يخرج من المسجد او المدرسة
 كما هو العادة وقدما عند قوله ولا يرهن عن الاشياء انه لو شرط ان لا يخرج الابرهن لا يبعد
 وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى اللغوي تبعاً لما قاله السبكي ويؤيده ما قدمناه
 قيل قوله والمالك يزول عن الفتح من قوله ان شرائط الواقف معتبرة اذا لم يخالف الشرع
 وهو مالك فله ان يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله ان يخص صنفاً من الفقراء وكذا
 سيأتي في فروع الفصل الاول قولهم شرط الواقف كنسب الشارع اى في المفهوم والدلالة
 وجوب العمل به قلت لكن لا يخفى ان هذا اذا علم ان الواقف نفسه شرط ذلك حقيقة
 اما مجرد كتابة ذلك على ظهر الكتب كما هو العادة فلا يثبت به الشرط وقد اخبرني بعض قوام
 مدرسة ان واقفها كتب ذلك ليجعل حيلة لمنع اعارة من يخشى منه الضياع والله سبحانه اعلم
(قوله ويبدأ من غلته بعمارة) اى قبل الصرف الى المستحقين قل القهستاني العمارة
 بالكسر مصدر أو اسم ما يعمر به المكان بأن يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان
 عليه دون الزيادة ان لم يشترط ذلك كما في الزاهد وغيره فلو كان الوقف شجراً يخاف هلاكه
 كان له ان يشتري من غلته قصيلاً فيغرسه لان الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا
 كانت الارض سبخة لا ينبت فيها شئ كان له ان يصلحها كما في المحيط اهـ ومثله في الخانية
 وغيرها ودخل في ذلك دفع المرصد الذي على الدار فانه مقدم على الدفع للمستحقين كما في فتاوى
 تليد الشارح المرحوم الشيخ اسمعيل وهذه فائدة جليلة قل من تنبه لها فان المرصدين على
 الوقف لضرورة تعميمه فاذا وجد في الوقف مال ولو في كل سنة شئ حتى تخلف رقية الوقف
 ويصير يؤجر بأجرة مثله لزم الناظر ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وذكر في البحر
 ان كون التعمير من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع احدولذا قل في الوالوجية رجل اجر
 دار الوقف فجعل المستأجر رواقها مربطاً للدواب وخرّبها يضمن لانه فعل بغير اذن اهـ
 * (تنبيه) * لو كان الوقف على معين فالعمارة في ماله كسيأتي بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة
 انى وقفه فنخرّب يبنى كذلك ولا تجوز الزيادة بلا رضاه ولو كان على الفقراء فكذلك وعند
 البعض تجوز الاول اصح هداية ملخصاً وبه علم ان عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف
 لا تجوز بلا رضا المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبقى الخ منع اليأس من الشجرة على الحيطان من
 مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله فلا منع بخر **(قوله)** ثم ما هو اقرب لعمارته الخ
 اى من انتهت عمارته وفضل من الغلة شئ يبدأ بما هو اقرب للعمارة وهو عمارته المعنوية التي
 هي قيام شعرة قل في الخوى التمدنى والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف اى من غلته عمارته
 بشرط الواقف اولاً ثم ما هو قرب من العمارة وعمر للمصاحبة كالمسجد والمدرسة

(ويبدأ من غلته بعمارته)
 ثم ما هو اقرب لعمارته
 كما هو مسجد ومدرس
 مدرسة يعطون

مطلب
 يبدأ من غلة الوقف بعمارته

مطلب
 دفع المرصد مقدم على
 الدفع للمستحقين

مطلب
 كون التعمير من الغلة ان
 لا يمكن الخراب بضع احد

مطلب
 عمارة الوقف على الصفة
 التي وقفه

مطلب
 يبدأ بعد العمارة بما هو
 اقرب اليها

للمدرسة يصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء اه قال في البحر والسراج بالكسر القناديل ومراده مع زيتها والبساط بالكسر ايضا الحصيد ويلحق بهما معلوم خادمهما وهو الوقاد والفراش فيقدمان وقوله الى آخر المصالح اى مصالح المسجد يدخل فيه المؤذن والناظر ويدخل تحت الامام الخطيب لانه امام الجامع اه ملخصا ثم لا يخفى ان تعبير الحاوى ثم يفيد تقديم العمارة على الجميع كما هو اطلاق المتون فيصرف اليهم الفاضل عنها خلافا لما يوهمه كلام البحر نعم كلام الفتح الآتى يفيد المشاركة ويأتى بيانه فافهم **(قوله بقدر كفايتهم)** اى لا بقدر استحقاقهم المشروط لهم والظاهر ان قول الحاوى هذا اذا لم يكن معينا الخ راجع اليه كما فهمه في شرح الملتقى وقال ان فرض المسئلة فيما اذا كان الوقف على جملة المستحقين بلا تعيين قدر لكل فلو به فلا ينبغي جعل الحكم كذلك اه اى بل يصرف الى كل منهم القدر الذى عينه الواقف ثم قل في شرح الملتقى ويمكن ان يقال لا فرق بين التعيين وعدمه لان الصرف الى ما هو قريب من العمارة كالعمارة وهى مقدمة مطلقا ويقويه تجويزهم بخلافه شرط الواقف في سبعة مسائل منها الامام لو شرط له ما لا يكتفيه يخالف شرطه اه قلت وهذا مأخوذ من البحر حيث قال والتسمية بالعمارة تقتضى تقديمهما اى الامام والمدرس عند شرط الواقف انه اذا ضاق ريع الوقف قسم الريع عليهم بالحصة وان هذا الشرط لا يعتبر اه والاصل ان الوجه يقتضى ان ما كان قريبا من العمارة يالحق بها في التقديم على بقية المستحقين وان شرط الواقف قسمة الريع على الجميع بالحصة او جعل لكل قدرا وكان ما قدره الامام ونحوه لا يكتفيه فيعطى قدر الكسبة فلا يلزم تعطيل المسجد فيقدم اولا العمارة الضرورية ثم الاهم فالاهم من المصالح والتعائر بقدر ما يقوم به الحال فان فضل شيء يعطى لبقية المستحقين اذ لا شك ان مراد الواقف انتظام حال مسجده او مدرسته لا مجرد انتفاع اهل الوقف وان لم ينعطيه خلافا لما يوهمه كلام الحاوى المذكور لكن يمكن ارجاع الاشارة في قول الحاوى هذا اذا لم يكن معينا الخ الى صدر عبارته يعنى ان الصرف الى ما هو اقرب الى العمارة كالامام ونحوه انما هو فيما اذا لم يكن الوقف معينا على جماعة معلومين كالمسجد والمدرسة اما لو كان معينا كالدار الموقوفة على الذرية او الفقراء فانه بعد العمارة يصرف الريع الى ما عينه الواقف بلا تقديم لاحد على احد فاعنم هذا التحرير **(قوله كذلك)** اى بقدر الكفاية لا بقدر الشرط واما قوله الآتى فيعطوا المشروط وقوله فلهم اجرة عملهم فيأتى الكلام فيه **(قوله لثبوتها اقتضاء)** لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء بخر ومثلها ما هو قريب منها كما قررناه آنفا **(قوله وتقطع الجهات)** اى تمنع من الصرف اليها وعارة الفتح وتقطع الجهات الموقوفة عليها للعمارة ان لا يخف ضرر بين فان خيف قدم اه اى ان من يخاف بقطعه ضرر بين كاماه ونحوه يقدم اى على بقية المستحقين ممن ليس في قطعهم ضرر بين لا على العمارة فافهم الا ان يكون المراد العمارة الغير ضرورية وان لا يقدّم عليها ويحتمل ان المراد من قوله قدم انه لا يقطع بقية سائر العمارة لكن يصير بعبارة

بقدر كفايتهم ثم السراج
والبساط كذلك الى آخر
المصالح وتماه في البحر
(وان لم يشترطه الواقف)
لثبوتها اقتضاء وتقطع
الجهات للعمارة ان لا يخف
ضرر بين فتح فان خيف
كاماه وخضيب وفراش
قدموا

مطلب

في قطع الجهاد لاجل
العمارة

ان من في قطعه ضرر بين يساوى العمارة فيصرف اولاً اليها و اليه وهو خلاف المفاد من
 التعبير ثم في عبارة الحاوى كمر فما ان يراد به معنى الواو كما هو مفاد كلام البحر
 او يراد بالعمارة في من الضرورية كرفع سقف او جدار فيصرف الربع اليها اولاً كما هو
 مفاد المتن ثم الفاصل الى الجهات الضرورية الالهة فلا هم دون غيرها كالشاهد والجاني
 وخازن الكتب ونحوهم ويراد بها في الفتح العمارة الغير الضرورية فتقدم الجهات
 الضرورية عليها او تشاركها اذا كان الربع يكفى كلامهما ثم لا يخفى انه لو احتسب قطع
 الكل للعمارة الضرورية قدمت على جميع الجهات الزايل من النظر خراب المسجد لاجل
 امام ومؤذن فحصل ان الترتيب المستفاد من عبارة الحاوى بالنظر الى تقديم العمارة
 الضرورية على جميع الجهات واشراكه المفادة من عبارة الفتح بالنظر الى غير الضرورية
 او اذا كان في الربع زيادة على الضرورية ثم رأيت في حاشية الاشياء التصريح بحمل ما في
 الحاوى على ما قلنا **(قوله)** فيعطى المشروط الهم برفع المشروط نائب قتل يعطى وفي بعض
 النسخ فيعطوا بالجزء بحذف النون عطفا على قدموا ونصب المشروط مفعول ثان واعتراض
 بان ما ذكره تابع فيه النهر وهو خلاف ما مر من انهم يعطون بقدر كفايتهم وخلاف ما في
 البحر من اخذ قدر الاجرة قلت لا يخفى عليك ان قول الفتح المار وتقطع الجهات الخ لعمناه
 ان من يخاف بقطعه ضرر بين لا يقطع معلومه المشروط له بل يقدم ويأخذ بخلاف غيره من
 المستحقين كالتأطر والشاد والمباشر ونحو ذلك فانه يقطع ولا يعطى شيئاً اى الا اذا عمل زمن
 العمارة فله قدر أجرته فقط لا المشروط فانه في الفتح قل بعد قوله قدم واما الناظر فان كان
 المشروط له من الواقف فهو كأحد المستحقين فاذا قضوا بالعمارة قطع الا ان يعمل كالتأمر
 والبناء ونحوها فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً اهـ ولهذا قال في النهر وأفاد
 في البحر ان مما يخاف بقطعه الضرر بين الامام والخطيب فيعطيان المشروط لهما اما
 المباشر والشاد اذا عملا زمن العمارة فاما يستحقان بقدر اجرة عملهما لا المشروط اهـ لكن
 الظاهر ان قوله وافاد في البحر سبق قلم وصوابه وافاد في الفتح لان ما ذكره هو مفاد كلام
 الفتح كعلمته واما ما في البحر فانه خلاف هذا لانه بعدما ذكر كلام الفتح قل فظاهره
 ان من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك
 عمله الا بضرر بين كلامه والخطيب ولا يراعى معلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا
 عمل المباشر والشاد زمن العمارة يعطيان بقدر اجرة عملهما فقط واما ما ليس في قطعه ضرر
 بين فانه لا يعطى شيئاً اصلاً زمن العمارة اهـ وانت خير بان ما ساسه الى ظاهر الفتح خلاف
 الظاهر فان ظاهر الفتح ان من لا يقطع يعطى المشروط لا الاخر ومن يقطع وهو من ليس في
 قطعه ضرر بين لا يعطى ثم ذكر ان الناظر ممن يقطع وانه اذا عمل فله قدر أجرته اى لا مشروطه
 له الواقف فأفاد ان من يقع كالتأطر لا يعطى شيئاً الا اذا عمل وهذا كله كما ترى مخالف لما
 فهمه في البحر من ان من لا يقطع كلامه الا اجر اذا عمل ومن يقطع لا يعطى شيئاً اصلاً اى
 لا اجرا ولا مشروطاً وان عمل وفيه ايضا انه جعل للشاد والمباشر اجرة اذا عملا ومقتضاه انهما
 من الشعائر التي لا تقطع وهو خلاف ما صرح به نفسه بعد نحو ثلاث اوراق نعم هو موافق

فيعطى المشروط لهم

لما بحث في الاشياء من انه ينبغي ان باحق هؤلاء يعني الامام والمدرس والخصيب والمؤذن والميقاني والناظر وكذا الشاذ والكاتب والجانبي زمن العمارة اه لكن رد في النهر مافي الاشياء بانه مخالف لصريح كلامهم كما مر بل الناظر وغيره اذا عمل زمن العمارة كان له اجر مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اه ومراده بما جرى عليه في البحر ما نقله عن الفتاح ومراده بقوله بل الناظر وغيره اى من ليس في قطعه ضرر بين ووجه مخالفته للمنقول ان هؤلاء لهم اجرة عملهم اذا عملوا زمن العمارة فلحاقهم بالامام واخويه يقتضى ان لهم المشروط وليس كذلك كدال عليه كلام الفتاح وبه ظهر خلل مافي البحر وصحة ما ذكره الشارح تبعا للنهر خلافا لمن نسبهما الى عدم الفهم فانهم نعم في عبارة البحر والنهر خلل من وجه آخر وهو ان كلامهما مبنى على ان المراد بالعمل في عبارة الفتاح عمله في وظيفته وهو بعيد لانه اذا عمل في وظيفته واعطى قدر اجرته لم يقصع بل صدق عليه انه قدم كغيره ممن في قطعه ضرر كالامام وهذا خلاف ما مر من تقديم الاهم فالاهم وايضا من لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئا اصلا ولو كان في قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره فيتعين حمل العمل في كلام الفتاح على العمل في التعمير وعبرة الفتاح صريحة في ذلك فانه قال الا ان يعمل كالفاسل والبناء ونحوهما فيأخذ قدر اجرته اه اكن هو مقيد بما اذا عمل بامر القاضي لما في جامع الفصولين لو عمل المتولى في الوقف بأجر جاز ويفق بعدمه اذ لا يصلح مؤجرا ومستأجرا وضح لو امره الحاكم ان يعمل فيه اه وعليه فما في الفقيه اذا عمل القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل الاخير لا يحق اجرا محمول على ما اذا كان بلا امر الحاكم والظاهر ان الناظر غير قيد بل كل من عمل في التعمير من المستحقين له اجرة عمله وانما نصوا على الناظر لانه لا يصلح مؤجرا ومستأجرا اى مستأجرا لنفسه فاذا كان بامر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر له بخلاف غيره من المستحقين فان المستأجر له هو الناظر فلا شبهة في استحقاقه الاجرة كالاجنبي وحيث حملنا كلام الفتاح على ما قلنا صار حاصله ان من في قطعه ضرر بين لا يقصع زمن التعمير اى بل يبقى على مشروط له الواقف واما غيره فيقطع ولا يعطى شيئا اصلا وان عمل في وظيفته نعم يعطى السك الاجرة عمله اذا عمل في العمارة ولو هو الناظر اكن لو بأمر الحاكم وبهذا التقرير سقط ما قدمناه عن النهر في الرد على الاشياء اذا اجرة على العمل في غير التعمير ثم الظاهر ان المراد بالمشروط ما يكفي لان المشروط له من الواقف لو كان دون كفايته وكان لا يقوم بعمله الا بها يزداد عليه ويؤيده ماسياتى في فروع الفصل الاول ان للقاضي الزيادة على معلوم الامام اذا كان لا يكفي وكذا الخطيب قلت بل الظاهر ان كل من في قطعه ضرر بين فهو كذلك لانه في حكم العمارة فهو مثل مالوزادات اجرة الاجير في التعمير واما لو كان المشروط له اكثر من قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية في زمن التعمير لانه لا ضرورة الى دفع الزائد المؤدى الى قطع غيره فيصرف الزائد الى من يليه من المستحقين وعلى هذا يحصل التوفيق بين ما مر من الحوى من انهم يعطون بقدر كفايتهم وبين ما استفيد من الفتاح من انهم يعطون المشروط والحاصل مما تقرر وتحرر انه يبدأ بالتعمير الضروري حتى لو استغرق جميع الغلة صرفت كلها اليه ولا يعطى احد ولو اماما او مؤذنا فان فضل عن التعمير سئى يعطى ما كان اقرب اليه

ثم في فسخه ضرر من ذلك. وكل التعيين غير ضروري بان كان لا يؤدي تركه الى خراب العين
 وحرر الغلة السنة التالية فيقدم لاهه ولاهه ثم من لا يقطع متى مشروط له اذا كان قدر
 كفايته ولا يزداد وينقص ومن يمكن في فسخه ضرر بين قدمت العمارة عليه وان أمكن
 تأخيرها الى غلة عام غائل كجهوم فتضي حلاق امتون ولا يعصى شيئا سالا وان باشر وطيفته
 مادم لوقف محتاجا الى التعيين وكل من عمل من المستحقين في العمارة فله اجره عمله
 لا مشروط ولا قودر الكفاية فيها غيره. مظهر في تحرير هذا المقام الذي زلت فيه قدام
 الافقيه **(قوله)** ما لناظر الكتاب (ح) قد علمت ما في هذا الكلام وما ادعاه في النهار انه الحق
 محققا في الاشبه بما حرره آخ **(قوله ضمن)** هذا اذا كان في تأخير التعيين خراب عين
 اوقف والا فيحوز صرف المستحقين وتأخير العمارة للغلة الثانية اذا لم يخف ضررين فان
 خيف قدم كفي لزوم عن سحر در منتقى **(قوله)** اظاها (لا) قياسا على مودع الابن اذا اتفق
 على لا يوين بلا دمه ولا دن القاضى انه يضمن بالرجوع عليهما لانه بالظمان تبين انه دفع مال
 نفسه وانه متبرع بحر وفيه نظر بل له الرجوع مادام اندفوع قائما لولا هلك لانه هبة نهر
 اقول لا وجه لعله هبة بل هو دفع مال يستحقه غير اندفوع اليه على ظن انه يستحقه اندفوع
 اليه فيبقي الرجوع قائما او مستهلكا كدفع الدين لمنشون بخلاف مودع الابن فانه مأمور
 بالحفظ رمي مديحه ونحوه في شرح المقدسي ونقل ط نحوه عن البيروني والحاصل ان الظاهر
 الرجوع مطلقا لا عديمه مطلقا ولا تفصيل **(قوله)** ما قطع (ح) في الاشهاد اذا حصل تعميم
 الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله او بعضه فاقطع لا يبقى دينهم على الوقف اذا لاحق
 به في الغلة زمن التعيين وفدته لوجبات الغلة في السنة الثانية وقاض شيء بعده صرف
 معلوم به هذه السنة لا بعضهم الفاضل عوضا عما قطع **(قوله)** قدر العمارة (ح) اى القدر
 الذى يغاب على ظنه الحاجة اليه حوى ويصرف الزيادة على مشروط الواقف اشباه **(قوله)**
 ولا غلة (ح) اى وحال انه لا غلة للارض حين يحدث حدث **(قوله)** فيلحفظ الفرق (ح) قل
 في الاشبه فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة كل سنة والساكوت عنه فانه مع الساكوت تقدم
 العمارة عند الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة
 ويدخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء اه ط
(قوله) نوزاد المتولى دانقا) صورته استأجر المتولى رجلا في عمارة المسجد بدرهم ودانق
 وجرة مثله درهم ضمن جميع الاجرة من ماله لانه زاد في الاجر اكثر مما يتغابن فيه الناس
 فيصير مستأجرا لنفسه فاذا انقذ الاجر من مال المسجد كان ضامنا بحر عن الحانية
 والدانق سدس الدرهم والمدار على ما يتغابن فيه اى ما لا يقبل الناس الغبن فيه اذ مادونه
 يسر لا يمكن الاحتراز عنه **(قوله)** (ح) في شرحها) خبر مقدم وحكمة قول الشعائر (ح) قصد
 بها لفظها مبتدأ مؤخر **(قوله)** (ح) وقف المصالح) اى فيما لوقف على مصالح المسجد **(قوله)**
 يعين) من العمارة بمدرسة **(قوله)** (ح) اتى تقدم) اى على نية المستحقين بعد العمارة
 الضرورية **(قوله)** (ح) مده وخصيب (ح) ظاهره ان جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر بين
 وخصه في نهر بالخصيب فقط بشرط ان تحذف في البلد مكة والمدينة ولم يوجد من يخطب حصة

واما لناظر وكتاب
 وحكى قول سحر درمن
 العمارة وفيه حرية نعمانية
 لا مشروط بخلاف في شهر
 وهو حق خلافا لما لا يشهد
 ومعه من مدحه وعصرف
 لناظر لهما مع حجة في
 التعيين ضمن وهما يرجع
 عليهما الطاهر لا تعديله
 يدفع ما دفع بالعمارة
 يستقر رسا وفيها لوسر
 لواقف تقديم العمارة ثم
 الفاضل للفقراء وللمستحقين
 لزوم ماصر امساك قدر
 عمارة كل سنة ونه
 يحتاجه لان يجوز ان
 يحدث حدث ولا غلة
 خلاف ما دام يشترطه
 فليحفظ غرق بين اشترط
 وعدمه وفي الوهبانية لوزاد
 المتولى دقاعى حرائل
 ضمن الكل وقود الاجرة
 له وفي شرحها لسر بلالى
 عند قوله

* ويدخل في وقف المصالح
 قيم * امه خصب والمتولى
 يعبر * الشعائر التى تقدم
 شرط امه لا يشترط بعد
 العمارة على امه وخصيب
 ومدرس ووقف وفراش
 ومقودن وصبر وثمن زيب
 وقد ديل وحصره م. وضو

بأذن الامام اه وفيه نظر كما في الحموى (قوله مباشر) انظر ما مراده (قوله شاهد) قيل المراد به كاتب الغيبة المعروف بالقطعي يعرف اهل الشاه (قوله شاد) هو الامام منه مسجد مثلاً لتفقد حاله من تنظيف ونحوه ط وقيل هو المسمى بالدعجي قلت ويؤيده في القاموس الاشادة رفع الصوت بالشيء وتعريف الضالة والاهلال والسيادة الدعاء بالابل ودان الطيب بالجلد اه (قوله ومزملاتي) هو الشاوي يعرف اهل الشاه در منتي وقيل هو في عرف اهل مصر من ينقل الماء من الصهرخ الى الجرار وفي القاموس مزملات كلمة التي يبرد فيها الماء (قوله قاله في البحر) اي قال مامر من قوله الشعائر الى هنا (قوله قلت ولا تردد) رد على قول البحر ويقع الاشتباه الخ (قوله انتهى) اي كلام الشرنبلالي في شرح الوهبانية (قوله لومدرس المدرسة) ولا يكون مدرستها من الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم الشرط اما مدرسو زماننا فلا شبهاء ولو انكر الناظر ملازمة المدرس فالقول للمدرس بيمينه وكذا لورثته لقيامهم مقامه وكذا كل ذى وظيفة وتمامه في حاشية الرمل عند قول البحر السادسة وفي الحموى سئل المصنف عن لم يدرس لعدم وجود الطلبة فهل يستحق المعلوم أجاب ان فرغ نفسه للتدريس بأن حضر المدرسة المعينة لتدريسه استحق المعلوم لا مكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وسأني قيل الفروع انه لو درس في غيرها لتعذر فيها ينبغي ان يستحق العلوقة وفي فتاوى الخانوتي يستحق المعلوم عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظراً أو غيره كالجابي (قوله وينبغي الحاقه ببطالة القاضي الخ) قال في الاشياء وقد اختلفوا في اخذ القاضي مارتب له في بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا اه وفي امنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح وفي الوهبانية انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدرس لان يوم البطالة الاستراحة وفي الحقيقة تكون للمطالعة والتحرير عند ذوى المهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطلاة طويلة ادت الى ان صار الغالب البطالة وايام التدريس قليلة اه ورده البيرى بما في القنية ان كان الواقف قدر للمدرس لكل يوم مبلغاً فلم يدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له ان يأخذ ويصرف اجر هذين اليومين الى مضارف المدرسة من المزمة وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبلغاً فانه يحل له الاخذ وان لم يدرس فيهما للعرف بخلاف غيرها من ايام الاسبوع حيث لا يحل له اخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقاً سواء قدر له اجر كل يوم أو لا اه ط قلت هذا ظاهر فيما اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغاً اما لو قال يعطى المدرس كل يوم كذا فينبغي ان يعطى ليوم البطالة المتعارفة بقريته ما ذكره في مقابله من البناء على العرف فحيث كانت البطالة معروفة في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيدين يحل الاخذ وكذا لو بطل في يوم غير معتاد لتحرير درس الا اذا نص الواقف على تقييد الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي الفصل الثامن عشر من التارخانية قل الفقيه ابواليث ومن يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه ارجو ان يكون جائزاً وفي الحاوى اذا كان مشغولاً بالكتابة والتدريس اه (قوله وسبحي) اي عن نظم الوهبانية

مطلبه

فيمن لم يدرس لعدم وجود الطلبة

وهنه نقه للميضأة فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن كتب من الشعائر فتقدمهم في دفتر المحاسبات ليس بشرح ويقع الاشتباه في بواب ومزملاتي قاله في البحر قلت ولا تردد في تقديم بواب ومزملاتي وخادم مطهرة انتهى قلت انما يكون المدرس من الشعائر لو مدرس المدرسة كما مر اما مدرس الجامع فلا لانه لا يتعطل لغيبته بخلاف المدرسة حيث تقفل اصلاً وهل يأخذ ايام البطالة كعيد ورمضان لم أره وينبغي الحاقه بطلاة القاضي واختلفوا فيهما والاصح انه يأخذ لانهما للاستراحة اشياء من قاعدة العادة محكمة وسيجيء ما غاب فليحفظ

مطلبه

في استحقاق القاضي والمدرس وحيفة في يوم البطالة

مذقوله مات المؤمن والامانة (قوله على من له السكنى) اى على من يستحقها ومفاده انه لو كان
 من المستحقين غير سائر فيها بلزمه التعمير مع الساكنين لان تركه لحقه لا يسقط حق الوقف
 فيعمر معهم ولا يخرج حصته كما أتى (قوله من ماله) فاداره حيطائها بالاجر أو ادخل فيها
 جذعائهم مات ولا يمكن نزاع ذلك فليس الورثة نزاعه بل يقال لمن له السكنى بعده اضمن لورثته
 قسمة البناء فان ابى أو جرت الدار وصرفت الغلة اليهم بقدر قيمة البناء ثم اعيدت السكنى الى من
 له السكنى وليس له ان يرضى بالهدم والقلع وان كان مازم الاول مثل تخصيص الحيطان وتطين
 السطوح وشبه ذلك لم يرجع الورثة بشئ يخرج عن الظهيرية اى لان ما لا يمكن اخذ عنه فهو
 فى حكم الهالك بخلاف الآخر والجذع ولو بنى الاول ما يمكن رفعه بلا ضرر امر الورثة
 برفعه وليس للمانى تملكه بلا رضاهم كما فى الاسعاف وفى البحر عن الفتية لو بنى واحد من
 الموقوف عليهم من الدار وطين البعض وجصص البعض وبسط فيه الآخر فطلب الآخر
 حصته ليسكن فيها فنفعه حتى يدفع حصته ما انفق ليس له ذلك والذين والجص صار تبعا للوقف
 وله نقض الآخر ان لم يضر (قوله لامن الغلة) لان من له السكنى لا يملك الاستغلال بلا
 خلاف واختلاف فى عكسه والراجح الجواز كما حرره الشرنبلالى فى رسالة ويأتى تمامه قريبا
 (قوله اذا غرم بالغرم) اى المضرة بمقابلة المنفعة (قوله بقدر الصفة التى وقفها الواقف)
 هذا موافق لما قدمناه عن الهداية عند قوله يبدأ من غلته بعمارته والظاهر ان المراد منه منع
 الزيادة بلا رضاه كما يفيد تمام عبارة الهداية وكذا ما يأتى عن الزيلعى فلا ينافى ما فى الاسعاف
 من انه يقال له ردها مرمة لا غنى عنها وهى ما يمنع من خرابها ولا يلزمه ازيد من ذلك اه فلا
 يلزمه اعادة البياض والحمرة ولا اعادة مثل ما خرب فى الحسن والنفاسة هذا ما ظهر لى
 (قوله ولو ابى من له السكنى) اى كلهم أو بعضهم فيؤجر حصته الآبى ثم يرد لها اليه كفى
 انه يستأجر والدر المنتقى والاسعاف (قوله عمر الحاكم) اى أو المتولى فهستأجرى قال فى البحر
 ولو قلموا عمرها المتولى أو القاضى لكان أولى (قوله كعمارة الواقف) أتى به مع علمه
 مما تقدم الاستثناء ط (قوله لم يزد فى الاصح) يشير الى ان فيه خلافا لكن هذا ذكره
 الزيلعى فى الموقوف على الفقراء وقدمناه ايضا عن الهداية وكلامنا الآن فى الموقوف على معين
 اى كدورية الواقف ونحوهم ممن عين لهم السكنى وظاهر كلامهم انه لا خلاف فى عدم الزيادة
 فيه (قوله ولا تصح اجارة من له السكنى) اى اذا لم يكن متوليا ولو زادت على قدر
 حاجته ولا مستحق غيره كما قدمناه عند قوله ولا يقسم وقدمنا هناك ما لوضاقت على المستحقين
 وكذا لا تصح اجارة من له الغلة كما فى البحر وسيأتى فى قول المصنف والموقوف عليه الغلة
 لا يملك الاجارة قى لو آخر ولم تصح ينبغى ان تكون للوقف بحر لكن قال الحانوتى انه غاصب
 وصرحوا بان الاجارة للغاصب اه قلت هذا مبنى على مذهب المتقدمين والمفتى به ضمان
 منافع الوقف كما سيأتى قبيل قوله يفتى بالضمان فى غصب عتار الوقف فاذا كانت الغلة أو
 السكنى له وحده ينبغى ان تكون الاحرة له والا فلا لكل تأمل (قوله بل المتولى أو القاضى)
 ظاهره ان للقاضى الاجارة ولم أبى المتولى الا ان يكون المراد التوزيع فالقاضى يؤجرها
 ان لم يكن لها متولى أو كان وأبى الاصلح واما مع حضور المتولى فليس للقاضى ذلك بحر

معتبر

عمارة من له السكنى
 ملك له

(ولو) كان له توقف (دار
 فعمارته على من له السكنى)
 ولو تعددا من ماله لامن
 الغلة اذا غرم بالغرم (دور
 ولم يزد فى الاصح) معنى
 انما تجب العمارة عليه بقدر
 الصفة التى وقفها الواقف
 (ولو ابى) من له السكنى
 (أو عجز) لمقره (عمر الحاكم)
 اى آخرها الحاكم منه ومن
 غيره وعمرها (بأجرتها)
 كعمارة الواقف ولم يزد
 فى الاصح الا برضا من له
 السكنى زيلعى ولا يخرج
 الآبى على العمارة ولا تصح
 اجارة من له السكنى بل
 المتولى والقاضى (مرددها)
 بعد التعمير (الى من له
 السكنى)

مطلب

من له السكنى لا يملك
 الاستغلال واختلاف فى
 عكسه

مطلب

فيما لو أجز من له السكنى

وفي الاشياء في قاعدة الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة بعد ان ذكر فروعا وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه قال الرملي وسيأتى ان ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه تنبه اه ومفاده انه ليس له الانخار مع حضور المتولى وايده الرملي في محل آخر واستدله بالقاعدة المارة لكنه نقل بعده عن اوقف هلال ان القاضي اذا اجر دار الوقف او وكيله بأمره جاز قال وظاهره اطلاق الجواز مع وجود المتولى ووجهه ظاهر اه لكن في فتاوى الخانوقى ان تخصيصهم على ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصى الميت او القاضي يقتضى بالقياس عليه انه هنا كذلك فلا يؤجر الا اذا لم يكن متول او كان وامتنع اه وعليه يحمل كلام هلال * (تنبيه) لم يذكر الشارحون حكم العمارة من المتولى او القاضي وفي المحيط انها لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وهى كانت له فكذا بدلها والقيم انما اجر لاجله اه ومقتضاه انه لو مات تكون ميراثا كولو عمرها بنفسه بحر **(قوله)** رعاية للحيقين حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها تقوت السكنى اصلا بحر **(قوله)** فلا عمارة على من له الاستغلال الخ مفهوم قول المتن فعمارته على من له السكنى وهذا معلوم ايضا من قوله يبدأ من غلة الوقف بعمارته وعطف عليه قوله ولو دارا الخ **(قوله)** لانه لا سكنى له قال في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره ان من له الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية والفتح ايضا بقوله وليس للموقوف عليهم الدار سكنها بل الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكنى الاستغلال اه وما في الظهيرية من ان العمارة على من يستحق الغلة محمول على ان العمارة في غلتها ولما كانت غلتها له صار كأن العمارة عليه اه قلت ويؤيده ان الحصاص سوى بين المسئتين لكنه فرق بينهما في محل آخر بأن من له الاستغلال له السكنى لان سكنها كسكنى غيره بخلاف العكس لانه يوجب فيها حقا غيره ومن له الاستغلال اذا سكن لا يوجب حقا لغيره وادعى الشرنبلالى في رسالة ان الراجح هذا كما قدمته قريبا وتمامه فيما عاينته على البحر * (تنبيه) يفهم من كلام الفتح المذكور ان الواقف اذا اطلق ولم يقيد بكونها للسكنى او للاستغلال انها تكون للاستغلال وفي الفتاوى الخيرية المصرح به في كتبنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قل في النظم الوهبانى

ومن وقفت دار عليه فحاله ٥٢٨ سوى الاجر والسكنى بها لا تقرر

ثم ذكر عبارة شرحه لابن الشحنة وان المسئلة من التجنيس وفتاوى الخاصى وذكر في الخيرية في محل آخر والحاصل ان الواقف اذا اطلق او عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى تقيد بها وان صرح بهما كان لهما جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع وهذا كما ترى خلاف ما رجحه الشرنبلالى وسيذكر الشارح القولين عند قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة **(قوله)** فلو سكن اى من له الغلة على القول بأنه لا سكنى له **(قوله)** لعدم الفائدة لانها اذا اخذت منه دفعت اليه حيث لم يكن له شريك في الغلة كما في البحر **(قوله)** ولو هو المتولى اى لو كان الساكن في دار الغلة هو المتولى **(قوله)** ينبغى الخ البحث لصاحب النهر **(قوله)** نصب متوليا ليعمرها الظاهر انه لا حاجة ان نصب متول لما مر من انه لو أبى من

مطلب

لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله

رعاية للحيقين فلا عمارة على من له الاستغلال لانه لا سكنى له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا احتيج للعمارة في أخذها المتولى ليعمر بها ولو هو المتولى ينبغى ان يجبره القاضي على عمارتها مما عليه من الاجرة فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها

مطلب

من له الاستغلال لا يملك السكنى وبالعكس

مطلب

وقف الدار عند الاطلاق يحمل على الاستغلال لا على السكنى

قوله لا تقرر هكذا بنحطه ولعله لا تقرر بتمام واحدة ليصح الوزن وليحررها مصححه

له اسكنى ، فخير من حكم يرد له يوجب متويا معلقا لألصوص التعمير لظهور
 حجة (أول من قبله) (قوله) ووضبط لواقف غلته (ي) بموقوف عليه الدار
 (قوله) (ي) وقف بشرط المذكور كمن صدق في عبارة في التارخاية فلو وقف جائز
 مع هذا بشرط هـ وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز وقف مقتضى هذا الشرط ولا يلزم
 منه صحة هذا بشرط ثمل (قوله) (الظاهر لا) هذا خلاف ما استظهره في البحر حيث قل
 وظهره أنه يخبر على عمارتها وقياسه أن الموقوف عليه السكنى كذلك هـ واستوضح في النهر
 ما استظهره بقول الهداية في مر ولا يجبر الممتنع على العمارة لما فيه من اتلاف ماله
 وشبهه متاع صاحب البذر في المراجعة ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان حقه لأنه في حين
 ردد هـ قل في البحر وأنت خير بأن هذا باطل لأنه يشمل ما لو شرط عليه الواقف المرمية
 لأنها حيث كانت عليه كان في إجباره اتلاف ماله هـ واعترض بأن أخبر فائدة صحة الشرط
 في الأوقاف ثم رده فثبت عامت أن صحة الشرط غير صريحة في عبارة التارخاية وتعليل الهداية
 شامل بشرط وغيره فهو دليل على عدم صحته ففهم على أن هذا الشرط لا يثبته لأن الغلة
 حيث كانت بموقوف عليه فلا فرق بين تعميره منها أو من غيرها فإذا امتنع عن العمارة
 من ماله يؤجره شولى ويعمرها من غلته لأنها موقوفة بغلة ولو كان هو المتولى وامتنع
 من عمارتها يوجب غيره ليعمرها ويعمرها الحاكم كما مر ثم قد تظهر الثمرة فيما إذا كانت
 غلته لأبي عمارتها فن قلنا بصحة الشرط لزمه أن يعمرها من ماله وهو بعيد لما علمته من كلام
 الجاهل ولا كلام واقف لا يصح ملزمه بتعميرها إذ لا ولاية له على المستحق (قوله) (أره)
 (ي) في منتج مع هذا والحال فيها يؤدي إلى أن تعبر بقصا على الأرض كرماد تسفوه الرياح
 (ي) وترك بالعمارة تصير هكذا (قوله) ويرده ويرثه الواقف) قل في البحر وهو عجيب
 لأنه صرحوا باستبدال الوقف إذا خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للأرض والدار قال
 في الأخيرة وفي متقى قل هشام سمعت محمدا يقول الوقف إذا صار بحيث لا ينتفع به المساكين
 فالقضى أن يبعه ويشتري بثمن غيره وليس ذلك الإللاضاه واما عود الوقف بعد خرابه إلى
 مالك الواقف أو ورثته فقد قدمنا ضعفه فالحاصل أن الموقوف عليه السكنى إذا امتنع من العمارة
 ولم يوجد مستأجر لها القضى وشتري بثمنه ما يمكن وقف لكن ظاهر كلام المشايخ أن
 محل الاستبدال عند انقضاء التام هو الأرض لا البيت وقد حققناه في رسالة الاستبدال اهـ
 كلام البحر واعترضه الرملى بأن كلامه متفق المذكور شامل للأرض والبيت فالفرق بينهما
 غير صحيح (قوله) (قل هو الوارث ما أره) قيل هذا عجيب من الشرح بعدما رأى كلام البحر
 خصوصا وقد قرئ في النهر من الحكم هو الاستبدال فقط هـ هو لا يختلف بالوارث وغيره وبه
 ظهرت ضعف ما في فتاوى ورى الهداية هـ قلت ما هو عجيب من التعرض بعد قول البحر لكن
 ظهر كلامه مشايخ على ما عليه مذهب الرملى وكذا مقدمناه عن منتج عند قوله وعاد إلى الملك
 عند محمد من أن الغلة إذا خربت إنما يعود إلى البيت عند فقدها دون ساحتها لأن ساحتها
 يمكن استغلالها ولو شئ قيل بخلاف غير المعدل لبعه كرباط أو حوض خرب فهذا يعود إلى
 ملك كله عند محمد (قوله) (في فتاوى ورى الهداية) (ح) حيث قل سنل عن وقف انهدم ولم

ولو شرط الواقف غلته له
 ومؤنه عليه هـ هل
 يخبر على عمارتها هـ هل لا
 بهر وفي منتج هـ هل يخذ
 لخصي من يستأجرها أره
 وخصري أنه يخبر بين أن
 يعمرها أو يردّها لورثة
 الواقف قلت قل هو
 الوارث ما أره وفي فتاوى
 ورى الهداية ما يفيد
 استدلاله ورد منه موروثة
 أو انقضاء (وصرف)
 الحكم ومتولى حاوى

مصلح

في وقف إذا خرب ولم
 يمكن سمارته

يكن له شيء يعمره ولا مكن أجرته ولا عميره هل تباع انقضه من حجر وضوب وخشب
اجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه ، من الحاكم ويشترى منه وقف مكانه فإذا لم يكن
رده الى ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف للفقراء اه فأت الظاهر ان البيع مبني
على قول ابن يوسف والرد الى الورثة او الى الفقراء على قول غيره وهو جمع حسن حاصله .
يعمل بقول ابن يوسف حيث امكن والا فيقول محمد تأمل هـ (آفة) - قول في المدار المتقى
في كلام المصنف اشارة الى ان الحنوا احتاج الى المزمة آجر بيتا وبيتين وانفق عليه وفي
رواية يؤذن للناس بالتزول سنة ويؤجر سنة اخرى ويرى من أجرته وقول الناطقي التمس
في المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمزمته بحيث وفي يرجندي والظاهر ان حكم نماراة وقف
المسجد والحوض والبئر وامثالها حكم الوقف على الفقراء اه (قوله نقضه) بتلخيص
النون على ما ذكره البرجندى اى المتقوض من خشب وحجر وآجر وغيره شرح المتقى (قوله
ان احتاج) بأن احضرت النون اركان التهدم لقائه لا يخل بالانتفاع فيؤخره للاحتياج
ولا فبالتهديم لتحقيق الحاجة فلا معنى لشرط حينئذ فيه عليه في الفتح واغفله في البحر
مهر (قوله يحتاج) الاولى للاحتياج كما عبر في الكثر (قوله فيبيعه) فعلى هذا يباع المنقض في
موضعين عند تعذر عودده وعند خوف هلاكه بخر وزاد ما في الفتح حيث قل واعلم ان
عدم جواز بيعه الا اذا تعذر الانتفاع به انما هو في اذا ورد عليه وقف الواقف أما اذا اشتراه
المولى من مستغلات اوقف فانه يجوز بيعه بلا هذا الشرط لان في صبرورته وقفا خلافا
واختار انه لا يكون وقف فالقيم ان يبيعه متى شاء لمصاحبة عرضت اه وستأتى المسئلة في
التفصيل الآتى متد (قوله لا العين) لانها حق الميت اوحق الله تعالى على الخلاف ومنه
يؤخذ عدم جواز قسمه حصصا لمسجد العتيقة بين مستحقين وكذا ما بقى من شمع رمضان
وزيته الامم والوقودين حموى الا اذا كان العرف في ذلك الموضع ان الامم والموذن يأخذ
بلا صريح اذن المدافع فيه ذلك كما في البحر عن الفتية ط قت وشجر الوقف ليس له حكم
العين لما في البحر عن الفتح سئل ابوالفتح الصغار عن شجرة وقف يابس بعضها وبقي بعضها
قل ما يابس منها فسياله سبل غلتها وما بقي متزول على حالها وفي البرازية عن المنقضى ان
تكون مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لانه غلتها وثمرتها لا تباع الا بعد القلع كنه الوقف اه
وفي جامع الفتاوى من غلب وقفا فنقص فم يؤخذ بنقصه يصرف الى مزمته لالى اهل الوقف
لانه بدل الرقبة وحققه في القبة في الرقبة اه (قوله جعل شيء) بالبناء ، مفعول وصي ثاب
فعل والاصل ما فسر به اشرار وكان المناسب ذكر هذه المسائل فيما مر من الكلام على المسجد
(قوله في جعل الشيء) ظاهره ان اهل اخلة ليس لهم ذات وسند ذكر ما يخالفه (قوله من
الضريق) اطلق في الضريق فم النافذ وغيره وفي عباراتهم ما يؤيده ط وتامه فيه (قوله
نصيقه ولم يضر بالمارين) أقدم أن الجواز مقيد بهذين الشرطين ط (قوله حاز) ظاهره
أنه يصير له حكم المسجد وقد قل في جامع الفصولين المسجد الذي يتخذ من حطب الضريق
لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل انه لو رفع حوائطه عاد طريقا كما كان قبله اه
شربلاية قالت انظر ان هذا في مسجد جعل كله من الطريق والكلام في ادخل من

(نقضه) اوئنه ان تعذر
اعادة عينه (لى عمرته ان
احتاج ولا حفظه يحتاج)
الا اذا خاف ضياعه فيبيعه
ويستثنى من احتياج حموى
(ولا ينقسم) تنقضى اوئنه
(بين مستحقى وقف) لان
حقهم في المنافع لا العين
(جعل شيء) ي جعل الباز
شيء (من الطريق مسجدا)
نصيقه ولم يضر بالمارين
(حاز) لانها ما مسلمين

الطريق في المسجد وهذا لا مانع من اخذه حكم المسجد حيث جعل منه مسجد مكة والمدينة
وقدم قيل الوتر والنوافل في بحث احكام المسجد ان ما ألحق بمسجد المدينة ملحق به
في الفضيلة نعم تحرى الاول اولى اه فافهم (قوله كعكسه) فيه خلاف كما يأتي تحريره
وهذا عند الاحتياج كما قيده في الفتح فافهم (قوله لتعارف اهل الامصار في الجوامع)
لانعلم ذلك في جوامعنا نعم تعارف الناس المرور في مسجده بابان وقد قال في البحر وكذا يكره
ان يتخذ المسجد طريقا وان يدخله بلا طهارة اه نعم يوجد في اطراف صحن الجوامع رواقات
مستقوفة للمشي فيها وقت المطر ونحوه لاجل الصلاة او للخروج من الجامع للمرور المارين
مطلقا كالطريق العام ولعل هذا هو المراد فمن كان له حاجة الى المرور في المسجد يمر في ذلك
الموضع فقط ليكون بعيدا عن المصلين ويكون اعظم حرمة محل الصلاة فأتمل (قوله حتى
الكافر) اعترض بأن الكافر لا يمنع من دخول المسجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لجعله غاية هنا
قلت في البحر عن الحاوي ولا بأس ان يدخل الكافر واهل الذمة المسجد الحرام وبيت المقدس
وسائر المساجد لمصالح المسجد وغيرها من المهمات اه ومفهومه ان في دخوله لغير مهمة بأسا
وبه يتجه ما هنا فافهم (قوله كما جاز الخ) قال في الشرنبلالية فيه نوع استدراك بما تقدم الا ان
يقال ذاك في اتخاذ بعض الطريق مسجدا وهذا في اتخاذ جميعها ولا بد من تقيده بما اذا لم يضرب
كما تقدم ولا شك ان الضرر ظاهر في اتخاذ جميع الطريق مسجدا لا بطلان حق العامة من المرور
المعتاد لدوابهم وغيرها فلا يقال به الا بالتأويل بان يراد بعض الطريق لا كله فليتأمل اه
واجيب بان صورته ما اذا كان لمقصد طريقان واحتاج العامة الى مسجد فانه يجوز جعل
أحدهما مسجدا وليس فيه ابطال حقهم بالكلية (قوله لاعكسه) يعني لا يجوز أن يتخذ
المسجد طريقا وفيه نوع مدافعة لما تقدم الا بالنظر للبعض والكل شرنبلالية قلت ان
المصنف قد تابع صاحب الدرر مع انه في جامع الفصولين نقل اولا جعل شيئا من المسجد طريقا
ومن الطريق مسجدا جاز ثم رمن لكتاب آخر لو جعل الطريق مسجدا يجوز لا جعل المسجد
طريقا لانه لا تجوز الصلاة في الطريق لجواز جعله مسجدا ولا يجوز المرور في المسجد فلم يحجز
جعله طريقا اه ولا يخفى ان المتبادر انهما قولان في جعل المسجد طريقا بقريته التعليل
المذكور ويؤيده ما في التارخانية عن فتاوى ابي الليث وان اراد اهل المحلة ان يجعلوا شيئا
من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح ثم نقل عن العتابة عن خواهر
زاده اذا كان الطريق ضيقا والمسجد واسعا لا يحتاجون الى بعضه تجوز الزيادة
في الطريق من المسجد لان كلها للعامة اه والمتون على الثاني فكان هو المعتمد لكن كلام
المتون في جعل شيء منه طريقا واما جعل كل المسجد طريقا فالظاهر انه لا يجوز قولوا واحدا
نعم في التارخانية سئل ابو القاسم عن اهل مسجد اراد بعضهم ان يجعلوا المسجد رحبة
والرحبة مسجدا او يتخذوا له بابا او يحولوا بابه عن موضعه وابي البعض ذلك قال اذا اجتمع
اكثرهم وافضلهم ليس للاقل منعهم اه قلت ورحبة المسجد ساحته فهذا ان كان المراد
به جعل بعضه رحبة فلا اشكال فيه وان كان المراد جعل كله فليس فيه ابطاله من كل جهة لان
المراد تحويله بجعل الرحبة مسجدا ابداله بخلاف جعله طريقا تأمل ثم ظاهر ما نقلناه أن تقييد

مطلب

في جعل شيء من المسجد
طريقا

(كعكسه) أي يجوز
عكسه وهو ما اذا جعل
في المسجد يمر لتعارف
أهل الامصار في الجوامع
وجاز لكل احد ان يمر
فيه حتى الكافر الا الجنب
والخائض والدواب زيلعي
(كما جاز جعل) الامام
(الطريق مسجدا لاعكسه)

الشارح او لا بالبانى وثانيا بالامام غير قيد نعم فى التارخانية وعن محمد فى مسجد ضاق بأهله
 لأبس بأن يلحق به من طريق العامة اذا كان واسعا وقل يجب ان يكون بأمر القاضى وقل
 انما يجوز اذا فتحت البلدة عنوة لالو صلحا **(قوله لجواز الصلاة فى الطريق)** فيه ان الصلاة
 فى الطريق مكروهة كالمرور فى المسجد فالصواب لعدم جواز الصلاة فى الطريق كما قدمناه
 عن جامع الفصولين يعنى ان فيه ضرورة وهى انهم لو ارادوا الصلاة فى الطريق لم يجوز
 فكان فى جعله مسجدا ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقا لان المسجد لا يخرج عن المسجدية
 أبدا فلم يجوز لانه يلزم المرور فى المسجد ولا يخفى ان التبادر من هذا كون المراد مروراً رأى مارولو
 غير جنب وهذا يؤيد أن هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شئ منه
 مسجدا وتسقط حرمة المرور فيه للضرورة لكن لاتسقط عنه جميع احكام المسجد فلذا
 لم يجوز المرور فيه لجنب ونحوه كما مر فافهم **(قوله تؤخذ ارض)** فى الفتح ولو ضاق
 المسجد وجنبه ارض وقف عليه او حانوت جاز ان يؤخذ ويدخل فيه اه زاد فى البحر عن
 الحائية بأمر القاضى وتقيد بقوله وقف عليه اى على المسجد فيفيد انها لو كانت وقفا على
 غيره لم يجوز لكن جواز أخذ المملوكة كرها فيفيد الجواز بالاولى لان المسجد لله تعالى والوقف
 كذلك ولذا ترك المصنف فى شرحه هذا القيد وكذا فى جامع الفصولين تأمل **(قوله بالقيمة)**
 كرها لما رى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا ارضين
 بكره من اصحابها بالقيمة وزادوا فى المسجد الحرام بحر عن الزيلعى قال فى نور العين ولعل
 الاخذ كرها ليس فى كل مسجد ضاق بل الظاهر ان يختص بما لم يكن فى البلد مسجد آخر اذ لو
 كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم فيه حرج لكن الاخذ كرها أشد حرجا
 منه ويؤيد ما ذكرنا فاعل الصحابة اذ لا مسجد فى مكة سوى المسجد الحرام اه **(قوله جاز بالاجماع)**
 كذا ذكره الزيلعى وقال لان شرط الوقف معتبر فيراعى لكن الذى فى القدورى انه يجوز
 على قول ابى يوسف وهو قول هلال ايضا وفى الهداية انه ظاهر الرواية وقد رد العلامة قاسم
 على الزيلعى دعواه الاجماع بأن المنقول ان اشتراطها يفسد الوقف عند محمد كما فى الذخيرة ونازعه
 فى النهر وأطال وأطاب وحاصل ما ذكره ان فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ
 فى تأويل ما نقل عنه وان هلالا أدرك بعض اصحاب ابى حنيفة لانه مات سنة خمس وأربعين
 ومائتين ولفظ المشايخ يقال على من دونه اه وفى الفتح هلال الراى هو هلال بن يحيى
 ابن مسلم البصرى نسب الى الراى لانه كان على مذهب الكوفيين ورأيهم وهو من اصحاب
 يوسف بن خالد البصرى ويوسف هذا من اصحاب أبى حنيفة وقل ان هلالا أخذ العلم عن
 ابى يوسف وزفرو وقع فى المبسوط والذخيرة وغيرها الرازى وفى المغرب هو تحريف لانه
 من البصرة لا من الرى والرازى نسبة الى الرى وهكذا صحح فى مسند ابى حنيفة وغيره اه **(قوله)**
 خلافا لما نقله المصنف اى عن السراجية من انه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه يفتى
(قوله وسبجى) اى فى الفصل الآتى وهو قول المتن ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه
 ثم للقاضى **(قوله وينزع وجوبا)** مقتضاء اثم القاضى بتركه والاثم بتولية الحائى ولاشك فيه
 بحر لكن ذكر فى البحر ايضا عن الحنابلة ان له عزله او ادخال غيره معه وقد يجاب بأن

لجواز الصلاة فى الطريق
 لا المرور فى المسجد (تؤخذ
 ارض) ودار وحانوت
 (بجنب مسجد ضاق على
 الناس بالقيمة كرها) درر
 وعمادية (جعل) الواقف
 (الولاية لنفسه جاز) بالاجماع
 وكذا لو لم يشترط لاحد
 فالولاية له عند الثانى وهو
 ظاهر المذهب نهر خلافا لما
 نقله المصنف ثم لوصيه
 ان كان والا فللحاكم فتاوى
 ابن نجيم وقارى الهداية
 وسبجى (وينزع) وجوبا
 بزازية

مطلب

فى اشتراط الواقف الولاية
 لنفسه

مطلب

فى ترجمة هلال الراى
 البصرى

مطلب

ياثم بتولية الحائى

كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا هـ ففيه انه لم يذكر في المنظومة قوله وناظر ثم رأيت شارح الاشباه انه على ذلك ايضا واما ذكره الشرح في باب الوصى عن المجتبى من انه لو فوض الولاية الوقت لمضى صح استحسانا ففيه ان ما ذكره صاحب المجتبى صرح به نفسه في الحاشية بقوله ولو وصى الى صبي في وقته فهو باطل في القياس وان كان استحسان ان يكون الولاية اليه اذا كبر اه وهذا هو مامر عن الاسف ف نعم رأيت في احكام الصغير الاستروشي عن فتاوى رشيد الدين قل القاضي اذا فوض التولية الى صبي يجهل اذا كان اهلا لمحضه وتكرن له ولاية التصرف كما ان القاضي يملك اذن المجتبى وان كان الولي لا يأذن اه و عليه فيمكن التوفيق بحمل معنى الاستعفاء وغيره على غير الاهل للحفاظ بان كان لا يقدر على التصرف اما المصادر عليه فتكون توليته من القاضي اذنا له في التصرف والقاضي ان يأذن للصغير وان لم يأذن له واهه ويبدأ عمل ان ما شاء في زماننا من تفويض نظير الاله تف للصغير لا يعقل وحكم القاضي الخلفي بصحة ذلك خضا محس والاسيا اذا شرط الواقف تولية النظار الارشد فالارشد من اهل الوقف فانه حينئذ اذا ولي بالغ عاقل رشيد وكان في اهل الوقف ارشد منه لا تصح توليته بخلافها شرط الواقف فكيف اذا كان طفلا لا يعقل وشم بالغ رشيد ان هذا انهو الضلال البعيد واعتادهم ان خبر الاب لابنه لا يفيد لما فيه من تغيير حكم الشرع ومخالفة شرط الواقف واعطاء الوظائف من تدريس و امامة وغيرها الى غير مستحقة بانها كانت في الجهاد في آخر فصل الجزية كيف ولو وصى الواقف بالتولية لابنه لا تصح اداءه صغيرا حتى يكبر فتكون الولاية له كمر وكذلك اعتقادهم ان الارشد اذا فوض واستد في مرض موته لمن اراد صح لان مختار الارشد ارشد فهو باطل لان الرشيد في امور الوقف صفة قائمة بالرشيد لا تحصل له بمجرد اختيار غيره له كما لا يميز الشخص الجاهل علما بمجرد اختيار الغير له في وظيفة التدريس وكل هذه امور ناشئة عن الجهل واتباع العادة المخالفة لصريح الحق بمجرد تحكم العقل المختل والاحول والاقوة الاباللة العلي العظيم **(قوله)** او كان يصرف ماله في الكيمياء) لأنه استقرى من احوال متعاطيا انها تستجره الى ان يخرج من جميع ما في يده وقد ترتب عليه ديون بهذا السبب فلا يسعد ان يحجره الحال الى اضعاف مال الوقف ط **(قوله)** وان شرط عدم نزع (هـ) من المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف على ما في الاشباه وستأتي ط **(قوله)** كالوصى (هـ) فانه ينزع وان شرط الوصى عدم نزع وان خان ط **(قوله)** فلومأمونا لا تصح تولية غيره (هـ) قال في شرح الملتقى معزيا الى الاشباه لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظار بلاخيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا ويصح عزل الناظر بلاخيانة لو منسوب القاضي اى لا الواقف وليس للقاضي الثاني ان يعيده وان عزله الاول بلا سبب لحمل أمره على السداد الا ان ثبت اهليته اه واما الواقف فله عزل الناظر مطلقا به يفي ولو لم يجعل ناظرا فمضيه القاضي لم يملك الواقف اخراجه كذا في فتاوى صاحب التنوير اه بتصريف والتفصيل المذكور في عزل الناظر نقله في البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل الاخير من جامع الفصولين اذا كان

مطلب

فما شاء في زماننا من
تفويض نظير الاوقاف
لصغير

او كان يصرف ماله في
الكيمياء نهر بحثا (وان
شرط عدم نزع هـ) او ان
لا ينزع قرض ولا سلطان
لخالفته لحكم الشرع
فيصل كالوصى فلومأمونا
لا تصح تولية غيره اشباه

مطلب

في عزل الناظر

للقوف متول من جهة الواقف او من جهة غيره من القضاة لا يملك القاضي نصب متول آخر
 بلا سبب موجب لذلك وهو ظهور خيانة الاول او شي آخر اه قال وهذا مقدم على ما في
 القية اه ابو السعود قال وكذا الشيخ خير الدين اطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان
 عزله مولانا السلطان فعم اطلاقه ما لو كان منصوب القاضي اه ط قلت وذكر في البحر
 كلاما عن الخانية ثم قال عقبه وفيه دليل على ان للقاضي عزل منصوب قاض آخر بغير خيانة
 اذا رأى المصلحة اه وهذا داخل تحت قول جامع الفصولين او شي آخر كما دخل فيه
 ما لو عجز اوفسق وفي البيري عن حاوي الحصري عن وقف الانصاري فان لم يكن من يتولى
 من جيران الواقف وقرابته الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بالا رزق فذلك الى القاضي
 ينظر فيما هو الاصلاح لاهل الوقف اه * (تنبيه) * قال في البحر واستفيد من عدم صحة
 عزل الناظر بلا جنة عدمها لصاحب وظيفة في وقف بغير جنة وعدم اهلية واستدل على
 ذلك بمسئلة غية المتعلم من انه لا تؤخذ حجرته ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته ثلاثة اشهر
 فهذا مع القية فكيف مع الحضرة والمباشرة وستأتى مسألة القية وحكم الاستنابة في
 الوظائف قيل قول المصنف ولاية نصب القيم الى الواقف وفي آخر الفن الثالث من الاشياء
 اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالمصلحة خصوصا ان كان
 المقرر عن مدرس اهل فان الاهل لم ينزل وصرح البزازي في الصلح بأن السلطان اذا اعطى
 غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غير المستحق اه ملخصا وذكر في البحر ايضا
 ان المتولى لو عزل نفسه عند القاضي ينصب غيره ولا ينزل بعزل نفسه حتى يبلغ القاضي
 ومن عزل نفسه الفراغ لغيره عن وظيفة النظر او غيرها ثم ان كان المزلول له غير اهل لا يقرره
 القاضي ولو اهلا لا يجب عليه تقريره وافتي العلامة قاسم بأن من فرغ لانسان عن وظيفته
 سقط حقه وان لم يقرر الناظر المزلول له اه فالقاضي بالاولى وقد جرى التعارف بمصر
 الفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه وينبئ البراء العام بعده اه ما في البحر ملخصا لكن ينافي
 هذا ما يأتي في الفصل من ان المتولى اذا اراد اقامة غيره مقامه لا تصح الا في مرض موته
 وسأتى تمام الكلام عليه مع الجواب عنه هناك وذكر صاحب البحر في بعض رسائله ان
 ما ذكره العلامة قاسم لم يستند فيه الى نقل وانه خولف في ذلك اى فلا بد من تقرير القاضي
 وسئل في الحرية عما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كانت لرجل فرغ لغيره عنها بمال
 أحاب بانها لمن قرره السلطان للمفروغ له اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحته المتنازع
 فيها او بعدمها الموافق للقواعد الفقهية كما حرره العلامة المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة
 في شرح منهاج الشافعية لابن حجر معللا بان مجرد الفراغ سبب ضعيف لا بد من انضمام
 تقرير الناظر اليه اه ملخصا وافتي في الحرية ايضا بانه لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان
 آخر فالعبرة لتقرير القاضي كالوكيل اذا انجز ما وكل فيه ثم فعله الموكل وافتي ايضا بأن الناظر
 المشروط له التقرير لو قرر شخصا فهو المعتبر دون تقرير القاضي اخذا من القاعدة المشهورة
 وهي ان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وبه أفتي العلامة قاسم واما اذا لم يشترط
 الواقف له التقرير فالمعتبر تقرير القاضي اه وافتي في الحرية ايضا بأنه لو فرغ عن الوظيفة

مطلب

لا يصح عزل صاحب
 وظيفة بلا جنة او عدم
 اهلية

مطلب

في النزول عن الوظائف

مطلب

لا بد بعد الفراغ من تقرير
 القاضي في الوظيفة

مطلب

او قرر القاضي رجلا ثم
 قرر السلطان آخر فالعبرة
 الاول

مطلب

الناظر المشروط له التقرير
 مقدم على القاضي

بمال فلمفروغ له الرجوع بالمال لانه اعتياض عن حق مجرد و هو لايجوز صرحوا به
 قاطبة قال ومن افنى بخلافه فقد افنى بخلاف المذهب لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الجادة اولى والله
 اعلم وكتبت على ذلك ايضا كتابة حسنة في اول كتاب الصلاح من الخيرية فراجعها وسيأتى
 تمام الكلام على ذلك في اول كتاب البيوع وحاصله جواز اخذ المال بالارجوع **(قوله**
وجاز جعل غلة الوقف لنفسه الخ) أى كلها او بعضها وعند محمد لايجوز بناء على اشتراطه
 التسليم الى متول وقيل هى مسئلة مبتدأة اى غير مبنية على ذلك وهو اوجه ويتفرع على
 الخلاف مالو وقف على عبيده وامائه صح عند ابى يوسف لا عند محمد واما اشتراط الغلة
 لمديره وامهات اولاده فالاصح صحته اتفاقا لثبوت حريرتهم بموته فهو كالوقف على الاجانب
 وثبوتهم لهم حال حياته تبع لما بعدها وقيد بجعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قيل
 لايجوز وعن ابى يوسف جوازه وهو المعتمد وما فى الحانية من انه لو وقف على نفسه وعلى
 فلان صح نصفه وهو حصه فلان وبطل حصه نفسه ولو قال ثم على فلان لا يصح شئ منه مبنى
 على القول الضعيف بحر ملخصا لكنه لم يستند فى تضعيفه واعتماد الجواز الى نقل صريح وعله
 بناء على عدم الفرق بين جعل الغلة لنفسه والوقف على نفسه اذ ليس المراد من الوقف على
 شخص سوى صرف الغلة اليه لان الوقف تصدق بالمنفعة فحينئذ يكون التصحيح المنقول
 فى حجة الاول شاملا لصحة الثانى وهو ظاهر ويؤيده قول الفتح ويتفرع على الخلاف
 مالو وقف على عبيده وامائه الخ مع ان الخلاف المذكور فى جعل الغلة لنفسه **(قوله** أو
 الولاية) مفاده ان فيه خلاف محمد مع انه قدم ان اشتراط الولاية لنفسه جائز بالاجماع لكن
 لما كان فى دعوى الاجماع نزاع كما قدمناه مع التوفيق بأن عن محمد روايتين احدهما توافق
 قول ابى يوسف والاخرى تخالفه فدعوى الاجماع مبنية على الرواية الاولى ودعوى
 الخلاف على الثانية فلا خلل فى التقليل فلذا مشى الشارح عليهما فى موضعين مشيرا الى صحة
 كل من العبارتين فافهم **(قوله** وعليه الفتوى) كذا قاله الصدر الشهيد وهو مختار اصحاب
 المتون ورجحه فى الفتح واختاره مشايخ بلخ وفى البحر عن الحاوى انه المختار للفتوى ترغيبا
 للناس فى الوقف وتكثير الخير **(قوله** وجاز شرط الاستبدال به الخ) اعلم ان الاستبدال على
 ثلاثة وجوه الاول ان يشترطه الواقف لنفسه او لغيره او لنفسه وغيره فلاستبدال فيه جائز
 على الصحيح وقيل اتفاقا والثانى ان لا يشترطه سواء شرط عدمه أو سكت لكن صار بحيث
 لا ينتفع به بالكلية بأن لا يحصل منه شئ أصلا أو لا يبق بمؤنته فهو ايضا جائز على الاصح اذا
 كان باذن القاضى ورأيه المصلحة فيه والثالث ان لا يشترطه ايضا ولكن فيه نفع فى الجملة
 وبدله خير منه ربما ونفعا وهذا لايجوز استبداله على الاصح المختار كذا حرره العلامة
 قتالى زاده فى رسالته الموضوعة فى الاستبدال واطنب فيها عليه الاستدلال وهو مأخوذ من
 الفتح ايضا كما سند كره عند قول الشارح لايجوز استبدال العاصر الا فى اربع ويأتى
 بقية شروط الجواز وافاد صاحب البحر فى رسالته فى الاستبدال ان الخلاف فى الثالث انما
 هو فى الارض اذا ضعفت عن الاستغلال بخلاف الدار اذا ضعفت بخراب بعضها ولم تذهب

للمفروغ له الرجوع بمال
 الفراغ

مطلب

فى اشتراط الغلة لنفسه

مطلب

فى الوقف على نفس الواقف

مطلب

(وجاز جعل غلة الوقف)

او الولاية) لنفسه عند

الثانى) وعليه الفتوى

(و) جاز (شرط الاستبدال

به)

مطلب

فى استبدال الوقف وشروط

صلافة لا يجوز حين الاستبدال على كل ما قول قل ولا يملك قياسه على لارض ون
 لارض اذا ضعف لا يرغب لها في استبدالها بل في شرائها ، انما لا يرغب في استبدالها
 مدة طويلة لاجل اعمدها ، فكيف على ان باب القياس مسدود في زمان ، وانما العلماء المنقل من
 الكتب المعتبرة كصاحب جوابه (قوله ارض اخرى) مفعول به الاستبدال وعمل المصدر المعلوم
 بالقبول (قوله حين) اي حين ادن المتوى على قول ابن يوسف واثار هذا الى ان
 اشتراط الاستبدال مخرج على قول من اشتراط الغية لنفسه ولهذا قول في البحر وفروع
 في البداية على الاختلاف بين الشيخين شرط الاستبدال بنفسه فيحوزه ابو يوسف وابعله محمد
 وفي حاشية الشيخ و ابن يوسف هو ذكر في حاشية في موضع آخر صحة الشرط احكام
 ووفق بينهما صاحب البحر في رسالته بطلان الاول على ما ذكرنا الشرط بلفظ البيع
 والثاني على ما ذكره بلفظ الاستبدال بقريبة غير الحلية بذلك والا فهو مشكل اه
 (قوله وشرط بيعه) ظاهره انه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال او البيع وهو خلاف
 التوفيق المذكور انفا (قوله في اخرى) اي وان يشتري على حد قوله

* للس علماء وتقرعني * وقيد به لارض شرط بيع فقط ففسد الموقف كما مر اول الباب لانه
 لا يد على ارادة الاستبدال لا بد ذكر لشرائه وفي رواية الكاظمي عن الشربلالي انه سئل
 عن واقف شرط نفسه الاستبدال والبيع فجاب بان لو قب بطل لانه ما شرط البيع عند
 الاستبدال كان عوضا غير واطاق البيع وما يقل واشترى ما من يكون وقفا مكانه فبطل
 لو قب لقول من لو اشترط بيع لارض وما يقل استبدال بمنه ما يكون وقفا مكانها
 فلو قب بطل اه (قوله ان شاء) كذا وقع في عبارة الدرر وما يذكر في البحر والفتح واكثر
 الكتب التي رتبها برأيه معزيا للذخيرة والظاهر انه قيد بالبيع لا لشرائه فكان المتسبب
 ذكره قبل قوله ويشترى ثلثا وهو انه قيد لشرائه فيلزم منه اشتراط البيع وان لم يرد ان يشتري
 منه غيره وهو مما تناقضت كمالته هذا ما ظهر لي وما ر من نفسه عليه (قوله وان لم يذكرها)
 اي الشرائط قل في البحر ولو شرط ان يبيعها ويشترى منها ارض اخرى ولم يزد صح استحسانا
 وصارت الثانية وقفا بشرائط الاولى ولا يحتاج الى الايقاف كالعبد الموصى بخدمته اذا قتل
 خطأ واسترى بخدمته عبدا آخر ثبت حق الموصى له في خدمته (قوله ثم لا يستبدلها
 بثالثة) قل في الفتح الا ان يذكر عبارة تفيد له ذلك دائما وكذلك ليس للقيم الاستبدال الا ان
 ينصل له عليه وعلى وزن هذا الشرط لو شرط لنفسه ان ينقص من اعماله اذا شاء ويزيد
 ويخرج من شاء ومن استبدل به كان له ذلك وليس لقيمة ان يملكه او اذا ادخل واخرج مرة
 فليس له ثاب الا شرطه ولو شرطه لقيم ولو شرطه لنفسه كان له ان يستبدل بنفسه اه
 وذكر في البحر فروء مهمة فاتراجع (قوله ولو لمساكين آل) اي رجوع وهذه المبالغة لم
 يذكرها في الدرر قل ح وما يظهر وجهه (قوله دون الشرط) دخل فيه ما لو اشترط
 غده كسب ذكره الخارج وفي شرح الوهبانية عن طرسومي انه لا يقل فيه لكنه مقتضى
 هو عند المذهب لا يه قول اذا شرط الواقف ان لا يكون بمقتضى او السالطين كلام
 في الواقف انه شرط بطل وبمقتضى الكلام لان نظيره اعلى وهذا شرط فيه تقويت المصلحة

ارض اخرى حينه (و)
 شرطه (بيعه ويشترى منه)
 ارض اخرى ان شاء فلو فعل
 صارت الثانية كالاولى في
 شرائطها وان لم يذكرها ثم
 لا يستبدلها (بثالثة لانه
 حكمت شرط والشرط
 وجد في الاولى لا الثانية
 (واما) الاستبدال ولو
 لمساكين آل (بدون
 الشرط فلا يملكه الا
 القاضي) ذكر

مطلب

في اشتراط الادخال
 والاخراج

للموقوف عليهم وتمثيل الوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه، ووقف ولا مصلحة فلا غنى له بشر
(قوله) وشرط في البحر الخ عبارته وقد اختلف كلامه في ضيخان في موضع يجوز مائة ضي بلا
شرط الوقف حيث رأى المصاحبة فيه وفي موضع منع منه ولو صادت الأرض بخل لا ينفع
بها والمعتد انه بالشرط يجوز ان يضى بشرط ان يخرج عن الامتناع بالكلية وان لا يكون هناك
ربع للوقف يعمر به وان لا يكون البيع بغير فحش وشرط في الاسعاف ان يكون المستبدل
قاضي الجنة المفسر بذى العلم والعمل فلا يتصل الطريق الى ابطال اوقف المسلمين كما هو
المعاليق في زماننا اه ويجب ان يزداد آخر في زماننا وهو ان يستبدل بمقار لادراهم ودنانير
فانا قد شاهدنا النظار يأكلونها وقل ان يشتري بها بدلاً ولم تر أحداً من القضاة فحش على ذلك
مع كثرة الاستبدال في زماننا اه وحاصله انه يشترط له خمسة شروط اسفط الشارح منها
الثاني والثالث الظهورهما لكن في الخامس كلام يأتي قريباً وافاد في البحر زيادة شرط سادس
وهو ان لا يبيعه ممن لا تقبل شهادته ولا يمن له عليه دين حيث قال وقد وقعت حادثتان للفقوى
* احدهما باع الوقف من ابنه الصغير فأجبت بأنه لا يجوز اتفاقاً كلوكيل بالبيع باع من ابنه
الصغير والكبير كذلك خلافهما كما عرفت في الوكالة * ثانيتهما باع من رجل له على المستبدل
دين وباعه الوقف بالدين ينبغي ان لا يجوز على قول ابى يوسف وهلال لانهما لا يجوزان البيع
بالعروض فالدين اولى اه وذكر عن النية ما يفيد شرطاً سابعاً حيث قل وفي الفتنه مبالغة
دار الوقف بدار أخرى انما يجوز اذا كانا في محلة واحدة او محلة الاخرى خيراً وبالعكس
لا يجوز وان كانت المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خرابها في أدنى اثنتين لئلا تنهتا
وقلة الرغبة فيها اه وزاد العلامة في نالي زاده في رسالته ثامناً وهو ان يكون البديل والمبدل
من جنس واحد لما في الحلية لو شرط لنفسه استبدالها بدار لم يكن له استبدالها بأرض
وبالعكس او بأرض البصرة فتقيد اه فهذا فيما شرطه لنفسه فكذا يكون شرطاً فيما لونه
يشترطه لنفسه بالاولى تأمل ثم قد رتبنا عدم اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة للاستغلال
لان المنظور فيها كثرة الرابع وقلة المرممة والمؤنة فلو استبدل الخانوت بأرض ترزع ويحصل
منها غلة قدر اجرة الخانوت كن احسن لان الأرض ادوم وابقى واغنى عن كلغة الترميم
والتعمير بخلاف الموقوفة لا يمكن الظهور ان قصد الواقف الانتفاع بالسكن اه ولا يخفى
ان هذه الشروط فيما لم يشترط الواقف استبدالها لنفسه او غيره فلو شرطه لاي لزم خروجه عن
الانتفاع ولا مباشرة القاضي له ولا عدم ربع يعمر به كما لا يخفى فغنتم هذا التحريم **(قوله)**
ولو بالدرهم والدنانير رد لما مر عن البحر من اشتراط كون البديل عقاراً وحاصله ان اشتراط
ذلك انما هو لكون الدرهم يخفى عليها اكل النظار لها واذا كان المشروط كون المستبدل
قاضي الجنة لا يخفى ذلك قامت وفيه نظر لان قاضي الجنة شرط الاستبدال فقط لا لاشراء بالثمن
ايضا فقد يستبدل قاضي الجنة بالدرهم ويبقيها عنده او عند الناظر ثم ينزل القاضي
ويأتي في السنة الثانية من لا يفتش عليها فتضيع نعم ذكر في البحر ان صرح كلامه في ضيخان
جوازه بالدرهم ولكن قال قارئ الهداية وان كان لا وقف ربع ولكن يرغب شخص
في استبداله ان اعطى مكانه بدلاً اكثر ريعاً منه في صقع احسن من صقع الوقف جاز عندنا

مطلب

في شروط الاستبدال

شرط في البحر خروجه
عن الانتفاع بالكلية
وكون البديل عقاراً
والمستبدل قاضي الجنة
المفسر بذى العلم والعمل
وفي التمهيد ان المستبدل
قاضي الجنة فانفس به
مطمئنة فلا يخفى ضياءه
ولو بالدرهم والدنانير

يوسف والعمل عليه والا فلا فقد عين العقار للبدل فدل على منعه بالدراهم اه واعترضه
 الحير الرملي بأنه كيف يخالف قاضيخان مع صراحته بالجواز بما قاله قارئ الهداية مع انه
 ليس فيه تعرض للاستبدال بالدراهم لا ينفي ولا اثبات اه قلت لا يخفى ان قوله ان اعطى
 مكانه بدلا الخ يدل على نفي الجواز بدون العقار بل صرح به في قوله والا فلا نعم يرد على البحر
 ان كلام قارئ الهداية لا يعارض كلام قاضيخان لانه فقيه النفس والجواب ان صاحب
 البحر لم ينكر كون المنقول في المذهب ما قاله قاضيخان ولكن مراده ان هذا المنقول كان
 في زمنهم وان ما قاله قارئ الهداية مبنى على تغير الزمان ويدل على ان مراده هذا قوله فيما سبق
 ويجب ان يزداد آخر في زماننا الخ ولا شك ان هذا هو الاحتياط ولا سيما اذا كان المستبدل
 من قضاة هذا الزمن وناظر الوقف غير مؤتمن نعم ما فتى به قارئ الهداية من جواز الاستبدال
 اذا كان للوقف ربع مخالف لما مر في الشروط من اشتراط خروجه عن الانتفاع بالكلية
 ويأتى تمام الكلام عليه قريبا **(قوله وكذا لو شرط عدمه)** معطوف على قول المتن واما بدون
 الشرط وقد مننا عن الطرسوسى ان هذا لا نقل فيه بل قواعد المذهب تقتضيه **(قوله وهي**
احدى المسائل السبع) الثانية شرط ان القاضى لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل * الثالثة
 شرط ان لا يؤجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجار سنة او كان في الزيادة نفع
 للفقراء فللقاضى المخالفة دون الناظر * الرابعة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعين باطل اى على
 القول بكراهة القراءة على القبر والمختار خلافه * الخامسة شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على
 من يسأل في مسجد كذا فللقيم التصديق على سائل غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على
 من لا يسأل * السادسة لو شرط للمستحقين خبزا ولحما معينا كل يوم فللقيم دفع القيمة من النقد
 وفي موضع آخر لهم طلب المعين واخذ القيمة أى فالحيار لهم لاله وذكر في الدر المنثور انه الراجح *
 السابعة تجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان علما تقيا وهذه
 الاخيرة سيذكرها الشارح في فروع الفصل الآتى ويأتى الكلام عليها هناك وزاد عليها أخرى
 وهي جواز مخالفة السلطان الشروط اذا كان اصل الوقف لبيت المال **(قوله وزاد ابن**
المصنف في زواجره) اى في حاشيته زواجر الجواهر على الاشياء والنظار ونص عبارة انفع
 الوسائل هكذا اذا نص الواقف على ان احدا لا يشارك الناظر في الكلام على هذا الوقف ورأى
 القاضى ان يضم اليه مشارفا يجوز له ذلك كالوصى اذا ضم اليه غيره حيث يصح اه وهذا
 حاصل ما يأتى عن المعروضات قلت وأوصلها في الدر المنثور الى احدى عشرة فراجع وزاد البيروني
 مستلثين * الاولى ما اذا شرط ان لا يؤجر بأكثر من كذا وأجر المثل اكثر * والثانية لو شرط
 ان لا يؤجر لمتجوه اى لصاحب جاء فأجره منه باجرة معجلة واعترض بأن العلة الخوف على رقة
 الوقف كما هو مشاهد قلت وينبنى التفصيل بين الخوف على الاجرة والخوف على الوقف ففي
 الاول يصح بتعجيل الاجرة **(قوله وفيها)** اى في الاشياء **(قوله الا فى اربع)** الاولى لو شرطه
 الواقف * الثانية اذا غصبه غاصب وأجرى عليه الماء حتى صار بحرا فيضمن القيمة ويشترى
 المتولى بها أرضا بدلا * الثالثة ان يحجده الغاصب ولا يئنه أى وأراد دفع القيمة فلم يتولى اخذها
 ليشترى بها بدلا الرابعة أن يرغب انسان فيه ببدل أكثر غلة وأحسن صفقا فيجوز على قول أبى

وكذا لو شرط عدمه وهي
 احدى المسائل السبع التى
 يخالف فيها شرط الواقف
 كما بسطه فى الاشياء وزاد
 ابن المصنف فى زواجره
 ثامنة وهى اذا نص الواقف
 ورأى الحاكم ضم مشارف
 جاز كالوصى وعزها
 لانفع الوسائل وفيها
 لا يجوز استبدال العامر
 الا فى اربع

مطلب

يجوز مخالفة شرط الواقف
 فى مسائل

مطلب

لا يستبدل العامر الا فى اربع

قلت لكن في معروضات المفتي أبي ٥٣٩ السعدوناه في سنة احدى وخمسين وتسعمائة ورد الامر الشريف بمنع

استبداله وامر ان يصير
بإذن السلطان تبعاً لترجيح
صدر الشريعة انتهى
فليحفظ وفيها ايضاً لو
شرط الواقف العزل
والنصب وسائر التصرفات
لمن يتولى من اولاده ولا
يداخلهم احد من القضاة
والامراء وان داخلوهم
فعليهم لعنة الله هل يمكن
مداخلتهم فأجاب بأنه
في سنة اربع واربعين
وتسعمائة قد حررت
هذه الوقفيات المشروطة
هكذا فالتولون لو من
الامراء يعرضون للدولة
العلية على مقتضى الشرع
ومن دونهم رتبة يعرض
بآرائهم مع قضاة البلاد
على مقتضى المشروع من
المواد لا يخالف القضاة
المولين ولا المتولون القضاة
بهذا ورد الامر الشريف
فالواقفون لو أرادوا اى
فساد صدر يصدر واذا
داخلهم القضاة والامراء
فعليهم اللعنة فهو الملعونون
لما تقرر ان الشرائط المخالفة
للشرع جميعها لغو وباطل
اتمى فليحفظ (بى على
ارض ثم وقف البناء)
قصداً (بدونها ان الارض
مملوكة لا يصح)
في وقف البناء بدون ارض

يوسف وعليه الفتوى كافي فتاوى قارى الهداية قل صاحب النهر في كتابه اجابة السائل قول
قارى الهداية والعمل على قول أبى يوسف معارض بما قاله صدر الشريعة نحن لانفتي به
وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يعد ويحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة لابطال اوقاف
المسلمين وعلى تقديره فقد قال في الاسعاف المراد بالقاضى هو قاضى الجنة المفسر بذى العلم
والعمل اه ولعمري ان هذا اعز من الكبريت الاحمر وما أراه الالفاظ يذكر فالاحرى فيه
السد خوفاً من مجاوزة الحد والله سائل كل انسان اه قال العلامة البيهقي بعد نقله * اقول
وفي فتح القدير والحاصل ان الاستبدال اما عن شرط الاستبدال اولا عن شرطه فان كان
الخروج الوقف عن انتفاع الموقوف عليهم فينبغي ان لا يختلف فيه وان كان لذلك بل اتفق انه
امكن ان يؤخذ بثمنه ما هو خير منه مع كونه منتفعاً به فينبغي ان لا يجوز لان الواجب ابقاء
الوقف على ما كان عليه دون زيادة ولانه لا موجب لتجويزه لان الموجب في الاول الشرط وفي
الثاني الضرورة والضرورة في هذا اذا تلحج الزيادة بل نبيه كما كان اه اقول ما قاله هذا
المحقق هو الحق الصواب اه كلام البيهقي وهذا ما حرره العلامة القتالي كما قدمناه **(قوله**
قلت لكن الخ) استدراك على الصورة الرابعة المذكورة **(قوله يمنع استبداله)** اى استبدال
العامة اذا قل ريعه ولم يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو الصورة الرابعة بقريته قوله تبعاً
لترجيح صدر الشريعة فان الذى رجحه هو هذه الصورة كما علمته آتفاً **(قوله فالتولون الخ)**
لا يخفى ما في هذه العبارة من الرككة والظاهر انها معربة من عبارة تركية وحاصلها انه ورد
الامر بعدم العمل بهذا الشرط فاذا كان المتولى من الامراء لا يستقل بنفسه بل يعرض امر
الوقف على الدولة العلية اى على السلطان لقرب الامير منه فيتصرف بالوقف برأى السلطان
على مقتضى الشرع الشريف وان كان المتولى ممن دون الامراء في الرتبة وهو من لا وصول
له بنفسه الى السلطان يعرض امر الوقف برأى الامراء على القضاة ليتصرف معهم على وفق
المشروع من المواد الحادثة ولا يخالف المتولى القاضى اذا امره بالمشروع ولا القاضى المتولى
اذا كان تصرف المتولى على وفق المشروع **(قوله فالواقفون الخ)** حاصله ان الواقفين اذا
شروطوا هذا الشرط ولعنوا من يداخل الناظر من الامراء والقضاة كانوا هم الملعونين لانهم
ارادوا بهذا الشرط انه مهما صدر من الناظر من الفساد لا يعارضه احد وهذا شرط مخالف
للشرع وفيه تفويت المصاحبة للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فلا يقبل كما قدمناه عن انفع
الوسائل **(قوله بى على ارض الخ)** كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله ومنقول
فيه تعامل لما تقرر ان البناء والغراس من قسم المنقول ولذا لا تجرى فيه الشفعة كما سنحققه
في بابها ولزم من ذكرها هنا الفصل بين مسائل الاستبدال والبيع **(قوله ثم وقف البناء قصداً)**
احترز به عن وقفه تبعاً للارض فانه جائز بلا نزاع ثم اعلم ان العلامة قاسم افندي بأنه لا يصح
وقف البناء بدون ارض وعزاه الى الاصل للامام محمد والى هلال بن يحيى البصرى والخصاف
والى الواقعات والمضمرات وقال يحتمل هذا المنع ان يكون لا لعدم التعارف بل لان غير
المنقولات تبقى بنفسها مدة طويلة فتكون متأبدة بخلاف البناء فإنه لا بقاء له بدون الارض
فلا يتم التخرج فثبت انه باطل بالاتفاق والحكم به باطل اه ملخصاً قلت لكن في البحر عن

الخراج واخوانه ومصالح المسلمين (قوله في الارض وقد) من عني ما عني عليه من (قوله في الارض المختارة) اصل الحكم منع بحر عن الحصة وفي حيزية الاستحسان بقدر حارة يقصد به استبقاء الارض مقررة للبناء والغرس او لاحد من (قوله فاجب) في يجوز بيمينه ووقفه اما البيع فقدمنا الكلام عليه محمدا في اول كتاب اسرحة واما وقف ما يجوز في البحر يصح ولا يبطل الاجارة فذا انقضت او مات احدهما صرف الى جهات اوقفه او وقف المرهون فسيأتي بيانه قليل القصد واما وقف الشجر فهو كوقف بناء وفي البرازية غرس شجرة ووقفها ان غرسها على ارض مملوكة يجوز وقفها بها للارض وان بدون اصلها لا يجوز وان كانت في ارض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز في البناء وان وقفها على جهة اخرى فهي خلاف المذكور في وقف البناء هـ (قوله واجارة) يستثنى منه ما ذكره الحنفية من ان الارض اذا كانت مقررة للاحتكار منه يجوز بحر قول في الاستعفاء وذكر في اوقف الحنفية ان وقف حوائط الاسواق يجوز ان كانت الارض بأجارة في ايدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها من قبل ان اثارها في ايدي اصحاب البناء توارثوها وتقسم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يزجهم واما لغة غلة يأخذها منهم وتداولها خائف عن سلف ومضى عليها الدهور وهي في ايديهم يتبايعونها ويؤجرونها وتجوز فيها وصايجهم ويهدمون بناءها ويعيدونها وينون غير فكذا ذلك الوقف فيها جائز اهـ وقوله في امتح وذكر ايضا انه مخصص لاطلاق قوله او اجارة وقد علمت وجبته وهو بقاء الشئد وهو مؤبد ما قد من تخصيص الوقف بما اذا كانت الارض محتكرة * (تمة) * في البرازية وقف الكردار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بلا ارض اهـ وفي مزارعة الخيرية الكردار هو ان يحدث المزارع في الارض بناء او غراسا او كبسا بالتراب صرح به غالب اهل الفتاوى اهـ قلت فعلى هذا ينبغي التفصيل في الكردار فان كان كبسا بالتراب فلا يصح وقفه وان كان بناء او غراسا ففيه ما مر في وقف البناء والشجر ومن الكردار ما يسمى الآن كدكا في حوائط الوقف ونحوها من رنوف مركبة في الحائط وتعلق على وجه القمار ومنه ما يسمى قيسة في البساتين وفي الحائط وقد اوضحنا في تنقيح الحمدي والظاهر انه لا يصح وقفه لعدم العرف الشائع بخلاف وقف البناء والشجر فانه مشاع وذاع في عامة البقعة (قوله في الزيادة في الارض المختكرة) محال ذكر هذه المسائل في اول الفصل الآتي بمند ذكر اجارة الوقف والحاصل ان مستأجر ارض الوقف اذا بنى فيها ثم زادت جرة مثل زبدة فحشمة ان تكون الزيادة بسبب العمارة والبناء او بسبب زيادة اجارة الارض في نفسها ففي الاول لا تلزمه الزيادة لانه اجارة عمارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة ملكا لما كانت له الوقف كما لو بنى دُمر الشجر ليرجع على الوقف تلزمه الزيادة ولهذا قيد بذكره وفي الثاني تلزمه الزيادة ايضا كما في قوله في الفصل (قوله من رفع العمارة) ينبغي تقيد بما اذا لم يضر رفعه بالارض اخذها مما بعده (قوله وتؤجر غيره) لان المقصود من اجرة المثل لا يجوز من غير ضرورة بحر (قوله لا يتردد في يده بذلك الاجر) لان فيه ضرورة بحر عن المحيط وظاهر التعليل تركها بيده ولو بعد فراغ مدة الاجارة لانه لو أمر برفعها لتؤجر من غير يتردد ضرره وحيث كان يدفع اجارة منها لم يوجد

في ارض وقفه ولو عني
الوقوف وسئل عما عني
البناء والغراس في ارض
المختكرة هل يجوز بيعه
وقفه وهل يجوز وقف
العين مرهونة ومستأجرة
فوجب نعم وفي البرازية
لا يجوز وقف البناء في ارض
عارية او اجارة واما الزيادة
في الارض المختكرة ففي
النية حائط لرجل في
ارض وقف فاني صاحبه
ان يستأجر الارض بأجر
مثل ان العمارة لو رفعت
تستأجر بأكبر مما تستأجره
من رفع العمارة وتؤجر
لغيره ولا يتردد في يده
بذلك الاجر وشم في البحر

٢ محله

في وقف الكردار كدكا

محله

في زبده جرة الارض
مختكرة

محله

في سقيفة عمارة بعد
فراغ مدة الاجارة بأجر
المثل

ضرر على الواقف فترك في يده لعدم الضرر على الجانبين وحينئذ فلو مات المستأجر كان لورثته الاستبقاء ايضا الا اذا كان فيه ضرر على الوقف بوجه ما بان كان هو أو وارثه مفلسا أو سيئ النعملة أو متعلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر كافي حاشية الحير الرملى من الاجارات وأفتى به في فتاواه الحيرية لكنه مخالف لاطلاق المتون والشروح من انه بعد فراغ المدة يؤمر بالرفع والتسليم وبه أفتى في الحيرية أيضا قيل باب ضمان الاجير في خصوص الارض المحكرة قلت لكن ينبغي تخصيص اطلاق المتون والشروح واخراج الارض المعدة للاحتكار من هذا الاطلاق ليتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما مر عن الحصاص من صحة وقف البناء في الارض المحكرة وقدمنا وجهه وهو ان البناء عليها يكون على وجه الدوام فيبقى التأييد المشروط لصحة الوقف ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف أوليت المال فان أهلها اذا علموا أن بناءهم وغراسهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من أيديهم وتدفع لغيرهم لزم خرابها وعدم من يقوم بعمارتها ومثل ذلك اصحاب الكردار في البساتين ونحوها وكذا اصحاب المكدك في الحوانيت ونحوها فان ابقاءها في أيديهم سبب لعمارتها ودوام استغلالها في ذلك نفع للواقف وبيت المال ولكن كل ذلك بعد كونهم يؤدّون أجرة مثلها بلا نقصان فاحش وهذا خلاف الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا خلاصة ما حررته في رسالتي المسماة (تحرير العبارة فممن هو احق بالاجارة) فعليك بها فانها بدعية في بابها مغنية لطلابها والله تعالى الحمد **(قوله وفيه)** اى في البحر وعزاه الى المحيط وغيره **(قوله)** لو زيد عليه اى من غير ان يزيد اجرا مثل في نفسه فتاوى الحيرية وبديل له قوله الآتى والظاهر انه لا تقبل الزيادة الخ فظهر ان المراد زيادة متعنت فافهم **(قوله)** تفسخ عند رأس الشهر اى قبل دخوله لانه اذا استأجر مشاهرة كل شهر بكذا تصح في الشهر الاول فقط وكما دخل شهر صحت فيه **(قوله)** او يملكه القيم هذا فيما اذا ضر رفع البناء فكان عليه ان يقول فان لم يضر رفع وان ضر لابل يملكه القيم الخ وعبرة البحر ينظر ان كانت اجرته مشاهرة اذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه وان كان يضره فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف ثم ان رضى المستأجر ان يملكه القيم للوقف بالقيمة مبنيا ومنزوعا ايها كان أخف يملكه القيم وان لم يرض لايملك لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيبقى الى ان يخلص ملكه اه قلت سياتى في كتاب الاجارات انه ان ضر يملكه القيم لجهة الوقف جبرا على المستأجر كما في عامة الشروح فيقول عليها لانها لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى اه وذكر مثله في المنع هناك وحاصله انهم في الفتاوى كالمحيط والحانية والعمادية جعلوا الخيار للمستأجر ولو كان القلع يضر واصحاب الشروح جعلوا الخيار للنظر ان ضر والا فللمستأجر ولا يخفى ان كلاما في الفتاوى والشروح مخالف لما مر من قوله والاترك في يده كما نبهنا عليه آنفا وعلمت التوفيق على التحقيق **(قوله)** والظاهر انه لا تقبل الزيادة الخ حاصله انها مثل المشاهرة فانه في المشاهرة لا تقبل الزيادة ايضا بل يصير الى انتهاء الشهر والحاصل انه لا تقبل الزيادة في كل الصور حيث لم تزد اجرة مثله في ذاتها للزوم العقد وعدم موجب الفسخ فلو قول والظاهر انها كذلك لكان اخصر وأولى أفاده الحير الرملى في حاشية

وفيه لو زيد عليه ان اجارته مشاهرة تفسخ عند رأس الشهر ثم ان ضر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيم برضا المستأجر فان لم يرض تبقى الى ان يخلص ملكه محيط بقى لو اجارته مساهرة او مدة ضمنية والظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا لزيادة في نفس الارض انتهى

البحر (قوله) واما وقف الاقطاعات الخ) هي ما يقطعها الامام اى يعطيه من الاراضى رقة او منفعة لمن له حق في بيت المال وحاصل ما ذكره صاحب البحر في رسالته التحفة المرضية في الاراضى المصرية ان الواقف لارض من الاراضى لا يخلو اما ان يكون مالكا لها من الاصل بأن كان من اهلها حين يمن الامام على أهلها او تلقى الملك من مالكتها بوجه من الوجوه او غيرها فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيرها فلا يخلو اما ان وصلت الى يده بأقطاع السلطان اياه له او بشراء من بيت المال من غير ان تكون ملكه فان كان الاول فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم ان من اقطعها السلطان ارضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابلة ما عدله فله اجارتها وتبطل بموته واخراجها من الاقطاع لان للسلطان ان يخرجها منه اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه مسوغ فان وقفه صحيح لانه ملكها ويراعى فيها شروطه سواء كان سلطانا او اميرا او غيرها وما ذكره السيوطى من انه لا يراعى فيها الشرائط ان كان سلطانا أو اميرا فمحمول على ما اذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان من بيت المال او بناء على اصل في مذهبه وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال من غير شراء فافق العلامة قاسم بان الوقف صحيح اجاب به حين سئل عن وقف السلطان جقمق فانه ارصد ارضا من بيت المال على مصالح مسجد وافق بأن سلطانا آخر لا يملك ابطاله اه حاصل ما في الرسالة قلت وما افق به العلامة قاسم مشكل لما تقدم من انها ان كانت من حق بيت المال لا يصح وكذا ما سذكه الشارح في فروع الفصل الآتى عن المبسوط من ان للسلطان مخالفة شرط الواقف اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع لان اصلها لبيت المال اى فلم تكن وقفا حقيقة بل هي ارصاد أخرجه الامام من بيت المال وعينها لمن يستحق منه من العلماء ونحوهم كما أوضحناه في باب العشر والخراج والجزية وقدمنا هناك انه اذا لم يعلم شراؤها ولا عدمه فالظاهر انه لا يحكم بصحة وقفها لان شرطه الملك ولم يعلم ولا يلزم علمه من وقفه لان الاصل بقاؤها لبيت المال كما يفيد المذکور عن المبسوط ولهذا أفق المولى ابو السعود بأن اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال او تؤول اليه اه واما ما ذكره في النهر هناك من قوله واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل هو الصحة فالظاهر ان معناه اذا علم الشراء ولكن لم يعلم حاله هل هو صحيح ام لا لعدم وجود شرطه لانه لا يصح الشراء من بيت المال الا اذا كان بالمسلمين حاجة كما مر هناك فيحمل على الاصل وهو الصحة فافهم ولعل مراد العلامة قاسم بقوله ان الوقف صحيح اى لازم لا ينقض على وجه الارصاد المقصود منه وصول المستحقين الى حقوقهم ولم يرد حقيقة الوقف وقدمنا تمام ذلك هناك فراجع (قوله) يجعلونها مشترا صورة) اى بدون شرائط المسوغة لعدم احتياج بيت المال الى بيعها في هذه الدولة العثمانية اعز الله بها الاسلام والمسلمين ومقتضاء انه لا يكون وقفا حقيقة بل هو ارصاد كما علمته مما حررناه آنفا فلم يكن مما جهل حال شرائه حتى يحمل على الصحة فافهم (قوله) لمصلحة عمت) كالوقف على المسجد بخلافه على معين واولاده فانه لا يصح وان جعل آخره للفقراء كما اوضحه العلامة عبد البر بن الشحنة ط (قوله) ويؤجر) لان بيت المال معد

مطلب

مهم في وقف الاقطاعات

مطلب

في اوقاف الملوك والامراء

واما وقف الاقطاعات ففي

النهر لا يجوز الا اذا كانت

الارض مواتا او ملكا للامام

فأقطعها رجلا قال واغلب

اوقاف الامراء بمصر انما

هو اقطاعات يجعلونها

مشترا صورة من وكيل

بيت المال وفي الوهبانية

* ولو وقف السلطان من

بيت مالنا لمصلحة عمت

يجوز ويؤجر *

مسح مسلمين وأبده على مصرفه الشرعي ب لاسيا اذا كان بخاف عليه منراء الجور
 من يصرفونه في غير مصرفه الشرعي فيكون قد منع من يحيى منهم ويتصرف ذلك التصرف
 ذكر العلامة عبد البر ط ومفاده انه اراد لاوقف حقيقة كما قدمناه **(قوله قات الخ)**
 اصله ما في الخانية لو ان سلطانا اذن اقوم ان يتبعوا ارضا من اراضي بلدة حوائت موقوفة
 على مسجد أو أمرهم ان يزيروا في مسجدهم قلوا ان كانت البلدة فتحت عنوة ينفذ لانها نصير
 ملكا لعائين فيجوز امر السلطان فيهما واذا فتحت صاحبها بقي على ملكه لا كما لا ينفذ أمره فيها
 اه قات ومفاد التعليل ان المراد بالمتوجة عنوة التي لم تقسم بين الغائبين اذ لو قسمت صارت
 ملكا لهم حقيقة فتأمل **(قوله طاق القاضي)** اي اجاز ط عن الواني **(قوله بيع الوقف)** اي
 كله أو بعضه كما فتي به المولى أبو السعود فقال ان لم يكن مسجلا وباعه برئ الحاكم بطل وقفية
 ما باعه والباقي على ما كان كما شبهه المصنف في المبح **(قوله غير المسجل)** معنى قولهم مسجلا
 أي محكوما بقره منه بأن صار للزوم حادثة وقع التنازع فيها فحكم القاضي بالزوم بوجهه
 الشرعي وبلى وسعى مسجلا لان المحكوم به كتب في سجل القاضي **(قوله وكان حكما بطلان**
الوقف) اشارة الى كون اطلاق القاضي وعبارة البرازية كان حكما بصحة بيع الوقف اه
 را طهر ان الحكم ببطلان الوقف يكون بعد بيعه تأمل **(قوله كاحققة المصنف)** حيث ذكر
 ان هذا ليس مبنيا على قول الامام فقط بعد لزوم الوقف قبل التسجيل بل هو صحيح على قولهما
 ان وقوفه في فصل مجتهد فيه كما صرح به في البرازية ويؤيده قول قارى الهداية اذا رجع
 الواقف عما وقفه قبل الحكم يلزمه صح عنده لئلا يكون الفتوى على خلافه وانه يلزم بالا حكم ومع
 ذلك اذا قضى بصحة الرجوع قاض حنفى صح ونفذ فذا وقفه ثانيا على جهة اخرى وحكم به
 حاكم صح ولزومه والمعتبر الثاني اتايد الحكم اه وبه يدفع ما ذكره العلامة قاسم ومن تبعه
 من عدم النفاذ معللا بأنه قد قضى بالرجوع اه وايس كذلك لما في السراجية من تصحيح ان المفتي
 يفتى بقول الامام على الاطلاق ثم يقول اني يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد
 ولا يخير اذا لم يكن مجتهدا وقول الامام مصحح ايضا فقد جزم به بعض أصحاب المتون ولم يعملوا
 على غيره ورجحه ابن كمال في بعض مؤلفاته واذا كان في المسئلة قولان مصححان يجوز القضاء
 والافناء بأحدهما هذا حاصل ما ذكره المصنف وفيه نظر فن كتب المذهب مطبقة على ترجيح
 قولهما يلزمه بالا حكمه وبأنه المفتى به وفي القبح أنه الحق كما مر فعلى المفتي والقاضي العمل به
 وأما قوله جزم به بعض أصحاب المتون الخ ففيه اهم ذكره أولا قول الامام لكون المتون
 رخصة لقل مذهب ثم ذكروا قولهما وفرعوا عليه واما قول السراجية ان المفتي يفتى بقول
 الامام على الاطلاق ولا يخير فذلك في غير ما صرح اهل المذهب بترجيح خلافه ولذا قال اذا
 لم يكن مجتهدا ولا شاك ان اهل الاجتهاد في المذهب رجحوا قولهم فعملنا اتباع ترجيحهم والا
 كان يجب رجحوا قولهما في من رعه والحجج فثبت ان قوله مرجوح والقضاء بالرجوح غير
 صحيح واما ما فتي به قارى الهداية فقد افتي نفسه بخلافه وتدل لئلا يكون الفتوى على قولهما انه
 لا يشترط للزومه شيء مما مر طه او حينئذ فعلى هذا الوقف هو الاول وما قبله ثانيا لا اعتبار به
 الا ان شربطه في وقفه اه دعي هذا الى البحر والوقف الحنفى صحة بيعه في حكمه اطل لانه

• طاب •

في اطلاق القاضي بيع
 الوقف لو وقف او وارثه
 قلت وفي منه حياة سر بن بلال
 وكذا يبيع اذنه بذلك ان
 فتحت عنوة لا صاحبا لبقاء
 ملك مالها قبل التمسح
 (طاق) القاضي (بيع)
 الوقف غير المسجل
 لو ارث الواقف فباع
 صح وكان حكما بطلان
 الوقف اعدم تسجيله
 حتى لو باعه الواقف او
 اخذه او رجع عنه ووقفه
 لجهة اخرى وحكم بالتأني
 قبل الحكم يلزمه الاول
 صح الثاني لم وقوعه في عمل
 الاجتهاد كاحققة المصنف

لا يصح الا بالصحيح المفتى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قل في القنية فالبيع
باطل ولو قضى القاضي بصحته وقد اتى به العلامة قسم وامام مفتى به قارى الهداية من صحة
الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فحمل على ان القاضي مجتهد او سهو منه اه ففهم
(تأنيده) صريح كلام القنية المذكور ان البيع باطل لا فسد قل المقدسى في شرحه وقد
وقع فيه اختلاف وافق بعض مشايخ العصر فسادا ورتب عليه ملك المشتري اياه والصحيح
انه باطل وقد بينا ذلك في رسالة لما وقع الاختلاف في البلاد الرومية وافق مفتيها بسريان
الفساد اذا بيع ملك ووقف صفقة واحدة وخالفه شيخنا السيد الشريف محي الدين الشهير
بعلول امير وانف جماعة من المصريين رسائل في ذلك حتى الشافعية كالشيخ ناصر الدين
الطبرلاوى لما وقع بين قاضى القضاة نور الدين الطرابلسى وقاضى القضاة محي الدين بن الياس
اه **(قوله)** وافق به اى المصنف فى فتاواه **(قوله)** تبعنا شيخه اى صاحب البحر فى فتواه
وقد علمت انه فى بحر ما ارتضاه **(قوله)** لكن حمل فى التهر اى تبعنا البحر كما علمت ومثل القاضي
المجتهد من قلده مجتهدا رآه فاده ح **(قوله)** لا يصح ببيعه يفيد ان اطلاق القاضي ببيع الوقف لغير
الوارث حكمه بطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث غيبته ان بيع غير الوارث باطل لانه باع ملك
الغير لكن ينبغى ان يكون البيع صحيحا موقوف على اجازة الوارث كما لا يخفى اه ح لكن ليس فى كلام
الشارح ما يوجب البطلان لان قوله لا يصح وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس فى كلامه ايضا ما يقتضى
بطلان الوقف بمجرد اطلاق القاضي ببيعه لغير الوارث وقوله لانه اذا بطل اعنى بعد البيع **(قوله)** ما
فى العمادية باع القيم الح) ينبغى ان يكون هذا فى صورة الاستبدال اه ح وعليه فلما راد بالمسوغ
الشرعى وجود شرائط الاستبدال وقيد بامر القاضي لان الاستبدال اذا لم يشرطه الواقف لا يجوز
غير القاضي كما مر **(قوله)** واما المسجل الح) ظاهره انه مقابل قول المتن غير المسجل فيكون المراد به
المحكوم بلزومه وهذا الاشبهة فى عدم صحته ببيعه ما لم يصل الى حال يجوز استبداله واما ما انقطع ثبوته
فى الحصاص ان الاوقاف التى تقادم امرها ومات شهودها فما كان لها رسوم فى دواوين القضاة
وهى فى ايديهم اجريت على رسومها الموجودة فى دواوينهم استحسانا اذا تنازع اهلهافيهها وما لم
يكن لها رسوم فى دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقا حكم له به اه
وسياتى تمامه فى الفروع **(قوله)** الوقف فى مرض موته كهبة فيه اى فى مرض الموت اقول
الا انه اذا وقف على بعض الورثة ولم يحجزه باقيهم لا يبطل اصله وانما يبطل ما جعله من الغلة
لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر موارثهم عن الواقف مادام الموقوف عليه حيا
ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لوارث
لا يبطل اصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه لهذه الدقيقة شرعا لئلا يقدح تمام
الكلام عليه عند قول المصنف او بالموت **(قوله)** من الثالث مع القبض) خبر ثان عن قوله
الوقف او متعلق بمحذوف وعبرة الدرر فيعتبر من الثالث ويشترط فيه ما يشترط فيها من
القبض والافراز اه واصاله فى الحاشية حيث قل فيها قل الشيخ الامام ابن الفضل الوقف
على ثلاثة اوجه اما فى الصحة او فى المرض او بعد الموت فلقبض والافراز شرط فى الاول

وافق به تبعنا الشيخه وقدرى
الهداية وانما لى السعود
قت لكن حمل فى التهر على
لقاضى الختهد فراجع
(ولو) اطلق القاضي البيع
(غيره) اى غير الوارث
(لا) صح ببيعه لانه اذا بطل
عاد الى ملك الوارث وبيع
ملك الغير لا يجوز درديعى
بغير طريق شرعى لما فى
العمادية باع القيم الوقف
بامر القاضي ورأيه حاز
قات واما المسجل او انقص
ثبوته وأراد اولاد الواقف
ابطاله فقال المفتى أبو السعود
فى معروضانه قد منع القضاة
من استماع هذه الدعوى
انهى فليحفظ (الوقف
فى مرض موته كهبة فيه)
من الثالث مع القبض (فإن
خرج) الوقف (من الثالث

مطلبه

بيع الوقف باطل لا فسد

مصداق

فى وقف اذا انقص ثبوته

مصداق

وقف فى مرض الموت

كأهية دون الثالث لانه وصية وأما الثاني فكلاول وان كان يعتبر من الثالث كأهية في المرض
 وذكر الصحاوى انه كالمضاف الى ما بعد الموت وذكر السرخسى ان الصحيح أنه كوقف
 الصحة حتى لا يمنع الارث عند ابى حنيفة ولا يلزم الا ان يقول في حياته وبعد ثمانى اه ماخصا
 وبه علم ان المراد بالقبض قبض المتولى وهو مبنى على قول محمد باشرط التسليم والافراز كما مر
 بيانه وان الخلاف في كون وقف المرض كوقف الصحة او كالمضاف الى ما بعد الموت ثمرته
 في كونه لا يلزم على قول الامام فاذا مات يورث عنه كوقف الصحة ويلزمه فلا يورث كالمضاف
 وحيث مشى الشارح على ترجيح قول ابى يوسف بعدم اشتراط القبض كان الاولى له حذف
 قوله مع القبض والملايهم ان المراد قبض الموقوف عليه **(قوله أو أجازة الوارث)** اى وان لم
 يخرج من الثالث **(قوله والابطال)** الا ان يظهر له مال آخر اسعاف وخاية **(قوله ولو أجاز**
البعض) اى بعض ورة جاز بقدره اى نفذ بما زاد على الثلث بقدر ما أجازة وبطل باقى
 ما اراد وصورته لو كان ماله تسعة ووقف في مرضه ستة ومات عن ثلاثة اولاد فاجاز أحدهم
 نفذ في واحد فيصح الوقف من اربعة وسياتى في كتاب الوصايا لو أجاز البعض ورد البعض
 جاز على المجيز بقدر حصته وسياتى بيانه ان شاء الله تعالى **(قوله وبطل وقف راهن معسر)** فيه
 مساححة والمراد انه سيبطل في الاسعاف وغيره لو وقف المرهون بعد تسليمه صح وأجبره
 القاضى على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه
 وكذا لومات فان عن وفاة عاد الى الجهة والابيع وبطل الوقف كفى الفتح **(قوله ومريض**
مديون بمحيط) اى بدين محيط بماله فانه يباع وينقض الوقف بحروياً حتى محترز المحيط وفى
 ط عن الفواكه البدرية الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق والايقاف والوصية
 بالمال والمحاباة في عقود العوض في مرض الموت الامازة الدائنين وكذا يمنع من انتقال الملك
 الى الورثة فيمنع تصرفهم الا بالاجازة اه **(قوله بخلاف صحيح)** اى وقف مديون صحيح فانه
 يصح ولو قصده به الماطلة لانه صادف ملكه كفى انفع الوسائل عن الذخيرة قال في الفتح وهو
 لازم لا ينقضه ارباب الديون اذا كان قبل الحجر بالاتفاق لانه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته
 اه وبه أفتى في الخيرية من البيوع وذكر انه أفتى به ابن نجيم وسياتى فيه كلام عن المعروضات
(قوله لو قبل الحجر) أما بعده فلا يصح وقدما اول الباب عند قوله وشرطه شرط سائر
 التبرعات عن الفتح انه لو وقفه على نفسه على جهة لا تنقطع ينبغى ان يصح على قول ابى يوسف
 المعصيح وعند الكل اذا حكم به حاكم اه وتقدم هناك الكلام عليه وحاصله ان وقفه على نفسه
 ليس تبرعاً بقى ان عدم صحة وقف المحجور انما يظهر على قولهما بصحة حجر السفه أما على قوله
 فلا لانه لا يرى صحة حجره فيبقى تصرفه نافذا عن هذا حكم بعض القضاة بصحة وقفه لان
 القضاء بحجره لا يرفع الخلاف او قوع الخلاف في نفس القضاء كما صرح به في الهداية فيصح
 الحكم بصحة تصرفه عند الامام فيصح وقفه لكن الحكم بلزومه مشكلى لان الامام وان قال
 بصحة تصرفه لكنه لا يقول بلزوم الوقف والقائل بلزومه لا يقول بصحة تصرف المحجور فيصير
 الحكم بلزوم وقفه مركباً من مذهبين هذا حاصل ما ذكره في انفع الوسائل وأجاب عنه بأنه في
 منية المفتى جواز الحكم الملتق وقدما ما فيه عند الكلام على وقف المشاع **(قوله فان شرط**

مطابق

في وقف الراهن والمريض
المديون

أو أجازة الوارث نفذ في الكل
والابطال في الزائد على
الثالث ولو أجاز البعض
جاز بقدره وبطل وقف
راهن معسر ومريض
مديون بمحيط بخلاف صحيح
لو قبل الحجر فان شرط

وفاء دينه) اى وقفه على نفسه وشرط وفاء دينه منه كى فى فتاوى ابن نجيم وحذفه الشارح
استغناء بالمقابل وهو قوله ولو وقفه على غيره اهـ (قوله يوفى من الغاضل عن كفايته)
اى اذا فضل من غلة الوقف شئ عن قوته فللمغرمه ان يأخذوا منه لان الغلة بقيت على ملكه
ذخيرة (قوله لوله ورثة) اى ولم يحجزوا فقوله والا اى وان لم يكن له ورثة او كان واجازوا
اهـ (قوله فلو باعها القاضى) اى فى صورة الحصيد اهـ (قوله اى والا يبطل) بالبناء
للمجهول وهذا تصريح بالمفهوم اى وان لم يمت عن مال بنى بناعيه من الدين فان الوقف يغير اى
يبطله القاضى ويبيعه للدين قل الشرح لالى فى شرح الوهبانية وهذا يخالف عتق العبد لرهن
لايبيع ويسمى فى الدين ان لم يزد على قيمته ولا يبطل العتق وبحت فاضل فقال ينبغي ان لا يبطل
الوقف وبؤخذ من غلته لوفى الدين كسعاية العبد اذا لم يقدر بزمان والجامع بينهما التحريرون
الوقف تحرير عن البيع وعتاق حق الغير يقضى من ريعه كسعاية العبد بل انه امكن ان يقدموت
العبد قبل اداء السعاية والمعار باق رعاية للمصاححة فليأتمل اهـ ما فى شرح الوهبانية قات
وفيه نظر لظهور الفرق بين الوقف والعبد فان العتق عقد لازمه واستهلاك للرهن من كل وجه
بخلاف الوقف فانه حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عند الامم ولهذا يدوم
الثواب بدوامه لبقائه على ملكه وقد وقع الخلاف فى عوده الى ملك الواقف بعد خرابه وفى
جواز بيعه اذا اطلقه القاضى لواقف او وارثه كما مر بخلاف العبد بعد العتق فانه لا خلاف
فى عدم عوده الى الملك فلذا كان الوقف موقوفا على الفكك فاذا افتكه نفذ وان لم يفتكه
حتى مات وترك مالا فانه يفتك منه وان لم يترك مالا يبطل لتعذر الفكك من العين بدونه
والمنفعة كالكسب خارجة عن الرهن فان الذى كان للمرتهن فيه حق الحبس انما هو العين
واما العبد فلا يمكن رده بعد اعتق الى الملك بوجه فلذا يستسمى ولان العتق من اول الامر
صدر من جاز غير موقوف بخلاف الوقف هذا ما ظهر لى (قوله اول الغلة يمهل) حكاية قول آخر
فليست اوفيه للتخير لكن علمت ان هذا القول بحث غير منقول وانه قياس مع الفارق فهو
غير مقبول (قوله قات لكن اى) استدراك على قوله بخلاف صحيح اهـ والا قرب انه
استدراك على معنى الوهبانية فانه فى معناه ايضا (قوله فأجاب لا يصح ولا يلزم اى) هذا مخالف
لصريح المنقول كما قدمناه عن الذخيرة والفتح لا ان يخصص بالمريض المديون وعبارة
الفتاوى الاسماعيلية لا ينفذ القاضى هذا لوقف ويحجز الواقف على بيعه ووفاء دينه
والقضاة ممنوعون عن تنفيذه كما أفاده المولى ابو السعود اهـ وهذا التعبير أظهر وحاصله
ان القاضى اذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باضالا لانه وكيل عنه وقد نهاه الموكل
صيانة لاموال الناس ويكون جبره على بيعه من قبيل اطلاق القاضى بيع وقف لم يسجل وقد
مر الكلام فيه وينبغى ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة (قوله اول الغلة يمهل) اما
للاغنياء فقط فلم يحجز لانه ليس بقربة كما مر اول الباب (قوله كما جاز اى) وكذا مصاحف
مساجد وكتب مدارس كما هو ظاهر ما مر عند قوله ومنقول فيه تعامل (قوله لاحتياج
الكل لذلك) اى لانزول فى الحان والشرب من السقاية الخ زاد فى الهداية ان المصارف بين
الموقوف للغلة وبين هذا هو العرف فان اهل العرف يريدون بذلك فى الغلة للفقراء وفى غيرها

وفاء دينه من غلته صح
وان لم يشترط يوفى من
الفاضل عن كفايته بالا
سرف ولو وقفه على غيره
فغلته لمن جعله له خاصة
فتاوى ابن نجيم قلت
قيد بمحيط لان غير المحيط
يخوز فى ثلث ما بقى عند
الدين لوله ورثة والا ففى
كله بنواعها القاضى ثم ظهر
مال شربى به ارض بدلها
وتامه فى الاسعاف فى باب
وقف المريض وفى الوهبانية
* وان وقف المرهون
ففتكه يحجز * فان مات
عن عين تلق لا يغير * اى
والا فيبطل اول الغلة يمهل
فليأتمل قات لكن فى
معروضات المفتى ابى
المسعود سئل عن وقف
على اولاده وهرب من
الديون هل يصح فأجاب
لا يصح ولا يلزم والقضاة
ممنوعون من الحكم
وتسجيل الوقف بمقدار
مشغل بالدين انتهى فليحفظ
(الوقف) على ثلاثة اوجه
(لمل فقراء اول الغلغيا ثم
الفقراء او يستوى فيه
الفرقان كرىط وخان
ومقابر وسقيات وقاطر
ونحو ذلك) كمساجد
وطواحين وطست
لاحتياج الكل لذلك

التسوية بينهم وبين الأغنياء (**قوله** بخلاف الادوية) اى الموقوفة في التبراخنة فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية ون العيشان لو ترك شرب الماء ياتهم ولو ترك المريض التداوى لايأثم أفاده ح عن المنح (**قوله** فيدخل الاغنياء تبعا) هذا في التعميم اما في التخصيص فهم مقصودون اهـ ح (**قوله** وبأنه اخرجه من يده) اى سامحه الى المتولى على قول محمد بأن ذلك شرط وقوله صحيح يعنى عنه لان صحة الوقف باستيفاء شروطه (**قوله** ووارثه يعلم خلافه) اى انه لم يقفه ولم يخرج من يده درر (**قوله** قضاء) اما في الديانة فتسمع دعواه يعنى يسوغ له السعى في ابطاله واخذه لنفسه حيث علم ان اقرار مورثه كاذب في نفس الامر وانه باق على ملكه لان الحكم نحوازه انما هو بناء على ماقر به لاعلى نفس الامر (**قوله** وتبطل اوقف امرى بارتدادد الخ) لا محال لذكركه هنا ومحله اول الباب وقد ذكره هناك عن الفتح وحاصله مسئلتان : احدهما لو وقف ثم ارتد والعياذ بالله تعالى بطل وقفه وان عاد الى الاسلام لم يعدم وقفه بعد عوده لحبوط عمله بالردة ونظر فيه ابن الشحنة في شرحه بأن الجبوط في ابطال الثواب لا فيما يتعلق به حق الفقراء وأجاب الشرنبلالى في شرحه بما في الاسعاف من انه لم يجعل آخره للميت كين وذلك قرينة تبطل اهـ قات وهذا الجواب غير ملاق للسؤال وانما ذكره في الاسعاف جوابا عن سؤال آخر وهو انه اذا وقفه على قوم بأعيانهم لم يكن قرينة فأجاب بما ذكر فالجواب الصحيح ان الوقف على الفقراء قرينة باقية الى حال الردة والردة تبطل القرينة التي قرنتها كما لو ارتد في حال صلاته او صومه بخلاف ما اذا ارتد بعد صلاته او صيامه فانه لا يبطل نفس العمل بل ثوابه فقط واما حق الفقراء فلانما هو في الصدقة فقط فذا بطل التصديق الذي هو معنى الوقف بطل حقهم ضمنا وان كان لا يمكن ابطاله قصدا كما يبطل في خراب الوقف وخروجه عن المنفعة هذا ماظهرلى فافهم * الثانية لو وقف في حال رده فهو موقوف عند الامام فن عاد الى الاسلام صح والابان مات او قتل على رده او حكم باحاقه بطل ولا رواية فيه عن ابي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين استقل الى دينهم ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل الا ان يكون على حية او عمرة ونحو ذلك فلا يجوز كما في شرح الوهبانية ما خص (**قوله** خال ارتداد) منصوب على الظرفية متعلق باسم لا وأجدر اى احق خبرها والمعنى لا يكون الوقف حال الردة احق بالبطالان من الوقف قبلها بل ذاك احق بالبطالان لعدم توقفه هذا ماظهرلى فافهم والله سبحانه اعلم

فصل

هذا الفصل مشتمل على بيان احكام اجارة الوقف وغصبه والشهادة عليه والدعوى به والمتولى عليه وما يتبع ذلك وزاد فيه الشارح فروعا مهمة وفوائد جمة (**قوله** يراعى شرط الواقف في اجارته) اى وغيرها مما سيأتى في الفروع من ان شرط الواقف كنص الشارع كما سيأتى بيانه الا في مسائل تقدمت (**قوله** فلم يزد القيم الخ) يعنى اذا شرط الواقف ان لا يؤجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها وكانت احارثها اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يؤجرها اكثر من سنة بل يرفع الامر للقاضى حتى يؤجرها لان له ولاية النظر للفقراء والمغائب والميت وان لم يشترط الوقف فلم يزد ذلك بلاذن القاضى كفى المنح عن الحانية

مطلب
في وقت المرتد

بخلاف الادوية فلم يجوز لغنى بالتعميم او تخصيص فيدخل الاغنياء تبعا للفقراء قية (فرع) اقر بوقف صحيح وبأنه اخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى وارثه قضاء درر وفي الوهبانية * وتبطل اوقف امرى بارتدادد * خال ارتداد منه لاوقف اجدر *

فصل يراعى شرط الواقف في اجارته * فلم يزد القيم بل القاضى لان له ولاية النظر

ولو استثنى فقال لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان النفع للفقراء فلقيم ذلك اذا رآه خيرا بلاذن
القاضي اسعاف **(قوله فقير)** اي فيما اذا كان الوقف على الفقراء ومثله الوقف على المسجد
وكذا الوقف على اولاد الواقف لان منهم الفقير والغائب بل ومن لم يخلق عند الاجارة **(قوله)**
وغائب وميت) فإنه يحفظ النقطة ومال المفقود ومال الميت الى ان يظهر له وارث او وصي
(قوله وقيل تقيد بسنة) لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف
فيها تصرف المالك على طول الزمان يظنه مالكا اسعاف **(قوله مطلقا)** اي في الدار والارض
ح **(قوله وبثلاث سنين في الارض)** اي اذا كان لا يتمكن المستأجر من الزراعة فيها لافي
الثلاث كما قيده المصنف تبعا للدرر حيث قل يعني ان الارض ان كانت مما تزرع في كل سنتين
مرة او في كل ثلاث كان له ان يؤجرها مدة يتمكن فيها من الزراعة اه ومثله في الاسعاف
وكذا في الحانية لكن ذكر فيها بعد ذلك قوله وعن الامامة ابي حفص البخاري انه كان يخير
اجارة الضياع ثلاث سنين فان أجر أكثر اختار فيه واكثر مشايخ بلخ لا يجوز وقال غيرهم
يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث اه وظاهره جواز الثلاث
بلا تفصيل تأمل وان مختار الفقيه جواز الأكثر ولكن للقاضي ابطالها اي اذا كان النفع
للووقف ثم رأيت الشرع نبالي اعترض على الدرر بأنه اخرج المتن عن ظاهره والفتوى على
اطلاق المتن كما اطلقه شارح المجمع وهو قول الامام ابي حفص الكبير اه واعلم ان المسئلة
فيها ثمانية اقوال ذكرها العلامة قتالي زاده في رسالته احدها قول المتقدمين عدم تقدير
الاجارة بمدة ورجحه في انفع الوسائل والمفتي به ما ذكره المصنف خوفا من ضياع الوقف كما علمت
(قوله الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك) هذا احد الاقوال الثمانية وهو ما ذكره الصدر
الشهيد من ان المختار انه لا يجوز في الدور أكثر من سنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وفي
الضياع يجوز الى ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وهذا امر يختلف باختلاف
المواضع واختلاف الزمان اه وعزاء المصنف الى انفع الوسائل واثار الشارح الى انه
لا يخالف ما في المتن لان اصل عدول المتأخرين عن قول المتقدمين بعدم التوقيت الى التوقيت
انما هو بسبب الخوف على الوقف فاذا كانت المصلحة الزيادة او النقص اتبعت وهو توفيق
حسن ومن فربح ذلك ما في الاسعاف دار لرجل فيها موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في
يد المتولى شيء من غلة الوقف وأراد صاحب الدار استئجارها مدة طويلة قالوا ان كان لذلك
الموضع مسلك الى الطريق الاعظم لا يجوز له ان يؤجره مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف
وان لم يكن له مسلك جاز اه وفي فتاوى قارى الهداية اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك
يرفع الامر للحاكم ليؤجره أكثر اه اي اذا احتيج الى عمارته من اجارته يؤجره الحاكم
مدة طويلة بقدر ما يعمر به * **(تنبيه)** محل ما ذكر من التقيد ما اذا كان المؤجر غير الواقف
لما في الفقيه آجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت
الاجارة ويرجع بما بقي في تركة الميت اه تأمل ثم ان أرض اليتيم في حكم أرض الوقف كما
ذكره في الجوهرة وأفتى به صاحب البحر والمصنف وكذا أرض بيت المال كما أفتى به في الحبرية
وقال من كتاب الدعوى ان أرض بيت المال جرت على رقبتهما أحكام الوقوف المؤبدة **(قوله)**

فقير وغائب وميت (ف)
أهل الواقف مدتها قية
تصاق (لزيادة للقيم (وقية
تقيد بسنة (مطلقا) وبه
أي بالسنة (يفتي في الد
وبثلاث سنين في الارض
الا اذا كانت المصلحة
بخلاف ذلك وهذا
يخالف زمانا وموض
وفي ابرازية

مطلب

أرض اليتيم وأرض ي
أما في حكم أرض الوقف

لو احتيج لذلك (أي الأجر) إلى مدة زائدة عن التقدير المذكور أي بأن لم تحصل عمارة الوقف
 إلا بدت جذكرناه آنفاً عن قري' الهداية **(قوله)** يعقد عقوداً أي عقوداً مترادفة كل عقد
 سنة بكذا خاتمة والظاهر أن هذا في الدار أما في الأرض فيصح كل عقد ثلاث سنين وصورة
 ذلك أن يقول آجرتك الدار الفلانية سنة تسع وأربعين بكذا وآجرتك أياها سنة خمسين بكذا
 وآجرتك أياها سنة إحدى وخمسين بكذا وهكذا إلى تمام المدة **(قوله)** والثاني لا أي لا يكون
 لازماً وأراد بالثاني ما عدا العقد الأول لأن جميع ما عداه مضاف لكن قال قاضيان وذكر
 شمس الأئمة السرخسي أن الأجرة المضافة تكون لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح
 وأيضا اعترض قاضيان قواهم أن احتاج القيم إلى تعجيل الأجرة يعقد عقوداً مترادفة بأنهم
 اجتمعوا على أن الأجرة لا تملك في الأجرة المضافة بأشترط التعجيل أي فيكون للمستأجر
 الرجوع بتعجيله من الأجرة فلا يكون هذا العقد مفيداً لكن أجاب العلامة قتالي زاده بأن
 رواية عدم لزوم الأجرة المضافة مصححة أيضاً وبأن قاضيان نفسه أجاب في كتاب الإجازات
 عن الثاني بقوله لكن يخاب عنه بأن ملك الأجرة عند التعجيل فيه روايتان فؤخذ برواية الملك
 هنا للحاجة وهذا ينافي في دعواه الإجماع هنا قلت وقد ذكر الشارح في أواخر كتاب الأجرة
 أن رواية عدم اللزوم تأيدت بأن عليها الفتوى أي فتكون أصح التصحيحين لأن لفظ الفتوى في
 التصحيح أقوى لكن أنت خبير بأن رواية عدم اللزوم هنا لا تنفع لأنه ثبت للمستأجر الفسخ
 فيرجع بما عجله من الأجرة وإن قلنا أنها تملك بالتعجيل فيبني هنا ترجيح رواية اللزوم للحاجة
 ظهير ما قلناه قاضيان في رواية الملك **(قوله)** الفتوى على إبطال الأجرة الطويلة ولو بمقدور
 أي التحقق المحذور المار فيها وهو أن طول المدة يؤدي إلى إبطال الوقف كفي الأخيرة قلت
 لكن الكلام هنا عند الحاجة فإذا اضطرر إلى ذلك لحاجة عمارة الوقف بتعجيل أجرة سنين
 مستقبلية يزول المحذور الموهوم عند وجود الضرر المتحقق فالظاهر تخصيص بإطلاق هذه
 الأجرة بما عدا هذه الصورة وهو جعلها حيلة لتطويل المدة فتدبر ثم رأيت ط نقل عن
 الهندية أن بعض التماسكين أرادوا بهذه الأجرة إبقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة
 فقال الفقيه أبو جعفر أنا نهيئها صيانة للوقف وعليه الفتوى كنا في المضمرات اه ملخصاً
 وانت خبير بأن هذا دليل على ما قلنا من أن إبطالها عند عدم الحاجة فلا يناسب ذكره هنا
 فافهم **(قوله)** فلا يجوز بالأقل أي لا يصح إذا كان بغبن فاحش كياناً قل في جامع الفصولين
 إلا عن ضرورة وفي فتاوى الحائتي شرط أجرة الوقف بدون أجره المثل إذا نابه ثابته أو كان
 دين اه قلت ويؤخذ منه ومما عراه الاشباه جواز أجرة الدار التي عليها مرصد بدون أجرة
 المثل ووجه ذلك أن المرصد دين على الوقف بخفة المستأجر اعمارة الدار لعدم مال حاصل
 في الوقف فإذا زادت أجرة مثلاً بهذه العمارة التي صارت للوقف لا تلتزمه الزيادة لأنه إذا
 أراد الناظر إيجار هذه الدار لمن يدفع ذلك المرصد لصاحبه لا يرضى باستئجارها بأجرة مثلاً
 الآن لكن أفنى في الحيرية بازوم الأجرة الزائدة ولعله محمول على ما إذا كان في الوقف مال
 وأراد الناظر دفع المرصدمه فحينئذ لا شك في لزوم الزيادة فتأمل **(قوله)** لو هو المستحق
 الضمير راجع له أو جر وعبرة قاري' الهداية سئل عن مستحق لوقف عليه هو ناظره أجره

مطلب

في الإجارة الطويلة عقود

لو احتيج لذلك يعقد عقوداً

فيكون العقد الأول لازماً

لأنه ناجز والثاني لأنه

مضاف قلت لكن قل أبو

جعفر الفتوى على إبطال

الأجرة الطويلة ولو بمقدور

ذكره الكرماني في الباب

التاسع عشر وأقره قدرى

أفندي وسيجي' في الأجرة

(ويؤجر به) أجر (المثل)

ف (لا) يجوز (الأقل) ولو

هو المستحق قري' الهداية

مطلب

في لزوم الأجرة المضافة

تصحيحان

مطلب

لا يصح إيجار الوقف بأقل

من أجرة المثل إلا عن

ضرورة

مطلب

في استئجار الدار المرصد

بدون أجرة المثل

بدون اجرة المثل هل يصح ذلك فأجاب لا يجوز ذلك و ان هو استحق ما يصل اليه من الضرر للوقوف بالاجرة اه اى لاحتمال موته فيضر بمن بعده من المستحقين وربما يتضرر الوقف ايضا الآن اذا كان محتاجا للتعير وامامايوحد في بعض نسخ الشرح من قوله لجواز ان يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه فهو غير ظاهر لانها لا تفسخ بموت الناظر على ان الضرر انما هو في ابقائها بالاجرة القليلة لافى فسخها لانها اذا فسخت تؤجر بأجر المثل فلا يتضرر احد تأمل ولا يجوز ارجاع الضمير في قوله ولو هو المستحق الى المستأجر اذا ظهر انه لا ضرر فيه على احد بعده لانفساخها بموته فافهم **(قوله)** (الابتقصان يسير) هو ما يتغابن الناس فيه اسعاف اى ما يقبلونه ولا يعدونه غبا **(قوله)** (لا يفسخ العقد) اى لو طلب المستأجر فسخه لا يحجبه الناظر للزوم الضرر على الوقف قال في الفتح وليس له الآلة الا ان كانت اصاح للوقف **(قوله)** (ولو زاد اجره) اى بعد العقد على أجر مثله اى الذى كان وقت العقد وقيد في الحاوى القدسي الزيادة بالفاحشة قال في البحر وهو يدل على عدم نقضها باليسيرة ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كمر في طرف النقصان والواحد في العشرة يتغابن الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلا وزاد اجر مثلها واحدا فانها لا تنتقض كالأجر المتولى بتسعة فانها لا تنتقض بخلاف الدرهمين في الطرفين اه قلت لكن نقل البيرى وغيره عن الحاوى الحصري ان الزيادة الفاحشة مقدارها نصف ما أجر به او لا اه وانت خير بان هذا يرد ما بحثه في البحر نعم في اجارات الخيرية ما يفيد ان المراد بها قدر الخمس وهو عين ما بحثه في البحر وفي الخلاصة ان أجره المتولى بأجر مثله او بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا تفسخ الاجارة وان جاء آخر وزاد في الاجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى لو أجر ثمانية واجر مثله عشرة لا تفسخ اه فهذا صريح في ان الخمس قليل في طرف الزيادة والنقصان فلا تفسخ به الاجارة لكن في وكالة البحر عن السراج ان ما يتغابن الناس فيه نصف العشر او أقل فلو اكثر فلا ثم نقل بعده تفصيلا وهو ان ما يتغابن الناس فيه في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما خرج عنه فهو مما لا يتغابن فيه ووجهه كثرة التصرف في العروض وقلته في العقار وتوسطه في الحيوان وكثرة الغبن لقلته التصرف فهذا يؤيد بحث البحر هنا وعليه عمل الناس اليوم وانظر ما في جامع الفصولين آخر الفصل السابع والعشرين فانه نقل التفصيل ثم قال وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومير مما ليس له قيمة معلومة فلو علمت كفتح شراه بيسير الغبن لا ينفذ على الموكل وبه يفتى ونقل الخبر الرملى في حاشيته عليه عن البحر والمنح وغيرها ان الاخير هو الصحيح قلت والظاهر ان القول بالتفصيل بيان لهذا القول تأمل * (تنبيه) * حرر في البحر ان طريق علم القاضى بالزيادة ان يجتمع رجلان من اهل البصر والامانة فيؤخذ بقولهما معا عند محمد وعندهما قول الواحد يكفي اه **(قوله)** قيل يعقد ثانيا) اى مع المستأجر الاول كتابه عليه بعده وقوله به اى بأجر المثل والمراد انه يحدد العقد بالاجرة الزائدة والظاهر ان قبول المستأجر الزيادة يكفي عن تجديد العقد **(قوله)** في الاشياء الخ) هو عين ما في المتن لكنه نقله لامور سكت عنها المتن * اولها انه ليس المراد بالزيادة ما يشمل زيادة تعنت اى اضرار من واحد او اثنين فانها غير مقبولة بل المراد ان تزيد في نفسها

مطلب

ليس للناظر الاقالة

مطلب

فيما لو زاد أجر المثل بعد العقد زيادة فاحشة

الابتقصان يسير أو إذا لم يرغب فيه إلا بالقليل اشياء (فلو رخص أجره) بعد العقد (لا يفسخ العقد) للزوم الضرر (ولو زاد أجره) (على أجر مثله قيل يعقد ثانيا به على الاصح) في الاشياء ولو زاد أجر مثله في نفسه بلا زيادة احد فلا يمتولى فسخها به يفتى ومالم يفسخ فله المسمى

عند الكل كما صرح به الاسبيجاني واقاد ان الزيادة من نفس الوقف لامن عمارة المستاجر بماله
 لنفسه كفي الارض المحتكرة لاجل العمارة كما مر قبل الفصل * ثانياً التصحيح بأنه به يفتى
 بأنه اقوى * ثالثاً انه لا يفسخ العقد بمجرد الزيادة بل يفسخه المتولى كما حرره في النفع
 الوسائل وقال فان امتنع يفسخه القاضي * رابعاً انه قبل الفسخ لا يجب الا المسمى وانما
 تجب الزيادة بعد (قوله وقيل لا يعقد به ثانياً) أي لا يفسخ ولا يعقد بناء على ان اجر المثل يعتبر
 وقت العقد وهذا رواية فتاوى سمرقند وعليها مبنى في التحنيس لصاحب الهداية والاسعاف
 والاولى رواية شرح الطحاوي بناء على ان الاجارة تنعقد شيئاً فشيئاً والوقف يجب له النظر
 (قوله والمستاجر الاول اولي الحق) بقيد لقوله يعقد ثانياً والمراد اذا كان مستاجراً اجارة مخيجة
 والا فلا حق له وتقبل الزيادة ويخرج كفي البحر وقوله اذا قبل الزيادة أي الزيادة المعتبرة عند الكل
 كما مر بيانها فان قبلها فهو الاحق والا آجرها من الثاني اذا كانت الارض خالية من الزراعة
 والا وجبت الزيادة على المستاجر الاول من وقتها الى ان يستحصد الزرع لان شغلها بملكه يمنع
 من صحة اجارها لغيره فاذا استحصد فسخ وأجر من غيره وكذا لو كان بنى فيها او غرس لكن ها
 يبقى الى انتهاء العقد لانه لانهاية معلومة للبناء والغراس بخلاف الزرع فاذا انتهى العقد فقد
 مر بيانه قبل الفصل في قوله واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة الحق وقدمنا ان الماسب
 ذكرها هنا * (تنبيه) * قد علم مما قررناه ان قواهم ان المستاجر الاول اولي انما هو فيما اذا زادت
 اجرة المثل في اثناء المدة قبل فراغ اجرته وقد قبل الزيادة اما اذا فرغت مدته فليس بأولى الا اذا
 كان له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار على ما قدمناه مبسوطاً في مسألة الارض المحتكرة
 من ان له الاستبقاء بأجرة المثل دفعا للضرر عنه مع عدم الضرر على الوقف وان هذا مستثنى
 من اطلاق عبارات المتون والشروح المفيدة لوجوب القلع والتسليم بعد مضي مدة الاجارة
 فهذا وجه كونه احق بالاستئجار من غيره واما وجهه في مسألة زيادة اجرة المثل في اثناء المدة فهو
 ان مدة اجارته قائمة لم تنقض وقد عرض في اثباتها ما يسوغ الفسخ وهو الزيادة العارضة فاذا
 قبلها ورضى بدفعها كان أولى من غيره لزوال ذلك المسوغ في اثناء مدته فلا يسوغ فسخها و اجارها
 لغيره بل تؤجر منه بالزيادة المذكورة الى تمام مدته ثم يؤجرها ناظر الوقف لمن اراد وان قبل
 المستاجر الاول الزيادة لزوال علة الاحقية وهي بقاء مدة اجارته الا اذا كان له فيها حق القرار
 فهو احق من غيره ولو بعد تمام المدة لهذه العلة الاخرى كما علمت وبهذا ظهر ان المستاجر لأرض
 الوقف ونحوها من حانوت او دار اذا لم يكن له فيها حق القرار المسمى بالكردار لا يكون احق
 بالاستئجار بعد فراغ مدة استئجاره سواء زادت اجرة المثل او لا وسواء قبل الزيادة او لا خلافاً لما
 يفهمه اهل زماننا من انه احق من غيره مطلقاً ويسمونه ذا اليد ويقولون انه متى قبل الزيادة
 العارضة لا تؤجر لغيره وبحكمون بذلك ويفتون به مع كونه مخالفاً لما اطبقت عليه كتب المذهب
 من متون وشروح وفتاوى بل مستندهم اطلاق عبارة النصف هنا وهو باطل قطعاً لما علمت
 من انه مصور في زيادة اجرة المثل قبل انتهاء مدة الاجارة كما هو صريح عباراتهم ولم يقل احد
 بأطلاقه ولا ينفى مع ذلك ما فيه من الفساد وضياع الاوقاف حيث لزم من ابقاء ارض الوقف
 بيد مستاجر واحد مدة مديدة تؤديه الى دعوى تملكها مع انهم منعوا من تطويل مدة

مطلب

مهم في معنى قولهم المستاجر
 الاول اولي

(وقيل لا) يعقد به ثانياً
 (زيادة) واحد (تعتنا)
 فانها لا تعتبر وسيجي
 في الاجارة (والمستاجر
 الاول اولي من غيره اذا
 قبل الزيادة والموقوف عليه
 الغلة) او السكنى

قوله حيث لزم الحق انظر
 اين فاعل لزم اه مصححه

الاجارة خوفاً من ذلك كعامته وهذا خلاصه ما ذكرته في رسالتي المسماة (بتحرير العبارة فيمن
هو اولى بالاجارة) وبمراجعتها يظهر لك المحب المحاب وتقف على حقيقة الصواب وحمد الله
المنعم الوهاب (قول لا يملك الاجارة) لانه يملك المذفع بلا بدل فيه يملك تمايكها ببدل وهو الاجارة
والاملاك اكبر مما يملك بخلاف الاعارة ط (قول له ولا يدعو) لو غصب منه الوقف ط هره انه
لا يملك دعوى العين فقط مع ان دعوى الغلة كذلك في جامع الفصولين ادعى الموقوف عليه انه
وقف عليه لو ادعاء باذن القاضي يصح وفقاً وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا يصح لان له
حقاً في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شئ آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فدعى احدهم انه
وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف
وانما يملك المتولى اه فأتد ان دعوى الموقوف عليه في الغلة كدعوى عين الوقف لكن تعالیه
الاصح بان له حقاً في الغلة لا غير فيبذل دعواه بها وقد يجاب بان عدم سماع دعواه في الغلة اذا
كان الموقوف عليه جماعة بخلاف ما اذا كان واحداً وادعى بها لانه يريد اثبات حقه فقط ويؤيده
قوله بعد مامر ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير خلاف
القاضي اذا حق لا يعدوه ويفي بأنه لا يصح لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه فذا
كان حقه أخذ الغلة وغصبها غاصب ينبغي ان لا يتردد في سماع دعواه عليه ايضاً الى حقه وفي
فتاوى الخانوتي والحق ان الوقف اذا كان على معين تصح الدعوى منه وظاهره سماعها على
عين الوقف ايضاً بل انقل في نور العين ان الغلة تمام الوقف فبإزالة الوقف تزول الغلة فيصير
كان الموقوف عليه ادعى شرط حقه فينبغي ان تكون رواية الصحة هي الاصل اه واستشهد في
البزازية لهذه الرواية بعدة مسائل عن الخصاص قات وكذا في الاسعاف ادعى احد الموقوف
عليهم على واحد منهم انه باع الوقف من الغاصب وسلمه اليه وبرهن او نكل الآخر يقضي عليه
بقية له ويشترى بها ضيقة توقف كالأول اه وفي التارخانية عن المحيط ارض في يد رجل يزعم
انها ملكه فادعى قومه انه وقفها عليهم قبلت بينهم وحكمت عليه بالوقف واخر جتهم من يده دل
وهذه المسئلة تصرح بأن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة اه قات وفي ماله ادعى رجل
على المتولى بانه من الموقوف عليهم وان له حقاً في غلة الوقف او بان حقه فيها كذا اكبر مما كان
يعطيه وينبغي عدم التردد ايضاً في سماعها لانه يريد مجرد اثبات حقه ويؤيده ما في الاسعاف
لو منع الواقف اهل الوقف ماسمى لهم فطالبوه به الزمه القاضي بدفع ما في يده من غلته اه وكذا
ماسيد كره الشارح بعد صفحة عن المصنف والحانية وذكر في البزازية في الفصل السادس
من الوقف عدة مسائل من هذا القبيل منها دعواه انه من فقراء القرابة فراجعته وسيد كره
المصنف ان بعض المستحقين ينتصب خضماً عن الكل اذا كان اصل الوقف ثابتاً وهو صحيح في صحة
دعوى احد الموقوف عليهم ولم يقيدوه بأذن القاضي فيحمل مامر من عدم سماعها رواية
واحدة على ما اذا لم يكن اصل الوقف ثابتاً وهذا مؤيد لما قلناه من صحة دعواه على المتولى بانه
من الموقوف عليهم او باستحقاقه فتأمل هذا واعلم ان عدم ملكه الدعوى في عين الوقف لا ينافي
قبول الشهادة لانها تقبل حسبة وان لم تصح الدعوى كما يذكره المصنف قريباً ويأتي بينه بل
سيأتي متناهاً لو باع داراً ثم ادعى اني كنت وقفها او قبل وقف على لم يصح ولو اتى بانه قبل

(لا يملك الاجارة) ولا
الدعوى لو غصب منه
الوقف

مطلب

الموقوف عليه لا يملك
الاجارة

مطلب

في دعوى الموقوف عليه

مطلب

اذا كان الوقف على معين
قيل يجوز ان يكون هو
المتولى

موقوف عليه اذا كان معناه (الارضية) ٥٥٥ موقوف او اذن قاض ولو الوقف على رجل معين

ويأتي في كلامه عليه (قوله لاجوية) اي أن يكون موقفا من قبل او يصبه القاضي
موليا لسمع دعواه في بزية وفيها ايضا انه تصح دعوى الواقف (قوله او اذن قاض)
بالدعوى والاشارة (قوله هو الوقف على رجل معين الخ) هذا في الدعوى وقد علمت بيانه
واما في الاشجار فلم يذكره في العمادية على هذا الوجه بل قال والموقوف عليهم لم يملكوا اجارة
الوقف وقال الفقيه ابو جعفر لو كان الاجر كله لموقوف عليه بأن كان لا يحتاج الى العمارة ولا
شريك معه في الغلة حينئذ يجوز في الدور والحواليات وأما الاراضي فان شرط الواقف تقديم
العشر والخراج وسائر مؤن وجعل للموقوف عليه الفاضل لم يكن له ان يؤجرها لانه لو جاز
كان كل الاجر له بحكم العتق فيفوت شرط الواقف ولو لم يشترط يجب أن يجوز ويكون الخراج
والمؤن عليه اه ونحوه في الاسعاف فقد عدا حجة اشجار الموقوف عليه اذا كان معينا بهذه
الشروط ويشترط فضا أن يؤجر باجرة المثل والا لم يصح كما مر عن قاضي الهداية قلت ويبنى
عدم التردد في صحة اجاره اذا شرط الواقف التولية والنظر للموقوف عليهم اول الارشاد منهم
وكان هو الارشاد او لم يوجد غيره لانه حينئذ يكون منصب الواقف (قوله وهل تلك السكنى
الخ) قد مبانيان ذلك عند قول المثل ولو أبي او محجز عمر الحاكم باجرته (قوله كما غلط فيه بعضهم)
مانشا غايه انه وقع في عبادة خلاصة لزمه فراجع ذلك البعض الضمير للمولى مع انه للمستأجر
كنايه عليه العلامة قاسم في فتاواه مستندا الى القول الصريحة لكن قال في البحر ينبغي أن
يكون ذلك خيانة من المولى لو علما بذلك وذكر الخصاص ان الواقف ايضا اذا آجر بالاقل
لا يتغيب الناس فيه لم تحجز ويطلبها القاضي فان كان الواقف مأمونا وفعل ذلك على طريق
السهو والغفلة قد اقام قاضي في يده وأمره باجارتها بالاصح وان كان غير مأمون اخرجها من يده
وجعلها في يده من يشق يدينه وكذا اذا آجره الواقف سنين كثيرة ممن يخالف ان يتلف في يده
يطلب القاضي الاجارة ويخرجها من يد المستأجر اه فإذا كان هذا في الواقف فالمولى أولى اه
(قوله كل منهم) لا أولى منهم ليدخل المولى ط (قوله وعليه تسليم زود السنين الماضية)
لا يفي هذا ما مر من ان الاجارة منه تفسخ كان على المستأجر المسمى لان موضوعه فيما اذا
آجر اول الاجارة المثل ثم زاد الاجر في نفسه ط اي فلا اجارة وقعت من ابتدائها صحيحة بخلاف
ما هنا (قوله لا غرامة عليه) وعليه الحرمة ولا يعذر وكذا اهل الحلة قال في الاشياء عن القنية
لا يعذر اهل الحلة في الدور والحواليات المسئلة اذا أمكنهم رفعه قال في شرح المتقي فيأثم كلهم
بنفس السكوت فبالك بالتولى والجاني والكتاب اذا تركوها ولا سيما لاجل الرشوة نعوذ بالله
تعالى اه ط (قوله بئال السالكين) يعني وكان من جنس حقه ط عن الحموى (قوله قضاء
وديانة) مرتبط بقوله أخذ ط (قوله ما منافعهم مضمونة) اي على الغاصب ط (قوله او معد) اي
الاستغلال (قوله فعلى المستأجر المسمى الخ) يعني للغاصب كما يفيد مابعده قال العلامة
البيروني الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى
الغاصب اجر المثل اه ي ان كان مقبضه من مستأجر اجر المثل او دونه فلو اكثر يرد الزائد
ايضا اعمه ط فيه له كما حرره الحموى وتبعه السيد أبو السعود قلت ويبنى على قول المتأخرين
المتقي به وهو تضمن من دفع مال لوقف واليتيم والمعد أن له تضمين المستأجر ايضا تمام اجر المثل كما

على ما عليه الحموى بمادة
لان حقه في الغلة لا العين
وهل تلك السكنى من
يستحق الربيع في الوهبانية
لا وفي شرحه بشر نبالى
والتحريم (و) الموقوف
(اذا آجره المولى بدون
أجر المثل لزم المستأجر)
لا المولى كما غلط فيه بعضهم
(تدبره) اي تمام اجر المثل
(كأب) وكذا وصى خانية
(آجر منزل صغير بدونه)
فانه يلزم المستأجر تمامه اذ
ليس اكل منهما ولاية
الحظ والاسقاط وفي الاشياء
عن القنية أن القاضي
يأمره بالاستئجار بأجر
المثل وعليه تسليم زود
السنين الماضية ولو كان
القيم ما اكتامه قدرته على
الرفع للقاضي لا غرامة
عليه وانما هي على المستأجر
واذا ظفر الناظر بئال
السالكين فله أخذ النقصان
منه فيصرفه في مصرفه
قضاء وديانة انتهى فليحفظ
قلت وقيد بأجارة المولى
في غضب الاشياء لو آجر
الغاصب ما منافعهم مضمونة
من مال وقف او يتيم او
معد فعلى المستأجر المسمى
مطل

اذا آجر المولى فحين

لو آجره المتولى بدون اجر المثل كما مر تأمل **(قوله)** ما قبل العقد ليس هذا في عبارة الاشباه
 ط **(قوله)** في غصب عقار الوقف بأن كان ارضا اجرى عليها ماء حتى صارت لا صلاح لمزراعها
(قوله) وغصب منافعه) يشمل ما وعطاه ولم ينتفع به كإبدل عليه قوله او اتلافها فان الأصل
 في العرف المغايرة فان اتلافها بالاستعمال ولذا قل كل من سكن الخ ويدل عليه ايضا ماسياتى
 في الغصب من قول المصنف تبعا للمدر لا تضمن منافع الغصب استوقفا او عطفا الا في ثلاث
 فقتضاه ضمانها فيها بالاستيفاء او التعطيل فقول الشرح بالالية هناك وينظر ما وعطى المنفعة
 هل يضمن الاجرة كل من سكن اه لا محل له من واقع في الخصاص لو قبض المستأجر الارض في الاجارة
 الفاسدة ولم يزرعها لا أجر عليه وكذلك الدار اذا قبضها ولم يسكنها اه لكنه مبنى على
 قول المتقدمين كما صرح به في الاسعاف ومفاده لزوم الاجرة بالتمكن في الفاسدة على قول
 المتأخرين وسيدكره الشارح في اوائل الاجارات عن الاشباه **(قوله)** او اسكنه المتولى اى
 أسكن فيه غيره الا اذا كان موقوفا للسكنى وانحصرت فيه فان له عارته ولو سكنه المتولى بنفسه
 ولم يكن للسكنى فانه يلزمه أجر المثل بل قدمناه عن خزائن المفتين انه لو زرع الوقف لنفسه بخرجه
 القاضى من يده **(قوله)** كان على الساكن أجرة المثل حتى لو باع المتولى دار الوقف فسكنها
 المشتري ثم اقبل القاضى البيع كان على المشتري اجرة المثل فتح وبه افق الرملى وغيره
 كما قدمناه وما في الاسعافية من الافتاء بخلافه تبعا للقيمة فهو ضعيف كما صرح به في البحر
 ودخل ما لو كان الوقف مسجدا او مدرسة سكن فيه فتجب اجرة المثل كما افق به في الحامدية
 قال وافق به الجدد والمزم والمزمى والمقدسى وكذا ما لو كان بعضه ملكا وسكنه الشريك كما مر
 اول الشركة **(قوله)** وكذا منافع مال اليتيم) دخل فيه ما لو سكنته أمه مع زوجها فيلزم الزوج
 الاجرة وكذا الشريك اليتيم كما سياتى تحريره في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى وكذا ما لو شرها
 أحد ثم ظهر أنها لليتيم كما في جامع الفصولين **(قوله)** فيما اختلف العلماء فيه) حتى تقضوا الاجارة
 عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى كما في الحاوى القمى ايضا اى مع ان
 في المسئلة قواين مصححين وكذا اقبوا بالظمان في غصب عقاره ومنافعه مع ان العقار لا يضمن
 بالغصب عندها بل عند محمد وزفر والشافعى وكذا في مسائل كثيرة منها عدم استبدال ما قل
 ريعه وكذا صحة الوقف على النفس وعدم صحة الاجارة مدة طويلة كما مر والتابعين في الحصر
 فافهم **(قوله)** ومتى قضى بالقيمة) اى بان غصب ارضا واجرى عليها الماء حتى صارت بخر الاصلاح
 للزراعة اسعاف وقدمنا عن جامع الفصولين لو غصب وقفا فنقص فما يؤخذ بنقصه يصرف
 الى مرته الى اهل الوقف لانه بدل الرقبة وحقهم في الغلة لا في الرقبة اه **(قوله)** فيكون وقفا
 بدل الاول) اى بلا توقف على تلفظ بوقفه كفى معين المفتى وغيره كذا في شرح الملتقى ط
(قوله) حسبة) الحسبة بالكسر الاجر كفى القموس اى لقصد الاجر لا الاجابة مدع أفده ط
(قوله) اربعة عشر) دعى الوقف وطلاق الزوجة وتعايق صلاقتها وحرية الامة وتديرها والخاص
 وهلال رمضان والنسب لكن في البحر خلافه وحد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار
 وحرمة المصاهرة ودعوى المولى نسب العبد اه قلت ويزاد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه
 المصنف في باب **(قوله)** منها الوقف) اى الشهادة بأصله لاربعة اشباه وأما الدعوى به او بربعه

لا اجر مثل وعلى حسب
 دمه قبضه لا غير ثم يلى
 لعقد انتهى في حفظ
 (يفق بالظمان في غصب
 عقار الوقف وغصب منافعه)
 او اتلافها كما وسكن بلا ذل
 واسكنه المتولى لا اجر كان
 على الساكن جر مثل ولو
 غير معد الاستعانة به يفتى
 صيانة للوقف وكذا منافع
 مال اليتيم درر (وكذا)
 يفتى (بكل ما هو انفع
 للوقف في خالف العلماء
 فيه) حاوى القمى ومتى
 قضى بالقيمة شرب بها عقارا
 آخر فيكون وقفا بدل الاول
 (و) الذى (تقبل فيه
 الشهادة) حسبة) بدون
 (دعوى) اربعة عشر منها
 الوقف على ما في الاشباه
 لان حكمه التصديق بالغلة
 وهو حق الله تعالى بقى او
 الوقف على معينين هل
 تقبل بلا دعوى في الحانية
 ينبغي لا اتفاق وفي شرح
 الوهبانية للشيخ حسن

مطلب

سكن المشتري دار الوقف

مطلب

اموضع التي تقبل فيها
 الشهادة حسبة بلا دعوى

فقد مر الكلام عليها ويأتى قريباً ويأتى بيان المراد بأصله (قوله وهذا التفصيل) أى بين
 ما اذا كان الوقف على معينين فلا تقبل وبين ما اذا قامت على انه للفقراء او للمسجد ونحوه
 فتقبل (قوله وفي التارخانية) هو عين التفصيل اهـ ح (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة
 الح) أى بحث في الاطلاق المذكور فى المتن اهـ ح والا صوب ابداله بابن وهبان ويعود
 الضمير الى التفصيل قال المصنف فى المنح نقلاً عن الحانية وينبى ان يكون الجواب على
 التفصيل اذا كان الوقف على قوم باعيانهم لان نقل البيعة عليه بدون الدعوى اهـ قال ابن
 وهبان وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف وان كان على قوم باعيانهم فأخذه لا بد
 وان يكون جهة بر لا تنقطع كالفقراء وغيرهم فلشهادة تقبل بحقهم اما حالاً أو مآلاً اهـ قال
 ابن الشحنة التفصيل لا بد منه لان البيعة اذا قامت بأن هذا وقف يستحقه قوم باعيانهم لا بد فيه
 من لدعوى ثبوت استحقاقهم وتناولهم وان كان أخذه مذكراً بخلاف ما اذا قامت على أنه
 وقف على الفقراء او المسجد او نحو ذلك اهـ قال المصنف اقول ما ذكره ابن وهبان ظاهر جداً
 وما ذكره ابن الشحنة لا يتهم حجة عليه لان كلام ابن وهبان فى ان ثبوت اصل الوقف لا يحتاج
 الى الدعوى مصفاً وان كان المستحق لا يدفع له شئ على تقدير عدم دعواه وكلام ابن الشحنة
 فى ثبوت الاستحقاق للموقوف عليه المعين والاشك فى توقفه على الدعوى اهـ قلت لكن فى
 الحادى عشر من دعوى البرازية باع ارضاً ثم ادعى انه كان وقفها او قل وقف على فان لم تكن
 له بيعة واراد تخليف البائع لا يخاف لعدم صحة الدعوى لتسقط وان برهن قال الفقيه ابو
 جعفر يقبل ويبطل البيع لعدم اشتراط الدعوى فى الوقف كما فى عتق الامه وبه اخذ المصدر
 والصحيح ان الاطلاق غير مرضى فان وقف لوقف لوقف لوقف لوقف لوقف لوقف لوقف لوقف
 لا بد فيه من الدعوى اهـ وانت خير بأن الوقف لا بد أن يكون فيه حق الله تعالى اما حالاً
 او مآلاً وهذا الصحيح للتفصيل المار عن الحانية يقتضى ان المتصور اليه الحال لا المال
 والام يصح قوله وان حق العبد الح و هذا خلاف ما قاله بن وهبان حيث جعل الوقف كله حقاً
 لله تعالى باعتبار المال ومؤيد ما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكن قد يقال التحقيق
 ان الوقف من حيث هو حق الله تعالى لانه تصدق بالتمتع فلا يشترط له الدعوى لكن اذا كان
 اوله على معين واريد اثبات استحقاقه اشترط له الدعوى ان ثبت اصل الوقف بدونها فثبت
 ما قاله المصنف وهذا فى حقيقة التحقيق وتلفيق بين القولين وتوفيق بنظر دقيق لكن لو كان
 المدعى هو البائع لا يمكن ثبوت استحقاقه لانه متقاض فلا تصح دعواه وتبقى البيعة مسموعة
 لاثبات اصل الوقف ويأتى له زيادة بين عند قوله باع داراً (قوله لا يتولى) أى او باذن قض
 (قوله كمر) أى عن اعمدية لكن فيه ان ممر فى دعوى عين الوقف لو غصبه غاصب اما
 دعوى المستحق استحقاقه من ثمنه او وقف فلا شبهة فى صحها ولا يحتاج الى التدبر أفاده ح قلت
 قدمت تصريح بأن مستحق ثمنه الوقف لا يملك المدعى بها وهو مشكل يحتاج الى التدبر
 وقدمنا بيانه وقوله فلا شبهة له مؤيد ما قدمناه (قوله لا شاهد حسبة فى أربعة عشر) هذا
 مكرر بما تقدم دلاولى الاقتصار على ما بعده أفاده ط (قوله وليس لنا مدع حسبة) بتوين
 مدع ونصب حسبة على التمييز وفى بعض النسخ مدعى بالياء فهو مضاف وحسبة مجرور به

هذا التفصيل هو المختار
 وفى التارخانية ان هو حق
 لله تعالى تقبل والا لا
 بدعوى فليحفظ قلت
 لان بحث فيه ابن الشحنة
 وهو فى مصنف بقولها
 مصفاً ثبوت اصل الوقف
 مآله للفقراء وباشتراط
 المدعى ثبوت الاستحقاق
 مانى الحانية لو كان ثمة مستحق
 ولم يدع لم يدفع له شئ من الثمن
 وتصرف كلها للفقراء قلت
 ومفد دانه لو ادعى استحقاق
 مع انه لا تسمع منه على المنفى
 به لا يتولى كمر فتدبر
 وفى الاسبب لنا شاهد حسبة
 فى أربعة عشر وليس لنا مدع
 حسبة لاى دعوى الموقوف
 عليه اصل الوقف ونها
 تسمع عند البعض

قوله واراد تخليف البائع
 كدعوة البرازية والظاهر
 ان صوابه المشتري اهـ منه

(قوله) وانفتى به لا) اى لا تسمع دعواه فلا يخاف احصم لو تكر كما قدمناه آنفا عن البرازية لكن لو اقام بينة تقبل بطريق الحسبة كما علمت تحريره (قوله) فلا جنى اولى) قول فى الاشهاد عقب هذا وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا ه اى لان الخلاف المذكور فى دعوى الموقوف عليه هل تسمع أم لا وانفتى به لا يظهره ان الاجنبي لا تسمع دعواه اتفاقا لكن قال العلامة الميرى بل الظاهر من كلامه ان الخلاف فيه ايضا لان محل النزاع كون المحل قابلا لدعوى الحسبة أم لا فمن قال بأنه قابل يجوز ذلك من الموقوف عليه كما لا يخفى اه وحيثئذ يتجه مامر من التفصيل فاذا كانت الدعوى لاثبات عين الوقف يكون حق الله تعالى فتسمع فيه الدعوى حسبة من الموقوف عليه وغيره الا اذا باع الوقف ثم ادعى فلا تسمع دعواه واما البيعة فأنها تقبل مطلقا الا اذا كانت لاثبات غلة الوقف فلا تقبل بالدعوى صحيحة وتقدم الكلام فيه ثم لا يخفى ان شاهد الحسبة لا بد ان يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدعى غيره وعلى هذا فكل ما تقبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا ينطبق مامر عن الاشهاد الا ان يكون مراده انه لا يسمى مدعى او ان مدعى الحسبة لا يخاف له الحزم عند عدم البيعة فلا يتحقق بدون الشهادة فلذا نفاذ فليتامل وفى الفصولين وفى عتق الامة والخلاق قيل يخلف وقيل لا * (تأنيده) * شاهد الحسبة اذا اخرها غير عذر لا تقبل لقسمة اشهاد عن القنية وقول ابن نجيم فى رسالته المؤلفة فيما تسمع فيه الشهادة حسبة ومقتضاه ان الشاهد فى الوقف كذلك (قوله) وقدمر) اى عدم سماع الدعوى من الموقوف عليه لو غضب منه الوقف الابتوائية مع زيادة قوله ولو الوقف على معين ولا يخفى ان الدعوى على الغاصب دعوى اصل الوقف اى لا دعوى الغلة فافهم (قوله) لئلا يكون اثباتا للمجهول) هذا بناء على قول الامام ان الوقف حبس اصل المالك على ملك الوقف فلا بد من ذكره افاذه المصنف ط (قوله) وفى العمادية تقبل) اى من غير بيان الواقف وهو قول ابى يوسف وعليه مشايخ بلخ كابى جعفر وغيرهم وعليه اقتصر الخصاص ومقتضى كون المتبوى على قول ابى يوسف فى الوقف انه يفتى بقوله هنا افوده فى المنحط وفى خبره وقف قديم مشهور لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد بذلك فاختار انه يجوز اه وعزاه الى جامع الفصولين وفى الاسعاف عن الحانية وتصح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف * (تأنيده) * ذكر فى الاسعاف لو ادعى ان هذه الارض وقفها فلان على وذو اليد لا يوجد ويقول هى ملكى لا يصح وان شهدت البيعة اله كانت فى يده يوم وقفها لان الانسان قد يفتى مالا يملكه وهو بيده بأجرة او اعادة اه ما يحص ومفاده انه يشترط بعد بيان الواقف بيان انه وقفه وهو يملكه وهذا ظاهر فى نحو هذه الدعوى وكذا لو اختلفا فى انه وقفه قبل ان يملكه او بعد ما باعه ام لو اختلفا فى ان فلانا وقفه أولا او كان وقتا قديما مشهورا فباعه احد او استولى عليه ظالم فهذا شرط للحكم بصحة الوقف لا للحكم بنفس الوقف ففى فتاوى قارى الهداية سئل هل يشترط فى صحة حكم الحاكم بوقف او بيع او اجارة ثبوت ملك الواقف او البائع او المؤجر وحيارته أم لا اجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه او ان له ولاية الانحجار او البيع للمبايع بملك او نيابة وكذا فى الوقف وان لم يثبت شئ من ذلك لا يحكم بالصحة

وانفتى به لا ابتوائية فاذا لم تسمع دعواه فلا جنى اولى انتهى وقد مر فتنبه (ويشترط) فى دعوى الوقف (بيان الواقف) ولو الوقف قديما (فى الصحيح) برازية لئلا يكون اثباتا للمجهول وفى العمادية تقبل (و) تقبل فيه (الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة

مطلب

فى دعوى الوقف بلا بيان الواقف وبلا بيان له وقف وهو يملكه

من يمس وقف ولا حذره وسيع هـ (قوله لآليات صله) متعلق بالشهادة بالشبهة فقط
 ح وفي مس كل مباح صحة الوقف ويتوقف عليه فهو من اصله وما لا يتوقف عليه فهو من
 شره (قوله وصرحوا به) بأن قولوا عند القاضي شهد بالتسامع درر وفي شهادات
 خبرية شهادة عن الوقف بالتسامع ان يقول اشهد أشهد به لأن سمعته من الناس او سبب
 ان سمعته من الناس ونحوه (قوله ي يسمع) شاربه الى تأويل الشهرة بالسماح فساغ
 تذكير الضمير فؤد نهم شيء وحد ط وفي حاشية نوح افدى الشهادة بالشبهة ان يدعى
 المتولى ان هذه الصيغة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالتسامع ان
 يقول الشاهد شهد بالتسامع هـ ولا يخفى ان مال واحد وان اختلفت المادة وفيه (قوله
 في المختار ح) هذا مختار م في المتن من الشهادات ففي الكثر وغيره ولا يشهد بتأديع ان
 مس وموت وسكح ودخول وولاية قضى واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا اخبره
 بها من يثق به ومن في يده شيء سوى لرقيق م ان تشهد له له وان فسر للقاضي انه يشهد
 بالتسامع او بمعينة يد لا تقبل قول معني وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع
 يجوز بالتسامع وفسر انه يشهد به بمس معينة يد يعني رؤيته في يده لا تقبل لان القاضي
 لا يزيد علما بذلك فلا يجوز له ان يحكم بح وشمه في الزبي ميسوطا وفي شهادات الخبرية
 الشهادة على الوقف بالتسامع فيها خلاف وتون قضية قد اطلقت القول بأنه اذا فسر انه
 يشهد بالتسامع لا تقبل وبه صرح فضيخان وكثير من صحب هـ ومثله في فتوى شيخ
 الاسلام على فتوى مفتي الروم هـ ما يحص من مجموعة شيخ مشايخنا مثالا على التركاني قات
 لكن تقدم به يفتي كل مذهب نفع بوقف فمخالف العلماء فيه كما اشار الى وجهه تبع
 مدرر بقوله حصص الاوقاف القديمة ح وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين انه تقبل وان
 صرح بالتسامع لان شاهد رت يكون سنه عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن
 القاضي انه شهد بالتسامع لا ببيان فذن لا فرق بين السكوت والافصاح اشار اليه ظهير الدين
 مرغيناني وهذا خلاف م يجوز فيه الشهادة بالتسامع فبها اذا صرحا به لا تقبل اه اي
 بخلاف غير وقف من خمسة مائة فإنه لا يتيقن فيها بان الشهادة بالتسامع فيفرق فيها بين
 سكوت و افصاح وحاصل ان المشايخ رجحوا استداه اوقف منها للضرورة وهي حفظ
 الاوقاف القديمة عن احياء ولان التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به والله
 سبحانه اعلم (قوله لآليات شرائطه) المراد من الشرائط ان يقولوا ان قدرا من الغلة
 لكذا ثم صرف م الى كذا مديان الجهة بخر من الشهادات وقوله بعد بيان الجهة
 متعلق بقوله ان يقولوا لان بين جهة هو بيان مصرف وفتى به من الاصل لامن الشرائط
 ومرد من شرائطه م شرطه اوقف في كتاب وقته لا شرائطه التي يتوقف عليها صحة
 الموقف ككتاب و لا فرق في تسليم عند التمثال به ونحو ذلك ثم امر اول الباب (قوله في
 الاصح) وعدمه فمضى في عبارة عن الشرعية ط (قوله واقره الشربلالي) وعزاه الى
 العلامة قس (قوله وهـ م في مختار بقوله ح) حيث قل في كتاب الشهادات وانت اذا
 عرفت قوبه م موقوف عن تحسين م في مختار لان ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع اه

مطلب

في شهادة على الوقف
 بالتسامع

لآليات صله وان صرحوا
 به (اي بالتسامع في مختار
 ولو اوقف على معينين
 حفظ الاوقاف القديمة
 عن استهلاك بخلاف غيره
 (لا تقبل بالشبهة) ثبت
 (سرته في الاصح) درر
 وغيرها لكن في المختار
 عند رقبولها على شرائطه
 قد واعتمده في معراج
 وقوله الشربلالي وقوله
 في المختار بقوله م مسكت
 ينتفع الثبوت المجهولة
 شرائطه ومصارفه ما كان
 عليه في دواوين الخصة
 انتهى وجوابه ان ذلك
 للضرورة

اى لان الشهادة بالتسامع هي ان يشهد بما لم يعاينه والعمل بما في دواوين القضاة عمل بما لم يعاين وايضا قولهم المجهولة شرائطه ومصارفه يفهم منه ان ما لم يجهل منها يعمل بما علم منها وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقع بل بالتصرف القديم وبه صرح في الذخيرة حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الخيرية ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع اهله فيه والاي نظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعى وهو ان من اثبت بالبرهان حقا حكم له به اه لكن قولهم المجهولة شرائطه الخ يقتضى انها لو علمت ولو بالنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ما في الخيرية فتنبه لذلك * (تنبه) * ذكر في الحانية والاسعاف ادعى على رجل في يده ضيعة انها وقف واحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطالب من القاضى القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضى ذلك لان القاضى انما يقضى بالحجة والحجة انما هي البيضة أو الاقرار اما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضى ان يقضى ما لم تشهد الشهود اه قلت وهذا بظاهره يتأني ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة والجواب ان العمل بما فيها استحسان كما في الاسعاف وغيره وما ذكرناه عن الحانية محله ما اذا لم يكن للصك وجود في سجل القضاة امالو وجد فيه فانه يعمل به كما في حواشى الاشياء ومثله ما قدمناه من قول الخيرية ان كان للوقف كتاب الخ ووجهه ظاهر لانه اذا كان له كتاب موافق لما في سجل القضاة يزداد به قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه خطوط القضاة الماضين فعلى هذا فقول الاشياء في اول كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب اهل الحرب بطلب الامان الى الامام وفي دفتر السمسار والصراف والبيع يستثنى منه ايضا هذه المسئلة كما افاده البيهقي فقصير المسائل المستثناة ثلاثا وتام بيانها في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب الدعوى فراجع فانه مهم ثم اعلم انه ذكر في الاشياء انه يمكن ان يلحق بكتاب اهل الحرب البراءات السلطانية بالوظائف ان كانت العلة انه لا يزور قال العلامة البيهقي والظاهر هذا ويشهد له ما في الزكاة اذا قال اعطيتها واطهر البراءة يجوز العمل به وعلل بأن الاحتيال في الخط نادر كما في المصنف اه قلت وهذا يؤيد ما ذكره الشارح في رسالة عمها في دفتر الخاقاني المعنون بالطرة السلطانية المأمونة من التزوير الى ان قل فلو وجد في الدفاتر ان المكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بيعة قال وبذلك يفنى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبدالله افندى وغيرها اه لكن افنى في الخيرية بأنه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في دفتر السلطاني لعدم الاعتماد على الخط فتأمل (قوله والمدعى اعم) اى من كونه للضرورة او غيرها ولكن فيه نظر فان الكلام

مطلب

في حكم الوقف القديم
المجهولة شرائطه ومصارفه

مطلب

احضر صكافيه خطوط
العدول والقضاة لا يقتضى

مطلب

لا يعتمد على الخط الا في
مسائل

مطلب

في البراءات السلطانية
والدفاتر الحانية

والمدعى اعم بخبر

في جهل الشرائط كما علمت اذ عند علمها لا حاجة الى اثباتها فالكلام عند الضرورة لا اعم فكلام
الكمال اتم فانهم (قوله وبيان المصنف من اصله) مبتدأ وخبر اى تقبل الشهادة على
المصرف بالتسامع كالشهادة على أصله لان المراد بأصله كل ما توقف عليه صحة والا فهو
من الشرائط كما قدمناه وكونه وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا توقف عليه صحته بخلاف
اشتراط صرف غايته لزيد أو للذرية فهو من الشرائط لامن الاصل ولعل هذا مبنى على قول
محمد باشتراط التصريح في الوقف بذكر جهة لاستقطع وتقدم ترجيح قول ابى يوسف بعدم
اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غير لازم في كلام الوقف فينبغي ان لا يلزم في الشهادة
بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف والحانية لا تحوز الشهادة
على الشرائط والجهات بالتسامع اه ولا يخفى ان الجهات هي بيان المصارف فقد ساوى بينها
وبين الشرائط الا ان يراد بها الجهات التي لا توقف صحة الوقف عليها وفي التاترخانية وعن
ابى الليث تجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان
لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اه وفي جامع الفصولين ولو ذكروا الواقف لا المصرف تقبل
لو قديما ويصرف الى الفقراء اه وهذا صريح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة والظاهر
انه مبنى على قول ابى يوسف وعليه فلا يكون بيان المصرف من اصله فلا تقبل فيه الشهادة
بالتسامع كما سمعت نقله عن الحانية والاسعاف والظاهر ان هذا اذا كان المصرف جهة
مسجد أو مقبرة أو نحوها اما لو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من انه
يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فاذا ثبت الوقف بالتسامع يصرف الى الفقراء بدون ذكرهم
كما علم من عبارة التاترخانية والفصولين هذا ما ظهر لى في هذا المحل وقد ذكر الخيزر الرملى في
حاشية المنح توفيقا آخر بين ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسعاف والحانية بحمل
جواز الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف ثابتا على جهة بأن ادعى على ذى يد يتصرف بالملك
بأنه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسماع وحمل عدم الجواز على ما اذا كان اصله ثابتا على
جهة فادعى جهة غيرها وشهدوا عليها بالسماع للضرورة في الاول دون الثانى لان اصل
جواز الشهادة فيه بالسماع للضرورة والحكم بدور مع غلته وجازت اذا قدم قال وقد
رأيت شيخنا الحانوتى أجاب بذلك اه ما خلا (قوله وبعض مستحقه) مبتدأ ومضاف
اليه وقوله يتصب خصما عن الكل خبر المبتدأ ويأتى بيانه وكذا بعض نظائر الوقف لما
في الحادى عشر من التاترخانية وقف ارضه على قرابته فادعى رجل انه منهم والواقف
حى فهو خصمه والا فالقيم ولو متعددا وان ادعى على واحد حاز ولا يشترط اجتماعهم
ولا يكون خصما وارث الميت ولا احد ارباب الوقف (قوله وكذا بعض الورثة) اى يقوم
مقام جميعهم فيما لا ميت او عليه ويأتى تمامه قريبا (قوله قلت الخ) استدراك على قوله
ولاناث لهما (قوله وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد الغرماء) فانه يتصب خصما عن
بقيتهم فلا يحس اهم ط (قوله كما سيجى) لم أره في فصل الجلس من كتاب القضاء ولا في
كتاب الحجر فاماله ذكره في غيرها فليراجع (قوله وقالوا تقبل بيته الافلاس بغية المدعى)
هذا تأييد لقبولها في وجه احد الغرماء لا ين لموضع آخر مما نحن فيه حتى يرد عليه انه لا محل

(وبيان المصنف) كقولهم
على مسجد كذا (من اصله)
لتوقف صحة الوقف عليه
فتقبل بالتسامع (وبعض
مستحقه) وكذا بعض
الورثة ولاناث لهما كما في
الاشباه قات وكذا لو ثبت
اعساره في وجه احد الغرماء
كما سيجى فتأمل وقالوا
تقبل بيته الافلاس بغية
المدعى

مطلب

فيمن يتصب خصما عن غيره

لذكره هنا لعدم انتصاب احد عن أحد فيه فافهم (قوله) وكذا بعض الاولياء المتساوين)
 كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ مؤخر وجلة يثبت الحق استئناف بياني يعني ان رضى
 بعض الاولياء المتساوين بنكاح غير الكفء قبل العقد أو بعده كرضا الكل لان حق
 الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كملا وهذا على ظاهر الرواية واما على المفتى به
 فالنكاح باطل من اصله لفساد الزمان كما تقدم في باب الولي اهـ ح اى ان تزويجها نفسها لغير
 كفء باطل اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد ولا يفيد رضاه بعده وان لم يكن لها ولي
 فهو صحيح كما مر في باب به ثم حيث ثبت الحق لكل من الاولياء كملا فإذا رضى احدهم فكأنه
 قام مقام غيره في الرضا حتى لا يثبت لغيره حق الاعتراض ولو قال يثبت الاعتراض وكذا
 الانكاح في الصغيرة لكان أولى (قوله) وكذا الامان) يعنى امان واحد من المسلمين لحرى
 كأمين جميعهم كما تقدم في السير اهـ ح (قوله) والقود) يعنى اذا عفا واحد من اولياء المقتول
 سقط القود كما اذا عفا جميعهم اهـ ح قلت وكذا استيفاء القود فسيأتى في الجليات ان للكبار
 القود قبل كبر الصغار خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يتجزأ اذا وجد سببه كاملا يثبت لكل
 على الكمال كولاية انكاح وأمان الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى
 يبلغ الصغير اجماعا زيلعى وذلك كأبن للمتوفى صغير وامراته وهى غير أم الصغير اهـ ط
 (قوله) وولاية المطالبة الخ) قال المصنف من باب ما يحدته الرجل في الطريق من نحو
 الكنيف والميزاب ولكل واحد من اهل الخصومة ولو ذميا منعه ابتداء ومطالبته بنقضه
 ورفع بعده اى بعد البناء سواء كان فيه ضرر أو لا ان بنى لنفسه بغير اذن الامام ولم يكن
 للمطالب مثله اهـ فقوله بازالة الضرر ليس بقيد بل يقوم احد من له الخصومة بالمطالبة وان
 لم يضر اهـ ط (قوله) والتبعية يقتضى عدم الحصر) يعنى انه زاد ما ذكر ولم يحصر المواضع
 بعدد لانه يمكن بالتبعية الزيادة عليها خلافا لما فعله في الاشياء وقد زاد البيهقي مسألة وهى
 قال محمد رحمه الله تعالى لو قال سلم ويزيغ وميمون احرار واقام واحد منهم البينة على ذلك
 ثم جاء غيره لا يعيد البينة لانه اعتاق واحد اهـ قلت ويزاد ايضا ما في الفصل الرابع من
 جامع الفصولين برهن على رجل انه باعه وفلانا الغائب قنا بكذا يقضى على الحاضر بنصف
 ثمنه لا على الغائب الا ان يحضر ويعيد البينة عليه ولو كان قد ضمن كل منهما ما على الآخر
 من الثمن جاز ويقضى عليهما فلا حاجة الى اعادة البينة على الغائب اهـ وسأأتى في كتاب
 القضاء انه لا يقضى على غائب ولا له الا في مواضع * منها ان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما
 يدعى على الحاضر كما اذا برهن على ذى اليد انه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم على
 الحاضر كان ذلك حكما على الغائب ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر قول الشارح هناك وله
 صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين (قوله) ثم انما ينتصب الخ) قال في جامع الفصولين
 ادعى بيتا ارثا لنفسه ولاخوته الغيب وسماهم وقال الشهود لا نعلمه وارثا غيرهم تقبل البينة
 في ثبوت البيت للميت اذ احد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الا ترى انه لو ادعى
 على الميت دين بمحضرة احدهم يثبت في حق الكل وكذا لو ادعى احدهم ديناً على رجل للميت
 وبرهن ثبت في حق الكل واجمعوا على انه لا يدفع الى الحاضر الانصبيه يعنى في البيت مشاعا

وكذا بعض الاولياء
 المتساوين يثبت الاعتراض
 لكل كملا وكذا الامان
 والقود وولاية المطالبة
 بأزالة الضرر العام عن
 طريق المسلمين والتبعية
 يقتضى عدم الحصر ثم انما
 ينتصب احد الورثة خصما
 عن الكل لو في دعوى دين
 لآعين ما لم تكن بيده
 فليحفظ

مطلب

في انتصاب بعض الورثة
 خصما عن الكل

(ينتصب خصما عن الكل) أي إذا كان وقف بين جماعة وواقفه واحد **٥٦٢** فلو احدث منهم أو وكيله الدعوى على واحد منهم

غير مقسوم ثم قال لا يؤخذ نصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال أبو حنيفة لا يؤخذ واجمعوا على أن إذا اليد لم تقمرا لا يؤخذ منه نصيب الغائب هذا في المقار أما في النقلي فعندها يوضع عند عدل وعنده قيل كذلك وقيل لا يؤخذ كما لو كان مقرا ولومات عن ثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي ابن والدار في يده غير مقسومة فادعى رجل كلها ملكا مرسلا أو الشراء من أبيهم يحكم له بالكل ولو برهن على أحدهم أن الميت غصب شيئا وبعضه بيد الحاضر وبعضه بيد وكيل الغائب قضى على الحاضر بدفع ما بيده دون وكيل الغائب فالخصل أن أحد الورثة خصم عن الميت في عين هو في يد هذا الوارث لا فيما ليس بيده حتى لو ادعى عليه عينا من التركة ليست في يده لا تسمع وفي دعوى الدين ينتصب أحدهم خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من التركة اه ملخصا وتام الكلام فيه من الفصل الرابع **(قوله ينتصب خصما عن الكل)** أي كل المستحقين وكذا بعض النظار كما قدمناه والمسئلة في المحيط والفتية وقف بين اخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى واولاد الميت فبرهن الحى على أحدهم أن الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد يقبل وينتصب خصما عن الباقي ولو برهن الاولاد أن الوقف مطلق علينا وعليك فينة الاول أولى **(قوله وهذا الخ)** وعليه فلا منافاة بين ما هنا وما قدمه من أن الموقوف عليه لا يملك الدعوى لأن ذلك فيما إذا لم يكن الوقف ثابتا وأراد اثبات أنه وقف ومقرريره **(قوله اشترى بمال الوقف)** أي بغلة الوقف كما عبر به في الحانية وهو أولى احترازا عما لو اشترى ببدل الوقف فإنه يصير وقفا كالاول على شروطه وإن لم يذكر شيئا كإصرار في بحث الاستبدال وقيدته في الفتح بما إذا لم يحتج الوقف إلى العمارة وهو ظاهر أذ ليس له الشراء كما ليس له الصرف إلى المستحقين كما مر وفي البحر عن الفتية أنما يجوز الشراء بأذن القاضي لأنه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامة إليه فلو استدان في ثمنه وقع الشراء له اه قلت لكن في التارخانية قال الفقيه ينبغي أن يكون ذلك بأمر الحاكم احتياطا في موضع الخلاف **(قوله ويجوز بيعها في الاصح)** في البرازية بعد ذكر ما تقدم وذكر أبو الليث في الاستحسان يصير وقفا وهذا صريح في أنه المختار اه رملى قلت وفي التارخانية والمختار أنه يجوز بيعها أن احتاجوا إليه **(قوله كالقاضي)** فإنه يسقط حقه إذا مات في آخر السنة فيستحب الصرف لورثته كافي الهداية قيل باب المرتد **(قوله وقيل لا يسقط)** أي بل يعطى بقدر ما باشر ويصير ميراثا عنه كإياتي **(قوله قلت قد جزم في البغية الخ)** أي جزم به بقضى ترجيحه قلت ووجه ما سيذكره في مسئلة الجامكية أن لها شبه الاجرة وشبه الصلة ثم أن المتقدمين منعوا أخذ الاجرة على الطاعات وافق المتأخرون بجوازه على التعليم والأذان والامامة فالظاهر أن من نظر إلى مذهب المتقدمين رجح شبه الصلة فقال بسقوطها بالموت لأن الصلة لا تملك قبل القبض ومن نظر إلى مذهب المتأخرين رجح شبه الاجرة فقال بعدم السقوط وحيث كان مذهب المتأخرين هو المفتى به جزم في البغية بالثاني بخلاف رزق القاضي فإنه ليس له شبه بالاجرة أصلا إذا قائل بأخذ الاجرة على القضاء وعن هذا مشي الطرسوسى في انفع الوسائل على أن المدرس ونحوه من أصحاب الوظائف إذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما باشر ويسقط الباقي وقال بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فإنه يعتبر فيهم وقت

أو وكيله (وقيل لا) ينتصب فلا يصح القضاء إلا بقدر ما في يد الحاضر (وهذا) أي انتصاب بعضهم إذا كان الأصل ثابتا والأفلا ينتصب أحد المستحقين خصما وتامه في شرح الوهبانية (اشترى المتولى بمال الوقف دارا) للوقف (لا تلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح) لأن للزومه كلما كثيرا ولم يوجد ههنا (مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط) لأنه كالصلاة (كالقاضي وقيل لا) يسقط لأنه كالاجرة كذا في الدرر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف ثمه وظاهره ترجيح الاول لحكاية الثاني بقيل قلت قد جزم في البغية تلخيص الفتية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي كذا في وقف الاشياء ومنع من النهر ولو على الامام دار وقف فلم يستوف الاجرة حتى مات أن أجرها المتولى سقط مطلب

بعض المستحقين ينتصب خصما عن الكل

مطلب اشترى بمال الوقف دارا للوقف يجوز بيعها مطلب في الامام والمؤذن إذا مات

ظهور الغلة فمن مات بعد ظهورها ولو لم يبد صلاحها صار ما يستحقه لورثته والاسقط اه
وتبعه في الاشياء وافق به في الخيرية وهو الذي حرره المرحوم مفتي الروم ابو السعد
العمادى وهذا خلاصة ما قدمناه في كتاب الجهاد قبيل فصل القسمة وقيل باب المرتد ولو
كان الوقف يؤجر اقساطا فتمام كل قسط بمنزلة طلوع الغلة فمن وجد وقته استحق كما افق به
الخانوقى تبعا للفتح وبما قررناه ظهر سقوط ما نقله البيروني عن شيخ الشيوخ الديري من انه
ينبغي ان يعمل بهذا القول وهو عدم السقوط بالموت في حق المدرس والطلبة لا في حق
المؤذن والامام لان الاذان والامامة من فروض الكفاية فلا تكون بمقابلة اجرة اه
ملخصا فان المتأخرين افتوا بأخذ الاجرة على الثلاثة * (تنبيه) * ذكر البيروني ايضا انه سئل
العلامة ابن ظهيرة القرشي الخنفي اذا كان للميت شئ من الصر والحب ورد ذلك عن السنين
الماضية في حياته وفي السنة التي مات فيها هل يستحقه بقسطه ايجاب نعم يستحق نصيبه منه
وان كان مبرة من السلطان صار نصيبه في حكم الحول وذكر الامام ابو الليث في التوازل انه
يكون لورثته اه ويؤيده ما في البرازية عن محمد قوم امروا ان يكتبوا مساكين مسجدهم
فكتبوا ورفعوا اسامهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فأت واحد من المساكين قل
يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهل مكة المشرفة
والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد اقيمت بدفع ذلك لولده يبرى
(قوله وان آجرها الامام لا) اى لا يسقط معلومه تنزيلا لعقده بمنزلة القبض تأمل لكن
تقدم ان الموقوف عليه الغلة او السكنى لا يملك الاجارة والظاهر ان هذا الفرع مبنى على
القول الاول بالسقوط (قوله أخذ الامام الغلة) اى قبض معلوم السنة بتمامها كما في البحر
قال في الهندية امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه الصلة والعبرة
بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل يحل للامام
أكل حصة ما بقى من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبة العلم يعطون في كل سنة
شئ مقدرا من الغلة وقت الادراك فأخذوا واحد منهم قسطه وقت الادراك فتحول عن تلك
المدرسة كذا في المحيط اه وقوله والعبرة بوقت الحصاد ظهره النفاة لما قدمناه عن
الطرسوسى لكن اجاب في البحر بأن المراد ان العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضيتها
لا لاستحقاقه بلا قبض قال مع انه نقل في القنية عن بعض الكتب انه ينبغي ان يسترد من
الامام حصة ما لم يؤم فيه قال ط قلت وهو الاقرب لغرض الواقف اه قلت وينبغي تقييد
هذا بما اذا لم يكن ذلك مقدرا لكل يوم لما قدمنا عن القنية ان كان الواقف قدر للمدرس
لكل يوم مبلغا فلم يدرس يوم الجمعة او الثلاثاء لا يحل له أجر هذين اليومين وتقدم تمامه قبيل
قوله ولودارا فعمارتها على من له السكنى (قوله فصار كالجزية) اى اذا مات الذمى في أثناء
السنة لا يؤخذ منه الجزية لما مضى من الحول ويحتمل ان المراد انه اذا عجلها اثناء السنة ثم
اسلم او مات لا تستردط (قوله ونظم ابن الشحنة الغيبة الخ) اقول حاصل ما في شرحه
تبعا للبرازية انه اذا غاب عن المدرسة فأما ان يخرج من المصر او لا فان خرج مسيرة سفر ثم
رجع ليس له طلب ما مضى من معلومه بل يسقط وكذا لو سافر لحج ونحوه وان لم يخرج لسفر

مقابل

اذا مات من له شئ من
الصر والحب يستحق
نصيبه

وان آجرها الامام لا
عمادية أخذ الامام الغلة
وقت الادراك وذهب قبل
تمام السنة لا يسترد منه غلة
باقى السنة فصار كالجزية
وموت القاضي قبل الحول
ويحل للامام غلة باقى السنة
لو فقيرا وكذا الحكم
في طلبة العلم في المدارس
درر ونظم ابن الشحنة
الغنية المستقطعة للمعلوم
المقتضية للعزل

مقابل

فما اذا قبض المعلوم وغاب
قبل تمام السنة

مقابل

في الغيبة التي يستحق بها
العزل عن الوظيفة ومالا
يستحق

بأن يخرج الى الرستاق فإن اقم خمسة عشر يوما فأكبر من بلا عذر كالخروج للتنزه فكذلك وان لعذر كطلب المعاش فهو عفو الا ان تزيد غيبته على ثلاثة اشهر فغيره اخذ حجته ووظيفته اى معلومه وان لم يخرج من المنصر فإن اشتغل بكتابة علم شرعى فهو عفو والا جاز عزله ايضا واختلف فيما اذا خرج للرستاق واقام دون خمسة عشر يوما لغير عذر فقبل يسقط وقيل لا هذا حاصل ما ذكره ابن الشحنة في شرحه وملخصه انه لا يسقط معذومه الماضى ولا يعزل فى الآتى اذا كان فى المنصر مشغولا بعلم شرعى او خرج لغير سفر واقام دون خمسة عشر يوما بلا عذر على احد القولين او خمسة عشر فأكثر لكن لعذر شرعى كطلب المعاش ولم يزد على ثلاثة اشهر وانه يسقط الماضى ولا يعزل لو خرج مدة سفر ورجع او سافر لحج ونحوه او خرج للرستاق لغير عذر ما لم يزد على ثلاثة اشهر وانه يسقط الماضى ويعزل لو كان فى المنصر غير مشغول بعلم شرعى او خرج منه واقام اكثر من ثلاثة اشهر ولو لعذر قال الحير الرملى وكل هذا اذا لم ينصب نائباً عنه والا فليس لغيره اخذ وظيفته اه فتنى قريبا حكم النيابة هذا وفى القنية من باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه فى الرستاق اسبوعا او نحوه والمصيبة والاستراحة لا بأس به ومثله عفو فى العادة والشرع اه وهذا مبنى على القول بأن خروجه اقل من خمسة عشر يوما بلا عذر شرعى لا يسقط معلومه وقد ذكر فى الاشياء قاعدة العادة محكمة عبارة القنية هذه وحملها على انه يسامح اسبوعا فى كل شهر واعترضه بعض محبيه بأن قوله فى كل شهر ليس فى عبارة القنية ما يدل عليه قلت والظاهر ما فى آخر شرح منية المصلى للحلى ان الظاهر ان المراد فى كل سنة * (تنبيه) * ذكر الحطاف انه لو اصاب القيم خرس او عمى او جنن او فوج او نحوه من الآفات فان امكنه الكلام والامر وانتهى والاخذ والاعطاء فله أخذ الاجر والا فلا قال الطرسوسى ومقتضاء ان المدرس ونحوه اذا اصابه عذر من مرض او حرج بحيث لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم لانه ادار الحكم فى المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم والا فلا وهذا هو الفتوى اه ما خص قلت ولا ينافى هذا ما مر من المسامحة بأسبوع ونحوه لان القليل مقتدر كما سويح بالبطالة المعتادة على ما مر بيانه فى محله **(قوله)** ومنه اى من النظم لان ابن الشحنة نظم فى هذه المسئلة خمسة أبيات فقتصر الشارح على بيتين منها **(قوله)** مطلقا اى سواء كان له منه بد أولا لكن بعد كونه مسيرة سفر كما افاده بقوله والحكم فى الشرع يسفر بفتح الياء من السفر قل ناظمه والمراد بقولنا فى الشرع يسفر اى من يعد مسافرا شرعا لكن اعترضه ط بقول القاموس السافر والمسافر لافعل له **(قوله)** قلت وهذا اى التفصيل المذكور فى القنية انما هو فيما اذا قل وقفت هذا على ساكنى مدرستى واطلق اما لو شرط اتبع كحضور الدرس اياما معلومة فى كل جمعة فلا يستحق المعلوم الا من باشر خصوصا اذا قال من غاب عن الدرس قطع معلومه فيجب اتباعه وتماه فى البحر **(قوله)** ما فيهما اى فى فرض الحج وصلة الرحم **(قوله)** والمعلوم بانصب عطف على العزل **(قوله)** لا تجز استنابة الفقيه لانه لا نهاية وتجز مجزوم بها وهو بضم اوله وكسر ثانيه ولا الثانية تأكيد للاولى وقوله سائر الارباب اى انتخاب الوظائف وقوله فدا من باب اى عدم جواز الاستنابة ان يمكن عذر من باب اولى وقد

ومنه

* وما ليس بدمنه ان لم يزد على * ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر * وقد اطبقوا لا يأخذ السهم مطلقا *

لما قدم مضى والحكم فى الشرع يسفر *

* قلت وهذا كله فى سكان

المدرسة وفى غير فرض

الحج وصلة الرحم اما فيهما

فلا يستحق العزل والمعلوم

كما فى شرح الوهبانية

للسرنبلالى وفى المنظومة

الحجية

* لا تجز استنابة الفقيه لا *

ولا المدرس لعذر حصلا *

كذلك حكم سائر الارباب *

او لم يكن عذر فدا من باب *

مطلب

مهم فى الاستنابة فى

الوظائف

تابع التاظم في هذا ما فهمه الطرسوسي من كلام الحصاف المار آنفا قال فإنه لم يجعل له الاستنابة مع قيام الاعذار المذكورة فإنها لو جازت لقال ويجعل له من يقوم مقامه وله ان يجعل له من المعلوم شيئا وكذا بأن الحصاف صرح بأن للقيم ان يوكل وكيلا يقوم مقامه وله ان يجعل له من المعلوم شيئا وكذا في الاسعاف وهذا كالتصريح بجواز الاستنابة لأن النائب وكيل بالاجرة وفي القنية استخاف الامام خليفة في المسجد ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام أم أكثر السنداه وفي املاصة ان الامام يجوز استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة قال في البحر وحاصل ما في القنية أن النائب لا يستحق شيئا من الوقف لأن الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة وسكت عما يمينه الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة عمله والظاهر انه يستحقه لأنها اجارة وقدر في العمل بناء على قول المتأخرين المفتي به من جواز الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى القول بعدم جواز الاستنابة اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز للنظر الصرف الى واحد منهما ويجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على اجواز وعدم اعتبارها شاغرة مع وجرد النيابة ثم قل فلماذا تحرر جواز الاستنابة في الوظائف اه ويؤيده ما مر في الجمعة من ترجيح جواز استنابة الخطيب قال الحير الرملي في حاشيته ما تقدم عن الخلاصة ذكره في كتاب القضاء من الكثر والهداية وكثير من المتون والشروح والفتاوى ويجب تقييد جواز الاستنابة بوظيفة تقبل الذنابة كالتدريس بخلاف التعلم وحيث تحرر الجواز فلا فرق بين ان يكون المستناب مساويا له في الغزبية او فوقة او دونه كما هو ظاهر ورأيت لم تأخرى الشافعية من قيده بالمساوي وبما فوقة وبعضهم قال بجوازه مطلقا ولو دونه وهو الظاهر والله تعالى اعلم اه وقال في الحيرية بعد نقل حاصل ما في البحر والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستناب وليس للنائب الا الاجرة التي استأجره بها اه قلت وهذا اختيار لخلاف ما أفتى به علامة الوجود المفتي ابو السعود من اشتراط العذر الشرعي وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالافتاء والتدريس وكون النائب مثل الاصيل او خيرا منه وأن المعلوم بتمامه يكون للنائب ليس للاصيل منه شيء اه ونقله الميرى وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ بدر الدين الشهاوي الحنفي مثل ما في البحر عن شيخ مشايخه القاضي علي بن ظهيرة الحنفي اشتراط العذرات اما اشتراط العذر فله وجه واما كون النائب مثل الاصيل او خيرا منه فهو بعيد حيث وجدت في النائب اهلية تلك الوظيفة الا ان يراد مثله في الاهلية ويشير اليه ما في فتاوى ابن الشلي حيث سئل عن الناظر اذا ضعفت قوته عن التحدث على الوقف هل له ان يأذن لغيره فيه بقية حياته وهل له النزول عن النظر احب نعم له استنابة من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينزل اه واما كون المعلوم للنائب فينا فيه ما مر عن البحر من أن الاستحقاق بالتقرير ولا سيما اذا باشر الاصيل أكثر السنة فصريح ما مر عن القنية انه لا يستحق النائب شيئا اى الا اذا شرط له الاصيل اجرة أما اذا كان المأنة هو النائب وحده وشرط له اقم المعلوم لما مر الامامة أو التدريس مثلا فلا خفا في اختصاصه بالمعلوم بتمامه وكتبت في تنقيح الحامدية

مطلب

فما اذا شرط المعلوم لمباشر
الامامة لا يستحق المستناب

مطلب

فيما اذا اجر ولم يذكر جهة
توليته

- * والمتولى لولو وقف اجرا *
- * لكنه في صكه ماذ كرا *
- * من اى جهة تولى الوقفا *
- * ماجوزوا ذلك حيث ياب *
- * ومثله الوصى اذ يختلف *
- * حكمهما في ذاعلى ما يعرف *
- * بحسب التقليد والنصب
- فقس *
- * كل التصرفات كي لا تلبس *
- قلت لكن للسيوطى رسالة
- سماها الضبابية في جواز
- الاستنابة ونقل الاحماع
- على ذلك فليحفظ (ولاية
- نصب القيم الى الوقف
- ثم اوصيه) لقيامه مقامه
- ولو جعله على امر الوقف
- فقط كان وصيا في كل شئ
- خلاقا للثانى ولو جعل
- النظر لرجل ثم جعل آخر
- وصيا كانا ناظرين

مطلب

ولاية نصب القيم الى
الوقف ثم لوصيه ثم للقاضى

مطلب

الافضل في زمانا نصب
المتولى بلا اعلام القاضى
وكذا وصى اليتيم

مطلب

الوصى يصير متوليا لاهل

عن الخقق الشيخ عبد الرحمن افدى العمادى انه سئل فيما اذا كان مؤذنى جامع مرتبات في
وقف شرطها واقفوها لهم في مقابلة ادعية يبشرونها لمواقفين المذكورين وجعل جماعة
من مؤذنين لهم نوابا عنهم في ذلك فهل يستحق النواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة
المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم (قوله والمتولى لولو وقف اجرا الخ)
في الاسعاف الناظر اذا اجر او تصرف تصرفا آخر وكتب في الصك اجر وهو متول على هذا
الوقف ولم يذكر انه متول من اى جهة قلوا تكون فاسدة اه قلت وهذا مشكل اذ لو كان متوليا
في نفس الامر من جهة الوقف او القاضى يصح ايجاره والظاهر ان المراد فساد كتابة الصك
لان الصكوك تبني على زيادة الايضاح ولانه لا يمكن للحاكم ان يحكم بعسحة ايجاره وبقى تصرفاته
ما لم يصح نصبه ممن له ولاية ذلك يؤيده ما في السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان
الوصى او المتولى من جهة الحاكم فلا وثق أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصى
من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من الحاكم
ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى فان القاضى لا يملك نصب الوصى والمتولى
الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقف والايام منصوبا عليه في منشوره فصار حكمه نائب
القاضى فانه لا بد ان يذكر وأن فلانا القاضى مأذون بالانابة تحرزا عن هذا الوهم اه قال
في البحر ولا شك ان قول السلطان جعلتك قاضى القضاة كالتنصيب على هذه الاشياء
في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة استحلاف القاضى اه (قوله بحسب التقليد)
متعلق بقوله يختلف (قوله فقس كل التصرفات) اى على الاجازة وذلك كاليبيع والشراء وقوله
كي لا تلبس اى الاحكام وهو علة لقوله ماجوزوا ط (قوله سماها الضبابية) اسمها كشف
الضبابية في القاموس الضباب بالفتح ندى كاغيم او سحاب رقيق كالدهان ط (قوله ولاية نصب
القيم الى الوقف) قل في البحر قدما ان الولاية للواقف ثابتة مدة حياته وان لم يشترطها
وانه عزل المتولى وان من ولاء لا يكون له النظر بعد موته اى موت الوقف الا بالشرط على
قول ابى يوسف ثم ذكر عن التارخانية محاصله ان اهل المسجد لو اتفقوا على نصب رجل
متوليا لمصالح المسجد فعند المتقدمين يصح ولكن الافضل كونه باذن القاضى ثم اتفق
التأخرون أن الافضل ان لا يعلموا القاضى في زماننا لما عرف من طمع القضاة في اموال
الاوقف وكذلك اذا كان الوقف على ارباب معلومين يحصى عددهم اذا نصبوا متوليا وهم من
اهل الصلاح اه قلت وذكرنا مثل هذا في وصى اليتيم وأنه لو تصرف في ماله أحد من اهل
السكة من بيع او شراء حاز في زماننا للضرورة وفي الخانية انه استحسان وبه يفتى واما ولاية
نصب الامام والمؤذن فسيذكرها المصنف (قوله ثم لوصيه) فلو نصب الوقف عند موته
وصيا ولم يذكر من امر الوقف شئ تكون ولاية الوقف الى الوصى بحر ومقتضى قواهم وصى
القاضى كوصى الميت الا في مسائل ان وصى القاضى هنا كذلك لعدم استثنائه من الضابط
المذكور أفده الرملى قلت ووصى الوصى كالوصى كياتى (قوله كن وصيا في كل شئ) هو
ظاهر الرواية وهو الصحيح تارخانية (قوله خلافا للثانى) فعنده اذا قل له أنت وصى في امر
الوقف فهو وصى في الوقف فقط وهو قول هلال ايضا وجعل في الخانية أبابوسف مع ابى حنيفة

فكان عنه روايتان اسعاف وفي النار خالية انه قول محمد ايضا وجعل ما في الخالية ظاهر الرواية عن أبي يوسف فكان الاولى ان يقول خلافا لمحمد وان يحذف قوله فقط **(قوله)** ما لم يخصص بأن يقول وقفت ارضي على كذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصي في تركاتي وجميع اموري فحينئذ ينفرد كل منهما بما فوض اليه اسعاف ولعل وجهه ان تخصيص كل منهما بشئ في مجلس واحد قرينة على عدم المشاركة لكن في انفع الوسائل عن الذخيرة ولو اوصى لرجل في الوقف واوصى الى آخر في ولده كانا وصيين فيهما جميعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف اه تأمل **(قوله)** فلو وجد كتابا وقف الخ اي كتابان لو وقف واحد وهذا الجواب اخذه في البحر من عبارة الاسعاف المذكورة ثم قل ولا يقال ان الثاني ناسخ كما تقدم عن الحنفية في الشرائط اي من انه لو شرط ان لا يتابع ثم قل في آخره على ان له الاستبدال كان له لأن الثاني ناسخ للاول لانا نقول ان التولية من الواقف خارجة عن حكم سائر الشرائط لانها فيها التغيير والتبديل كما بداه من غير شرط في عقدة الوقف على قول أبي يوسف واما باقي الشرائط فلا بد من ذكرها في اصل الواقف اه وفيه نظر بل تعليقه يدل على خلافه فتأمل نعم ذكر في انفع الوسائل عن الحنفية اذا وقف ارضين كل ارض على قوم وجعل ولاية كل ارض الى رجل ثم اوصى بعد ذلك الى زيد فلزيد ان يتولى مع الرجلين فان اوصى زيد الى عمرو فاعمرو مثل ما كان لزيد قال في انفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بمنزلة الواقف حتى جعل له ان يشارك من جعل الواقف النظر له اه وفي أدب الاوصياء عن التاترخانية اوصى الى رجل ومكث زمانا فأوصى الى آخر فهما وصيان في كل وصايه سواء تذكر ايصاه الى الاول او نسي لان الوصي عندنا لا ينزل ما لم يعزله الموصي حتى لو كان بين وصيته مدة او اكثر لا ينزل الاول عن الوصاية اه وقد قالوا ان الوقف يستقي من الوصية نعم في القنية لو نصب القاضي قبا آخر لا ينزل الاول ان كان منصوبا من الواقف فلو من جهته ويعلمه وقت نصب الثاني ينزل ومفاده الفرق بين الواقف والقاضي في نصب الثاني ففي الواقف يشارك وفي القاضي يختص الثاني وينزل الاول ان كان يعلمه وقت نصب الثاني فاغتم هذا التحرير **(قوله)** طالب التولية لا يولى كمن طاب القضاء لا يقبل فتح وهل المراد انه لا ينبغي او لا يحل استظهر في البحر الاول تأمل **(قوله)** الا المشروط له النظر بان قال جعلت نظر وفقى لفلان والظاهر ان مثله مالمو شرطه للذكور من الموقوف عليهم ولم يوجد غير ذكر واحد واما لو انحصر الوقف في واحد لا يلزم ان يكون هو الناظر عليه بلا شرط الواقف كما قدمناه عن جامع الفصولين عند قوله الموقوف عليه لا يملك الايجار ولا الدعوى **(قوله)** بعدموت الواقف الخ قيد به لانه لو مات قبله قال في المجتبى ولاية النصب للواقف وفي السير الكبير قال محمد النصب للقاضي اه وفي الفتاوى الصغرى رأى للواقف للقاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضي فان لم يكن اوصى فالرأى للقاضي اه بحد ومفاده انه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود المتولى ومنه الايجار كما حرره عند قول المصنف ولو ابي او عجز عمر الحاكم باجرتها الخ ويؤيده قوله في البحر بعدما نقلناه عنه فأفاد ان ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه فيستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف في الاوقاف اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى

ما لم يخصص وتماه في الاسعاف فلو وجد كتابا وقف في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخر اشتركا ببحر * (فرع) * طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر لانه مولى فيريد التنفيذ نهر (ثم) اذا مات المشروط له بعد موت الواقف

مطلب

نصب متوليا ثم آخر اشتركا

مطلب

التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها التغيير بلا شرط بخلاف باقي الشرائط

مطلب

طالب التولية لا يولى

مطلب

ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه

وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه وأفتى في الخيرية بهذا المستعاد وقال
وبه أفتى العلامة قاسم كآقدمناه عند قول المصنف وينزع لو غير مأمون (قوله ولم يوص)
اي المشروط له قال في البحر اذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فالقاضي ينصب غيره
وشرط في المجتبى ان لا يكون المتولى أوصى به لآخر عند موته فان أوصى لا ينصب القاضي
اه قلت وهذا اذا لم يكن الواقف شرط بعد المتولى المذكور الى آخره لانه يصير مشروطا
ايضا ويأتى بيانه قريبا (قوله للقاضي) قيده في البحر بقاضي القضاة أخذ من عبارة جامع
الفصولين التي قدمناها قبل ورقة ثم قال وعلى هذا فقولهم في الاستدانة بامر القاضي
المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكروا القاضي في امور الاوقاف بخلاف قولهم
واذا رفع اليه حكم قاض امضاء فانه اعم كما لا يخفى اه قال في الخيرية وهو صريح في ان
نائب القاضي لا يملك ابطال الواقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في
منشوره نصب الولاة والاوصياء وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق مثله للنواب في هذا الزمان
من الاختلال والمسئلة لانص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذا فيما اطلع عليه شيخنا
المذكور وصاحب البحر وانما استخراجها تفقها اه ونقل في حاشيته على البحر عبارة شيخه
الحانوتي بطولها وأقرها ومن جملتها وما يدل على عدم اختصاص قاضي القضاة باستبدال
الوقف بل يجوز من نائبه ايضا ان نائبه قائم مقامه ولذا كان المفهوم من كلامهم انه اذا شرط
في منشوره تزويج الصغار والصغار كان منصوبه ذلك وعبرة ابن الهمام في ترتيب الاولياء
في النكاح ثم السلطان ثم القاضي اذا شرط في عهده ذلك ثم من نصبه القاضي اه ملخصا
* (تنبيه) قدمنا عن البحر ان المتولى ينزل بموت الواقف الا اذا جعله قيا في حياته وبعد
موته وذكر في القنية اذا مات القاضي أو عزل يبقى مانصبه على حاله قياسا على نائبه في القضاء
اه قال في انفع الوسائل وينبغي ان يحمل على ما اذا عمم له الولاية في حياته وبعد وفاته لان
القاضي بمنزلة الواقف اللهم الا ان يقال ولاية القاضي اعم وفعله حكم وحكمه لا يبطل بموته ولا
عزله وانما فيه لكنه ذكر ان ولاية الوقف للقاضي وان لم يشرطها السلطان في تقليده ولم
يعزه الى احد وهو خلاف المنقول في جامع الفصولين كما علمت (قوله اذلا ولاية مستحق)
تعليل لما فهم من حصر الولاية بمن ذكر (قوله كما مر) اي من قوله والموقوف عليه الغلة
لا يملك الاجارة الا بتولية وقدمناه قريبا (قوله وما دام احد الخ) المسئلة في كافي الحاكم
ونصها ولا يجعل القيم فيه من الاجانب ما وجد في ولد الواقف واهل بيته من يصلح لذلك فان
لم يجد فيهم من يصلح لذلك فجعله الى اجنى ثم صار فيهم من يصلح له صرفه اليه اه ومفاده تقديم
اولاد الواقف وان لم يكن الوقف عليهم بان كان على مسجد او غيره ويدل له التعليل الآتي
وفي الهندية عن التهذيب والافضل ان ينصب من اولاد الموقوف عليه واقربه مادام يوجد
احد منهم يصلح لذلك اه والظاهر ان مراده بالموقوف عليه من كان من اولاد الواقف
فلا يتنافى ما قبله ثم تعينه بالافضل يفيد انه له نصب اخنيا مع وجود من يصلح من اولاد
الواقف يصح وفهم ولا يتنافى ذلك ما في جامع الفصولين من انه لو شرط الواقف كون

ولم يوص لاحد فولاية
النصب (للقاضي) اذ لا
ولاية لمستحق الابتولية
كما مر (وما دام احدي صاح
للتولية من اقارب الواقف
لا يجعل المتولى من
الاجانب) لانه اشفق

مطلب

المراد قاضي القضاة في كل
موضع ذكروا القاضي
في امور الاوقاف

مطلب

نائب القاضي لا يملك
ابطال الوقف

مطلب

لا يجعل الناظر من الاجانب
عن الواقف

المتولى من اولاده واولادهم ليس للقاضى ان يولى غيرهم بلاخيانة ولو فعل لا يصير متوليا اه
لانه فيما اذا شرطه الواقف وكلاما عند عدم الشرط ووقع قريبا من او اخرج كتاب الوقف من
الخيرية ما يفيد أنه فهم عدم الصحة مطلقا كما هو انتبادر من لفظ لا يجعل فتأمل وأفتى
ايضا بأن من كان اهل الوقف لا يشترط كونه مستحقا بالفعل بل يكفي كونه مستحقا بعد
زوال المانع وهو ظاهر ثم لا يخفى أن تقديم من ذكر مشروط بقيام الاهلية فيه حتى لو كان خائنا
يولى اجنبى حيث لم يوجد فيهم اهل لأنه اذا كان الواقف نفسه يعزل بالخيانة فغيره بالاولى
* (تنبيه) * قدمنا عن البيهقي عن حواى الحصري عن وقف الانصارى انه اذا لم يكن من يتولى
الوقف من جيران الوقف وقرباته الا برزق ويقبل واحد من غيرهم بالارزق فالقاضى ان
ينظر الاصلح لاهل الوقف (قوله ومن قصده) اى قصد الواقف وعبارة الاسعاف اولان من
قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا (قوله أراد المتولى اقامة غيره مقامه) اى
بطريق الاستقلال أما بطريق التوكيل فلا يتقيد بمرض الموت وفى الفتح للناظر أن يوكل
من يقوم بما كان اليه من امر الوقف ويجعل له من جعله شيئا وله ان يعزله ويستبدل
به او لا يستبدل ولو جن العزل وكيه ويرجع الى القاضى فى النصب اه وشمل كلام المصنف
المتولى من جهة القاضى او الواقف كما فى انفع الوسائل عن التتمة وقل وهو اعم من قوله
فى الفتية للمتولى ان يفوض فيما فوض اليه ان عمم القاضى التفويض اليه والا فلا اه فان ظاهره
أن هذا الحكم فى المتولى من جهة القاضى فقط (قوله وصحته) عطفت تفسير أراد به
بيان أن المراد بالحياة مقابل المرض وهو الصحة لاما يشملهما فافهم (قوله ان كان
التفويض له بالشرط عاماصح) لم يظهر لى معنى قوله بالشرط ولعل المراد به اشتراط الواقف
او القاضى ذلك له وقت النصب ومعنى العموم كما فى انفع الوسائل انه ولاء واقامه مقام نفسه
وجعل له ان يسند ويوصى به الى من شاء فى هذه الصورة يجوز التفويض منه فى حال الحياة
وفى حالة المرض المتصل بالموت اه (قوله ولا يملك عزله الخ) هذا ذكره الطرسوسى بحثا
وقال بخلاف الواقف فان له عزل القيم وان لم يشترطه والقيم لا يملكه كالوكيل اذا أذن له الموكل
فى ان يوكل فوكل حيث لم يملك العزل وكالقاضى اذا أذن له السلطان فى الاستخلاف فستختلف
شخصا لا يملك عزله الا ان شرطه السلطان العزل وأطال فى ذلك فراجع ان شئت (قوله والا)
اى وان لم يكن التفويض له عاما لا يصح وقوله فان فوض فى صحته الاولى حذفه لان الكلام
فى الصحة وحينئذ فقوله وان فى مرض موته مقابل لقوله فى حياته وانما صح اذا فوض
فى مرض موته وان لم يكن التفويض له عاما لما فى الخاتمة من انه بمنزلة الوصى وللوصى ان
يوصى الى غيره اه وسيدكر الشارح فى كتاب الاقرار عن الاشياء الفعل فى المرض أحط
رتبة من الفعل فى الصحة الا فى مسألة اسناد الناظر النظر لغيره بالشرط فانه فى مرض الموت
صحيح لافى الصحة كفى التتمة وغيرها اه ووجه ما علمته من انه بمنزلة الوصى ولما كان الوصى
له عزل من اوصى اليه ونصب غيره اتجه قوله وينبغى ان يكون له العزل والتفويض كلاهما
بخلاف الاسناد فى حال الصحة لانه فى حال الصحة كالوكيل ولا يملك الوكيل العزل كما مر
* (تنبيه) * صرحوا بصحة الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف وأفتى العلامة فاسم بسقوط

مطلب

اذا قبل الاجنبى النظر
بحال فملتضى نصه

مطلب

لناظر ان يوكل غيره

ومن قصده نسبة الوقف
اليه (أراد المتولى اقامة
غيره مقامه فى حياته)
وصحته (ان كان التفويض
له) بالشرط (عاماصح)
ولا يملك عزله الا اذا كان
واقف جعل له التفويض
والعزل (والا) فن فوض
فى صحته (لا) يصح وان
فى مرض موته

حق الفراغ بمجرد فراغه لكنه لم يتابع على ذلك فلا بد من تقرير القاضي كما قدمناه عند قوله
وينزع لو غير مأمون وأنت خير بأن هذا شامل للفراغ في حال الصحة والمرض فينا في ما هنا
من عدم صحة التفويض في حال الصحة بلا تعميم وتوقفت في ذلك مدة وظهر لي الآن الجواب
بأن الفراغ مع التقرير من القاضي عزل لا تفويض وبدل عليه قوله في البحر اذا عزل نفسه عند
القاضي فانه ينصب غيره ولا ينزل بعزل نفسه مالم يبلغ القاضي ثم قال ومن عزل نفسه
الفراغ عن وظيفة النظر لرجل عند القاضي الخ فهذا صريح فيما قلناه والله الحمد وبه ظهران
قولهم هنا لا يصح اقامة المتولى غيره مقامه في حياته وصحته مقيد بما اذا لم يكن عند القاضي
امالو كان عند القاضي كان عزلا لنفسه وتقرير القاضي للغير نصب جديده وهي مسألة الفراغ
بعينها وبهذا يتجه عدم سقوط حق الفراغ قبل تقرير القاضي خلافا لما أفتى به العامة قاسم
اذ لو سقط قبله انتقض قولهم لا يصح اقامته في صحته بخلافه بعد تقرير القاضي لانه بعده يصير
عزلا لنفسه عن الوظيفة ولا يرد ان العزل يكفي فيه مجرد علم القاضي كما مر فلا حاجة الى
التقرير لان الفراغ عزل خاص مشروط فانه لم يرض بعزل نفسه الا لتصير الوظيفة لمن تزل له
عنها فاذا قرر القاضي المزيله لتحقق الشرط فتحقق العزل وبهذا تجتمع كلماتهم فاغتنم
هذا التحرير فانه فريد **(قوله قال)** اي صاحب الاشياء **(قوله فاجبت ان فوض الخ)** اي
أخذنا مما مر آنفا من الفرق بين حال الصحة والمرض لكن فيه ان مقتضى كلام الواقف عدم
الاذن بأقامة غيره مقامه لافي الصحة ولا في المرض حيث شرط انتقاله من بعده للحاكم
وكذا نقل الحموي انه يجب انتقاله للحاكم ولو فوض في مرضه لان التفويض تفويت العمل
بالشرط المنصوص عليه من الواقف اه وتقل السيد ابو السمعود ان هذه المسئلة مما لم يطلع
على نص فيها اه قلت بل هي منصوصة في انفع الوسائل عن اوقاف هلال ونصه اذا شرط
الواقف ولاية هذه الصدقة الى عبدالله ومن بعد عبدالله الى زيد فمات عبدالله واوصى الى
رجل أ يكون للوصى ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولاية مع زيد اه ولا يخفى ان قوله فمات عبد
الله واوصى الى رجل يقتضي ان ذلك في المرض فاقبل انه محمول على حالة الصحة فلا ينافي
ما في الاشياء مردود بل العمل بالتباعد من المنقول مالم يوجد نقل صريح بخلافه ولم
يستند في الاشياء الى نقل حتى يعدل عن هذا المنقول الواجب العمل به لانه مقتضى نص
الواقف وهذا ما حرره سيدي عبدالغني النابلسي رادا على الاشياء وبذلك أفتى العلامة
الحانوتي ايضا فيمن شرط النظر للارشد من ذريته ففرغ الارشد لزوجه ومات فقال ينتقل
لمن بعده عملا بشرط الوقف وتامه في فتاواه وفي فتاوى الشيخ اسمعيل التفويض المخالف
لشرط الوقف لا يصح فاذا شرط للارشد ففوض الارشد في المرض لغير الارشد وظهرت
خيانته يولى القاضي الارشد اه وقوله وظهرت خيانته اي خيانة الفوض حيث خالف
في تفويضه ذلك شرط الواقف وما اشتهر على الالسنه من ان مختار الارشد ارشد
قدمنا رده عند قوله وينزع لو غير مأمون الخ وتام ذلك في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية
(قوله شرط مرتبا) اي رتب له من ريع الوقف دراهم او غيرها **(قوله وفيها)** اي
في الاشياء **(قوله لالواقف عزل الناظر مطلقا)** اي سواء كان بمنحة او لا وسواء كان

(شرط)

مطلب

في الفرق بين تفويض
الناظر ونظر في صحته وبين
فراغه عنه

صح وينبغي ان يكون له
العزل والتفويض الى غيره
كالاشياء اشباة ولست
عن ناظر معين بالشرط ثم
من بعده ما حكم فهل اذا
فوض الناظر لغيره ثم مات
ينتقل بما حكم فاجبت ان
فوض في صحته فنع وان
في مرض موته الامام
المفوض له باقيا لقيامه
مقامه وعن واقف شرط
مرتب بالرجل معين ثم من
بعده للفقراء ففرغ عنه
لغيره ثم مات هل ينتقل
للفقراء فاجبت بالانتقل
وفيها لالواقف عزل الناظر
مطلقا

مطلب

شرط الواقف الناظر لعبدالله
ثم لزيد ليس لعبدالله ان
يفوض لرجل آخر

مطلب

للاواقف عزل الناظر

شرطه العزل أولاً وهذا عند أبي يوسف لأنه وكيل عنه وخالفه محمد كافي البحر أي لأنه وكيل الفقراء عنده وأما عزل القاضي الناظر فقد منا الكلام عليه عند قوله ويتزع لو غير مأمون الخ (قوله به يفتى) والذي في التجنيس والفتوى على قول محمد أي بعدم العزل عند عدم الشرط وجزم به في تصحيح القدوري للعلامة قاسم وكذلك المؤلف أي ابن نجيم في رسالته وهو من باب الاختلاف في الاختيار اه يرى أي فيه اختلاف التصحيح قلت وهو مبنى على الاختلاف في اشتراط التسليم إلى المتولى فإنه شرط عند محمد فلا تنطبق للواقف ولاية الأبالشرط وغير شرط عند أبي يوسف فتبقى ولايته فاختلف التصحيح هنا مبنى على اختلافه هناك (قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول وقع التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن ولا ريب أن المدرس كذلك بلا فرق ففي لسان الحكماء عن الحانية إذا عرض للامام والمؤذن عذر منعه من المباشرة ستة أشهر للمتولى أن يعزله ويولى غيره وتقدم ما يدل على جواز عزله إذا مضى شهر يرى أقول أن هذا العزل لسبب مقتض والكلام عند عدمه ط قات وسيدكر الشارح عن المؤيدية التصريح بالجواز لو غيره أصح ويأتى تمام الكلام عليه وقد منا عن البحر حكم عزل القاضي لمدرس ونحوه وهوانه لا يجوز إلا بجنحة وعدم أهلية (قوله فنصب القاضي) عبارة الاشياء فنصب القاضي له قيا وقضى بقوامته وظاهره أن القضاء شرط لعدم اخراج الوقف له وذكر البيرى أن منصوب الواقف كذلك إذا قضى القاضي بقوامته لا يملك الواقف اخراجه وعزاه للإجناس (قوله أن علم الواقف أو القاضي صح) فهو كالوكيل إذا عزل نفسه وقد منا تمام الكلام على عزل نفسه وفراغه لآخر وظاهر هذا أنه ينزل بلا عزل لكنه في الاشياء في بحث ما قبل الاسقاط قال وفي القنية الناظر المشروط له النظر إذا عزل نفسه لا ينزل إلا أن يخرج الواقف أو القاضي اه تأمل (قوله ثم باعها المشتري من آخر) ليس هذا قيدا بل ذكره ليفيد أنه لا فرق في قبول البيعة بين بقاءه في يد المشتري الأول أو خروجه عنها إلى آخر أو لانه صورة واقعة سئل عنها ابن نجيم فيمن يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر ومضى على ذلك مدة سنين ثم اظهر البائع مكتوبا شرعيا بأيقاف العقار قبل البيع فأجاب تسمع دعواه وتقبل بيئته وإذا ثبت بطل البيع اه (قوله أو قال وقف على) يشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون هو الواقف أو غيره رملى (قوله لم تصح) أي الدعوى للتناقض وهو الصحيح كافي الحانية (قوله فلا يخلف المشتري) لأن التحليف يترتب على دعوى صحيحة أفاده في الهندية ط (قوله أو أبرز حجة شرعية) أي كتاب وقف له أصل في ديوان القضاء الماضين كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه الشهادة حسبة لا الدعوى الخ وفي القنية أما الكتاب الشرعى الذى وجد في يد الخصم هل يدفع الدعوى والفتوى على أنه يدفع ويعمل القضاء بكتاب القضاء الماضين اه وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالوقف القديم (قوله قبلت) أي البيعة لأن الدعوى وإن بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهى مقبولة في الوقف من غير دعوى هندية ط (قوله ويلزم اجر المثل فيه) أي يلزم المشتري لأن منافع الوقف مضمونة وإن كانت بشبهة ملك كأمير وقد منا أن هذا هو الصحيح (قوله لا فى الملك) يستثنى منه ملك اليتيم فإنه كالوقف وأما المعد للاستغلاف فإنه مضمون أيضا

مطلب

فيمن باع دارا ثم ادعى أنها
وقف

مطلب

في عزل الواقف لمدرس
وامام وعزل الناظر نفسه

به يفتى ولم أر حكم عزله
لمدرس وامام ولاهما ولو لم
يجعل ناظرا فنصب القاضي
لم يملك الواقف اخراجه
ولو عز الناظر نفسه أن علم
الواقف أو القاضي صح
والألا (باع دارا) ثم باعها
المشتري من آخر (ثم ادعى
أنى كنت وقفها أو قال وقف
على لم تصح) فلا يخلف
المشتري (ولو أقام بيعة)
أو أبرز حجة شرعية (قبلت)
فيطل البيع ويلزم اجر
المثل فيه لا فى الملك لو
استحق على المعتمد بزازية
وغيرها

لكنه اذا سكنه بتأويل ملك كسكنى شريك او مشتر او بتأويل عقد رهن فإنه لا يضمن بخلاف عقار الوقف او اليتيم فإنه مضمون مطلقا كما سيأتي في الغصب **(قوله)** وليس للمشتري حبسه باليمن لان الحبس بمنزلة الرهن والوقف لا يرهن ط **(قوله)** وهى اى مسئلة المتن احدى المسائل السبع المذكورة في قضاء الاشياء بها تسع * الاولى اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن يقبل لانه برهن على اقرار البائع انه ملك الغائب * الثانية وهى جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن يقبل ويستردها والعقر لان التناقص فيما هو من حقوق الحرية لا يمنع صحة الدعوى حملا على انه فعل وندم * الثالثة باعه ثم ادعى انه كان اعتقه وفي الفتح التناقص لا يضر في الحرية وفروعها اه وظاهره قبول دعوى البائع التدبير والاستيلاء فالحبة مثال * الرابعة اشترى ارضا ثم ادعى ان بائعها كان جعلها مقبرة او مسجدا * الخامسة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان اعتقه وبرهن يقبل عند الثاني لا عندها * السادسة مسئلة المتن * السابعة باع الاب مال ولده ثم ادعى الغبن الفاحش الا اذا اقر أنه باعه بثمن امثل * الثامنة اذا باع الوصى ثم ادعى كذلك * التاسعة المتولى على الوقف كذلك قل في القنية بعد ذكر هذه الثلاثة وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافا ه ما في الاشياء ملخصا مع زيادة **(قوله)** واعتمد في الفتح والبحر الخ) أى في باب الاستحقاق من كتاب البيع فإنه في الفتح جزم به حيث قال هناك باع عقارا ثم برهن انه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق ولو برهن انه وقف محكوم بلزومه يقبل اه وجزم به المصنف هناك في منته وقال في شرحه هنا ينبغي ان يعول عليه في الافاء والقضاء اه قال ط وهذا انما يتأتى على قول الامام اما على المفتى به من انه يتم بلفظ الوقف ونحوه فلا اه على ان الوقف يلزم عند الامام ايضا اذا كان مضافا الى الموت او كان في الحياة وبعد الموت **(قوله)** وفي العمادية لا تقبل الخ) مخالف لما في شرح المصنف حيث قال ولو اقام بينة قبلت على المختار كما تقدم عن العمادية وبه صرح في الخلاصة والبرازية وفي خزانة الاكمل تقبل البينة وينقض البيع قل وبه نأخذ اه **(قوله)** وسوبه الزيايى) حيث قال وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو اسوب واحوط **(قوله)** قلت قد قدمنا اى عن المصنف عند قوله ونقبل فيه الشهادة بدون الدعوى **(قوله)** مطلقا) اى سواء كان على معين ابتداء او على الفقراء وهو المراد من قوله هو حق الله تعالى وقد منّا تمام الكلام عليه **(قوله)** تسمع دعواه وينته) يعنى الدعوى المقرونة بالبينة اما الدعوى المجردة عن البينة فلا تسمع حتى لا يخلف المشتري كما مر وقد صرح في الخاتمة بعدم سماعها في الصحيح والحاصل ان المتعمع سماع البينة دون الدعوى المجردة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقدما عن شرحه ترجيحه وفي الخيرة أحاب لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البينة اختلفوا فيه والاصح القول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بأن الوقف حق الله تعالى فسمع فيه سواء كان الدعوى بغيره او بغيره بين المسجل فتقبل وبين غيره لا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واداب وانه وقف وجبت الاجرة له في تلك المدة اه

(وقال)

مطلب

من سعى في نقض ماتم من جهته فسمعه مردود عليه الا في تسع مسائل

وليس له اشتري حبسه باليمن منية من الاستحقاق وهى احدى المسائل السبع المستثناة من قوله من سعى في نقض ماتم من جهته فسمعه مردود عليه واعتمد في الفتح والبحر انه ان ادعى وقفنا محكوما بلزومه قبل والا وهو تفصيل حسن اعتمده المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول آخر الكتاب تبعه المالكية وغيره وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيايى قال وهو احوط وفي دعوى المنظومة المحمية وهذا في وقف هو حق الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجز قلت قد قدمنا فلهما صنفان ثبتت اصله لانه بالفقراء قد بر وفي فتوى ابن نجيم سمع دعواه وينته

مطلب

بأنه انما يدعى الموهوب

وقال الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب تقبل على الأصح خلافا لما صوبه الزياتي اه قات
ويظهر لي ان التحقيق هو التفصيل والتوفيق وذلك ان البائع اذا ادعى فان كان هو الموقوف
عليه تقبل بيته على اثبات اصل الوقف ولا يعطى شيأ من الغلة لعدم صحة دعواه وقد مر عند
قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف في شرحه من ان ثبوت اصل
الوقف لا يحتاج للدعوى وان المستحق لا يدفع له شيأ بلا دعوى وحينئذ فاذا كان البائع هو
المستحق لا تسمع دعواه لتناقضه بخلاف ما اذا كان المدعى غيره من المستحقين لعدم التناقض
منهم واما اذا كان الوقف على الفقراء او على المسجد فتقبل البينة ويثبت الوقف بلا فرق
بين كون المدعى هو البائع او غيره والله سبحانه اعلم * (تنبية) * بقى ما لو اشترى دارا ثم ادعى
المشتري انها وقف تسمع دعواه على البائع لو هو المتولى والانصب القاضى له متوليا وعلى
قول ابى جعفر وغيره وان لم تسمع الدعوى على غير المتولى للتناقض تقبل الشهادة بدون
الدعوى وتام ذلك في الخبرية في الثالث الثالث من كتاب الوقف **(قوله الباني اولى)** وكذا
ولده وعشيرته اولى من غيرهم اشباه **(قوله بنصب الامام والمؤذن)** اما في العمارة فنقل في
انفع الوسائل ان الباني اولى اى بلا تفصيل **(قوله الا اذا عين القوم اصلح ممن عينه)** لان
منفعة ذلك ترجع اليهم أنفع الوسائل **(قوله او على مكان هياء الخ)** فيه نظر فان المكان
موجود فيكون وقفا على موجود والذي في المنح عن العمادية هيا موضعا لبناء مدرسة وقبل
ان يبنى وقف على هذه المدرسة وقفا بشرائطه وجعل آخره للفقراء الخ وقيدته بتهيئة المكان
لانه لو وقف على مسجد سيعمره ولم يهيأ مكانه لم يصح الوقف كما افقته به مفتى دمشق المحقق
عبد الرحمن افندى العمادى **(قوله وتصرف الغلة للفقراء الخ)** اقول هذا الوقف يسمى
منقطع الاول قال في الحانية ولو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وائس له
ولد يصح فاذا ادركت الغلة تقسم على الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي
توجد بعد ذلك الى هذا الولد لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث
للاستثناء كأنه قال الا ان حدث لي ولد فغلتها له ما بقى اه ومنه ما في الاسعاف وقف على ولده
وليس له الا ولد ابن تصرف الغلة لولد الابن الى ان يحدث للواقف ولد لصلبه فتصرف اليه اه
وقد يكون منقطع الوسط ومنه ما في الحانية وقف على ولديه ثم على اولادها أبدا ما تناسلوا
قال ابن الفضل اذا مات احدهما عن ولد يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء
فاذا مات الآخر يصرف الجميع الى اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الوقف لازم
والواقف انما جعل اولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف
النصف الى الفقراء اه * (تنبية) * علم من هذا ان منقطع الاول ومنقطع الوسط يصرف الى
الفقراء ووقع في الخبرية خلافا حيث قال في تعليل جواب مانصه للانقطاع الذي صرحوا
بأنه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لغرضه على الاصح اه وهذا سبق قلم فان ما
ذكره مذهب الشافعى فقد قال نفسه في محل آخر من الخبرية والمنقطع الوسط فيه خلاف
قليل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظافر على السنة عامنا ثم قال بعد
اسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء واما مذهب

ويبطل البيع (الباني)
للمسجد (ولى) من القوم
(بنصب الامام والمؤذن في
المختار الا اذا عين القوم
اصلح ممن عينه) الباني (صح
الوقف قبل وجود الموقوف
عليه) فلو وقف على اولاد
زيد ولا ولده او على مكان
هياء لبناء مسجد او مدرسة
صح (في الاصح) وتصرف
الغلة للفقراء الى ان يولد
لزيد او يبنى المسجد عمادية
زاد في النهر

مطلب

في الوقف المنقطع الاول
والمنقطع الوسط

ينبغي ان لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس **٥٧٤** في غير هاتين المدرستين فيها ان يصرف الملوقة

الشافعي قال مشهور انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف اه **(قوله وينبغي الخ)** وفي فتاوى الخاتوني بعد كلام فعلم انه اذا شرط الواقف المعلوم لاحد انه يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظرا او غيره كالجاني اه **(قوله ارصد الامام ارضا)** اي اخرجها من بيت المال وعينها لهذه الجهة والارصاد ليس بوقف حقيقة لعدم الملك بل بشبهة كما قدمناه **(قوله يعني فيصح)** عبارة النهر بعده وهذا لم أره في كلام علمائنا الا انه في الخلاصة قال المسجد اذا خرب او الحوض اذا خرب ولم يحتاج اليه لتفرق الناس عنه صرفت اوقافه في مسجد آخر او حوض آخر اه وعلى هذا فيلزم المرصد عليه ان يديرها لسقي الدواب وتسييل الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه ارصادا على المالك ان لا يلزم ذلك فتدبره اه كلام النهر وحاصله ان المتقول عندنا ان الموقوف عليه اذا خرب يصرف وقفه الى مجانسه فتصرف اوقف المسجد الى مسجد آخر واوقف الحوض الى حوض آخر والارصاد نظير الوقف بحيث استغنى عن الساقية الاولى وارصد وكيل الامام الارض على الساقية الثانية المملوكة وكان ذلك ارصادا على مالكمها يلزم المالك ان يدير تلك الارض اي غلتها وخراجها الى سقي الدواب ونحوها ليكون صرفا الى ما يحتاج من الاول كما في الوقف لان وكيل الامام لم يرصدها لينتفع المالك بخراجها كيفما اراد بل ليكون لسقي الماء كما كانت حين ارصدها الامام او لا وظاهر هذا انه لا يلزم المالك ادارة خراج الارض على ساقية التي ارصد عليها وكيل الامام بل عليها او على ساقية اخرى اذ لا يلزمه بالارصاد المذكور ان يسبل ملكه كما لا يخفى وبهذا التقرير ظهر لك ان الضمير في قوله ادارتها كما كانت عائد الى الارض المرصدة لا الى الساقية كما لا يخفى والالزم ان يجعل ساقية سبيلا للناس جبرا ولا يقوله احد فافهم **(قوله لما في الحاوي الخ)** حاصله ان ما خرب تصرف اوقافه الى مجانسه فكذا الارصاد فهو استدلال على قوله تلزم ادارتها اي الارض المرصدة كما كانت اي بأن يصرف خراجها في تسييل الماء كما قررناه والمقصود الحاق الارصاد بالوقف لانه نظيره ولا يضر كون الثقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي الحادثة من وقف الى ملك فافهم **(قوله في الثاني)** متعلق بيدخل اي في الوقف الثاني الموقوف على الذرية والعقب ثم على العتقاء والمراد هل يشارك عتيقه فلان بقية العتقاء فيما آل اليهم لكونه منهم او لا يدخل لكون الواقف خصه بوقف على حدة **(قوله مذكور في الذخيرة)** عبارتها لو جعل غلة ارضه لفقراء قرابته والنصف الآخر للمساكين فاحتاج فقراء قرابته هل يعطون من نصف المساكين قال هلال لا وهو قول ابراهيم بن خالد السمني وقال ابراهيم بن يوسف وعلي بن احمد القاسي وابو جعفر الهندواني يعطون اه نهر **(قوله لكن في الحانية الخ)** استدراك على قوله اختلف الافاء فان المراد به افاء بعض علماء الروم يعني حيث وجد تصريح الحانية بالاصح فلا وجه للاختلاف بل يلزم متابعة الاصح بعد عبارة الحانية وقال في النهر هذا ملخص رسالة كبيرة لمولانا قاضي القضاة على جلبي وضعها حين نقض حكم مولانا محمد شاه بأدرنه وكل منهما رد على صاحبه وقد علمت ما هو المعتمد فاعتمده والله سبحانه الموفق اه قلت وقد رأيت في الحانية صريح الواقعة وهو وقف ضيعة نصفها على امرأته ونصفها على ولد زيد على انه ان

له لاللفقراء كما يقع في الروم * (فروع مهمة حدثت للفتوى) * ارصد الامام ارضا على ساقية يصرف خراجها لكلفتها فاستغنى عنها لخرب البلد فقلها وكيل الامام لساقية هي ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية بأن لارصاد على الملك ارصاد على المالك يعني فيصح حينئذ يلزم المرصد عليه ادارتها كما كانت لما في الحاوي الحوض اذا خرب صرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر * دار كبيرة فيها بيوت وقف بيتا منها على عتيقه فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتقائه قال الوقف الى العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف الافاء اخذا من خلاف مذكور في الذخيرة لكن في الحانية اوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح نعم * استأجر دارا موقوفة فيها اشجار مشمرة هل له الاكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف

مطلب

وقف بيتا على عتيقه فلان والباقي على عتقائه هل

يدخل فلان معهم

مطلب وقف النصف على ابنه زيد والنصف على امرأته ثم على اولاده يدخل زيد فيهم

ماتت المرأة فنصيبها لاولاده ثم ماتت المرأة فالنصف لابنه زيد ونصيب المرأة لسائر الاولاد ولزيد لانه جعل نصيبها بعد موتها لاولاده وزيد منهم ايضا اه ملخصا ولم يحك فيه خلافا وامامسئلة الوصية المذكورة هنا فقد ذكر في الولوالجية فيها تفصيلا فقال ان اوصى للكل دفعة واحدة لا يأخذ وان اوصى له ثم اوصى بوصايا آخر ثم اوصى في آخره للفقراء بكذا فله الاخذ لانه في الاول لما قال بمرة واحدة ميز بينه وبين الفقراء فلا يصح الجمع اه وافتي الحانوتي في الوقف بمثله قياسا عليه فيمن وقف ثلثي كذا على طائفة والثلث على الفقراء فراجع له لكن ما نقلناه عن الحانية يخالفه فان ظاهره انه وقف الكل دفعة واحدة وهو ظاهر ما نقله الشارح عنها ايضا فالظاهر عدم التفصيل في الوقف والوصية والله سبحانه اعلم **(قوله لم يأكل)** اي بل يبيعها المتولى ويصرفها في مصالح الوقف بحر **(قوله ان غرس للسبيل)** وهو الوقف على العامة بحر **(قوله والا)** اي وان لم يغرسها للسبيل بأن غرسها للمسجد او لم يعلم غرضه بحر عن الحاوي وهذا محل الاستدلال على قوله الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل وهو ظاهر فافهم واصله لصاحب البحر حيث قال ومقتضاه اي مقتضى ما في الحاوي انه في البيت الموقوف اذا لم يعرف الشرط ان يأخذها المتولى لبيعها ويصرفها في مصالح الوقف ولا يجوز للمستأجر الاكل منها اه وضمير يبيعها للثأر لالا لشجار لما في البحر عن الظهيرية شجرة وقف في دار وقف خربت ليس للمتولى ان يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار لابل الشجرة اه فهذا مع خراب الدار فكيف يجوز بيعها مع عمارها ثم الظاهر انه في مسئلتنا يدفع الشجرة على وجه المساقاة للمستأجر قال في الاسعاف ولو كان في ارض الوقف شجر فدفعه معاملة بالنصف مثلا لاجازاه ثم ظاهر كلام البحر ان هذه الاشجار في الدار لا تمنع صحة استئجارها لانها لاتعد شاغلة لانها لاتخل بالمقصود وهو السكنى بخلاف الاشجار في الارض لان ظلمها يمنع الانتفاع بالزراعة ولهذا شرطوا ان يقدم عقد المساقاة على الاشجار وستأتى مسألة غرس المستأجر والمتولى **(قوله قولهم شرط الواقف كنص الشارع)** في الخيرية قد صرحوا بأن الاعتبار في الشروط لما هو الواقع لا لما كتب في مكتوب الواقف فلو اقيمت بينة لما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بل اريب لان المكتوب خط مجرد ولا عبرة به لخروجه عن الحجج الشرعية اه ط **(قوله اي في المفهوم والدلالة الخ)** كذا عبر في الاشياء والذي في البحر عن العلامة قاسم في الفهم والدلالة وهو المناسب لان المفهوم عندنا غير معتبر في النصوص والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب وهو اقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد واللقب اي الاسم الجامد كتوب مثلا والمراد بعدم اعتباره في النصوص ان مثل قولك اعط الرجل العالم او اعط زيدا ان سألك او اعطه الى ان يرضى او اعطه عشرة او اعطه ثوبا لا يدل على نفى الحكم عن المخالف للمنطوق بمعنى انه لا يكون منها عن اعطاء الرجل بل هو مسكوت عنه وباق على عدم الاصل حتى يأتي دليل يدل على الامر باعطائه او انتهى عنه وكذا في البواق وتام الكلام على ذلك في كتب الاصول نعم المفهوم معتبر عندنا في الروايات في الكتب ومنه قوله في انفع الوسائل مفهوم التصنيف حجة اه اي لان الفقهاء يقصدون بذكر الحكم في المنطوق نفيه عن

مطلب

استأجر دارا فيها اشجار

لم يأكل لما في الحاوي غرس

في المسجد اشجارا ثم ان

غرس للسبيل فلكل مسلم

الاكل والاقتباة لمصالح

المسجد قولهم شرط

الواقف كنص الشارع

اي في المفهوم والدلالة

مطلب

في قولهم شرط الواقف

كنص الشارع

مطلب

بيام مفهوم المخالفة

مطلب

مفهوم التصنيف حجة

المفهوم غالباً كقواهم تحب الجمعة على كل ذكر حراً بالغ عاقل متيقم فإنهم يريدون بهذه الصفات نفى الوجوب عن مخاضها ويستدل به الفقيه على نفى الوجوب على المرأة والعبد والنسي الخ وقد يقال ان مراده بقوله في المفهوم انه لا يعتبر مفهومه كما لا يعتبر في نصوص الشارع وفي البيروني نحن لانقول بالمفهوم في الوقف كاهو مقرر ونص عليه الامام الخصاص وافتي به العلامة قاسم اه وبه صرح في الخيرية ايضا اي فاذا قال وقفت على اولادى الذكور يصرف الى الذكور منهم بحكم المنطوق واما الاناث فلا يعطى لهن لعدم ما يدل على الاعطاء الا اذا دل في كلامه دليل على اعطائهن فيكون مثبتا لاعطائهن ابتداءً لبحكم المعارضة لكن نقل البيروني في محل آخر عن المصنف وخزانة الروايات والسراجية ان تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفى ما عداه في متفاهم الناس وفي المعقولات وفي الروايات قلت وكذا قال ابن امير حاج في شرح التحرير عن حاشية الهداية للجبازي عن شمس الائمة الكردري ان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما عداه في خطابات الشارع اما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقايص يدل اه قال في شرح التحرير وتداوله المتأخرون وعليه ما في خزانة الاكمل والحانية لوقل مالك على اكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة اه فلم ان المتأخرين على اعتبار المفهوم في غير النصوص الشرعية وتام تحقيق ذلك في شرحنا على منظومتنا في رسم المفتي وحيث كان المفهوم معتبرا في متفاهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في كلام الواقف ايضا لانه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم ونص ابو عبدالله الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوصه كنص الشارع يعني في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولنظ الموصى والحالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع املا اه قال العلامة قسم قلت واذا كان المعنى ما ذكر فما كان من عبارة الواقف من قيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تاويلا يعمل به وما كان من قيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه قرينة عليها وما كان مشتركا لا يعمل به لانه لاعمو له عندنا ولم يقع فيه نظار المجتهد ليرجع أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قيل المجمل اذامات الواقف وان كان حيا يرجع الى بيانه هذا معنى ما افده اه (قوله ووجوب العمل به) هذا مخالف لما نقلناه آنفا مع انه في البحر نقله ايضا وقال عقبه فعلى هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا يأنم عند الله تعالى غايته انه لا يستحق المعلوم اه نعم في الاشياء جزم بما ذكر الشارع وقواه في النهر وعزاه في قضاء البحر الى شرح المجمع قلت ويظهر لي عدم اتنافي وذلك ان عدم وجوب العمل به من حيث ذاته بدليل انه لو ترك الوظيفة اصلا وباشرها غيره لم يأنم وهذا الاشبهة فيه ووجوب العمل به باعتبار حل تناول المعلوم بمعنى انه لو لم يعمل به وتناول المعلوم انما لتناوله بغير حق (قوله الكل من النهر) مبتدأ وخبر اي كل هذه الفروع مأخوذ من النهر (قوله الحامكية) هي ما يرتب في الاوقاف لاصحاب الوظائف كقيفده كلام البحر عن ابن الصائغ وفي الفتوح الحامكية كالاعطاء وهو ما يثبت في الديوان باسم المقاتلة او غيرهم الا ان العطاء سنوي والحامكية شهرية (قوله اي في زمن المباشرة الخ) يعني ان

مطلب

لا يعتبر المفهوم في الوقف

مطلب

المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات والعقليات

وجوب العمل به فيجب عليه خدمة وظيفة او تركها لمن يعمل والائتم لاسيافيا يلزم بتركها تعطيل الكل من النهر وفي الاشياء الجامكية في الاوقف لها شبه الاجرة اي في زمن المباشرة والحل للاغنياء وشبه الصلة

مطلب

الجامكية في الاوقف

اعتبار شبهها بالاجرة . من حيث حل تناولها للاغنياء اذ لو كانت صدقة محضة لم تحل لمن كان غنيا ومن حيث ان المدرس لومات او عزل في اثناء السنة قبل مجيء الغلة وظهورها من الارض يعطى بقدر ما باشر ويصير ميراثا عنه كالاجير اذا مات في اثناء المدة ولو كانت صلة محضة لم يعط شيئا لان الصلة لا تملك قبل القبض بل تسقط بالموت قبله بخلاف القاضى اذا مات في اثناء المدة فانه يسقط رزقه لانه ليس فيه شبه الاجرة لعدم جواز اخذ الاجرة على القضاء اما على التدريس وهو التعليم فأجازه المتأخرون وبخلاف الوقف على الاولاد والذرية فان من مات منهم قبل ظهور الغلة سقط ايضا لانه صلة محضة كاحرره الطرسوسى وتقدم تمامه عند قول المصنف مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما الخ **(قوله)** لا تسترد المعجلة (اى لو قبض جامكية السنة بتمامها ومات في اثناء السنة لا يسترد حصته مابق لان الصلة تملك بالقبض ويحل له لو فقيرا كما قدمه الشارح ولو كانت اجرة محضة استرد منه مابق **(قوله)** فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء) لانه لا بد ان يكون صدقة من ابتدائه لان قوله صدقة موقوفة ابدا ونحوه شرط لصحته كما مر تحريره وشرنا اليه اول الباب وبيننا ان اشتراط صرف الغلة لمعين يكون بمنزلة الاستثناء من صرفه الى الفقراء فيكون ذلك المعين قائما مقامهم فصار في معنى الصدقة عليه لقيامه مقامهم هذا غاية ما وصل اليه فهمى في هذا المحل فالتأمل **(قوله)** وتمامه فيها (قدمنا حاصله **(قوله)** يكره اعطاء نصاب لفقير الخ) لانه صدقة فاشبهه الزكاة اشباه **(قوله)** الا اذا وقف على فقراء قرابته) اى فلا يكره لانه كالوصية اشباه ولانه وقف على معينين لاحق اغنيهم فيه فياخذونه قل او كثر **(قوله)** لبعض العلماء الفقراء) متعلق بالمرتب فان كان ذلك المرتب بشرط الواقف فلا شبهة في جواز مارتبه وان كثر وان كان من جهة غيره كالتولى فلا يجوز ان نصاب هذا ما ظهر لى وفي حاشية الحموى المرتب اعطاء شىء لا فى مقابلة خدمة بل لصالح المعطى او علمه او فقره ويسمى في عرف الروم الزوائد اه **(قوله)** ليس للقاضى ان يقرر وظيفة في الوقف الخ) يعنى وظيفه حادثة لم يشروطها الواقف اما لو قرر في وظيفة مشروطة جاز الا اذا شرط الواقف التقرير للمتولى كما قدمناه عن الحرية وقال الخير الرملى في حاشية البحر وهذا اى عدم التقرير بغير شرط اذا لم يقل ووقت على مصالحه فلو قل يفعل القاضى كل ما هو من مصالحه اه وهذا ايضا في غير اوقاف الملوك والامراء اما هى فهى اوقاف صورية لاتراعى شروطها كما أفتى به المولى ابوالسعود ويأتى قريبا في الشرح عن المبسوط **(قوله)** الا النظر على الوقف) اعلم ان عدم جواز الاحداث مقيد بعدم الضرورة كافتى فتاوى الشيخ قاسم اماما دعت اليه الضرورة واقتضت المصلحة كخدمة الرتبة الشريفة وقراءة العشر والحباية وشهادة الديوان فيرفع الى القاضى ويثبت عنده الحاجة فيقرر من يصلح لذلك ويقدر له اجر مثله او يأذن للنظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل هذا في الولوالجية ابوالسعود على الاشياء وعليه فالاعتصار على النظر فيه نظر كأذنه ط قات لكن في الذخيرة وغيرها ليس للقاضى ان يقرر فراشا في المسجد بلا شرط الواقف قال في البحر ان في تقريره مصلحة لكن يمكن ان يستأجر المتولى فراشا والممنوع تقريره في وظيفة تكون حقالة ولذا صرح في الحانية بان للمتولى ان يستأجر خادما للمسجد باجرة المثل واستفيد

• صاحب
في زعمت امدرس او
عزل قل بجبى الغلة

فلومات او عزل لا تسترد
المعجلة وشبه الصدقة
لتصحیح اصل الوقف
فانه لا يصح على الاغنياء
ابتداء وتمامه فيها * يكره
اعطاء نصاب لفقير من
وقف الفقراء الا اذا وقف
على فقراء قرابته احتيازا
ومنه يعلم حكم المرتب
الكثير من وقف الفقراء
لبعض العلماء الفقراء
فليحفظ * ليس للقاضى
ان يقرر وظيفة في الوقف
بغير شرط الواقف ولا
يحمل للمقرر الاخذ الا
النظر على الوقف

• مطلب
ليس للقاضى ان يقرر
وظيفة في الوقف الا بالنظر

منه عدم صحة تقرير القاضى بلا شرط شهادة ومباشرة وطلب بالاولى اه (قوله باجر مثله) وعبر بعضهم بال عشر والصواب ان المراد من العشر أجر المثل حتى لو زاد على اجر مثله رد الزائد كما هو مقرر معلوم ويؤيده ان صاحب الوالوجية بعد ان قل جعل القاضى للقيم عشر غلة الوقف فهو اجر مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضى للقيم عشر غلة الوقف اى التى هى اجر مثله لا ما توهمه ارباب الاغراض الفاسدة الخ يبرى على الاشباه من القضاة قات وهذا فيمن لم يشترط له الواقف شيئا واما الناظر بشرط الواقف فله ما عينه له الواقف ولو اكثر من اجر المثل كفى البحر ولوعين له اقل فللقاضى ان يكمل له اجر المثل بطلبه كما يجتبه في انفع الوسائل ويأتى قريبا ما يؤيده وهذا مقيد لقوله الآتى ليس للمتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقف اصلا (قوله تجوز الزيادة من القاضى الخ) اى اذا اتحد الواقف والجهة كحمر في المتن وفي البحر عن الفقيه قيل فصل احكام المسجد يجوز صرف شئ من وجوه مصالح المسجد للامام اذا كان يتعطل لو لم يصرف اليه يجوز صرف الفاضل عن المصالح للامام الفقير باذن القاضى ولو زاد القاضى في مرسومه من مصالح المسجد والامام مستغن وغيره يؤم بالمرسوم المعهود تطيب له الزيادة لو عالما تقيا ولو نصب امام آخر له اخذ الزيادة ان كانت لقاية وجود الامام لا لو كانت لمعنى في الاول كفضيلة او زيادة حاجة اه فعلم انه تجوز الزيادة اذا كان يتعطل المسجد بدونها او كان فقيرا او عالما تقيا فالمناسب العطف بأوفى قوله وكان عالما تقيا واما ما في قضاء البحر لو قضى بالزيادة لا ينفذ فهو محمول على ما اذا فقدت منه الشروط المذكورة كأجاب به بعضهم ومقتضى التقييد بالقاضى ان المتولى ليس له ان يزيد للامام (قوله ثم قال) اى في الاشباه (قوله يلحق بالامام) الظاهر انه يلحق به كل من في قطعه ضرر اذا كان المعين لا يكفيه كالتاخر والمؤذن ومدرس المدرسة والبواب ونحوهم اذا لم يعملوا بدون الزيادة يؤيده ما في البرازية اذا كان الامام والمؤذن لا يستقر لقلة المرسوم لحاكم الدين ان يصرف اليه من فاضل وقف المصالح والعمارة باستصواب اهل الصلاح من اهل الحلة لو اتحد الوقف لان غرضه احياء وقفه لا لو اختلف او اختلفت الجهة بان بنى مدرسة ومسجدا وعين لكل وقفا وفضل من غلة احدها لا يبدل شرطه (قوله ونقل) اى صاحب المحمية عن المبسوط اى مبسوط خواهر زاده والذي في الاشباه بعدما نقل عن ينبوع السيوطى ما يفيد ان الوظائف المتعلقة باوقاف الامراء والسلاطين ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه يجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم بعلم شرعى وطالب علم كذلك ان يأكل مما وقفوه غير مقيد بمشرطه ما عساه وقد اغتر بذلك كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة ومخالفة الشروط والحال ان ما نقله السيوطى عن فقهاءهم انما هو فيما بقى لبيت المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضى التى باعها السلاطين وحكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه ولا فرق بين اوقاف الامراء والسلاطين فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهى جواب الواقعة التى أجب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسبائى انه اشترى من وكيل بيت المال ارضا وقفها فاجاب بما ذكرناه

مطلب

المراد من العشر للمتولى
اجر المثل

مطلب

في زيادة القاضى في معلوم
الامام

بأجر مثله قية * تجوز
الزيادة من القاضى على
معلوم الامام اذا كان
لا يكفيه وكان عالما تقيا ثم
قال بعدورقين والخطيب
يلحق بالامام بل هو امام
الجمعة قلت واعتمده
في المنظومة المحمية ونقل
عن المبسوط ان السلطان
يجوز له مخالفة الشرط
اذا كان غالب جهات
الوقف قرى ومزارع
فيعمل بأمره وان غير
شرط الواقف لان اصلها
ليت المال

مطلب

للسلاطين مخالفة الشرط
اذا كان الوقف من بيت
المال

واما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا للمصاحبة العامة فذكر في الحانية جوازه ولا يراعى ما شرطه دائما اه فحينئذ ينبغي التفصيل فيما نقله في الحية فان كان السلطان اشترى الاراضى والمزارع من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه وان وقفها من بيت المال لا تجب مراعاتها اه ط قلت ويفهم من قول الاشياء انما هو فيما بقى من بيت المال ولم يثبت له ناقل الخ انه انما يراعى شروطه اذا ثبت الناقل وهو كون الواقف ملكها بشراء او اقطاع رقبة بان كانت مواتا لامك لاحد فيها فاقطعها السلطان لمن له حق في بيت المال اما بدون ثبوت الناقل فلانها بعدما علم انها من بيت المال فالاصل بقاؤها على ما كانت فيكون وقفها ارسادا وهو ما يفرزه الامام من بيت المال ويعينه لمستحقه من العلماء ونحوهم عوناهم على وصولهم الى بعض حقهم من بيت المال فتجاوز مخالفة شرطه لان المقصود وصول المستحق الى حقه وعن هذا قال المولى ابو السعود مفتى دار السلطان ان اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال وترجع اليه اه قلت والمراد من عدم مراعاة شرطها ان للامام او نائبه ان يزيد فيها وينقص ونحو ذلك وليس المراد انه يصرفها عن الجهة المعينة بان يقطع وظائف العلماء ويصرفها الى غيرهم فان بعض الملوك اراد ذلك ومنعهم علماء عصرهم وقد اوضحنا ذلك كله في باب العشر والحراج وقد مناشأ منه قبيل الفصل عند قوله واما وقف الاقطاعات ولا يقاس على ذلك اوقاف غير الملوك والامراء بل تجب مراعاة شروطهم لان اوقافهم كانت املاكا لهم **(قوله)** يصح تعليق التقرير في الوظائف هذا ذكره في انفع الوسائل تفقها اخذا من جواز تعليق القضاء والامارة بمجامع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير وهو تفقه حسن اشبه قلت ودليله من السنة ما في صحيح البخارى من انه صلى الله عليه وسلم امر في غزوة مؤتة زيد بن حارثة وقال صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد فجعفر بن ابى طالب فان قتل جعفر فعبده الله بن رواحة الحديث ثم رأيت الامام السرخسى في شرح السير الكبير ذكر الحديث دليلا على ذلك وقال فيه ايضا ما حصله لوجاء مع المدد امير وعزل الامير الاول بطل تنفيذه فيما يستقبل لزوال ولايته بالعزل لالومات اميرهم فامروا عليهم غيره لان الثانى قائم مقامه الا اذا ابطله الثانى او كان الخليفة قال لهم ان مات اميركم فاميركم فلان فانه يبطل تنفيذ الاول لان الثانى نائب الخليفة بتقليده من جهته فكأنه قلده ابتداء فينقطع رأى الاول برأى فوجه اه ملخصا وحاصله بطلان تنفيذ الامير بعزله وكذا بموته اذا نصب غيره من جهة الخليفة لامن جهة العسكر الا اذا ابطله الثانى ولا يخفى ان التنفيذ بقوله من قتل قتيل فلا سلب فيه تعليق استحقاق النفل بالقتل ففيه دليل على قوله فلو مات المعلق بطل التقرير ويدل ايضا على بطلانه بالعزل بقى هل له الرجوع قبل الموت او الشغور فالذى حرره في انفع الوسائل انه لا يصح عزله لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط والتعليق ليس بسبب للحال عندنا وفرق بين هذه المسئلة وبين ما لو وكله وكالة مرسله ثم قال له كلما عزلتك فانت وكيل في ذلك وكالة مستقبله ثم قال عزلتك في تلك الوكالة كلها فروى عن محمد انه ينزل عن المعلة وعن ابى يوسف لا ينزل ووجه الفرق ان التعليق عند محمد حصل في ضمن الوكالة المنجزة فصار المجموع سببا وقد ثبت ضمنا ما لا يثبت قصدا فلا يمكن ان يقول هنا بصحة العزل

* يصح تعليق التقرير في
الوظائف فلو قال القاضى
ان مات فلان

مطلب —

يصح تعليق التقرير في
الوظائف

لا به قصدى في جواب ثم - وجواب أى وسبب عدم واحد فى انه لا يسمع العزل هذا خلاصة
 ما قبل به قلت لكن علم ان الامير الثانى ايجال التفتيل والظاهر ان الاول كذلك فكذا
 يقول هالو رجع عن التعليق يتبع لانه قبل موت فلان ليس عزلا بلا حجة لانه لا يتقرر فى
 الوظيفة لا بموت فلان وقيله لم يثبت له استحقاق فيها اذ لو ثبت لم يمتل التقرير بموت المعلق
 ففقيه (قوله او شمرت) بفتح الشين والعين المعجمتين اى خلب عن العمل والبلد الشاغر
 الحلية عن العمل والمساكن ط (قوله ليس للقاضى عزل الناظر) قيد بالقاضى لان
 اوقف له عزله ولو بلا حجة به يفتى بمقدمه عند قوله وزرع لو غير مأمون وقدمنا هناك عن
 الامام انه لا يجوز للقاضى عزل الناظر امسروط له النظر بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثانى
 متوليا ويصح عزله لو منصوب القاضى وانه فى جامع الفصولين قال لا يملك القاضى عزله
 مطلقا الاموجب وتقدمه وانه فى البحر اخذ منه عدم عزل لصاحب وظيفة الا بحجة
 او عدم اهلية وقدمنا على ايضا بعض موجبات العزل واحكام الفراغ والتقرير فى الوظائف
 (قوله حتى يثبتوا عليه خيانة) نعم له ان يدخل معه غيره بمجرد الشكوى والطعن كاحرره فى النفع
 والمسائل اخذا من قول الخوص ان طعن عليه فى الامانة لا يبنى اخراجه الا بخيانة ظاهرة
 واما اذا ادخل معه رجلا فأجره باق وان رأى الحاكم ان يجعل لذلك الرجل منه شيئا فلا بأس
 وان كان المال قليلا فلا بأس ان يجعل للرجل رزقا من غلة الوقف ويقتصد فيه اه ملخصا
 وسأأتى حكمه تصرفه عند قوله ولو ضم القاضى للقيم نفع الخ (قوله وكذا الوصى) اى وصى
 الميت ليس بالقاضى عزله بمجرد الشكوى بخلاف الوصى من جهة القاضى كما سأأتى فى باب آخر
 الكتاب (قوله اذا اجر انسانا) اى وامنع عن مطالبة برأية (قوله ولو فرط فى خشب
 الوقف الخ) وعلى هذا اذا قصر المتولى فى عين ضمنها لافيا كان فى الذمة كفى البحر فلو ترك
 بساط المسجد بلا نقض حتى اكتمت الارضة ضمن ان كان له اجرة وكذا خازن الكتب
 الموقوفة كما فى الصيرفية ط عن الحموى واليرى (قوله لا تجوز الاستدانة على الوقف) اى
 ان لم تكن بأمر الواقف وهذا بخلاف الوصى فان له ان يشتري لليتيم شيئا بنسيئة بلا ضرورة
 لان الدين لا يثبت ابتداء الا فى الذمة واليتيم له ذمة صحيحة وهو معلوم فتتصور مطالبة
 اما الوقف فلا ذمة له والفقراء وان كانت لهم ذمة لكن اكثرهم لا تتصور مطالبتهم فلا يثبت الا
 على القيم وما وجب عليه لا يملك قضاءه من غلة للفقراء ذكره هلال وهذا هو القياس لكنه ترك
 عند الضرورة كما ذكره ابواليث وهو المختار انه ذالم يكن من الاستدانة بد تجوز بأمر القاضى
 ان لم يكن بعيدا عنه لان ولايته اعم فى مصالح المسلمين وقيل تجوز مطلقا للعمارة والمعتمد
 فى المذهب الاول اما ماله منه بد كالصرف على المستحقين فلا كفى التقية الا امام والخطيب
 والمؤذن فيما يظهر لقوله فى جامع الفصولين ضرورة مصالح المسجد اه والا للحرص والزيت
 بناء على القول بانهم من المصالح وهو الراجح هذا خلاصة ما طال به فى البحر (قوله الاول اذن
 القاضى) فلو ادعى الاذن فظاهر انه لا يقبل الا بينة وان كان المتولى مقبول القول لما انه يريد
 الرجوع فى الغلة وهو انما يقبل قوله فيما فى يده وعلى هذا فاذا كان الواقع انه لم يستأذن بحرم
 عليه الاخذ من الغلة لانه بلا اذن تبرع بحر (قوله الثانى ان لا تيسر اجارة العين الخ) أطلق

مطلب

ليس للقاضى عزل الناظر

مطلب

للقاضى ان يدخل مع غيره

غيره بمجرد الشكوى

او شمرت ووظيفة كذا تقدم

قررتك فيها صح

للقاضى عزل الناظر

بمجرد شكوى المستحقين

حتى يثبتوا عليه خيانة

وكذا الوصى الناظر اذا

اجر انسانا فغير ومال

الوقف عليه لم يضمن به

فرط فى خشب وقف

حتى يضمنه لا يجوز

الاستدانة على الوقف الا

اذا احتج باليهما بالحجة

الوقف كتمير وانه

بذر فيجوز بشرطين

الاول اذن القاضى فلو

يبعد منه يستدين بنفسه

الثانى ان لا تيسر اجاره

العين والصرف من اجرتها

مطلب

فى الاستدانة على الوقف

الاجارة فشمعل الطويلة منها ولو بقعود فلو وجد ذلك لا يستدين افاده البيهقي وما سلف من ان المفتي به بطلان الاجارة الطويلة فذلك عند عدم الضرورة كما حررناه سابقا ففهم **(قوله)** والاستدانة القرض والشراء نسيئة) سواءه الاستقراض اهـ وتفسير الاستدانة كما في الحانية ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف اهـ ومفاده ان المراد بالقرض الاقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره لدخوله في الاستدانة وفي فتاوى الخانوقى الذى وقفت عليه في كلام اصحابنا ان الناظر اذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ايرجع في غلته الى الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا تقبل منه بل لابد ان يشهد انه أنفق ايرجع كفى الرابع والثلاثين من جامع الفصولين وهذا يقضى ان ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والا لما جاز الا بأذن القاضي ولم يكف الاشهاد اهـ قلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما اذا كان للوقف غلة والا فلا بد من اذن القاضي كما افاده ما ذكرناه عن الحانية ومثله قوله في الحانية ايضا لا يملك الاستدانة الا بأمر القاضي وتفسير الاستدانة ان يشتري لوقف شيئا وليس في يده شيء من الغلة اما لو كان في يده شيء فاشتري للوقف من مال نفسه ينبغي ان يرجع ولو بلا امر فاض اهـ وما ذكرناه في انفاقه بنفسه يأتي مثله في اذنه للمستأجر او غيره بالاتفاق فايست في الاستدانة وفي الحيرية سئل في علية جارية في وقف تهدمت فأذن الناظر لرجل بأن يعمرها من ماله فما الحكم فيما صرفه من ماله بأذنه أجاب اعلم ان عمارة الوقف بأذن متولى ايرجع بما أنفق يوجب الرجوع باتفاق اصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة مأذونه كما مارتة فيقع فيها الخلاف وقد جزم في القنية والحاوى بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم العمارة الى الوقف اهـ قات وفي الفصل الثانى من اجارات التتارخانية عن الحاوى سئل عن آجر منزل لرجل وقفه والد عليه وعلى اولاده وانفق المستأجر في عمارته بأمر المؤجر قال ان كان للمؤجر ولاية على الوقف يرجع بما أنفق على الوقف والا كان المستأجر متطوعا ولا يرجع على المؤجر اهـ وظاهره مع ما مر عن الحيرية انه يرجع وان لم يكن في يد القيم مال من غلة الوقف وهو خلاف ما قدمناه عن الحانية فيما لو أنفق من مال نفسه فاعل ما هنا مبنى على رواية انه لا يشترط في الاستدانة اذن القاضي والا فهو مشكل فليتأمل واذا قلنا ببنائه على ذلك فعلى هذا ما يفعل في زماننا في اثبات المرصد من تحكيم قاض حنبلى يرى صحة اذن الناظر للمستأجر بالعمارة الضرورية بلا امر قاض غير لازم **(قوله)** فوق قيمته) اى شراء بمن مؤجل فوق ما يبيع بمن حال لان قيمة المؤجل فوق قيمة الحال **(قوله)** ويكون الربح) اى ما يربحه بائع المتاع بسبب التأجيل **(قوله)** الجواب نعم) كذا حرره ابن وهبان اشباه لكن في القنية لو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشر بثلاثة عشر في السنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعشرة وعليه الزيادة اهـ قال في البحر وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من انه لا جواب للمشايخ فيها اهـ ومثله في شرح المقدسى وكذا نقل البيهقي عن التتارخانية مثل ما في القنية وقال وهذا الذى نفق به ومنشأ ما حرره ابن وهبان عدم الوقوف على تحريم الحكم من تقدمه

مطلب

في انفاق الناظر من ماله على
العمارةفي اذن الناظر للمستأجر
بالعمارةوالاستدانة القرض
والشراء نسيئة وهل
يستولى شراء متاع فوق
قيمتة ثم يبيعه للعمارة ويكون
الربح على الوقف الجواب
نعم * اقر بأرض في يد غيره
انها وقف

مطلب

لو اشترى القيم العشرة
بثلاثة عشر فالربح عليه

و محب من مصفى صاحب لاشبه كيف حازه ورضى به هـ (قوله وكذبه) اى
غير (قوله ثم ملكها) اى مقروء بسبب جبرى شبه (قوله صارت وقفا) مؤاخذه
بزعمه اشبه (قوله) عمل بمصادقة على الاستحقاق حـ (قوله) غير كثير بهذا الاطلاق
وقتوا بسقوط حق بمجرد الاقرار واحق الصواب ان السقوط مقيد بقيود يعرفها الفقيه
قل العلامة الكبير الحصف اقر فقل غلة هذه الصدقة ملان دوى ودون الناس جميعا بأمر
حق واجب ثامت لازم عرفته ولزمنى الاقرار له بذلك قل اصدق على نفسه والزم ما أقرب
مدام حيا فذامت رددت الغلة الى من جعلها الواقف له لانه لما قل ذلك جعلته كأن الواقف
هو الذى جعل ذلك بمقره وعلله ايضا بقوله حوازا ان الواقف قل ان له ان يزيد وينقص
وان يخرج وان يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حقه اقول يؤخذ من هذا انه لو
عدا لمقاضى ان المقر اقر بذلك لاخذ شي من مال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبد
بالوقف ان دلت الاقرار غير معمول لانه اقرار خال عما يوجب تصحيحه بما قاله الامام الحصف
وهو الاقرار الواقع في زمان فتاويه ولا قوة لادبته يرى اى لو علم انه جعل لغيره ابتداء لا يصح
كما أوده شارح بعد (قوله) وان خالفت كتاب الوقف (ح) على ان الواقف رجع عما شرطه
وشروط ما أقرب المقر ذكر الحصف في باب مستقل اشبه اقول لم أر شيئا منه في ذلك الباب وانما
الذى فيه مانعه البيرى آفا وليس فيه تعليل بأنه رجع عما شرطه ولذا قل الحموى انه مشكل
لان الوقف ذلزم لزمه ما في ضمنه من الشروط الا ان يخرج عن قول الامام بعد لزومه قبل
الحكم ويحمل كلامه على وقف لم يسجل اهـ محص قلت ويؤيده ما مر عن الدرر قبيل قول
المصنف اتحد الوقف والجهة وهذا التأويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن الحصف والله
تعالى عهـ (قوله) لكن في حق المقر خاصة (هـ) اذا كان وقف على زيد واولاده ونسله ثم على
المقر اهـ فقرر زيد بان اوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا صدق على ولده ونسله في ادخال النقص
عليهم بل تقسم الغلة على زيد وعلى من كان موجودا من ولده ونسبه فما أصاب زيدا منها كان بينه
وبين المقر له مدام زيد حيا فذامت بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق وان كان الوقف على
زيد ثم من بعده على المقر اهـ فقرر زيد بهذا الاقرار لهذا الرجل شاركة الرجل في الغلة مدام
حيا فذامت زيد كانت بمقر اهـ ولم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد حتى فنصف
غلة بالمقر اهـ والنصف لزيد فذامت زيد صارت الغلة كلها بمقر اهـ خصاف ملخصا قلت وانما
عد نصف الغلة للمقر اهـ اذا مات المقر له مع ان استحقاق المقر له بعد موت زيد في هذه الصورة
الاخيرة لان قراره المذكور يتضمن الاقرار بأنه لاحق له في النصف الذى أقرب للرجل فلا
يرجع اليه بعد موت الرجل فيرجع الى المقر له لعدم من يستحقه غيرهم هذا ما ظهر لى ويؤخذ منه
انه لو كان الوقف على زيد واولاده وذريته ثم على المقر اهـ كفى الصورة الاولى مات الرجل المقر
له يرجع ما كان يأخذه الى المقر له لا الى زيد لاقراره بأنه لاحق له فيه ولا الى اولاده لانه لم يقر
هم به ولم ينقص عاينهم شي من حقهم وكذا لو كان الوقف على زيد ثم من بعده على اولاده
وذريته ثم على المقر اهـ مات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذه الى المقر له لا الى زيد لما قلنا
ولا الى اولاده لانهم لا يستحقون شي الا بعد موته فصارت المسئلة في حكم منقطع الوسط الذى

مطلب

في المصادقة على الاستحقاق

وكذبه ثم ملكها صارت
وقفا * يعمل بمصادقة على
الاستحقاق وان خالف
كتاب الوقف لكن في حق
المقر خاصة قلوا اقراره مشروط
له الزرع

بيناه قيل الفروع كاحرارناه في تنقيح الحامدية فنعتم هذه الفائدة السيدة **(قوله او النظر)**
أفاد ان الاقرار بالنظر مثل الاقرار بربع الوقف اى غلته فلو اقر الناظر ان فلانا يستحق معه
نصف النظر مثلا يؤخذ بأقراره ويشاركة فلان في وظيفته مادام احين بقى ما لومات احدها
فان كانا هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطلان الاقرار وانتقال النظر لمن شرطه له الواقف بعده
واما لومات المقر له فهي مسئلة تقع كثيرا وقد سئلت عنها مرارا والذي يقضيه النظر بطلان
الاقرار ايضا لكن لا تعود الحصة المقر بها الى المقر لما مر وانما يوجهها القاضى للمقر او لمن
أراد من اهل الوقف لانا صححنا اقراره حملا على ان الواقف هو الذى جعل ذلك للمقر له
كما مر عن الخصاف فيصير كأنه جعل النظر لاثنتين قال في الاشباه وما شرطه لاثنتين ليس لاحدهما
الانفراد واذا مات احدهما أقام القاضى غيره وليس للحى الانفراد الا اذا أقامه القاضى كما
في الاسعاف اه ولا يمكن هنا القول بانتقال ما أقرب به الى المساكين كما قلنا في الاقرار بالغلة
اذ لاحق لهم في النظر وانما حقهم في الغلة فقط هذا ما حررته في تنقيح الحامدية ولم أر من نبه
عليه فاعتنم **(قوله صح)** اى الاقرار المذكور والمراد انه يؤخذ بأقراره حيث امكن
تصحيحه اما لو كان في نفس الامر أقر كاذبا لا يحل للمقر له شئ مما أقرب به كإصر حوايه في غير
هذا المحل اذا الاقرار اخبار لا تمليك على ان التملك هنا غير صحيح **(قوله)** ولو جعله لغيره لا اى
لا يصير لغيره لان تصحيح الاقرار انما هو معاملة له بأقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال
تصديقاله في اخباره مع امكان تصحيحه حملا على ان الواقف هو الذى جعل ذلك للمقر له
كما مر أما اذا قال المشروط له الغلة او النظر جمعت ذلك اعلان لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء
ذلك من تلقاء نفسه وفرق بين الاخبار والانشاء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح
ان لم يخالف شرط الواقف لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه لغيره وقرر القاضى ذلك الغير
يصح ايضا لانه يملك عزل نفسه والفراغ عزل ولا يصير المفروغ له ناظرا بمجرد الفراغ بل لا بد
من تقرير القاضى كاحرارناه سابقا فإذا قرر القاضى المفروغ له صار ناظرا بالتقرير لا بمجرد
الفراغ وهذا غير الجعل المذكور هنا فافهم واما جعل الربع لغيره فقال ط ان كان الجعل بمعنى
التبرع بمعلومه لغيره بأن يوكله ليقضه له ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وان كان
بمعنى الاسقاط فقال في الحانية ان الاستحقاق المشروط كارت لا يسقط بالاسقاط اه قالت
ما عزاه للخانية الله اعلم بثبوتها فراجعها نعم المنقول في الحانية ما سيأتى وقد فرقت في الاشباه
في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق بين اسقاطه لمعين وغير معين وذكر ذلك في حجة مسائل
كثير السؤال عنها لم يجد فيها نقلا فقال اذا اسقط المشروط له الربع حقه لا لأحد لا يسقط كما
كافهمه الطرسوسى بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره اه اى فانه يسقط لكنه ذكر انه لا يسقط
مطلقا في رسالته المؤلفة في بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط اخذا مما في شهادات
الحانية من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل
بإبطاله فلو قال أبطلت حقى كان له ان يأخذه اه قالت لكن لا يخفى ان ما في الحانية اسقاط
لأحد نعم ينبى عدم الفرق اذا الموقوف عليه الربع انما يستحقه بشرط الواقف فإذا قال
اسقطت حقى منه فلان او جعلته له يكون مخالفا لشرط الواقف حيث ادخل في وقفه ما لم يرضه

مطلب

في المصادقة على النظر

مطلب

في جعل النظر او الربع

لغيره

او النظر انه يستحقه فلان

دونه صح ولو جعله لغيره لا

وسيجى آخر الاقرار

لا يكفي صرف الناظر
لثبوت الاستحقاق

ولا يكفي صرف الناظر
لثبوت استحقاقه بل لابد
من اثبات نسبه وسيجي
في دعوى ثبوت النسب
* متى ذكر الواقف
شرطين متعارضين بعمل
بالتأخير منهما عندنا لانه
ناسخ الاول * الوصف
بعد العمل يرجع الى الاخير
عندنا والى الجميع عند
الشافعية لو بالواو ولو بشئ
فالى الاخير اتفاقا السك
من وقف الاشياء وتامه
في القاعدة التاسعة * متى
وقف حال صحته وقل على
الفريضة الشرعية قسم
على ذكورهم واناهم
بالسوية هو واختار المتقول
عن الاخبار كما حققه مفتي
دمشق يحيى بن منقار في
الرسالة المرضية على الفريضة
الشرعية

متى ذكر الواقف شرطين
متعارضين يعمل بالتأخير

مهم في قول الواقف على
الفريضة الشرعية

الواقف لان هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره بأنه يستحقه فلان فانه اخبار يمكن تصحيحه كما
مر ثم رأيت الحير الرملى افق بذلك وقال بعد نقل ما في شهادات الحانية وهذا وقف المدرسة
فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد
صرحوا بأن شرط الواقف كنص الشارع فأشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع
لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب ان يحذر اه **(قوله ولا يكفي صرف الناظر الخ)** اى
لو ادعى رجل انه من ذرية الواقف متمسكا بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق لا يكفي بل لابد
من اثبات نسبه وفي الحرية في جواب سؤال ان الشهادة بأنه هو وابوه وجده متصرفون
في اربعة قراريط لا يثبت به المدعى كمن ادعى حق المرور اورقة الطريق على آخر وبرهن انه
كان يمر في هذه لا يستحق به شئ كما صرح به غالب علمائنا والشاهد اذا فسر للقاضي انه يشهد
بمعينة اليد لا تقبل شهادته وانواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف
بالشهادة بأنه هو وابوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية او وكالة او غضب او نحو
ذلك وما صرحوا به ان دعوى بنوة العم تحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما
لان انتسابه بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي
بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم فلان لا يتحقق به استحقاق
من وقف الجد الا على لتحقق العمومة بأنواع منها العلم للام اه قلت هذا ظاهر فيما اذا اراد
اثبات انه من ذرية الواقف بمجرد كونه ابن عم فلان الذى هو من ذرية الواقف فحينئذ لابد من
اثبات نسبه الى الجد الجامع والموادعى انه من ذرية الواقف المستحقين للوقف فالظاهر انه
يكفى اثبات ذلك بدون ذكر النسب اذا كان الوقف على الذرية لانه يحصل المقصود بذلك لانه
لا يختلف ذلك بخلاف بنوة العم لانه قد يكون ابن عم للمتوفى ولا يكون من ذرية الواقف لكونه
ابن عم لام تأمل وسيأتى انه لو وقف على فقراء قرابته لابد من اثبات القرابة وبيان جهتها
(قوله وسيجي في دعوى ثبوت النسب) اى في الفروع حيث قال الشارح ولو احضر رجلا
ليدعى عليه حقا لايه وهو مقربه او لافله اثبات نسبه عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ط
(قوله متى ذكر الواقف شرطين متعارضين الخ) في الاسعاف لو كتب اول كتاب الوقف لايبيع
ولا يوهب ولا يملك ثم قل في آخره على ان لفلان بيعه والاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه جاز
بيعه ويكون الثانى ناسخا للاول ولو عكس بأن قل على ان لفلان بيعه والاستبدال به ثم قال
آخره لايبيع ولا يوهب لا يجوز بيعه لانه رجوع عما شرطه او لا وهذا اذا تعارض الشرطان
اما اذا لم يتعارضا وامكن العمل بهما وجب كما ذكره اليرى في القاعدة التاسعة من الاشياء
وما ذكره داخل تحت قواهم شرط الواقف كنص الشارع فان النصين اذا تعارض عمل بالتأخير
منهما ط **(قوله الوصف بعد العمل الخ)** سيذكر الشارح هذه المسئلة عن نظم الحية مع ما يناسبها
وسيأتى الكلام على ذلك **(قوله متى وقف)** اى على اولاده لانه منشأ الجواب المذكور كما تعرفه
وبه يظهر فائدة التقييد بقوله حال صحته **(قوله كما حققه مفتي دمشق الخ)** اقول حاصل ما
ذكره في الرسالة المذكورة انه ورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قل سووا بين اولادكم في
المعطة ولو كنت مؤثرا احد الآثرت النساء على الرجال رواه سعيد في سننه وفي صحيح مسلم من

حديث النعمان بن بشير اتقوا الله واعدلوا في اولادكم فالعدل من حقوق الاولاد في العطايا والوقف عطية فيسوى بين الذكر والانثى لانهم فسروا العدل في الاولاد بالتسوية في العطايا حال الحياة وفي الخانية ولو وهب شيئاً لاولاده في الصحة واراد تفضيل البعض على البعض روى عن ابي حنيفة لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل في الدين وان كانوا سواء يكره وروى المعلي عن ابي يوسف انه لا بأس به اذ لم يقصد الاضرار والاسوى بينهم وعليه الفتوى وقال محمد يعطى للذكر ضعف الانثى وفي التارخانية معزيا الى تمة الفتاوى قال ذكر في الاستحسان في كتاب الوقف وينبغي للرجل ان يعدل بين اولاده في العطايا والعدل في ذلك التسوية بينهم في قول ابي يوسف وقد اخذ ابو يوسف حكم وجوب التسوية من الحديث وتبعه اعيان المجتهدين وواجبوا التسوية بينهم وقالوا يكون آتما في التخصيص وفي التفضيل وليس عند المحققين من اهل المذهب فريضة شرعية في باب الوقف الا هذه بموجب الحديث المذكور والظاهر من حال المسلم اجتناب المكروه فلا تتصرف الفريضة الشرعية في باب الوقف الا الى التسوية والعرف لا يعارض النص هذا خلاصة ما في هذه الرسالة وذكر فيها انه افق بذلك شيخ الاسلام محمد الحجازي الشافعي والشيخ سالم السنهوري المالكي والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهم اه قلت وقد كنت قدما جمعت في هذه المسئلة رسالة سميها (العقود الدرية في قول الواقف على الفريضة الشرعية) حققت فيها المقام وكشفت عن مخدراته اللثام بما حاصله انه صرح في الظهيرية بأنه لو أرد أن ير أولاده فالأفضل عند محمد أن يجعل للذكر مثل حظ الانثيين وعند ابي يوسف يجعلهما سواء وهو المختار ثم قال في الظهيرية قبيل المحاضر والسجلات عند الكلام على كتابة صك الوقف ان اراد الوقف على اولاده يقول للذكر مثل حظ الانثيين وان شاء يقول الذكر والانثى على السواء ولكن الاول اقرب الى الصواب واجلب للثواب اه وهكذا رأيت في نسخة اخرى بلفظ الاول اقرب الى الصواب فهذا نص صريح في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون الفريضة الشرعية في الوقف هي المفاضلة فاذا اطلقها الواقف انصرفت اليها لانها هي الكاملة المعهودة في باب الوقف وان كان الكامل عكسها في باب الصدقة فالتسوية بينهما غير صحيحة على انهم صرحوا بان مراعاة غرض الواقفين واجبة وصرح الاصوليون بان العرف يصلح مخصصا والعرف العام بين الخواص والعوام ان الفريضة الشرعية يراد بها المفاضلة وهي اعطاء الذكر مثل حظ الانثيين ولذا يقع التصريح بذلك لزيادة التأكيد في غالب كتب الاوقاف بأن يقول يقسم بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ولا تكاد تسمع احدا يقول على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثى لانه غير المتعارف بينهم في هذا اللفظ وفي الاشياء في قاعدة العادة محكمة ان الفاظ الواقفين تبني على عرفهم كما في وقف فتح القدير ومثله في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك عن جماعة من اهل مذهبه وفي جامع الفصولين مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف وقدما نحوه عن العلامة قاسم وقدم وجوب العمل بشرط الواقف حيث شرط القسمة كذلك وكان عرفه بهذا اللفظ المفاضلة وجب العمل بما اراده ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي لانه صار حقيقة

مطلب

مراعاة غرض الواقفين
واجبة والعرف يصاح
مخصصا

عرفية في هذا المعنى . لا ط العمل على معانيها الحقيقية المعنوية ان لا تعارضها بقل في العرف
 الى معنى آخر فلفظ الفريضة الشرعية اذا كان معناه لغة او شرعا النسوية وكان معناه في العرف
 المتناضله وجب حملها على المعنى العرفي كما علمت ولو ثبت ان المتناضلة في الوقف مكروهة كما
 في الهبة وان النص الوارد في الهبة وارد في الوقف ايضا فنقول ان هذا الواقع اراد المتناضلة
 واركتك المكروه فلا يكون في ذلك تقديم العرف على النص بل فيه اعمال النص باثبات
 المكروهة فيما فعله واعمال اللفظ بحمله على مدلوله العرفي فان النص لا يغير اللفظ عن معانيها
 المرادة بل يبقى اللفظ على مدلوله العرفي وهو المتناضلة لانه صار علما عليها وهي فريضة شرعية
 في ميراث الاولاد فاذا ذكره في وقفه على اولاده وجب العمل بمراده وهذا كله بعد تسليم
 ان المتناضلة في الوقف مكروهة كفي الهبة وقد سمعت التصريح بخلافه عن الظهيرية وقد وقع
 سؤال في اواخر كتاب الوقف من الفتاوى الحيرية فيه ذكر الفريضة الشرعية مع عدم التصريح
 بالذکر مثل حظ الاثني فجاب فيه بالقسمة بالمتناضلة واجاب في الحيرية قبله في سؤال آخر
 بذلك ايضا وبه افق دمشق المرحوم الشيخ اسمعيل تليد الشارح وكذا شيخ مشايخنا
 السائحاني ورأيت مثل ذلك في فتاوى الشهاب احمد بن الشلي الحنفي شيخ صاحب البحر
 ووافقه عليه الشهاب احمد الرمل الشافعي في فتاويه ورأيت مثل ذلك ايضا في فتاوى شيخ
 الاسلام محقق الشاذلية السراج الباقيني ومنه في فتاوى المصنف وعزاه ايضا الى المقدسي
 والطبلاوي كياتي قريباً فكل هؤلاء الاعلام اُقتوا بما هو المتعارف من معنى هذا اللفظ وكفى
 بهم قدوة وهذا خلاصة ما ذكرته في الرسالة المذكورة ومن اراد زيادة على ذلك فليرجع اليها
 وليعتمد عليها ففيها المنقح لمن يتدبر ما يسمع ولله الحمد **(قوله ونحوه في فتاوى المصنف)** هذا عجيب
 الذي فيها خلافه وهو انصراف الفريضة الشرعية الى القسمة بالمتناضلة حيث وجد ذكور
 ونات نعم وقع في السؤال الذي سئل عنه المصنف انه آل الوقف الى أخواته لانه وأخيه
 الشقيق فاحاب بانها تقسم الغلة بينهما نصفين لاقسمة الميراث اى لا يعطى الاخ الأم السدس
 وبقى ناشق في قول ان هذا هو الموافق لغالب احوال الواقفين وهو قصد التفاوت بين الذكر
 والانثى فاذا قل على حكم الفريضة ينزل على الغالب المذكور ثم قل وقد اجاب بهذا الجواب
 شيخ الاسلام عمدة الانام مفتي الوقت بالقاهرة المحروسة هو الشيخ نور الدين المقدسي وشيخ
 الاسلام محمد الطبلاوي الشافعي مفتي الديار المصرية اه وحاصل كلامه انه حيث وجد
 ذكور فقط كما في واقعة السؤال من أخوين احدهما لاه والآخر شقيق يحمل لفظ الفريضة
 الشرعية على القسمة بالنسوية لاهى قسمة الميراث بينهما لان الغالب من احوال الواقفين ارادة
 التفاوت بين الذكر والانثى فيحمل هذا اللفظ على الغالب اذا وجد ذكر وانثى لا اذا كانا
 ذكراين قات وهذا الاشك فيه وهو صريح فيما قلنا من حمل اللفظ المذكور على معناه العرفي
 وكأن المشرح نصر الى قوله في صدر جواب تقسم الغلة بينهما نصفين ولم ينظر الى نايه مع ان
 الضمير في بينهما راجع للاخوين لا الى ذكر وانثى وقد وقع لابن المنقار في رسالته نظير ما وقع
 للمشرح فانه نقل عن بعض السيوطي فتوى استدلل بها على كلامه مع انها دالة على خلاف
 مراده فان حصلها ان وافق شرط النقال حبيب من مات عن غير ولد الى اقرب الصبقات اليه

ونحوه في فتاوى المصنف
 وفيها متى ثبت بطريق
 شرعي وقفية مكان وجب
 نقض البيع ولا اثم على
 البائع مع عدم علمه

فأتى شخص عن ابن عمه وبني عمه فاجاب استقال النصيب الى الثلاثة وان قوله بالفريضة الشرعية محمول على تفضيل الذكر على الانثى فقط فلا يختص به ابن العم وان كان نصيبه وحاصله حمل الفريضة الشرعية على المفاضلة لاعلى التسوية ولا على قسمة الميراث من كل وجه وهذا عين ما اوجب المصنف والله الموفق فافهم **(قوله)** والتمتولى اجر مثله اي اجر مثل المكان المذكور في مدة وضع المشتري يده على القول اختار كما في البرازية وغيرها فتاوى المصنف **(قوله)** فذلك لهما هكذا عبارة فتاوى المصنف ونفسها واذا زاد المشتري في المكان المذكور زيادة هي مال متقوم كالبناء والغرس فذلك لهما ولهما المطالبة به فيسلك معهما فيه طريقا يظهر نفعها لجهة الوقف ويعظم وقعها اه والظاهر ان يقول فذلك له اي للمشتري والمراد بالانفع للوقف انه ان كان القلاع والتسليم للمشتري انفع للوقف يفعل والابان كان القلاع يضر بالوقف يملكه الناظر للوقف كما مر في بناء المستأجر تأمل قات وهذا اذا كان النقص ملك المشتري فلو بناءه بنقص الوقف فهو للوقف وبقى لو هدمه ففي البحر عن المحيط لو هدم المشتري البناء ان شاء القاضي ضمن البائع قيمة البناء فينفذ بيعه أو ضمن المشتري ولا ينفذ البيع ويملك المشتري البناء بالضمان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اه والمراد بالبناء نقصه وهذا اذا لم تمكن اعادته والا امر باعادته كما سيذكره في الغصب وبقى ايضا لو هدمه وبناء على غير صفته ففي الحامدية عن فتوى المفتي ابى السعود يلزم المشتري قلع ما بناه وقيمة ما قلعه اه قات هذا ان لم يكن البناء الثاني انفع للوقف ففي فتاوى قارى الهداية سئل اذا استأجر شخص دارا وقفها انه هدمها وجعلها طاحونا أو فرنا أو غيره ما يلزمه اجاب ينظر القاضي ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة الوقف اخذ منه الاجرة وبقى ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما انفقه في العمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن انفع والاكثر ريبا الزم بهدم ما صنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله اه **(قوله)** وفي البرازية الخ الذي في فتاوى المصنف وكذلك الرجوع بقيمة البناء على البائع اذا نقض المستحق البناء بلا قيد كافي البرازية نقلا عن الذخيرة وفيها نقلا عن الجامع انه انما يرجع على البائع بقيمة مبنيا اذا كان المشتري سلم النقض الى البائع واما اذا امسك النقض لا يرجع على البائع بشئ اه ما في فتاوى المصنف وقوله بلا قيد اي قيد التسليم المقيد به في العبارة الثانية ومثله ما سيذكره الشارح في باب الاستحقاق عن المنية شري دارا وبني فيها فاستحققت رجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير اه وقوله يوم تسليمه متعلق بالقيمة حتى لو انفق في البناء عشرة آلاف وسكن في الدار حتى تغير البناء وتهدم بعضه لم يرجع الا بقيته يوم يسلم البناء للبائع ولو غلا حتى صار بعشرين الفا يرجع بقيته يوم يسلم ولا ينظر الى ما انفق كذا في الحاية وبه ظهر ان قول الشارح بعد نقضه متعلق بمرجع البقية واشارة الى انه انما يرجع بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حصص وطين كما سيذكره في باب الاستحقاق فافهم **(قوله)** بخلاف ما لو استحق المبيع هذا يذكر في فتاوى المصنف ولا في البرازية كما سمعت والحواب استقاطه لان ما نحن فيه من استحقاق المبيع وهذا يوهم الفرق بين ما لو استحق الوقف وما لو استحقه مالك ولم يره من فرق بينهما والمصنف لم يفرق

مطلب

فيا لو اشترى دار الوقف
وعمر او غرس فيها

مطلب

اذا هدم المشتري او المستأجر
دار الوقف ضمن
ولاه تولى اجر مثله ولو بني
المشتري او غرس فذلك
لهما فيسلك معهما بالانفع
لوقف وفي البرازية معزيا
للجامع انما يرجع بقيمة
البناء بعد نقضه ان سلمه
المشتري للبائع وان امسكه
لم يرجع بشئ بخلاف ما لو
استحق المبيع

لو انقطع ثبوته فما كان في دواوين القضاة تابع والا فمن برهن على شيء حكم له به - ٥٨٨ - والا صرف للفقراء ما لم يظهر وجه

بينهما كما علمت من عبارته في الفتاوى فافهم (قوله لو انقطع ثبوته الخ) المراد علم انه وقف بالشهرة ولكن جهات شرائطه ومصارفه بان لم يعلم حاله ولا تصرف قوامه السابقين كيف كانوا يعملون والى من يصرفونه فحينئذ ينظر الى ما في دواوين القضاة فان لم يوجد فيها لا يعطى احد ممن يدعى فيه حقاً ما لم يبرهن فان لم يبرهن يصرف للفقراء لان الوقف في الاصل لهم وقد علم مجرد كونه وقفاً ولم يثبت فيه حق لغيرهم فيصرف اليهم فقط وهذا معنى قوله يجعلها القاضي موقوفة الى ان يظهر الحال وقد منّا تمام تحقيق هذه المسئلة عند قوله وبيان المصروف من اصله فافهم (قوله او وارثه) اي ان مات مالكة اوليت المال ان لم يكن له وارث (قوله فلو وقفه السلطان) اي بعد ما صار لبيت المال بموت اربابه وقد منّا ان هذا ارساد لا وقف حقيقي (قوله عاما) كالمسجد والمقبرة والسقاية ومثله ما وظفه في مسجد ونحوه للعلماء ونحوهم ممن له حق في بيت المال فلا يجوز لاحد ابطاله نعم لاسلطان مخالفة شرط واقفه بزيادة ونقص ونحو ذلك لا يصرفه عن جهته الى غير جهة كما مر عند قوله ونقل عن المبسوط (قوله ولوجه خاصة) كذريته أو عتقائه (قوله لا يصح) لان فيه تعطيل حق بقية المسلمين وقد بسط المقام في شرح الوهبانية فراجع (قوله فظاهر كلامهم قبولها) كالواشهد بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة بها فتاوى المصنف وكذا شهادة اهل الحلة بوقف عليها وابناء السبيل بوقف على ابناء السبيل وهذا في الشهادة باصل الوقف لا فيما يرجع الى الغلة كشهادة باجارة ونحوها فلا تقبل لان له حقاً فيها فكان متبهما كافي شهادات البحروسيات تمامه هناك ان شاء الله تعالى قيل قوله والاجير الخاص ووجه القبول ان الشهادة تقبل في الوقف حسبة بدون الدعوى كما مر (قوله بل يهدده) يومين أو ثلاثة فان فعل والا يكتفى منه باليمين بحر (قوله ولو اتهمه بخلفه) اي وان كان امينا كالمودع يدعى هلاك الوديعة او ردها قيل انما يستحلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً وقيل يخلف على كل حال بحر عن القنية قلت وسيأتى قيل كتاب الاقرار انه لا تخليف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضي وصى يتيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع اه (قوله قلت وقد منّا الخ) استدراك على قوله ولو متبهما بخبره على التعيين وقد يجاب بحمل ما قدمه على ما اذا كان معروفاً بالامانة (قوله باليمين) يخالف لما في البحر عن وقف الناصحي اذا آجر الواقف أو قيمه أو وصيه أو أمينه ثم قل قبضت الغلة فضاغت أو فرقها على الموقوف عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه اه ومثله في الاسعاف وكذا في شرح الملتقى عن شروط الظهيرية ثم قال وسيجيء في العارية انه لا يضمن ما انكروه بل يدفعه ثانياً من مال الوقف اه وفي حاشية الخير الزملي الفتوى على انه يخاف في هذا الزمان اه قلت بل نقل في الحامدية عن المفتي ابي السعود انه افتى بانه ان كان مفسداً مبذراً لا يقبل قوله بصرف مال الوقف بيمينه وفيها القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امرأته بالظاهر فحينئذ تزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق بيري عن احكام الاوصياء وعلى هذا لو ظهرت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو بيمينه وهي كثيرة الوقوع اه وفيها عن فتاوى الشلبي بعد كلام ومن اتصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فسقاً لا يقبل قوله فيما صرفه الا بيمينه اه وبقي هل يقبل قول الناظر الثقة بعد العزل ايضاً ذكر الحموي في حاشية الاشياء من كتاب الامانات ان ظاهر كلامهم القبول لان

بطلانه بطريق شرعي فيعود للملك واقفه او وارثه او لبيت المال فلو وقفه السلطان عاماً جاز ولو لوجه خاصة فظاهر كلامهم لا يصح * لو شهد المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها * لا تلزم المحاسبة في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجال لو معروفاً بالامانة ولو متبهما يجبره على التعيين شيئاً فشيئاً ولا يحبس بل يهدده ولو اتهمه بخلفه قنية قلت وقد منّا في الشركة ان الشريك والمضارب والموصى والمتولى لا يلزم بالتفصيل وان غرض قضائهم ليس الا الوصول لسحت المحصول * لو ادعى المتولى الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افتى المتألا ابو السعود انه ان ادعى الدفع من غلة الوقف

مطلب

في الوقف اذا انقطع ثبوته

مطلب

في محاسبة المتولى وتخليفه

مطلب

في قبول قول المتولى في ضياع

الغلة وتفريقها

مطلب

اذا كان الناظر مفسداً لا يقبل قوله بيمينه

العزل لا يخرج عنه كونه أمينا وإطال فيه فراجع به وافق المصنف قياسا على الوصي لو ادعى بعد بلوغ اليتيم انه انفق كذا فانه يقبل وعلاوه بأنه اسند الى حالة منافية للضمان **(قوله في وقفه)** اي وقف الواقف المعلوم من المقام **(قوله قبل قوله)** اي ولو بعد موتهم كما في شرحه على الملتقى **(قوله لا يقبل قوله)** لان ما يأخذه الامام ونحوه ليس مجرد صلة بل فيه شوب الاجرة كما مر **(قوله قال المصنف)** اي في فتاواه لكن قال في كتابه تحفة الاقران غير ان العلماء على الافتاء بخلافه اه وفي حاشية الخير الرمل والجواب عما قاله ابو السعود انها ليس لها حكم الاجرة من كل وجه ومقتضى ما قاله ابو السعود انه يقبل قوله في حق براءة نفسه لافي حق صاحب الوظيفة لانه امين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقوله يعني المصنف هو تفصيل في غاية الحسن في غير محله اذ يلزم منه تضمن الناظر اذا دفع لهم بلا بينة لتعديده اه قلت وفيه نظر بل الضمان على الوقف لانه عامل له ولا تعدى منه اصلا لانه دفع حقا لمن يستحقه فاين التعدي اذا لم يشهد والالزم انه يضمن ايضا في مسألة استجاره شخصا للبناء اذا دفع له الاجرة بلا بينة ولذا قال في الحامدية بعد نقله كلام الخير الرمل قلت تفصيل ابي السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة فهي مثلها وقول العلماء يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم محمول على غير ارباب الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى انهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كالاجرة لا محالة وهو كأنه أجبر فاذا اكتفينا بيمين الناظر يضيع عليه الاجر لا سيما نظار هذا الزمان وقال المولى عطاء الله افندى في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا افندى عن هذه المسئلة فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي اجرة لا بد للمتولى من اثبات الاداء بالينة والا فهي صلة وعطية يقبل في ادائه قول المتولى مع يمينه وافتاء من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين بتجوز المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات اه **(قوله قلت وسيجيء الخ)** حيث قال واما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حقهم لكن لا يضمن ما انكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسط في حاشية اخي زاده اه قلت وسيجيء قبله في الوديعة حكم مالومات الناظر مجعلا غلات الوقف فراجع **(قوله في الاصح)** ذكر مثله في البحر عن القنية معللا بأن المعزول أجرها للوقف لا لنفسه خلافا لما أفق به في فتاواه كما نبه عليه الرمل **(قوله قال المصنف والذي ترجح عندي لا)** اي لا تصح مصادقته واخذ المصنف ذلك من قوله في الوالولية من حكى امرا لا يملك استثنائه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفى الضمان عن نفسه صدق قال وحكاية المتولى ذلك فيه ايجاب الضمان على جهة الوقف فينبغي عدم تصديقه وهذا ما ترجح عندي في الجواب اه قلت وهذا يشمل المعزول والمنصوب فذكر المعزول غير قيد واصرح مما ذكره المصنف ما في دعوى البرازية لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف ومثله في السابع من العمادية وفي فتاوى الخانوتي من الاجارة التصديق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح **(قوله ليس للمتولى الخ)** فيه كلام يأتي قريبا **(قوله ويجب صرف الخ)** حاصل ما ذكره المصنف انه سئل عن قرية موقوفة يريد المتولى ان يأخذ من اهلها ما يدفعونه بسبب الوقف

في وقفه كاولاده وأولاد أولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوها لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء في الجامع بأجرة معلوما ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشياء قلت وسيجيء في العارية معزيا لاني زاده لو أجر القيم ثم عزل فقبض الاجرة للمنصوب في الاصح وهل يملك المعزول مصادقة المستأجر على التعمير قيل نعم قال المصنف والذي ترجح عندي لا * ليس للمتولى اخذ زيادة على ما قرر له الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثناء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية

مطلب

لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف

مطلب

فيما يأخذه المتولى من العوائد العرفية

من موائد العرفية من سمن ودجاج وغلال أخذوها لمن يحفظ الزرع ومن يخضر تدريته
مدفع مولى لهما منها سير ويأخذ الباقي مع ما ذكر لنفسه زيادة على معلومه فاجاب جميع
ما تحصل من الوقف من ثمن وغيره مما هو من ثمنات الوقف يصرف في مصارفه الشرعية
كعمارته ومستحقه اه ما يخصه لكن افنى في الحرية بأنه اذا كان في ربيع الوقف عوائد
قديمة معهودة يتناولها الناظر بسعيه له طلبها لقول الاشباه عن احارات الظهيرية والمعروف
عروف كالمشروط شرطاً فهو صريح في استحقاقه ما جرت به العادة اه ما يخصه قلت ويؤيده
مدى البحر من جواز اخذ الامام فاضل الشمع في رمضان اذا جرت به العادة وقد ظهر لي انه
لا ينافي ما ذكره المصنف لان هذا في المتعارف أخذه من ربيع الوقف بأن تعورف مثلاً ان
هذا الوقف يأخذ متواليه عشر ريعه فحيث كان قديماً يجعل كأن الواقف شرطه له وما ذكره
المصنف فيما يأخذ متوالي من اهل القرية كالذى يهدى له من دجاج وسمن فان ذلك رشوة
وكالذى يأخذ من الغلال المذكورة التي جعلت للحفاظ ففهم لكن الذى يظهر ان الغلال
اذا كانت من ربيع الوقف يجب صرفها في مصارف الوقف واما مثل الدجاج فيجب رده على
اتحابه وهو ما اشار اليه بقوله ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على الراشئ نعم ان
كان ما يأخذ منهم تكملة اجر المثل يجب صرفه في مصارف الوقف وذلك كما يقع في زماننا
كثير ان المستأجر اذا كان له كدك او كردار في دكان او عقار لا يستأجر الا بدون اجر المثل
وبدفع للناظر دراهم تسمى خدمة لاجل ان يرضى الناظر بالاجارة المذكورة فهي في الحقيقة
من اجرة المثل فلو قلنا بردها على المستأجر يلزم ضرر الوقف ولا تحل للناظر لانه عامل للوقف
بما شرطه له الواقف او القاضى وقد صرحوا أيضاً بان الناظر اذا لم يمكنه أخذ الاجرة من
المستأجر وظفر بمال المستأجر فله أخذ قدر الاجرة منه فهذه الخدمة ان كانت رشوة لا يجب
ردها على الراشئ حيث لم يمكنه أخذ اجرة المثل منه بل عليه صرفها في مصارف الوقف وبهذا
علم حكم ما يفعله الناظر في زماننا من أخذهم ما يسمونه تصديقا فيما اذا مات صاحب الكدك
والكردار فيأخذ الناظر من ورثته دراهم ليصدق لهم على انتقال ذلك اليهم وكذا اذا اشتري
أحد ذلك يأخذ من المشتري دراهم فان كان ذلك تكملة أجر المثل فأخذه جائز ان صرفه في
مصارفه والافلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم **(قوله)** ويجب على الحاكم الخ لم أجده
في نسختي من فتاوى المصنف **(قوله)** غلب الدعوى الشرعية الغلب بالكسر عاقبة الشيء كما
في التاموس ط وهو متعلق بقوله يجب لان وجوب الحكم على الحاكم بعد الدعوى الشرعية
وذا ادعى الراشئ على المرتضى بما دفعه اليه وثبت ذلك وجب على الحاكم أمر المرتضى
برد الرشوة ففيه **(قوله)** قاب لكن الخ استدراك على قول المصنف في فتاواه ليس
بمتوالي أخذ زيادة على ما مر له واقفات والحواب أن كلام المصنف فيمن شرط له الواقف
شيئاً معيناً ومسحوقاً في ثوب يا ومر أيضاً عقب مسألة الجذمية فيمن نصبه القاضى ولم يشترط
له الواقف شيئاً كما قدمناه لكن قدماً أيضاً عن أشفع الوسائل بحثنا أن الاول لوعين له
الواقف أقل من أجر المثل فلهذا قضى أن يكمل له أجر المثل بطلبه فهذا مقيد لاطلاق المصنف
كما قدمناه هناك **(قوله)** لو دفع على فقراء قرابته الخ سيأتى تفسير القرابة والفقير في آخر

مطلب

في تحرير حكم ما أخذه
المتولى من عوائد

مطلب

فيما يسمى خدمة وتصديقاً
في زماننا

ويجب على الحاكم امر
المرتضى برد الرشوة على
الراشئ غلب الدعوى
الشرعية الشكل من فتاوى
المصنف قلت لكن سيحجى
في ثوب يا ومر أيضاً أن
للمتولى أجر مثل عمله
فتبه « لو وقف على فقراء
قرابته لم يستحق مدعيها
ولو وليا الصغير الابنية
على فقره وقرابته مع
بيان جهتها فإذا قضى له
استحققه

مطلب

في أحكام الوقف على فقراء
قرابته

الفصل الآتي وفي البرارية وقف على فقراء قرابته فجاء رجل وادعى انه من اقرباء الوقف وهو فقير كلف ان يبرهن على الفقر وانه من اقرب الوقف وانه لا احد تجب عليه نفقته وينفق عليه والفقر وان كان امرا اصليا يثبت بظاهر الحال لكن الظاهر يكفي للدفع لان الاستحقاق وانما شرط عدم المنفق لانه بالانفاق عليه يعد غنيا في باب الوقف وشرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الانفاق فيكون فقيرا قال هلال ولا بد ايضا ان يسأل عنه في السر ثم يستحلفه بالله مالك مال ولاك احد تجب نفقتك عليه وان برهن على ما ذكرنا فاخير عدلان بغناه فهما اولى والخير والشهادة هنا سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو لا العلم احدا تجب نفقته عليه كفى ولو زعم البعض انه غني ان ادعى ان له مالا يصير به غنيا له ان يحلفه على انه ليس بغني وليس له تحليل المتولى لانه لو اقر لا يلزم شيء فاذا انكر لا يحلف والحكم في ذلك هو الوقف لو حيا والافن الوقف في يده ولو احد الوصيين دون الوارث واحباب الوقف فان برهن على المتولى انه قريب الوقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين اولاد اولاد لاهل الاخوة المطلقة او العمومة وان قالوا لا نعلم له وارثا آخر اعطاه والايثاني زمانا ثم يدفع اليه يأخذ كنفلا عندهما كافي الميراث واذا اراد الرجل اثبات قرابة ولده او فقره فله ذلك لو صغير بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم ووصى الاب مثله فان لم يكونا فللام او العلم اثبات ذلك او الصغير في حجرها استحسانا لانه تمحض نفعه فاشبهه بقول الهبة اه ملخصا وتمام الفروع فيها فراجعها وسيأتي آخر الفصل الآتي ماله تعلق بماهـ **(قوله من حين الوقف عليه)** اي من حين وجود شرط كونه من اهل الوقف وهو الفقر والقرابة لامن حين القضاء قال في الاسعاف فان شهد له بالفقر بعد مجيء الغلة لا يدخل فيها وانما يدخل فيما يحدث منها بعد الشهادة الا ان يشهد له في وقت ويسند فقره الى زمن سابق فانه يقضى له بالاستحقة ق من مبدأ الزمن الاول وان طال اهـ **(قوله اُجاب نعم)** اي ينقطع حقها بالتزوج الا ان يشترط ان من مات زوجها او طلقها عاد حقها اسعاف وفتح وفي لسان الحكم لابن الشحنة ان جده اُجاب كذلك وان الكافي خالفه وقال يعود الدوام كما كان بالفراق ووقع النزاع بين يدى السلطان وان جده اخرج النقول فوافقه الحاضرون **(قوله فلا شيء له الا ان يشترط الخ)** بخلاف ماله ووقف على من يسكن بغداد من فقراء قرابته فانقل بعضهم وسكن الكوفة ثم عاد اليها وسكن فانه يعود حقه لان النظر ههنا الى حالهم يوم قسمة غلة الوقف الا ترى انه لو افقر الاغنياء واستغنى الفقراء تكون الغلة لمن افقر دون من استغنى ولو لم ينظر الى حالهم يوم القسمة لربما لزم دفع الغلة الى الاغنياء دون الفقراء وتمامه في الاسعاف فافهم **(قوله قضى بدخول ولد البنت)** أى في صورة الوقف على اولاد اولاده **(قوله لا الماضى لومستهلكة)** لان الحكم وان كان يستند الى وقت الوقف لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة كالحكم بفساد النكاح بغير ولى لا يظهر في الوطآت الماضية والمهر حتى لو كانت غلات السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات حصتهم منها شرح الوهبانية عن القنية ما خلا لكن تقدم انفا في اوقف الفقراء قرابته انه من قضى له استحقه من حين الوقف عليه وفي قضاء الخيرية لو ثبت أن الوقف

من حين الوقف عليه
فاوى ابن نجيم وفيها سئل
عن شرط السكنى لزوجه
فلانة بعد وفاته مادامت
عزبا فمات وتزوجت
وطاقت هل ينقطع حقها
بالتزويج اُجاب نعم قلت
وكذا الوقف على امهات
اولاده لامن تزوج او على
بني فلان الا من خرج
من هذه البلدة فخرج
بعضهم ثم عاد او على بني
فلان ممن تعلم العلم فترك
بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء
له الا ان يشترط انه لو عاد فله
فليحفظ خزائنه المفتين وفي
الوهبانية قضى بدخول
ولد البنت بعد مضي سنين
فله غلة الآتي لا الماضى لو
مستهلكة وقف على بنه
وله ولد واحد فله النصف
والباقي للفقراء او على ولده
له الكل

مطلب

اذا قل مادامت عزبا
فتزوجت وطلقت ينقطع
حقها

فما اذا قضى بدخول ولد
البنت

سوية بين زيد وعمرو وكان يريد يتناول زيادة عما يخصه مدهنتين اجاب لعمر والرجوع عليه بما تناوله زائدا عن حقه المدة الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفا فيستند لاثبت وعامل حتى يقتصر كقرره انتخاب الاصول والفروع ايضا اه وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن واقف وقف على ذريته ففرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم اثبت واحداً منه وقضى على الناظر فطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك اجاب بأنه ان دفع الى الجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذاً من مسألة الوصى اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجع الدائن عليه والاعلى القابضين ولا يعارضه ما في القنية لموقضى بدخول اولاد البنات الخ لان دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وذكر ذلك بعينه في فتاوى الخانوتي وحاصله ان في دخول اولاد البنات في الوقف على اولاد اولاده خلافاً كما سيأتي تحريره فاذا قضى بدخولهم فإنه وان وقع دخولهم مستند الى وقت الوقف لكن بسبب الاختلاف صار الحكم مثبتاً حقهم الآن في الغلة القائمة فانهم غلة سنة الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة للاستناد دون المستهلكة لشبهة الاقتصار بخلاف من لم يقع خلاف في دخوله ثم اثبت دخوله فان القضاء به مظهر انه منهم لاثبت فيستند ولا يقتصر كما مر فتدبر (قوله) لانه مفرد مضاف فيهم) اي الواحد والاكثر بخلاف بنيه وعبارة الاسعاف لان اقل الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدق على الواحد فاهذا اختلافاً في الحكم اه * (تنبيه) * في البحر ولو وقف على اولاده وليس له الا واحد او على بنيه وليس له الا ابن واحد كان النصف له والنصف للفقراء هكذا سوى بينهما في الخانية وفرق بينهما في فتح القدير فقال في الاولاد يستحق الواحد الكل وفي البنين لا يستحق الكل وقال كأنه مبني على العرف وقد علمت ان المنقول خلافاً اه قات والحاصل انه لا فرق بين اولاده وبنيه في ان الواحد يستحق النصف فقط لان اللفظ جمع فله في الوقف اثنان كالوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مر وما ذكره في الفتح مشى عليه في ايمان الاشياء حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه الخ وقال في الدر المنقى آخر الوقف واماماً في الاشياء فقد عزاه للعمدة وكذا ذكره في التارخانية وغيرها فلم يبق الكلام الا في التوفيق فأقول وبالله التوفيق قد لاحت لي انه لا يبعد ان يحمل كلام الخانية على ما اذا وقف على اولاده وله ولد ان ثم على الفقراء فأت واحد وبقي واحد وقت وجود الغلة كما يفيد قوله ولد وقت وجود الغلة فيندفع عن الاشياء الاشتباه فتدبر ولا قوة الا بالله اه قلت ويكنى في التوفيق ما مر عن الفتح من ابتناؤه على العرف اذ لا شك ان من وقف على اولاده واولادهم يريدانه لوبقى منهم واحداً أخذ الوقف كله وبما تقرر علمت ان ما في الفتح منقول ايضا (قوله) للمتولى الاقالة لو خيراً) كذا في البحر عن جامع الفصولين وقال في الاشياء اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظراً قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر تعجل الاجرة كفي القنية ومشى عليه ابن وهبان اه لكن في شرح الوهبانية للشرنبلالي اقول هذا ليس فيه تحرير فان قبض الاجرة وعدمه ليس فيه نظر للخير وعدمه

مطلب

اثبت واحداً من الذرية يرجع بما يخصه في الماضي

لانه مفرد مضاف فيهم * للمتولى الاقالة لو خيراً * آجر بعرض معين صح

مطلب

من وقف على اولاده هل يشمل الواحد اولاً

مطلب

في اقالة المتولى عقد الاجارة

بل النظر انما هو مافية مصاحبة وهو الذي في البحر عن جامع الفصولين المتولى يملك الاقله
لو خيرا واطلاقه يشمل القبض وعنده ويشمل ائمة عقد ناظر قبله وتؤيده مسئلة هي اوباع
القيم دار الشراها بمل الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن
المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلما منصوب اقله بالاخلاف كذا في البحر وفي الاشياء المتولى
على الوقف لو اجر الوقف ثم اقل ولا مصاحبة لم ينز على الوقف فليست له المصاحبة وعنده بما
ولذا قل في الدرر اذا باع المتولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لانه زائفة اه مع ان
المبيع اذا عاد ترجع ماله على ما كانت عليه والعين المؤجرة لان في الاجرة ينقض الزمن الا
بالاستحجار فينبوت النفع الذي لزم بالاستحجار فكان عدم صحة الاقله مع فوات دفع الزم
من اقله البيع خصوصا وقد تربوا الضرر باحتياج العين التي كانت مؤجرة بمؤنة كضمان
ومرمة بها اه (قوله وخصاه بالتقود) بناء على ان الناظر وكيل يتصرف بالعرض وبالتقد
وبالنسبة عنده وعندها بالتقود كما سيأتي في كتاب الوكالة كذا قيل والمسئلة نفسها في
الوهابية (قوله المستأجر غرس الشجر الخ) كذا في الوهبانية واصله في القنية يجوز الاستحجار
غرس الاشجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من
المتولى دون حفر الخيض وانما يدخل للمتولى الاذن فيايزيد الوقف به خيرا ثم قل قلت وهذا
اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها اما اذا كان يجوز الحفر والغرس والحط من ترابها
لوجود الاذن في مثاها دلالة اه ولا يخفى ان قوله قلت الخ محله عند عدم الضرر بالارض
كما يعلم بالاولى من قوله وانما يدخل الخ ثم اعلم ان العادة في زماننا ان الناظر لا يمكن المستأجر من
الغرس الا بانه اذا لم يكن له في الارض حق القرار المسعى بمسكة المسكة فياينى انه لا يملك ذلك
بدون اذنه ولا سيما وفيه ضرر على الوقف لان النفع ان يغرس الناظر للوقف او يأذن
للمستأجر بالانصبة وهي ان يغرس على ان الغراس بينه وبين الوقف كاهو العادة ولا شك انه
انفع من غرسه لنفسه فقط (قوله وما بناء مستأجر او غرسه فله) اي اذا بناء من ماله بلا اذن
الناظر ثم اذا لم يضر رفعه بالبناء القديم رفعه وان ضرر فهو المضيع ماله فايترتب الى ان يتخلص
من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة من غيره اذا ليدله عليه حيث
لا يملك رفعه ولو اصاب حوا على ان يجعله للوقف بثمن لا يجاوز اقل القيمتين منزوعا او مبنا فيه
صح جامع الفصولين وفي حاشية الاخير الرمي اقول ظاهره اشتراط الرضا اذا المصاح لا يكون
الاعنه مع أنهم صرحوا في الاجارة اذا مضت المدة وكان القلع يضر بالارض يتحاشى مؤجر
بأقل القيمتين جبرا واطلاقه يقتضي عدم الفرق بين الوقف وملك اذا لوجه للفرق بينهما في
ذلك فيحمل المصالح في كلامه على مجرد الاخبار بالصحة لاعلى انه شرط متعين في ذلك اه وفي
الحانية طرح فيها المرفقين وغرس الاشجار ثم مات فلا شجار لورثته ويؤمرون بقلمها ولا
رجوع لهم بما زاد المرفقين في الارض عندنا اه وقدمنا مسئلة استبقاء المستأجر العمارة
في الارض المحتكرة قبل الفصل عند قول المشرح وأما الزيادة في الارض المحتكرة وقدمنا
مسئلة العمارة بأذن الناظر عند مسئلة الاستبدال (قوله والمتولى بناؤه الخ) اعلم ان البناء
في أرض الوقف فيه تفصيل فان كان الباني المتولى عليه فن كان بمل الوقف فهو وقف سواء

وخصاه بالتقود المستأجر
غرس الشجر بلا اذن
الناظر اذا لم يضر بالارض
وايس له الحفر الا بأذن
وبأذن لو خيرا والا لوما
بناء مستأجر او غرسه
فله ما لم ينوه للوقف
* والمتولى بناؤه وغرسه
لوقف

مطلب

للمستأجر غرس الشجر

مطلب

انما يدخل للمتولى الاذن فيما
يزيد الوقف به خيرا

مطلب

في حكم بناء المستأجر
في الوقف بلا اذن

مطلب

في حكم بناء المتولى وغيره
في أرض الوقف

... يوقف ونفسه ... وان من ماله يوقف او يوصى فهو وقف الا اذا كان هو الواقف ...
 ... ص في قبوله كفي سريرة وان ياد من ماله نفسه واشهد انه له فهو له كفي القنية والمجتي ...
 وان لم يكن متوليا فان بي باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بي يوقف فوقف وان لنفسه ...
 او اطلق فله رفعه ان لم يضر وتامه في ط عن الاشياء وحواشيها وهي ... ولو عرس في ...
 المسجد يكون للمسجد لانه لا يغير فيه نفسه (قوله) ما لم يشهد به نفسه قبله اي قبل ...
 البناء وهو متعلق يشهد وهذا اذا بناء من ماله كاعلم من ماله وقيد بالاشهاد تبعا للجامع ...
 المصوبين وغيره لكن صرح الحنفية بان القول قوله اذا اختلت هو واهل الوقف بان قال ...
 زرعتما نفسي بذري وفقتي وذلوا بل لنا لان البذر له فاحدث ماله فهو بمنزلة الواقف فيما ...
 يزرع له قال الحنفية وارى اخراجه من يده بما فعل ويضرب نقصان الارض اه ومثله ...
 في الحائض وهو صريح ضابطه ان يكون خيانة منه يستحق بها العزل وكأنه في البحر لم يره حيث ...
 قل ويأبى ان يكون خيانة وقدما عند قوله وينزع وجوبا رخصا عن شرح الاشياء لليرى ...
 انه يؤخذ مما ذكرناه ان الناصر لو سكن دار الوقف ولو باجر المثل للقاضي عزله لان نص ...
 في خزائن الاكل انه لا يجوز له السكنى ولو باجر المثل (قوله) لو اجر لابنه اي الكبير ...
 اذا صغير بيع له شرح الوهبانية وفي جامع الفصولين لو باع ثم ماله الوقف او اجر ممن ...
 لا قبل شهادته له لم يجوز عند أبي حنيفة وكذا الوصى وقيل الوصى كضارب وفيه المتولى اذا ...
 اجر دار الوقف من ابنته البالغ او ابنته لم يجوز عند أبي حنيفة الا باكثر من اجر المثل كييع ...
 وصى لو يمثل قيمته صح عندها ولو خير اليتيم صح عند أبي حنيفة وكذا متول اجر من نفسه ...
 لو خيرا صح والا لا و معنى الخير مرفى بيع الوصى من نفسه وبه يفتى اه والذي مر هو قوله ...
 في شراء مال الصغير جاز للوصى ذلك لو خيرا وتفسيره ان يأخذ بخمسة عشر ما يساوى ...
 عشرة او يبيع منه بعشرة ما يساوى خمسة عشر وبه يفتى اه (قوله) كعبه اتفاقا وكذا ...
 الوهبانية (قوله) هذا لو باشر بنفسه اما لو ذهب الى القاضي فاجر به صح شرح الوهبانية ...
 عن الحنفية قلت ويشكل عليه ما مر عند قوله ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه ثم للقاضي ...
 من ان القاضي لا يملك التصرف مع وجود المتولى والجواب انه لا يملك ذلك على ما فيه ...
 من النزاع عند صحة تصرف المتولى بنفسه وهنا لا يصح وقدما عند الكلام على قطع الجهات ...
 ليعمير ان المتولى لو عمل كالفاعل والبناء فله قدر اجرته لو أمره الحاكم والا فلا اذا لا يصلح ...
 مؤجرا او مستأجرا وهذه العلة جارية هنا وقدما أيضا اول الفصل اذا شرط الواقف ان ...
 لا تؤجر الارض اكثر من سنة وكانت اجاراتها اكثر نافع لمفقير فليس للقيم ان يؤجرها اكثر ...
 بل يرفع الامر للقاضي يؤجرها لان له ولاية النظر للفقراء فافهم (قوله) وكذا الوصى ...
 أى من قبل الاب بخلاف وصى القاضي فله لا يصح بيعه ولا شراؤه بل يبيع ولو خيرا كسياتى ...
 في بابه والاجارة يبيع المنافع اوده ط (قوله) بخلاف الوكيل فله لا يعقد مع من ترد شهادته ...
 له للهمة عند الامام الا اذا اطلق له الموكل كسياتى في بابها اوده ط (قوله) اي لكونه يعمل ...
 بالمرسل (ع) هو من سقط منه الصجاني ط وهذا التعليل ذكره في شرح الوهبانية بقوله وفي ...
 حظي تعليله بكونه يعمل الخ ولكنى لم أظفر به الآن اه قلت ووجهه انه عمل بكل

ما لم يشهد انه لنفسه قبه
 ولو اجر لابنه لم يجوز خلاه
 له كعبه اتفاقا هذا
 له بنفسه فلو اتقضى
 صح وكذا الوصى بخلاف
 كمال وقف على
 الحنفية لا يدخل
 في الشافعي اذا لم يكن
 في ما حدث به دخل
 الحنفية في صفة ولا
 رده في كونه يعمل
 بالمرسل ويقدم خبر الواحد
 على القياس

مطلب

لو اجر المتولى لابنه او
 ابنته لم يجوز الا باكثر من
 اجر المثل

٤٠٠ له هو من سقطت منه
 بطله ابدى حاشية ط
 هو ما سقط الخ هي ط
 اه مصححه

الاحاديث حيث لم يترك العمل بهذين فصار احق باطلاق هذا اللفظ عليه والظاهر ان هذا عند عدم العرف أما اذا تعورف اطلاقه على من غلب عليه هذا العلم حتى اشتهر به وصار يطلق عليه انه من اهل الحديث تعيين حمله على عرف الواقف كما قدمناه في مسألة ابن المنقار **(قوله)** وجاز على حفر القبور والاكفان) هو المفتي به كما في البحر عن الفتاوى وفي شرح الوهبانية ان الصحة اظهر **(قوله)** لاعلى الصوفية والعميان في الاصح) فانه وقع فيه خلاف قال في شرح الوهبانية عن الخلاصة بعد حكاية الخلاف واخرج الامام على السعدي الرواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجعوا الى جوابه اه قلت لكن في الاسعاف قال شمس الائمة اذا ذكر مصرف فيهم تخصيص على الحاجة فهو صحيح وان استوى فيه الاغنياء والفقراء فان يحصون صح والابطال الا ان كان في لفظه ما يدل على الحاجة عرفا كالتامى فالوقف عليهم صحيح ويصرف فقرائهم فهذا الضابط يقتضى صحة الوقف على الزمنى والعميان وقراء القرآن والفقهاء واهل الحديث ويصرف فقرائهم لاشعار الاسماء بالحاجة استعمالا لان العمى والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقير وهو اصح مما سيأتى في باب الباطل انه باطل على هؤلاء اه ومقتضاه انه يصح على الصوفية ايضا لان الفقر فيهم اغاب من العميان بل اصطلاحهم تسميتهم بالفقراء وهذا ان كانت العلة ما ذكر والا ففي التتار خاتمة عن الامام ابى اليسر ان الصوفية انواع فبهم قوم يضربون بالزامير ويشربون الخمر الى ان قال فيهم اذا كانوا بهذه المثابة كيف يصح الوقف عليهم اه افافاد ان العلة ان منهم من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قرينة ويحتمل ان المراد لا يصح الوقف على هذا النوع منهم اذا عينهم الواقف وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكنه من حيث المعنى اظهر لان لفظ الصوفية انما يراد به في العادة من كانوا على طريقة مرضية اما غيرهم فليسوا منهم حقيقة وان سموا انفسهم بهذا الاسم فاذا اطلق الاسم لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه وان سموا انفسهم بهذا الاسم فاذا اطلق الاسم لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه اهل ذلك الاسم حقيقة وحينئذ تكون علة الصحة مامر من غلبة وصف الفقر عليهم فاغنم هذا التحرير **(قوله)** وفي النهر عن الاسعاف الخ) تخصيص لما أفقته ابو السعود **(قوله)** فهو اولى) اى الاعلم بامور الوقف اولى ومثله لو استويا في الديانة والسداد والفضل والرشاد فالاعلم بامور الوقف اولى بحر عن الظهيرية **(قوله)** وكذا لو شرطه لارشدهم) فيقدم بعد الاستواء فيه الاسن ولو اتى كما في الاسعاف والاعلم بامور الوقف وأفقته في الاسماعيلية بتقديم الرجل على الاتى والعالم على الجاهل اى بعد الاستواء في الفضيلة والرشد قال في البحر والظاهر ان الرشد صلاح المال وهو حسن التصرف وفيه عن الاسعاف ولو قل الافضل فالافضل فأبى الافضل القبول او مات يكون لمن يايه على الترتيب ذكره الخصاص وقال هلال القياس ان يدخل القاضي بدله رجلا مادام حيا فان مات صارت الولاية لمن يليه في الفضل ولو كان الافضل غير موضع أقام رجلا مقامه واذا مات تتقل لمن يليه فيه واذا صار اهلا بعده ترد الولاية اليه وكذا لو لم يكن فيهم اهل أقام القاضي اجنبيا الى ان يصير فيهم اهل ولو صار المفضل منهم افضل ممن كان افضلهم تتقل الولاية اليه فينظر في كل وقت الى افضاهم كالوقف على الاقفر فالاقفر اه ملخصا قات وبه علم عدم صحة ما أفقته في الحامدية

مطلب

في اتم على الصوفية
والعميان

قوله من يحصون اهل
صوابه يحصوا بنحو
النون اه مصححه

وجاز على حفر القبور
والاكفان لاعلى الصوفية
والعميان في الاصح * ولو
شرط النظر الارشدا لارشد
من اولاده فاستويا اشتركا
به أفقته المتلا ابو السعود
معالا بأن افضل الفضيل
يتنظم الواحد وانعقد
وهو ظاهر وفي النهر عن
الاسعاف شرطه لافضل
اولاده فاستويا فلا ينهم
ولو احدهما ورع والاخر
اعلم بامور الوقف فهو اولى
اذا أمن خيانه انتهى
جوهرة وكذا لو شرطه
لارشدهم كما في انفع
الوسائل

مطلب

في شرط التولية لارشد
فالارشد

مطلب

اذا صار غير الارشدا لارشد

انه اذا اثبت احدهما ارشديته انه لا تقبل بينة آخر انه صار ارشد واستند لما في حاوى
السيوطى ان العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابتداء لافى الانشاء وبينت الجواب عنه في
في تحقيقها وذكرته فيه تفصيلا أخذنا من القواعد المذهبية وهو انه اذا ادعى آخر الارشدية
قبل الحكم بها للاول وتعارضت البيتان اشتركا في تولية لما مر من ان افعلى التفضيل
يتنظم الواحد والاكثر ولانه لا سبيل الى ترجيح احدى البيتين على الاخرى قبل الحكم وان
كان بعده وقصر الزمن لا تسمع الثانية لترجح الاولى بالحكم بها فتلغوا الثانية واما اذا طال
بحيث يمكن ان يصير الثانى ارشد فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الآن ارشد
من الاول والله تعالى اعلم اه ثم رأيت التصريح بذلك فى فتاوى الشيخ قاسم حيث قال اذا
قامت بينة اخرى بالارشدية غيره فلا بد من تصريحها بأن هذا أمر تجدد وذكر قبله ان
الشهادة بالارشدية تحتاج ان يكون الاولاد واولاد الاولاد معلومين محصورين ليكون
المشهود له ارشد من غيرهم (قوله ولو ضم القاضى للقيم تقة) تقدم عند قول المشرح ليس
للقاضى عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين انه يضمه اليه اذا طعن فى امانته بدون اثبات
خيانة والاعزله وتقدم تمام الكلام عليه هناك (قوله والافله ذلك) قديقال انه اذا ضمته اليه
للضمن فى امانته وكان الاصيل الاستقلال بالتصرف لم يبق فائدة لضمه اليه الا ان يصور فيما اذا
ضمه اليه اعانته للضمن ولا خيانة تأمل (قوله ليس للمشرف التصرف) ٣ بل له الحفظ لان
التصرف فى مال الوقف مفوض الى المتولى خاتية والظاهر ان المراد بالحفظ حفظ مال الوقف
عنده لكن قل فى المتبحر وهذا يخالف بحسب العرف فى معنى المشرف اه ومقتضاه انه لو
تعرف تصرفه مع المتولى اعتبر ويحتمل ان يراد بالحفظ مشارفته للمتولى عند التصرف لئلا
يفعل ما يضر ويؤيده ما ذكره فى مشرف الوصى فى الخاتية قال الامام الفضلى يكون
الوصى اولى بامسك المال ولا يكون المشرف وصيا واثركونه مشرقا انه لا يجوز تصرف
الوصى الا بعلمه وفى ادب الاوصياء عن فتوى الخاصى وبقول الفضلى يفتى وانت خير بان
الوقف يستحق من الوصية ومسائله تنزع منها وعن هذا فتى فى الحامدية بأنه ليس للمتولى
التصرف فى امور الوقف بدون اذن المشرف واخطاؤه وفى الحيرة ان كان الناظر بمعنى
المشرف فقد صرحوا بان الوصى لا يتصرف الا بعلم المشرف وفيها سئل وقف له ناظر ومتول
هل لاحدهما التصرف بالاعمال الاخر اجاب لا يجوز والقيم والمتولى والناظر فى كلامهم بمعنى
واحد اه قات هذا ظاهر عند الافراد اما لو شرط الواقف متوليا وناظرا عليه كما يقع
كثيرا فيراد بالناظر المشرف وعن هذا اجبت فى حادثة بأنه ليس للمتولى الانحياز بلا علم
الناظر خلاف لما فى الفتاوى الرحيمية من انه لو آجر المتولى اجارة شرعية باجرة المثل لا يملك
الناظر معارضته لانه فى معنى المشرف تأمل وافى فى الاجماعية بأنه ليس للناظر معارضة
المتولى الا ان يثبت ان نفل رتبته بشرط الواقف اه قات وفيه نظر اذ لو نصبه القاضى
ناظرا على المتولى لثبوت خيانتة لم يستقل المتولى بالتصرف كما مر عن النهر بل مثله ما لو
نصبه عليه للطنع فى امانته كما بحثناه آنفا تأمل (قوله ليس للمتولى ان يستدين الخ)
مكرر مع ما تقدمه (قوله اذا كان مسجلا) مبنى على قول الامام ان الوقف لا يلزم بل

ليس للمشرف التصرف

ولو ضم الخاصى للقيم تقة
الى طرح حسبة عن الاصيل
ان يستقل بالتصرف لم أره
وافى الشيخ الاخ انه
ان ضم اليه خيانة لم يستقل
والافله ذلك وهو حسن
نهر وفى فتاوى مؤيد زاده
معرا لا لمحانية وغيره ليس
للمشرف التصرف بل
احفظ * ليس للمتولى ان
يستدين على الوقف
للمعارة الا باذن القاضى *
ما المتولى واجبة يدعون
تسليم الخاتية اليه فى حياته
ولا بينة لهم صدقوا
بينهم لا سكارهم الضمان *
لا يجوز الرجوع عن
الوقف اذا كان مسجلا
واكن يجوز الرجوع عن
الوقوف عليه المشروط
كاؤذن والامام والمعد

مصاب

القيم والمتولى والناظر
بمعنى واحد

الحكم والتسجيل ومرأى المفتي به قواهما (قوله وان كانوا اصحاب) الذى رأيت في فتاوى مؤيد زاده اذا لم يكونوا اصحاب أو في امرهم تهاون فيجوز للواقف الرجوع عن هذا الشرط اه وهكذا نقله عنها في شرحه على الملتقى ثم نقل عن الخلاصة لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلاً ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وتغييره وان كان مشروطاً كالمؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا اصحاب أو تهاونوا في امرهم فيجوز للواقف مخالفة الشرط اه قل ط اقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من المؤذن والامام ان لم يكونوا اصحاب ليس من الرجوع وانما هو مخالفة للشرط لكونها انفع للوقف بنصب غيرهم من يصلح فهو كما اذا شرط ان لا يتزع من الولاية فخان فانه يتزع ولا يعتبر هذا الشرط ويولى غيره وكذا اذا شرط ان لا يؤجر أكثر من سنة ولا رغبة فيما عينه فانه يخالف وما كان ينبغي للشارح ان يفرد هذا بفرع مستقل لانه يوهى انه يجوز له الرجوع في جميع الشروط وليس كذلك اه قالت وقد اجاد فيما أفاد أعطاء مولاه غاية المراد وحاصله انه لو شرط الواقف ان يكون الامام او المؤذن أو المعلم شخصاً معيناً يصح الرجوع عنه لو كان متهاوناً في مباشرة وظيفته او كان غيره اصحاب فهو في الحقيقة تغيير كما عبر به في الخلاصة اى تغيير الشخص المعين بغيره للمصلحة الراجعة الى المسامحة فهو نظير ما قدمه المصنف من قوله الباني اولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصحاباً ممن عينه وبه ظهر الجواب عما نقله الشارح عن الاشياء من قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولا هما وهو انه جائز لمصلحة اذا كانا مشروطين في اصل الوقف فبدونه بالاولى وقد ظهر انه ليس المراد انه يجوز للواقف الرجوع عن شروط الوقف كما فهمه الشارح حتى تكلف في شرحه على الملتقى للجواب عما قدمه عن الدرر قيل قول المصنف اتحاد الواقف والجهة من انه ليس له اعطاء الغلة لغيره من عينه لخروج الوقف عن ملكه بالتسجيل اه فانه صريح في عدم صحة الرجوع عن الشروط ولا يخالفه ما في المؤيدية على ما علمت ويدل عليه قوله في البحر ان التولية خارجة عن حكم سائر الشروط لان له فيها التغيير كما بداله واما باقى الشرائط فلا بد من ذكرها في اصل الوقف اه وفي الاسعاف ولا يجوز له ان يفعل الا ما شرط وقت العقد اه وفيه لو شرط في وقفه ان يزيد في وظيفة من يرى زيادته او ينقص من وظيفة من يرى نقصانه أو يدخل معهم من يرى ادخاله أو يخرج من يرى اخراجه جاز ثم اذا فعل ذلك ليس له ان يغيره لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وامضاء فقد انتهت ما رآه اه وفي فتاوى الشيخ قاسم وما كان من شرط معتبر في الوقف فليس للواقف تغييره ولا تخصيصه بعد تقررده ولا سيما بعد الحكم اه فقد ثبت ان الرجوع عن الشروط لا يصح الا التولية مالم يشترط ذلك لنفسه فله تغيير المشروط مرة واحدة الا ان ينص على انه يفعل ذلك كما بداله والا اذا كانت المصلحة اقتضت فاعتنم هذا التحرير (قوله فانها) ٢ اى الكناية كما يعلم بما بعده والمراد بها الضمير وتسمية الضمير كناية اصطلاح الكوفيين أفاده ط (قوله لا قرب المكنيات) اى لا قرب المذكورات التى يمكن ان يكون الضمير كناية عنها (قوله يقتضى الوضع) اى الاصل وهو عود الضمير الى اقرب مذكور اليه قلت وهذا الاصل عند الحلو عن القرائن ولذا قل في الحيزية سئل عن وقف على ولده حسن وعلى من يحدث له من الاولاد ثم على اولادهم المذكور ثم على اولاده

وان كانوا اصحاب اه
جوهرية وفي جواهر
الفتاوى شرطه لنفسه
مادام حياً ثم لولده فلان
ماعاش ثم بعده الماعف
الارشاد من اولاده قالها
تنصرف للابن لا الواقف
لان الكناية تنصرف
لا قرب المكنيات بمقتضى
الواقع

مطلب

لا يجوز الرجوع عن الشروط

٢ قوله فانها الخ هكذا بخطه
والذى في نسخ الشارح
قالها وهو الاوفق بما أتى
لا سيما ولا مرجع في الشارح
للضمير في قوله فانها تأمل
اه مصححه

مطلب

في ان الاصل عود الضمير
الى اقرب مذكور

الاناث واولادهم ثم حدث ما وقف ولد اسمع محمد منهم حسن المذكور فهل الضمير في يحدث له راجع الى حسن لانه اقرب مذكور أم الى الواقف فيدخل محمد فاجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بانه راجع الى الواقف ثم قال في الحيرية ان هذا مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظه وقد تقرر في شروط الواقفين انه اذا كان لفظ محتسلا ن تعيين احدهما بالغرض واذا ارجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف اصلبه واستحقاق اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهذا للغاية ظهوره غنى عن الاستدلال اهـ (قوله وكذلك مسائل ثلاث) اي يعتبر فيها الاقرب وان لم يكن هناك ضمير فن الثانية والثالثة لاصحير فبهما ط (قوله قلها لعمرو فقط) اي فلا يدخل نسل زيد زاد الامام الحنصاف فان قال على عبدالله وريد وعمرو ونسبهما فلغلة لعبدالله وزيد وعمرو ونسل زيد وعمرو دون نسل عبدالله اهـ (قوله فيذكر راجع لولد الولد فحسب) اي فقط اي للمضاف المعطوف دون المضاف اليه ودون المعطوف عليه فقوله على ولدى بقى شاملا للذكور والاناث من صلبه وقوله وولد ولدى الذكور يختص بالذكور من اولاد الذكور والاناث اي بالمضاف فقط لانه اقرب مذكور ولا يقال المضاف اليه اقرب مذكور لانا نقول الاصل عود الضمير على المضاف كما اذا قلت جاء غلام زيد واكرمه اي الغلام لانه المحدث عنه والمضاف اليه ذكر معرفته المضاف غير مقصود بالحكم ويحتمل ان يكون قوله فحسب احتراماً عن رجوعه للمضاف اليه فقط فلا ينافي رجوعه للمعطوف عليه ايضا وهذا وان كان بعيداً من فحوى العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه هلال بقوله قلت ارايت ان قل على ولدى وولد ولدى الذكور قل فبني من كان ذكراً من ولده وولد ولده قل الذكور من ولد البنين والبنات قل نعم اهـ فقد حملاه قيداً للمعطوف والمعطوف عليه دون المضاف اليه ومثله في الاسعاف نفسه ولو قل على ولدى وولد ولدى الاناث يكون لاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذكور والاناث ومن فبهما سواء اهـ وهو المتأخر من كلام الحنصاف ايضا لكن يأتي ان الوصف ينصرف الى ما يليه عندنا وهو مؤيد للاحتمال الاول في عبارة جواهر الفتاوى ومقتضى كلام الاشياء انه قيد للمضاف اليه فقد وتماه تحرير المقام في كتابنا تنقيح الحامدية فراجع (قوله وعكسه وقف الخ) عكس مبتدأ والجملة بعد اريد بها لفظها خبر والمراد انه عكس ما قبله في كون التقييد فيه متقدماً فيكون لما قبل العاطف بخلاف ما تقدم فن التقييد فيه متأخر فيكون لما بعد العاطف فالضمير في قوله لانه اقرب وفي قوله فيصرف عائد للتقييد وهو لفظ بني للعمر وكما هو مقتضى كلامه ان الوصف يعود الى ما يليه سواء تأخر او تقدم فداقل على فقراء اولادى وجيرانى ينصرف الى الاول فقط وكذا الموقول على ذكور اولادى واولادهم فيدخل فيه الاناث من اولاد الذكور يؤيده ان الاصل العطف على المضاف وما أرما لم توسط الوصف مثل على اولادى الذكور واولاد اولادى والظاهر انصرفه الاول فقط فيخص الذكور لصلبه وبع الذكور والاناث من اولاد اولاده الذكور والاناث من نوف واولادهم يخص الذكور والاناث من اولاد الذكور اعود الضمير اليهم

مطلب

اذا كان لفظ محتسلا ن تعيين احدهم غرض الواقف

مطلب

في ذاق على ولادى واولاد اولادى المذكور

وكذلك مسائل ثلاث وقف على زيد وعمرو ونسبه فله، لعمر فقط وقتت على ولدى وولد ولدى الذكور وولد راجع لولد الولد فحسب وعكسه وقتت على بنى زيد وعمرو ويدخل عمرو لانه اقرب الى زيد فيصرف اليه

مطلب

انما تقدم التقييد يكون لما قبل عصب

وفي الاسعاف لوقال على الذكور من ولدي و على اولادهم فهو للذكور من ولده اصلبه
ولولد الذكور انا كانوا اود ذكورا دون بنات الصلب فلا تعطى البنت الصلبة وتعطى
بنت أختها ولوقال على ذكور ولدي وذكور ولد ولدي يكون للذكور من ولده اصلبه
وللذكور من ولد ولده ويكون الذكور من ولد البنين والبنات فيه سواء ولا يدخل اثني من ولده
ولا ولد ولده ولوقال على ولدي وعلى اولاد الذكور من ولدي يكون على ولده اصلبه الذكور
والاناث وعلى الذكور والاناث من ولد الذكور من ولده ولا يدخل بنات الصلب اهـ (قوله
هذا هو الصحيح) راجع لاصل المسئلة ومقابلته القول بان الكناية تنصرف للواقف لا لابنه
كما افاده كلام المنح قيل هذا الفصل والظاهر ان الخلاف في باقي المسائل كذلك (قوله قات
وقد منا) اي في هذا الفصل حيث قل الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا الح هأتي
قريبا وهذا تأييد لقوله فالذكور راجع لولد الولد فحسب لكن علمت مخالفته الكلام
هالال والاسعاف (قوله عندنا) وعند الشافعي للجميع ان لم يعطف بهم كمر ريان (قوله
من باب المحرمات) اي في كتاب النكاح (قوله وهو الاصل) اي انصرف الشرط الى
المتعاطفين عندنا وعند الشافعية (قوله في الشرط المصريح به) مثل فلانة طالق و فلانة
ان دخلت الدار فيكون دخول الدار شرطا لاطلاقها لا للمعطوف فقط اهـ ط (قوله
والاستثناء بمشيئة الله تعالى) لانه شرط حقيقة وان سمي استثناء عرفا واحترزه عن الاستثناء
بالافقي التلويح اذا ورد الاستثناء عقيب جمل معطوف بعضها على بعض بالواو فلا خلاف
في جواز رده الى الجميع والاخير خاصة وانما الخلاف في الظهور عند الاطلاق فذهب الشافعي
انه ظاهر في العود الى الجميع وذهب بعضهم الى التوقف وبعضهم الى التفصيل ومذهب
ابي حنيفة انه ظاهر في العود الى الاخير اهـ والمراد بالتفصيل هو انه ان استقلت النسبة
عن الاولى بالاضراب عنها فلاخيرة والا فلجميع واحترز بالجمل عن الاستثناء عقيب مفردات
فانه للكل اتفاقا كما في شرح التحرير مثال الاول وقفت داري على اولادي ووقفت بستانى
على اخوتي الا اذا خرجوا ومثال الثاني وقفت داري على اولادي واوولادهم الا اذا خرجوا
(قوله فتصرف الى ما يليه) اي الى ما يلي العاطف وهو المعطوف المتأخر وهو الواو وجه من
صرفها للجميع كفي تحرير ابن الهمام (قوله نحو جاء زيد وعمر والعلم) لا يخفى ان الوصف
هنا لا يمكن صرفه للجميع وان أمكن الاول لكنه غير محل الخلاف فالمناسب تمثيل ابن
الهمام بقوله كتميم وقرين الضوال فعلوا فان الطوال جمع طويل يمكن صرفه للمتعطفين
والاخير فقط والثاني مذهبنا وهو الواو كعلمت والاول مذهب الشافعي قال في جمع
الجوامع وشرحه الصفة كالاستثناء في العود الى كل المتعدد على الاصح ولو تقدمت نحو وقفت
على اولادي واوولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجي اولادي واوولادهم فيعود الوصف في الاول
الى الاولاد مع اولادهم وفي الثاني الى اولاد الاولاد مع الاولاد وقيل لا أما المتوسطة نحو
وقفت على اولادي المحتاجين واوولادهم فالمختار اختصاصها بما وليته ويحتمل ان يقل نعود
الى ما وليها ايضا اهـ * (تنبيه) * حاصل ما مر ان كلا من الشرط والاستثناء والوصف يعود
الى المتعطفين جميعا عند الشافعي وكذا عندنا الا الوصف في الاخير فقط لكن علمت مخالفته

مطلب

الوصف بعد جمل يرجع
الى الاخير عندنا

هذا هو الصحيح قات وقد منا
ان الوصف بعدم تعاطفين
للاخير عندنا وفي الزباني
من باب المحرمات وقولهم
ينصرف الشرط اليهما وهو
الاصل فلذا ذاك في الشرط
المصرح به والاستثناء
بمشيئة الله تعالى وأما في
الصفة المذكورة في آخر
الكلام فتصرف الى ما يليه
نحو جاء زيد وعمر والعلم
الى آخره فليحفظ وفي
المنظومة المحية قال

* والوصف بعد جمل اذا تى
* يرجع للجميع فيما بآ *
عند الامام الشافعي فيما *

مطلب

الشرط والاستثناء يرجع
الى الكل اتفاقا لا الوصف
فأنه للاخير عندنا

منه من هن والى وغيره وقد سئل مصنف عن ولادة وعدده على القرينة
شرعية وليس الاث حق لاذ كل من مات عن ولد موقوف عليه ثم على اولادهم
وساكنهم على ان من مات منهم عن ولد فقصية ولده فهل هذا الشرط راجع لكل او لمجموعة
تامة المعصوفة ثم ومعهده حول اتصال بين الاولى والثانية وهو قوله ليس الاث
حق له حاصره محذوفان قوله على لكذا من قبل الشرط ما فيها من معنى الزوم
ووجود جزاء بالارامه وجود شرط كقول تعالى يريغك على ان لا يسركن اى شرط
ان لا يسركن وبان شرط ذات عقب جملا يرجع الى لكل بخلاف العفة والاستثناء الى
الاخير عندنا ولم يفرق بين العقب ما واو والعقب ثم وعلى هذا فيعود نصيب من
مات عن ولد ولده عملا لشرط المذكور وهو موافق لغرض الواقين اه ملخصا وظاهره
ان طول اتصال المذكور لا ضرورة (قوله ان كان ذا العقب باو) قال العراقي فى فتاواه
وقد طوى اصحابنا فى الأصول والشروع عطف ولم يقيدوه بأداة ومن حكي الاطلاق امام
الحرمين والعرالى وشيخنا وزاد بعضهم على ذلك جعل ثم كالواو كالتولى حكاه عنه الرافعى
ومثل امه حرمين مسئلة ثم ثم قيد بصرق البحث بما اذا كان ذلك بالواو وتامه فيه
حموى (قوله فى الاحير) متعلق برجع لى هو جواب ما (قوله واو على البنين وقفا نجعل
ح) يعنى وقف على بنى وله بنون وبنت يدخل فيه البنت لان البنات اذا جعلن مع البنين
ذكرن بنفسه تذكيرا ولوله بنت فقط اقول على بناتى وله بنون لا غير فاعلم للمساكين ولا شئ
لهم وتامه فى الاسف وهذا البيت يعنى عنه البنات الاخير ان (قوله وولد الابن كذلك
بنت) على كذلك ولد البنت فيحذف المضاف وبقي مضاف اليه على جره ه ح اى لو وقف
على ذريته يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات (قوله ووقف الوقف على الذرية) اى لو قل
على ذرية زيد اوقف على سبه ابدامسا واو يدخل فيه ولده وولد ولده وولد البنين وولد البنات
فى ذلك سواء خصف (قوله من غير ترتيب ح) اى ان لا يرتب بين البطن تقسم الغلة يوم
تسمى على عددهم من الرحاح والسبه والحيان من ولده لصلبه والاسفل درجة بالسوية بلا
تفضيل ثم كملت خدمتهم سفسهمه وتقسيم الغلة وتقسيم بين من يكون موجودا يوم تسمى
عبدامسا ووقف ان قل بقدم البطن الاعلى على البنين يوتيه ثم ابدى يوتيه ايضا بعد بطن اعتبر
شرطه وتامه فى الخصاف (قوله واو على اولاده ح) اعلم انه ذكر وان ظهر الرواية المتفق
به عدم دخول اولاد بنات فى الاولاد مصداق اى سواء قل على اولادى بنفص جمع او بلفظ اسم
الاحس كولى وسواء اقتصر على البطن الاول كما مثا او ذكر البطن الثانى مصداق الى البطن
لاول مصف الى ضمير الواقف كاولادى واولاد اولادى او العائد على الاولاد كاولادى
و اولادهم على ما فى اكثر مكاتب وقل خصف يدخلون فى جميع مذكر وقل على الرازى
ان ذكر بطن اشئ بنفس اسم الاحس امصف الى ضمير الواقف كولى وولد ولى لا يدخلون
وان بنفس جمع مصف الى ضمير اولادى واولاد اولادهم دخوا وقل شمس الائمة
المرحسى لا يدخلون فى نفس اول روية واحدة وانما خلاف فى البطن الثانى وظاهر
لرواية ادخول لان ولد سبه من ولده ولده وابنته ولده من ولده بنته يكون ولده حقيقة

مصنف

على من مات عن ولد من قبل شرط

* ار كذا لعصف و و م
* كان لعصف ثم وقع على
الاخير، تقف رحه * ووعى
البنين وقد نجعل من ولد
البنت تدخل * وولد الابن
كذلك البنت * يدخل فى
ذرية ثبت لو وقف وقف
على الذرية من غير ترتيب
فبالسوية * يقسم بين من
علا والاسفل * من غير
تفضيل لبعض فالتدال *
وتنقض القسمة فى كل سبه
ويقسم باقى على من عينه *
ولو على اولاده ثم على *
ولاد ولاديه قد جمعا *
* وقد فقهوا ليس فى يدخل
* ولاد بانه على ما ينقل *
بنى ولادى كذا اقربى *
واخوتى ونفس باى حسب

مصنف

فى غير ما كان على حول
اولاد بنات

بختلاف ما اذا قل على ولدى فان ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده اصله وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وهو اختيار اقول هلال وصححه في الحاشية مستند الكلام محمد بن السير الكبير وفي الاسعاف انه الصحيح وجزء به قضى انقضاء نور الدين الطرابلسي وتأييده الشامي وابن الشيحة وابن نجيم والحنوتي وغيرهم من المتأخرين وكذا الحير الرملي في موضع من فتاواه وخالف في موضع آخر وتام تحرير ذلك وترجيح ما جرح اليه المتأخرون في كتابي تنقيح الحامدية وقدمنا في الجهاد بعض ذلك ثم رأيت في فتاوى الكازروني جوابا مطلوباً للعلامة الشيخ علي المقدسي ما يخبره ان المحقق ابن الهمام قال في الفتوح ولو ضم الى اولاد ولد الولد فقال على ولدى وولد ولدى اشترك الصليبيون واولاد بنيه واولاد بناته كذا اختاره هلال والخصاف وصححه في الحاشية وأنكر الخصاف رواية حرمان اولاد البنات وقال لم أجده من يقوم برواية ذلك عن أصحابنا وانما روى عن ابي حنيفة فيمن أوصى بثلاث ماله لولد زيد فان وجد له ولد ذكور وابناث اصله يوم موت الموصي كان بينهم وان لم يكن له ولد اصله بل ولد ولد من اولاد الذكور والاناث كان لاولاد الذكور دون اولاد الاناث فكأنهم قاسوه على ذلك وفرق الشمس الائمة بينهما بالفرق المشهور المذكور في الحاشية وغيرها أى ما قدمناه عنه فهذا ابن الهمام المعروف بالتحقيق عند الخاص العام قد اعتمد على هؤلاء الائمة العظام اما هلال فانه تلميذ ابي يوسف وأما الخصاف فقد شهد له بالفضل شمس الائمة الحلواني فقال ان الخصاف امام كبير في العلوم يصح الاقتداء به وقد اقتدى به أئمة الشافعية وأما قاضيخان وشمس الائمة فما في الطبقات يغني عن التطويل واذا كان مثل الامام الخصاف لم يجد من يقوم برواية حرمان اولاد البنات في صورة ولدى وولد ولدى يعلم أن الصورة التي بانظر الجمع ليس فيها اختلاف رواية قطعاً بل دخول اولاد البنات فيها رواية واحدة فعن هذا قال شيخ مشايخنا السري ابن الشيحة ينبغي أن تصحح رواية الدخول قطعاً لان فيها نص محمد عن أصحابنا والمراد بهم أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ وقد وقع اشيخ مشايخنا الصدر الاجل المولى ابن كمال باشا مثل ما وقع من ابن الهمام من الاعتماد على هؤلاء الائمة العظام قال ويقطع عرق شبهة الاختلاف في صورة اولاد اولادى ما نقله في الذخيرة عن شمس الائمة السرخسي ان اولاد البنات يدخلون رواية واحدة وانما الروايتان فيما اذا قال آمنوني على اولادى اه وبهذا البيان اتضح ان ما وقع في بعض الكتب كالتجنيس والواقعات والمحيط الرضوى من ذكر الخلاف في العبارة المذكورة من قبيل نقل الخلاف في احدى الصورتين قياساً على الاخرى مع قيام الفرق بينهما وما ذكره في التعليل من ان ولد البنت ينسب لابيه لا يساعدهم لانه ان اريد أن الولد لا ينسب الى الام لغة وشرعاً فلا وجه له اذ لا شبهة في صحة قول الواقف وقفت على اولاد بناتي وان اريد لا ينسب اليها عرفاً فلا يجدى نفعا في عدم دخول ولد البنت في الصورة المذكورة لما عرف ان دخوله فيها بحكم العبارة لا بحكم العرف والدخول بحكم العرف انما هو في صورتى الوجه الاول وهما ولدى واولادى والتعليل المذكور ينطبق عليهما

وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة ان يعرف موافق للحقيقة المفوية فيجب المصير اليه
والتعويل عليه اه وقد حاب العلامة الحانوتي بنقل ما قاله المقدسي **(قوله)** يشترك الاناث
والذكور (اي عند اجتماع نغليا بمذكر على مؤنث) **(قوله)** ومما يكثر وقوعه (الح) اعلم
ان هذه المسئلة وقع فيها اختلاف واشتباه ولا سيما على صاحب الاشياء ومما رأيت الامر كذلك
جمعت فيها حين وصولي الى هذا المحل رسالة سيمتها (الاقوال او صحاح الحلية في مسئلة تقض
القسمة ومسئلة الدرجة الجعلية) وكنت ذكرت شيئا من ذلك في كتابي تنقيح الحامدية
واوضحت فيه المسئلتين بمقتربيه العين فمن اراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى هذين
التأليفين فان ذلك يستدعي كلاما طويلا ولذا ذكر لك خلاصة ذلك باختصار وذلك انه اذا
وقف على اولاده ثم عني اولادهم وهكذا مرتبا بين البطن وشرط ان من مات عن ولد
فنصيبه لولده او عن غير ولد فنصيبه من في درجته ومن مات قبل استحقاقه لشيء وله ولد قام
ولده مقامه واستحق مكن يستحقه لو بقي حيا فمات الواقف او غيره عن عشرة اولاد مثلا
ثم مات احدهم عن ولد يعطى سهمه لولده عملا بالشرط فلو مات بعده آخر عن ولد وعن ولد
ولدمات والده في حياة أبيه فهل يعطى هذا الولد مع عمه حصة جده لان الواقف جعل درجته
درجة أبيه وهي درجته الجعلية فيشارك اهل الطبقة الاولى وهي درجة عمه أو لا يعطى له شيئا
فتى السبكي بعدم المشاركة وخض الم بحصة أبيه بناء على ان المتوفى في حياة والده لا يسمى
موقوفاً عليه ولا من اهل الوقف وإنما يعمل بشرطه الاول وهو كل من مات عن ولد فنصيبه
لولده فكل مات واحد من العشرة يعطى سهمه لولده دون ولد ولده الذي مات قبل
الاستحقاق الى ان يموت العاشر من الطبقة العليا فاذا مات هذا العاشر عن ولد لا يعطى
نصيبه لولده بل تنقض القسمة ويقسم على البطن الثاني قسمة مستأنفة ويبطل قول الواقف
من مات عن ولد فنصيبه لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على اولادهم حيث ترتب بين الطبقات
وبعد ذلك فكل من مات من البطن الثاني عن ولد فنصيبه لولده وهكذا الى ان يموت آخر
هذه الطبقة الثانية فتبطل القسمة وتستأنف قسمة أخرى على طبقة الثالثة وهكذا الى
آخر الطبقات كنقص عليه الحضاف وغيره لكن السبكي قسم على النوتى من كل طبقة عند
استأناف القسمة وأعطى حصة كل ميت لا اولاده واما الحضاف فتقسم على عدد اهل الطبقة
التي تستأنف القسمة عليها ولا ينظر الى اصولهم فهذا خلاصة ما قاله السبكي وخالفه الحلال
المسيوطى فاختر ان ولد من مات قبل الاستحقاق يقوّم مقدّم والده عملاً بالشرط ويستحق
من جده مع اعمامه وانه اذا مات احد من اعمامه عن غير ولد استحق سهمه ايضا لان عدم
كونه من اهل الوقف ممنوع بل صريح قول الواقف ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه
انه منهم فاهل الوقف يشمل المستحق ومن كان بصدد الاستحقاق وثه اذا مات آخر
من في الطبقة عن ولد يعطى سهمه لولده وحده انه خالفه في شيئين احدهما ان اولاد المتوفى
في حياة والده لا يخرجون مع بقاء الطبقة الاولى بل يستحقون معهم عملاً باشتراط الدرجة
الجعلية ثانيهما انه اذا اقرضت الطبقة لانتقض القسمة كما هو صريح اعطائه سهم آخر من
مات من الطبقة لولده فقوله في الاشياء انه وافق السبكي على نقض القسمة غير صحيح ثم ان

يشترك الاناث والذكور*
فيه وذلك واضح مسطور*
ومما يكثر وقوعه ما وقف
على ذريته مرتبا وجعل
من شرطه ان من مات قبل
استحقاقه وله ولد قام
مقامه لو بقي حيا فهل له
حصة ابيه لو كان حيا
ويشارك الطبقة الاولى
اولا

قوله او لا يعطى له شيئا
هكذا بنحوه ولعل الاوفق
حذف كلمة له منهم الا
ان يجعل الجار والمجرور
نائب فعلى يعطى على قبة
لوجود المنفعل به او يقرر
الفعل بالبناء للمفاعل تأمل
اه مصححه

مطلب

مهم في مسئلة السبكي
الواقعة في الاشياء في نقض
القسمة والدرجة الجعلية

صاحب الاشياء قال ان مخالفته للسبكي في اولاد المتوفى في حياة أبيه واجبة وأما نقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أفتى به بعض علماء العصر وعزوه للخصاف ولم يتنبهوا للفرق بين صورتي الخصاف والسبكي فان صورة السبكي ذكر فيها العطف بكلمة ثم بين الطبقات وصورة الخصاف قال فيها وقت على ولده وولد ولده ونسأهم مرتبا اى قتلا على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم بالذين يلونهم ثم بالذين ياونهم بطنا بعد بطن فصدر مسألة الخصاف اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع الاسفل وقوله على أن يبدأ بالبطن الاعلى اخراج بعد الدخول وصدر مسألة السبكي اقتضى عدم الاشتراك للعطف ثم لا بالواو فنقض القسمة خاص بمسألة الخصاف دون مسألة السبكي فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاف على مسألة السبكي وحاصله ان عبر بالواو بين الطبقات مرتبا بعده بأن يبدأ بالبطن الاعلى تنقض القسمة عند انقراض كل بطن كما قاله الخصاف وان عبر ثم لا يصح القول بنقض القسمة خلافا للسبكي بل كما مات احد عن ولد يعطى سهمه لولده في جميع البطون هذا خلاصة ما قاله في الاشياء وقد رد عليه جميع من جاء بعده حتى ان العلامة المقدسى ألف في الرد عليه رسالة مستقلة ذكرها الشرنبلالى في مجموع رسائله وحقق فيها عدم الفرق في نقض القسمة بين العطف ثم والعطف بالواو المقترنة بما يفيد الترتيب وقال قد أفتى بذلك جماعة من أفاضل الحنفية والشافعية منهم السرى عبدالبر بن الشحنة الحنفى ونور الدين المحلى الشافعى وبرهان الدين الطرابلسى الحنفى ونور الدين الطرابلسى الحنفى وشهاب الدين الرملى الشافعى والبرهان ابن ابى شريف الشافعى وعلام الدين الاخميمى وغيرهم قلت وافق بذلك ايضا العلامة ابن الشايبى في سؤال مرتب ثم وقال الصواب نقض القسمة كما اقتضاه صريح كلام الخصاف ولا اعلم احدا من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافقه جماعة من الشافعية وغيرهم اه وقد أيد العلامة ابن حجر في فتاواه القول بنقض القسمة على نحو ما مر عن الخصاف ونقل مثله عن الامام البلقينى وغيره في صورة الترتيب ثم فقد تحرر بهذا ان الصواب القول بنقض القسمة بلا فرق بين العطف ثم او بالواو المقترنة بما يفيد الترتيب وان اشتراط الدرجة الجملة معتبر لكن الذى عليه جمهور العلماء قيام من مات في حياة والده مقام ولده في الاستحقاق من سهم جده وامادخوله في الاستحقاق من عمه ونحوه ممن هو في درجة أبيه المتوفى قبل الاستحقاق فقد وقع فيه معترك عظيم بين العلماء فمنهم من قال بدخوله في الموضعين وهو اختيار السيوطى كما مر ووافقه جماعة كثيرون واعتمده الشرنبلالى وألف فيه رسالة تتبع فيها العلامة المقدسى وأفتى جماعة كثيرون من أئمة المذاهب الاربعة بعدم دخوله في الثانى وهو الذى حقه في الرسالة وفي تنقيح الحامدية والله سبحانه اعلم فاعتمدت توضيح هذا المحل واشكر مولانا عز وجل **(قوله)** افتى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطى (العبارة مقلوبة كما ظهر لك مما قررناه فان السبكي أفتى بعدم المشاركة وبنقض القسمة والسيوطى خالفه في الامرين لا في احدهما خلافا للاشياء **(قوله)** وهذه المخالفة واجبة) اى يجب القول بمشاركته لاهل درجة أبيه على التفصيل الذى قلناه او مطلقا **(قوله)** فبالواو (اى المقترنة بما يفيد الترتيب بين الطبقات وقوله يشارك صوابه بنقض القسمة **(قوله)** بخلاف ثم) فان القسمة لا تنقض فيها بانقراض كل طبقة

افتى السبكي بالمشاركة وخالف
السيوطى وهذه المخالفة
واجبة كما افاده ابن نجيم
في الاشياء من القاعدة
التاسعة لكنه ذكر بعد
ورقتين ان بعضهم يعبر بين
الطبقات ثم وبعضهم بالواو
فبالواو يشارك بخلاف
ثم فراجعته متأملا مع شرح
الوهبانية فإنه نقل عن
السبكي واقعتين آخرين
يحتاج اليهما ليزيل العلماء
متحيزين في فهم شروط
الواقفين الا من رحم الله

وقد ثبت فيس وقت على اولاد ظهور دون لاث فمات مستحقة عن ولد ابوها من اولاد الظهور انه يتقل صدبها لهما
لصدق كونه من اولاد ظهر باعتبار ابيها كما علم من الاسعاف ٦٠٤ وغيره وفي الاسعاف والتأخر خاتمة لوقوف

وقد علمت ان صورت نقص التسمية في الموضعين (قوله ولقد آفقت الحق) آفتى بمثله
الحاتوني (قوله) انه يتقل صدبها لهما (اي اذا وجد في كلام الواقف ما يدل على انتقال
صدب الميت لولده (قوله وفي الاسعاف الحق) هذا كله الى الفصل ساقط من بعض النسخ
ويدل على انه لم يوجد في صل النسخة ما فيه من التكرار باعادة الحادثة التي آفتى بها (قوله
الا ان يكون ازواجهن من ولد ولده) استثناء من قوله دون الاناث وهذا دليل ما آفتى به
وهو مراده من قوله كما يعلم من الاسعاف وهذا يؤيد سقوط هذه الجملة من اصل النسخة
(قوله كل من يرجع الحق) توضيح لما قبله ط وسيذكر في الفصل الآتي تفسير العقب
والنسل والآل والجنس ويأتي الكلام عليه والله سبحانه اعلم

فقوله فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد

ما قدمه عن حواشر التأوي وما بعده الى هنا من متعلقات هذا الفصل فكان المناسب ذكره
فيه (قوله وعبارة المواهب) اي مواهب الرحمن للعلامة برهان الدين ابراهيم الطرابلسي
صاحب الاسعاف (قوله في الوقت على نفسه) اي في فصل الوقت على نفسه وظاهره ان
جميع ما ذكره عبارة المواهب وليس كذلك لان اكثر ما ذكره هنا لم يذكر في المواهب (قوله
جعل ريعه لنفسه الحق) تقدم هذا في قول المتن وجاز جعل غلة الوقت لنفسه عند الثاني (قوله
ثم وثم) حكاية لما يذكره الواقف من العصف ثم في وقته كقولهم ثم من بعدى على اولادى ثم
على اولادهم وهذا لا مدخل له في نقل الخلاف لان الخلاف في جعله الربع لنفسه لا اولاده
ونحوهم من جعل الوقت على النفس باطلا بطل ما عطف عليه ايضا (قوله كجعله لولده)
متعلق بقوله جاز لكن لا يقيد كونه عند الثاني كما علمت (قوله ولكن يختص بالصبي) اي
بالبطن الاول ان وجد فلا يدخل فيه غيره من البطون لان لفظ ولدى مفرد وان غم معنى
بخلاف اولادى بلفظ الجمع على ما يأتي (قوله ويعم الاتي) اي كالذكر لان اسم الولد مأخوذ
من اولاده وهي موجودة فيهما درر واسعاف (قوله ما لم يقيد بالذكر) في بعض النسخ
بالذكور وهي كذلك في الدرر (قوله ويستقل به الواحد) اي بان كان له اولاد حين
الوقف فماتوا الا واحدا او لم يكن له الا واحد فان ذلك الواحد يأخذ جميع غلة الوقت لان
لفظ ولدى مفرد مضاف فيم بخلاف الوقت على بنه فان الواحد يستحق نصفها والنصف
الآخر للفقراء لان اقل الجمع اثنان كما في الاسعاف وقد مر في الفروع (قوله فان انتفى
الصبي) اي مات والاولى التي يربى (قوله دون ولد الولد) لاقتصاره على البطن الاول ولا
استحقاق بدون شرط اسعاف وانما صرف للفقراء لا لقطع الموقوف عليه كافي الدرر وهذا
يسمى منقطع الوسط كقدمناه (قوله فيختص بولد الابن) اي لا يشاركه في الغلة من دونه من
البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصبي بمنزلة الصبي درر اي لانه ينسب اليه وفي الحضاف
فان لم يكن له ولد لصلبه ولا ولد لولد وكان له ولد لولد ولد فاعلم انه لمن كان اسفل من البطون

على ما يكون لولده
ولم يدع له من اولاد
الذكور دون لاث لان
يكون زوجين من ولد
ولده المذكور كل من يرجع
نسبه الى الميت بالاداء
فهو من عقبه وكل من كان
ابوه من غير المذكور من ولد
الواقف فليس من عقبه
انتهى وسيجي في الوصاية
لو اوصى لولد او جنسه دخل
كل من ينسب اليه من قبل
آبائه ولا يدخل اولاد ابائهم
وانما اوصت الى اهل بيتها
او جنسها لا يدخل ولا غلة
الا ان يكون ابوه من قومها
لان الولد انما ينسب لابي
لا لأمه قلب وبه علم جواب
حادثة لوقوف على اولاد
الظهور دون اولاد البطون
فمات مستحقة عن ولدين
ابوها من اولاد الظهور
هل يتقل صدبها لهما
فأجبت نعم يتقل صدبها
لهما لصدق كونهم من
اولاد الظهور باعتبار
والدها المذكور ولله اعلم
فقوله فصل فيما يتعلق بوقف
الاولاد

من الدرر وغيرها وعبرة
المواهب في الوقت على نفسه
ولده ونسبه وعقبه جعل

ريعه لنفسه ايام حياته ثم ثم جاز عند الثاني وبه يفتى كجمله لولده ولكن يختص بالصبي ويعم الاتي ما لم يقيد (والفرق)
بالذكر ويستقل به الواحد فان انتفى الصبي فالفقراء دون ولد الولد الا ان لا يكون حين الوقف صلب فيختص بولد الابن

الدرر فيه نظر لان كلامه بدر غير موافق لكل من القوانين لكن جزه بمثله في فتح القدير
والمقدسي في شرحه ولا شبهة في قاعدة الاصل الحقيقة نعم في الحاشية وغيرها ذكره الحصاف
اي (قوله ولكن سمعهم) فقد عني فلان وفلان وفلان وجعل آخره للمفقره درر قلت فلو
كان ولاده أربعة وسعى بهم لالة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على اولادهم لم يدخل
اولاد المسكوت عنه عود الضمير في اولادهم الى المسمين بخلاف ما اذا قال ثم على اولاد
اولادى فمنهم يدخلون لانه صنف اليهم ويدل عليه ما في الاسعاف لو قال على ولدى واولادهم
واولاد اولادهم وله اولاد مات بعضهم قبل الوقف يكون على الاحياء واولادهم فقط دون
اولاد من مات قبل الوقف لان الوقف لا يصبغ الا على الاحياء ومن سيحدث دون الاموات وقد
أعاد الضمير الى ولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولو قال على ولدى وولد ولدى واولاد
اولادهم دخلو بقوله وولد ولدى فن ولد من مات قبله ولد ولده اه ملخصا * (فروع مهمة) *
قل عني ولدى الخلقين ونسلي تحدث له ولد اصله يدخل بقوله ونسلي بخلاف ما اذا قال
ونسلي فن الحدث لا يدخل هو ولا اولاده ولو قال على ولدى الخلقين ونسليهم وكل ولد
يحدث لي يولد يدخل الحادث دون اولاده ولو قال على ولدى الخلقين ونسليهم ونسل من يحدث
لي دخل اولاد حادث دون له ولو قال على ولدى الخلقين وعلى اولاد اولادهم ونسليهم يدخل
اولاد ولاده بقوله ونسليهم وان تجاوزهم بطن بخلاف ما اذا قال على ولدى الخلقين وعلى
نسل ولادهم اه ملخصا من الحصاف (قوله صرف نصيبه للمفقره) لانه وقف على كل واحد
منهم بخلاف ما اذا وقف على اولاده ثم للمفقره اى ولم يسم الاولاد مات بعضهم فانه تصرف الى
الباقى لانه وقف على لكل واحد اولاده في الدرر (قوله لم يختص ابنها) اى المتولد من
الواقف بل يكون نصيبها لجميع الاولاد درر لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع ان يصرف
نصيبها الى المفقره تامل (قوله دخل الاناث على الوجة) لان جمع الذكور عند الاختلاط
يشمل الاناث كما سلف ط (قوله لا يدخل البنون) وكذا لا تدخل الخنى في الصورتين لاننا لم
مدهو هندية ط (قوله دغلة بمساكين) ولا شئ للبنات والبنين لعدم صدق كل منهما على
مدلول الآخر برهن ط (قوله ويكون وقتا منقطعاً) اى منقطع الاول (قوله فن حدث
ما ذكر) اى بأن ولده يكون في الاول او بنات في الثاني عاد الوقف اليه اى الى الحادث (قوله
ويدخل في قسمة الغلة الخ) قل في الفتح ثم المستحق من الولد كل من ادرك خروج الغلة
عائناً في بطن امه حتى لو حدث ولو بعد خروج الغلة بأقل من ستة اشهر استحق ومن حدث
الى تمامها فصاعدا لا يستحق لاننا يتيقن بوجود الاول في البطن عند خروج الغلة فاستحق فلو
مات قبل القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجة اما لو ماتت أمه بولد لأقل من ستة
اشهر فاعترف به لا يستحق لانه متهم في الاقرار على الغير اعني باقى المستحقين بخلاف ولد
الزوجة فانه حين يولد ثابت النسب (قوله منطوع الغلة) قل في الفتح وخروج الغلة الى
هى المناط وقت انعقاد الزرع حبا وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما ذكره في الحاشية وهذا
في الحب خاصة وفي وقف الحصاف يوم طلعت الثمرة وينبى ان يعتبر وقت امانه المعاهة كافي
الحب لانه بالانعقاد يأمن المعاهة وقد اعتبر انعقاده واما على طريقة بلادنا من اجارة ارض

مطالع

وقف على ولاده ونسبه

ولكن سمعهم ثم مات حدثه

صرف نصيبه للمفقره ولو

على امرأته واولاده ثم

مات لم يختص ابنها بنصيبها

ان لم يشترط رد نصيب من

مات منهم الى ولده ووقف

على بنى وعلى اخوتى دخل

الاناث على الوجة وعلى

بنى لا يدخل بنون ولم

مات على بنى وله مات فقط

وقل على بنى وله بنون

وغلة لمساكين ويكون

وقفا منقطعاً فن حدث

مذكر عاد اليه يدخل في

قسمة الغلة من ولد لدون

صنف حول منطوع غلة

لا الاكثر الا اذا ولدت

مبته اوام ولده المعففة

مطالع

في بيان طواع منه بنى

انيط به الاستحقاق

الوقف ان يزرعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة اقساط كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الغلة فيكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا اه (قوله لدون سنتين) اى من وقت الابانة والعتق وان كان لاكثر من ستة اشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الحمل قبل الطلاق والتحق لحرمة الوطء في العدة فيكون موجودا عند طلوع الغلة اه ح (قوله لثبوت نسبه بلاحل وطئها فلو يخل فلا لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة وتقسم بينهم بالسوية انه يرتب البطون وان قل للذكر كاثنين فكما قال فلو وصية فرض ذكر مع الاناث واثنى مع الذكر ويرجع سهمه للورثة اعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرصه اعلم ما يرجع للورثة ولو قل على ولدى ونسلى ابداءا وكامات واحد منهم كان نصيبه انسله فالغلة لجميع ولده ونسله جميع وميتهم بالسوية ونصيب الميت اولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولا يمكن فوقه احد اوسكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة لا للفقراء مادام نسله باقيا والنسل اسم للولد وولده ابدا

مطلب

مهم فيما او شرط عود نصيب من مات لاعن ولد لاعلى طبة

الوقف ان يزرعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة اقساط كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الغلة فيكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا اه (قوله لدون سنتين) اى من وقت الابانة والعتق وان كان لاكثر من ستة اشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الحمل قبل الطلاق والتحق لحرمة الوطء في العدة فيكون موجودا عند طلوع الغلة اه ح (قوله لثبوت نسبه بلاحل وطئها فلو يخل فلا لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة وتقسم بينهم بالسوية انه يرتب البطون وان قل للذكر كاثنين فكما قال فلو وصية فرض ذكر مع الاناث واثنى مع الذكر ويرجع سهمه للورثة اعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرصه اعلم ما يرجع للورثة ولو قل على ولدى ونسلى ابداءا وكامات واحد منهم كان نصيبه انسله فالغلة لجميع ولده ونسله جميع وميتهم بالسوية ونصيب الميت اولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولا يمكن فوقه احد اوسكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة لا للفقراء مادام نسله باقيا والنسل اسم للولد وولده ابدا

مطلب

قال للذكر كاثنين ولم يوجد الا ذكر فقط او اناث فقط

لدون سنتين لثبوت نسبه بلاحل وطئها فلو يخل فلا لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة وتقسم بينهم بالسوية انه يرتب البطون وان قل للذكر كاثنين فكما قال فلو وصية فرض ذكر مع الاناث واثنى مع الذكر ويرجع سهمه للورثة اعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرصه اعلم ما يرجع للورثة ولو قل على ولدى ونسلى ابداءا وكامات واحد منهم كان نصيبه انسله فالغلة لجميع ولده ونسله جميع وميتهم بالسوية ونصيب الميت اولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولا يمكن فوقه احد اوسكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة لا للفقراء مادام نسله باقيا والنسل اسم للولد وولده ابدا

مطلب

مهم فيما او شرط عود نصيب من مات لاعن ولد لاعلى طبة

قلت وهذا ظهر انما هو شرط عود نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته الاقرب
 فلا قرب منه كقولهم في الاوقف ولم يوجد في الدرجة احد يرجع نصيبه الى اصل الغلة
 لا الى اعلى طبقة كما فقي به كثيرون منهم الرملي ولا الى الاقرب من اي طبقة كانت كما فقي به
 آخرون. هـ الرملي ايضا لانه انما اشترط الدرجة واشترط الاقرب من اهل الدرجة فاذا لم
 يوجد في الدرجة احد لم يشترطه فتلغوا الاقربية ايضا وحيث لم يوجد الشرط يرجع نصيبه
 الى اصل الغلة اذا لفرق بين قوله لا على طبقة وقوله لمن في درجته فمن أفقي بخلاف ذلك فقد
 خاف من نص عليه الخصاص وتعمه في الاسعاف ولم يستند احد منهم الى نقل يعارض ذلك فتعين
 الرجوع الى المتصوص عليه كما اوضحت ذلك في تنقيح الحامدية بتالم اسبق اليه ثم بعد ايام من
 تحرير هذا المقام ورد علي السؤال من طرابلس الشام مضمونا انه وجد في درجة المتوفي اولاد
 عم وفي الدرجة التي تحتها اولاد اخوت وفيه فتاوى جماعة من اهل العصر تبعوا لما في الحيرية
 بانتقال نصيب المتوفي الى اولاد الاخوات لانهم اقرب نسبا وان كانوا انزل درجة وأقيمت بعوده
 لاولاد اليه تبعاء في الحامدية ولما نقله فيها عن النهسي شارح المتقي لان الواقف انما اشترط
 عود النصيب الاقرب من اهل درجة المتوفي لا الى مطلق اقرب وأوضح ذلك غاية الايضاح
 في رسالة سمية (غاية المطالب في شرط الواقف عود النصيب الى اهل درجة المتوفي الاقرب
 فلا قرب) وبيئت فيها ما وقع في جواب الرملي من الاله (قوله ولو اني) ذكر هلال روايتين
 في دخول اولاد البنات في النسل وكذا قضيهان وصاحب المحيط ورجح كلا مرجحون كما
 يفيد كلام العلامة عبد البر اه ط (قوله والعقب لمولود ومولده من المذكور) اي ابداما تسالوا
 فكل من يرجع بنسبه الى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير المذكور من ولد
 الواقف فليس من عقبه اسعاف (قوله كل من ينسبه) اي بالآباء اسعاف وهو من اعانة من النسب
 اي من يداخله في نسبه بمحض الآباء الى اقصى اب في الاسلام وهو الذي ادرك الاسلام اسم اولم
 يسد فكل من ينسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فهو من اهل بيته كما في الاسعاف
 وكذا من آله وجاسه والمراد من كان موجودا منهم حال الواقف احدث بذلك لا قبل من سنة
 اشهر من محيي الغلة كفي الاختص وقل يشترط اسلام الاب الاعلى ففي العلوي اقصى اب له ادرك
 الاسلام هو ابو طالب فيدخل اولاده عقيل وجعفر وعلى اما على القول الآخر لا يدخل
 الا اولاد علي لانه اول اب أسد كما في الترخائية (قوله من قبل ابويه) اي من جهة اي
 واحد منهما (قوله خلافا لمحمد فعددهم منها) اي عند محمد من القرابة من علي من جهة ابويه
 ومن سفل من جهة ولده وبوهم هذا التعيير ضعفه مع انه في الاسعاف قل وهو ظاهر الرواية
 عنهما وروى عنهما انهم لا يدخلون وقل ويدخل فيه المحارم وغيرهم من اولاد الاناث
 وان بعدوا عندهما وعند ابني حنيفة تعتبر المحرمية والاقرب فالاقرب للاستحقاق اه قات
 وقول الامام هو الصحيح كما في التمهستان وغيره وعليه المتون في كتاب الوصايا ومحل
 الخلاف اذا لم يقل الاقرب والاقرب لاهلهم قلوا لو قل على اقربي او قرياني او ارحامي
 او انسابي لا يكون لاقل من اثنين عند ابني حنيفة وعندهما يطلق على الواحد ايضا قل في
 شرح درر البحار وشرح الجمع الملكي عن الحقائق اذا ذكر مع هذه الالفاظ الاقرب

ولو اني والعقب لمولود
 ومولده من المذكور اي دون
 الاناث لان يكون ارحامهم
 من ولد ولده المذكور و آله
 وحسنه واهل بيته كل
 من ينسبه الى اقصى اب له
 في الاسلام وهو سبي
 ادرك الاسلام اسم اولاد
 وقرابته و ارحامه
 واسد بكل من ينسبه الى
 اقصى اب له في الاسلام من
 قبل بويه سوى بويه وند
 اصله فنه لا يسمون
 قرابة انفق وكذا من علا
 منهم او سفل عندهم خالون
 لمحمد فعددهم منها

مطلب

في النسل والعقب والآل
 والحنس واهل البيت
 والقرابة والارحام
 والاسباب

مطلب

يعلم في لفظ القرابة المحرمية
 والاقرب والاقرب

فالأقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لأن الأقرب اسم فريد خرج تفسيره الأول وبدخل فيه المحرم وغيره
ولكن يقدم الأقرب لصريح شرطه اه ونحوه في الذخيرة (قوله وان قيده بفقرائهم) اما لو
قال من افتقر منهم قل محمد تكون لمن كان غنيا منهم ثم افتقر ونفيا اشتراط تقدم الغنى ولو قل
من احتاج منهم فهمي لكل من يكون محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج
او كان محتاجا من الاصل ومثله المسكين والفقير اسعاف (قوله وهو المحوز لاخذ الزكاة)
أي الفقر هنا هو المحوز الخ لكن ذكر في الاسعاف بعده انه لو كان ولد غني تجب نفقته عليه
لا يدخل في الوقف بل قدمنا في الفروع عند قوله لو وقف على فقراء قرابته انه لا بد ان لا يكون له
احد تجب نفقته عليه لانه بالاتفاق عليه يعد غنيا في باب الوقف وذكر في الاسعاف ان الاصل
ان الصغير يعد غنيا بغنى ابويه وجديه فقط والرجل والمرأة بغنى فروعهما وزوجهما فقط وهذا
مذهب اصحابنا قل الحصاص والصواب عندى اعطاؤهم وان كان تفرض نفقتهم على غيرهم
ورده هلال وتامة فيه (قوله فلو تأخر صرفها سنين الخ) ووقف على اولاده فستحقاق الغلة
يعتبر يوم حدوث الغلة على قول عامة المشايخ لا يوم الوقف فلو وجود منهم يوم الوقف والمولود
بعده سواء اذا كان موجودا يوم حدوث الغلة وكذا لو وقف على فقراء قرابته فمن كان فقيرا يوم
حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعده او كان غنيا قبله اه وفي التتارخانية المستحق للغلة من
كان فقيرا يوم تجب الغلة عند هلال وبه نأخذ وفي الحانية وعليه الفتوى ثم ذكر بعده ان
الحصاص يعتبر يوم القسمة لا يوم طلوع الغلة وقل في الفتح وفي وقف الحصاص واجتمعت عدة
سنين بلا قسمة حتى استغنى قوم وافتقر آخرون ثم قسمت يعطى من كان فقيرا يوم القسمة ولا
انظر الى من كان فقيرا يوم الغلة ثم استغنى اه وبهذا ظهر لك ان قوله شارك المفتقر وقت
القسمة الخ لا يتجس على قول هلال ولا على قول الحصاص لانه يقتضى ان من كان غنيا وقت
الغلة ثم افتقر وقت القسمة يستحق مع من كان غنيا وقت القسمة فقيرا وقت الغلة واستحقاق
الاول ظاهر على قول الحصاص والثاني على قول هلال فإظهار ان الصواب ان يقال لا يشارك
بلا النافية فيكون كل من المسئلتين على قول هلال المفتى به ويدل عليه قوله فلو تأخر الخ فانه
مفرع على قوله قبله يعتبر الفقر وقت وجود الغلة (قوله لان الصلات الخ) بكسر الصاد جمع
صلة وهو تعليل لما فهم من اختصاص الاستحقاق بمن كان فقيرا وقت وجود الغلة بناء على
ما قلنا من ان الصواب لا يشارك بلا النافية وهذا مؤيد له أيضا وبين التعليل حيث ان من
كان فقيرا وقت الغلة في هذه السنين يستحق غلة كل سنة ولا يصير غنيا بما يستحقه لانه صلة
لا تملك الا بالقبض فاذا جاء يوم القسمة وكان غنيا يأخذ ما يستحقه في السنين الماضية بصفة
الفقر لان طروا الغنى لا يبطل ذلك كما لو مات بعد طلوع الغلة فان نصيبه منها لا يبطل بالموت بل
يصير ميراثا لورثته (قوله فلا حظ له) أي من هذه الغلة التي خرجت وهو حل في بطن اه (قوله
لعدم احتاجه) لان الفقير هو المحتاج والحمل غير محتاج بخلاف الوقف على اولاده فانه يدخل
الحمل لتعلق الاستحقاق بالنسب وهنا بالفقر (قوله وقيل يستحق) هذا قول الحصاص والاول
قول هلال (قوله ولو قيده بصلحائهم) الصالح من كان مستورا ولم يكن مهتوكا ولا صاحب ربة
وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كما من الاذى قليل الشر ليس بمعاقر للنبذ ولا يناديه عليه

وان قيده بفقرائهم يعتبر
الفقر وقت وجود الغلة
وهو المحوز لاخذ الزكاة
فلو تأخر صرفها سنين
لمعارض فافتقر الغنى
واستغنى الفقير شارك
المفتقر وقت القسمة الفقير
وقت وجود الغلة لان
الصلوات انما تملك حقيقة
بالقبض وطروا الغنى والموت
لا يبطل ما استحقه وأما من
ولد منهم لدون نصف
حول بعد مجي الغلة فلا
حظ له لعدم احتياجه فكان
بمزاة الغنى وقيل يستحق
لان الفقير من لاشي له
واحمل لاشي له ولو قيده
بصلحائهم

مطلب
في تفسير الصالح

الرجال ولا قدافا للمحسنتات ولا معروفًا بالكذب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله اهل العفاف
والخير والفضل ومن كان امره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من اهل الصلاح ولا العفاف
اسعاف **(قوله)** او بالاقرب فالاقرب (المراد بالاقرب اقرب الناس رحما لا الارث والعصوبة
كما في الخيرية وذكر في انفع الوسائل ان ابا يوسف لم يعتبر لفظ اقرب في التقديم بل سوى بينه
وبين الابعد ثم قل وبالجمله انه ضعيف لانه يلزم منه الغاء صيغة افعل بلا دليل والغاء مقصود
الواقف من تقديم الاقرب اه فالعتمد اعتبار الاقربيه وهو المشهور وبه افتي في الخيرية لكن
افتي في موضع آخر بخلافه حيث شارك جميع اهل الدرجة في وقف اشترط فيه تقديم الاقرب
من الدرجة اهل والظاهر انه ذهول منه عن هذا الشرط والا فهو ضعيف كما علمت وفي الاسعاف
لوقال على اقرب الناس مني او الى ثم على المساكين وله ولد وابوان فهمي للولد ولوانني لانه
اقرب اليه من ابويه ثم تكون للمساكين دون ابويه لانه لم يقل للاقرب فالاقرب ولوله ابوان
فهمي بينهما نصفين ولوله ام واخوة فللام وكذا لوله أم وجدة لاب ولوله جد لاب واخوة فللجد
على قول من يجعله بمنزلة لاب وعلى القول الآخر للاخوة لان من ارتكض معه في رحم او خرج
معه من صلب اقرب اليه ممن بينه وبينه حائل ولوله أب وابن ابن فللاب لانه اقرب من النافاة
ولوله بنت بنت وابن ابن فلبنت البنت لان الوقف ليس من قبيل الارث ولوقال على اقرب
قربة مني وله ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة ولوقال على اقربي
على ان يبدأ بأقربهم الى نسبا اورحما ثم من يليه وله اخوان واخوات يبدأ بمن لا بويه ثم بمن
لاب ولو كان احدهما لاب والآخر لام يبدأ بمن لا بيه عنده وقالهما سواء والحال او الحالة
لابوين اولى من العم لام اولاب كعمه والعلم او العمه لابوين مقدم على الحال او الحالة عند ابني
خليفة وعلى القول الآخرها سواء ومن لاب منهما اولى ممن لام عنده وعندهما سواء وحكم
الفروع اذا اجتمعوا متفرقين حكيم الاصول وعندهما قرابته من جهة ابيه او من جهة امه
سواء ذكر او كانوا وانا انا ومختلطين ويقدم الاقرب فالاقرب منهم عملا بشرط الواقف اهم ملخصا
وتمامه فيه * (تبيه) * قد علم ما ذكرناه ان لفظ الاقرب لا يختص بالقرابة مالم يقيد بها بأن يقول
الاقرب من قرابتي اما لوقال على اقرب الناس مني يشمل القرابة وغيرها ولذا يدخل فيه الابوان
مع انهما ليسا من القرابة وعلى هذا فلو قل على ان من مات عن غير ولد عاد نصيبه الى من
في درجته يقدم الاقرب فالاقرب في ذلك ووجد في درجته اولادهم وفي الدرجة التي تحتها ابن
اخت يصرف الى اولاد عمه دون ابن اخته خلافا لما افتي به في الخيرية حيث صرفه لابن
الاخت لكونها اقرب وكون اولاد العم ليسو رحما محرما ولا يخفى انه خطأ لان الاقرب لا يخص
الرحم المحرم لانه اعم من القرابة كما علمت وانظر ما قدمناه قبل ورقة عن الحقائق يظهر لك الحق
(قوله) او فلاحوج (قال الحسن في رجل اوصى بثلثه للاحوج فلاحوج من قرابته وكان
فيهم من يملك مائة درهم مثلا ومن يملك اقل منها يعطى ذوا اقل الى ان يصير معه مائة درهم ثم
يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قال الحطاف والوقف عندي بمنزلة الوصية اسعاف **(قوله)** او
بمن جاوره (لو على فقراء جيراني فهمي عنده للفقير الملاصقة داره لداره الساكن هو فيها
لتخصيصه الجار بالملاصق في الوصى لجيرانه بثلث ماله والوقف مثلها وبه قال زفر ويكون

مطلبه

المراد بالاقرب فالاقرب

او بالاقرب فالاقرب او
فلاحوج او بمن جاوره
منهم او بمن سكن مصر
تقيد الاستحقاق به عملا
بشرطه وتمامه في الاسعاف

ومن أحوجه حوادث زمانه الى ماخفي من مسائل الاوقاف فلينظر الى كتاب الاسعاف المخصوص بأحكام الاوقاف الملخص من كتابي هلال والخصاف كذا في البرهان ٦١١ شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي

الحنفي تزيل القاهرة بعد دمشق المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف والله اعلم (قول الاشباه) اختلاف الشاهدين مانع الا في احدى وأربعين قال في زواهر الجواهر حاشيتها للشيخ صالح ابن المصنف قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف الشاهدين وانا اذكرها سر دافا قول (الاولى) شهد احدهما عليه الف درهم وشهد الآخر انه اقر بالف درهم تقبل (الثانية) ادعى كره خطبة جيدة شهد احدها بالجودة والآخر بالردية تقبل بالردية ويقضى بالاقبل (الثالثة) ادعى مائة دينار فقال احدهما نيسابورية والآخر بخارية والمدعى يدعي نيسابورية وهي اجود يقضى بالبخارية بلا خلاف (الرابعة) لو اختلفا في الهبة والعطية (الخامسة) لو اختلفا في لفظ التكاح والتزويج (السادسة) شهد احدها انه جعلها صدقة موقوفة ابدًا على ان لزيد

لجميع السكان في الدور الملاصقة له الاحرار والعبيد والذكور والاناث والمسلمون واهل الذمة سواء وبعد الابواب وقربها سواء ولا يعطى القيم بعضها دون بل بعض يقسمها على عدد رؤسهم وعندها تكون للجيران الذين يجمعهم محلة واحدة وتعام الكلام على ذلك في الاسعاف (قوله) ومن أحوجه حوادث زمانه (من هنا الى كتاب البيوع ساقط من بعض النسخ والظاهر سقوطه من نسخة الاصل خصوصا المسائل الآتية فأنها لا ارتباط لها بكتاب الوقف والظاهر ان الشارح لما انتهى الى هنا بقي معه بياض ورق هو آخر الجزؤ فكتب فيه هذه المسائل لاعلى انها من الكتاب فألحقها بالنسخة ويدل على ذلك ان الشارح في كتاب الدعوى ذكر عدة المسائل التي لا يحلف فيها المنكر ثم قال ولو لا خشية التطويل لسردتها وذكر نحوه قبل كتاب الدعوى والا كان الاولى ان يقول قدمتها في محل كذا لكن قوله في الآخر فاعتمد هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب يقتضي ان مراده جعلها منه الا ان تكون هذه العبارة من جملة ما نقله عن زواهر الجواهر لا من كلامه والله سبحانه اعلم (قوله قول الاشباه) اي صاحبها ط (قوله الا في احدى وأربعين) ٣ عبارة الاشباه وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان واربعون مسألة وبينتها مفصلة وكذا قال الشارح في كتاب الشهادات الا في اثنين واربعين وزاد ابن المصنف ثلاثة عشر أخر تركتها خشية التطويل (قوله في الشرح المحال عليه) يعني البحر (قوله) وشهد الآخر انه اقر بألف درهم تقبل هو قول أبي يوسف ورجحه الصدر وقال لا تقبل ومثلهما كما في خزائن الاكمل اذا شهد احدهما بالطلاق والآخر باقراره وزاد في الواجبة ما لو شهد احدهما على قرض مائة درهم والآخر على الاقرار بذلك ط (قوله بالردية) الانسب بالرداء اه ح (قوله يقضى بالبخارية بلا خلاف) ومثله لو شهد احدهما بالف بيض والآخر بالف سود والمدعى يدعي الافضل تقبل على الاقل ووجهه في المسائل الثلاث انها اتفقا على الكمية وانفرد احدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعي الاقل لا تقبل الا ان وفق بالبراء وتماه في فتح القدير بحر (قوله الرابعة الخ) ذكر في البحر انه لا يشترط في الموافقة لفظا ان يكون بعين ذلك بل اما بعينه او مرادفه حتى لو شهد احدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل اه وحينئذ لا وجه للاستثناء لكن قال في البحر بعد ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان امكن رجوعها اليه في الحقيقة وحينئذ فالاستثناء مبني على ظاهر قول الامام لاعلى ما هو التحقيق في المقام حموى (قوله الخامسة الخ) فيها ما تقدم في التي قبلها حموى (قوله تقبل على الثالث) وهذا الحكم لو شهد احدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يقضى بالنصف المتفق عليه حموى ومحله ما اذا كان المدعى يدعي الاكثر ولا فرق بين كون المدعى عليه يقر بالوقف وينكر الاستحقاق او ينكرها واقامت البينة بما ذكر ط (قوله السابعة ادعى الخ) لان في البيع يتحد لفظ الانشاء ولفظ الاقرار جامع الفصولين وفي البحر لخصوصية لبيع الوفاء ولا للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل والتكاح من الفعل (قوله انها كانت له تقبل) لان الاصل بقاء ما كان على ما عليه كان ط

ثلث غلتها وشهد آخر ان لزيد نصفها تقبل على الثلث (السابعة) ادعى انه باع بيع الوفاء فشهد احدهما به والآخر ان المشتري اقر بذلك تقبل (الثامنة) شهد احدهما انها جاريته والآخر انها كانت له تقبل ٣ مطلب ذكر مسائل اسطردادية خارجة عن كتاب الوقف

(التاسعة) ادعى انما مصلته فشهد احدهما على اقراره بالف قرض والآ خر بألف وديعة تقبل (العاشرة) ادعى الابرأ فشهد احدهما به والآ خر أنه هبة وصدق عليه او حله جاز (الحادية عشر) ادعى اهمة فشهد احدهما بالبراءة والآ خر بالهبة او انه حله جاز (الثانية عشر) ادعى الكفيل الهبة فشهد احدهما بها والآ خر بالابرأ جاز وثبت الابرأ (الثالثة عشر) شهد احدهما على اقراره انه أخذ منه العبد والآ خر على اقراره بأنه أودع منه هذا ^{٦١٢} العبد تقبل (الرابعة عشر) شهد احدهما انه

(قوله ادعى الفامطلقا) اى غير مقيد بقرض ولا وديعة قل فى البحر وان ادعى احد السببين لا تقبل لانه كذب شاهده كذا فى البرازية (قوله فشهد احدهما على اقراره بالف قرض الح) بخلاف ما اذا شهد احدهما بألف قرض والآ خر بألف وديعة فانها لا تقبل بحر عن البرازية قلت ولعل وجهه ان القرض فعل والايذاء فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالوديعة فان الاقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقربة وان كان جنسين لكن اوديعة مضمونة عند الانكار والشهادة انما قامت بعد الانكار فكانت شهادة كل منهما قائمة على اقراره بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت فى البرازية علل بقوله لاتفاقهما على انه وصل اليه منه الالف وقد جحد فصار ضامنا (قوله والآ خر انه هبة) الذى فى البحر انه هبة (قوله جاز) لان هبة الدين من المديون والتصدق به عليه وتحليله منه ابرأ له بخلاف ما اذا شهد احدهما على الهبة والآ خر على الصدقة لا تقبل بحر عن البرازية تأمل (قوله ادعى الهبة) اى ان الدائن وهبه الدين والوجه فيها ما ذكر فى سابقتها ط (قوله ثبت الابرأ) لانه اقلها فلا يرجع الكفيل على الاصيل برازية اى لان ابرأ الطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصيل بخلاف هبة الطالب الكفيل فافهم (قوله شهد احدهما على اقراره انه أخذ منه) صورتها ادعى رجل عبدا فى يد رجل فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى بما ذكر فانها تقبل ومثله يقال فى الصورة الآتية ط وجه القبول اتفاق الشاهدين على الاقرار بالاخذ لكن بحكم الوديعة او الاخذ مفردا برازية (قوله الخامسة عشر شهد احدهما انها ولدت منه الح) الظاهر ان صورتها فيما لو علق طلاقها على احب قل ان الولادة فايلزمها الحبل فقد اتفق الشاهدان عليه ٣ ولا يصح تصويرها بالتعليق على الحبل فان الحبل قد تلاد لموتها او موت الولد فى بطنها فافهم (قوله السادسة عشر شهد احدهما انه اقر ان الدار له) هذه الصورة ذكرت فى بعض النسخ مرتين السادسة عشر والسابعة عشر فلما نسب ما فى بعض النسخ موافقا لما فى البحر السادسة عشر شهد احدهما انها ولدت منه ذكرها والآ خر أنى تقبل ولكنها متحدة مع الخامسة عشر فى التصوير ولذا عطفها عليها فى البرازية بأوفى المناسب ان يذكر بدلها ما فى البرازية عن الاقضية شهد احدهما انه اقر انه غصب من فلان كذا والآ خر انه أقربا نه أخذه منه تقبل اه (قوله انه اقر) اى ان المدعى عليه أقر أن الدار له اى للمدعى (قوله والآ خر انه سكن فيها) اى ان المدعى سكن فيها فهى شهادة بثبوت يد المدعى عليها والاصل فى اليد الملك فقد وافقت الاولى تأمل (قوله والآ خر فى الطعام تقبل) لان الاذن فى نوع يعم الانواع كلها لانه لا يخص بنوع كاذكروه فى المأذون ط (قوله بخلافه فى الطلاق) قل فى الاشياء والاصح القبول فيها (قوله آزادى) كلمة فارسية بمعنى حر قول ط وفى نسخ زيادة لام بين الدال والياء (قوله طاعت) لان الكلام يتكرر فيمكن انها كتبه فى الوقتين (قوله والآ خر انه طاعتها مس)

غصبه منه والآ خر ان فلانا أودع منه هذا العبد يقضى للمدعى (الخامسة عشر) شهد احدهما انها ولدت منه والآ خر انها حبلت منه تقبل (السادسة عشر) شهد احدهما انه اقر ان الدار له وقال الآ خر انه سكن فيها تقبل (السابعة عشر) شهد احدهما انه اقر ان الدار له والآ خر انه سكن فيها تقبل (الثامنة عشر) انكر اذن عبده فشهد احدهما على اذنه فى الثيب والآ خر فى الطعام تقبل (التاسعة عشر) اختلف شاهدا الاقرار بالمال فى كونه اقرارا عربية او بالخراسية تقبل بخلافه فى الطلاق (العشرون) شهد احدهما انه قل لعبده انت حر والآ خر انه قال آزادى تقبل (الحادية والعشرون) قل لامرأته ان كلمت فلانا فنت طاق فشهد احدهما انها كتبه غدوة والآ خر عشية طلقت (الثانية والعشرون) ان طاعتك فعبدى حر

فقال احدهما طاعتها اليوم والآ خر انها طاعتها مس يقع الطلاق والعاق (الثالثة والعشرون) شهد احدهما انه طلقها فلانا البتة والآ خر انه طلقها ثنتين البتة ٣ قوله ولا يصح تصويرها بالتعليق على الحبل هو عين ما اثبتته او لا لقوله الظاهر ان صورتها فيما لو علق طلاقها على الحبل فاعمل الصواب فى الثانى ابدال الحبل بالولادة ولبحر اه مصححه

أي في اليوم الذي قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعليق لأن المعاق عليه طلاق مستقبل (قوله يقضى بإطقتين ويملك الرجعة) لأنه لا يحتاج إلى قوله البتة في ثلاث بخر عن العيون لأن الليث وبيان أن الثلاث طلاق بآن فقوله البتة لغو فكأنه لم يذكره وانفرد بذكره الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدين في مجرد العدد وقد اتفقا على الثنتين فيقضى بهما وتلغو الثالثة لانفراد أحدهما بها كما غلظ البتة لذلك فلذا كان الخلاف رجعيًا ففهم لكن الظاهر أن قبول الشهادة هنا مبني على قول محمد لأنه في البرازية عزاء إليه وعند أبي حنيفة لا تقبل إلا ما في البحر عن الكافي شهد أحدهما بالف والآخر ألفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على ألف إذا كان المدعى يدعي ألفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق الثلاث ثم ذكر في البحر بعد ورقة مستدر كاعلى ما في البرازية أن ما في الكافي هو المذهب (قوله شهد أحدهما أنه اعتق بالعربية الخ) هذا لفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال أنت حر ولم يذكر الآخر أنه قال أنت آزاد فلا تكون مكررة مع العشرين ط تأمل (قوله) اختلاف في مقدار المهر يقضى بالاقبل (كذا في البرازية وفي جامع الفصولين شهدا ببيع أو اجارة أو طلاق أو اعتق على مال واختلفا في قدر البدل لا تقبل إلا في النكاح تقبل ويرجع في المهر إلى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا بخر قلت الظاهر أن هذا فيما إذا انكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما ذكره الشارح فيما إذا اتفقا على النكاح واختلفا في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيع ونحوه أن العقد بألف مثلا غير العقد بألفين وكذا النكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح أن المال فيه غير مقصود ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع ونحوه وينبغي أن يكون ما ذكره الشارح على الخلاف المار آنفا عن الكافي (قوله) تقبل في دار اجتماع عليه) أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاده الآخر قال في جامع الفصولين إذا الوكالة تقبل التخصيص وفيما اتفقا عليه تثبت الوكالة لا فيما تفرد به أحدهما فلو ادعى وكالة معينة فشهد بها والآخر بوكالة عامة ينبغي أن تثبت المعينة اهـ (قوله قبلا) إذ شهدا بوقف بات إلا أن حكم المرض ينتقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا لا تمتنع شهادة بخر عن جامع الفصولين قال في الاسعاف ثم أن خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا والاف حسابا ولو قال أحدهما وقفها في صحته وقال الآخر جعلها وقفا بعد وفاته لم تقبل وإن خرجت من الثالث لأن الثاني شهد بأنها وصية وهما مختلفان اهـ (قوله) ادعى ما لا يشهد أحدهما أن احتال عليه أحال غريمه بهذا المال (سقط منه شيء يوجد في بعض النسخ وهو وشهد الآخر أنه كفل عن غريمه بهذا المال تقبل وهذه المسئلة نقلها في البحر عن القنية لكن عبارة القنية فشهد أحدهما أن احتال عليه أحال عن غريمه بهذا المال الخ قال ط أن الغريم يطلق على الدائن وهو المراد بالارل وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورته ادعى زيد على عمرو ما لا فاقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرا محال عليه يعني أن دائنه أحال زيدا عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني أن عمرا كفل عن مديون زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفاية والله تعالى أعلم بالصواب وسيأتي هذه الصورة في كلام الشيخ صالح إلا أنه قال يقضى بالكفالة لأنها الأقل اهـ لكن هذا التصوير لا يوافق عبارة الشارح والموافق لها ما لو

يقضى بإطقتين ويملك
الرجعة (الرابعة والعشرون)
شهد أحدهما أنه اعتق
بالعربية والآخر بالفارسية
تقبل (الخامسة والعشرون)
اختلفا في مقدار المهر
يقضى بالاقبل (السادسة
والعشرون) شهد أحدهما
أنه وكله بخصومة مع فلان
في دار سماء وشهد الآخر
أنه وكله بخصومة فيه وفي
شيء آخر تقبل في دار
اجتماعا عليه (السابعة
والعشرون) شهد أحدهما
أنه وقفه في صحته والآخر
بأنه وقفه في مرضه قبلا
(الثامنة والعشرون)
لو شهد شاهد أنه أوصى
إليه يوم الخميس وآخر يوم
الجمعة جازت (التاسعة
والعشرون) ادعى مالا
فشهد أحدهما أن احتال
عليه أحال غريمه بهذا المال
تقبل (الثلاثون) شهد
أحدهما أنه باعه كذا إلى
شهر وشهد الآخر بالبيع
ولم يذكر الأجل تقبل
(الحادية والثلاثون)

ان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد طلقها واخرجها من داره قبل هذا التطلاق قل فخر الدين اذا شهدا على الطلاق الا انه عين أحدهما المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى * ومنها ادعى ملك داره فشهد له أحدهما انها له او قال ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكه تقبل منه المفتى * ومنها ادعى الفين والفا وخمسائة فشهد احدهما له بالف والآخر بالف وخمسائة قضى له بالف اجماعا منه * ومنها لو شهد ان له على هذا الرجل الف درهم وشهد **٦١٥** احدهما انه قد قضاه المطلوب منها خمسمائة والطالب ينكر ذلك فان شهادتهما

على الف مقبولة ولو الجية * ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد احدهما انها جاريته غصبها منه هذا وشهد الآخر انها جاريته ولم يقل غصبها منه قبات الشهادة بمجمع الفتاوى * ومنها شهدا بسرققة بقره واختلفا في لو نها تقبل عنده خلافا لهما جامع الفصولين * ومنها شهد احدهما بكفالة والآخر بحوالة تقبل في الكفالة لانها أقل جامع الفصولين * ومنها شهد احدهما انه وكاه بطلاقها وحدها والآخر انه وكاه بطلاقها والآخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه ايضا * ومنها شهدا بوكالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لافي العزل وهي منه ايضا * ومنها ادعت ارضا شهد احدهما انها ملكها لان زوجها دفعها اليها عوضا عن الدستيان وشهد الآخر انها تملكها لان

والتي بعدها في الزمان وهما مكررتان مع التاسعة والثلاثين والاربعين لانهما وان كانتا في الاقرار بالوقف وهاتان في الاقرار بالمال فان كل اقرار كذلك كما مر فانهم **(قوله ان المرأة التي كانت له الخ)** بهذا تعين ان المطلقة الآن هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها افاده ط **(قوله قبل هذا التطلاق)** اي الذي وقع فيه التعيين من احدا الشاهدين ط **(قوله ومنها ادعى ملك داره)** الاولى دار بلا ضمير وهذه المسئلة مكررة مع الثامنة **(قوله ومنها ادعى الفين الخ)** في بعض النسخ الفا والصواب اسقاط كل منهما والاقصا على قوله الفا وخمس مائة قال في الكثر فان شهد احدهما بالف والآخر بالفين لم تقبل وان شهد الآخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي ذلك قبلت على الف قال في البحر لا تفاقمهما على الف لفظا ومعنى وقد افرد احدهما بخمسائة بالعطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه بخلاف الف والالفين لان لفظ الف غير لفظ الالفين ولم يثبت واحد منهما وتامه فيه **(قوله وشهد احدهما الخ)** اي زاد في شهادته انه قضاه منها خمسمائة لم تقبل هذه الزيادة ما لم يشهد معه بها آخر ولا يكون ذلك تكذيبا للشاهد القضاء لانه لم يكذب فيه فبشهادته بل فيما شهد عليه **(قوله خلافا لهما)** استظهر صدر الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعى لو نها ذكره الزيلعي ط **(قوله شهد احدهما بكفالة)** مكررة مع التاسعة والعشرين ط **(قوله تقبل في الحوالة لانها اقل)** وهذان اللفظان جمعا لكفظة واحدة الا يرى ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبرأ كفالة جامع الفصولين قلت ووجه كون الكفالة اقل انها ضم ذمة الى ذمة في المطالبة فلا يثبت الدين في ذمة الكفيل بخلاف الحوالة فانه يثبت في ذمة المحال عليه وتثبت مطالبته ايضا فقد اتفق الشاهدان على ثبوت المطالبة واختلفا في ثبوت الدين **(قوله ومنها شهد احدهما انه وكاه بطلاقها الخ)** مكررة مع السادسة والعشرين لان في كل منهما ثبتت الوكالة فيما اتفقا عليه لافيما اختلفا فيه لقبول الوكالة التخصيص كما قدمناه **(قوله وهي فيه)** اي هذه المسئلة في جامع الفصولين **(قوله تقبل في الوكالة لافي العزل)** فهي نظير ما لو شهدا بالف وزاد احدهما ان المطلوب قضاء منها خمس مائة والطالب ينكر **(قوله عوضا عن الدستيان)** بالدال والسين المهملتين وفي اكثر النسخ الاستيان بالالف واللام قبل السين والذي في جامع الفصولين هو الاول وهو ما يدفعه الزوج للمرأة لاجل الجهاز وتقدم بيانه في باب المهر **(قوله لان كل بائع الخ)** اي والزوج هنا باعها الدار بالدستيان ط **(قوله وشهد بالعقد)** الاولى اسقاط الواو كما رأيت مصلحا في نسخة جامع الفصولين فيكون جواب لما وهو أولى من جعل جوابها قوله فاختلف لان اقتران جوابها

زوجها اقترانها ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالملك لمشتريه فكأنهما شهدا انه ملكها وقيل ترد لانه لما شهد احدهما انه دفعها عوضا وشهد بالعقد وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلف المشهود به أما لو شهد احدهما ان زوجها دفعها عوضا والآخر باقراره انه دفعها عوضا في قوله تقبل في الحوالة هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح تقبل في الكفالة ويؤيده قوله بعد ذلك قلت ووجه كون الكفالة

اقل الخ تأمل اه مصححه

من تزوجت من ميركف فسكت الولي حتى ولدت كان سكوته رضا زيلي * ومنها في المحيط رجل زوج رجلا بغير أمره فهنا
منه وقبل الشهنة فهو رضا لان قبول الشهنة دليل الاجازة * ومنها ان الوكالة تثبت بالصرح ولذا قال في الظهيرية لوقال ابن الم
الاجازة اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكتت فزوجها حاز ٦١٨ ذكره المؤلف في بحره من بحث الاولياء *

ونظر الى اول العبارة وترك آخرها قلت لا عجب اصلا بل انما ترك هذه لكونها مذكورة
في الاشياء فانها المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود الزيادة على الاشياء (قوله
لو تزوجت من غيركف الح) هذه مبنية على ظاهر الرواية واما على رواية الحسن المفتي
بها فلا ينعقد النكاح ط (قوله لان قبول الشهنة دليل الاجازة) اي دليل على ان سكوته
وقت التزويج كان رضا واجازة وبهذا يظهر انه لا يلزم ان يكون قبول الشهنة بدون قول
فافهم (قوله ومنها ان الوكالة تثبت بالصرح الح) الاولى ان يقول تثبت بالسكوت كما تثبت
بالصرح وفي نسخة كما تثبت بالصرح تثبت بالسكوت وهي اوضح والمراد بالوكالة التوكيل
كما يفيد التمثيل والافقد عد من جملة المسائل المزيد عليها وهو السابع منها سكوت الوكيل
قبول والمراد به التوكل لا التوكيل تأمل (قوله فكيف يكون الح) اخلف النسخ في هذه
العبارة فالذي في اغلب النسخ فكيف يكون ان فيه تقيده بكونه من اهل العلم والصلاح
فعداها من الزوائد وفي بعضها لكون باللام ونعدها بالنون بدل الفاء وعليه فقوله لكون
علة لقوله نعدها والمعنى كيف نعدها من الزوائد لاجل كونه قيد المزكي بكونه من اهل العلم
والصلاح وحاصله الاعتراض على صاحب زواهر الجواهر بأن قول الاشياء سكوت المزكي
عند السؤال عن الشاهد تعديل مقيد بكونه من اهل العلم والصلاح فلا يكون زيادة هذا القيد
زاد عليه مسألة أخرى وفي بعض النسخ فكيف تكون من الزوائد الا ان يقال فيه تقيده
بكونه من اهل العلم والصلاح فعداها من الزوائد اه وعليه فهو اعتذار لاعتراض (قوله
بعلامة قععت) الاول بالقاف والعين المهملة رمز للقاضي عبد الجبار والثاني بالعين المهملة
والثاء رمز لعلاء الدين الترجاني اه ح (قوله من الدنانير) أي التي يبعثها الزوج الى أبي
الزوجة بمقابلة الجهاز وهي المساة في عرفهم بالدستمان كقدمناه وقدمنا تحقيقه في باب المهر
واختلاف التصحيح والتوفيق بين ما اذا كان من جملة المسمى في المهر أو كان المسمى غيره ففي
الثاني له المطالبة بالجهاز لافي الاول فافهم (قوله نج) بالنون والجيم كآرأيته في نسخة مصححة
من القنية وهو رمز لنجم الائمة الحكيمى وبعد هذا الرمز يفتى بانه ويوجد في بعض نسخ
الشارح فح بالفاء والحاء وبعده يعنى مضارع عنى وهو تحريف (قوله ولو سكت الح) هو
المقصود من ذكر هذه المسئلة (قوله ومنها اذا ابرأ فسكت) اطلقه فشمّل سائر الديون وقيد
في مداينات الاشياء نقلا عن البدائع بغير بدل الصرف والسلم فنيهما يتوقف على القبول اي
لان الابرأ عنهما يوجب انفساخ عقدهما فلا ينفر داحدهما المتعاقدين به لانه يوجب فوات
التبض المستحق وزاد الحموى هناك ثالثة وهي مالو ابرأ الطالب الاصيل فانه يتوقف على قبوله

ومنه سكوت اهل العلم
والصلاح في التعديل كما
في شهادات البحر قال
ويكتفى بالسكوت من اهل
العلم والصلاح فيكون
سكوته تركية للشاهد ما
في التلخيص وكان الميث بن
مساور قضية فحتاج الى
تعديل وكان المزكي مريضا
فعماده المتضى وسأله عن
شاهد فسكت المعدل ثم
سأله فسكت فقال اسألك
ولا تخيبني فقال المعدل اما
يكفيك من مثلي السكوت
قلت قد عد هذه في
الاشياء معزيا لشهادات
شرحه فكيف يكون
زائدة نعم زاده تقيده بكونه
من اهل العلم والصلاح
فعداها من الزوائد * ومنها
لو أن العبد خرج لصلاة
الجمعة فرآه مولاه فسكت
حل له الخروج لها لان
السكوت بمنزلة الرضا كما
في جملة البحر * ومنها ما في
القنية بعد ان رقم بعلامة
(قععت) ولو زفت اليه
بلا جهاز فيه ان يطالب

ببعث اليها من الدنانير وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم (نج) يفتى بانه اذا لم تجهز (او)
بما يليق فيه استرداد ما بعث والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم
بذلك وان لم يتخذ شي * ومنها اذا ابرأ فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب
الاقرار * ومنها سكوت الراهن عند بيع المرتهن الرهن يكون مبطلا في احدى الروايتين ذكره الزيلي وغيره

وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة * الحمد لله العزيز الوهاب * وهو اعلم بالصواب * (قول الاشياء يخاف المنكر في احدي وثلاثين مسألة بينها في الشرح قال الشيخ رحمه الله ٦١٩) شرف الدين في حاشيته عليه المسألة بتطوير البصائر على الاشياء والتفائر

(قول) قال في شرحه المحل عليه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عنده على الاشياء التسعة وفي الحاشية انه لا يستحلف في احدي وثلاثين خصلة بعضها يختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر سردا اختصارا التسعة . وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندها يستحلف الاب في الصغيرة * وفي تزويج المولى امته خلافا لهما * وفي دعوى الدائن الايضاء فانكره لا يحلف * وفي دعوى الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المستلئين كالوصي * وفيما اذا كان في بدرجل شئ فادعاه رجلان كل اشترى منه فأقر به لاحدهما وانكر للآخر لا يحلف وكذا لو انكرهما خالف لاحدهما فشكل وقضى عليه لم يحلف للآخر * وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فأقر لاحدهما لا يحلف للآخر وكذا لو نكل لاحدهما لا يحلف للآخر * وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه

أو موته قبل القبول لانه قبول حكما (قوله) وهي تعلم من الاشياء حيث قال ولو رأى المرتين الراهن يبيع الرهن لا يبطل الرهن ولا يكون رضا في رواية اه قال الزياي والمذهب ما روى الطحاوي عن اصحابنا انه رضا ويبطل الرهن اه من حاشية الفتاوى ح واعلم ان البائع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي عبارة الشارح هو المرتين كالا يخفى لكن الحكم لا يختلف لما يأتي ان الرهن لا يبيعه احدهما الا برضا الآخر اه * (تمة) * زاد بعضهم ما اذا استأجر احد الوصيين أو احد الورثة بحضرة الوصيين من يحمل الجائزة الى المقبرة والآخر حاضر ساكت والسكوت على البدعة والمنكر فإنه رضا أي مع القدرة على الازالة والاكتفاء الانكار با قلب ومال أو وصي لرجل فسكت في حياته فلعمامات باع الوصي بعض التركة أو ترضى دينه فهو قبول للوصاية كاعزاه الحموي الى معين الحكماء وزاد البيروني ما لو غزوات امرأته قطعه أو نسجت غزاه ليس له تضمينها قيمته محلوجا أو غزولا ويعد سكوتها رضا وكذا لو عجن العجين أو اضجع شاة فجاء انسان وخبره أو ذبحها يكون السكوت كالا مردلالة (قوله) قول الاشياء يحلف المنكر في احدي وثلاثين (صوابه) لا يحلف كما يوجد في بعض النسخ وفي بعضها يخاف المنكر الا في احد وثلاثين (قوله) بينها في الشرح (اي في البحر) (قوله) على الاشياء التسعة بتقديم المثانة على السين كالتى بعدها اه ح وهي ماسياتي في كتاب الدعوى من قوله ٣ ولا تخليف في نكاح أنكره هو أو هي ورجعة جردها هو أو هي بعد عدة وفي ايلاء انكره لاحدهما بعد المدة واستيلاء تدعيه الامة ورق ونسب وولاء بأن ادعى على مجهول انه قه أو ابنة وبالعكس وحد ولعان والحاصل ان المفتي به التحليف في الكل الا في الحدوداه واقدان ماذكر من عدم التحليف في هذه التسعة على قول الامام خلاف المفتي به (قوله) وفي تزويج البنت عطف على التسعة اي وذكر عدم الاستحلاف في تزويج البنت اه ح اي اذا ادعى عليه انه زوجه ابنته صغيرة أو كبيرة وهي مسألة واحدة والازادات على العدد المذكور ط (قوله) وعندها يستحلف الاب في الصغيرة يوجد في بعض النسخ لا يستحلف والذي في البحر بدون لا وهي الصواب (قوله) وفي دعوى الدائن الايضاء اي دعواه على رجل انك وصي الميت فادفع لي ديني من تركته (قوله) وفي دعوى الدين على الوصي اي دعواه على الوصي الثابتة وصايتها بأن لي على الميت كذا ولا بدنة للمدعي فلا يحلف الوصي اذا انكر الدين (قوله) في المستلئين كالوصي اي اذا ادعى الدائن على الوكيل بالوكالة فانكرها أو ادعى عليه الدين وهو ثابت الوكالة فانكره ففي المستلئين لا يحلف كالوصي فيما (قوله) كل اشترى منه (اي ادعى كل منهما انه اشترى منه ذلك الشئ) وعبارة البحر الشراء بالمدة (قوله) لا يحلفه (لانه لما اقربه لاحدهما صار له فاذا نكل عن اليمين لا يصير للآخر فلا يحلف لعدم الفائدة (قوله) لو انكرها اي انكر دعواها (قوله) خالف لاحدهما) بتشديد اللام مبنيا للمجهول اي طلب القاضي تحليفه لاحدهما (قوله) لا يحلف للآخر (لان نكوله بتزلة اقرب منه للاول (قوله) وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه (اي ادعى كل منهما ان ذا اليد رهن

فأقر به لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن والتسليم والآخر اشراء ٢ مطلب — في المواضع التي لا يحلف فيها المنكر

الأرض وتأخذ الأرض من المدعي وتدفع بعضيها إلى المدعى عليه

لاستقضاءه ليمين فكذلك قد قلت وعلى الاول رجوع هذه الى قول المصنف ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانه لما قربها للصبي ظهر انها من ماله وفيه تأمل * الثانية لو اشترى دارا خضر الشفيع فانكر المشتري الشراء قال في التوازل ولو ان رجلا اشترى دارا خضر الشفيع ونكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولاينة فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار بغيره بعد ذلك * الثالثة لو كان في يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه رجلان فقدماه الى القاضي فؤقر به لاحدهما ثم اراد الآخر تخليفه فان ادعى ملكا مرسل او شراء من جهته لم يكن له ان يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تخليفه لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في التوازل * الرابعة ٦٢٢ لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم

اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين كافي كثير من كتب المذهب * الخامسة لو ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عنده فالقول للسارق ولا يمين عليه قال ابو الليث في التوازل وسئل ابو القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع قيل اه فان قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو قائم عنده هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه * السادسة اذا هب لرجل شيئا واراد الرجوع فدعى الموهوب له هالك الموهوب

الحقت بالاصل في غير محالها (قوله لا نسقط عنه اليمين) اي فيحلف للمدعى فان نكل قضى به عليه وينظر قدوم الغائب فان صدق المدعى فيها والادفع له وضمن قيمته للمدعى ط (قوله قات) من كلام الشرف الغزالي (قوله وعلى الاول) اي القول بعدم التحليف (قوله الى قول المصنف) اي صاحب الاشياء وهو ما مر آتفا عن الاسبيجاني (قوله وفيه تأمل) لعل وجهه ان قول المصنف فيما تحقق انه مال الصبي وهنا لم يعرف انه ماله الا باقرار الاب ويمكن انه أقر تخيلا لدفع الدعوى عنه ط (قوله فانكر المشتري الشراء) يعني واقرا انها لابنه كاذكره عن التوازل والا فجرد انكاره الشراء لا يدفع عنه التحليف بل يحلف فان نكل قضى بها عليه كما ذكره في كتاب الشفعة (قوله او اقر ان الدار) الصواب العطف بالواو لا بأو لما علمت وفي جامع الفصولين ادعى شفعة بجوار فقال خصمه هذه الدار لابني هذا الطفل صح اقراره لانه اذا الدار في يده واليد دليل الملك فكان مقرا على نفسه فصح وليس للشفيع تخليفه بالله ما أنا شفيعها لان اقرار الاب بالشفعة على ابنه لم يجز فلا يفيد التحليف وهذا من جملة الحيل في الخصومات ولو برهن الشفيع على الشراء كان الاب خصما لقيامه مقام الابن (قوله الثالثة) مكررة مع قول البحر وفيها اذا كان في يد رجل شيئا فدعاه رجلان كل الشراء منه نعم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كافي الزواهر اهـ ح (قوله فالقول للاب بلا يمين) لان الثمن مال الصبي ولا يستحلف في مال الصبي كما مر (قوله فالقول للسارق ولا يمين عليه) الظاهر ان عدم اليمين اذا كانت الدعوى بعد القطع اما لو كانت قبله فعليه اليمين لانه لا يسقط تقويم المسروق الا بالقطع فيكون قبله مضمونا عليه وان سقط الضمان بالقطع بعد تأمل (قوله ويستوى حكمه) وهو عدم الضمان (قوله فيما استهلكه قبل القطع) يعني ثم قطع بعد الاستهلاك اما لو استهلكه ولم يقطع بعد بقي مضمونا عليه لعدم ما يسقط تقويمه (قوله فان قال السارق قد هلك الخ) هذا محل الاستدلال على المسئلة وعبر بالهلاك مع ان الكلام في الاستهلاك لانه لا فرق بينهما ولانه لازم الاستهلاك (قوله ولا يمين عليه) لانه ينكر الرد كذا ذكره في كتاب الهبة ط (قوله السابعة)

فالمقول قوله ولا يمين عليه كما في الخاتمة وغيرها * السابعة ادعى عليك وصي فلان الميت فانكر (تقدمت) لا يخلف * الثامنة ادعى عليك وكيل فلان فانكر انه وكيل فلان لا يخلف وها في البرازية * التاسعة قال الواهب اشترطت العوض وقول الموهوب له لم تشترطه فالقول له بلا يمين * العاشرة اشترى العبد شيئا فقال البائع انت محجور وقول العبد أنا مأذون فالقول له بدون اليمين * الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما انا محجور وقال الآخر انا وانت مأذون لنا

فالقول له بلايين * الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فردد المشتري عليه بعب فقال القاضي ابرأتني منه فلقول قوله بلايين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تخليفه لم يخلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه * الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكرا ولو اختلف الاب والزوج في بارتها ولاينة للزوج والتمس من القاضي تخليفه على العلم بذلك عن ابي يوسف انه يخلف وذكر الحنابلة انه لا يخلف ما وكيل بتبضع الدين اذا ادعى المديون ان صاحب الدين ابرأه وانكر الوكيل لا يخلف الوكيل وكذلك هنا كذا في الظهيرية * الرابعة عشر اشترى امة قاضي ان لها زوجا فقال البائع لها زوج عبدى فطلقها قبل البيع او مات فلقول له بلايين كذا في الميراثية والله تعالى اعلم * وهذا التحرير من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشباه للشرف الغزى ايضا * (قلت وفي حاشيته لمشيخ صالح زاد سبعة آخر فقول) الخامسة ٦٢٣ عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقول هو ادعى هذه انه ان نفسه

قبل شهادته فانكر فأراد تخليفه لا يخلف مجمع الفتاوى * السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعينها خفاء غريم آخر وادعى دينا لنفسه فخلص هو الوارث ولكنه لا يخلف لانه حينئذ لو أقبره لم يقبل فلم يخلف مجمع الفتاوى * السابعة عشر رجل له على رجل ألف درهم فأقر بها ثم انكر اقراره هل يخلف بانه ما اقررت قال الدبوسي نعم وقال الصفار لا وانما يخلف على نفس الحق مجمع الفتاوى * الثامنة عشر دفع لآخر مالا ثم اختلفا فقال قبضت ودية وقول الدافع بل لنفسك

تقدمت هي والثامنة في جملة الاحدى والثلاثين المارة افاده ح (قوله فلقول له بلايين) لان الاصل في الهبة ان تكون بلا عوض ط (قوله فلقول له بدون يمين) لعل وجهه ان اقدام البائع على بيعه اعتراف منه بالاذن فلا تسمع دعواه لتناقضه وكذا يقال فيما بعده (قوله فقال القاضي ابرأتني منه) اى من ذلك العيب (قوله لان قوله على وجه الحكم) فيه ان الحكم القولى يحتاج الى الدعوى وظاهره كما قال ط ان البينة لا تقبل عليه (قوله ٢) او كبيرة بكرا) اما لو كانت كبيرة ثيبا فان الاب ليس له قبض مهرها من الزوج بلا اذنها (قوله على العلم بذلك) اى على انه لا يعلم انها ثيب (قوله قاضي ان لها زوجا) اى ليردها على البائع بخيار العيب لان ذلك ينقص عليه منفعة وهي استمتاعه بها (قوله وقول) اى المدعى عليه هو الشاهد (قوله فأقر بها) اى ادعى انه اقر بها (قوله وانما يخلف على نفس الحق) اى لانه قد يكون اقرارا كاذبا ففي الزامه بالخلف على الاقرار اضرب به ثم لا يخفى انه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة لانه يخلف اتفاقا وانما الخلاف فيما يخلف عليه (قوله بل لنفسك) اى قرضا او غصبا فهو مضمون عليك بالهلاك (قوله لا يخلف المدعى عليه) بل يكون القول للدافع فتقوله قال القاضي بيان لحكم المسئلة ط (قوله بل يبرهن الابن عليهما) اى على انه ابنه وان اباه مات (قوله وقيل يستحلف على العلم) اى على انه ما يعلم اى ابنه وان مات (قوله الصحيح قول الثانى) في بعض النسخ القول الثانى وهي اولى لان الثانى قولهما لا قول ابي يوسف فقط وحيث كان الصحيح التحليف فلا فائدة في استثناء هذه المسئلة وكذا التي بعدها (قوله ثم خرج من دعواه ذلك) اى من نفس دعواه بمعنى انه تركها او من مكان دعواه بذلك (قوله والصحيح انه) اى مدعى المال يستحلف على دعواه اى دعوى المدعى عليه انه ابرأه عن الدعوى كما يخلف على دعوى التحليف جامع الفصولين اى على دعواه ان المدعى حلفنى على هذه الدعوى عند فلان

لا يخلف المدعى عليه قال القاضي القول لرب المال لانه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان بن فلان الفلانى توفى ولم يترك وارثا غيرى وله على هذا كذا وكذا من المال فانكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استحلفه ما يعلم اى ابنه وان مات لم يخلف بل يبرهن الابن عليهما ثم يخلفه على ما يدعى لايه من المال وقيل يستحلف على العلم الاول قول الامام والثانى قولهما وقال الحلوانى الصحيح قول الثانى انه يخلف ولو الجية * ومنها المشرون لو ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فأبرأتني عن هذه الدعوى فخلفه انه لم يرثنى منها فان حلف حلفت له ماله على شيء اختلف فيه والصحيح انه يستحلف على دعواه ولو الجية * ومنها لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضي (٢) قوله لو كبيرة بكرا هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح لو صغيرة او كبيرة بكرا فليحذر اه مصححه

القاضي اذا قضى في مجتهد فيه فقد قضى في حق الله لا في حق الناس

واراد استحلافه على السبب لا يخاف على السبب (فائدة) قلت وبهذا مع ما

قدما صارت اثنين وخمسين فاجتمع وقد افاد الامام الحلو اني ان الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف

ايضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم او قيم الوقف ولا يدعى شيئا معلوما فانه يخاف نظرا للوقف واليتيم والله تعالى اعلم (قول

الاشباه القاضي اذا قضى

في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا

في مسائل الخ) اي فينقض

فيها حكم الحاكم قال ابن

المصنف الشيخ صالح بن

محمد بن عبدالله في حاشيته

عليها المسماة بزواهر

الخواهر في التفسير على

الاشباه والظواهر وقد

ظفرت بمسائل آخر

فردتها تيمنا للفاضة

وقسمتها على ثلاثة اقسام

٣ قوله بل هو معمول عندنا

هكذا بخطه واعلم سقط

من قامه كلمة به ما لم يجعل

من باب الحذف والاصال

فالتأمل اه . صححه

اناضى (قوله) واراد استحلافه على السبب) اي سبب الغمان وهو الخرق لا يخلفه على السبب بأن يقول والله ما خرقته لانه قد يخرقه بأذنه او على ما كذب به باعه له خروقا ولا يثبت له بل يخلفه لا ضمان له عليه بهذا الخرق افاده ط (قوله فائدة) سقط من بعض النسخ وهو الظاهر (قوله) وبهذا مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين (اقول بل هي ثمانية وخمسون في الحاشية احدى واثلاثون وزاد في البحر ستة وفي تنوير البصائر اربع عشرة وفي الزواهر سبعة اه ح قلت بل هي ستون بزيادة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي اقتصر عليها في الخلاصة كما زعمنا عليه وبمسئلة الجهالة الآتية تصير احدى وستين وزدت عليها ثمانى مسائل من جامع الفصولين * الشاهد لو انكر الشهادة لا يخلف * المدعى عليه لو قال كذب الشاهد واراد تخليف المدعى ما علم انه كاذب لا يخلف * ادعى عليه عتق امته او طلاق زوجته قيل يخلف وقيل لا في تأمل عند الفتوى * ادعى امرأة وقال كل منهما تزوجتها فأقرت لاحدها وانكرت للآخر لا تخلف له وفاقا * وكذا لو لم تقر وانكرت حلفت لاحدها فنكحت لا تخلف للآخر * بالغة زوجها وليها فدعى الزوج رضاها وانكرت لا تخلف * وكذا لو زوجها رجل لا تخلف ثم ادعت المرأة به فانكر لا يخلف * ادعى كل منهما انه في يده ولا يثبت له واراد احدها تخليف الآخر بالله ما تعلم انه في يده قيل لا يخلف وقيل لا اه * فصارت تسعة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله تمنع الاستحلاف ايضا) كما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمة (قوله الا اذا اتهم القاضي الخ) زاد في الاشباه اربعة غيرها تين * الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطابقة فانه يخلفه كافي القنية * الثانية الرهن المجهول * الثالثة في دعوى الغصب * الرابعة في دعوى السرقة اه (قوله قول الاشباه القاضي اذا قضى الخ) عبارته مع زيادة تفسير للتوضيح القاضي اذا قضى في مجتهد نفذ قضاؤه الا في مسائل نص استحبابا فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلان الحق بمضى المدة اي خلا فالمن قال اذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حق له انه قول مهجور فلا ينفذ قضاء القاضي فيه فاذا رفع الى آخر ابطله وجعل المدعى على حقه كافي الحاشية قلت والظاهر انه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الآخرة بل بطلان الدعوى به لكن كونه مهجورا ليس على اطلاقه ٢ بل هو معمول عندنا حيث قامت قرينة على بطلان الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم سماع الدعوى اذا سكوت عند بيع القريب او احد الزوجين او سكوت مع الاطلاع على تصرف المشتري او سكوت ثلاثا وثلاثين سنة مطابقة فتدبر لذلك قال بالتفريق للعجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لاحضار اي فانه اذا حكم شافعي على الزوج الحاضر بالفرقة لعجزه عن التفقة نفذ حكمه عندنا بخلاف الغائب لان عجزه غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كما في الذخيرة لظهور مجازفة الشهود وقدمنا تمام الكلام على ذلك في التفقة فافهم قال او بصحة نكاح مزنية أبيه او أبنه لم يصح عند ابن يوسف اي لان حرمة منصوص عليها في الكتاب العزيز لان النكاح افة الوطء وعند محمد ينفذ لان هذا النص ظاهر والتأويل فيه سائع قول او بصحة نكاح ام مزنية او بنتها اي على الخلاف السابق وستأتي في عبارة الزواهر في القسم الثاني قال او بنكاح المتعة أي لانها منسوخة وقد صح رجوع ابن عباس عن القول بمجوازها قال او بسقوط المهر بالتقدم أي بان لم يخاصم زوجها

فيه حتى مضت مدة طويلة ثم خاصته يبطل حقها في الصداق والقاضي لا ياتفت الى خسومتها
شرح ادب القضاء فلو قضى عليها بطلانها لم ينفذ قال ابو بدم تأجيل العنين اى فلورفع قضاؤه
لقاض ابطاله واجل الزوج حولاً خانية قال ابو بدم صحة الرجعة بالارضاه اى تخلفته لقوله تعالى
وبعولتهن أحق بردهن قال ابو بدم وقوع الثلاث على الحبل ابو بدم وقوعها قبل المدخول او
بعدم الوقوع على الحائض ابو بدم وقوع ما زاد على الواحدة ابو بدم وقوع الثلاث بكلمة اى
لخالفته قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له لان المراد به الطاقة الثالثة فمن قال لا يقع شيء او وقع واحدة
فقد اثبت الحل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو خلاف الكتاب فلا ينفذ القضاء به شرح
ادب القضاء قات فاذا ذكر في الفتاوى المنسوبة الى ابن كمال بإشاد من وقوع طليقة واحدة لا يعول عليه
ومن افتي به من اهل عصرنا فهو جاهل كما اوضحته في افتاء طويل قال ابو بدم وقوعه على الموطوءة
عقبه عبارته في البحر ابو بدم وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه قال ابو بدم الجهاز لمن طلقها
قبل الوطء بعد المهر والتجهيز اى لو طلقها قبل المدخول بعد ما قبضت المهر وتجهزت به ففوضى
القاضي للزوج بنصف الجهاز لرأيه ان الزوج يدفع المهر رضى بتصرفها فيه فصار كأن الزوج
اشترى بنفسه وساقه اليها ثم طلقها قبل المدخول فله نفعه لم ينفذ لانه قضاء بخلاف النص لانه
تعالى جعل له نصف المفروض اى المسمى في العقد والجهاز غير مسمى فلا ينتصف اه ما خصا
من حاشية الاشياء عن المحيط قال ابو شهادة بخط ابيه اى شهادته على شيء بسبب رؤيته بخط ابيه
قال في شرح ادب القضاء صورته ان الرجل اذا مات فوجد ابيه خط ابيه في صل وعلم يقينا انه
خط ابيه يشهد بذلك الصك لان الابن خليفة الميت في جميع الاشياء لكن هذا قول مهجور الخ
قلت وزاد في البحر بعد هذه المسئلة ابو شاهد ويمين اوفى الحدود والقصاص بشهادة رجل
وامرأتين او بما في ديوانه وقد نسي وبشهادة شاهد على صل لم يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه
وخاتمه او بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير ان تقرأ عليه ويقضاء المرأة في حد او قود
اه لكن صرح في الفصول بنفاذه في هذه المواضع وانما حكي خلافاً في الاول فقط ولعله
اسقطها من الاشياء لهذا والله تعالى اعلم قال اوفى قسامة يقتل او قضى فيما فيه القسامة
بالقتل وصورته كما في شرح ادب القضاء ما قاله بعض العساة اذا كان بين المدعى عليه والقتيل
عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة على غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجود القتل
مدة قريبة فالقاضي يحلف الولي على دعواه فاذا حانفت قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة
اجماع الصحابة بل فيه الدية والقسامة عندنا قال ابو بدم الفرق بين الزوجين بشهادة المربعة
او قضى لولده اى لانه قضاء لنفسه من وجه اما لو قضى بشهادة الابن لايه او بالعكس ففيه
خلاف بين الصحابة ثم وقع الاجماع على بطلانها فينفذ قضاؤه عند ابى يوسف بناء على
ان الاجماع المتأخر لا يرفع الخلاف السابق عنده وعند محمد لا ينفذ بناء على انه يرفعه عنده
فلم يكن قضاء في فصل مجتهد فيه قال اورفع اليه حكم صى او عبد او كافر اى لو قضى بما حكم
به هؤلاء لا ينفذ لان حكمهم غير نافذ قال ابو الحكم بحجر سفيه يعنى لو حجر القاضي على سفيه
فاطلقه آخر جاز وبطل قضاء الاول فليس لقاض ثالث ان ينفذه لان الاول ليس قضاء
بل فتوى لعدم المقتضى له ولئن كان قضاء نفسه مجتهد فيه فلا يكون حجة ما لم يمتضه قض آخر

كما لو قضى المحدود في قذف لا يكون حجة ما لم يتصل به الامضاء من قاض آخر هذا حاصل ما في شرح ادب القضاء من باب الحجر وبه علم انه كان عليه ان يقول او الحكم بحجر سفيه ابطله قاض آخر فانه حينئذ لو رفع الى ثالث لا ينفذه اما لو اجازته الثاني لزم الثالث تنفيذه فافهم قال او بصحة بيع نصيب الساكت من قن حرره احدهما الى حرره احد الشريكين معسرا كافي البحر اى لو باع الساكت نصفه وقضى القاضي به ثم اختصموا الى آخر فانه يبطله لان الصحابة اتفقوا على انه لا يجوز استدامة الرق فيه كما في شرح ادب القضاء قال ابو بيع متروك التسمية عمدا اى عند الثاني وهو الاصح وقال ينقذ كما في خزانه الاكمل قال ابو بيع ام الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اى الاظهر عدم النفاذ عند محمد لانه اختلف فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع على عدم جوازه وبه يرتفع الخلاف السابق عنده كاسر وعندهما لا يرتفع فينفذ البيع وذكر السرخسي ان الاكثر على عدم النفاذ وقدما تمام الكلام على ذلك في باب التدبير فراجعه فانه مهم قال ابو بطلان عن المرأة عن القود اى لو قتل زوجها او ابوها عمدا ففتت عن القاتل فابطله من لا يرى للنساء حقا في القصاص ثم قبل القود رفع الى قاض آخر فانه لا ينفذه ويحكم بصحة العفو وبطلان القود لخالفته للجمهور وان كان بعد القود فالقاضي الثاني لا يتعرض بشئ لكن ذكر في شرح ادب القضاء ان هذا التفصيل غير سديد بل السديد انه بعد القود يلزمه اى القائد القصاص لو علما لانه قتل شخصا محقون الدم ولو جاهلا فالدية قال ابو بصحة ضمان الحلاص اى بان قال البائع او اجنبي للمشتري ان استحققت الدار المشتراة من يدك فانا ضامن لك استخلاصها بالبيع او بالهبة واسلمها اليك فهذا الضمان باطل لانه ضمن ما ليس له قدرة على الوفاء به والقاتل بانه يصحح لم يستند الى قياس صحيح فالقضاء به باطل وفسر ابو يوسف ومحمد الحلاص بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق فهو والدرك والعهدة واحد عندهما وحينئذ فالقضاء به صحيح واذ ارفع الى آخر لا يبطله وتماه في شرح ادب القضاء قال ابو زيادة اهل المحلة في معلوم الامام من اوقاف المسجد اى اذا كانت بلا موجب والافقد ذكرنا في فروع الفصل الاول من كتاب الوقف انه يجوز للقاضي زيادة مرسوم الامام اذا كان يتعطل المسجد بدونها او كان فقيرا او عالما تقيا قال ابو بطلان المطابقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني اى بلا دخول كاهو قول سعيد بن المسيب لانه مخالف للآثار المشهورة كما في الفتنه نعم في قضاء الفتح عن الفصول اذا طلقها الثاني بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الاول قبل انقضاء العدة وحكم بصحته نفذ اذا لاجتهاد فيه مساغ وهو صريح قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذ انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وهو مذهب زفر اه وقدما الكلام على هذه المسئلة في الطلاق فراجعه قال ابو بدم ملك الكافر مال المسلم باحرازه بدارهم اى دار اهل الحرب لانه لم يثبت فيه اختلاف بين الصحابة كفي فتح القدير فكان القضاء به مخالفا لاجماعهم قال ابو بيع درهم بدرهمين يدا بيد اى لو قضى ببيع الفضة بالفضة متفاضلا مع التقابض كاهو قول ابن عباس لم يصح اذ لم يوافقه غيره عليه قال ابو بصحة صلاة المحدث اى لو قال ان صليت صلاة صحيحة فامر بك بيدك فرعف في اثناء صلاته وقضى قاض بصحتها وبانه صار امر المرأة بيدها فله حنفى ابطاله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه

الصلاة والسلام من قام اورعف في صلاته فلينصرف ويتوضأ وليين على صلاته ما يتكلم
 كما في حاشية الاشياء عن تنوير الازهان فتأمل قال اوبقسامة على اهل محلة بتلف المال اى
 اذا تلف مال انسان في محلة فقتضى بضمائهم بالقسامة قياسا على النفس فهو باطل تخالفته
 للاجماع فللثاني ان ينقضه كما في شرح أدب القضاء قال اوبجد القذف بالتعريض اى كقوله اما
 انا فاست بزان وقال به عمر رضى الله تعالى عنه وهو قول مهجور خالفه فيه على رضى الله تعالى
 عنه فللقاضى الثانى ان يبطله ويجعل ذلك الحدود مقبول الشهادة كما في شرح ادب القضاء قال
 اوبالقرعة في معتق البعض اى في مريض اعتق بعض عبيده بغير عينه لكن صرح الحطاف
 في ادب القضاء بنفاذه نعم نقل في تنوير الازهان عن المحيط انه ينفذ لانه مجتهد فيه وعن
 أبى يوسف لا ينفذ لان استعمال القرعة نوع قمار قال اوبعدم تصرف المرأة في مالها بغير اذن
 زوجها ما ينفذ في الكل اى في كل هذه المسائل هذا ما حذرته من البرازية والعمادية والصيرفية
 والتارخانية اه كلام الاشياء بزيادات توضيحه مع ذكر المسائل التى زادها في البحر وذكر
 في البحر ايضا عقب ذلك عن السبكي ان القضاء ينقض عند الحنفية اذا كان حكما لادليل عليه
 ٢ وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لادليل عليه سواء كان نصه في الوقف
 نصا واطاهرا اه وهذا موافق لقرول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيجب
 اتباعه كما صرح به في شرح المجموع للمصنف اه (قوله الاول ما يختلف مشيخي) اى في نقضه
 وكذا هو مرجع الضمير بعده واراد بالمشايخ الامام وصاحبيه واراد بالاصحاب في قوله واختلاف
 اصحابنا فيه الصالحين ط ٣ قلت لكن المشهور اطلاق اصحابنا على اثنتا الثلاثة ابى حنيفة
 وصاحبيه كما ذكره في شرح الوهبانية واما المشايخ ففى وقف النهر عن العلامة قاسم ان المراد بهم
 في الاصطلاح من لم يدرك الامام (قوله والثالث ما لانص فيه عن الامام) اى لانص فيه ظاهر
 يعتمد عليه فلا ينافى قوله الآتى في القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع
 الى حاكم يرى خلافه نقضه عند الثانى وعن الامام لأفاده ط (قوله وتعارضت فيه
 تصانيفهم) اى تصانيف الاصحاب بمعنى اهل المذهب ٤ قال في جامع الفصولين قضايا القضاة
 على ثلاثة اقسام * الاول حكمه بخلاف نص واجماع وهذا باطل فلكل من القضاة نقضه اذا
 رفع اليه وليس لاحد ان يجيزه * الثانى حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد نقضه
 * والثالث حكمه بشئ يتعين فيه الخلاف بعد الحكم فيه اى يكون الخلاف في نفس الحكم
 فقبل نفذ وقبل توقف على امضاء آخر فلو امضاء يصير كالقاضى الثانى اذا حكم في مختلف فيه
 فليس للثالث نقضه فلو ابطله الثانى بطل وليس لاحد ان يجيزه اه ط وسأتى تمام الكلام على
 هذه الثلاثة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وتعدر على البائع ردها) اى الى
 المشتري (قوله في المواضع) المساكن والخطوة اى المحلة والذرع اى عددا للذرع اه ح
 (قوله كقول عثمان البسى) هذا خلاف ما في الزواهر فان الذى فيها ان عثمان البسى قال اذا
 رفع الى قاض آخر ابطله الخ (قوله تخالفته لنص الحديث) هو ما ورد انه عليه الصلاة
 والسلام كان يقضى بالشفعة في كل ربيع وحائط فلا يعمل بخلاف من خالف ذلك ط (قوله

مطلب
 ما خالف شرط الواقف
 فهو مخالف للنص والحكم
 به حكم بلا دليل

مطلب
 المراد باصحابنا اثنتا الثلاثة
 وبالمشايخ من لم يدرك الامام

* الاول ما لم يختلف
 مشايخنا فيه * والثانى
 ما اختلفوا فيه * والثالث
 ما لانص فيه عن الامام
 واختلاف اصحابنا فيه
 وتعارضت فيه تصانيفهم
 * (من القسم الاول) اذا
 باع دارا وقبضه المشتري
 واستحققت منه وتعذر على
 البائع ردها فقتضى على
 البائع للمشتري بدار مثلهما
 في المواضع والخطوة والذرع
 والبناء كقول عثمان البسى
 ثم رفع لقاض آخر ابطله
 والزم برد الثمن فقط الا
 ان يكون احدث بناء او
 غرسا فيلزمه بقيمة ذلك
 مع الثمن (ومنه) حاكم
 قضى ببطلان شفعة
 الشريك ثم رفع لقاض
 آخر فانه ينقضه ويثبت
 الشفعة للشريك تخالفته
 لنص الحديث (ومنه)
 الحدود في قذف

مطلب
 قضايا القضاة على ثلاثة اقسام

إذا قضى بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض آخر لا يراه (ومنه) ما لو حكم أعمى ثم رفع لمن لم يره نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضاء فوقها (ومنه) إذا حكم بشهادة ٦٢٨ نسيت الصبيان ثم رفع الآخر نقضه لانه كالتجرون

وكذا ما اداه النائم في نومه (ومنه) الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحام ورفع الآخر لا يمتنعه (ومنه) الحكم بأجارة المديون في دينه لا ينفذ (ومنه) القضاء بخط شهود اموات لا ينفذ (ومنه) القضاء بجواز بيع الدراهم بالدنانير نسيئة (ومنه) القضاء بشهادة اهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه نقضه (ومنه) إذا قضى بشئ ثم رفع الآخر فنقضه ولم يبين وجه النقض أمضى النقض (ومنه) إذا باع رجل من آخر عبدا او امة ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم بينة بأنه كان موجودا عنده فرده القاضى على البائع ثم رفع حكمه الآخر فانه يبطل الرد ويعيده للشترى (ومنه) إذا حكم بتحريره بنت المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع حاكم آخر ابطال حكمه الاول تحتلفته لنص و

ربابكم اللاتي في مجورك الآية * (ومن القسم الثاني) * إذا اختلف الاحتجاب على قولين ثم أخذ الناس (ويظهر لي) بأحد قولهم وتركوا الآخر فحكم القاضى بالمتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني

(ومنه) اذا وطئ أم امرأته وحكم ٦٢٩ ببقاء النكاح ثم رفع لا خير يرى خلافه لم يبطله ثم ان الزوج جاهل فهو في سعة

وان علما لا يحل له انقام لان القضاء لا يحل ولا يحرم خلافا لابن حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المنتقى في رجل وطئ أم امرأته فقضى ان ذلك لا يحرمهما ثم رفع لا خير فرق بينهما وذكر ذلك مطلقا فاطاع ان ذلك مذهبه او قول الامام لمخالفته لنص ولا تنكحوا وهو الوطء (ومنه) اذا قضى بخلاف مذهبه غلطا ووافق قول مجتهد ثم رفع لا خرا مضاه عند الامام وقال لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه (ومنه) المديون اذا حبس لا يكون حبسه حجرا عليه وقال القاسم بن معن حجب فلو حكم به ثم رفع لا خير نقضه وقال ينقضه فلو حكم الثاني به نفذ ولا ينقض (ومن القسم الثالث) اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع الحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا اختلاف الا نأر (ومنه) اذا قضى بشهادة الاب لابنه او جده ثم رفع لا خير لا يراه امضاء عند الثاني وينقضه عند محمد (ومنه) اذا تزوج الزاني بأبنته من الزنا وحكم الحاكم

ويظهر لي ان العبارة مقلوبة والصواب ينقض عنده باسقاط لم لان ما ذكره هو المسئلة الاصولية وهي ان الاجماع اللاحق هل يرفع الخلاف السابق فعندها لا وعند محمد نعم فاذا حكم بالقول المتروك اى الذى تركه اهل الاجماع فعندها لا ينقض حكمه لعدم ارتفاع الخلاف السابق فكان حكما في محل مجتهد فيه وعند محمد ينقض لارتفاع الخلاف فيكون حكما مخالفا للاجماع ومثاله ما قدمناه من شهادة الابن لابييه او بالعكس ومن مسئلة بيع المدر فتدبر (قوله) ومنه اذا وطئ أم امرأته الخ في شرح أدب القضاء لوطي أم امرأته او بنتها فخاصمته زوجته الى قاض يرى ان الحرام لا يحرم الحلال فقضى بها لزوجهما ثم رفعته الى قاض يرى أن ذلك يحرمها على زوجها فليس للثاني أن يبطل قضاء الاول لان هذا مما يختلف فيه الصحابة والعلماء فاذا قضى نفذ قضاؤه بالاجماع فاذا قضى الثاني بخلافه كان قضاؤه مخالفا للاجماع ثم هل يحل للزوج المقام معها فلو جاهلا وقضى بالمرأة له حل بلا شبهة لوقضى بتحريمها ولو علما فان قضى عليه بأن كان هو لا يرى تحريمها والقاضى قضى بتحريمها نفذ القضاء عليه فلا يحل له المقام معها وان قضى له بأن كان هو يرى تحريمها وقضى له بحلها فعند ابى يوسف كذلك وعندهما يحل اه ما خصا ورأيت بهامشه بخط بعض العلماء عند قوله فاذا قضى نفذ قضاؤه بالاجماع مانعه ذكر في الواقعات الصغرى أن نفاذ القضاء يختلف فيه عند ابى يوسف لا ينفذ وللثاني أن يبطله وعند محمد ينفذ وليس للثاني ذلك فكان النفاذ المجمع عليه موقوفا على قضاء ثان بصحة قضاء الاول اه ورأيت نحوه في جامع الفصولين من حكاية الخلاف المذكور (قوله) وان علما لا يحل له المقام اى ان علما بحرمتها معتقدا لها وقضى له بالحل (قوله) وذكر ذلك مطلقا اى بلا حكاية خلاف (قوله) فالظاهر أن ذلك مذهبه اى مذهب صاحب المنتقى (قوله) او قول الامام قد علمت أنه قول ابى يوسف (قوله) لمخالفته لنص ولا تنكحوا اى مانكح أبائكم من النساء وهذا لا يصلح دليلا على ما قبله بل انما يصلح دليلا لمسئلة ذكرها في جامع الفصولين وعبارته ولو قضى بجواز نكاح مزنية الاب للابن او الابن الاب لا ينعقد عند ابى يوسف اذا الحادثة نص عليها في الكتاب اه ط (قوله) ومنه اذا قضى بخلاف مذهبه الخ في قضاء البحر لو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرأيه ناسيا نفذ عنده وفي العامد روايتان وعندها لا ينفذ في الوجهين واختلف الترجيح قال في الفتح والوجه الآن ان يفتى بقولهما لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعل الا لهوى باطل واما الناس فلان المقلد ما قبله الا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضى المجتهد فاما المقلد فاما ولام ليحكم بمذهب ابى حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه وسأأتى تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله) وقال القاسم بن معن حجب اى الحبس حجب ط قلت والقاسم هذا من اصحاب ابى حنيفة رحمه الله تعالى اخذ عنه محمد بن الحسن كما في طبقات عبد القادر (قوله) فلو حكم الثاني اى الحاكم الثاني بأنه حجب نفذ ولا ينقض مفاده ان هذا من القسم الثالث من الاقسام التى قدمناها عن جامع الفصولين (قوله) اذا حكم بالشاهد واليمين قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع انه ينفذ وفي بعضها لا ينفذ وفي اقضية الجامع انه يتوقف على امضاء قاض آخر اه ط (قوله) وعن الامام لا تقدم

بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطله ٢ مطلب — في قضاء القاضى بخلاف مذهبه

ان هذا القسم لانص فيه عن الامام وتقدم جوابه (قوله لانه مما يستشعنه الناس) اى يمدونه امر اشيعا لانها بته حقيقة واثمة لوجود الجزئية وانما قطع الشرع نسبتها اليه فقط اذ الجزئية لا تنفي بالزمان انه لم يذكر فيه خلافا ومقتضى عدمه من القسم الثالث وجود الخلاف فيه (قوله ثم مات المعتق) بكسر التاء والذي بعده بفتحها ط (قوله انما الولاء لمن اعتق) لان انما تفيد قصر الولاء على من اعتق ومن احكام الولاء الارث (قوله ولا يلزم) اى لا يلزمنا ان نقول مولى الموالاة كذلك اى انه يكون ارثه من احد الجانبين فقط كما قلنا في ولاء العتاقة لانه اى الولاء المفهوم من مولى الموالاة مستحق بالعقد لان صورته ان يعقد رجلا ن مجهولا النسب عقد الموالاة بينهما على ان من مات منهما قبل صاحبه عن غير وارث ورثه الآخر وهذا العقد قائم بهما اى وجد منهما فيتوارثان به من الطرفين بخلاف ولاء العتاقة فان سببه الاعتاق وهو قائم بالمعتق فقط كالزوجة فانها من اسباب الميراث والارث ثابت بها من الطرفين لقيام عقدها بهما معا فيتوارثان بها وان اختلف مقدار الارث بها من جهة اخرى وهى تفضيل الزوج على الزوجة بذكوره وكونه قواما عليها والله سبحانه اعلم (قوله فاغنم هذا المقام) اى فزبه بلا مشقة كما فى القاموس حيث قال غنم بالكسر غنما بالضم وبالفتح وبالتحريك وغنيمة وغنما بالضم الفوز بالشئ بلا مشقة اه والاغتنام افتعال منه فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم * وله الحمد على ما علم وفهم * وصلى الله وبارك وسلم على عبده ورسوله المعظم * وعلى آله وصحبه ومن فى سلكه انتظم * لاسيا امامنا الاعظم وقدوتنا المقدم * واصحابه ومشايخ مذهبه المحكم * واتباعهم ذو المقام الافخم والمصنف ذو الفضل المسلم والشارح الذى اتقن مسائله واحكم * والدين ٢ ومشايخنا واهاليينا ومن اسدى الينا معروفنا واكرم * رب اوزعنى ان اشكر نعمتك التى انعمت على وعلى والدى وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لى فى ذرىتى انى تبت اليك وانى من المسلمين وتقبل منى هذا العمل وبلغنى فى اكماله غاية الامل * وجنبنى فيه عن الخطأ والخلل * واجعله سببا لغفران الذنب

والزالل * ولحسن الحتام عند انتهاء الاجل * والحمد لله رب العالمين نجز

هذا الجزء على يد جامعه افقر العباد الى رحمة رب العالمين

* محمد أمين بن عمر عابدين * غفر الله تعالى له ولوالديه

والمسلمين آمين * ثلاث عشرة ليلة بقين

من شعبان المكرم ١٢٤٩ سنة

تسع واربعين ومائتين وألف

من هجرة النبي المعظم

صلى الله عليه

وسلم

م

(تم الجزء الثالث ويليهما الجزء الرابع اوله كتاب البيوع)

لانه مما يستشعنه الناس ذكره فى شرح الطحاوى (رمنه) رجل اعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضى ببراءته للمعتق ثم رفع الحاكم آخر نقضه وجعل ماله لبيت المال عند ابن يوسف وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم مولى الموالاة لانه مستحق بالعقد وهو قائم بهما فاستويا كالزوجة فاغنم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم التصف الاول بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

٢ قوله والدينام مقتضى قوله واتباعهم ذوو الخ ان يقول هنا والدونا الخ بالرفع الا ان يجعل معطوفا على ما قبل لاسيا على ما فيه اه مصححه

